

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلمتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

( الجزء الاول )

( وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج )

( تنبيه ) قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصولا بينهما بجدول وجعلت التعقيبة تابعة لحاشية الشرواني

( روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء )

يُطْلَبُ مِنَ الْكَتَبَةِ الْبَحْرَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِغِ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ بِصَلَاتِهِ

لصاحبها مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَادَرَتِ الْبَحْرَةُ الْكُبْرَى بِصَلَاتِهِ

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل  
أمة شرعة ومنهاجاً رخص  
هذه الأمة بأوضحها أحكاماً  
وحججها وهداهم إلى ما آثرهم  
به على من سواهم من تمهيد  
الأصول والفروع وتحرير  
المتون والشروح لتستنتج  
منها العويصات استنتاجاً  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن سيدنا محمد عبده ورسوله  
الذي يميزه الله على خواص  
رسله معجزة وخصائص  
ومعراجاً صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه  
الذين فطموا أعداء الدين  
القويم عن أن يلحقوا  
بشيء من مقاصده أو مبادئه  
شبهة أو أعوجاجه صلاة  
وسلاماً دائماً بدوام  
جوده الذي لا يزال هطالاً  
ثجاجاً (وبعد) فإنه طالما  
يخطر لي أن أتبرك بخدمة  
شيء من كتب الفقه  
للقطب الرباني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين  
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي  
أمامهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى الماء والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين لأنه سبب  
الحياة الأبدية ووصل إليها وفي كل منهما براعة الاستئصال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله  
بأوضحها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل في مادة الخصوص بحملها على معنى التبيين  
أو بتضمينه لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحججاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول والنسب التامة  
المأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالتالي أدلتها مطلقاً وخصوص أدلة  
الفقه (قوله وهداهم) أي ارشدهم وراوهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية  
والتفصيلية والمراد بخصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجحه عطف الفروع عليها المراد  
بها الفقه (قوله لتستنتج منها) أي أنتخرج من الأربعة المذكورة بالنظر والفكر (قوله العويصات) جمع  
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معجزة الخ) لعله منصوب بنزع الخائض أي الباء لأنه  
وإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياسي في كلام المؤلفين وسيله رعاية القافية (قوله فطموا) أي منعوا  
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو مبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل علمي  
التوحيد والفقه وبمبادئه أدلتها (قوله أو أعوجاجاً) إنما أخره عن الشبهة للجمع والإلتحاق الترتيبي  
(قوله هطالاً ثجاجاً) كشدا يقال هطال المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطر ورجح الماء إذا سال كذا في  
القاموس والمراد بهما هنا المبالغ في الكرم والكيف (قوله طالما) ما هنا زائدة كافة عن عمل الرفع فخفا  
أن يكتب متصل بالفعل كافي نسخة الطبع (قوله القطب) أي المشيع علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المتأله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي وفق أئمة كل عصر لتحرير الأحكام وفقه في دينه القويم من أراد من الانام وسلك بمن شاء  
المنهاج المستقيم فلا يحيد عن منهج الصواب وأفضل الصلاة والسلام على من أوتى الحكمة وفصل الخطاب



والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أي المنسوب الى الرب أي

المالك اه فقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افيضت عليه المعارف الالهية فعرف به وورثي الناس

بعله اه مبين للراد بالنسبة الى الرب (قوله والعالم الصمداني) أي المنسوب الى الصمد أي المقصود في

الحوادث قاله شيخ الاسلام في الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد في اموره كلها على الله بحيث

لا يلتجئ الى غيره تعالى في امر ما عس (قوله النواوي) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والالف مزيدة

في النسبة (قوله ثاني عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين الخ) ونقل عنه أنه فرغ من تسويد هذا الشرح

عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذي القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني

انه شرع في شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه أنه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة

عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملي انه شرع في شرح المنهاج في شهر ذي القعدة سنة ثلاث

وستين وتسعمائة اه ونقل عنه أنه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين

وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه عس وأن

تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله ملخصا) حال من فاعل عزمت أي مريدا للتلخيص والتفنية

(قوله وما فيه) أي في الدليل (قوله والتعليل) أي الاعتراض عطف على الخلاف (قوله وعلى عزو

المقالات الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله والابحاث) يظهر انه عطف تفسير (قوله لتعطل الهمم)

أي ضعفها علة للطي (قوله عن التحقيقات) أي عن تحصيل أدلة الاحكام (قوله باطنها) أي الأدلة (قوله

أومشيرا) عطف على طاويا أو ملخصا (قوله الى المقابل) أي مقابل المعتمد (قوله أوعلته) أي القياس ويحتمل

أن المراد دليل المقابل مطلقا وهو أفيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لأن عطف العام بخصوص به كإقرار

في محله (قوله اصله) أي القياس والاضافة بمعنى في (قوله لقلته) أي ما تميز به الاصل (قوله في ذلك) أي في

خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله والافتقار) عطف تفسير (قوله اليه) متعلق بقوله

مادا (قوله فيه) أي في تأليف ذلك الشرح (قوله بما قصرت في خدمته) جمع خدمة ككسرة وكسر

والضمير للمنهاج ويحتمل أنه لله تعالى أي بمكافأة التقصير الصادر مني في خدم المنهاج (قوله أنه الجواد الخ)

علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله وسميته) أي الشرح المستحضر في الذهن إذ ظاهر صنيعه أن الخطبة

سابقة على التأليف (قوله بشرح المنهاج) متعلق بالمحتاج في الاصل واما بعد العملية فالجارو والمجرور جزء

من العلم فلا يتعلق بشيء (قوله بسم الله الرحيم) الى آخر الكتاب مقول قال (قوله أي أولف الخ) بيان

لمتعلق الباب بناء على أنها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشيء فمدخولها مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وعن

الاول الاصح فالمتعلق إما فعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه

الاحتمالات الثمانية أن يكون فعلا لأنه الاصل في العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا

وأن يكون خاصا لأن الشارع في شيء إنما يضمن في نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدأ له فلبس مل المسافر يلاحظ

اسافرو والا كل يلاحظ اكل وهكذا وأن يكون مؤخر اليوافق الوجود الذي كرى للوجود الخارجى وليفيد

القصر كافي قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما قدم في قوله تعالى إقرارا بسم ربك لأنه مقام ابتداء

القراءة وتعليمها لأنه أول ما نزل فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجع في البلاغة

الأهمية العرضية على الأهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع أنه أولى

للمأمور ولتم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فان البركة خاصة بالابتداء للإشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى

منصور سبط الشيخ الطيلاوى الشافعى وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزلل هذه حواش رقيقة

ونكات دقيقة وتحريرات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسئلة لم يسبق لغالبها رسم في الدفاتر ولم تسمح

بها قبل ذلك الخواطر جمعتهما من خط محررها ورسم محبها مولانا وشيخنا خاتمة من حقق وجهه من دقق

أي أولف أو أفتتح تأليني





أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخالق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غير هو تارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه فلمذا قال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغير المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لزمتها اما التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كالله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم أي فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمغنى واجاب عنه السكردي بما نصه قال في شرح المقاصد قد يراد بالله الوجود لانه لما كان عين الذات فالذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالا اعتبار فالذات دال عليه باعتبار انه دال على الذات علم وباعتبار انه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لأن وجود كل شيء عينه عند الاشعري فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا يخفى (قوله حذر الخ) قضيته ان بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الايمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة انه يمين عرش عبارة الصبيان وإنما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع ان ابتداء الامر باسم الله حاصل بقولي بالله مبالغة في التعظيم والادب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ولا شعاره ان الاستعانة والتبرك يكونان باسمه كما بذاته ولا فائدة العموم ان قلنا الاضافة استغراقية او جنسية واعمال نفس السامع في تعيين المعهود ان قلنا عهدية والاحمال ثم التفصيل ان قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولانه أبعد عن إيهام القسم من بالله ان بسم الله يصلح قسماً وان القائل بسم الله حالفاً متعدياً يمينه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كلفظ الله ان قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في الانوار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعم جميع أسمائه تعالى) أي عموماً شمولياً إذا كانت الاضافة استغراقية وبدلياً إذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم انه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً أو اسم جنس فقال الجمهور أنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا الاعتبار هما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول أنه بوصف ولا بوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواء لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث انه لو لم يكن علماً بأن كان صفة أو اسم جنس لكان كلياً فلا يكون إلا له إلا الله توحيداً مع أنه توحيد بالاجماع وقال البيضاوي الاظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه سبحانه وتعالى بحيث لا يستعمل في غيره وصار علماً مثل الثريا والصق أجري كالعلم في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اه وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكورة في كونه علماً وضعياً لذاته التخصيص ولا يخفى ان المفهوم من كلام الشيخ زاده انه عند البيضاوي صار علماً بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في أصله وسيأتي التصريح به في كلام الشيخ الشرواني ايضاً فهو إنما يشكر كونه علماً وضعياً ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول ان ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيقي ككونه معبوداً ورازقاً غير معقول

كالله وتارة لا ولا كالعالم  
ولم يقل بالله حذر ان إيهام  
القسم وليعم جميع أسمائه  
تعالى (الله) هو علم الذات  
الواجب الوجود المستحق  
لجميع التسميات لذاته

ما هو نفس المسمى قال عرش كالوجود عند الشيخ مطلقاً وفي الواجب عند الحكماء ايضاً انتهى (قوله كالله) مثل به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله اللهم إلا أن يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله له بمعنى معبراً والقول بأن الاله صفة وفيه نظر لانه عليهما ليس عيناً بل هو كالحائق وقد يجاب بانّه إذا ريد بالصفة

للشرف فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ الثاني أن الاسم الكريم لودل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون احدا للفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تدكر له اى فهو مشتق فيكون وصفها واجب عن الاول بان التعقل الذى لم يحصل للبشر هو التعقل بالسكنة واما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كافى في فهمهم المعنى من اللفظ الذى هو حكمه الوضع ان قلنا الواضع هو الله تعالى وفى امكان وضعهم ان قلنا الواضع هم بدليل وضع الالب علم الولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضى وصفية لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفى الخارج عنه المفهوم من اصل اشتقاقه او المشهور به مسماه كافى قوله ه اسد على وفى الحروب نعام ه وعن الثالث بان كونه مشتقا لا يقتضى كونه وصفا فى الاصل وانما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمه وليس كذلك فان اسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدلائلها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياتى منه ان شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم أنه الخ وكلام النهاية يميل الى ترجيح ما قاله البيضاوى وكلام الشارح الآتى كالصرح فى اختيار القول الاول وبه جزم المغنى كما يأتى وكذا البجيرمى وشيخنا حيث قالوا واللفظ للثاني قوله والله اسم للذات اى بوضعه تعالى لانه هو الذى سمي نفسه بنفسه ثم علمه لعباده فهو علم شخصى جزئى وان كان لا يقال ذلك إلا فى مقام التعليم وليس فيه غلبة اصلا لا تحقيقية ولا تقديرية فالاولى ان يسبق للكلى استعمال فى غير الفرد الذى غلب عليه كالنجم فانه اسم لكل كوكب ليلى ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله فى غيرها والثانية أن لا يسبق للكلى استعمال فى غير الفرد الذى غلب عليه لكن يقدر ذلك كالأله المعروف بال فانه لم يستعمل فى غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله فى غيره واما لفظ الجلالة فليس فيه شىء من ذلك على التحقيق والله اعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين انه اسم الله الاعظم وقد ذكر فى القرآن العزيز فى الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لجماعة انه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر فى القرآن إلا فى ثلاثة مواضع فى البقرة وال عمران وطه مغنى وكذلك فى النهاية لا قوله واختار الخ وعبرة الشارح فى شرحه بافضل وهو أى الله الاسم الاعظم وعدم الاستجابة لا كثر الناس مع الدعاء به لعدم استجابتهم لشرائط الدعاء اه اى التى منها اكل الحلال (قوله حذفته همزة الخ) عبارة المغنى واصله له قال الراغبى كما مام ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم حذفته همزة طلبه للخفة ونقلته حر كتهما الى اللام فصار اللاه بلايين متحركتين ثم سكنت الاولى وادغمت فى الثانية للتسهيل اه وقيل حذفته همزة وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والاله فى الاصل اى قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق او باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق او مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خرد من شىء بل وضع علما ابتداء فكما ان ذاته لا يحيط بها شىء ولا ترجع الى شىء فكذلك اسمه تعالى اه اى لا يرجع الى شىء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) اى بالغلبة التحقيقية قبل حذف الهمزة وتعويض ال اى إله والتقديرية بعد ذلك اى الاله واما الله فليس فيه غلبة اصلا بجيرمى (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف فى إله الذى هو اصل الجلالة على الاصح فقال البيضاوى أنه وصف وقال الخ مشرى أنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به لا تقول شىء إله وتقول إله واحداه او لقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قدمناه عن الصبان فى حاشيته هو علم على الذات الخ او تفريع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمى (قوله وعليه) اى على أنه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) اى الاول وهو إله او الثانى وهو الاله ويؤيده قوله الاتى من حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو  
تعتنا فى الكفر بخلاف  
الرحمن على نزاع فيه وأصله  
اله حذفته همزة وعوض  
عنها أل وهو اسم جنس  
لكل معبود ثم استعمل فى  
المعبود بحق فقط فوصف  
ولم يوصف به وعليه مفهوم  
الجلالة بالنظر لاصله كلى

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التثليل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حذرا الخ) قضيته أن  
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام فى هامش الايمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التفريع (قوله)

وبالنظر اليه جزئي ومن ثم (٨) كان من الاعلام الخاصة من خيبت أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن

أصله الاله (قوله) وبالنظر اليه) أى الى حالته الراهنة وهى الله (قوله ومن ثم) أى لاجل التفصيل المذكور  
في قوله ففهوم الجلالة بالنظر لاصله كلى الخ (قوله كان) أى لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أى غلبة  
تقديرية كما مر عن البجيرى ويفيده ايضا قول الشارح الآتى فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله  
كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر من  
احدهما إجماعهم ان لا إله إلا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلى لم تفده لان الكلى من حيث هو  
يحمل الكثرة نازيها أنه لو كان اسما للمفهوم الكلى لزم استثناء الشئ من نفسه فى كلمة التوحيد ان أريد باله  
فيها المعبود بحق والكذب ان أريد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان يكون إله فيها بمعنى  
المعبود بحق والله علما وضعا للفرد الموجود منه اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما  
بالغلبة على هذا الفرد المخصوص به الكلى إذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل انه قال طبق  
جميع الخلاق على ان قولنا الله مخصوص به تعالى أى اما بطريق الوضع او الغلبة ثم رايت للعلامة سم فى  
حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على  
هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وحينئذ يندفع الامر ان المذكوران وعلى هذا وما سبق فى تقرير كلام  
البيضاوى يكون اسم الجلالة فى الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا ان غلبته على القول الاول  
متاعلة وضعية وعلى الاخيرين غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد  
سما كما بينته فى شرح الارشاد) الذى بينه السعد سم وقد مر عن الصبان آفقاياه بامر من ثم ردهما (قوله  
من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل  
انه منقول أى ماخوذ من اصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده هو المراد بالمشتق فى عبارة من غير به لا مقابل  
الاعلام واسماء الاجناس من الوصف اه ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشروانى فى حواشى  
البيضاوى وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة واليه ذهب الخليل  
والخارج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعى كما فى حواشى  
البيضاوى على أنه منقول فقيل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لا يبلوه لوها إذا خلق وقيل من لا يبلوه  
وإذا رجعهم على غيره كما قال السعد التفتازانى كثرة دوران إله كفعال واستعماله فى المعبود بحق وإطلاقه  
على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لا اشتقاق له والا كثرون على انه مشتق ونقل  
عن الخليل وسبويه ايضا واشتقاقه من إله أى بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) فانه بمعنى ماله  
فيه وقوله اذا عبد فانه بمعنى ماله ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أى فانه بمعنى اسم فاعل  
(قوله وهذا) أى الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله لاصله) أى اصل الله  
وهو إله (قوله وهو عربى) خلافا للبلخى حيث زعم انه معرب بنهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور ان الاسم  
الكريم عربى وضعا وقيل عجمى وضعا واصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاه فاعرب بحذف الالف  
الاخيرة وأدخل ال لان العبرانيين والسريانيين يقولون لاه كثيرا ومعناه من له القدرة اه (قوله كونه  
الخ) أى ما قيل فى القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن  
يقدم على قوله وهو عربى لما قدمنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله واعرف المعارف الخ) فقد حكى ان  
سبويه روى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل اسماء اعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى  
كثير الرحمة جدا) اعلم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توهم اشكاله بانهما ليسا من  
امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لان ما ينحصر فى الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة

أن أصله الاله (قوله) وبالنظر اليه) أى الى حالته الراهنة وهى الله (قوله ومن ثم) أى لاجل التفصيل المذكور  
في قوله ففهوم الجلالة بالنظر لاصله كلى الخ (قوله كان) أى لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أى غلبة  
تقديرية كما مر عن البجيرى ويفيده ايضا قول الشارح الآتى فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله  
كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم لمفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر من  
احدهما إجماعهم ان لا إله إلا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لمفهوم كلى لم تفده لان الكلى من حيث هو  
يحمل الكثرة نازيها أنه لو كان اسما للمفهوم الكلى لزم استثناء الشئ من نفسه فى كلمة التوحيد ان أريد باله  
فيها المعبود بحق والكذب ان أريد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان يكون إله فيها بمعنى  
المعبود بحق والله علما وضعا للفرد الموجود منه اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بأنه صار علما  
بالغلبة على هذا الفرد المخصوص به الكلى إذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل انه قال طبق  
جميع الخلاق على ان قولنا الله مخصوص به تعالى أى اما بطريق الوضع او الغلبة ثم رايت للعلامة سم فى  
حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما ما نصه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على  
هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وحينئذ يندفع الامر ان المذكوران وعلى هذا وما سبق فى تقرير كلام  
البيضاوى يكون اسم الجلالة فى الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا ان غلبته على القول الاول  
متاعلة وضعية وعلى الاخيرين غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علما أى بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد  
سما كما بينته فى شرح الارشاد) الذى بينه السعد سم وقد مر عن الصبان آفقاياه بامر من ثم ردهما (قوله  
من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف أيضا فيه فقيل  
انه منقول أى ماخوذ من اصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده هو المراد بالمشتق فى عبارة من غير به لا مقابل  
الاعلام واسماء الاجناس من الوصف اه ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشروانى فى حواشى  
البيضاوى وقيل مرتجل لا اصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة واليه ذهب الخليل  
والخارج واختاره الامام ونسبه الى سبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعى كما فى حواشى  
البيضاوى على أنه منقول فقيل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لا يبلوه لوها إذا خلق وقيل من لا يبلوه  
وإذا رجعهم على غيره كما قال السعد التفتازانى كثرة دوران إله كفعال واستعماله فى المعبود بحق وإطلاقه  
على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لا اشتقاق له والا كثرون على انه مشتق ونقل  
عن الخليل وسبويه ايضا واشتقاقه من إله أى بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) فانه بمعنى ماله  
فيه وقوله اذا عبد فانه بمعنى ماله ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أى فانه بمعنى اسم فاعل  
(قوله وهذا) أى الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله لاصله) أى اصل الله  
وهو إله (قوله وهو عربى) خلافا للبلخى حيث زعم انه معرب بنهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور ان الاسم  
الكريم عربى وضعا وقيل عجمى وضعا واصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لاه فاعرب بحذف الالف  
الاخيرة وأدخل ال لان العبرانيين والسريانيين يقولون لاه كثيرا ومعناه من له القدرة اه (قوله كونه  
الخ) أى ما قيل فى القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله ولا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن  
يقدم على قوله وهو عربى لما قدمنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله واعرف المعارف الخ) فقد حكى ان  
سبويه روى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثيرا جعل اسماء اعرف المعارف نهاية (قوله بمعنى  
كثير الرحمة جدا) اعلم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توهم اشكاله بانهما ليسا من  
امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لان ما ينحصر فى الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة

وبالنظر اليه جزئي) اين مرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذى بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) اعلم  
انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توهم اشكاله بانهما ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا

فان قلت قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعل وفعل وفعل العالم نصبوا الصفتان المذكورتان ليستامنها اما الرحمن فظاهر واما الرحيم فلأنه هنا غير عامل نصبوا واجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصدوا الحصر في الخمس الثاني أن المبالغة هي أن تنسب للشيء أكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لأنها في نهاية الكمال واجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البيانية وليست سرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراذه الثالث ان وضعهما للبالغة ينافي كونهما صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراذ المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونهما صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من ان يراد بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجديد الافراذ وقد رجح الشهاب أي الخفاجي كونهما من أبنية المبالغة وضعف كونهما من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اه (قوله ثم غاب الخ) أي غلبة تقدير به (قوله على البالغ في الرحمة أي بجلائل النعم في الدنيا والاخرة غايتها (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أي وتسمية اهل التمام مسيئة به تعنت في الكفر فخر جو ابعاب الغتهم في الكفر عن منهج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعرف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا إشكال عليه اه (قوله وغلبة علميته) مبتدأ وقوله المقضية صفته وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) أي او بيانا صبان (قوله اعتبار و صفيته) أي الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة لقوله هو صفة في الأصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه نعنا ولأن معناه البالغ في الرحمة لا الذات المحصورة ولا نه لو كان علما لا فادلا له الا الرحمن التوحيد صريحا كلاله إلا الله وذهب الاعلم وابن مالك وابن هشام إلى انه علم أي بالغلبة كما في ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع كافي الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن وإذا قیل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أعم من المدعى ولا ينتج المدعى إلا بمعونة انه لا قائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضا يفيد انه من الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كابطح واجرع والنعته به باعتبار و صفيته الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدر لجواز حذف الموصوف إذا علم فضعه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة إلى ذكره واستدلوا لهم إنما هو بكثرة مجيئه غير تابع وعلم بذلك ان مجيء الرحمن غير تابع دليل ومقول لما ذهب اليه الاعلم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمغنى وكلام الشارح صريح في أنه علم بالغلبة فرد الشارح له بانه لعلم بحذف موصوفه لو سلم عليه لاه (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فنقول ان شرط الالف والنون في الصفة انتفاء فعلاية يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى يصرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الزحشرى والبيضاوى ان الرحمن مجردا من ال ممنوع من الصرف الخاقاله بالغالب في بابه قال السيوطى وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد إلى جواز صرفه وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشتبه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يعثر احد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فبقيا نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة كالجواد ونحوه (فان قلت) قد يشكل الحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحوال والترداد بفتح التاء في الجمع مصادر للبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل (قوله للعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعليته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة  
والانعام بحيث لم يسم به  
غيره تعالى وغلبة علميته  
المقضية لا عرابه بدلا هنا  
لا تمنع اعتبار و صفيته  
فيجوز كونه نعنا باعتبارها  
لوقوعه صفة ولكونه بازا  
المعنى ومجيئه غير تابع للعلم  
بحذف موصوفه ويجوز  
صرفه وعدمه لتعارض  
سببهما (الرحيم) أي ذي  
الرحمة الكثيرة



العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً أو منادى اه وأما هو أنت غيث الورى لازلت رحماناً فلا شاهد فيه لأنه  
يحتمل المنع فتكون الفه للاطلاق والصرف فتكون الفه بدلاً من التنوين اه (قوله فالرحمن ابلغ الخ)  
متفرع على إطلاق تفسير الرحيم وتقييد تفسير الرحمن بقوله جداً ولكن المناسب لقوله بشهادة الخ الواو  
بدل الفاء كافي غيره ثلاثاً تتوارد على معلول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ)  
أى لأن استواءهما فى تعلق كل منهما بالدارين لا ينافى أن أحدهما ابلغ وأزيد معنى سم عبارة الصبان لا احتمال  
أن تكون أبلغية الرحمن باعتبار الكيف فقط وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعمة العظيمة رحمن ومن حيث  
إنعامه بمادونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلال النعم والرحيم بالمنعم بدقائقها  
وبعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالمنعم بما يتصور جنسه منهم اه (قوله والقياس)  
أشار بالتضيق إلى أنه عطف على الاستعمال سم (قوله لأن زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشروط  
ثلاثة أن يكون ذلك فى غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره ونهم وإن يتحد اللفظان فى النوع فخرج حذر  
وحاذروا أن يتحد فى الاشتقاق فخرج زمن وزمان إذ الاشتقاق فهما بجري (قوله غالب) احتزبه عن نحو  
حذروا حاذروا لأن الأول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار أو صيغة مبالغوة والثانى اسم فاعل لا يدل  
إلا على الاتصاف بمضمونه ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل لم قدم الرحمن على الرحيم والقياس  
يقتضى الترقى من الأدنى إلى الأعلى عبارة المغنى وقدم الله عليهما لأنه اسم ذات وهما اسم صفة والرحمن على  
الرحيم لأنه خاص لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم القياس يقتضى الترقى  
من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير لأنه صار كالعلم من حيث أنه لا يوصف به غيره تعالى لأن معناه المنعم  
الحقيقى البالغ فى الرحمة غايته وذلك لا يصدق على غيره تعالى ولذلك رجح جماعة أنه علم ولأنه لما دل على  
جلال النعم وأصولها ذكر الرحيم كالتابع والتمتع ليتناول ما دق منها ولطف فليس من باب الترقى  
بل من باب التعميم والتكميل وللحفاظ على رؤس الآى (فائدة) قال النسفى فى تفسيره قيل الكتب  
المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة صحف شيت ستون وصحف إبراهيم ثلاثون وصحف موسى قبل  
التوراة عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعانى كل الكتب أى غير القرآن مجموعة فى  
القرآن ومعانى كل القرآن مجموعة فى الفاتحة ومعانى الفاتحة مجموعة فى البسملة ومعانى البسملة  
مجموعة فى بائنها ومعناها أى الاشارى إلى كان ما كان وبى يكون ما يكون زاد بعضهم ومعانى الباء  
فى نقطتها اه قال شيخنا والمراد بها أول نقطة تنزل من التلم التى يستمد منها الخط لا النقطة التى تحت  
الباء خلافاً لمن توهمه ومعناها الاشارى أن ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود اه  
(قوله لما دل الخ) اللام متعلق بالتمتع وما كناية عن الرحمن (قوله ومن التبدل) أشار بالتضيق إلى  
أنه عطف على قوله كالتمتع سم ولعل المراد بالتبدل هنا مقابل الترقى أى التنزل من الأعلى إلى الأدنى وقال  
الكردى قوله ومن حين التبدل وهو أى التبدل القرب والمقارنة أى ولثلا يغفل عن مكان المقارنة بين  
المتناسين فهو دليل ثان لتأخير الرحيم وجعله كالتمتع للرحمن والمراد آخره ليقارن النظر وهو لفظ الرحمن  
بالنظر وهو لفظ الله والا فالقياس تقديمه للترقى من الأدنى إلى الأعلى اه وقضية أن قول الشارح ومن  
حين التبدل عطف على قوله ما دل عليه الخ قد تقدم خلافاً عن سم عن الشارح (قوله لأن الأول الخ) أقول  
ولرعاية الفواصل باعتبار كونها فى الفاتحة ثم طرد فى غير هاسم (قوله كالعلم) أى بالوضع والافتقد قدم أنه  
علم بالغلبة (قوله من رحم الخ) أى من مصدره وإنما عبر بالفعل تريباً وضيق العبارة إذ ليس له مصدر واحد  
حتى يعول عليه فليس مبنياً على مذهب الكوفيين من أن الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد نقله

فالرحمن أبلغ منه بشهادة  
الاستعمال ولا يعارضه  
الحديث الصحيح يارحمن  
الدنيا والآخرة ورحيمهما  
والقياس لأن زيادة البناء  
تدل على زيادة المعنى غالباً  
وجعل كالتمتع لما دل على  
جلال الرحمة الذى هو  
المقصود الأعظم لثلا يغفل  
عما دل عليه من دقائقها  
فلا يسأل ولا يعطى ومن  
حين التبدل لأن الأول صار  
كالعلم كما تقرر وكلاهما  
صفة مشبهة من رحم بكسر  
عينه بعد نقله إلى رحم  
بضمها

ولا يعارضه الحديث الصحيح) أى لأن استواءهما فى تعلق كل منهما بالدارين لا ينافى أن أحدهما أبلغ وأزيد  
معنى (قوله والقياس) أشار بالتضيق إلى أنه عطف على الاستعمال (قوله عليه من دقائقها) مقابله  
بالجلال يدل على أنها غير الجلائل وقوله ومن حين التبدل أشار بالتضيق إلى أنه عطف على قوله  
كالتمتع (قوله لأن الأول الخ) أقول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها فى الفاتحة ثم طرد فى غيرها (قوله

(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المتعدى إلى فعل بالضم في بابي المدح والذم صبان (قوله أو تنزله الخ) عطف على نقله الخ (قوله منزلته) أى فى اللزوم بأن لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظاً ولا تقديرًا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الا عطاء قاصد الراد على من نفي عنه اصل الاعطاء صبان (قوله ميل نفساني الخ) عبارة المعنى والنهاية رقة فى القلب تقتضى التفضل والاحسان فالتفضل غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى تكون انفعالات فرحة الله تعالى ارادة إيصال الفضل والاحسان أو نفس إيصال ذلك فهى من صفات الذات على الأول ومن صفات الفعل على الثانى اه زاد الصبان أى فهى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب فى المسبب القريب أو البعيد أو اسم الملزوم فى اللازم القريب أو البعيد هذا أى مجازية وصفه تعالى بالرحمن الرحيم هو بحسب اللغة أما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوى الا قرب انه حقيقة شرعية فى الاحسان أو ارادته اه على ان الحادى نقل عن بعض ان من معانيها اللغوية ارادة الخير وعن بعض اخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز اصلاً فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عرش والأولى أن يقال هو حقيقة شرعية فيما ذكر من الاحسان أو ارادته فقوله مر اما مجاز الخ معناه بحسب اصله قبل اشتغاره شرعاً فيما ذكر من الغايات اه وعبارة الملا ابراهيم الكردى ثم المدنى ولقائل أن يقول ان الرحمة التى هى من الاعراض النفسانية هى الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التى وصف بها الحق سبحانه مجازاً لا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقد وصف الحق بالعلم ولم يقل احداً العلم الذى وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتى أزلى حضورى محيط بجميع المعلومات وعلمنا بمجوع حادث حصوله غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الاعراض النفسانية ولم يقل احداً وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية أزلية شاملة لجميع الممكنات وقدرة تناسخ حادثة غير شاملة وعلى هذا القياس الارادة وغيرها فلم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة واحدة هى العطف ثم العطف يختلف وجوهه وانواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من نحو الانعام أو ارادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت اليها كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت إلى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته وبؤيد ما ذكرناه ان الأصل فى الاطلاق الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ولا تعذر إلا إذا دل دليل على ان الرحمة مطلقاً منه محصورة فى السكينة النفسانية وضعا ودونه خراط القتاد وهذه نسكته من تنبيهه لهم محتج إلى التكلمات فى تاويل اسماء الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله فى كتابه وسنة اه (قوله لاستحالتها) أى بهذا المعنى سم (قوله وكذا كل صفة استحالة) أى كالغضب والرضا والمحبة والحياء والفرح والحزن والمكر والخدع والاستهزاء إنما تؤخذ باعتبار الغاية عرش وصبان (قوله لغة) منصوب على الحال أى حال كونه مندرجاً فى الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزع الخافض وهذا الأخير أولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعياً ملحقاً بالقياسى لكثرة فى كلامهم بجرى وقوله أو على التمييز فيه نظراً لاجتماع علم النحو (قوله بالجميل) إن كانت الباء للتعدي كان بياناً للمحمود به ولا يشترط كونه اختيارياً وإن كانت للسببية أو بمعنى على كان بياناً للمحمود عليه ويشترط كونه اختيارياً ولو حكماى بان لا يكون بطريق القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته أو بان كان منشا لافعال اختيارية كذاته تعالى وصفات النابى كالقدرة أو ملازماً للمشا كقيمة الصفات ولا فرق بين ان يكون ذلك الجميل المحمود عليه من الفضائل وهى المزايا القاصرة التى لا يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالعلم والقدرة أو من الفواضل وهى المزايا التى يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالانعام والشجاعة ثم المراد بالجميل عند الحامد أو المحمود وان لم يكن جميلاً فى الشرع فيشمل الثناء على القتل ويشترط كون ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهر ابان لا يصدر عن الحامد ما يخالفه كانه عليه الحلى ووافقه البجيرى وشيخنا واشترط المعنى

منزلته) أى فى اللزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزله منزلته والرحمة  
ميل نفساني أريد بها  
لاستحالتها فى حقه تعالى  
غايتها من الانعام أو ارادته  
وكذا كل صفة استحالة  
معناها فى حقه تعالى (الحمد)  
الذى هو لغة الوصف  
بالجميل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه بعم النعمة وغيرها ومورد العرفى بعم اللسان وغيره ومتعلقه بالنعمة وحدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرفى بالعكس نهاية ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامد أو غيره معنى سواء كان للغير خصوصية بالحامد كولد وصديقه أو لا ولو كافرا عس (قوله وهذا هو الشكر لغة) وقال للمعنى وقال النهاية والشكر لغة فعل ببنى عن تعظيم المنعم لكونه منعيا على الشاكر اه وياتى عن النتائج وتحفة الرشدى مثله بل هو ما جرى عليه الأكثر (قوله صرف العبد الخ) أى ان يستعمل العبد أعضائه ومعانيه فيما يطلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسماح نحو علم وهكذا سواء كان ذلك فى وقت واحد أو فى أوقات متفرقة فليؤى قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وإذا صرفه فى أوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا عس ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن جمل جنازة متفكر فى مصنوعات عز وجل ناظر ا بين يديه لئلا يزل بالبيت ما شارب جله الى القبر شاغلا لسانه بالذكرو اذنه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهى عن المنكر اطفئى اه بجيرى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفى اخص مطلقا من الحمدين والشكر اللغوى أى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفى ترادف وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى بجمعتان فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بجيرى عبارة تحفة الرشدى والنتائج الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل ببنى عن تعظيم المنعم قصد الانعامه على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل مطلقا أى اختياريا أو لا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره بمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجهه من الحمد العرفى والشكر اللغوى ومباين للشكر العرفى بحسب الحمل إذا الوصف المذكور جزء من الصرف المذكور والجزء مباين للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفى اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفى ومن وجهه من المدح والشكر العرفى مباين للمدح بحسب الحمل على ما مر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله أى ماهيته) راجع للبتن سم (قوله وهو الأصل) فان حرف التعريف موضوع للإشارة الى معبود أو الى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما وأما الاستغراق والعهد الذهنى فن متفرعات الثانى فالعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى أو جميع الافراد إلا بقريئة وهذا ما ذهب اليه السكاكى ومن تبعه أو موضوع للإشارة الى نفس الحقيقة فقط وأما الاستغراق والعهدان فن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقريئة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهنا قولان آخران أحدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعهد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى أنه يشترك لفظا بين الأربعة (وهو ابلغ) اختاره العلامة البركوى ايضا فقال لظهوره فى اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وخصولها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل ببنى عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة وأما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت أل للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو أبلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله) فى حواشى شرح المطالع للدوانى كلام طريل فى هذا المقام من جملة قوله بل الأولى فى الجواب ان يقال لانسلم ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت آخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت آخر فان عموم الاوقات لا يعتبر فى التعريف الخ اه (قوله أى ماهيته) راجع للبتن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كما قرره السيد فى توجيهه جميع صاحب الكشف الحمل على الجنس (قوله

الجنس إذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة أوفى وبمقام الثناء أخرى اهـ ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتها والحمد مختص بالله تعالى كما افادته الجملة سواء اجعلت فيه ال للاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر ام للجنس كما عليه الزمخشري لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره ام للعهد كالتى في قوله تعالى إذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام واجازه الواحدى على معنى ان الحمد الذى حمد الله به في نفسه وحمده به انبياءه واوليائه مختص به تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اهـ زاد الثانى والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية ابواب الجنة اهـ اى استحق ان يدخل من ابوابها شاء فيخير له كراما ولا يما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه غش وقولها للاختصاص اى لتوكيده وإلا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم في العرب غش وبجرمى وقولها والعبرة بحمد من ذكر اما حمد غيرهم فكأن عدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عش وقولها وأولى الثلاثة الجنس اى لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال برهاني فانه في قوة ان يدعى ان الافراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعش وشيخنا (قوله مملوك أو مستحق) أشار به إلى أن اللام لذلك أو للاستحقاق أى للاختصاص عند من يفرق بينهما بأن الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين والاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثانى للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البر كرى في الامعان نتائج (قوله اى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوه لئلا يوهى ان استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية اى لم يقل نحو الخالق ابتداء فلا يتأفاه انه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات و لصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتال الجنس والاستغراق كما مر التصريح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت في اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند اليه باللام فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز اهـ (قوله لغيره تعالى الخ) اى وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فراجع إلى الله تعالى في الحقيقة نتائج وايضا الوقوع للغير من غير استحقاق لا يتأفاه استحقاق الكل لله إذا لا استحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عليه عبد الحكيم (قوله خبرية لفظا لإنشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعا لانشاء نهاية ومعنى وهذا قول اخر عش وقال شيخنا ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اهـ (قوله من اتصافه الخ) بيان للمضمون (قوله بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه إذ إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل سم (قوله وملكه الخ) عطف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الواو بمعنى أو وأخذ من أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معا بعموم المشترك كما جوزه الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قيل يرافده المدح) وهو رأى الزمخشري حيث لم يشترط كون الحمود عليه اختياريا شيخنا (قوله وقيل بينهما فرق) وهو رأى الجمهور فيشترطون كون الحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه كدحت اللوا لصفاته (قوله وفي تحقيقه أقوال) والراجح منها ما قدمناه عن النتائج وتحفة الرشدى (قوله الحسى) كذا في أصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سيدى عمر والابتداء الحقيقى جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشيء ألابالاضافة

مملوك أو مستحق (لله)  
أى لذاته وإن انتقم فلا  
فرد منه لغيره تعالى  
بالحقيقة والجملة خبرية  
لفظا لإنشائية معنى إذ  
القصد بها الثناء على الله  
تعالى بمضمونها المذكور  
من اتصافه تعالى بصفات  
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه  
واستحقاقه لجميع الحمد من  
الخلق قيل ويرادفه المدح  
ورجح واعترض وقيل  
بينهما فرق وفى تحقيقه  
أقوال وجمع بين الابتداءين  
الحقيقى بالبسملة والاضافى  
بالحمدلة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل (قوله وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته

اقتداء بالكتاب العزيز  
وعملا بالخبر الصحيح كل  
أمر ذي بال أي حال يهتم به  
أي وليس بمحرم ولا  
مكروه وقد يخرجان  
بذی البال لأن الظاهر أن  
المراد ذوه شرعا لا عرفا  
ولا ذكر محض ولا جعل  
الشارع له ابتداء بغير  
البسملة كالصلاة بالتكبير  
لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي  
رواية بحمد الله فهو أجزم  
بجزم فمعجمة وفي رواية  
أقطع وفي أخرى أترأى  
قليل البركة وقيل مقطوعا  
وفي رواية بسم الله الرحمن  
الرحيم وفي أخرى بذكر الله  
وهي مبينة للبراد وعدم  
التعارض بفرض إرادة  
الابتداء الحقيقي فيهما وفي  
أخرى سندها ضعيف لا  
يبدأ فيه بحمد الله والصلاة  
على فهو أتر محقق عن  
كل بركة ثم لما كان مادة  
البلغاء تحسين ما يكسب  
الكلام رونقا وطلاوة  
لا سيما الابتداء ثنى بما فيه  
براعة الاستهلال

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقا من الحقيقي صبان و عش (قوله اقتداء بالكتاب  
العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله وعملا بالخبر الخ)  
أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء  
الاضافي وهذا المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك وجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات  
شيخنا وغير في جانب الكتاب بالافتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا نصريحا  
ولا ضمنا وإنما نزل بذلك الأسلوب فاقتدى به والحديث متضمن للأمر كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر  
ذی بال (قوله وليس بمحرم) أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفاسف الأمور أي محقراتها فتحرم  
على المحرم لذاته كالزنا وتسكروه على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كاكل  
البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككس زبل صونا لاسمه تعالى عن اقترانه بالمحقرات وتخفيفا على  
العباد شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه جعل اكل البصل من المكروه لذاته فتركه عليه ومثل للمكروه لعارض  
بالوضوء بالماء المشمس وزاد بخلاف المحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فسن أم (قوله وقد يخرجان)  
أي المحرم والمكروه (قوله أن المراد ذوه) فيه إضافة ذو إلى المضمر وأكثر النحاة على منعها عبارة الكافية  
و ذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل  
ذووه أم (قوله ولا ذكر محض) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على محرم سم أي بأن لم يكن ذكر اصلا وكان  
ذكر غير محض كالقرآن فسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كلاله إلا الله شيخنا زاد البجيرمي فان قامت  
ومن الأمور ذی البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سيق مثلها ويتسلسل قلت هي محصلة للبركة  
فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركي نفسها وغيرها فهي مستثناة من عموم الأمر ذی البال في الحديث أم  
عبد الحق وأجاب المدابغى بتقييد الأمر ذی البال أيضا بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يرد أن البسملة  
أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها ويتسلسل أم (قوله بالحمد لله) أي بالرفع فان التعارض بين الحديثين لا  
يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوى الروايتين وكون رواية البسملة بيانا وإن راد بالابتداء فيهما  
الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لان الاستعانة بشيء لا تنافي  
الاستعانة باخر وكذا إن جعلت للدلالة بتجريح (قوله كالصلاة الخ) أي كابتدائها (قوله وفي رواية بحمد  
الله) النكتة في ذكرها لفائدة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى رشيدى (قوله  
فهو أجزم الخ) الأجزم المقطوع اليه أو الذهاب الانامل قاموس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون  
من التشبيه البليغ بخذف الأداة ووجه التشبه والاصل فهو كالأجزم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون  
من الاستعارة ولا يضرب الجع بين المشبه والمشبه به لأن ذلك إنما يمنع إذا كان على وجه ينبي عن التشبيه لا  
مطلقا لتصريحهم بكون نحو قد زار زاره على القمر استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف  
أي هو ناقص كالأجزم بخذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الأجزم الناقص  
فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وإنما المذكور إسم المشبه به فقط عش (قوله مبينة للبراد) يعني أن هذه  
الرواية تبين أن المراد بالحمد والتسمية في روايتيهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه ولا يلزم التعارض  
بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فيهما الابتداء الحقيقي  
وأما إن أريد به الأعم منه ومن الاضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولا كردى (قوله عدم التعارض)  
عطف على المراد (قوله بفرض إرادة الابتداء الحقيقي الخ) أي مع فرض وجود بقية الشروط الخمسة  
المتقدمة عن البجيرمي (قوله رونقا) أي حسنا (قوله وطلاوة) عطف تفسير (قوله لاسميا  
الابتداء) أي المبتداه (قوله ثنى بما فيه براعة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

(قوله اقتداء بالكتاب العزيز) توهم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن  
وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله ولا ذكر محض) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي له نعمة أي نعمة إنما هو محض بر الله (١٥) وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر مواده لأنها ترجع إلى الاحسان كبر في يمينه أي صدق لأن الصدق احسن في ذاته ويلزمه الاحسان للغير وأبر الله حجة أي قبله لأن القبول إحسان وزيادة وأبر فلان على أصحابه أي علام لأنه غالبا ينشأ عن الاحسان لهم فتفسيره باللطيف أو العالی في صفاته أو خالق البر أو الصادق فيما وعد أوليائه بعيد إلا أن يراد بعض ما صدقات أو غايات ذلك البر (الجواد) بالتخفيف أي كثير الجود أي العطاء واعترض بأنه ليس فيه توقف أي واسماؤه تعالى توقيفية على الاصح فلا يجوز اختراع لاسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وإن لم يتواتر كما صححه المصنف في الجليل بل صوبه خلافا لجمع لأن هذا من العمليات التي يكفي فيها الظن لا الاعتقادات مصرح به لا باصه الذي اشتق منه حجب أي وبشرط أن لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحوام نحن الزارعون والله خير الماكرين و قول الخليلي يستحب لمن التقي بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيها صح معناه

أول كلامه عبارة تدل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستهلال للخطبة لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطبة وأما براعة الاستهلال للكتاب ففي قوله الاتي الموفق للفقهاء في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فإن ما في قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله أحده الخ فيشمل قوله الموفق للفقهاء في الدين وإن قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل ثنى بمعنى مشيرا وليس بيانا للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) أشار بالتضبيب إلى رجوعه لقوله ثنى الخ على كونه مفعولا لاجله مثلا سم والأولى جعله حالا من فاعل ثنى لا مفعولا لاجله لثلاث توارد علتان على معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بفتح الباء الموحدة معنى (قوله أي المحسن) أي بكثرة اخذ ما يأتي في شرح الذي جلت (قوله كما يدل عليه) أي على أن البر بمعنى المحسن اشتقاقه من البر أي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسرهما بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لأنها) أي مواده الباقية يعني تفاسيرها (قوله ترجع إلى الاحسان) فيه بحث لأن رجوعها إليه لا يقتضي أنها المدلول لجوارها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمله سم وقد يدعى الاقتضاء (١) يوسفان الأصل عدم الاشتراك (قوله لأنه) أي العلو على الاحباب (قوله فتفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله أو خالق البر) بكسر الباء الذي هو لاسم جامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفاسير بقبل (قوله إلا أن يراد) أي بالتفسير بما ذكره ولا يخفى أن هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة إلى العالی في صفاته (قوله أو غايات الخ) عطف على ما صدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ويظهر أن التفسير بالعالی في صفاته من التفسير بالملزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصادق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم أن الجواد بما يفيد المبالغة بالمادة لا الهيئة (قوله أي العطاء) فسرعه ش شيخنا بالعطاء أي لأن العطاء الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فله سبحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه في وقت ويعطى القليل والكثير وليس القصد أنه إذا أعطى لا يعطى إلا كثير الصادق بالاعطاء مرة واحدة لأنه خلاف الواقع على أنه في نسخ أي للنهية أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواد بأنه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بأنه ليس فيه توقف) أي لم يرد أذن الشارع باطلاق الجواد عليه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوفة على إذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> فلا يجوز لنا أن نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشامي ومواده بآية جده عبدالمطلب لموت أبيه قبل ولادته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الأربعين ع ش ورشيدى (قوله كما صححه المصنف في الجليل) يعني صحح المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قريبا (قوله لأن هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعني أن هذا الاختراع والاطلاق من الأحكام الفقهية العملية فيكفي في ثبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كوردى (قوله مصرح) نعت قرآن أو خبر سم أي وإنما افردته لأن العطف باو (قوله لا باصه) أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى إذ معناه بشرط أن يكون مصرحاً به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرية واختار جمهور أهل السنة أن اسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسماء ولا صفة إلا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذهب المعتزلة إلى جواز إثبات ما كان متصفاً بمعناه ولم يوهم نقصا وإن لم يرد به توقف من الشارع ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلاني وتوقف فيه إمام الحرمين وفصل الغزالي فجوز إطلاق الصفة وهي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتضبيب إلى رجوعه لقوله ثنى على كونه مفعولا لاجله مثلا (قوله لأنها ترجع الخ) فيه بحث لأن رجوعه إليه لا يقتضي أنها المدلول لجواز أنها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث اثرنا إليه (قوله مصرح به) نعت قرآن أو خبر (قوله لا باصه)

الله جميل يحب الجمال فجعل  
المصنف له من التوقيف يلغى  
اعتبار قيد المقابلة قلت  
المقابلة إنما يصار إليها عند  
استحالة المعنى الموضوع له  
اللفظ في حقه تعالى وليس  
الجمال كذلك لأنه بمعنى  
إبداع الشيء على آتق وجه  
وأحسنه وسيأتى في الردة  
زيادة على ذلك وأجيب  
عنه بأن فيه مرسلًا اعتضد  
بمسند بل روى أحمد  
والترمذى وابن ماجه  
حديثًا طويلًا فيه ذلك  
بأنى جواد ماجد ولا فرق  
بين المنكر والمعرف لأن  
تعريف المنكر لا يغير  
معناه كما يأتى في الله الأكبر  
وبالاجماع النطق المستلزم  
لتلقى ذلك المرسل بالقبول  
ولا شعار العاطف بالتغاير  
الحقيقي أو المنزل منزلته  
حذف هنا كقوله تعالى  
الملك القدوس مسلمات

وؤمنات الثابتون  
العابدون الآيات وأتى  
به في نحو هو الأول  
والآخر ثببات وأبكارا  
الأمرون بالمعروف  
والناهون عن المنكر  
(الذى) لكثرة براه وسعة  
جوده فلذا أخرج عن ذينك  
(جلت) عظمت ولا استقرار  
هذه الصلة في النفوس  
وإدعانها لها

على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اه وما لجلال الدواني في شرح  
العقائد العنصرية إلى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضا) أى كالزوارع والمماكر (قوله فجعل المصنف له) أى  
للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) أى عندما (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود  
المقابلة هنا ويدعى أنها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى  
الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستحل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وصح  
استعماله فيه وإن اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استحال معناه عليه توقف صحة الإطلاق  
عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغًا لإطلاقه عليه غش (قوله على آتق وجه)  
بفتح الهمزة والنون بعدها قاف (قوله وأحسنه) عطف تفسير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن  
الضمير في عنه راجع لقوله واعترض الخ أى للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثًا طويلًا الخ) عبارة  
المعنى حديثًا مرفوعًا ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال أنى جواد ماجد اه (قوله ذلك) يحتمل أنه  
فاعل قوله فيه فالإشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأنى جواد ماجد بدل منه ويحتمل أن المجعوغ هو الفاعل  
ولفظ ذلك من الحديث وهو الأقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله  
وبالاجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم أى لجواز أن يكون للاجماع  
مستند آخر (قوله ولا شعار العاطف الخ) متعلق بقوله الآتى حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف  
أيضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا على وجه التبعية وذلك بالغ فليتأمل اه (قوله  
بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس  
وإن أريد باعتبار الذات فهو منى في هو الأول والآخر سم وقد يجاب باختيار الأول وحمل التغاير على  
التنافي في التحقق في ذات واحدة في زمن واحد وجوده في نحو هو الأول والاخر دون نحو الملك القدوس  
ظاهر (قوله وآتى به) أى بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الأوصاف المتحدة في التحقق  
في زمن ثلاثيهم الاختلاف فيه وآتى به في المختلفة فيه ثلاثيهم الاتحاد فيه (قوله المثل الذى جلست نعمه)  
اعلم أن لفظة الذى واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من  
سببية صلتها وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا وبعضهم جوازه فيقال التى جلست نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة براه) متعلق  
بقول المصنف جلست المتضمن لمعنى امتنعت ليصبح تعلق قوله عن الاحصاء به كرى (فلذا أخرج عن ذينك)  
أى فانه كالنتيجة لهما سم أى للرب والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة ويدعى أنها  
إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله وأجيب عنه) إشار بالتضيق إلى أن الضمير في عنه راجع لقوله  
واعترض أى للاعتراض المفهوم ومن اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعار العاطف)  
بوجه ترك العاطف أيضا بأز في تركه يكون كل وصف منسوبًا استقلالًا على وجه التبعية وذلك أباح  
فليتأمل (قوله بالتغاير الحقيقي) لقائل أن يقول أن أريد التغاير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت  
في الملك القدوس وإن أريد باعتبار الذات فهو منى في الأول والآخر (قوله الذى جلست نعمه) اعلم أن لفظة  
الذى واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها  
وإسناد الفعل فيها إلى النعم أن الموصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد توهم بعض الطلبة وجوب تأنيث  
الموصول هنا فيقال التى جلست نعمه وبعضهم جواز تأنيث ذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما يؤيده جمل  
قائمة أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتيته بالتأويل أى قائم الام (قوله فلذا أخرج عن ذينك) أى  
فانه كالنتيجة لهما (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلية نعمه لا يناسب المعدول له



الجليلة نعمه لا يناسب المعدول له سم (قوله عدل الخ) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح فليتامل وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الوصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصوله لاسم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أى عدل إلى تركيب الذى جلست الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه (قوله عن الجليلة نعمه) أى والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أى بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أى ثبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أى ثبوت معنى جلست له تعالى اه (قوله لا يؤدى) ببناء المفعول (قوله لا بوصف له) أى بجعله وصفاً وحالاً له تعالى كرى (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أى وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أى من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول ايضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أى يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها اليها (قوله وهو الخ) أى وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إناعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي التعمم وبضمها المسرة نهاية زاد المغنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وابلغ في المعنى اه قال الرشيدى قوله مر بمعنى إناعام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهم ان عدم الاحصاء بسبب جمعيته ايضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اه (قوله المنافي) ينبغي انه نعت ان سبب الخ إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من افراد نعمه) أى إناعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من افراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أى نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كلية) أى الحكم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أى لدفع الإيهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إناعام والنعمة بالكسرة اثرها كرى (قوله لدفع الإيهام) الاولي لدفع المنافاة وقوله بفتح الخ يخالف لما مر انفا عن المغنى والنهاية (قوله وجمعه) أى لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أى جلست إناعاماته أى الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المنافاة كما مر (قوله باعتبار كل اثر من اثارها) لقائل ان يقول إن اريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة ان كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم واجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الاثار واثار انعاماته تعالى وإن كانت محصاة في نفس الامر لكان لا قدرة للبشر على غدها واحصائها اه (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار اثر الانعام بمعنى لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من اثارها فيشمل ذلك

عدل لذلك عن الجليلة نعمه عن الاحصاء وإن كان صحيحاً فاندفع ما قيل أنه إنما أتى بالموصول هنا لقاعدة هي أنه يتوصل بالذى لوصفه تعالى بما ثبت له ولم يرد به توقف وكان قائله فهم أن هذا لا يؤدى إلا بوصف له تعالى وقد علمت تأديته بوصف النعم بما ذكر وهو لا يحتاج لتوقف (نعمه) فيه إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها المنافي وإن تعدوا نعمة الله أى تريدوا عدوا وتشعروا في عد كل فرد فرد من افراد نعمه كما يعلم من أن مدلول العام كالمفرد المضاف هنا كلية لا تحصى وأى لا تحصرها فتعين انه جمع نعمة بمعنى انعام وجمعه لا إيهام فيه أى جلست انعاماته أى باعتبار كل أثر من آثارها عن ان تحد فيشمل القليل ايضاً

(قوله عدل لذلك عن الجليلة نعمه) فيه بحث لأن الجليلة نعمه من قبيل الموصول والصلة على قول ولأن استقرار هذه الصلة في النفوس لا يقتضي ترجيح طريق الموصولية غاية الأمر أنه يصححه والكلام في الترجيح لا في التصحيح وقديوجه كلام المصنف بأنه أراد النعم الحادثة الوصلة لخلقها شيئاً فشيئاً فعبّر بالفعل الدال على حدوث العظم المستلزم لحدوث النعم ووصوله لاسم ودفع الكردى قول سم ولأن استقرار الخ بما نصه قوله عدل لذلك اللام بمعنى إلى أى عدل إلى تركيب الذى جلست الخ عن تركيب الجليلة الخ لأن استقرار الفعلية أقوى من الاسمية اه (قوله عن الجليلة نعمه) أى والجليل النعم بالاضافة سم (قوله بما ثبت له) وهو هنا جلالة نعمه عن الاحصاء (قوله ولم يرد به) أى بوصفه تعالى بذلك (قوله إن هذا) أى ثبوت جلالة النعم عن الاحصاء له تعالى وقال الكردى أى ثبوت معنى جلست له تعالى اه (قوله لا يؤدى) ببناء المفعول (قوله لا بوصف له) أى بجعله وصفاً وحالاً له تعالى كرى (قوله وقد علمت الخ) جملة حالية في معنى التعليل أى وليس كما فهم لأنك قد علمت الخ أى من قولنا وإن كان صحيحاً ويصح كون علمت ببناء المفعول ايضاً (قوله بوصف النعم بما ذكر) أى يجعل الجلالة صفة للنعم واسنادها اليها (قوله وهو الخ) أى وصف النعم بما ذكر قول المتن (نعمه) جمع نعمة بكسر النون بمعنى إناعام وهو الاحسان واما النعمة بفتح النون فهي التعمم وبضمها المسرة نهاية زاد المغنى وفي بعض النسخ نعمته بالافراد وهو الموافق لقوله تعالى وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها وابلغ في المعنى اه قال الرشيدى قوله مر بمعنى إناعام لم يبقه على ظاهره لما فيه من إيهام ان سبب عدم حصرها جمعها فينا في صريحاً وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها المقتضى انتفاء الاحصاء عن كل فرد فرد من النعم أى باعتبار المتعلقات فالحمد لله على الانعام وإن أوهم ان عدم الاحصاء بسبب جمعيته ايضاً إلا أنه ليس فيه منافاة صريحة للآية وهذا ما اشار اليه الشهاب ابن حجر اه (قوله المنافي) ينبغي انه نعت ان سبب الخ إذ لا منافاة بين مجرد الجمع والاية فتأمل سم (قوله من افراد نعمه) أى إناعاماته وإنما عبر بالجمع تقريباً لتعبير المصنف بما في الآية وإلا فكان الظاهر أن يقول من افراد نعمته بالافراد (قوله كما يعلم الخ) علة لخل الآية على الاستغراق (قوله كالمفرد المضاف إلى هنا) أى نعمة الله وهو مثال للعام (قوله كلية) أى الحكم على كل فرد فرد (قوله فتعين) أى لدفع الإيهام انه جمع نعمة بفتح النون بمعنى إناعام والنعمة بالكسرة اثرها كرى (قوله لدفع الإيهام) الاولي لدفع المنافاة وقوله بفتح الخ يخالف لما مر انفا عن المغنى والنهاية (قوله وجمعه) أى لفظ نعمه بهذا المعنى وقوله لا إيهام فيه فيه توقف ولو قال لا منافاة فيه لظهر (قوله أى جلست إناعاماته أى الخ) تفسير المتن عن ما قرره بقوله فتعين وفي المعنى علة لنفي الإيهام بل لنفي المنافاة كما مر (قوله باعتبار كل اثر من اثارها) لقائل ان يقول إن اريد الانعامات بالاسكان فهي نفسها لا تحصى من غير حاجة إلى اعتبار اثارها ضرورة عدم تناهيا وإن اريد الانعامات بالفعل فهي واثارها محصاة معدودة قطعاً ضرورة أنها متناهية ضرورة ان كل ما دخل في الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتامل سم واجاب ع ش بان كلام الشارح في احصاء الاثار واثار انعاماته تعالى وإن كانت محصاة في نفس الامر لكان لا قدرة للبشر على غدها واحصائها اه (قوله فتشمل الخ) متفرع على اعتبار اثر الانعام بمعنى لما كان قوله نعمه بمعنى الانعامات وكان عدم احصائها باعتبار كل فرد من اثارها فيشمل ذلك

ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصلح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعاداً وهي أى حقيقة كل ملائم تحمد عاقبته ومن ثم قالوا لا نعمة لله على كافر وإنما ملاذه استدراج \* فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمته \* قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالحمد والصلاة عرفاً ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينتفع به ولو حراماً خلافاً للمعزلة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالمبدأ الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العددى (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوهمتها العبارة كإدخاله الجمع المحلى بأل بقرينة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعها كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإيهام بل للمنافاة (قوله موافقة) مفعول له لقوله أولى أحوال من نعمته وقوله أولى خبر لتعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتمل أنه ببناء المفعول فالمصلح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ اسم أى بمعنى الانعام عبارة السكردى هو جواب سؤال كان قائلاً يقول أن الفرد لا يكون إلا محصوراً فكيف يقال كل فرد متمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) لعل الواو حالية لا غائية (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله وهى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الأثر الحاصل بالانعام ع ش (قوله كل ملائم الخ) الأولى حذف لفظه كل (قوله تحمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المسكروه (قوله فما حكمته) أى المخالفة بالتقييد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالب فيها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله مخالفتها الخ كرى (قوله أخص منها) أن أراد أنها قد تكون كذلك أى فسلم أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع السكردى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الإسمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيحمل العموم على الوجوبى كما ترجاه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الإحاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول المتن (بالاعداد) بفتح الهزرة جمع عدد مغنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل الأعداد جمع قلة والشئ قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى اجيب بان جمع القلة المحلى بالالف واللام يفيد العموم اه أى لان ال إذا دخلت على الجمع أبطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفراداً أحاداً على الصحيح رشيدى (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإفلاصيغة مع الالكسرة سم (قوله كإدخاله) أى على استغراق جميع الأفراد الجمع المحلى بأل أى كما صرحوا بأن الحكم إن لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجع عبد الحكيم على المطول (قوله بقرينة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه إنما يستفاد بمعونة القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول ع ش أن المعرف باللام مفرداً كان أوجها للاستغراق إن لم يتحقق عهد ففادتها الاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تخصى تنحصر فى جنسين دنيوى وأخروى والأول قسمان موهى وكسبى والموهى قسمان روحانى كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفكر والفهم والنطق وجسمانى كشخيلق البدن والقوى الحالة فيه والهيئات أمارضة له من الصحة وكالاعضاء والسكسبى تركبة النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنه وحصول المال والجاه والثانى أى الاخرى أن يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوه فى أعلا عشرين مع الملائكة المقرين نهاية (قوله كإدخاله) أى المتقدمة فى شرح نعمه (قوله ومعنى واحصى كل شئ عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة

متناهية ضرورة أن كل ما دخل فى الوجود متناه وكل متناه محصى معدود فليتأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله تحمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) إن أراد أنها قد تكون كذلك فكذلك أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق اعم) قد يشكل على الإسمية أنه يتبادر أن نحو هلاك العدو نعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته (قوله التى أوهمتها العبارة) أى قبل التامل والإفلاصيغة مع الالكسرة (قوله ومعنى واحصى كل شئ عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله علمه من جهة العددان المعنى أنه

ومن أسمائه تعالى المحصى  
 أى العالم والقوى أو العاد  
 أقوال نعم فى الأخير إيهام  
 أن عليه بكل شىء متوقف على  
 عدده وليس كذلك (المان)  
 من المنه وهى النعمة مطلقا  
 أو بقيد كونها ثقيلة مبتدأة  
 من غير مقابل يوجبها فنعمة  
 تعالى من محض فضله إذ  
 لا يجب لأحد عليه شىء  
 خلافا لزعيم المعتزلة وجوب  
 الأصلح عليه تعالى الله عن  
 ذلك (باللطف) وهو ما يقع  
 به صلاح العبد آخره  
 ويساويه التوفيق الذى  
 هو خلق قدرة الطاعة فى  
 العبد ماصداقا لمفهومها  
 ولعزته لم يذكر فى القرآن  
 إلا مرة فى هو دوى ليس منه إلا  
 احسانا وتوفيقا يوفق الله  
 بينهما لأنهما من الوفاق  
 الذى هو ضد الخلاف  
 وقد يطلق التوفيق على  
 أخص من ذلك ومن ثم قال  
 المتكلمون اللطف ما يحمل  
 المكلف على الطاعة ثم إن  
 حمل على فعل المطلوب سمي  
 توفيقا وترك القبيح سمي  
 عصمة وصرح اهل السنة  
 فى بحث خلق الافعال بأن  
 الله تعالى لطفوا لفعله بالكفار  
 لآمنوا اختيارا غير أنه لم  
 يفعله وهو فى فعله متفضل  
 وفى تركه عادل (والارشاد)  
 أى الدلالة على سبيل الخير  
 أو الايصال إليها (الهادى)  
 أى الدال أو الموصل (الى  
 سبيل) أى طريق (الرشاد)

العدد ان المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لانه عندنا هو  
 الموجودات كما صرح بذلك الامام فى تفسيره وحينئذ فاما ينظر موقع كلامه هذا فى هذا المحل فانه ان اراد به  
 دفع اعتراض يرد على قول المصنف الذى جلت نعمه الخ بان يقال يرد عليه ان الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها  
 النعم كان اللاتق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ لانه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم  
 وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل سم يحذف وأشار الكردى الى دفع اعتراض سم بما نصه  
 قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمتم عن ان تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة  
 فى انها تعد لانه تعالى عاد لكل شىء ومن الاشياء النعم فاجاب بان معنى الاحصاء فيها العلم من حيث  
 العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحثية العداد ولك ان تقول ولو سلمنا ان المراد بما فى الآية الثانية العدد فلا  
 منافاة ايضا لان المراد بما فى المتن عد الخلق كما مر عن عرش (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تقوية لهذا المعنى  
 كردى (قوله اقوال) أى هذه التفاسير الثلاثة اقوال لكل منها قائل (قوله نعم فى الأخير إيهام) قد يتوقف  
 فى هذا الإيهام بصرى والإيهام ظاهر لا مجال لانكاره (قوله مطلقا) أى ثقيلة كانت أو لا (قوله مبتدأة الخ)  
 حال من النعمة بقسميه أى حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة الخ فيصح التفريع الآتى كردى أى  
 فيسقط ما سلم هنا من استشكله (قوله آخره) بفتح الهمزة والخام والراء فى شرح اللب أى آخر عمره بصرى  
 عبارة عرش أى فى آخر امره وهو بوزن درجة ويظهر انه ظرف لصلاح الخ وقال الكردى ليقع اه  
 (قوله ويساويه الخ) عبارة للمعنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الرافعة والرفق وهو من الله تعالى  
 التوفيق والعصمة بان يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفتحهما لغة فيه (فائدة)  
 قال السهيلي لما جاء البشير الى يعقوب اعطاه فى البشارة كلمات كان يروىها عن ابيه عن جده عليهم الصلاة  
 والسلام وهى بالطيفا فوق كل لطيف اللطف فى أمورى كلها كما أحب ورضنى فى دنياى وآخرتى اه  
 (قوله خلقى قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عرش (قوله ولعزته) أى ندرة  
 التوفيق فى الانسان كردى (قوله الامرة فى هو دوى) أى فى قوله تعالى وما توفيقى الا بالله وفى الحديث لا يتوفق  
 عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الاحياء ان النبى صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من  
 العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عرش (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله لانهما)  
 أى الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله الذى هو  
 الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله وصرح اهل السنة) أى أنهم  
 وعلموا (قوله لطفنا) أى وعامن اللطف (قوله أو الايصال إليها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف  
 الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الايصال والهادى على معنى الدال فراراعن التكرار

علم عدده وهذا يقتضى ان الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لانه عندنا هو الموجودات  
 تفسيره ما نصه واما قوله واحصى كل شىء معددا فيدل على كونه عالما بجميع الموجودات فان قيل احصاء العدد  
 إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فتدل على كونه غير متناهى فيلزم وقوع التناقض فى الآية قلنا  
 لا شك ان احصاء العدد إنما يكون فى المتناهى واما لفظه كل شىء فانه لا يدل على كونه غير متناهى لان الشىء عندنا  
 هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحدا ما يحتاج به على ان المعدوم ليس بشىء وذلك  
 لان المعدوم لو كان شيئا لكانت الاشياء غير متناهية وقوله واحصى كل شىء معددا يقتضى كون تلك المحصيات  
 متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال بوجوب القطع بان المعدوم ليس بشىء حتى  
 يندفع التناقض والله تعالى اعلم انتهى وحينئذ فليتنظر ما موقع كلام الشيخ الشارح هذا اعنى قوله ومعنى الخ  
 فى هذا المحل فانه ان اراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذى جلت نعمه عن الاحصاء بالاعداد بان يقال يرد  
 عليه ان الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها النعم فكان الاتق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله واحصى الخ  
 لانه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم

وقد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الالفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها نهاية ومغنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مرتبة الاول إفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصلاح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى والالهام او المنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قبيله لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مرتبة أى فى الجملة اهـ (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مراراً من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله اى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) اى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) اى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توه) اى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فيصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كرى بزيادة إيضاح اى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية وإلى المتن فى المغنى لا قوله من فقه إلى واصطلاحاً وقوله ومسايله إلى وغايته (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرح حانها (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل سم وابدل النهاية والمغنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمسكتسب من ادلتها التفصيلية اهـ ولك ان تجيب عن الشارح بما تقر فى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلمية ماخذ الاشتقاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئها عن الاجتهاد (قوله العملية) اى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع ش (قوله فعل المكلف) اى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا مغنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم اى ولذلك اقتصر المحلى والمغنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية إلا لفظه عرفا وما نبه عليه (قوله وضع الهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الهى سائق

وهو كالرشد ضد الغنى ومن أعظم طرقه وأفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أى المقدر وهو جرى على من يجيز غير التوقيفية إذالم يوههم نقصا (للتفقه) أى التفهم وأخذ الفقه تدريجاً وهو أعنى الفقه لغة الفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه سجية له قيل فقه بضمها واصطلاحاً العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها والكتاب والسنة والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومسايله كل مطلوب خبير يبرهن عليه فى العلم وفائدته امتثال الأوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أسرار المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دنيوى وأخروى (فى الدين) وهو عرفا وضع الهى

الخ) إن كان هذا التفریع أيضاً على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالموجب حينئذ المقتضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله إذ لا يجب الخ وإن اختص بالثانى اشكل الاول حينئذ حيث اقتضى انها ليست بمحض الفضل فليتامل فانه قد يمنع شمول الاول لغیر المبتدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول أيضاً (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه حمل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يناسب ما ذكره من تفسيره لغة واصطلاحاً إذ لا يتفهم الفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحاً العلم الخ) يرد عليه انه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع انه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله الناشئ ليكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام لخرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على أن الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود واما الدين فهو وضع الهى سائق لاولى الالباب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات

سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود إلى ما هو  
 خير لهم بالذات وقديسر  
 بما شرع من الأحكام  
 ويساوية المسلة ماصدقا  
 كالشريعة لأنها من حيث  
 أنها يدان أى يخضع لها  
 تسمى ديناً ومن حيث أنها  
 يجتمع عليها وتلى أحكامها  
 تسمى ملّة ومن حيث أنها  
 تقصد لانقاذ النفوس من  
 مهلكاتها تسمى شريعة  
 (من) مفعول أول للوقوف  
 المعتدى للثاني باللام (لطف  
 به) أى أراد له الخير وسهله  
 عليه لكونه من عليه بفهم  
 تام ومعلم ناصح وشدة  
 الاعتناء بالطلب ودوامه  
 (واختاره) أى انتقاء للطفه  
 وتوفيقه (من العباد) يصح  
 أن يكون بياناً لمن قال فيه  
 للعهد والمعهود إن عبادى  
 ليس لك عليهم سلطان  
 وشاهد ذلك الحديث  
 الصحيح من يرد الله به خيرا  
 أى عظميا يقفه في الدين وفى  
 رواية ويلهمه رشده  
 ومفعولاً ثانياً لا اختار فأل  
 فيه للجنس والعبد لغة  
 الانسان واصطلاحاً المكلف  
 ولو ملكاً أو جنياً (أحمده) أى  
 أصفه بجميع صفاته إذ  
 كل منها جميل ورعاية  
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع  
 هذا التحقيق أن الحمد الأول  
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لأولى الألباب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع  
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة انتهت وفى  
 بعض الحواشى عليها لبعضهم احتراز بقوله الهى عن الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات  
 المعاشية وقوله سائق لأولى الألباب احتراز عن الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص  
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير  
 لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما وإن تعلقتا بالوضع الهى أعنى تأثير الاجسام العلوية  
 والسفلية وكانتا سائقتين لأولى الألباب باختيارهم المحمود إلى صنف من الخير فليست اتّوّدianهم إلى الخير  
 المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شىء وهو السعادة الابدية والقرب إلى خالق البرية انتهى  
 سم (قوله) وقديسر (الخ) فالدين بالتفسير الأول شرع الأحكام وبالثانى نفس الأحكام كرى وفيه  
 توقف لأن الوضع فى الأول بمعنى الموضوع كأنه وأعليه بل قول النهاية والدين ماثرة الله من الأحكام وهو  
 وضع الخ صريح فى الاتحاد (قوله لأنها) أى الأحكام المشروعة (قوله) من حيث أنها تقصد (الخ) عبارة النهاية  
 ومن حيث إظهار الشارح لها شرعاً وشريعة أى كأن الشريعة مشروعة الماوهى مورد الشارحة ع ش  
 (قوله للثانى) وهو للنفقه سم وكردى (قوله) وسهله عليه) قد ينبغى تركه سم ولعله لعدم مناسبه  
 لقول المصنف المقدّر للنفقه (قوله) لكونه من عليه) الاخصر الأول بان من الخ (قوله) بفهم تام الخ) (لطف  
 عبارة المغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق المختص بالمتعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة  
 وذكاء القريحة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل إلى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير  
 الاسباب الموافقة للمقصود والمحصلة له ع ش (قوله للطفه الخ) أى أول للنفقه سم (قوله) وشاهد ذلك  
 إلى قوله ومفعول لا الخ) كان المناسب اما تأخير عن بيان الاعراب وال كافى النهاية أو تقديمه عليه كفى المغنى  
 حيث قال عقب من العباد أشار بذلك إلى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيراً يقفه في الدين أى ويلهمه  
 العمل به اه (قوله) فال فيه الخ) أى ومن للتبعيض سم (قوله للجنس) أو للاستغراق أو للعند نهاية (قوله)  
 أى اصفه بجميع صفاته لم يرد الشارح ان هذا مدلول أحدهما الذى يدل هو عليه اصفه بالجميل وإنما ذلك  
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار إلى أهما بقوله إذ كل منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها الخ  
 بنائى على جمع الجوامع (قوله) أبلغ في التعظيم) أى المراد بما ذكره إذ المراد به إيجاد الحمد لا الاخبار بانه  
 سيوجدنهاية وشرح جمع الجوامع (قوله) التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق في  
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما  
 اعترضوا به عليه بما لا يمتزى فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه لفته أنه زعم بلغة الأول منشؤه عدم إمعان  
 التأمل وعدم فهم معنى الحمدين على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما

ويتناول الأصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب إلى محمد ﷺ المشتمل  
 على العقائد الصحيحة والأعمال الصالحة وفى بعض الحواشى عليها لبعضهم احتراز بقوله الهى عن  
 الأوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الألباب احتراز عن  
 الأوضاع الطبيعية التى يهتدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن  
 المعانى الاتفاقية والأوضاع القسرية وقوله إلى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما  
 وإن تعلقتا بالوضع الهى أعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا سائقتين لأولى الألباب باختيارهم  
 المحمود إلى صنف من الخير فليست اتّوّدianهم إلى الخير المطلق الذاتى أعنى ما يكون خيراً بالقياس إلى كل شىء  
 وهو السعادة الابدية والقرب إلى خالق البرية انتهى (قوله) المعتدى للثانى) أعنى النفقه (قوله) وسهله) قد  
 ينبغى تركه فليتامل (قوله) أى انتقاء للطفه) أى أول للنفقه (قوله) فال فيه للجنس) أى ومن للتبعيض (قوله)  
 التحقيق أن الحمد الأول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق فى شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا

بحديث أن الحمد لله نحمده  
وليجمع بين ما يدل على  
دوامه واستمراره وهو  
الأول وعلى تجده  
وحدوثه وهو الثاني (أبلغ  
حمد) أى أنه من حيث  
الاجمال لا التفصيل لعجز  
الخلق عنه حتى الرسل  
حتى أكلمهم نبينا صلى الله  
عليه وسلم حيث قال  
لا أحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك  
(وأكمه) أى أنه ورد  
بأنه اطناب فقط كالذى  
بعده وبأن التمام غير  
الكمال كما يؤمى إليه  
اليوم أكلت لكم دينكم  
وأتممت عليكم نعمتي  
فالاتمام لازالة نقص  
الأصل والا كمال لازالة  
نقص العوارض مع  
تمام الأصل ومن ثم  
قال تعالى تلك عشرة  
كاملة لأن التمام في  
العدد قد علم وإنما بقي  
احتمال نقص بعض  
صفاته ويرد بأن هذا  
إنما يتصور في الماهيات  
الحسية لا الاعتبارية  
كهاية الحمد وبأن الا كمال  
في الآية للدين والاتمام  
للعنة التي من جملتها  
ذلك الا كمال والنصر  
العام على كل منافق  
ومعاند فلم يتعاورا على

وهو أبلغ من حمده الأول لأنه حمد بجميع الصفات برعاية الابلغية وذلك بواحدة منها وهي المالكية أى  
لجميع المحامد وان لم تراعى الابلغية بأن يراد الثناء ببعض الصفات فذلك البعض اعم من هذه الواحدة لصدقه  
بها وبغيرها الكثير فالثناء بالابلغ في الجملة ايضا نعم الثناء بالاول من حيث تفصيله أى تعيينه اوقع في النفس  
من هذا اه وزاد الثاني فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افتتح به الكتاب اجيب بان الحمد فيه  
لمقام التعليم والتعيين له اولى اه (قوله بل أخذ البلقيني الخ) مرجوابه عن المغنى أنفا (قوله وجمع  
بينهما) يعنى جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثاني فقوله تأشياً  
الخ علة لسلك من الدعوى بين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة للأولى فقط (قوله وحدوثه) من عطف  
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله المثنى ابلغ حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد  
مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصاً صامد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم  
ابلع من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من  
حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية  
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما مر  
أجيب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعترف مثلاً باشماله على جميع  
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه حمد الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع  
ذلك لا بد من ادعاء مرادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمغنى المذكور دون حمد الانبياء  
ولو إجمالاً كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أى تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اطناب فقط)  
يعنى ان مراد المصنف بقوله واكمه مجرد اطناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد وتفسير الكمال بالتمام  
يقضى المغايرة وعدم الاطناب هذا مظهر لى ويؤيده قوله كالذى بعده أى قوله وازكاه واشمله وقال  
الكردي قوله ورد بأنه اطناب أجيب عنه باستعمال الالفاظ المترددة ونحوها شائع في الخطب اه  
وهذا مبني على ضد ما قلته وبرده قول الشارح وبأن التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أى  
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أى من لفظة عشرة (قوله ويرد) أى الرد الثاني (قوله بان هذا) أى  
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال في  
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما وكردي (قوله  
فلم يتعاورا) أى لم يتوارد الا كمال والاتمام في الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن  
مراد الشارح بذلك إنما هو رد الاستدلال بالآية لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) أى في قوله

في كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما عترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل بتحقيق له  
منه ان زعم الابلغية الاول منشؤه عدم امعان التامل وعدم فهم معنى الحمد من على وجهه فراجع (قوله ابلغ  
حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث  
الاجمال خصوصاً صامد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم أبلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات  
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل (قوله ويرد) أى تفسير الكمال  
بالتمام (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية) لك منع هذا الحصر ثم ان اراد بحسية الماهيات حسيتها في  
نفسها فلا شئ منها يحسى لانها كليات والكليات لا تحس وإن اراد به حسيتها بحسية أفرادها الموجودة هي  
فيها في الخارج فهاية الحمد كذلك لان أفرادها في الخارج فان كانت اقوالاً فهي محسوسة بالسمع وافعالاً  
فبالبصر وايضاً ان اراد الاعتبارى الاصطلاحى فالاصطلاحى لا ينفى المحسوس وإن اراد به ماله تحقق في  
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لكنه ليس له وجود في الخارج او ما يكون تحققه باعتبارنا ولو  
قطع النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلان سلم ان ماهية الحمد كذلك اما على الثاني فظاهر واما على الاول  
فلمحققها في الخارج بتحقيق أفرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكره وقوله فاتجه انهما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردي الضمير راجع إلى المتعاور أى في المتعاور على شئ واحد كالخدا  
وفيه نظر ظاهر ثم رايت قال سم قوله فاتجه انهما فيه كان المراد في المذكور من الآية اه فرجع  
الضمير إلى الآية بتاويل المذكور (قوله وبان التمام الخ) عطف على قوله بانه اظناب الخ (قوله  
ويرد بفرض الخ) فيه ما فيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا في الماهيات الحسية كردي قول المتن  
(واشهد) قال الشهاب الاشيطى في تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا  
به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى سم (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة  
وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيطى  
ضبطه بالضم فان قوله وايينه بلساني الخ ظاهر في انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله وتجوز  
قراءته بفتح الهمزة واللام عش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف في تحرير التنبيه في باب  
الاذان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان المقصده من الاعلام اه قول الشهاب الاشيطى المار بقلبي  
صريح في الفتح وصرح منه قول البجيرمى اى اعلم واذن فلا يكفى العلم من غير اذعان وهو تسليم القاب  
حقية ما علمه اه (قوله اى لا معبود بحق) اى في الوجود نهاية ومعنى قول المتن (إلا الله) اى الواجب  
الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفي البخارى قيل لو هب اليبس مفتاح الجنة لا إله إلا  
الله قال بل ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أى مع السابقين فان من مات  
مسلم لا بد من دخوله الجنة وذكر ابن عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبركم عن الاسنان ما هي فذكر  
الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى (قوله تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال تاكيد لا اختصاص الالوهية  
بالله الذى افاده النفي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) اى والصفات (قوله وما بعده) اى قوله لا شريك  
له (قوله على نحو المعتزلة) اى بما نقل عن بعض الاشاعرة لو صح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره  
العبد (قوله فلا تعدد له بوجه) اى لا تعدد اتصال بان يتركب من اجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون إله  
آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال  
تنفي كوما خمسة الكم المتصل في الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك  
له ثان فاكثر وهذا منفيان بوحدة الذات والكم المتصل في الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان  
فاكثر من جنس واحد كقدرتين فاكثر والكم المنفصل فيها وهو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى  
كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم كقدرته تعالى وهذا منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم  
المنفصل في الافعال وهو ان يكون لغير الله تعالى فعل من الافعال على وجه الابداع وهو منفي بوحدة الافعال  
اى وان كان نفيه لازما من وحدة الصفات شيخنا في حاشية الجوهرة وفي تصويره الكم المتصل في الصفات تأمل  
(قوله إلى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنها ويحتمل ان  
الضمير للافعال فقط (قوله بما كان) اى مما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم (قوله في حيز كان) اى

المراد في المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه (قوله وأشهد) قال الشهاب الاشيطى في  
تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار  
والتزيينات اه (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا (قوله تاكيد  
لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تاكيد لا اختصاص الالوهية بالله الذى افاده النفي والاثبات (قوله ليس في  
الامكان الخ) صريح في إمكان غير ما كان وإلحاق ليس في الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام  
أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكنا فنحن أين أن ما كان هو الابدع بل جاز  
ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا فتأمل والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكنا جاز ان يكون هو  
الواقع وإلا لم يكن ممكنا فنحن أين أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكنا فلا يقال ليس في الامكان أبداع بما كان بل  
يقال ليس في الامكان إلا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير فجاز أن

وبأن التمام يشعر بسبق  
نقص بخلاف الكمال ويرد  
بفرض تسليمه بنحو ما قبله  
(وأزكاه) أنماه (وأشمله)  
أعمه (وأشهد) أعلم أتى به  
للخبر الصحيح كل خطبة  
ليس فيها تشهد فهي كاليد  
الجذماء أى القليلة البركة  
(أن لا إله) أى لا معبود  
بحق (إلا الله) وفي نسخة  
زيادة وحده لا شريك له  
وحيتئذ فوجده تأكيد  
لتوحيد الذات وما بعده  
تأكيد لتوحيد الافعال ردأ  
على نحو المعتزلة (الواحد)  
في ذاته فلا تعدد له بوجه  
وصفاته فلا نظير له بوجه  
وأفعاله فلا شريك له بوجه  
ولما نظر إلى حقائقها وما  
يليق بها حجة الاسلام  
الغزالي رحمه الله تعالى قال  
ليس في الامكان أبدع  
بما كان أى كل كائن إلى  
الابد متى دخل في حيز  
كان لا أبدع



وجد ( قوله منه ) أى بما كان ( قوله فكان برونه الخ ) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم ( قوله وما ذكره الخ ) بمنعه ما حكاه الجلال السيوطى عن حجة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كلمته المذكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الامكان أى فضلا منه ومنا لا وجوباً تعالى عن ذلك أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقدرة على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن إيجاداً على عدة أو وجه أخرى وأن القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذى أوجده الله تعالى عليه ابداعاً لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه وإيجاداً ولا تنفى أن يوجد بعده ضده ونقول انه إذا وجد ضده في الزمن الثانى كان ذلك الضد في الزمن الثانى ابداعاً من الضد الاول فكل موجود ابداع في وقته من خلافه اه ( قوله فاعتراضه ) أى قول حجة الاسلام المذكور و للجلال الدين السيوطى رسالة سماها بتشديد الاركان من لا ابداع في الامكان بما كان بسط فيها بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين والفقهاء والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة عقلية وعقلية راجعها ( قوله عن إيجاد الخ ) أى أن لم يقدر عليه ( قوله أو بخلافه ) أى أن اقدر عليه ( قوله أو وجوب فعل الاصلح ) أى كما يقول به المعتزلة ( قوله أو انه موجب الخ ) أى كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بما نصه امتناع إيجاد ابداع منه لكونه لا ابداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر اه ( قوله على انه لو امكن الخ ) هذه العلاوة فرع أن الواقع هو الابداع ولم يثبت ذلك كائنها عليه آنفاً سم وقد مر هناك منعه ( قوله حال وجوده ) التقييد به غير لازم في الايراد الذى اشار اليه بل للورد ان يعبر هكذا يمكن ابداع من الموجود بان يعدمه ويوجد بدله ابداع منه أو بان يوجد الابداع ابتداء فلا يلزمه ما ألزمه فليتأمل سم ( قوله حيث لم يجعل مامصدرية ) يتأمل المعنى على المصدرية سم اقول المعنى عليها كفى تشييد الاركان عن الزركشى عن بعضهم انه ليس في الامكان ابداع من وجود هذا العالم فانه يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن من الحق سوى الوجود وقد حصل ( قوله من عباده المؤمنين ) يقتضى أن الكافر لا يغفر له شيء من المعاصى الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة وبواقفه تصر يحرم في الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا يرد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لانه لا يلزم من الجواز الوقوع الذى الكلام فيه عش ( قوله فلا يؤاخذهم بها ) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها ( قوله من شأن الواحد الخ ) أى فى ملكه محلى ( قوله أثره ) أى الغفار وقوله من توألهما أى القهار والواحد ( قوله ما بينهما ) أى الواحد والغفار فى تعبيره تشييد للضمائر بصرى ( قوله لئلا تنزع الخ ) لا يقال هو معارض بما فى التنزيل لانا نقول المقام هنا مقام الوصف بما يدل على الرحمة والانعام فكان ذكر الغفار هنا انصب عميرة ( قوله من الطبايق المعنوى ) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين فى الجملة ( قوله وأصله واحد ) مبتدأ وخبر أو وحده بدل من أصله بالجر عطف على الواحد وهو الاقرب قال الضررى وهو وحده معنى واحداً وفى كليات انى البقاء مانصه وهمز تهى الاحداً ما أصلية واما منقلبة عن الواو على تقدير ان يكون أصله واحد

يتمتع وقوع غير الابداع ترجيح وقوع الابداع بتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه ( قوله فكان برونه ) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك ( قوله عن إيجاد ابداع منه ) امتناع إيجاد ابداع منه لكونه لا ابداع منه ليس من قبيل العجز أو غيره مما ذكر ( قوله على انه لو امكن ) هذه العلاوة فرع أن الواقع هو الابداع ولم يثبت ذلك كائنها عليه آنفاً سم ( قوله حال وجوده ) التقييد بقوله حال وجوده غير لازم في الايراد الذى أشار اليه بل للورد ان يعبر هكذا يمكن ابداع من الموجود بان يعدمه ويوجد بدله ابداع منه أو بان يوجد الابداع ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل ( قوله حيث لم يجعل مامصدرية ) يتأمل المعنى على المصدرية ( قوله )

منه من حيث أن العلم أتقنه والارادة خصصته والقدرة أبرزته ولا نقص في هذه الثلاثة فكان برونه على ابداع وجه وأكمله ولم يتفاوت بالنسبة لبارئه ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت بل لذواته باعتبار الاحكام فاعتراضه باستلزام ذلك عجز المحدث لهذا العالم عن إيجاد ابداع منه أو بخلافه أو وجوب فعل الاصلح عليه أو انه موجب بالذات هو عين الحق والجهل على أنه لو امكن ابداع منه بأن تتعلق القدرة باعدامه حال وجوده لزوم اجتماع الضدين وهو محال لا تتعلق به القدرة فلم يناف ذلك صلوح القدرة للطرفين على البدلية بأن تتعلق بكل منهما بدلا عن الآخر ثم الاعتراض إنما يتوهم حيث لم يجعل مامصدرية كما هو ظاهر ( الغفار ) أى الستار لذنوب من شاء من عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم بها ولما كان من شأن الواحد القهار أثره على القهار لئلا تنزع القلوب من توألهما ولتأمل ما بينهما من الطبايق المعنوى لاشارة الاول لمقام الخوف والثانى لضده ( تنبيه ) فرقوا بين الواحد والاحد وأصله واحد

بان احد يختص باولى العلم وبالنفي لان اريد به الواحد والاول كافي الاية ووصفا بالله دون واحد ووجد بان نفيه نفي للمباهية بخلاف نفي الواحد إذ لا ينفي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٢٥) والمفرد والجمع نحو من أخذ عنه حاجزين

وعلى كل من الوجهين يراد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لان الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عددياً وتركيبياً أو تحليلياً فاستعملت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لان الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت متنتفية في الواحدية إلا ان الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله وبالنفي الخ) عبارة الكلليات الاحد بمعنى الواحد ويوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للعموم في النفي مختص ببعض نحو لم يكن له كفواً احد او نهي نحو لا يلتفت منكم احد أو استفهام يشبههما نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات إلا بعد كل ويأتى في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القولين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) أى ويختص وصفاً فهو حال سم عبارة الكلليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شئ اه (قوله إذ لا ينفي) أى نفي الواحد (قوله وبانه يستعمل النخ) عبارة الكلليات يستوى فيه الواحد والمتن والمجموع والمذكور والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذى يدل الكلام عليه فعنى لا نفرق بين احد من رسله أى بين جميع من الرسل ومعنى فما منكم من احد أى من جماعة ومعنى لستن كأحد من النساء أى كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من احد عنه الخ) مثال للجمع (قوله بترادفهما) أى الواحد والاحد (قوله اختياره) خبر وقول النخ والضمير لابي عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أى مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو فى الثلاثى ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كدو فى الرباعى ما كانت فاؤه ولا مه الاولى من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كززل عش (قوله سمي به نبينا الخ) ولم يسم احد بمحمد قبله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمي قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته وهم خمسة عشر نفساً كرى (قوله بالهام) متعلق بسمى (قوله إشارة الخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهام الخ وقوله ورجاء النخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقيدها ماله أى سمي بالالهام فتأمل عبارة المغنى سمي به إلهاماً من الله تعالى بانه يكسر حمد الخالق له لكثرة خصاله الجميلة كما روى فى السير انه قيل لجده عبيد المطلب وقد سماه فى سبع ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنتك محمد او ليس من اسماء ابائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق فى علمه قال ابن العربى فى الله تعالى الف اسم ولنبيه كذلك اه (قوله انه راي الخ) أى عبد المطلب (قوله معلوما الخ) الاولى العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافاً للنهاية عبارة ورجاء الشارح أى فى شرح المختار من الناس ليدعوهم فيه إشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما اوضحه الوالد رحمه الله تعالى فى فتاويه اه وياتى عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى الملائكة (قوله إذ العالم الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وصرح الخ) الاولى وظاهراً به الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على اية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أى بعثه الى الملائكة (قوله بل قول البارزى الخ) عطف على ذلك عبارة فى شرح الاربعين للمصنف بل اخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجمادات بان ركب فيها عقل حتى امنت به اه (قوله وفائدة الارسل الخ) عبارة فى شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضرورى فيهم فالتكليف به تحصيل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسل منهم هو بالمعنى اللغوى ووصفاً أى ويختص وصفاً فهو حال

(٤ - شروانى وابن قاسم - أول)  
تحت دعوته واتباعه تشرىفاله على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حراً أكمل معاصريه غير الانبياء عقلاً وفطنة وقوة رأى

الذي هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلا أنهم واسطة بين الله وبين الخلق من البشر اه (قوله وخلق) المراد به ما يشمل الكلام بقريته ما بعده (قوله ولو من صغيرة سهوا) محله ما لم يترتب على ذلك تشريع واما السهو المترتب عليه ذلك فحائز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من ركعتين وسلم معتقدا التمام بنائى (قوله على الاصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله وخنى ام) أى بالقصر أى خشيها وزناها (قوله وعصى) وفى كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وإنالتركفينا ضعيفا ما يصرح بعدم اشتراط فقد العمى واقره عليه شيخ الاسلام فى حاشيته بصرى (قوله نحو يعقوب) كشعيب (قوله بناء على انه) أى عصى نحو يعقوب (قوله لطرده) أى ما ذكر من البلاء والعمى (قوله ان هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطارىء (قوله ومن قلة الخ) عطف على من دناءة قاب (قوله أوحى الخ) نعت خامس لذكر (قوله على الاصح الخ) والكلام فى نبوة رسول ورسالته وإلا فالرسول الفضل من النبى قطعاً والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى أو غيره شيخنا (قوله خلافاً لابن عبد السلام الخ) فيه ان تعليقه فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الايحاء إلى شخص بتشريع خاص به وبالرسالة الايحاء بتشريع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهما على التفاسير المشهورة إذ من البين ان النبوة بكل هذه المعانى لها تعلق بالخلق أيضاً باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كإيمان الرسالة كذلك وإن اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالخلق أيضاً باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه افضل الصلاة والتسليم فيجوز ان يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الايحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما يلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفته على ما هى عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخروية والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الايحاء بالتشريع الخاص والعام إذا دل متعلق بالحق تعالى والثانى متعلق بالخلق أى بتكميلهم ليتبينوا لافاضة شىء ما من انعكاس انوار باطن النبوة المشار اليها ما توجيه كون الثانى متعلقاً بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الاول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات وأما بالنسبة لما ذكر معها فلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات من اقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكالذات وانصافها بسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله بعض كل العارفين من ان ولاية النبى اكمل من نبوته بصرى (قوله وزعم تعلقها الخ) من اضافة المصدر الى مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق (قوله ان عدد الرسل ثلثمائة الخ) (فائدة) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت فيه ميم وعدتها بحساب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها مائتان وسبعون وإذا بسطت الحاء والدال قلت دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فاجلثة ما ذكر والاسم واحد فتم عدد الرسل كما قيل انهم ثلثمائة وخمسة عشر واولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد ابراهيم موسى كليمه ه فعىسى فنوح هم اولوا العزم فاعلم  
معنى وترتيبهم فى الافضالية على ما فى هذا البيت ع ش وبجبرى (قوله خمسة عشر) او اربعة عشر او ثلاثة عشر اقوال شيخنا (قوله واما الحديث الخ) أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى اخر) أى سند اخر (قوله لكن انجبر) أى الحديث المشتمل الخ (قوله بتعدد) أى السند (قوله وهو) أى الحسن لغيره (قوله أن ما فيه) أى فى مسند احمد (قوله تبين غلط من زعم اتحادهما وهما الخ) أقول هذا القول يحكى فى كثير الكتب على انه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى ع ش بعد ذكر كلام الشارح مانصه فليراجع فان مجرد ما علل به ومنه ورود الخبر بعدد الانبياء الرسل لا يقتضى التغليب اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ والاسترواح اخذ الشىء بلا تعب تأمل (قوله فى نسبة الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحققة) أى كونه من اهل التحقيق (قوله للتحققين الخ) فى شرح

الاصح سليم من دناءة أب وخنى أم وأن عليا ومن منفر كعمى وبرص وجذام ولا يرد علينا نحو بلاء أيوب وعصى نحو يعقوب بناء على أنه حقيقى لطوره بعد الانباء والكلام فيها قارنه والفرق أن هذا منفر بخلافه فيمن استقرت نبوته ومن قلة مروءة ككل بطريق ومن دناءة صنعة كحجامة أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ كيوشع فان لم يؤمر فنبى فحسب وهو أفضل من النبى اجماعا لتميزه بالرسالة التى هى على الاصح خلافاً لابن عبد السلام أفضل من النبوة فيه وزعم تعلقها بالحق يزده أن الرسالة فيها ذلك مع التعلق بالخلق فهو زيادة كمال فيها وصح خبر أن عدد الانبياء مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة وخمسة عشر وأما الحديث المشتمل على عددهما فى سنده ضعيف وفى آخر مختلط لكنه انجبر بتعدد فصار حسنا لغيره وهو حجة وما يقويه تكرره رواية أحمد له فى مسنده وقد قررنا أن ما فيه من الضعف فى مرتبة الحسن وبما ذكر الصريح فى تغاير النبى والرسول

وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

ذلك الاتحاد وای محققين  
خلاف هؤلاء ثم رايت تليذه  
الكامل بن ابي شريف اشار  
الرد عليه ببعض ما ذكرته  
ووقع في بعض كتب  
التواريخ والتفسير ما يناق  
ما ذكرناه من الشروط  
وهو تقول لا اصل له فوجب  
اعتقاد خلافه (المصطفي)  
اي المستخلص من الصفوة  
(المختار) من العالمين لدعائهم  
الى ربهم فهو افضلهم  
بنص كنتم خير امة اخرجت  
للناس اذ كمال الامة تابع  
لكمال نبيها فبهذا مقتده  
اذ لا يكون ممثلا له الا ان  
حوى جميع كالاتهم اناسيد  
ولدادم ولا خرا دم ومن  
دونه تحت لوائه ونهيه عن  
التفضيل بين الانبياء وعن  
تفضيله عليهم محله لقوله  
تعالى فضلنا بعضهم على بعض  
فما يؤدي لخصوصية او  
تنقيص بعضهم او هو تواضع  
او قبل علمه بأنه الافضل  
(صلى الله وسلم عليه) من  
الصلاة وهي من الله الرحمة  
المقرونة بالتعظيم وخص  
الانبياء بلفظهم فلا تستعمل  
في غيرهم الا تبعا تميزا  
لمراتبهم الرفيعة والحق بهم  
الملائكة لمشاركتهم لهم في  
العصمة وإن كان الانبياء  
افضل من جميعهم ومن  
عدهم من الصلحاء افضل  
من غير خواصهم والسلام

الهمزية للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترقى الخ ما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال  
على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت ترددته في شرح المنهاج بصري (قوله) وقد  
صرح الخ) اي ابن الهمام جملة حاله مؤيدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين  
(قوله وای محققين الخ) استفهام انكاري (قوله تليذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول  
قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهى الخلو ص روى مسلم عن واثلة بن الاسقع ان النبي ﷺ  
قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني  
من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مختير اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوهم الى دين الاسلام  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ايذنا منه بأنه افضل المخلوقات من انس وجن وملاك وهو كذلك  
لان حذف المعمول يؤذن بالعموم معنى (قوله وحذف الخ) في النهاية مثله (قوله فهو المضالم) وقد حكي  
الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله اذ كمال الامة الخ) بيان لوجه دلالة الآية على  
مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله ممثله) اي لهذا الامر (قوله ونهيه الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدأ ثان (قوله فيما يؤدي الخ) خبره والجملة خبر ونهيه الخ (قوله  
لقوله تعالى الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدي الخ) او في نفس النبوة التي لا تتفاوت إلا في  
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص نهاية (قوله او تنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن  
(ﷺ) قرن الشئاء على الله بالشئاء على نبيه لقوله تعالى ورفعلنا لك ذكرك اي لا ذكر الا وتذكر معي  
كما في صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضي الله عنه أحب أن يقدم المرم بين يدي خطبته اي يكسر الخاء وكل  
امر طلبه غير ما حداث الله والشئاء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله لا تبعا الخ) وفي  
الشبر خيتي على الاربعين ما نصه تتم في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالاً ولا كراهتها وكونها  
خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على الاني اوفى فهو من  
خصائصه بجبري (قوله وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة ان النوع الانساني افضل  
من نوع الملائكة وان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام  
بني ادم وهم الاتقياء والاولياء افضل من عوام الملائكة كالسباحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظا في  
النهاية والمغنى (قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقي  
مالو اتى باحدهما لفظا وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة او لا وهل الافراد مكروه في حق  
بقية الانبياء ايضا او لا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه  
نظر فليراجع وكتب البيهقي على قول الاقناع اتى بها لفظا واسقطها خطا وبخرج بذلك عن الكراهة  
ما نصه هذا وجهه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة إلا اذا اتى بهما لفظا وخطا لمن اراد الجمع بين اللفظ  
والخط فصور الافراد المكروه خمسة ان يتلفظ باحداهما فقط او يكتب باحداهما فقط او يتلفظ باحداهما  
ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب باحداهما فقط او يكتب بهما معا ويتلفظ باحداهما فقط وصور  
القرن الحالى عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معا من غير كتابة او يكتب بهما معا من غير لفظ او يتلفظ بهما  
معا ويكتب بهما معا كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم ما نصه اشار  
بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم اه (قوله وكان ينبغى وعلى اله) قد يجاب بأنه ترك الصلاة على

(قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة (قوله لفظا لا خطا) بقي مالو اتى باحدهما  
لفظا وبالاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة او لا وهل الافراد مكروه في حق بقية الانبياء  
ايضا او لا لان طلب الجمع بينهما إنما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه نظر فليراجع  
(قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم (قوله وكان ينبغى وعلى اله)

وهو التسليم من الافات المنافية لغايات الكمالات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن أى لفظا لا خطا خلافا  
لمن عمم قيل والافراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم وكان ينبغى وعلى آله لانها مستحبة عليهم بالنص وصحبه

لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من اللاحصة لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة إنما يقتضي الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضي أكثرية العلوم ( ٢٨ ) والمعارف (وزاده فضلا وشرفا) الظاهر ترادفهما فالجمع للاطناب ويحتمل الفرق بأن

الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله لأنهم أي أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهي القطعة من اللحم يعني أنهم قطعة منه كردى (قوله الظاهر) إلى الماتن في النهاية (قوله وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حج ولعله أن انتفاء النقص لا يحصل مجدا ولا رفعة مثلا كفعل المباحات والمجد فوق ذلك كالسخاوة وعلو الهمة في العبادات وغير ذلك ع ش (قوله بالبناء على الضم الخ) محله إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه أو لا كافي التصريح ووجه أن المضاف إليه المعرفة جزئي فيكون حينئذ شبيها بالحرف في الاحتياج إلى الجزئي بخلاف النكرة فضعت المشابهة فبق على الأصل في الاسماء من الأعراب ع ش (قوله لحذف المضاف إليه الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف في الافتقار ورد بان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف إليه جملة وهو هنا مفر د فعلة بنائها شبيها بأحرف الجواب كنعم في الاستغناء بها عما بعد ه فاللام للتوقيت لا للتعليل (قوله فان لم ينوشى نونت) أي بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينا مرفوعة ومنصوبة لعدم الإضافة لفظا وتقدير اه (قوله أو جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لافي خصوص هذا التركيب سم أقول وكذا قوله فان لم ينوشى نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا وهو كافي الأطول تذكر ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبرك بها ليكون أن الشروع فيما بعده غير ذاهل عنها فزيد في التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف إليه (قوله للانتقال من أسلوب إلى آخر) أي بقصد نوع من الربط فان ما بعد لما كان معناه مهما يكن من شيء فكذا وكذا أفاد أن ذلك الكذا مروط بكل شيء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والشأن فإدرا بطه بما قبله بانه واقع بعده ولا بد أن يعقوب قال المغنى ولا يجوز الاتيان به في أول الكلام اه أي صناعة ولا فيجوز شرعا أو المراد لا يستحسن بحجري (قوله ففى سنة) أي في الخطب والمكاتبات معنى (قوله وأول من قالها داود الخ) وهو أشبه بنهاية أي أقرب للصحة من جهة النقل ع ش عبارة البجيرى وهو الأشهر وهى فصل الخطاب الذى أوتيه لأنها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ اه (قوله ويرد بأنه لم يثبت الخ) لقائل أن يقول ان مجرد هذا لا يردنقل الثقات تكلمه بهذا الأمر الخاص من غير لغته خصص صامع انه قد تتوافق اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطول وأصلها مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة فوقعت كلمة إما موضع إسم هو المبتدأ وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا اه وفي حواشيهما ما حاصله وإنما لم تفت الفاء بعدا ما ولم تلزم بعد غيرهما من الشروط لان ما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالنسبة ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غيرهما من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة اه ويمكن أن يعتذر عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها في نحو فاما الذين أسودت وجوههم اكفرتم أي فيقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله ومن ثم أفاد الخ) راجع إلى قوله مع مزيد تأكيد (قوله ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله (قوله الأصل) أي ماحق التركيب ان يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الأصل اختصارا ففرد على المطول (قوله

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب إشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة (قوله وهو أميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله بالبناء على الضم) وترفع أي بتكوين على عدم نية ثبوت شيء فالرفع على أصل المبتدأ بكبرى قال الشيخ خالد في شرح التوضيح وقال الحوفي وإنما يبين أي قبل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فأنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا اه ومثله في كذا الاستاذ البكرى وشرح العباب للشارح (قوله فان لم ينوشى نونت) لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله أو جرت بمن) لعل هذا باعتبارها في الجملة لافي خصوص هذا التركيب (قوله لم يثبت عنه

الأول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثاني لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايت من فرق بأن الأول ضد النقص والثاني علو المجد وهو أميل إلى الترادف (لديه) أي عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لان الكامل يقبل زيادة الترقى في غايات السكال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تخصى ففى زيادة في شرفه وإن لم يسئل له ذلك فسؤاله تصريح بالمعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه فان لم ينوشى نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بمن وهى للانتقال من أسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم يأتى بها في خطبه ففى سنة قيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بأنه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذى أوتيه هو فصل الخصومة أو غيرها

بكلام مستوعب لجميع المعطرات من غير اخلال منها بشىء وفي خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء في حيزها غالبا لتضمن (هنا) أما معنى الشرط مع مزيد تأكيد ومن ثم أفاد أما زيد فذا هب مالم يفده زيد ذاهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمة ومن ثم كان الأصل

هنا) احتراز به عن نحو أمار يشافانا أفضلها فإن التقدير مهما ذكرت قرىشا الخ عبد الحكيم (قوله كما أشار إليه سيديوه الخ) وقال بعض الأفاضل مراد سيديوه بيان المعنى البحت وتصوير أن أمار تفيد لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لأنه كان في الأصل كذلك بل الأصل أن يكن في الدنيا شيء مخفف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أي تركيب أمار بعد قوله مهما بسيطة لا مركبة من مه و ماو لا من ما ما خلا فالزاعمينهما قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق أن بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شيء فبعد ما ذكر شديد وحفيد السعد وشيخنا (قوله بفتح أوله) أي مصدر أو ضمه أي اسما وفي المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون الغين وفتحها فصارت أربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل اشغله لأنه لغة رديئة اه وفي القاموس واشغله لغة جيدة أو قليلة ورديئة اه ع ش (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس أو للعمد المذكور وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة أو العلم الشرعي الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق أفراد العلم المشروع أي الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعده تزيدي على المائة اه قال ع ش قوله تزيدي على المائة هذا لا يباين ما هو المشهور بتباينا كلياً بل الفقه مثلاً يجمع أنواعاً كل منهما مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدا (قوله وآلاتها) عطف على قوله التقدير (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أي كما صرح به الشارح هناك (قوله بنحو الوصية) أي كالوقف (قوله ففرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير (قوله أفضل الخ) قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وأفضله) أي فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقد يتناقض قوله الساق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله أو جنس العلم أو كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان أظهر واسلم (قوله وكل منهما) أي من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إخماد الأنبياء إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر واجيب عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك الالتزام إذ لو وجب النظر بالعقل قبل النظر اتفاقاً فيقول لا أنظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الأمر موقفاً على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الأمر على العلم إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب على العلم بالوجوب بلزم الدور ولزم أيضاً أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الأمر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الأمر والشرع ثابت في نفس الأمر علم المكلف بثبوته أو لم يعلم نظر فيه أو لم ينظر وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الأمر مطلقاً وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لأن الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل إن شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل أيضاً يدفع الإشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لأن الوجوب ثابت بالعقل في نفس الأمر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لاحيد عنه) أي لا مخلص عنه ويأتي بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرآ نفاعن سم بيانهما (قوله وفرض الكفاية منه) الأولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال نشامن

هنا كما أشار إليه سيديوه في تفسيره مهما يكن من شيء بعد ما ذكر (فإن الاشتغال افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه) بالعلم المعهود شرعاً وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الأولى عرف خاص بنحو الوصية (من أفضل الطاعات) ففرض عينه أفضل الفروض العينية لتفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لأن العلم يشرف بشرف معلومه وهي واجبة اجتماعاً وكذا النظر المؤدى إليها ووجوبهما بالشرع عند أكثر الأشاعرة إذ لاحكم قبل الشرع وعند بعض مناو المعتزلة بالعقل وبسط ذلك يطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا محيد عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه أفضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقاً من بقية العلوم على ما تقرر من التفضيل لا يتنافى

الخ) لقائل أن يقول مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الأمر الخاص من غير لغة خصوصاً مع أنه قد تنافى اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله ففرض عينه) ما وجه التفرع إلا أن تجعل الفاء للتفسير وقوله أفضل الفروض قضيته أنه أفضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بأنه لو لم يجب إلا بالشرع لزم إخماد الأنبياء

عد ذلك من الافضل إذ  
بعض الافضل قد يكون  
افضل ببقية أفراد وقد لا  
فرع م خروج المعرفة أو  
ايرادها غير صحيح وحيث  
قاولي معطوف على أفضل  
كما يأتي ويصح عطفه على  
من أفضل لما تقرر ان كونه  
أفضل لا ينافي أنه من الافضل  
ويؤيده ما صح عن أنس  
كان صلى الله عليه وسلم من  
أحسن الناس خلقا فأني  
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه  
وسلم أحسن الناس خلقا  
إجماعا فنتج أن كون الشيء  
من الافضل لا ينافي كونه  
أفضل بنص كلام انس  
هذا الذي هو أقوى حجة في  
مثل ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كما صح عنها  
أيضا فاذا انتهمك من محارم  
الله تعالى شئ. كان من  
أشد هم في ذلك غضبا فأتت  
بمن مع أنه أشد هم وزعم  
بعض من لا تحقيق عنده  
ان من هنا زائدة بخلافها  
في كلام أنس ه فان قلت  
إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم  
أفضل الطاعات فما فائدة  
من الموهمة خلاف ذلك  
كما هو المتبادر منها ه قلت  
فائدتها الاشارة إلى التفصيل  
الذي ذكرته وهو أن كلا  
من العلوم الثلاثة أفضل  
بقية افراد نوعه

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عد ذلك) أي العلم كمدى أي الشامل على  
معرفة الله (قوله إذ بعض الافضل قد يكون الخ) يعني ان الافضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون  
الشيء بعض الافضل ان لا يكون افضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه بعض الافضل الذين هم الانبياء مع انه  
افضلهم عميرة (قوله أفضل ببقية الخ) المراد بالافراد هنا ما يشمل الاضافية (قوله فرع م خروج المعرفة) أي  
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلى وصرح المغني (قوله او ايرادها) أي ايراد المعرفة بزعم المناقاة بين  
كونها افضل مطلقا وكونها من الافضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل  
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافا للمحلى والنهاية والمغني  
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من افضل للثنا في بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف أولى  
على من افضل كان كونه أولى ما انفقت الخ منافيا لكونه من افضل الطاعات لان كونه أولى يستلزم كونه  
أفضل وكونه من افضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فالاشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف أولى على  
من افضل اه (قوله عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على الاطلاق  
وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غيرها بقى شئ اخر وهو انه يجوز ان المصنف اراد بالعلم ما عدا  
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من افضل ويحمل على هذا  
كلام المحلى سم أي فالنزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه مبنى على عدم شمول العلم في الماتن للمعرفة وكلام  
الشارح على الشمول (قوله ان كونه) أي الشئ وقال السكردي أي العلم (قوله ويؤيده) أي ما تقرر من عدم  
المناقاة (قوله أني الخ) أي انس والفاء للتعليل (قوله فنتج) أي ثبت (قوله هذا) نعمت لكلام أنس وقوله  
الذي الخ نعمت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة ايضا الخ (قوله ايضا) أي  
كحديث انس (قوله ان من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواته لبقية  
أفراد الافضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فائدتها الاشارة الخ) في فائدتها الاشارة إلى ما ذكره نظر ظاهر  
لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية افراد الافضل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من  
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انقضى بل او غير نبي من  
الهلاك تعين تقديم الانقاذ وكان افضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فانه لو تعارض مع صلاة الفرض

إذ يقول المكلف لا أنظر ما لم يجب أي النظر ولا يجب ما لم تثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر وأجيب  
عنه بوجهين احدهما انه مشترك الزام إذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا أنظر ما لم يجب  
ولا يجب ما لم أنظر إلى ان قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو ان قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع  
عندي قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الامر وقولنا في العلم بالوجوب المستفاد من  
العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو  
توقف الوجوب على العلم بالوجوب يلزم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شئ على الكافر بل نقول الوجوب في  
نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوت أولم  
يعلم نظريه أولم ينظر وكذلك الوجوب أي ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا التكليف الغافل لان  
الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به  
لا العلم به وهذا الحل أيضا يندفع الاشكال عن المعترلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لان  
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور  
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من افضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى افضل على  
الاطلاق وهو بعض فروض العين التي هي افضل من غيرها (قوله الاشارة الخ) في فائدتها الاشارة إلى ما ذكره  
نظر ظاهر لان كونه بعض الافضل صادق مع مساواته لبقية افراد الافضل ه بقى شئ اخر وهو انه يجوز ان  
المصنف اراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من



آخر أعلى منه لا ترى أن فرض الكفاية منه وإن كان أفضل بقية فروض الكفايات والنوافل وعليه حمل قول الشافعي رضي الله تعالى عنه الاشتغال بالعلم أي الذي هو فرض كفاية أفضل من صلاة النافلة هو مفضول بالنسبة للفروض العينية غير العلم ونفله أفضل النوافل كما هو ظاهر كلام الشافعي إذ حمله المذكور بعيد لأن فرض الكفاية من العلم وغيره أفضل من نفل الصلاة فلا خصوصية للعلم حينئذ ولا بدع أن يخص قولهم أفضل عبادة البدن الصلاة بغير ذلك ومفضول بالنسبة لفروض الكفاية والعين من غير العلم فلم يصح حذف من هذا الاعتبار لثلايوهم أنه أفضل من غيره وإن اختلف الجنس فثامله ثم فضله الوارد فيه من الآيات والخبار ما يحتمل من له أدنى نظر إلى كمال استفراغ الوسع في تحصيله مع الإخلاص فيه إنما هو لمن عمل بما علم حتى يتحقق فيه ورائة الانبياء وحيازة فضيلة الصالحين القائمين بما تحتم عليهم من حقوق الله تعالى وحقوق خلقه ويظهر حصول أدنى مراتب ذلك بالاتصاف بوصف

الحل عليه لتعليل لما قبله على طريق المقايسة فلا يرد أن حق التقریب أن يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم كعلم كيفية الصلاة المفروضة عينا واجاب بعضهم عن اعتراض سم بأن مراد التحفة أن كلام العلوم الثلاثة أي فرض عين العلم وفرض كفايته ونفله أفضل بقية أفراد نوعه من حيث أنه طاعة لدخوله تحتها اهـ أي وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله) ومفضول بالنسبة (الخ) وظاهره أنه لا يتأتى في فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتي آنفا (قوله) أن فرض الكفاية منه (أي من العلم) (قوله) وعليه أي فرض الكفاية (قوله) هو مفضول (الخ) خبر أن فرض (الخ) (قوله) ونفله (قوله) أفضل (الخ) عطف على اسم أن وخبره (قوله) وحله المذكور (أي على فرض الكفاية) (قوله) ولا بدع (الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله أفضل النوافل (الخ) (قوله) بغير ذلك (أي بغير العلم) وقد يستغنى عن التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن إذ المتبادر منها أعمال الجوارح دون القلب (قوله) ومفضول (الخ) عطف على أفضل النوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) أقول إذ لم يصح حذف من بهذا الاعتبار لم يصح عطف أولى على من أفضل بهذا الاعتبار فهذا ينافي قوله السابق ويصح عطفه (الخ) إلا أن يكون ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر إلى أفراد العلم ولا إلى أصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح أن نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الإطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف أولى على من أفضل وحذف من وانما أتى بها الإشارة إلى أنه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الأفضل وأن لم يكن أفضل على الإطلاق ولا ينافي أفضليته على هذا التقدير كون بعض أفراد مفضول كما علم من تفصيله الذي ذكره كما أن نوع الإنسان أفضل من نوع الملك وأن كان بعض أفراد الملك أفضل من بعض أفراد مفضول (قوله) (الجنس) (الأنسب) لسابقة النوع (قوله) من الآيات والخبار) أورد النهاية جملة منها والمغنى جملا كثيرة منها من الآثار وقوله ما يحتمل فاعل الوارد (قوله) إلى كمال متعلق بنظر (قوله) على استفراغ (الخ) متعلق بيجمل (قوله) مع الإخلاص فيه (الخ) الأولى إنما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعلمه حتى (الخ) عبارة للمغنى ثم اعلم أن ما ذكرناه في فضل العلم إنما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض دنيوي كمال أو رياسة أو منصب أو جاه أو شهرة أو استمالة الناس إليه أو نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية وخبار و آثار وأورد في ذمه والتشديد عليه (قوله) القائمين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (أي العمل والصالح) (قوله) الماتن ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتي تعلم (الخ) أن ما أوقعه على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا الكلام المحلى وقوله على هذا التقدير أي مع مراعاة مطابقة ما أفاده من أنه بعض الأفضل لا الأفضل للواقع فليتامل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انقازني أو غيرني من الهلاك تعين تقديم الانقاز وكان أفضل من فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من (قوله) إذا لم يصح حذف من بهذا الاعتبار لم يصح عطف أولى على من أفضل بهذا الاعتبار وإلا لصح حذف من والمقرر خلافه وحينئذ فهذا ينافي قوله السابق ويصح عطفه على من أفضل إلا أن يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لئلا ننظر إلى أفراد العلم ولا إلى أصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح لئلا نوع الاشتغال بالعلم أفضل على الإطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف أولى على من أفضل ويصح أيضا حذف من وانما أتى بها إشارة إلى أنه يكفي في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الأفضل وأن لم يكن أفضل ولا ينافي أفضليته على هذا التقدير كون بعض أفراد مفضول كما علم من تفصيله الذي ذكره كما أن نوع الإنسان أفضل من نوع الملك وأن كان بعض أفراد الملك أفضل من بعض أفراد مفضول (قوله) (الجنس) (الأنسب) لسابقة النوع (قوله) من الآيات والخبار) أورد النهاية جملة منها والمغنى جملا كثيرة منها من الآثار وقوله ما يحتمل فاعل الوارد (قوله) إلى كمال متعلق بنظر (قوله) على استفراغ (الخ) متعلق بيجمل (قوله) مع الإخلاص فيه (الخ) الأولى إنما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعلمه حتى (الخ) عبارة للمغنى ثم اعلم أن ما ذكرناه في فضل العلم إنما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض دنيوي كمال أو رياسة أو منصب أو جاه أو شهرة أو استمالة الناس إليه أو نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية وخبار و آثار وأورد في ذمه والتشديد عليه (قوله) القائمين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (أي العمل والصالح) (قوله) الماتن ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتي تعلم (الخ) أن ما أوقعه على مطلق علم ولعل

آثره لأنه لا يقال إلا فيما  
صرف في خير وما عداه  
ولو في مكروه يقال فيه  
ضيع وخسر وغرم وبناء  
للجهول للعلم بفاعله  
ولكون عينه غير منظور  
إليها بخصوصها وليعم  
(فيه) تعلما وتعلما نفائس  
الآوقات من إضافة  
الاعم الى الاخص أو  
الصفة الى الموصوف أو  
هي بيانية ومفرد نفائس  
نفيسة لانفيس كما أفاده  
قوله الآتي من النفائس  
المستجدات إذ فعائل  
إنما تكون جمعا لفعيلة  
فاضافتها للآوقات التي  
هي جمع مذكر لتأويلها  
بالساعات شبه شغل  
الآوقات بالعلوم بصرف  
المال في الخير المسكن عنه  
بالانفاق ووصفها بالنفاسة  
المقتضية لخطر القدر وعزة  
النظير إشارة الى أن فاتها  
بلاخير لا يمكن تعويضه  
ومن ثم قيل الوقت سيف  
أن لم تقطعه قطعك (وقد)  
للتحقيق هنا (أكثر  
أصحابنا) الذين نظمنا  
وإياهم سلك اتباع الشافعي  
رضي الله عنه تشبيها  
بالمجتمعين في العشرة  
بجامع الموافقة وشدة  
الارتباط وهو جمع صحب  
الذي هو اسم جمع لصاحب  
لان أفعالا لا يكون جمعا لفاعل (رحمهم الله) تعالى أبلغ من اللهم ارحمهم لا شعاره

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لأنه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال  
في الخير انفق وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت مغنى ومقتضاه ان الأفعال الثلاثة في الشرح ببناء  
الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول ايضا على وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقريته  
ما بعده (قوله للعلم بفاعله) أي انه المكلف أو طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله لتعلما الخ)  
تمييز محول عن المضاف (قوله من إضافة الاعم) الى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى (قوله من إضافة الاعم الى  
الاخص) أي كسجد الجامع (قوله أو الصفة الى الموصوف) أي كجر دق طيفة أي قطيفة مجرودة إذا لاوقات  
كلها نفيسة (قوله أو هي بيانية) أي والمراد بنفائس الآوقات أزمنة الصحة والفرار مغنى عبارة النهاية ويجوز  
أن تكون إضافة بيانية لان الإضافة البيانية على تقدير من البيانية أو التبعية أو الابتدائية والكل يمكن  
هنا لان الآوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر  
وقد جاء الشرع بتفصيل بعضها اه قال الرشيدى والراجح ان الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من  
المدينة للجنس لا مطلقا فعمل ما ذكره طريقة أو ان مراده حكاية أقوال في المسئلة اه (قوله كما أفاده الخ)  
كان وجه الإفادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة سم (قوله  
إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإنما هو جمع لكل رباعى مؤنث بمدة قبل آخره  
مختوما بالتاء أو مجردا عنها اه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) أو كان المصنف قد  
وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس مغنى (قوله شبه شغل الآوقات الخ) هلا قال شبه  
الآوقات بالاموال واستند إليها الاتفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المسكن عنه الخ) أي المعبر عنه  
بالانفاق مجاز مغنى ونهاية أي استعارة رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف إليها صفتها  
للسجع نهاية ومغنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله أن لم تقطعه قطعك) أي أن لم تشغله بالعبادة  
فأنتك (قوله للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه ان التكثير مستفاد من  
قوله وأكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثيرا أصحابنا وهو غير مراد ع ش قول المتن (أكثر  
أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فمنهم عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة المغنى أي اتباع الشافعي رضى  
الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الأحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم  
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله أتباع الشافعي) من الافتعال (قوله تشبيها) أي  
لاتباع الشافعي فتحة الحمزة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال  
الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصل نهاية (قوله لان أفعالا الخ) أي وليس الأصحاب جمع صاحب لان  
الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله كما أفاده قوله الآتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلام من  
نفيس ونفيسة بجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الإفادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى  
المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة ويراد عليه انه يحتمل ان فعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة  
الافقية تقتضى ذلك إلا أنهم قيدوا فاعلا فيها بما يخرج مانحن فيه وحيث فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس  
هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الافقية :  
وبفعائل اجمع فعاله \* وشبهه ذا تاء أو مزاله  
اه لكن قيدوا المزال ومنه فعيل بما يخرج مانحن فيه (قوله فاضافتها للآوقات الخ) في ابن شهبة الصغير  
الإشارة الى جواب آخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الآوقات بالنفيسة ثم جمع  
النفيسة على النفائس اه وحاصله ان مفرد نفائس نفيسة بمعنى الآوقات لا بمعنى الوقت فليتام (قوله لان  
أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كاشد أي أفعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح  
العين الساكنة اه (فان قلت) اراد انه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاته

بتحقق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أثنى الله عليهم بقوله عز قائلوا الذين جاؤا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

إشارة الى حصول المقصود  
بكل دعاء اخروي على ان  
في إثبات لفظ الرحمة تأسيسا  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
رحم الله اخي موسى (من)  
الظاهر انها زائدة لصحة  
المعنى بدونها وقيل من  
بمعنى في كذا نودى للصلاة  
من يوم الجمعة وفيه تعسف  
والفرق ظاهر وقيل  
للمجاورة كما في زيد افضل  
من عمرو اي جاوره في  
الفضل كما انهم هنا جاوروا  
الاكثر في (التصنيف)  
وهو جعل الشيء أصنافا  
متميزة واخص منه التاليف  
لاستدعائه زيادة هي إيقاع  
الالفه بين الانواع المتميزة  
وكتب الاصحاب من ذلك  
فالتصنيف هنا بمعنى التاليف  
وهو في العلوم الواجبة  
لا المندوبة كالعروض  
خلافا لمن عده من جملة  
فروض الكفاية من  
البدع الواجبة التي حدثت  
بعد عصر الصحابة  
واختلفوا في أول من  
اختره فقيل عبد الملك  
ابن جريج شيخ شيخ الشافعي  
وقيل غيره وكتابة العلم  
مستحبة وقيل واجبة  
وهو وجيه في الازمنة  
المتأخرة والإلضاع العلم  
ولذا وجبت كتابة الوثائق  
لحفظ الحقوق فالعلم أولى  
(من) قيل بيانية وفيه ان  
لم يجعل المصدر بمعنى اسم  
المفعول نظر لان التصنيف  
غير المبسوط والمختصر فالوجه

فان أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا يرده عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل  
ولما جهل فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فيها وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص  
الاول تحكم فليتامل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول الى نائب فاعله ولوقال  
بتحقق الوقوع من باب التفعّل كان أولى (قوله وفيه) اي في دعائه للاصحاب (قوله اقتداء بمن الخ) اي  
بجامع الدعاء السابق سم (قوله إشارة الخ) ولان الرحمة اعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)  
يسبق للفهم أنها صالحة اكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله واخص في النهاية (قوله انها زائدة) اي في الاثبات  
سم على حجج أي على مذهب الاخفش المجيز لزيادتها في الاثبات لكن الاخفش يوافق الجمهور في  
انه لا بد من ان يكون مجرورها نكرة وما هنا ليس كذلك رشيدى وقد يتكلف فيجيب بان قوله اكثر  
اصحابنا في قوة ما قصروا في الاكثر فهو نفي في المعنى وبان الى التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله  
لصحة المعنى الخ) قضيته ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح ان يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا مر من  
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للتقوية وهو الظاهر  
واحتيج اليه لضعف العامل بفصله بالجملة الدعائية رشيدى (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق  
الظاهر ع ش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة ظرف للنداء والتصنيف ليس ظرفا للاكثر  
رشيدى وع ش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوي للكثرة (قوله جاوروا والاكثر الخ) فيه تامل سم  
ولعل وجه امره بالتامل ان حله للثبوت حينئذ ليس على نظير حله للثبات المذكور لانه جعل عمرا الذي هو  
مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن ان يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه  
فانه لا يظهر له معنى هنا رشيدى ويحتمل ان من وجوهه ان الاكثر لا حد له يقف عنده فلا يتصور المجاوزة  
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) اي بعضها عن بعض فو لفظ الكتاب يفرّد التصنيف الذي هو فيه  
عن غيره ويفرّد كل صنف مما هو فيه عن الآخر فالفقيه يفرّد مثلا لعبادات عن المعاملات ونحوها وكذا  
الابواب مغنى (قوله وهو) اي التصنيف مبتدأ وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) اي عينها او  
كفاية (قوله من عده) اي علم العروض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ  
العلم عن الضياع وفي الكنز للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيته ان  
تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا يعد تصنيفا (قوله فقيل عبد الملك الخ) وقيل الربيع بن صبيح وقيل  
سعد بن ابى عروبة معنى (قوله وقيل واجبة) اي كفاية كردى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب إنما  
هو فيما إذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) الى قوله والايجاز في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل الخ)  
ويجيب بحذف المضاف اي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتال) فيه نظر من وجوه  
تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتمال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشيدى عبارة سم وفي  
كونه الاشتمال نظر إذ بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول  
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) اي المراد من العبارة لانه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا لعارض  
قول المتن (من المبسوطات الخ) اي في الفقه نهاية ومعنى (قوله هي ما اكثر الخ) الاولى هنا وفيما يأتي تذكير

يكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن افعالا لم يحفظ في فاعل نحو جاهل  
واجبال فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول  
تحكم فليتامل (قوله وفيه اقتداء) اي بجامع الدعاء السابق (قوله قلت إشارة الى) حول المقصود الخ قد يقال  
أيضا الرحمة اعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صالحة اكثر (قوله زائدة) اي في الاثبات  
(قوله جاوروا الاكثر) فيه تامل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن  
الضياع وفي الكنز للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) يجاب بحذف المضاف  
اي من تصنيف المبسوطات الخ (قوله انه بدل اشتال) اي ابدال كل على حذف مضاف اي من تصنيف الخ

(والمختصرات) هي ما قل لفظها وكثير معناها قليل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بالايدي اذ ليس في الاية حذف ذلك العرض فضلا عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح (واتقن) احكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبني على مذهب سيديويه انه يستثنى من قاعدة اذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيديويه محمل في نكرة غير اسم استفهام

نحوكم مالك وغير أفعال التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليلي الجمهور وسيديويه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اي في غير صورتى سيديويه كثير في كلام الفصحاء ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما لاخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعال المبتدأ عند سيديويه بما إذا وقع جزاء لجملة وقعت صفة لنكرة كررت برجل افضل منه ابوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيديويه مثل بخير منك زيد كما رتبته في كتابه وهذا يبطل ما شرطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه

الضمير (قوله هي ما قل لفظها الخ) بقی قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه أن يقول ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا سم وعش (قوله بالايجاز) مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله لكونه الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله وهو) أي طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله لانه) أي الاختصار (قوله ويشهد له) أي لتفسير الاختصار بذلك (قوله اذ ليس في الاية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو تكريره سم (قوله عن تسميته) أي تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الايجاز كرددی (قوله من المختصرات) أي المذكورة عميرة (قوله ففيه) أي في قول المصنف (واتقن مختصر) تفضيل أي نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله مسوغ للابتداء الخ) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبراً والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضاً الاضافة مسوغ للابتداء سم (قوله وهذا) أي كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كرددی (قوله انه يستثنى الخ) أي نحو تركيب المصنف مما شتمل على أفعال المنكر فمعرفة (قوله محلاً) أي القاعدة المذكورة (قوله ولا يرد) أي ما ذكره السيد (قوله من باب القلب) أي قلب المعنى بان جعل معنى أحدهما محكوماً عليه والآخر حكماً ويعكس كرددی عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لأحد الجزأين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله وعليه) أي كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو أي ما ذكره السيد (قوله إلا من حيث المسوغ) أي الابتداء بالنكرة (قوله قلت هذا) أي التخصيص المذكور أقول بعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح نسبتهم الى الخطاب بمجرد رؤيته المثال المذكور في كتاب سيديويه مع احتمال عذر تعدد كتابه أو نسخه أو موضع ذكر المسئلة وتصرّحه في بعضها باشرط ما ذكره واحتمال ان يكون له في المسئلة قولان وقوله توهموه أي الرضى ومن تبعه والجمع نظراً لمعنى من الموصولة (قوله ما شرطوه) أي من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله ان نقل هؤلاء) أي علماء العرب (قوله على التقييد) مصدر مبني للمفعول (قوله قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الأهم لتعارض المقام أصلاً محكوماً عليه وغيره مستنداً مطولاً بالاجله (قوله اقتضى ذلك) أي اختيار العكس (قوله فاجاب الخ) أي المصنف (قوله فاحتج اليه بهذه التقنية) قد يقال لا حاجة في تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة الحصر لان مدلول افعال التفضيل الزيادة على كل ما عداها مما يشاركه في أصل المعنى فلا يتصور معه مشارك ولا يبلغ والله اعلم بصري (قوله المذهب المتقي) تفسير للمحرر باعتبار أصله لا بالنظر لحال العلمية رشیدی (قوله وفي كونه للاشمال ان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤل والتصنيف بالمصنف (قوله هي ما قل لفظها) بقی قسم آخر موجود قطعاً وهو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء كثر معناه أو لا (قوله اذ ليس في الآيه الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وأن عرضه هو تكريره (قوله مسوغ للابتداء بالنكرة) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبراً والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضاً الاضافة مسوغة للابتداء (قوله قلت لان تخريج الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله

مثلاً بمثاله هذا وأعرض عن ذلك الاشرط الذي زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققينا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم ولا لاسترواحهم فيه كثير أو تعويلهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول فان قلت المناسب للسياق المقصود منه مدح المحرر وصلة لمدح كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه بالاتقنية فلم عكسته قلت لان تخريج على انه من أسلوب الحكم الأبلغ اقتضى ذلك والتقدير إذا كثروا من المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابتك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة في التقنية وانتقنها هو المحرر فاحتج اليه بهذه التقنية المحصورة فيه دون غيره وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلغاء (المحرر) المذهب المتقي

ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالغلبة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يغلب على بعضها

وتسميته مختصر القلة لفظه  
لا لكونه ملخصا من كتاب  
بعينه (تنبيه) التحقيق أن  
اسماء الكتب من حيز علم  
الجنس لا اسمه وإن صح  
اعتباره ولا علم الشخص  
خلافًا لمن زعمه وإن ألف  
فيه بما يحتاج رده إلى بسط  
ليس هذا محله وإن أسماء  
العلوم من حيز علم الشخص  
(للإمام) هو من يقتدى به  
في الدين (أبي القاسم) إمام  
الدين عبد الكريم قيل  
وهذه التسمية لا توافق  
ما صححه من حرمتها مطلقا  
بل ما اختاره من تخصيص  
المنع بزمانه عليه السلام أو  
ما صححه الرافعي من حرمتها  
فيمن اسمه محمد فقط اه  
ويرد بان من الواضح ان  
محل الخلاف إنما هو وضعها  
أولا وأما إذا وضعت لآسان  
واشتهر بها فلا يحرم ذلك  
لان النهي لا يشملها وللحاجة  
كما اغتفروا التلقين بنحو  
الاعمش لذلك ثم رأيت  
بعضهم أشار إلى ذلك ويرد  
الآخرين القاعدة المقررة  
في الاصول ان العبرة بعموم  
اللفظ في لا تسكنوا بكنتي  
لا بخصوص السبب نعم صح  
خبر من أسمى باسمي فلا  
يكنتي بكنتي ومن اكنتي  
بكنتي فلا يتسمى باسمي  
وهو صريح في الآخر إلا  
أن يجاب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ (يعني أن هذا معناه الاصل وهو هنا علم للكتاب ولا مانع الخ) قوله يجعل علم جنس) أي  
بالوضع فقوله او بالغلبة عطف على هذا المقدر (قوله وقد يجتمعان) أي كون الاسم علما للجنس او شخص  
بالوضع وكونه علما بالغلبة ونظر فيه البصري بما نصه قوله وقد يجتمعان أي العلم بالغلبة مع احدا والاولين وفيه  
نظر لان العلمية فيما ذكره بقوله بان يسمى الخ مأخوذة من الوضع لا من الغلبة كما هو واضح فليتام اه  
وقد يجاب بان مراد الشارح بالغلبة هنا المعنى اللغوي لا العرفي مقتضى سبق الوضع لمفهوم كلي (قوله بان  
يسمى به اشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلاما من  
اسامي العلوم واسامي الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء والمتكلمين على ان لمحال الاعراض مدخلا  
في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون  
القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الذهن عين القائم باخر بالشخص كاتب وفي سم بعد ذكر نحوه  
عن الفوائد الغائية مانصه ثم سياتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء  
الكتب بجملة من انعلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء  
الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (قوله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد الاخيرين في  
النهاية (قوله وهذه التسمية) أي تسمية المصنف للرافعي أبي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أي  
المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أي ولو لغير من اسمه محمد ولم يكن في زمانه صلى  
الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب مغنى ونهاية (قوله ويرد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ  
(قوله فلا يحرم ذلك) أي التسمية (قوله إلى ذلك) أي إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد الاخيرين الخ)  
رد القاعدة المذكورة لمصالح الامام الرافعي محل تأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر بصري اقول المناقاة  
ظاهرة إذ النهي الاتي شامل لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا ان يجاب الخ) يرد عليه ان اصحية الاول إنما  
توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو ممكن يحمل الاول على هذا على وجه التخصيص او التقييد سم عبارة  
البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيح إلا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا متاح بحمل المطلق على المقيّد وفيه  
لعمالها اه (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق  
هو منسوب إلى رافعان بلدة معروفة من بلاد قزوين واعترضه قاضي القضاة جلال الدين القزويني بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغائية لشيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم  
كأسماء الكتب اعلام اجناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد افرادها بتعدد المحل كالقائم  
بزيد ويعمر وقد تجعل اعلام اشخاص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعدد افراد واحد وهذا إنما  
يتم إن لم تكن موضوعة للمفهوم الاجمالى كما مر اه وقال قبل ذلك ثم ان المحقق قال لاسم كل علم موضوع  
بازاء مفهوم اجمالى هو حده الاسمى اه والسببى وغيره في ذلك كلام فراجع (قوله وإن أسماء العلوم الخ)  
سياتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من العلم فسمى  
الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس  
تحكم (قوله ويرد الاخيرين القاعدة المقررة) وما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطي بما نصه  
واخرج ابن سعد عن سفيان الثوري قال وقع بين علي وطلحة فقال له لا بكراتك على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقلته رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها احد من امته بعده فدعا على  
بنفر فقالوا شهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سيولد لك بعدى غلام فقد نخلته اسمي وكنيتي ولا  
يحل لاحد من امتي بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فهذا صريح في عدم الاختصاص بزمانه  
عليه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع يخص بجمع الاسم مع التسمية فليتام (قوله إلا ان يجاب الخ)  
يرد عليه ان اصحية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو ممكن يحمل الاول على وجه التخصيص او

فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول  
المصنف لرافعان بلدة من بلاد قزوين اعترضه (رحمه الله) نظير ما مر (ذى) أي صاحب

لا يعرف ببلاده قزوين بلدة يقال لها رافغان بل هو منسوب إلى جدم من أجداده اه (قوله وآثرها) أى لفظة  
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعنى ما تضاف هى اليه (قوله والنهى) عطف على مدح  
 سم (قوله إذ النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى لتعظيم المضاف اليها واما استدعاء والتعظيم الموصوف بها  
 فظاهر من كون الاول فى المدح والثانى فى النهى (قوله ويأتى فى الجمعة الخ) أى فى شرح ويحرم على ذى  
 الجمعة التشاغل بالبيع الخ ويأتى بهامشه رده سم (قوله مع رد قوادحهما) أى قوادح الدليل المبينة فى  
 علم المناظرة وقوادح العلة المبينة فى اصول الفقه (قوله وحقيقة الشئ الخ) استطرادى لمجرد مشاركتة  
 للحقيقة فى المادة (قوله وقد يفترقان) الاولى التأنيت (قوله اعتبارا) عبارة السعدو قد يقال ان ما به الشئ  
 هو هو باعتبار تحققة حقيقة وباعتبار تشخصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة فى  
 العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى مفهوم وما من حيث انه  
 مقول فى جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاغيار  
 تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق  
 ماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى جعلية الماهيات بل يؤم انها فى نفسها جعلية وليس كذلك  
 وتحرير ذلك فى شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال فى حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح  
 المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة لانها فى حدانفسها لا يتعلق بها جعل جاعل  
 وتأثير مؤثر فانك إذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهومها سوادها لم يعقل هناك جعل إذ لا مغايرة بين  
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما مجموعة لتلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير  
 الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة  
 بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها بوجودها متحققة فى الخارج فان الصباغ إذا صبغ ثوبا لا يجعل الثوب ثوبا  
 ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ فى الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابا فى الخارج  
 فليست الماهيات فى انفسها بمجموعة ولا وجوداتها ايضا فى انفسها بمجموعة بل الماهيات فى كونها موجودة  
 بمجموعة يعنى انها بالنظر إلى اتصافها بالوجود مجموع لوقوع هذا المعنى مما لا يندفع فيه ولا منافاة بين نفي  
 المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذى ذكرناه اولاً وبين اثباتها لها بما يثبت انفاً الحق الذى لا يتوهم  
 بطلانه فالقول بنفى المجموعة مطلقاً وبإثباتها مطلقاً كلاهما صحيح إذا حمل على ما صورناه اه أى لعدم  
 تواردهما على محل واحد (قوله وعلى انها لا بشرط شئ) موجودة خارجاً الخ (هذا خلاف التحقيق كما فى شرح  
 المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل المكتوبى ولا شئ من هذه الكليات أى المنطقي والعقلي والطبيعى  
 بموجود فى الخارج لا يستحالة الوجود بدون التشخص بداهية وان ذهب البعض إلى وجود المنطقي والعقلي  
 والكثير إلى وجود الطبيعى بناء على ان أى الطبيعى جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن  
 المشخصات كريد المركب من الانسان والمشخصات لكنه أى الطبيعى جزء عقلي من الموجود فى الخارج لا جزء  
 خارجي منه فى مذهب التحقيق فالحق ان وجوده أى الطبيعى عبارة عن وجود افراده واشخاصه لان نفسه

وآثرها على صاحب  
 لاقتضائها تعظيم المضاف  
 اليها والموصوف بها بخلافه  
 ومن ثم قال تعالى فى معرض  
 مدح يونس وذا النون  
 والنهى عن اتباعه كصاحب  
 الخوت إذ النون لكونه  
 جعل فاتحة سورة أنخم  
 وأشرف من لفظ الخوت  
 ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها  
 للمعرفة بما فيه (التحقيقات)  
 فى العلم جمع تحقيق وهى  
 المرة من التحقيق وهو  
 لإثبات المسئلة بدليها أو  
 علتها مع رد قوادحها  
 وحقيقة الشئ وما هيته  
 ما به الشئ وهو كالحيوان  
 الناطق للانسان وقد  
 يفترقان اعتبارا وكون  
 الحيوان الناطق ماهية  
 حقيقية جعلية خارجية هو  
 الصواب بناء على أن الماهية  
 يجعل الجاعل كما هو مذهب  
 المتكلمين وعلى أنها  
 لا بشرط شئ موجودة  
 خارجا كما هو المشهور عندهم

التقييد فليتامل (قوله وآثرها) أى على صاحب وقوله والنهى اشارة بالتضيق إلى انه معطوف على مدح  
 (قوله ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها للمعرفة بما فيه) أى عند قوله فى الجمعة ويحرم على ذى الجمعة التشاغل  
 بالبيع وغيره وعبارة هناك فان قلت كيف اضاف ذى بمعنى صاحب إلى معرفة قلنا لا يصح ان تكون  
 للجنس والعهد الذهبى وكل منهما فى معنى النكرة فصحت الاضافة لذلك الخ اه وقد بيناها بهامشه هناك ان  
 هذا كله وهم فقد قال الدمامينى فى شرح التسهيل ما نصه وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس أى فى قولهم  
 ان ذولا تضاف الا لا سم الجنس النكرة فاستشكل سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذارحمك  
 وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذو الجلال والاكرام اه  
 أى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ وما هيته الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى

والتدقيق لإثبات الدليل بدليل آخر ، فان قلت جمع السلامة للقلة بانفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فمادونها ولا مدح في ذلك قلت ال في مثل هذا تفيد العموم إذا صح ان الجمع المعروف بالالف واللام او الاضافة للعموم مالم يتحقق عهد ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النحاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الاصوليين في المعروف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه ( ٣٧ ) ان مفيد العموم كال لمدخل

على الجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افراده التي عمها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر إلى كون احاد عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افراده جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجموع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقلة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لقلية الاستعمال فيه ، توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقده ما يشرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسال الله عود

مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا الكلية واقسامها من العوارض المختصة بالوجود الذهني لامن العوارض المختصة بالوجود الخارجي واما الكلّي المنطقي والعقلي فكما لا وجود لافسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اه زاد عليها الرشيدى مانصه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكلّي الطبيعي في الاشخاص بمعنى انه يمكن انه يؤخذ من كل جزئى معنى كلّى حاصل في العقل بنجريدته عن الشخصيات إذ الكلّي غير موجود في الخارج عند المحققين إذ يلزم حينئذ ان يكون الشئ الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها اه وعبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شئ وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شئ تسمى مجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شئ وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لاجزأ منها لعدم التمايز وإنما ذلك في العقل اه وقال محشيه عبد الله اليزدى الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ مع شئ من العوارض وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة وماهية بشرط شئ ولا خفاء في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع الواحق وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شئ وهذه لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي أى مع قطع النظر عن الغير لإثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شئ والاوليان نوعان من الثالثة فهى اعم منهما موجود في الخارج اما عند النافي لوجود الطبايع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود الكليات بوجود الاشخاص وعند القائل بوجودها هى موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الابيض الموجود بوجود غير وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لاجزأ منها إلى حجة المخالفين وردّها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شئ موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود موجود وهو مردوب بانها ليست جزأ خارجيا لعدم التمايز بل جزء عقلي ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اه باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المغني والتعبير عنها بفائق العبارة الحلوة ترقيق وبراعة علم المعاني والبديع تنميق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اه (قوله فان قلت) إلى قوله إذا أصبح في النهاية والمغني (قوله ولا مدح في ذلك) اى في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل إلى جمع الكثرة لكان نسب نهاية (قوله ان الجمع المعروف الخ) اى مطلقا (قوله بين هذا) اى الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله لمدخل) الاولى إذا دخل الخ (تأمله وحدان) يضم الواو اى احاد كالفردي العام (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجة إلى جمع (قوله فنظر النحاة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله من ان يكون اصل وضع جمع السلامة) اى مطلقا (قوله وغلب استعماله) اى إذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفى) إلى قوله وولد المصنف في المغني (تأمله عن نيف الخ) عبارة المغني وهو ابن ست وستين سنة وكان إذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يشرجه عليه اه (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المغني طرفا من احوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فنذكره هناك إن شاء الله تعالى (قوله انه قطب) اى المصنف (قوله وان الشيخ) اى المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) اى اخبره بذلك اى بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة باداءها اه

جعلية الماهيات بل يوم أنها في نفسها جعلية وليس كذلك وتحرر بذلك في شرح المواقف وغيره وقد لخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) اى المحرر ومدحه بما يأتي مدح لكتابه لاشتماله عليه مع ما يميزه وليس مدح الأئمة لكتبتهم غفرا بل هو حث على تحرى الاولى والاكمل مبالغة في النهج المسلمين (كثير الفوائد)

عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفوائد لأنها تعقل به فتد عليه استفادة ومنه إفادة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فاداتي بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح المتنبيه منه وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيها للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو مغن عنه لولا غرض الاطناب في المدح (اللفتي) أي المجيب في الحوادث بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه بالفتي في السن من فتى يفنى كعلم يعلم ثم استعير له لفظا الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) بيانية (أولى) أصحاب (الرغبات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلبا لحيازة معاليه (تنبيه) مأفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفها

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة المغنى ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفوائد) أي ما خوذ من الفوائد اه القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه مغنى (قوله أي بيان الخ) تفسير للبضاف والمضاف إليه معا على الثاني (قوله وإيضاح المتنبيه) بكسر الباء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمنتزعه (قوله وأصله الخ) عبارة البجيرمي والمذهب لغة مكان الذهاب وهو الطريق واصطلاحا الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شهت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق يوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق والأفكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيخنا وبجيرمي (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كردى (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (اللفتي) بسكون الياء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر ها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لقائل أن يقول لا معنى لكون المحرر معتمدا للفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتماده عليه جعله أصلا لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالفتي) كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة المغنى بمن يصنف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالقاضي والمدرس اه (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من ساقبه اه قول المتن (من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى الرغبات أيضا إذ لهم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس بمراد وإنما المراد بيان

فترد عليه) ضبب بينه وبين ومنه (قوله فهو مغن عنه) قد يمنع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي كاهو المراد لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كان ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل لا يقال يلزم من أنه معتمد للفتي وغيره أنه عمدة في تحقيق المذهب الخصوص لأنه ممنوع لأن السكون معتمد للفتي وغيره قد يكون بتحرير مذهب آخر أو دليل يصح الاعتماد عليه والاختذ به (قوله للفتي) بسكون الياء كاهو القياس ويجوز تشديدها مع كسر ها على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل فليتأمل ثم لقائل أن يقول لا معنى لقوله معتمد للفتي إلا أن المفتي يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقرير المحرر وترجيحه فكيف يقيد المفتي بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المفتي (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ (قوله أو لفائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف (قوله بيانية) كان المبين قوله وغيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم (قوله من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وامدح وإلا فهو معتمد لغير أولى



مجمع عليه وإن لم يتصل سند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا إن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظما وهو خير فطن يدرك السقط والتحريف فإن أنفى ذلك قال وجدت كذا ونحوه ومن جواز اعتماد المفتى ما يراى فى كتاب معتمده فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو أن الكتب المتقدمة على الشيخين لا يعتمد شئ منها إلا بعد مزبذ الفحص والتحري حتى يغلب على الظن أنه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فإن هذه الكثرة (٣٩) قد تنتهى إلى واحد لا ترى أن أصحاب

القول أو الشيخ ابن حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويوصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الأصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله فى حكم لم يتعرض له الشيخان أو أحدهما وإلا فالذى أطبق عليه محققو المتأخرين ولم تزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا أن المعتمد ما اتفقا عليه أى ما لم يجمع متعلقو كلامهما على أنه سهو وإنى به لا ترى أنهم كادوا يجمعون عليه فى إيجابها النفقة بفرض القاضى ومع ذلك بالغت فى الرد عليهم كبعض المحققين فى شرح الإرشاد فإن اختلفا فالمصنف فإن وجد للرافعى ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إيجابها وإن خالفا إلا كثرين فى خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن أن هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه أيضا بل الغالب تقديم ما هو متبع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا ع ش (قوله مجمع عليه الخ) خبر ما أفهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أى ما أفهم كلامه من جواز الخ سم أى وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله ودل عليه) أى على التفصيل (قوله وهو) أى التفصيل (قوله ويوصلون) من التأصيل (قوله على طريقته) أى طريقة القفال أو الشيخ ابن حامد على التوزيع (قوله سير كتبهم) أى كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما فى أكثر (قوله واحدما) الأولى ولا واحد منهما (قوله أن المعتمد الخ) خبر فالذى أطبق الخ (قوله وإتى به) أى بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فإنه بعيد جدا ورجع الكردى الضمير إلى وقوع السهو عنها (قوله يجمعون عليه) أى على سهو هما (قوله فى إيجابها النفقة الخ) أى للإقارب (قوله فإن اختلفا فالمصنف) ينبغى أن يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى فى نظر الأمر سم (قوله ومن أن هذا الكتاب الخ) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل الخ أى ما أفهمه كلامه من أن هذا الخ سم أى وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أى المنهاج بدليل ما بعده (قوله ونحو فتاواه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصرى (قوله فشرح مسلم) عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتته أى التنبيه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم فى شرح الهمزية الخ) ذكر سم بعد سرد عبارته ورد لها جواب نفس السيد فى حاشيته على المتوسط والمطول عن اعتراضه واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشية المطول وحاشية المتوسط كان الأولى به الاقتصار على ما فيها أم راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعنى أن ادعاء المصنف التزام الرافعى ما يأتى إنما هو بحسب ما ظهر له

الرجبات أيضا إذ لم يصح منهم أن يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) أى ما أفهمه كلامه من جواز الخ فقد أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل (قوله فإن اختلفا فالمصنف) ينبغى أن يقال غالبا والافتاء اعتماد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى فى نظر الأمر سم (قوله ومن أن هذا الكتاب) أشار بالتضييب إلى أنه معطوف على من جواز النقل أى ما أفهمه كلامه من أن الخ (قوله بما رددته عليهم فى شرح الهمزية) من تأمل ما أجاب به فى شرح الهمزية أدنى تأمل عجب من قوله رددته عليهم وقوله فإنه مهم وعبارة ذلك الشرح مانصه واعترضهم المحقق السيد الجرجاني وتبعه المحقق الكافي وغيره بأن هذا غلط منهم سيئه اشتباه لفظ الحال عليهم فإن الحال الذى تقر به قد حال الزمان والحال المبين للهيئة حال الصفات ولكرده بانها وإن تغيرت الكتبها متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحينئذ لزم من تقريب الأولى تقريب الثانية المقارنة لها فى الزمن فتأمل فإنه مهم إذ تغليط هؤلاء الأئمة الذين لا ينحسرون مع إمكان تأويل كلامهم تساهل أم فتأمل فيه فإنه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فإنه مهم هذا والسيد إنما نقل فى حاشية المتوسط هذا الاعتراض بلفظ قيل ثم أجاب عنه بجواب حسن أجاب به إضافى حاشية المطول بعد أن ورد فى المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور اليهم وأجاب عنه بما لم ير تضه السيد عبارة حاشية المطول فى الجواب مانصه والصواب أن الأفعال إذا وقعت قيودا لماله اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقبلتها وحاليتها وماضيتها بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كفى معانيها الحقيقية إلى أن قال فإذا قلت جماعى زيد ركب كان

فالمناهج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونكتته من أوائل تأليفه فى مخرعة عماد كرو هذا أقرب والأقوال واجب فى الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمد المتأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف أو حال فقد حينئذ واجبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضى من الحال واعترضهم السيد الجرجاني ومن تبعه بما رددته عليهم فى شرح الهمزية فانظره فإنه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله فى خطبته ناص على ما عليه المعظم

فقول السبكي ان هذا لا يفهم  
التزام مراده انه لا يصرح  
به ( أن ينص ) فيما فيه  
خلاف أى غالبا (على ما  
صححه) فيه (معظم الاصحاب)  
لان الخطأ الى القليل  
أقرب منه الى الكثير  
وهذا حيث لا دليل يعضد  
ماعليه الاقلون ولا اتبعوا  
ومن ثم وقع لهما أعنى  
الشيخين ترجيح ماعليه  
الاقول ولو واحد فى مقابلة  
الاصحاب واعترضها  
المتأخرون بما رددته عليهم  
فى خطبة شرح العباب  
وأشرت اليه فيما مر آنفا  
وبما قررته يندفع الاعتراض  
على الرافعى بأنه قد يجزم  
ببحث للإمام أو غيره  
والجواب عنه بأنه إنما  
يفعل ذلك فيما فيه تقييد  
لما أطلقوه ورده بأن  
هذا لا يطرد فى كلامه  
على أن الذى فى المجموع  
وغيره ان ما دخل فى اطلاق  
الاصحاب منزل منزلة  
تصريحهم به فلهذا الرافعى  
فهم فيما انفرد به واحداً أنه  
موافق لاطلاقهم فنزله  
منزلة تصريحهم به (ووفى)  
بالتخفيف والتشديد أى  
الرافعى ويصح على

من قول الرافعى فى خطبة المحرر ناص الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قول ناص على ماعليه المعظم لا يخفى  
انه فى سياق المدح لكتابته ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما صححه  
معظم الاصحاب) أى ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أى فى محل الخلاف (قوله لان الخطأ الخ) علة لالتزام  
الرافعى ما ذكره او لنصه عليه وترجيحه (قوله وهذا) أى اتباع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله حيث لا دليل  
الخ) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق  
المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله ولا اتبعوا (قوله  
فيما سارنفا) أى فى قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ  
ولا يخفى أن الملتزم النص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعى ببحث الإمام أو غيره أما فيما  
ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان  
الاول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححه فى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا  
يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع  
عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله وورده الخ عطف عليه ولعل مراده باندفاع  
الرد عدم الاحتياج اليه (قوله بأن هذا لا يطرد) أى وقد يفعل ذلك فى غير مقام التقييد (قوله فيما انفرد به  
واحد) إن أراد بانفرد به انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم وان لم  
فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفرد لم يتأت قوله انه موافق لاطلاقهم الخ فبمعنى ان يريد ان لهم تصحيحا  
يمكن حمله على ذلك لانفرد سم (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن شعبة الصغير ووفى بالهزم ايضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت  
عليه قد قدر بته من زمان الجىء وتفهيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على الجىء لكونه قارنه  
دواما وإذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال الجىء. وحيث يظن صحة كلامهم فى هذا  
المقام اه وقد عقب الجواب فى حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن قدفى الأصل لتقريب  
الماضى من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضى من الماضى والجواب ان قد وضع  
وضعا عاماصحا لتقريب الماضى من الحال ولتقريبه من الماضى اه ولو اطلع الشارح على حاشية  
المطول او حاشية المتوسط كان الاولى به الاقتصار على ما فيها (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزاما الخ)  
أقول قوله ناص على ماعليه المعظم لا يخفى انه فى سياق المدح لكتابته ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى  
للمدح به فتأمل وبطريق آخر ماعليه المعظم أما أرجح أو لا ان كان الاول فلا معنى لالتزامه فى بعض المواضع  
دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثانى فلا معنى للمدح به (قوله وهذا حيث لا دليل يعضد ماعليه  
الاقلون) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده (قلت) سوق  
ذلك مساق المدح به صريح فى انه إنما يذكره للاعتقاد والترجيح إذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع  
اعتقاد ضعفه فليتأمل (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ لا يخفى ان الملتزم النص  
على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعى ببحث الإمام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم  
فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فاما عن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الاول فاما حيث يمكن حمل  
كلامهم عليه فلا يرد إذ لم يخالف ما صححه فى الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده التزام  
النص على ذلك غالبا وان كان الثانى فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله فيما  
انفرد به واحد) إن أراد بانفرد به انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخروجه عن الملتزم  
لان فرضه فيما للمعظم فيه تصحيح وان لم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفرد لم يتأت قوله موافق  
لاطلاقهم الخ فتعين ان يريد ان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لانفرد (قوله بالتخفيف والتشديد) قال ابن

بعد عوده للمحرر (بما التزمه) حسبما ظهر له اراطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما ياتي (وهو) اي ما التزمه

(من أم) المطلوبات (أو)  
اي بل هو (أم) وجره  
مفسد للمعنى (المطلوبات)  
لمن يريد معرفة الراجح من  
المذهب ويصح كون أو  
للتريديد ابهاما على السامع  
وتنشيطا له إلى البحث عن  
ذلك وللتنويح إشارة إلى  
أن معرفة الراجح مذهبا من  
الاهم بالنسبة لمن يريد  
الاحاطة بالمدارك وهي  
الاهم لمن يريد مجرد الافتاء  
أو العمل ومدركا بالعكس  
بل في الحقيقة هي الاهم  
مطلقا وإن قل نائلوها ومن  
ثم خالف الشافعي واصحابه  
في مسائل كثيرة أكثر  
العلماء (لكن) جواب عما  
يقال إذا كان بهذه الكالات  
فلم يختصرته واعترضته  
بأبداء عذرين ثانيهما يعلم  
من قوله منها التنبيه إلى  
آخره وأولها هو أنه وقع  
(في حجمه) ووجهم الشيء  
جرمه الثاني من الأرض  
(كبر) اقتضى بعده (عن  
حفظ أكثر أهل) أي  
جماعة (العصر) الراغبين  
فيها هو الأخرى للبتفقه من  
حفظ مختصر في الفقه عن  
ظهر قلب والعصر بفتح أو  
ضم فسكون وبضميتين  
وال فيه للعهد الذهني وهو  
هنا الزمن الحاضر وفي الآية  
كل الزمن (إلا بعض أهل)  
أي اصحاب (العنايات)

(قوله عوده للمحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه الرافعي سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمناسب المناسب  
(قوله حسبما ظهر له الخ) لا يحتاج اليه مع ما قدره سابقا اعني قوله غالبا فتامله بصرى (قوله حسبما الخ)  
صفة لمصدر محذوف أي وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) أي في وقت تأليف المحرر (قوله فلا ينافي)  
أي قول المصنف ووفي بما التزمه (قوله وجره مفسد للمعنى) يعني يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم  
(قوله لمن يريد الخ) متعلق بأم الخ (قوله عن ذلك) أي عن أن ما التزمه أم على الاطلاق أو بعض الاهم  
(قوله لمن يريد الاحاطة الخ) أي والافتاء أو العمل أيضا بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هي الأدلة التفصيلية  
كردى (قوله ومدركا) عطف على قوله مذهبا الخ وقوله بالعكس يعني أن معرفة الراجح مدركا من الاهم  
بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل وهي الاهم بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك ايضا وبذلك يندفع ما في  
سم من دعوى المناقاة بين كلامي الشارح (قوله هي الاهم) أي معرفة الراجح مدركا وقوله مطلقا أي لمريد  
الاحاطة بالمدارك ومريد مجرد الافتاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله نائلوها) أي  
معرفة الراجح مدركا (قوله ومن ثم) أي من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعي الخ) مفعول خالف وقوله أكبر  
العلماء فاعله يعني أن مخالفة أكثر العلماء للشافعي واصحابه في مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الراجحة  
في تلك المسائل التي ادركها الشافعي واصحابه (قوله إذا كان) أي المحرر (قوله واعترضته) أي بذكر القيود  
في بعض المسائل والمخالفة في بعض المواضع والابتنال في بعض الالفاظ (قوله بأبداء الخ) ضبب بينه وبين قوله  
جواب الخ سم (قوله جرمه الثاني من الأرض) عبارة المختار تناهفوناتي ارتفع وبابه قطع وخضع اه  
فقوله من الأرض ليس بقيد بل المراد جرم الشيء الثاني منه ع ش (قوله اقتضى بعده) إشارة لتضمنين  
العامل سم أي تضمنين كبر معنى بعد (قوله للبتفقه) أي طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس  
والعصر مثله وبضميتين الدهر جمع اعصار وعصور وعصراه (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح  
التحوي سم أي وللعهد الخارجي في اصطلاح المعانيين (قوله الزمن الحاضر) أي بالنسبة للمصنف سم  
(قوله وفي الآية) أي قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أو ما بعد الزوال إلى  
الغروب أو صلاة العصر اه وفي القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مقحمة  
قول المتن (إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) أي من أهل العصر  
معنى وعميرة هذا على أول الاجتهالين الاتيين واما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم  
الضمير فيها للبعض الأول نظرا للفظ والثاني نظر للدعوى (قوله لزم أنه مستدرك) لك منع الاستدراك  
بان الاستثناء أفاد أن المراد بالأقل بعض أهل العنايات لاجمعهم ولولا له توهم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير وأوفى بالهمز أيضا (قوله عوده للمحرر) والمناسب على هذا عود ما إلى ما التزمه الرافعي (قوله  
أي بل هو) أقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق التريديد إشارة إلى أنه يكفي في المدح كونه  
أحد الأمرين أو احتمال كونه الاهم فليتأمل فان هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتامله (قوله وجره  
مفسد للمعنى) لا يخفى أن الجري يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركا  
بالعكس) هذا مناف لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركا من الاهم بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو  
العمل وهذا مناف لقوله السابق في معرفة الراجح مذهبا وهي الاهم لمن يريد مجرد الافتاء والعمل لأنها إذا  
كانت هي الاهم لم يكن غيرها اهم له ولا بطل هذا الحصر وان معرفة الراجح مدركا هي الاهم بالنسبة  
لمن يريد الاحاطة بالمدارك لأن كونها من الاهم بالنسبة له ينافي انحصارها بالاهمية بالنسبة له في معرفة الراجح  
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضبب بينه وبين قوله بأبداء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه إشارة لتضمنين  
العامل (قوله للعهد الذهني) أي بالاصطلاح النحوي وقوله الزمن الحاضر أي بالنسبة للمصنف (قوله  
إلا بعض أهل العنايات) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزم أنه مستدرك الخ) أقول هذا ممنوع لانه

(٦ - شرواني وابن قاسم - أول)

منهم وهو من أتخف بخارق العادة في حفظه فلا يكبر أي يعظم عليهم

حفظ أسعده منه فضلا عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزم أنه مستدرك لانه مستغنى عنه فانه علم من مفهوم أكثر إلا أن يكون صرح به

لا فائدة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العناية وإن كان من أكثر لم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

سم (قوله وصف الأقل) أى المقابل للأكثر عميرة (قوله لزم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك وهذا ممنوع أيضا  
بمثل ما تقدم أنفا سم (قوله أن الأقلين الخ) هذا مفهوم الاكثر (قوله وبعض الاكثر الخ) هذا مفاد الاستثناء  
(قوله من الراى الخ) أى لا من الرؤية مغنى (قوله أى فيسبب عجز الاكثر الخ) هذا مبنى على أن الاستثناء من  
الأهل لا من الاكثر (قوله فلا يرد الخ) تفريع على قوله بحسب الامكان الخ (قوله بتثليث اوله) وفيه لغة  
رابعة نصيف بزيادة ياء وفتح او له مغنى ونهاية (قوله أى قر به) تفسير نحو نصفه سم (قوله بزيادة ونقص  
الخ) فان نحو الشئ يطابق على ما سواه او قار به مع زيادة او نقص نهاية (قوله لانه مع ما زاده الخ) يشعر بأنه لو  
بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الاصل سم ويمكن منعه وادعاء أن الكلام فى المجموع  
كما مال اليه المغنى بما نصه هو أى قول المصنف نحو نصف حجمه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على  
النصف ييسر بل هو الى ثلاثة ارباعه اقرب كما قيل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج الى زيادة  
وقيل ان مراده بذلك ما يتعلق بالحرردون الزوائد ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف  
الخ او قوله مع ما اضمه الخ حالا من قوله اختصاره مراد به المجموع على طريق الاستخدام قول الممتن (ليس مل  
الخ) قال الخليل بن احمد الكتاب يختصر ليحفظ ويبسط ليفهم نهاية ومغنى وقوله مع ما اضمه الخ فيه دلالة  
على سبق الخطبة عميرة (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه سم ويمكن كونه حالا من  
اختصاره كما مر (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق سم (قوله لما بعد رابت) يشمل الاختصار على الوجه  
الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله والاسناد الخ) كانه توجيه لرجوع إن شاء  
الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله لفعل الغير) أى كسهولة الحفظ فانه من جملة ما بعد رابت بصرى (قوله  
بيان لما) أى سواء اجعلت موصولا اسميا او نكرة موصوفة نهاية (قوله المعدات) المناسب للمعدودات  
(قوله لبلوغها الخ) عداها جياذ لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان يدعى ان العادة فى العدد ذلك سم (قوله  
وهو الفطنة) بالكسر الحذق والمراد بالتنبيه هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود ع ش (قوله أو بيان  
واقع) وهذا هو الاصل فى القيود كما قاله السعد التفتازانى ع ش (قوله اذ كرها) اشار به الى ان التنبيه هنا  
بمعنى الذكر ع ش (قوله كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لا ضافة الاكثر الى  
الأهل بعد إخراج بعض أهل العناية منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج نصف  
الجملة مثلا الجملة الف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة واكثرها صادق بخمسائة والباقي منها مع ذلك البعض  
خمسائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ ان من لا يحفظ دون النصف فتأمل وبعبارة  
أخرى قال لك منع الاستدراك لان الاستثناء أفاد أنه أراد بالقل بعض أهل العناية لا جميعهم ولو لاه  
وهم ان المراد جميعهم فتأمل (قوله لزم ذلك أيضا) أى أنه مستدرك واقول هذا ممنوع ايضا لمثل ما بينا به منع  
ما تقدم فى الحاشية الاخرى وذلك لانه مع الاستثناء من اكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه  
وهو الأقل المفهوم من اكثر والمستثنى وهو بعض أهل العناية قدر النصف مثلا الجملة الف واكثرها  
سبعائة والأقل مائتان وبعض أهل العناية ثلثمائة والجملة خمسائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن  
حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلثمائة ومفهوم اكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد  
الكلام ان من لا يعجز ليس الأقل من النصف فتأمل (قوله أى قر به) تفسير نحو نصفه (قوله لانه مع ما زاده  
الخ) يشعر بأنه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الاصل (قوله ليسهل) ضبب بينه وبين  
اختصاره (قوله حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه (قوله للتبرك) ما المانع من التعليق (قوله لما  
بعد رابت) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله والاسناد) كانه توجيه لرجوع ان  
شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله لبلوغها أقصى الحسن) عداها جياذ لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان

أن الأقلين لا يعظم عليهم  
حفظه لنحمله مشقة  
وبعض الاكثر لا يعظم  
عليه حفظه لكونهم من  
أهل العناية فالمفاد من  
مفهوم الاكثر غير المفاد  
بالاستثناء فتأمل (فرايت)  
من الراى فى الامور المهمة  
أى فيسبب عجز الاكثر عن  
حفظه أردت بعد التروى  
واتضح طريق الاقدام  
(اختصاره) مستوعبا  
لما قصده بحسب الامكان او  
غالبا فلا يرد ما حذفه منه  
سواء او لا خذ من نظيره  
(فى نحو نصف) بتثليث  
اوله (حجمه) أى قر به  
بزيادة أو نقص فلا ينافى  
زيادة على النصف لانه مع  
ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة  
ارباعه (ليس مل) علة  
لما مهده من تقليله لفظ  
المجرور الى ان صار فى ذلك  
الحجم (حفظه) أى المختصر  
لمن يرغب فى حفظ مختصر  
(مع ما) حال من المجرور  
أى مصحوبا بما (اضمه اليه)  
إن شاء الله تعالى) للتبرك  
راجع لما بعد رابت  
امتنالا لقوله تعالى ولا  
تقولن لشيء الاية والاسناد  
لفعل الغير كهو لفعل  
النفس (من) بيان لما  
(النفاس المستجدات)  
أى المعدات جياذا لبلوغها  
أقصى الحسن (منها) أى

تلك النفائس (التنبيه) من التنبه بضم فسكون وهى الفطنة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاحا ما جرى به  
لجمع أو منع أو بيان واقع اذ كرها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر

وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اى المحرر (مخدوفات) سهوا واتكالا على المطولات او اختصارا مع كونها مرادة قيل وفي اثار الحذف على الترك ما يرجع الاخير وفيه ما فيه (ومنها واضع يسيرة) نحو الخمسين (ذكرها) اى (٤٣) اثبتا (فى المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفقنا وثلاثا ينقل لقربه  
(على خلاف المختار) اى  
الراجح (فى المذهب) اذ كره  
فيها كما دل عليه قوله (كما  
ستراها) نفسه لتاخر  
الرؤية قليلا عن هذا المحل  
(ان شاء الله تعالى) احتاج  
اليه مع اسناده فعل الرؤية  
لغيره لما مر انه كفعله اذ  
لا يدري هل يراها او لا  
لتضمنه فعلا لنفسه هو اتيانه  
بها كذلك وكانعت لذكر  
المخدوف او حال والتقدير  
اذ كر الراجح فيها ذكر  
واضحا مثل الوضوح الذى  
ستراها عليه وتخالف  
الشيء الواحد باعتبارين  
سائق كما فى انا ابو النجم  
وشعرى شعرى (تنبيه)  
زعم فى الكشف ان هذه  
السين تفيد القطع بوقوع  
مدخولها كما فى فسيفسكهم  
الله اولئك سير حمهم الله  
سأنتقم منك ويرد بان  
القطع هنا لقريئة المقام  
لا من موضوع السين على  
انه وطابه لمذهبه الفاسد  
من تحتم الجزاء فتوجيه  
بعض المحققين له غفلة عن  
هذه الدسيسة الاعتزالية  
(واضحات) مفعول ثان  
لترى العلية وكونه وفى  
بالترامه النص على ما صححه  
المعظم لا ينافى ترجيح

يتوقف فيه لانه اى البعض يصدق بالاكثر فتدبر اه (قوله وسياق تعريف المسئلة) اى فى شرح ومنها مسائل نفيسة بزيادة بسط وإلا فقد مر فى شرح الموفق للتفقه قول المتن (مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل سم (قوله على المطولات) اى له والغيره عميرة (قوله قيل وفى إشارته الخ) هذا كلام وجهه وان قال الشارح وفيه ما فيه بصرى وتعلم وجهته مما مر عن سم انفا قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة قول المتن (مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه وواضع فيظهر صحة الحمل سم وباقى فى الشرح وعن النهاية والمعنى توجيه آخر (قوله بالاصل الخ) اى ولا بالضمير بان يقول فيه قصدا للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المعنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان ابيز فيها ان المختار فى المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه اى المصنف ومنها ذكر المختار فى المذهب فى مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلافه اه (قوله كما دل عليه) اى على التقدير (قوله نفسه) اى اخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى حرف التنفيس اى التاخير كرى (قوله لما مر انه) اى فعل الغير (قوله او لتضمنه) عطف على لما مر بالضمير لفعل الغير (قوله كذلك) اى على المختار (قوله او حال) اى والتقدير اذ كرها على المختار واضحات وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل ان قوله والتقدير راجع للحال ايضا ومثل معنى المائل (قوله واضحا الخ) قد يتقرر مع قول المصنف واضحات (قوله وتخالف الشيء الخ) جواب سؤال نشأ من التقدير المذكور (قوله وشعرى شعرى) اى شعرى الان هو شعرى فيما مضى كرى (قوله ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة سم (قوله على انه وطابه الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه ذلك إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل سم (قوله من تحتم الجزاء) اى وجوب جزاء الاعمال فى الآخرة على الله تعالى كرى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة الخ) الدسيسة الرامحة الكريمة التى لا تندفع بدواء كرى (قوله لما مر) ويجاب ايضا بما قدمه فى شرح قول المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك سم (قوله انهم قدير جحون) اى المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال لفظ البالغ كذلك سم (قوله اخرجهما الخ) وقد

يدعى ان العادة فى العدد ذلك (قوله مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه مواضع فيظهر صحة الحمل (قوله لم يعبر عنه الخ) اى ولا بالضمير بان يقول ذكرها فيه قصد الايضاح (قوله ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على انه وطابه) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير لزومها لا يليق ولا يلتفت اليه ولا منشأه إلا لوهم اوجب الاعتراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم فى الها مش عن شرح الهمزية (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما مر انهم قدير جحون ما عليه الاقل) ويجاب ايضا بما قدمه فى قول المصنف وفى بما التزمه من قوله حسب ما ظهر له او اطلع عليه فى ذلك الوقت واما الجواب بانه لا يلزم من النص على ما صححه المعظم ترجيحه واعتماده فشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك المنصوص عليه امرا راجحا مقدما على غيره وإلا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال نفس لفظ البالغ كذلك إلا ان يجاب بالمنع وفيه ما فيه (قوله اخرجهما عن الغرابة) قد

خلافه لما مر انهم قدير جحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هى من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله يازده خلافا لمن زعمه لان وقوعها فى السنة السلف ثم الخلف كما ياتى اخرجهما عن الغرابة (كان من الفاظه غريبا) لا يؤلف كالباغ (او موها) اى موقعا فى الوهم

اي الذهن (خلاف الصواب) بان كان (٤٤) مغناه المتبادر منه غير مراد واستوى معناه فلا يدري المراد وإن كان ذلك اللفظ بما يؤلف

فلا يتحد هذا مع الغريب لان ذاك فيه عدم الف ولو بلا ايهام وهذا فيه ايهام ولو مع الف فيبينهما عموم وخصوص من وجه وما هما كذلك لا يغني احدهما عن الآخر وبفرض اغناء الخفي عنهما كان يقول ابداله الخفي بالاوضح والاخصر لا يكفي في التنصيص على أن المحرر ارتسكب هذين الامرين الحقيقيين بالترك والطرح (باوضح) منه لالف الناس له وسلامته من الايهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه) عبارات) بدل بماقبله باعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أو ولهوى ما يعبر به عما في الضمير اى يعرب به عنه (جليات) في اداء المراد لخلوها عن الغرابة والايهام واشتمالها على حسن السبك ورصانة المعنى اى غالباً وبجسب ظنه فلا ينافي الاعتراض عليه في بعضها وادخال الباء في حيز الابدال على الماخوذ وفي حيز بدل والتبدل والاستبدال على المتروك هو الفصحى وخفي هذا التفصيل على من اعترض المتن بآية وبدلناهم بجنتيهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل في حيز بدل ونحوه على الماخوذ كما في

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره ليسين مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان مغناه المتبادر منه غير مراد الخ) اى بخلاف ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله واستوى الخ) وهو اجمال ومقابلته الباس (قوله الخفي) اى لفظ الخفي عنهما اى الغريب والموهم (قوله لا يكفي) اى الخفي قول المتن (باوضح) قضيته ان الاول فيه ايضاح عميرة (قوله بدل بماقبله الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما يتعلق به باوضح احوال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الا ان يريد به السببية فيوافق كلامه حينئذ قول عميرة الباء ماسببية واللباس اه (قوله بفتح اوله) اى وسكون ثانيه (قوله اى يعرب) ببناء المفعول من الاعراب اى الافصاح (قوله عليه) اى المصنف في بعض ما اى عبارته (قوله) وابدال الباء الخ) وفاقاً للنهاية عبارته نقلاً عن جماعة منهم الشمس القاياتي انها لما تدخل على الماخوذ في الابدال مطلقاً وفي التبدل ان لم يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما اما إذا ذكر معهما غيرهما كما في قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين وكفى قولك بدله بخوفه امنا فدخولها حينئذ على المتروك كما في الاستبدال والتبدل اه وفي عش عن شرح الفية الحديث لشيخ الاسلام ما يوافقه مع التصريح بان في الاستبدال والتبدل التفصيل المتقدم في التبدل وقال الرشيدى قوله مر كفى قوله تعالى وبدلناهم الخ اى فانه ذكر معهما المفعول الذى هو الضمير اه (قوله على الماخوذ) اى كما هنا سم (قوله هو الفصحى) قضيته انه يجوز دخوله في حيز كل على الماخوذ والمتروك وإنما التفرقة بينهما بالنسبة للفصحى فقط وانه لا فرق في ذلك بين ان يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما او لا عش (قوله وفي حيز بدل) لم يظهر نسكته التعبير فيه بالفعل وفي اخويه بالمصدر بصرى (قوله ونحوه) اى من التبدل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على ان الخ) خبر لمبتدأ محذوف أى والتحقيق مبنى على ان الخ وقيل التقدير ولنجر على ان الخ وقول السكردى انه متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله قد يتعاور عليه الخ) قال السكردى كسعدى في البيت المذكور فانه متروك باعتبار ما كان وماخوذ باعتبار ما سيكون لان الطالع فيه نحس الان يدعو حصول السعد له اه وفيه نظر وقال الشهاب الخفاجى في رسالته في الابدال فان ذكر احد الجانبين المعروض او المعوض عنه فباء المقابلة تصلح للماخوذ والمتروك فاعتبره بقولك بعث هذا بدرهم وجواب مخاطبك اشتريته به فالدرهم ماخوذك ومتروك صاحبك اه وهو حسن (قوله او الاقوال) اى بدليل فن القولين او الاقوال سم (قوله للشافعى) رضى الله تعالى عنه استعمال الترضى في غير الصحابة جائز كما هنا وإن كان الكثير استعمال الترضى في الصحابة والترحم في غيرهم ثم رايت في كلام الشارح مر قبيل زكاة النابت مانصه ويسن الترضى والترحم على غير الانبياء من الاخير قال في المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الترضى يختص بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف اه عش (قوله ذكر المجتهد) الى قوله وزعم ان في النهاية الا قوله وأن الخلاف إلى ثم الراجح وما نبيه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لا قول الامام وان في العبارة مسامحة إذ ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول في المسئلة قولاً مثلاً الذى هو ظاهر العبارة كما لا يخفى لحق العبارة نقل الاصحاب لا قول المجتهد مطلقين من غير ترجيح لا فائدة الخ لان هذا هو الذى يتنزل عليه التفصيل الا ترى الذى من جملة قوله ثم الراجح منهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولاً لان

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره ليسين مساواته لقوله درهم لكل عشرة فى حكمه (قوله اى الذهن) هذا شامل لما له ظاهر متبادر منه هو المراد لانه يوقع في الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم ارادة هذا ولا لزوم ان لا يذكر الا النصوص وليس كذلك فالمراد موها ايها ما قويا (قوله بدل بماقبله) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما يتعلق به بأوضح احوال من اوضح (قوله وعبرة) اى كبدرة (قوله على الماخوذ) اى كما هنا (قوله او الاقوال) اى بدليل

قوله \* وبدل طالعى نحسى بسعدى \* على أن الشيء قد يتعاور عليه الاخذ والترك باعتبارين متعاقبان فيتعاور عليه ابدال ومقابلته رعاية لهما (ومنها بيان القولين) او الاقوال للشافعى رضى الله عنه قيل ذكر المجتهد لها لا فائدة ابطال

متعاقبان فالمتاخر قوله الخ رشيدى (قوله مازاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها  
سم اى كباقي فى الشارح (قوله ولا ينحصر) اى فائدة الذكر وتذكير الفعل لان ما لا ينفك عن التام  
كالمر فف والنكرة يذكروا وث كانه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم اى موضع الادراك  
ومدارك الشرع مواضع طلب الاحكام والفقهاء يقولون فى الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخرجه وجه  
قاله فى المصباح لكن فى حواشى الشنوائى على شرح الشافعية لشيخ الاسلام كالغزى على الجار بردى ان المدرك  
بفتح الميم امر عش (قوله وان من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما  
رايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان عدم الانحصار مناف  
لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله  
ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال بمعونة ما فى الاصول  
ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتامل  
سم ولا يخفى ان الاشكال قوى والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)  
تفريع على المنفى فالضمير المستتر للخصم (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) اى التفصيل (قوله)  
ما تاخر الخ) عبارة النهاية ما نص على رجحانه والافما نص على رجحانه (قوله والافما نص على رجحانه)  
يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح  
ما نص على رجحانه والافما تاخر ان علم احاب قاله ابن قاسم وهو مردود نقلا ومعنى امان نقلا فان ما ذكره الشهاب  
ابن حجر هو الموافق لما فى كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الاصول كجمع الجوامع وغيره ولذا كان  
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا واما معنى فلان المتاخر اقوى من الترجيح لان المجتهد انما رجح الاول  
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالناسخ الاول بترجيحه الا ترى ان المتاخر من اقواله صلى الله عليه وسلم  
ناسخ للقديم مطلقا وان قال فى المتقدم انه واجب مستمرا بدا كما هو مقرر فى الاصول فعمل ان الصواب  
ما صنعه الشهاب ابن حجر لا ما صنعه الشارح من الموافق لا اعتراض ابن قاسم رشيدى اقول وكذا صنيع  
المغنى موافق لصنيع التحفة كما ياتى لكن قوله اى الرشيدى واما معنى الخ فيه نظر فانه لا يلاقى لا اعتراض سم اذ  
مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه ان المتاخر المعلوم تاخره اذا نص عنده او بعده على رجحان الاول لا  
يقدم على الاول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فانص) اى الشافعى عش (قوله والافما قال الخ)  
قضية هذا الصنيع انه اذا فرغ على احد القولين ثم قال عنه انه مدخول او يلزمه فسادانه يقدم وظاهر انه  
غير مراد ثم رايت الشهاب ابن قاسم سبق الى ذلك رشيدى (قوله مدخول) اى فيه دخل اى نظر عرش  
(قوله والافما وافق الخ) عبارة كنز البكرى ولو وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة  
فمن القولين او الاقوال (قوله مازاد) اى على الاطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله لم  
ينحصر فيها) كذا فى ايت ويتوجه عليه ان عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وان  
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله ابطال مازاد ولو كانت العبارة هكذا وان الخلاف انحصار فيها لم يكن  
زائدا على ما نقله بقوله ابطال مازاد ويمكن ان يحاج بان العبارة هى ما رايت ومعناها انه يفهم من ذكر الاقوال  
بمعونة ما فى الاصول ان الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز احداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها  
بل مركبا منها فليتامل (قوله والافما نص على رجحانه) يقضى ان الراجح ما تاخر ان علم وان نص على رجحان  
الاول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الراجح ما نص على رجحانه والافما تاخر ان علم احاب و قد يحاج  
عنه بان قوله والافما معناه وان لم يعلم تاخره وهو لا يخلص فتأمل (قوله والافما قال) ظاهره تقديم ما فرغ عليه وان  
قال عنه يلزمه فساد ولا ينبغي ان يكون مرادا (قوله والافما وافق مذهب مجتهد) عبارة كنز مولا البكرى ولو  
وافق احد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للمقلد لان القول فى الجماعة احب من القول فى  
غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما اذا كان للشافعى

ما زاد لا للعمل بكل انتهى  
ولا ينحصر فى ذلك بل من  
فوائده بيان المدرك وان  
من رجح احدها من  
مجتهدى المذهب لا يعد  
خارجا عنه وان الخلاف لم  
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد  
بمعونة ما هو مقرر فى الاصول  
انهم اذا اجمعوا على قولين  
لم يحز احداث ثالث الا  
ان كان مركبا منهما بان  
يكون مفصلا وكل من شقيه  
قال به احدهما ثم الراجح  
منهما ما تاخر ان علم والا  
فانص على رجحانه والا  
فما فرغ عليه وحده والافما  
قال عن مقابله مدخول او  
يلزمه فساد والافما افرد  
فى محل او جواب والافما  
وافق مذهب مجتهد لتقويه  
به فان خلا عن ذلك كله

للمقلد انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما إذا كان للشافعى قولان أحدهما موافق لأبا حنيفة  
 وجهين أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبى حامد الأسفراينى قال الشافعى إنما خالفه  
 لإطلاعه على موجب المخالفة والثانى القول الموافق أولى وهذا قول القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة  
 فيما إذا لم تجد مرجحا مما سبق إنتهى وينبغى حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعى على  
 رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف (قوله) فهو لتكافؤ نظريه (الجملة  
 جواب فان خلاخ) (قوله) وهو يدل الخ) أى ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله) حذرا الخ) لعلة مفعول  
 له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهى ظاهرة (قوله)  
 من ورطة هجوم) أى من مفسدة هجوم والورطة لغة الهلاك ع ش (قوله) وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله  
 غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المغنى مانصه وإن كان فى المسئلة قولان جديدان فالعمل بأخبرهما فإن لم  
 يعلم فبما رجحه الشافعى فان قالهما فى وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا الآخر عند المازنى وقال غيره  
 لا يكون إبطالا بل ترجيحا وهذا أولى واتفق ذلك للشافعى فى نحو ست عشرة مسألة وإن لم يعلم هل قالهما معا  
 أو مرتباً لزم البحث عن أرجحهما بشرط الأهلية فان أشكل توقف فيه اه (قوله) رده) ضبب بينه وبين قوله  
 وإن الإجماع الخ سم (قوله) بتأليف الخ) متعلق بأفرد (قوله) ونقل القرافى) إلى المتن فى النهاية إلا قوله وهو  
 وجهيه وقوله وكان أخذ إلى لان كلاهما نبيه عليه (قوله) ونقل القرافى الخ) أى المالكية ع ش (قوله) الإجماع  
 على تخيير المقلد الخ هل يجرى ما ذكر فى الوجهين سم (قوله) إذا لم يظهر ترجيح الخ) أى أما إذا ظهر ترجيح  
 أحدهما فيجب العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من أنه يجوز العمل  
 لنفسه بالأوجه الضعيفة كقابل الأصح غير صحيح هكذا فى حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الأول إن فرض  
 المسئلة فى قولين لمجتهد واحد فلا ينتج أن الوجهين إذا تعدد قائلهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تفرعاً على  
 ما هنا فى مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو فى قولين لا مام واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذى  
 هى عبارته كغيره على أن المراد بالعمل فى قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل لنفس بل المراد  
 كونه المعمول به مطلقاً كما لا يخفى الأمر الثانى أن قوله فما اشتهر الخ كالصريح فى أن هذه الشهرة ليس  
 لها أصل وليس كذلك فى فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام أسلفه ثم مقتضى  
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران فى مذهب الخ أنه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى العمل ويؤيده افتاء  
 البلقينى بجواز تقليد ابن سريج فى الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده أيضاً قول السبكي فى الوقف فى  
 فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى نفس الأمر بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل  
 ابن الصلاح الإجماع على أنه يجوز اه فكلام الروضة السابق أى الموافق لما فى الشرح هنا مع زيادة  
 التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك فى كونهما لقائل أو  
 قائلين كافى قولى الامام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يعتمده اما إذا تحقق كونهما من إثنين  
 خرج كل واحد منهما من هو اهل للترجيح فيجوز تقليد أحدهما إلى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعنا به  
 فتأمله حق التأمل وانظر إلى فرقه آخر بين الوجهين لقائل واحد والوجهين لقائلين تعلم ما فى تقرير شيخنا

فهو لتكافؤ نظريه وهو  
 يدل على سعة العلم ودقة  
 الورع حذر من ورطة  
 هجوم على ترجيح من غير  
 اتصاح دليل وزعم أن  
 صدور قولين معافى مسألة  
 واحدة كفيها قولان  
 لا يجوز إجماعاً غلط أفرد  
 رده وإن الإجماع على  
 جوازه ووقوعه من  
 الصحابة فمن بعدهم  
 بتأليف حسن قال الامام  
 ووقع ذلك للشافعى رضى  
 الله عنه فى ثمانية عشر موضعاً  
 ونقل القرافى الإجماع  
 على تخيير المقلدين قولى  
 امامه أى على جهة البدل  
 لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح  
 أحدهما وكأنه أراد إجماع  
 أئمة مذهبه كيف ومقتضى  
 مذهبنا كما قاله السبكي

قولان أحدهما موافق لأبا حنيفة وجهين لا صحابنا أحدهما أن القول المخالف أولى وهذا قول الشيخ أبى حامد  
 الأسفراينى قال الشافعى إنما خالفه لإطلاعه على موجب المخالفة والثانى القول الموافق أولى وهو قول  
 القفال وهو الأصح والمسئلة مفروضة فيما إذا لم تجد مرجحا مما سبق إنتهى وعبارة جمع الجوامع ثم قال  
 الشيخ أبو حامد بخالف أبى حنيفة أرجح من موافقه وعكس القفال والأصح الترجيح بالنظر فان وقف  
 فالوقف إنتهى وينبغى حمل تصحيح المجموع السابق على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد  
 الشافعى على رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد (قوله) أفرد رده) ضبب  
 بينه وبين قوله وإن الإجماع الخ (قوله) ونقل القرافى الخ) هل يجرى ما ذكر فى الوجهين



منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانتهر له الغزالي كما يجوز لمن اذاه

اجتهاد إلى تساوي جهتين  
ان يصلي إلى ايها شاء  
اجماعا وقول الامام بمنع ان  
كانا في حكمين متضادين  
كاجباب وتحريم بخلاف نحو  
خصال الكفارة واجرى  
السبكي ذلك وتبعوه في العمل  
بخلاف المذاهب الاربعة  
اي ما علمت نسبتها لمن يجوز  
تقليده وجميع شروطه عنده  
وحمل على ذلك قول ابن  
الصلاح لا يجوز تقليد غير  
الاثمة الاربعة اي في قضاء  
او افتاء وحمل ذلك وغيره  
من سائر صور التقليد  
مالم يتتبع الرخص بحيث  
تنحل رتبة التكليف من  
عنفه والاثم به بل قيل  
فسق وهو وجيه قيل  
وحمل ضعفه ان تتبعان  
المذاهب المدونة والافق  
قطعا ولا ينافي ذلك قول ابن  
الحاجب كالا مدي من عمل  
في مسئلة بقول امام لا يجوز له  
العمل فيها بقول غيره اتفاقا  
لتعين حمله على ما لا يوافق من  
اثار العمل الاول ما يلزم  
عليه مع الثاني تركب حقيقة  
لا يقول بها كل من الامامين  
كتقليد الشافعي في مسح  
بعض الراس ومالك في طهارة  
الكلب في صلاة واحدة ثم  
رايت السبكي في الصلاة من  
فتاويه ذكر نحو ذلك مع  
زيادة بسط فيه وتبعه عليه  
جمع فقالوا انما يمنع تقليد  
الغير بعد العمل في تلك

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء اتم بسط بما يوافق  
ما في فتاويه فراجعه رشدي اقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة عرش فانه مطلق فيحمل  
على ما لا ذالم يكن العامل من اهل ترجيح ظهر له ترجيح احد الوجهين مثلا وامام اذكره اولامن ان فرض  
المسئلة في قولين لمجتهد واحد فلا ينتج الخ فيجاء عنه بان حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق  
الاولى (قوله منع ذلك) أي التخيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ سم (قوله وبه يجمع)  
أي بالمنع في القضاء والافتاء والجواز في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أي التخيير (قوله واجرى السبكي  
ذلك) أي التفصيل وقوله في العمل متعلق باجرى الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أي بغير المذاهب الخ  
متعلق بالعمل عرش (قوله أي ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين  
المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن  
يجوز تقليده) وهو المجتهد كردهي (قوله وجميع شروطه) عطف على نسبتها وضمير عنده يرجع إلى العامل  
كردهي والاصوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أي التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتاء (قوله  
أي في قضاء او افتاء) أي دون العمل لنفسه كردهي (قوله وحمل ذلك) أي التفصيل المتضمن للجواز في العمل  
لنفسه عبارة السكردى أي التقليد في العمل لنفسه اه (قوله مالم يتتبع الرخص) أي بان ياخذ من كل مذهب  
مذهب بالاسهل منه (قوله رتبة التكليف) أي رباطه (قوله بل قيل فسق) والوجه خلافه نهاية رسم  
أي فلا يكون فسقا وإن كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله وحمل ضعفه) أي القول بالفسق  
عبارة النهاية محل الخلاف اه (قوله ولا ينافي ذلك) أي ما تضمنه قوله وحمل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد  
لا امام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما قاله الآمدي  
وابن الحاجب (قوله تركب حقيقة الخ) وما في مسئلة بتمامها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان  
ادى عبادته صحيحة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها ديرني اه بيجري  
(قوله نحو ذلك) أي نحو الحمل المذكور (قوله خلافا للجلال المحلى) أي في شرح جمع الجوامع عرش  
أي حيث رجح الامتناع مطلقا في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الآمدي وابن الحاجب عليه (قوله كان  
افتي الخ) عبارة النهاية كان افتي شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا  
اباحنية في طلاق المكره ثم افشاء شافعي بعدم الحنث فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعي وان يطا الثانية  
مقلدا للحنفي لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما اوضح ذلك الوالدرج الله تعالى في فتاويه واداعلى من  
زعم خلافه مغتر ابظاها مامرا اه قال الرشدي قوله فيمتنع عليه ان يطا الاولى وان يطا الثانية الخ أي جامعاً  
بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما اذا عرض عن الثانية أي وان لم يذبحها فانه له وطء الاولى تقليدا  
للشافعي كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب ابن حجر اه (قوله ثم افتي الخ) فيه نظر سيظهر رسم  
(قوله فارادان يرجع للاولى الخ) كون هذه يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم  
لو قيل ببقائه معهما كان واضحا بصري وتقدم عن الرشدي وياتى عن سم ما يوافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أي بما يحفظ (قوله أي ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع  
الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام  
(قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان افتي الخ) في شرح مكر كان افتي شخص بينونة زوجة  
بطلاقها مكرها ثم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا اباحنية بطلاق المكره ثم افشاء شافعي بعدم الحنث  
فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعي وان يطا الثانية مقلدا للحنفي لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ  
كما اوضح ذلك شيخنا الراملي رحمه الله تعالى في فتاويه واداعلى من زعم خلافه مغتر ابظاها مامرا (قوله ثم افتي  
الخ) في هذا المنال نظر سيظهر (قوله ثم استحققت عليه) أي كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا

الحادثة نفسها لا مثلها خلافا للجلال المحلى كان افتي بينونة زوجته في نحو تعليق فنكح اختها ثم افتي بأن لا بينونة فارادان يرجع  
للاولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليد لابي حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليد الشافعي في تركها

باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى سم (قوله فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسئلة الشفعة (قوله لأن كلا من الإمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والاعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتامل سم على حجج أه ع ش وتقدم عن الرشيدى إيماده وعن البصري ما يوافقه (قوله لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كرى (قوله بظاهر مامر) أي من جواز العمل لنفسه ع ش (قوله والأوجه) أي بدليل فن الوجهين أو الأوجه سم (قوله خرجوها) أي استنبطوها (قوله على قواعده الخ) أي الشافعي (قوله وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعد الشافعي ونصوصه ويجهلون في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلافهما (قوله فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للزنى وإني ثور ولوقال لهم لكان أولى (قوله في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق سم (قوله وهي) أي الطرق سم (قوله اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهران مسمى الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه (قوله في حكاية المذهب) أي الراجع قاله الكردي وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كإيعام ما بعد مجر دما في المسئلة من القول والوجه واحدا أو متعدد ارجحا أو مرجوحا (قوله فيحكي الخ) تفسير للاختلاف عبارة غيره كان يحكي الخ (قوله بعضهم نصين) لعل هنا حذف إيعام بعده أي وبعضهم بعضهم أو مغايرهما حقيقة وإلا فيغنى عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله (قوله أو عكسه) يغنى عنه كاف كأوجهه أو بمعنى الواو الخ (قوله أو باعتبار) عطف على حقيقة (قوله وعكسه) مرافيه (قوله فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا ما يظهر لي لكن فيه تعليل الشيء بنفسه فتأمل (قوله أي المنصوص الخ) أي فهو من إطلاق المصدر على المفعول (قوله لأنه لما نسب إليه الخ) عبارة المغنى وسمى ما قاله نصا لأنه مرفوع القدر لتنصيص الإمام عليه أو لأنه مرفوع إلى الإمام من قولك نصصت إلى فلان إذ أرفعته إليه اه (قوله حيث ذكر) أي الخلاف وهذا تمهيد لقوله الآتي ولا ينافيه الخ قول المتن (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أوقالا أو وجوها فلا تنافي بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فيه دقة بصري وعبارة الكردي قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال أو الأوجه وغير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبارة سم قوله غالبا قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قول المصنف بأن قوله حيث الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير اه وقوله وقد يجاب أيضا الخ هذا هو الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المغنى ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما نصه أو أن مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه أي من الجواب بأنه من العام

يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران فبيعت دار تجاور إحداهما فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد هو بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها تقليدا لاني حنيفة (قوله لأن كلا من الإمامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والاعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتامل (قوله والأوجه) أي بدليل قوله فن الوجهين أو الأوجه (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق (قوله وهي اختلافهم) أي أثره أو لازمه (قوله غالبا) قد يقال هذا القيد لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فيه دقة وقد يجاب أيضا أي عن المصنف بأن قوله الآتي حيث الخ تفسير للحالات التي بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التي أقول فيها شيئا

فيمتنع فيهما لأن كلا من الإمامين لا يقول به حينئذ فأعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر بمن أخذ بظاهر مامر (والوجهين) أو الأوجه للأصحاب خرجوها على قواعده أو نصوصه وقد يشذون عنهما كالزنى وأبي ثور فتنسب لهما ولا تعد وجوها في المذهب (والطريقين) أو الطرق وهي اختلافهم في حكاية المذهب فيحكي بعضهم نصين وبعضهم نصوصا وبعضهم بعضها أو مغايرها حقيقة كأوجه بدل أقوال أو عكسه أو باعتبار كتفصيل في مقابلة إطلاق وعكسه فلهذا كثرت الطرق في كثير من المسائل (والنص) أي المنصوص للشافعي رضي الله عنه من نص الشيء مرفعه وأظهره لأنه لما نسب إليه من غير معارض كان ظاهرا مرفوع الرتبة على غيره (ومراتب الخلاف) قوة وضعفا حيث ذكر (في جميع الحالات) غالبا

لا ولا ينافيه جزمه بمسائل فيها خلاف لأنه لم يلتزم ذكر كل خلاف فيما ذكر بل أنه حيث ذكر خلافا بين مرتبته أو فيها نص من غير ذكر له لأن قضية سياقه الآتي أنه إن ما يذكر نصا يقابله وجه أو يخرج وأنه لا يذكر كل نص كذلك بل أن ما ذكره لا يكون إلا كذلك فتأمل (حيث) بالضم ويجوز الفتح والكسر مع إبدال يائه واو أو ألفا وهي دالة على المكان حقيقة أو مجازا كما في الله أعلم حيث يجعل رسالاته بتضمنين العلم معنى ما يتعدى إلى الظرف أي الله أنفذ علما حيث يجعل أي هو نافذ العلم في هذا الموضع فاندفع ما قيل يتعين أنها مفعول به على السعة لأن أفعل التفضيل لا ينصبه إلا لظرف لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان ولأن المعنى أنه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لاشيئا في المكان قيل وكما هنا وهو عجيب إذ التقدير فكل مكان من هذا الكتاب (أقول) فيه وزعم الاختصاص أنها تارد للزمان (الظاهر أو المشهور

المخصوص (قوله لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كردى (قوله قديين) أي نحو أصح القولين وظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والظاهر معنى (قوله ولا ينافيه الخ) أي كما علم من قوله حيث ذكر ولعله لم يفرعه عليه نظر العطف قوله أو فيها نص الخ على قوله فيها خلاف لأنه لا يعلم من ذلك (قوله لأنه لم يلتزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغنى عن التعليل المذكور وعن قوله الآتي لأن قضيته الخ قوله غالباً تأمل (قوله سياقه الآتي) أي بقوله وحيث أقول النص الخ كردى (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فعله لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل سم أقول يغنى عما قدره قول الشارح وأنه لا يذكر الخ إلا أن يردان ما قدره يغنى عن قول الشارح المذكور (قوله وأنه لا يذكر كل نص الخ) وقد يقال فما المرجح حينئذ لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف العلم عن التفضيل سم ولك منع أول كلامه بأن تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص ما يتعدى إلى الظرف وأما قوله أي هو نافذ العلم يقتضى لماذا كذا فلاشارة إلى أن علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل (قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم وكذا صرح بذلك الرضى (قوله لأن أفعل الخ) متعلق بعلى السعة كردى (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه لأنه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال أنا ضرب منك لزيد وأعرف منك بزيد عصام (قوله لا ظرف) ضبب بينه وبين مفعول به سم (قوله لأنه تعالى الخ) علة للظرف وقوله ولأن المعنى الخ عطف عليه (قوله وكما هنا) كأنه عطف على كافي الله أعلم حيث الخ وقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازى بأن ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان المكان لغة أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب إنما العجيب التعجب منه سم (قوله أنها تارد) أي لفظة

من هذه الصبغ فهو من العام المخصوص والفاء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مبالغة في مقام المدح والخطابة (قوله لأنه لم يلتزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتأمل بل قضيته اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا يقابله وجه أو يخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد عليه ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فعله لم يطلع عليه ولم يثبت عنده فليتأمل (قوله أي الله أنفذ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخلص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا وجه لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضى صرف العلم عن التفضيل (قوله فاندفع ما قيل يتعين أنها مفعول به) صرح به ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم (قوله لا ظرف) ضبب بينه وبين مفعول به (قوله قبل وكما هنا) كأن قوله وكما هنا عطف على قوله كافي الله أعلم حيث يجعل رسالاته وقوله إذ التقدير الخ كأنه رد على ما في هذا القيل من أن ما هنا من المكان المجازى بأن ما هنا مكان حقيقى وفيه نظر لأن أجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الألفاظ أو النقوش أو المعانى أو غير ذلك مما فصل في محله ليست أما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان لغة أو المكان اصطلاحا كما هو ظاهر لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحاً ونسبة القول المذكور إليه فتأمل (قوله وهو عجيب) إنما العجيب التعجب منه (قوله حيث أقول الاظهر أو المشهور) المراد بالظاهر أو المشهور اللفظ أي وحيث أقول هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحالة رفعه ويجوز غير الرفع أيضا كما هو ظاهر وقوله فن القولين أي فردى بالظاهر أو المشهور أي هذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين أو الأقوال أي القول الاظهر أو المشهور منهما أو منها فالأظهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد به

حيث قول المتن (الظاهر أو المشهور) أى هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحال رفعه ويجوز غير الرفع  
أيضاً كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الأقوال) أى فردى بلفظ الظاهر أو الأشهر القول بالظاهر أو الأشهر  
من القولين أو الأقوال فالظاهر أو المشهور المذكور فى المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد  
به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد اردت به القول بالظاهر أو المشهور من القولين  
الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالظاهر الخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لا تعلق  
الجار لان ذلك التعلق مع كائن الاتى والحمول على الشئ يكون وصفه له لكن لما لم يكن الظرف وصفه له  
حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصف له كرى عبارة البصرى لعل مراده التعلق  
المعنوى ليلا يتم قوله أى فاحدهما كائن الخ اه (قوله لكونه) أى من القولين أو الأقوال كالوصف له أى  
الظاهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الاولى هو قول المتن (فان قوى الخلاف) أى المخالف عميرة (قوله  
لقوة مدر كغير الراجح منه) أى من الخلاف بالمعنى المصدري وعبارة غيره وهى لقوة مدر كة أى الخلاف بمعنى  
المخالف اخصروا ووضح (قوله يكون دليله الخ) فى بعض النسخ بالباء الموحدة بصيغة الجار والمجرور عطفاً  
على قوله بان عليه الخ فى بعضها بالياء المشناة بصيغة المضارع المنصوب عطفاً على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع  
الخ) أى بحسب ما يظهر لنا وإلا فالترجيح تحكم بحث ثم رأيت الفاضل المحشى سم قال مانصه قديقال لا بد  
من تميز عند المرجح وإلا لم يتصور ترجيح انتهى بصرى قول المتن (قلت بالظاهر) يجوز ان قلت بمعنى  
ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكاية له  
باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكاية لها باعتبار  
بعض الاحوال وكذا يقال فى الاصح أو الصحيح من قوله وحيث أقول الاصح أو الصحيح ومن قوله قلت  
الاصح وإلا فالصحيح سم قول المتن (فالمشهور) يجوز ان تقدره فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور  
مقولى او مذكورى سم (قوله بما مر) أى من موافقة المعظم أو أو ضحية الدليل هذا ظاهر صنيعة لكن  
فى الشق الاول وقفه إلا ان يصور بما إذا كان لصاحب الوجه استحباب وتلازمة مرجحون (قوله فهو وترجيح  
مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المراد هناك ولا ترجيح صاحب أحد  
الوجهين أو الوجه وفيه نظر بل اظن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيح الخ) يتأمل فيه ثم يمكن ان يقال  
ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة  
بحسب التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا

القول لا اللفظ فتأمل وقس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد  
اردت به وعبرت عن القول بالظاهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالظاهر أو المشهور) قديتوهم  
ارادة لفظ الظاهر أو المشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمحذوف والتقدير فهو  
الظاهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل (قوله القولين أو الأقوال) المراد المعنى وقوله قبله بالظاهر أو  
المشهور المراد اللفظ أى وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع تميز) قد يقال لا بد من تميز عند الراجح والالم  
يتصور وترجيح (قوله قلت بالظاهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتاج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد  
بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الظاهر مرفوع حكاية له باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير  
مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكاية لها باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال فى الاصح أو الصحيح من  
قوله وحيث أقول الاصح أو الصحيح ومن قوله قلت الاصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقدره  
فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور مقولى او مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر ان مرفوع  
حكاية لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع ايضاً انتهى (قوله فهو وترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا  
موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الوجه وفيه نظر  
بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة بحسب

المشهور لكونه كالوصف له  
أى فاحدهما كائن من  
جملة (القولين أو الأقوال  
فان قوى الخلاف) لقوة  
مدر كغير الراجح منه بظهور  
دليله وعدم شذوذه وتكافؤ  
دليلهما فى أصل الظهور  
ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم  
أو يكون دليله أوضح وقد  
لا يقع تميز (قلت بالظاهر)  
لا شعاره بظهور مقابله (وإلا)  
يقو مدر كة (فالمشهور)  
هو الذى أعبر به لا شعاره  
بخفاء مقابله ويقع للمؤلف  
تناقض بين كتبه فى الترجيح  
ينشأ عن تغير اجتهاده  
فليعتن بتحرير ذلك من  
يريد تحقيق الأشياء على  
وجهها (وحيث أقول  
الاصح أو الصحيح فن الوجهين  
أو الوجه) ثم إن كانت من  
واحد فالترجيح بها مرفى  
الأقوال أو من أكثر فهو  
بترجيح مجتهد آخر (فان  
قوى الخلاف) بنظير ما مر  
فى الأقوال (قلت الاصح)  
لا شعاره بصحة مقابله وكان  
المراد بصحته مع الحكم عليه  
بالضعف ومع استحالة  
اجتماع حكمين متضادين على  
موضوع واحد فى آن واحد  
أن مدر كة له حظ من النظر  
بحيث يحتاج فى رده إلى غوص  
على المعانى الدقيقة والادلة  
الخفية بخلاف مقابل  
الصحيح الاتى فانه ليس

فممكن ذلك صحيحا بالاغتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كاذم فتمثل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للمصنف أنه في بعض كتبه يعبر بالظاهر وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالصحيح فان عرف ان

الخلاف أقوال أو أوجه فواضح والارجح الدال على انه اقوال لان مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضى الله عنه بخلاف نافية عنه (ولما) بقو (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الاقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان القصور في فهمه إنما هو منا خسب تادبا مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيّد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله يقتضى ان كل ما عبر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لأن شرط الخروج منه عدم فساده كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت يجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدله لا مطلقا فهو فساد اعتباري وبفرض انه حقيق قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للمصنف مثالا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عبر عنه بالظاهر (قوله فواضح) يعني يرجح ما يطابق المعروف كرى (قوله لان مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لو اطلق مقابله ولم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بانه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظير الفساد يعني لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كرى ولا يخفى ما فيه من التكلف وعبارة غير الشارح وهي ولم يعبر بذلك أي بالصحيح والصحيح في الاقوال تادبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخضر واوضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة ع ش (قوله لان شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت يجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان الموضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذي الخ وقوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع ادلته (قوله انه حقيق) أي ان الفساد من حيث جميع الادلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل سم قول الممن (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض احواله ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قولاً) أي سواء ايضا (قوله أو وجهها الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله سم وللكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لسكونه دخلا فيما قبله ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وخير او بعضه راجع الى الاكثر وخير او غير راجع الى قوله وجهها او اكثر (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك سم عبارة الكردى أي يحكى بعض الاكثر في مقابلة الاكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد فان قيل ولا إذا كانا لاثنتين لانه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين او الوجهين على الآخر حتى يراد ظهوره او صحته على ظهوره او صحة الآخر ليصح وصفه بانه اظهر او اصح قلت قد يكون احدهما وان كان كل حقار جمع لزيادة مصلحته او كونه ادخل في الخدمة او نحو ذلك الا ترى ان خصال الخير كل منها حق مع ان بعضها راجح لزيادة مصلحته فقد يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين فيوصف بنحو الاظهرية او الاصحية فليتامل (قوله قلت يجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بأن الموضع التي راعوا فيها الخلاف تبين انها لم تكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التفسير بالصحيح لنحو اجتهاد بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للمصنف ومن وافقه لا لجميع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثاني نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا أن تقيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتامل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله (قوله او بعضه) ضبب بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته فتدب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكى بعض القطع أي أنه لا نص سواء وبعض قولاً أو وجهها أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقاً أو باعتبار كما مر ثم الراجح المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع

او موافقها من طريق الخلاف او مخالفها لكن قيل الغالب انه الموافق والاستقرار الناقص المفيد للظن يؤيده ورمأ وقع للجموع كالعزيز استعمال الطريقين موضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلي الملتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم

قيل الغالب انه الموافق) هذا منوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاسنوى والركشى اه (قوله يؤيده) اى ما قيل (قوله استعمال الطريقين الخ) اى تجوزا ع ش قول الماتن (وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غير سم (قوله فى جده الرابع الخ) فيه تسميح فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا فى النهاية والمغنى وغيرهما وفى بعض نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عبد ولعله من قلم الناسخ (قوله ابن ادريس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبد الله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم بغير مى (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذى هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور فى نسب الشافعى هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاصل ان المطلب ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعى والشافعى انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم فى عبد مناف رشيدى فهاشم الذى فى نسبه صلى الله عليه وسلم هو عم هاشم الذى فى نسب الشافعى رضى الله عنه والمطلب فى نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (قوله نسبة لشافع) والنسبة الى الشافعى شافعى لاشفعوى كما قيل به لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدله فى المنسوب ع ش (قوله لشافع المذكور الخ) ولما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي وللتفاوت بالشفاعة شيخنا (قوله وشافع هذا الخ) عبارة المغنى وشافع بن سائب هو الذى ينسب اليه الشافعى لقي النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعر واسلم ابو السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بنى هاشم فأسرى فى جملة من اسرو فدى نفسه ثم اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه اول من تكلم فى اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول من صنف فى ابواب كثيرة من الفقه معروفة مغنى (قوله وهذه الثلاثة الخ) جملة حالية (قوله ما لم يجتمع الخ) فاعل واجتمع (قوله فى الحديث المعمول به الخ) يريدان الحديث الضعيف يعمل به فى فضائل الاعمال كرى (قوله فى مثل ذلك) يعنى فى المناقب بصرى (قوله كما ذكر) اى فى الحديث من كونه يملأ طباق الارض علما (قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاوية كنى فعاش بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لجماع كتب الشافعى ومع هذا قال اى الشافعى وددت ان لو اخذعنى هذا العلم من غير ان ينسب الى منه شىء وكان رضى الله تعالى عنه بحجاب الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صوبة ومن كلامه رضى الله تعالى عنه :

امت مطامعى فارحت نفسى \* فان النفس ما طمعت تهون  
واحيت القنوع وكان ميتا \* فى احيائه عرضى مصون  
إذا طمع يحل بقلب عيد \* علته مهانة وعلاه هون  
وله ايضا ماحك جلدك مثل ظفرك \* فتقول انت جميع امرك  
وإذا قصدت الحاجة \* فاقصد لمعرف بقدرك

مغنى (قوله ولد بغزة الخ) اى التى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد بعسقلان وقيل بمى مغنى (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغنى ثم حمل الى مكة وهو ابن ستين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع

او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين او الطرق الذى هو تقدير قوله فن الطريقين او الطرق واقول نعم يصدق لان الموافق والمخالف الذى هو بعض احدى الطريقين او الطرق من الطريقين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه

فى جده الرابع عبد مناف محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعى) نسبة لشافع المذكور وشافع هذا اسلم هو وابوه السائب صاحب راية قریش يوم بدر (رضى الله تعالى عنه) امام الائمة علما وعلماء وورعا وزهدا ومعرفة وذكا وحفظا ونسبافانه برع فى كل مما ذكر وفاق فيه اكثر من سبقه لاسيما مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الانواع وكثرة الاتباع فى اكثر اقطار الارض وتقدم مذهبه واهله فيها لاسيما فى الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الارض واهلها امام يجتمع لغیره وهذا وحكمة تخصيصه فى الحديث المعمول به فى مثل ذلك وزعم وضعه حسدا وغلطا فاجش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قریش يملأ طباق الارض علما قال احمد وغيره من ائمة الحديث والفقه نراه الشافعى اى لانه لم يجتمع لقرشى من الشهرة كاذكر ما اجتمع له فلم ينزل الحديث الا عليه وكاشف اصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما اخبر ورأى النبي

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه ميزانا فاوالت له بان مذهبه اعدل المذاهب ووافقه السنة الغراء التى هى اعدل الملل ووافقه سنين للحكمة العلمية والعملية ولد بغزة على الاصح سنة خمسين ومائة ثم اجيز بالافتاء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل لمالك فاقام عند مدة

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظرا كبرها وظفر عليهم كحمد بن الحسن وكان أبو يوسف إذ ذاك ميتا بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كفا لاهلها إلى ان تقطع هـ ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها مجتهد غيره استنباطه

وتحريره لمذهبه الجديد على سبعة المفردة في نحو اربع سنين وتوفي سنة اربع ومائتين بها وأريد بعد ازمنة نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه وقد أكثر الناس التصانيف في ترجمته حتى بلغت نحو اربعين مصنفاً ذكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتنبه لكثير من راحته الرازي كالسبقي فان فيها موضوعات كثيرة ويكون هناك وجه) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد وإن كان في مدركه قوة بالا اعتبار السابق (أو قول) له بناء على أن المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الأصح لآلانه لوعرض عليه لربما أبدى فارقالا مقيدا كما افاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم مخالف بأن ينقل بعض اصحابه نص كل إلى الاخرى فيجتمع في كل منصوص ومخرج ثم الراجع اما المخرج واما المنصوص واما تقرير النص والفرق وهو الاغلب ومنه النص في مضغة قال القوابل لوبقيت لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على يقين برامة الرخم وقد وجد

سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفق على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ بيا في حجر امه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفيدة في العظام ونحوها حتى ملا منها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرمي نقلا عن بعض الفضلاء مانصه قوله اي الخطيب واذن الخ اي مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاسنوي ولا تنافي بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منهما أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم لبغداد) سنة خمس وتسعين ومائة فاجتمع عليه علماءؤها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصنف بها كتابه القديم مغنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهرا مغنى (قوله فاقام بها) اي ست سنين بدليل ما بعده بجيرمي (قوله كفا لاهلها) ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازما للاشتغال بجامعها العتيق مغنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته انه اصابته ضربة شديدة ففرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم امت الشافعي ولاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن أمت هـ فذلك سبيل لست فيها بأوحد

فقل للذي ينبغي خلاف الذي مضى هـ تها لاخرى مثلها وكان قد

فتوفي بعد الشافعي بثمانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام شيخنا زاد البجيرمي قيل الضارب له اشهب حين تناظر مع الشافعي فاحمته الشافعي فضر به قيل بكيلون وقيل بمفتاح في جبهته والمشهور ان الضارب له فتيان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضي الله تعالى عنه ان الله تعالى اخفى ذكر فتیان وكلامه في العلم حتى عند اهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سألخ رجب ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه مغنى قال الربيع راي في المنام قبل موت الشافعي رضي الله تعالى عنه بايام ان ادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه مات ويريدون ان يخرجوا اجنازه فلما أصبحت سالت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم أهل الارض لأن الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فاما كان لا يسير حتى مات الشافعي رضي الله تعالى عنه (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال يارب باي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس بجيرمي (قوله بالا اعتبار السابق) اي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) اي في نسبة القول المخرج إلى الشافعي وقوله الاصح لا اي لا ينسب للشافعي وقوله لا مقيدا اي يكونه مخرجا وقوله كما افاده أي التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة المغنى والنهاية والتخريج ان يجيب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في تلك والمخرج في تلك والمخرج في هذه فيقال فيها قولان بالنقل والتخريج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخريج بل منهم من يخرج ومنهم من يبدي مرفقين الصورتين اه (قوله واما المنصوص) ليتامل وجه المغايرة بينه وبين ما يليه بصري ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد ان الراجع اما المخرج أي في المسئلة الاولى والمنصوص في الثانية واما المنصوص اي في الاولى والمخرج في الثانية عكس الاول (قوله والفرق) منهوب بانه مفعول معه للتقرير اي واما تقرير النصين مع الفرق بين المسئلة ونظيرها قاله السكردى ويجوز بل يتعين انه بالرفع عطفاً على تقرير الخ كما يعلم بمرجعة النحو (قوله وهو الاغلب) أي التقرير كرى (قوله ومنه) أي الاغلب أو التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لان مدارها) اي انقضاء العدة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو مقاله الخ) اي إحداثا واستقرارا

وعدم حصول أمية الولد بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو مقاله الشافعي رضي الله عنه بمصر ومنه المختصر والبويطي والام خلافا لمن شذ وقبل مقاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فالقديم)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعى بمصر تصنيفا أو افتاء ورواه البوطى والمزنى والربيع المرادى وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذى انتقل اخيرا الى مذهب ابيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الاول هم الذين تصدوا بذلك وقاموا به والباقيون نقلت عنهم اشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله) وهو ما قاله قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعى بالعراق تصنيفا وهو الحجة او اقرى به ورواه جماعة اشهرهم الامام احمد بن حنبل والزعفرانى والكرائسى وابو ثور وقد رجح الشافعى عنه وقال لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الامام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردى فى أثناء كتاب الصداق غير الشافعى جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع واما ما وجد بين مصر والعراق فالمتاخر جديدا والمتقدم قديما وإذا كان فى المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا فى مسائل يسيرة نحو السبعة عشر ائق فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما ائق فيه بالقديم فوجد منصو صا عليه فى الجديد ايضا ونبه فى شرح المذهب هنا على شيئين احدهما ان افتاء الاصحاب بالقديم فى بعض المسائل محمول على ان اجتهادهم ادا هم الى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه الى الشافعى قال وحيث قد فن ليس أهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخريج والاجتهاد فى المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل فى العمل والفتوى به ميتان هذا رايه وان مذهب الشافعى كذا وكذا قال وهذا كله فى قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعى فقد صح انه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثانى ان قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعى محله فى قديم نص فى الجديد على خلافه اما قديم لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فانه مذهبه اه (قوله) عدم وقوع هذه) أى لفظه فى قول قديم (قوله) وعبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ) وقد يقال لا منافاة بان يراد بالنعو ما يقرب من نيف وثلاثين (قوله) وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله) ولو نص فيه) أى فى القديم (قوله) لم نص عليه فى الجديد) أى لم يتعرض فى الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه مغنى (قوله) وكان الخ) بشد التون وقوله تركه الخ أى المصنف اسمه وخبره (قوله) لعدم ظهوره له) أى ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه للمصنف سم (قوله) ليقوى الخ) متعلق بالاغراء وعلته (قوله) ووصف الوجه) فعل ومفعول والفاعل ضمير مستتر راجع الى المصنف (قوله) وهى ما) أى مظلوب خبرى يبرهن الخ أى ان كان كسبيانهاية أى اما إذا كان بديها فلا يقام عليه برهان ع ش عبارة البرهان للفاضل الكنتبوى مسائل كل فن حمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها فى ذلك الفن إن كانت نظرية الخ وقال فى حاشيته قوله إن كانت نظرية يشير الى ان المسائل لا يجب ان تكون نظرية بل قد تكون بديهية اه (قوله) ومن شأن الخ) عبارة السعد فى التلويح اعلم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبرا ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب او من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع فى العلم ويسئل عنه مسئلة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله) ذلك) أى ما يبرهن الخ (قوله) يسمى مطلوبا) ومسئلة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وصف الجمع الخ) لا حاجة الى هذا التكلف فقد ذكر الاشئفى فى شرح الالفية ان الافصح فى وصف جمع الكثرة إذا كان لما لا يعقل الافراد بصرى وايضا صرح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكر السالم من الجوع بمفرد مؤنث بتاويل الجماعة (قوله) غالبا) إشارة الى انه قد يضمها فى غير مظانها كفى زيادات الجناز كرى (قوله) أى يطلب الخ) الاوجه

مرفوع باعتبار حكايه بعض أحواله ويجوز غيره (قوله) قبل دخولها) شامل لما قاله فى طريقها (قوله) وكان تركه) أى المصنف وقوله لعدم ظهوره أى المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله أى المصنف (قوله) غالبا) إشارة الى انه قد يضمها فى محل واحد لا فى مظانها كفى زيادة الجناز (قوله) ينبغى) الاوجه ان ينبغى

ومنه كتابه الحجة (أو) اقول (القديم او فى قول قديم) لا ينافيه عدم وقوع هذه فى كلامه لأنه لم يذكر انه قالها بل ان صدرت فهى كسابقتها (فالجديد خلافه) والعمل عليه إلا فى نحو عشرين وعبر بعضهم بنيف وثلاثين مسئلة يأتي بيان كثير منها وأنه لنحو صحة الحديث به عملا بما تواتر عن وصية الشافعى انه إذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبه ولو نص فيه على ما لم ينص عليه فى الجديد وجب اعتباره لانه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الاصح خلافه وحيث أقول وفى قول كذا فالراجح خلافه) وكان تركه لبيان الخلاف وضعفه فيهما لعدم ظهوره له ولا غراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره فى المدارك والمآخذ ووصف الوجه بالضعف دون القول تأدبا (ومنها مسائل) جمع مسئلة وهى ما يبرهن على إثبات محموله لموضوعه فى العلم ومن شأن ذلك ان يطلب ويسأل عنه فلذا يسمى مطلوبا ومسئلة (نفيسة) لعموم نفعها ومس الحاجة اليها ووصف الجمع بالمفرد رعاية لمفرد سائق (أضما اليه) أى المختصر فى مظانها اللاتقة بها غالبا (ينبغى) أى يطلب ومن ثم كان



الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز او الترخيص ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ( ان لا يخفى الكتاب ) المذكور وهو المختصر وما ضم إليه وقد سماه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمهج والنهج بفتح فسكون الطريق الواضح من نهج كذا او ضمه وقد يستعمل بمعنى سلك فقط ( منها ) لنفاستها ووصفها بالنفاسة والضم افاده كلامه السابق لكن اعادها هنا بزيادة ينبغي ومعموله إظهار الشبب زيادتهما مع خلوها عن التنكيث بخلاف سابقهما ( واقول ) غالباً لا يرد ( ٥٥ ) عليه نحو قوله في فصل الخلا ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسئلة براسها وسيعلم من قوله وفي إلحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقراء أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه ( في أولها قلت وفي آخرها والله اعلم ) أي من كل عالم وزعم بعض الحنفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام بنظم الدرس ويرد بأنه للإيهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم ما يدل له وهو قوله فيه فعتب الله على موسى أي حيث سئل عن اعلم الناس فقال أنا إذ لم يرد العلم إليه إذرده إليه صادق بأن يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه ما بردها على كبدى إذ أسألت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافية ما في البخاري أن عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حجج ويمكن جعل قول ابن حجر عليه بأن يقال أى يطلب في العرف رشيدى ( قوله استعمالها ) أى لفظة ينبغي ( قوله في المندوب تارة والوجوب اخرى ) وتحمل على احدهما بالقرينة نهاية بقى ما لو لم تدل قرينة وينبغي أن تحمل على الندب إن كان التردد في حكم شرعى وإلا فعلى الاستحسان واللياقة ومعناها هنا كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منها ع شر قول المتن ( أن يخفى ) لعلمه من الاخلاء ( قوله المذكور ) ينبغي حذفه ( قوله افاده ) أى الوصف بهما ( قوله كلامه السابق ) أى قول المصنف مع ما ضمه إليه إن شاء الله من النفائس المستجادات ( قوله لكن أعادها ) أى الوصفين وكان الاوافق لما قبله الافراد ( قوله لسبب زيادتها ) أى تلك المسائل مع خلوها أى تلك الزيادة ( قوله بخلاف سابقها ) أى من النفائس المتقدمة يعنى أنه لا تنكيث على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى يشكك عليه بأنه لم يذكر مسئلة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التنبيه على القيود واستدراك التصحيح فان التنكيث يتوجه على من اطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن ( واقول في أولها الخ ) أى لتمييز عن مسائل المحرر بحلى أى مع التبرى من دعوى الاعدية عميرة ( قوله فلا يرد الخ ) تفريع على التقييد بغالب ( قوله وإن كان الخ ) الوال للحال ( قوله يقول ذلك ) أى ما يأتى من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أى مع أنه ليس من المسائل المازدة كقوله قلت الاصح تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله اعلم معنى قول المتن ( فى أولها قلت وفى آخرها الخ ) المراد بالاول والآخر معناهما العرف فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي عميرة ( قوله للإيهام ) أى لمشاركة غيره له في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في اصل الفعل ( قوله ما يدل له ) أى لطلب ما فعله المصنف ( قوله إذرده الخ ) فى كون هذا القدر كافيافي الاستدلال تأمل بصرى ( قوله وهو الله اعلم الخ ) أى وقل الله اعلم بما لبثوا ( قوله وأبردها ) أى الكلمات او الاجوبة او الاقوال مبتداً خبره ان أقول الخ ( قوله ولا ينافية ) أى ما فعله المصنف ( قوله عن سورة النصر ) أى عن المراد بالنصر والفتح فيها ( قوله انه قال ) أى عمر رضى الله تعالى عنه ( وقوله لمن قاله ) أى خطاباً لمن قال الله اعلم ( وقوله مرة ) يظهر أنه ظرف لقال الاول ( قوله قد تتبعنا الخ ) مقول عمر قال سم قد ضبب الشارح بين قد تيقنا وبين ان الله اعلم اه وقضيته ان قوله ان كئالا نعلم على تقدير لام متعلقة بتيقنا وقوله إن الله الخ مفعوله ( قوله لتعين حمله الخ ) علة لعدم المناقاة والضمير لما في البخاري ( قوله عما سئل عنه الخ ) او عن حال نفسه من علم او جهل ما سئل عنه ( قوله وما يؤيده ) أى حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصرى ( قوله ايضاً ) أى مثل ما ذكره الائمة فى نحو الله اكبر واعلم ( قوله ومنع الخ ) مبتداً خبره قوله مردود وهو كلام استطرادى ( قوله لتقدير النحاة فى التعجب الخ ) يعنى لتفسير النحاة صيغة التعجب بذلك ( قوله وبنحو قول الخ ) عطف على بان فيه الخ فان كان الرد ما خوذ من الآية فهو محل تأمل إذ لا نزاع فى صحة المعنى وإنما هو فى إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع ان إرادته بعيدة من السياق وقد يختار الثانى ويمنع قوله فلا يصح الخ باتفاق الصرفيين على ان صيغتي التعجب ما فعله وافعل به بمعنى واخذ ( قوله كما قاله الخ ) أى هذا التفسير وقوله لقول قتادة الخ متعلق بقاله أى فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد ( قوله وقد تيقنا ) ضبب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا نعلم أو لا نعلم وفى رواية أنه قال لمن قاله مرة قد تيقنا أن كئالا نعلم أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الائمة فى الله اكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وما يؤيده ايضاً قولهم يسئل لمن سئل عما لا يعلم ان يقول الله ورسوله اعلم ومنع نحو ما أحلم الله نظر التقدير النحاة فى التعجب شئ مصيره كذا مردود بان فيه غاية الاجلال وبنحو قول الله اعلم بما لبثوا الغيب السموات والارض ابصر به واسمع أى ما ابصر دوا سئل كقوله ابن دهاية وذخيره

لقول قتادة لا احدا بصير من الله ولا اسمع ( ٥٦ ) وتقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذاه من قول قتادة (قوله، تقدير النحاة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى ان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شئ. من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى انشاء التعجب وانحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ سواء كان مجعولا وله سبب او لا إلى ان قال بل معنى ما احسن زيدا واحسن يزيد الآن أى حسن حسن زيدا اه (قوله بما يناسبه) خبر لان أى بقدر بما الخ (قوله فى هذا المختصر) الاحسن فى هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) أى بدون قلت نهاية (قوله كظاھر) يقتضى ان المزيد على المحرر لفظه ظاهر فقط وعبارة المحلى والمنحى أى والنهاية كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا ان يكون بجر حدهم كثير او الشين الفاحش فى عضو ظاهر اه وهى تقتضى ان المزيد قوله فى عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأيت فى نسخة من المحرر فلعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبارة الشيخ عميرة فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه وقوله وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى إبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة احق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصرية عبارة الرشيدى قوله مر كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثانى مثال لنحوها وما هنا مر من أن جملة فى عضو ظاهر مزادة هو الموافق الواقع كافى الدقائق ووقع فى التحفة ان المزداد لفظه ظاهر فقط اه (قوله كاهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهمزة بالدخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الياء هل هى كلمة او بعضها رجع فى الامتحان الاول ولم يذكر الهمزة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق كما اشار اليه الاطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى الزيادة عميرة أى جعلها عمدة فى الافتاء ونحوه نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته مبتدأ مؤخر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم انهما وقعا من النساخ او من المصنف سهوا نهاية (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى ان نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحبطين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى سم (قوله وشرعا قول سيق لثناء او دعاء الخ) وهو مخالف لما يأتى فى قول المصنف ولا تبطل بالذکر والدعاء اذ الظاهر من العطف التغاير إلا ان يقال ان الدعاء فى ذلك من عطف الخاص على العام ع ش (قوله لكل قول) أى فيشمل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله علم يعرف الخ) هذا تعريف لعلم الحديث رواية (قوله وصفة) أى وتقرير او هما قول المتن (المعتمدة) أى كالصحيحين وبقية الكتب الستة نهاية (قوله فى نقله) الضمير راجع للحديث وقوله الاعتناء اهله الخ علة لكونها معتمدة عميرة (قوله دون غير المعتمدة) حال (قوله فقيه) أى فى الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانه إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب إلى اخر مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (او اختصار)

(قوله أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم أنهما وقع من النساخ أو من المصنف سهوا وشرح مر (قوله كاهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبارة المحرر حبة حنطة (قوله فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها للتعليل (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى ان نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحبطين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى (قوله مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانه إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب الخ مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله او اختصار) ينبغى جعل او مانعة لخلا لاجمع إذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المتقدم قد يتناول مع ما قدم عليه فى عامل

اما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاھر وكثير فى قوله فى التيمم فى عضو ظاهر بجر حدهم كثير (ونحوها) كاهمزة فى احق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الاذكار) جمع ذكر وهى لغة كل مذکور وشرعا قول سيق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله (مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأنى حققته) أى ذكرته واثبتته واصله لغة صرت منه على يقين كتحقيقته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولنا وفعلا وصفة (المعتمدة) فى نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهاء إنما يعتنون غالبا بمعناه دون غير المعتمدة فقيه خث على إشار فعله لان كل احد يؤثر المعتمد على غيره (وقد اقدم بعض مسائل الفصل لمناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشئيين حتى يكون

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد توجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد وجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه آخر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقدول يجمع اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها للتكثير أكثر وقد قيل بهما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغة الحاجز بين الشيئين وهو في السكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها (للمناسبة) كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد اليأس فهو تجوز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كما في الكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتة مجاز يحتاج لقريته (ان) عبر بها مع أن المناسب للرجاء إذا الإشارة إلى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم للرجو (تم هذا المختصر) الحاضر ذهنا وإن تقدم على وضع الخطبة كما هو مبين في أول شرحى للارشاد وتقديمها يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف وبين (المحرر) لقيامه بأكثر وظائف الشراح من ابدال

ينبغي جعل أو مانعة خلولا لجمع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لهما بواحد من ذلك سم (قوله) يمنع الاستلزام الخ) اقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله) وذلك) أى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله) وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به لبعده وإن امكن كان ينصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله) كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار اه وعبارة المعنى كما فعل في باب الاحصار والفوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحرر قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احسن لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطياذ ولا شك ان فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب له لتعلقه بالاصطياذ فتقديم الفوات عليه غير مناسب كما لا يخفى (قوله) في غيره) أى غير ضد اليأس كرى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو عميرة أى عند البصريين واما عند السكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطق عبد الحكيم (قوله) لمقام الخوف) أى مرتبته لان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كرى (قوله) في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء الملزوم يقتضى رجاء لازمه إشارة الى انه في مقام الخوف المقتضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أى التمام وبه يتدفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه انسب إذا لم يرجو تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يخفى الكتاب تغليبا للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل انتهى بكرى اه عش (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله وإلا لافى ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى سم (قوله) كما هو مبين) أى كون المشار اليه الحاضر في الذهن مطلقا (قوله) في أول شرحى للارشاد) وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله) شرحى للارشاد) كذا في امارايت من النسخ بالياء ولام الجر وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله) الشراح) المناسب للشروح (قوله) من ابدال الغريب الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر الا ان يراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصرى وقوله من

أو خبر أو نحو ذلك فيكتفى لهما بواحد من ذلك (قوله) ويرد الخ) قد يقول هذا القائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله يمنع الاستلزام الخ اقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على احدهما (قوله) وهو في السكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله فسمى الفصل قول المصنف الا فى باب الحدوث يقدم داخل الخلاه يساره الى باب الوضوء فقضية كلامه انه لوحظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدوث واعله بعيد ولا يبعد انه إنما لوحظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصلة من غير هافلي تأمل (قوله) للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به لبعده وإن امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله) في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل المرجو ان يكون الخ فتأمل فظهر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله) وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله والافى ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى (قوله) أول شرحى للارشاد) أى في قوله وبعد فمختصر الخ وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا

اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شر حاتم علل ذلك بقوله (فان لا أحذف) باجماع الذال اسقط (منه شيئا) بحسب ما عزم عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بحذفه من اصله

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عندنا كثيرا متنا ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه اكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعة والمعتزلة في اطلاقه على الموجود وانما النزاع بينهما في شيئية المعام بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعند الاشاعة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيئا ومحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلا) هي عرفا للبالغة في التثني مصدرا واحالا مؤكدة للاحذف اي مستاصلا اي قاطعا للحذف من اصله من قولهم استاصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيا) اي ضعيفا جدا مجاز عن الساقط (مع ما) اي آتى بجميع ذلك مصحوبا بما اشارت اليه من النفائس المقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفا ولا ينافيه ذلك السياق والتعبير بالتمام

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرر والمأخوذ منه (قوله ثم علل الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشترت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) اي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمحرر (قوله بحسب ما عزم مت الخ) اي بقدر عزمي وامكاني فلا يرد ما حذف سهوا لانه ليس في عزمه وامكانه كرده (قوله في نسختي) اي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كرده (قوله التي في نسختي) لا حاجة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان انساب بصري وقد يقال اشار به الى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) اي لان الحذف إما ان يكون سهوا وإما ان لا يكون المحذوف في نسخته واما لانه مأخوذ من نظيره المذكور كرده (قوله من اصله) اي من المحرر (قوله خطاب الله) اي كلامه النفسي الازلي (المتعلق بفعل المكلف) اي البالغ العاقل تعلقا معنويا قبل وجوده وتنجز يا بعد وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) اي ملزم ما فيه كلفة فتناول اي التعريف الفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولي وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق باوجه التعلق الثلاثة من الاقتضاء الجازم وغير الجازم والتحخير شرح جمع الجوامع للمحلي (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) اي منفصلا عن صفة الوجود (قوله أي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أصل عدم الحذف اصلا فيكون اصلا منصوبا بمحذوف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته سم اي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وقوله مجاز عن الساقط اي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله اي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدية التراخي وبالمعية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرفا ذمعية لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المنافاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ سم يعني انما تحصل المنافاة لو اراد بالمعية الحقيقية ولا مجال لارادتها لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فتعين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفا (قوله والتعبير بالتمام) اي في قوله ان تم هذا المختصر مقتضى سبق الشروع (قوله لاحتمال انه) اي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعبير بالتمام كرده (قوله من حيث اختصاره) اي الكائنة من

عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا ان شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المنهاج هذه لما في الذهن هو المناسب فتامله (قوله ثم علل ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الاتي مع ما اشترت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح (قوله اي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أو وصل عدم الحذف فيكون اصلا منصوبا بمحذوف (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة الى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوطا مجازيا تشبيها (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غير ما معنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافهم ساقط مجازا لانه من قبيل الاستعارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد بحث لتعين بعدي الشروع اذ لا يتصور السبق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد والمعية لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدية التراخي وبالمعية التعقيب تامل ولكن لا اشكال مع قوله عرفا (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المنافاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

لاحتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجمه حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لدقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي ادراكه لا بغد من يد تامل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لالسل دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودي به التنبيه على الحكمة) أي السبب

والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتمماته (في العدول عن عبارة المحرر وفي إلحاق) الزائد على المحرر بلاميز من (قيد) للمسئلة (أو حرف) في الكلام كالهزمة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تعليق امر مستقبل

بمثله واصطلاحا ما يأتي أول شروط الصلاة واختلفوا هل الشرط برادف القيد ورجح أن مآلها لشيء واحد ويرد بأن من أقسام القيد ما جى به لبيان الواقع كإسار وهو نقيض الشرط (ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمل عبارة أصله ويصح جز نحو وهو ظاهر (وأكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر فنتم فسرنا بقوله (التي لا بد منها) لمزيد الكمال بمعرفة الأشياء على وجهها قال الشراح واحترز بذلك عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكره في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما لعله يخفى في محل احتيج إليه فيه وفي صحته نظر لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة وهذا الذي أخرجه به مسئلة

حيث الخ لا يقال انه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لانه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل اخذ جملة هذا الكتاب من المحرر واخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه ينبه على حكمة اضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله المتوفر) أي المجتمع (فيهما) أي العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لان الحرف لا يحسن تعلقه بالمسئلة عميرة (قوله ويرد بأن من اقسام القيد الخ) ومن اقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله ان القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأو لا متناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتباين في الارادة سم (قوله مبتدأ) أي وقول المصنف واكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبر هما وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وما قد يخفى) عطف على المقاصد (قوله ومنه) أي ما قد يخفى (قوله جز نحو) أي عطف على الحكمة والعدول الخ أو إلحاق الخ أو قيد الخ والأقرب الأخير (قوله المذكور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة الكردى أي من قوله من النفائس المستجدات إلى هنا أو من قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله وهي) أي الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله فنتم) لاجل إرادة المعنى الأول (قوله لمزيد الكمال الخ) متعلق بلباد الخ وعلة له وفي تقريرها توقف ولعل الانسب ما في المغنى فيخلخلوها بالمقصود اه (قوله بمعرفة الخ) الباء مسيبيه متعلقة بمزيد الكمال (قوله بذلك) أي بأكثر (قوله في قوله) أي المنهاج (قوله في محل الخ) يعني به باب الحيض والجوار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحته) أي ما قاله الشراح (قوله وهذا الذي الخ) أي حل الطلاق قبل الغسل وقوله به أي بأكثر (قوله السابقة) أي في شرح وأقول الخ (قوله بعض المشار إليه) أي بقوله ذلك (قوله والمراد بالحرف الخ) أي باطلاق اسم الجزء

يتوهم اشكال قوله من حيث اختصاره بانه لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لان إلحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لانه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل اخذ جملة هذا الكتاب من جملة المحرر أعم من ان يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلا واخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يبينه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الاضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله ويرد بأن من اقسام القيد الخ) أقول قد يقال من اقسامه ايضا ما جى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأو لا متناع عطف الخاص على العام هنا لا نأقول جمع بينهما اهتماما وتنبيها على الفرق بينهما وعطفه بأو محمول على انه أراد بالقيد ما لا يكون شرطا للمسئلة فتباين في الارادة (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لان المحتاج أعم مما لا مندوحة منه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها نصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه

مستقلة لظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه انما احتراز بذلك عن إلحاق الحرف فانه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجميع ما من النفائس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

على الكل (قوله ولو بالمعنى اللغوى) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثير (قوله كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصوير بقيد المارجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض سم وقد يمنع المحصر بقصد تشجيد الاذهان (قوله لاغيره) اشار به بقوله الآتى لا إلى غير ه إلى أن تقديم الجار والمجرور في الموضوعين لافادة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبر أقواله راد به هنا التضرع إلى الله والالتجاء إليه ونحو ذلك فإن الجملة الخبرية قد كر لا غرض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبرية أى الذى هو العلم بمضمونها (قوله بالنوال) أى العطاء (قوله او مطلقا) أى بالنوال وغيره عبارة ع ش نقلا من هامش نسخة من شرح الدميرى يختلفون فى معنى الكريم على اقوال احسنها ماقاله الغزالي فى المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء ولا يبالي كم أعطى ولا مان أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غيره لا يرضى وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذ به والتجى ويغنيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق انتهى (قوله ومن ثم) أى لا جل لإرادة هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وأرجوان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فإن المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده اه سم عبارة المغنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله كالذى سبق) لعله أراد به مامر أنفاعن سم عن الشهاب عميرة (قوله من فوض الخ) عبارة المغنى أى ردا موره لان التفويض ردا لا مر إلى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة لإابه اه (قوله فى ذلك) أى فى أن يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله ولما تم الخ) فيه رمز إلى سؤال تقديره كيف قال واسأله الخ مع انه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعذوم ليس من داب العقلاء فاجاب بذلك بكرى اه ع ش (قوله وان الاعتماد الخ) أى ان الاعتماد اقوى من الاستناد سم (قوله باجابة الخ) صلة رجاءه (قوله فى الآخرة) الاولى التعميم عميرة عبارة المغنى (به) أى المختصر فى الدنيا والآخرة لى بتأليفه اه (قوله ونقل) أى إلى البلاد محلى (قوله يستلزم نفعه) عبارة غير يستتبع نفعه ايضا اه (قوله أى من يحبونى الخ) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلا منهما يليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بأن الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما فالوجه التعميم سم على حج اه رشيدى وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمغنى حملوه على الثانى فقالوا جمع حبيب أى من احبهم اه (قوله للبعض الخ) المراد به جملة مدلول بآه عنى ومدلول احبائى (قوله والاسلام الخ) عبارة النهاية وإذ تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هنا الايمان

السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلى بعيد (اعتمادى) بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على الشروع فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفى هذا كالأذى سبق إيدان بسبق وضع الخطبة (وإليه) لا إلى غيره (تفويضى) من فوض أمره إليه إذا رده رضا بفعله واعتقاد الكماله (واستنادى) فى ذلك وغيره فانه لا يخيب من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وان الاعتماد أخص ولما تم رجاءه باجابة سؤاله قدر وقوع مطلوبه فقال (واسأله النفع به) أى بتأليفه بنية صالحة (لى) فى الآخرة إذ لا معول إلا على نفعها (ولسائر المسلمين) أى باقيهم أو جميعهم من السور أو سور البلد بأن يلهمهم الاعتناء به ولو بمجرد كتابة ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لأنه السبب فيه (ورضوانه عنى وعن احبائى) بالتشديد والهمز أى من يحبونى واحبهم وإن لم يات زمنهم لانه ينبغى أن يحب فى الله كل من اتصف بكمال سابقاً ولا حقاً (وجميع

يقضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى أن جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالتصوير بقيد المارجوح وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض (قوله اعتمادى) قال المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة انتهى وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وقوله وارجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فإن المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده انتهى (قوله والاعتماد الخ) الاعتماد اقوى من الاستناد (قوله أى من يحبونى واحبهم) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلا منهما يليق تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بأن الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما

والاسلام فلنذكرهما فالايان تصديق القلب بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله كالتوحيد والنووق البعث والجزاء وافترض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به إذعانه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى ان الايمان بمجموع ثلاثة امور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل بمقتضاه فمن اخل باعتقاده وحده فهو منافق ومن اخل بالاقرار فهو كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وقيدل على انه التصديق وحده إضافة الايمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء احكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمنافكة وغيرها غير داخل في مسمى الايمان او جزء منه داخل في مسماه قولان ذهب جمهور المحققين إلى اولها وعليه من صدق قلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا وفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما اما العاجز عن النطق بهما لحرس اوسكته او اخترام منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه واما الاسلام فهو اعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عمدة التكليف بالاسلام إلا مع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اخترمه المنية قبل اتساع وقت التلفظ هذا بالنظر لما عند الله اما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فمن اقر بهما اجرنا عليه احكام الاسلام في الدنيا ولم نحكم عليه بكفر إلا بظهور امارات التكذيب كالسجود واختيارا للشمس او الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله اعلم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه ابوطالب اه (قوله) متحdan ما صدقا خلافا للنهاية كما سروه فاقا للمعنى حيث قال بعد ذكر الخلاف مانعه وبالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا اسلام بغير ايمان فشكل منها شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) إذ لا يوجد الخ) هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرط الآخر فيختلف الما صدق إذا ما صدق ماذك البعض جزء منه غير ما صدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذ من المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد المعتبرات ولا مدخل للشرطية والشرطية فقلوه فيختلف الخ في حيز المنع وقوله إذا ما صدق الخ لا يثبت كما هو ظاهر

كتاب الطهارة

(قوله) على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا اخذ من كلامه في شرح الارشاد المياه والنجاسات والاجتهاد والاواني وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عد من الوسائل التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة إلا ان يراد بباب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة اه سم اقول قوله فهل يعد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبني لم يعد فيها هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) إذ لا يوجد الخ) هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ما صدقا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرط الآخر فيختلف الما صدق إذا ما صدق ماذك البعض جزءا منه غير ما صدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

كتاب الطهارة

(قوله) على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة المياه والنجاسات والاجتهاد والاواني اه وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فلا عد من الوسائل المقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم

والحق أنهما متحdan ما صدقا إذ لا يوجد شرعا مؤمن غير مسلم ولا عكسه ومن آمن بقلبه وترك التلفظ بلسانه مع قدرته عليه نقل المصنف الاجماع على تخليده في النار لكن اعترض بان كثيرين بل المحققين على خلافه مختلفان مفهوم ما إذ مفهوم الاسلام الاستسلام والانقياد ومفهوم الايمان التصديق الجازم بكل ما علم بحجته صلى الله عليه وسلم به بالضرورة إجمالا في الاجمال وتفصيلا في التفصيل

(كتاب الطهارة) المشتمة على وسائل أربعة ومقاصد كذلك

توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه ومع ذلك يطهره وليه إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها ان لا تنفك غش والمشهور ان الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والدابغ بجيرى (قوله) وافردها (اي المقاصد) (قوله) بتراجم) بكسر الجيم بجيرى (قوله) لطول الخ) علة للاستثناء وقوله فرقا الخ علة لما قبله (قوله) والكتاب كالكتاب (الكتابة) فلكتبت ثلاثة مصادر احدها بجر من الزيادة والثاني مزيد بحرف والثالث بحر فين والثاني مشقة من الاول لان المصدر المزيد يشق من المجرد كما صرح به السعدو محل قولهم المصدر لا يشق من المصدر إذا كانا مجردين او مزيدين (قوله) الضم والجمع) ومنه قولهم تكتبت بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وعطف الجمع من عطف الاعم لان الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله) واصطلاحا) اي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغز عن مقابل اللغوى في الكتاب بقوله واصطلاحا وفي الطهارة بقوله وشرعاً بناء على ما هو المعروف من ان الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وان ما يتلقى من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في عبارات الفقهاء بان اصطلاحا على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لانهم حملة الشرع ع ش وبجيرى (قوله) لجملة الخ) اي لدال جملة على حذف المضاف لان التحقيق ان التراجم اسماء للالفاظ الخصوصية باعتبار دلالتها على المعاني الخصوصية ع ش وشيخنا وبجيرى (قوله) فهو إما باق الخ) يعني ان نقل كتاب من المعنى اللغوى إلى الاصطلاحى اما ابتداء بان ينقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص اي ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أى المضموم أو بمعنى اسم الفاعل اي الجامع وبه يندفع ما في البصرى وسم (قوله) اما بمعنى اللام) اي على غير الثاني وقوله او بيانية اي على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر سم اقول المراد بالبيانية هنا اضافة الاعم إلى الاخص كيوم الاحد ولو قال لليان لكان أولى إذ البيانية المعروفة في النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة ولا يخفى ان البيانية بالمعنى المتقدم تجرى في الثالث ايضا (قوله) فان جمعت) اي هذه الالفاظ الثلاثة في تصنيف كالمناهج (قوله) غالبا) فديقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لتقيدها بالقياس على بصرى اقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة في مؤلف كالمناهج ان يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من ابوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كاهو ظاهر (قوله) بالفتح الخ) وأما بالضم فاسم لقبية الماء ابن قاسم الغزى اي ما فضل من ماء طهارته في نحو الابريق لافي نحو بر و نقل البرماوى عن شيخه وعن الفشنى انها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله) لغة الخلو ص الخ) عبارة النهاية والمعنى وهى لغة الخ في كلام الشارع تقدير عاطف ومبتدأ وإلا

بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم لازالة (قوله) فهو إما باق على مصدرية) إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه انه لا يتأتى فيه المصدرية لان الجملة من العلم ليست معنى مصدرى فاذا ذكره إنما يناسب المعنى اللغوى (قوله) او بمعنى اسم المفعول) قال في شرح العباب اي المكتوب وقوله او الفاعل قال في شرح العباب اي الجامع للطهارة اه (قوله) والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية اه يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله) او بيانية) ان اريد بالاضافة اضافة كتاب إلى احكام الذى قدره توقفت البيانية على اتحاد المراد بكتاب واحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الاحكام وبالاحكام المسائل وإلا لم تصح البيانية وإن اريد الاضافة إلى الطهارة توقفت البيانية على أن يراد بالطهارة ما اراد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الاقوى وإلا لم تصح البيانية ولا يخفى ان كونها بمعنى اللام مبنى على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف اليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل ان شرط البيانية ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه

وافردها بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فرقا بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتاب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم لجملة مختصة من العلم فهو إما باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت كان الاول للمشتملة على الاخيرين والثاني للمشتملة على الثالث وهو المشتملة على مسائل غالباً فى الكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هائه أفصح من ضمها يطهر بضمها فيهما وأما طهر بمعنى اغتسل فثلث الهاء لغة الخلو ص من الدنس ولو معنويا



كالعيب وشرعها ووضعها  
حقيق وهو زوال المنع  
الناتج عن الحدث والنجس  
وبجazy من اطلاق اسم  
المسبب على السبب وهو  
الفعل الموضوع لافادة  
ذلك أو بعض آثاره  
كالتييم وبهذا الوضع  
عرفها المصنف بانها رفع  
حدث أو إزالة نجس أو  
مافي معناه كالتيمم  
وطهر السلس أو على  
صورتها كالغسلة الثانية  
والطهر المندوب وفيه أعنى  
التعبير بالمعنى والصورة  
إشارة لقول ابن الرفعة أنها  
في هذين من مجاز التشبيه  
إلا أن يحجب عنه بمنعه  
وإثبات أنها فيهما حقيقة  
عرفية كما صرحوا به في  
التييم وبدوا بالطهارة  
لخبر الحالكم وغيره مفتاح  
الصلاة الطهور ثم بما  
بعدها على الوضع البديع  
الآتى لأمري الأول الخبر  
المشهور بنى الاسلام على  
خمس وأسقطوا الكلام  
على الشهادتين لأنه أفرد  
بعلم وآثروا رواية تقديم  
الصوم على الحج لأنه  
فورى ومتكرر وافراد  
من يلزمه أكثر والثاني  
أن الغرض من البعثة انتظام  
أمر المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ حال لا خبر (قوله كالعيب) من الحقدو الحسد وغيرهما شيخنا (قوله زوال  
المنع الخ) كحرمة الصلاة ع ش عبارة الاقناع واحسن ما قيل فيه اى تفسيرها شرعاً انه ارتفاع المنع المترتب على  
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذمية والجنونية لتجلاخليلهما فان الاقناع من الوطء قد زال وكذا يقال  
فى غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بحذف (قوله والنجس) الو او بمعنى او (قوله وبجazy) اى باعتبار  
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فيوافق حينئذ ما فى كلام غيره من انه معنى حقيقى  
شرعى كالاول ويندفع اعتراض سم والبصرى (قوله وهو) اى المجازى والسبب (قوله لافادة ذلك) اى  
الزوال (قوله كالتيمم) فانه يفيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء  
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل والاستنجاء بالحجر لكونه يبيح إباحة  
مخصوصة بالنسبة للصلاة فاعله (قوله وبهذا الوضع) اى المجازى (قوله عرفها المصنف) اى فى مجموعه مدخلا  
فيها الاغسال المستنونة ونحوها معنى (قوله بانها رفع حدث الخ) قد يقال فى صحة حمل التعريف على المعرف  
نظر سواء اريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدرى او الحاصل بالمصدر اللهم إلا ان يؤول الرفع بالرفع بصرى عبارة  
ع ش عن سم على شرح البهجة نصها هذا التعريف صريح فى ان الرفع والازالة هما نفس نحو الوضوء والغسل  
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف فى أن الوضوء مثلاً ونفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه  
فليتأمل اه (قوله او مافي معناه الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضى حسين انها رفع الحدث وازالة  
النجس لان الشرع يرد باستعمالها لا فيهما واطلاق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاغسال المستنونة  
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى النية فاطلاقم على التيمم طهارة مجاز ايضاً كما  
سموا التراب وضوء انتهى ابن شعبة اه بصرى وياتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتيمم) هذا فى معنى  
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذا فى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضاً الاستنجاء بالحجر كانه عليه شيخنا  
وطهارة المستحاضة كفى المغنى والديباغ وانقلاب الخمر خلا كفى ع ش (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)  
عبارة شيخنا والذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة  
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسلات النجاسة اه فقول الشارح والطهر  
المندوب شامل للغسلات النجاسة كفى المغنى ايضاً (قوله فى هذين) اى مافي معناهما وما على صورتها (قوله  
من مجاز التشبيه) اى فلم يرد المصنف انهما يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعاً وهذا جواب  
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا ان يجاب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنعه)  
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل ما فيه من المناقاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز  
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) اى مافي معناهما (قوله لخبر الحالكم وغيره الخ) اى  
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما فى الكلام بالصلاة كما  
سيأتى ولسكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان نهاية  
(قوله لخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تتمه كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام  
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله يعلم) اى علم التوحيد (قوله متكرر) اى فى كل  
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة للفرائض لعله لكونها علماً مستقلاً ولجعلها من  
المعاملات والمناكحات والجنابات ع ش (قوله انتظام امر المعاش والمعاد) يحتمل ان المصدر واسم الزمان  
والأفلا بدمن تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمرة لقوله عن الحدث الخ  
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمرة بالتخلل والجلد بالاندباغ  
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائداً على مافي الترجمة لجواز ان يكون ذلك التعريف  
لبعض معانى الطهارة وأنواعها مع عموم مافي الترجمة (قوله وبجazy الخ) قد يمنع ويدعى أنه حقيقة  
عرفية (قوله وإثبات انها فيهما حقيقة عرفية) النظر هذا مع الجزم فى اصل هذا المعنى بانه مجازى (قوله

ابن قاسم على الهجة أقول الأقرب الثاني عش (قوله بكمال القوى النطقية الخ) المراد بها القوى الدراكية ووجه كون العبادات مكملتها ان المنلبس بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومن يداستعدادها للاستفاضة من المبدأ الفياض بافاضة ما هو سبب السعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة عش قوله النطقية اى الادراكية سم على حجج وقال فى هامش شرح البهجة اى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكلماتها انها تزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من إرادة الامرين انتهى (قوله التحرز عن الجنائيات) الاولى ومكملها معرفة احكام الجنائيات ليعلم الجنائية المحمودة شرعا كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعا كالجنائية على مسلم ظلما فيردعها عنها فليتامل بصرى (قوله وقدمت الاولى) اى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماما بالامور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البارى سبحانه وتعالى عش وقال الرشيدى اى كمال القوى النطقية خلافا لما فى حاشية شيخنا اه (قوله لانه الاصل فى التها) اى وغيره كالتراب واحجار الاستنجاء بدل منه مغنى (قوله هذا الكتاب) اى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) اى المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ اى الكتاب ويحتمل الماء (قوله اذا كان الخ) اى الدليل على أن المدلول مذكور اجمالا فى الترجمة فالمدلول اجمالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها اكثر الخ) فيه قلب والاصل كما فى المغنى تنطبق على اكثر مسائل الباب (قوله اكثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) اى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصارا) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلكت المحرر تبعالا امام المذهب (قوله مستمرا) اى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة سم (قوله اى الجرم المعهود) هو الاقرب كنز اه سم (قوله او السحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسما فى الآية الجرم المعهود والسحاب قولان حكاهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما انتهت والظاهر ان حصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وابطال للثانى ورده الى الاول بحسب الحقيقة نعم لو عبر بالانزال الاولى والثانى بدل الابتداء والانتها كان الاولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكل العموم بنبع بعض الماء الطهور من الارض إلا أن يثبت أن أصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) اى نزول هذه الآية (قوله وبهذا) الى قوله وانه الاصل فى النهاية والمغنى (قوله وبهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) اى من قوله تعالى وانزلنا من السماء ماء نهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله لاذلا امتنان بالنجس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ وان قام غيره مقامه سم على حجج اه عش وقد يقال لا كبير موقع له ومن ثم قال بعضهم المراد نفي كمال الامتنان بجبرى (ومن ثم) اى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالزم التاكيد الخ) اى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لان الطهارة مستفادة من لفظ

ومكملها العبادات والشهوية ومكملها غذاء ونحوه المعاملات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التحرز عن الجنائيات وقدمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها ثم الثالثة لانها دونها فى الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وإنما ختمها الاكثر بالعتق تفاولا وبدوا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل فى آلتها وافتتح هذا الكتاب بآية لتعود بركتها على جميع الكتاب لالكونها دليله لان من شأنه التأخر عن المدلول على أنه اذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كما هنا قدم ولم يراع ذلك فى غيره وان راعاه أصله كالشافعى رضى الله عنه اختصاراً (قال الله تعالى وانزلنا) أى انزالا مستمرا باهراً للعقول ناشئا عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم المعهود ان اريد الابتداء أو السحاب ان اريد الانتها (ماء) فيه عموم من حيث انه للامتنان وبهذا استفيد منه انه طاهر لاذلا امتنان بالنجس فن ثم كان (طهوراً) معناه مطهراً لغيره وإلا

النطقية) اى الادراكية (قوله لا اسكونها دليله الخ) على ان المدلول مذكور اجمالا فى الترجمة فالمدلول اجمالى متقدم على الدليل (قوله مستمرا) اى لا منقطعا كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) اى كما يشعر به ضمير العظمة (قوله المعهود) هو الاقرب كنز (قوله الانتها) قد يتبادر انتهاء الانزال وفيه ان الانزال لم ينته بالسحاب بل جاوزه الى الارض إلا أن يراد انتهاء محله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكل العموم بان المعنى حينئذ انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض إلا ان يثبت ان أصل كل مانع من الارض من السماء فليتأمل (قوله للامتنان) ضبب بينه وبين قوله وبهذا الخ (قوله لاذلا امتنان بالنجس الخ) فيه نظر إذ على تقدير ان الطاهرية لم تستفد إلا من قوله طهور الا يلزم الامتنان بالنجس على انه قد ينظر فى انه لا امتنان بالنجس على الاطلاق (قوله والالزم التاكيد) قد يمنع لزوم

ويدل لذلك أيضا ليظهر كنهه وأنه الأصل في فعل وإن جاء مصدرا واللبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له تعديا

كضروب أو لزوما كصوب  
وللآلة كسحور لما يتسحر  
به وبهذا الاشتراك مع  
كون الأصل ما ذكره اندفع  
الاستدلال به لظهورية  
المستعمل نظرا إلى إفادته  
المبالغة على أن فيما قلناه  
تكرار أيضا لرفع أحداث  
أجزاء العضو الواحد بحريه  
عليه أما المضموم فيختص  
بالمصدر وقيل يأتي بمعنى  
المطر لغیره أيضا  
واختصاص الطهارة بالماء  
الذي أشارت إليه الآية  
ولا يرد شرابا طهورا لأنه  
قد وصف بأعلى صفات  
الدنيا تعبدى أو لما فيه من  
الرفق والطفافة التي لا توجد  
في غيره ومن ثم قيل لا لون  
له وبهذا الاختصاص  
يتضح منعهم القياس عليه  
لا لمفهومه لأنه لقب  
(يشترط لرفع الحدث)  
لجماعا واعتراض وهو هنا  
أمر اعتبارى قائم بالأعضاء  
يمنع صحة نحو الصلاة حيث  
لا مخصص أو المنع المترتب  
على ذلك وكون التيمم  
يرفع هذا لا يرد لأنه رفع  
خاص بالنسبة لفرض  
واحد وكلامنا في الرفع  
العام وهذا خاص بالماء وهو  
أما أصغر ورافعه الوضوء  
ولما أكبر ورافعه الغسل  
وقد يقسم هذا نظرا  
إلى تفاوت ما يحرم به  
إلى متوسط وهو ما عدا

الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أى مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله ع ش  
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظرسم (قوله لذلك) أى لكون الماء مطهر الغيرة كما هو صريح غيره وإن أوم  
صنيعه رجوع الإشارة لكون طهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يندفع ما مر عن سم أنفا على أن  
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله أيضا) أى كقوله تعالى طهورا (قوله وأنه الخ) عطف على ليظهر كنهه  
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر الغيرة (قوله وللآلة الخ) فضيته أن هذا غير المعنى المراد بما في  
الآية الذي قال فيه أنه الأصل في فعل وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووي عن ابن مالك أن فعولا قد  
يكون للمبالغة وهى أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسما لما يفعل به الشيء البرود لما يتبرده فيجوز أن يكون  
الطهور من الأول وأن يكون من الثاني انتهى واعلم أنه قد انسكر جماعة من الخنفية دلالة على التطهير  
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله أقول كفاك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم  
جعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فإن الطهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لفوات ما اختصت به الأمانة  
بحري (قوله الاستدلال به) أى بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) أى في كون طهور بمعنى المطهر لغيره  
تكررا أى مبالغة (قوله أيضا) أى بمعنى المبالغة (قوله أما المضموم) أى لفظ طهور بضم الفاء (قوله  
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أى على ذلك الاختصاص (قوله لأنه) أى  
الشراب قد وصف أى في الآخرة بأعلى صفات الدنيا أى وهى كونه مطهر الغيرة (قوله) أو لما فيه من الرفقة  
الخ ونقل عن الأيعاب ما نصه والذي يتجه ترجيحه أنه معقول لأن التعبد لا يصار إليه إلا عند العجز عن إبداء  
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) أى الذى أشارت إليه الآية (قوله لا لمفهومه)  
قال الكردي أنه معطوف على قوله لما فيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل أنه معطوف على هذا أى يتضح منعهم  
القياس عليه بهذا الاختصاص لا لكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر المتعين لكن  
فيه ركة ولو قال واتضح بذلك أن منعهم القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهومه الخ كان ظاهرا (قوله  
القياس) أى قياس غير الماء كالنيذ عليه أى الماء (قوله لأنه لقب) أى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع  
الجوامع المفاهيم أى المخالفة لإلا للقب حجة اه قال البنانى المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم  
الشخصى واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوى مغايرة العام للخاص لشموله للعلم عند النحاة الشامل لأنواعه  
الثلاثة الاسم والكنية واللقب اه (قوله واعتراض) أى بانه حكى عن ابن حنيفة والأوزاعى وسفيان  
جواز الوضوء بالنيذ كرى (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتى في أسباب الحدث فان له ثم معنى آخر  
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصرى عبارة المغنى وهو في اللغة الشيء الحادث وفي الشرع يطلق على أمر  
اعتبارى الخ وعلى الأسباب التي ينتهى بها الطهر وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الأول اه وكذا  
اقتصرت النهاية على إرادته فقط خلافا للشارح حيث جوز إرادة المعنى الثالث أيضا (قوله حيث لا مخصص)  
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله برفع هذا) أى المنع مغنى  
(قوله وهو) أى قوله أو معنى في النهاية والمغنى (قوله هذا) ضبب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) أى  
ما يرفعه الغسل (قوله ما عدا الحيض الخ) أى الجنابة ع ش (قوله إذ ما يحرم بهما أكثر) إذ يحرم بهما  
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء ونحو ذلك ع ش قول المثنى (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أى مع فتح  
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها نهاية فتصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهى كه ضد

التأكيد إذ لم يستفد معنى الثاني من الأول بوضعه ولو في الجملة (قوله ويدل لذلك الخ) في دلالة  
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قد يمنع اندفاعه على قاعدة الشافعى أن المشترك إذا تجرد عن القرائن  
حمل على جميع معانيه وهى هنا غير متنافية إلا معنى المصدر لكن إذا حمل على المبالغة وافق غيره  
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضى التخصيص به عند الإطلاق التجرد عن القرائن (قوله واختصاص)  
مبتدأ وقوله تعبدى خبر (قوله أما أكبر) ضبب بينه وبين قوله هذا

صحة الصلاة حيث لا مرخص أو معنى يوصف به المحل الملاقى لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به من مجاز مجاورته للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالأزالة رعاية للأول لأنه حقيقة ومارعاه هو مجاز وهو أبغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذلك موهوم إذ يزيله غير الماء وتخصيصهما لانهما الأصل وإلا فالطهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما يأتي (ماء مطلق) أى استعماله بمعنى مسوره عليه فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفى الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الأكثر استعماله في الحرمة

عش (قوله وهو شرعا الخ) ولغة ما يستقذر معنى وقال النهاية الشيء المبعد اه (قوله من ذلك) ضبب بينه وبين قوله مستقذر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتأمل سم (قوله وهذا الخ) أى المعنى الثانى (قوله لانه الذى الخ) قديقال المراد الرفع المعتبر شرعا وهو لا يكون فى المستقذر المذكور أيضا إلا بالماء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا الأزالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ) أى من المجاز المرسل الذى علاقته مجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار وإلا فخفه أن يوصف بالأزالة (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية الخ سم عبارة البصرى قوله رعاية للأول علة لتعبير أصله الخ والأول هو مستقذر الخ وقوله لانه أى تعبير أصله الخ علة لعدوله اه (قوله ومارعاه) أى المصنف (قوله على أن ذاك) أى تعبير أصله بالأزالة المقتضى لحمل النجس على المعنى الاول يوم انحصار إزالته فى الماء وليس كذلك كما سبق هذا وانت خبير بأن هذا الإيهام مشترك الأنواع بناء على ما ذكر من الإلغائية المقتضية للعدول نعم ان حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى سلم من الإيهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قديقال المراد الرفع والأزالة الشرعيان أى المعتبران شرعا وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقذر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولو قال الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط فيها الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطهر الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنجس (قوله كما عبر به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى قول الأصل لا يجوز كرى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرر وفيه أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو الذى يستعمل فى نفى الحل ونفى الجواز فتعبيره بنفى الحل فيه ما فيه اه (قوله انه يستعمل) أى لا يجوز الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فيهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كرى (قوله لأن الاكثر الخ) ضبب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به بالمنهاج سم وبصرى زاد السكردى وهو عطف على من نفى الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة المن أى يشترط وعبارة أصله أى لا يجوز وقوله مزية وهى فى الاولى ظهور إفادتها عدم الصحة وفى الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة ان

(قوله مستقذر) ضبب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى صريحان فى حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتأمل (قوله لانه الذى لا يرفع إلا بالماء) أقول النجاسة بالمعنى الاول قد تكون حكمية ولا يرفعها إلا الماء فبىد على هذا الحصر إلا أن يجاب بأن الحكمية أصلها عينية فيشملها قوله الملاقى لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية (قوله على أن ذاك موهوم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الاول وهو غير لازم فليتأمل وقوله إذ يزيله غير الماء قديجاب عنه بأن المراد إزالة تكفى لنحو الصلاة وهذه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفى الحل) أى الذى هو معنى عبارة المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قديعكر على دعوى الخفاء لما ذكره انه مشترك كما صرحوا به ومذهب الشافعى ان المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر فى معنييه إلا ان يجاب بان محله ما لم يعارض ذلك ككرة استعماله فى أحد المعنيين فليتأمل وضبب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله لانه الأكثر (قوله الاشتراط) أى

رفع أو إزالة الشيء من تلك  
الاربعة إلا به لا مره تعالى  
بالتيمم عند فقدته وأمر  
رسول الله ﷺ بصب  
الذوب من الماء على بول  
ذى الخويرة التيمم لما  
بال في المسجد وهو إنما  
ينصرف للطلق لانه  
المتبادر إلى الذهن ولمنع  
القياس عليه كما مروا خرج  
بتلك الاربعة نحو إزالة  
طيب عن بدن محرم لأن  
القصد زوال عينه وهو  
لا يتوقف على ماء (وهو  
ما يقع عليه) عند أهل  
اللسان بالنسبة للعالم بحاله  
(اسم ماء بلا قيد) لازم  
وإن رشح من بخار  
الطهور المغلي أو تغير  
بما لا يضر بما يأتي أو جمع  
من ندى وزعم أنه نفس  
دابة لا دليل عليه أو كان  
زلالا وهو ما يخرج من  
جوف صور توجد في  
نحو التاج كالحیوان  
ولست بحیوان فان  
تحقق كان نجسا لانه في  
وخرج بالماء

تعاطى الشيء الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزالة الشيء)  
فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك  
الاربعة) أي الحدث والنجس وما في معناهما وما على صورتها بصري عبارة سم كان مراده بالاربعة  
الحدث الأصغر والأكبر والمستقذر الخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه في  
الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالة يعتد بها لنحو الصلاة فليتامل اه  
وعبارة الكردي والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالاربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر  
المسنون وأما البواقي من طهر الذمية والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ)  
عبارة المعنى والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا أو الأمر لا وجوب فلور رفع غير  
الماء لما وجب التيمم عند فقدته وفي إزالة النجس لقوله ﷺ في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد  
صبو عليه ذوباً من ماء والذوب الدلو الممتلئة ماء والأمر لا وجوب كما مر فلو كفي غيره لما وجب غسل  
البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الإمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحمل الماء في الآية  
والحديث على المطلق لتبادر الأذهان إليه اه (قوله التيمم) هو مخالف لما في الأصابة ولما في القاموس  
فانه قال ذوا الخويرة اثنان أحدهما تيمم والثاني يمانى والاول خارجى ليس بصحائى والثانى هو الصحائى  
البائلى في المسجد انتهى اه عرش (قوله ولمنع القياس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة  
للعالم الخ) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض والمتغير تقدير أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فان العالم بحالها  
لا يذكرها إلا مقيدة كما يأتي كردى (قوله لازم) قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن  
القيد الذي ليس بلازم كماء البشر مثلاً يطبق إسم الماء عليه بدونه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى  
القيد في جانب الإثبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم انتهى اه معنى ورشيدى (قوله) وإن رشح  
الخ عبارة المعنى ويدخل في التعريف ما نزل من السماء وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والبرد وما ينبع من  
الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وما ينبع من بين أصابعه ﷺ أو من ذاتها  
على خلاف فيه والارجح الثانى وهو أفضل المياه مطلقاً أو ينبع من الزلال وهو شئ انعقد من الماء على  
صورة حيوان وما ينعقد لمحال أن إسم الماء يتناوله في الحال وإن تغير بعد أو كان رشح بخار الماء لانه ماء  
حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتمد وخرج بذلك الخل ونحوه وما لا يذكر إلا مقيداً كما مر وتراب  
التيمم وحجر الاستنجاء وأدوية الدباغ والشمس والتارو والريح وغير ما حتى التراب في غسالات الكلب فان  
الزبل هو الماء بشرط امتزاجه به في غسلة منها اه (قوله المغلى) قال القليوبي في حواشى المحلى بضم الميم وفتح  
اللام انتهى وقيدته بالمغلى لانه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء طهور وطهور بلا  
خلاف كردى (قوله بما يأتي) من نحو طين وطحلب (قوله أو جمع من ندى الخ) وهو الماء الذي يقع على الزرع  
والخشيش الأخضر خصوصاً في أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أي في البحر كردى (قوله لا دليل  
عليه) قال في شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى بخصوصه  
من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر  
المشاهد فرجح لذلك على أن الأصل فيما هو على صورة الماء الخالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع  
بالشك انتهى كردى على شرح بافضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمعنى أن الزلال  
إسم لصورة حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من  
أنه إسم للماء (قوله في نحو التاج) أي كالماء المنجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو إزالة) تنازعه يجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك  
الاربعة) مراده بالاربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقذر الخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى  
هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ ينزله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزالة يعتد بها لنحو

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهر به للشك في طهوريته بل في كونه ماء ولا أصل يرجع إليه بصرى  
وقوله لكن الظاهر الخرد ما مر انفا عن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما  
أورد من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح ع ش (قوله ولو في المغاظ) أي ولو استعمل في تطهير  
النجس المغاظ (قوله ونحو أدوية الدباغ) أي كالشمس والنار عند من يقول بطهوريتهما (قوله وبقوله  
بلا قيد الخ) عبارة النهاية والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كماء ورد أو صفة كماء دافق وماء مستعمل أو  
متنجس أو لام عهد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم نعم إذا رات الماء أي المني أه (قوله ولو نحو لام العهد) أي ولو  
كان القيد لام العهد ونحوه وقوله كخبر إنما الخ أي كاللام في خبر الخ فان اللام في الماء لام العهد والمعهود  
هو المني وقوله وكالمغغير الخ وكالمستعمل الخ وكقليل الخ عطف على كخبر الخ لكنها امثلة للنحو المقيد  
بلام العهد كإردى (قوله مقيدة شرعا) أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعي أن يطلق  
عليه ماء بلا قيد بصرى (قوله بخلاف المتغير بما لا يضر) أي فانه يطلق عليه شرعا ماء بلا قيد بصرى (قوله  
فالمغغير بمخالط ظاهر الخ) محله بالنسبة لغير المخالط واما بالنسبة إليه كمنحوسدراو عجيز أراد تطهيره فصب  
عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله إلى جميع اجزائه فانه يطهرها وإن كان تغيره كثيرا للضرورة لانه  
لا يصل إلى جميعها إلا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرير شيخنا الطيلاوي وهو ظاهر بصرى وبحجوى عن  
سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشبر المسمى عن الطيلاوي مثله (قوله وكسرها) مبتدا وقوله بعيد متكلف  
خبره (قوله ومنى) إلى قول المتن ولا متغير في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ما لم يتحقق الخ (قوله وثمر ساقط)  
أي وإن كان شجرها نابتا في الماء شرح بافضل عبارة النهاية ويضر المتغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحل منها  
سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا أه قال ع ش زاد في شرح البهجة الكبير  
مانصه لا مكان التحرز عنها غالبا أقول حتى لو تعذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب أه واعتمده  
شيخنا وعبارة سم عن الشارح في شرح العباب المسمى بالايعاب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله  
فجاور وإن انحل منه شيء فخالط فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجه الوجهين انه لا اثر لمجرد الطبخ بل  
لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما إذا لم يتيقن الانحلال فانه  
لا اثر للتغير به ولا لحدوث اسم آخر لانه حينئذ يجاور والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل  
أن ما أغلى من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال شيء منه فخالط وإلا فجاور وإن حدث له  
إسم آخر بذلك ما لم يسلب عنه إطلاق لإسم الماء بالكلية أه أقول والظاهر انه لا يحصل التغير الكثير في الطعم  
واللون بدون انحلال شيء (قوله بعددقه) قال الأذرى ويشبهه أن الأمر كذلك فيما لو طرح ثم تقفت  
وخالط انتهى أه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبي شجاع الجزم بذلك وأقره وعبارة الكردى قال  
البرلسى في حواشى المحلى قال الأذرى ويشبهه الخ قلت وينبغي جريان مثل ذلك في النورة والزرنيخ ونحوهما

الصلاة فليأمل (قوله وثمر ساقط) عبارة العباب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاور وإن انحل منه شيء فخالط  
عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاور وإن انحل منه شيء فخالط  
فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجه وجهان وحكى عبارتهم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا اثر  
لمجرد الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر لانه حينئذ يجاور والتغير  
به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل أن ما أغلى من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال  
شيء منه فخالط وإلا فجاور وإن حدث له بذلك اسم آخر لم يسلب عنه إطلاق لإسم الماء بالكلية كما باتى  
انتهى وقوله كما باتى إشارة إلى بسط ذكره بعد على المجاور منه ما إذا سلبه الإطلاق بالكلية بان صار لا يسمى  
ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغير بل انسلخ عنه ذلك بسائر الاعتبار وحدث له اسم آخر اختص  
به فان التغير به حينئذ لا يضر لانا نتيقن حينئذ انه إن انفصلت عنه عين مخالطة فالتأثر به ليس من حيث كونه  
مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط أه وسياق في الشرح الاشارة إلى هذه المسئلة (قوله بعددقه)

من حيث تعلق الاشتراط  
به التراب ولو في المغاظ  
فان المطهر هو الماء بشرط  
مزجه به ونحو أدوية  
الدباغ لانها محملة وحجر  
الاستنجاء لانه مرخص  
وبقوله بلا قيد مع قولنا  
عند إلى آخره المقيد  
بلازم ولو نحو لام العهد  
كخبر إنما الماء من الماء  
وكالمغغير بالتقدير  
وكالمستعمل على الاصح  
وكقليل وقع فيه نجس  
لان العالم بها لا يذكروها  
إلا مقيدة على أنها مقيدة  
شرعا بخلاف المتغير بما  
لا يضر والمقيد بغير لازم  
نحو ماء البر وإذا تقر أن  
المطلق ما ذكر المعلوم منه  
مع ذكر الآية أن ما صدق  
الظهور والمطلق واحد  
(ف) الماء الكثير والقليل  
(المتغير ب) مخالط ظاهر  
(مستغنى) بفتح النون  
وكسرها بعيد متكلف  
(عنه كزعفران) ومنى  
وثمر ساقط وطحلب  
طرح بعددقه وورق  
طرح

وقد يعضد ما بحثه أى الأذرعى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلى اه (قوله ثم تفتت) أى واختلطوا لإفهم بجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أى من القطران والكافور (قوله نوعان) أى خليط وجاور واختلف فى المتغير بالسكتان والذى عليه الاكثر انه يتغير بشىء يتحلل منه فيكون التغير بمخالط مغنى قول الماتن (يمنع إطلاق اسم الماء) أى بان يسمى ماء مقيدا كما وردا ويستجدله اسم آخر كالمرفق شرح بافضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة المغنى حتى لو وقع فى الماء ما منع موافقه فى الصفات كما وردا بالمنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدرناه بمخالط وسط كلون العصير وطعم الرمان وريح اللادن لغير مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط خلافا لبعضهم وكذا فى النهاية إلا انه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانصه كذا قاله ابن أبى عسرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط اه وفى البجيرى على الاقناع مانصه والحاصل ان الواقع ان كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له ولا لون له بخالف طعم الماء ولونه فيقدر فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لانه إذا لم يتغير بريحه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة فى الاصل وقد فقدت فان كان كذلك كما ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبى عسرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء الورد فيقدر الوصف ألفقود فيه لاريج اللادن وابن أبى عسرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللادن ولا يقدر فيه ريح ماء الورد لفقده بالفعل فيكون ماء الورد حينئذ كالماء المستعمل والمعتمد كلام ابن أبى عسرون ولا فرق فى هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفى حاشية شيخنا على ابن قاسم الغزى ما يوافق (قوله كما يأتى) أى من أن المستعمل إذا كثر طهر فأولى إذا وقع فى الكثير شرح بافضل (قوله فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضروري لافله الاعراض عن التقدير واستعماله لإذغاية الامر انه شاك فى التغير المضر والشك لا يضر كما يأتى سم على حج اه ع ش واعتمده البجيرى وشيخنا عبارة الاول أى جواز افلوجم شخص وتوضابه كان وضوءه صحيحا سم إذا لاصل عدم التغير وظاهره جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا فى ماء كثير انتهى اجهورى اه وعبارة الثانى وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى الى أن قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير فى النجس فراجع اه (قوله كريح لاذن) بفتح الذال المعجمة وهو اللبان الذكر كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعلقو شعر المعز ولحاها شيخنا وبجيرى وقال الكردي وهو نور معروف بمطيب الرائحة اه (قوله ولون عصير) أى عصير العنب الاسود والاحمر مثلا لا الابيض لان الغرض ان انقراضه مخالفا للماء فى اللون خلافا لما فى حاشية شيخنا ع ش رشيدى أى من قوله وتبعه البجيرى أى عصير العنب ابيض واسود اه (قوله وإلا فلا) فلولم يؤثر فيه الخلط حسا ولا تقدير استعماله كله وكذا لو استهلك النجاسة المائعة فى ماء كثير وإذا لم يكفه الماء وحده ولو كمله بمائع يستهلك فيه لسكفاه وجب تكميل الماء به إن لم تزد قيمته على قيمة ماء مثله مغنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله أى مجموع الماء والمخالط ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به أى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنبنا وباه وهو قليل أى مع قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء فى اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك فى دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم صبرورته مستعملا بالانغماس اه وقوله مر ان تعين قال الرشيدى أى بان لم يجد غيره ويشترط ايضا ان لا تزد قيمته المائع على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ يأتى فى الشرح وعن المغنى مثله (قوله لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى  
وقطران أو كافور مخالط  
فكل منهما نوعان (تغيرا  
بمنع إطلاق اسم الماء)  
لكثرت ولو تقدير آكان  
وقع فى الماء ما يوافق  
كمستعمل لكن فى قليل  
كما يأتى وكما ورد لاريج  
له فانه يقدر وسطا كريح  
لاذن ولون عصير وطعم  
ماء رمان فان غير مع ذلك  
ضر وإلا فلا لانه لما  
كان لمرافقه لا يغير

قال الأذرعى ويشبه أن الأمر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى (قوله فان يقدر وسطا الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضروري لافله الاعراض عن التقدير واستعماله لإذغاية الامر انه شاك فى

(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارة النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه الخ (قوله اعتبر بغيره كالحكومة) أى فاتها لما لم يمكن اعتبارها في الحر بنفسه قدز ناه رقيقا لعلم قدر الواجب نهاية (قوله كالحكومة) أى فى كل جرح لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدر فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق إذا الحر لا قيمة له فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحر فالحكومة جزء من عين الدية نسبتته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من قيمته أى المجنى عليه فإذا كانت قيمة المجنى عليه بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة قوتها تسعة مثلاً وجب عشر الدية كرى (قوله على عضو المتطهر) خرج به ما لو ارى تطهير نحو الصدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية اجزائه فإنه لا يضر لسكونه ضرورة في تطهيره عش و مر عن سم عن البطاوى مثله (قوله فلو حلف الخ) ولو وكل من يشتري له ماء فاشترأه لم يقع للوكل نهاية ومعنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسياً أم تقدير ياه (قوله فشر به) أى المتغير المذكور ولو تقدير ياه ومنه الممزوج بالسكر عش واقره البجيرى (قوله لم يحنث) ظاهره أنه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر عش واقره البجيرى ثم قال عن الزيادة وحل عدم الحنث ان علم أنه متغير اه اقول ظاهر كلامهم الاطلاق كما صرح به عش فى مسئلة الشراء حيث قال قوله مروى لم يقع الخ ظاهره وإن جهل الوكيل حاله اه فيراجع وكذا اقره شيخنا عبارته لأنه لا يسمى ماء ولا فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق ولو كان التغير تقدير ياه كما افق به البطاوى ونقله عنه الشبرا مى اه (قوله لقلته) اشار بتعليل ما هنا بالقلّة وتعليل ماسياً من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوت الماء عما ذكر إلى ان ما هنا محترز قول المصنف تغير ايمع إطلاق اسم الماء أى لكثرة تهر إن المتعاطفات الثلاثة الاتية محترز قوله بمستغنى عنه وان الجميع من الطهور المساوى للبطلى ماصداً رشيدى ويحتمل ان قول الشارح لقلته علة لقول المصنف لا يمنع الخ لا لقوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح الاق لتعذر الخ علة لعدم ضرر الجميع كما هو صريح صنيع النهاية والمغنى (قوله ولو احتل الخ) أى ولو كانت القلة غير متيقنة (قوله بأن شك) ينبغى ان يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم (قوله اهو الخ) أى التغير (قوله قيل الاحسن الخ) ومن قال به المغنى عبارة تمهول كان الاحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لان المتغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضى التغير ويندفع ذلك بما قدرته بقولى فى الطهارة تبعاً للشارح اه وقوله فى الطهارة المراد فى صحته عش (قوله مالم يتحقق الكثرة الخ) أى لا نافية قد ادفع الطهورية بالتغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إذ اليقين لا يرفعه إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه فى بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الاسلام والخطيب الشربيني عن الاذرى واقره وجرم به الشهاب البرلسى على المحلى وغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك أى تبعاً لوجه الده فقال فى نهايته طهوراً يرضى خلافاً للاذرى اه كرى اقول وكذا اعتمد البطاوى والبرماوى ما قاله الاذرى كما فى عش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الخ) قال العمرانى ولا تنكره الطهارة به نهاية ومثله ما تغير بما لا يضر حيث لم يجر خلاف فى سلبه الطهورية اماما جرى فى سلب الطهورية به خلاف كالمجاور والتراب إذا طرح فينبغى كراهته خروجا من خلاف من منع عش (قوله ويرد بان التفنن الخ) قد يقال التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير متغير سم وتقدم

التغير المضى والشك لا يضر (قوله بأن شك) ينبغى أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب (قوله مالم يتحقق الكثرة ويشك فى زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير اثم زال بعضه بنفسه او بماء مطلق ثم شك فى ان التغير الان يسير او كثير لم يطهر عملاً بالاصل قاله الاذرى انتهى لكن الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى انه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك فى ان المانع من الطهورية باق فعملنا بأصل الطهورية (قوله ويرد بان التفنن الخ) قد يقال ان التفنن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر لان التقدير ولا يضر فى طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذا المنفى ضرورة التغير لا الماء إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير

اعتبر بغيره كالحكومة  
(غير طهور) وإن كان  
التغير بما على عضو المتطهر  
كما أنه غير مطلق فلو حلف  
لا يشرب ماء فشر به لم يحنث  
(ولا يضر) فى الطهورية  
(تغير لا يمنع الاسم) لقلته  
ولو احتالاً بأن شك أهو  
كثير أو قليل مالم يتحقق  
الكثرة ويشك فى زوالها  
(ولا متغير) قيل الاحسن  
حذف الميم ليناسب ما قبله  
ويرد بان التفنن المشعر  
بانحاد المقصود من العبارتين  
أفود وأبلغ (بمكث)



جواب آخر عن المغنى (قوله بتثليث ميمه) أى مع إسكان الكاف وفى المطلب لغز أربعة هي فتح الميم والكاف  
وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها شيخنا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمقر الماء  
أو عمره ولا نهاية (قوله بفتح لامه وضمها) أى وضم الطاء نهاية ومغنى زاد شيخنا أو كسرهما فلغات ثلاث أه  
(قوله نابت من الماء) عبارة غير شىء أخضر يعلو الماء من طول المكث أه (قوله ولم يدق) ظاهره وإن  
تفتت وخالط فيخالف ما مر عن الأذرى سم عبارة عن شيخنا قضيت أنه لو أخذ ثم طرح صحيحاً ثم تفتت  
بنفسه لم يضر وقياس ما تقدم عن ابن حجر فى الأوراق المطروحة الضرر به وبشرح ابن قاسم فى شرحه على  
الكتاب أه يعنى مختصراً أى شجاع قول المتن (وما فى مقره) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة إليه فهو  
فى معنى ما فى المقر بل منه سم ويأتى عن شيخنا والبجيرمى مثله بن زيادة (قوله وإن كان من القطران الخ) اعتمده  
عش خلافاً للنهاية عبارته ويعلم مما نقرر أن الماء المتغير كثيراً بالقطران الذى تدهن به القرب أن تحققنا  
تغيره به وأنه خالط فغير طهور وإن شككنا أو كان من مجاور فطهور سواء فى ذلك الريح وغيره خلافاً  
للزركشى أه وقوله بغير طهور حمله المغنى وكذا شيخنا كما يأتى على ما إذا كان القطران لغير إصلاح القرب  
(قوله لا صلاح ما يوضح الخ) والمعروف فى زماننا ذلك لا صلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولو مصنوعاً  
الخ) أى بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها أى نحو الأرض لا بتلك الحيثية فإن الماء يستغنى عنه  
نهاية وإيعاب قال شيخنا ويؤخذ منه أن ماء الفساقى والصهاريج ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وإن  
ماء القرب التى تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كانه خالطاً بخلاف ما إذا كان لا صلاح الماء وكان  
من الخالط ومن ذلك ما يقع كثيراً من وضع الماء فى نحو جرة وضع فيها نحو لبن فتغير فلا يضر وينبغى أن يكون  
منه طونس الساقية وسلبة البئر للحاجة إليهما أه زاد البجيرمى وليس من هذا الباب ما يقع من الأوساخ  
المنفصلة من أرجل الناس من غسلها فى الفساقى خلافاً لما وقع فى حاشية شيخنا عاشر وإنما ذلك من باب ما لا  
يستغنى الماء عنه غير الممرية والمقرية كما أفق به والدال شارح مرفى نظيره من الأوساخ التى تنفصل من  
أبدان المنغمسين فى المغاطس رشيدى فعلم أن تغير الماء الموضوع فى الأوانى التى كان فيها الزيت ونحوه  
لا يضر وإنما الخلاف فى أن التغير به تغير بما فى المقر أو بما لا يستغنى عنه فعند عش تغير بما فى المقر وعند  
الرشيدى تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذى فى القرب أه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أى عما  
ذكر فلا يمنع التغير به إطلاق الاسم عليه وإن أشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير يستغنى عنه بحلى  
ومغنى (قوله على الأوجه) خلافاً للبغنى والنهاية عبارتهما ولو صب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير فيه  
فتغير به كثيراً لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه قاله ابن الصيف وقال الاسنوى أنه متجه وعليه يقال لنا  
ما أن تصح الطهارة بكل مبهما منفرداً ولا تصح بهما مختلطتين أه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يدق) ظاهره وإن تفتت وخالط فيخالف ما مر عن الأذرى (قوله وما فى الخ) ينبغى أن يكون  
منه طونس الساقية للحاجة إليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مشى جمع على أنه  
يضر وبه أفق شيخنا الشهاب الرملى ويوجهه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر  
وكان تغير ذلك الغير به تغيراً بمخالط لأن هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره بمخالط لصدق حد الخالط عليه وإن  
كان تغيره بمجاور (بقي هنا أمران) الأول أن عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث والمجاور فقضية ذلك  
أنه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملى وهو بعيد جداً فى المتغير بالمكث بل والمجاور لركنه  
فى شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بمخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير أضر وإن كان كثير أعلى  
ما ارتضاء جمع لسهولة الاحتراز عنه وإن كان طهور السكن مشى آخرون على أنه لا يضر وهو الأقرب لا ترى  
أنه لو وقع ذباب فى مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز  
فكذلك لا يضر هنا الطهور به المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالمتغير بمخالط وأخرج المتغير بالمكث وكذا  
بالمجاور إلا أن يريد بالخالط مطلق المختلط الشامل للمجاور وقد يفرق شيخنا الرملى فى مسئلة الذباب بأن من

بتثليث ميمه وطين طحلب  
بفتح لامه وضمها ثابت من  
الماء وألقى فيه ولم يدق  
وورق وقع بنفسه وإن  
تفتت وخالط (وما فى مقره)  
ومنه كما هو ظاهر القرب  
التي يدهن باطنها بالقطران  
وهي جديدة لا صلاح  
ما يوضع فيها بعد من الماء  
وإن كان من القطران الخالط  
(ومره) ولو مصنوعاً من  
نحو نورة وإن طبخت  
وكبرت وإن فحش التغير  
بذلك كله لتعذر صون الماء  
عنه ولو وضع من هذا المتغير  
على غيره ما غيره لم يضر  
على الأوجه لانه طهور  
فهو كالمتغير بالملح المائى  
وكون التغير

مشى جمع على أنه يضرب به أفنى شيخنا الشهاب الرملي ويوجه بانه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر بقى هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للمتغير بالمسك وبالمجاور فقطية ذلك انه اذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جدا في المتغير بالمسك بل وبالمجاور ولكنه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخليط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر انتهى فصور المسئلة بالمتغير بالمخالط وأخرج المتغير بالمسك وكذا بالمجاور الامر الثاني أنه صور المسئلة بما اذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بجذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالمتغير بما في المقر والممر وترجيح كلام الرملي مانصه وأمالو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهورية على الراجح لانه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البايلي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه بتردد النظر فيما لو اخرج شىء ما في المقر والممر من المخالطات ثم التي فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لانه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فنجس يؤيد ما ذكر اه افول تصويرهم المسئلة تصب المتغير بالمخالط على غير المتغير كالصريح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) اى في الوضع المذكور (قوله لانه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المنبت هو) اى ما في الماء الاول وكذا ضمير فقبله وضمير ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلام من الواقعين هنا يمكن نسبة التغير اليهما فحصل الشك بخلافه فيما سبق فال التغير بما في الماء بالارباب لا بالماء إذ لا اثر له بصرافته في التغير ومن ثم لو فرض ان للماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كملوحة طعم او صفرة لون او تنريح وشك في تغير الثاني هل هو من الماء او من مصاحبه او منها لاتجه القول بعدم سلب طهوريته للشك بصري (قوله طاهر) اى في الماتن محترزة (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان المجاور جرم او لا قول الماتن (كعود) وكالعود ما لو صب على بذنه او ثوبه ماء ورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا اصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور ما لو صب على المحل وفيه ماء ينفصل واختلط بمصاحبه فيقدر مخالفا وسطاعش قول المتن (ودهن) من هذا القبيل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقود كإنص عليه الشهاب البرلسي كرى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا بغيرها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا بغيرها وفي القليوبي على الجلال قوله ولو لمطيين بفتح التحمية المشددة اولى من كسرها لانه إذا لم يضرب المصنوع فالخلق اولى اه ومحله كما لا يخفى إذا طيب العود بطيب مجاور وإلا ضر كرى (قوله ما لم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن بعد تغيره الماء فوجد ناقصا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء او التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حجج اه عش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لانه أمر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المنبت هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وأثبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقله فلم يكثر تغيره به لكشافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككنا في المتغير منهما لم يضرب فكذا هنا (وكذا) لا يضرب في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكح وكتان وان اغليا ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

شأن الذباب الا ابتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف الامر الثاني أنه صور المسئلة بما اذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصلة ان التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر (قوله ما لم يعلم انفصال عين فيه مخالطة) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كما لو وزن بعد تغيره الماء فوجد ناقصا قلت لا لا احتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال

انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو بتراب) ظهور بناء على أنه مختلط وإلا فلا فرق كما هو واضح خلافاً لمن وهم فيه ومثله في جميع ما يأتي المالح المائي لا الجبلي إلا أن كان بممر أو مقر (طرح) لا لتطهير مغلط وإلا لم يضر جزماً كغير المطروح ولم يضر طيناً لا يجرى بطبعه والأثر جزماً (في الأظهر) إذ التغيير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالاً إذ ما شك في أنه مختلط أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جمعا جزماً بأنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمه لأنه لا مانع أن ينفصل جرم مجاور من جرم مختلط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرد تروح وأن فحش فهو كغيره بحقيقة على الشط وباتراب إما مجرد كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرققة مثلاً كددي (قوله في ماء مبلات السكتان) بالإضافة (قوله السلب) جواب لو على حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبران وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي سم وكذا اعتمدته النهاية والمغنى (قوله طهور) احترازه عن المستعمل وقوله بناء الخ أي التقييد بالطهور مبنى على الخ (قوله وإلا فلا) أي وإن قلنا أن التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقاً طهوراً كان أو مستعملاً (قوله ومثله) إلى قول المتن (في الأظهر) في النهاية والمغنى (قوله ومثله في جميع ما ذكر الخ) والحاصل أن الطاهر الواقع في الماء إما أن يكون مختلطاً أو مجاوراً أو الأول إما أن يستغنى الماء عنه أولاً والأول إما أن يكون التغيير به يسيراً أو كثيراً فإن كان يسيراً لم يضر وإن كان كثيراً يضر وتستنثى منه الأوراق إذا تناثرت بنفسها وتفتتت وغيرت والملح المائي والتراب الطاهر أو الطهور وإن طر حافلاً يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور إما أن تتحلل منه أجزاء تمارج الماء وتخالطه كالشمس والزيب والعرقسوس والبقم فيرجع إلى المختلط فيضر التغيير به بشرطه وإما أن لا تتحلل منه شيء كالعود والدهن ولو مطيين فلا يضر التغيير به بجرمي على الاقتناع وفي السكردى على شرح بافضل بعد نحو ذلك مانصه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن تقول بشرط لضرر تغيير الماء ستة شروط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون المغير مختلطاً أو يستغنى الماء عنه وأن لا يشق الاحتراز عنه وأن يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وأن لا يكون المغير تراباً ولا ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما النجس فيتنجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين اه (قوله وإلا لم يضر الخ) عبارة المغنى أما التغيير بتراب تطهير النجاسة الكلية ونحوها أو بتراب تهب به الريح أو طرح بلا قصد كان القاء صبي قال الأذري فلا يضر جزماً اه وكذا في النهاية وإلا قوله قال الأذري (قوله إذ التغيير) إلى قوله وأصل هذا في النهاية ما يوافقه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله مجرد تروح كددي سم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتبخر به فلا يضر تغيير الماء به (قوله ولو احتمالاً) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالاً لا لتحقيق الكسنة كاف في عدم الضرر وقوله بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال أنه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله لكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول أن المجاور الذي هو الرائحة يضر وغيره لا يضر كددي (قوله لأنه الخ) متعلق للينافي الخ وعلّة لعدم المناقاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن ينفصل جرم الخ) انظر من أين لم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المختلط سم (قوله على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لا أنها اتصلت به كددي (قوله مجرد تروح) قضيته أنه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد أنعم أن تتحلل منه شيء كما لو نفع التمر في الماء فاكنتسب الخلوة منه سلب الطهورية عرش عبارة الرشيدى قضيته أن التغيير بالمجاور لا يكون إلا تروحاً وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سياتي له مر قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه مر جري في هذا التعليل على الغالب اه وقوله ما سياتي له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لأننا لم نتحقق انحلال الأجزاء والمخالطة وأن بناء بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة اه (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراد عرش (قوله وأما للتسهيل) أي مغتفر للتسهيل اخذاً من كلامه بعداً ومستثنى من غير المطابق للتسهيل كافي كلام المغنى وبذلك يندفع قول سم

خروجها من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملي (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة (قوله أن ينفصل الخ) أنظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مختلط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المختلط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباء في تتراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه مخالف

يتأمل هذا العطف اه (قوله فهو غير مطلق) معتمد بجبري (قوله وهو الاقعد) أى القول بأن المتغير بالتتراب غير مطلق اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجبري (قوله واصل هذا) أى الاختلاف في التتراب اهو مخالف او مجاور (قوله هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحلى على هذا القول لجاز ما به عش (قوله فخرج التتراب) لانه يمكن فصله بعد رسوبه نهاية ومعنى (قوله او ما لا يتميز الخ) أى بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله ورجع شيخنا الخ) وكذا رجع النهاية والمعنى (قوله وإن ذلك الخ) لعله بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجع شيخنا الخ (قوله أن الارجح من التعاريف الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله وقد يقال الخ) قويم مع صحته وسنده بخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه في رأى العين وبتسليم صحته فالأحد موقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما أفاده آتفا في التتراب بصرى (قوله فيتحدان) أى الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للدخال كرى (قوله تنزيها) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى لا قوله وقيل تحريما (قوله وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه) وبه قال الاثمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله شرعا لا طبيا فحسب الخ) عبارة النهاية وهو أى كراهة المشمس شرعية لا إرشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لمجرد غرضه لا يثاب وللمجرد لا أمثال يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامتثال اه (قوله شديد حر الخ) أى التطهر باحدهما وملاقاة للبدن شرح بافضل (قوله لمنعهما الاسباغ) أى كمال الاتمام وإلا فلو منع تمام الوضوء من أصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله اول للضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شيخنا وبجبري وكذا في عش عن سم على المنهج (قوله ينافي هذا) أى كراهة استعمال شديد حر أو برد حديث واسباغ الوضوء الخ أى المفيد لطلبه (قوله لأن ذلك) أى ما أفاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراهة (قوله على مكره) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة قاموس (قوله وهذا مع قيدها) أى والكراهة مقيدة بالشدّة شيخنا (قوله والمشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله ولو مغطى) إلى قوله ولا يكره الطهر في النهاية لا قوله ولو غير غالب إلى وان يستعمل وما نبه عليه (قوله اشد) أى لشدّة تأثيره فيه نهاية (قوله يعنى ما أثرت فيه الشمس الخ) أى بقصد وبدونه أى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أى ما سخطه الشمس كما قاله الشارح راد أعلى من قال أن حقّه ان يعبر بمتشمس سواء أتمشمس بنفسه أم لا اه (قوله بحيث قويت الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء مسمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وإن نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه أى خلافا للخطيب عش أى حيث اختار الاكتفاء بذلك في المعنى والاقناع (قوله منه) أى الاناء نهاية ومنهج (قوله زهومة) تعلو الماء محلى ومنهج أى تظهر على وجه الماء مع كونها منبثة فيه ايضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره شيخنا وبجبري (قوله ماء كان الخ) أى مشمس وقليل كان او كثيرا نهاية وشرح بافضل (قوله او مائعا) دهنًا كان او غير نهاية (قوله وكل الخ) أى المصنف (قوله ان يكون بقطر حار الخ) أى كافي الصعيد والين والحجاز في الصيف لا بقطر معتدل كصراو بارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلامهم لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت بلدة قطرها حرارة او برودة اعتبرت دونه كوران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس في الاول دون الثاني شيخنا (قوله ولو خالفت الخ) في عش والجبري مثله (قوله وقت الحر) أى في الصيف عش (قوله في إناء منطبع) كالخديد والنحاس والرخاوص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلد والحوض نهاية ومعنى (قوله كبركة الخ) مثال للمنطبع بالقوة عبارة الكرى عن الايعاب أى ما من شأنه الانطباع

اه (قوله لمنعهما الاسباغ) أى على الوجه الكامل لا مطلقا

وان التغير به مغتفر مع ذلك نظرا لما فيه من الطهورية واصل هذا اختلافا فهم في حد المخالط اهو ما لا يمكن فصله فخرج التتراب او ما لا يتميز في رأى العين فدخل او المعبر العرف اوجه اشهرها الاول وقضية جزمهم باخراج التتراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجع شيخنا في بعض كتبه تبعا لشيخه القاياتي ولا في زرة ما دلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التتراب مخالف وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد وقد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بيانا للعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكره) تنزيها وقيل تحريما شرعا لا طبيا فحسب في ثاب التارك امثالا شديد حر وبرد لمنعهما الاسباغ وللضرر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراهة قلت لا ينافي لان ذلك في اسباغ على مكره لا بقيد الشدة وهذا مع قيدها الذى من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو مغطى لكن كراهة المكشوف أشد يعنى ما أثرت فيه

الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو مائعا وكل شروطه للطولات وهى أن يكون بقطر حار وقت الحر في إناء منطبع وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جبل حديد

أى الامتداد تحت المطر فشمس المشمس في بركة من جبل حديد مثلاً اه (قوله غير نقد الخ) أى غير الذهب والفضة فلا يكره المشمس فيها من حيث هو مشمس لصفاء جوهرهما ولمن حرم من حيث استعمال انية الذهب والفضة شيخنا (قوله ومعشى به) عطف على نقد اى وغير مطلق بالنقد كرى (قوله يمنع انفصال الزهومة الخ) عبارة النهاية ولا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطع من غيرهما بين أن يصد أو لا وأما المموه باحدهما فالوجه فيه ان يقال ان كثيرا التور به بحيث يمنع انفصال شىء من اصل الاناء لم يكره ولا كره حيث انفصل منه شىء يؤثر ويجرى ذلك في الاناء المغشوش اه قال ع ش قوله مر بين ان يصد او لا أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صداً ويكره في غيرهما ولا يقال ان الصدا في غيرهما مانع من وصول الزهومة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال الخ) ظاهره سواء حصل منه شىء بعرضه على النار ام لا كما اشار اليه السكردى بخلاف قول النهاية المتقدم ان كثيرا التور به الخ فان ظاهره اعتبار ان يحصل منه شىء بعرضه على النار كما حمله عليه البجيرى وأشار السكردى اليه والى مخالفته لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى الخ) أى فيكره مطلقاً سواء حصل من التور به بنحو التجاس شىء بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزىادى بجيرى (قوله وادعائها الخ) أى الزهومة (قوله او متحصل بالنار) أى متحصل منه شىء بالنار (قوله ويؤيده قوله) أى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤلفه (قوله بتولدها) متعلق بقوله والضمير للزهومة (قوله بل هو) أى الصدا سم (قوله عنده) أى الزركشى (قوله كما شملته) أى غير النقد وقوله وهى اى عبارة الزركشى سم (قوله بكل إناء منطبع الخ) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدا سم (قوله وهو حار) فلورددت الكراهة نهاية ومعنى وبافضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجواد المراد زوال الحرارة المولدة للزهومة لا مطلقاً فشمس مالو نقصت حرارته بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كرى قال سم بقى مالو برد ثم شمس اىضا في إناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت ولا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال أن التبريد أزال الزهومة وأزال تأثيرها وأضعفها وان وجدت الحرارة و مالو سخن بالنار في منطبع ثم بالشمس قبل ان يبرد فيحتمل ان يقال ان حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال ع ش في المسئلة الاولى واعتمدته البجيرى وشيخنا والاقرب عدم زوال الكراهة لان الزهومة باقية فيه وإنما خمدت بالتبريد فاذا سخن اثيرت تلك الزهومة الخاملة اه (قوله في ظاهر الخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن الخ) كأكل وشرب نهاية ومعنى (قوله حى) وكذا فى الميت لانه محترم معنى ونهاية وشرح وبافضل وعميرة (قوله يخشى زيادة برصه) أى اوشدة تمكنه نهاية يعنى فما لو عمه البرص بحيث لم يبق الزيادة بحال بصرى (قوله يخشى برصه) كالخيل او ان يلحق الادى منه ضرر نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) أى كراهة المشمس وكان الانسب ان يقدمه على بيان الشروط كفى النهاية والمغنى (قوله واستعماله) أى المشمس (قوله كما صح) أى إبرائه البرص (قوله فتحبس الدم) أى فيحدث البرص (فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في اسباب الضرر كلاماً طويلاً ملخصه ان ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزة او كرامة لولى يحرم الاقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترتب مسببه عليه وقد ينفك عنه نادراً او اماماً لم يرتب مسببه عليه إلا نادراً كالشمس فيكره الاقدام عليه وكذا ما استوى طرفاً حصوله وعدمه اه كرى (قوله ومحل هذا) أى كراهة المشمس (وما قبله) أى كراهة شديد حر وبرد (بقول عدل) أى رواية نهاية (قوله او بمعرفة نفسه) أى طباً لا تجربة ع ش ورشيدى (قوله او

(قوله بل هو) ضبب بينه وبين الصدا وكذا ضبب بين قوله عبارة ته وهى (قوله بكل إناء منطبع) قد يقال لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدا (قوله وهو حار) فلورددت الكراهة كما صححه المصنف وبقى مالو برد ثم شمس اىضا في إناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لانها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت ولا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتمال ان التبريد أزال الزهومة او

غير نقد ومعشى به يمنع انفصال الزهومة بخلاف نقد غشى أو اختلط بما تولدهى منه ولو غير غالب خلافاً للزركشى وادعاء أنها لا تتولد إلا من غالب أو متحصل بالنار ممنوع ويؤيده قوله وإن رددته في شرح العباب بتولدها من الصدا بل هو شرط فيها عنده سواء النقود وغيره كما شملته عبارة وهى تخص الكراهة بكل إناء منطبع مصدى وأن يستعمل وهو حار ولو فى ثوب لبسه رطبانى ظاهر أو باطن بدن حى كأبرص يخشى زيادة برصه وغير آدمى يخشى برصه وذلك للخبر الصحيح دع ما يريك إلى ما لا يريك واستعماله مرىب لانه يخشى منه البرص كما صح عن عمر رضى الله عنه واعتمدته بعض محققى الاطباء لقبض تلك الزهومة على مسام البدن فتحبس الدم ومحل هذا وما قبله حيث لم يظن بقول عدل أو بمعرفة نفسه ضرره له بخصوصه وإلا حرم فيلزم التيمم إن لم يجد غيره أو

لم يتعين) ضبب يذنه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصري أى كافي بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله بان لم يجد غيره الخ) أى ولم يظن ضرره بما مر كرى وشرح بافضل (قوله وقد ضاق الوقت الخ) أى وإن لم يضق لم يجب ما ذكر لكن الافضل تركه ان تيقن غيره اخر الوقت ع ش (قوله وجب استعماله) وبتجه انه يقتصر حينئذ على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستنون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجري (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بان الكراهة تنافي فرض العين قال الشارح في شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشيء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكان وأما الصلاة فى ارض مغسوبة فلها جهتان ولذا كان لها حكان الوجوب والحكمة بجري (قوله كسخن بالنار الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كمالوطبخ به طعام مانع فاذا نزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا نزول بنار التسخين من باب اولي زبادى وبجري وشيخنا وياتى عن النهاية والمغنى مثله (قوله ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله بخلافها الخ) يتأمل سم (قوله فى الطعام المائع الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا يزول الكراهة وهو كذلك نهاية ومغنى (قوله لا اختلاطها الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به رشيدى (قوله ولا يكره) إلى قوله لكن الأولى فى النهاية وإلى قوله ويكره فى المغنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله ويكره ما و تراب الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدن فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة التيمم بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقيد له ما يأتى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها وتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارتها فى الاستنجاء وديباغها فى الدباغ واكل ثمارها وهل يكره اكل قوتها لعل عدم الكراهة اقرب للاحتياج اليه انتهى كرى (قوله غضب عليها) أى على أهلها فالملء المسكروة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار ثمود إلا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء ارض بابل وماء بئر ذروان نهاية وقوله ديار ثمودى مداين صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا ويوتهم باقية إلى الان منقورة فى الجبال كما اخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتنحتون من الجبال يوتوا وبئر الناقة مستثناة فى الحديث الصحيح كرى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لا اختلاطها بأجزائه ويكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض ثمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمته ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشروطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بخصوصها بواسطة الاناء المنطبع لخصوصية فيه فليتأمل (قوله ولم يتعين) ضبب يذنه وبين قوله لم يظن (قوله ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بان الكراهة تنافي فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافا لمن زعم ان فيه نظر انعم مران من يقول بان الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حينئذ انتهى وفى مجامعها إذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله كسخن بالنار) ولو سخن بها فى منطبع ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحتمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهه إلا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا يزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمد شيخنا الشهاب الرملى إذا نار الطبخ اشد فاذا نزل الكراهة فتار التسخين اولى ويحمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله بخلافها) يتأمل (قوله)

معنى وقوله برهوت محرقة وبالضم أى للباء قاموس وعبرة مراد الاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها نقطتان واد باليمن قيل هو بقرب حضرموت جاء ان فيه ارواح الكفار وقيل بئر بحضرموت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البرور تحتها منتنة فطبيعة جدا اه ع ش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخز ع ش عبارة البجيرى هى مدينة السحر بالعراق كفى التقريب اه وقوله بئر ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الراء بالمدينة ع ش اى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم معنى **(قوله)** وهو افضل من ماء الكوثر اى فيكون افضل المياة لانه به غسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل الا بافضل المياة لكن تقدم ان افضل ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم معنى **(قوله)** بما زمزم) ولا ماء بمجر ولا ماء متغير بما لا بد منه معنى **(قوله)** لكن الاولى الخ) وفاقا للزبادى وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها **(قوله)** ويكره الطهر بفضل المرافة الخ) عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردي وجرى الشارح على عدم كراهة الطهر بفضلهم فى الامداد وحاشية التحفة قال فيهما والنهى عنه لم يصح وكذلك البراسى وغيره قال والاختبار الصحيحة واردة فى الاباحة والمراد فضلها وحدها اما اغتسال الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وإن لم تمسه دون ما مسته فى شرب او ادخلت يدها فيه بلانية اه قول الماتن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالغسلة الاولى ومحلى ونهاية ومعنى وقضية قول الشارح الاتى اما المستعمل فى الخبث النخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق والنهاية والمعنى على الاول كاسرتم قالوا اوسياى المستعمل فى النجاسة فى بابها **(قوله)** اى ما لا بد الى قوله اما المستعمل فى المعنى لا قوله او صلاة ونقل وقوله اى يعتقد الى او مجنونة وكذا فى النهاية لا قوله انقطع الى اى يعتقد وقوله غسلها الى غير طور **(قوله)** اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص بتركه ام لا معنى ومحلى ونهاية **(قوله)** فى صحتها) اى صحة الطهارة عن الحدث والنجس وبه يندفع ما فى البصرى **(قوله)** كالغسلة الاولى) الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسحة الاولى او ماء غسل الجبيرة او الخف بدل مسحها او غير السابعة فى نحو غسلات الكلب قاله القليوبى بجيرى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

وهو افضل من ماء الكوثر  
خلافا لمن نازع فيه ويكره  
الطهر بفضل المرأة للخلاف  
فيه قيل بل ورد النهى عنه  
وعن التطهر من الاناء  
النحاس ( والمستعمل فى  
فرض الطهارة) اى ما لا بد  
منه فى صحتها كالغسلة الاولى

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطف على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهة وايده بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا السنة الصحيحة له سنده من السنة ايضا وإن اجيب عنه بما مر اه **(قوله)** والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه بدل عن مسح كلها ولا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان بقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتأتى عادة افراده بالغسل او المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالظهورية إذ لا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء فى مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بانه لو رديده لم تحسب ثانية لأن الماء صار مستعملا فليتأمل وقد يتجه ان يقال اخذا من هذا الاتى فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانه لما اختلط المستعمل بغيره وتعدى التمييز حكم استعمال الجميع احتياطا وفيه نظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح اقل جزءا وغسله كان المستعمل يسير اجدا بالنسبة لماء مسح او غسل الباقي فلا يتغير به غالباً عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكل فليتأمل ثم بعد كتمان ذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد ذكر نصيب الاسنوى انه طور وورد غيره عليه ما نصه على ان الزائد على الواجب إذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض يأتى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

الأولى في وضوءه واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الأولى وماء الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذره والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الأولى في غير النجاسة الكلبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ (قوله ولو من طهر صبي) ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس أو خف وماء غسل الميت مغنى ونهاية زاد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه أى مثلاً بدلاً عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطاً من المستعمل وغيره وقضيته أن يقدر القدر المستعمل مخالفاً وسطا لكان ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة لإفراجه بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر مخالفاً وسطاً فقد يقال القياس الحكم بالطهورية إذ لا نسلبها بالشك اهـ (قوله من طهر صبي لم يميز الخ) وهل له أن يصل بهذا الوضوء إذ بلغ أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه إنما اعتد بوضوءه وليه للضرورة وقد زالت ونظير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أفقت ليس لها أن تصل بذلك الطهر غش عبارة البجيرمي قال شيخنا مر وله إذا ميز أن يصل به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله أو حنفى لم ينو) ولا أثر لاعتقاد الشافعى أن ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حداً بخلاف اقتدائه بحنفى مس فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لأن الرابطة معتبرة في الآقتداء دون الطهارات مغنى ونهاية واسنى قال البجيرمي والرشيدى قوله مر مس فرجه أى أو أتى بمخالف آخر ومنه أن يعلم أنه لم ينو الوضوء اهـ (قوله أو كتابية) ليس بقيد فنحو المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتابية الذمية والحرية عش (قوله لحليل مسلم أى يعتقد الخ) وفاقاً للخطيب واعتمداً لجمال الرملى أن قصد الحل كاف وإن كان حليلها صغيراً أو كافراً ولم يكن لها حليل أصلاً أو قصدت الحل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت حنفية حل وطم حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لأنه ليس فيه رفع مانع شرعاً أى عندهما قليوبى على الجلال ولو كان زوج الحنفية شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغى أن يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا بد منه بالنسبة إليه أو كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسلت لتحل لها التمكين كان ماؤها مستعملاً ولتحل له كان غير مستعمل حرره حلبى وسلطان والمعتمد أنه يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان أحد الزوجين يعتقد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بجيرمي (قوله مسلم) أى أو غيره مر وقوله أى يعتقد توقف الحل الخ أى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده أو اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردى قوله لحليلها المسلم مال شيخ الإسلام فى الاسنى إلى أنه مثال ثم قال ثم ترجع عندى خلاف ذلك اهـ أى أنه قيد ومال إلى الأول ابن قاسم والزبادى والحلبى وغيرهم ونقل الشهاب البرلسى الثانى عن الجلال المحلى وأقره واعتمده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة لحليل مسلم أى يعتقد الخ ففهمنا منه أنها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملاً ويشترط فى الحليل أن يكون مكلفاً كما يحتمل الشارح فى شرح الارشاد فإذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليلها جرى على الغالب ثم ذكر ما مر فى المقولة السابقة عن القليوبى وعن الحلبي ثم قال والذى فى فتاوى الجمال الرملى أنه لا يشترط تكليف الزوج خلافاً لما مر عن الشارح اهـ (قوله إنما هو للتخفيف الخ) أى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله من ذلك) أى لاجل انقطاع دم حيضها أو نفاسها (قوله حليلها المسلم) ليس بقيد عند الجمال الرملى كما مر وعبارته فى النهاية أو كتابية أو مجنونة أو تمتنع عن حيض أو نفاس لتحل وطؤها اهـ أى ولو كان الوطء زناً والحليل كافراً عش (قوله غير طهور) خبر قول المتن والمستعمل الخ (قوله أما المستعمل فى الحدث الخ) عبارة الخطيب أما كونه طاهر أو فلان السلف الصالح كانوا لا يحتززون عما يتطاول عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يميز  
لطواف أو سلس أو حنفى  
لم ينو أو صلاة نفل أو كتابية  
انقطع دمها لتحل لحليل  
مسلم أى يعتقد توقف الحل  
عليه كما هو ظاهر لأن  
الاكتفاء بنيتها إنما هو  
للتخفيف عليه أو مجنونة  
أو تمتنع غسلها حليلها  
المسلم من ذلك لتحل له غير  
طهور أما المستعمل فى الحدث  
فواضح وأما المستعمل فى  
الحدث فكذلك لأنه  
حصل باستعماله زوال المنع  
من نحو الصلاة

واحدة وإلا فالمستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ قليوبى (قوله مسلم) أى أو غيره مر  
(قوله أى يعتقد توقف الحل الخ) أى بخلاف من يعتقد حلها بدون ذلك باجتهاده واجتهاد مقلده وفيه  
نظر (قوله إنما هو للتخفيف) أى والكافر لا يستحق التخفيف



وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر أتى مرضه وصب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانياً بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقدر اه وقال شيخنا الحنفى فان قيل لم لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة اجيب بان ماءهما يختلط غالباً بماء المرة الأولى وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتصرون في إسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاد ع ش على ذلك مانصه لا يقال إنهم لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصيل الماء قبل دخول الوقت لأننا نقول بحافظة الصحابة على فعل العبادة على الوجه الأكمل وجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخرونه إلى وقت الحاجة اه (قوله فينتقل) أي المنع (إليه) أي الماء (قوله) لما أثرت (الخ) أي الطهر وقوله تأثرت أي بسلب الطهورية (قوله) وإن لم يجب غسل النجس (الخ) قال في شرح العباب ويمكن أن يوجه كون ماء المعفو عنه مستعملاً بأن الاستعمال منوط بالآلة المانع وإنما عفي عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والأصل أولى منه إلى العارض على أن نقول أنه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لأن شرط العفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلاً بلا حاجة انتهى كردى (قوله ومم) أي في شرح اسم ماء بلا قيد وقوله أنه أي المستعمل وقوله أيضاً أي كأنه غير طهور (قوله) والمستعمل في نفلها) يدخل فيه ما لو مس الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً على الأصح وإن بان رجلاً لأن هذا الوضوء نفل سم (قوله ومنه) أي المستعمل في نفل الطهارة (قوله) ومنه ما غسل به الرجل (الخ) فيه نظر بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب وأورد على ضابط المستعمل أي جمعاً ما غسل به الرجلان بعد مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخبث المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع أنها لم تستعمل في فرض واجيب عن الأول بمنع عدم رفعه لأن غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً أي فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضة وعن الثالث بأنه استعمل في فرض أصالة اه قال البجيرمي وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول مستعملاً ومنع عدم دخول الثاني والثالث في المستعمل اه (قوله غسل به الرجل) أي في داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ أي وباقي الأعضاء وصورته أن يتيمم لضرورة ثم يتوضأ فعلم من ذلك أن الوجه ليس بقيد بجيرمي (قوله أيضاً) أي كالمستعمل في الفرض (قوله فكان باقياً) (الخ) فالمستعمل في نفل الطهارة كالغسل المضمون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الإسلام أي وإن نذرته على المعتمد وبالغز فيقال لنا غسل أو وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المنذور فله أن يتوضأ بمائته ويصلي به الجمعة بجيرمي (قوله) وبما قررت به المأتن) وهو تقدير خبر لقول المأتن والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدّم مع زيادة لفظة أيضاً كردى (قوله) يندفع الاعتراض (الخ) لا يخفى أن حله المذكور إنما يفيد صحة المأتن ولا يفيد عدم اوضحية التعبير بأو التي ادعاها المعارض (قوله) والحق أنه لو قال (أو) أي بدل الواو لكان أوضح من كلام المعارض كردى (قوله) في الأصح في الجديد (الخ) الاخصر الأول في الجديد الأصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية في الجديد والقديم أنه طهور والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش والحاصل أن الفرض قولين قديماً وجديداً وفي النفل بناء على الجديد في الفرض وجهين أحدهما أنه طهور اه قول المأتن (فان جمع الخ) في هذا التفرع نظر (قوله) وقيل أزال الخ) عبارة المغنى والثاني لا يعود طهور إلا أن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورد ونحوه اه (قوله) وكان نجس (الخ) عطف

(قوله ونفلها) يدخل فيه ما لو مس الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً على الأصح وإن بان رجلاً لأن هذا الوضوء نفل وقد صرح غيره بأن ماء هذا الوضوء طهور وإن بان رجلاً وعلله بأن وضوء الاحتياط لا يرفع الحدث أي إذا بان الحال (قوله) ومنه ما غسل به الرجل) قضيته استحباب هذا الغسل فراجع (قوله) لكن لا يندفع اعتراض السنوى) إذ قضية العبارة أن المستعمل في

على قوله بناء على الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن لخبر القلتين الآتي وكما لم تنجس إذا جمع قبل غلبها ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلتي أن يكونا من محض الماء كما قدمناه هو قوله ولا بد الخ يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى بجبري (قوله وزعم الخ) رد لدليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف النجس اهـ (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل التزل بصرى (قوله في ماء قليل) حالا ومالا (قوله كما مر) أي في شرح تغير ايمع اطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو مالا بان صار كثيرا باضافة المستعمل إليه بصرى (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أي المضر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في حيز المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المغنى إلا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله ووضح إلى لرفع حدث (قوله كان جاوز الخ) مثال للانفصال الحكيم عن العضو فانه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة بفصل حسابل حكما لأن المنسكب والركبة غاية ما يطلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كردى (قوله نعم لا يضر الخ) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتوضأت بخبر الماء فإذا وصل للأساور فنه ما يعلو فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كردى (قوله من نحو الصدر للرأس الخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقاذف شرح بافضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية أما لا يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من الحدثين والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كف إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فيرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسلته ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعد لأن المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضر هذا الانفصال انتهى وسيأتى ما يتعلق بهذا اهـ كردى (قوله وهو) أي التقاذف بجبري (قوله وهو جريان الماء إليه الخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كردى (قوله إليه) الأولى تقديمه على وهو الخ أو إسقاطه (قوله ولو أدخل) إلى قوله ولو بيده في النهاية إلا قوله ولا أخذ الماء لغرض آخر قوله ووضح إلى ولو انغمس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا مثال وإلا فالمدار على إدخال جزء مما أدخل وقت غسله كما هو ظاهر ومحل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها إلا نأما كنه عليه الشارح في الحاشية كردى (قوله للغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلانية اغتراف الخ أن التشرىك أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضر وليس بمرا د كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخير وجعله تفسير القول بلانية اغتراف كما في المغنى وشرح بافضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو غرّف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسلات الثلاث أن لم يرد إلا قنصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بان ينو استعمالا أو اطلق صار مستعملا (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما لم يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التثنية وليس مراد أفلو قال ما لم يقصد الاقتصار على مادونه ولا فيعيده لكان أولى بصرى أي كما في المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلفظ بنوى الاغتراف وإنما المراد استعمار النفس أن اغترافها هذا الغسل اليد وفي خادم الزركشى أن حقيقة تان يضع يده في الأثناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الأثناء

غسل الذميمة لتحل غير طهور بلا خلاف أي في الجديد وليس كذلك فكان الصواب أن يقول وقبل بل عبادتها أي الطهارة انتهى فيعلم بقوله وقيل بل عبادتها جريان وجهه في المستعمل في غسل الذميمة بأنه طهور لانه ليس عبادة وإن كان فرضا أي لا بد منه وإطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القولة ليست في الشرح)

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضر مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفضا وسطا كما مر أو كثير لم يقدر لأنه بوصوله إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكما كأن جاوز منسكب المتوضيء أو ركبته وإن عاد لمحلّه أو انتقل من يد لأخرى تعم لا يضر في المحدث خرق الهواء مثلا للباه من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أو لا بقصد بعد نية الجنب وتثليث وجه المحدث ما لم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف

لا بقصد غسلها داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون بإخراج الماء من الأناة وغسل  
أيديهم خارجة ولا يقصدون غسلها داخله وهذا هو حقيقة نية الاغتراف كدعي عبارة المغني أما إذا نوى  
الاغتراف بأن قصد نقل الماء من الأناة والغسل به خارجه لم يصير مستعملا ولا يشترط لنية الاغتراف نفي  
رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله مر ولا يشترط الخ: وخذ منه انه لو نوى  
الاغتراف ورفع الحدث ضرره صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم واقره ع ش مانصه والوجه  
الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى لو خلا عنها  
أول المماسه صار الماء بمجرد المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد المماسه بقي ما لو نوى عند  
أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة فيصير  
الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد أخذ الماء  
الخ) فائدة لو اغترف بأناة في يده فأنصلت يده بالماء الذي اغترف منه فإن قصد الاغتراف أو مافى معناه كمل  
هذا الأناة من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئا طلقا فهل يندفع الاستعمال لأن الأناة قرينة على الاغتراف  
دون رفع الحدث كما لو أدخل يده بعد غسله الوجه الأول من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملا لقرينة  
اعتداد التثليث أو يصير مستعملا ويفرق فيه نظر وتجه الثاني اه مر ولو اختلفت عاداته في التثليث بأن  
كان تارة يثاثة وأخرى لا يثاثة واستويا فهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسله الوجه الأول فيه نظر ويحتمل  
عدم الاحتياج وهو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملا) أي وإن لم تنفصل يده  
عنه لا تنتقل المنع اليه ومع ذلك له أن يجر كما فيه ثلاثا وتحصل له سنة التثليث شرح بأفضل قال السكردي وفي  
حاشية الشارح على تحفته لو اغترف أي الجنب لنحو مضمة فغسل يده خارج الأناة لم يبق عليها حدث فلا  
يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله فله أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة انه أدخل إحدى يديه كما هو  
الفرص اما لو أدخلهما معا فليس له أن يغسل بما فيهما باقي لإحداهما لرفع حدث الكففين فغسل باقي  
إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملا ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم في  
شرحه على أي شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الحنفية المعروف فنية الاغتراف بعد غسل الوجه بأن  
يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى في أخذ الماء فإن لم ينو ذلك ارتفع حدث الكففين معا فليس له أن يغسل  
به ساعد إحداهما بل يصبه ثم يأخذ غيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملي ما يخالفه وإن اليدين  
كالعضو الواحد فغسل الكففين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلا عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل  
الحنفية الوضوء بالصنب من ابريق ونحوه ع ش عبارة السكردي وفي فتاوى الشارح سئل عن متوضي  
تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه  
بالاستعمال أولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا  
يجوز له أن يغسل به ساعديه ولا أحدهما لأنه إذا غسلها به فكانه غسل كلاهما كغسلها ماء كغسل الأخرى اما  
إذا نوى الاغتراف فانه لا يرتفع حدث الكففين فله أن يغسل به ساعديه أو أحدهما كالميزاب فيما ذكره ما لو  
صب عليه من ابريق ونحوه فيحتاج إلى نية الاغتراف إن كان يأخذ الماء بيديه جميعا وكذا يقال بذلك لو كان  
يغترف من بئر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضي من بئر يحتاج لنية الاغتراف اه واما ما في فتاوى

ولا قصد أخذ الماء لغرض  
آخر صار مستعملا بالنسبة  
لغير يده فله أن يغسل بما  
فيها

(قوله لغرض آخر) أي كالشرب بل قد يقال قصد أخذ الماء لغرض آخر من أفراد نية الاغتراف لأن المراد  
بها أن يقصد بإدخال يده إخراج الماء أعم من أن يكون لغرض غير التطهر به خارج الأناة أولا فليتأمل  
والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى  
لو خلا عنها أول المماسه صار الماء بمجرد المماسه مستعملا وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرد المماسه  
(بقي) ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلا إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها  
في الغفلة فيصير الماء مستعملا أولا اكتفاء بوجودها أولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد (قوله)

الجمال الرملي من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو أبريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه معافيل تجب نية الاغتراف وإذا لم ينوها فهل له أن يغسل بما في كفه ساغده فاجاب بقصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاغتراف انتهى فليس مانحن فيه لوجود نية الاغتراف في هذه الصورة بخلاف صورتنا وما في فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اغترف بيد واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في شرح مختصر ابن شجاع كلام نفيس فيما إذا دخل يديه بمجموعتين في إناء ذكرت ملخصة في الاصل فراجعها اه  
كردي وبذلك علم ما في البجيرمي حيث عقب كلام ع ش المار آنفا بقوله والمعتمد كلام الرملي اه (قوله  
باقى ساعدها) وعبرة الروض اى وانهاية والمغنى باقى يده لا غيرها اقول لعل محل هذا التقييد في المحدث اما  
الجنب فلا بصرى عبارة البجيرمي على الاقتناع قوله باقى يده اى في المحدث او باقى بدنه في الجنب قليوبى اه  
(قوله بما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى والا فبعد ما (قوله ان من يصب عليه الخ) يعنى ان  
من يصب الماء القليل على بدنه من الراس الى القدم يحصل له سنة التلث بالثانية والثالثة في كل عضو ما لم  
يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التلث لرفع حدث يده بالثانية حين القصد و رفع حدث  
الوجه بالاولى و رفع حدث الراس بالثالثة والرجل بالاربعة وقوله ما لم ينو صرفه عنه اى ما لم ينو صرف الهب  
في الثانية عن رفع حدث اليد ولا لم يحصل رفع حدث اليد كما لا يحصل التلث في الوجه اما عدم حصول  
التلث بقصد الاقتصار و اما عدم حصول رفع حدث اليد فنية الصرف وهكذا في باقى الاعضاء قاله  
الكردي فجعل قول الشارح رفع حدث يده الخ علة لمفهوم قوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو  
لعل صوابه في الوجه وقال البصرى انه علة لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح ان  
يبدل قوله بالثانية بقوله بذلك ليشمل مسئلة الجنب أيضا لا أن يكون تعبيره بالثانية ليظهر قوله السابق أولا  
بقصد فتأمل وقوله حينئذ اى حين انتفاء نية الاغتراف وما في معناه وقوله صرفه اى صرف ادخال اليد في  
الماء القليل بعد نية الجنب او تلث وجه المحدث الخ (عنه) اى رفع الحدث ويظهر ان قوله حينئذ يعنى عن  
قوله ما لم ينو الخ (قوله ولو انغمس حدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عار تفعت جنا بهما  
أو مرتبافالا ول و صار مستعملا بالنسبة إلى الآخر أو انغمس بعضهما ثم نوى ما عار تفعت عن جزأيهما و صار  
مستعملا بالنسبة إلى باقيهما أو مرتبافعن جزء الاول دون الآخر وللأول تمام باقية بالانغماس دون  
الاغتراف نهاية زاد المغنى ولو شك في المعية قال شيخنا فالظاهر انها يظهر ان لا تالانسلب الطهورية بالشك  
وسلبيهما في حق أحدهما فقط ترجيح بلا مرجح اه (قوله ثم نوى) هو في الحدث الا صغرة قيد لما ذلوا انغمس  
مرتبا على ترتب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملا بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي  
فتاويه والمراد من انغمس المحدث انغماس أعضاء الوضوء فقط اه كركدي (قوله أو جنب) اى أو انغمس  
جنب ونوى بعد تمام الانغماس او قبله نهاية ومعنى وعميرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) اى راسه فيما يظهر  
نهاية وهو محل تأمل بصرى قال خ ش قوله مر راسه اى او بعض عضو من أعضاء وضوئه اه (قوله  
ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس الحدث الاول او غيره وصرح به الخطيب فاعزاه البجيرمي إلى

باقى ساعدها وواضح بما  
ذكر أن من يصب عليه  
تحصل له سنة التلث ما لم  
يقصد الاقتصار على الاولى  
لرفع حدث يده بالثانية  
حينئذ ما لم ينو صرفه عنه  
ولو انغمس حدث ثم نوى  
أو جنب في ماء قليل ارتفع  
حدثه وما دام لم يخرج له  
أن يرفع ما يطرأ عليه فيه  
من أصغر وأكبر

ولو انغمس حدث الخ) قال في الارشاد وشرحه أو بالنسبة لحدث تعدد محله كما لو انغمس في القليل حدث  
ناو يافان الحدث يرتفع عن وجهه فقط ويصير الماء مستعملا في حق سائر الأعضاء لتعدد المحل كذا قال  
وهو مخالف لصریح كلامهم ولا نظر الكون أعضاء المحدث كابدان متعددة عملا بقضية الترتيب لما ياتى من  
انه في مسئلة الانغماس تقديرى في لحظات لطيفة فالوجه كما بينته في بشرى الكريم وغيره انه إن آخر  
النية إلى تمام الانغماس ارتفع عن الكل وإن انغمس مرتبا على ترتب الوضوء ونوى عند الوجه صار  
مستعملا بالنسبة للباقي وعليه قد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تجدد للحدث حال انغماسه  
حدث آخر فهل يرتفع بنيته فيه نظرا والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملا  
بالنسبة للعضو الآخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر

الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضا والثاني جنابة  
بنزول المنى فليوئى ومروخا لفرع بن جبراه فلهذا في غير التحفة (قوله بالانفاس الخ) متعلق برفع (قوله  
لا بالاعتراف الخ) أى لانه بانفصاله باليد أو فى اناء صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انفصلا بعد ذلك اه  
حاشية الشارح على التحفة وقال البراسى ان صورة الاعتراف باليد انه ادخل اليد فى الماء وجعلها آلة  
للاعتراف فيصير الماء الكائن بهما مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث الكف ولا غير ها واما ان  
ادخلها لابهذه النية فلا ريب فى ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه  
بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالعض المنغمس نظرا الى أن جميع البدن كعضو واحد  
وحينئذ فيتجه رفع حدث ساعدها به إذا جرى عليه الماء مما فيها بغير فصل انتهى كردى (قوله ولو  
احتمالا) الى قوله لانه اخف فى النهاية والى قوله وخرج بغالبها فى المغنى لا قوله غالباً قول المتن (ولا تنجس قلنا  
الماء الخ) قضية اطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال  
الاعتراف من الماء بقدر قلتن على الصحيح بل لانه ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة  
نهاية أى وان كان الباقي ينجس بالانفصال عمير قو يأتى عن المغنى ما يوافقه بزيادة (قوله وان تيقنت الخ) أى  
بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا فى المحل والنهاية والمغنى بالوعبارة شرح  
المنهج خبثا بدون ال (قوله وإن لم يقبله) عبارة المحلى والمغنى وشرح المنهج أى يدفع النجس ولا يقبله اه زاد  
النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظلم أى يدفعه اه (قوله به) أى بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق  
كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره  
وإن كثر مغنى (قوله مالو وقع فى ماء ينقص الخ) بقى مالو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا  
ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع فى الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض  
الماء وأن المأخوذه المائع الأصل طهارة الماء أو بنجاسته لأن كون القلة المأخوذة هى محض المائع  
دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان فى حكمه فيه نظر سم على حج أقول قياس  
ما فى الايمان فيما لو حلف لا ياكل من طعام اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان اكل منه  
حبتين لم يحنث لاحتمال انها من محض ما اشتراه عمر واو اكثر نحو حفتة حدث لان الظاهر ان ما اكله مختلط  
من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلبي فى الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع  
ومع ذلك فالظاهر إلحاقه بما فى الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه ع ش  
(قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انفصلا فيه جنب ناويا صار مستعملا لانه (قوله لانه)  
وقوله (إذ هو) أى الطهر (قوله وذاك) أى عدم التنجس كردى (قوله وهو أقوى) أى والدفع أقوى من  
الرفع فالدفع لا بد ان يكون أقوى من الرفع مغنى وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة المغنى ولا يدفع عن  
نفسه النجاسة إذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب عليه عكس هذا وهو  
الاتفاق فى الاول والاخلاق فى الثانى لانا نقول هذا أى ذلك القول مبنى على ان ضميره هو أقوى للرفع سم

فى صورة الحدث ان أراد بالخروج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا  
انغمس ونوى ثم اخرج راسه مثلا من الماء لا يحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقه عضو المتوضىء إلا ان  
يجعل جميع بدن المحدث مع الانفاس كالعضو الواحد كافى بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان  
تيقنت قلته قبل) أى بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه (قوله وخرج بقلتنا الماء الخ) بقى مالو خلط قلة من  
المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع فى الباقي نجاسة فلم تغيره  
فهل يحكم بطهارته لاحتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذه هو المائع والأصل طهارة الماء أو بنجاسته  
لأن كون القلة المأخوذة هى محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان  
فى حكمه فيه نظر (قوله وهو) أى الدفع وقوله أقوى فيحتاج لقوة الدفع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانفاس لا بالاعتراف  
ولو بيده وإن نوى اعترافا  
كاشمله كلامهم (ولا تنجس  
قلنا الماء) ولو احتملا كأن  
شك فى ماء أبلغهما أم لا  
وان تيقنت قلته قبل  
(بملاقاة نجس) للخبر  
الصحيح إذا بلغ الماء قلتين  
لم يحمل الخبث أى لم  
يقبله كما صرح به رواية  
لم ينجس وهى صحيحة  
أيضا وخرج بقلتنا الماء  
الصريح فى أنهما كلهما  
من محض الماء مالو وقع  
فى ماء ينقص عن قلتين  
مائع يوافقه فبلغهما به  
ولم يغيره فرضا لو قدر  
مخالفا فانه ينجس بمجرد  
الملاقاة ولا يدفع الاستعمال  
عن نفسه وإنما نزل ذلك  
المائع منزلة الماء فى جواز  
الطهر بالكل لانه أخف  
إذ هو رفع وذاك دفع  
وهو أقوى غالبا ألا  
ترى أن الماء القليل  
الوارد يرفع الحدث  
والخبث ولا يدفعهما  
لو وردا عليه ومن ثم  
اختلفوا فى مستعمل  
كثر انتهاء

وفيه نظر (قوله) واتفقوا في كثير ابتداء (الخ) زاد المغني عقب ذلك مبينا الوجه التأيد بما ذكر مانصه لأن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما مر اه (قوله) على أنه يدفع (الخ) أي لقوته بكثرة سم (قوله) وخرج بغالبا نحو الطلاق) قديتخل ان الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل (قوله) وعكسه) أي الطلاق (الاحرام وعدة الشبهة (الخ) قديتوهم ان معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا متناع الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى (الخ) أي لأنه يرفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له) قديقال الاولى للتأثير بصري (قوله) ان يقع به) بدل من ضمير يدفعه (قوله) إن ضاق ما بينهما) أي بان يكون بحيث لو حرك ما في احد المحلين لا يتحرك الاخر ومنه يعلم حكم حيض الاخلية إذا وقع في واحد منها نجاسة فانه إن كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا إلى الاخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره ولا حكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حبر وينبغي الاكتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عفيف وإن خالف عميرة في خوأي شرح البهجة واشترط التحرك العفيف في كل من المحرك وما يجاوره ع ش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلوب والجلبي حيث اشترط تبعا للعميرة التحرك العفيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عبارته الماء الكثير لا ينجس بمجرد الملاقة سواء كان بمحل واحد وفي حال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك كاعنيما يتحرك الاخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الاخلية فاذا وقع في واحد منها نجاسة ولم تغيره فان كان بحيث لو حرك الواحد منها تحركا عنيما التحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فاكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع ولا حكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي ولا تنجس هو فقط اه (قوله) كما يأتي) أي في شرح ولا تغير فظهور قول المتن (فان غيره فمنجنس) إطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريبا في كلام الشارح عميرة (قوله) أي النجس) إلى قوله أو في صفة في النهاية والمغني (قوله) ولو يسيرا (الخ) أي سواء كان التغير قليلا كثيرا أو سواء المخالط والمجاورة نهاية (قوله) ثم إن وافقه (الخ) فرع وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع يوافق الماء ثم التي ذلك المائع في ماء قلتين فهل يفرض مخالفا لاشد المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المائع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي افتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما افتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا (قوله) قدرناه (الخ) قدمر عن البجيرمي وشيخنا ان التقدير مندوب لا واجب فاذا اعرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي (قوله) مخالفا لاشد فيها) عبارة المغني مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله أولا واتفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالبا نحو الطلاق فانه يرفع النكاح ولا يدفعه لحل ارتجاع المطلقة وعكسه الاحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيرا منهما فعلم أن الشيء قديدفع فقط كهذين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وأن الرفع إزالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم يسن لمن دعا برفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفيه للسماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين بينهما اتصال وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما ولا طهر النجس كما يأتي (فان غيره) أي النجس الماء القلتين ولو يسيرا أو تقديره كأن وقع فيه موافقه فغيره بالفرض والتقدير ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا أشد فيها

قضية ما قرره أن المترتب عليه عكس هذا وهو الاتفاق في الاول والاختلاف في الثاني وقوله نحو الطلاق الخ قديقال هذا من الغالب لان عدم تأثير الطلاق الدفع يدل على ان الدفع أقوى فليتأمل لانا نقول هو مبنى على ان ضمير وهو أقوى للدفع (قوله) هل ترفع كثرته استعماله) أي فقليل لا لان استعماله كان حين فانه فلم يقو على رفعه لضعفه بالقلة والرفع قوى فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل أنه المراد وقوله واتفقوا الخ أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الاحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم ان معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا متناع الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الاحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه انهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الاحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى) لأنه يرفع دونهما (قوله) ثم إن وافقه (الخ) (فرع) وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع يوافق الماء ثم التي ذلك المائع في ماء قلتين

أغلظ الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره حكمنا بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله وفي صفة الخ) أي وفي صفتين فرض مخالفا فيها كما هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) أي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخرين فلم يتغير وقوله في الأولى وهي مالو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم (قوله فلكل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالتغير نجس واما الباقي فان كان كثيرا لم ينجس ولا لا ينجس ولو بالفي البحر مثلا فارتفعت منه رغبة فهي طاهرة كما افق به والد رحمه الله تعالى لانها بعض الماء الكثير خلا لما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت في البحر برة مثلا ف وقعت منه قطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه اه قال ع ش قوله م ر على تحقق كونها الخ كان كانت برائحة البول او طعمه او لونه اه (قوله زواله) أي التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا) فلو غر ف دلو من ماء قلنتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغير فها مع الماء فباطن الدلو طاهر لانفصال ما فيه عن الباقي قبل أن ينقص عن قلنتين لا ظاهرها لتنجسه بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع الماء او قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله ولو وقع الخ) ويأتي عن النهاية ما قد يخالفه وعن عميرة ما يوافقه (قوله بما لا يضر) صادق بالتغير بطول المسك وهل الحكم فيه كذلك ولا محل تأمل بصرى (قوله بأن لم ينضم) إلى قوله او بمجاور في النهاية والمغنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لابعين كطول مكث وهو بريح اه أي او شمس ع ش (قوله كان طال الخ) عبارة المغنى كان زال بطول المسك اه (قوله انضم اليه) بفعل او غيره مغنى (قوله او بمجاور الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يظهر للمجاور ريح اخذنا ما يأتي عن ع ش (قوله او بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تكيف برائحة ذلك المخالط فزالت رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرق رسم وأشار السكردى إلى جوابه بما نصه قوله تروح به يعني لم يقع فيه بل بلغت الرائحة فيشبه المجاور اه ويرده أي جواب السكردى قول ع ش ما نصه قضية كلامه انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة وينبغي أن لا يكون مرادا لان ظهور الرائحة في الماء يستتر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه في الماء وكونه خارجا عنه هذا وفي ابن عبدالحق انه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة وقد علمت أن المعتمد خلافه اه (قوله أو لاريج) الأولى الموافقة لما يأتي ولاريج بالواو قول المتن (طهر) بفتح الهاء افصح من ضمها مغنى ونهاية (قوله وإلا لم تعد طاهرة الجلالة الخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بها ع ش وسم وكردى (قوله وإلا لم يقدر اهنا الواقع) أي النجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة خالطت الماء واستمرت فيه بصرى عبارة السكردى أي النجس الواقع في الماء القلتين المغيرة اه (قوله اشد) الأولى حذفه

فهل الذي يفرض مخالفا أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي افق به شيخنا الشهاب الرمي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم اخرجت منه قبل القائه في الماء لم يفرض شيء هنا فلي تأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما افق به شيخنا (قوله وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل اشد الطعوم وقد يدعى أن طعم نحو الصبر اشد وقد ينظر في الآخرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أي زوال التغير بما لا يضر (قوله تروح به) إن كان المراد أنه تكيف برائحة ذلك المخالط فزالت رائحة النجاسة فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرق رسم (قوله وإلا لم تعد الخ)

كلون الحبر وريح المسك وطعم الخل أو في صفة قدرناه مخالفا فيها فقط (فنجس) لإجماعا ولو بوصف واحد في الأولى أو بعضه فلكل حكمه فان كثر غير المتغير بقي على طهارته وإلا فلا وإنما قدر الطاهر بالوسط لانه أخف ولو وقع في متغير بما لا يضر قدر زواله فان غير حينئذ ضرر وإلا فلا (فان زال تغيره بنفسه) بأن لم ينضم اليه شيء كان طال مكثه (أو بماء) انضم اليه ولو متنجسا أو أخذ منه والباقي كثير بأن كان الاناء منخفا به فزال انخافه ودخله الريح وقصره أو بمجاور وقع فيه أي أو بمخالط تروح به كما هو ظاهر مما يأتي في نحو زعفران لا طعم له ولا ريج (طهر) لزوال سبب التنجس وإلا لم تعد طهارة الجلالة بزوال التغير من غير علف طاهر لان الظاهر أن سبب نجاستها عند القائل بها رداءة لحمها وهي لا تزول إلا بالعلف الطاهر وإنما لم يقدر اهنا الواقع بعد زوال التغير مخالفا أشد

لان المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لفرص المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لان المخالفة) أى مخالفة النجس للماء كرى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغنى عبارة الاول ولو زال التغير ثم عاد فان كانت النجاسة جامدة وهى فيه فينجس وإن كانت مائعة او جامدة وقد زلت قبل التغير الثانى لم ينجس اه قال ع ش قوله مر فنجس اى من الان وعليه فلوزال تغيره فظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم تجب عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز انه بنجاسة تحللت منه بعد وهى لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للرملي ما يخالفه اى انه باق على نجاسته واطال في رده ثم قال وفي شرح الشيخ حمدان اى على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عادته نجسه بعد تغيره والحال ان النجس الجامد باق فيه إحالة للتغير الثانى عليه اه وهو صريح في ان التغير العائد غير التغير الاول وإنما نشأ من تحلل حصل في النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة في الطهارة مادام الماء صافيا من التغير اه واعتمد البجيرى كما أتى وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المستهلكة اه (قوله وان لم يحتمل الخ) سياتى عن الزركشى وع ش ما يخالفه (قوله إلا ان باقية الخ) مقول لقولهم ومستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كرى عبارة البجيرى قال في الايعاب نعم ينبغي انه لو قال اهل الخبرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه اى من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه في هذه انه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالماء نجس وإن تغير تغير اخر لا بسبب تلك النجاسة اصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والآراء رجح الظاهرة لانها الأصل شوبرى اه (قوله عين النجاسة) أى الجامدة نهاية ومعنى (قوله وهل يقال هذا الخ) اقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث امكن وجود سبب اخر محال عليه عود الصفة فان لم يوجد حكم ببقاء نجاسته ع ش وتقدم عن الزركشى ما يوافقه (قوله هذا) اى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله نحو ربح متنجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) اى ثم عود نحو الريح (قوله أو متراخيا) أو هنا وفي قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى المتنجس (قوله لندرة الخ) متعلق بيفصل كرى اقول وفي تقرير هذه العلة تأمل إلا ان يراد هنا خصوصا الترخى والغسل مع نحو الصابون (قوله ما ساذكره) اى في شرح والتغير المؤثر طعمه ولون او ريح بصرى وكرى (قوله هنا) اى في التغير العائد كرى والمناسب في زوال التغير بنفسه (قوله فذاك) اى عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) اى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعفه الخ وضمير فيه راجع إلى عود الريح كرى (قوله فاعية) هى نور الحنا والكاز نور طيب الرائحة وقوله ان ظهوره الخ نائب فاعل قد يوجد وضمير راجع إلى ربح المتنجس كرى (قوله هنا) اى في المتنجس الزائل ربحه بالغسل (قوله ثم) أى فى مسألة الطيب (قوله وكلام المتن) أى قوله بأن مضى فى النهاية وإلى قوله وذلك فى المغنى (قوله أيضا) أى كالحسى (قوله بان مضى الخ) عبارة للمغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بان مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف ايضا زوال التغير التقديرى بقول اهل الخبرة اه (قوله فى الحسى) الاولى حسيا كما فى المغنى والاسنى (قوله يعلم ذلك) اى الوجه الاول المشار اليه بقوله بان مضى الخ بصرى (قوله غدير) اى حوض كرى (قوله يزول) الانسب زال بالمضى كفى المغنى (قوله وذلك) اى تصوير معرفة زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أى ظاهر الخ) يظهر ان الاقعد حمل زوال التغير فى قوله فان زال تغيره على زواله ظاهرا ليكون فى الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا كفى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كفى غيرها سم (قوله بالشك الآتى) اى فى قوله للشك فى ان التغير زال الخ ع ش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة المغنى فان قيل العلة فى عدم عود الطهورة احتمال ان التغير استتر ولم يزل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير وذلك تهافت اجيب بان المراد زواله ظاهرا كما قدرته وإنما مكن استتاره باطنا اه (قوله أى على الضعيف أنها لا تعود (قوله أو زال أى ظاهرا) يظهر ان الاقعد حمل زوال التغير فى قوله فان

أى وإن لم يحتمل أنه يتروح نجس اخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا فى زوال نحو ربح متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ما ساذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذاك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما يأتى فى محرمات الاحرام فى نحو قاغية أو كاد أو طيب شوب جف ان ريحه ان ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب وإلا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء فى الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فأثر ثم ادنى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضا بأن مضى عليه مدة لو كان ذلك فى الحسى لزال او ان يصب عليه من الماء قدر لو صب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بان يكون إلى جانبه غدير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا

يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لان النجاسة مقدرة فالزيل ينبغى أن يكون مقدرا (أو) زال أى ظاهرا بذلك فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف بالمقتضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب



بذلك والرافعي اول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (مسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مثلاً (فلا) للشك في ان التغير

زال حقيقة واستبرؤ أخذ  
منه ان زوال الريح والطعم  
بنحو زعفران لا طعم له ولا  
ريح والطعم واللون بنحو  
مسك واللون والريح  
بنحو خل لا لون له ولا ريح  
يقضي عود الطهارة وهو  
متجه وفاقا لجمع من الشراح  
لانه لا يشك في الاستتار  
حينئذ ولا يشك هذا بايجاب  
نحو صابون توقفت عليه  
ازالة نجس مع احتمال ستره  
لربحه ريحه لان من شأن  
ذلك انه مزيل لاساتر  
بخلاف هذا (وكذا) بنحو  
(تراب وجص) اي جبس  
زال تغيره باحدهما فلم  
يوجد ريح النجس او طعمه  
أولونه لا يطهر الماء ( في  
الاطهر ) للشك ايضا  
ودعوى انها لا يغلبان على  
او صاف الماء يرداها انهما  
يكدرانه والكدورة من  
اسباب السترول لا ينافي هذا  
ما قبله في نحو زعفران لا طعم  
له لان الظاهر ان لهما  
الاوصاف الثلاثة فان لم  
نوجد اعتبار الوصف المناسب  
لما فيهما فقط لو صفا الماء  
ولا تغير طهر جز ما للتراب  
(و) الماء (دونهما) اي  
القلتين ولم يبال بكون اضافتها  
إلى الضمير ضعيفة في العربية  
لانها شائعة على الالسة  
مع دعابة الاختصار الذي  
هو بصده فزعم ان دونهما  
مبتدا في كلامه وهي

بذلك) اي تقدير اظاهرا (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله لونه الخ وقوله وطعمه الخ الواو بمعنى او  
واستعمالها في هذا المعنى مجاز ع ش (قوله مثلاً) راجع للسك (قوله للشك) الى قوله وفاقا في النهاية والمعنى  
(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخويه خفة ظهور  
لونه او طعمه سيما مع قلة ما يلقي منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذي  
لا طعم له ولا ريح لا يستر الريح ولا الطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح  
فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعد فيه لعدم الاستتار ثم قال واعلم ان رائحة المسك لو  
ظهرت ثم زالت وزال التغير حكما بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اه في الكردى  
عن الایعاب ما يوافق (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا اي الحكم بعدم الطهارة  
مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اي نحو  
المسك والزعفران والخل (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتكسم وفر المعنى عن ذلك التغير بان قال  
وكذا لا يطهر ظاهرا اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجبس) ه (فائدة) ه الجص ما يبنى به ويطل  
وكمر جيمه افصح من فتحها وهو عجمي معرب وتسميه العامة الجبس وهو لحن مغنى ونهاية (قوله تغيره)  
اي الماء الكثير (قوله لا يطهر الماء) الاسبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله من اسباب السترول) فيه انها ليست من اسباب السترول بغير اللون سم وقد يقال إنما ارادوا ذلك وهذا  
القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظروا المناقاة  
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اي الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى  
التفرع كافي كلام غيره (قوله طهر جز ما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء ولم يبق فيه تكدر يحصل به الشك  
في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب قلتين ام لا نعم إن كان عين  
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المنبوشة إذ نجاسته مستحكمة فلا يطهر ابدأ لان التراب حينئذ  
كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم يتنجس ولا تنجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال ع ش ومثل  
تراب المقابر رقيق اصا به رطبا بنحو زبل فلا يطهره الماء كما تبه عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره  
كالكفن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح م و غير التراب مثله لان المراد بتغير  
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما ه (قوله الماء) مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع  
ينجس سم اي ومن الماء عند سيبويه المجوز لمجيء الحال من المبتدا (قوله لانهما) اي تلك الاضافة (قوله  
مع دعابة الخ) بالدال المهملة بخط الشارح مصطفى الخوى (قوله اليها) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة  
(قوله فزعم الخ) تفرع على تقدير الماء المبتدا (قوله وهي لا تصرف) اي ملازمة للنصب على الظرفية  
(قوله على الاصح) اي عند سيبويه وجمهور البصريين ويجوز تصرفها لا خفش والكوفيون مغنى ونهاية  
اي وعليه فهي مبتدا بلا تقرير ع ش (قوله ليس في محله) اي لان دون هنا منصوب على الظرفية والمبتدا  
الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والسكلام) اي الخلاف (قوله بالاولى) القائل  
بعدم تصرفها يقول انه اي التصرف غير مقيس فلا ينافي وروده شذوذا وهذا لا يجوز استعمالها فضلا عن  
الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هنا فنامله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زواله ظاهر اليسكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر  
وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب السترول) فيه انها  
ليست من اسباب السترول لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظروا المناقاة ظاهرة (قوله والماء)  
مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع بنجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقيس فلا ينافي  
وروده شذوذا وهو لا يجوز استعماله فضلا عن الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فنامله

لا تصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها فري به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولى والسكلام في دون الظرفية التي هي  
نقيض فوق لما بمعنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان من الشيء وتستعمل لتفاوت حال كزبدون عرو اي شرفا ثم اتسع فيه

كأولياء من دون المؤمنين أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (ينجس) حيث لم يكن واردا وإلا ففيه تفصيل يأتي ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس ما فيه إلا أن فرض عود الترشح إليه (بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا ينجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا إلا بالتغير وكأهم نظرا للتسهيل على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى وإنما تنجس المائع مطلقا لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيهما وحيث كان المتنجس الملاقى ماء اشترط أن لا يبلغ قلتين هنا علم من قوله (فإن بلغهما بماء) ولو متنجسا أو متغيرا أو مستعملا أو ملحاما ثيا أو ثلجا أو بردا ذاب وتكبر الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأولى لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ماء لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعي ولهذا حلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف

استطردى قول المتن (ينجس) أي هو وطب غيره كزيت وإن كثر معنى عبارة بأفضل مع شرحه ينجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ فلا لا كثيرة بملاقاة النجاسة وإن لم يتغيرا وبأقنى الشرح ما يوافقه (قوله) ففيه تفصيل يأتي (أي في باب النجاسة في قول المصنف والأظهر طهارة غسالة الخ) (قوله) ومنه (أي الوارد) (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا ينجس أسفله بتنجس أعلاه كعكسه أسنى ومعنى (قوله) أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كثوب فيه قليل دم اجنبي غير مغلظ أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وإن كثروا جامدا لا في رطبا نعم لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو يده اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مائع لم ينجس بغمسها كما أفق به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغنى ويعنى عما تلقىه الفيران من النجاسة في حياض الخلجية وذرق الطيور الواقع فيها المشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يتغير ما ذكره قال ع ش قوله مر أو عني عنها في الصلاة قيد به لئلا ينافى ما قدمه من أن المعفو عنها لا ينجس بملاقاتها والحاصل أن ما عني عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما عني عنه في الصلاة أه (قوله) إلا أن فرض الخ) ينبغى أو وقف عن الترشح واتصل الخارج بما فيه لأنه ماء قليل متصل بنجاسة سم على حجاج ع ش عبارة المغنى ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس ما فيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كالماء سد ينجس (مهمة) إذا قل ماء البئر وتنجس لم يظهر بالزح لأنه وإن زح فقعر البئر يبقى نجسا وقد تنجس جدران البئر أيضا بالزح بل بالكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثر ولو كثر الماء وتفتت فيه شيء نجس كفارة تمعش شعرها فهو طهور ويعسر استعماله باعتراف شيء منه كدلو إذ لا يخلو بما تمعش فينبغى أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فوارة وتعرس زح الجميع زح ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فان اغترف منه قبل الزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعر الم يضرا أه (قوله) له) أي للماء القليل متعلق بوصول الخ) (قوله) المخصص) أي المفهوم (قوله) مطلقا) أي قليلا أو كثيرا را كذا أو جاريا تغييرا لا (قوله) والدليل الخ) أي كنهوم حديث القلتين (قوله) وإنما تنجس المائع الخ) ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر بم تحصل طهارته ثم رايت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عود الطهورية أه وهي واضحة ع ش وتقدم في شرح فنجس تفصيل آخر راجعه (قوله) لا يشق) هو في كلام غيره بالو أو (قوله) فيهما) أي في الضعف وعدم المشقة (قوله) الملاقى) اسم مفعول أي ما لاقاه النجس كرى أقول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعدم اشتراطه بما يأتي فالظاهر أنه بصيغة اسم الفاعل (قوله) ولو متنجسا) إلى قوله بحيث يتحرك في النهاية (قوله) ومتنجسا) أي لا ينجس كبول بجيرى (قوله) أو متغيرا) بنحوز عفران معنى عبارة النهاية بمستغنى عنه أه أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومرايضار شيدى (قوله) أو ملحاما ثيا أو ثلجا الخ) في جعلها غاية للماء تسامح (قوله) الثلاثة الأولى) أي المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله) وهو شامل) أي الماء في العرف (قوله) لكثرة) إلى قوله وينبغي في المغنى (قوله) لكثرة) عبارة المغنى والنهاية لزوال العلة وهي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضرا أه (قوله) ومن بلوغهما الخ) عبارة المغنى ويكفى الضم وإن لم يمتزج صاف بكدر لحصول القوة بالضم لكن إن اضما بفتح حازر اعتبر اتساعه ومكثته منابزول فيه التغير لو كان اخذا من قولهم ولو غمس كوز ماء واسع الراس في ماء كله قلتين وسأواه بان كان الاناء ممتلئا وامتلأ بدخول الماء فيه ومكث قدر يزول فيه تغير

(قوله) إلا أن فرض عود الترشح) ينبغى أو وقف عن الترشح واتصل الخارج بما فيه لأنه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة (قوله) بالملاقاة) (فرع) لو تنجست يده اليسرى مثلا ثم غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم أدخل اليسرى في مائع لم ينجس كما أفق به شيخنا الشهاب الرملي لأصل طهارته مع الاعتضاد باحتمال طهارة اليسرى انتهى (قوله) وهو شامل للمطلق وغيره) ينازع فيه ما نقلوه عن إمام

مالوكان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وفتح بينهما حاجز واتسع بحيث يتحرك مافي كل يتحرك الآخر تحركا عنيفا وان لم تزل كدورة  
أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كذا كرم على غمض بما وقد مكث فيه بحيث لو كان مافي متغيراً  
زال تغيره لتقويه به حينئذ بخلاف مالو فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء (١٨٩) يتحرك الملاصق الذي يبلغ

لو كان وأحد المائين نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد المائين بالآخر إنما يحصل بذلك فان فقد شرط من ذلك بأن كان ضيق الرأس أو وسعه بحيث يتحرك مافي يتحرك الآخر تحركا عنيفا لكن لم يكمل الماء قلتين أو كل لكن لم يمكن زمن يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي كلام الشارح من الایجاز (قوله لو كان النجس والطاهر الخ) حق التعبير ليظهر عطف قوله الاتي أو بنحو كوز الخ لو كان أحد المائين النجس والطاهر بحفرة أو حوض والآخر باخر وفتح حاجز بينهما (قوله واتسع الخ) أي الفتح وهو قوله الاتي ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله تحركا عنيفا الخ) الظاهر انه مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بصرى وجرى عليه أي على كون عنيفا قيدا لتحرك الآخر فقط عش والخفي وشيخنا والبحري خلافا للحلي والقلوبي حيث اشترطا تبعاً للبرلسي التحرك العنيف في المحرك وما يليه كما مر كله (قوله وإن لم تزل كدورة أحدهما) يعني ان المعتبر في المكاثرة الضم والجمع دون الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافيا والآخر كدرا وانضمازالت النجاسة من غير توقف على الاختلاط المانع من التميز والكدرة كودي (قوله ومضى) أي بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كودي (قوله من ذلك) أي من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحرك كل ملاصق بتحرك ملاصقه وإن لم يتحرك بتحرك غيره إذا بلغ المجموع قلتين سم واعتمده عش والبحري وشيخنا كما مر (قوله من النجس) أي المتنجس (قوله كما فهم) أي كون الوارد أكثر المائين أي قوله كثر (قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهمه المائين من اشتراط الاكثرية على القول الراجح أيضا كما يأتي عن المغني (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشیدی (قوله ذلك) أي الافهام (قوله مطلقا) أي كثيرا كان أو مساويا أو قليلا (قوله للقلة) عبارة عن المغني والنهاية لانه ماء قليل فيه نجاسة ولان المعهود من الماء ان يكون غاسلا لا مغسولا اه (قوله وبه يعلم) أي بما في المائين (قوله محلهما) أي القولين مبتدأ وقوله في وارد الخ خبره والجملة خبر ان (قوله أزال جميع أو صافها) أي معها (قوله أو ماء متنجس) أي كما في مسألة المائين (قوله ولم يبلغها) أي وإن لم يتغير قول المائين (وقيل طاهر لا طهور) وفي الكفاية وغيرها ما يقتضي ان الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين ان يكون ذلك القليل متغيرا ام لا مغنى وقيل هو طهور ردابغسله إلى اصله نهاية (قوله كسوب) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قديقال هذا جواب بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القيل يقول بزوال نجاسة الماء فليتامل سم اقول بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة في الثوب المقيس عليه وعدم زوالها في الماء المقيس (قوله ان الضعيف يشترط كونه واردا الخ) فلوان اتى الكثرة أو الاراد أو الطهورية أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر جز ما هذه القيود شرط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فلوقال فلوم يبلغها لم يطهر وقيل ان كثر الخ فهو طاهر غير طهور كان أولى مغنى (قوله ومنه الخ) يقتضي ان المفقودا كثر من هذا وفيه نظر لان شرطها ايضا ان يسبق بايجاب او امر او نداء وقد سبق هنا بايجاب سم (قوله ان لا يصدق الخ) عبارة عن المغنى ان يكون ما بعدهما مغاير لما قبلها كقولك جاءني رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق على

الجرمين في توجيه إطلاق المتغير كثيرا بما لا يضر التغير به فراجع يظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه ان يقال بالاكتفاء بتحرك كل ملاصق بتحرك ملاصقه وان لم يتحرك بتحرك غيره إذا بلغ المجموع قلتين فليتامل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قديقال هذا جواب بمحل النزاع لان قوله دون الماء هو محل النزاع لان هذا القيل يقول بزوال نجاسة الماء فليتامل (قوله ومنه ان لا يصدق الخ) يقتضي ان المفقودا كثر

به القلتين دون غيره (قوله كثر بايراد) ماء (طهور) عليه أكثر من النجس كما أفهمة المائين لكن بالنسبة للضعيف المشروط لكونه أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب إليه أكثر المفسرين في ولا تمن تستكثر وإن كان التحقيق نظراً للمقام أنه نهى عن البذل لطلب الجزاء مطلقاً (فلم يبلغها لم يطهر) للقلة وبه يعلم أن قولهم أن الوارد القليل لا ينتجس بملاقاة النجاسة وقولهم أن الاناء يطهر حالاً بارادة ماء على جوانبه أي ولو بعد أن مكث الماء فيه مدة قبل الادارة على ما جزم به غير واحد اخذوا من كلامهم أي لان إرادته منع تنجسه بالملاقاة فلم يضر تأخير الادارة عنها محلهما في وارد على حكمة او عينية ازال جميع او صافها بخلاف مالو ورد على عينية بقي بعض او صافها كنقطة دم او ماء متنجس ولم يبلغها ثم رأيت الاسنوى وغيره صرحوا بذلك فاف الجواهر وغيرها من انه لو صب ماء باناء فيه نجس مائع ولم يتغير به طهر بالادارة ضعيف

ظهر اغرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناء به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالقو آر الذي اوله بالاناء واخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعبه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صلب بل هذا لكونه اقوى تدافعا بانصبابه من العلو الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس الا الماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح ولما الذي يتردد فيه النظر نظير ذلك في المائع ايلحق بالماء فيذكر فلا ينجس منه ايضا الا المتصل بالنجس لالكون الجارى له تاثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب اقوى مما في الجارى منع تسمية غير الماس متصلا بالنجس او يفرق بان المائع يستوى فيه الجارى وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل يحتمل لكن كلام الامام الآتي في المبيع قيل قبضه ظاهر في الاول فانه نقل عنهم في زيت افرغ من اناء في اناه آخره (٩٠) فارة مية ما وجهه بما يفيدان ما هو في هو الظرف الثاني المصوب فيه الصادق

باتصاله بما في اناه وبالفارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع اناء في اناه آخر لا ينجس منه الا ملاقيها ووجه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفي ثم رأيت الزركشى صرح في قواعد بان الجربة من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذي يتجه انه لا فرق هنالما تقرر من الانصباب هنا الاقوى مما في الجارى الى آخره ثم رأيت في شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته انه لا اتصال هنا في ماء ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصلي لو جرح فخرج دمه يتدفق ولو ثالبشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن في ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

زيد اه أى وهنا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر لغرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله) لكونها على صورة الحرف (وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نهاية ومعنى (قوله به) اى في الاناء وقوله على سرجين متعلق بصب (قوله وصار) اى الماء المصوب وقوله تنجس جواب لو (قوله وفيه نظر) اى في القبل المذكور (قوله حكما) وهو التنجس (قوله تشبيهه الخ) خبر بل الذي والضمير للماء المصوب من الانبوب وكذا الاشارة في قوله بل هذا وقوله اولى منه اى من الجارى المندفع الخ وقوله بحكمه متعلق باولى وضميره للجارى المذكور (قوله انه لا ينجس الخ) بدل او بيان لحكمه (قوله منه) اى من المائع المصوب على الكيفية السابقة في الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجريان وقوله فيه اى في المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر السكون (قوله تسمية الخ) اى في العرف (قوله بالنجس) تنازع فيه الماس ومتصلا (قوله او يفرق) عطف على يلحق وقوله يستوى فيه اى في تنجسه بالملاقاة (قوله ظاهر في الاول) اى الالحاق (قوله ما وجهه الخ) من التوجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله في اناه) يعنى في الظرف الاول المصوب منه (قوله وبالفارة) اى في الظرف الثاني وقوله بل هذا اى الاتصال وقوله لا ينجس منه الخ خبر ان (قوله ومع ذلك) اى مع تصريح الزركشى بالفرق بين الماء والمائع الجارى بين (قوله لا فرق هنا) اى بين الماء والمائع في انه لا ينجس الا ملاقي النجس (قوله هنا) اى فيما اذا انصبا على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاولى من ان الانصباب الخ (قوله ثم رأيت) اى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) اى في الانصباب (قوله واحتجوا الخ) خبر وعبارته وقوله في ذلك اى عدم بطلان الصلاة (قوله وبها) اى بغارة تشرح المذهب المذكورة وقوله وصحة الخ عطف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل مما ذكرته وقوله ويانه اى بيان وجه العلم (قوله وان اتصل) اى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله وإلا اى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا فرق بين الماء والمائع الخ) اى المنصين (قوله مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله قلندوا ذلك القائل الخ) ليست لفظة ذلك في بعض النسخ المتبعة المقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الملحق به) اى بقليل الماء وقوله بملاقاته الضمير للموصول والباء متعلق بصلته وقوله له اى القليل الماء الخ وقوله ايضا اى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم الخ (قوله الى انه) اى الماء قسم له اى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد نهايه بقول المتن (لادم لها سائل) بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري (تنبيه) ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبير التي توجد في الابل ثم وقع في الماء لا ينجسه بمجرد الوقوع فان مكث في الماء حتى انشقق جوفه

ببعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذي في الابريق وإن كان وخرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لا حكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الانصباب الى آخره ويانه انهم جزموا بان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما في الابريق واخره بالنجس فالخروج من الابريق منع اضافة الخارج منه لما فيه ماء كان او ما عاقل بتاثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافته اليه كما ذكره والى يعف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير في الارض مثلا وبقياسهم مسألة الدم على مسألة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع في عدم اضافة ما في الماء الى الخارج عنه فاما ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون قلندوا ذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله بملاقاته فالحال في الآتي في الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المتن يورم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لادم لها)

وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو  
 الاوجه كما يعني عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالماء ولم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة نهاية  
 وفي الكردى عن الشارح في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه  
 (قوله اى لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه لكان لا دم فيها او فيها دم لا يسيل لصغرها فلها حكم ما يسيل دمه  
 مغنى زاد الكردى وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكان وجد في بعض افراده دم يسيل فله حكم ما لا  
 يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاى (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في  
 القاموس كردى عبارة شيخنا والوزغ بالتحريك والكبير منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) اقر شيخ  
 الاسلام والنهاية والمغنى كلام الغزالي بصري زاد الكردى وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها  
 مما يسيل دمه امتحن بجرح شئ من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البيهقي اى بفرد  
 من افراد جنسها ومحلها إذا وجدت فان لم توجد فالذى قاله سم ان المتجه العفو كما وافق الجلال الرملى عليه  
 لأن الاصل الطهارة وقال ع ش بعد نقل كلام سم وقد يتوقف فيه لأن الاصل في النجاسة التنجيس وإن  
 لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصار اليها إلا ييقن اه واستقر المحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه  
 عبارة ع ش قوله مر امتحن بجرح شئ من جنسها الخ ويكنى في ذلك جرح واحدة وفي سم في حاشية  
 البهجة قوله فبجرح الحاجة يتجه ان له الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل  
 دمه لأن الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) اى والرفع تبعاً لمحل اسم  
 لا البعيد والنصب تبعاً لمحل القريب (قوله واعترض للفصل الخ) عبارة ابن عبدالحق قوله لا دم لها سائل  
 قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فهما واعترض بانتفاء الاتصال المشترك في الفتح واقول الذى  
 يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بان فتحته فتحة بناء اما إذا قلنا بانها فتحة  
 اعراب وان ترك التنوين للمشاكلة فلا لا انتفاء علة البناء بالفصل على الاول من تركه مع اسم لا قبل دخولها  
 بخلافه على الثانى فيمكن ان يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فليتامل انتهت ع ش قول المتن (فلا تنجس  
 مائعا) اى وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمها ووروثها على الاوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن  
 (مائعا) ماء وغيره مغنى (قوله بملاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فان غيرته  
 المية لكسرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع او الماء القابل مع بقائه على قلته نجسته نهاية ومغنى زاد سم  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز اكلمها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارح في شرح بافضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال  
 الكردى في حاشيته وارضاه في شرحى الارشاد عبارة فتح الجواد فيه احتمالا لان لشيخنا والاقرب عود  
 الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج وظاهر ان محلها إذا لم

من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو نداء وقد سبق هنا بالايجاب (قوله خلافا  
 للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا الفرد لا يفيدها جنسه مما يسيل دمه مع ان العبرة بالجنس (قوله  
 فلا تنجس مائعا) اى وان تقطعت وخرج فيه دمها ووروثها على الاوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقى ان  
 مجرد ما قرره لا يدفع الاعتراض بان المتبادر من المائع قسيم الماء فلا تنجس عبارته حكم الماء والجواب ان  
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للماء لان المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف  
 على مستثنى منه ولم يتقدم إلا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للماء ليتأتى الاستثناء ففي التعبير به  
 بيان حكم الماء فصح الاستثناء وزيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا وكثيرا حكم الماء  
 القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالمية المذكورة لم يجز اكلمها معه كما سياتى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله إذا لم تغيره) اى فان غيرته يتنجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

أى لجنسها (سائل) عند  
 شق عضو منها في حياتها  
 كذباب وبعوض وقمل  
 وبرغيث وخنافس وبق  
 وعقرب ووزغ وبنات  
 وردان وزنبور وسام  
 أبرص لاحتية وسلحفاة  
 وضفدع ولوشك في شئ  
 يسيل دمه أو لا لم يجرح  
 فيما يظهر خلافا للغزالي كما  
 بينته في شرح الارشاد  
 وغيره بل له حكم ما لا  
 يسيل دمه (تنبيه)  
 جوز في المجموع في سائل  
 الرفع والنصب ووجهها  
 ظاهر والفتح واعتراض  
 للفصل بما بسطت رده  
 في شرح العباب فراجع  
 فانه مهم (فلا تنجس)  
 رطباً (مائعا) كان أو  
 غيره كثوب وآثر المائع  
 لموافقته للشراب الآتى  
 في الخبر لا للتخصيص  
 به فلا اعتراض عليه  
 بملاقاتها له إذا لم تغيره  
 (على المشهور)

يكن معها رطوبة نجسة انتهى روضه وشرحه اه ع ش (قوله للخبر الصحيح) ولمشقة الا حراز عنها نهاية  
ومغنى (قوله فان في احد جناحيه داء) اى وهو اليسار خطيب وعلية فلو قطع جناحها الايسر لا يندب غمسها  
لاستفاء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الان لفوات العلة المقتضية  
للغمس ع ش وقوله جناحها الايسر اى او جناحاه كما في سم عن بعضهم (قوله وانه يتق الخ) بكسر  
الهمزة اى يجعله وقاية اى يعتمد عليه في الوقوع بجيرى (قوله فيه هذا) من تنمة الحديث بصرى (قوله  
وغمس الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس (قوله وقيس بالذباب الخ) اى فى عدمها  
لا فى الغمس بجيرى (قوله بل طهارتها) اى الميتة وكان الاولى بل عدمها (قوله فكانت الاناطة به) اى بعدم  
الدم المتعفن وقوله اولى من الاناطة بعموم الوقوع كرى (قوله ومع ذلك) اى استثناء تلك الميتات عن  
التنجس لا بد من رعاية ذاك اى المانع بحفظه عنها قاله الكردى ويظهر بل بتعين بدليل ما بعده ان المعنى  
ومع اولوية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة (قوله اذ لو طرح الخ) اى ان  
لم يحى قبل وصوله اليه ولا لم ينجسه اعتبارا بحالة الوصول دون الالتقاء وبقي ما لو طرح ميتا ثم احى ثم مات هل  
ينجس ام لا فيه نظر والا قرب الاول ويحتمل الثانى ع ش واعتمد شيخنا الثانى عبارته فان طرحت الميتة  
حية ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحييت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجح ولو ماتت فى الثانية  
قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة وصلت ميتة لكن احيمت بينهما فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما  
قاله الشبرا ملى ولو وجدت فى الماء وشك فى انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى عنها اولا والذى  
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصر اليها الا ييقن وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه  
ثم اشار فى بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثانى بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف اولا عنى عنها عملا  
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه (قوله فيه) اى فى المانع وقوله من ذلك  
اى مما لا دم بصرى (قوله نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المانع  
يضر طرح المانع على الميت فى نحو انا لىكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرح المانع فيه فهل يتنجس  
فيه نظرا ولا يبعد انه لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لىكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو  
كانت فى زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر اللقاء الزيادة لان ذلك مما يشق سم اقول  
سيد كر الشارح عن الزركشى ما يفيد الكردى عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح  
سهوا ياتى عن المغنى خلافا (قوله لىكن من جنسه) اى المكلف لىكن افقى شيخنا الشهاب الرملى بانه يضر  
طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المغنى انه لو طرحها غير مميز لم  
يضر كما ياتى (قوله او المطروح) ضبب بينه وبين الطارح سم (قوله على ما اقتضاه الخ) ياتى عن النهاية

لان هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقاة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لان القليل حيث ينجس  
لا يظهر بدون الكثرة فيه نظر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتأمل (قوله فى الحديث الشرىف فانه يقدم السم  
الخ) قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه اذا قطع جناحاه او احدهما لا يغمس لاستفاء العلة المقتضية  
للغمس واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه (قوله اذ لو طرح فيه ميت من ذلك  
نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو امسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او  
ألقاها فى مائع تنجس شرح مر وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المائع يضر طرح المائع على  
الميت فى نحو انا لىكن لو جهل كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل يتنجس فيه نظر ولا يبعد انه  
لا يتنجس اذا كان الطرح لحاجة لىكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا واما لو كانت فى زيت  
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر اللقاء الزيادة فى القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف  
إخراجها قبل اللقاء الزيادة لان ذلك مما يشق (قوله لىكن من جنسه) اى المكلف افقى شيخنا الشهاب  
الرملى بانه يضر طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة (قوله او المطروح) ضبب بينه وبين الطارح

للخبر الصحيح إذا وقع  
الذباب فى شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان فى أحد جناحيه داء  
وفى الآخر شفاء وفى  
رواية صحيحة وأنه يتقى  
بجناحه الذى فيه الداء  
وفى أخرى أجد جناحي  
الذباب سم والآخر شفاء  
فاذا وقع فى الطعام فامقلوه  
أى اغمسوه فيه فانه يقدم  
السم وبؤخر الشفاء وغمسه  
يؤدى الى موته لاسما فى  
الحار فلو نجس لم يأمر به  
وقيس بالذباب غيره من  
كل ما ليس فيه دم متعفن  
وإن لم يعم وقوعه لان  
عدم الدم المتعفن يقتضى  
خفة النجاسة بل طهارتها  
عند جماعة كالقفال فكانت  
الاناطة به أولى ومع  
ذلك لا بد من رعاية  
ذلك إذ لو طرح فيه  
ميت من ذلك نجس إذ  
لا حاجة حينئذ وإن كان  
الطارح غير مكلف  
لىكن من جنسه أو  
المطروح ماء أو مائعا  
هى فيه على ما اقتضاه  
إطلاقهم

والمغنى ما يؤيده (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا (الخ) أى فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فان كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أى قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سهوا كما هو ظاهر وقد مر عنه ويأتى في الشارح أن الطرح سهوا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أى الطرح سهوا هو الرجوع وفاقا للمغنى (قوله) ويؤيده (أى اغتفار التابع (قوله) ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى وولده والمغنى الضرر هنا لئلا يكتفى على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا نضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المنتجة للفرق على طريق شيخنا سم (قوله) (الاول) أى ما اقتضاه إطلاقهم من ضرر طرح ما هو فيه (قوله) عدم تأثير (قوله) لوضوح الفرق في المغنى والنهاية (قوله) بنحو أصبع) أى كعود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع اه سم أقول المدار على الحاجة كما يأتى عن السكردى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه (أى) فى الإخراج وقوله ملاقاتها أى ملاقة نحو الأصبع المنزوع به للميتة المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك (أى) الفرق وقال السكردى أى عدم المنافاة اه (قوله) قول الزركشى الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم به لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أى فيغتفر مطلقا ولا تنافى بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤخذ الخ) بصرى (قوله) مدود) من الأفعال أو التفعيل وفى القاموس داد الطعام يداد دودا وادادود ودوديد صار فيه الدود (قوله) ويؤخذ منه (أى) من قول الزركشى كرى (قوله) أنه لا يضر الطرح بلا قصد الخ) اعتمده المغنى عبارته فان غيرته الميتة لكثرتها أو طرحه فيه بعدم موافقها قصد تنجس جزما كما جزم به الشرح والحاوى الصغيرين ومفهوم قولهما أى الشرح والحاوى الصغيرين بعد موافقها قصد أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقع في المانع أو أخذ الميتة ليخرجها فوقع فيه بعد رفعها من غير قصد إلى رميها فيه من غير تقصير بل قصد إخراجها فوقع فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقع فيه وهى حية فماتت فيه أنه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا) أى سواء كان مع الاحتياج أم لا كرى أى وسواء كان منشؤها من المانع أو لا والطرح مكلفا أو لا (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل سم أى لجواز كون الاستثناء فى كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصد لكن الحاجة أى كامر عن البصرى (قوله) ولا ينافى ذلك (أى الرد سم كرى (قوله) قول غير واحد) أى كالشرح والحاوى الصغيرين كما مر عن المغنى مع جعله القصد قيد الأصل الحكم أى الضرر (قوله) لا أصل الحكم) إلى قوله ولا اثر فى النهاية ما يوافقه (قوله) نعم

(قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا) أى فلا يضر الطرح حيثئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فان كان المقصود طرحها فينتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لأنه طرحها قصد أو طرح غيرها معها لا ينافى ذلك ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لأنها تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمانع أو ميتة فحييت قبل وصولها إليه فالمنتجة وفاقا لبعض مشايخنا أنها لا تنجس فى الحالين (قوله) ويؤيده ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى الضرر هنا لئلا يكتفى على هذا اغتفار ما يحتاج إليه كالأمر إذا نضع الحاجة في قنديل فيه ماء أودهن دهننا أو ماء فيه تلك الميتة فليتامل على أن المنتجة للفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع) أى أو عود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع (قوله) إذ لو أرادوا هذا الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافى ذلك) ضبيب بينه

إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المتغير بما لا يضر على غيره فغيره ولا ينافى الأول عدم تأثير إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع واحد مع أن فيه ملاقاتها قصدا لوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لإخراجها وبللها طاهر فلا موجب للتنجيس وشم عين النجاسة وقعت بفعل لا ضرورة إليه فأثرت ويؤيد ذلك قول الزركشى ينبغي أن يستثنى من ضرر المطروح ما يحتاج إليه كوضع لحم مدود فى قدر الطبخ فقد صرح الدارمى بأنه لا يتنجس على الأصح اه ويؤخذ منه رد ما توهم أنه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافى ذلك قول غير واحد لو طرحه فيه قصدا ضرر جزما لأن القصد قيد للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرجها بأصبعه مثلا فسقطت منه بغير اختياره لم يضر

وكذا لوصفي ماء هي فيه  
من خرقه على مائع آخر إذ  
لا طرح هنا أصلاً ولا أثر  
ل طرح نحو الريح كما هو  
ظاهر لأنه ليس من جنس  
المكافين ولا ل طرح الحى  
مطلقاً أو المية التي نشوها  
منه كما هو ظاهر كلامهما  
أى من جنسه وفرض  
كلامهما في حى طرح فيما  
نشو منه ثم مات فيه بدليل  
كلام التهذيب ممنوع إذ  
طرحها حية لا يضر مطلقاً  
وعبارة المجموع قال  
أصحابنا فإن أخرج هذا  
الحيوان مما مات فيه وألقى  
في مائع غيره أورد اليه  
فهل ينجنس فيه القولان  
في الحيوان الأجنبي أى  
الذى وقع بنفسه وهذا  
متفق عليه في الطريقتين  
أنه لا يضر أه فتأمل  
ليندفع به ما للكثيرين هنا  
(تنبيه) ما ذكرته من  
التفصيل في المطروحة  
هو ما عليه جمع من محققى  
المتأخرين وجرى أكثرهم  
على أن المطروحة

إلى قوله أو المية في المغي (قوله وكذا لوصفي ما هي فيه الخ) أى ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه  
من الميات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل  
بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقة منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع  
يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها سم على حج أه ع ش (قوله  
وكذا الخ) أى لا يضر (قوله إذ لا طرح الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنه يضع المائع وفيه المية متصلة به ثم يتصفى  
منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح المية في المائع أه ومن توجيههما بقولها لأنه طرح المية الخ  
يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الأصحاب فتذكر  
بصرى (قوله نحو الريح) أى كالبهيمة وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله مطلقاً) أى سواء كان نشوؤه منه أم لا  
وسواء أمات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله أو المية الخ) خلافاً للصنيع المغنى وصرح النهاية عبارة وحاصل  
المعتمد في ذلك كإقتضاء كلام البهجة منطوقاً ومفهوماً واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وأفتى به أنها ان طرحت  
حية لم يضر سواء كان نشوؤه منه أم لا وسواء أمات فيه بعد ذلك أم لا لأن لم يغيره وإن طرحت ضرر سواء كان  
نشوؤه منه أم لا وإن وقعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعفى عنه كما يعفى عما يقع بالريح وإن كان ميتاً ولم يكن  
نشوؤه منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غير مميز والبهيمة كالريح كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن لها  
اختياراً في الجملة أه وقوله ولو غير مميز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغنى وقوله والبهيمة خلافاً لها كما مر  
كله (قوله نشوؤها) بفتح النون وضم الهمزة كردى وع ش (قوله كما هو الخ) أى عدم ضرر طرح المية  
التي الخ كردى (أقوله من جنسه) أى وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية الشارح  
على تحفته المراد الجنس فمانشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية  
الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض عبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل أه  
(قوله مطلقاً) أى نشأت من المطروح فيه أم لا (قوله وعبارة المجموع الخ) تأييداً لقوله والمية التي الخ قوله  
هذا الحيوان أى الذى نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أى من جنسه كردى (قوله في الحيوان  
الأجنبي) أى فى الحيوان الذى مات فى مائع لم ينشأ من جنسه (قوله وهذا) أى عدم ضرر الحيوان الأجنبي  
الذى وقع بنفسه (قوله في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله جمع من محققى المتأخرين)  
منهم شيخ الإسلام وتبعه على ذلك الشهاب الرملى والده والشمس الشربى ببصرى ومعلوم بمقدمته أنهم  
وافقوا الشارح في أصل التفصيل لأى شخصه (قوله وجرى أكثرهم على أن المطروحة الخ) عبارة الكردى  
على شرح بافضل أطلق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجمال الرملى الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح  
في التحفة طرح البهيمة فلا يضر واعتمد الطبرلاوى والخطيب الشربى لأنه إذا طرحتها غير مميز لم يضر وزاد  
الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجرى البلقىنى على  
عدم ضرر الطرح مطلقاً وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماده وفي حاشيته على تحفته بعد كلام طويل  
مانصه واعلم أنك إذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك منه أنه ما من صورة من صور ما لا دمل سائل طرح أو لا  
منشؤه من الماء أو لا إلا وفيها خلاف في التجسس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة  
عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما على المعتمداً وعلى مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد تطهارة

وبين قوله رد (قوله وكذا لوصفي ما هي فيه من خرقه) أى ولا يضر طرح المائع في الخرقة على المجتمع فيه من  
الميات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو  
يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقة منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح  
المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جهلها (قوله أى من جنسه) أى وإن لم يكن ذلك



ما وقع فيه أو لا يحل أكله إلا على ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فمات معه دود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام الكردى (قوله مطلقاً) أى عمداً أو سهواً من جنس المكلف أو غيره نشأت من المانع أو لا (قوله ما في ذلك) أى فى كل من الاطلاقين (قوله بل قيل يمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص النذب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتى في غيره) أى لا تنفاه المعنى الذى لا جله طلب غمس الذباب وهو مقاومة الدواء الدائمة (قوله والوجه ما ذكرته) أى منع غمس غير الذباب عبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب أما غيره فيحرم غمسه لأنه يؤدى إلى إهلاكه انتهت اه ع ش قال فى النهاية ومحل جواز الغمس والاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغير به أى بان يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا فى غير الماء القليل أخذاً من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل واحدها بهاء اه أى مفرد لها نحلة بالهاء أو قبانوس (قوله وما هنا) أى التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أى إذا وقع الذباب الخ قول المتن (نجس لا يدركه الخ) فإن قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا غف الذباب على نجس رطب ثم وقع فى ماء قليل أو مائع فإنه لا ينجس مع أنه غلق فى رجله نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضاً بما إذا رآه قوى البصر دون معتدله فإنه لا ينجس أيضاً شيخنا وبجيرى (قوله غيره مغلط) وفاقا للشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله وليس بفعله) وفاقا للنهاية عبارة ته ولورأى ذبابة على نجاسة أى رطبة فامسكها حتى الصقها يبدنه أو ثوبه أو طرحتها فى نحو ماء قليل اتجه التنجيس قياساً على ما لو أبق ما لا نفس له سائلة ميتة فى ذلك اه وبه يعلم ما فى حاشية شيخنا وبجيرى من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرملى الاطلاق إلا أن يحمل قولها وظاهر كلام الرملى على ما فى غير النهاية عبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتدله الزيادة وحزم به الحلبي ونقل سم على المنهج عن الجمال الرملى أنه ارتضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبى سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد بدليل إطلاقه مع التفصيل فى الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وغير الشارح فى الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما بحثه الزركشى لكن ينازع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصداً إلا أن يفرق بأن ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر (قوله لقولته) كمنقطة بول وخمر وما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع فى النجاسة فيعفى عن ذلك فى الماء وغيره معنى ونهاية (قوله أى بصر) إلى المتن فى النهاية والمعنى لا قوله ولو اجتمع إلى رطبا (قوله أى بصر معتدل) أى من غير واسطة الشمس قلبوبى عبارة النهاية والعبرة بكونه لا يرى للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشى فالظاهر العفو كما فى نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل فى الظل ويدركه بواسطة الشمس أنه لا اثر لادرأه كدله بواسطة الكون كما ترى فى التجلى فاشبهت رؤيته حينئذ رؤية حد البصر اه (قوله مع فرض مخالفته الخ) علم بذلك أن يسير الدم ونحوه مما لا يعنى عن قليله إذا وقع على ثوب أحمر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يعف عنه وإن لم ير على الأحمر نهاية قال ع ش قوله مر مما لا يعنى عن قليله أى كدم المتنافذ أو دم اختلط بغيره فلا يقال إن يسير الدم يعنى عنه ثم الكلام

الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو نذبه إذا لم يغلب على ظنه التغير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من اتلاف المال وهذا فى غير الماء القليل أخذاً من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضمخ بالنجاسة والفرق أن البول فى الماء القليل وإن كان فيه اتلاف إن مظنة الحاجة لدفع الضرر الظاهر المجرب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مر (قوله غير مغلط) كذا قيد وخولف (قوله

فما لو فرض بالفعل وخالف ما لو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدرك الطرف أو لا لم يضر للشك في  
 النجاسة به ونحن لا ننجس مع الشك اه (قوله فلا ينجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو  
 ثوب اتجه العفو جزماً لا نالاً إذا قلنا بالعفو في الدم المشاهد فلان نقول به فيما يشاهد منه بطريق الأولى نهاية  
 (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمغني عبارة الثاني ومقتضى كلامه أي المصنف انه لا فرق  
 بين وقوعه في محل ووقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجبلي صورته ان يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه  
 الطرف على الأصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ  
 والأوجه تصويره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المغني وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام  
 آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار اليه سم والبصري لكن حمله على ما وافق الأول وارتضى به شيخنا  
 عبارة أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين أن تكون في محل واحد أو محال  
 لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرمي في شرحه وهو  
 كما قاله اه أي حيث كثر عرفاً وإلا فيعني عنه كما قاله الشبراملسي عليه وإطلاق عظمة العفو لان العبرة بكل  
 موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره آخر ابقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله  
 أولاً قال الشيخ والأوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ  
 الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي  
 وغيره انتهت ويتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وأقره محمد الرمي (قوله رطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 ما نصه ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح  
 وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله أي  
 نظر الخ) عبارة السكردي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كمنقطة خمر قال  
 في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية تندر فيها البراغيث نظر الاعتبار  
 ما من شأنه وجنسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) أي المشقة (قوله ويستثنى صور أخرى الخ) ظاهره انه  
 لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيرها لكر في سم ما نصه قيل والتحقيق  
 في هذه المسائل الحكم بالتنجيس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك  
 جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح مر ع ش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) أي وما  
 يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك أو وقع في حال الحلب أو لافاً لوجه انه ينجس إذ شرط العفو  
 لم تتحققه نهاية وسم قال ع ش ومثل ذلك في العفو ايضاً تلويث ضرع الدابة بنجاسة تنمرغ فيها أو توضع  
 عليه لمنع ولدها من شربها والوضع الانام في الرماد والتور لتسخينه فظاير منه رماد ووصل لما في الاناء  
 لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم شرح بافضل وكذا في  
 المغني إلا انه لم يقيده بالقليل (قوله عرفاً الخ) وفي حاشية الهاتني على التحفة ما نصه وبه يعلم ان اقتصار الرافعي

فلا ينجس وإن تعددت  
 محاله ولو اجتمع لكثير على  
 خلاف يأتي في نظيره في  
 شروط الصلاة رطباً  
 للمشقة أيضاً أي نظر الما  
 من شأنه ومن ثم مثله  
 بنقطة خمر (قلت ذا القول  
 أظهر) من القول الآخر  
 الذي لا يستثنى هذا والله  
 أعلم ويستثنى صور أخرى  
 استوعبتها مع بيان ما فيها  
 في شرح العباب منها  
 ما على رجل الذباب  
 وإن رؤى ويسير  
 عرفاً من شعر أو ريش

ولو اجتمع لكثير) عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به  
 الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقر مر شيخ  
 الاسلام على قوله ان الوجه التصوير اليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدركه  
 الطرف بما إذا لم يكسر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فليتامل مع ما قبله (قوله رطباً)  
 وكذا جافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب  
 اعتراضه على عدم جامعية تعريف النجاسة الذي ذكره ما نصه لان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدركه  
 الطرف اتصلت بما كوله فانه يحل تناوله على الأصح وهو من جملة ثم قال وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل  
 الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صور أخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العماد

كابن الصباغ على شعرتين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد و به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد  
والاياعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكالواحدة وفي فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان او ثلاث  
بزباد فيه مثل ذلك او لا شيء فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول مالم يكن  
بفعله فعليه ينجس الزباد ان انتهى اه كردى اقول لا يبعد تقييده اخذ المامر في طرح ميتة لادم الخ بما  
اذالم يكن الخلط لاجل (قوله نعم المراكوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه  
السكردى ما نصه عبر في التحفة وشرحي الارشاد والخطيب والزيادة وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المراكوب  
وظاهر الاطلاق يفيد ولو غير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا الا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام  
الاياعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن  
دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر الذي ينشأ عنه في  
نحو الثوب كصفره فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل ولا فهو كثير ثم قال والعفو عن الاثر في الماء  
أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتذكر قلة وكثرته بخلاف الماء فاذا عفى  
عن قليلة المشاهد في نحو الثوب فاولى في الماء اه فافاد كما ترى في الضرر واشتراط الاثر في نحو الثوب ونقل  
الماتفي على التحفة عن الاياعاب انه لو اوقد نجاسة تحت الماء واتصل به قليل دخان لم يتنجس او كثيره فيتنجس  
اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان النجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الاياعاب عن الزركشى  
ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد واقره وفي الشبراملى على النهاية ما نصه ويعفى عن قليل دخان  
النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه البخور بالنجس او المتنجس كما ياتي فلا يعفى عنه وان قل  
لانه بفعله ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام السكردى وقوله ومنه يعلم  
انه لا فرق الخ لا يخفى ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفانه بفعله بخلاف الوصول  
بسبب التبخير كما هو ظاهر (قوله تصعد) اى البخار (قوله كبخار كنيّف) اى بيت الخلاء كردى (قوله  
فطاهر) فلو ملا منه قربة وجمها على ظهره وصلى بها صلاته شيخنا (قوله جميع رغيف الخ) يجوز ان  
يكون مراده جميع ظاهره بصرى (قوله كثيره) اى الدخان وقوله لرطوبته اى عند رطوبته وقبل التبخير  
(قوله ومن غبار سرجين) اى ونحوه مما تحمله الريح كالذرع معنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يخبز به  
في معنى عن الخبز سواء اكله منفردا او في مائع كلبن وطبيخ ومثله الخبز المقمر فى الدمس فلو فت فى اللبن وغيره  
عفى عنه وهل يعفى عن حمله فى الصلاة او لا قال الرملى لا يعفى وخالف العلامة الخطيب فقال يعفى عنه فيها اه زاد  
البجيرمى ولا يجب غسل القدم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن ايضا وفيه نظرا اه وعبارة السكردى  
عن شرح العباب ويعفى عما يصيب الخنطة من البول والروث حال الدياسة قال الدارمى والاحوط المستحب  
غسل القدم من اكله وقياسه ان يسن غسل جميع ما يعفى عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله  
ما على رجل الخ اى يعفى عنه اذا وقع فى الماء مثلا سواء اغلغ وقوعه فيه ام لا بشرط ان لا يطرا عليه نجاسة  
اجنبية شرح بافضل قال السكردى عليه وذكر الشارح فى حاشية التحفة بعد كلام ما نصه وقد يؤخذ منه العفو  
هنا عن منفذ الحيوان وان كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال فى الاياعاب هو محتمل ويحتمل تقييده بما اذا  
لم يكن بفعله اى الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه  
كلام السكردى (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار او راث وبقى اثر ذلك بمنفذه سم على المنهج اه  
قال الشارح فى الحاشية يعفى عما فى المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقيته انتهى العفو

نعم المراكوب يعفى عن كثير  
شعره ومن دخان او بخار  
تصعد بنار ولا كبخار  
كنيف وريح دب رطب  
فطاهر وبحث القمولى  
نجاسة جميع رغيف أصابه  
كثيره لرطوبته مردوبانه  
جامد فلا يتنجس إلا بماسه  
فقط ولا يطهره الماء ومن  
غبار سرجين وما على منفذ  
غير آدمى مما خرج منه

عن بر رشاة وقع فى اللبن حال الحلب فلو وجد بعرف لبن وشك فى انه وقع فى حال الحلب أو لا فالوجه الحكم  
بنجاسته لانه الاصل فى وقوع النجاسة فى اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة فى ماء وشك  
فى انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارتها لان مجرد وقوع النجاسة فى الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

طير وما على فمه وفم كل يجتر  
 كانه له الحب الطيرى عن  
 ابن الصباغ في البعير واعتمده  
 وفم صبي قال جمع وكذا  
 ما تلقى الفيران من الروث  
 في حياض الاخيلة إذ اعم  
 الابتلاء به ويؤيده بحث  
 الفزارى العفو عن بعفارة  
 في مائع عم بها الابتلاء  
 وشرط ذلك كله ان لا يغير  
 وأن يكون من غير مغاظ  
 وان لا يكون بفعله فيها  
 يتصور فيه ذلك (تنبيه)  
 علم من كلامهم في هذه  
 المستثنيات أنها لا تنجس  
 ملاقيها في شروط الصلاة  
 أن المعفوات ثم تنجس لكن  
 لا تبطل بها الصلاة مثلا  
 وحية تذيق الفرق فان  
 الضرورة والحاجة الموجبة  
 للعفو موجودة في السكل  
 إلا ان يقال على بعد ان اصل  
 الضرورة هنا أكد وقد  
 يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر  
 في نجاسة ظرفها إذا تخللت  
 واختلافهم في قایل شعر  
 الجلد إذا اندفع هل يطهر  
 تبعاله كالذى قبله ويعنى  
 عنه فقط أى لأنه أخف  
 ضرورة منه ولو تنجس آدمى  
 او حيوان طاهر وإن ندر  
 اختلاطه بالناس ثم غاب  
 وأمكن عادة طهره حتى من  
 مغاظ والنزاع في الهرة بان  
 ما تاخذ بلسانها قليل  
 لا يطهر فها يرد أنها تكرر  
 الاخذ به عند شربها

كردى (قوله وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك  
 لم يضعه في الماء عشا والحق الاذرى به ما نشؤه من الماء والزركشى ما لنزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء  
 وذرق فيه او شرب منه وعلى فمه نجاسة ولم تحلل عنه اه قال ع ش قوله عشا ومن العشب ما لو وضع فيه  
 لمجرد التفرج عليه فيما يظرو وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السمك في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها  
 من العلق ونحوه حفظ الماء عن الاستقذار وقوله مر لم تتحلل عنه مفهومه انها إذا تحللت ضرر وقياس  
 ما تقدم فيما تلقى الفيران وفيما لو وقعت بكرة في اللبن العفو للشفقة اه (قوله منه) أى الماء (قوله وذرق  
 طير) ويعنى عما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو البقر وافتى جمع من اللبن بالعفو عما  
 يبقى في نحو الكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا بهذا أى العفو عما يبقى في نحو الكرش  
 الخ وفي الكردى عن الايعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذى عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز  
 اكل المصارين والامعاء إذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف الكرش وفيه نظر والوجه  
 انه لا بد من غسلها إذا لم يشق ذلك وانه لا بد من تنقية نحو الكرش عما فيه ما لم يبق فيه نجاسة يجرى بعسر زواله  
 اه (قوله وفم كل يجتر) فلا ينجس ما شرب منه ويعنى عما تاطير من ريقه المنجس نهاية أى وصل لثوب  
 او بدن او غيرهما ع ش (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في  
 المجموع انه يعنى عما تحقق اصابته بول ثور الدباسة له بل ما نحن فيه اولى والحق بعضهم بذلك افواه المجانين  
 وجزم به الزركشى نهاية قال ع ش قوله مر وفم صبي أى بالنسبة لثدى امه وغيرها وقوله مر عما  
 نحقق أى وإن سهل غسله كان شاهداً للنجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال  
 جمع الخ) جزم به النهاية والمعنى ثم قال الاول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه  
 غالبا اه قال ع ش قوله مر بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في  
 الاوانى المعدة للاستعمال في البيوت كالجرار والباريق ونحوهما ما يقع لاختواننا المجاورين أى في الازهر  
 من ان الواحد منهم يربد الاحتياط فيتنخذله ليريقا ليستنجى منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فيران  
 ومنه أيضاً ذرق الطيور في الطعام اه (قوله في مائع) أى أو جامد رطبا وقوله وأن لا يكون بفعله أى قصدا  
 لا تبعا كرى (قوله وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلا) أى كالطواف (قوله في السكل)  
 أى في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله ويؤيد ذلك) أى الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم  
 تأثير الخ (قوله كالذى قبله) أى ظرف الخمر المتخللة قال الكردى اراد به المعطوف عليه اه (قوله ولو  
 تنجس آدمى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم آخر وهو انه لو تنجس فمه بنحو الذى لم  
 يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيما يشق الاحتراز عنه كالنقام ثدى امه وتقبيله في  
 فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قرره الرملى سموع ش وكردى (قوله أو حيوان) إلى قوله ويؤخذ  
 في المغنى (قوله أو حيوان طاهر) من مرة أو غيرهما مغنى من فمه أو غيره من اجزائه كرى عن الايعاب (قوله  
 وامكن عادة) أى ولو على بعد في ماء جار او راكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغاظ) قال في الايعاب  
 ويشترط كونه أى الماء مختلطا بتراب إن كانت نجاسة مغاظة ولا تشتري الغيبة سبع مرات لانها في المرة  
 الواحدة تلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كرى (قوله لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالاصل الطهارة (قوله وروث ما نشؤه منه الخ) ويعنى عما يماسه العسل من الكوارة التي تجعل من روث نحو  
 البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشا شرح مر (قوله وذرق طير) أى وإن لم يكن من طيور الماء  
 شرح مر (قوله وفم صبي) لاسيما في حق المخاطلة والحق بعضهم بذلك افواه المجانين شرح مر (قوله ولو تنجس  
 آدمى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم آخر وهو انه لو تنجس فمه بنحو الذى لم  
 يتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيشق الاحتراز كالنقام ثدى امه فلا يجب عليها غسله  
 وكتقبيله في فمه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قرره مر واعلم ان قوله ولو تنجس الخ

مامسه وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة الممسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فإنه إذا ظهر له به النجس فإصابه شيء منه فإنه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل ينعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاء ذات ما في الاناء على حالها أولاً وآخراً ( ٩٩ ) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أولاً لأنه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضة مأه ومقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصر محهم الا في بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد بمنوع بل تنعطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم رأيتني في شرح العباب رجحت الثاني وعلمته بما حاصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بماء غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لانه ان استعماله في حدث تعذر جزؤه بالنية او في خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه ولانه لو حل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالاولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشي قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده انه يورده موارد الاول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه بنجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أي من ماء أو غيره (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته الخ) ولو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل تبطل صلاته لا نه محكوم بنجاسته وإن لم يحكم بنجاسة مامسه به مع الرطوبة والاحتمال الطهارة ولا يبطل بالشك فيه نظر ومال الرمي للاول والثاني غير بعيد سم (قوله عملاً) علة للحكم ببقاء نجاسته وقوله لضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لما مامسه بصري (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أي شخصاً (قوله وهو) أي عدم التنجيس (قوله ٩) أي بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أي في حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا أي ولا ينعطف كرده (قوله والاول اقرب) أي باني انفاتر جميعه للثاني خلافاً للشبرام لسي حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الا في انقضاء نصه وظاهر كلام ابن حجر في شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قاسم على المنهج عن اجمال الرمي اعتماد عدم وجوب الغسل وقد يتوقف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد يزيل منزلة اليقين فالقياس وجوب الغسل اه (قوله رجحت الثاني) أي عدم الانعطف (قوله وإن ترتبت) أي غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أي التعليل المذكور في شرح العباب (قوله لانه الخ) علة لنفي المعارضة (قوله فهو محقق) أي الخبث (قوله بمشكوك فيه) أي في طهره اراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمظنون الطهارة الخ) أي وإن حل به أيضاً ساغ استعمالهما معا فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أي من استعمالهما معا كرده (قوله انه الخ) بيان لما نقلوه الخ (قوله يورده) أي الماء الثاني الذي انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أي فيما لو أصابه شيء من أخذ المشتبهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا أثر الخ هو القول الذي يفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كرده (قوله ما أصابه) أي أصاب منه على الحذف والابصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الاولي لتنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر ان محل الخ (قوله وهو ما اندفع) إلى قوله على إشكال في المغنى لا فوله أي ما يرتفع إلى طلبة (قوله اندفع) أي انصب وقوله منجدر أي منخفض والحدار الخط من الاعلى إلى الاسفل كرده (فهو كالراكد) أي في كونه متصلاً واحداً فيكون جرياته متواصلة حساً وحكماً فلا يتنجس إذا بلغ جميعاً قلتي فأكثراً إلا بالتغير بصري وشرح بافضل (قوله مع ذلك) أي وجود ارتفاع امامه (قوله في تفصيله) إلى قول المتن والقلتان في النهاية لا قوله أي ما يرتفع إلى طلبة وقوله بان لم تبلغهما إلى تنجست (قوله في تفصيله السابق الخ) وفيما يستثنى نهاية ومعنى (قوله لان خبر القلتين عام) فإنه لم يفصل فيه بين الجاري والراكد نهاية ومعنى قول المتن (وفي القديم الخ) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال في شرح المذهب وهو قوي وقال في المهمات انه قول جديد ايضاً كرده (قوله لقوته) أي لقوة الجاري ولان الاولين كانوا يستنجون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضؤون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالباً وعلله الرافعي بان الجاري واراد على النجاسة فلا ينجس إلا بالتغير كالماء الذي تزال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهراً لا طهوراً والظاهر انه ليس بمراومه (قوله وهي الدفعة) وفي القاموس الدفعة بالفتح المرة بالضم الدفعة من المطر اه والمناسب هنا الضم عش (قوله منه) أي من الماء الذي بين حافتي النهر (قوله تحقيقاً او تقديراً) تفصيل للتموج فالتحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

نظير ما مر عن شيخنا الرمي فيما لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقاء نجاسة اليسرى في مسئلة شيخنا (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل) لو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لماسة حيث لم يستعمل ما ظن طهارته وإلا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك ثلاثاً يصلي ييقين النجاسة (والجاري) وهو ما اندفع في منجدر ومستوفان كان امامه ارتفاع فهو كالراكد وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به (كراكد) في تفصيله السابق من تنجس قليلاً بالملاقاة وكثيره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفي القديم لا ينجس) قليله (بالتغير) لقوته وعلى الجديد فالجريات وإن اتصلت حساه منفصلة حكماً فكل جريته وهي الدفعة بين حافتي النهر أي ما يرتفع منه عند توجه تحقيقاً أو تقديراً طالبة لما أمامها جارية بما وراها

الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر التوج بالجرى عند سكن الهواء لانه يتأوج ولا يرتفع بجرى  
(قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا وقريب  
من الاستواء اما ان يكون منحدر من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا يتنجس منه إلا  
الملاقى للنجس ماء او غيره واما فى المستوى والقريب منه فغير الماء يتنجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة واما  
الماء فالعبرة فيه بالجربة فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها الا بالتغير وان كانت اقل فهي التي تنجست  
وما قبلها من الجريات باق على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باق على طهوريته إلا  
الجربة المتصلة بالمتنجسة فلها حكم الغسالة وهذا اذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة في الممر  
فكل ما مر عليها يتنجس واما ما لم يمر عليها وهو الذى فوقها فهو باق على طهوريته شيئا اى وإن كان ماء  
النهر كله دون قلتين كما نقله السكردى عن الحلى والزيادة عن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها  
بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من شمع جريات مع كدورة الماء بالتراب  
الطهور فى احدها من مغنى ونهاية (قوله وإلا) اى وإن لم تجر النجاسة بجرى الماء لثقلها مثلاً ولضعف جريان  
الماء ومثل ذلك اذا كان جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كما فى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة  
النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال لنا الخ) قال فى الايعاب ولا يؤثر فى هذا الالغاز الذى  
جرى واعليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن الف لانه متفرق خسكا وذلك لان اتصاله صورة يكنى فى الالغاز به  
اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تقديرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء بجرى  
عليها بهينة فساؤها كالراكد بخلاف ما اذا كان يجرى عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها  
حيث كان الجارى امالو كانت غير عميقة فلا اثر لها سواء جرى الماء عليها سريعا ام بطيئا كرى (قوله  
بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فائدة زيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الآدمى) اى بذراع اليد  
المعتدلة شرح بافضل (قوله وبمجموع ذلك الخ) ايضا حه اذا كان المربع ذراعا ورعا طولاً وعرضاً وعمقاً يبسط  
الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة ارباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول فى  
خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة  
وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارباط فى المائة ذراع اربعة ارباط طرل وفى الخمسة والعشرين  
ذراعا مائة طرل فالمجموع خمسة ارباط طرل وهو مقدار القلتين شيئا وكرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة  
والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ارباعا هى الميزان  
لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلاً والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب  
احدهما فى الآخر تحصل ستة وثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطه ارباعا فاذا كان العرض ذراعا  
فالحاصل من ضرب اربعة فى ستة وثلاثين مائة واربعة واربعون فهو اكثر من قلتين اذ هما كما علمته مائة  
وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة ارباع فى بسط الثلاثة ارباع الذراع فى ستة  
وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا فقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين  
المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارباط التي هى قدر كل  
ربع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين  
بالمساحة ماذ كرى عن زوائد الروضة مانصه ثم الظاهر ان ماذ كرى عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى  
رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ما على مختار الرافعى فيه وهو مائة  
وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ماذ كرى ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين

فان كانت دون قلتين بان لم  
تبلغهما مساحة ابعادها  
الثلاثة تنجست بمجرى الملاقة  
وإلا فالتغير ثم ان جرت  
النجاسة فى جربة بجرىها  
طهر محلها بما بعدها  
وإلا فكل ما مر عليها من  
الجريات القليلة تنجس حتى  
يقف الماء ومن ثم يقال لنا  
ماء فوق ألف قلة وهو نجس  
من غير تغير (والقلتان)  
بالمساحة فى المربع ذراع  
وربع طولاً ومثله عرضاً  
ومثله عمقاً بذراع الآدمى  
وهو شبران تقريباً ومجموع  
ذلك مائة وخمسة وعشرون  
ربعا على اشكال حسابى  
فيه يبينته مع جوابه فى شرح  
العباب وهى الميزان فلكل  
ربع ذراع اربعة ارباط  
لكن على مرجح المصنف  
فى رطل بغداد وعلى مرجح  
الرافعى لم يتعرضوا له  
ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما  
تفاوت اذ هو خمسة دراهم

فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسة ما مس به مع الرطوبة او لا لاجتبال الطهارة ولا  
تبطل بالشك فيه نظراً ومال مر الاول والثانى غير بعيد (قوله اربعة ارباط) اى من الخمسة مائة رطل  
(قوله اذ هو) اى التفاوت بين المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين

وخمسة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بمسح ويحسب ما يبلغه (١٠) إبعاده فان بلغ ذلك فقلتان ولا

فلا وقد حددوا المدور بأنه ذراع من سائر الجوانب بذراع الادى وهو شبران تقريباً وذراعاً عمقاً بذراع النجار وهو ذراع وربيع وقيل ذراع ونصف (تنبيه) الظاهر ان مرادهم بذراع النجار ذراع العمل المعروف وحينئذ فتعديده بما ذكر ينافية قول السهمودى في تاريخه الكبير ذراع العمل ذراع وثلاث من ذراع الحديد المستعمل بمصر وذلك اثنان وثلاثون قيراطاً وذراع اليد الذى حررناه أحد وعشرون قيراطاً وبه يتايد الثانى إذ التفاوت حينئذ بين ذراع ونصف باليد وذراع العمل نصف قيراط ولم يستثنه لقلته وبالوزن (خمساً ثلثاً رطل) بفتح الراء وكسرهما وهو افصح (بغدادى) باعجامهما وإهمالهما وإعجام واحدة وإهمال الاخرى وبإبدال الاخير نونا لخبير الشافعى والترمذى والبيهقى إذ بلغ الماء قلتين بقلال هجر لم ينجس وهى بفتح اولها قرية بقرب المدينة النبوية على مشرفها أفضل الصلاة والسلام وقد قدر الشافعى رضى الله عنه القلة منها اخذاً من تقدير شيخه ابن جريج الراثى لها بقرتين ونصف بقرب

وهو خمسة ارجال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه سم (قوله) واربعة اسباع درهم) كذا في نسخة المصنف رحمه الله ويظهر ان الصواب وخمسة اسباع درهم والله اعلم بصري (قوله) لا يظهر به تفاوت) في عدم الظهور نظر سم أى يعلم عامراً نقاً (قوله) ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله إبعاده أى غير المربع فاعلم لم يبلغ وما فى السكردى من ان الضمير المستتر راجع الى ما والظاهر الى غير المربع وضمير إبعاده يرجع الى المربع خلاف الصواب والصواب الى غير المربع ايضا (قوله) فان بلغ) أى ما يبلغه الخ ذلك أى المائة والخمسة والعشرين ربعا (قوله) المدور الخ) ضابطه ان يكون ذراعاً عرضاً وذراعين ونصفاً عمقاً ومتى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة اذرع وسبعاً لان المحيط لا بد ان يكون ثلاثة أمثال العرض وسبع مثله فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط ارباعاً لوجود الربع في مقدار القلتين في المربع فيكون العرض أربعة اذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف العرض في نصف المحيط يخرج اثنا عشر واربعة اسباع عملاً بمقتضى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لانها كانت قبل الضرب اثني عشر واربعة اسباع ثم تضرب الحاصل في عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون وخمسة اسباع فان ضرب الاتني عشر في العشر بمائة وعشرين وضرب الاربعة اسباع في العشرة باربعين سبعا وخمسة وثلاثون سبعا بخمسة صحيحة يبقى خمسة اسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن الراجح ان معنى التقريب يظهر في النقص لا في الزيادة شيخنا وفي المغنى والبيجى نحوه لا قوله ونصفاً وقوله عملاً الى ثم تضرب وقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله) وهو ذراع وربيع) في المغنى والبيجى وشيخنا ما وافقه (قوله) الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافه لان ما افاده بيان تكسير القلتين مباينة كثيرة فليتامل بصري عبارة السكردى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل مانصه وإذ تقرران المراد ذراع النجار بالناء وانه اربعة وعشرون قيراطاً وذراع اليد احدى وعشرون قيراطاً لزم ان المراد بعقد المربع ذراع وربيع بذراع الادى وبعمق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع النجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله) ذراع العمل المعروف) في عرف البناء والنجارين كرى (قوله) فتعديده) أى ذراع النجار بما ذكر أى بذراع وربيع (قوله) المستعمل بمصر) أى بايدى الباعة (قوله) وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله) وبه) أى بقول السهمودى وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله) ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله) وبالوزن) عطف على قوله بالمساحة (قوله) وبإبدال الاخير نونا) وبمبم أوله بدل الباء نهاية أى مع النون فقط كفى القاموس عبارته بغداد بمهملتين ومعجمتين وتقديم كل منهما وبغدان وبغدين ومغدان مدينة السلام ع ش (قوله) لخبير الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ في النهاية والمغنى الا قوله والترمذى والبيهقى (قوله) قرية بقرب المدينة الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الازهرى قال فى الخادم وهو الاشبه مغنى قال البيجى قوله وهو الاشبه ضعيف اه (قوله) من شيخ شيخه الخ) إذ الشافعى اخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج واسمه عبد الملك بن يونس عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل بيجرى (قوله) الراثى لها الخ) فانه قال رايت قلال هجر فاذا القلة منها تسع قربتين او قربتين

الاربعة ارجال التى هى قدر كل ربيع على مرجح النوى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين بالمساحة ما ذكر عن زوائد الروضة ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الروضة جرى فيه على مختاره فى رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم أما على مختار الرافعى وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين وهو خمسة ارجال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت معتقده فليتامل فيه (قوله) لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجاً بأنه مبهم

لم يبين عجيب إذ لا وجه للنزاع في شيء مما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال حجر لانه إذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة رضي الله عنه يحتاج به مطلقا واما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه اما لهذا أو لثبوتها عنده (تقريباً) لان تقدير الشافعي امر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فاقبل على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما الف وقيل ستائة لا تختلف قرب العرب فاخذنا بالاسوا ويرد بان المدار على الغالب (١٠٣) وهو ما مر وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانه افرط وب تفسير التقريب

وشيثاً أي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفاً إذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب إلا شيئاً على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب مغنى ونهاية (قوله فالبيان كذلك) محل تأمل بصرى (قوله به) أي الضعيف مطلقاً أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله لها) أي الزيادة المذكورة (قوله اما لهذا) إشارة إلى البيان كردى (قوله فلا يضر نقص الخ) وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله وقيل الخ) عبارة المحلى والمغنى قدم تقريباً عكس المحرر ليشملة وما قبله النصحيح والمقابل فيما قبله ما قبل القلتان الف رطل لان القربة قد تسع مائتي رطل وقيل هماً ستائة رطل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيض أي شيء نقص اه بحذف (قوله وب تفسير التقريب ثم) أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي بقوله فيض الخ (قوله ان التحديد ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين التقريب في رطلين إذ لزوم من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين سم وبصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة من انه يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان ايضاً إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان هذا التحديد غير المختلف فيه اه واما ما في الكردى مما نصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريباً المقابل له والمراد ان هذا التحديد المقول بقيل غير التحديد المماثل للاصح فلا يرد عليه انك قلت في الخطبة لا اذكر المقابل اه فبعد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والتغير المؤثر) أي حساساً وتقديراً نهياً ومغنى (قوله وحمل طعم الخ) أي جعله خبراً للتغير وقوله باعتبار ما اشتمل عليه أي باعتبار الحال الذي ائصف به الطعم وما بعده هو التغير ولذا قال أي تغير طعم الخ (قوله لا يقال الخ) هذا اعتراض اخر حاصله ان تقييد التغير بالمؤثر ايضاً ينقسم إلى هذه الاقسام كردى (قوله وهو التغير المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر (قوله ليس المراد حمل كل الخ) أي بان بلا حظ الربط بعد العطف (قوله من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر منحصراً في هذه الثلاثة كردى أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر في احدها التحققة ايضاً في نحو الحرارة البرودة سم (قوله وخرج) إلى قوله والمؤثر في النهاية وإلى قوله وما لو وجد في المغنى (قوله بجيفة بالشط) أي قرب الماء مغنى (قوله وما لو وجد الخ) أي والتغير الذي لو وجد فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا بالنجاسة أي كطعم خمر وريح عذرة ولو ندم قال الكردى ويظهر ان ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمغنى وتغير ما لو وجد فيه الخ (قوله فلا يحكم بنجاسته) أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كردى (قوله لا احتمال الخ) علة للرجيح في الثانية (قوله ولا ينافيه) أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله ما لو وقع فيه) أي الماء الكثير (قوله وإلا) أي بان جزم بانه ليس منه أو ترد فيه (قوله لتحقيق الوقوع الخ) علة لعدم المنافاة (قوله هنا) أي فيما لو وقع فيه نجس الخ (لا ثم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله بما ذكرته) أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية (قوله بل ذاك أولى) أي بالحكم بالنجاسة وقوله لتحقيق الخ علة للاولوية فيما مر (قوله لما زالت) أي النجاسة ذاتاً وانرا وهو التغير (قوله فلم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغير على الاستخدام أو على حذف المضاعف (قوله ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله ليعرف طعم الماء وريحه) أي

ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والتغير المؤثر بطاهر أو نجس طعم أولون أو ريج) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما اشتمل عليه صحيح أي تغير طعم إلى آخره فاندفع ما قبل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا إفادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم إلى آخره ايضاً لا نا نقول ليس المراد حمل كل على حدثه حتى يرد ذلك بل حمل ما افاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في احد هما فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة أو برودة فإو مانعة خلوه وخرج بالمؤثر بطاهر التغير اليسير به وبالمؤثر بنجس التغير بجيفة بالشط وما لو وجد فيه وصف لا يكون إلا بالنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافاً للبغوى ومن تبعه لاحتمال ان تغيره تروح ولا ينافيه ما لو وقع فيه نجس لم يغيره حالاً بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحداً فيما يظهر فان جزم بانه منه فينجس وإلا فلا لتحقيق الوقوع هنا لا ثم

في عدم الظهور نظر (قوله وب تفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزوم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بخمسائة إلا رطلين (قوله من انحصار المؤثر) أي بخلاف

وما يصرح بما ذكرته ما مر في عود التغير ولا نجاسة بل ذاك أولى من هذا لتحقيق النجاسة وتأثيرها أو لا لكن لما زالت و يعرف ضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فإذا لم يؤثر عود المتحقق قبل فاولى ما لم يتحقق اصلاً فان قلت يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم ان لالنجاسة ثم يحتمل تروحه بها قلت يمكن وبؤبده قو لهم لورأى في فراشه أو ثوبه منياً لا يحتمل انه من غير ملزومه الغسل وقو لهم لورأى المتوضىء على رأس ذكره بل لا لا يحتمل انه من غير ملزومه الوضوء وقو لهم شرعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء ويحوي يؤخذ ما ذكره في المنى



وعلى رأس الذكر أنه لو وقع في ماء كثير نجس وطاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرض وحده  
لغير فله حكمه وإن شك  
فان ترتبا في الوقوع  
وتأخر التغير عنهما استداه  
إلى الثاني أخذنا من مسألة  
الطبيعة وإن وقعا معا أو مرتبا  
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن  
الأصل طهارة الماء هذا  
ما يظهر في هذه المسئلة ووقع  
في الخادم وغيره ما يخالفه  
فأحذرده ولو خلطهما قبل  
الوقوع تنجس لأن التغير  
بالمتنجس كالنجس ومن ثم  
قال في المجموع ان دخان  
النجاسة والمتنجس حكمهما  
واحد أى خلافا لمن فرق  
لمدرك يخص هذه نعم ان  
خالط النجس ماء واحتجنا  
للفرض بان وقع هذا  
المتخلط فيما يوافقه فرضنا  
التغير النجس وحده لأن  
الماء يمكن طهره أو ما نعا  
فرضنا السك لأن عين  
الجميع صارت نجسة لا يمكن  
طهرها كما هو ظاهر (ولو  
اشتبه) على من فيه اهلية  
الاجتهاد في ذلك المشتبه  
بالنسبة لنحو الصلاة ولو  
صليا ميازا كما هو ظاهر (ماء)  
او تراب وذكروه لأن الكلام  
فيه وإلا فسيعلم بما سجد كره  
في شروط الصلاة أن الثياب  
والاطعمة وغيرها سواء  
اختلط ماله بماله أم بالغيره  
يجوز الاجتهاد فيها وظاهر  
أنه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها قد تعرف بهما أحيانا (قوله وعلى رأس الذكر) أى وفي البلب على رأس الذكر  
(قوله من أحدهما فقط) أى ولا يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك  
الأحد فقط (قوله ومنه) أى من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله لو فرض وحده لغير)  
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا في الصفة (قوله من مسئلة الطبيعة) أى الآتية قبيل قول المصنف وتغير  
ظنه لم يعمل بالثاني (قوله حكمه) أى فذلك الماء حكم ذلك الأحدهما من الطهارة أو النجاسة (قوله هذا) أى  
التفصيل المذكور ووقوله في هذه المسئلة أى فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله ولو خلطهما قبل الوقوع) أى  
خلط الطاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله  
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج مالهو كانا جافين  
فلتأمل فيه سم (قوله كالنجس الخ) أى كالتغير بالنجس أى كما تقدم (قوله فيما يوافقه) أى فى الماء الكثير  
الذى يوافقه بخلاف المانع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع المختلط بالنجس فيه وإن لم  
يتغير كما مر (قوله أو ما نعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فنجس عن  
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سم أى من أنه يفرض في الاختلاط بالمانع أيضا النجس وحده لأن المانع ليس  
نجسا حتى يقدر مخالفا (قوله على من فيه) إلى قوله إذ خصال المخير في النهاية لا أقوله وظاهر إلى المتن وقوله  
ولم يبلغ إلى وجوازا وقوله طاهرا (قوله في ذلك المشتبه) متعلق بالاجتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية  
الخ (قوله لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله ولو صليا) أى مجنونا فافق وميز تميز اقوا بما بحيث  
لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه ع ش (قوله وذ كره) أى خص الماء بالذك كرسم ونهاية  
أى ولم يذكروه التراب مع اشتراكه معه في الطهورية رشيدى (قوله يجوز الاجتهاد الخ) خبر ان  
الثياب الخ (قوله وظاهر أنه لا يعتد فيها الخ) قضيته أنه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجبور  
عليه بسفه وقديمه لأن السفه ليس من اهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهده كلفان في ثوبين واتفقا في  
اجتهادهما على واحد فينبغى أنه إن كان في يدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن في يد واحد منهما وقف  
الأمر إلى اصطلاحهما على شىء وإن كان في أيديهما جعل مشتركا ثم ان صدقنا صاحب اليد سلم الثوب له  
ويبقى الثوب الآخر تحت يده إلى أن يرجع الآخر ويصدق في أنه له كمن أقر بشىء لمن يشكره ولو ظن أن  
مسلكه ما في يد غيره فالأقرب أنه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنع من وصوله إلى حقه يظنه بسبب منع  
الثاني منه ع ش وسياق في مبحث اشتباه ماء وماء ورد ما يتعلق بذلك (قوله لنحو الملك) أى كالاتفاق  
والاختصاص (قوله أى طهور) إلى قوله إذ خصال المخير في المغنى لا أقوله بعد تلفهما (قوله أى طهور)  
كان المناسب لقوله الآتى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (بنجس)

غير المؤثر لا ينحصر في أحدهما التحققة أيضا فنحو الحرارة والبرودة (قوله من أحدهما فقط) أى ولا  
يحتمل أنه من الآخر فقط ولا معه (قوله لأن التغير بالمتنجس كالنجس) يؤخذ منه التصوير بما إذا كان  
الاختلاط بنحو الطاهر فيخرج مالهو كانا جافين فيه (قوله أو ما نعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند  
قوله فان غيره فنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) في شرح العباب  
لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم ينجس ثوبه للشك كما لو اصابه نقط ثوب تنجس بعضه واشتبهه وفارق  
بطلان الصلاة بلبس بعضه بأنه يشترط فيها ظن الطهارة وهو منتف هنا ولو اجتهد وظن نجاسة ما اصابه  
الرشاش منه فكذلك على الوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه  
نجاسته لأنه ان استعماله في حدث لم يمكن الجزم بالنية أو في خبث فهو محقق فلا يزول بشكوك فيه الخ اه  
وقوله وهو منتف هنا قد يمنع إطلاق إنتفائه إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة  
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم ينجسه وذلك مما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجيسه لا يقال يلزم  
صحة الصلاة هنا ويفرق بين ما اصابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلبس بعضه ان

الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله وظاهر إلى آخره (بنجس)

أى بماء أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ سم (قوله أو بمسعمل) أى بماء أو تراب مسعمل مغنى ونهاية (قوله وإن قل الخ) أى حيث كان الاشتباه فى محصور ع ش (قوله بان يبحث الخ) متعلق باجتهاد وتصوير له (قوله ولم يبلغا) أى المشتبهان (بالخاط قلتن) أى بلا تغير مغنى (قوله تيمم) الأوجه خلافه وإن ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما يأتى (قوله بعد تلفهيا) هذا يقضى أن يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتأمل سم ولعل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلفهيا كما نبهنا (قوله أن وجد الخ) أى أو بلغ الماء أن قلتن بالخاط بلا تغير مغنى (قوله طاهرا) قد نبهنا فيه تفسيره طاهراً بظهور و لعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى كما نبهنا (قوله بعض الشراح) عبارة النهاية والمغنى الولي العراقى لكنهما رجها ضعفاً ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله يصدق) أى على كل منها نهاية (قوله كذلك) أى كتحصيل الخير (قوله) إذ خصال الخير انحصرت الخ) أن أراد أن الواجب الخير لا يتحقق إلا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج إلى سند صحيح وأصح من كلام الأئمة بل إطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على أنه لا فرق وإن لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيئاً فى مطلوبه فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت) أى وسيلة الاجتهاد وقوله فى هذا أى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال أن أراد الوسيلة فى الجملة فنحن الصدق ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله فلم يجب أصلاً أن أراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فناملة سم عبارة النهاية بعد بسطه فى رد كلام الولي العراقى نصها ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين إذا استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطلان طهارته فيكون متلبساً بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافى بين من عر بالجواز والوجوب لأن الجواز من حيث أن له الأعراض عنهما والوجوب من حيث قصده ارادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض غش بتوجيهه

أى متنجس أو بمسعمل (اجتهد) وإن قل عدد الطاهر كواحدي مائة بان يبحث عن اماره يظن بهما يقتضى الاقدام والاحجام وجوباً مضيقاً بضيق الوقت وموسماً بسعته ان لم يجد غير المشتبهين ولم يبلغا بالخاط قلتن فإن ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم بعد تلفهيا وجواز ان وجد طاهراً أو طهوراً ييقن وزعم بعض الشراح وجوبه هنا أيضاً مستدلاً بان كلا من خصال الخير يصدق عليه انه واجب ليس فى محله لان ما هنا ليس كذلك إذ خصال الخير انحصرت بالنص وهى مقصودة لذاتها والاجتهاد وسيلة للعالم بالطاهر فإن لم يجد غير المشتبهين تعينت كسائر طرق التحصيل وإن وجد غيرهما لم تنحصر الوسيلة فى هذا بل لا يصدق عليه حد الوسيلة حينئذ فلم يجب أصلاً

سلم يتيقن نجاحه بخلاف ما أصابه الرشاش لانا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما أصابه الرشاش والمتنجس بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الأول وعدم صحتها مع مصاحبة ما لا فى المشتبه المذكور وقد يتجه منع بطلان الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه وإن بطلت الصلاة عليه وحينئذ فيتجه صحة الصلاة مع أصابه الرشاش وبفرق بان المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ما مسه بخلاف الرشاش فإن كلا غير محقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم أن كلامهم على المسئلة الاتية وهى قولهم فإن تركه وتغير ظنه لم يعمل بالثانى على النص صريح أو كالصريح فى صحة صلاته مع ما أصابه من الماء الذى استعمله أو لاعم احتمال أن يكون هو التجسس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما إذا تنجس بعض الثوب فاشتباهه وإن الصلاة صحيحة مع أصابه ما استعمله أو لاثم تغير ظنه وعلى ما أصابه الماء الأول فليتأمل فإنه قد يفرق بأنه استعمله مع اجتهداده إلى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ (قوله) فإن ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم (ذكر مثل ذلك فى الاجتهاد فى القبلة الاتى فقال عقب المتن الاتى فيها وإن تحير لم يقل فى الاظهر وصلى كيف كان مانصه وكذا الوضوء الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيهما (قوله تيمم) الأوجه خلافه فيجتهد وإن ضاق شرح مر (قوله بعد تلفهيا) هل يقضى أن يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتأمل (قوله ليس فى محله) بل هو والله فى محله وقوله إذ خصال الخير الخ أن أراد أن الواجب الخير لا يتحقق إلا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص مقصودة لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج إلى سند صحيح وأصح من كلام الأئمة بل إطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على أنه لا فرق وإن لم يرد ذلك فإنه لا يجدى ما ذكره سبباً فى مطلوبه فليتأمل فان الحق أن جميع ما احتج به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحاً (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال أن أراد الوسيلة فى الجملة فنحن الصدق ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب وقوله لم يجب أن أراد لم يجب مطلقاً فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فناملة ولا تغربما

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير أو قرب كلب اه زاد المغنى فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق احد الانامين لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لان الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يمنع عليه ذوق الانامين لان النجاسة تصير متيقنة كما افاده شيخى وان خالف في ذلك بعض العصريين اه وبأتى عن النهاية ما يوافق هذه الزيادة وقوله بعض العصريين قال البصرى هو الشيخ ناصر الدين الطبرلاوى اه قول المتن (طهارته) أى طهوريته معنى (قوله فلا يجوز) الى قوله كمالوا اجتهد في المغنى والنهاية (قوله فان فعل الخ) اى فان هجم وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتطهر به لم تصح طهارته وان بان الخ لتلاعبه معنى (قوله ثم بان خلافه) اى لا يجوز له العمل بالاول (قوله بما في نفس الامر) اى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم (قوله وسيأتى) الى المتن حكاه ع ش عن الشارح واقره (قوله وسيأتى) اى في شرح فان تركوه وقوله منه اى مما سيأتى (قوله المجنونة) اى او الممتنمة من الغسل ليحل له وطوؤها وقوله به أى بما ظن طهارته باجتهاده (قوله اى طهور اخره) الى قوله ومن ثم في المغنى (قوله غير المشتبهين) قضيته ان المشتبهين لو بلغا بالخطأ قلتين بلا تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع سم (قوله كما افاده كلامه) لعله باطلاقة سم اى فينصرف الى الكامل ويحتمل بتسكيره على قاعدة إعادة الشيء نسكرة وقال السكردى وهو قوله بيقين اه (قوله خلافا لمن اعترضه) اى بانه وجود المشتبهين فقط قادر على طاهر بيقين وهو واحد هما فلا بد من زيادة قيد التعمين واجاب غير الشارح بان المبهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة المغنى فان قيل كان ينبغى للبصيف أن يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر بيقين أجب بأنه لا حاجة الى ذلك وإن كان طاهراً بيقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر بيقين اه ولعل هذا الجواب هو مراد الشارح خلافا لما مر عن البصرى من انه غيره قول المتن (بيقين) كان كان على شط نهر في استعمال الماء أو في صحراء في استعمال التراب معنى (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله كالقابلة) اى إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف إمكانية حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم مما يأتى في محله سم عبارة المغنى كمن بمكة ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان في ظلمة او كان أعمى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج اليه اه (قوله بانها في جهة الخ) وبان الماء مال وفي الاعراض عنه تفويت مالية مع إمكانية بخلاف القابلة معنى (قوله فطلبها الخ) اى إذا قدر عليها معنى (قوله ومن ثم الخ) ظاهر صنيعه ان المشار اليه مخالفة الماء ونحوه للقابلة ويحتمل انه الرد وعلى كل ففي هذا تقرير الشىء على نفسه عبارة النهاية والمغنى عقب قول الشارح وجوز ان قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن جائز لان بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) اى الرد المؤيد بأفعال الصحابة رضى الله تعالى عنهم (قوله هذا الوجه) اى القيل (قوله ثم رايته) اى النذب وقال السكردى اى المصنف اه (قوله فيما مر) الى قوله ولو لاختلاف بصيرين في النهاية إلا قوله وإنما جاز إلى فان فقدو كذا في المغنى إلا قوله اى ولو الى إذا تحير قول المتن (والاعمى كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهاده إلى طهارة أحد الانامين فاخبره بصير مجتهد بخلافه فهل يقلد لانه اقوى إدراكا منه او لا اخذا باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظر والاقرب الاول لكن ظاهر كلامهم الثانى ويوجه بان الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فالولى أن لا يرجع إلى ما يخبر عن شىء مستند للإمارة ومع ذلك فالأقرب معنى الاول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضى العدول عما اقتضاه اطلاقهم فالواجب اعتناؤه ع ش بخذف (قوله فيما مر فيه) اى من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخرفه فانه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نجد له حاصلا (قوله بما في نفس الامر) أى ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته انه لو كان المشتبهين بأن كان لو خطبهما بلغا قلتين من غير تغير لم يجر هذا الوجه فليراجع (قوله كما افاده) لعله باطلاقة (قوله كالقابلة) أى إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل تحيره إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقه عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم بتحققها اه قال عش أى فاذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطبرلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثانى وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير فيتيمم بعد تلفها او تلف أحدهما ويجب غسل فله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التانيث (قوله إنما جازله) أى للاعى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وسينفذ فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتى عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث او تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتى في التيمم وهذا الشبهة به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صا ون مما يترقب عليه إزالة النجاسة أنه يطالبه بحد الغوث أو حد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشوبرى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى فى حد القرب وقيل فى محل يلزمه السعى اليه فى الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال فى شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه فى الاسعاد وفى شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل تحيره إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهاية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقه عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم بتحقيقها اه قال عش أى فاذا ذاق أحدهما لا يجوز له ذوق الآخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق أحدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطبرلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثانى وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير فيتيمم بعد تلفها او تلف أحدهما ويجب غسل فله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى أى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التانيث (قوله إنما جازله) أى للاعى (قوله تلك الحواس) أى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كما في نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) أى بعد تلف الماء وسينفذ فلا إعادة عليه كما يعلم بما ياتى عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغى ان توهمه بحد الغوث او تيقنه بحد القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتى في التيمم وهذا الشبهة به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صا ون مما يترقب عليه إزالة النجاسة أنه يطالبه بحد الغوث أو حد القرب أى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثته هنا بل ما ذكرته ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشوبرى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده أى فى حد القرب وقيل فى محل يلزمه السعى اليه فى الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح أحدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال فى شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه فى الاسعاد وفى شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهاية ونحوه انقطعت رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطعت رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) أى للطهارة فلو اجتهد للشرب جازله الطهارة بعد ذلك بما ظنه ماء قاله

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما ياتى فى محله (قوله أى ولولا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه فى شرحه (قوله إذا تحير) قال فى شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل تحيره إذا ضاق الوقت ولا صبروا عاذا لاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتى فى التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهة دون ما ياتى وان تيقنه فليتنظر هنا إلى ذلك بالاولى لانه إن صبروا اجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سيأتى فى فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يقلد فى الاظهر وصلى كيف كان فى هامش قوله وصلى كيف كان عن الامام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدلل به من مسألة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البدل موجود هنا وفيها لا هناك (قوله ويتيمم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كما فى نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البدل هنا الفرق أو وجه فى شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد إذ لا بدل لها بخلافه هنا وسيأتى انه لا يتعين الا وثق الا علم اه (قوله لم يترجح أحدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح أحدهما عنده لا يقلد واحدا منهما وكذا يفيد قوله الاتى قبيل او وما وردوا واختلف عليه

ولا نظرا لصله لاستحالة الى حقيقة اخرى مغايرة للماء اسما وطبعه بخلاف الماء المتنجس (١٠٧) فاندفع تفسير الزركشي له بإمكان رده

للماء الطهارة بوجه وهو في الماء  
يمكن بمكانه دون البول  
انتهى على ان فيه غفلة  
عن قولهم لو كان مع جمع  
ماء كثير لا يكفيمه الا ببول  
يستهلك فيه ولا يغيره  
لا يستهلا كدبه لو مهم خطابه  
قيل له الاجتهاد هنا الشرب  
ما يظن طهارته وهو غفلة  
عمما ياتي في نحو خمر و خمر و لبن  
اتان ولبن ما كول (بل) هنا  
وفيما ياتي انتقالية لا ابطالية  
كاهو الا كثر فيها ومن ثم  
قال جمع محققون لم يقع  
الثاني في القرآن لانه في  
الاثبات إنما يكون من باب  
الغلط فزع ابن هشام ان  
هذا هو غير صحيح (بخطان)  
عطف على جملة لم يجتهدوا  
يصبان او يصب من احدهما  
في الآخر واحتمال انه  
صب من الطاهر فهو باق  
على طاهرته ليس اولى  
من ضده فلم ينظر اليه على  
ان المدار على ان لا يكون  
معه ظهور يقيين وبذلك  
الصب لا يبقى معه ظهور  
بيقين فلا اشكال اصلا  
وبهذا اعني جعلهم من التلّف  
صب شيء من احدهما في  
الآخر يتايد قول القمولى  
كالرافعي يشترط لجواز  
الاجتهاد ان لا يقع من احد  
المشتبهين شيء في الآخر  
لتنجس هذا بيقين فزال  
التعدد المشترط كما سيأتي  
انتهى نعم تعليله غير صحيح

الماوردي واعتمده طب و مر ورده حجج سم على المنهج وسيأتي في الشارح مر ما يعلم أن جوازه  
للشرب لم يقله الماوردي وإنما بحثه الاذرعى وان الشارح مر موافق لحجج في منع الاجتهاد وهذا محله  
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من احدهما بدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اختلف انا  
باوائى البلد واشتبه فيها خدما شاء الى ان يبقى واحدا وله الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه ع (قوله) ولا نظرا  
لاصله) اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحالة الخ) اى لان المراد بقولهم له اصل في التطهير عدم استحالة عن  
خلقه الاصلية كالتنجس والمستعمل فانهم لم يستحيلوا عن اصل خلقتهم الى حقيقة اخرى بخلاف نحو  
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية وليعاب (قوله) فاندفع) اى بتفسيرى  
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحالة الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزركشي له اى لقولهم المذكور وقوله  
وهو اى الرد (قوله) على ان فيه) اى تفسير الزركشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ) اى الدال على امكان  
ما ذكر في البول ايضا فليتامل سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الاذرعى  
مع رده (قوله) عما يأتى) اى فى التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتى انتقالية) كذا فى المحلى والنهاية والمغنى (قوله)  
كاهو) اى الانتقال (قوله) لانه فى الاثبات إنما يكون) قد يكون الا بطل بيل لا بطل قول نحو الكفار فلا  
محذور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ) اى قول الجميع (قوله) عطف على جملة لم يجتهد) بناء على  
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطف على  
يجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفردا فان تلاها  
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء مجرد لا اضطراب نهاية زادا للمغنى ولا يجوز عطف يخطان على يجتهد وان  
يقر بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يخطأ اه (قوله) او يصبان الخ)  
عطف على يخطان (قوله) او يصب من احدهما الخ) اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل  
العفو عن ذلك إذ لم يكن بفعله كما تقدم ع (قوله) على ان المدار) اى مدار صحة التيمم وقول الكردى اى  
مدار التلّف سبق قلم (قوله) فلا اشكال) اى على جعل الصب من احدهما فى الآخر من انواع التلّف (قوله)  
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه فى الآخر هو الطاهر  
فلا يستعمله فلم يمنع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليله غير صحيح) اقول بل هو صحيح فان الاشارة بهذا الى المصبوب  
فيه وهو نجس بيقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحينئذ فيسقط  
عن الاعتبار ولم يبق إلا انما واحد مشكوك فيه فاتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصري عبارة سم  
قد يقال اراد التعدد الخاص وقدير شد الى ذلك الوصف بالمشرط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) وإنما  
الحق تعليله) اى تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من أحدهما شيء فى الآخر بما ذكرته اى بأنه  
لا يبقى بذلك الصب معه ظهور يقيين (قوله) يشكل عليه) اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثنان ولا مر جمع قال فى شرح الارشاد ما إذا اعتقد رجعية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه فى الاسعاد  
وقد ينازع فيه ما يأتى فى نظيره من القبلة من ان تقليد الارجح اولى إلا ان يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا بد  
للقبلة بخلاف ما هنا ثم رايته فى الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق بما يؤيده او  
يعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن للمراجع اثر فلم جاز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يترجح  
احدهما كما دل عليه كلامه فى الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتامل  
(قوله) عن قولهم الخ) اى الدال على امكان ما ذكر فى البول ايضا فليتامل (قوله) إنما يكون من باب الغلط)  
قد يكون الا بطل بيل لا بطل قول نحو الكفار فلا محذور في وقوعه فى القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد  
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه فى الآخر هو الطاهر فلا يستعمله فلم  
منع الاجتهاد (قوله) فزال التعدد المشترط) اى وهو ما معه طهارة احدهما بيقين وحينئذ يصح التعليق  
(قوله) نعم تعليله غير صحيح) قد يقال اراد التعدد الخاص وقدير شد الى ذلك الوصف بالمشرط ولعمري ان

ولما ألحق تعليله بما ذكرته فان قلت يشكل عليه مافى زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

نحسبان إن كانت في الاول او الثاني إن كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشترك قلت يفرق بأن الاجتهاد هنا لحل تناول ولو في المائتين القليلين فكفى فيه لضعفه بعدم توقفه على النية التعدد صورة ليتناول الاول او يتركه ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد ان لا يتيقن نجاسة احدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ يجتهد ليظهر له الثاني من الاول ورأيتني في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعه فانه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بان الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفارة وكل من الاناءين يحتمل انه محلها فالجهد فيه باق على تعدده بخلافه ثم ونبه بالخلط على بقية انواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) بعد نحو الخلط فلا يصح قبله هنا وفيما إذا تحير المجتهد أو اختلف اجتهاده أو غير ذلك كان تحير الاعمى ولم يجد من يقلده أو وجده وتحير أو اختلف عليه لإثنا ولا مرجح لان معه ما طاهرا يبين له قدرة على إعدامه

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فرع لو اغترف من دنين في كل منهما ماء قليل أو مائع في إناء واحد فوجد فيه فارة ميتة لا يدري من اسمها هي اجتهد فان ظنهما من الاول واتحدت المغرفة ولم تغسل بين الاغترافين حكم بنجاسة ما و إن ظنهما من الثاني أو من الاول واختلفت المغرفة أو اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاسة ما طاهرا فيه اه و اقره ع ش (قوله حينئذ) ضبب بينه وبين قوله وإن اتحدت المغرفة سم أي حين إذا اتحدت المغرفة أي ولم تغسل بين الاغترافين كما مر عن المغنى آنفا (قوله هنا) أي في مسألة زوائد الروضة (قوله ولو في المائتين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه آنفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفى فيه) أي في الاجتهاد هنا لضعفه أي حل تناول (قوله ليتناول الاول) أي ما في الاناء الاول ان ظن طهارته باجتهاد (قوله في مسألة الروضة) أي زوائد الروضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك أي الاغتراف من الدنين (قوله ليظهر له الثاني الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالا جتهاد بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الرافعى في أنه يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من أحد المشتبهين شيء في الآخر كرى (قوله لبيان محل الفارة) أي ثم إذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز استعمال الاول كرى زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من احدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسى مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الاناءين في الآخر سم (قوله بخلافه) ثم أي فيما إذا صاب من أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخلط) إلى قوله وبه فارق في المغنى وإلى قوله لان النظر في النهاية ما يوافق (قوله بعد نحو الخلط) تفسير لثم (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله وبه فارق) أي بقوله لان معه ما طاهرا الخ ع ش ومعلوم ان محط الفرق قوله له قدرة الخ (قوله لا نقطاع ربحه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المغنى إلى قوله المانع إلى المامر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد لنظر الماء الطهور والمتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كما لا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له اصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر سم على حج اقول والا قرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبرى ان الا قرب الاول وبقي ايضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والطاهر لا متنازع لفظ امر نجاسة البول وبقي ما لو تلف احدهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لاحتمال ان التالف المتنجس ام لافيه نظرو الا قرب الثاني ع ش اقول وكذا استقر الثاني في مسألة سم بعض المتأخرين بما نصه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول ع ش ان التالف المتنجس لعل

هذا ظاهر (قوله وإن اتحدت) ضبب بينه وبين قوله حينئذ (قوله ليظهر له الثاني من الاول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال ظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالا جتهاد بدليل (قوله لبيان محل الفارة) أي وإذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز له استعمال الاول وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فر بما ظهر له ان النجس هو المصبوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسى مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من احدا الاناءين في الآخر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاثة أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد لنظر الماء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد اليهما ولا احتمال ان يصادفه ماء الورد كما لا يضر احتمال

صوابه ماء الورد (قوله حينئذ) أي حين اذ وجد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كذا نسيان إحدى الخس وان أمكنه الجزم بها بان يأخذ غرفة من كل منهما الخ وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على ظهور يمينين وان كان مقتضى العلة كما قال في المجموع الامتناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سياتي في كلام الشارح فيما اذا اشتبه ظهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فإنه هنا قادر على الظهور يمينين وثم انما يفيد الاجتهاد تحصيل ظهور بالظن ومع ذلك لم يغتفر واه ثم هذه السكينة لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري وبأني عن سم وعش رد ما سياتي في كلام الشارح ايضا وفي عش قوله لم مقتضى العلة أي قوله لم للضرورة كمن نسي صلاة من الخس اه (قوله وان زادت الخ) خلافا لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغني واستشكل الاسنوي وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوئه ولو كمله بما يعي يستملك فيه كما ورد وغيره انه يلزمه التكميل بشرط ان لا يزيد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يجوزون هنا استعمال ماء كامل وماء ورد مثله وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال الى التيمم واجيب عنه بجوابين الاول انه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم يقدر الخ الثاني ان صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطع راحته وصار كلاما وذلك لا قيمة له غالباً او قيمته تافهة بخلاف تلك ريؤخذ من ذلك انه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم ووجهه ان الاشتباه لا يمنع من صحة ايراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما اذا قال له بعثك هذا الماء الورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيشي (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم اذا فعل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي ايضا عش (قوله للماء) أي في شرح او ماء وبول لم يجتهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يتيمم وضوءه باحدها ثم بالآخر اه (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية والمغني كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع منعاً واضحاً بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجزا كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب سم عبارة عش فرع اذا اشتبه المستعمل بالظهور يجوز له الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز ان يتوضا بكل منهما مرة ويغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك انه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز ان يتوضا الخ نقل ابن حجج عن الشرح المذکور خلاف هذا القول الا قرب ما قاله عميرة ثم راي ابن قاسم على ابن حجج صرح بما قلناه اه عش وتقدم عن البصري استشكل مصادفة الماء المنتجس او لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المنتجس لان له اصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر (قوله بالاقتناء المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع منعاً واضحاً بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجزا كما بسطنا بيانه بها مش شرحه للعباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما ومن ذلك قول المذهب مانعه وان اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجهان احدهما لا يتحرى لانه لا يقدر على اسقاط الفرض يمينين بان يتوضا بكل واحد منهما والثاني يتحرى لانه يجوز اسقاط الفرض بالطاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلهما كما بيناهما والصحيح منهما جواز التحري ويتوضا بما ظن انه المطلق والثاني لا يجوز التحري بل يلزمه اليقين بان يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو اراد الاستنجاء وغسل نجاسة اخرى غسل باحدهما ثم بالآخر وان توضا بهما فهو غير جازم في نيته بطهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع تصريحه بان التوضؤ بكل من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمل قوله واذا توضا بهما فهو غير جازم الخ تجده نصاً في ان التوضؤ بكل منهما الذي صرح كلامه بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوبا ان لم يجد غيرهما وجوازا ان وجده خلافا لمن منع حينئذ (بكل) منهما (مرة) ولان زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لان النظر لذلك انما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماليته بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مر انه لا اصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء يقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم انه مندوب لا واجب للمشقة وفيما اذا اشتبه ظهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد لان فعل تلك السكينة كما حررته بما فيه في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

فيهما كالماءين ويرده ما تقرر من الفرق (١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشرب ما يظنه الماء او ماء الورد وإن لم يتوقف اصل شره على

اجتهاد ثم إذا ظهر له  
بالاجتهاد الماء جازله التطهر  
به على ما قاله الماوردى لانه  
يغتفر في الشيء تبعاً لما لا يغتفر  
فيه مقصوداً ونظيره منع  
الاجتهاد للوطء ابتداء  
وجوازه بعد الاجتهاد للملك  
(وإذا استعمل ما ظنه)  
الطاهر من الماءين بالاجتهاد  
أى كله أو بعضه (أراق)  
ندبا (الآخر) إن لم يحتج به  
وقيد بالاستعمال بفرض أنه  
لم يرد باستعمال أراد لانه  
لا يتحقق الاعراض عن  
الآخر إلا به غالباً فلا ينافي  
أن المعتمد ندب الارافة قبله  
لثلاً يغلط ويتشوش ظنه  
(فان تركه) بلا إرافة فان لم  
يبق من الاول بقية لم يجز  
الاجتهاد لأن شرطه على  
الاصح عند المصنف أن  
يكون في متعدد حقيقة فلا  
يجوز في كمين لشوب مثلاً  
ماداماً متصلين به وزعم  
أنه إذا تلف أحدهما ينبغي  
استعمال الباقي بلا اجتهاد  
كالمشكوك في نجاسته نظراً  
للأصل مردود بان باب  
الاجتهاد ترك فيه الأصل  
بالشك أى أصل الطهارة  
وأصل عدم وقوع النجس  
في كل إناء مخصوصه كترك  
الأصل في ظنية رؤيت تبول  
في ماء كثير ثم رؤى عقب

مقالة الشارح أيضاً (قوله فيهما كالماءين) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ)  
والفرق بينه وبين الطهر أنه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارية وهما طاهران  
نهاية (قوله وإن لم يتوقف الخ) عبارة المغنى والنهية واستشكل بان الشراب لا يحتاج الى اجتهاد واجيب بان  
الشرب وإن لم يحتاج اليه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه اه (قوله على ما قاله الماوردى الخ)  
اسقط المغنى صيغة التبرى وعبارة النهاية كما قاله الماوردى وقدم امتناع الاجتهاد للشيء مقصوداً  
ويستفيدة تبعاً كما في امتناع الاجتهاد للوطء وبملكه تبعاً فيما لو اشتبهت أمته بأمة غيره واجتهاد فيهما للملك  
فانه يظن ما بعده لجل تصرفه فيها وسكونه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وما بحثه الاذرعى من بجىء  
كلام الماوردى في الماء والبول بعيد إذ كلامه يشير إلى أنه إنما اباح له الاجتهاد ليشرب ماء الورد ثم يتطهر  
بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضاً فكل من الماءين له اصل في الحل المطلوب وهو الشراب فجاز الاجتهاد لذلك  
بخلاف الماء والبول فالأوجه أنه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كميته ومذكاة مطلقاً أى للاكل وغيره كاطعام  
الجوارح بل إن وجد اضطراب جازله التناول هجماً وإلا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره  
اه وقوله فالأوجه الخى الكردي عن الأيعاب مثله (قوله منع الاجتهاد للوطء الخ) عبارة البرماوى ولو  
اشتبه امتناشخصين واجتهاد أحدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه  
ولا تقبل منازعته إلا بينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له ووطء ما بعده هذا إن لم يجتهد الآخر فان  
اجتهاد أى اجتهاده الى عين ما اداه اجتهاد الآخر فينتجه الوقف الى ان يظهر الحال أو يصطاحا انتهت  
بجزمى وتقدم عن عش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام (قوله وجوازه) أى الوطء سم  
وكردى (قوله للملك) أى بقصد تمييز الملك فقط لا نه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك ويترب  
عليه الوطء لانه من ثمرته كردى عن شرح العباب (قوله الطاهر) الى قوله فلا يجوز في المغنى (قوله الطاهر)  
أى الطهور نهاية (قوله ندبا) وقيل وجوباً بمغنى (قوله إن لم يحتج به) أى لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش  
دابة وكذا دعى خاف من العطش تلف نفس أو عضو أو منفعة وإلا لم يجز شره لانه له حكم النجس سم على  
المنهج عش عبارة المغنى إذ لم يخف العطش ليشربه إذا اضطرب اه (قوله بفرض أنه لم يرد الخ) أشار به  
إلى إمكان حمل كلام المتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ كما صرح به أى الامكان المغنى وحمله عليه أى  
معنى الارادة النهائية (قوله إلا به) أى بالاستعمال (قوله لثلاً يغلط الخ) علل المغنى ندب الارافة قبل الاستعمال  
لثلاً يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال لثلاً يتغير اجتهاده فيشتبه عليه الامر اه وظاهر ان كلام  
التعليقين يجرى في كل من الاراقتين (قوله بلا إرافة فان لم يبق الخ) عبارة المغنى أى لم يبقه وصلى بالاول  
الصحيح مثلاً ثم حضرت الظهور وهو محدث ولم يبق من الاول شيء الخ (قوله في متعدد حقيقة) أى ابتداء وانتهاء  
شرح بافضل (قوله فلا يجوز في كمين الخ) أى وفى إحدى يديه المتصلتين ببذنه بل يجب غسلهما النصيح صلاته  
وفى الأيعاب لو اشتبه نجس فى أرض واسعة صلى فيها الى بقاء قدره أو ضيقة غسل جميعها اه كردى (قوله  
به) أى بالشوب (قوله فى ماء كثير) أى غير متغير اخذاً ما بعده (قوله وإن بقي من الاول) الى قوله وظاهر  
كلامهم فى النهاية وإلى قول المتن بل يتيمم فى المغنى إلا ما أنبه عليه (قوله) لزمه عند ارادة الوضوء الخ) أى إذا  
لم يكن متذكراً للعلامة الاولى مغنى وسياق غن النهاية مثله بزيادة عبارة عش أى بان أحدث وحضرت

تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سياتى نقل هذا عن الماوردى وقد نظر  
الشارح فى شرح العباب فى بحث الاذرعى بجىء كلام الماوردى فى الماء والبول ثم قال فالأوجه أنه لا اجتهاد  
في ذلك ونحوه كميته ومذكاة مطلقاً وإن اغتمدنا كلام الماوردى بل إن وجد اضطراب جازله التناول هجماً  
وإن لم يوجد امتنع ولو باجتهاد اه باختصار (قوله وجوازه) أى ضبب بينه وبين قوله للوطء (قوله لزمه عند  
ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن ان يكون محله ما إذا لم يكن ذا كالدليل الاجتهاد الاول أو قام عنده

الاول بغيره وإن قلنا بالظاهر لقوته باستناده لمعين مع ضعف احتمال خلافه وإن بقي من صلاة  
الاول بقية وإن قلت لوجوب استعمال الناقص لزمه عند ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد فان وافق الاول فواضح (و) ان (تغير ظنه) فيه



صلاة أخرى ولم يكن ذا كراهة ولا معارض الأول أو عارضه معارض اه زاد سم أما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كراهة لا دليل من غير معارض لم يبعد أيضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغي ان يجوز للاعمى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل وقياس ذلك انه لو كان باع الاول او بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه أيضا وهل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احدهما باطل بغيره فاشتمه غير مملوك سم عبارة ع ش (قوله لم يعمل بالثاني) أي ولا بالاول أيضا لا اعتقاده الآن بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شر به او باغوه وغسل بنجاسة او غير ذلك وانتهوا لغسل اعضاءه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين ظهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا سم ومغنى (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني سم (قوله او يصلي الخ) أي الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) أي العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغنى وخروج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني و الفرق بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالاجتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة بغيره (قوله واخذ البلقيني الخ) قلت هو واضح وقد افق به الودر حه الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أي ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة لا دليل الاول لم يبعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالاجتهاد فان بقائه بنجاسة بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيصلي فيه ماشاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعه أم يمكنه الاستتار ببعضه لكبره فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لثلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير إعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم الاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان أتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كراهة لا دليل من غير معارض لم يبعد أيضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد إذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استصحاب الحكم الاول فليراجع (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغي ان يجوز للاعمى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما منع هولاء وم نقض الاجتهاد بالاجتهاد وهذا المانع مفقود في حق الاعمى وقياس ذلك انه لو باع الاول او بعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه أيضا وهو محل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا نظر والوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لا يقال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتأمل (قوله لم يعمل بالثاني على النص) سيأتي في شروط الصلاة فيما لو اجتهد في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لثلاثا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين ظهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالاجتهاد) أي مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقيني (قوله والتزام المخرج) المقابل للنص (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنيه  
(على النص) لثلاثا ينقض  
الاجتهاد بالاجتهاد ان  
غسل جميع ما اصابه الاول  
أو يصلي ييقين النجاسة ان لم  
يغسله والتزام المخرج الاول  
قياسا على القبلة بعيد لان  
أحد هذين الفسادين لا يأتي  
في العمل بالثاني فيها  
لاحتمال الجهة الثانية  
للصواب كالاولى فلم يلزم  
عليه نقض اجتهاد أصلا  
وأخذ البلقيني بما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بماء غيرهما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حينئذ هو نظير مسألة القبلة وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٢) وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوءه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضاءه لان

لما علمت من إلغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور (بل يتيمم) بعد نحو الخلط لا قبله كما مر (بلاعادة) حيث لم يغلب وجوده في محل التيمم (في الاصح) لانه ليس معه طاهر يبين ولا نظر الى ان معه طاهر بالظن لانه لا عبرة بهذا الظن لما يلزم عليه الفساد كما تقرر (تنبيه) ما قررت به المتن من فرض قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي من الاول بقية انما هو لا يأتي على طريقته انه لا يجوز الاجتهاد الا في متعدد ومن التقييد بنحو الخلط انما هو ليصح قوله بلا اعادة لما علم من قوله بل يخلطان ثم يتيمم ان شرط صحة التيمم تلفهما او تلف احدهما واما اشتراط ان لا يغلب وجود الماء فمعلوم من كلامه في التيمم فعمل انه لا اعتراض عليه بوجه وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافي ايضا من جواز الاجتهاد مع عدم التعدد لانه لا يحتاج عليها في عدم الاعادة الى تقييد بنحو خلط لانه ليس معه الا اناء واحد فلا ظهور معه يبين هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الاصح فع النظر اليه يتعين تخريجه على رأى الرافي فقط لانه لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي البجيرى عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن البرلى والزيادة ما نصه اى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما في الاول واما في الثاني فيلزمه الاعادة حينئذ لا نأقول النجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما وصلى اربع ركعات لا ريع جهات فانه لا يعيد مع انه صلى لغير القبلة قطعاً لان المبطل غير متعين اه (قوله مما ذكر) اى من التعليل بقوله لثلاثين خ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضاءه وثيابه عش (قوله بماء غيرهما) اى بماء طهور يبين او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير مسألة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كردى (قوله صلى به) وفاقا للمغنى وسم وخلافاً للنهاية عبارته فان كان على طهارته لم يجب اعادته اى الاجتهاد الا ان يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها اه (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى فى شرح التيمم (قوله فى محل التيمم) سياق فى باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن وبجواب يمنع ذلك اذا خلط بما ظنه فى الآخر سم وبجواب ايضا بانه بالنظر الى قول المصنف على الاصح وياتى انه مع النظر اليه يتعين تخريج كلامه على رأى الرافي فقط فلا يتقيد التيمم ببعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمغنى بمائنه والثاني يعيد لان معه طاهر بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعد جزم اه (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياق وهذا الذى سلكته الخ بصرى (قوله الا فى متعدد) اى ابتداء وانتهاء (قوله ومن التقييد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى ببعد نحو الخلط (قوله ان شرط الخ) بيان لما علم الخ (قوله وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافي) اى بفرض قوله وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شىء (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه اعتراض الخ (قوله مع قطع النظر عن قوله فى الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به فى كلامه عش (قوله مع نحو الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانياً فى الاخر او عكسه فيبقى معه طاهر بالظن كالحل على طريقة الرافي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف فى الجملة بصرى وقد يجاب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان فى هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر فى صحة البيع تغير الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صح ايضا وهل له كل الثمين باطنافيه نظرو الوجه لا لان احد البيعين باطل يميناً ثمثنه غير مملوك (قوله بماء غيرهما) قضيته ان العمل بالثاني مع ايراد الماء الآخر موافق الاول لا يفتى معه لزوم ما ذكر وفيه نظر لانه يحتتمل ان يكون النجس هو الاول وبايراد الثاني موافقه يصير طاهر او مع ذلك لا تكون الصلاة يمينين النجاسة ويصح ذلك ان من لوازم العمل بالثاني غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال أن يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء الثانى وحينئذ لا يلزم كون الصلاة يمينين النجاسة الا ان يراد بقولهم او يصلى يمينين النجاسة ان لم يغسل ما اصابه الاول من غير اعضاء الوضوء فان غسل ذلك ليس لازماً لاستعمال الاخر فى الطهارة فليتأمل (قوله ووضوءه الاول باق صلى به) هذا هو الوجه ويدل عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يظهر ما اصابه الماء الاول ثم رايت ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم يجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها فهو كالحادث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله فى محل التيمم) سياق فى باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه لمعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ماء طاهر بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن

نحو الخلط المشترك على رأى المصنف بل مع وجود واحد فقط لانه طاهر بالظن وزعم بعضهم تخالفهما فى الاعادة فهى على طريقة الرافي لا تجب وعلى طريقة المصنف تجب لان معه طهورا يبين

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أى في جميع صور التلف (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعى وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعى اى بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقى الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيما اذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لسن اعتباره كون الاراقه قبل الصلاة ينبغى أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضى التصوير بما إذا انتفت الاراقه ونحوها واذ كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها واذ كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتى ايضا على طريق الرافعى إذا حصلت الاراقه التى هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخريج على رأى الرافعى لانه لا يأتى تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأى الرافعى ينافي قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصرى قوله وبعضهم حصره الخ هذا هو الذى استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخريج الخ فواجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله وبعضهم تخريج الخ (قوله وعلم بممار الخ) عبارة المغنى تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها مما امر الاول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ماء اشتبه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كفيه او احدى يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتى في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبقى المشتبهات فلو تلف احد هامل يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقى الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العمرانى في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كالثياب والاوانى والا طعمة فلا يجتهد فيما اذا اشتبه بحرمه باجنبة فاكثركا سيأتى ان شاء الله تعالى في النكاح أو مية بمذكاة ونحو ذلك وشرط الاتخذ والعمل بالاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله والوجه خلافه اه

ويجوز بفتح ذلك إذا خلط ما ظنه في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلى بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعى وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعى اى بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقى الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيهما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان اراق ماذكر قبلها فلا إعادة جز ما لسن اعتباره كون الاراقه قبل الصلاة ينبغى أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالمعتمدان المعتبر كون الاراقه قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضى التصوير بما إذا انتفت الاراقه ونحوها واذ لم تنتف كان عدم الاعادة مجز وما به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقه ونحوها واذ كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتى ايضا على طريق الرافعى إذا حصلت الاراقه التى هي اقوى من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيه تعين التخريج على رأى الرافعى لانه لا يأتى تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأى الرافعى ينافي قوله في الاصح

غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط اى ونحوه شرط لصحة التيمم وهذا الذى سلكته فى تقرير عبارته من التفصيل اولى مما وقع للمتكلمين عليه من اطلاق بعضهم تخريج كلامه على الرايين وبعضهم حصره على رأى الرافعى وعلم مما مر فى الماء والبول ان شرط الاجتهاد

ايضا ان يتايد باصل خل (١١٤) المطلوب فلا يجتهد عند اشتباه خل بخمر او لبن اتان بلين ما گول او مذكاة بميته وما سيزد كره في

(قوله ايضا) أي كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله أو مذكاة بميته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره ليميز له اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم اقول ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي آفعا عن الكردي ان كلام من الشروط المتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا يجوز بدون واحد منها (قوله ثم) أي في النكاح (قوله) وبما سيزد كره الخ) في عطفه على قوله بماسر المتعلق بقوله علم الماضي تسامح (قوله في المتحير) أي فيما إذا تحير المجتهد (قوله كاسر) أي في شرح وتطهير بما ظن طهارته (قوله) وإنما كان هذا) أي ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أي ان يكون للعلامة فيه مجال وقوله لان تلك أي العلامة (قوله) وعن بعض الاصحاب الخ) أي نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله) وعن بعض الاصحاب الخ) وفي الكردي بعد ذكر الشروط المتقدمة ماضيه فلهذا شروط جواز الاجتهاد وأما شروط وجوبه فثلاثة دخول الوقت اما قبل الوقت فهو جائز ثانياً لعدم وجود غير المشتبه او إرادة استعماله ثالثاً ان لا يبلغ المشتبهان بالخاط قلتيين وإلا فلا يجب الاجتهاد بل يحير بينه وبين الخلط اهـ (قوله) وعن بعض الاصحاب اشتراط كونهما لواحد الخ) والاوجه كافى الاحياء خلافة عملاً باطلا فيهم كما وضحت في شرح العباب نهاية (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فان ظن ما لنفسه استعماله او ما لغيره اجتناب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم سم (قوله) باب الوطء الخ) عبارة الكردي قال في الاحياء فان قيل فلو كان الاثنان لشخصين فينبغي ان يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل بانائه لانه تيقن طهارته وشك الان فيه فنقول هذا محتمل في الفقه والارجح في الظن لمنع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لان صحة الوضوء لا تستدعي ملكاً بل وضوء الانسان بما فيه في رفع الحدث كوضوئه بمائه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده اثر بخلاف الوطء لوجه الغيرة فانه لا يحل اهـ (قوله) تمارن) أي تبطل (قوله) وهنا) أي في الاثنان لاثنين وقوله له وقوله فوجب أي الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجوب (قوله) أي الماء) الى قوله وإطلاق الفقيه في النهاية (قوله وهو) أي الماء (قوله) او استعماله) عطف على تنجسه (قوله) ولو على الابهام) ومثل ذلك ما لو توضأ من احد الأثنين بلا اشتباه فاخبر بنجاسة أحدهما على الابهام فاجتهد واداه اجتهاده إلى نجاسة ما تطهر منه فيجب إعادة ما صلاه بتلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبلاوي وارضاه ع ش اقول وبفيده ايضا قول الشارح كالنهاية او بعده (قوله) قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو اخبر ع ش (قوله) او بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا خبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله) أو مذكاة بميته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على أحدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضي قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره ليميز له اختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أي لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بانهم جعلوا للقائف ان يلحق اعتماداً على الشبه ورتبوا عليه حل النكاح تارة وحرمة اخرى والارث وغيره وكان قياس ذلك ان للقائف الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشي وهو إشكال قوى اهـ وقد يجاب بان الحاق القائف حكم وهو من الحاكم إنما ينفذ على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للقائف ان يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً اهـ (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فان ظن بالاجتهاد ما لنفسه استعماله وما لغيره اجتناب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعي وإلا تيمم (قوله) او بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

ايضا ان يتايد باصل خل موانع النكاح أن شرطه أيضاً أن يكون للعلامة فيه مجال ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية ثم وبما قدمته في المتحير أنه يشترط للعمل به ظهور العلامة فلا يجوز له الاقدام على أحدهما بمجرد الحدس والتخمين كما مر وإنما كان هذا شرطاً للعمل بخلاف ما قبله لأن تلك إذا وجدت اجتهد ثم إن ظهر له شيء وعمل به وإلا فلا فادل عليه ظاهر الروضة تبعاً للغزالي من أن الأخير شرط للاجتهاد أيضاً غير مراد عن بعض الاصحاب اشتراط كونهما الواحد والآخر تطهر كل بانائه كما في إن كان ذا غراب فابغى طالق وعكسه الآخر ولم يعلم فان زوجة كل تحل له وورد بأن الوطء يستدعي ملك الواطئ للمحل والوضوء يصح بمغسوب وأوضح منه أنه لا مجال للاجتهاد في الابضاع فأبقينا كلا على أصل الحل إذ لانية ثم تتأثر بالشك وهنا له مجال من حيث أنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثر النية بالشك في حق كل منهما (ولو أخبر بتنجسه) أي الماء وهو مثال أو استعماله ولو على الابهام أو بطهارته

أى ومخالف لما قدمه في شرح وتظهر بما ظن طهارته (قوله التعيين الخ) الأولى وفارق الإبهام ثم الإبهام هنا بان الإبهام ثم يوجب اجتنابها والإبهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في المأين (قوله ثم) أى فى الأخبار بالنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى فى الأخبار بالطهارة (قوله بان التنجس) أى والاستعمال (قوله وإن استويا) أى الإبهامان وهما إبهام الطهارة وإبهام النجاسة ع ش (قوله فى كل) متعلق بالإبهام وقوله جواز الخ مفعول إفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المتن فى المعنى إلا قوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتا) ولو أعمى نهاية ومعنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى عينه كريد وعرف المخبر له عدلته وكذا لو قال أخبرنى عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتى عن شرح المسند ع ش (قوله وفاسق الخ) أى ومجنون ومجهول نهاية ومعنى أى مجهول العدالة ع ش (قوله ويميز) عبارة المعنى والصبي ولو يميزا وفيما يعتمد المشاهدة اه زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده فى صباه من تنجس لنامو نحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه فى الزمن الماضى أيضا أه قال ع ش واقتصاره مر فى المختصر على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولا فيه نظر فليراجع وقياس ما قالوه فى الصوم وفى دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به مجيئه هنا اه (قوله إلا) ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومعنى وشرح بأفضل قال السكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقولها لو ظن صدقها لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقد يقال ينبغى أن يؤثر كآثر فى وجوب الصوم إذا أخبره بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمدهم مالم يخبروا عن فعل انفسهم ومالم يصدقهم وإلا اعتمد خبرهم انتهت وتقدم انفا عن ع ش ما يوافقه (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بلى فى الاناء معنى عبارة سم لا يخفى ان اخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا ايضا فلا يكفى نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بلى فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل اه (قوله فيقبل) أى فى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال احدهما ونف الكلب فى هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة المأين لاحتمال الولوج فى وقتين فلو تعارض فى الوقت ايضا بان غيابه عمل بقول او ثقهما فان استويا فبالاكثر عددا فان استويا سقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كالأوعين احدهما كلبا كان قال ونف هذا الكلب وقت كذا فى هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بلدا آخر مثلا اه قال ع ش بعد سؤقه كلام الشارح مانصه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول او ثقهما فان المتبادر منه تقديم الاوثق وإن كان غيره أكثر عددا بل يكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله فى قبول الرواية وقوله كسكان الخ مثال للمعاوضة كرى (قوله كسكان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى

إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإبهام ثم التعيين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى ابداه وجدته إنما هو باعتبار الإبهام ثم وعدمه باعتبار ههنا فتأمل (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتفاقا إن أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غيره احتمل مجىء الخلاف فى قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا ايضا فلا يكفى نحوه قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيت فيه بولا واما نحوه قوله بلى فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته فى البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان فى ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا نظير

وفارق الإبهام ثم التعيين  
هنا بأن التنجس على  
الإبهام يوجب اجتنابهما  
والطهارة على الإبهام لا  
تجوز استعمال واحد  
منهما وإن استويا فى إفادة  
الإبهام فى كل جواز  
الاجتهاد فيهما (مقبول  
الرواية) وهو المكلف  
العدل ولو امرأة وقناع  
نفسه أو عدل آخر فلا  
يكفى لإخبار كافرو فاسق  
ويميز إلا ان بلغوا عدد  
التواتر أو أخبر كل عن  
فعل فيقبل قوله عما أمر  
بتطهيره طهرته لا طهر  
(وبين السبب) فى تنجسه  
أو استعماله أو طهره كونه  
هذا الكلب فى هذا وقت  
كذا ولم يعارضه مثله  
ككان فى ذلك الوقت بمحل  
كذا وإلا كان استويا ثقة  
أو كثرة أو كان أحدهما  
أوثق والآخر أكثر سقطا  
وبقى أصل طهارته (أو كان  
فقيها) أى عارفا بأحكام  
الطهارة والنجاسة

او الاستعمال واطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفا نظير ما ياتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقا) لاعتقاد المخبر في ذلك او عارفا به وإن لم يعتقده فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتتمل انه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعول عليه على انه غير مطرد (اعتمده) وجوباً وإن لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبين سببا لانفاء الثقة بقولها ولا تماثلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما ياتي تغليظا على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لان الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه ان لا يعول على اجمال غيره مطلقا على ما ياتي او اخر الشهادات

ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقطا وقوله كان استويا تنظير للشرط فاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ هذا السكب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ بيلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لحدما ولغ السكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله والاستعمال) الاولى او الطهورية والاستعمال بصرى (قوله في نحو الوقف الخ) لو قال في نحو الجماعة والجنائز لمكان انسب فتأمل بصرى (قوله اصطلاح خاص) اي بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر انه كالمخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع (قوله في ذلك) اي ما ذكر من احكام النجاسة والطهارة او الاستعمال والطهورية (قوله او عارفا به الخ) عبارة الكردى وكالموافق ما اذا كان عارفا بمذهب المخبر بفتح الباء وان لا يخبره الا باعتقاده فيكون منه الاطلاق كافى الامداد وفتح الجواد والاياعاب وهو يقتضى انه لا بد من وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانما يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فايراجع سم على حجاج اه ع شر وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الابهام الجزم بذلك (قوله وإن لم يبين) اي في الشق الثاني سم (قوله ومخالف) اي ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله لم يبين سببا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبر به قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الارجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيحه حينئذ فيعلم من قولهم فقيها موافقا انه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردى عن الامداد والاياعاب ما يوافقه قال ع شر قوله مر واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح مر اه (قوله وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح اي للرملي وانا في الردة قبلنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في اسبابها لان المرتد متمكن من ان يبرهن عن نفسه وإن ياتي بالشهادتين فعدم الاتيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء ع شر (قوله لا مكان ان يبرهن الخ) الاولى العطف (قوله مطلقا) اي موافقا كان للحاكم او لا (قوله على ما ياتي الخ) (فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من اناء فيه مائع او ماء قليل وفه رطب لم ينجس ان احتمل ترطبه من غيره عملا بالاصل والانتجس ولو غلبت النجاسة في شئ مو الاصل فيه طاهر كشياب مدمني الخرو ومتدينين بالنجاسة اي كالمجوس ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الفخار خلا للماء وردى وبحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب اي وان كثر ولعابها ولعاب الصغار اى اللام وغيرها والمجوس وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمح وفم من نحو اكل خبز والبقل النابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في اناء او خرقة بيلد لا مجوس فيه فهي طاهرة او مرمية مكشوفة فتنجسه او في اناء او خرقة للشرط فاصل المعنى وان عارضه مثله كان قال واغ السكب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ بيلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لحدما ولغ السكب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانها يسقطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى (قوله اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وان لم ينجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع (قوله وان لم يبين) اي في الشق الثاني

والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبز قوله وتركه واكلة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا ان استويا فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر عملا بالاصل اى مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبر الخبز المحبوز بمصرونواحيها فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اى وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبهيمة فلو جالس صغير في حجر مصل مثلاً او وقع طائر عليه فنحكم بصحة صلاته استصحاباً بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اى ما لم يغلب على ظنه نجاسته وبما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كنه او خياطتهما ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو بمنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة للكل كما فرضه في المجموع اما لو اصاب شئاً فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوى إلى ذلك اه (فائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثلاً هل يحكم بنجاستها عملاً بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان ام لا فيه نظر والقرب الاول ع ش بخذف اقول وقوله والجرى وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الا فرنجي وقد اشترى ان عمله وتصفيته بدم الخنزير أم لا فيه نظر والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايت في المغني ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناة الخ) اى في الطهارة وغيرها إجماعاً وقد توضحنا <sup>صلوات الله عليه</sup> من شئ من جلد من قدح من خشب ومن مخضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناة من صفرو كره بعضهم الاكل والشرب من الصفرة قال القزويني اعتياد ذلك بتولده منه أمراض لا دوا لها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني إلا قوله غير حرمي ومرتدو الى قوله في بدن في النهاية إلا ذلك القول (قوله كجلد آدمي) اى او شعره او عظمه فانه يحرم ايضا كما في المجموع عن اتفاق الاصحاب كروى وبجبري (قوله غير جبري ومرتد) سكنت النهاية والمغني عن استثنائهما وقال الزياى والحلي ولا فرق في الاذى بين الحربى والمرتد وغيرهما فمما يحترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) اى ومسروق كروى (قوله فيحرم الخ) اى إلا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناة عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطيلاوى وقال لا يشترط في الجواز فقد اناة طاهر سم اه بجبري (قوله إلا في ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازعه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرفعة وغيره أو قليل لاطفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد الكروى عقبه كسقى زرع أو دابة وكجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما يحتمل الا ذرعى عبارته وحل ذلك كما في التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما من احد هما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقاً اه (قوله نعم يكره)

(ويحل استعمال كل اناة طاهر) من حيث كونه طاهراً وان حرم من جهة أخرى كجلد آدمي غير حربى ومرتد وكغصوب بخلاف النجس فيحرم إلا في ماء كثير أو جاف أو اناة جاف نعم يكره وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى من كراهة البول في الماء القليل لأنه لا تضمن بخجاسة ثم أصلاً والكلام هنا

(قوله إلا في ماء كثير) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقييد قوله في محل استعمال الا اناة من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المغاظر ونازعه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعاً لابن الرفعة وغيره أو قليل لاطفاء نار أو بناء جدار أو نحوه (قوله أو جاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناة بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس شرح عب (قوله ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى الخ) الذى في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما يأتى لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة وإلا لحرم استعماله مطلقاً اه (قوله لأنه لا تضمن بنجاسة ثم اصلاً) يتجه أنه لو كان الماء القليل ثم في اناة وحرماً تضمن الثوب بالنجاسة حرم البول فيه حينئذ لان فيه تضمن خاللاً لاناة بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التضمن والوجه خلاف ذلك حيث كان الحاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناة فهل يحرم

أى فى ماء كثير أو جاف الخ (قوله وكذا ثوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمخ لغير حاجة وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة سم (قوله بناء على حرمة التضمخ الخ) وهو المعتمد ع ش (قوله) والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد يقتضى ان شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة سم (قوله ذلك) أى كون الكلام فيما ذكر (قوله منقطع) لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهرًا والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصرى (قوله إلى التأويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهرًا ع ش وكردى (قوله أى إناء) إلى قوله وظاهر فى النهاية لإلا قوله وإن لم يؤلف إلى ولو على امرأة (قوله) ومرودا) والابرة المعلقة والمشط ونحوها والكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدر بن شبيهة والشراريب الفضة غير محرمة علمين فيما يظهر لعدم تسميتها انية نهاية وفى السكردى عن الایعاب مثله قال ع ش قوله مر والشراريب الخ أى التى تجعلها فيما تنزين به بخلاف ما تجعله فى إناء تشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للراءة استعمال سمر موجه أو قبقاب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منهما اه (قوله أو خلا لا) هو ما يخلل به الاسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الآذان زاد فى الایعاب والمرأة وبرة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم انية انتهى كردى (قوله أو بعضه الخ) يحتمل ان يكون على تفصيل الضبة وان يبقى على إطلاقه لانه أحش منه بصرى اقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول الماتن (فيحرم) أى إلا لضرورة بان لم يجد غير ه شرح بافضل فى قال الایعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كردى (قوله فيحرم استعماله الخ) على الرجال والنساء والخنائى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسبق به مثلاً غير مكلف فان دعت ضرورة إلى استعماله كمروء منها للجلاء عيته جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً انعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لخصوص ما ذكر نهاية زاد المغنى ولا فرق فى حرمة ما تقدم بين الخلوة وغيرها إذا الخلاء موجودة على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال ع ش قوله مر حتى يحرم على المكلف ان يسبق الخ قضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم ياتم الصبي بفعلها ومثله اعطاءه القاء للهو كالزمار فيذبني ان يحرم لما مروء لا نظر لتالم الولد لترك ذلك كما انه لا نظر لتأذبه بضرب الولي له تاديباً اه (قوله كان كبه الخ) أى قلب الاناء (قوله لغير حاجة الجلاء) فان احتيج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به للجلاء غينه كان اخبره طبيب عدل رواية بان عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله إلا قوله كان اخبره إلى جاز وقوله يجب كسره يأتى عن الایعاب صحة بيعه (قوله ان ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلقينى وكذا الدميرى من السكياترو نقل الأذرعى عن الجمهور أنه من الصغائر وهو المعتمد وقال داود الظاهرى بكراهة استعمال اوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا تشربوا فى انية

فى استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ بهافيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحل استعمال النجس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع ان نظرنا إلى التأويل السابق (ذهباً وفضة) أى إناء ولو بابا ومروداً وخلا لا كاه أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضمخ الاناء وهو كالثوب قلت الظاهر لا لان البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء واطنهم صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الارض وإن نقصت قيمتها لانه لحاجة فليتامل وهذا هو الوجه فليتامل (قوله فى استعمال متضمن للتضمخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة (قوله وكذا ثوب) لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفى نظره وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة



والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كايقاع كثيرا تقليدا ما تقدم ليتخلص من الحرمة اه (قوله) وتجوزهم (الخ) عبارة النهاية ويجرم البول في إناء منهما أو من أحدهما لا بشكل ذلك بل الاستنجاء بهما لأن الكلام ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فيما طبع أو هي منهما ذلك كالإناء الملبأ منهما للبول فيه اه وكذا في المغني إلا قوله طبع قال ع ش قوله ألمها منهما قضيته أنه لو بال في إناء ليس معد للبول لا يحرم والظاهر أنه غير مراد اه (قوله) ولم تطبع (الخ) أما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء به لحرمة ونقله عن أصريح الأصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا ملأ إناء كالمرود والمطبوعة محترمة بخلاف الخالي عنهما وفي التحفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة أنها مع الطبع لا تنقل بالحكم واضح وإن كانت العلة الاحترام فينبغي أن يقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما فحرره فاق لم اره في كلامهم وكأنه باعتبار ما كان أو لا من كتابة شئ من نحو القرآن كرى بحذف (قوله) واتخاذ الراس إلى قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصه والوجه كما قاله بعضهم أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه اه (قوله) واتخاذ الراس (الخ) بالنصب عطف على الاستنجاء (قوله) ومع ذلك يحرم وضع شئ (الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توضع صفيحة أو سبيكة من النقد لأن توضعها استعمال لها وإن يحرم وضع تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة في تجوزها إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو توضع استعمالا كاملا كبروة ولذا عده الامام الرافعي استعمالا وإن منعه المغني كما يأتي (قوله) إناء الذهب (الخ) أي والفضة مغني (قوله) صدى كعب والمصدر صدى كعب وأما الوسخ الذي يستر الإناء فالصدا بالمذعش (قوله) حل استعماله ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغني يجري فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه وقال ع ش أي فان كان الصدا لو فرض نحاسا تحصل منه شئ بالعرض على النار لم يحرم والا حرم اه (قوله) أن تغشى الذهب (الخ) أي بنحو نحاس كرى (قوله) وإن لم يحصل منها شئ (خ) خلا فاللهاية والمغني والمنهج (قوله) يحرم الاحتواء إلى قوله انتهى في النهاية والمغني (قوله) يحرم (الخ) ويحرم التطيب بماء الورد من إناء ما ذكر مغني ونهاية (قوله) انتهى (الخ) أي قولهم (قوله) وإن مسه الفم على نزع فيه) قد يقال يؤيد المتنازع في ذلك ما مر آنفا في استعمال رأس الإناء بنحو وضع شئ فتذكر وتدر بصري عبارة الكردى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في الإيعاب أما إذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل وإلا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه للمطر النازل من ميزاب السكبة لم يحرم على الوجه لأنه لا يعد استعماله بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين أن يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كظنيره من المبخرة وفاقا لمحمد الراملي ونقله الزبائدي عن مر أيضا اه (قوله) سلسلة الإناء وإن كانت لمحض الزينة اشترط صغرها عرفا كالضبة فيما يظهر نهاية (قوله) وحلقته زاد في الإيعاب أبواب مسجدا وغيره اه وهي بسكون اللام أفصح من فتحها وأطلق هنا وفتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعزيز فينبغي أن يجعل كالنضيب كرى وتقدم عن النهاية ما يوافقه (قوله) ولا غطاء السكوز) ينبغي أن شرطه أن لا يكون بجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم السكوز وصحيحة تجعل على فم سم عبارة المغني فان جعل الإناء حلقة من فضة أو سلسلة منها أو رأسا جاز وإما جاز ذلك في الرأس لأنه منفصل عن الإناء لا يستعمل قال الرافعي والك منعه بأنه مستعمل بحسبه وإن سلم فليكن فيه خلاف الاتخاذ ويمنع بان الاتخاذ يجر إلى الاستعمال المحرم

(قوله) ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه (الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توضع صفيحة أو سبيكة من النقد لأن توضعها استعمال لها وإن يحرم وضع تلك الراس على الإناء لأنه استعمال له وحيث فلا فائدة في تجوزها إلا أن يمنع أن مجرد وضعه على الإناء استعمال له (قوله) ولا غطاء السكوز) ينبغي أن شرطه أن لا يكون بجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم السكوز أو صفيحة تجعل على فم

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء ويغطي به فإنه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وياتي عن الایعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير راسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء وراسه اى غطاؤه وفي الایعاب الراس له صورتان احدهما ان يثقب موضعاً منه وموضعاً من الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كحلق الاشنان والمبخرة والثانية أن يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها لصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى إناء والثاني جائز لانه لا يسماه سواء اتصل به ام لا وقول ابن العمد ان الراس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رايت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراده الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً انتهى كردى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الایعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا بسمه فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) ثقب الكيزان وفي إباحته بعد فان فرض عدم تسميته إناء وكانت الحرمة منوطاً بها فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاتخاذها واقتنائها اما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما مر في وضع الشيء على راس الاناء اهـ وفي سم بعد ذكر نحوه مانصه وقوله فيها بيوت الخ في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء وفي معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وعدو وضعه عليها استعمالها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافي اهـ (قوله وحله) اى محل استثناء السلسلة وما عطف عليه (قوله من الحيل) الى قوله نعم في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله والحيل المبيحة الخ) عبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام منه إلى شيء بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها مستعمالاً لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها إلى

أى وهي غير رأسه السابق  
صورة وصفيحة فيها بيوت  
للكيزان وعمله حيث لم يكن  
شيء من ذلك على هيئة إناء  
أو لا كحق الاشنان حرم  
ومن الحيل المبيحة  
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها اخذاً من قوله الآتي نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا يخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شيء عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مر وقوله فيها بيوت في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء أو ما في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها او عد وضعه عليها استعمالاً لها حرام وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافي مر قال الشارح في شرح العباب وليس من الآنية نحو الكرى فيجوز للمرأة لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شهبة قد يمنع كون الكرى ليس بآنية بل هو آنية لوضع القماش عليه إلى ان قال والذي يتجه ان الكرى آنية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشراريب الفضة فانها لا تسمى آنية فتحل للنساء اهـ (قوله من الحيل المبيحة لاستعماله الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذها وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاختصاص وقد يتوهم من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية النقد صب ما فيها في إناء غير ما يقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغيص ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا الشرب أى بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الومد يسراه ثم كتب بيمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه يعد في العرف مستعملاً ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب في الوضوء أو غيره لم يكن مستعملاً لانه ما باشر فان كان اذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال واذا قول

ولو في نحو يد لا يستعمله بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الأناة ولا (١٢١) حرمة اتخاذه فتفتن له (تنبيه)

صرحوا في نحو كيس الدراهم الحرير بحله وعلوه بأنه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بنظر هذا هنا ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الأناة لا يستعمل ويحتمل الفرق بأن ما هنا أغلظ ولعله الأقرب ومحل تعليلهم المذكور حيث لم يكن على هيئة أناة كما علم مما تقرر (تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى أناة بالنسبة للفضة أما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقا فظير ما ياتي في العضة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي اقتناؤه خلافا لمن وهم فيه (في الأصح) لأنه يجر لا يستعمل غالبا كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابية ومزمار العاقرة ككلب لم يحتج له أي حالا وقد وإحدى الفواسق الخمس وصور نقشت على غير ممتن وسقف موه بنقد يتحصل منه شيء انتهى وما ذكره في القرد غير صحيح لتصريحهم بصحة بيعه والانتفاع به وما أدى إلى معصية له حكمها وإنما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام

اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه انتهى وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر سم على حج اه عش (قوله ولو في نحو يد) يشمل اليمنى سم (قوله نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه لأنه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالأخذ منه وقد يتوهم من عبارته أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على حج اه عش (قوله في نحو كيس الدراهم الحرير الخ) خلافا للنهاية عبارته ولا يلحق بغطاء الأناة غطاء العمامة وكيس الدراهم إذا اتخذهما من حرير خلافا للأسنوي إذ تغطية الأناة مستحبة بخلاف العمامة وأما كيس الدراهم فلا حاجة إلى اتخاذه منه اه (قوله بحله الخ) سياقي في هامشه منع ذلك سم (قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قدم امتناعه سم (قوله بأن ما هنا) أي المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليلهم حل نحو غطاء الكوز الخ (قوله مما تقرر) أي بقوله ومحل حيث الخ (قوله مطلقا) أي سمي أناة أم لا قول المتن (وكذا اتخاذه الخ) ظاهره ولو للتجارة لأن آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لئلا يحدوا فارق الحرير حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه لأنه ليس ممنوعا من استعماله لئلا يحدوا فارق اتخاذه للتجارة فيه بان بيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا ويجعله دراهم أو دنانير شيئا يجزى (قوله أي اقتناؤه) أي بلا استعمال ويحرم تزيين الحوانيت والبيوت بآنية النقدين ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومغنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر الكعبة أو يختص بما يجعل ببابها أو جدرانها فيه نظر والذي يظهر الآن الأول عش عبارة شيخنا ويحرم تحلية الكعبة وسائر المساجد بالذهب أو بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب أو بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائر الإسلام وإغاظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعساكره اه وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا الزيادي محل التحلية وهي قطع من النقدين تسمي في غير هاتين نحو الكعبة والمساجد دون غيرهما كالمصحف والكرسي وغيرهما وفي النهاية تحريمها في الكعبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن وهم فيه) لعله فسر الاتخاذ بالصنع ولو بنحوه وكيفية قول المتن (في الأصح) والثاني لا يحرم لأن النهي الوارد إنما هو في الاستعمال لا الاتخاذ مغنى ونهاية وبه قال أبو حنيفة شيخنا (قوله كالة اللهو) لئلا يصح بيعه لينتفع به فيما يحل ومنه أن يكسره لينتفع برضائه بخلاف آلة اللهو كانه على ذلك في الإعياب كردد (قوله وإحدى الفواسق الخ) تصریح بحرمة اقتنائها سم (قوله ومادى إلى معصية الخ) عطف على اسم ان وخبره في قوله لأنه يجر الخ (قوله لذلك) أي لا تنفاه النقد (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلا أن الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في أناة النقد ان يخرج الطعام إلى شيء بين يديه ثم يأكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء في يده فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من أناة من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناولها استعمالا لأنائه بخلاف الطيب فإنه لم يعد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها إلى اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كما شرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر (قوله ولو في نحو يد) يشمل اليمنى وسياقي في هامشه منع ذلك (قوله ويؤيده تعليلهم الخ) قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الأناة مع أنه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذه) عبارة الارشاد ويحرم استعمال وتزيين واتخاذ الأناة ومكحلة وخلال من ذهب أو فضة اه (قوله وإحدى الفواسق)

ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة البجيرمي وحاصل مسألة التمويه ان فعله حرام مطلقا حتى في حلى النساء واما استعمال المموه فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء في حلين خاصة وحرمة في غير ذلك كما افاده الرشيدى على النهاية اه (قوله اى المطفى) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاه بالذهب وغيره من باب رمى ولم يذكر فيه اطلاق فقياسه مطلى كمرمى ومثله المغلى والمقلى والمشوى وقال الشبراملى في المغلى انه يضم الميم وفتح اللام من اغلى والحنو امغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المطفى يضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالمموه (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار او لا وهذا اعتمده الشارح في كتابه ووافقهم كلام شيخ الاسلام في الغرر حيث اطلق الحل لكونه قيده بالحصول في شرح المنهج والروض وكذلك الرمى في النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمى اى والخطيب عبارة فان مموه غير النقد كانا نحاس وخاتم وآلة حرب منه بالنقد لم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار او مموه النقد بغيره او صدق مع حصول شيء من المموه به او الضداء حل استعماله لقلة المموه به في الاول فكانه معدوم وعدم الخلاء في الثانية فان حصل شيء من النقد في الاول لكثرة ما لم يحصل منه شيء في الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذه في الاصح اه (قوله كامر) اى آتفا بقوله وبه يعلم ان تعشية الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصار ان يقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه متعلق قوله يقينا بالمنفى وهو يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سم ثم ايدى بما فى بعض نسخ الانوار وافرقت بين التمويه والتضبيب بان التمويه اعتمده البجيرمي كما يأتى (قوله بالنار) متعلق بمتحصل (قوله) يخرج الطلاء) بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كافي القاموس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحاد وقوله لندرت اى الماء المذكور (قوله) لا تتفاء الدين الخ) علة القسم الثانى وعلة الاول عدم ظهور الخلاء بصري وغير الشارح علل الثانى بقلة المموه به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائزة وان كان التمويه لجزء الاناء فقط وان صغر فاعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله لا تى لا مكان فصلها من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتجه الحرمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم المموه فقال شيخنا ان كان من ذهب ومموه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة ومموه بذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

(ويحل) الاناء (المموه) اى المطفى من احدهما بنحو نحاس مطلقا كما مر أو من غيرهما باحدهما اى استعماله حيث لم يتحصل يقينا منه شيء وعبارة الانوار متمول ووافقها قول الزركشى يظهر في الوزن بالنار (تنبيه) ذكر بعض الخبر اى المرجوع اليه في ذلك ان لهم ماء يسمى بالحاد وانه يخرج الطلاء ويحصله وإن قل بخلاف النار من غير ماء فان القليل لا يقاومها فيضمحل بخلاف الكثير والظاهر ان مراد الائمة هذا دون الاول لندرتهم كاعارفين به نعم زعم بعضهم ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل منه شيء بها وان كثرت وتسليمه فيظهر اعتبار تجرده عن الزئبق وانها حينئذ هل ليحصل منه شيء او لا (في الاصح) لا تتفاء العين حينئذ فان حصل حرم لوجودها

تصريح بحرمة اقتنائها (قوله ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار م (فرع) إذا حرم من الجلوس تحت سقف مموه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس في ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد اخذ من مسألة الحجرة (قوله) حيث لم يتحصل يقينا المتبادر منه متعلق قوله يقينا بالمنفى وهو قوله لا يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك في كبرها كما سيأتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل في استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيد هذا ما فى بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره إذا شك في استوائهما وكثرة الحرير ويفرق بين التمويه والتضبيب فان الظاهر حله حيث حلت الضبة مما يحتاج اليها في الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التمويه فليتامل (قوله فان حصل حرم) ظاهره وإن كان قدر الزينة الجائزة وإن كان التمويه لجزء الاناء فقط وإن صغر فاعلم الفرق بين باب التمويه وباب الضبة

يجزى أى فى حق الرجال وأما فى حق النساء فيحل مطلقا كما مر (قوله) والكلام فى استدامته (فرع) إذا  
 حررنا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شئ. بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن  
 محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد اخذنا من مسئلة المجمرة سم على حج وعلى  
 هذا فلم يسكن فى البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرا فى حضور الجمعة أم لا  
 فيه نظر والأقرب الثانى لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة أى حاجة عيش (قوله) أما  
 فعل التوبه الخ (فرع) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما  
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن  
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصریحهم فى  
 الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن والعقل وأما تعليل الحرمة بإضاعة المال فممنوع  
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا قصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى باللؤلؤ وفى  
 الاكتمال وغيره ووربما زادت تيممه على الذهب عيش (قوله) فحرام (قوله) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا  
 ويأتى فى الشارح مثله (قوله) وغيرهما كالحاتم والسيف سم على المنهج وقضية قوله كالحاتم أنه لا فرق  
 فيه بين كونه لامرأة أو رجل عيش ومرافعا للبيجى سم على المنهج وقضية قوله كالحاتم أنه لا فرق  
 منه شئ بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان فى حلى النساء أو غيره كما مر (قوله) خلافا لمن فرق الخ قال  
 فى شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شئ وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبرة المجموع صريحة فى ذلك وهى توبه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا  
 وكذا استدامة توبه إن حصل منه شئ. اه سم (قوله) لأنه) أى فعل التوبه (قوله) كالاناء) أى من النقد  
 (قوله) ولا أرش الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شئ. بالنار توقف ظاهر فعله مقيد  
 بما إذا لم يجز استدامته فليراجع (قوله) والكعبة وغيرهما سواء فى ذلك) أى فى فعل التوبه وفاقا للنهاية  
 والمعنى (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزها لآلة الحرب ما يشمل  
 الصادق قطع النقد ويشمل التوبه وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى  
 جوزوها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التوبه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله لا فى مكان فصلهما من غير  
 نقص سم (قوله) كإتاني) عبارة فى الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهاب شئ من غيها فارت  
 التوبه السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوبه هنا فى آلة الحرب حصل منه  
 شئ. أو لا على خلاف ما مر فى الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اه والذى

والفرق بينهما ما أفاده قوله الآتى لا مكان فعلهما من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام  
 فى الاستدامة كما قال فى الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا أى فى التوبه ينشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق فى  
 استدامته بتحریمها حيث تحصل منه شئ. وإن كان قدر الضربة الجائزة (قوله) أما فعل التوبه فحرام الخ قال  
 فى شرح العباب وبما تقرر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وإن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شئ. وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبرة المجموع صريحة فى ذلك وهى توبه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شئ أم لا  
 وكذا استدامة توبه إن حصل منه شئ. إلى أن قال وبما قررت به يدفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وشم بما  
 لا يظهر بل لا يصح كفرق الأسوى بأن نحو الحاتم والسيف مما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لا يصاله بالبدن  
 بخلاف الاناء وهو نجيب منه مع ما قدمته عن المجموع فى توبه سقف البيت اه (قوله) بأن كلامهم يشمل) أى  
 بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزوها لآلة الحرب ليشمل الصاق قطع النقد ويشمل التوبه (قوله) بعد  
 تسليمه) إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى جوزوها بالصاق قطع النقد ولا تشمل

والكلام فى استدامته كما  
 أفهمه قوله الموه أما فعل  
 التوبه فحرام فى نحو سقف  
 ولاناء وغيرهما مطلقا خلافا  
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا  
 فائدة فلا أجرة لصانعه  
 كالاناء ولا أرش على مزيلة  
 أو كاسره والكعبة وغيرها  
 سواء فى ذلك نعم بحث فى  
 حله آلة الحرب تمسكاً بأن  
 كلامهم يشمل ويوجه بعد  
 تسليمه بأنه الحاجة كما يأتى  
 (تنبيه) يؤخذ من أطباقهم

هنا على نفي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرويانى يخل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالتمجيم لانه عن طيب نفس ويرد ما علل به ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكاهن (١٣٤) خبيث وأن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكله من أكل أموال الناس بالباطل ومن

أطبق عليه أئمتنا إطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بنظيره في حلى النساء المباح لوجود ما علل به في القلة الحرب ايضا كوردى (قوله هنا) أى في فعل التوبة (قوله والخبر الخ) عطف على قوله ان كسب الخ (قوله واكلاه) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ الخ (قوله بالباطل) بقى شىء آخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس سم اقول وميل القلب الى الثانى فكانه رماه الى البحر وعلى هذا فيمكن حمل قول الماوردي والرويانى عليه بلارد وتشنيع (قوله وليس من التوبة) الى المتن في النهاية (قوله من جعلهم سمر الدراهم الخ) عبارة المغنى قبيل الباب تنمة سمر الدراهم في الاناء كالتضييب فيأتى فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يسكره وكذا لو شرب بكفه وفي اصبعه خاتم او في فمه دراهم او شرب بكفه وفيها دراهم اه وفي النهاية نحو هذا لا قوله ولا يسكره (قوله وهو) أى التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الاتى ولو تعدد الخ سم (قوله وبهذا) أى بقوله وليس من التوبة الخ كوردى (قوله وان اطلاقهم الخ) عطف على قوله ان تحلية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) أى من غير النقيدين نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بالاخلاف مغنى ونهاية قول المتن كياقوت (فائدة) عن انس ان النبى صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فقصه ياقوت نفي عنه الفقر قال ابن الاثير يريد انه اذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به ثمنا قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كما ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به امن من الطاعون وتيسرت له امور المعاش ويقوى قلبه وتها به الناس ويسهل عليه قضاء الجوائب وقيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فسمحه المشركون فاسود من مسحهم وقيل ان النبى صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من ياقوت وامره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل واتى النبى صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدت محمد رسول الله فقال والذى بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فهبط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتبنا اسمنا ونحن احببناك فكتبنا اسمك مغنى عبارة الجبري ومن خواص الياقوت ان التختم به ينفي الفقر ومثله المرجان بفتح الميم برماوى ومن خواصه ايضا ان النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به امن من الطاعون الخ عنانى اه (قوله ومرجان) الى قول المتن وما ضبب في المغنى (قوله ومرجان الخ) وفيه زوج وزبرجد يجيرى وفي هامش المغنى عن الديمري ما نصه (فائدة) الفير وزج حجر اخضر مشرب بزرقة يصفون له مع صفاء الجو ويتكدر بتكدره ومن خواصه انه لم يرفى قتل خاتم منه ابداء والمرجان اذا غلق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم ير مثام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اى كستور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووى في تحريره يجيرى (قوله اى استعماله) اى واتخاذها نهاية ومغنى (قوله كالمستخدم من نحو مسك) عبارة المغنى والمستخدم الطيب المرتفع كمسك وغنبر وعودا الممتخذ من طيب غير مرتفع اى كصندل فيحل بالاخلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله واخل الخلاف) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القعقاب والعصا فيجربى فيها التفصيل اجهورى اه يجيرى (قوله عرفا) اى في عرف الناس وهو مالو عرض على القول لتلقته بالقول لشيخنا عبارة النهاية ومرجع الصغر والكبر العرف اه زاد المغنى وقيل الكبيرة ما تستوعب جانبها من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة او اذن وقيل ما يلمع للناظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اى وجهه عدم الفرق (قوله وعليه) اى على الوجه المذكور

ثم شنع الأئمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شىء بالضبة لزينة فيأتى فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينسكسروا كانه اخذه من جعلهم سمر الدراهم في الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وبهذا يعرف ان تحلية القلة الحرب جائزة وان كثرت كالضبة لحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحلية غيرها يتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزينة فتأمل (و) يحل الاناء (النفيس) في ذاته (كياقوت) ومرجان وعقيق وبلور اى استعماله (في الاظهر) كالمستخدم من نحو مسك وغنبر لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تنسكس به قلوب الفقراء بخلاف النقد ومحل الخلاف في غير فص الخاتم فيحل منه جز ما وكل ما في تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (وما) اى والاناء الذى ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لزينة) ولو في بعضها

التوبة والفرق بينهما ما أشار اليه بقوله الاتى لا مكان فصلها من غير نقص (قوله من أكل أموال الناس بالباطل) بقى شىء آخر وهو أنه هل يطالب به في الآخرة أو لا لطيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

بأن يكون بعضها لزينة وبعضها حاجة كما في أصله المقتضى أنه لا فرق فيما للزينة بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انبهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة

(قوله كان له حكم مال الزينة الخ) الا ولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا فكل حكمه بجري عبارة البصرى اى فيفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حمل قوله لو كان بعضها الزينة وبعضها الحاجة حرم على ما اذا كان بعض الزينة كبير ايقينا سواء الايهام والتعيين بخلاف ما اذا كان صغيرا او مشكوكا فيه سواء الايهام والتعيين فهما ايضا لكان اوجه اه (قوله يعنى استعماله) اى واتخاذها نهاية ومغنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتنويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمنويه مطلقا بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب سم على حج اه ع ش وبجبرى وشيخنا (قوله للزينة مع الكبر) علة للحرمة (قوله اى المحقق) الى فباء بذهب فى المغنى (قوله الاصل لباحته) المراد بالاباحة ما قابل الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظهر فتأمل وبقي ما لو شك هل الضبة للزينة او للحاجة فيه نظر والا قرب الحل مع الكراهة اخذ من قوله الاصل لباحته ع ش قول الماتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله عن غيرها) اى غير ضبة ذهب وفضة عبارة شرح المشجج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه وعبارة المغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله لانه يبيح اصل الاناء) اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب وفضة فضلا عن المضرب به نهاية ومغنى قال السيد عمر البصرى قولهم ان العجز عن غير آنية النقردين يبيحها هل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأنى الوصول الى المستعمل إلا باستعمالها محل تأمل اه اقول ظاهر اطلاقهم الا ول قول الماتن (لزينة) اى كلها او بعضها مغنى ونهاية وقوله للحاجة اى كلها مغنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها حاجة او صغيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها الحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ايحى فى هذه الصورة ولوشك فى الصغرو والكبر كرهت فجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى الجبرى ومثله وقوله ولوشك الخ أى فيما اذا كانت لزينة بخلاف ما اذا كانت حاجة فقط فتباح كما مر عن ع ش (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها اى ضبة نابت عنه اى المصدر كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المغنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارتهما قال الأشارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليما لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حر وفه التى بنيت صيغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله انبئكم من الارض نباتا فضبة اسم عين مشارك لمصدر ضبب وهو التضييب فى مادته فانيب منابه فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان بام بذهب صلة ضبب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنة نصبه على المصدرية إذ التقدير حينئذ وما ضبب بضبة ذهب أو فضة ضبة كبيرة أو بنزع الخافض عطف على بضبب (قوله موه) إذ يصير التقدير وما ضبب بضبة كبيرة بذهب اى ملابسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة المموهة بذهب أو فضة تحرم مطلقا وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الايهام موجود على الاول ايضا فلم دفعه هناك بجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه اخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله كالمتمحضة منه) اى فيه صل فيها بين

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر أى المحقق فاشك فى كبره الاصل لباحته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح لا العجز عن غيرها لانه يبيح أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغر (أو صغيرة لزينة أو كبيرة حاجة جاز) مع الكراهة فيهما (فى الاصح) لوجود الصغر الواقع فى محل المساحة وللحاجة وضبة نصبت بضبب كنصب المصدر بفعله توسعا لانها اسم عين وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليهما أو بنزع الخافض وهو مع شذوذه موه نعم الوجه ان الضبة المموهة بنقد يتحصل كالمتمحضة منه (وضبة موضع الاستعمال)

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الآتى ولو تعددت الخ (قوله يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقا كالتنويه او يفرق بما تقدم من تعليل حرمة التمنويه مطلقا بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب (قوله الاصل لباحته) اى كما قاله فى المجموع (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انها نابت عنه كضربته سوطا فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان بام بذهب صلة ضبب

بنحو شرب أو اكل (كغيره) بما (١٢٦) ذكر في الحل والحرمه (في الاصح) ولا اثر لما شر بها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

ضبات صغيرة لزينة فقطضى  
كلهم حملها ويتعين حملها على  
ما اذا لم يحصل من مجموعها  
قدر ضبة كبيرة ولا فينبغي  
تحريمها لما فيها من الخيلاء وبه  
فارق ما يأتي فيما لو تعدد  
الدم المعفو عنه ولو اجتمع  
لكثير على احد الوجهين فيه  
وحاصله ان اصل المشقة  
المقتضية للعفو موجود وبه  
يبطل النظر لتقدير الكثرة  
بفرض الاجتماع وهنا  
المقتضى للحرمه الخيلاء  
وهو موجود مع التفرق  
الذي هو في قوة الاجتماع  
فان قلت الذي اعتمدته في  
شرح العباب انه لا تحل  
الزيادة على طرازين اورقتين  
لوزينة فهلا كان ما هنا كذلك  
بجامع ان الكل للزينة وان  
الاصل في الفضة والحريم  
التحريم بل الفضة اغلظ  
فكان ما هنا اولى فاذا امتنع  
الزائد على ثنتين ثم فنهنا اولى  
قلت يفرق بان صغر ضبة  
الزينة وكبرها احواله على  
على محض العرف وهو عند  
التعدد مضطرب فنظروا  
إلى ان ذلك التعدد هل  
يساوى الكبيرة فيحرم  
أو لا فيحل وامامهم فور  
تقديره بربع اصابع وكان  
قضيته انه لا يجوز اكثر من  
رقعة لكن وجدنا الطراز  
يحل مع تعدده فالحقنا به  
الترقيع فالحاصل ان هناك  
اصلا واردا فاعتبرناه ولا

الكبير لوزينة وغيرها هذا ولو قيل ينظر حينئذ لانه يحصل هل يبلغ مقدار كبيرة فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا  
فتأمل بصرى اى غاية بعدد الا فاقاله الشارح اقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية قول  
المتن (في الاصح) لان الاستعمال منسوب إلى الاناء كله ولان معنى العين والخيلاء لا يختلف نهاية زاد المغنى بل  
قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال اكثر اه (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل المقابل المقابل بالحرمه (قوله  
وبه فارق الخ) اى بالتعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية (قوله على احد الوجهين) وهو عدم الضرر  
الراجح عند الشارح والمرجوح عند النهاية والمغنى كما مر (قوله وحاصله) أى الفرق (قوله مورود) أى في الدم  
كردى (قوله لتقدير الكثرة) الاولى اسقاط تقدير (قوله فكان ما هنا اولى) يغنى عنه ما بعده قول المتن  
(مطلقا) اى من غير تفصيل مما مر مغنى (قوله لان الخيلاء فيه اشد) اى من الفضة ولان الحديث في الفضة ولا  
يلزم من جوازها جوازها لانها اوسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فياى  
فيه ما مر كما نقله الرافعى عن الجمهور مغنى (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهاية عبارته وشملت الضبة للحاجة  
ما لو عمت جميع الاناء وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حينئذ ضبة ممنوع ونقل سم مثلها عن الايعاب  
وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرمى وهذه مع ما قدمه كالشارح من أن تحلية آلة الحرب جائزة  
وان كثرت كالضبة للحاجة وان تعددت اه صريحة في جواز تعميم بيوت الجناني بالفضة كما ان كلام الشارح  
هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما فى الكردى على شرح بافضل مما نصه قوله والكبيرة للحاجة  
في التحفة والامداد وفتح الجواد الحرمه ان عمت الاناء وأقر الخطيب الشربيني الماوردى على ذلك في شرح  
التنبيه وخالف الشارح ذلك في الايعاب وبحت انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الجمال  
الرملى في النهاية وهل يجرى ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجناني بالفضة افتى بعض  
فقهاء الدين بعدم اللاحاق وان ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما فى الزكاة اه فانه لا موقع للتردد  
بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه  
السابق صريح في الجواز (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرغ) قال في شرح  
العباب ولو لم يجد إلا مضيبا بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتى أو يتعين استعمال  
المضيب لانه اخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير التقدين ووجد اناء ذهبيا وإناء فضة فهل يحل استعمال  
الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا انتفاء حرمتها عندها او يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير  
ذلك لو وجد المضطربة مية كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك انتهى سم  
اقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرمى وشيخنا اعتماده واليه ميل قول  
الشارح الا تى واخذ من العلة الخ وقياس ذلك تعين المضيب في المسئلة الاولى وان ادعى الشارح في الامداد

(قوله بنحو شرب الخ) قال في الارشاد ولو بمحل شرب أو استوعبت جزأ قال في شرحه وخرج بجزأ ما لو  
استوعبت الجميع فانها تحرم قطعا كما قاله الماوردى اه وفي شرح العباب ونقله الزركشى عن الماوردى انه  
لو عم التضيب الاناء حرم قولوا واحدا وفي اطلاقه وقفه والذي يتجه انه متى كان التعميم لحاجة جاز كما شمله  
اطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حينئذ لا نأقول ممنوع لما يأتى انها ما يصلح به خلل الاناء وهذا يشمل ذلك  
الخ اه (قوله إذا عمت الاناء) ظاهره وان صغرت في نفسها (فرغ) قال في شرح العباب ولو لم يجد إلا مضيبا  
بما يحرم وفضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتى أو يتعين استعمال المضيب لانه اخف كل محتمل  
وكذلك لو فقد غير التقدين ووجد اناء ذهب وإناء فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة  
لا انتفاء حرمتها عندها او تتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطربة مية كلب وحيوان  
آخر وظاهر كلامهم ثم انه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهى أن ما يبيح من  
المحرمات لا نظر إلى تفاوت انواعه خفة وغلظا عند اباحتها وان نظر إليها عند تحريمه إلى ان قال ولو تفرقت

كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزينة لانه لا اضطراب فيها (قلت المذهب تحريم) إناء الفرق  
(ضبة الذهب مطلقا) لان الخيلاء فيه اشد كضبة الفضة إذا عمت الاناء ومنه ما اعتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير



الفرق بينهما وتعين مئة حيوان آخر في الثالثة (قوله ومنه) أى من التعميم و (قوله محتمل) يظهر أنه بفتح الميم فيطابق ما مر عن النهاية (قوله في الضبة) أى في جوازها بشرطه (قوله أن قدحه صلى الله عليه وسلم الخ) واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخارى أنه رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض نضار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة وكان متطاولا طوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوى والظاهر من قول شرح المنهج (أى شدة تحيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهذه صورة الأباحة بجيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة وإنما روى هذا القدح هذه الكيفية عند أنس بعده وإجاب النهاية عن النزاع المذكور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عادة للأناء بصفته التى هو عليها عنده واحتمال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه اه وزاد البجيرى عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال ابودجانة لا تغير شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فترابوا اه (قوله محتمل) أى قابل للمحل والتأويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله وأصلها) أى الضبة (ما يصلح به الخ) من نحاس أو فضة أو غيره مغنى ونهاية (تمة) يكره استعماله أو أنى الكفار وملبسهم وما يلبسوا فلهم أى مما يلبس الجلد اشدوا وأنى ما هم أخف وكذلك المسلم الذى ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن إذا جن الليل تغطية الأناء ولو بعرض عودوا لحق به ابن العباد البثر واغلاق الأبواب وإيكاء السقاء مسميا لله تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والماشية أول ساعة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى و (قوله أو أنى الكفار) أى وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون ببول البقر تقربا إلى الله تعالى و (قوله وكذلك المسلم الذى الخ) أى كدمنى الخمر والقصابين الذين لا يحترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

### (باب أسباب الحدث)

قال الزمخشري وإنما بوب المصنفون في كل فن من كتبهم أبو إماما وشدة الصدور بالترجم لأن القارىء إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ في آخر كان انشط له وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفس ذلك عنه ونشط للسيرة ومن ثم كان القرآن سور أو جزاء القراء عشورا وأخماسا وأسابعا واحدا مغنى زاد البجيرى عن البرماوى عن السيد الصفوى ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وادعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لما تأذى كمر منتشرة فتعسر مراجعتها قال شيخنا وأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته ويقال أنه وصف ظاهر منضبط معرف للحكم وهو هنا نقض الموضوع اه (قوله المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله عند الإطلاق) أى في عبارة الفقهاء لا في نية الناوى فاطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حلقى (قوله غالبا) احترز به عن الجنب في النية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الأكبر إذ القرينة قائمة على ذلك هذا وقضية كلام المبكرى أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أى في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتنقيح بقوله غالبا وأشار البجيرى إلى رفع أشكاله بما نصه والاولى أن يراد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر

ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمل قياسه على ما مر فيما لا يدركه الطرف فإن قلنا ثم انه لو اجتمع ضرر حرم هنا وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياره بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رايت الزركشى نقل عن الرويانى فيه وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه

### (باب أسباب الحدث)

إنهما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والأصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذى كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لأن صداعه أى شعبه بجيظ فضة لأن شقاقه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضيب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله ومرة) أى أول الكتاب كرى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لغة للشيء الحادث وغرفا يطلق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع مانعا من الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبره الشخص فى ذهنه ولا وجوده فى الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك فى المغطس اه (قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان اراد الخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارع من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله فى بيان) أى من إضافة الاعم إلى الاخص والمغنى اسباب هى الحدث شيخنا (قوله ولا يمتا ينهى الخ) أى الطهر لو كان واشأنها ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلا بجري (قوله من اقتضائه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقض لانه بدل على غدمه و فرق بينهما وعدم دلالة لا ينافى النقض الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى واجاب عنه ع ش بانه لم ير دانه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة فى كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة السكردى عطف على بالنواقض أى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أى موجب الوضوء كرى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مامورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتأمل سم على حجج اه ع ش (قوله طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئ إلا ان يراد طبعا عقلا سم (قوله ولتقدم) إلى قوله والحصر فى المغنى (قوله ولتقدم السبب الخ) لا ينافيه ان المذكورات اسباب للحدث لا للوضوء لان الحدث جزء سببه فى سبب بعيد للوضوء على انه لا بعد فى ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضعا) أى ذكر (قوله وان وجه) أى ما فى الروضة (قوله بانه) أى الانسان (قوله أى له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراج وجه من حقيقة وظاهره بصرى (قوله ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) أى الغسل (قوله لا غير) إلى المتن فى النهاية إلا قوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة المعنى لا يتخلو عن شيء نعم لو ثبت عن الشارع ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكان متجها وأنى به فتأمل فالأولى فى الاستناد إلى الحصر ما أتى من قوله لم يثبت الخ كما هو صنيع كثيرين بصرى عبارة سم قد يقال فيه تنافى لان ذلك المعنى إن وجد بتامه فى محل آخر نوعا آخر أولا وجب تعدية الحكم والحكم إلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علة لانه تعبدى ويتجه ان يقال المعنى الذى يذكر إمامانه مناسبة وحكمة لا علة وإما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا لمس المرأة مظنة الالتئاد باعتبار الجنس فخرج لمس الامر د تأمل اه وعبارة النهاية والمغنى هى الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله لانه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية انه لا يدل على النقض لانه بدل على غدمه و فرق بينهما وعدم دلالة لا تنافى النقض التى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر فتدبر (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة الخ) قد يشكك هذا باقتضاء عدم الوجوب إذ لم يرد أو أراد عدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مامورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتأمل (قوله ولتقدم السبب طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئ إلا ان يراد طبعا عقلا (قوله والحصر فيها تعبدى) قد يقال فيه

ومر له معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فهى بيانية وعبر بالاسباب ليسم عما ورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضر تعبيرة بالنقض فى قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجهه وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعا المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها هنا على الوضوء أطهر من عكسه الذى فى الروضة وإن وجه بانه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنبا اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول المعنى فمن ثم لم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شيء

أربعة فقط ثابتة بالأدلة الآتية وعلة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غيرها اه (قوله لحم جزور) اي بعير ذكر او انثى ع ش (قوله على ما قالوه) اي الاصحاب في الاستدلال على عدم النقض باكل لحم جزور و (قوله بان فيه) اي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) اقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الاصحاب بنسخهما بحديث جابر كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما غيرت النار سم (قوله واجيب) اي من جانب الاصحاب و (قوله باننا اجمعنا) يعني القائلين بالنقض والقائلين بعدمه كردى (قوله بانهما لا يسميان لحما) اقول وبسلام انهما يسميان به فالتخصيص ليس تركا للعمل به بصرى (قوله كايأتى في الايمان الخ) ويجاب بأنه عمم عدم النقض بالشحم مع شموله لشحم الظهر والجنب الذى حكم العلماء في الايمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فاخذ الخ) اي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضبب بينه وبين قوله كاكل الخ سم عبارة السكردى عطف على اكل لحم الخ وكذا ما بعده من مسوقة بقرينة وانقضاء البلوغ والردة اه (قوله ودم) اي من غير الفرج نهاية (قوله) لا لكونه يسمى حدثا هذا محل تأمل فالاولى ما ذكره غير من ان الكلام في موجب الوضوء التام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ وقوله لا يرد الخ خبره (قوله لان حدثه الخ) اي فكيف يصح عدم الشفاء سببا للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجزؤه رحمه الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة ان يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بطهره ويعود بشفاؤه كبقية الاسباب بصرى وقد يجاب بان مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شيء) اي عيننا او ريحنا طاهر او نجسا جافا او رطبا معتادا كبول او نادرا كدم انفصل او لافليلا وكثير انهاية زاد المعنى طوعا او كرها اه (قوله ولو عودا) حتى لو ادخل في ذكره ميلا اي مردودا ثم اخرجه انتقض نهاية ومعنى (قوله ادخاله) اي ادخال شيء في قبله او دبره (قوله اي المتوضىء) الى قوله نعم في المعنى (قوله اي المتوضىء) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو اسقطه لكان أولى لان المنظور اليه الشأن فلو خرج من المحدث يقال له حدث ايضا و (قوله الحى) خرج به الميت فلا تنتقض طهارته بخروج شيء منه وإنما يجب إزالة النجاسة عنه فقط و (قوله الواضح) اخذ الشارح

تناف لان ذلك المعنى ان وجد بينهما في محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم ولا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وان لم يوجد فانتفاء الحكم لا انتفاء علته لانه تعدى ويتجه ان يقال المعنى الذى ذكر اما انه مناسبة وحكمة لا علة واما ان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا كلمس المرأة مظنة الالتذاذ باعتبار الجنس فخرج لمس الامر دتا مل (قوله ليس عنهما جواب شاف) اقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الاصحاب بنسخهما بحديث جابر وكان آخر الامر من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار واما اعتراض النووي عليه بان هذا الجواب ضعيف او باطل لان حديث ترك الوضوء مما مسته النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم او تاخرا فهو اعتراض باطل فان هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم يحكمها عن النبي ﷺ حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بينهما عرفة من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر امره عليه وذلك صريح في النسخ واطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء مما غيرت النار مطلقا وهذا في غاية الوضوح للتأمل فجواب الاصحاب في غاية الاستقامة والطهور لكان قد برئ من شئ آخر وهو انه تقرر في الاصول ان نحو قضى بالشفعة لا يعم وفاقالا كثيرين وقيل يعم لان قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم بمصدر عن النبي ﷺ لم يأت هو في الحكاية بلفظ عام كالجاء قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه يجرى فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضى الله تعالى عنه بحسب فهمه وظنه ويجاب بان عبارة جابر رضى الله تعالى عنه ظاهرة بظهور اتا ما في ترك النبي ﷺ الوضوء الذى كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن ابعد البعيد جزمه بنقل التارك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضبب بينه وبين قوله كاكل

كاكل لحم جزور على ما قالوه وتوزعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف واجيب بأننا اجمعنا على عدم العمل بهما لان القائل بنقضه يخصه بغير شحمه وسنامه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتى في الايمان فاخذ بظاهر النص وخروج نحو قى ودم ومس أمر د حسن أو فرج بهيمة وقهقهة مصل وانقضاء مدة المسح وإجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لكونه يسمى حدثا والبلوغ بالنسب والردة وإنما بطلت التيمم لضيقه ونحو شفاء السلس لا يرد لان حدثه لم يرتفع (أحدها خروج شيء) ولو عودا أو رأس دودة وان عادت ولا يضر إدخاله وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلا بنجس إذ ما في الباطل لا يحكم بنجاسته إلا ان اتصل به شيء من الظاهر (من قبله) أى المتوضىء الحى الواضح ولوريجان ذكره أو قبلها

محتز بقوله الاتي أما المشكل شيخنا (قوله وان تعددا) أي الذكر والقيل عبارة المغني ولو مخرج الولد أي واحد ذكرين يبول بهما أو واحد فرجين يبول بأحدهما وتحيض بالآخر وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به اه (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً نقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضتهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضتهما بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما بمنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مر اه سم عبارة عرش فائدة لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائداً واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو انسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المعدة فلا نقض بالخارج منها لأن انسداد الأصلي لا يتحقق إلا بانسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لأنه أن كان أصليا فالنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المنفتح وانسداد الأصلي فالنقض به متحقق سواء كان زائداً أو أصليا بخلاف الثقب اه (قوله حكم منفتح الخ) أي وسيأتي أنه لا ينقض خارجه إذا كان الأصلي منفتحا (قوله او بللا) ضيب بينه وبين قوله ولو ربحا سم عبارة الكردى عطف على ربحا وكذا قوله او وصل وقوله او خرجت اه لكن في عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافا لمن وهم فيه) عبارة في شرح الارشاد والوجه أنه لو رأى على ذكره بللا لم ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طروءه من خارج خلافا للغزى كالوخرجت منها رطوبة وشك في أنها من الظاهر أو الباطن اه سم على المنهج لا يكلف إزالتها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لا نالم نحكم بنجاستها ع ش (قوله يقينا) معمول لكانت (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أودبره) وتعبيره أحسن من تعبير أصله والتبنيه بالسبيلين إذ المرأة ثلاث مخارج اثنان من قبل وواحد من دبر ولشموله ما لو خلق له ذكران فإنه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للبراة فرجان نهاية ومعنى (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدبر الخ) جملة حالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها سم (قوله حال خروجهما) أي بعده أما حال وقوع الخروج فينبغى عدم صحة الوضوء فتأمل وقوله ثم ادخلها

وكذا ضيب بين قوله ربحا وقوله او بللا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يبولان قال في شرحه فان كان يبول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالاصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويبول بأحدهما ويطأ بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً نقض الأصلي فقط وإن كان يبول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وإن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فان بالت وحاضتهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضتهما بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما اه وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائداً اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضتهما واعلم أن قوله السابق وإن كان يبول بهما بمنوع بل إذا كان يبول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما مر (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجها (قوله فلو توضع حال خروجها) توهم بعض

وان تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المعدة أو بللا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه أو وصل نحو مذنبها لما يجب غسله في الجنابة وان لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله يقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجه (أودبره) كالدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أوزاد خروجه وكقعدة المزحور إذا خرجت فلو توضع حال خروجها

سيأتي في الصوم أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخالها سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطة الخ) صريح في عدم النقض باخذ قطة كانت عليها حال خروجها وذو ينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فحتمل) أي عدم النقض بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وببحث الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقضت (قوله وذلك) أي النقض بخروج شيء الخ (قوله بها) أي الغائط وما عطف عليه وقوله كل خارج أي من القبل أو الدبر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (إلا المني) ومثله الولد الجاف على المعتمد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيخنا وبجيرمي أي وفاقا للنهاية وسم وخلافا للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي من المتوضيء) إلى قوله ولو خرج في النهاية إلا قوله على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى لانه أو جب (قوله أي من المتوضيء الخ) كان أمني بمجرد نظر أو احتلام بمكنا مقعده مغني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو إيلاجه في خرقه كردى وشيخنا (قوله وحده الخارج منه الخ) سيذكر محترزهما (قوله أن المتيمم) أي للجنابة نهاية (قوله بوضوئه له) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء المني (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد فيندفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونها وهو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حمدان أقول قديمتع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قديمتع أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله ع ش (قوله لأن حكمها غاظ) عبارة النهاية والمغني لأنهما يمتنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعاه (قوله ولو خرج منه من غير) محترز من المتوضيء وقوله أو نفسه الخ محترز الخارج منه أو لا وقوله كضعة محترز وحده (قوله كضعة الخ) الظاهر أنه مبني على نقض الولادة سم أي وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الأول نعم لو ولدت ولدا جافا فنقض وضوءها كما في فتاوى شيخنا إخوان قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد منعقد من منيها ومني غيرها هو عبارة الثاني ولو ألفت ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفتى به والده رحمته الله تعالى تبعاً للزركشي وغيره وهو وإن انعقد من منيها ومنيها ولكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا غسل عليها اه وفي سم مثله قال ع ش قوله مر ولدا جافا أي وضعة جافة سم على حيج وفيه رد على قول حجاج أن المرأة إذا ألفت وضعة وجب عليها الغسل لا اختلاطها بمني الرجل أي أو علقه جافة قياساً على المضغة لما يأتي أن كلاماً مظنة للنفاس اه وفي السكردي مانعه وسئل الجلال الرملي عن تخالفه مع الخطيب في إفتاء والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقض بالشك فإذا تم خروجه منفصلاً حكماً

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هنا حال خروجها أي بعده إنما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل أما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل (قوله أدخلها) سيأتي في الصوم بيان أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بادخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقض باخذ قطة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض (قوله إلا المني) المعتمد أن الولادة بلا بل وخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقض بناء على أنه منفصل لا نالاً لنقض بالشك فإن تم خروجه منفصلاً حكماً بالنقض وإلا فلا هم ولو خرج جميع الولد متقطعاً على دفعات فينبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المتقطعة بحيث نسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقض بما قبله وإلا بان خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقضاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضاً

بالنقض وإلا فلا وإذا خرج بعض الولد مع استنار باقيه وقتلنا لا نقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا نعم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال ابن الرمي للأول فليحرر اه وفي البجيرمي عن الشوري ما نصه وأما خروج بعض الولد فينقض ولا يلزم ما به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا م ر ولا تعيد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو لا نعقاده من منيهما ودفع بأنه غير محقق وقال الخطيب تخير بين الغسل والوضوء في كل جزء راحا عمل المعتمدان الولادة بلا بلل والقاء نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استنار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا نعم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كما في مسألة الخيط فيه نظر ومال شيخنا للأول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الوجه الخ) قد مر ما فيه ولو خرج جميع الولد متقطعا على دفعات فينبغي ان يقال ان تواصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والا بان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد نافضا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا رضاء كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجها م ر اه سم على حج وقوله على خروجها اي على الاتصال العادي على ما قدمه وإلا فلا يجب غسل لان كلامهما ببعض ولد وهو إنما ينقض على ما مر إلا ان يفرق بان الخارج أو لا لما اطلق عليه اسم الولد عرفا ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك محقق خروج الولد بنماه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة أو لا فيه نظر والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع ش (قوله مطلقا) اي أو لا أو ثانيا (قوله لا اختلاطها الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كاه وهو متجه خلافا لما قال الملاحظ هنا اسم الولادة وهو منتف إذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد أو لا وعبارته في الايعاب ولا يشترط انفصال الولد لا به ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء إلى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر انه منى منعقدها وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشارح فيما ذكر كرى (قوله بان لم يخرج منهما شيء) اي ولم لم يلتجأ نهاية ويأتي في الشارح مثله (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر انفتاحه دون المنفتح اصالة سم على حج اه ع ش عبارة الكردى وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطيب والطبلاوى وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقلم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فان خارجه ينقض من اي موضع كان اه (قوله او احدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجها م ر (قوله كمضغة) الظاهر انه مبنى على نقض الولادة (قوله ولو الفم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر انفتاحه دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بلا دبر بالكلية ولم ينفتح له مخرج وقتلنا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالقلم لا يقوم مقام الاصلى فهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذا باطلا قهم إذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علمته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر إذ لا دبر له وي تمل النقض اخذا باطلا قهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كمضغة من امرأة على الوجه لا اختلاطها بمني الرجل وزعم ابن العماد النقض بخروج منيهما مطلقا لا اختلاطه ببله فرجها يرد بأن ذلك الاختلاط غير محقق دائما فساوت الرجل (ولو) خلق منسد الفرجين بان لم يخرج منهما شيء نقض خارجه من اي محل كان ولو الفم او احدهما نقض

(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادر سم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتض مسه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطفًا على ينقض مسه (قوله بإيلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافاً لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الإسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالسكينة فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبقى على عمومه وهو الأقرب ويجزى بقاء الصورة لا نظر إليه والالتفات كل من قبل الخشي لأنه إما أصلي أو بصوره بصرى وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهاية والمغنى (قوله فليقتض الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله إلا النقض) أي بخروج الخارج منه كرى (قوله حيثئذ) أي حين إذا كان الانسداد أصلياً وكذا الحكم عند الشارح إذا كان عارضياً كما يأتي وأما الرمي ومن نحوه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وأما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الأحكام كلها فيه إلى المنفتح وتسلم عن الأصلي كرى (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر مر هو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخائض جائز للعذر كما في عصاة جراحة شق از التماس قال ع ش (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبارهما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما ما وإن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يخلق لسرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله أو غير منسده) أي أو خلق غير منسد المخرج فالضمير راجع إلى واحد من الفرجين أو إليهما باعتبار المخرج قاله الكردي والأولى أرجاهه لجنس المخرج الصادق بهما وأحداهما كما يأتي عن ع ش قول المنز (انسد مخرجه) أي جنسه فيصدق بهما لو انسداد واحد مخرجه ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر أن اشتراط الصيمري ضعيف قال كما صرح به الأذرع وغيره اه وياتي انفا عن المغنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الأصلي قبلا كان أو دبر ابان لم يخرج منه شيء وإن لم ينسد بلحمة اه زاد المغنى وما تقر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وإن صرح الصيمري باشتراط انسدادهما وقال لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير اه (قوله وهى) أي المعدة أي المراد بها (قوله سرتة) فمرادهم بتحت المعدة ما تحت السرة نهاية قال ع ش قوله ما تحت السرة أي بما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان اطلاق المصنف يشمل ذلك

لا اثر لاحتمال الخروج منه لندرته كما صرحوا أنه إلا ان يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الربح وفيه نظر فلي تأمل (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لهما بناء على النقض بالنادر (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمنفتح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كما حرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الخائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الخائض جائز للعذر كما في عصاة جراحة شق از التماس ويفارق ما لو احتاج لستر بعض عورته بيده فإن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك المحل بان بعض البدن لم يوضع للستر (قوله ان انسد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أو لهما سواء  
أكان انسداداً بالتحام أم لا  
خلافاً لشيخنا وصرح  
الموردي بأنه لا يثبت  
للأصلي أحكامه حيثئذ وفيه  
نظر لبقاء صورته فليقتض  
مسه ويجب الغسل والحد  
بإيلاجه وإيلاج فيه وغير  
ذلك ثم رابت صاحب  
البيان صحح الاتقاض بمسّه  
وعله بأنه يقع عليه اسم  
الذكر وهو صريح فيما  
ذكرته فعلم أنه لا يثبت  
للمنفتح حيثئذ إلا النقض  
خلافاً لما قد يوهمه كلام  
الموردي المذكور أو  
غير منسده وانما طرأ له (ان)  
انسد مخرجه) المعتاد أي  
صار بحيث لا يخرج منه شيء  
(وانفتح) مخرج (تحت  
معدته) وهى بفتح فكسر  
في الأفصح وبفتح أو كسر  
فسكون أو بكسر أو ليه هنا  
سرتة وحقيقتها مستقر  
الطعام من المنخسف تحت  
الصدر إلى السرة (فخرج  
المعتاد) خروجه (نقض)  
إذا لا بد للإنسان من  
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعمده خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الروضة ثم استدرك عليه في زيادتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد وقال الاذرى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها . لو انفتح اثنان تحتها وهو منسدف هل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حج اقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما تنزيلا لهما منزلة الاصلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي التنبض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتب لانه بمنزلة اصليين مروجين ويجوز للتحليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للتحليل دبر مر اه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشمل المتحاذية وما بعضها فوق بعض عرش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذيا او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقى ماشبه) اذ ما تحيله الطبيعة تلقيه الى الاسفل نهاية ومغنى (قوله عنه غنى) اى لضرورة الى جعل الحادث مخز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الخلق فنفتحه كالاصلي في سائر الاحكام كما افق به الوالد رحمه الله تعالى والمنسدف حيث لا يعضو زائلا وضوء بمسه ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم ار لغيره تصريح بما وافقته ومخالفتة ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فمه لا ينقض لانفتاحه اصالته نهاية زاد المغنى وان استبعده بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يقول منه ويجمع به ولا ذكر له سواء الاترى انا نادر الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال انا نجعل له حكم النقص فقط ولا حكم له غير ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام بمكانه) اى المنفتح الناقض نهاية ومغنى اى سواء كان الانفتاح اصليا او عارضا عرش (قوله لم ينقض وضوءه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حمل المتن على الانسداد الطارىء وذكر حكم الانسداد الاصلى قبله على خلاف ما سلكه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله وهو منسدف الخ وقوله وهو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدف مخزجه لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الانسداد الاصلى بل الاصلى (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله بخون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعه وهو زوال الادراك الكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء شيخنا (قوله او اغماء) ولو كان لولى حالة الذكرك فينقض طهره عندنا خلافا للماكية رحمانى اه بحججى

شرح الارشاد وذكر ان اشتراط الصيمرى ضعيف قال كما صرح به الاذرى وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعمده خروج اصلا ولا مرة (قوله او فوقها الخ) بقى ما لو انفتح واحد من تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسدف هل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم (قوله لم يثبت له الخ) قال المحلى اما الاصلى فاحكامه باقية وفي الجواهر انه لا يثبت له شئ من احكام الفرع الاوطء والزوجة (قوله) وقد يجاب النخ) يجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدف مخزجه الخ لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما قال في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله الا

(وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا (الظاهر) كالمعتاد (او) انفتح (فوقها) اى المعدة او فيها او محاذيا لها (وهو) اى الاصلى (منسدف) انسداد طارئا (او) انفتح (تحتها) وهو منفتح فلا ينقض خارج المعتاد والنادر (فى الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيا بالقى ماشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصلى غير ذلك وفى المجموع لو نام بمكانه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه (تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصلى مقسما ثم فصل بين انسداد وانفتاحه وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لا بقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع فى كلامهم (الثانى زوال العقل) اى التمييز بخون او اغماء



عبارة عش ومن الناقض أيضا الاستغراق والولاء أخذان اطلاقهم خلافا لما توهمه بعض ضعفة الطلبة  
اه وعبارة شيخنا وهو اى الاغما زوال الشعور من القلب مع الفتور في الاعضاء وهو غير ناقض في حق  
الانبياء كالنوم ومن الاغما ما يقع في الحمام وان قل فينقض الوضوء فليتنبه له اه وقوله وهو غير ناقض  
في حق الانبياء كالنوم في عش والبجيرمى مثله (قوله) ونحو سكر كان زال بمرض قام به عش (قوله)  
للخبر الصحيح فن نام الخ) اى وغير النوم ما ذكر ابلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شىء من الدبر كما  
أشعر به الخبر مغنى ونهاية (قوله) في تعريف العقل الخ والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب  
الفواحش واما اصطلاحا فاحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعى انه آلة  
التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات وقيل غير ذلك واختلف في محله  
فقال أصحابنا وجمهور المتكلمين انه في القلب وقال أصحاب أبى حنيفة وأكثر الأطباء انه في الدماغ (فائدة)  
قال الغزالي الجنون يزيل العقل والاغما يغمره والنوم يستره مغنى عبارة شيخنا والاصح انه في القلب وله  
شعاع متصل بالدماغ اه (قوله) وهو افضل من العلم ان اريد بالافضل الاشراف فهو محتمل او الاكثر  
ثوابا فحل تأمل ان اريد بالعقل الغريزة لاذلا صنع له فيها بصرى اقول وكلامهم كالصريح في الاول (قوله)  
ومن عكس الخ) عبارة شيخنا وقال الرملي الثانى اى العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له ولان الله  
تعالى يوصف به لا بالعقل اه وقوله وهو المعتمد قد ينافي قوله بعد وهذا الخلاف مما لا طائل تحته اه فتأمل  
(قوله) من حيث استلزامه يتأمل سم عبارة البجيرمى مانصه وكان الشيخ محي الدين الكافيجي يقول العلم  
افضل باعتبار كونه اقرب الى الافضاء الى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه منبعا للعلم واصلاته  
وحاصله ان فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالسبيل الى العلم اه (قوله متصل) الى قوله او هل زالت في  
المغنى لا قوله قاعد وقوله ويؤخذ الى وخروج وقوله القاعد الى قوله كسائر الخ في النهاية لا ما ذكر وقوله  
مع عدم تذكر الى مع الشك قول المتن (النوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف اى زوال  
العقل بشىء النوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف مغنى واسنى وكردى  
وشيخنا (قوله قاعد) التقييد بالقاعد الذى زاده قدير دعليه ان القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب وفرج بين  
رجليه والصق الخرج بشىء مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى الاطلاق  
ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حجة اه عش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية ان من قام قائما متمكنا فلا  
ينقض وضوءه ثم قال وقد تفيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها (قوله) ولودابة سائرة) فغير السائرة من باب  
أولى كردى (قوله) واحتبى) اى ضم ظهره وساقيه بعمامة أو غيرها نهاية عبارة السكردى الاحتباء هو ان  
يجلس على اليديه رافعا ركبتيه محتويا عليهما بيديه او يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض  
الصوفية اه (قوله) وليس الخ) ولا فرق بين التحيف وغيره وهو ما صرح به في الروضة وغيره انهم ان كان  
بين مقعده ومقره تحاف نقض كما نقله في الشرح الصغير عن الرويانى واقره خطيب ونهاية (قوله) تحاف  
ولو سد التحاف بنحو قطن لا ينقض زبادى وشيخنا (قوله) للامن من خروج شىء) اى من دبره ولا عبرة  
باحتمال خروج ريج من قبله وان اعتاده لان شانه النذرة شيخنا وعش ورشيدى (قوله) عليه) اى التمكنين  
(قوله) حتى تحفق رؤسهم) اى يقرب خفقان رؤسهم لاذلوا اخفقت رؤسهم الارض حقيقة اى وصلت اليها

أن تجعل أو مجاز أعن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه (قوله) من  
حيث استلزامه) يتأمل (قوله) (النوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من محذوف اى زوال العقل  
بشىء (النوم الخ) (قوله) قاعد يمكن) التقييد بالقاعد الذى زاده قدير دعليه ان القائم قد يكون متمكنا كما لو انتصب  
وفرج بين رجليه والصق الخرج بشىء مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى  
الاطلاق لرأى التقييد بالنظر للغالب (قوله) وعليه حملنا خبر مسلم الخ) فان قلت حمل الخبر على هذا ليس باولى  
من جملة على النوم الخفيف لانه لا يمنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو اولى لان خروج الخارج قد يخف

أو نحو سكر ولو تمكنا مقعده  
اجماعا أو نوم للخبر الصحيح  
فن نام فليتنبأ وقد بينت  
خلاصة ما للعلماء في تعريف  
العقل وتوابعه في شرح  
العباب وهو افضل من العلم  
لانه منبعه واسه ولان العلم  
يجرى منه مجرى النور من  
الشمس والرؤية من العين  
ومن عكس أراد من حيث  
استلزامه له وانه تعالى يوصف  
به لا بالعقل (الا) متصل كما  
عرف في تفسير العقل بما  
ذكر (نوم) قاعد (يمكن)  
مقعده) اى اليه من مقره  
ولودابة سائرة وان استند  
لما لوزال عنه لسقط أو  
احتبى وليس بين بعض  
مقعده ومقره تحاف للامن  
من خروج شىء حيلتذو عليه  
حملنا خبر مسلم أن الصحابة  
ثم يصلون ولا يتوضؤون في  
رواية لابي داود ينامون  
حتى تحفق رؤسهم الارض

ارفع الاليان بجيرى (قوله ويؤخذ الخ)، لو نام بمكان فاخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسماه اعتمد  
الشارح في الایعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارح مقام اليقين بل صوته في فتاويه وقال  
الزيادى في شرح المحرر الذى اعتمده شيخنا الجلال الرملى انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل  
اه ولا تبطل الصلاة بنوم يمكن قال القليوبى وان طال ولو فى ركن قصير وخالفه شيخنا الرملى فى الركن  
القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كرى وأقر سم وعش ما قاله الرملى فى المسئلة  
الثانية واعتمد البجيرى ما قاله الرملى فى المسئلتين وكذا اعتمده شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم او عدد  
التواتر بانه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه ليقين الخروج جيتنذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه  
(قوله وقد نازع الخ) اعتمده مر سم وقال البصرى يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعاليمهم لا استثناء  
نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى  
على النزاع و(قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم للامن الخ (قوله فوجه عده) أى عد زوال العقل سببا  
للحدث (قوله وان استغفر) وفى القاموس والاستغفار بناء فقاء ان يدخل ازاره بين نخذه ملويا اه (قوله  
النعاس) وهو اوائل النوم ما لم يزل تميزه كرى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عش عبارة  
البجيرى عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالنوم من قولهم نشأ الصبي نما  
وزاد اه (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حجج وعبارة المختار نعس ينعس  
بالضم ومثله فى الصحاح عش وعبارة القاموس نعس كنعع فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح  
الروض (قوله او هل زالت اليته الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى التين قائم يمكن قبل انتباهه نقض  
أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لا اثر له بخلافه مع  
الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك  
فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء يرجح بل قد يعين  
وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون الاخر إذ لا نقض بالشك  
وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتمالا فلا نقض فيهما وإلا حصل النقض فيهما فليتأمل مل سم على حجج اه  
عش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فلورأى رؤيا أو شك هل نام او نعس انتقض وضوءه اه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) فى  
فتاوى الشارح انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره او لا كما فتى به بعض اهل  
اليمين فاجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث  
يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره مع وجود العلة المذكورة ووجهه ان هذا وإن كان  
ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا فى ابواب كثيرة اه وقضية توجيهه انه لو اصابه شيء من ذلك الماء الذى  
اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رايت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره ان  
لا يعلم ان مستنده فى اخباره ظنه باجتهاد او غيره او يتردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فى ظن غيره اولى ولعل  
هذا فى غاية الظهور فليتأمل ثم تذكرت قول المصنف السابق ولو اخبره بتمنجه مقبول الرواية الخ وهو  
صريح فى لزوم التطهير مما اصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنازع الخ)  
اعتمده مر (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين بفتح (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا وإن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين  
التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء  
ترجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحدهما دون  
الاخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتمالا فلا نقض فيهما وإلا حصل النقض  
فيهما فليتأمل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صريح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

ويؤخذ من قوله للأمن  
إلى آخره انه لو أخبرنا  
غير ممكن معصوم كالخضر  
بناء على الأصح أنه نبي بانه  
لم يخرج منه شيء لم ينتقض  
وضوءه واعتمده بعضهم  
وقد تنازع قاعدة ان ما ينيط  
بالبطنة لا فرق بين وجوده  
وعدمه كالمشقة فى السفر  
وعلى هذا يتجه عد المتن  
الزوال نفسه فى غير النائم  
الممكن سببا للحدث وأما  
على الاول فوجه عده انه  
سبب لخروج شيء من  
الدبر غالبا فكانه قال الاول  
الخروج نفسه والثانى  
سببه وخرج بالقاعدة الممكن  
غيره كالنائم على قفاه وان  
استنفر وألصق مقعده بمقره  
وبالنوم النعاس وأوائل  
نشأة السكر لبقاء نوع من  
التميز معهما إذ من علامات  
النعاس سماع كلام  
الحاضرين وان لم يفهمه  
ولا ينتقض وضوءه شاك هل  
نام او نعس أو هل كان متمكنا  
أو لا أو هل زالت أليته  
قبل اليقظة أو بعده او تيقن  
الرؤيا مع عدم تذكر نوم  
لا أثر له بخلافه

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك فى تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حد طرفيه) أى للنوم (قوله ولا وضوء نيينا) كذا فى المغنى (قوله وعدم ادراكه) أى قلبه <sup>عليه السلام</sup> (قوله أو صرف القلب عنه) أى عن ادراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشريع صفة التشريع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لسكان أولى (قوله ولو صيب الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خلا أم عنيماً أم مجبواً أم خصياً أم مسوحاً وسواء كانت الأنثى عجزاً أو لا تشتهى غالباً أم لا (قوله أى الأنثى) أى وليس المراد بالذكر البالغ وبالأنثى البالغة وإن كان ذلك حقيقة تشيخنا (قوله يقيناً) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكرى فى الرجل وميل القلب فى المرأة شيخنا (قوله وإن كان أحدهما مكرهاً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عرش قال الجلال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنينة وهو كذلك أن تحقق كون الملدوسة من الجن أنثى منهم كإنه يجوز تزوج الجنينة خلا للبعضم بخلاف ما لو شك فى انوثة الملدوس منهم إذ لا نقض بالشك اه سم على المنهج ووقع السؤال عما لو طورولى بصورة امرأة أو مسخر رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض للقطع بأن عينه لم تنقلب وإنما انخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالتنقض فيه محتمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاحتمال تبدل الصفة دون العين اه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهو أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو مسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة الآدمى حيث تحققت المخالفة فى الذكورة والأنوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة وعكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما انخلعت من صورة إلى صورة اه (قوله أوجنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة له ولها يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته الحياة نقض لمسها مراههم وباتى فى الشارح اعتماد خلافه (قوله إن جوز نانسكا هم) والراجح عند الشارح عدمه واعتمده الشهاب البرلسى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين الآدمى وغيره واعتمده القليوبى وقال إن شيخه الزيادى رجع إليه آخر واعتمده والظاهر أن النقض بذلك وحل المناكحة وفاقه الزيادى فى حواشى

مع الشك فيه لأنها مرجحة لا حد طرفيه ولا وضوء نيينا كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم لبقاء يقظة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم إدراكه لظلوغ الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه فى هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة (الثالث التقاء بشرتى الرجل) أى الذكر الواضح المشتبه طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة ولو صيباً ومسوحاً (والمرأة) أى الأنثى الواضحة المشتبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكن لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أوجنياً وإنما يتجه أن جوز نانسكا هم وذلك لقوله تعالى أو لا مستم النساء أى لمستم

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرؤيا التى هى من آثار النوم ولا يشك فيه فإن قيل لأنه لا يمكن احتمال أنها ليست رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجد تيقن الرؤيا مع أن الغرض تيقنها وقد يقال المتجه أنه إن تيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الاتقاض بها وإن لم يتيقنها كان وجداً محتملاً أنها رؤيا بالنوم التى لا توجد إلا معه وأنها غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك فى تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أوجنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة بهذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جازله وطوها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً ولو مسخت الأنثى حيواناً كقرد أو حماره فهل ينقض لمسها فيه نظراً وسياًتى فى الأطعمة ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً ما كولد غير ما كولد أو بالعكس هل ينظر لما كان فيحل أكله فى الأول دون الثانى أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويتجه تخرج ما هنا على ما هناك فإن اعتبرنا ما كان حصل النقض وإلا فلا وعلى الثانى فيفرق بين المسخ والتطور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقة بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجراً ويحتمل أن يحزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حجراً مع بقاء الحياة والاحساس فى النصف الآخر فيتجه النقض بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فإن قلنا فيما لو مسخ كلها حجراً بالنقض بلبسها فالنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعده فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري يعد من أجزائها تبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحجر (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته

كما قرى به في السبع وبه يندفع تفسيره بجامعته على أنه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض أزواجه ثم يصلي ولا يتوضأ ضعيف من طريقه الواردة منها وغمره رجل عائشة (١٣٨) وهو يصلي يحتمل أنه بحائل ووقائع الأحوال الفعلية يسقطها ذلك واللسان الجس باليد

ونقض لأنه مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة التي لا تلحق بحال المتطهر وقيس به اللبس بغيرها ولو زائد أشل سهواً بغير شهوة واختص اللبس الاتي ببطن الكف لأن المظنة ثم منحصرة فيه والبشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الأسنان واللسان وهو متجه خلافاً لابن عجليل أي لا باطن العين فيما يظهر لأنه ليس مظنة للذة اللبس بخلاف ما ذكره فانه مظنة لذلك الاتي أن نحو لسان الحليلة يلتذ بمصه ولمسه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم في لسان عائشة رضي الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه يرد قول جمع بنقضه توهمها أن لذة نظره تستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بأنها مما يطرا ويزول لا يجدي لانهم لم يلاحظوا في عدم نقضها إلا أنه يلتذ بنظرهما دون مسهما وهذا موجود في باطن العين فائدة مهمة لا يكتفي بالخيال في الفرق قاله الامام وعقبه بما يبين أن المراد به ما ينقدح على بعد دون ما يغلب على الظن أنه اقرب من الجمع وغير غيره بأن كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن أن الجامع أظهر أي عند

المنهى كرى (قوله كما قرى به) وقد عطف اللبس على المجي من الغائط ورتب عليها الأمر بالتيمم عند فقد الماء فدل على كونه حدثاً كالجمي من الغائط نهاية ومعنى (قوله واللسان) أي قوله خلافاً لابن عجليل في النهاية والمغنى (قوله أي لا باطن العين) أي وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك عند الشارح كما يأتي وقال الجلال الرمي بالنقض فيهما وتوسط الخطيب فقال بالنقض في لحم العين دون العظم كرى عبارة البصري جزم صاحب المغنى والنهاية بالنقض بمس باطن العين وقال ابن زياد في الفتاوى والاقرب إلى كلام الاصحاب النقض ورايته بخط العلامة أبي بكر الراد منسوبة إلى الجليلوني اهـ واعتمد شيخنا ما في النهاية من النقض بكل من باطن العين وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرمي عن الشوبري اعتماد النقض بباطن العين وعن الزيادي اعتماد النقض بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكر) أي من نحو لحم الأسنان واللسان (قوله وبه الخ) أي بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الأسنان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فانه يلتذ بنظرهما دون مسهما (قوله والفرق) أي بينهما وبين باطن العين (قوله بما يبين) أي بكلام يبين (قوله أن المراد به) أي بالفرق الخيالي (قوله ما ينقدح الخ) أي الفرق الذي يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون بمعنى عند وقوله أنه اقرب في تأويل المصدر فاعل يغلب وضمير النصب لما الموصولة وقوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزركشي قال الامام ولا يكتفي بالخيالات في الفروق بل إن كان اجتماع مستلتي اظهر في الظن من افتراقها وجب القضاء باجتماعها وإن انقدح فرق على بعد اهـ (قوله غيره) أي غير الامام (قوله في ذلك) أي ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) أي من أجل أن العبرة في الفرق والجمع بما عند ذوي السليقة السليمة دون غيرهم قول المتن (الإحراما) وهي من جرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمتها فخرج بقولهم على التأييد اخت الزوجة وعمتها وخالتها فان تحريرهم ليس على التأييد بل من جهة الجمع وبقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما لأن تحريرها ليس بسبب مباح إذ وطء الشبهة لا يتصف بأباحة ولا غيرها وبقولهم لحرمتها زواجته صلى الله عليه وسلم فان تحريرهم لحرمة صلى الله عليه وسلم مغنى ونهاية بالمعنى قال ع ش أما زواج سائر الانبياء فلا قرب لعدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زواجته صلى الله عليه وسلم لحرام حتى على الانبياء اهـ اذ شيخنا ولو لم يدخل بهن بخلاف إمامه فلا يحرم من علي الانبياء إلا أن كن موطوءات له صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله بنسب) إلى قوله ومنه ما تجمده في النهاية وإلى قوله وأنه لا فرق في المغنى إلا قوله أي من غير خشية إلى لا من نحو عرق (قوله بنسب) أي قرابة كافي الام والبنت والاخت (قوله اورضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله او مصاهرة) أي ارتباط يشبه القرابة كافي ام الزوجة وبنتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا نقض بالمحصور بالاولى وظاهره لو اختلفت محارمه العشر مثلاً بغير محصور او محصور فليس إحدى عشرة مثلاً انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية سم وفي الكرى بعد ذكر ما يوافقه عن النهاية مانصه ولا يبعد أن يكون مثله ما لو علم أن حرمة ابيض اللون مثلاً فليس من هو اسودده وان لم اقف على من نبه عليه اهـ اقول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا لا احتيالا فلا يحتاج إلى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا نقض ايضا على المعتمد خلافاً لابن عبد الحق كالخطيب وكذا زوجته إذا استلحها ابو هـ ولم يصدقها فان النسب يثبت ولا ينفسخ نكاحه ولا ينتقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الاحكام شيخنا عبارة الكرى وقال في النهاية يؤخذ منه أنه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم او اختلفت محرم باجتنابت وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها الحياة نقض لمسه (قوله كما قرى به الخ) قد يناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله أي لا باطن العين فيما يظهر) جزم مر في شرحه بأن لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمه بغير محصور) فلا نقض

ذوى السليقة السليمة ولا يغيرها يسكن منه الزلل في ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (الإحراما) بنسب لم اورضاع أو مصاهرة ولو احتمل أن كان اختلفت محرمه بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة (في الاظهر) لأنه ليس مظنة للشهوة

فماستنبط من النص معنى  
 خصصه ولا يلحق به نحو  
 بجوسية لأن تحريرها العارض  
 يزول وجعلها كالرجل في  
 حل اقراضها وتملكها  
 باللقطة إنما هو لقيام المانع  
 بها المخرج عن مشابهة ذلك  
 لاعارة الجوارى للوطء  
 فاندفع مالبعضهم هنا وعلم  
 من الالتقاء أنه لا نقض  
 باللمس من وراء حائل وان  
 رق ومنه ماتحمد من غبار  
 يمكن فصله أى من غير خشية  
 مبيح تيمم فيما يظهر أخذا  
 بما يأتى فى الوشم لجوب  
 إزالته لا من نحو عرق حتى  
 صار كالجزء من الجلد  
 وانه لا فرق بين اللامس  
 والملبوس اسكن فيه خلاف  
 صرح بهما لأجله فقال  
 (والملبوس كاللأمس) فى  
 انتقاض وضوئه ( فى  
 الاظهر) لا شترأ كهما فى  
 مظنة اللذة كالمشركين  
 فى الجماع وإنما لم ينتقض  
 وضوء الملبوس فرجه لانه  
 لم يوجد منه مس لمظنة لذة  
 أصلا بخلافه هنا (ولا ينتقض  
 صغيرة) وضغير لا يشتهيان  
 كما مر ( وشعر وسن )  
 وينبغى أن يلحق به كل عظم  
 ظهر بل أولى لأن فى نظر  
 السن لذة أى لذة بخلاف  
 نظر هذا وقول الانوار  
 المراد بالبشرة هنا غير  
 الشعر والسن والظفر

لم ينتقض طهره ولا طهرها إذا أصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد فى تبعيض الاحكام  
 كالوتزوج بمجولة النسب ثم استلحقها ابو هـ لم يصدق الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت إختوتها منه ويلغز  
 بذلك فيقال زوجان لا نقض بينهما اهـ ونقل الخطيب النقض فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه  
 الشهاب الرملى واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجح عنه واعتمده عدم النقض وان تزوج بهانم  
 والزيادة والخلعي وغيرهم اهـ (تولاه فاستنبط الخ) ردلا استدلال المقابل القائل بالنقض بعموم النساء فى  
 الآية (قوله معنى بخصه) وهو أن اللمس مظنة الالتذاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يتأتى فى الاجنبيات  
 بخلاف المحارم كرى (قوله نحو بجوسية) أى كوثنية ومرتدة نهاية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض  
 كرى (قوله فيما يظهر) أقره عـش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفى النقض ما يموت من جلد  
 الانسان بحيث لا يحس بلمسه ولا يتأثر بغرز نحو ابرة فيه لانه جزء منه فهو كاليد الشلاء وتقدم انها تنقض  
 وباتى مثل ذلك فيما لو بيست جلدة جهته حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة  
 الجلد المذكور وإن لم يحصل من إزالته مشقة عـش (قوله وانه لا فرق الخ) عطف على انه لا نقض الخ (قوله  
 لكن فيه) أى فى الملبوس (قوله صرح بهما) لعل الانسب به أى الملبوس قول المتن (والملبوس) هو من وقع  
 عليه اللبس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو امرأة نهاية ومعنى (قوله لانه لم يوجد منه الخ) فيه شئ إذا كان  
 الماس أمرد جميلا ناعم البدن جداً الا أن يراد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشتهيان الخ) أى لم يبلغ كل  
 منهما حد الشهوة عرفا وقيل من له سبع سنين فمادونها لا تنتفاء مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغاها وان انتفت  
 بعد ذلك لنحو هرم مغنى وتوهم بعض ضعفة الطلبة من العلة نقض وضوء الصغيرة لأن ملبوسها وهو الكبير  
 مظنة للشهوة وليض فى محله فانها الصغر هـ ليست مظنة لاشتغالها الملبوس فلا ينتقض وضوءها كالا ينتقض  
 وضوءه عـش عبارة شيخنا ثالثا أى الشر وطان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند ارباب الطباع  
 السليمة فلو لم يبلغ أحدهما حد الشهوة فلا نقض اهـ (قوله كما مر) أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد  
 بالاشتهاء هنا اثباتا ونفيا الا اشتهاه الطبيعى اليقيني لا رباب الطباع السايمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة  
 فلو شك فلا نقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا نقض به نهاية (قوله وينبغى ان  
 يلحق الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية ووافقه أى النهاية الزيادة وسم وعـش وشيخنا والبجيرى وتقدم  
 عن البصرى ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغى ان يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زياد فى  
 الفتاوى عن شيخه المزجد صاحب العباب أنه أفتى بنقض العظم الموضع ثم قال وإلحاقه بالسن أقرب إلى  
 كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبداوى رحمه الله  
 بعدم النقض مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المزجد على أن فى فتاوى شيخنا المزجد انتقالا من اللبس إلى المس  
 يعرف ذلك بتأمل كلامه اهـ (قوله وقول الانوار الخ) ردلا استدلال المخالف كالتأية بذلك عبارة وهو البشارة  
 ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشملى ما لو وضح عظم أثى ولمسه كما أفتى به الوالد رحمه الله ويدل عليه عبارة  
 الانوار اهـ (قوله مراده ما صرحوا الخ) أى لا نعيم الغير وهذه الجملة خبر وقول الانوار الخ وقوله من انها الخ  
 بيان لما وقوله وما ألحق به وهو لحم الأسنان واللسان كرى أى يخرج كل عظم ظهر كإخراج الشعر والسن  
 والظفر (قوله كما مر) أى أنفا بقوله والبشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية ووالده  
 بالمحضور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت محارمه العشر مثلا بغير محصور أو محصور فلس اجدى عشرة مثلا  
 انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية ولو استلحق ابو هـ زوجته لم ينتقض لمسها لاجتماع صدقه ولا نقض بالشك  
 فلو لمسها ثم استلحقها أبو هـ فلا يبعد أن يتبين عدم النقض لتبين أنها ممن لا ينتقض لمسها لكونها محرما احتمالا فهو  
 بعدا لا استحاق شاك ولا نقض بالشك فان قيل لو منع الاستلحاق النقض لاحتمال المحرمية لا متناع النقض  
 بدون استحاق لوجود الاحتمال قلنا لزم امتناع النقض بدون استحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

مراده ما صرحوا به هنا من أنها ظاهر الجلد وما ألحق به كما مر وقول جمع

(في الاصح) لا تنفاه لذة اللبس غنما ولا نظر للالتذاذ بنظرها ولا جزء منفصل اي وان التصق بعد بجمرة الدم لوجوب فصله كما يأتي في الجراح بل وان لم يجب فصله خشية محذور تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل ولما لم يجب الفصل لغرض بدليل انه لو زالت الخشبة وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بان نما وسرى اليه الدم احتمل ان يلحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا لغيره ومن ثم لو الصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان نما جزءا كما هو ظاهر فعلنا ان عود الحياة وصف طردى لا تاثير له الا ان كان فوق النصف خلافا لمن قال بنقض النصف ايضا ومن قال لا ينقض الا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساد له لان الفرج لا دخل له هنا ولا ما شك في نحو انوثته او خنوثته ان قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسن الوضوء من كل ما قيل فيه انه ناقض كلبس

والزيادة وسم (قوله بنقضه) أي العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتذ بلسمه الخ) قد يرده عليه ما لو كشط جلدها فظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسمه ولا اظن احدا يمنع النقض بلسمه سم (قوله بضم) الى قوله أي وان التصق في المغنى (قوله والخامسة) أي من لغاته (قوله اظفور) أي كعصفور ويجمع على اظافرو و اظافير مغنى (قوله لا تنفاه لذة اللبس عنها) قد يتوقف فيه عبارة المغنى لان معظم الالتذاذ في هذه إنما هو بالنظر دون اللبس اه وهي ظاهرة (قوله ولا جزء منفصل الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله أي وان التصق الخ) ولو التصق بمحلها فالتحم وحلته الحياة فالوجه من والنقض به ولو الصق جزءا المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقض بلسمه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقض به لانه صار جزءا من المرأة سم وقد مر عنه الرمي الجرب ذلك ووافقه البصري عبارة قوله لانه مع ذلك في حكم المنفصل محل تأمل لانهم إذا الحقو الوسخ المتجمد الذي تعذر فصله بالاصل فلان يلحقوا ما ذكر أولي فتأمل اه (قوله لم يلحق بالمتصل الخ) خلافا للرمل وسم كما سر آتفا (قوله إلا ان كان الخ) راجع الى قوله ولا جزء منفصل (قوله إلا إذا كان فوق النصف) خلافا للنهي والمغنى عبارة الاول قال الناشئ في نسكته ان العضو إذا كان دون النصف من الادمى لم ينقض بلسمه او فقه نقض او نصفها فوجه ان انتهى والوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أثني نقض وإلا فلا ولهذا قال الاشئوني الا قرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما الزوال الاسم عن كل منهما اه وفي المغنى مثله الا قوله ولهذا قال الخ وفي السكرى ما نصه واقتضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرح به الزياى حيث قال لو قطع الرجل او المرأة قطعتين تساريا أم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقي نقض وإلا فلا انتهى (قوله ولا ما شك الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله ان قرب الاحتمال) اي احتمال الخنوثة بصري وقال سم كان المراد احتمال الانوثة اقول الظاهر الاول ثم رأيت في الكردي عن الابعاب ما يصرح به كما يأتي في مبحث المس (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله كلبس الامرء) اي والصغير وما عطف عليه نهاية ومغنى والنقص والحجامة والرعاف والنعاس والنوم قاعد أمكننا والقي والقهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجزور والشك في الحدث بافضل قال الكردي قوله والقهقهة في الصلاة قال في الابعاب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرض ضاليتو صار لو لم يظهر فيها حرفان ويوجه بان تحصيل الصلاة يطهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذرا مجوزا للقطع كتحصيل الجماعة اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من اخبر انه خرج منه صوت لان خبر العدل معمول به في اكثر ابواب الفقه وقد صرح الاصحاب رضى الله تعالى عنهم بجمابة النائم إذا أوج فيه وهو لا يعلم ذلك غالبا إلا بالاخبارية به وفي فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكر لكن في فتاوى العلامة جمال الدين القباط لو اخبرته الممسوسة وكانت ثقة انه لمس بشرتها لا يلزمه قبول خبرها لانه لا يفيد إلا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يخلو من نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول به فقام ذلك مقام العلم كما لا يخفى فالذى نيل اليه في الفتوى ما قررناه أو لا بصري (قوله بنحو ناقض منه) أي كخروج مخرج منه وقوله أوله أي كلبسها له

(الخ) فيه شيء إذا كان الماس أمر دجيملا ناعم البدن جد إلا أن يراد باعتبار ما من شأنه (قوله لا يلتذ بلسمه ولا بنظره) قد يرده عليه ما لو كشط جلدها فظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسمه ولا اظن احدا يمنع النقض بلسمه (قوله ولا جزء منفصل) لو الصق بمحلها فالتحم وحلته الحياة فالوجه النقض به ولو الصق جزءا المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقض به لانه صار جزءا من المرأة (قوله إلا ان كان فوق النصف) (قوله المدار على ما يطلق عليه أنه أثني م ر (قوله إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الانوثة (قوله

لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبوله هنا لان يفرق بان ما دبر (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالعدد في

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحدث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التسك باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت مانصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا نافي قول هذا ظن اقامه الشارع مقام العلم في تنجس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذنبك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الاربع أو السبع ولا يحسب له منها إلا واحدة لترك نحو ركن او وجود صارف فلم يفد الاخبار به المقصود فالغنى ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهذا الاخبار مفيد للقصد إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وفاقا للنهاية وسم والبجيرى وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أى إذا الحدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أى بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعنى غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التسك) أى فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أى من الفرق بين الحدث والنجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصرى ترجيحه وعن الرملى وسم وشيخنا خلافة (قوله انتهى) أى ما في شرح العباب (قوله وهذا) أى ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذى يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضوعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أى الصلاة والطواف سم (قوله منه) أى من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الاربع) أى أربع ركعات أو السبع أى سبعة أشواط (قوله لترك ركن) أى في الصلاة (أو وجود صارف) أى في الطواف (فلم يفد الاخبار به) أى بالعدد (المقصود) أى الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أى في باب الصلاة والحج (قوله وهنا) أى في الحدث (قوله الواضح) إلى قوله بالمنفذ في النهاية وإلى قوله إحاطة الخ في المغنى قول المتن (الرابع مس قبل الآدمى) أعلم أن المس يخالف اللبس من أوجه أحدها أن اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد نأينها أن اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والأتنيين نأينها للمس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بباطن الكف رابعها للمس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى الفرج خاصة خامسها ينتقض وضوء اللامس والملبوس وفى المس يختص النقص بالماس من حيث المس سادسها لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعها لمس الملبان حيث لم يكن فرق النصف لا ينقض بخلاف الذكر الملبان ثامنهم المس الصغير والصغيرة الذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسها تاسعها مس ابنته المنفية باللعان لا ينقض كما بحثه الشارح فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل بينته فى الاصل كردى فى حاشية شيخنا على الغزى مثله إلا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسعها الخ قول المتن (مس قبل الآدمى الخ) الظاهر أن المراد انمساه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا اختيار انتقض مر وضوء عمرو ولا نافية قولهم لا فى لفتك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالبا كما سيأتى أولان المراد انها كة فليتأمل سم قال ع ش وشمل لإطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفى فتاوى الشارح مر انه سئل عن ذلك هل ينقض ام لا لانه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الآدمى وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل آدمى اه عبارة البجيرى المعتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا انفخ فيه الروح لانه حينئذ يقال له آدمى اه أى وإن سقط ميتا (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن الغاية قول المتن (قبل الآدمى) ومثله الجنى شيخنا وفى سم وع ش والسكردى عن الايعاب ما يوافقه وعبارة البجيرى والجنى كالآدمى إذا كان على صورة الآدمى اه (قوله الواضح) اما المشكل فأنما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فينتقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذى يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضوعين فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فما الفرق قلت بفرق بأن طهارة النجس أو سع من طهارة الحدث بدليل صحة استقلال غيره بتطهير بدنه وثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيدا بأنه أعنى زيد أظهر ثوب نفسه مثلاً فهل يعمل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنبك أى الصلاة والطواف (قوله الرابع مس قبل الآدمى الخ) الظاهر أن المراد انمساه فلا يشترط فعل من الجانبين واحدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو بغير فعل من عمرو ولا

يسقطه فوجب قبوله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع مس) الواضح والخنى جزأ ولو سهواً أو مكرها من (قبل الآدمى) الواضح

الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا حرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن لمس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه ولو لمس المشكل كلا القبلين من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه وذكر مشكل آخر أى ولا حرمية بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو لمس أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لسكل واحد منهما أن يصلى إذا وصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المغنى وفى ع ش مثله فائدة أى النقض لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة بواحد فى صلاة لا تقتدى بالآخر اه قال البجيرى لتعيينه أى الآخر للبطلان وكذلك لا يقتدى أحدهما بالآخر اه وقال ع ش ولو اتضح المشكل بما يقتضى انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما فعله بذلك الوضوء من نحو الصلوات بما يتوقف صحته على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهرا فيه نظر والأقرب الأول اه عبارة شيخنا ولو لمس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الإعادة كمن ظن الطهارة فصلى ثم بان محدثا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الأدمى وقوله الاقنى والذكر عطف على الفرج (قوله ملتقى شفره) عبارة شيخنا وهو أى فرج الأدمى فى الرجل جميع الذكر لا ما تنبت عليه العانة وفى المرأة ملتقى شفرها أى شفرها الملتقيان وهما حرف الفرج لا ما فوقها مما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحم الناتئة فى أعلى الفرج فهو ناقض على المعتمد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن حجر فى قوله بأنه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض ايضا كما قاله الشهاب الرملى فى حواشى الروض وقال الشمس الرملى كان قاسم أنه لا ينتقض اه (قوله بالمنفذ الخ) كذا فى المغنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما مر قال ع ش قضيته أن جميع ملتقاها ناقض ونقل عن والد الشارح مر هو أمش شرح الروض ما يوافق إطلاقه وهو المعتمد وعبارة شرح الروض المراد بقبل المرأة الشفران على المنفذ من أولهما إلى آخرهما أى بطنها وظهرا لا ما هو على المنفذ منهما أى فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة البجيرى بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمس موضع ختنا من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به فى شرحى الارشاد وغيرهما إذ الناقض من ملتقى الشفرين عندهما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتقى الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح فى الإيعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولهما إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما وهم فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجلال الرملى فى ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى عبارته فى النهاية وشمل أى القبل ما يقطع فى ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتقى الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام فى شروح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الأخير منها والمراد بفرج المرأة الناقض ملتقى شفرها على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب فى شرحى التنبيه وإنى شجاع كردى أى وفى المغنى ودعواه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن ع ش خلافة (قوله والذكر) إلى قوله وقول الزركشى فى المغنى وكذا فى النهاية لا قوله كدبر قور وبقي اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمغنى عبارة الثانى ومس بعضها الذكر المبان كس كله إلا ما قطع فى الختان إذ لا يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والدبر فالمتجه أنه إن بقي اسمها بعد قطعها نقض مسها وإلا فلا لأن الحكم منوط بالاسم ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكرا ولا بعينه أنه لا ينتقض وهو كذلك اه (قوله ولو لبعضهما) أى من الفرج والذكر كردى (قوله بعضها منهما) يغنى عنه قوله المار جزء الخ (قوله إن بقي اسمه) أى إن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية ع ش أى وفى المغنى كما مر (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتنظير للتمثيل (قوله

الفرج والناقض منه ملتقى شفره المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالغم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضا منهما منفصلا إن بقي اسمه كدبر قور وبقي اسمه وقول الزركشى لا يتقيد

اختيار انتقض وضوء عمره ولا ينافيه قوله لم الآن لهتك حرمة لان المراد به تلك حرمة غالبا كما سيأتى أو لأن المراد أنها كلفلية أمل وقوله الأدمى قد يخرج الجنى وفى شرح العباب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمه بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حرمه لها مانعه وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى



موم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة الكردي على شرح بأفضل قال في شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الأقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال في النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج عن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتمد في العباب فيما إذا مس ذكره مقطوعا ولمست شخصا وشكت هل هو رجل أو خنثى أو عكسه أنه حيث جوز وجود خنثى ثمة لا ينقض وحيث لم يجوز لا ينقض اهـ وتقدم قبيل التنبيه ما يوافق (قوله) ومشتبهاه (أى بالقبول الأصلي من الذكر والفرج بأن لم يعلم الأصلي منها كرى (قوله) ولو مشتبهاه) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وكذا يقال في قوله والمشتبهة بها وفي شرح الروض وأن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا باحدهما اهـ سم واعتمده البجيرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارة ولو اشتبهت الزائدة بالأصلية كان النقض منوطا بهما لا باحدا عملا لا نالنا نقض بالشك ولو خلق له في بطن كفه سلعة نقض بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت في ظهرها ولو خلق له أصبع زائدة في باطن الكف فإن كانت غير مسامطة نقض المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامطة نقض بباطنها دون ظاهر الكف فإن كانت غير مسامطة لم تنقض لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامطة نقض بباطنها دون ظاهرها على المعتمدة قول المتن (بطن الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فإن قيدت بغير المسامطة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله) وكذا الزائدة الخ) والحاصل أن الذكر الأصلي والمشتبه به يتقضان مطلقا وكذلك الزائد إن كان عاملا أو كان على سنن الأصلي والذي لا ينقض هو الزائد الذي علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الأصلي ويجرى نظير ذلك في الكف كرى (قوله) بأن كانت الخ) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى أصليتان نقضتا بالمس سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عامة فلا تنقض على الأصح في الروضة بل الحكم للعمالة فقط وصحح في التحقيق النقض بها وعزاه في المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الأول عن البغوى فقط وجمع ابن العباد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما إذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما إذا كانتا على معصم واحد أى وكانت على سمت الأصلية كالأصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكر أن نقض المس بكل منهما سواء كانا عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل ومحل كما قال الاسنوى نقلا عن الفورانى إذا لم يكن مسامطة للعامل وإلا فهو كاصبع زائدة مسامطة للبقية فينقض اهـ وغقب النهاية الجمع المذكور بما نصه وفيه قصور إذ لا يلزم من استواء المعصم المسامطة ولا من اختلافه عدمها ولأن المدار إنما هو عليها أى المسامطة لا على اتحاد محل نباتهما لأنها إذا وجدت وجدت المساواة في الصورة وإن لم يتحد

إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة اهـ (قوله) بقدر الحشفة) بل الكلام في الاكتفاء بالحشفة لأنها لا تسمى ذكرًا مر (قوله) ومشتبهاه) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وقد ذكر ذلك في شرح الارشاد ايضا وكتبنا بها مشه على ذلك فراجعوه وكذا يقال في قوله والمشتبهة بها وفي شرح الروض وأن التبس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا باحدهما اهـ (قوله) بطن الكف) قال في الروض ومن له كفان نقضتا مطلقا لا زائدة مع عامة اهـ وقوله مطلقا قال في شرحه أى سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ وقوله لا زائدة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة فإن قيدت بغير المسامطة لم يخالف كلام الشارح (قوله) أو أصبع) في العباب أو بطن أصبع زائدة أن سامت الأصلية ولم تنبت على ظهر كفه اهـ وقوله أن سامت الأصلية قال الشارح في شرحه سواء عملت أم لا وسواء نبتت في بطن الكف أم في ظهره على الأوجه اهـ ثم نازع في قول العباب ولم تنبت الخ وبين أن كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به خلافا لمن نقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب في تحريره وإن ذلك إنما يتوهم من عبارته بآدى. الراى وإطال في ذلك فراجعوه وعلم من هذا الكلام أن التى بباطن الكف لا ينقض إلا بباطنها فليست كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقض بالمس بها من سائر جوانبها (قوله) بأن كانت الكف

بقدر الحشفة منه موم  
ومشتبهاه وكذا زائد عمل  
أو كان على سنن الأصلي  
(ب) جزء من (بطن الكف)  
الأصلية والمشتبهة بها وكذا  
الزائدة من كف أو أصبع  
ان عملت أو سامت  
الأصلية بأن كانت الكف

على معصمها والاصبع على كفها (١٤٤) وسامتاها وبحث ان العبرة في العمل والمساومة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

محل النبات وهذه أي المساواة في الصورة هي المقتضية للنقض كافي الاصبغ وإذا انتفت انتفت المساواة في الصورة وإن اتحد محل النبات فعلم ان قول الروضة لا نقض بكف وذكرنا مع عامل محمول على غير المسامت وإن كانا على معصم واحد وان قول التحقيق ينقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامت وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذكر ان يقول باحدهما وجب الغسل بالوجه ولا يتعلق بالآخر حكم فان بال بهما على الاستواء فهما اصليان اه وبعبارة سم قوله بان كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض ولو على معصمها مر اه (قوله على معصمها) المعصم كقود موضع السوار من اليد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الاولى تانيث الفعل (قوله وبحث) الى قوله وهو بطن الخ في النهاية الا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهوه الى اذا لافضاء (قوله بوقت المس الخ) يريد عليه انها إذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على إصالتها فاذا طرا عدم العمل عليها صارت اصلية سلاما والشلل لا يمنع من النقض عش وفيه نظر لاذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك لون البشرة كأثر الحجاب بعد زوال جرهما والحجاب ماله جرم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير عش عبارة البجيرمي قوله ستر بفتح السين إن اريد به المصدر وبكسرهما إن اريد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدابغي من عطف التفسير او يقال المراد بالستر ما يستر وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج والحجاب ما يستر ويمنع فهو اخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهوه الخ) يبيانه ان مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصصا للعموم المس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز كروى وحلي (قوله خص الخ) وقد يقال ان هذا من باب المطلق والمقيد لان المس مطلق فيقيد بخبر الافضاء كما اشار اليه بعضهم بجيرمي ويحاج بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله اذا لافضاء الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج أي وشرحى بافضل والعباب والافضاء بها أي باليد وتقييده بقوله بها ظاهر لان الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا في معنى الافضاء باليد قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح مر بأن أُل فيه للعمود والمعهود الافضاء المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم بيده الخ عش مدابغي (قوله ببطن الكف) أي ولو انقلب الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقض بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح مر ولو خلق بلا كف لم يقدر قدرهما من الذراع ولا ينافيه ما يأتي من انه لو خلق بلا مرفق أو كب قدر لان التقدير ثم ضروري بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اه عش (قوله مع يسير تحامل) إنما قيد بذلك أي اليسير ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقل الناقض وفي الأبهامين يضع باطن أحدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرمي (قوله تشمله) أي فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرمي (قوله ان اشتبه) أي الأصلي منهما بالزائد وقوله أو زاد أي أحدهما وعلم الزائد (قوله ويوجه بان كلا منهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب انه لا نقض بالشك ويتامل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والا وضع ان يقال زائد الخ حتى بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الأشهر) وحكى ان يونس فتحها قال الدميري ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبلة) إلى قوله وشعر في النهاية (قوله كقبلة) أي قياسا

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ترو ولا حجاب فليتوضأ وبمفهوه لا شتاله على أداة الشرط خص عموم الخبر الصحيح أيضا من مس ذكره فليتوضأ إذ الافضاء لغة المس ببطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل ومن فرج غيره الخش لتهتك حرمة أي غالبا إذ نحو يد المسكره والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكر اشمه لعموم النكرة الواقعة في حين الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوي كالخطابي منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر بينته في شرح المشكاة مع بيان ان الاخذ بخبر النقض أرجح فتعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ (تنبيه) لا ينافي ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين ان اشتبه أو زاد وسامت عدم النقض بأحد فرجي الخنثى ويوجه بأن كلا منهما لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنثى فلم يؤثر الشبه الصوري فيه بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه انه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج

عليه  
تثاثر فيه ذلك (وكذا في الجديد حلقة) بسكون اللام على الأشهر (دبره) كقبلة لان كلا ينقض خارجه ويسمى فرجا وهي ملتقى المنفذ

فلا ينقض باطن صفحة اثنيان وعانة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رغيه أي بضم الراء وبالفاء والمعجمة أصل فخذية فليتوضا موضوع وإما هو من قول عروة وحينئذ يسن الضوء من ذلك خروجا من الخلاف (الافرج بهيمة) ومنها هنا الطير فلا يرده عليه وذلك لعدم حرمتها واشتهائها طبعاً ومن ثم حل نظره وانتفى الجد فيه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أن القديم بقول بنة قضى دبر البهيمة لا دبر الآدمي وهو مشكل جداً إلا أن يفرق بأن دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشملة اسم الفرج (١٤٥) بخلاف دبره ليس مساوياً لفرجه

لتخالف أحكامها في فروغ كثيرة فلم يشمله اسم الفرج على القديم الناظر للوقوف على المجرد الظاهر ثم رأيت الرافي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقبلها وقطع في دبرها بعدم النقص قال لان دبر الادى لا ينقص في القديم فدبرها اولى اه وقد علمت ان لكلامهم وجها ( وينقص فرج الميت والصغير ) لصدق الاسم عليهما ( ومحل الجب ) اى القطع لانه اصل الذكر او الفرج ولو بقي ادنى شاخص منه فنقص قطعاً ( والذكر ) والفرج ( الاشل وباليد الشلاء في الاصح ) لشمول الاسم قيل ادخال الباء هنا متعين لان الاضافة في مس قبل للمفعول ومتى كانت اليد ممسوسة للذكر لا ينقص الوضوء كما افاده قولهم يبطن الكف الصريح في باء الالة المقتضى كونها الة المش اه وما ذكره في الاضافة صحيح وقوله ومتى الخ فاسد كزعمه تعين الباء للالة لان جعل اليد الة انما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الايهام انكالا على ما مهدوه من انها مظنة للذة الصريح في انه لا فرق

عليه نهاية (قوله فلا ينقض باطن صفحة) ولا ما بين القبل والدبر نهاية (قوله من قول عروة) أي بالاجتهاد (قوله من الخلاف) أي لعروة (قوله ومنها هنا الطير) فيه إشعار بأن إطلاق البهيمية على الطير ليس حقيقيا لسكن في المصباح البهيمية كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم انتهى (قوله فلا رد) أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله ثم رايت الرافعي لحظ ذلك الخ) بل هو إنما بين كلامهم وقوله أن لكل منهم فيه أنه لم يعلم أنه كلامهم وقوله وجهه هو وجه بارد سم قول الماتن (وينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ عش قول الماتن (ومحل الجلب) والمراد بالمحل في الذكر ما حاذى قصبته إلى داخل وفي الفرج ما حاذى الشفرين من الجانبين وفي الدبر ما حاذى المقطوع قليوبي وهذا هو المعتمد خلافا لما قاله شيخنا العزبي أن محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الدبر ومحل الفرج بجري (قوله أي القطع) إلى قوله قيل في المغني (قوله أي القطع) قال في المجموع ولونبت موضع الجلب جلدة فسمها كسبه بلا جلدة مغني وإمداد (قوله أو الفرج) هو محل للجلب على القطع كما قدمه لا على خصوص قطع الذكر وهو كذلك لغة وإن كان في العرف إسما لقطع الذكر عش (قوله منه) أي من الذكر مغني قول الماتن (والذكر الأشل) هو الذي ينقبض ولا ينبسط وبالعكس مغني قول الماتن (وباليد السلام) وهي التي بطل عملها مغني (قوله لشمول الاسم) وفي حواشي سم على حجر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلدة فهل ينقض المش فيه نظر انتهى والأقرب النقص لكونها جزء من اليد وإن بطلت منفعتها كأيدي السلام عش عبارة البجيرمي وشمل قوله باليد السلام ما لو قطعت وصارت معلقة بجلدة كما قاله الحلبي وفي القليوبي على الجلال قوله وباليد السلام خرجها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدها إلا إن كانت الجلدة كبيرة بحيث يتمتع انفصالها فراجع وخارجها اليد من نحو نقد فلا ينقض بمسها أيضا انتهى (قوله لأن الإضافة في مس قبل الخ) أي وهنا للفاعل إذا التقدير وينقض بمس اليد السلام عش (قوله المقتضي كونها) أي اليد (قوله بذلك الإيهام) أي إيهام عدم النقص فيما إذا كانت اليد مسموسة للذكر (قوله وما بينها وحرفها) المراد بين الأصابع فيما يظهر النقر التي بينها وبين ما حاذاهما من أعلى الأصابع إلى أسفلها وبحرفها جواربها نهاية زاد المغني وقيل حرفها جانب الخصر والسبابة والإيهام وما عداها بينها والأول وجهه ما اعتمدته شيخنا أهل لكن اعتمد الثاني الحلبي والقليوبي وفي الشوري ما يوافقه عبارة الأول قوله وما بينها أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها إلى بعض لا خصوص النقر وقوله وحرفها أي حرف الأصابع وهو حرف الخصر وحرف السبابة وحرف الإيهام وقوله وحرف الراحة هو من أصل الخصر إلى رأس الزند ثم منه إلى أصل الإيهام اه (قوله وحرف السكف) لو قال حرف الراحة لكان أولى كما عبر به شيخ الإسلام قليوبي (قوله على غير فائد الطهورين ونحو السلس) كذا في النهاية والمغني وقال الرشدي لك أن تقول إنما يحتاج إلى هذا إذا فسر الحدث بالأسباب أما إذا قلنا أنه الأمر الاعتباري فلا حاجة إلى هذا لأن محل منعه عند عدم المرخص كما مر في تعريفه وهنا المرخص موجود اه (قوله أو المانع السابق) اقتصر عليه المغني (قوله تتكلف) يعني يكون

قاعدة الباب أنه لا نقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والاضح أن يقال زائد الخشي بتقدير كونه ذكراً أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله لحظ ذلك) هو إنما بين كلامهم وقوله أن الكلام مهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله وباليد الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجذده

( ١٩ - شرواني وابن قاسم - أول ) بين كونها ماسة للذكر أو ممسوسة له ( ولا تنقض رؤس الأصابع وما بينها ) وحرفها وحرف الكف لخبر الإفضاء السابق مع أنها ليست مظنة للذة ( ويحرم ) على غير فاقد الطهورين ونحو السلس ( بالحدث ) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن بتكلف إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة

المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كرى (قوله) وذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة (قوله) فيكون الشيء سببا (الخ) يحتمل أى يكون مراده أنه لو حظ سببته لجميع ما يأتى فمن شبهة الشيء لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل وإلا لم يصح أو لكل واحد بانفراده فمن شبهة الكل لبعضه بصرى ويندفع بذلك ما فى سم بمأنه قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لاصحته بتكلفه وإشار الكرى ايضا إلى دفعه بمأنه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغير نفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية فى السببية اهـ والفضل للمتقدم (قوله) إجماعا) أى حيث كان الحدث مجمعا عليه كما هو ظاهر أمانحو لمس الاجنبية ومس الفرج مما اختلف فى نقضه فلا تحرم به الصلاة إجماعا وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كرى وبواقفه قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعا محمول على حدث متفق عليه اهـ وقال ع ش والاولى ان يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هيّة الحدث إجماعا وإن اختلفت جزئياته اهـ (قوله) ومثلها) الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى لا قوله على نزاع الى الطواف (قوله) صلاة الجنائزة (الخ) فيها خلاف الشعبي وابن جرير الطبرى معنى فقال لا يجوز ما مع الحدث ع ش (قوله) وسجدة تلاوة) قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام أى الكبار ولو كان بطهارة الى القبلة واخشى ان يكون كفر او قوله تعالى وخر والسجدة منسوخ او مؤول على ان شرع من قبلنا ليس شرعنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرر به بل ورد فيه ما رده نهاية قال ع ش قوله من السجود (الخ) ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع او ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك ولم يجعله كفر حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبودا والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أى بمنقادين أو خروا لاجله سجد الله شكرا اهـ (قوله) نفلا وفرضا) وقيل يصح طواف الوداع بلاطهارة ووقع فى الكفاية نقله فى طواف القدوم ونسب الوهم مغنى (قوله) بتثليث الميم) لكن الفتح غريب مغنى قول المان (وحمل المصحف) هو اسم للكتاب من كلام الله بين الدفتين زيادى وفى المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس وقد يؤنث بالهاء ومنه دفئا المصحف للوجهين من الجانبين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والاقرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلا لا من حيث كونه كلام الله ع ش وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به التعظيم اهـ ولعل الاقرب الاول (قوله) ما نسخت ثلاثه) أى من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم منه مغنى (قوله) وبقيّة الكتب (الخ) كتوراة وانجيل قال المتولى فان ظن أن فى التوراة ونحوها غير مبدل كره مسه عبارة ع ش لكن بكره ان لم يتحقق تبدله بان علم عدمه وظنه ولم يعلم شيئا اهـ قول المان (ومس ورقه) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغى انه متى استحل شيئا من ذلك حكم بكفره ولو قطعت اصبعه مثلا واتخذ اصبعه من ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار للاشمونى انه استظهر عدم حرمة مس المصحف به والمعتمد خلافه كما نقله الشارح مر فى شرح العباب عن والده ع ش (قوله) ولو لبياض) ولو بغير أعضاء الوضوء ولو من وراء حائل كشوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغنى (قوله) المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبه عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمد نهاية ومغنى وسم وبصرى وزىادى قال ع ش وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لو ضاعت اوراق المصحف او حرق فلا يحرم مس الجلد كما يأتى عن سم نقلا عن الشمس الرملى اهـ وقال

وذلك المنع هو التحريم  
فيكون الشيء سببا لنفسه  
أو بعضه (الصلاة) إجماعا  
ومثلها صلاة الجنائزة  
وسجدة تلاوة أو شكر  
وخطبة جمعة (والطواف)  
فرضا ونفلا للحدث  
الصحيح على نزاع فى رفعه  
صحح المصنف منه عدمه  
الطواف بمنزلة الصلاة  
إلا أن الله قد أحل فيه  
المنطق (وحمل المصحف)  
بتثليث ميمه وخرج به  
ما نسخت تلاوته وبقيّة  
الكتب المنزلة (ومس  
ورقه) ولو البياض للخبر  
الصحيح لا يمس القرآن إلا  
طاهر والحمل أبلغ من المس  
(وكذا جلده) المتصل به

فهل ينقض المس بها فيه نظر (قوله) فيكون الشيء سببا لنفسه) قد يقال هذا يقتضى فساد إرادة المنع لا صحته بتكلف وقوله أو بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلا بعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا ينبغى ان يرد البعض الفرد لان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لاجزأه فليتامل (قوله) المتصل به

الحلبي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيثئذ أي حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يمس إلا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحبات وقال سم ولو انفصل من ورقة بياضه كان قصها مشه فبل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اه واقره ع ش (قوله يحرم مسه) ولو تواقيل ان يستنجى واراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه وغايته انه مس المصحف بعضو طاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا اثر له في جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح واكله منه لان فيه ازراء وامتهاناً شبخنا زاد ع ش فرعان الوجه تحريم لرق اوراق القرآن ونحوه بالنشا ونحوه في الاقتناع لان فيه ازراء وامتهاناً تامل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل للكافر لان قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز سم على المنهج قلت وقد توقف فيه بان مجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الاصل للمصحف اهانة له اه (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصحف الخ) اقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد اليه اصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل مسه وحمله أو عكسه حرم ما واستوباف كذلك تغليباً لحرمة القرآن لكان له وجه وجيه وقد يؤخذ من تعليل الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فتأمل بصرى اقول في إطلاق المس في الصورة الاولى والحمد في الاخرين نظر بل ينبغي أن يجرى في ذلك التفصيل الآتي في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ الاول ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل واما مس الجلد فيحرم مس السائر للمصحف دون ما عداه كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه قال ع ش ومثل الجلد اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اه وقال الكردي اعتمد الخطيب والجمال الرملي والطبلاوي وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولا عن الاصحاب وإلا فالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد انه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى (قوله وجود غيره معه فيه) أي غير المصحف مع المصحف في الجلد (قوله في غيره) أي غير الجلد وقوله بما يأتي أي من نحو الخريطة وقوله قياسه أي الغير (عليه) أي الجلد (قوله واما هو فكالجزء الخ) إن اراد ما إذا لم يكن فيه غير المصحف فلا يتم التقريب وإن اراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) إلى قوله فان خاف في المغنى إلا قوله أو توسده إلى قوله لا التوسد في النهاية إلا ذلك القول وإلى المتن في الاقتناع (قوله حمله) أي ولو حال تغوطه وبحب التيمم له إن أمكنه نهاية قال ع ش ظاهره انه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفى في صحة التيمم من على عمود مثلاً ولو قيل به لم يكن بعيداً اه (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أي سبياً التزيق (قوله ولم يجد آميناً) أي مسلمة ثقة نهاية وشرح بافضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه متطهراً أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وإن لم ار من نبه عليه كرى (قوله وإن خاف ضياعه) أي بغير ما تقدم كاخذ سارق مسلم بجيرى (قوله جاز الحمل الخ) أي ولا يجب ظاهره ولو كان ليتيم ع ش (قوله لم يخش نحو سرقة) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات

يحرم مسه ولو بشعرة (على الصحيح) لانه كالجزم منه ويؤخذ منه أنه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لهما من سائر جهاته لان وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد اليه وبمسلم أنه منسوب اليهما فتغليب المصحف متعين نظير ما يأتي في تفسيره وقرآن استوبافان قلت وجود غيره معه فيه يمنع اعداده له قلت الاعداد إنما هو قيد في غيره بما يأتي ليتضح قياسه عليه واما هو فكالجزء كما تقرر فلا يشترط فيه اعداده ويلزم عاجزاً عن طهر ولو تيمم حمله أو توسده إن خاف عليه نحو غرق أو حرق أو كافر أو تنجس ولم يجد آميناً يودعه اياه فان خاف ضياعه جاز الحمل لا التوسد لانه أقبح ويحرم توسد كتاب علم محترم لم يخش نحو سرقة

كردى (توله وحل ومس خريطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما نفهمه عبارته أما الحمل فيحرم قطعاً  
 اهـ وكذا فى ابن شعبة أيضاً فتبين أن الأولى ترك الشارح تقدير الحمل لثلايوهم بصرى قول المتن (و خريطة)  
 وهى وعاء كالكنيس من ادم او غيره والعلاقة كالخريطة مغنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرى قوله  
 والعلاقة أى اللاتقة لا طويلة جداً أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طوله مفرطاً اهـ (قوله) ومثله كرسى  
 الخ) وكذا فى الزيادة ومال اليه فى الايعاب واضطرب النقل فيه عن الجمال الرملى فقال القليوبى الكرسى  
 كالصندوق فيحرم مس جميعه قال شيخنا أى الزيادة ونقله عن شيخنا الرملى أيضاً وقال سم لا يحرم مس شىء  
 منه ونقله عن شيخنا الرملى أيضاًولى به اسوة وخرج بكرسى المصحف كرسى القارىء فيه فالكرسى الكبار  
 المشتملة على الخزائن لا يحرم مس شىء منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من  
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اهـ رفكان للجمال الرملى ثلاثة  
 آراء فى الكرسى كرسى عبارة ع ش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يحرم  
 مس الكرسى قاله شيخنا الطبرلاوى وشيخنا عبد الحميد وكذا مراً لأنه منفصل سم على المنهج وأطلق الزيادة  
 الحرمة فى الكرسى فشم الخشب والجريد وظاهره لافرق بين المخاضى للمصحف وغيره اهـ زاد  
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يحرم مس ما قرب منه دون غيره اهـ وفى البجيرى عن المدابغى بعد ذكر هذه  
 الاقوال المتقدمة مانصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم إلا مس المخاضى  
 للمصحف اهـ ولعل هذا هو الاقرب وقول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف  
 فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس  
 ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب  
 إحداهما فوق الأخرى كفى خزانين مجاورى الجامع الأزهر ووضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال  
 ونحوها فى العليا فأجاب مرجحنا أن ذلك لا يعد إخلالاً بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن  
 يوضع المصحف فى رفقها الأسفل ونحو النعال فى رف آخر فوقه سم على حج قلت وينبغى أن مثل ذلك فى الجواز  
 مالم يوضع النعل فى الخزانة وفوقه حائل كفرقة ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على ثوب مفروش  
 على نجاسة مالم يوضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقه فحمل نظر ولا يبعد  
 الحرمة لأن ذلك يعد إهانة للمصحف ع ش (قوله) وقد اعدا) الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى  
 النهاية (قوله) وحده) أى بخلاف ما إذا اعداله ولغيره أى فيحل المس والحل أقول هو فى المس ظاهر وأما فى  
 الحمل فالظاهر جرياً فى التفصيل الاتى فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى ويأتى عن سم ما يوافق  
 فى الحمل (قوله حينئذ) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله) أو أعدادهما (أى وحده) (قوله) فيحل  
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة ع ش وكتب عليه سم أيضاً مانصه هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما له  
 أى مع كونه فيهما لأنه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لأنه فيهما إلا أن يحجب بان المراد حل الحمل فى الجملة  
 أى على تفصيل المتاع الاتى لأنه فى هذه الحالة من قبيل الحمل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم  
 منه مسه بأن يمس طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل به أيضاً لأن مسه حرام ولو بحائل ولذا قال فى الروض

(و) حل ومس (خريطة  
 وصندوق) بفتح أوله  
 وضمه ومثله كرسى وضع  
 عليه كما هو ظاهر (فيهما  
 مصحف) وقد أعدا له  
 أى وحده كما هو ظاهر  
 لشبهتهما حينئذ بجملته  
 بخلاف ما إذا اتنى كونه  
 فيهما أو أعدادهما له فيحل  
 حملهما ومسهما وظاهر  
 كلامهم أنه لا فرق فيما أعد  
 له بين كونه على حجه

(قوله) وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو  
 بعضها فيه وأما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسياً مما يجعل فى  
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب إحداهما فوق الأخرى كفى خزانين  
 مجاورى الجامع الأزهر ووضع المصحف فى السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فأجاب مرجحنا  
 بالجواز لأن ذلك لا يعد إخلالاً بحرمة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة أن يوضع المصحف فى رفقها  
 الأسفل ونحو النعال فى رف آخر فوقه (قوله) ومثله كرسى) قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مر (قوله)  
 فيحل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا لما قبله لأنه

مبالغة على حرمة المس ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غير فليتأمل اه  
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحمل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا  
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة عيش عبارة سم على المنهج نقلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد ظرفا له  
عادة فلا يحرم مس الخزان وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن  
سلطان والحفنى إلا مس المخاضى للمصاحف اه وياتى عن شيخنا ما يوافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)  
قال في الايعاب المراد بالمعدله ما عدله وقد سمي وعامله عرفا سواء عمل على قدره ام كان اكبر منه خلافا لمن  
قيده بكونه عمل على قدره اه وينبغي ان يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم  
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما نصه قوله وخر يطة أى كيس ان عدله عرفا ولا يوافق به لانحو تليس وغرارة  
فلا يحرم الا مس المخاضى للمصاحف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أى ومحل ما كتب أى من القرآن  
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في  
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لاه مر اه سم قول  
(المتن وما كتب) أى حقيقة او حكما ليدخل الختم الآتى في الهامش عيش أى الطبع قول المتن (كلوح)  
ينبغي بحيث يعدلوا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن  
سم عبارة عيش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون مما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم  
يحرم مس غير الكتاب بخطيب وزيادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختم بها الاوراق بقصد  
القراءة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او  
قماش فلا يحرم مسها قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتأتم المعهودة  
عرفانها بعبارة المغنى اما ما كتب لغير دراسة كالتميمة وهى ورقة يكتب فيها شئ من القرآن ويعلق على  
الرأس مثلا للتبرك والثياب التى يكتب عليها والدرهم كاسياتى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز  
أى من القرآن وتعليقها إلا اذا جعل عليها شمع ونحوه ويستحب التطهر لمحل كتب الحديث ومسها اه قال  
عش قوله كالتأتم الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الكل تميمة حرم لانه لا يقال له خيمة  
تميمة عرفا اه وفي البجيرى ما نصه قال شيخنا الجوهري نقلا عن مشايخه يشترط في كاتب التيممة ان يكون  
على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تجربتها وان  
لا يتلفظ بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظها عن  
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا يقطها وان  
لا يترها وان لا يمسها بخديدوزاد بعضهم شرطا للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطا للجودة وهو ان  
يكون صائما اه (قوله بل ينبغي الخ) لم اره لغيره وهو محل تأمل والاليق بالتعظيم المحفوظ هنا عدم التفصيل  
وابقاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة السكرى قوله بل ينبغي الخ أقره الحلبي على المنهج وقال القليوبي ولو  
حرفا اه وفي الايعاب لوحى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة إلى ان تذهب صور الحروف وتتعد

وان لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب (و) محل  
ومس (ما كتب لدرس  
قرآن) ولو بعض آية  
(كلوح في الاصح) لانه  
كالمصحف وظاهر قولهم  
بعض آية أن نحو الحرف  
كاف وفيه بعد بل ينبغي في  
ذلك البعض كونه جملة مفيدة  
وقولهم كتب لدرس ان  
العبرة في قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون  
ما يهداها والكاتب لنفسه

يلزم من حملها ومسها حملها ومسه لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل في الجملة أى على تفصيل المتنازع  
الآن لانه في هذه الحالة من قبيل الحمل في المتنازع وبان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان مس  
طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو لم يحائل ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس  
ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غير فليتأمل (قوله وان لا) في إطلاقه نظر  
(قوله وما كتب) أى ومحل ما كتب أى من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع  
ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في المقام بيان المكتوب فيه وانه لا يصح التثليل المذكور إلا  
بتقديره وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لاه مر (قوله كلوح) ينبغي بحيث يعد  
لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

قراءتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهره الخ  
 اقره ع وش وكذا اقره الشوبرى ثم قال ولو نوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره كونه غير  
 معظم حينئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتابة الخ) وفي فتاوى الجلال الرملى كتب  
 تيممة ثم جعلها للدراسة او عكسه هل يعتبر القصد الاول او الطارىء اجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء  
 اه وفي القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كردى (قوله او  
 لغيره تبرعا) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله  
 وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا لا يسمى مصحفا اذ المصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان  
 ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) اى القصد وقوله فان قصد به اى بما لا يسمى مصحفا عرفا (قوله  
 وان لم يقصد به شىء الخ) لو قيل بالحرمة حينئذ مطلقا لكان وجيبا نظرا الى ان الاصل فيه قصد الدراسة فان  
 عارضه شىء يخرج عنه عمل بمقتضاه وإلا بقى على اصله بصرى (قوله نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام  
 مفروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآخر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على القصد وليس  
 كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آ نفا من الحرمة مطلقا نظرا  
 الى ان الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف او للدوام كاللوح فان عارضه ما يخرج عنه  
 كقصد التبرك فقط عمل به وإلا بقى على اصله بصرى ويأتى عن ع ش في اداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم  
 الحرمة في الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله الا القسم الاول) اى ما يقصد به الدراسة قول  
 المتن (في أمتعة) ينبغي أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما سأل عنه لان مسه حرام ولو بحائل وإن قصد  
 غيره فقط سم (قوله هي بمعنى) الى المتن في النهاية (قوله هي بمعنى مع) يغنى عنه جعلها مستعملة في الظرفية  
 الحقيقية والمجازية بناء على جوازه وعلى عموم المجاز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع ع ش  
 (قوله ومثله) اى حمله في متاع (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه يجزى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه  
 وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال من المتجه الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حلالا فلا اعتبار  
 بقصده سم عبارة النهاية ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا اه قال ع ش قوله مر ولو  
 حمل الخ اى ولو كان بقصد حمل المصحف خلافا للحج حيث قال بالحرمة اذ قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح  
 مرانه لا فرق في الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادمى وغيره  
 اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع في حمل حامل المصحف الشارح ايضا في  
 التحفة والامداد والاياعاب واعتمد الجلال الرملى الحل مطلقا وكذا سم والزياى قال الشبراملى وظاهر  
 كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل إن كان المحمول بمن ينسب  
 اليه لا نحو طفل انتهى وعبارة شيخنا لا يحرم حمل حامله مطلقا عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن حجر  
 فيه تفصيل الامتعة وقال الطيلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرام وإلا فلا اه  
 (قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله في المتن (قوله فلا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفي  
 شرحه على الارشاد وان صغر جدا وفي فتاويه ما يسمى متاعا وفي فتاوى الجلال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن  
 عرفا استنباهه للمصحف وقيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفا لا نحو إبرأة وخيطها وفاقه الحلبي  
 كردى عبارة شيخنا الجمع ليس قيدا فيكفى المتاع الواحد ولو صغيرا جدا كالابرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال  
 الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معلقا حذرا من المس وإلا حرم عليه حيث عدم مساله

أو لغيره تبرعا وإلا  
 فأمره أو مستأجره  
 وظاهر عطف هذا على  
 المصحف أن ما يسمى  
 مصحفا عرفا لا عبرة فيه  
 بقصد دراسة ولا تبرك  
 وأن هذا إنما يعتبر فيما  
 لا يساه فان قصد به  
 دراسة حرم أو تبرك لم  
 يحرم وإن لم يقصد به شىء  
 فنظر للقرينة فيما يظهر  
 وإن أفهم قوله لدرس أنه  
 لا يحرم إلا القسم الاول  
 (والاصح حل حمله في) هي  
 بمعنى مع كما عبر به غيره فلا  
 يشترط كون المتاع ظرفا له  
 (أمتعة) بل متاع ومثله  
 حمل حامله بقصده لان  
 المصحف تابع حينئذ أى  
 بالنسبة للقصد فلا فرق  
 بين كبر جرم المتاع  
 وصغره كما شمله إطلاقهم

كحمل المصحف في أمتعة (قوله في أمتعة) ينبغي أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ما  
 سأل عنه لان مسه حرام ولو بحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل (قوله ومثله حمل حامله) قضيته انه  
 يجزى فيه تفصيل المتاع في القصد وعدمه وهو كما قال في شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال المتجه  
 الحل مطلقا لان حمل حامله لا يعد حلالا فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع



او مطلقا على ما اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية ما في (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تقييما ولا قراءة ويؤيده تعليمهم الحل في الأولى بأنه لم يخل بالتعظيم إذ حمله هنا يخل به لعدم قصد يصرفه عنه فان قصد المصحف حرم وان قصد ما فقضية عبارة سليم بل صريحها الحرمة خلافا للاذرعي وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فاذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنالك لتفصيل كما شمله كلامهم أولا لانه لربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد جملة وحده كل محتمل فان قلت تصور كون احدهما هو المقصود بالحل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط قلت إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصد بناء على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعا والآخر متبوعا وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه انه عند قصد هما لا فرق (و)

عرفاه (قوله أو مطلقاً) عطف على بقصده (قوله وجرى عليه شيخنا الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغني (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه ما في المجموع من الحرمة لتعليمهم الحل في الأولى أي في صورة قصد المتاع فقط (قوله فان قصد المصحف حرم) وفاقال للنهاية والمغني (قوله وجرى عليه غير واحد) منهم الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملي ومحرم عند ابن حجج كالخطيب اهـ وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب في المغني والاقناع وظاهر كلام التحفة اعتماد الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يخل عندها إلا ان قصد المتاع وحده واعتماد الجمال الرملي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ (قوله والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع (قوله تأتي فيها التفصيل الخ) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتأمل سم جزم به الخطيب وكذا شيخنا كما مر (قوله فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف (قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد جملة الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله وحمله ومسه الخ) مقتضاه ان مسح الحروف القرآنية على انفرادها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصرى عبارة المغني ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لانه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا اهـ وخالف النهاية فقال العبرة في السكينة وعدمها في المس بحالة موضوعه في الحل بالجميع كما افاده الورد رحمه الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرملي المذكور وقضيته ان الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وانه يحرم مس اية مميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتماد الافتاء المذكور شيخنا عبارته والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الحل واما في المس فان مس الجملة فكذلك وإلا فالمنظور اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله في نحو ثوب الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجناية شيخنا ويجزى (قوله وتفسير) هل وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر اطلاقهم نعم شوبرى وفي الكردى مانصه قال الشارح في حاشية فتح الجواب ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفسير وإن ملئت حواشيه واجنابه وما بين سطوره لانه لا يسمى تفسير ابوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف حشى اهـ وفي فتاوى الجلال الرملي انه كالالتفسير وفي الايعاب الحل وإن لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده او تميز بنحو حرمة على الاصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه بما يذكر معه ولو استطرادا وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتتمحض إحدى الورقات من احدهما لا عبرة به اهـ وكذا في فتح الجواب والاياعاب انتهى كلام الكردى (قوله أكثر منه) والورع عدم حمل تفسير الجلالين لانه وان كان زائداً بحر فينر بما غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا (قوله مع السكر اهـ) كذا في المغني والنهاية (قوله لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغني (قوله تميز القرآن الخ) عبارة المغني سواء تميزت الفاظه بلون أم لا اهـ (قوله لانه المقصود الخ) أي دون القرآن حينئذ أي اذ كان التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعديل قد يتأني ما مر عن الايعاب واشوبرى وقال المغني لانه لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذ اهـ وهو يناسب ذلك (قوله وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فحرم حمله ومسه حينئذ

(قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظر ويتجه التحريم مطلقاً فليتأمل (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده ان يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط (قوله وتفسير أكثر) أي شيخنا الشهاب الرملي بان العبرة في المس بالممسوس وفي الحل بالمجموع اهـ وقضيته ان

متاع للخلاف في حرمة أيضاً أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لانه المقصود حينئذ وفارق استواء الحريم مع غيره بتعظيم القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بالحروف المفوظة والمرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بان المدار ثم على القراءة وهي إن تارتبط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو إن تارتبط بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر إلا كثيرا يكون غيره تابعه وعلى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٢) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه لما لم يرد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عند اهله ولو شك في كون التفسير أكثر أمساويا حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسها هنا كذلك بل أولى ويجرى ذلك فيما لو شك أقصده به الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته في علم بقصده شيء بانه لما لم يوجد ثم مقتضى الحل ولا حرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انه من جنس ما يقصده به تبرك أو دراسة وهنا وجد احتمالان تعارضا فنظرنا لمقوى احدهما وهو اصل عدم الحرمة والمانع على الاول والاحتياط على الثاني فتأمله وبما قدرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المجزور ثم اعترضه بانه ضعيف على أن التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حمله ومسه في (دنانير) عليها سورة الاخلاص وغيرها لان القرآن لما لم يقصد هنا

استواء الحرير الخ أي فلم يحرم لبسه (قوله وهل العبرة) إلى قوله ولو شك أقره عش (قوله والذي يتجه الثاني) أي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافا لما في شرح الارشاد (قوله في كل) أي من التفسير والقرآن (قوله ليسكون غيره) أي غير الاكثر تابعه أي لا أكثر (قوله وعلى الثاني) أي الحروف المرسومة (قوله انه يعتبر) إلى قوله لانه الخ جزم به شيخنا (قوله لخط المصحف الامام) وهو الذي كان يقرأ فيه سيدنا عثمان واتخذ لنفسه عش (قوله عند اهله) أي اهل الخط وائتمته وكتبه كقدمه ابن الحاجب في علم الخط (قوله حل فيما يظهر) خلافا للنهي والمغنى والطبلاوي وسم وعش والشوبري وشيخنا (قوله أو مساويا) الأولى أو غيره (قوله لعدم تحقق المانع) قديعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح سم (قوله بل أولى) اعتمده النهاية والمغنى كما سر (قوله ويجرى ذلك) أي الظاهر والقياس كردد (قوله فيما شك أقصده به تبرك الخ) نقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عند الشك عن الشارح وأقره في المغنى ما يفيد الحرمة ونقل عن الجمال الرملي أيضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا الطبلاوي وفي شرح المحرر للزبادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصده به الدراسة أو التبرك انه يحرم تعظيما للقرآن كردد (قوله بين هذا) أي الحل فيما لو شك أقصده به الدراسة أو التبرك وقال السكردى أي ما ذكر هنا من أن الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه (قوله وما قدمته) أي في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله على الاول) هو قوله حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله فقياسها الخ كردد (قوله وبما قدرته الخ) أي وبما قدر في المفيدة لعطف تفسير على امتعة لا على الضمير المجزور وفي حمله بدون إعادة الجار (قوله بانه ضعيف) أي عند الجمهور (قوله على أن التحقيق الخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنانير) أي اودراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والثوب المطرز بآيات من القرآن والخطان المنقوشة والطعام نهاية ومغنى (قوله عليها) إلى قوله وفي معنى مع في النهاية والمغنى (قوله أو غيرها) أي غير سورة الاخلاص من القرآن (قوله اكل طعام الخ) أي ولبس ثوب طرز بذلك عش (قوله فيما لا ظهور للظرفية) الذي تقدم أن في بمعنى مع مطلقا فتأمل مع ما هنا بصري (قوله أو ورقة منه) يغني عنه حمل الاضافة في المتن على الجنس (قوله اطلاقة) يعني المجوز بصري عبارة السكردى أي إطلاق المصنف في الاصح الآتي في قوله قلت الاصح الخ اه انظر ما المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعي المانع (قوله المميز) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى لا قوله ومطلقا (قوله مطلقا) ظاهره ولو لحاجة التعليم إذا تأنى تعليمه سم وقال شيخنا يمنعه وليه لئلا ينتهك ما لم يكن ملاحظا اه عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاك لم يحرم اه وعبارة السكردى قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة فعله إذا كان بحضرة نحو الولي للأمن من أنه ينتهك حينئذ قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من محو الألواح بالاقذار ومنه يؤخذ أنهم يمنعون أيضا من محوها بالصاق وبه صرح ابن العماد اه وفي القليوبي على المحلى يجوز ما لا يشعر باهانة كالصاق على اللوح لمحوه لانه اعانة اه وفي فتاوى الجمال الرملي جواز ذلك حيث قصده الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وانه يحرم مس اية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرآنها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع (قوله لعدم تحقق المانع) قديعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح (قوله ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

لما وضع له من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهدم جدار نقش عليهم ما وفي معنى مع فيما لا ظهور للظرفية الاعانة فيه كما قدمت الاشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة) أو ورقة منه (بعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمة كاشمله اطلاقة (في الاصح) لا انتقاله بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز إذا لا يجوز تمكين غيره منه مطلقا لانه قد ينتهك (المحدث) حدثاً أصغر أو أكبر

الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق لإذ يحرم إيصال شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي مس المصحف للتعلم خروجا من خلاف من منعه منه اه (قوله منع الجنب الخ) اي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) اي وكذا البحث الاول قال الكردى افنى النووى بحل قراءة الصبي ومكثته في المسجد مع الجنابة اه (قوله على انه) اي المس (قوله فلا قياس) اي لمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحمله الخ) اي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انه توجه وتحرر المنع فبعيد ويحتمل انه يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطى في مسودة شرحي شجاع انه ليس للولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله من مسه وحمله) لافي المصحف ولا في الروح نهاية ومغنى ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والاثني شيخنا (قوله عند حاجة تعلمه الخ) وليس منها حمل العبد الصغير مصحفا لسيده الصغير معه الى المكتبة لان العبد ليس بمعلم وفاق في ذلك لما مشى عليه الطيلاوى والجال الرملى سم على المنهج اه كردى (قوله عند حاجة تعلمه ودرسه) اي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم نظير المسئلة ما إذا قرأ للتعبد لا للدراسة بان كان حافظا او كان يتعاطى مقدار لا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعى ما يقتضى التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم الغزى شارح المنهاج وفي سم على حج مانعه الوجه انه لا يمنع من حمله ومس له القراءة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب إذا فادته القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالا ستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي لا مكان حل ما في الرافعى على إرادة التعبد المحض وما نقله سم على ما إذا تعلق بقراءته فيه غرض يعو دالى الحفظ كما اشعر به قوله كالا ستظهار الخ (قاعدة) وقع السؤال في الدرس عما لو جعل المصحف في خرج او غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه يعد اذراء به كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعد ذلك اذراء له ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم وإلا فلا فتنبه له فانه يقع كثير او وقع السؤال عما لو اضطر الى ما كول وكان لا يصل اليه إلا بشيء يضعه تحت رجله وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجله في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادمى على غيره ومن ثم لو اشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان على الفرق واحتيج الى إلقاء احد هما لتخليص السفينة اتى المصحف حفظ الروح الذى في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانا نقول كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا الا ترى انه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي مميز ثم قال في شرحه والتصرح بعدم الوجوب وبالمميز من زيادتي اه وقضية جواز المنع اي منع الولي وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انها توجه وتحرر المنع فبعيد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة او الضرورة ولا يجب عند ذلك ولان في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يتركه ان شاء الله تعالى إذا بلغ ويحتمل ان يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما تصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطى في مسودة شرحي شجاع انه لا يسن للولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من حمله ومس له القراءة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب إذا فادته القراءة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالا ستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه إذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله المميز المتبادر لإرادة التمييز الشرعي فلا

وبحث منع الجنب القرآن  
وانه يحرم على وليه  
تمكينه منه إنما يتأتى على  
بحث منع الجنب هنا من  
المس وليس كذلك على  
انه أكد حرمة على  
المحدث بخلاف القراءة  
فلا قياس (لا يمنع) من  
مسه وحمله عند حاجة  
تعليمه ودرسه ووسيلتهما

كمله للسكتب والاتبان  
به للعلم ليعلمه منه فيما يظهر  
وذلك لمشقة دوام طهره  
ثم رأيت ابن العماد قال  
يجوز تمكينه من حملة  
للدراسته والتبرك ونقله إلى  
محل آخر وان هذا هو  
صريح كلامهم اعتباراً بما  
من شأنه أن يحتاج إليه  
انتهى وفي عمومته نظير  
كتخصيص الاسنوى  
ومن تبعه بالحل للدراسة  
فالوجه ما ذكرته قلت  
الاصح حل قلب ورقة  
مطلقاً (بعود) أو نحوه  
(وبه قطع العراقيون والله  
أعلم) لأنه ليس بحمل ولا  
في معناه ومن ثم لو انفصلت  
الورقة على العود حرم  
اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه  
حمل كما لو لف كنه على يده  
وقلبها ورقة منه وإن لم  
تفصل ويحرم مسه ككل  
إسم معظم بمتنجس بغير  
معفو عنه وجزم بعضهم  
بأنه لا فرق تعظيماً له ووطء  
شيء نقش به ويفرق بينه  
وبين كراهة لبس ما كتب  
عليه المستلزم لجلوسه عليه  
المساوى لو طئه باناً لوسلماً  
هذا الاستلزام والمساواة  
أمكننا أن نقول وطؤه فيه  
إهانة له قصداً ولا كذلك  
لبسه ويعتقر في الشيء تابعاً  
مالاً يغتفر فيه مقصوداً

السجود للصنم والتصور بصورة المشركين عند الخوف على الروح بل قد يقال إنه ان توقف انقاد روحه على  
ذلك رجب وضعه حينئذ ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل إليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع  
لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلظة أن وجدها على دفعه لكافر عرش وقوله ويحتمل الخ أي احتمالاً لا راجحاً  
وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجله (قوله للسكتب الخ) ينبغي وعن المكتتب إلى البيت  
(قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطفاً على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية  
كلامهم أن محل ذلك في الحل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منه جزماً مغنى ونهاية  
(قوله ما ذكرته) أي من جواز التمكن للدراسة وسيلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) أي سواء أكانت  
الورقة قائمة نصفها بنحو عود دام لم تكن كذلك نهاية (قوله أو نحوه) أي كما لو قتل كنه وقلب به مغنى (قوله  
لأنه) إلى قوله وجزم في المغنى (قوله ليس بحمل الخ) أي ولا مس نهاية ومغنى (قوله ويحرم مسه الخ) ويحرم  
كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنجس وعلى نجس ومس به إذا كان غير معفو عنه كما في المجموع  
لا بظاهر من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كسبه وإيضاحه  
ونقطه وشكله ويجوز كتب آيتين ونحوهما إليهم في أثناء كتاب ويمنع الكافر من مسه لاسماعه ويحرم تعليمه  
وتعلمه إن كان معانداً وغير المعاندين رجم إسلامه جاز تعليمه وإلا فلا وتكره القراءة بفهم متنجس وتجوز  
بلا كراهة بحام وطريق إن لم يلبثه عنها إلا كرهت اقتناع قال البجيرمي قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك  
كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بظاهر الخ أي لا يحرم مسه بعضو طاهر من بدن متنجس لكتبه يكره  
فاذا تنجس كفه إلا أصبعاً منه فمس هذا الأصبع المصحف وهو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ أي  
صيانة له من اللحن والتحريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فمتنع وفي  
عرش عن سم على حجج (فرع) أفتى شيخنا مر بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه بنحو  
التركى أيضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى  
وقوله وتكره القراءة بفهم متنجس وكذا في حال خروج الريح لا مع نحو مس أو لمس لأنه غير مستقدر عادة وقوله  
ولما كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتبار ففيها التفصيل المذكور فان انتهى عنها  
كرهت وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن والإحرام بل ربما كان كفراً اه كلام البجيرمي قال  
شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بفهم متنجس اه (قوله ككل اسم معظم) يشمل اسم الأنبياء (قوله بغير  
معفو عنه) قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم ويأتى ما فيه (قوله بأنه لا فرق) أي بين  
المعفو عنه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومس به بعضو نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه  
عرش وقال سم بغير معفو عنه وعبارة الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لا أثراً ويحتمل الأخذ  
بالإطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومس به بعضو متنجس برطب مطلقاً وبجاف غير معفو عنه اه  
(قوله ووطء شيء الخ) أي يحرم المشى على فراش أو خشب أي مثلاً نقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المغنى  
أو من أسمائه تعالى اه (قوله ووضع نحو درهم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب  
عليه بسم الله الرحمن الرحيم اه قال عرش أي أو غيرهما من كل معظم كما ذكره ابن حجج في باب الاستنجاء ومن  
المعظم ما يقع في المكاتب ونحوها ما فيه اسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم إهانتها بنحو وضع درهم فيه اه  
(قوله وجعله وقاية الخ) هذا قد يفيد حرمة جعل ما فيه اسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو لما فيه قرآن بناء

اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعليم إذا تأتى تعليمه وهذا ظاهر  
كلامهم وقضية التعليل بحشية الانتهاك امتناعه وان وصاه الولي فليتامل (قوله ككل اسم معظم) شمل اسم  
الأنبياء وقوله بمتنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير معفو عنها فمس  
المصحف بموضعها حرم أو بغيره فلا قال المتولى لكن يكره قال في المجموع وفيه نظر والتقييد بغير المعفو عنها  
ذكره في المجموع اه وقضية أنه على التقييد بجوز المس بموضع المعفو عنها (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد

على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله) ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) افتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله إذا لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الحرام بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسملة لم يحرم كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى لعدم الامتنان ولو اخذنا فالمن المصحف جاز مع الكراعة قال عرش ينبغي ان المراد بنحو البسملة ما يقصده التبرك عادة أما أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الاهانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جوازها فليحذر اه (قوله) وتمريره) اي تمرير الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله) وترك رفعه الخ) المراد منه انه إذا رأى ورقة مطروحة على الارض حرم عليه تركها بقراءة قوله بعد وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر انه يحرم عليه وضع المصحف على الارض والقراءة فيه ع وش (قوله) ورقة الخ) اي فيها شيء من نحو القرآن (قوله) وينبغي ان لا يجعله الخ) وطريقه ان يغسله بالماء او يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبياء هنا الذنب أو الوجوب والا قرب الاول (قوله) وبلغ الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله) ما كتب الخ) عبارة النهاية والمعنى قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال عرش اي واسم معظم كاسماء الانبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله) ومد الرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية ويحرم مد الرجل الى جهة المصحف ووضعه تحت يد كافر ومثله التائم وإن كانوا يعظمونها ويسن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر ايضا حاله الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحاني غرجت التيممة ولو لكافر نعم في سم ما يقتضي منعها له وعبارة ويحرم تلمسك ما فيه قرآن وينبغي المنع من التيممة لانها لا تنقص عن اثار السلف اه قال ابن حبيب ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرم لم يبعد اه كلام البجيرمي (قوله) للحدث الخ) ومثله الجنب حيث لا مس ولا حمل كركدي (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم ويأتى عن البصري ما يفيد ان قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الاسود ويد العالم والصالح والوالد اذ من المعلوم أنه أفضل منهم اه (قوله) وكأنه لعلمه بعدم تبدلها) قد يقال لا حاجة اليه للعلم بان فيها غير مبدل قطعا ووجود مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمة فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى نذب القيام للتفسير مطلقا اي قل او كثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبيله لكتاب مشتمل على نحو اية لم يكن بعيدا ولم اختلف في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى واقره ومن انه يكره للحدث مس نحو التوراة إذا ظن ان به غير مبدل اه وقول ابن شعبة أنه لم يبدل جميع ما فيهما فقيهما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكرناه أولا بصري (قوله) ويكره) الى قوله ومنه في النهاية والى قوله والغسل في المعنى (قوله) ما كتب الخ) اي من الخشب نهاية ومعنى اي مثالا فالورق كذلك فليؤى (قوله) لا لغرض نحو صيانة) اي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقا لصونه وينبغي ان يأتى مثل ذلك في جلد المصحف ايضا ع ش (قوله) والغسل اولى منه) اي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الارض وإلا فالتحريق اولى بجيرمي عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء او يحرقه بالنار قال بعضهم ان الاحراق اولى لان الغسالة قد تقع على الارض انتهى ابن شعبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات ايضا فليحذر وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ افتى به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر ان محله إذا لم يقصد امتنانه أو انه يصيبها الوسخ لا الكراس ولا الحرام بل قد يكفر (قوله) لزوال صورته) قد يؤخذ من هذا انه لو محانحو الروح الذي فيه القرآن بما جاز القاء ذلك الماء على النجاسة فليتامل فانه يحتمل الفرق احتمالا في غاية القوة ومنه ان إلقاءه هنا على النجاسة قصدي (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله)

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كازعم وتمزيقه عشا لانه ازراء به وترك رفعه عن الارض وينبغي أن لا يجعله في شق لانه قد يسقط فيمتنن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للعدة ولا تضر ملاقاته للرقيق لانه مادام بمعدته غير مستقذر ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتي في الاطعمة قال الزركشي ومد الرجل للمصحف وللمحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل اولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعلمه بعدم تبدلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تحريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل اولى منه على الاوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة ( ١٥٦ ) الحرق إلا ان يحمل على انه من حيث كونه اضاععة للبال فان قلت مران خوف الحرق

موجب للحمل مع الحدث وللتوسد وهذا مقتض حرمة الحرق مطلقا قلت ذاك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة أو لها وبه نحو بلى مما يتصور معه قصد نحو الصيانة وأما النظر لاضاعة المال فأمر عام لا يختص بهذا على أنها تجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب محوه وإن بحث ابن عبد السلام حرمة (ومن تيقن طهراً أو حدثاً أو شك) أى تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه أم لا (عمل بيقينه) باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنبيه صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد إلا أن يسمع صوتاً أو يحذر رجحاناً وفي وجهه يجب الوضوء حينئذ فالقياس ندبه لكن يشك عليه النهى في الحديث إلا أن يقال المراد منه النهى عن أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الأوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أى كلام الشيخين (قوله مطلقاً) أى قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أى مامر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضى حرمة حرق المصحف أى لغرض سم (قوله وهذا) أى قوله ويكره حرق الخ (قوله في مكتوب الخ) قد يقال أو ذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافى قصة سيدنا عثمان رضى الله تعالى عنه سم (قوله بهذا) أى باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوه الخ) أى محوما كتب عليه شىء من القرآن وشربه نهاية ومعنى قال ع ش توقف سم على حجج في جواز صبه على نجاسة أقول ويذبحى الجواز ولو قصداً لأنه لما بحيث جروها ولم يبق لها أثر لم يكن في صباها على النجاسة اهانة وعبرة الشارح مر في الفتاوى الأولى وغسله وصب ماء غسلته في محل ظاهر اه (قوله وإن بحث الخ) (فوائد) يكره كسب القرآن على حائط وسقف ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارئ التعوذ للقرأة واستقبال القبلة والتدبر والتخشع والترتيل والبكاء عند القرأة فان لم يقدر على البكاء فليتبأك والا فضل قرأته نظر فى المصحف إلا ان زاد خشوعه في القرأة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشرع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لمنفرد أفضل منه خارجاً ونسياناً أو شىء منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا لأنسيته ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أى تردد) إلى قوله وفي وجه في النهاية والمعنى قول المتن (عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير علماً بمقتضى بيقينه السابق سم عبارة ع ش أى جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أى فالمعنى باستصحاب بيقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغنى فمن ظن الضد لا يعمل به بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه فعلم بذلك أن المراد باليقين استصحابه وإلا فاليقين لا يجامعه شك اه (قوله من المسجد) أى الصلاة ع ش (قوله فالقياس ندبه) ظاهر إطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها ويتوضأ كما مر عن الأيعاب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قيل أنه ناقض (قوله يشك عليه) أى على الندب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أو يقال لم ير حقيقة النهى بل الإعلام بأنه لا يلزمه الأخذ بهذا الشك سم (قوله مؤول الخ) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلاً يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وإن كان بعيداً وأولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم اره لغير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشأ أنه معدود من أوهامه مغنى وزاد النهاية تأويلاً آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وارد على المتن (قوله بنحو النوم) أى والحال أن الحدث فيه مظنون بصرى (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أى بالاجتهاد مثلاً مغنى (قوله على القاعدة) أى السابقة في المتن قال للعهد الذكرى (قوله بتفصيله) أى الآتى انفائى الشارح (قوله المظوى الخ) أى في المتن (قوله فان كان قبلهما) إلى قوله ولا اثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغنى إلا قوله بكل حال الاول (قوله مطلقاً)

من حيث كونه اضاععة للبال قضية هذا ان الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضى حرمة حرق المصحف أى لغرض وقوله وهذا في مكتوب لغير دراسة الخ قد يشك على هذا الصنيع انه جعل من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال ان ذاك بدون غرض وهذا الغرض يعتبر كافى قصة عثمان رضى الله عنه (قوله عمل بيقينه) يجوز أن يكون التقدير عمل بمقتضى بيقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أى فالمعنى باستصحاب بيقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ الاجتماع غير متصور (قوله إلا ان يقال المراد الخ) أى او يقال لم ير حقيقة النهى بل الإعلام بأنه لا يلزمه

لأنهما مما جعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكروه بقولهم (فلو تيقنهما) بان وجدانه بعد الشمس مثلاً (وجعل السابق) منهما (فضد ما قبلهما) ياخذ به بتفصيله المظوى اختصاراً (في الاصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر مطلقاً

لتيقنه الطهر وشكه في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لاحد طهره مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقربة احتمال التجديد تؤيده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلهما طهارة وحدثا وجعل أسبقهما نظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالضد في الاوتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء ﴾  
( يقدم ) ندبا ( داخل الخلاء ) ولو للحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالخارج

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا معنى ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قديعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة احد الحدين فقوى اعتبارها سم ( قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطر دعادته معنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو بمرة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اه ( قوله لاحداخ ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله ( قوله الاخر ) بكسر الخاء ( قوله عنه ) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر ( قوله عدم تأخره ) أي الطهر الاخر ( قوله تؤيده ) أي عدم تأخره خبر وقربة الخ ( قوله وإن لم يحتمل ) أي بأن لم يعتد التجديد معنى ونهاية ( قوله لما قبل قبلهما ) الاولى الاخصر حذف قبل كافي للمغنى وغيره ( قوله ثم اخذ بالضد في الاوتار الخ ) توضيح ذلك ان يقال تيقن طهرا وحدثا بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقهما وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إذ ذاك محدثا فهو الآن قبل العشاء متطهرا فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد وإلا فتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشى أي الزيادة ياخذ في الوتر بالضد وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانهما ثالثة وهكذا على سلوك طريق الترتي كما يؤخذ من ع ش على م اه حفي وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل اول المراتب محدثا فهو في المرتبة الاولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فهو متطهر ايضا وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالنظر في الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتده فتطهر وهكذا في جميع المراتب بجري ( قوله فان لم يعلم الخ ) محترز قيد ملحوظ فيما سبق تقديره فضع ما قبلها يأخذ به إن علمه بجري ( قوله ما قبلها ) أي اصلا ولو بمراتب ( قوله بكل حال ) لم يظهر المراد به ولم يذكره هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمغنى وقول الكردى أي سواء علم ما قبل ما قبلها ام لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلها المراد به العموم والاستغراق كما سر ( قوله لتعارض الاحتمالين ) أي الحدث والطهر بجري ( قوله بخلاف من لم يحتمل الخ ) عبارة المغنى اما من يعتاد التجديد فيما أخذ الطهارة مطلقا كما مر اه ( قوله بكل حال ) أي علم ما قبلها ام لا ثم الاولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر ( فصل في آداب قاضي الحاجة ) والآداب بالمد جمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعا فيشمل المستحب والواجب ع ش ( قوله ندبا ) كذا في المغنى وقال اعلم ان جميع ما هو مذکور في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بها إذا لادب إنما هو تركها إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الاولى أو مباحان كما يأتي اه ( قوله ثم الاستنجاء ) أي آداب الاستنجاء بمعنى الازالة قال النهاية يعبر عنه بالاستنجاء والاستطابة والاستنجاء والاستنجاء والاولان يعان الماء والحجر والثالث يختص بالحجر اه ( قوله ولو للحاجة أخرى ) كوضع متاع أو أخذه ع ش ( قوله وكذا في أكثر الآداب ) يخرج بقيد الا كثر نحو اعتماد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن الاكثر ان لا يحمل ذكر الله و ( قوله للغالب ) أي فلا مفهوم له سم ( قوله والمراد ) إلى قوله وفيما دهلين في النهاية والمغنى ثم قالوا قياس ما تقدم انه يقدم العين في الموضع الذي اختاره للصلاة

الاخذ بهذا الشك ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه ويحجب بتيقن رفع الطهارة احد الحدين فقوى اعتبارها  
( فصل ) ( قوله في أكثر ) يخرج بقيد كثر نحو اعتماد اليسار جالسا واستقبال القبلة واستدبارها ومن

الحاجة ولو بصحراء أو التعيين فيها لغير المعدد بالقصد لصيرورته به مستقذرا كالخلاء الجديد وفيما له دهلين طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الخلاء بالمدة المحل الخالي ثم خص بما تقتضي فيه الحاجة قيل وهو اسم شيطان فيه لحديث يدل له (يساره) أو بدله ككل مستقذر من نحو سوق ومحل قدر ومعصية كالصاغة فيحرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما إذا علم أن فيها أي حال دخوله كما هو ظاهر معصية كرها ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يحتاج لدخوله أي بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقدته تأثراً له وقع عرفاً على دخول محلها وذلك لأنها المستقذرة (و) يقدم (الخارج يمينه) كالدخول للمسجد لأنها لغير المستقذرة ومن ثم كان الأوجه فيما لا تسكرمة فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف كالسكبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الأشرف وشريفتين كمسجد بلصق مسجد مثله

من الصحراء وهو كذلك اهـ (قوله والمراد الواصل لمحل) أي والعائد منه (قوله ولو بصحراء) كأنه أشار بالغاية إلى أن الخلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقاً مجازاً أو لا فالخلاء عرفاً كما في المحل البناء المعدل لقضاء الحاجة عـ ش (قوله لصيرورته به الخ) وأما كونه ماوى الشياطين فلا بد فيه من قضائها فيه بالفعل وأما كونه معدداً فلا يصير إلا بإرادة العود إليه وهذا في غير السكينة أما هي فتصير معددة وماوى للشياطين بمجرد تهيتها لقضائها وإن لم تقض فيها بالفعل بر ماوى وفي عـ ش ما وافقه (قوله كالخلاء الجديد) ظاهر التشبيه أن الخلاء الجديد لا يصير مستقذراً إلا بإرادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا مـ ر أن هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشيدى عبارة شيخه وهو عـ ش الظاهر أن المراد بما ذكر أن الخلاء يصير مستقذراً بالاعداد لأنه يتوقف أي استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه وهو جزم به شيخنا وكذا البر ماوى كما مر (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أي ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل مـ ر أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضاً لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذ لم يكن دهلين أو كان قصيراً فليتامل سم علي حج وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح مـ ر من التخيير عـ ش (قوله وأصل الخلاء) إلى قوله من نحو سوق في المغنى (قوله بما تقتضى الخ) عبارة المحلى والمغنى نقل إلى البناء المعدل لقضاء الحاجة عرفاً وتقدم أن البناء ليس بقيد قول المتن (يساره) بفتح الياء فصح من كسرهما مغنى (قوله أو بدله) إلى قوله فيحرم في النهاية (قوله أو بدله) أي في حق فاقدها نهاية (قوله ككل مستقذر الخ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق سم (قوله من نحو سوق الخ) كالحمام والمستحتم نهاية قال عـ ش وينبغي أن مثل هذه المذكورات المخلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اهـ (قوله كرها) أي وتمويه وصوغ إناء النقد (قوله ومنه يؤخذ) أي مما في فتاوى المصنف (قوله كالزنية) هي بمعنى الزنا كرى وضبطه القاموس بفتح الزاى وكسرها (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله لأنها المستقذرة) وقدرى الترمذى عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه أن من بدابر جله اليمنى قبل يساره إذا دخل الخلاء ابتلى بالفقر مغنى وسليمان (قوله كان الأوجه الخ) خلافاً للمغنى والزياى والنهية (قوله ما لا تسكرمة فيه الخ) كإخذ متاع لتحويله من مكان إلى مكان آخر عـ ش (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار نهاية اهـ واعتمده الزياى والمغنى كما مر (قوله وفي شريف أشرف الخ) الذى يتجه في جميع هذه المسائل أن المدخول إليه متى كان شريفاً قدم اليمين مطلقاً وإن كان ختيساً قدم اليسرى مطلقاً أي سواء تساوى في الشرف أو الخسة أو تفاؤا فانظر الكون الشرف مقتضياً للتكريم وخلافه لخلافه فتأمل أن كنت من أهله بصري (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد سم (قوله يتجه الخ) خلافاً للنهية عبارته يظهر مراعاة السكبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفهما اهـ قال عـ ش فيقدم يمينه دخولا وخروجاً فيها خلافاً لابن حجر اهـ وهو موافق لما مر عن البصري (قوله مراعاة الأشرف) قضيته تقديم اليمين في دخول السكبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مـ ر مراعاة الدخول مطلقاً في السكبة وبقية المسجد لمزيد عظمتها فيقدم اليمين في دخول السكبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين في دخول السكبة والتخير في الخروج منها سم وأقرب الاحتمالين أولهما موافق لما مر عن النهاية والبصري وما اقتضاه

الأكثر أن لا يحمل ذكر الله وقوله للغالب أي فلا مفهوم لها (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أي ويمشى كيف اتفق في غيرهما لأنه أقدر عما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضاً لأن جميع ما بعد الباب أجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذ لم يكن دهلين أو كان قصيراً فليتامل (قوله ككل) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار شرح مـ ر (قوله كالسكبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد وقوله يتجه مراعاة الأشرف قضيته تقديم اليمين في دخول



كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله يتجه التقديم) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مره اسم (قوله تخيير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد شرفا وخسة أهقال عشاى في الحس فان قريب المنبر مثالا يساوى ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف فيتخير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه اه (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلا ويتجه تقديم اليمين دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اراد ان يدخل من دنى إلى مكان جهل انه دنى وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظر والأقرب الثاني لان حرمة ذاتية عشاى أقول قد ينازع فيما نقله عن سم قول الایعاب وكالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمين انصرفا الحام والسوق وإن كان محل عبادة كالمسعى الان فيما يظهر ومكان الظلم وكل منكر اه فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار العارض عليه كرى (قوله وقدر واقدري) وليس من المستقذرين فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم يمينه دخولا قاله عشاى ولا يتخلو عن نظر كرى أقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمنا (قوله يتجه مراعاة الشريف الخ) أى فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والاقدار في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقد يمنع دعوى الاخراج ويدعى أنه إنما عبر به ليشمل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء أو دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنين قصد أحدهما به نفسه والاخر المعظم اسم نبينا فهل يكره الدخول به الحلاء والأقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده او غيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليبا للمعظم عشاى (قوله أى مكتوب) إلى قوله وما لا الأذرى في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغنى لا قوله ويظهر إلى فيكره (قوله أى مكتوب ذكره الخ) حتى حمل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها مغنى (قوله كسكل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه ويتجه استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر فیتجه انه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشى ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظره فيه غيره سم عبارة عشاى بقى ما يوجد نظمه في غير القرآن مما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول المطلقة في الكعبة وبقية المسجد لم يعد عظمتها فيقدم اليمين في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمين عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول للثاني ويتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للأخر مره (قوله يتجه مراعاة الشريف) أى فيقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمين وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه (قوله والاقدري) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكر الله) قال في شرح الروض لا حمل توراة وأنجيل ونحوها كما افهمه كلامه اه أى مع الخلو عن المعظم بل ينبغى التقييد بالمبدل (قوله كسكل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

يتجه التخيير به يعلم تخيير  
الخطيب عند صعوده للمنبر  
وشريف ومستقذر بالنسبة  
اليه كبيت بلصق مسجد  
وقدر وأقدر منه كحلاء  
في وسط سوق يتجه مراعاة  
الشريف في الأولى  
والاقدري في الثانية (ولا  
يحمل) داخله أى الواصل  
لمحل قضاء الحاجة (ذكر  
الله) أى مكتوب ذكره  
كسكل معظم من قرآن

يوافق لفظ القرآن كلابيب مثلاً فهل يكره حمله أو لافيه نظراً والأقرب الأول ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله واسم نبي وملك) عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولاً والملائكة سواء عامتهم وخاصتهم أو في اسم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم اهـ وأقره ع ش و عبارة السكردي وفي القليوبي على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصحابة والأولياء أي يكره كالملائكة وبحته الحلبي أيضاً في حواشي المنهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي أن يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله أو مشترك) كعزيز وكريم ومحمد معنى وشرح بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل الإباحة ع ش (قوله ويظهر أن العبرة الخ) الذي يظهر ليوافق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه إن كتب لنفسه أو لغيره بغير إذنه وإلا فالمكتوب له بصرى (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا اراد به غيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فيما لو قصدوا لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره في الخمرة من أنها تابعة للقصد الكراهة فيما ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو أخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز مسها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ ع ش (قوله وإلا فالمكتوب له) وبقي الاطلاق وينبغي عدم الكراهة حينئذ لأن الأصل الإباحة ع ش (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به ويظهر أن العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير ما مر

دون التوراة والإنجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لأنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخاً اهـ ويمكن أن يحمل عليه قوله في شرح الروض لأجل توراة وإنجيل ونحوهما كما فهمه كلامه اهـ أي لا يكره حمل ذلك أي إلا أن علم عدم تبدله بل كان يتجه أيضاً استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوز به أي الاستنجاء القاضي بورق التوراة والإنجيل ويجب حمله على ما علم تبدله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقرر فيتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن) بحث الزركشي تخريج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوي حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم عوام المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظر وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكره هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظر ولا يبعد الشمول وقد تشمله عبارتهم فان قيل لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه لأن عظمة الاسم هنا إنما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه إلى الدخول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص أو مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكن كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضي خلافه وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصرف وأنه ليس القصد به إلا التمييز خلافاً له هنا اهـ وقد يقصد هنا بجرد التمييز فليتأمل وينبغي أن يكون الرجل كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظر ثم رأيت في شرح العباب ألا

في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله فيكره حمل الخ) أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث أن فرض سم على حج وينبغي أن يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء ليكون الكلام فيه ع ش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي أنها كانت قفراً من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغنى وقيل كان النقش معكوساً ليقرأ مستقيماً إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خبر اه وفي البرماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كما في خواتيم الاكابر اه (قوله غيبة ند بالخ) فعلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولاً مغيباً سم على البهجة اه ع ش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها مغنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح م ر آخر ا على ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة ع ش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضاً إذا قصد تضمينه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في أن الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجمر من البول ولم يتحش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن اى أو نحوه لما ذكر من حرمة تنجيسه ما لم تدع إليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه ع ش اى او عن معصوم آخر (قوله وما لا ذرعى وغيره الى الوجه المحرم) وينبغي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس مغنى ونهاية قال ع ش ويمكن ان يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جثمان فهو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا دخال المصحف) اى ونحوه مغنى (قوله وهو قوى المدرك) اى لا النقل سم عبارة الكردى لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقيها) ويضم كماله (قوله لان ذلك الخ) اى وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقيها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل ما إلى جهة اليسار فعند التعامل عليها يسهل خروجه اه كردى عن الایعاب (قوله اما القائم الخ) اى مطلقاً واعتمد النهاية والخطيب والزيادى والشورى وغيرهم تبعاً للجلال المحلى ان القائم في البول يعتمدهما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله اى وهو الخ) اى تحريم التضمخ الخ (قوله وبه الخ) اى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) اى ند باقول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف او استدباره ببول او غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بانه ثبت للفضل ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله او يستدبره على وجه بعد ازراء فيحرم قبله بكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المحكّم او استدباره سم على حج اه ع ش واعتمده شيخنا (قوله اى السكبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى المتن وكذا في المغنى إلا قوله ولو مع عدمه الى المتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

ترى ان اسم معظم إذا اريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) اى من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث أن فرض (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة اه ثم اورد انهم حرموا الاستنجاء بما فيه معظم ولم يجعلوه كفراً ثم فرق بان تلك حالة حاجة وايضا فالما منع ملاقاته بالنجاسة فان فرض انه قصد تضمينه بالنجاسة باتى فيه ما هنا على ان الحرمة لا تنافي الكفر اه وكلامه في الايراد والجواب شامل لغير الانبياء والملائكة (قوله وهو قوى المدرك) اى لا النقل (قوله ولا يستقبل القبلة الخ) (تنبيه) ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف او استدباره ببول او غائط

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرعى بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا عساه انتهى  
ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم (قوله قبله بيت المقدس) أى صخر ته شيخنا  
(قوله فيكره فيها الخ) أى يكره استقبالها واستدبارها فى غير المعدود نزول الكراهة بما تزيل به الحرمة فى  
السكبة من السائر بشرطه كذا فى النهاية وحاشية شيخنا وقال المغنى إنما يكره استقبالها دون استدبارها  
كالشمس والقمر اه قول المتن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج  
الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستتر من جهتها  
لا يجب الاستتار أيضاً عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن  
كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة  
لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة  
القبلة إن استقبلها أو استدبرها فتفطن لذلك سم وأقره الشورى وقال ع ش فرع اشكل على كثير  
من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها بها استقبال  
الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة  
شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة وباستدبارها  
جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيها خلافاً لمن قال لا يكون  
مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تغوط وهو قائم على  
هيئة الراكع وعلم بما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً  
لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد أنه يحرم اه عبارة  
الرشيدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو فى مجرد  
التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتغوط فالشارح مر كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره  
للقبلة وتغوط يسميانه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال  
فالأول مستقبلاً اتفاقاً والثاني مستدبراً كذلك نعم يقع الخلاف المعنوى فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة  
والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبلاً ولا مستدبراً عند الشارح مر كالشهاب بن حجر بخلافه  
عند الشهاب بن قاسم وغيره (قوله ارتفاعه ثلثاً ذراع الخ) هذا فى حق الجالس قال جماعة من الأصحاب  
لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر فى القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما اقتضى به  
الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب فى اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجهه صيانة القبلة عن خروج  
الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهى بالكعبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعيين كونه ثلثي ذراع  
فاً كثيراً ولعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين اكتفى به واحتاج إلى زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تغوط  
قائماً فلا بد أن يكون سائر من قدمه إلى سرته لأن هذا حریم العورة اه وعبارة المغنى نعم لو بال قائماً لا بد من  
ارتفاعه إلى أن يستر عورته اه (قوله فان فعل) أى الاستقبال أو الاستدبار مع السائر المذكور كرى (قوله)

وخرج بها قبله بيت المقدس  
فيكره فيها نظير ما يحرم هنا  
(ولا يستدبرها) أدبا مع  
سائر ارتفاعه ثلثاً ذراع  
فاً كثير وقد دنا منه ثلاثة  
أذرع فأقل بذراع آدمى  
المعتدل فان فعل بخلاف  
الأولى

وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه يشبه البفضول بالآي ثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره  
على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكره به وكذا يقال فى استقبال القبر المسكوم أو استدباره فليتامل وفى العباب  
وغيره وعند أى ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم يحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالعظم انتهى وقوله  
عند قبر محترم قال فى شرحه وبحث الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها  
لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمة عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال فى  
شرحه والحق الأذرعى بذلك البول إلى جداره إذا عساه انتهى ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند  
المصحف أولى (قوله فيكره الخ) والأوجه أن السترة المانعة للحرمة فيما رمت منع الكراهة هنا مر (قوله ولا  
يستدبرها) (تنبيه) لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل

في غير المعد) و يصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كافي سم على حج و ينبغي أو يتبينه  
لذلك بقصد الفعل فيه منه أو بمن يريد ذلك من اتباعه ع (قوله أما هو الخ) هذا صريح في أنه إذا اتخذ محلًا  
في الصحراء بغير سائر و أعد له لقضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة و منه ما يقع للمسافرين إذا  
نزلوا بعض المنازل رشيدى (ولو مع عدمه الخ) أي عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كرى وعش  
(قوله على الوجه) ولو استقبلوا بصدرة و حول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه نهاية (قوله والتزده الخ)  
اعتمده شيخنا والرشيدي و عبارته بعد ذكر كلام الشارح و تقريره و به تعلم أن خلاف الأولى غير خلاف  
الأفضل وذلك لأن خلاف الأولى باصطلاح الأصوليين صار اسماً للنهي عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر  
عنه بالمسكروه كراهة خفيفة و أما خلاف الأفضل فعناه أنه لا ينهى فيه بل فيه فضل إلا أن خلافه أفضل منه وإن  
توقف في ذلك شيخنا ع في الحاشية أهـ أي حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعيير بقوله أفضل  
أن خلاف الأفضل دون خلاف الأولى و لم أره بل هو مخالف لما ذكره من أن الأولى والأفضل متساويان  
أهـ و وافقه البصري ونقل السكردى عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدى عبارته قوله لكنه خلاف  
الأفضل أي وليس هو خلاف الأولى كما نبه عليه الشارح في كتبه وفي شرح العباب له فعله في الأولى أي غير  
المعد مع السائر خلاف الأولى فهو في حيز النهي العام وفي الثاني أي المعد خلاف الأفضل فليس في حيز النهي  
بوجه انتهى وفي البحر عن بعضهم الفضيلة والمرغب فيه مرتبة متوسطة بين التطوع والتفاهة أهـ قول المتن  
(ويحرم أن الخ) ينبغي أن يجب على الولي منع الصبي والمجنون من الاستقبال والاستدبار بلا سائر بل ينبغي  
وجوب ذلك على غير الولي أيضاً لأن إزالة المنسكرك عند القدرة واجبة وإن لم يأثم الفاعل سم أهـ ع (قوله  
لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سيأتي عن  
إمام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة أي عينها يقيناً في القرب وظناً في البعد وكذا يقال في  
استدبارها أهـ (قوله لزمه الاجتهاد) أي حيث لا ستر نهاية و سم و شرح بالفضل قال السكردى والأسن  
ذلك ولم يجب كافي شروح الارشاد والعباب للشارح وفي النهاية وغيرها والكلام كما علم مما سبق حيث لم يكن  
معد لذلك أهـ (قوله ما يأتي قبيل صفة الصلاة) منه إلا خذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد سم ومنه  
حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد وأنه يجب التعلم لذلك نهاية قال السكردى ومنه أنه يجب تسكيره لكل  
سرة حيث لم يكن متدكر للدليل الأول ويجوز الاجتهاد مع قدرته على المعدل يعاب ومنه أنه لو تمحير تخير وأنه  
لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتي ثم وإن محل ذلك كله ما لا ذم لغيره الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج

أمداد أهـ (قوله بغير المعد) أي بناء كان أو صحراء (قوله ومنه) أي السائر (ارخاء ذيله) فلوم يتيسر له ستر  
إلا بارخاء ذيله لم يكلف الستر به أن أدى إلى تنجيسه لأن في تنجيسه ثوبه مشقة عليه والستر يسقط بالعدر ع  
قال شيخنا وتكفي يده إذا جعلها سائراً أهـ (قوله وإن لم يكن له عرض) خلافاً للنهاية والمغنى عبارته ولا بد أن  
يكون عرضاً بحيث يسترها أي العورة جميعها سواء كان قائماً أم لا أهـ زاد الأول على نحوها ما نصه  
ظهره اليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وأنه إذا استقبل أو استدبر واستمر من جهتها لا يجب الاستئثار أيضاً  
عن الجهة المقابلة لجهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن كشف الفرج إلى  
تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى  
استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئثار من جهة القبلة أن استقبالها  
أو استدبرها فافتطن لذلك (قوله هذا في غير المعد) (تنبيه) متى يصير المحل معداً ولا يبعد أن يصير  
بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغي أن يراد بالعين ما يجزى استقباله في الصلاة  
فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سيأتي عن إمام الحرمين (قوله لزمه الاجتهاد) ومعلوم أن محل لزمه ما لم  
يستتر بشرطه ولا يلزم لأن الاستئثار إذا منع الحرمة مع تحقق أنه إلى جهة القبلة فنع الشك بالأولى (قوله  
ويأتي هنا الخ) منه إلا خذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (قوله وإن لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا في غير المعد أما هو  
فذلك فيه مباح والتزده  
عنه حيث سهل أفضل  
(ويحرم أن) أي الاستقبال  
والاستدبار بعين الفرج  
الخارج منه البول والغائط  
ولو مع عدمه بالصدر لعين  
القبلة لاجتماعها على الوجه  
ولو اشتبهت عليه لزمه  
الاجتهاد ويأتي هنا جميع  
ما يأتي قبيل صفة الصلاة  
فيما يظهر (بالصحراء) يعني  
بغير المعد وحيث لا سائر  
كما ذكر ومنه ارخاء ذيله  
وإن لم يكن له عرض

لأن القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتي وإلا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لا نأمن منع ذلك بحل الاستنجاء والجماع واخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نهيه صلى الله عليه وسلم عن ذينك مع فعله للاستدبار في المعدو قد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المعد فأمر بتحويل مقعده للقبلة مبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول القفال لو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازاً فتأمل قوله جازاً ولم يقل تعيين الاستدبار

ويحصل بالوهدة والرابية والدابة وكثيب الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشيدى قوله لم أر أن يستر جميع ما توجه به أى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يستر جميع جنبه عرضاً اه عبارة السكردى قوله وان لم يكن له أى للستر عرض اعتمده الشارح فى كتبه فيمكن هنا نحو العزوة ووافقه عليه الشهاب القليوبى وخالف الجلال الرملى فاعتمده انه لا بد أن يكون له عرض بحيث يسترجع جانب العورة واعتمده الزبادى وسم اه أى والمغنى كما سم (قوله لان القصد الخ) فيه نظر ظاهر إذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم الستر عنها سم (قوله لا الستر) أى عن عين الناس وقوله الآتى أى آتئنا المتن (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سم أى ولو سلمنا الملازمة لبقطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمن الخ) قد يقال حل المذ كورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذ كورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل سم (قوله بحل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة نهاية ومعنى (قوله والجماع الخ) أى وفصد وحجامة نهاية أوقى أو حيض أو نفاس لأن ذلك ليس فى معنى البول والغائط عش أو إخراج قبيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وان كان الأولى تركه تعظيماً لها قليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المعد مباحاً وفى غيره مع وجود السائر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حراماً كرى (قوله عن ذينك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ) وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة بجيرى (قوله تخير بينهما) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة الثانى وحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضره كتمه وإلا فلا حرج ولو هبت ربيع عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فان تعارضوا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أخش اه قال عش قوله أو يضره الخ أى بأن تحصل له بالسكت مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فان أمكننا معاً وجب الاستدبار كما فى قوله مر فان تعارض الخ اه وقال السكردى قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قولهم جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منها فان أمكننا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كما صرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معدو وقوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الارشاد والاعاب والمغنى وشرحى البهجة والروض لشيخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة أنه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه أى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتنى عليه بعد كلام مانصه وبهذا علم أن ما نقله

إذ من الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عماد ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمن الخ) قد يقال حل المذ كورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذ كورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن قضى الحاجة قائماً بأن شرط السائر فى حقه كونه سائراً من سائرته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من الشرة ولم يكف محاذاة الخارج لأن العورة حرمة الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لا ذلك ما اشترطوا للقاعد ارتفاع السترة ثلاثى ذراع وقد يقال قياس هذا الافتاء أنه لو بال قائماً على طرف جدار وجب كون السائر من سائرته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضر وان كان بعيداً من الفرج ولو لا هذا لم يشترط فى سترة القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه سائراً إلى محل قدميه وهو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل فى الستر انتهى فالشارح قصد رد ما قاله والفرق بين ما هنا وما قاس عليه (قوله على ما يقتضيه قول القفال) قد يمنع الاستدلال بقول القفال لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البدل أى جاز ما أمكن منها فان أمكننا فعل ما فى نظيره ونظير ذلك قوله الآتى فى الجراح وجباً وفى

وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي واحد سوانيه الاتي في شروط الصلاة بان الملاحظ ثم ان الدبر مستتر بالالين بخلاف القبل وهنا أن في كل خروج نجاسة بازاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجها فاختلفا (١٦٥) ثم لا هنا فان قلت بردي على ذلك كراهة

استقبال القمرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد وإن كان الأصح ما ذكره عليه فيفرق بينهما علويان فلا تتأتى فيهما غالبا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه يتأتى فيها كل منهما فتخير ومحل الكراهة هنا حيث لا سائر كالقبلة بلى أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وشمل كلامهم محاذاة القمر نهارا وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل لأنه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح يلحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رايت عن الفقيه إسماعيل الحضرمي التقييد بالليل واجاب عما يحتاج به للاطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بأنه يلزم عليه كراهة ذلك في حق زوجته نظرا لما معها من الحفظة (ويبعد) ندبا عن الناس في الصحراء بحيث لا يسمع لخارجهم صوت ولا يشم له ريح ويظهر ان البنيان كذلك ان سهل فيه ذلك ثم رايت الاذرعى نقل عن الحلبي ان غير الصحراء مما لم يعد مثلها لكن تقييده بما لم يعد بعيد بل الوجه الابعاد مطلقا ان سهل كما ذكرته فان لم يعد سن لهم الابعاد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء بعلى كاهي عاداته اه انتهى كلام الكردى (قوله) وعليه (الح) اى التخيير (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا ايضا تعظيم جهة القبلة كما في شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله) وهنا ان في كل (الح) قد يقال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعودة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الاول فترجح بصري (قوله) على ذلك (أى التخيير) (قوله) كراهة استقبال القمرين (أى عند الطلوع أو الغروب لان هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فانه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يبذل على نفسه زيادى اه كردى قال سم يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى قبر النبي اعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء اه (قوله) وإن كان الأصح (الح) يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر سم (قوله) وعليه (أى على الأصح) (قوله) هنا (أى فى استقبال الشمس والقمر في غير المعد) (قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله اقرب سم وقضيته ايضا انه لا يكره مطلقا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله) ويحتمل التقييد بالليل (اعتمده النهاية) (قوله) فما بعد الصبح (الح) أى إلى طلوع الشمس (قوله) للاطلاق (أى الشامل للنهار) (قوله) من رعاية مامعه (أى القمرين) لما يحتاج (الح) (قوله) كراهة ذلك (أى الاستقبال (في زوجته) (أى جماعها قول المن) (ويبعد) بفتح أوله من بعد لا بضمه من أبعاد لان ذلك إنما هو من أبعده على ما في المختار لكن في المصباح ان ابعد يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قراءته بضم الياء وكسر العين ع ش اقول ويفيده أيضا تعبير الشارح فيما أتى بالابعاد (قوله) ندبا (أى إلى قوله ثم في النهاية والمغنى) (قوله) عن الناس (الح) ولو في البول نهاية وشرح بأفضل (قوله) ذلك (أى البعد بحيث لا يسمع (الح) (قوله) لكن تقييده (أى الحلبي (قوله) فان لم يبعد سن (الح) كذا في المغنى (قوله) كذلك (أى بحيث لا يسمع الخ) (قوله) ويسن الخ) كذا في النهاية (قوله) بالمغمس) كمعظم ومحدث إسم موضع في طريق الطائف قاموس قول المن (ويستتر) ويكفى الستر بالماء كالو بال وأسافل بدنه منغمسة في ماء متبحر وفاقا لم نعم ينبغي تقييده بالسكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الا كنفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه ع ش وكردى (قوله) بالسائر) إلى قوله ويسن في النهاية لا قوله وفارق إلى فزع (قوله) بالسائر السابق) أى بمرتفع قدر ثلث ذراع فاكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فاقبل بذراع الا دمي ولو برا حلة او وهداة او ارخاء ذيله نهاية ومعنى (قوله) يمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنا ان يكون محيطا به من سائر الجوانب ليحصل ستر العورة فيخالف القبلة في هذا ايضا فامله بصري (قوله) ومحل (أى محل الاكتفاء بالستر السابق لكن

القصاص قول (قوله) بان الملاحظ ثم (الح) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا ايضا تعظيم جهة القبلة قال في شرح الروض ثم في تعليل لزوم البداءة بالقبل مانصه لانه يتوجه بالقبل القبلة فستره اهم تعظيها ولان الدبر مستور غالبا بالالين بخلاف القبل انتهى والاصل عدم تركيب العلة وإن كلاً علة مستقلة قلت الفرق ان المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله) كراهة استقبال القمرين) يحتمل ان يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه اعظم منهما وقدير عليه انه لو نظر لذلك حرم استقباله لانه اى النبي صلى الله عليه وسلم اعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم في هاش الصفحة السابقة عن الاذرعى حرمة عند قبور الانبياء فيتام (قوله) وإن كان الأصح ما ذكر (يكفى في الورد وتصحيح ما ذكر (قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقد يفرق بين السحاب وغيره ولعله الاقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمغمس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كانتشار الناس ثم حيثئذ (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته ومحل في الجالس كادل

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهامش عن شيخنا الرملي ان يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتامل سم على حيج قلت والفرق ان المقصود ثم التعظيم فوجب لذلك الستر عن العورة وحريمها والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس إلا لما بين السرة والركبة عش (قوله هذا) اي نذب الستر كردى (قوله يسهل الخ) اي او مسقف نهاية (قوله وان يعد الخ) اي اكثر من ثلاثة اذ عر نهاية (قوله وفارق ما مرفى القبلة) اي من عدم كفاية البعيد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أى الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) اي محل كون الستر المذكور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ اي حيث لم يكن ثم احدا وكان ودو بمن محل نظره اليه او يحرم ولكن علم غض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من ينظر الخ) اي بالفعل رشيدى (قوله ولا لزمه الستر الخ) اذ كشفها بحضرتها حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ماء محضرة الناس جازله كشفها أيضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاجه الوجوب وفارق ما افنى به الوالدر حمة الله تعالى في نظيره من الجماعة حيث خاف فونها إلا بالكشف المذكور وحيث جعله جائزا والا وجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بان للجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية وسم وقوله والوجه الوجوب وبأنى في شرح ويجب الاستنجاء اعتياده وكذا نقل السكردى عن الامدادو الا يعاب اعتياده قال عش قوله مر ولو اخذه البول الخ اي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حد يخشى معه من عدم البول محذور تيمم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاق الوقت الخ افهم حرمة الاستنجاء بحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محلها حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره ولا جازله الكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتميم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المعنى الا قوله ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وأن يسبله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه مغنى وبافضل وشيخنا (قوله فان رفعه الخ) أى في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) اي على الخلاف في جوازه فانه فيما إذا كان الكشف لغرض (قوله لانه) اي كشف العورة في الخلوة سم (قوله لا دنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشرة الزوج مغنى (قوله وهذا منه) اي فلا يحرم سم اي باتفاق (قوله وان يعد الاحجار) اي إذا اراد الاستنجاء بها (او الماء) اي إذا اراد الاستنجاء به او كليهما ان اراد الجمع مغنى (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أراده هذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر والاستقبال لا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان اراد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر والافات وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظر في الشق الثاني فليتامل سم اقول

عليه تعليل بعضهم له بأنه يستر من سرته الى قدميه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما مر حتى يستر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستر عورته هذا ان لم يكن بيناء يسهل تسقيفه عادة وإلا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق ما مر في القبلة بأن القصد ثم تعظيمها كما مر وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله وعمل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليلته وعلمه ولا لزمه الستر على المنقول المعتمد ويسن وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في الستر فان رفعه دفعة قبل دنوه كره إلا الخشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لانه يباح لأدنى عرض وهذا منه وان يعد الاحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والابعاد أو والاستقبال أو والاستدبار قدم الستر

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهامش عن شيخنا الرملي أن يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فتأمل (قوله ولا لزمه الستر) اي لان كشفها بحضرة الناس حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه (قوله لانه) اي كشف العورة وقوله وهذا منه اي فلا يحرم (قوله او والاستقبال الخ) اي او تعارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه ان أراده هذا التعارض أنه ان استقبال أو استدبر فات الستر ولا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان اراد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر والافات وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستر ان وجب الستر لو جود من



وقوله وإن أريد أنه الخ هذا هو المتعين بقريته المقام وقوله فهو محل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض الستر والابعد وقوله وفي غيرها أى تعارض الستر والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصب البول في الماء كالبول فيه معنى (قوله ولا يتغوط) إلى قوله عجيب في المعنى والنهاية (قوله فإن فعل) أى البول أو الغائط في المملوك أو المباح وكذا البصاق والمخاط شيخنا (قوله كره) ويكرهه أيضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذي يكره قضاءها فيه معنى وشرح بأفضل قال الكردي عليه قوله بقرب الماء قال في الإيعاب بحيث يصل إليه كما في الجواهر اه وفيه توقف والأقرب إيقاؤه على ظاهر إطلاقه فليراجع (قوله ما لم يستبحر الخ) قال في شرح العباب فلا كراهة في قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر انتهى سم (قوله بحيث لا تعافه الخ) لا شبهة في أن محل البول تعافه لأنفسه كيفما كان الماء سيما عقبه بصري (قوله فلا يكره في كثيره) أى دون قليله فيكرهه نهاية ومعنى (قوله في القليل) أى مطلقا معنى أى راكدا كان أو جاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قرره الخ) خبر وجوابه والجملة خبر وبحسب المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالية (قوله يمكن بالمكثرة) لكنه يشكك بما مر من أنه يحرم استعمال الاناء النجس في الماء القليل واجيب بأن هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعشر (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان راكدا أو جاريا رشيدى (قوله ويحرم في مسبل الخ) أى وفي مملوك غيره سم عبارة ع ش بعد كلام أقول الأقرب الحرمه في المملوك للغير مطلقا استبحر أو لا حيث لم يعلم رضاهما لانه لا تصرف في ملك الغير بغير إذنه ونقل بالدرس عن شرح العباب للشارح م ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا في المباح أو المملوك له بخلاف المسبل أو المملوك للغير من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر فيحرم على الشخص البول في مغطس المسجد وكذا في مغطس الحمام من غير علم رضاه صاحبه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بوله في الحمام في الشتاء قاتنا خير من شربة دواءه (قوله وموقوف) انظر ما صوره وقف الماء وقد يصور بمال وقف محله كثير مثلا ويكون في التعبير بوقفه تجوزا ويمكن تصوره بمال ملك ماء كثيرا كبركة مثلا وقف الماء على من ينتفع به من غير نقل له ع ش عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كما هو ظاهر ان يقف انسان ضيعة مثلا يلا من غلتها نحو صهرىج أو فسقية أو أن يقف برأف يدخل فيه ماءه الموجود والمتجدد تبعا وإلا فالما لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى راكدا كان أو جاريا قليلا أو كثيرا بصري عبارة سم ظاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلو انغمس مستبحر في ماء قليل حرم وإن قلنا بالكرهية في البول فيه لما فيه هنا من تضمينه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثروا غلب على ظنه تغييره سم (قوله لحرمه تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمه فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمه تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يحجب تركهما وان فاتته في الستر فهو محل نظر في الشق الثاني فليتأمل ولو أخذ البول وهو محبوس بين جماعة جازله الكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يجد الا ماء بمحضرة الناس جازله كشفها ايضا كما بحثه بعضهم فيهما وظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والوجه الوجوب وفارق ما افتى به شيخنا الشهاب الرملى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها الا بالكشف المذكور حيث جعله جائزا قال لان كشفها بسوء صاحبها بالجمعة بدلا ولا كذلك الوقت مر (قوله ما لم يستبحر بحيث لا تعافه نفس البتة) قال في شرح العباب فلا كراهة من قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كما هو ظاهر ويحتمل ان يقال لا حرمه ايضا ان كان مسبلا أو مملوكا للغير ويحتمل خلافه انتهى (قوله في مسبل وموقوف) ظاهره وان استبحر كما تقدم وهو محتمل لكن قيد شيخنا ابو الحسن البكرى في شرحه الحرمه في المسبل أو المملوك للغير بغير المستبحر المذكور فليتأمل لكنه قريب في المملوك للغير ان علم رضاه وقد يقال مع علم الرضا لا ينبغي التقييد بالمستبحر وحيث قلنا بالجواز لا يبعد تخصيصه بالبول بل قد يؤخذ هذا من تقييد المستبحر بالحيمية السابقة فليتأمل (قوله مطلقا) أى ولو في مملوك للغيره (قوله ان قل) وكذا فيما يظهر ان كثروا غلب على ظنه تغييره (قوله لحرمه تنجيس البدن) يؤخذ منه الحرمه فيما اتصل به

في الأولى كما بحث وفي غيرها  
ان وجب فيما يظهر (ولا  
يبول) ولا يتغوط (في ماء)  
مملوك أو مباح غير مسبل  
ولا موقوف (راكدا) قل  
أو كثر للخبر الصحيح  
أنه عليه السلام نهى عن ذلك  
فان فعل كرهه ما لم يستبحر  
بحيث لا تعافه نفس البتة  
أما الجارى فلا يكره في  
كثيره لقوته وبحسب  
المصنف حرمة في القليل  
لان فيه إتلافا له عليه  
وعلى غيره جوابه وان  
وافقه الاسنوى في بعض  
تفصيل اعتمده ما قررته  
ان الكلام في مملوك أو  
مباح وطهره ممكن  
بالمكثرة نعم إن دخل  
الوقت وتعين لطهره حرم  
كأتلافه ويحرم في مسبل  
وموقوف مطلقا وما هو  
واقف فيه ان قل لحرمه  
تنجيس البدن ويكره في الماء  
بالليل مطلقا كالاغتسال  
لما قيل أنه مأوى الجن  
وعجيب استنتاج الكراهة

من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض (١٦٨) ان لها اصلا كانت التسمية دافعة لشرم فلتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب

أي را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله من هذه الخ) أي كون الماء مأمورا الجن في الليل (قوله دافعة لشرم الخ) يحتمل ان يقال لعل الوجه في ذلك تاديبته إلى تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرمهم على انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع شرم المحسوس كالأيذاء في البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة فقد حكى تعرضهم بالإيذاء الحسي لكثير من الكل مع ان ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فان قلت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله مائعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم ودفع النهاية الاشكال المذكور من اصله زيادة قوله وإنا لم يحرم في القليل لا مكان طهره بالمكثرة اه وهو معلوم من اول كلام الشارح ايضا ولذا سكت عنه هنا (قوله ولا يبول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغني إلا قوله منه إلى نقولوا قول المتن (وجرح) بجزم مضمومة فهملة ساكنة نهاية ومغني (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال انها مساكن الجن نهاية ومغني (قوله وهو الثقب) بالفتح واحدا والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف مختار وفي الاقتناع انه بضم المثلثة وشكون القاف قلت القياس مافي المختار لانه في الاصل مصدر وعبرة شرح الروض بفتح المثلثة افصح من ضمها اه ع ش (قوله خشية ان يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغني لانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو يتجسده اه قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى بل مالا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله فينبغي ان يقال ان ندب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرمة ولا كراهة وإن كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكره اه وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للامر باحسان القتلة وإن كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وانتفى التعذيب فان لم يحصل تأذ فينتجه عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تأذ ينتجه الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الايذاء أو التأذى سم (قوله) وأنه لا يكتفى بالاعداد هنا احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة موضع من الصحراء فيكتفى بالقصد ثم هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك سم (قوله) انه بحث الحرمة الخ اقره المغني وكذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه فيه إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محترما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل الكردى عن الامداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما لحق به (قوله) وأنه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كردى (قوله) ولم ار ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الأولى ابداله بمنه أو تقديمه على في عدة نسخ (قوله هنا) أي في مبحث اداب قاضي الحاجة (قوله بان مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الآية انفا (قوله ان هذا الخ) خبر ان مقتضى الخ والاشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض ثوبه بناء على حرمة تنجس الثوب أيضا وقد يلحق به الاناء إن حررنا تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضى هذا حرمة البول فيه إذا كان في اناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الاناء الخالي عن الماء بل سيأتي ندب اتخاذ الاناء للبول فيه لئلا وقد يفرق بين الخالي وما فيه ماء لانه في الثاني تنجيس لشئيين الماء والاناء بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذا عند الاجتماع (قوله مائعه) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه (قوله) ومنه يؤخذ يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الايذاء أو التأذى (قوله) وأنه لا يكتفى بالاعداد هنا بالقصد احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك (قوله) أنه بحث الحرمة الخ نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه أن به حيوانا محترما يتأذى به أو هلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

بالزمام أنها شرعية ويوجه بنظير ما مر في كراهة المشمس أنه مزيب وفي الحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ودفع التسمية لذلك إنما يظن في غير عتاة كفرتهم فان قلت الماء العذب ربوى لانه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقا كالطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد لان الطعام ينتجس ولا يمكن تطهير مائعه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعمات (و) لا يبول ولا يتغوط في (جحر) لصحة النهي عنه وهو الثقب أي الخرق المستدير النازل في الارض والحق به السرب بفتح أوليه أي الشق المستطيل فان فعل كره خشية أن يتأذى أو يؤذى حيوانا فيه ومنه يؤخذ ان الكلام في غير المعدو انه لا يكتفى بالاعداد هنا بالقصد (تنبيه) وقع لشيخنا وغيره انهم نقولوا عن المجموع انه بحث الحرمة هنا لصحة النهي وأنه قيد الكراهة بغير المعد ولم ار ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان كان فيه بمحل آخر أو في بعض نسخه وإلا فكلامهم مؤول بان مقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لصحة النهي فيها ان هذا مثلها فنسبوه اليه فسمحناعهم نقل ذلك الاذرع

وغيره عن المصنف ولم ينسبه له كتاب من كتبه قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يبول ولا وقد

وقد يمنع الشمول بأن البالوعة في قوة المعد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستحتم بأن لا منفذ له قول المتن (ومبريح) ومنه المراحض المشتركة نهاية وشرح بافضل زاد المغنى فينبغي البول في إناء وإفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردي عن فتاوى السيد عمر البصري المراحض جمع مراحض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط والمراد بالمراحض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبجوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراحض متعددة المنافذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبنى ببناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح إليه منافذ متعددة ويبنى لكل منفذ حائط يستره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط منها من الاقدار واما وجه السكر اهه فيها فهو ان الهواء ينفذ من احدها مستقلا فاذا ابرز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضي الحاجة اه (قوله ولا يبول) الى قوله والمراد في المغنى الا قوله وكالمائع الى المتن (قوله في محل صلب) فان لم يجد غيره دقه بحجر أو نحوه مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه قوله أو نحوه قال في الايعاب أي بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش اليه اه (قوله ولا في مبريح الخ) بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع نهاية وشرح بافضل وفي الكردي عن الايعاب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط مائعا كمراسمها واستدبارها أو يبول فقط كره لاستقبالها أو يتغوط مائعا فقط كره لاستدبارها اه (قوله وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمغنى وشرح العباب للرملي واقره عش وخلافا للنهية وشروح الارشاد والعباب و بافضل للشارح (قوله وكالمائع جامد الخ) وفاقا للزيادة وخلافا للنهية والمغنى وشروح الارشاد والعباب للشارح (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المنافذ بتقدير اعتماد ما تقدم بان صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجا بحيث يسيل اليها وينزل وفيه نظر فليتا مل سم (قوله وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله ولا) أي وإن اجتمعوا الحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يبعد نذب ذلك تنفيرا لهم شرح الارشاد لحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع لمحرمة وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد عش وفي البجيرمي بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلك اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه مغنى وفي الكردي عن الايعاب مثله (قوله فيكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله مالم يظهر المحل الى المتن في النهاية الا قوله ذلك وقوله وفي عمومه نظر ظاهر (قوله فيكره) أي كراهة تنزيهية نهاية قال عش ولو زلق احد فيه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لأنه لم يحدث في التالف شيئا وما فعله جائز له اه قال البجيرمي ويفرق بينه وبين التلف بالقها مات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تسكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله وقيل يحرم الخ) والمعتمد السكر اهه مغنى وشرح بافضل وفي الكردي عليه عن الايعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا أو ملكه أو باذن مالكه أو ظن رضاه بذلك وإلا حرم جز ما كما هو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الجحرا اه عبارة البجيرمي عن الشوبزي محله إذا لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلتزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله ومبريح) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراحض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المائع لئلا يترشش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا يقضى السكر اهه مر (قوله لا منفذ له) مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط مائعا في محل صلب  
(و) لافي (مبريح) أي  
جهة هبوبها الغالب في ذلك  
الزمن فيكره ذلك وإن لم  
تكن هابة بالفعل للتأبوع  
عليه رشاش الخارج  
وكالمائع جامد يخشى عود  
ريجه والتأذي به ولا يبول  
ولا يتغوط في مستحتم لا منفذ  
له لانه يجلب الوسواس  
(و) لافي (متحدث) وهو  
محل اجتماع الناس في الشمس  
شتا و الظل صيفا والمراد  
هنا كل محل يقصد لغرض  
كمعيشة أو مقبل فيكره ذلك  
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا  
(وطريق) فيكره وقيل  
يحرم التغوط وعليه جماعة  
وذلك لصحة النهي عن  
التخلي فيهما معللا بأنه  
يجلب اللعن كثيرا

(و) لا يبول ولا يتغوط  
(تحت) شجرة (مثمرة) أى  
من شأنها ذلك فيكره ما لم  
يطهر المحل أو يعلم بحى ماء  
يطهره قبل وجودها خشية  
تلويها فتعاف ومنه  
يؤخذ أن الكلام في ثمرة  
ما كولة إلا أن يقال أن  
غيرها يعاف استعماله وان  
طهر وفي عمومها نظر ظاهر  
والكرهية في الغائط أخف  
من حيث أنه يرى فيجتنب  
أو يطهر وفي البول أخف  
من حيث إقدام الناس غالبا  
على أكل ما طهر منه بخلاف  
الغائط وعلى هذا يحمل  
الاختلاف في ذلك (ولا  
يتكلم) أى يكره له إلا  
لمصلحة تكلم حال خروج  
بول أو غائط ولو بغير ذكر  
أو رد سلام للنهى عن  
التحدث على الغائط ولو  
عطس حمد بقلبه فقط  
كمجامع فان تكلم ولم  
يسمع نفسه فلا كراهة  
أو خشى وقوع محذور  
بغيره لولا الكلام وجب أما  
مع عدم خروج شئ فيكره  
بذكر أو قرآن فقط واختير  
التحريم في القرآن (ولا  
يستنجى بماء في مجلسه) بغير

فلاة وقفا أو ملكا اه قول المتن (وتحت مشمرة) ولو كان الثمر مباحا في غير وقت الثمرة معنى (قوله) أى من  
شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفي سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأن نوعه أن يشمر  
لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه أى فيكره البول تحته ما لم يغلب على الظن  
حصول ماء يطهره قبل أو أن الأثمار ع ش (قوله) فيكره) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه  
وقوله مملوكة شامل للملكة وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها  
به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه  
سم (قوله) ما لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله) بحى ماء الخ) أى من مطر أو غيره معنى  
عبارة النهاية بنحو نيل أو سيل اه (قوله) ومنه يؤخذ الخ) الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم  
عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحا وإن لم يكن ما كولا بل مشمو وما ونحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه  
وفي السكرى عن الإيعاب ما يوافقه (قوله) وفي عمومها نظر الخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو  
غيره كرى (قوله) أى يكره) إلى قوله كمجامع في النهاية والمعنى (قوله) إلا لمصلحة) عبارة المعنى والنهاية وشرح  
بافضل إلا للضرورة كالتذرع أعمى فلا يكره بل قد يجب اه (قوله) أو رد سلام) من عطف الخاص (قوله) حمد  
بقلبه) وهل يثبت على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الأذكار للنووى من أن الذكر القلبي  
بمجرد دلالة يثبت عليه لأن محله فيالم يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه ع ش (قوله) فلا كراهة) إذ لا يكره  
الهمس ولا التنجس معنى عبارة ع ش والأقرب أن مثل التنجس عند طرق باب الخلا من الغير يعلم هل فيه  
أحد أم لا لا يسمى كلاما أو بتقديره فهو الحاجة وهى دفع دخول الغير عليه اه (قوله) أو أخشى الخ) قال في  
شرح العباب وقد ينسب إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجح المصلحة فيها  
اه سم (قوله) بغيره) أى أو به نفسه شرح بأفضل (قوله) بذكر أو قرآن) في شرح الحصن الحصين لمؤلفه ما نصه  
قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيانه ولم تستشئ حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان  
لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان مشغولا بالله تعالى في كل أوقاته هذا كراهه وأما في حالة التخلي  
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لامته قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن  
الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان  
حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة  
الحيا والمراقبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم  
الذكر وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله) فقط) أى بخلاف الكلام بغيرهما فإنه إنما يكره حال  
خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافا لما يوهى بعض العبارات إذ غايته أنه بمحل النجاسة ومن هو بمحلها  
لا يكره له الكلام بغير ذلك قط الإيعاب واعتماد الزيادة والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقة اه  
كردى وفي ع ش ما نصه نقل سم على جميع عنه الكراهة مطلقة حال خروج الخارج أو قبله أو بعده الحاجة  
اه لكن لم أر ذلك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يريد ما قدمنا عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر  
وقضية تقبيد النهاية والمعنى وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بعده وفاقا  
للشارح (قوله) واختير التحريم الخ) وهو ضعيف معنى ونهاية ويأتى في الشرح التصريح بذلك (قوله) بغير

بتقدير اعتماد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث  
يسيل إليها وينزل فيها وفيه نظر فليتأمل (قوله) وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو  
مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملكة وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على  
الخارج وتنجسها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض  
الغير وشك في رضاه به اه والوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو بغيره (قوله) لم يطهر المحل  
كان المراد قصد تطهيره (قوله) أو خشى وقوع محذور الخ) قال في شرح العباب وقد ينسب أن رجحت

معداً وبه أن صعد منه هو أه  
مقلوب فيكره خشية تنجسه  
ويسن لمستنبح بحجر عدم  
الانتقال بل يلزمه حيث لا  
ماء يكفيه لظاهرة الخبث  
والحدث وقد دخل الوقت  
لأن قيامه يمنعه أجزأ الحجر  
إلا أن يباعد ما بين نخذه  
بحيث لا يتناس باطنها  
صفحتيه (ويستبرئ) ندبا  
وقيل وجوباً وانتصر له جمع  
أن ظن عودته لولا الاستبراء  
(من البول) وكذا الغائط  
أن خشى عودته منه عند  
انقطاعه فيما يظهر بنحو  
تنحنج ونثر ذكر وجذبه  
بلطف لثلا يضعفه قال  
بعضهم ودق الأرض بنحو  
حجر ومسح البطن أخذاً  
من أمر غسل الميت به انتهى  
ومسح ذكر وأثنى بجامع  
العروق بيده وغير ذلك مما  
اعتاده مخرجاً للفضلة لثلا  
يعودته فينجسه ولا يبالغ  
فيه لأنه يورث الوسواس  
والضرر ويظهر أنه لو احتاج  
في نحو المشي لمسك الذكر  
المتنجس بيده جاز أن عسر  
عليه تحصيل حائل يقيه  
النجاسة ويكره لغير سلس  
حشو ذكره ويكره القيام  
قبل الاستنجاء أي لمن استبرأ  
من جلوس لثلا ينافي مام  
ويحرم التبرز على محترم

إلى المتن في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله أو به إلى فيكره (قوله أن صعد الخ) أي كافي المراحض المشتركة  
(قوله بل يلزمه حيث الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل لتضمخ  
بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لها أه (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ) مفهومه  
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بأنه  
تنجيس لحاجة الانتقال فجاز سم (قوله لأن قيامه الخ) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن  
يباعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التغوط سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمغنى (قوله وقيل وجوباً)  
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شئ منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة  
المغنى وإنما لم يجب الاستبراء كإفاله بالقاضي والبعوى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه  
وسلم تنزهوا من البول فان عامة مذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودته ويحمل الحديث  
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرئ، خرج منه شئ أه (قوله إن ظن الخ) قيد  
للو جوب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغنى ما وافقه (قوله وكذا الغائط)  
كذا في النهاية (قوله عند انقطاعه) إلى قوله قال في النهاية والمغنى إلا قوله فيما يظهر (قوله عند انقطاعه)  
متعلق يستبرئ أو الضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند  
انقطاعه (قوله بنحو تنحنج) أي كالمشي وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة مغنى وإيعاب (قوله ونثر ذكر)  
بالمشاة وقيل بالملبثة كردد (قوله وجذبه الخ) عطف تفسير بحجر م (قوله ومسح ذكر أو أثنى) عبارة المغنى  
ونثر ذكر وكيفيته النثر أن يسمح بيسراه من دبره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالابهام والمسبحة وتضع  
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عانتها أه عبارة النهاية أو وضع المرأة يسارها على عانتها أو نثر  
ذكر ثلاثاً بان يسمح بابهام يسراه ومسبحتها من بجامع العروق إلى راس ذكره أه (قوله وغير ذلك مما  
اعتاده الخ) قال في المجموع والخيار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن أنه لم يبق بمجرى البول  
شئ يخاف خروجه فمنهم من يحصل له هذا بادن عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنحنج  
ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شئ من هذا وينبغي  
لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة وإيعاب ومغنى (قوله لثلا يعود الخ) تعليل للثلاث (قوله ولا يبالغ فيه)  
أي الاستبراء (قوله أن عسر الخ) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لاطلاق  
مر أه (قوله يكره لغير سلس حشو ذكره) أي بنحو قطة لأنه لا يضره نهاية ومغنى (قوله لثلا ينافي  
مام) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد أن لا يقال يكره القيام قبل  
الاستنجاء سم (قوله قبل الاستنجاء الخ) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى بما في مجلسه المقتضى  
للانتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس لمستنبح بحجر إلى قوله لأن قيامه الخ  
وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة سم (قوله ويحرم) إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله  
مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى (قوله حيث لا ماء يكفيه الخ)  
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه  
بأنه تنجيس لحاجة الانتقال فجاز (قوله لأن قيامه) قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يباعد الخ  
هذا يقتضي أن الكلام في التغوط (قوله إن ظن عودته) ينبغي أن لا يكون هذا محل خلاف (قوله أن عسر  
عليه) قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة (قوله قبل الاستنجاء) هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى  
بما في مجلسه المقتضى لانتقاله بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق ويسن لمستنبح بحجر  
إلى قوله لأن قيامه الخ وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهذا الكراهة (قوله لثلا ينافي مام) يحتمل أنه إشارة  
إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشي فإذا أراد أن لا يقال يكره القيام قبل الاستنجاء (قوله ويحرم التبرز  
على محترم) قال في الروض وبمسجد ولو في إناء موافق شيخنا الشهاب الرملى بحرمة إدخال المسجد قارورة بول

نعم في المغنى إلا قوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وقرب قبر نبي (قوله) ويجرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع ش (قوله) على محرم الخ) وفي مسجد ولو في إناء مغنى وروى زاد النهاية بخلاف الفصد فيه لخفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قليله وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم واقفى شيخنا الشهاب الرملى بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلوين فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى قال ع ش قوله مر بخلاف الفصد الخ اي ولو بلا حاجة إلى الفصد فيه اه (قوله كعظم) الاقرب حرمة إلقائه في النجاسة قياسا على البول عليه ع ش (قوله وقبر) الحق الاذرى بحثا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشيدى هل يشمل القبر المحترم بقبر نحوذى اه (قوله وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمرواة وقزح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة ما عرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها السعته نهاية واهر سم قال ع ش قوله مر والمرجح فيه الكراهة اي فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفا الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة ونازع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فليتأمل فان البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من أنها محال شريفة فحرمة البول فيها ليس لمجرد الانتفاع بها ع ش (قوله) وقرب قبر نبي قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او لى سم وتقدم عنه انه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد ازراء بل يكفر به (قوله في قبر نبي الخ) اي في قبره (قوله) ويسن اتخاذ إناء الخ) قال في الايعاب لان دخول الحشوش ليليا يخشى منه والخبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفوه ولا يعارضه ما رواه الطبري بسند جيد والحاكم وصححه من قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا ينقع بول في طست فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقع لاحتمال ان يراد بالانتفاع طول المسك وما جعل في الاناء كاذكر لا يطول مكثه غالبا وان النهي خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مروى بقوله قول النووي الاولى اجتنابه نهائيا لغير حاجة انتهى كردى (قوله) وصورة هل يستثنى ما في محل الامتهان سم (قوله) ندبا الى قول المتن ويجب في المغنى إلا قوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله وعن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله) اي وصوله الخ) عبارة الامداداى والمغنى عند إرادة دخوله للخلاء او وصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كردى (قوله) اوليا به (قوله) وتويعية سم

كعظم وقبر وفي موضع  
نسك ضيق كالجرة والمشعر  
وقرب قبر نبي قال الاذرى  
وبين قبور نبشت لاختلاط  
تربتها بأجزاء الميت ويكره  
بقرب قبر محترم وتشتد  
الكراهة في قبر بولى أو عالم  
أو شهيد ويسن اتخاذ إناء  
للبول فيه ليليا نعم نهى  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عن أن ينقع البول في  
إنائه لان الملائكة أى الذين  
للرحمة والزيادة لا تدخل  
بيتها وفيه ككلب ولو معلما  
وجنب وصورة ونهى  
أن يقول الانسان اهرقت  
الماء ولكن لنقل بلبت  
(ويقول) ندبا (عند دخوله)  
اي وصوله لمحل قضاء  
حاجته أو لبابه وإن بعد  
محل الجلوس عنه

مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا أمن التلوين فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلله في الحديث بانه ماوى الجن انتهى (قوله) وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر الحرام) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفا والمرواة وقزح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز فيها ذلك لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر ان حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى ان المرجح الكراهة ما عرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم ولا يكره فيها لسعتها مر (قوله) وقرب قبر نبي قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس ما مر عن شرح العباب انه يكره بقرب جدار المسجد ان المصحف كذلك او لى (قوله) عن ان ينقع في شرح العباب انه يحتمل ان يراد بالانتفاع طول المسك (قوله) وصورة هل يستثنى ما في محل الامتهان (قوله) اوليا به (قوله) وتويعية

ولو الحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ نهاية أى ما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى  
 الحاجة عرش وباتى عن ستم ما يرافقه (قوله فان اغفل ذلك) أى ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا او  
 عمدا مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذفت من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها  
 مغنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أى لا يستحب له ذلك لان المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه  
 المأثور مغنى (قوله وإنما قدم التعوذ الخ) عبارة المغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث  
 قدموه عليها بأنه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله لانها من جملتها) يعنى ان  
 التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف مانحن فيه نهاية (قوله وهو مبنى الخ)  
 أى إن كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشك كل على كل من البناء والمبنى ان كراهة القرآن  
 او حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محله قبل الدخول فهى خارج الخلاء اللهم إلا ان يلحقوا باب الخلاء  
 بداخله لقر به منه وتعلقه به او يحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والخبائث) زاد  
 الغزالي اللهم إلى اعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردى زادنى  
 العباب اللهم إلى اعوذ بك من الرجس الخ (قوله أى اغفر أو اسالك) عبارة الایعاب منصوب بمحذوف  
 وجوب بالذو بدل من اللفظ بالفعل او على انه مفعول به أى اسالك قال فى المجموع وهو اجود واختاره الخطاى  
 وغيره اه كردى قول المتن (وعند خروجه) أى عقبه مغنى عبارة القليوبى أى بعد تمامه وان بعد كدها بـ  
 طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول الحاجة اخرى بدليل قوله  
 السابق ولو الحاجة اخرى وقد يستبعد مناسبة الذى اذهب عنى الاذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية  
 وعرش اطلاق ندب التعوذ واختصاص ندب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أى من الخلاء وقوله  
 او مفارقه له أى محل قضاء الحاجة فى نحو الصخره (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة  
 عند انصرافه تركه ذكر الله تعالى فى تلك الحالة او خوفه من تقصيره فى شكر نعم الله تعالى التى انعمها عليه  
 فاطعمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله ومن ثم قيل يكررها)  
 عبارته فى شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصر يكرر غفرانك مرتين والمحبة الطيرى يكرر ثلاثا اه  
 وعبارة المغنى ويكرر غفرانك ثلاثا اه قال الكردى ويندب ان يزيد عقب غفرانك ربنا وایلك المصير  
 الحمد لله الذى اذا قنيت لذته واتى فى قوته واذهب عنى اذا لم يبينته فى الاصل اه وعبارة المغنى وفى مصنف  
 عبد الرزاق وابن ابي شيبة ان نو حاكم عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى اذا قنيت الخ (قوله ولا يعبت) أى  
 بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله ولا يطيل فعوده) عبارة المغنى ويكره اطالة المكث فى محل قضاء  
 الحاجة المارودى عن لقمان انه يورث وجماعى السكبد فان قيل شرط الكراهة وجود ذهنى مخصوص ولم يوجد  
 اجيب بان هذا ليس بلازم بل حيث وجد التهمى وجدت الكراهة لانها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها  
 فى كلام الفقهاء لانهم مخصوصوا اقرها البصرى قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء  
 ليلة الاسراء وقيل فى اول البعثة وهو رخصة ومن خصائصنا واما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب فى حق  
 غير الانبياء لان فضلاتهم طاهرة شيخنا وعش (قوله لا فوراً) كذا فى النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو  
 صلاة) أى حقيقة او حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يدفعها فى اوله والحاصل انه بدخول الوقت وجب

(قوله وهو مبنى الخ) أى ان كان كلامه فيما إذا أتى بها بعد الدخول وقد يشك كل على كل من البناء  
 والمبنى ان كراهة القرآن او حرمة إنما هو داخل الخلاء باسم الله محله قبل الدخول فهى خارج الخلاء  
 اللهم إلا ان يلحقوا باب الخلاء بداخله لقر به منه وتعلقه به ويحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول  
 (قوله اللهم إلى اعوذ بك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على ان إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى  
 فى شرح السنة انه طاهر العين كالمشرك واستدل بانه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس فى الصلاة ولم يقطعها  
 ولو كان نجس لما أمسكه فيها ولكن نجس بالفعل من حيث الطبع (قوله وعند خروجه) قد يشمل الخروج

أوضيق وقت وحينئذ لو  
 تعين الماء وعلم أن شئ من لا  
 يغض بصره عن عورته  
 لم يعذر بخلاف نظيره في  
 الجمعة لأنهم توسعوا فيها  
 باعذار هذا أشد من كثير  
 منها بخلاف إخراج الصلاة  
 عن وقتها (الاستنجاء)  
 للأحاديث الآمرة به مع  
 التوعد في بعضها على تركه  
 من النحور هو القطع  
 فكان المستنجى بقطع به  
 الأذى عن نفسه مقدما  
 وجوبا على طهر سلس  
 ومتمم وندبا في غيره  
 (بماء) على الأصل ويكفي  
 فيه غلبة ظن زوال  
 النجاسة ولا يسن حينئذ  
 شتم يده وزعم وجوبه  
 رددته في شرح العباب  
 وهو من يده دليل على  
 نجاسة يده فقط إلا أن  
 يشمها من الملاقى للمحل  
 فانه دليل على نجاستهما كما  
 هو ظاهر والكلام في ريح  
 لم تعسر إزالتها كما يعلم بما  
 يأتي ولو توقفت في المحل  
 على نحو أشنان أو صابون  
 فقضية إطلاقهم ثم الوجوب  
 هنا وفيه من العسر ما لا يخفى  
 وينبغي الاسترخاء لثلاث  
 يبقى أثرها في تضاعيف  
 شرح المقعدة فليتنبه لذلك  
 (أو حجر) ونحوه للاتباع  
 ومر حكم ماء زمزم

الاستنجاء وجوبا وسعابسة الوقت ومضيقا بضيقه كبقية الشروط ع (قوله نحو صلاة) أي بما  
 يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى (قوله أو ضيق وقت) ينبغي أو خوف انتشار وتضمخ  
 بالنجاسة سم وفيه ما يأتي عن ع (قوله وحينئذ) أي حين إذ ضاق الوقت (قوله من لا يغض الخ) أي  
 ممن يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكشف والاستنجاء وفاقا للنهاية  
 والامداد والاياب كامر (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من  
 النحو الخ) أي الاستنجاء ما خوذ من النحو بمعنى القطع فعناه لغة طلب قطع الأذى واما شرعا فهو إزالة الخارج  
 النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيخنا (قوله فكان المستنجى الخ) إنما أتى بكان التي  
 للظن مع أن قطع الأذى محقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة كالحبل والأذى  
 ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا (قوله مقدما وجوبا) إلى قوله إلا أن شئ من النهاية والمغنى إلا قوله  
 ولا يسن إلى وهو (قوله وندبا في غيره) عبارة النهاية والمغنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السليم أه قال ع  
 أي ما لم يؤد التأخير للانتشار والتضمخ بالنجاسة سم على المنهج وقد يتوقف فيه فان التضمخ بالنجاسة إنما  
 يحرم حيث كان عبثا وهذا انشاعا يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب  
 بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا الحل ما ذكره بعده بقوله فرغ وقضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه  
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يجب الاستنجاء بالحجر فوراً لثلاثي الخارج اه وافهم  
 تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الدخول لم يخاطب  
 بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء وبعده قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت ع (قوله على الأصل)  
 أي في إزالة النجاسة والا كغناء فيها بالحجر رخصة خارجة عن الأصل كرى (قوله ويكفي فيه) أي في حصول  
 الاستنجاء وسقوط طلبه (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) وعلامته ظهور الخشونة بعد النعومة في الذكر واما  
 الأنثى فبالعكس قاله شيخنا (قوله حينئذ) أي حين وجود غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شمر رائحة النجاسة  
 (قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تصح صلاته قبل غسله أو يتنجس ما أصابها مع الرطوبة إن علم ملاقاته لعين  
 محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الأصابع بموضع النجاسة أو غيره لا نالنا نتجس بالشك ع (قوله فانه  
 دليل على نجاستهما) خلافاً للنهاية والمغنى وللزيادة وشيخنا عبارتهما ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب  
 غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال  
 بعض المتأخرين إلا أن شمر الرائحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضاً وإطلاقهم بخالفه اه وعبرة  
 الأولين ولا يضر شمر ريحها بيده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمتنا على يده بالنجاسة لأننا لم نتحقق أن محل  
 الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا نتجس بالشك أو أن هذا المحل قد  
 خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أه قال ع (قوله لم يرباطن الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح  
 في باطنه حكمه بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به جزم حج ومقتضى قوله أو أن هذا المحل الخ عدم ذلك  
 وقوله لم تخفف الخ يؤخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعلة المذكورة  
 (قوله مما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقفت) أي إزالة الريح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتمد  
 ع (قوله عدم الوجوب كما مر انفا) (قوله وينبغي الخ) عبارة شيخنا ولا بد أن يسترخي لثلاثي النجاسة في تضاعيف  
 الفرج فيسترخي حتى تنغسل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة أه قول  
 المتن (أو حجر) علم منه أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجب الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعا وهو  
 الأصح مغنى (قوله ونحوه) يغني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ (قوله ومر الخ) أي في شرح ويكره  
 الشمسس عبارته هناك ولا يكره الطهر بما زمزم لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ماء زمزم  
 الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل إطلاقه ماء زمزم واحجار الحرم فيجوز بهما على الأصح أه قال ع  
 بعد الدخول للحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافا في ذلك (قوله أو ضيق وقت)



في بول او غائط بان يقدم الحجر (افضل) من الاقتصار على احدهما ليجتنب مس النجاسة (١٧٥) لازالة عينها بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس خلافا لمن نازع فيه ولمن نقل عن نص كلام الاصحاب انه يائس به وإن قيل محله ان فعله عبثا وبدون الثلاث مع الانقاء فيهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر لانه يزيلهما بل يتعين في قبلي مشكل دون ثقبته التي بمحلها على الوجه لا صالتها حيثئذ وفي ثقبه مفتحة وبول الاقلف إذا وصل للجلدة وبول ثيب او بكر وصل لمدخل الذكر بقينا لافي دم حيض او نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الانقطاع ولو ثيبا الاستنجاء به فيما إذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليها بوجه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذكر بانه يلزم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يحزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافا لمن وهم فيه لان نحو الخرقه تصل له واعلم ان الواجب عليها غسل ما ظهر يجلسها على قدميها ونازع فيه الاسنوي بان المتجه هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لانه صار ظاهرا بالثيابة قال كما يجب غسل باطن الفم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك

قوله مرزوم بمنع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي وقوله مر وأجبار الحرم ولو استنجى بحجر من المسجد فان كان متصلا حرم ولم يحز هو وإن كان منفصلا فان بيع بيعا صحيحا وانقطعت نسبتته عن المسجد كني الاستنجاء به وإلا فلا كما نقله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل وقرهه مثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورعا به ما لم يعلم وقفيتهما وقوله مر فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة خروجا من الخلاف لسكن قال الزيايدي اى وابن حج المعتمدانه بما زعم خلاف الاولى اه (قوله هنا) اى في الجمع (قوله في بول) إلى قوله وفي ثقبه في النهاية إلا قوله خلافا لم وبدون الثلاث وإلى قوله فليس في المغنى إلا قوله ذلك وقوله او بكر (قوله اصل السنة) واما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية ومعنى (قوله وحجر الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما افضل) اى فان تركه كان مكروها ع ش وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو من مغاظ وإن وجب التسليم بعد ذلك شيخنا وخ ش عبارة الكردى وفي الايعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفي له لم يزل بالنجس الذي لم يجد غيره وذكره ايضا في الامداد من غير عزو لبعضهم وفي الامداد يتجه إلحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيسن فيها الجميع لما ذكر وكذا في الحلبي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر كلامهم وقالم بالفهم عدم الاستحباب لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كردى وفي ع ش بعد ذكر كلام المذكور مانصه وقد يقال ان ادت إزالته إلى تخامرة النجاسة باليد استحب إزالتها بالجماد ولا قياسا على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه يائس به) الوجه الوجه انه يائس بالنجس استقلاله بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) أى النص أو الاثم (ان فعله) أى النجس (قوله وبدون الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) اى بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة النهاية والختم المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه او من احدهما لا لباس الاصل بالزائد نعم إن لم يكن له آلتا الذكر والاثني بل آلة لا تشبه واحدة منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الحجر لا تتفاء احتمال الزيادة وإن كان مشكلا في ذاته اه قال ع ش قوله لا تتفاء الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكنى فيه الحجر لانه أصل الذكر اه (قوله أفضل منه الخ) وفي الكردى عن الايعاب هذا إن لم يجد في نفسه كراهة الحجر او نحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر افضل الخ (قوله وفي ثقبه مفتحة) زاد المغنى تحت المعدة ولو كان الاصل منسد اى إذا كان الانسد عارضا كما مر اه عبارة الكردى وإن قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الافتتاح العارض مما اطبق عليه المتأخرون اما الخافي فقد مر في اسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض وجرى الجمل الرملى أى والمغنى على أن الاحكام جميعها تثبت حيثئذ للفتح ومنها اجزاء الحجر فيه اه (قوله او بكر) قال المغنى بخلاف البكر لان البكرة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكر اه (قوله بعد الا نقطاع الخ) عبارة المغنى وفائدته فيمن انقطع دمه وعجزت عن استعمال الماء واستنجت بالحجر ثم تيممت لنحو مرض فانها تصل ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) اى تعين الماء (قوله عليها) اى المرأة ولو ثيبة (قوله لباطن فرجها) اى الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) اى الاسنوي وكذا ضمير رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصو صاعليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعا لا يصح اعادة هذا المعنى هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضا سم (وهو كونه منصو صاعليه) فيه نظر يعلم بمراجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي او خوف انتشار وتضمخ بالنجاسة (قوله انه يائس) الوجه الوجه انه يائس بالنجس استقلاله بقصد العبادة لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد الى وجود شرط الاصل وهو كونه منصو صاعليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء شرعا لا يصح اعادة هذا المعنى هنا لانه مندرج

رده بأن باطن الفرج الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه الفم لانه لا يظهر ولا يعسر إصم الماء إليه فمن ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلا ويعسر إصم الماء اليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

(الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئى له بروثة فرماها وقال هذار كس أى نجس فتعليه منع الاستنجاء بها بكونها ركسا لا بكونها غير حجر دليل على أن ما فى معنى الحجر كالحجر اه (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحيثئذ فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ مما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو فى معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا لانه لا يظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاني حنيفة نفسه والا فالظاهر انها لا تتبعه فقط وفى الكردى مانصه واعتراض الهاتفي فى حواشى التحفة على ابن قاسم واطال وما قاله ان الاحاديث الواردة فى جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل اى منطوقا لا على جوازه به فقط لكون ما الحق به غير حجر قطعاً وما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس سواء كان مراد انى حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وبهذا علم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح انى حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يتدفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلى فى شرح جمع الجوامع من ان دلالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كما قال به الغزالى والآمدى ولا قياسى اى كما قال به الشافعى والامامان قول المتن (قالع) ولو حرير الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا فى العرف ولو استنجى بذهب او فضة لم يطبع ولم يهيا لذلك جاز ولا حرم واجزائهما وفى الكردى عن الایعاب ما يوافقه فى المسئلتين وعن شرحى الارشاد ما يوافقه فى المسئلة الثانية ويخالفه فى المسئلة الاولى واقره سم ثم نقل عن شرح الروض ما يوافقه وتقدم فى الشارح فى بحث الاناء ما يوافقه فى المسئلة الثانية (قوله فلا يجزى) الى قوله ويتعين فى النهاية الى قوله وفى خبر ضعيف فى المغنى الا قوله وانما الى وقصب وقوله والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعوم (قوله نحو ما ورد) اى كخل مغنى (قوله ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومتنجس لان النجاسة لا تزال به اه (قوله وقصب امس) ونحو الزجاج معنى قال ع ش وحل عدم اجزاء القصب فى غير جدوره وفيما لم يشق اه (قوله رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصليين مغنى (قوله ولو قشر الخ) عبارة المغنى واما التثار والفواكه فمنها ما يؤكل رطبا لا يابساً كالبطيخين فلا يجوز الاستنجاء به رطبا ويجوز بابساً اذا كان مزبلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابساً وهو اربعة اقسام احدها ما كوال الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابساً والثانى ما يؤكل كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المتفصل والثالث ماله قشر وما كوله فى جوفه فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان اكل رطبا ولا يابساً كالبطيخ لم يجز فى الحالى وان اكل رطبا فقط كاللوز والبالا جاز يابساً لا رطبا ذكر ذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه فى المجموع اه واقره ع ش وعقبه الكردى بما نصه قال الشارح فى الایعاب وفى كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظرا اه (قوله ويتعين الماء الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل

الوارد ببناء على أن الاصح عندنا فى الاصول أن القياس يجوز فى الرخص خلافا لاني حنيفة وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الحق به ( كل جامد طاهر قالع غير محترم) فلا يجزى نحو ماء ورد ومتنجس وإنما حاز الديبغ به كالنجس لانه عوض عن الذكاة وهى تجوز بالمدينية النجسة وقصب امس و تراب او لحم رخو بان يلصق منه شىء بالمحل ويتعين الماء لافى امس لم يتقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اى ضعيف محمول على متحجر قيل او على مزيد تنشيف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

فيه المقيس ايضا (قوله وقوله ان ذلك يثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وان التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحيثئذ فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ مما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان

لم يجد غيره فيقيم ويعيد  
كمطعم وإن لو قشر أما كولا  
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل  
لا يؤكل لكنه يكره به أن  
كان المطعم داخله وفي خبر  
ضعيف إلا مر بما وملح في  
غسل دم الحيض والحق  
الخطائي بالمح العسل والخل  
والتدليك بنحو النخالة وغسل  
اليدين بنحو البطيخ انتهى  
وكان الزركشي أخذ منه  
قوله الظاهر أن منع استعمال  
المطعم لا يتعدى الاستنجاء  
إلى سائر النجاسات فيجوز  
استعمال الملح مع الماء في  
غسل الدم انتهى وقد علمت  
أن الأخذ غير صحيح لضعف  
الخبر والذي يتجه أن النجس  
أن تو قفز واله على نحو ملح  
بما اعتد امتنانه جاز للحاجة  
إلا فلا ويفرق بين الاستنجاء  
وغيره بأن المطعم في غيره  
صحيه ماء خفف امتنانه بخلافه  
في الاستنجاء وما ذكر في  
النخالة واضح لأنها غير  
مطعم وموقوف بما بعده أي وجه  
بأنه حيث انتفت النجاسة  
انتهى قبيح الامتنان فليكره  
نظير ما مر آنفا أو للجن  
كظم وإن أحرق أولنا  
وللهاثم والغالب نحن  
وكحيوان كفارة وجزئه  
المتصل وكذا نحو آدمي  
يحترم وإن انفصلت ويفرق  
بين نحو الفارة ونحو الحربي  
بأنه قادر على غصمة نفسه  
فكان أخس ومكتوب  
عليه اسم معظم

ويجزي الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قالع لم يتقلا النجاسة فان نقلها تعين الماء اه قال الكردى أي  
من الموضع الذي استقرت فيه حال خروجه وإن لم تتجاوز الصفحة أو الحشفة وكذا أي تعين إذا لصق بالمحل  
من ذلك نحو تراب رخا أو أصابه منه زهومة كالعظم (قوله لا يحترم) أي قوله وفي خبر ضعيف في النهاية  
إلا قوله ولم يجد غيره (قوله ويعصى به) الوجه عصيانا بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا قصد به الاستنجاء  
المطلوب لأنه لعدم عبادة باطلة سم وعش (قوله مزبل) أي للنجاسة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله  
مالم يفقد غيره وإلا لم يكره سم (قوله أخذه منه) أي من ذلك الخبر (قوله جاز) أي استعمال نحو الملح (قوله  
ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر في النخالة الخ) وفاقا  
للمعنى عبارة فائدة يجوز التدليك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباقلا ونحو داه وقوله فيما بعدها وهو  
غسل اليدين بنحو البطيخ كوردى (قوله نظير ما مر آنفا) كأنه إشارة إلى قوله بخلاف قشر مزبل  
الخ يجامع أن المطعم فيه انتفت النجاسة عنه سم وجزم به البصري والكردى (قوله أول الجن) إلى قوله أما  
مكتوب في النهاية إلا قوله محترم وقوله ويفرق إلى ومكتوب وقوله ويحرم إلى أو علم وما أنبه عليه وكذا في  
المعنى إلا قوله وإن أحرق (قوله أول الجن) عطف على قوله لنا (قوله كظم) ومنه قرون الدواب وحوافر  
واسنانها لا يقال العلة وهي كونه يكسى أو قرما كان منتفية فيه لا نأقول هذه الحكمة في معظمه ولا  
يلزم أطرادها عش (قوله وإن أحرق) وهل يجوز إحراقه بالوقود به أم لا فيه نظر والاقرب الجواز بخلاف  
أحراق الخبز لأنه ضياع مال عش (قوله والغالب نحن) زاد النهاية والمعنى أو على السواء بخلاف ما لو اختص  
به البهاثم أو كان استعماله أغلب عبارة الكردى قال في العباب أولنا وللهاثم سواء ما واعتمده شيخ  
الاسلام والخطيب والجمال الرملى وكذا الشارح في شروح الأرشاد والعباب وغيرهم ووقع له في التحفة أنه  
قال أولنا وللهاثم والغالب نحن أهافقضى ذلك أنه لا حرمة في المساوى ولكن المعتمد خلافه كما بينته في الأصل  
اه (قوله وكحيوان) عطف على كطعموم (قوله كفارة) أشار به إلى أنه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما  
ذكر وفي التيمم وغيره بل المراد به ما يشمل مهاد الدم كالفارة والحية والعقرب وغيره ما كفى شرح الروض  
وشرح العباب للشارح كوردى (قوله وجزئه الخ) قال في الإيعاب كصوفه وبره وشعره ثم قال وكذب حمار  
وألية خروف اه كوردى (قوله المتصل) عبارة النهاية إلا أن كان منفصلا من حيوان غير آدمى فلا يحرم  
الاستنجاء به حيث حكم بطهارته وكان قال كشر ما كولد وصفه وبره وريشه اه وفي المعنى والإيعاب  
نحوها (قوله محترم) قال في الامداد الذي يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمرتد وإن جاز قتله  
كالزاني المحصن والمتحتم قتله في الحرابة اه سكنت المعنى عن قيد محترم وقال النهاية ولو حر بيا أو مرتد أخلافا  
لبعض المتأخرين اه يعنى ابن حجر عش عبارة الكردى وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن  
العماد من المنع بجزء الحيوان جزء الحربي وفيه نظرا اه واعتمد الطيلاوى والجمال الرملى وسم والقلوبى  
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء آدمى مطلقا اه (قوله ونحو الحربي) أي كالمترد (قوله بأنه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا وبالجملة فيظهر  
أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق  
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ قليتا مل (قوله بل ويعصى به) الوجه عصيانا بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا  
قصد الاستنجاء المطلوب لأنه لعدم عبادة باطلة فعلم حرمة الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع  
بين الحجر والنجس والماء لأن استعمال النجس حينئذ لغرض تخفيف مباشرة النجاسة لا لكمال العبادة كما يعلم  
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله مالم يفقد  
غيره وإلا لم يكره (ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعم وإن لم يجد غيره (قوله نظير ما مر آنفا)  
كأنه إشارة إلى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل الخ يجامع أن المطعم فيه انتفت النجاسة عنه (قوله  
والغالب نحن) قال في شرح الروض فإن استويا فوجهان بناء على ثبوت الرافيه والاصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبديله  
ويحرم على غير عالم متبحر  
مطالعة نحو تورا علم  
تبديلها أو شك فيه ويفرق  
بين إلحاق المشكوك فيه  
بالمبدل هنا لا فيما قبله  
بالاحتياط فيهما أو علم  
محترم كمنطق وطب خليا  
عن محذور كالموجودين  
اليوم لأن تعليلها فرض  
كفاية لعموم نفعها أما  
مكتوب ليس كذلك  
فيجوز الاستنباط وهو  
صريح في أن الحروف  
ليست محترمة لذواتها  
فاقتفاء السبكي ومن تبعه  
بحرمة دوس بسط كتب  
عليها وقف مثلا ضعيف  
بل شاذ كما اعترف هو به  
وحرمة جعل ورقة كتب  
فيها إسم معظم كأغذ النحو  
نقد إنما هو رعاية للاسم  
المعظم كما هو واضح  
وعجيب الاستدلال به  
وجاز بالماء العذب مع أنه  
مطعوم لدفعه النجس عن  
نفسه كما مر (وجلد)  
بالرفع والجر لأنه قسم  
للجاء المذكور وإن كان  
في الحقيقة قسما منه باعتبار  
ما فيه من التفصيل  
والخلاف فاندفع زعم  
أنه لا يصح كل منهما  
(دفع) في الأظهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على إسم معظم لا على معظم  
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا  
يخرجه عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمغني ما غير محترم كالفلسفة وتورا وإنجيل علم تبديلها وخلوها من  
معظم فيجوز الاستنباط به (قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله سم (قوله ويحرم الخ) وفي فتاوى  
الجمال الرملي سئل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التورا المبدلة للعالم المتجردون غيره فهل ما قاله  
معتددا ولا فاجاب بأنه لا يجوز مطلقا اه كرده (قوله علم تبديلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي  
الكردي عن الأيعاب بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التورا والآنجيل مبدل جميعه قطعها  
لفظا ومعنى ويبنوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فيها ما يظن عدم تبديله موافقة ما علمناه من شرعنا  
ويجب حمل كلام الروضة كاصلا في السير من أنه يحرم الانتفاع بسكتهم يعني بالمطالعة ونقل الزركشي  
كالسبكي الإجماع عليه على ما علم تبديله أو شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند  
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الإجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل  
عنها للرد عليهم اه (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض مغني وكرده (قوله لأن تعليلها الخ) قال في  
الامداد بل هو أي المنطق أعلاها أي العلوم الآلية وإفتاء النووي كابن الصلاح بجواز الاستنباط به يحمل  
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم  
فانه ليس فيه شيء من ذلك ولا بما يؤدي إليه فكان محترما بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا  
يتخلص منها إلا بمعرفة انتهى كرده (قوله كأغذا) بفتح الغين مغني وفي القاموس وكسرها القرطاس  
اه والمراد به هنا الوقاية (قوله رجاز) إلى المتن في المغني (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأنه كأمير فلا  
يرد أن قليلا لا يدفعه (قوله كاسر) أي في شرح ولا يقول في ماء الخ كرده (قوله بالرفع) أي عطفها على كل  
والجر أي عطفها على جامد مغني ونهاية (قوله باعتبار) ضبب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكرده متعلق بقسم  
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ولوديع دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الأظهر اه (قوله  
فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسما لأن عطف الخاص  
لا يقتضي القسمية ولا ينافي القسمية ونسكتة أفرادها فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع  
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منها) عبارة المغني تنبيه كان ينبغي  
للمصنف تقديم المنع الذي من أمثلة المحترم فيقول فيمتنع بجلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر  
في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلام فلا خبر له وإن كان معطوفا على كل كما قدرته  
في كلامه وقرى بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسما لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض  
منه وإن كان مجرورا كما قدرته أيضا عطفها على جامد فكان ينبغي أن يقول ومنه جلد دبغ أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على إسم معظم لا على معظم وتخصيص قوله لم  
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا يخرجه عن تعظيمه  
(قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله وقوله علم تبديلها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله وجاز بالماء العذب  
مع أنه مطعوم لدفعه) أي دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أي الاستنباط بذهب وفضة وجوهر  
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطبوع من الذهب قال الماوردى والرويانى يمتنع  
الاستنباط بها الحرماتها فان استنجى بها أساء وأجزأه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفها على ما يجوز  
أو كان ذهباً أو فضة لم يطبع أو تها لذلك كما مروا لإحرام وأجزأه واعتددهم كما اعتد جواز الاستنباط  
بحجارة الحرم ولا إثم وإنه لا فرق في الاستنباط بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضبب بينه  
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطفه الخاص على العام بل ولا لعدده قسما  
لأن عطفه الخاص لا يقتضي القسمية ولا ينافي القسمية ونسكتة أفرادها فيه من الخلاف والتفصيل

أمثلة هذا الجامد جلد ظاهر دبغ جلد غير مدبوغ ظاهر في الاظهر اه (قوله لا نتقاله) الى قوله وإنما حل في النهاية إلا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا نتقاله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارح في فتح الجواد بحرمه اكل المدبوغ مطلقا اي سواء كان من مذكي ام لا بصري (قوله ينبغي حمله الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغني (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها ما يؤكل عشا (قوله لانه) الى قوله وإنما حل في المغني (قوله اما نحس) اي ان كان من غير ما كولا مغني (قوله نعم الخ) عبارة السكردي ومحل المنع بالمطعوم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشي وجزم به في الانوار ما اذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جاز وقد جزم به في العباب وافرده شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارح في الامداد والاياعاب وفي سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور ما نصه لم يعتمدم وهذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبغ اما جلد المغاظ فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اي بجانبه الذي عليه الشعر كركدي (قوله وان انفصل) وفي الايعاب يكفر في جلد المصحف المتصل قال الريمى ويفسق في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة الكعبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كركدي عبارة عشا قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء اقبح من المس ويحتمل التقييد كالحدث ولعله الاقرب لكن قضية قول ابن حجر وإنما حل مسه اي المنفصل لانه اخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا اذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته اه اقول هذا التاويل في غاية البعد لا يعبا به فالمتعمد الفرق المذكور (قوله ما يعمهما) وهو جامد ظاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم يتنجسه فيتعين الماء نهاية وغنى وشرح بافضل (قوله كالحل) أي ولو كان من أثر نجاسة قليوبي (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله لانه) اي بلل المحل من عرق لا يؤثر اي لانه ضرورة مغني وقليوبي قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل اقول تقدم عن القليوبي ويأتي عنه نفسه خلافا بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليمهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عشا عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الاقرب عدم كونه مثله إلا ان العرق بما ناعم به البلوى بخلاف البلل المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله م رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي اي في شرح ولا يطر الاجنبي قول المتن (لا يحجف) بالكسر وفتح لغة مختار اه عشا (قوله ولا تعين) لان الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كولا) قد يقال جلد المذكي المدبوغ يجوز أيضا أكله إلا أن يقال غير المدبوغ ما كولا لم ينتقل عن طبع اللحوم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ او يقال المراد ما كولا بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز اكله كما يجوز اكل نحو تراب لا يضر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله مع الحدث (قوله وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتأمل (قوله الذي يتجه لانه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما اذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتأمل (قوله ولم يبل غير ما اصا به الخ) يتأمل وقوله لكن قال جمع متقدمون باجزائه حيثن عبارة شرح الروض ويستثنى مما اذا حجف ما لو حجف بوله ثم بال ثانيا فوصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكني فيه الحجر صرح به القاضي والغزالي وقوله فوصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي ان يكون بقدره وهو الوجه خلافا لما اشار اليه السكتنر لشيخنا الامام البكري من

لا نتقاله عن طبع اللحم الى طبع الثياب والحاق جلد الحوت الكبير به ينبغي حمله على ما اذا تحجر بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء (دون غيره في الاظهر) لانه إما نجس أو مأكول نعم ان استنجى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلد علم ان اتصل ومصحف وان انفصل وإنما حل مسه لانه أخف (وشرط) أجزاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يعمهما (ان) لا يكون به رطوبة كالحل ولو من عرق على ما اعتمده الاذرعى وفيه نظر والذي يتجه انه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن (لا يحجف النجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء في الجاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تغوط مائعا ثانيا

(الخ) غاية لقوله ولا تعين الخ كرى (قوله ولم يبل غير ما أصابه الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى وبل الثاني ما به الاول اه قال ع ش قوله وبل الثاني الخ صادق بما اذا زاد عليه وهو متجه (قوله لتعين الماء الخ) جرى عليه في شروح الارشاد والعباب كرى (قوله لكن قال جمع متقدمون باجزائه الخ) اعتمدته النهاية والمغنى قال السكردى وشيخ الاسلام في شرح البهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم ويلحق بمالو كان الثاني بقدر الاول فقط مالو زاد على ما وصل اليه الاول على الاوجه لا مالو نقص عنه ولا يشترط أن يزبد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره اه واعتمد الا لحاق القليوبى وشيخنا (قوله رد بحث الخ) وفاقا للرملى عبارة ع ش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل لما وصل اليه بوله لم يحز الحجر ويحتمل خلافه سم على البهجة وافق الشارح مر رحمه الله تعالى بان طرو المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزياى رحمه الله تعالى خلافه قول والا قرب ما افق به الشارح مر لا خلا فهما اه ووافق الزياى القليوبى وكذا شيخنا عبارته فان جف كله أو بعضه تعين الماء ما لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى ودى ودم وقيح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب اه (قوله وان لا ينتقل الخارج الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين في المنفصل الماء واما المتصل بالمحل ففيه تفصيل يأتى معنى عبارة السكردى قال فى الايعاب محل هذا فى انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم بما يأتى فى الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة اه (قوله الخارج الخ) الى قوله لا لان سال فى النهاية والمغنى لا لقوله مطلقا وقوله جاف الى رطب وقوله ولو ماء لغير تطهيره (قوله قبل الجفاف لم ينجس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر أخذاً من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كالمحل سم قول (المتن ولا يطر اجنبى) اى ولو من الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله على المحل المتنجس الخ) فيه امر ان الاول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النجس اى سواء اختلط بالخارج او لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقاً سم (قوله جاف الخ) خلافاً للمغنى والنهاية وشيخنا لكن الرشيدي اعتمد ما قاله الشارح (قوله للمامر) اى فى شرح كل جامد ظاهر الخ (قوله او رطب) اى ولو ببل الحجر معنى (قوله ولو ماء لغير تطهيره) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه ماء غير مطهر له وإن كان طهوراً او مانع اخر بعد الاستنجاء او قبله لتنجسه او كالمائع ما لو استنجى بحجر رطب اه قال السكردى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشو يش فان ذلك ينجر الى انه لا يضرب في جواز الاستنجاء بالحجر طرو ماء على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة الى الحجر فامعنى هذا الاستثناء وفى حواشى التحفة لسم قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بممانح فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى انه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ماء وضوئه المحل بان تقاطر عليه منه شئ لم يمنع اجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصرح كلامهم انتهى وحاول الهاتفى فى حواشى التحفة ان يجيب عن ايراد سم فلم يجب بشئ عبارة تعنى إذا لاقاه لتطهيره فلا مر حيثنظا ظاهر انه لا يكفيه إلا الماء واما إذا لاقاه لغير تطهيره كان احابته

ولم يبل غير ما أصابه الاول  
كما اقتضاه اطلاقهم لتعين  
الماء بالجفاف فلا يرتفع  
بما حدث لكن قال جمع  
متقدمون بأجزائه حيثنظا  
وكأنه لكون الطارىء من  
جنس الاول فصارا كشئ  
واحد وبه يعلم رد بحث  
بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه  
يجزئه الحجر ولو غسل ذكره  
ثم بال قبل الجفاف لم  
ينجس غير مماس البول كما  
يعلم من قوله فى شروط  
الصلاة ولا لغير المنتصف  
(و) ان (لا ينتقل) الخارج  
الملوث عما استقر فيه عند  
خروجه إذ لا ضرورة  
لهذا الانتقال فصار كتنجسه  
بأجنبى (و) ان (لا يطرأ)  
على المحل المتنجس بالخارج  
(أجنبى) نجس مطلقاً أو  
ظاهر جاف اختلط بالخارج  
لما مر فى التراب أو رطب  
ولو ماء لغير تطهيره

اعتبار زيادة الثانية على الاول فليتأمل (قوله على المحل المتنجس بالخارج الخ) فيه أمران الاول أنه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناقى قوله مطلقا فى النجس اى سواء اختلط بالخارج او لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقاً فليتأمل (قوله لغير تطهيره) إن أراد لغير تطهير

لا عرق إلا إن سال وجاوز  
الصفحة أو الحشفة إذ  
لا يعم الابتلاء به حينئذ  
خلافاً لنزع (ولوندر)  
الخارج كدم (أو انتشر  
فوق العادة) الغالبة وقيل  
فوق عادة نفسه (ولم  
يجاوز) غائط (صفحته)  
وهي ما ينضم من الإلين  
عند القيام (و) بول  
(حشفته) وهي ما فوق  
محل الختان ويأتي في فاقدها  
أو مقطوعها نظير ما يأتي  
في الغسل كما هو ظاهر (جاز  
الحجر في الأظهر) إلحاقه  
بالمعتاد لأن جنسه مما يشق  
فإن جاوز تعين الماء في  
المجاوز والمتصل به مطلقاً  
وكذا إن لم يجاوز وانفصل  
عما اتصل بالمحل فيتعين  
في المنفصل فقط ويظهر  
أخذاً مما يأتي في الصوم  
من العفو عن خروج  
مقعدة الميسور وردها  
بيده أن من ابتلى منها  
بمجاوزه الصنف أو  
الحشفة دائماً عني عنه  
فيجزم به الحجر للضرورة  
ويظهر في شعر بياض  
الصفة أنه مثلها ولا نظر  
لندب إزالته فلا ضرورة  
لثبوته لأن تكليف إزالته  
كلما ظهر منه شيء مشق  
مضاد للتريخ في هذا  
المحل (ويجب)

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء مائياً وضوءه فيما إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوءه المحل بأن  
تقاطر عليه شيء منه أو لم يكن ماء وضوءه فيكون الماء متعيناً أيضاً لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام  
انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحينئذ فلا يحتاج لقوله لغير تطهيره بل هذا الاستنجاء يوم  
خلاف المقصود إلا أن يقال لم يثبت عليه الشارح لوضوح أنه حيث طهره الماء لا يحتاج للحجر كما قال الهاتفي  
قالا مر حينئذ ظاهر الخ وبالجمله فهو غير صاف من كل الوجوه فخره اه واجاب ع ش بمانصه ويمكن ان  
يقال احتراز بقوله لغير تطهيره عمالو تقاطر من وجهه مثلاً حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لأنه تولى  
من ما موربه على نجس معفو عنه فأشبهه ما لو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في  
سم ما يوافق لكن رده الكردي بمانصه هذا يخالف قول الشارح في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر  
الخ إذ ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولوسلم والكلام  
هنا فيما قبل الاستنجاء فلا يلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده (قوله لا عرق الخ) هذا في الطاريء فلو  
استنجى بالاحجار فعرق محله فإن سال منه وجاوز له لزمه غسل ما سال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به مراه سم  
وكذا في النهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر لزمه غسل ما سال الخ شامل لما لو سال لما لاقى الثوب من  
المحل فيجب غسله فيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وعبارة الشارح مر في شروط  
الصلاة بعد قول المصنف ويد في محل استنجاء نصها وان عرق محل الاثر وتلوث بالآخر غير له عسر تجنبه  
كافي الروضة والمجموع هنا اه وعبارة الكردي ظاهره الاكتفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر  
عبارة الامداد وشرح البيهقي وفي النهاية وهذا ظاهر مع التقطع أماً مع الاتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي  
يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استيعاب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزء من الباطل وإذا غسل  
جزءاً من الباطل فقد طهر عليه اجني وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره  
الاكتفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطاريء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم ففاد عبارتهم  
المدكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حينئذ مطلقاً وان قوله أماً مع الاتصال الخ يمكن ان يلزم  
ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطاريء عليه من مأوربه نظير ما مر عن ع ش  
وسم آفقا (قوله الخارج) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله كدم) اي وودي ومدى مغنى (قوله فوق العادة  
الغالبه) اي عادة غالب الناس نهاية قول المتن (وحشفته) اي او محل الجلب في المجبوب سم (قوله ويأتي  
الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل او قدرها من مقطوعها في البول اه (قوله مطلقاً) اي سواء انفصل عما  
اتصل بالمحل ام لا كردي عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعاً في حال تعين الماء في المنقطع وكفي الحجر في  
المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضاً في المجاوز فقط ان لم يكن متصلاً ولا تعين في الجميع وكذا  
يقال في المنتقل فان كان متصلاً تعين الماء في الجميع او منفصلاً تعين في المنتقل فقط اه (قوله وكذا ان لم يجاوز  
وانفصل الخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع  
وجاوز بان صار بعضه باطن الالية أو في الحشفة وبعضه خارجاً فلكل حكمه اه (فيجزئه الحجر للضرورة)  
وظاهر كلامهم يخالفه نهاية قال ع ش وهو المعتمد عبارته مر في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزة فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بما  
نحن فيه لأن الكلام في الاستنجاء بالحجر وان أراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء  
فأصاب ماء وضوءه المحل بأن تقاطر عليه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع يخالف لصريح كلامهم لا يقال  
يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب إزالته والنجاسة  
التي في هذا المحل يجب إزالته ولا يعني عنها فيض اختلاطها بالماء نعم ان أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر  
رشاش طهارة نحو الوجه لم يبعد العفو فليتامل (قوله لا عرق) هذا في الطاريء ولو استنجى بالاحجار فعرق  
محله فإن سال منه وجاوز له لزمه غسل ما سال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به مر (قوله وحشفته) أي أو محل

كغيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشقة اه قال شيخنا الشوبري ما في شرح مر العباب أو جه  
اه (قوله لا جزء الحجر) الى قوله الذي لا يحيد في النهاية لا قوله ولكون التراب الى المتق وقوله يحتمل (قوله  
ولو بطرفي حجر الخ) ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كدواء دبح به و تراب استعمال في غسل  
نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا الجيب بانه لم يزل ما نعاو وإنما  
ازاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحيث فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا لتنجسه  
فاستفده فانها مسئلة نفيسة معنى عبارة الكردى عن الایعاب والخطيب في شرح التنبیه ويكفى حجر واحد  
يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه (قوله لكون التراب بدله) اى بدل الماء في التيمم (قوله او  
باطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الاحجار افضل من اطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكر وهه ولو  
استنجى بخرقة غليظة ولم يصل الیلال الى وجهها الآخر جاز ان يمسح بالاخر وتحسب مسحين كافي الایعاب  
كردى (قوله وفارق عده) اى عد الرمي بحجر له ثلاثة اطراف (قوله فان لم ينق) بضم الياء وكسر القاف والمحل  
مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم ان أنقى يدل على الاول ويجوز  
ايضا ضم الياء وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله (قوله برايع وهكذا) اى الى ان لا يبقى إلا  
اثر لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف معنى ونهاية قال الكردى هذا ضابط ما يكفى في الاستنجاء بالحجر وتس  
إزالة الاثر الذي لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف قال في الایعاب خرو جامن خلاف من اوجهه وفي حواشي  
المحل للقلوبى يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان اى ابتداء قليلا لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف ويكفى  
فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الاكتفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو  
ظاهر كردى ومر عن الحلبي ما يوافقه وهو الظاهر وإن قال ع ش ينبغى في ذلك الاكتفاء بثلاث مسحات  
بالاحجار ولو قيل بتعين الماء او صغار الخذف لم يكن بعيدا اقله اقرب اه (قوله معفو عنه) ولو خرج هذا  
القدر ابتداء وجب استنجاء منه وفرق بين الابتداء والانهاء ولا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزيلة بل يكفى  
امرار الحجر وإن لم يتلوث كما اكتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حلبي اه بجيرى وياتى عن  
القلوبى ما يوافقه (قوله والاسن الايتار) بالمشاة واحدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة معنى (قوله تثليث)  
اى بان يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب سم (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) جزم به في النهاية (قوله فيعيد  
وجوب تعميم) وقول الحاروى ومسح جميع موضع الخارج ثلاثا صريح في وجوب تعميم المحل بكل مسحة من  
الثلاث وانه لا يكفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العزيز والروضة من  
ان الخلاف في الاستحباب وانه يجوز كل من الكفتين وبدل لاجزاء التوزيع رواية الدارقطنى وحسن  
إسنادها والى لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حجرين للصفحتين وحجر للمسربة وقول الارشاد يمسحه ثلاثا ليس  
صريحاً في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقد مال السبكي وابن النقيب الى وجوب التعميم بكل مسحة  
اذ بالتوزيع تذهب فائدة التثليث اه إسعادو عبارة التمشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة  
المحل وإن كان اولى بل يكفى مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للوسط اه وقال النور الزيادة في حاشية  
شرح المنهج وقد ألف شيخنا الشهاب البرلسي في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن  
البكرى ايضا ألف فيها واعتمد الاستحباب اه وأقاد الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج ان شيخه  
الشهاب البرلسي اعتمده والى فيه ثم قال ووافقه عليه جمع من الاكابر من مشايخه وقرانهم وقرانه انه  
لا يجب التعميم بصرى (قوله وجوب تعميم كل مسحة) وقد جزم بذلك الا انوار نهاية وكذا جزم به شيخنا  
عبارته ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرملى تبعاً لشيخ الاسلام وإن لم يعتمد بعضهم اه اى ووافقه

الجب في المجوب (قوله تثليث) اى بأن يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) قد  
يرد على هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين باجنبي وهو متمتع وحمل الفاصل على الاعتراض في  
غاية البعد هنا وقد ير دعى هذا الاحتمال الثانى انه يلزم تقييد سن كل حجر لسلك محله بما اذا لم ينق لوقوع هذا

لاجزاء الحجر ايضا ثلاث  
مسحات) للنهى الصحيح  
عن الاستنجاء بأقل من  
ثلاث أحجار (ولو) بطرفي  
حجر بأن لم يتلوث في الثانية  
فتجوز هي والثالثة بطرف  
واحد لانه إنما خفف  
النجاسة فلم يؤثر فيه  
الاستعمال بخلاف الماء  
ولكون التراب بدله أعطى  
حكمه أو (بأطراف حجر)  
ثلاثة لان القصد عدد  
المسحات مع الانقاء وبه  
فارق عده في الجمار واحدة  
لان القصد عدد الرميات  
(فان لم ينق) المحل بالثلاث بأن  
بقى أثر يزيله ما فوق صغار  
الخذف إذ بقاء ما لا يزيله إلا  
هي معفو عنه (وجب الانقاء)  
برابع وهكذا ثم إن أنقى بوتر  
فواضح (و) إلا (سن  
الايتار) الامر به ولم يسن  
هنا تثليث كما في إزالة  
النجاسة لانهم غلبوا جانب  
التخفيف في هذا الباب  
( وكل حجر لكل محله )  
يحتمل عطفه على ثلاث  
فيفيد وجوب تعميم كل  
مسحة من الثلاث لكل  
جزء من المحل



سم والرشيدى (قوله) وهو المعتمد المنقول) وفاقا للنهاية والمغنى والمنهج وخلاف اسم ووافق الرشيدى كما يأتى  
ومال إليه البصرى كما مر (قوله) كما بينته فى شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع  
جمع متأخرون الوجوب رعاية للمدرك واخرون عدمه اخذا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال الكردى  
قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام ذكرى فى كتبه والشهاب الرملى والخطيب الشربيني والشارح والجمال  
الرملى وغيرهم وقوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادى والزبادى وغيرهم وأورد الكلام على  
ذلك الشهاب البرلسى بالتأليف واطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا  
فى وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة من قبل شيخ الاسلام اه (قوله) وعلى الايتار) يبعد هذا العطف  
ترتيب سن الايتار على عدم الانقضاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انقضاء الكيفية الاتية من  
التعميم (قوله) ندب ذلك) أى التعميم (قوله) بأن يبدأ) إلى الماتن فى النهاية والمغنى (قوله) بأولها) أى الأحجار  
(قوله) ويديره الخ) عبارة النهاية ويديره على الصفحتين حتى يصل إلى ما بدا منه اه قال ع ش اى ومن لازمه  
المروور على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كما علم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه  
وعبارة الكردى قوله ويديره اى برفق وفى الخادم للزركشى ان القفال قال فى فتاويه إذا كان يمر الحجر عليه  
فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر  
كالماء ما دام مترددا على العضو لان الحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول  
وهذا ما صدقات قولهم وان لا يطر اجنبى كما مر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله) ويمر الثالث الخ  
وللمسحة الزائدة على الثلاث ان احتيج اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وع ش (قوله) ويديره قليلا الخ  
أى فى كل من الثلاث (قوله) ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر  
الاول على موضع طاهر قرب مقدم صفحته اليمنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله) قليلا  
قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله) من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة والا مر فى ذلك  
قريب لكن الموافق لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة ته ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى  
لا بد منه كما فى المجموع وما فى الروضة من كونه مضرا يحول على نقل من غير ضرورة اه (قوله) فيمسح) إلى قوله  
وكيفية الامتناع فى النهاية والمغنى لا قوله اى او لا وإلى بثنان وقوله اى او لا كذلك فى موضعين وقوله كما صرح  
إلى وانما محله (قوله) كذلك) اى ثم يعمم (قوله) فالخلاف فى الافضل) اى لافى الوجوب على الصحيح مغنى  
ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معطوفا على الايتار الذى هو الظاهر  
وهو الذى سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستحياب أن كل قول يقول بنذب  
الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم بمراجعة كلامهما الغير القابل للتأويل  
وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجهين  
غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصنف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح م را لافى  
كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله) ولا ينافى) أى كون الخلاف فى الافضل وقوله  
لا نه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله) كما صرح به تصر يحا الخ) من وقف على عبارة الرافعى والروضة  
والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذ انسب اليها كان هباء  
منثورا مع ان إطباقهم المذكور لا يدل على زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم  
لان معناها هو ما أتى بالاول والا لعدم الانقضاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حيز فان لم ينق مع أنه لا يتقيد بذلك فليتبأمل (قوله) وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه  
المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل قبيح مناف اصريح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناصة نصا لا احتمال  
معه على عدم الوجوب ولم يأت فى شرحى الارشاد والعباب بشئ يعتد به ومن اراد مشاهدة الحق فعليه يتأمل  
ما قاله فيهما مع ما فى العزيز وغيره (قوله) كما صرح به تصر يحا لا يقبل تاو يلا الخ) من وقف على عبارة الرافعى

وهو المنقول المعتمد الذى  
لا يحيد عنه كما بينته فى شرحى  
الارشاد والعباب وعلى  
الايتار فيفيد ندب ذلك  
لكن من حيث الكيفية  
بأن يبدأ بأولها من مقدم  
صفحته اليمنى ويديره إلى  
محل ابتدائه وبالتالى من  
مقدم اليسرى ويديره  
كذلك ويمر الثالث على  
مسيرته وصفحته جميعا  
ويديره قليلا قليلا ولا يشترط  
الوضع أو لا على محل طاهر  
ولا يضر النقل المضطر إليه  
الحاصل من عدم الادارة  
(وقيل يوزع) أى الأحجار  
(الجانبية) أى المحل (والوسط)  
فيه مسح بحجر الصفحة اليمنى  
أى أولا وهذا مراد من  
غير بوحدها ثم يعمم وبثنان  
اليسرى أى أولا كذلك  
وبالثالث الوسط أى أولا  
كذلك فالخلاف فى الافضل  
ولا ينافى ما سبق من وجوب  
التعميم لانه ليس من محل  
الخلاف كما صرح به تصر يحا  
لا يقبل تاو يلا

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عند هاو العجب مع ذلك دعواه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) اى وجوب الثانى والثالث الخ (قوله وإنما محله) اى الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهائية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمده الوالد رحمه الله وعبارة المغنى وعلى كل قول لا بد أن يعم جميع المحل بكل مسحة ليصدق انه مسحة ثلاث منسحات وقول ابن المقرئ فى شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط أن يعم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان اولى بل يكفي مسحة لأصبعه وأخرى لاخرى والثالثة للسبيرة مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغنى ويسن أن لا يستعين بيمينه فى شئ من الاستنجاء بغير عذر فياخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فإنه يصبه بيمينه ويفسل بيساره وياخذ بها اى اليسار ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوهاى كارض صلبة فان كان الحجر صغير اجعله بين عقبيه أو بين ايمامى رجليه فان لم يتمكن بشئ من ذلك وضعه فى يمينه ويضع الذكرفى موضعين وضعا لتنتقل البلة وفى الموضع الثالث مسحاً ويحرك يساره وحدها فان حرك اليين او حرهما كان مستنجياً باليين وإنما لم يضع الحجر فى يساره والذكرفى يمينه لان مس الذكربها مكروه وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيراً وتمسحه ثلاثاً ولا تحكهما حكم الرجل فيهما اه وفى السكر دى عن الايعاب مثله لا قوله واما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهائية والمغنى (قوله تعين الماء) اى لو تلوث الموضع بالاوى كما مر (قوله ضر) خلافاً للنهائية والمغنى وسم حيث قالوا واللفظ للاول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح ما لم تنتقل بالنجاسة سواء كان من اعلى إلى اسفل ام عكسه خلافاً للقاضى اه قال ع وشيكتنى بذلك ان تكرار التمسح ثلاثاً وحصل بها الاتقاء كما يؤخذ ذلك من قول سم فى حواشى شرح البهجة مانصه ولو أمر رأس الذكرفى حجر على التوالى والاتصال بحيث تكرار التمسح بجميع المحل ثلاثاً فاكثركفى لان الواجب تكرار التمسح و قد وجد ودعوى ان هذه يعد مسحة واحدة بفرض تسليمه لا يقدح لتكرار التمسح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح فى عباراتهم التمسح تدرى والظاهر جريان ما ذكره فى الذكرفى الدبر ايضا كان امر حلقه تدبره على نحو خرقة طويلة على التوالى والاتصال بحيث يتكرر التمسح بالمحل ثلاثاً (قوله والاوى) إلى المتن فى النهائية والمغنى (قوله ان يقدم الخ) وان يدل ذلك بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلها وان ينضح فرجه وإزاره من داخله بعده فعاللوسواس وأن يعتمد فى غسل الدبر على أصبعه الوسطى لانه امكن ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجى من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو ما لا يصل الماء اليه لانه منبع الوسواس نهاية زاد المغنى وشرح بافضل نعم يسن للبركان تدخل اصبعه فى الثقب الذى فى الفرج فتغسله اه قال ع وشيكتنى بذلك ان تكرار التمسح بالمحل الذى قضى فيه حاجته وظهره انه لا فرق فى ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر او الماء اى وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لما مر انه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لانه أسرع جفافاً) اى وإذا جف تعين الماء وزاد فى الايعاب ولا يقدّر على التمسك من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لاستواء ومسح ذكر بحيث لا يقدم الدبر لانه إذا قام

اطباقهم على وجوب الثانى والثالث وإن أنقى بالاول وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كشأنى الاقراء وثالثها فى العدة فتأمله وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر فى الذكر قال الشيخان أن يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضرأ ونزولاً فلا والاوى للمستنجى بالماء أن يقدم القبل وبالحجر أن يقدم الدبر لانه أسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) فى التصریح به

والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذا نسب اليها كان هباء منثوراً مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أنقى الاول أم لا وعدم الاتقاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عند هاو العجب مع ذلك من دعواه ان ما ذكره هو المنقول المعتمد فليحذر (قوله ولو مسحه صعوداً ضر) الا وجهه انه لا يضرب حيث لا نقل ولهذا نظر

أظهر شاهد لعطف كل على ثلاث (يساره) للنهي الصحيح عنه باليمين فيكره كسبه أو الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرم وعليه جمع من  
وكثيرون من غيرنا (ولا  
استنجاء) واجب (لدو  
وبعرب بلوث في الاظهر)  
إذ لا معنى له كالريح ومقابلته  
يوجب استفتاء بمظنة  
التلوين وإن تحقق عدمه  
وبه فارق الريح عنده وهذا  
يظهر قوته ومن ثم تأكد  
الاستنجاء منه وخروج من  
الخلاف ويكره من الريح  
إلا أن خرج والمحل رطب  
فلا يكره وقيل يحرم وقيل  
يكره وبحث وجوبه شاذ  
ولو شك بعد الاستنجاء  
هل غسل ذكره أو هل  
مسح ثنتين أو ثلاثا لم تلزمه  
إعادته كما لو شك بعد  
الوضوء أو سلام الصلاة في  
ترك فرض ذكره البغوي  
وقوله لكن لا يصلي صلاة  
أخرى حتى يستنجي لترده  
حال شروعه في كالطهارة  
ضعيف وإنما ذاك حيث  
تردد في أصل الطهارة على  
أن الذي يتجه في الأولى  
وجوب الاستنجاء في الذكر  
وليس قياس ما ذكره لأن  
بعض الوضوء والصلاة  
داخل فيهما وقد يقن  
الاتيان بها بخلافه هنا فان  
كلام الذكر والذكر مستقل  
بنفسه فتقنه مطلق  
الاستنجاء لا يقتضي  
دخول غسل الذكر فيه  
(باب الوضوء)

هو إسم مصدر وهو

انطبقت ألياته ومنع الاستنجاء بالحجر كافي للمجموع انتهى كرى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لين سم  
قول المتن (يساره) سئل مر عمالو خلق على يساره صورة جلالة ونحوها من إسم معظم فاجاب بأنه بتخير  
حيث لم يخالط الاسم نجاسة وإلا فاليمين انتهى أقول ولو خلق ذلك في السكنة معافهل يكلف لف خرقة أم لا  
فيه نظر والاقرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول مر فباليمين أنه يسن ذلك لأنه يجب لأن في  
وجوبه عليه مشقة في الجملة عش (قوله للنهي) إلى قوله وقيل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع  
اليسرى أو مشلولها كرى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالا كفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله  
وهذا) أي الفرق المذكور (قوله قوته) أي المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله  
منه) أي ما ذكر من الدود والبعر وجمع المصنف بينهما يعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس معنى ونهاية (قوله  
ويكره) وفي الأيعاب بعد كلام طويل مانصه والحاصل أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسن الاستنجاء  
منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجه وجهه اه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من  
التحفة أنه <sup>صلواته</sup> قال ليس منا من استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقيد برطوبة المحل  
وفي فتح الجواد يسن منه إن كان المحل رطبا فتلخص من هذه النقول أن الاستنجاء من الريح مباح على  
الراجح حيث كان المحل رطبا وأنه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الأحكام الخمسة كرى وقوله والنهاية  
فيه نظر إذ ظاهر صنيعها وصريح المغنى اعتماد السكر اه مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل رطبا  
(قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوي عقب كلامه المذكور (قوله صلاة  
أخرى) أي فيما إذا طار الشك بعد صلاة أو أثناءها (قوله وإنما ذاك) أي عدم جواز شروع الصلاة مع  
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الأولى) أي في  
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يغنى عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كالمو  
شك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو إسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى لا قوله وهو من الشرائع إلى وموجه وقوله وهو  
معقول المعنى إلى وشرطه وقوله أي عند الاشتباه وإلى قوله كما مر في النهاية لا قوله أما كيفية إلى الغرة وقوله  
أي عند الاشتباه (قوله إسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدر نهاية ومغنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة  
النهاية والمغنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم (قوله والافصح الخ) عبارة المغنى والنهاية  
بضم الواو إسم للفعل الخ وفتحتها إسم للماء الخ وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمها فيهما وهو أضعفها اه قال  
عش جملة الأفعال الثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو ظهور  
وسحور اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن  
المراد بالاعضاء الآتية ذاتها من الوجه واليد والراس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيهما والتعبير بالفعل  
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معناه لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله بتوضابه) أي يعدو بهيا للوضوء به كالماء الذي في الأبريق أو في  
المضأة لا لما يصح منه الوضوء كما البحر خلافا لمعظمهم لأنه لم يسمع إطلاقه على ماء البحر مثلا شيخنا وبحر  
(قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذ من الوضوء سم (قوله لازالة لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد ميم (قوله فلا  
يكره) عبارته في شرح الارشاد لكنه يسن في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجع قوله  
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حينئذ لتنجس المحل فليراجع انتهى  
(قوله مأخوذ من الوضوء) (باب الوضوء)

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - أول) التوضؤ والافصح ضم واو وإن أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الآتية  
مع النية وهو المبوب له وفتحها إن أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذ من الوضوء وهي النصارة لازالة لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لا زالت الخ عش (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> ابتداء البعثة فعليه الوضوء ثم صلى به ركعتين شيخنا عبارة البجيرمي وفرض أو لا السك صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ لها أو لا وعلى الأول هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قولهم هنا فرض ليلة الاسراء ولم يقولوا شرع اه (قوله الحدث الخ) أي بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أي ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في أوله عش وبجيرمي (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه نهاية أي حيث أقره عبارة قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحا ولا تنظيف فيه اه قال البجيرمي عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وإنما اختص الراس بالمسح لستره غالبا فاكثرت فيه بادن طهارة وخصت الاعضاء الاربع بذلك لانها محل اكتساب الخطايا او لان آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومشى إليها برجليه وتناول منها بيده ومش برأسه ورقها والتعبد أفضل من معقول المعنى لان الامثال فيه اشد كافي الفتاوى الحديثة لابن حجر اه (قوله وإنما كتنفى الخ) رد لدليل من قال انه تعبد عش (قوله وشرطه) مفر دمضاف إلى معرفة فيعيم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بانه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الاطلاق او ظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التباس بمنتهج سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أي عند الاشتباه وفي الكردى عن حاشية فتح الجواد ما نصه ولا يحتاج لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضؤ من احدهما إلا بعد ان يجتهد ما يظن طهارة واحد ظنا مؤكدا ناشئا عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو روى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استنادا لاصل طهارته وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة وإنما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارع الغاه اه (قوله أي عند الاشتباه) وإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة وجاز التطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومهم نظرا لما ذكره بصرى عبارة عش عقب ما مر عن سم آتفا نصها قلت او يقال ان استصحاب الطهارة محصل للظن فيجوز ان يرد بظن انه مطلق الا عم من ظن سببه الاجتهاد واستصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أي في الوضوء لغير الخ اما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي ع ش (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما الكيفية المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالاعضاء الاربع وجرمة مس المصحف بغيرها لانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكتفى بمسح جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أي عند الاشتباه وعدم نحو حيض في غير نحو اغسال الحج وان لا يكون على العضو ما يغير الماء

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطاهو ما صوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان إلى ان قال والركن الثاني نقل ان كلاً شرط ثم قال وعلى الأول فقد يجاب بان الماء المالم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل يعمهما والخشب كان بالشروط اشبه بخلاف التراب فانه خاص بغير الخشب وهو في المغلظة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه به فكان بالاركان اشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركناً في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض لا نه فعل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور ان يكون الجسم جزءا من العرض انتهى واقول هو إشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركناً للبيع من ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركناً وشرطاً ان ذاته هي الركن او الشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل بالمراد بالركن او الشرط هو استعمال الماء او التراب او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركناً لا يقتضي كونه جزءاً من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركناً إنما يقتضي كونه جزءاً من هذا المجموع لامن الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه

الحج كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتمر وكغسل العيدين بحجر مى (قوله تغير اضرارا) قال فى الامداد ومنه الطيب الذى يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للباطن فيجب ازالتها وهذا هو الراجح من الخلاف فى ذلك كرى (قوله او جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بافضل خلافا للغز الى افعال السكردى عليه قال الزبادى فى شرح المحرر وهذه المسئلة مما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفار يديه او رجليه فليتقطن لذلك انتهى وقال الشارح فى حاشية التحفة وفى زيادات العبادى وسوخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالتها بخلاف نحو العجين تجب ازالتها قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحتراز عنه واختار فى الاحياء والذخائر هذا فقال يعنى عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورعى ماتحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قيل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وان غاصت فى اللحم واستقرت به صح الوضوء سم وياتى ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله) لا نحو خضاب الخ فى شرح العباب عن البلقين ان ما يغطى جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى الخ وليتأمل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة سم اقول والاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه مما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح فى حاشية التحفة وفى المجموع والروضة ولو كان على اعضائه اثر دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرة وجرى عليها لم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشروط وفى الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكف كرى (قوله) لا يمكن فصله عنه (اي بحيث يخشى من فصله عنه محذور تيمم عش) (قوله كامر) اى فى اسباب الحدث فى شرح الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة مما نضه وعلم من الالتقاء انه لا نقض بالمس من وراء حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله اى من غير خشية مبيح

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق وظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق او استصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بتمتجس (قوله) لا نحو خضاب فى شرح العباب عن البلقينى اما يغطى جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء او التراب لانه مما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمخ بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء او التراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت ولا يحجبهم مسح الخلف لمن كان لا يسه بشرطه ومعه ماء لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح فانه لا سبب للعصيان المذكور الا تفويت الطهارة ولا لايجاب المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة فليتنامل (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قبل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وان غاصت فى اللحم واستقرت به صح الوضوء قال فى الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم فمى كالوشم انتهى ونازه السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور فى العفو عن قليل الدم وكثيره فى ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يفعل وعودا لانه لم يمت بخلافها فانها فى محل الحاجة سيما فى حق من يكثّر مشيه (قوله كامر) كانه يريد قوله فى شرح قول المصنف فى اسباب الحدث الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة

تغير اضرار او جرم كثيف  
يمنع وصوله للبشرة لا نحو  
خضاب ودهن مائع  
وقول القفال تراكم الوسخ  
على العضو لا يمنع صحة  
الوضوء ولا النقض بلمسه  
يتعين فرضه فيما اذا اضر  
جزأ من البدن لا يمكن فصله  
عنه كما مرو ولا يضر اختلاط  
الخضاب بالنوشادر لان  
الاصل فيه الطهارة فقد  
اخبرنى بعض الخبراء  
انه يتعقد من الهباب من  
غير ايقاد عليه بالنجاسة  
فغايبته انه نوعان وعند  
الشك فلا نجاسة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوقود عليه بالنجاسة وتخيل ان رأس اناته منعقد من دخانها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وان دخانها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وبهذا يعلم استرواح من جزم بنجاسة النوشادر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنقيطه للجلد وتريته القشرة عليه لان تلك القشرة من عين الجلد لان من جرم الخضاب كما هو واضح وجرى الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقتضى ان بان الحال ولا فطر الاحتياط بان يتيقن الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير ناقض صحيح إذا لم بين الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الاولى فعله خروجا من الخلاف وإنما صح وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حدوثه مع تردده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا والا فتجديد صح وان تذكر واسلام وتميز الافي نحو غسل كتابية مع نيتها لتحلل لحليلها المسلم وتغسله لحليلته المجنونة والممتنعة مع النية منه بخلاف ما إذا أكرهها لا يحتاج لنية للضرورة وتجب اعادته

تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لجوب ازالتة لا من نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله علي ان الاول) اي ما او قد عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول مبتدأ وقوله ما مادته الخ خبره والجملة خبر ان (قوله وتخيل الخ) عطف على الوقود (قوله لان هذا) اي الانعقاد المذكور (قوله وان لم يكن الخ) الو او حالية وقوله من عينه أي عين دخان النجاسة (قوله حيث وجد) اي مطلقا (قوله ولا يضر في الخضاب الخ) ومنه اي بما لا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالعفص ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حينئذ من نفس البدن امداداه كرى (قوله وجرى الماء) الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والا في المغنى (قوله وجرى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لان كلامه في الشروط والخارجة عن حقيقة الوضوء وما هيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء المخصوصة داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما نصه ولا يمنع من عد هذا شرطاً كونه معلوماً من مفهوم الغسل لانه قد يراه ما يعم النصح اه لكن الاشكال اقوى (قوله وازالة النجاسة الخ) اي العينية شرح بافضل اي ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسلة عينه او صافه إلا ما عسر من لون او ريح وان يكون الماء وارداً على النجس إن كان دون القلتين وان لا يتغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتسرب به المغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإنما قيدها بالعينية لانها التي تحتاج ازالتها الى هذه الشروط فاحتاج الى التنبيه على ازالتها واما النجس الحسكى فالغسلة الواحدة تكفي فيه عن الحدث والخبث حيث كان الماء القليل وارداً وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كرى (قوله وتحقق المقتضى الخ) وكذا عده الشارح من الشروط في الايعاب والخطيب ورده النهاية بانه بالاركان اشبه كرى (قوله ان بان الحال) فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه على الاصح مغنى ونهاية واسنى (قوله صحيح الخ) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا سم (قوله بان الحال) أى تبين أنه كان محدثا (قوله بل لو نوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا سم اي فهل يحصل التجديد ام لا اقول الاقرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح يؤخذ منه ان ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرطه محله غير التجديد اه (قوله وان تذكر) أى أنه كان محدثا (قوله واسلام وتميز) أى لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا ينصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله لحليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا (قوله او الممتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستثنيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسألة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله بخلاف ما إذا أكرهها الخ) اي فباشرت بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المكرهة وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء بصرى (قوله للضرورة) علة للمستثنيات بقوله الا في نحو الخ لا لقوله لا يحتاج لنية وان اوهمة العبارة بصرى أقول يدفع الابهام قوله الا في لزوال الضرورة (قوله وعدم الصرف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكما بانه ومغنى (قوله كرده او قول الخ) او قطع امثلة المنافي للنية فان فعل واحداً من هذه الثلاثة في الانشاء انقطع النية فيعيد للباقي كرى لا بنية التبرك اي بذكر اسم الله او بهذه الصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة

الخ ما نصه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللس من وراء حائل وان رق ومنه ما تجتمع من غبار يمكن فصله أى من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر أخذ ما يأتي في الوشم لجوب ازالتة لا من نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل ان يقول كما علم مامر (قوله من غير ناقض صحيح) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ما صلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا (قوله إذا لم بين الحال) في الروض ولو توضا الشاك احتياطاً فبان محدثا لم يجز اه وفي شرح العباب بخلاف ما إذا بان محدثا وإن كان قال إن كان محدثا والا فتجديد (قوله بل لو نوى هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا

بعد زوال الكفر أو الجنون أو الامتناع لزوال الضرورة وعدم الصارف بأن لا يأتي بمناف للنية كرده أو قول ان شاء الله أو

لابنية التبرك او قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان ( ١٨٩ ) كان البناء بفعله كما ياتي فان قلت لم

ألحق الاطلاق هنا بقصد التعليق وفي الطلاق بقصد التبرك قلت يفرق بأن الجزم المعتبر في النية ينتفي به لانصرافه لمدلولة ما لم يصرفه عنه بنية التبرك وأما في الطلاق فقد تعارض صريحان لفظ الصيغة الصريح في الوقوع ولفظ التعليق الصريح في عدمه لكن لما ضعف هذا الصريح بكونه كثيراً ما يستعمل للتبرك احتيج لما يخرج عنه هذا الاستعمال وهو نية التعليق به قبل فراغ لفظ تلك الصيغة حتى يقوى على رفعها حينئذ ومعرفة كفيته وإلا فان ظن الكل فرضاً أو شرك ولم يقصد بفرض معين النفلية صح أو نفلاً فلا يأتي هذا في الصلاة ونحوها وهذه الخمسة الأخيرة شروط في الحقيقة للنية وزيد وجوب غسل زائد أشبهه بأصلي وجزء بتحقيق به استيعاب العضو وفيه نظر لأن هذين من جملة الأركان كما صرح به قولهم ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ويزيد السلس بدخول الوقت وظن دخوله وتقديم نحو استنجاؤه وتحفظ احتيج إليه والولاء بينهما وبينها

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكرها في كل أو غالب أوقاته بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنية ان أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردى عن الایعاب (قوله بنية التبرك) اى وحده ع ش (قوله او قطع) اى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما ياتي) اى في مبحث غسل (قوله فان قلت) الى قوله وياتي في النهاية (قوله الاطلاق) اى في قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) اى فافسد الوضوء وقوله وفي الطلاق بقصد التبرك اى فوق الطلاق (قوله ينتفي به لانصرافه الخ) يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ ففيه نظر لان المعتبر في النية هو القلب دون اللسان وان خالفه فالنواى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتامل فقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفي البصرى بعد ذكر نحو عبارته الى قوله ولا يأتى الخ مانصه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك ثم هو الاحوط في البابين ثم ينبغي ان يكون ما ذكر حيث قارن اللفظ النية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً لمضى النية على الصحة ثم رايت كلام الشارح عند قول المصنف او ما يندب له وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فراجعاه وكلام الشيخين في نية الصلاة تعرضاً لمسئلة المشيئة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كفيته) اى كيفية الوضوء كنظيره الاتى في الصلاة معنى (قوله لمدلولة) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) اى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) اى صيغة الطلاق (قوله حتى يقوى) اى لفظ التعليق على رفعها اى تلك الصيغة حينئذ اى حين نية التعليق من لفظه (قوله او شرك) اى بان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونفل كردى (قوله او نفلاً) اى او ظن الكل نفلاً وينبغي ان يزداد في العبارة او شرك وقصد بفرض معين النفلية كما هو ظاهر بصرى (قوله وياتي هذا) اى التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش اى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها) اى من كل ما يعتبر فيه النية ع ش (قوله وهذه الخمسة الأخيرة) اى المبدوء بقوله وتحقق المقتضى (قوله وزيد الخ) جزم في المغنى بكونها شرطين ونقله في النهاية ثم رده بانهما الأركان أشبه بصرى (قوله وجوب غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان او يذان او رجلا واشتبه الاصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله كما صرح به الخ) في كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى (قوله ويزيد) الى قوله وسيأتى في النهاية والمغنى (قوله ويزيد السلس الخ) منه سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال وضوئه وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين استنجائه وبين وضوئه لان مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم الاستنجاؤه على الوضوء لانه يشترط لطهر صاحب الضرورة تقدم إزالة النجاسة ع ش اقول ويفيده كلام سم المذكور ايضاً فتامل (قوله بينه وبين الصلاة) قديقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل تأمل نعم بالا خلال بها يبطل الوضوء كحدث طارىء بصرى قول الماتن (سته) ولم يعد المأمر كنهائهما مع عد

(قوله لا بنية التبرك) دخل الاطلاق وقوله كما ياتي أى في قوله الثانى غسل وجهه (قوله قلت يفرق الخ) هذا الفرق وقوله فيه لانصرافه لمدلولة يقتضى ان الكلام في لفظ ان شاء الله لان النظم هو الذى له المدلول وهو الموافق لقوله او قول ان شاء الله وحينئذ ففيه نظر لان المعتبر في النية هو القلب دون اللسان حتى لو وجد بالقلب نية معتبرة اعتد بها وان وجد في اللسان ما يخالفها فالنواى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد التعليق صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافياً لجزم قلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة مجرد معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره إذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ (قوله ويزيد السلس) من السلس سلس الريح فتجب الموالاة في أفعال

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى به بعض ذلك ( فرضه ) أى أركانه ( ستة ) فقط في حق السليم وغيره

التراب ركنا في التيمم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيمم ولا يرد عليه النجاسة المغلظة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركنا لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب ما نصه واقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد ركنا للبيع مع ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما ياتي نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركنا او شرط ان ذاته هو الركن او الشرط ضرورة ان كلا من الركن والشرط متعلق الوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن او الشرط هو استعمال التراب او الماء او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركنا لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركنا انما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل اه (قوله وما تميز به) اي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة لبيان لما (عليها) اي الستة (شروط) خبر وما الخ (قوله) كما تقرر) اي بقوله ويزيد السلس الخ (لا اركان) عطف على شروط (قوله اربعة) اي من الستة فسوغ الابتداء الوصف المقدر وقوله بنص الخ خبره (قوله ولكونه) اي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله الاتي اخبر الخ (قوله وهو) اي المفرد المضاف الخ (قوله للعموم) اي فيعم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله الصالح الخ) نعت للعموم مراد به المعنى العام حيث تدعى على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله اذ هو) اي المعنى العام (حيث تدعى) اي بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله الصالح له) بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بناني على شرح جمع الجوامع (قوله وان كان مدلوله) اي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه احرز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهوما المتقدم اذ النظر فيه حيث تدعى من حيث تصوره وانه مدلول اللفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره هو الحكم عليه بذلك الغير بناني (قوله كلية) اي قضية كلية اي يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية في الكلام مساحمة اذ الكلية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله اي محكوم ما فيه الخ اذ المحكوم فيه على كل فرد فهو القضية لا العام فنية تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتمل عليه اي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا ومحكوم ما عليه وجعل غيره محكوما به عليه بناني (قوله لانه في قوة قضايها بعدد الخ) علة لقوله مطابقة والخص فيها جواب الاصفهاني عن سؤال عصره القرافي الذي مضمونه ان دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وحيث قد فاما ان يبطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة او لا يكون العام الاعلى كل فرد فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل في المطابقة بناء على ان المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماه الا عم من الدلالة على تمام المسمى او الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بناني بحذف (قوله او الصريح فيها) اي الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله وليست العبرة الخ) لا يخفى ان تطابقهما امر معتبر في اللغة لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيره فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارفين سم (قوله ان مدلوله الخ) بدل من ظاهر الخ بصرى (قوله اخبر عنه الخ) اقول يمكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا او للعهد الخارجي والمراد بالفرد والخصوص المعهود

وما تميز به من وجوب زائد عليها شروط كما تقرر لا اركان اربعة بنص القرآن واثنان بالسنة ولكونه مفردا مضافا الى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه اذ هو حيث تدعى المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر وان كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كلية على الاصح اي محكوم ما فيه على كل فرد فردا مطابقة لانه في قوة قضايها بعدد افراده او الصريح فيها بناء على ظاهر كلام النحاة وليست العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر الا باصطلاحهم ان مدلوله كل اي محكوم فيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع اخبر عنه بالجمع ثم رايت بعض الاصوليين

وضوئه وبين الصلاة وظاهر انها لا يجب بين استنجائه وبين وضوئه اذ لم يكن سلسا بغير الريح ايضا لان مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا اثر له (قوله في مطابقة المبتدأ للخبر) لا يخفى ان مطابقتها امر معتبر في اللغة



وضوح ما أشرت إليه بقولي

الصالح للجمعية فقال قد يكون معنى العموم شمول المجموع المحكوم عليه لكل فرد وان كان الحكم على المجموع لاعلى الافراد ومثاله قوله تعالى الامم امثالكم فان الحكم بانها امم على مجموع الدواب والطيور دون افرادها والحاصل انه قد تقوم قرينة تدل على ان الحكم في العام حكم على مجموع الافراد من حيث هو مجموع من غير نظر الى كون افراد العام الجمع او نحوه احاداً وجموعاً فيكون المحكوم عليه كلاً لا كلية وهو مأمراً ولا كلياً وهو المحكوم فيه على الماهية من حيث هي اي من غير نظر الى الافراد وذكر بعض الاصوليين ان للعام دلالتين دلالة على المعنى المشترك وهي التي الحكم فيها على الكلي من غير نظير الى خصوص الافراد وهي قطعية ودلالة على كل فرد من الافراد بالخصوص وهي ظنية انتهى وفيه تايد لما سراً كان فيه نظر ومخالفة لما عليه محققوهم اي ان اراد الدلالة الحقيقية المطابقة (احداها نية رفع حدث) اي رفع حكمه كحرمة نحو الصلاة لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اي رفع الحدث فقد تعرض للقصد اي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه (قوله فاذا نواه) اي رفع الحدث ع ش وبجبري (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجبري (قوله لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

الاركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شيء من التحقق في ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا اي وليس المراد بالجنس الماهية بشرط لا شيء اي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد اصلاً وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان يراد الماهية بشرط شيء المسماة بالماهية المخلوطة (قوله وضوح ما أشرت إليه الخ) مراده ان قول السابق للعموم الصالح الخ) اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد اي احاطته عليها فوضح البعض ذلك الاشارة اه كردى (لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثال) اي مثال الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) اي حاصل ما يتعلق بالمقام وقال السكردي اي حاصل كلام البعض اه (قوله قرينة الخ) كافي قولهم رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة اي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القليل نهاية (قوله وهو) اي المحكوم عليه السكينة وقوله ما سراً بقوله اي محكوم ما فيه على كل فرد فرد (قوله وهو) اي الكلي (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر وجه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض صحته وجه وجهه لما نحن فيه بصري وهذا مبنى على ما هو الظاهر من ان قول الشارح لما سراً اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال السكردي انه اشارة الى قوله اي محكوم فيه الخ وعليه فالتايد بل التصريح بظاهر لكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه وجهه الخ يعني به اول الوجهين السابقين منه (قوله اي ان اراد الخ) اي بخلاف ما اذا اراد الدلالة التضمنية عبارة البناني اعلم ان العلامة للفقائي اعترض كون دلالة العام على فردة مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجميع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل منها فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالاً عليه تضمناً لا مطابقة وما استدلل به من انه في قوة قضايافجوابه ان ما في قوة الشيء لا يلزم ان يساويه في احواله واحكامه اه قول المتن (نية رفع حدث اي على النواي والكلام عليها من سبعة اوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

حقيقتها لغة القصد وشرعاً قصد الشيء، مقترنا بفعله وحكمها الوجوب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت ومحلها القلب وزمنها اول العبادات الا في الصوم وكيفيةها تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام النواي وتمييزه وعلمه بالمنوى وعدم اتيانه بمنافيتها بان يستصحبها حكاما والمقصود بها تمييز العبادة عن العادة كالجلوس للاعتكاف تارة وللستر اخرة او تمييز رتبها كالصلاة تكون تارة فرضاً واخرى نفلاً نهاية ومعنى بزيادة شيخنا (قوله اي رفع) الى قوله او نوى في النهاية والمعنى الا قوله فالحديث الى وان نوى وقوله وبه يرد الى او نفي (قوله اي رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كحرمة نحو الصلاة) السكاف يغني عن النحو عبارة شيخنا اي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقصد ذلك ولم يعرفه اه وقوله ولم يعرفه فيه توقف فليراجع عبارة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضى هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليل لمخدوف اي وانما كتفي بنية رفع الحدث لان الخ بجبري عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من الوضوء رفع مانع الصلاة ونحوها اي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه اي رفع الحدث فقد تعرض للقصد اي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه (قوله فاذا نواه) اي رفع الحدث ع ش وبجبري (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجبري (قوله لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا ينبغي ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره ما نصه

وعش (قوله المانع) أى الأمر الذى يقوم بالأعضاء بمنع من صحة الصلاة حيث لا مريض شيخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكليف (قوله وإن نوى إلخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سمى (قوله غير ما عليه) أى كان بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم معنى (قوله وبه يرد إلخ) أى بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره أن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلا أو جملة لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالأول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثانى كالغلط فى تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لا جملة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للامامة أما إذا وجب التعرض لها كامما الجماعة فإنه يضر خطيب (قوله لا عمدا) ومن العمدة كفى الامداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحيض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجلال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط ولم يتصور منه كرى (قوله) ونفى بعض احداثه) أى كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بافضل (قوله أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المعنى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة إلخ) وقال الأسنوى واعتمد النهاية والمعنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وقال للزركشى وأقره سمى وما لى السيد البصرى عبارة النهاية والمعنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيرهما وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرهما فإنه لا يصح وضوءه ولا واحدا كما قاله البغوى لأن حدثه لا يتجزى إذ ذابى بعضه بقى كله هو المعتمد وإن قال الشيخ أنه مردود اهـ (قوله) وكذا لو نوى أن يصلى به إلخ) كذا فى النهاية والمعنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة أهـ ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة ومن ثم اشترط هنا كما قاله الأسنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وأنه لا يكفي احضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله) أو نوى رفعه فى صلاة واحدة ونحو غيرها نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله) لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى ارتفاع بعضها إذ لا بعض إلا للجزئى فلا يتصور ارتفاع البعض فإذا ارتفعت ارتفاع بعضها ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله) وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فإنه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نه نوى معصية كما يأتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة أهـ ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه بها بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال أقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى فى رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا اطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاته لأن لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرعى قال فى أصل هذه المسئلة أعنى نية من فى رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه متلاعب أهـ مع أن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فإنه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به فى محل متنجس بمغفوع عنه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد تصح الصلاة على النجس المغفوع عنه فليتأمل مـ ولو نوى أن يصلى به على من لا تصح الصلاة عليه كشبه المبركة فلو جهه عدم الصحة أو أن يصلى به فى الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء وما له سبب نعم أن قصد أن يصلى فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وأن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمد لتلاعبه وبه يرد استحكال تصوره إذ التلاعب والعبث كثيرا ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض احداثه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضها ارتفع كله ولا يعارض بضده لأن المرتفع حكم الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلغا ذكرها ولو نوى رفعه وان لا يرفعها أو رفعه فى صلاة وان لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لأن ال فيه للعهد أى الذى عليه

أو للشمول الداخل فيه ما عليه  
 بخلاف التنكير لأنه يدخل  
 فيه نية مالم يكن عليه اه  
 ويرد بان فيه إيهام اشتراط  
 التعريف في النية وهو أضر  
 بما أوهمه التنكير على أن  
 التعريف يومه أيضا أنه  
 لا تصح نية غير ما عليه مطلقا  
 فساوى التنكير في هذا  
 فالحق أن كلا أحسن من  
 وجهه وان التنكير أخف  
 إيهاما (أو) نية الظهارة عن  
 الحدث أو نية (استباحة  
 مغتفر الى طهر) أى  
 وضوء كما أوما اليه التعبير  
 بالاستباحة ودل عليه قوله  
 أو ما يندب له الوضوء كقراءة  
 فلا وذلك كطواف وان كان  
 بصر مثلا أو عيدا ولو في رجب  
 لأن نية ما يتوقف عليه وان  
 لم يمكنه فعله متضمنة لنية  
 رفع الحدث وظاهر أنه لو  
 قال نويت استباحة مفتقر  
 لوضوء أجزأه وإن لم يخطر له  
 شيء من مفرداته وكون نيته  
 حينئذ تصدق بنية واحد منهم  
 مما يفتقر له لا يضر لأنه مع  
 ذلك متضمن لنية وقع  
 الحدث (أو) نية (أداء  
 فرض الوضوء) وتدخل  
 المسنونات في هذا ونحوه  
 تبعا كتنظيره في نية فرض  
 الظهر مثلا على أنه ليس  
 المراد بالفرض

فما لو نوى في رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن محله إذا أطلق وإنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح  
 لتلاعه ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمغفوع عنه لم تبعد الصحة من روى أن يصلي به على من لا تصح  
 الصلاة عليه كشهيد المهر كفالوجه عدم الصحة أو أن يصلي به في الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة  
 الصلاة فيها في الجملة من كفاي القضاء وماله سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها فالوجه عدم الصحة  
 من اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن فتاوى ابن زياد مثله واقره (قوله أو للشمول) أى العمومى بدليل  
 ما بعده (قوله لأنه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي  
 التنكير بدلي (قوله نية مالم يكن عليه) أى في يوم صحتهم مطلقا (قوله وهو أضر) اطال سم في رده راجعه  
 (قوله على أن التعريف يومه الخ) وكذا التنكير يومه صحة نية غير ما عليه مطلقا سم (قوله مطلقا)  
 أى عمدا أو خطأ (قوله في هذا) يعنى في نظير هذا من إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله أو نية  
 الطهارة) الى قوله لانية في المغنى وإلى قول المتن وأداء في النهاية إلا قوله لأن الى وظاهر (قوله عن الحدث)  
 أوله ولا لجله نهاية قول المتن (قوله استباحة مفتقر الخ) أى استباحة شيء مفتقر صحتة الى طهر نهاية ومغنى أى  
 فرد من أفراد كان قال نويت استباحة الصلاة أو مس المصحف بحجرى (قوله أى وضوء الخ) ولا يرد على  
 تعبيره بطهر قراءة القرآن والمكث في المسجد مع افتقارهما الى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بنية  
 لأنه خرج بقوله استباحة إذنية استباحتهما تحصيل للحاصل نهاية ومغنى قال ع ش وشرط نية استباحة  
 الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلو لم يقصد فعل الصلاة أى ولا نحوها بوضوئه قال في المجموع فهو  
 متلاعب لا يصار اليه اه خطيب ومثله في حواشى شرح الروض اه (قوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر  
 بأشعر قرب في الجملة سم (قوله بذلك) أى المفتقر الى طهر (قوله وإن كان بصر مثلا الخ) أى مالم يقيد  
 بفعله حالا وإلا فلا يصح لتلاعه كـ أقبل يؤخذ منه أنه لو كان من المتصرفين بحيث يقدر على الوصول  
 الى مكة في الوقت الذى عينه للصحة وهو ظاهر اما لو كان عاجزا وقت النية ثم عرضت له القدرة بعد بان صار  
 متصرفا وانفق له من يوصله الى مكة في ذلك الوقت من المتصرفين لم يصح لنفسه الدنية عند الاتيان بها وما  
 وقع باطلا لا ينقلب صحيحا هذا ومقتضى تحليل ابن حجب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ أنه لا فرق بين أن  
 يقيد ذلك بفعله حالا أو لا لكن ينافيه عدم الصحة فيما لو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما  
 قيل من فساد النية ويحمل ما اقتضاه التعاليل المذكور على أن محله اذا لم يصح بمنافيه ع ش وتقدم  
 عن سم ما يوافقه (قوله أو عيدا الخ) أو صلاة العيد (قوله شيء من مفرداته) أى من حيث خصوصه وإلا  
 فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يفتقر الى وضوء لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوى بقلبه ع ش  
 قول المتن (أو أداء فرض) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه  
 كرى عبارة ع ش المراد بالأداء الفعل والاتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لأنه فعل العبادة  
 قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر شرعا بحيث يكون فعله فيه أداء وبعده قضاء اه (قوله في  
 هذا) أى في فرض الوضوء المنوى (قوله على أنه الخ) بوم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء  
 الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المسنونات تبعا وهو محل تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها فالوجه عدم الصحة (قوله لأنه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله ويرد بان فيه إيهام الخ) يرد  
 عليه أن التنكير فيه إيهام اشتراط التنكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة  
 نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقابل إيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام  
 التعريف أضر وأزيد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله على أن التعريف يومه) والتنكير يومه صحة نية غير ما  
 عليه مطلقا (قوله التعبير بالاستباحة) قد يقال التعبير بالاستباحة شامل لنية استباحة المكث بالمسجد المفتقر  
 الى طهر أى غسل فلا إيهام فيه الى الوضوء وقوله ودل الخ فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله على أنه  
 ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العلاوة بما قبله مع قوله فيها المشروطة الخ فان سياقها لبيان حمل

وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كافي المعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأول فان قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كافي الأنوار بالحدث فمشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لاهذه لانهما قد لا يجب للعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها يمحضها لها ولا يضر شمولها للوضوء المجدد كما لا يضر شمول نية الوضوء له وظهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الإثبات بالتضمين به ومن ثم وجب الفور في إزالته حيثئذ ولم تجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فان قلت هي تشمل الغسل أيضا قلت لا يضر لما يأتي أنه يكفي عن الوضوء فلبس باجنبي ومن ثم كفت في الغسل أيضا لاستلزامها رفع

لا غير بصرى وسم (قوله حقيقة) أى لزوم الاتيان به معنى (قوله إذا نواه) أى أداء فرض الوضوء (قوله المشروطة) الأولى التذكير كافي عبارة غيره (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإيراد سم أقول كيفيته أن قضية قول الشارح وإلا لم يصح الخ عدم صحة نية الصبي فرض الظهر مثلا لإلتاق فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كافي المعادة) يرد عليه انها حيثئذ لا تتميز عن المعادة سم ولك أن تمنع مضرة عدم التمييز (قوله أو أداء الوضوء) إلى قوله فان قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المغنى إلا قوله في الثلاثة الأول فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة أو يعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاولي (قوله أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان ويقصد فعل ذلك المستحضر كما قالوا انظيره في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفى وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك شيخنا (قوله أو الوضوء) وإنما كسفت بنية الوضوء فقط دون نية الغسل فقط لأن الوضوء لا يكون إلا لعبادة فلا يطلق على غيرها بخلاف الغسل فانه يطلق على غسل النجاسة والجنابة وغيرهما نية ومغنى وشيخنا (قوله في الثلاثة الأول) أى فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أى كما يأتي في الشارح آنفا (قوله خروج الخبث) أى خروج الطهارة عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أى كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز (قوله تلك) أى طهارة الحدث (لا هذه) أى طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعنى من أجل أنه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اختص بتلك) أى طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أى أو غيرهما بما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التنبيه والمذهب ووافق المصنف عليه في شرحه معنى (قوله على أن ربطها بها) أى ربط الطهارة بالصلاة (قوله يمحضها لها) أى يمحض الطهارة للصلاة لظهور الحدث وقال البصرى أى يميز نية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شمولها) أى الطهارة للصلاة (قوله وظهر الخبث الخ) مرتبط بقوله لانهما قد لا يجب الخ ومن تنمة تلك العلة أو بقوله على أن ربطها بها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسباق وعليه فقوله واجب لذاته أى للصلاة وجرى الكردى على الاحتمال الأول فقال بالمتبادر من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعارض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوصيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافى الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب ولم يجب الخ) تفرع على الوجوب لذاته بصرى (قوله حيثئذ) أى حين تضمنه بذلك من الخبث (قوله فان قلت هي الخ) أى الطهارة للصلاة وتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعدما مر عن الكردى (قوله لما يأتي) أى في بحث الترتيب (قوله انه) أى الغسل (قوله كفت) أى نية الطهارة للصلاة (قوله فهى) أى الطهارة للصلاة (مثله) أى رفع الحدث وقوله بها أى الطهارة للصلاة الأولى حذفه وتذكير الضمير (قوله فى البابين) أى باب الوضوء وباب الغسل (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى سم وهى نية الطهارة فقط بصرى

أنفرض على معنى لا ينافى شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا ينفى أن المشروطة تنافى ذلك فتأمل (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإيراد (قوله كافي المعادة) يرد عليه انها حيثئذ لا تتميز عن المعادة انتهى (قوله في الثلاثة الأول) أى لافى الأخير وهو نية الوضوء فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة لأن المتبادر من اضافتها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة النجس لعدم اختصاصها بالصلاة وقيد وجه اجزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة النجس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار في نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الاضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم اجزاء الأول دون الثانى نظر للتوجيه المذكور ممنوع نعم قد يقاس ذلك التوجيه اجزاء نية الطهارة مع انه ليس كذلك كما سيأتى (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى

تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير يميز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للفرضية (١٩٥) يشعر بان اعتبار النية هنا ليس للقربة

بل للتمييز لان الصحيح اعتبار التعرض للفرضية في نية العبادات وبه إن سلم وإلا فما يأتي أن نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للفرضية ينازع في عمومه يتضح مما مر ان السكتائية تنوي وعلم منه أيضا أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لا إلغاء ذكر الفرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الأعمال أي إنما صحتها لا كمالها لانه خلاف الاصل بالنيات جمع نية وهي شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما في اللسان نعم يسن التلفظ بها في سائر الابواب خروجها من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حديثه كاستحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرهما ما مر كمن لم يدم حديثه ولو ماسح الخف (دون نية الرفع) للحدث والطهارة عنه (على الصحيح فيهما) أي في اجزاء نية الاستباحة وحدها وعدم اجزاء نية نحو الرفع وحدها لان حديثه لا يرتفع وقيل لا بدم جمعها لتسكون الاولى لللاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الاصح يسن الجمع بينهما خروجها من هذا الخلاف وقيلا بدم من هذا

(قوله قال الرافعي) إلى المتن في المغنى إلا قوله بتضح إلى علم الخ وما أنبه عليه (قوله هنا) أي في الوضوء (قوله وبه) أي يقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتائية تنوي أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله ولا الخ) أي وإن لم نقيده بالتسليم فلا يتم لان ما يأتي الخ فقوله فما يأتي الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) أي من قول الرافعي عبارة المغنى قال وإنما صح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع أنه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ إني حامدان موجب الحدث أو يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به وإلا لا يمنع وضوء الصبي هذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا هو اقتصر النهاية على الجواب الثاني وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصرى (قوله والاصل) إلى المتن في النهاية (قوله مقترنا بفعله) أي فعل ذلك الشيء فيجب اقترانها بفعل الشيء المنوي إلى لا في الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض وأوقع النية فيه مقارنة للفجر لم يصح لوجوب التثبيت في الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع أقام فيه العزم مقام النية لعسر مراقة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزاء المفهوم اهـ (قوله تمييز العبادة عن العادة) كالجلوس للاعتكاف تارة وللسترحة اخرى او تمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد في النهاية والمغنى إلا قوله كمن إلى المتن وقوله والطهارة عنه (قوله وسلس) أي سلس بول ونحوه نهاية ومعنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الاصح الخ كما فعله النهاية والمغنى إلا أن يقال آخره ليرده بما يأتي (قوله عنه) أي عن الحدث سم (قوله في اجزاء نية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيهما في المتن (قوله لان حديثه الخ) علة للمعطوف فقط عبارة النهاية والمغنى اما الاستباحة بنية الاستباحة بقياس على التيمم واما عدم الاكتفاء برفع الحدث فليبقا حديثه اهـ (قوله وقيل لا بد الخ) هو مقابل الصحيح في المسئلة الاولى وقوله الا في وقيل تنكفي الخ مقابله في الثانية (قوله كمن لم يدم الخ) لا يخفى ما في هذا القياس (قوله ولو ماسح الخف) غاية لما في المتن (قوله وعلى الاصح) الاولى الصحيح كافي النهاية او الاولى كافي المغنى (قوله يسن الجمع الخ) أي لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها اللاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها اجيب بان الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزاما وذلك إنما يحصل بجمع النيتين اهـ (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازما بعيدا فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائطه وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا لانه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة سم على حجج اهـ عـ ش (قوله وحكمه في نية الخ) لعل في العبارة قلبا والاصل

(قوله وبه إن سلم) وإن لم يسلم فوجه أن السكتائية تنوي أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال في الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران في مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه في الصوم ولا معنى للاستثناء في اجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضبب بينه وبين عنه (قوله يسن الجمع بينهما) خروجها من هذا الخلاف قال في شرح الروض لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها اللاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها قلت لا إذا الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدي المعنى مطابقة لا التزاما وذلك بجمع النيتين انتهى (قوله ويرد الخ) فيه أنه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرتفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع آخر لانه لو التفت لهذا لم تصح هذه النية من التسليم فتأمل (قوله كان لازما بعيدا) فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائطه وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا

بمنع علقته على أنه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكتفى به في النيات وحكمه في نية ما يستبيحه حكم التيمم وبأن اجزاء نية لرفع الحدث إن أراد

به رفعه بالنسبة لعرض فقط

الساس له بهذا المعنى ووجه  
اندفاعه ان رفع حكمه عام  
وهو مختص بالسليم وخاص  
وهو الجائز للسلس ومحدد  
الوضوء لا تحصل له سنة  
التجديد إلا بنية بما رحتي  
نية الرفع أو الاستباحة على  
ما قاله ابن العماد وهو قريب  
ان أراد صورتهما كما أن  
معيد الصلاة ينوي بها  
الفرض وزعم أن ذلك في  
المعادة خارج عن القواعد  
ممنوع كيف والشئ  
لا يسمى تجديدا ومعادا  
إلا أن أعيد بصفة الأولى  
ويؤخذ منه أن الاطلاق  
هنا كاف كهو ثم فلا  
تشرط لإرادة الصورة  
بل أن لا يريد الحقيقة  
اكتماء بانصرافها لمدلولها  
الشرعي هنا من الصورة  
بقريئة التجديد هنا  
كالاعادة ثم (ومن نوى  
تبردا) أو تنظفا (مع نية  
معتبرة) مما مر (جاز) له  
ذلك أي لم يضره في نيته  
المعتبرة (في الصحيح)  
لحصوله وإن لم ينو فلا  
تشريك فيه لكن من  
حيث الصحة بخلافه  
من حيث الثواب ومن ثم  
اختلفوا في حصوله  
والاوجه كما بينته بأدلته  
الواضحة في حاشية  
الايضاح وغيرها ان  
قصد العبادة يثاب عليه  
بقدره وإن انضم له

المعتبرة ( في الصحيح )  
لحصوله وإن لم ينو فلا  
تشريك فيه لكن من  
حيث الصحة بخلافه  
من حيث الثواب ومن ثم  
اختلفوا في حصوله  
والاوجه كما بينته بأدلته  
الواضحة في حاشية  
الايضاح وغيرها ان  
قصد العبادة يثاب عليه  
بقدره وإن انضم له

غيره مما عدا الرياء ونحوه مساويا أو راجعا وخرج بمعطوفها بعد النية المعتبرة فيبطلها ما لم يكن

**عزبت**

عزيت لانها المصلحة الطهارة لصونها ماءها عن الاستعمال شرح بافضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة النهاية وهل نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها او لا والمعتمد كارجحه البلقيني عدم قطعها كونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال لاسيما ونية الاغتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزمة الخ قال سم على حجب لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقديمع ان تكون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما بقي من اعضائه كاذكره حجب في الاعاب وعليه نهي مستلزمة لها دائما غالبا اه (قوله فيجب إعادة الخ) أي دون استئناف طهارته نهاية ومغنى (قوله بنية رفع الحدث) أي ونحوه والباء متعلق بالاعادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى اى نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم وياتى في الشرح ما يفصله (قوله او علم شرعى) اى وحمل كتبه وسماع حديث وفقه واستغراق ضحك وخوف نهاية قال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لا بدنى حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه على ما نقله ابن العماد عن الشيخ ابي اسحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بانهم لم يطالع على كلام الشيخ ابي اسحق وفي فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العماد واستظهاره لكلام الشيخ ابي اسحق مانصه وافتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الوجه عندى لان سماعه لا يخلو عن فائدة ولولم تكن إلا عود بركته <sup>عليه السلام</sup> على القارى لسكان ذلك كافيا انتهى وما استوجهه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح مر وله وجه وجهه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) اى سبقه منه (قوله كنحو أبرص الخ) أى كس نحو أبرص الخ (قوله ونحوه فصد) كالحجامة ع ش (قوله فلا يجوز) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله لانه) اى ما يندب له وضوء جائز معه اى الحدث (قوله إلا ان قصد التعليق الخ) بان قصده ان لا يأتى بالوضوء إلا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانه هنا علقها بما لا يتوقف على وضوء مر اه بحجى وفي ع ش بعد ذكره كلام الشارح وقراره ما نصه قال سم على المنهج ويردد النظر في حال الاطلاق إلحاقه بالاول أى التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذ قال نويت الوضوء حمل على ما يقتضيه المظهر هو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارىء بعده وهو لا يضر والتعليق إنما يضر حيث قارن قصده اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل للجزم بها فأشبهه ما لو قال نويت الوضوء إن شاء الله وأطلق اه عبارة البصرى ينبغي ان يلحق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم تعقل التعليق فيما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا ان يراد به مجرد الارتباط بينهما وكونه لاجلها اه (قوله ولا) اى قبل الفراغ من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد بقصد تعليق الوضوء بها يتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عزيت كارجحه الجلال البلقيني لانها المصلحة الطهارة إذ تصون ماءها عن الاستعمال ولا نهما لا يردان على محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فانها غسل الاعضاء بنية فوردت هي وغسل الاعضاء لرفع الحدث على محل واحد فجاء التناقض ولان نية الاغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب ولا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص يده بهذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتامل (قوله او ما يندب له وضوء) قال المحلى اى ان نوى

ذا كراهيها لانها حينئذ تعد قاطعة لها فيجب إعادة ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كافي المجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث أو علم شرعى أو آلة له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخول مسجد وزيارة قبر وبعد تلفظ بمعية وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كنحو أبرص أو يهودى ونحوه فصد وقص ظفر وكل ما قبل أنه ناقض وغير ذلك مما استوعبته في شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفي في رفع الحدث (في الاصح) لانه جائز معه فلا يتضمن قصده قصدر رفع الحدث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا ان قصد التعليق بها أو لا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد

أو القراءة ان كفت وإلا  
فالصلاة صح على مالم  
اليه في البحر كما لو نوى  
زكاة ماله الغائب ان بقى  
وإلا فالخاضع واعترض  
بأن الوضوء عبادة بدنية  
وهي أضيق لعدم قبولها  
النيابة بخلاف المسالية  
وقد يجاب بأن كونها  
وسيلة أضعفها فلم يبعد  
إلحاقها بالمسالية أما مالا  
يندب له وضوء كعبادة  
وزيارة نحو والد وقادم  
وتشجيع جنازة وخروج  
لسفر وعقد نكاح  
وصوم ونحو لبس فلا  
تسكني نيته جزما (ويجب  
قرنها) أى النية (بأول)  
مغسول (من الوجه) ومنه  
ما يجب غسله من نحو اللحية  
قال بعضهم ومن مجاوره من  
نحو الرأس وظاهر كلامهم  
بخالفه ويظهر أن ما يجب  
غسله من الأنف الآتى  
ليس كالمجاور لأن هذا يدل  
عن جزء من الوجه فأعطى  
حكمه بخلاف ذاك وذلك  
ليتعد بما بعده فلو قرنها  
بأثنائه كفى ووجب إعادة  
غسل ماسبقها لوقوعه لغوا  
بخلوه عن النية المقومة له  
(تنبيه) الأوجه فيمن  
سقط غسل وجهه فقط  
لعلة ولا جبيرة وجوب  
قرنها بأول مغسول من

تعلقها بالوضوء ولا إشكال فيه سم (قوله أو القراءة الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم  
يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة انتهى سم (قوله صح) خلافاً للنهاية (قوله زكاة ماله الغائب) أى  
بمحل لا يعدل آخر إجماعاً في الموضع الذى أخرج فيه نقلاً للزكاة ع ش (قوله واعترض بأن الوضوء الخ) ويعترض  
أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسألة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أى فإن القراءة غير معتد  
بنيتها على كل حال ع ش (قوله بأن كونها) أى العبادة البدنية التى هى الوضوء (قوله أما ما لا يندب) إلى  
المتن في النهاية والمغنى (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبيرة فيكفى قرن النية بأول  
مسحها قبل غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب سم ويأتى عن شرح العباب ما يوافق  
(قوله ومنه الخ) عبارة ع ش فرع ينبغى جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غسله  
أصل لا بدل وفاقاً له فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية أخذاً من العلة المذكورة اه  
(قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة ع ش فرع قال مر ولا يكفى قرن النية بما يجب غسله زيادة على غسل  
الوجه ليم غسله إذا بدا به لتحضنه للتبعية بخلاف قرنها بالشعر في اللحية ولو الخارج عن حدها إلا أن وجد  
ما يخالفه أى قوله ولو الخارج الخ سم على المنهج ومثل الشعر باطن اللحية السكيفة فتكفى النية عند غسله  
وإن لم يجب وحزم بجميع ذلك الجبرى ثم قال خلافاً لما في حاشية القليوبى من أنه لا يكفى قرنها بباطن الشعر  
السكيف اه ووافق شيخنا القليوبى عبارته وبما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر  
المسترس لا ما يندب غسله كباطن اللحية كشفة ولو قص الشعر الذى نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي  
أو غيره من باقى اجزاء الوجه اه (قوله ليس كالمجاور) أى فيجزىء الاقتران بذلك (قوله بخلاف ذاك) أى  
المجاور (قوله وذلك) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله ليعتد بما بعده) عبارة شرح المنهج والمغنى وشيخنا  
فوجب قرنها بالأول ليعتد به اه أى لا ليعتد بها بجبرى (قوله بأثنائه) أى أثناء غسل الوجه مغنى (قوله  
كفى) أى القرن والأولى كفت بالتأنيث كما في المغنى ثم قال ويفهم منه أنه لا يجب استصحاب النية إلى آخر  
الوضوء لكن محله في الاستصحاب المذكورى وأما الحكمى وهو أن لا ينوى قطعها ولا يأتى بمنافيتها كالردة فواجب  
كاعلم مامر اه (قوله ولا جبيرة) قال في شرح العباب ومحل حيث لا جبيرة وإلا اجزأته النية عند مسحها  
بالماء لأنه بدل عن غسل ماتحتها على ما يأتى بيانه في التيمم اه كردى (قوله فالرجل) فلو عمت العلة جميع  
أعضائه كفى تيمم واحد إن لم يكن هناك جبيرة فإن كان هناك جبيرة صلى كفافة الطهورين وتجب عليه  
الاعادة ع ش اه بجبرى (قوله ولا يكتفى بنية التيمم الخ) سنذكر في باب التيمم عن شرح العباب ما نصه قال  
الاسنوى لو كانت يده عليه فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج  
في النية الأولى أو نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم  
انتهى وقوله أو نية الاستباحة فلا كقوله لم يحتاج الخ قياسهما إلا كنفاء بنية الاستباحة في التيمم عن النية عند  
أول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله وبنية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة  
عن نية التيمم للبد سم على حج أقول والأقرب ما قاله حج في شرح المنهاج لما علل به من أن كلا طهارة مستقلة  
يشترط لصحة كل منهما مالا يشترط للآخرى ويترتب عليه من الأحكام مالا يترتب على غيره ع ش وقول

الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى (قوله فلا يبطئها ما وقع بعد) فيه نظر لأن نية القراءة بعد بقصد  
تعلق الوضوء بها تتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد تعلقها بالوضوء لا إشكال فيه (قوله  
أو القراءة ان كفت الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم يصح فللصلاة فيحتمل صحته كالزكاة  
انتهى (قوله واعترض الخ) يعترض أيضاً بأن نية المذكور أو لا في مسألة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف  
مسئلتنا (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبيرة فتكفى قرن النية بأول مسحها قبل  
غسل صحيح الوجه فتعبر بهم بالغسل جرى على الغالب (قوله ومن مجاوره الخ) والأوجه فيها الوضوء سقط غسل



سم وقياسهما الاكتفاء الخ قول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلا (قوله فى محلها) أى محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستنجا. فلا يكفي قرنهما به قطعاً ع ش ومغنى (قوله لهما) إلى قوله لتواردهما فى النهاية والمغنى (قوله من جملة) أى الوضوء والاصح المنع إذا المقصود من العبادة أركانها والسنن توابيعها ومغنى (قوله ومحلها الخ) عبارة للمغنى والنهاية ومحل الخلاف إذا عزبت قبل غسل الوجه فإن بقيت إلى غسله كفى بل هو أفضل لثبوت على السنن السابقة لأنها إذا خلقت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التى قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فإن لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فإن لم ينو هذه النية قد يخالف ما مر عن النهاية والمغنى إلا أن يريد بذلك لإصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم رلنا الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل الذنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا الشوبرى عن مختصر الكفاية لابن النقيب أن السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل المجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة لنهاية ولو اقترنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت نيته بعده سواء ما كان بنية الوجه وهو واضح أم لا لوجود غسل جزء من الوجه مقترناً بالنية غير أنه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كفى الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق فى الحالة الأولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدمها على غسل الوجه كما قاله بجلى فى المضمضة وجزم به فى العباب والحالة الثانية كالأولى كما هو ظاهر وعلم أنه لا يجب استصحاب النية ذكر إلى تمامه اه وفى الاسنى والمغنى نحوها إلا قوله والحالة الثانية كالأولى وقوله والحالة الثانية كالأولى كما هو ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة والاستنشاق فقط بصرى ووافق شيخنا والبجيرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق إن لم ينغسل معها جزء من الوجه كحمة الشفتين وإلا كفته مطلقاً وفاته ثواب السنة مطلقاً والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فإن قصد غمسه عن الوجه فقط لم يجب إعادته وإلا بان قصد السنة فقط أو قصد ما وغسل الوجه وأطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده إلا أن قصد السنة فقط لأن قصد الوجه فقط أو قصد السنة أو أطلق فإن قصد تحصيل الثواب حينئذ أدخل الماء بانبوبة متلا واحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل أن الكلام فى ثلاث مقامات الأولى فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثوب السنة الثالث فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فتأمل اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بإدخاله المضمضة فأنغسل منه شئ من الشفة فنية غير الوجه ليست هى النية المعتد بها لا قرانها بالشفة كما قد يتوهم وإلا لم يعتد بها بل هى أى نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به وأما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كما تقرر هكذا يظهر فى تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم أن انغسل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادته سم (قوله غير الوجه) أى وحده بان نوى غير الوجه فقط أو نواهما وأطلق قلوبى (قوله صار فاهاً) أى للنية لأنه أى انغسال جزء من الوجه كمدى (قوله بل للانغسال)

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لأنه إنما كان لاجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سيأتى أننا نقل فى باب التيمم بأزاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الاصح عن شرح العباب ما نصه قال الاسنوى لو كانت يده علية فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لأنه لم يندرج فى النية الأولى أو نية الاستبابة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية أخرى غير نية التيمم اه وقوله أو نية الاستبابة فلا كقولهم يحتاج الخ قياسهما الاكتفاء بنية الاستبابة فى التيمم عن النية عند أول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستبابة عن نية التيمم لليد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقرراً بنية الوضوء غير الوجه بان نوى

ولا يكتفى بنية التيمم  
لاستقلاله كالاكتفى نية  
الوضوء فى محلها عن التيمم  
لنحو اليد كما هو ظاهر (وقيل  
يكفى) قرنهما (بسنه قبله) لأنها  
من جملة ومحل إن لم تدم  
لغسل شئ من الوجه وإلا  
كفت قطعاً لا قرانها  
بالواجب حينئذ نعم إن نوى  
غير الوجه كالمضمضة عند  
الانغسال حمرة الشفة كان  
ذلك صار فاهاً عن وقوع  
الغسل عن الفرض لأن  
الاعتداد بالنية لأن قصد  
المضمضة مع وجود انغسال  
جزء من الوجه لا يصلح  
صار فاهاً لأنه من ما صدقات  
المنوى بها بل للانغسال عن  
الوجه

اي اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع  
 هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة او للضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على  
 محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل  
 جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان  
 يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعد وقصد المضمضة المقتضى لعدم اعتداد  
 الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين  
 فرض سنة مقصودة بطلا فالقياس فيما اذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانيا  
 وعدم الاعتداد بما فعله او لا اه وان المراد بالمحل الانفسال نفسه قول المتن (وله) اي المتوضىء ولودائم  
 الحدث وان لم يحزله تفريق أفعاله بجبري (قوله لا غيرهما) خلافا لظاهر اطلاق المنهج والنهاية والمغنى  
 وصريح محشيها الزبدي وع ش والبجيرمي عبارة الاخيرين قوله تفريقها اي النية اي بسائر صورها  
 المتقدمة اخذا من اطلاقه وهو ظاهر خلافا لابن حجاج (قوله لعدم تصويره الخ) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى  
 عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا جل استباحة الصلاة او نحو ذلك صح؛ كان من تفريق النية فليتامل سم  
 على حج اه ع ش (قوله كان ينوي) إلى قوله وظاهر في النهاية (قوله عند غسل الوجه الخ) وكيفية تفريق  
 النية عند المسنون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء  
 بادخال اليد من غير نية الاعتراف قبل نية رفع حدثها شوبري اه بجبري (قوله عنه الخ) قيد فلولا لم يقله  
 لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعد بجبري ويأتي عن النهاية مثله (قوله، وهكذا) ولا فرق في جواز  
 تفريقها بين ان يضم اليها نحوه نية تبردا ولا نهاية (قوله من هاتين الصورتين) اي المذكورتين بقوله عنه  
 او عنه لا عن غيره (قوله عند كل عضو الخ) والوجه انه لو توى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند  
 غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتاج للنية عند مسح راسه وغسل رجليه إذ نيته عند  
 يده الآن كنيته عند وجهه نهاية اي كالمونوي رفع الحدث عند وجهه واطلق فانها تتعلق بالجميع ع ش (قوله  
 لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما  
 بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح ويكون كل نية مؤكدة  
 لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمونوي الصلاة في اثنا فانه يكون قاطعا لنيتهما وقد  
 يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم وع ش زاد المغنى بعد ذكر ما يوافق عن ابن شعبة مانصه وهذا  
 حسن لكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصل بها المقصود وجميع الاعضاء اه (قوله ولو ابطله) الى قوله

الوضوء عند ادخال الماء الفم لكنه نوى بادخاله المضمضة فان غسل منه شيء من الشفة فنية غير الوجه ليست هي  
 النية المعتد بها لا فترانها بالشفة كما قد يتوهم والالم يعتد بها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذي اتى به واما تلك  
 فغيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان انفسال معه اي ما قبل الوجه بهض الوجه  
 كفي لكن ان لم يقصد به الوجه وجب اعادته (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير  
 المثنى لقصد المضمضة او للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد  
 لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه  
 فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة (قوله لعدم تصويره فيه)  
 قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولا جل استباحة الصلاة او نحو ذلك صح وكان من  
 تفريق النية فليتامل (قوله عند كل عضو لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين  
 نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدها (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث  
 واطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالمونوي  
 الصلاة في اثنا فانه يكون قاطعا لنيتهما وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق بدليل انه لا يصح تفريق

لتواردهما على محل واحد  
 مع تنافيهما فانصح بهذا  
 الذي ذكرته انه لا منافاة  
 بين اجزاء النية وعدم  
 الاعتداد بالمغسول عن  
 الوجه لا اختلاف ملحظيهما  
 فتأمل له لتعلم به اندفاع ما اطل  
 به جمع هنا (وله تفريقها)  
 اي نية رفع الحدث والطهارة  
 عنه لا غيرهما لعدم تصويره  
 فيه (على اعضائه) اي  
 الوضوء كأن ينوي عند  
 غسل الوجه رفع الحدث  
 عنه او عنه لا عن غيره  
 وهكذا (في الاصح) كما  
 يجوز تفريق افعال الوضوء  
 وفي كل من هاتين الصورتين  
 يحتاج لتجديد النية عند كل  
 عضو لم تشمل نية ما قبله  
 لو ابطله او نحو الصلاة في  
 الاثناء

و ظاهراً في المغنى (قوله ولو أبطله) أى يحدث أو غيره نهاية (قوله أُنِيبَ الخ) ويبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فعيدها للباقي مغنى ونهاية قال ع ش وهـ ل من قطع النية ما لو عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظرو قياس ماصراً حوايه في الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتي بمبطل كالعمل الكثير لم تبطل إلا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اهـ (قوله لعذر) هو أولى من قول النهاية والمغنى بغير اختياره اهـ (قوله يأتى في الغسل) فينوى رفع جنازة رأسه فقط ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله ويجوز على قياسه أن يفرق النية على عضو واحد بان ينوى رفع حدث كفه ثم ساعده كما نقله الألفيحي عن ع ش اهـ بجري (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكك الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع سم (قوله) وقد يشكك (إلى المتن نقله ع ش عن الشارح وافرده (قوله وقول الزركشى الخ) أى المقتضى لجواز تفريق النية في الطواف (قوله في هذا) أى في عدم جواز تفريق النية قول المتن (غسل وجهه) وفي فتاوى مر ولو ابتل بالكحل وغير الكحل ماء غسل الوجه لم يضرب به جريح من الجمهورى (قوله يعنى) إلى قوله قال في النهاية والمغنى (قوله يعنى انغساله الخ) يحتتمل أن يكون المراد صدر المبنى للمفعول أو الحاصل بالمصدر وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إبقاؤه على ظاهره وفعل الغير المستند لاذنه أو المقترن بذنبه فعله حكماً بصري (قوله انغساله) أى مع النية ذكر الكمال علم بامر شديد (قوله ولو بفعل غيره الخ) ولو القاء غيره في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه نهاية زاد المغنى ولو نسي لمعة في وضوءه أو غسله فأنغسلت في الغسلة الثانية أو الثانية أو الثالثة بنية التنفل أو في إعادة وضوء أو غسل لنسيان له أجزأ بخلاف ما لو انغسلت في تجديد وضوء فانه لا يجوز له لأنه طهر مستقل بنية لم توجه لرفع الحدث أصلاً وبخلاف ما لو توضىأ احتياطاً فأنغسلت فيه فانه لا يجوز له أيضاً المأمر اهـ (قوله إن كان ذا كرأ للنية الخ) أى بخلاف ما لو عزبت النية فيهما فلا يجوز له لا تنفاه فعله مع النية وقولهم لا يشترط فعله محله إذا كان متذكر النية مغنى ونهاية (قوله بخلاف ما وقع منها) أى من الأعضاء أى انغسالها على حذف المضاف (قوله لا يشترط فيه الخ) أى تذكر النية قضيتها أنه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضائه غير رجله ثم نزل في الماء غافلاً عن النية ارتفع حدثهما السكون النزول من فعله ثم ظاهر ما ذكر أنه لو نزل لغرض كازالة الماء على رجله من الوحل أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه إلى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغى خلافه لأن نزوله لذلك الغرض يعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على المنهج ع ش عبارة البجيرمى وبعد هذا أى قرن النية بول غسل الوجه يكفي الاستصحاب الحكيمى بأن لا يصرفها بنية قطع أو قصد تبرد أو نحوها كتنظيف ومنه ما إذا توضىأ على الفسقية في موضع ثم انتقل قبل غسل رجله فغسلها بقصد التنظيف فانه صارف فلا بد أن يستحضر نية الوضوء اهـ (قوله وتحت) بالجر عطفاً على منابت وتقديره منبى على تأويل الرافعى الآتى (قوله أى طرف الخ) تفسير المنتهى كما يأتى (قوله فهو الخ) أى فنتهى اللحيين من الوجه كما تقرر وإن لم تشمله عبارة المصنف نهاية ومغنى (قوله دون ماتحته) أى تحت المنتهى وقوله والشعر الخ عطفاً على الموصول وقوله على ماتحته إظهار في مقام الإضمار (قوله له) أى لقول المتن ومنتهى لحيه (قوله بأن المنتهى) أى لفظ منتهى اللحيين وقوله يليه أى يلي المتبادر من المنتهى وهو الآخر بصري (قوله لا آخره) أى لا آخر المنتهى وإن كان هو المتبادر منه (قوله وهما) أى اللحيان (قوله بما ذكرته) أى بطرف المقبل الخ (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض وأسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر في

نيتها بخلاف الوضوء (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكك الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع (قوله كعترضه للبطر) الذى في الروض اعتبار نيته في هذه فقال أو تعرض للبطر ناوياً ولم يمسح أجزاءه انتهى (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض وأسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر في شرحه الذقن بجمع اللحيين وفسر فيه اللحيين بالعظمين

بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشى يجوز التقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف في هذه الصلاة لأنه أكثر شبهة بها من غيرها (الثانى غسل وجهه) يعنى إنغساله ولو بفعل غيره بلا إذنه أو بسقوطه في نحو نهران كان ذا كرأ للنية فيهما وكذا في سائر الأعضاء بخلاف ما وقع منها بفعله كعترضه للبطر ومشبهه في الماء لا يشترط فيه ذلك إقامة له مقامها قال تعالى فاعسلوا وجوهكم وخرج بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله مس الماء بلا جريان فلا يكفي إتقافاً بخلاف غس العضو في الماء فانه يسمى غسلًا (وهو) طولاً ظاهراً (ما بين منابت) شعر (رأسه) غالباً (وتحت) منتهى أى طرف المقبل من (لحيه) بفتح اللام على المشهور فهو من الوجه دون ماتحته والشعر الثابت على ماتحته وتأويل الرافعى له بأن المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الحنك لا آخره يندفع الاعتراض على المتن بأنه يقتضى خروج مقتهاهما من البنية وهما العظمان

التي هي من منتهاهما أى  
مجتمعهما ومن ثم عبر غيره  
بمنتهى اللحيين والذن  
(و) عرضا ظاهر (ما بين  
أذنيه) حتى مظهر بالقطع  
من جرم نحو أنف قطع  
لوقوع المواجهة المأخوذ  
منها الوجه بذلك بخلاف  
باطن عين بل لا يسئل بل قال  
بعضهم بكرة للضرر وأنف  
وفهم وإن ظهر بقطع جفن  
وأنف رشفة وإنما جعل  
ظاهرا إذا تنجس لغلظ  
أمر النجاسة واختلف  
فتاوى المتأخرين في أنملة  
أو أنف من نقد التحم  
وخشى من إزالته محذور  
تيمم والذي يظهر وجوب  
غسل مافي محل الالتحام من  
الأنف لا غير لأنه ليس  
بدلا إلا عن هذا إذا الأنف  
المقطوع لا يجب أن يغسل  
مما ظهر بالقطع إلا ما باشره  
القطع فقط وكله من  
الأنملة لأنه بدل عن جميع  
ما ظهر بالقطع وليس هذا  
كالجيرة حتى يسمح بآقيه  
بدلا عما أخذه من محل القطع  
لأنها رخصة وبصدد  
الزوال ويأتى ذلك في عظم  
وصل ولم يكتس ومع  
ذلك لا ينقض لمسه كما  
هو ظاهر لاختلاف  
المدركين وإذا تقرر  
أن الوجه ما ذكر

شرجه الذن بمجتمع اللحيين واللحيين بالعظمين اللذين بنيت عليهما الاسنان السفلى سم (قوله من تحت  
العذار الخ) بيان للقبيل (قوله هي من منتهاهما) لعل الأولى اسقاط من (قوله ومن ثم الخ) أى من أجل  
ارادتهم الشمول (قوله إلى الذن) داخل في المغيا قول المتن (وما بين أذنيه) أى بين وتديها ولو تقدمت اذناه  
عن محلها أو تأخر تاخر فاعبر بمحلها المعتاد فيجب غسلها في الأول دون الثاني لأنهم أناطوا الحكم بما  
تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال  
حتى لاصق المرفق المشكب والكعب الركبة فهو المعتبر كما في الحشفة شيخنا وعش وبجيري (قوله حتى  
ما ظهر) إلى قوله واختلف في النهاية والغنى وقوله حتى ما ظهر بالقطع الخ أى ما باشره القطع فقط أما باطن  
الأنف والقم فهو على حاله باطن وإن ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتى في الشارح اه كرى عبارة  
عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أنف والمراد ما ظهر من محل القطع لا ما كان مستترا  
بالمقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفة من لحم الاسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع  
الأنف مما كان تحته وإن صار بارزا منكشفا وفاقا لما أفنى به شيخنا حجج اه سم على المنهج وهو مستفاد من  
قول الشارح م بخلاف باطن الأنف والقم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يوافقه وقال البصري بعد ذكر  
ما مر عن سم على المنهج مانصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الافتاء فانه في شرح المذهب علل الاصح من  
وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كما لو كشط جلدة وجهه أو يده ثم حكى مقابل الاصح بقوله  
والثاني لا لأنه كان يمكنه غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان اه وبه يظهر أن الافتاء المذكور  
إنما يتخرج على مقابل الاصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله  
بخلاف باطن العين) فرع اه لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل مافي حد الوجه منه  
لأنه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجزم عش بالثاني بلا عزو (قوله  
لضرره) أى إن تؤم الضرر ومقتضاه الحزم إن تحقق الضرر طبلأوى اه بجيري (قوله وإنما جعل) أى  
باطن العين والأنف والقم (قوله لغلظ أمر النجاسة) بدليل إزالته عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة  
ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نخور ماص يمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجب إزالته وغسل  
ماتحته نهاية ومعنى (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما صاستر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان  
من الأنف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ما يقتضى وجوب غسل جميعه  
وهو ظاهر وفي شرح م أى النهاية حتى لو اتخذ له أنفان من ذهب وجب غسله كما أفنى به الوالد لأنه وجب  
عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله إلا  
ما باشره الخ) ظاهر المنع (قوله وكله) عطف على مافي محل الالتحام والضمير للتقدم ولو قال وكلها أى الأنملة  
منه كان أولى وقوله وليس هذا أى النقد المجمع لآنملة (قوله لأنها) أى الجيرة (قوله وبأتى هذا) أى ما ذكر  
في الأنملة المأخوذة من النقد (قوله ولم يكتس) أى بلحم (قوله لاختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل أنه

الذين بنيت عليهما الاسنان السفلى (قوله بخلاف باطن عين) (فرع) لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد  
الوجه فهل يجب غسل مافي حد الوجه منه لأنه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا  
يؤيد الأول وجوب غسل ما حاذى من اليد الزائدة النابتة في غير محل الفرض اليد الأصلية لأن ذلك لأنها  
تسمى يداو اليديجب غسلها بدليل أنه لو نبت شعر في العضد وتدل وحاذى اليديجب غسله فهذا يدل على أن  
وجوب غسل المحاذى منها الوجود مسمى اليد لا لمجرد المحاذاة وإلا لوجب غسل المحاذى من الشعر المذكور  
(قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضا غسل ما صاستر الباطن الأنف لأنه بدل ما كان من الأنف سائر اله  
وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح  
م رحتى لو اتخذ له أنفان من ذهب وجب عليه غسله كما أفنى به الوالد رحمه الله لأنه وجب عليه غسل مظهر من

بدل عما ظهر وعلة عدم النقض انه لا يلتذبه كرى (قوله وهو الشعر الثابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كرى عبارة سم قال في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الأذنين اه (قوله وهو ما ينبت الخ) والغمم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أغم وامرأة غمام والعرب تدم به وتمدح بالنزع لأن الغمم يدل على البلادة والجبن والبخل والنزع بضد ذلك كما قيل : فلا تنسكحى إن فرق الله بيننا \* أغم القفا والوجه ليس بانزعا

مغنى ونهاية (قوله لا موضع الصلغ) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنه ما احترزوا الخ) عبارة النهاية وقوله غالباً إيضاح لبيان إخراج الصلغ وإدخال الغمم إذ التعبير بالمنابت كاف في ذلك فيها لأن موضع الصلغ منبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست منبته وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ زاد المغنى فنبت الشيء ما صلح لنباته وغير منبته ما لم يصلح له كما يقال الأرض منبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس منبتاً لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات اه وقال الرشدي اعلم ان المصنف إنما زاد غالباً كغيره لانه أراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبت فلم يتوارد على محل واحد اه (قوله لان محل الاول) أي الغمم وقوله والثاني أي الصلغ (قوله ليس من منابت الوجه) الاخضر المناسب من منابته أي الرأس (قوله قيل الاحسن الخ) نقله المغنى عن الولي العراقي واقره (قوله واما محل نبت الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً ولا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفرق الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتأمل جد اسم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء لان المنبت تابع للثابت فحيث تعين وتشخص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائد إلى المتوضي المطلق أو الشخص المطلق لا خصوص المتوضي نفسه فيحصل فيه عموم يقبل التعميم اه (قوله باعجام الذال) والعامه اليوم يبدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كرى (قوله أي موضعه) إلى قوله ويجب في النهاية والمغنى لا قوله إلا انه إلى المتن (قوله أي موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الامام وجزم به المصنف في دقائه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والظرف الثاني على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فانزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التحذيف نهاية ومغنى وإيعاب قال ع ش قوله لم على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذي لا على العذار قرباً من الوتد وليس المراد به أعلى الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله لم إلى جانب الوجه أي حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار الخ) اعلم ان من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر والوجه ان يكون مصححهم في القدر الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقاً لم رسم (قوله يعتاد الخ) أي تعتاده النساء والاشراف نهاية ومغنى المراد بالاشراف الاكابر ومن له وجاهة وإن لم تكن من اولاد فاطمة رضي الله تعالى عنهم يجبرى

أنفه بالقطع وقد تعذر فصار الأنف المذكور في حقه كالأصل (قوله وهو الشعر على العظم الثاني بقرب الأذن) في الروض وهما أي العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أي محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقيل هما العظمان النابتان بازاء الأذنين اه (قوله واما محل نبت الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالباً إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس فتدبر (قوله فلا يفرق الحال) في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة) قال في شرح الروض وربما يقال بين الصدغ والنزعة قال الرافعي والمغنى لا يختلف لان الصدغ والعذار متلاصقان اه وفي عدم الاختلاف تأمل واعلم انه من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بان عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التحذيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحذر والوجه ان يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر الثابت على العظم الثاني بقرب الأذن و (موضع الغمم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلغ وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالباً قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثاني ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رأسه شيء موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس في محله لان الموجود كذلك هو الشعر واما محل نبت الغالب وغيره فلا يفرق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التحذيف) باعجام الذال أي موضعه من الوجه (في الاصح) لمحاذاته بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد تنحيته ليتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الأذنين إلا انه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل

بعض كل منها كما يعلم بما يأتي ولا (الزغتان) بفتح الزاى أفصح من إسكانها (وهما يياضان يكتنفان الناصية) أى يحيطان بها فليسا من الوجه بل من الرأس لانها في تدويره (قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قيل إنه من الوجه كالصلع والزغتين والتحذيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغسله لان ما لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب ويجب غسل (٣٠٤) شعر المحاذى وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالمهمله (وحاجب وذار) بالمعجمة

وهو مامر وما انحط عنه إلى اللحية عارض وحكمه حكمها (وشارب وخذ وعنفقة شعر أو بشر) تحته وإن كثف اندرة الكثافة فيها فالحقت بالغالب وميز بهذين مع ان تلك أسماء للشعور لا الخد ليبين ان المراد هنا هو محلها وقيل ليرجع شعرا للخد وبشرا لغيره وفيه فلاقة بل إيهام ان واجب الخد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة) بالمثلثة أى غسله شعرا ولا بشر الان يياض الوجه لا يحيط بها فهي عليه كاللحية في أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهي الشعر النابت على الذقن التى هي مجتمع اللحيين ومثلها العارض وأطلقها ابن سيدة على ذلك وشعر الخدين (إن خفت كهدب) فيجب غسل داخلها وباطنها أيضا (ولما) تخف بان كثفت بان لم تر البشرة من خلالها فى مجلس التخاطب عرفا قيل يلزم عليه أن الشارب

(قوله بعض كل منها) أى من الصدغين (قوله ما يأتى) أى أنفا قول المتن (الناصية) هى مقدم الرأس من أعلى الجبين معنى قول المتن (ان موضع التحذيف من الرأس الخ) المراد بعض محل التحذيف وهو أعلاه وإلا فبعضه داخل فى حد الوجه على ما حدوده بجيرى ومرعن سم ما يوافقه (قوله كالصلع الخ) أى كوضع نهايه (قوله والتحذيف) أى والصدغين نهايه ومعنى قول المتن (ويجب غسل الخ) إلا إذا سقط غسل الوجه قال ع ش ولو سقط غسل الوجه مثلام يجب غسل ما لا يتم الواجب إلا به لانه إذا سقط المتبوع سقط التابع اه (قوله غسل محاذيه الخ) أى غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ويجب ادنى زيادة فى غسل اليدين والرجلين معنى ونهايه (قوله لان ما لا يتم الخ) هذا التعليل لا يأتى فيما زاده من قوله الآتى ويجب غسل شعر المحاذى وإن كثف (قوله بالمهمله) عبارة للمغنى والنهايه وهو بضم الهاء وسكون الدال المهمله وضما وفتحها معا الشعر النابت على أجفان العين اه (قوله وهو مامر) أى فى شرح فنه الخ عبارة للنهايه والمغنى وهو بذال معجمة الشعر النابت المحاذى للأذن بين الصدغ والعارض اول ما ينبت لا مرد غالبا اه (قوله وما انحط) إلى قوله وفيه فلاقة فى النهايه والمغنى إلا قوله قيل قول المتن (شعر أو بشر) أى ظاهر أو باطن نهايه ومعنى (قوله وميز الخ) عبارة للمغنى والنهايه فان قيل كان ينبغي إسقاط شعر أو يقول وبشرتها أى بشرة جميع ذلك فقوله شعر اتكرار فان ما تقدم اسم لها لا لمتابها وقوله وبشر غير صالح لتفسير ما تقدم اجيب بانه ذكر الخد ايضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر اه (قوله إن المراد هنا) أى الشعور المذكورة وكذا يقال فى الخد ايضا المراد هو والحال فيه فالاولى ذكره وإن كان تركه للعلم به بالمقايسة بصرى أقول يغنى عنه تفسير المراد بالمراد بهذين كما هو المتبادر (قوله فلاقة) أى اضطراب كرى (قوله لان يياض الخ) فى هذا التعليل توقف عبارة النهايه والمغنى كاللحية اه وهى ظاهرة (قوله فهى) أى العنفقة الكثيفة (عليه) أى على هذا الوجه ولو قال وقيل عنفقة كحبة لكان اشمل واخصر معنى (قوله ومثلها العارض) أى وإن لم يعلم ذلك من عبارة المصنف معنى (قوله وأطلقها الخ) أى اللحية ولعله جواب عما مر عن المغنى أنفا قوله على ذلك أى العارض (قوله فيجب) إلى قوله قيل فى النهايه والمغنى (قوله يلزم عليه) أى على ضبط الكثيف بما ذكر (قوله مثلا) لعله أدخل به الحاجب (قوله إن لم يكن) أى التعذر (قوله فيه) أى فى الشارب (قوله فيه إيهام) كذا فىما اطلعنا من النسخ بآلاء المثناة والانسب بما بعده أن يكون بالباء الموحدة (قوله ما قالوه) أى من الضبط المتقدم (قوله لان مرادهم ان تلك الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل سم اقول بل لا يظهر له وجه إذا أريد بتلك الشعور الكلية لا السكل (قوله الاول) أى من الضبطين (قوله وقدير جح) أى هذا القيل الموافق للضبط الثانى (قوله ويجاب الخ) أى عن قول الرافعى وقدير جح الخ (قوله إذ كشيده الخ) فيه ان هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف الجواب سم (قوله فالوجه فيه) أى الراجح فى حد الكثيف (قوله لما تقرر) أى بقوله لان مرادهم الخ وقد مر ما فيه الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وفاقا لم ر فليتأمل (قوله لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل (قوله إذ كشيده الخ) فيه ان هذا جار فى غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف

مثلا لا يكون إلا كشيده التعذر رؤية البشرة من خلاله غالبا إن لم يكن دائما مع تصریحهم فيه بانه ما تندر فيه الكثافة فالاولى الضبط بان الكثيف ما لا يصل الماء بباطنه إلا بمشقة بخلاف الخفيف اه ويرد بان هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالحق ما قالوه ولا يرد ما ذكر فى الشارب لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبه بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكى الرافعى الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء إلى منتهى بلا مبالغة وقدير جح بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية اه ويجاب بان كون الشارب من الخفيف إنما هو بالنسبة للحكم إذ كشيده كخفيفه حكما واما بالنسبة للخد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر

(فليغسل) الذكر المحقق (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر (٢٠٥) من شعرها الغسر ايصال الماء اليهما

اذ كشفتها غير نادرة ولما  
خرج منها عن حد الوجه  
بان كان لو مخرج بالمد  
عن جهة نزوله اخذا بما ياتي  
في شعر الرأس لانه لا تنقطع  
نسبته عن بشرة الوجه لياتي  
فيه الخلاف الآتي إلا حينئذ  
ويؤيده قياس الضعيف  
الآتي على ذؤابة الرأس  
ويحتمل ضبطه بان يخرج  
عن تدويره بان طال على  
خلاف الغالب حكمها لوقوع  
المواجهة به كهي وبه يفرق  
بين وجوب هذا وعدم اجزائه  
مسح ذلك لانه لا يسمى  
راسا فيجب غسل باطن  
الخفيف أيضا وظاهر  
الكشف فقط كالساعة  
المتدلية عن حد الوجه وكذا  
خارج بقية شعور الوجه  
ومحاذيه مساحة فيه دون  
اصوله لوقوع الخلاف في  
وجوب غسله من أصله كما  
قال (وفي قول لا يجب غسل)  
ظاهر كفيف ولا ظاهر  
وباطن خفيف (خارج عن  
الوجه) من اللحية وغيرها  
لخروجها عن محل الفرض  
كذؤابة الرأس وإنما وجب  
التعميم مطلقا اتفاقا في غسل  
الجنابة لعدم المشقة فيه  
لقلة وقوعه بالنسبة للوضوء  
وأما لحية الخنثى فيجب  
غسل باطنها حتى من الخارج  
مطلقا للشك في مقتضى  
المساحة فيها وهو المذكورة

(قوله الذكر المحقق) سيد كرميترهما (قوله ما استتر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر ع (قوله)  
ولما خرج الخ) خبر لقوله الاتي حكمها (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لانه يقتضي ان اللحية  
خارجة دائما مع أنهم فرقوا فيها بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقرره المشايخ أن المراد بخروجه أن  
يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الحلق أو يلتوي الحاجب إلى جهة  
الرأس شيئا وعشاه يجيرى (قوله اخذ الخ) راجع للتصوير المذكور وقوله لانه الخ علة لما أخذ  
وقوله لياتي الخ متعلق بقطع الخ وقوله إلا حينئذ أي حين كان لو مد الخ (قوله ويؤيده) أي التصوير  
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكمها (قوله به) أي بما  
خرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله وبه أي بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من  
اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمعنى الا قوله ومحاذيه  
(قوله فيجب الخ) تفرع على قوله ولما خرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخفيف) الاولى داخل الخفيف  
بناء على ما سبق من ان المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لان الكلام في الخارج فراده بالباطن هنا الداخل  
المتقدم بصري (قوله المتدلية) أي الخارجة نهية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردي مثل  
اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كشيئا فيجب  
غسل باطنه فقط كردي (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذي الوجه على حذف المضاف (قوله مساحة  
فيه) أي في خارج البقية ومحاذي الوجه وكذا ضمير أصوله وضمير غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في  
حد الوجه فانه لا مساحة فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كنف كما تقرر كردي (قوله لوقوع الخ)  
متعلق بقوله مساحة فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكفيف والخفيف (قوله وإنما وجب الخ) أي  
للشعور مطلقا أي لحية أو غيرها كشيئا أو خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وفاقا لشرح  
المنهج وخلافا للنهية والخطيب ووافقهم ع وشيئا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو  
كشيئا (مثله) أي قباحة كردي (قوله وهل خارج بقية الخ) ينمى ان يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب  
والعنفقة لا غيره كالحاجب والهدب بصري أي أخذا من قولهم الآتي لا مرها الخ (قوله كذلك) أي  
كلحيتيها (قوله مطلقا) أي خفيفا أو كشيئا (قوله لا مرها) أي المرأة أي وقياسا عليها في الخنثى وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية وعليه فوافق الدليل البديعي لكن لا يتم دعوى امر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)  
فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملي انهما  
كالرجل في خارجها سم أقول يؤيد الا لحاق كلام النهاية كردي (قوله والاول أقرب) خلافا للنهية والمعنى  
وغيرها عبارة الاولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكشافة  
كالهدب والشارب والعنفقة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كشفت أو غير نادرة  
الكشافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل  
ظاهرها وباطنها وان كشفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كشيئة وجب  
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو اثني أو خنثى وإن كانت نادرة الكشافة وان خفت وجب غسل  
ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يتخالف ما تقرر فاحذره اه قال عش قوله مروج لبعضهم  
الخ هو شيخ الاسلام في شرح المنهج اه أي وابن حجر وعبارة البجيرمي والحاصل ان لحية الذكر وعارضيه وما  
خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنثى ان كشفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا  
أي ظاهرا وباطنا ولو كشفت هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبعه عش اه وعبارة شيخنا حاصل شعور  
الوجه سبعة عشر هي الشعران النابتان على الخدين والسبالان تشية سبال بكسر السين بمعنى المسبول  
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكون المعتمد

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع ما لبعضهم وهنا وكذا المرأة لندرة اللحية لها فضلا عن كثافتها ولا نه يسن لها تنهها أو حلقها لانها  
مثلى في حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لا مرها بازالتة لانه مشوه أوها كغيرها فيه كل محتمل والاول اقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تشنية عارض سمي بذلك لتعرضه لحوال المرذانية وهما المنخفضان عن الاذنين إلى الذقن والعذاران وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما الشعران النابتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة وهى الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهى الشعر النابت على الذقن والعنققة وهى الشعر النابت على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان فكان يشرب معه وزاد فى الاحياء المنفكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنققة ويسن تنظيفهما لما قيل ان المسكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها الا الكثيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل او امرأة ولا لحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله فى كلام الخ) كله يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اهو عليه فثملها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا فى النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ) والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراده بالغسل والا فهو متميز فى نفسه نهاية (قوله وإلا الخ) اى وان لم يتميز بان كان الكثيف متفرقا بين اثناء الخفيف خطيبا وريعا وبفى الجبرمى بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه فى جانب واحد مثلا تأمل سم ع وش وقرر شيخنا الحنفى ان المراد بالتمييز ان يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفى الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ) عبارة الخطيب وجب غسل الكل كما قاله الماوردى لان افراد الكثيف بالغسل يشق وامرار الماء على الخفيف لا يحزى وهذا هو المعتمد وان قال فى المجموع ما قاله الماوردى خلاف ما قاله الاصحاب اه (قوله لهذا) اى قوله والا وجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما علل به الماوردى الخ) عطف على اسم ان وخبره فهو ما فى المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه أى من المجموع (قوله فلذا جزم الخ) لانه يحتمل الخافه فى الثابت فيها ويحتمل اسقاطه من المتروك فيها فحصل الشك فى نسبتة اليه بصرى (قوله به) اى وجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب فى النهاية والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم قال ع ش ظاهره م ر وإن كان الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط وقياس ما مر فى اسباب الحدث من ان العامة من السكففين هى الاصلية ان ما به الاحساس منهما هو الاصل ونقل الشوبرى فى حواشى المنهج عن خط الشارح م ر رحمه الله تعالى ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول دون الثانى ان استويا عملا فان كان فى أحدهما الخواص دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد فيهما الخواص واحدهما اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) يرجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سم عبارة شيخنا

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كالرجل فى خارجها (قوله فى كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه فى المنهج وشرحه فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اه وعليه فثملها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكره سم (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتمييز امكان افراد كل بالغسل وبعدمه تعذر الافراد وإلا فكل متميز فى نفسه على كل حال م ر (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) يرجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

ثم رأيت فى كلام شيخنا ما يصرح به ولو خف بعضها فان تميز فلكل حكمه والا وجب غسل باطن الكل احتياطا وتضعيف المجموع الذى نقله شيخنا عنه لهذا بانه خلاف ما قاله الاصحاب وما علل به الماوردى لادالة فيه لم أره فى عدة نسخ منه فلذا جزم به ومن له وجهان يلزمه غسلهما وان فرض أن أحدهما زائد لوقوع المواجهة بهما أو رأسان



كفى مسح بعض أحدهما

لأن الواجب مسح جزء ما  
راس وعلا وكل كذلك  
ويتبدل أن يبدأ بأعلى وجهه  
وأن يأخذ الماء بيديه جميعا  
للاتباع وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ  
برأحتيه إذا غسل وجهه  
ما قبل من أذنيه (تنبيه)  
ذكروا في الغسل أنه يعنى  
عن باطن عقد الشعر أى  
إذا تعقد بنفسه والحق بها  
من ابتلي بنحو طبوع  
لصق بأصول شعره حتى  
منع وصول الماء إليها ولم  
يمسكه إزالته لكن صرح  
شيخنا بخلافه وأنه يتيمم  
وحمله على ممكن الإزالة  
غير صحيح لأنه لا يصح التيمم  
حينئذ والذي يتجه العفو  
للضرورة فإن أمسكه  
بخلق محله فالذى يتجه أيضا  
وجوبه مالم يحصل له به  
مثلة لا تحتمل عادة (الثالث)  
غسل يديه من كفيه  
وذراعيه واليدين مؤنثة  
(مع مرفقيه) بكسر  
ثم فتح أفصح من عكسه  
ودل على دخولها الاتباع  
والاجماع بل والآية أيضا  
بجعل إلى غاية للترك  
المقدر بناء على أن اليد  
حقيقة إلى المنسكب كما  
هو الأشهر لغة ويجب  
غسل جميع ما فى محل الفرض  
من نحو شق وغوره الذى  
لم يستتر ومحل شوكة لم  
تغص فى الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه أو لم يشتهبه  
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشتهبه ولم يسامت وينبغي أن يكتفى فى صورة مالمو كان أحدهما أصليا والآخر  
زائدا واشتبه بغسلها بتمام واحد بان غسل أحد الوجهين بتمام ثم غسل به الثانى لأن المعتبر فى نفس الأمر  
أحدهما وبجمل عدم الاكتفاء بذلك لوجوب غسل كل منهما ظاهرا أه زاد عش ويكفى قرن النية  
بأحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما أو تميز الزائد وكان  
على سمت الأصلي وجب قرنهما بالأصلي دون الزائد وإن وجب غسله أه زاد البجيرى قال الغزالي ومثل هذه  
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لأنه يندرو وقوعها جيدا فاذا وقعت الحادثة بحث عنها  
فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن أوقد تنورا فى بلد خربة لا يسكن فيها أحد منتظرا من يخز فيه أه أقول وفيه  
توقف ولو سلم فخصوص بمن أهل التخريج والترجيح كمنه بخلاف زمننا (قوله) كفى مسح بعض  
أحدهما ظاهره وإن كان زائدا سم عبارة شيخنا وعش والبجيرى فإن كانا أصليين كفى مسح بعض  
أحدهما وإن كان أحدهما أصليا والآخر زائدا أو تميز وجب مسح بعض الأصلي دون الزائد ولو سامت أو  
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما أه (قوله والحق بها) أى بعقد الشعر فى العفو عنها (قوله بنحو طبوع)  
كتنور قاموس (قوله) ولم يمكنه إزالته ينبغى أو يشق إزالته مشقة لا تحتمل عادة سم (قوله بخلافه) أى  
اللاحق (قوله) وأنه يتيمم عطف تفسير لخلافه (قوله) وحمله أى كلام شيخ الاسلام (قوله) الذى يتجه العفو  
هو وكذلك وبه أفتى شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده أخذا  
بما يأتى فى قوله نعم بان زال التحامها الخ أو يفرق فيه نظر سم والأقرب الأول (قوله) فإن أمسكه (قوله) الأولى تانيث  
الفعل (قوله) مالم يحصل به مثلة الخ أى كخلق الحية الذكر (قوله) من كفيه إلى قوله ويجب فى المغنى (قوله)  
الاتباع أى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله) بل والآية أيضا الخ عبارة المغنى ولقوله تعالى وأيديكم  
إلى المرافق وجه دلالة الآية على ذلك أن تجعل اليد التى هى حقيقة إلى المنسكب على الأصح مجازا إلى المرافق  
مع جعل إلى غاية للغسل الداخلة هنا فى المغيا بقرينى الاجماع والاحتياط للعبادة والمعنى اغسلوا أيديكم من  
رؤس أصابعها إلى المرافق واللمعية كفى قوله من أنصارى إلى الله ويزدكم قوة إلى قوتكم أو تجعل باقية على  
حقيقتها إلى المنسكب مع جعل إلى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمعنى اغسلوا أيديكم وأتركوا منها إلى  
المرافق أه (قوله) يجعل إلى غاية الخ وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا أيديكم من الأصابع وأتركوا من  
أعلاها إلى المرافق والدليل على أن المراد الغسل من الأصابع الخل على ما هو الغالب فى غسل الأيدي أنه من  
الأصابع ومن لازمه أن يكون الترك من الأعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم عش وفيه ما لا يخفى من  
التكلف (قوله) للترك المقدر هذا يحتاج لقرينة سم (قوله) ويجب إلى المنى فى المغنى لا قوله وغوره إلى  
وسلعة وقوله وبه صرح إلى وجلدة وكذا فى النهاية أنه اضطرب فى غسل ما جاوز أصابع الأصلية فأول  
كلامه يفيد وجوبه وفاقا للشارح والمغنى وأخره يفيد عدمه (قوله) نحو شق وغوره الخ عبارة النهاية والمغنى  
وشرح بافضل باطن ثقب أو شق فيه نعم أن كان لها غور فى اللحم لم يجب إلا غسل ما ظهر منها وكذا يقال  
فى بقية الأعضاء أه قال السكردى أعلم أن الذى ظهر لى من كلامهم أنها حيث كانا فى الجلد ولم يوصلا إلى  
اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلها حيث لم يخش منه ضرر أو لا تيمم عنهما حيث جاوز الجلد إلى اللحم لم  
يجب غسلها وإن لم يستتر إلا أن ظهر الضوء من الجهة الأخرى فيجب الغسل حينئذ إلا أن خشى منه ضررا  
إذا تقرر ذلك فاحمل على هذا ما تراه فى كلامهم بما يؤم خلافه فقول التحفة وغوره الذى لم يستتر أى بان

غسلها فيحتاج للفرق أن عم هذا الغير المحاذى أيضا (قوله) مسح بعض أحدهما ظاهره وإن كان زائدا (قوله)  
ولم يمكنه إزالته ينبغى أو يشق إزالته مشقة لا تحتمل عادة (قوله) الذى يتجه العفو هو وكذلك وبه أفتى  
شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده أخذا بما يأتى من قوله  
نعم زال التحامها لزمه غسل ما ظهر من تحتها أو يفرق فيه نظر (قوله) يجعل إلى غاية للترك المقدر وهذا

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما المحوج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارة قلته الحامل عليه كلامه في غير التحفة ثم قال بعدو عبارة الا يعاب وحاشية فتوح الجواد وهي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى استترت) ليس بقيد فقد قال في الا يعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت اصبعه يصح وضوءه وان كان راسها ظاهرا لان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكه بقي نقبة حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى ينزعه اه مانصه يتعين حمل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضطر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر راسها جزءا من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخوله عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتمد الجلال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها نقبة وجب عليه قلعها ليصح وضوءه وإلا فلا ورايت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى بجوف أو لا الأصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كرده عبارة شيخنا والبحيرى ويجب غسل موضع شوكه بقي مفتوحا بعد قلعها ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو أزيلت بقي محلها مفتوحا والأصح الوضوء مع بقائها لكن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وان صح الوضوء وكل هذا فيما إذا كانت راسها ظاهرة فان استتر جميعه لم تضرب في الوضوء ولا في الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) اى على قوله لا إذا حكم الخ (التصاق العضو الخ) اى حيث لا تجب الصلاة معه فتجب إزالته وغسل ما تحته (قوله وسلعة الخ) عطف على نحو شق وهي كما يأتي في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي القاموس انها تتحرك إذا حركت عبارة شيخنا وسلعة بكسر السين غدة تخرج الخ وما بالفتح فهي امتعة البائع كما قاله ابن حجر في الزواج والمشهور ان سلعة المتاع بالكسر ايضا وما بالفتح فالشجة اه (قوله ولا يتسامح بشيء الخ) قال شيخنا ويعنى عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالعفو عنه مطلقا اه (قوله وشعر) اى ظاهر او باطنا مغنى (قوله وطال) اى وخرج عن حدهما عرش وشيخنا (قوله وما يحاذيه) أى محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كرده وبجبرى (قوله نابتة خارجة) اى خارج محل الفرض كان نبتت في العضد وتدل للذراع بجبرى (قوله تستصحب تلك المحاذاة الخ) هذا هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر اه سم وعش (قوله ان ما جاوز الخ) مما نبتت في غير محل الفرض مغنى (قوله لا يجب غسله) وفاقا للمغنى وللنهاية أو لا ومخالفا له ثانيا كما مر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الخ وقوله ضعيف خبر وقول بعضهم الخ (قوله وجلدة الخ) عطف على نحو شق (قوله متدلية اليه) اى منتبهة محل الفرض كرده عبارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شئ منها الا المحاذى ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليهما مع خروجهما عن محل الفرض او تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احدهما من الاخرى ان تقلعت من احدهما وبلغ القلع الى الاخر ثم تدلت منه فالاعتبار بما انتهى اليه تقلعها لا بما منه تقلعها فيجب غسلها فيما إذا بلغ تقلعها من العضد الى الذراع دون ما إذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله وتجاغت حقه ان يقدم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها) سواء اخر جنا من المنكب ام من غيره مغنى (قوله ولو تجاغت الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو التصقت بعد تقلعها من احدهما بالاخر وجب غسل محاذى الفرض منها دون غيره ثم ان تجاغت عنه لزمه غسل ما تحتها

يحتاج لقريته (قوله وبعد قطع الاصلية) اذ في شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذى يظهر انه لا يجب غسله اى المحاذى مطلقا ويحتمل خلافه (قوله تستصحب تلك المحاذاة) هو المتجه بل لو لم تثبت الزائدة الا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر

حتى استترت والأصح الوضوء وكذا الصلاة على الأوجه إذا لحكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابانته بالكلية بحرارة الدم لأن ما بان صار ظاهراً وسلعة وان خرجت عنه وظفر وان طال ولا يتسامح بشيء مما تحته على الأصح وشعر وان كثف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو يد نابتة خارجة وبعد قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الأوجه وبه يعلم أن ما جاوز أصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذى جرى على الغالب ضعيف وجلدة متدلية اليه ولو اشتبهت الاصلية بالزائدة وجب غسلها احتياطاً ولو تجاغت جلدة التحمت بالذراع عنه لزمه غسل ما تحتها لندرتها وإلا لم يلزمه بل لم يحز له فتقها

نعم ان زال النجاسات لزمه غسل مظهر من تحتها زال الضرورة وبه فارق حلق ( ٢٠٩ ) اللحية (فان قطع بعضه) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل  
(ما بقى) منه لان الميسور  
لا يسقط بالميسور (او)  
قطع (من مرفقيه) بان فك  
عظم الذراع من عظم العضد  
وبقى العظام المسميان  
برأس العضد (فرأس عظم  
العضد) يجب غسله (على  
المشهور) لانه من المرفق  
إذ هو مجموع العظام الثلاث  
(او) قطع من (فوقه نذب)  
غسل (باقى عضده) محافظة  
على التحجيل الاق (الرابع  
مسمى مسح) يدا وغيرها  
(لبشرة رأسه) وإن قل  
حتى البياض المحاذى لاعلى  
الدار حول الاذن كما بينته  
في شرح الارشاد الصغير  
وحتى عظمه إذا ظهر دون  
باطن مامومة كما قاله بعضهم  
وكانه لحظان الاول يسمى  
راسا بخلاف الثانى (او)  
مسمى مسح لبعض (شعر)  
او شعرة واحدة (فى حده)  
أى الرأس بان لا يخرج بالمد  
عنه من جهة نزوله واسترساله  
فان خرج منها ولم يخرج من  
غيرها مسح غير الخارج  
ولما اجز تقصيره فى النك  
مطلقا لانه ثم مقصود لذاته  
وهنا تابع للبشرة والخارج  
غير تابع لها ولو وضع يده  
المبتلة على خرقه على الرأس  
فوصل اليه البلل اجز اقل  
المتجه تفصيل الجر موقاه  
وربما مر انه حيث حصل  
الغسل بفعله بعد النية لم  
يشترط تذكره اعنده والمسح  
مثله ويفرق بينه وبين

أيضا لندره وإن سترته اكتفى بغسل ظاهرها اه (قوله نعم ان زال الخ) ولو توضأ فقطعت يده أو تثقبت لم  
يجب غسل مظهره الا لحدث فيجب غسله كالظاهر اصاله ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان  
يحصل من يوضوه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك معنى زاد  
شيخنا على المسئلة الاولى ما نصه ولو كان فاقد اليدين فمسح راسه بعد غسل وجهه وتم وضوءه ثم ثبت له يدان  
بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد هاتين فمسح الرأس وقع معتدا به  
فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين اه (قوله لزمه غسل مظهر الخ) اى واعادة ما بعده سم (قوله لزوال  
الضرورة وبه الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو حلق لحيته الكثرة لان الاقتصار على غسل ظاهر الملتصقة كان  
للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتمكنه من غسل باطنها اه (قوله اى المذكور الخ) عبارة للمغنى اى  
بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم مغنى ونهاية قول الماتن (او من مرفقه الخ) وإن قطع من منكبه نذب غسل محل القطع بالماء كما  
نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه مغنى قول الماتن (مسمى مسح) المراد به الانساح وإن لم يكن بفعله كما  
علم بامر لبشرة راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعائهم ظاهره انه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت  
عن حد الراس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الجمهور وروى وقال اشبراملى لا يكفي المسح على البشرة  
الخارجة عن حد الراس كالشعر الخارج عن حده ففيها تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الراس اسم لما  
راس وعلا فلا يصدق بذلك شيخنا (قوله وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن  
مغنى وعليه فالتذكير بتاويل الجلد او لما تقر فى محله ان ما لا يستعمل إلا بالتاء كالمعرفة والنكرة يجوز  
تذكيره وتأنيثه (قوله حتى البياض المحاذى الخ) أى البياض الذى وراء الاذن نهاية (قوله وحتى عظمه)  
إلى الماتن ذكره ع وش واقره قول الماتن (او شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حلقه لم تجب اعادة المسح كما تقدم  
مغنى وشيخنا (قوله ان الاول) اى عظم الراس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومة (قوله لبعض شعر)  
اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكفى مسحه لانه  
من الرأس وغسله ولا كان ليتحقق به غسل الوجه لالكونه فرضا من فروض الوضوء ع وش وبجزمى (قوله  
اى الراس) إلى قوله ولما اجز فى المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمد الخ) اى ولو تقدر اربابا كان معقودا  
او متجعدا غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله من جهة نزوله)  
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولها المنكبان وشعر القذال اى مؤخر الرأس جهة  
نزوله القفا قاله الزياى فى شرح المحرر كرى (قوله واسترساله) عطف تفسير لنزوله هو فى النهاية باو بدل  
الواو وقال ع ش هو معطوف على المدوزاد الرشيدى وحاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا  
بفعل اه (قوله ولم يخرج الخ) وإن لم يخرج الخ (قوله وهناتابع الخ) والاصح ان كلاما من البشرة والشعر  
هنا اصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغنى فان قبل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن  
حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير فى النكسك اجيب بأن المسح عليه غير مسح على الرأس والمأمور به فى  
التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقا) اى خرج عن حد الرأس او لا (قوله قيل  
المتجه تفصيل الجر موق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل م ر سم على البهجة اه ع ش عبارة شيخنا  
والمدار على وصول المام ما يجزى مسحه بيد او غيره ولو من وراء حائل لكن فيه حيث تد تفصيل الجر موق على  
المعتمد خلافا لابن حج حيث قال بأنه يكتفى مطلقا اه (قوله و ربما مر الخ) قديقال ما أشار اليه بامر  
مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف اليه ولا اشترط النية ألا ترى انه لو عرضت له نية التبر فى اثناء  
العضو فلا بد من استحضار النية مع ذكر او لا لم يعتد بذلك الفعل والحاصل ان قياصة على الجر موق واضح  
بصرى (قوله بان ثم صار فالخ) قديقال وهذا ايضا صارف وهو كون المسح عليه ليس من الرأس وكفى  
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته أو بحيث يكون إيضا حوا وإن لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

( ٢٧ - شروانى وابن قاسم - أول ) الجر موق بأن ثم صارفا وهو مماثلة لغير المسح عليه فاحتج بقصديز ولا كذلك هنا

وذلك للآية مع فعله ﷺ فإنه اقتصر على مسح الناحية وهي ما بين التزتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الأذن منه وخبر الأذن من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فاعطى حكم مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الاصل فلم يتحقق فيه البدلية (والاصح جواز غسله) بلا كراهة لانه حصل المقصود بالمسح من وصول البلل للرأس وزيادة وهذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) عللوا هنا عدم كراهة الغسل بانه الاصل وفرقوا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم لا هنا بانه ثم بدل وهنا اصل فتج ان كلا من الغسل والمسح اصل وحينئذ فقياسه ان الغسل احد مصادقات الواجب الخير فكيف يقولون باباحته وأنه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب أيضا بان في الغسل حيثيتين حصول البلل المقصود من المسح والزيادة على ذلك فهو من الحيثية الاولى اصلية وواجب من الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي (تنبيه اخر) قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصولية انه لا يجوز ان يستبطل من النص معنى يعود عليه بالابطال ويجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة انه يستبطل من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضولستره غالباً كما مر وحينئذ فيلزم من الاكتفاء فيه بالاقول الاكتفاء فيه بالاكمل حملاً للمسح على وصول البلل الصادق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل بهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صار فاسم (قوله) ذلك للآية (الخ) عبارة المغنى قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصيته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احد وجوب خصوص الناحية والاكتفاء ما يمنع وجوب الاستيعاب ويمنع وجوب التقدير بالربع او اكثر لا نهادره والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتعميم او على غير ذلك في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصاق اهـ وفي النهاية نحوها إلا انه قال بدل والياء اذا دخلت الخ ولان الباء الداخلة في حين متعد الخ (قوله) بل دون نصفه) أى نصف الربع (قوله) لانه بدل الخ) أى ومسح الرأس أصل فاعتبر لفظه مغنى (قوله) ولا يرد مسح الخ) عبارة المغنى فان قيل المسح على الخف بدل فهل وجب تعميمه كمبدله اجيب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم بنفسه مع ان مسحه معنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اهـ (قوله) لا كراهة) عبارة النهاية والمغنى وأشار بالجواز الى نفي كل من استحبابه وكراهته اهـ وعبارة شيخنا واشعر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كما قاله في شرح الحاوى اهـ (قوله) فتج) أى مجمع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله) فقياسه) أى مقتضى اصالة كل منهما (قوله) في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أى تعليل عدم كراهة الغسل بأنه الاصل مع أنه مر أن المسح أصل قلت الاصله ثم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصالة الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اهـ وما ذكره اخير اهـ الاظهر بصرى اقول ما ذكره او لا لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخير إلا ان يراد به ما اجاب به سم من انه يمكن ان المراد بكون الغسل اصلاً انه القياس لانه وجب او لا وبكون المسح اصلاً انه وجب غير بدل عن شئ اخر كان واجبا اهـ (قوله) فهو من الحيثية الاولى اصلية الخ) وقد يقال أنه من هذه الحيثية من مصادقات المسح لأصل آخر (قوله) من تلك) يعنى من المنفيات بتلك القاعدة الاصولية (قوله) معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله) وهو الخ) أى المعنى المستبطل من النص (قوله) بناء على انه الخ) أى بناء على الرجوع من ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة خبر وقوله هو (قوله) كما مر) أى فى اول الباب (قوله) من الاكتفاء فيه) أى الرأس وقوله بالاقول أى المسح وقوله بالاكمل أى الغسل (قوله) حملاً للمسح) أى فى الآية (قوله) وهذا الخ) أى الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أى ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أى الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سرفى البدنية زاد المغنى وعلى الاصح ولو قطر الماء على راسه او تعرض للبطر وإن لم ينو المسح اجزاه ويجزى مسح يرد ونلج لا يذوبان لما تقدم اهـ (قوله) من كل رجل) الى قوله وحكمته فى المغنى لا قوله خلافاً الى او عطفاً الى قوله والحامل فى النهاية لا ذلك القول (قوله) خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح ضرب خرب وهنا بعاطف والمقرر فى العربية خلاف ما زعمه بجرمى (قوله) لمن زعم الخ) كابن هشام والرضى (قوله) او عطفاً الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله) وحكمته) أى حكمة التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله) والحامل على ذلك) أى المذكور من التاويلات رشيدى (قوله) يضبط بم يجب غمله فى الغسل (قوله) بان ثم صارفاً) قد يقال وهنا أيضاً صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً (قوله) فقياسه ان الغسل احد مصادقات الواجب الخير) يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (و) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود المذكور به (الخامس) غسل رجله مع كعبيه) من كل رجل او مسح خفيهما بشروطه قال تعالى وارجلكم إلى الكعبين بنصبه وهو واضح ويجزى على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرؤس حملاً على مسح الخفين او على الغسل الخفيف إذ العرب تسميه مسحاً وحكمته انهما مظنة للاسراف فاشير لتركه بذلك والحامل على ذلك

الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٣١١) الكعبين هنا ما مر في المرفقين وهما

العظمان الناثان من الجانبين  
عند مفصل الساق والقدم  
ولو فقد الكعب او المرفق  
اعتبر قدره اى من غالب  
أمثاله فيما يظهر بخلاف  
ما إذا وجد في غير محله  
المعتاد كان لاصق المرفق  
المنسكب والكعب الركبة  
فانه يعتبر وكذا في الحشفة  
كما اقتضاه إطلاقهم وقال  
جمع متأخرون يعتبر قدره  
من غالب الناس والنصوص  
وكلامهم محمولان على  
الغالب ويجب هنا جميع ما مر  
نظيره في اليدين بما عليهما  
وما إذا هما وهما ثم إزالة  
ما بنحو شق أو جرح من  
نحو شمع أو دواء ما لم يصل  
لغور اللحم الغير الظاهر  
او يلتحم فلا وجوب او  
يضره في تيمم (السادس)  
ترتيبه هكذا من تقديم  
غسل الوجه فاليدن فالراس  
فالرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم المبين  
لوضوء المأمور به ولقوله  
في حجة الوداع ابدؤا بما  
بدأ الله به والعبرة بعموم  
اللفظ ولأن الفصل بين  
المتجانسين لا بد له من  
فائدة هي وجوب الترتيب  
لأنه بقرينة الامر في  
الخبر فلو غسل أربعة  
اعضاء معاً لم يحسب إلا  
الوجه ولا يسقط كبقية  
الفروض والشروط للنسيان  
او اكراه لانها من باب  
خطاب الوضع (فلو اغتسل  
محدث في ماء قليل او كثير

الاجماع الخ) عبارة النهاية لجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله وخلاف الشيعة في ذلك) اى ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى وليس صاحب البدعة الذى يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطابق الاسم لامة المتابعة كذا في التلويح فلا يثبت في الاجماع بخلافته كرى (قوله ودل) الى قوله اى الخ في المغنى  
والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله وهما العظمان الخ) وفي وجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف مغنى (قوله والناثان) اى البارزان المرتفعان بجيرى (قوله عند مفصل الساق الخ) بفتح الميم وكسر الصاد ع ش (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده البجيرى وشيخنا (قوله وقال جمع متأخرون يعتبر) اى فيما إذا وجد المرفق او المنسكب في غير محله المعتاد (قوله والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله ويجب) الى قوله او يلتحم في النهاية والمغنى (قوله بنحو شق) اى كغشق (قوله من نحو شمع) اى كحشا ولا اثر لدن ذائب ولون حنما مغنى (قوله ما لم يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالته ولو كان يرى اه (قوله لغور اللحم الغير الظاهر) اى من الجانب الاخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهراً من الجانب الاخر او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حيثئذ لحد الباطل فهو غير ظاهر عبارة إيعابه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهراً صورته كفى البحر ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الاخر وفي تبصرة الجوى بنى ان شقوق الرجل إذا كانت يسيرة لا تجاوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن خشت حتى أتصت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الخ اه كلام الا يعاب اه كرى (قوله من تقديم) الى قوله قبل في المغنى الا قوله كبقية الفروض والشروط وقوله لانها الى المتن وقوله خلافا للزركشى والى قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قبل الى وقول الرويانى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المغنى اى كما ذكره من البداة بغسل الوجه مقروناً بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لا حاجة الى لفظ تقديم (قوله لفعلة الخ) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا مرتبة ولم يجب لتركه في وقت او دل عليه بياننا للجواز كفى التلايث ونحوه اه (قوله والعبرة بعموم اللفظ) اى وهو عام وشامل للوضوء منها (قوله ولان الفضل الخ) ولان العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلما ذكر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب وإلا لقال فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا ايديكم وارجلكم نهاية (قوله ولان الفصل) اى بالمسح بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله فلو غسل أربعة الخ) اى ولو تغير اذنه حيث نوى مع غسل الوجه نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التنكيس وعليه صح وضوءه في تلك الحالة ان نوى مغنى (قوله لانها الخ) فيه نظر لان ابرجع الضمير للشروط فقط واللفروض ويراد بها فروض الوضوء يدعى ان لما يتوقف عليه الشروط حكمهما (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشيء مسياً او شرطاً او مانعاً او صحيحاً او فاسداً اى لا من خطاب التكليف حتى يتاثر بنحو النسيان قول المتن (محدث) اى حدثاً غير فقط نهاية ومغنى (قوله على الاوجه) اى خلافا لما يأتى عن الرويانى مع رده (قوله بنية مامر) اى ولو معتمدانهاية ومغنى (قوله او بنية نحو الجنابة) اى نحو رفع الجنابة (قوله غلط الخ) راجع لقوله او بنية نحو الجنابة الخ قول المتن (ان امكن تقدير ترتيب) الاولى ترك

الواجب الخير هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الاصول وهذا لا ينافى أن يتصف بعد الخصال بالاباحة وغيرهما من حيث خصوصه فليتامل وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لأنه واجب أولاً

بنية مامر حتى نية الوضوء على الاوجه أو نية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلطاً لا عمداً خلافاً للزركشى (فلا يصح أنه ان أمكن تقدير) وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر من الترتيب (صح) له الوضوء (ولاً) يمكث بأن خرج حالاً (فلا) يصح (قلت الاصح الصحة

طهرا غير مرتب لان النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة وإن لم تحس قيل هذا خلاف الفرض إذ هو أنه لا يمكن تقدير ترتيبه ويرد بمنع ما علل به وكيف والتقدير من الامور الوهمية لا الحسية وشتان ما بينهما وقول الرويانى أن نية الوضوء بغسله أى ورفع الحدث الاصغر لا تجزئه إذ لم يمكنه الترتيب حقيقة مبنى على طريقة الرافعى خلافاً لمن زعم بناءه على الطريقتين لما يأتى وببحث ابن الصلاح عدم الاجزاء عندنية ذلك أى وإن أمكن لأنه لم يقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به ممنوع إذ لا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الاقامة بل العلة الصحيحة هى إمكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بغسله الوضوء ومن ثم كان الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة أو لمع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء مانع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالا سنوى ومن تبعه بامكانه إنما أراد التفريع على العلة الاولى الضعيفة خلافاً لمن

تقدير لان الامكان يغنى عنه (قوله لان الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الآتى ثم قال ومن علله كالشراح بان الغسل يكفي الاكبر الخ رد بانه ينتقض بغسل الاسفل قبل الاعلى اه اى فانه يكفي للغسل ولا يكفي للوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسيدنه عليه الشراح ايضا بقوله الاتى بل العلة الصحيحة الخ (قوله فالولى الاصغر) قد منع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب سم (قوله ولا نظر لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والمعنى واكتفى بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حيثئذ) أى حين إذ نوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص الترتيب) اى نفيا ولا ثباتا نهائى ومعنى (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لان الغسل الخ (قوله في لحظات الخ) ربما يفيد انه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك لانه إن كان المراد مجرد فرضه وتقديره فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حلى (قوله قيل هذا) اى قوله ولتقدير الترتيب الخ وفى سم بعد كلام مانصه إذا علمت ذلك على وجه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وأن منع ما علل به مكابرة واضحة وأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فإى فائدة في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة ومطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل اه (قوله اذ هو الخ) اى الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد ليوضح لان المنفى تقدير الترتيب حقيقة سم (قوله مبنى على طريقة الرافعى) اى الطريقة التى مشى عليها الرافعى وإلا فالرويانى متقدم على الرافعى ع (قوله لما يأتى) اى فى بيان العلة الصحيحة بصري (قوله عندنية ذلك) اى نية الوضوء ورفع الحدث الاصغر اى وإن أمكن اى الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وببحث الخ (قوله وما علل به ممنوع) هذا المنع بالنسبة الى المقدمة المطوية وهى والاقامة شرط فى اجزاء ما ذكر ويرشدك الى ذلك سند المنع بصري (قوله فكفته) اى الغاطس وقوله ذلك اى رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر اى من النبات (قوله ومن ثم) اى من اجل أن العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) الى قوله بل لو كان فى المعنى (قوله لمعة) بضم اللام ع (قوله بل لو كان الخ) اقره ع (قوله سواء أمكن تقدير الترتيب) اى الحقيقي (قوله ومن قيد) اى عدم تأثير المانع كدى (قوله بامكانه) اى الترتيب الحقيقي (قوله إنما أراد التفريع) اى تفريع عدم تأثير المانع (قوله على العلة الاولى) وهى قوله لان الغسل فيما اذا اتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى بالا نفاس ما لو قد تحت ميزاب او غيره وصب غيره الماء عليه دفعة واحدة ويحجب عن رده عليه بان المراد بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدنه فى تلك الدفعة فيخثض صار كالانفاس لا كالماء غسل أربعة

وبكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شئ آخر كان واجبا فليتأمل (قوله فالولى الاصغر) قد تمنع المساواة فضلا عن الاولوية لان الاصغر يعتبر فيه الترتيب الذى لا يحصل بدون المكث بخلاف الاكبر لا يعتبر فيه ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى ان تحقق الترتيب حقيقة فى الواقع يتوقف على زمن يسع مائة الماء لسكل عضو من أعضاء الوضوء عقب مماسه لما قبل وهذا هو المكث الذى اشتراطه الرافعى قطعاً والمصنف نفى اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فان اراد بتقديره مجرد فرضه فرضا غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب حقيقة رأساً فإى فائدة في تقديره فكان يكفي دعوى سقوط اشتراط الترتيب فى هذه الحالة وإن اراد بتقديره فرضه فرضا مطابقا للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر إذا علمت ذلك على وجه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وإن منع ما علل به مكابرة واضحة وإن سند ذلك المنع لا يصلح للسندية فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امرا وهما فان اريدانه ايضا وهما فان كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضا غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب كما تقدم او مطابقا للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل (قوله ويرد بالخ) الرد ليوضح لان المنفى تقدير

أعضاءه مع التمايز ما في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كرى  
عبارة الاطفيحي افهم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاه ان الانغماس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه  
لكن الحق القمولى مالو رقت تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد  
وارتضاه في شرح العباب اه (قوله لان تقدير الترتيب) اى مطلقا حقيقة اولا (قوله وسيعلم) الى قوله لان عن  
الترتيب في النهاية ولى المتن في المعنى (قوله وسيعلم بما اى في الغسل الخ) اى ولذا سكنت هنا عن استثنائه (قوله  
لان الاصغر لندرج) اى فى الاكبر وان لم ينو نهاية ومعنى بل وان نفاه قليوبى اى خلافا لسم حيث قال فى  
اثناء كلامه ما نصه ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما عمل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر  
ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتضاعه وان نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم  
ثم اطلال فى تأييد النظر راجعه (قوله فلا تنافى) اى بين الاندراج وسن نية رفع الحدث الاصغر عند الغسل  
عن الاكبر (قوله مثلا) اى او يديه معنى (قوله بعد بقية الخ) فيه منافاة ورد للديقة التى اشار اليها فى الغسل  
ونظير اليدهم ما عدا الرجلين هنا بصرى وياتى هناك ما يندفع به المنافاة (قوله فى الاخيرين) اى القبلية  
والتوسط (قوله اذ لم يجب غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا لغيره فممنوع وان اريد عدم  
الوجوب استقلالاف هذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر  
وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رداعلى قول ابن القصاص انه  
خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب  
فتامله بانصاف سم وفى الجبرمى عن القليوبى والعزيمى ما يوافق (قوله لان الترتيب) عطف على قوله عن  
غسل الرجلين وتقدم عن سم آتفا انه رد على ابن القاصص مع ما فيه (قوله اى الوضوء) سواء فى استحبابه له  
اكان حال شروعه فيه ام فى اثنائه قياسا على ما سياتى فى التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بانه اول السنن وهو  
ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة

الترتيب حقيقة (قوله لم يؤثر فيما يظهر) هل كذلك ما لو كان المانع ماعلى أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجرى  
مسحه من الراس ايضا فيه نظرو قياس عدم التأثير بما ذكره هنا ايضا وقد يشكك بقولهم لو غسل  
الاعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط اذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع المانع  
المذكور (قوله اى مع تاخر الخ) قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانغماس دفعة واحدة  
كذلك (قوله اذ لم يجب فيه غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقا ولو ضمنا فممنوع يؤيد المانع انه لو قصد  
بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الاصغر بان قصدا هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل  
الوضوء كما هو الظاهر لان قصدا رفع الجنابة دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقا  
وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلالاف هذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من  
الخلو ان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين  
رداعلى قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى  
الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزم الخلو عن الترتيب فتامله بانصاف ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما  
علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحل فى الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ  
ارتضاعه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد اذ نوى غير التحية دون التحية  
انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غير هاعند الاطلاق والفرق بينهما بان التداخل فى الطهارة  
اقوى غير قوى فان قلت بدفع النظر ما تقدم فيما لو نوى بعض احداثه ونوى غيره من باقيا انه تصح النية ويرتفع  
حدثه مطلقا قلت يفرق بان مقتضى احداثه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا اختلاف مقتضاها فان الاكبر  
يحرم ما لا يحرمه الاصغر فليتأمل وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية  
للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الاصغر تناقضت النية وصار كالنوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص طلبه بالوضوء فيسن لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترتيب جميعه للقول الثاني كالشارح كما يأتي مانصه قال الأذرعى وإذا تركه أو لم أره يأتى به في أثناءه كالتمسمية وأولى ولم أره منقولا اه وهو حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكرا أنه لا يطلب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب ذلك الاكتفاء باستحبابه في الوضوء المستنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى لثلاث يوم الحصر فإن له سننا لم يذكرها هنا وحاصله أن هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمغني وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع سننه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سمى أى وخال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أى في هذا الكتاب من أفعال الوضوء لا مطلقا بصري (قوله وهو مصدر الخ) أى إذا كان بمعنى ذلك (قوله وهو لغة الدلك والله) فهو مشترك بين المصدر والآلة ع ش (قوله استعمال نحو غود) أى من كل خشن يزيل القلح أى ضفرة الأسنان ولونحو خرقة أو اصبع غيره الخشنة شيخنا (قوله وما حو لها) يعنى ما يقرب منها فيشمل اللسان وسقف الحنك ع ش (قوله فافله الخ) تفريع على إطلاق المعنى الشرعى لكن لا يناسبه الاستدراك الاقنى فان الإطلاق المذكور يشمل ما للغير أيضا (قوله فلا بد من إزالته) جزم به شيخنا (قوله ويحتمل الخ) لعل هذا الاحتمال أقرب بصري (قوله لأنها تخففه) ولا طلاق التعريف (قوله وذلك) أى نذب السواك للوضوء (قوله لولا أن أشق الخ) أى لولا خوف المشقة موجودا لخال فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث نفي أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الندي فواجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك اه بجزمي (قوله لا مرتهم الخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع ش فان قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ ما مرتب ببلغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بانه يحتمل أنه فرض اليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمر إيجاب وأن يأمرهم أمر نذب فاختر الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤفا رحما اه (قوله ومحله بين غسل الكفين الخ) أى على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الامام وغيره يميل اليه وينبغي اعتماده وقال الغزالي كالماوردى والقفال محله قبل التسمية مغنى وجرى على ما قاله الغزالي الشهاب الرملى والنهاية والزيادة وقال شيخنا وهو المعتمد وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجية عنه واما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه واما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه واما المذكور المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجية عنه فلا تنافي اه (قوله لأن أول سننه التسمية) أى عند أول غسل اليدين المقرون بالنية كما افاده قوله كما يأتي وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصري تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل اه (قوله)

هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور هنا فلا اعتراض وهو مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الدلك وآلته وشرعا استعمال نحو غود في الأسنان وما حو لها وأقله مرة إلا أن كان لتغير فلا بد من إزالته فيما يظهر ويحتمل الاكتفاء بها فيه أيضا لأنها تخففه وذلك للخبر الصحيح لولا أن أشق على أمتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء أى أمر إيجاب ومحله بين غسل الكفين والمضمضة لأن أول سننه التسمية كما يأتي ويسن في السواك حيث نذب لا بقيد كونه في الوضوء وإن أوهمته العبارة

وذلك مبطل لها فليتأمل (قوله هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافيا كون المقصود لإثبات السننية المذكورة ونفها عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله ابفيد ذلك وقد يوجه بان ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالروضة والمقصود بالنفي القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا



اتكالا (خ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جنسه فى النهاية لإقوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المغنى لإقوله بمبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم لايسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بأفضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم لايسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستياك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف الثاء المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ البجيرى وهى بثلاث اللام ما حول الأسنان وعبرة القليوبى وهى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة لثى حذف لام الكلمة وعوض عنها الثاء اه فقول الكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فلما نسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فم بلطف وعلى كراسى أضراره اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الأضرار تنميا للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة أماهى فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمره على سقف حلقه طولا وعرضا بعد امراره على كراسى أضراره طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان اه لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكفي النجس نهاية ومغنى وشيخنا ويأتى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كما فى الاشتقاق لكن جوز القاموس فيه فتح الخاء وكسر الشين بجيرى المن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بأفضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى أو خرقه مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهمة ع ش وكسر هالغة وهو الغاسول أو حبه برماوى اه بجيرى (قوله يكره بمبرد) وفاقا للنهاية كما سر وخلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الأيعاب ماء ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطرقاه بالعصفور والورد والكزبرة والقصب والاس وبطرفى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود الريحان وذى السم (قوله والعود أفضل الخ) عبارة شيخنا والاستياك بالأراك أفضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقه فهذه خمس مراتب ويجرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجمل خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الراء وسكون الطاء بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا نعم نحو الخرقه لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد البجيرى وكل من هذه الخمسة مراتب الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الأيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبرة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الأنبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا

هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكفي النجس فيما يظهر م (قوله

لانه اولى من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة لالانبياء لانه كان للانبياء من عهد ابراهيم دون ائمتهم شيخنا (قوله واليابس الخ) اى من كل نوع ع ش (قوله من الرطب الخ) عبارة النهاية فباء الورد بغيره كالريق اه (قوله ومن المندى الخ) ومن اليابس الذى لم يتدغمنى (قوله اى من جنسه) اى جنس المندى بالماء كرى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترتيب الاجناس ماخوذ من الاتباع فعلا او قولا اه وعبارة ع ش ظاهره رانه اى الاراك مقدم بسائر اقسامه على ما بعده اه (قوله ويظهر ان اليابس الخ) وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بافضل يقيد ان السواك الرطب اولى من اليابس المندى بالماء (قوله المتصلة) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولما كان فيه ما فيه اى من لزوم عدم اجزاء الاشنان والخرقة ونحو ذلك مما لا يسمى سواكافى العرف (قوله اختار المصنف) اى فى المجموع نهاية (قوله واصبعه المنفصلة) وفاقا للمغنى كما ياتى وخلافا للنهاية عبارة فان كانت منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا ستنجاء بمجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه وإن جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال ع ش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليله اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك وهو لا يقول به اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم عبارة المغنى اما المنفصلة الخشنة فتجزى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفنها مستحب لا واجب وإن قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لاسنوى كالا يجزى الاستنجاء بها اه (قوله عدمه) اى عدم اجزاء النجس هنا اى فى الاستياك (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض سم (قوله إن ذاك) اى الاستنجاء بالحجر مغنى وكذا ضمير منه (قوله بخلاف هذا) اى الاستياك (قوله وليس رخصة) الاستياك فانه ليس الخ وقوله المقصود منه الخ) الاولى العطف (قوله مجرد النظافة) اى إزالة الريح الكريهة مغنى (قوله ذلك) اى النجس (قوله ولا ينافيه) اى اجزاء السواك بالنجس (قوله خلافا لبعضهم) منهم النهاية والمغنى كاسم (قوله مطهرة) بفتح الميم وكسر ها كل انا يتطهر به اى منه فشب السواك به لانه يطهر الفم قاله فى المجموع مغنى ويأتى فى الشارح ما يوافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظما سم (قوله ففى) اى الطهارة الماخوذه منه مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عيناً فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كما إذا نذر اه وتوقف عليه زوال نجاسة او ربح كرهية فى نحو جمعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه او علم رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى ان لم يكن للتبرك به وإلا كائن كان صاحب السواك عالماً او ليلاً يمكن خلاف الاولى وما كان اصله الندب لا يعتريه الا باحاه قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شوى برى اه ويأتى عن سم مثله (قوله فرضها) الى قوله والقياس فى المغنى وإلى قوله وايضاً فى النهاية إلا قوله ويفرق الى ولصلاة الجنازة (قوله وان سلم من كل ركعتين) اى من نحو التراويح مغنى (والقياس الخ) افى بذلك

حصوله بها) اى لحصول المقصود قال فى شرح العباب لا الخير يجزى من السواك إلا الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المقدسى لا ارى باسناده باساقا فأنظر هل يشكل بالعمل بالضعيف فى الفضائل او لا وليس هذا من ذاك (قوله اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ) فى شرح راما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزى فان كانت اى الاصبغ منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالا ستنجاء بمجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه (قوله وإن قلنا يجب دفنها) اى على قول ولا فالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى (قوله وجوابه) اى كافى شرح الروض (قوله ولا ينافيه الخ) اى ولا يقال لا ارضاء للرب فى استعمال النجس الذى حرّمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كفى الصلاة فانها مرضاة للرب قطعاً مع اجزائها فى ثواب ومكان محرّمين لانفكاك جهة التحريم (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظماً (قوله والقياس الخ) افى بذلك شيخنا الشهاب

من الرطب ومن المندى بماء الورد اى من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان فى الماء من الجلاء ما ليس فى غيره ويظهر ان اليابس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ فى الازالة (لا اصبعه) المتصلة فلا يحصل بها اصل سنة السواك وإن كانت خشنة (فى الاصح) قالوا لانها لا تسمى سواكاً ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المنفصلة فيجزى وان قلنا يجب دفنها فوراً وبحث اسنوى اجزاءها وان قلنا بنجاستها ككل خشن نجس ويلزمه غسل الفم فوراً لعصيانته واعتراض بان قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان ذاك رخصة وهى لا تنطأ بمعية والمقصود منه الاباحة وهى لا نحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة إذ لا يصدق عليه حدها بل هو عزيمة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافاً لبعضهم خبر السواك مطهرة للفم لان معناه آلة تنقيه وتزيل تغيره ففى طهارة لغوية لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عيناً بل الواجب على من اكل نجساً له دسومة ازالته ولو بغير سواك (ويسن) اى يتأكد

انه لو تركه او لها سن له تداركه اثناءها بفعل قليل كما يسن له دفع المار بين يديه بشرطه (٢١٧) وارسال شعر أو ثوب كقبولو

من مهمل آخر ولسجدة التلاوة أو الشكر وان تسوك للقرأة على الاوجه ويفرق بينه وبين تداخل بعض الاغسال المسنونة بان مبناها على التداخل لمشتقتها ومن ثم كفتنية أحدها عن باقيها ولا كذلك هنالما تقرر انه يسن لكل ركعتين وان قرب الفصل ولانه يسن للصلاة وان تسوك لوضوئها ولم يفصل بينهما ويفعله القارىء بعد فراغ الآية وكذا السامع كما هو ظاهر إذ لا يدخل وقتها في حقه أيضا إلا به فمن قال يقدمه عليه لتتصل هي به لعلة رعاية الفضل والصلاة الجنابة وللطواف وذلك لخبر الحميدى باسناد جيد ركعتان بسواك افضل من سبعين ركعة بسواك وليس فيه دليل على افضليته على الجماعة التي هي بسبع وعشرين درجة لانه لم يتحد الجزء في الحديثين لان درجة من هذه قد تعدل كثيرا من تلك السبعين ركعة وايضا خبر الجماعة أصح بل في المجموع ان خبر السواك ضعيف من سائر طرقه وان الحاكم تساهل على عادته في تصحيحه فضلا عن قوله انه على شرط مسلم وقول ابن دقيق العيد المراد بالدرجة الصلاة لخبر مسلم صلاة الجماعة تعد خمسا وعشرين من صلاة الفذ

شيخنا الشهاب الرملى سم (قوله انه لو تركه) اى نسيانها به (قوله سن له تداركه الخ) وفاقا للنهاية وقال في المغنى والظاهر عدم الاستحباب لان الكف مطلوب في الصلاة فراحاته اولى وهو اولى بالاعتدال لان المسائل المذكورة خرج فيها عن الاصل لوجود المنقضى له من السنة بصري واليه ميل كلام شيخنا (قوله ولسجدة التلاوة الخ) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغى بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا ه سم وعش (قوله او الشكر) ويكون وقته بعد وجود سبب السجود عش (قوله وان تسوك للقرأة) هذا محله إذ كان خارج الصلاة فان كان فيها وسجد للتلاوة لا يطلب منه الاستياك لان سحاب السواك الاول على الصلاة وتوابعها عش عن اليعاب (قوله على الاوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالسواك للقرأة عن التسوك للسجود فليستحب لقرأته ايضا بعد السجود اه سم وظاهره وان استاك للسجود وقدم عن شرح العباب خلافا (قوله ويفرق بينه) اى بين عدم تداخل سواك التلاوة وسواك سجدها (قوله ومن ثم كفت الخ) اى في حصول اصل السنة وسقوط الطلب باتفاق وفي حصول الثواب ايضا عند النهاية ومن وافقه (قوله ويفعله) اى السواك (قوله وقتها) اى وقت سجدة التلاوة (في حقه ايضا) اى في حق السامع كالقارىء (الابه) اى بالفراغ (قوله لعلة رعاية الفضل) ونظيره الوضوء للصلاة قبل دخول وقتها فان الافضل فعله قبل دخول الوقت ليتها للعبادة عقب دخول وقتها لا يقال يشكل على افضلية السواك قبل الوقت حرمة الاذان قبله لا شغاله بعبادة فاسدة لانا نقول الاذان شرع للاعلام بدخول الوقت ففعله قبله ينافى ما شرع هو له بل فعله قبله يقع في لبس بخلاف السواك فانه شرع لشيء يفعل بعده ليكون على الحالة الكاملة وهو حاصل بفعله قبل دخول وقته ثم رأيت سم على حجب استشكل ذلك ولم يحجب عش عبارة سم قوله لعلة الخ فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال وتقدم عن الشوبرى الجزم بهذا (قوله وللطواف) ولو نفلانها به ومعنى (قوله وذلك) اى تاكيد سن الاستياك للصلاة (قوله وليس فيه دليل الخ) عبارة النهاية والمعتمد تفضيل صلاة الجماعة اى بالسواك على صلاة المنفرد بسواك لكثرة الفوائد المترتبة عليها (قوله التي هي بسبع الخ) وفي رواية بخمس وعشرين درجة كما ياتى في الشرح (قوله من هذه) اى من السبع والعشرين درجة للجماعة (قوله وقول ابن دقيق العيد الخ) جواب عما يرد على قوله لانه لم يتحد الجزء الخ (قوله من صلاة الفذ) بشد الذال اى المنفرد (قوله منازع فيه) خبر وقول ابن دقيق العيد الخ والضمير المجرور له واما ضمير بانه فيجوز كونه له وللدرد خلافا لما في الكردى من انه راجع لخبر الرملى ثم الجامع بينه وبين هذه الامور المنصوصة كلها او بعضها كونه امرا مطلوبيا يسيرا ومما يدل عليه ايضا حديث إذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم وقولهم الميسور لا يسقط بالميسور (قوله ولسجدة التلاوة والشكر) قال في شرح العباب واما الاستياك للقرأة بعد السجود فينبغى بناؤه على الاستعاذة فان سنت سن لان هذه تلاوة جديدة والا وهو الاصح فلا ه (قوله على الاوجه) اى خلافا لما بحثه في شرح الروض ثم قال وان لم يكتف به اى بالتسوك للقرأة عن التسوك للسجود فليستحب لقرأته ايضا بعد السجود اه (قوله لعلة رعاية الفضل) فيه تصريح باجزائه قبل دخول وقتها وانه الافضل ولا يخلو ذلك عن شيء مع قوله إذ لا يدخل الخ وكذا تخصيص السامع بذلك كما يقتضيه كذا الا ان يفرق باشتغال القارىء وقد يؤخذ من ذلك انه يكفي تقدم الاستياك للصلاة الظاهر على الزوال (قوله وذلك لخبر الحميدى الخ) قال في شرح الروض فان قلت حاصله ان صلاة به افضل من خمس وثلاثين بدونه وقضيته مع خبر صلاة الرجل في الجماعة تضعف على صلاته منفردا خمسا وعشرين ضعفا ان السواك للصلاة افضل من الفرض وهو خلاف المشهور ثم اجاب ببعض الاجوبة التي ذكرها الشارح ثم قال او يحمل اى او يحجب بحمل خبر صلاة الجماعة على ما اذا كانت صلاتها صلاة الانفراد بسواك او بدونه والخبر الاخر على ما اذا كانت صلاة الجماعة بسواك

بقصته مضموم للدرجة التي في غيره (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الالباق بباب

مسلم (قوله بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أي في الحديث الأول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية أخرى غير رواية السبع كرى أي فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا أن يقصد بهذا إلى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الأخذ مع الضم (قوله والمنايع) عطف على المبنى (قوله من حصره) أي حصرت أبواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع الكردى الضمير لابن دقيق العيد (قوله ويمنعه) أي الحصر أو الحمل أيضا أي كمنع الالباق بباب الثواب (قوله وحينئذ) أي حين الأخذ الخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كرى (قوله فلا اشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمسين ركعة ينضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطأ الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد أخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطأ (قوله المقتضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطأ والتوفير (قوله وأما الحل الذي ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم وضحه راجعه أن رمت (قوله لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيه أن هذا المكان إنما يحوج لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج إليه دليل سم (قوله كما علمت) أي من قوله لا مكان الأخذ الخ كرى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله الراي) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أي إليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحاديث الدرجة محمولة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) فيه أن كلاما من الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين درجة وأرد كما نبه عليه غيره واحد إلا أن يبرأ بذلك عدم وجود رواية النقص عن ذلك (قوله على الخمس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لأن الأحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون لا خمس وعشرون اهـ (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق أحاديث الدرجة واختلاف أحاديث الصلاة (قوله وحينئذ) أي حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازاء الدور) أي الخصوص باهل الدور لا قامتهم فيه غير الجمعة (قوله باثنين وأربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على أنهم يريدون بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير بحسب الحقيقة ولا فجزء مغايراتها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإنما

والأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المفرد بسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه أنها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فإذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسواك خمساً وثلاثين علمنا أن الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه أنها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فإذا كان الانفراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه أنه حينئذ يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنضم إليها خمس وعشرون درجة والمجموع أزيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه أن هذا المكان إنما يحوج لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع أنه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج إلى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكر وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز أن تكون الدرجة هي الصلاة وتكون أحاديث الدرجة محمولة على أحد القسمين في أحاديث الصلاة فتأمل سم (قوله باثنين وأربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

الثواب المبنى على سعة الفضل والمنايع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمنعه أيضا أن رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحمل مع ذلك وحينئذ فلا اشكال بوجهه وبتسلم أن الدرجة الصلاة فلا شك أن للجماعة فوائد أخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطأ إليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان المقتضى لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك ينفع على زيادة السواك بكثير فلا تعارض وأما الحل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكان الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر أن الجماعة في مسجد العشرة بخمس عشرة صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا دخل للرأي فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع أيضا تفسير الدرجة بالصلاة لأن أحاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين وأحاديث الصلاة مختلفة فدل على أن الدرجة غير الصلاة لأنهم اختلفت بالمحال والصلاة اختلفت بها وحينئذ فتكون الصلاة

جماعة في مسجد العشرة وهو بازاء الدور باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجامع إلا كثر جماعة غالباً أراد

أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاخذ الخ الذي هو كالصريح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول المحشى والمعنى أن الخمس الخ الا صوب الموافقة لقوله السابق أي باعتبار الخ ولما في الشارح أن السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما مر أن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء بآثاره في شرح بافضل ويظهر أنه لو خشى تنجس فيه لم يندب لها اه وكتب عليه الكردى مانصه وفي الايعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ماء يطهر فيه ولم يخش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رأت بعضهم صرح بجرمته إذا علم من عاداته أنه إذا استاك دعى فيه وليس عنده ماء يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي للصلاة (قوله له فيه) أي للاستياك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكراهة الخ و (قوله في ردها) أي الكراهة يعني في رد قوله بها قول المتن (قوله وتغير الفم) أفهم تعبيره بالفم دون السن نداء لتغير فم من لاسن له وهو كذلك نهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جهة الفم وليس بعيدا سم اه (قوله ريحا أولونا) أي أو طعما فيما يظهر نعم في الأولين أكد فيما يظهر ايضا لأن ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيده صاحب المغنى بالتغير بوصف ولعله جنوح منه إلى التعميم الذي أشرت إليه بصرى عبارة الحلبي ريحا أولونا أو طعما اه وعبارة البجيرمي على الاقتناع قوله رائحة الفم ليس بقيد بل مثلها اللون كصفرة الأسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) أي التنبيه في المغنى لا قوله مصدر إلى للفم وقوله كالتسمية إلى ومنزل وقوله ولو لغيره إلى ولا رادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله) أو اكل كربة كثوم وبصل وكرات شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أو باق على المصدرية رعاية للابغية بصرى (قوله ويتأكد) إلى قوله أو الته في

باثنين وخمسين صلاة وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولو عرف من عاداته أدام السواك لفمه استاك بلطف وإلا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن أمن وصول مستقذرا إليه وكراهة بعض الأئمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفم) ريحا أولونا بنحو نوم أو أكل كربة أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير أو اسم الآلة للفم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع آخر

هذا يدل على أنه لم يرد بقوله فدل على أن الدرجة غير الصلاة أنها غير ما بحسب الحقيقة وإلا ففجر مغايرتها لها كذلك لا يتفرع عنه أن تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين وأربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتأني ذلك التفرع وإنما أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفرع فليتأمل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يحمل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك وبدونه والخبر الآخر إلى ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك وأخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه ايضا فقد افاد هذا الحمل أن لفظة الجماعة خمس وعشرين ولفظة السواك عشر أو به يتضح ما فرعه فإذا كانت الصلاتان جماعة لكن احدهما فقط بسواك فقد استويا فاما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى واحدا فقط بسواك زادت على الأخرى بعشر السواك وإذا كانت احدهما جماعة بسواك والأخرى فرادى بلا سواك زادت الأولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون وبما للسواك وهو عشر ومجوع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت احدهما جماعة بلا سواك والأخرى فرادى به فزيادة الأولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشر يبقى خمس عشر زائدة على الثانية (قوله وتغير الفم) لو كان له وجهان أحدهما من جهة ففاه فانه لا يجب غسله ولا يطلب مضمضة للفم الذي فيه ولا استنشاق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

النهاية (قوله كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بافضل ونهاية (قوله) وكذا كالتسمية (الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (فائدة) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الاسنان وما حولها ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والا قرب الاول لانه المراد في قوله <sup>والتسمية</sup> إذا استكمتم فاستاكوا عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها عرش وفي البجيرى عن البايلي ما يوافقه في مسئلة النذر (قوله) كالتسمية أول الوضوء قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لمراه سم (قوله) والاول اقرب بل التسوية اقرب أخذنا باطلاق الاصحاب ولا داعي للتخصيص بصري عبارة الكردي عن الايعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله اه (قوله) لا رادة كل (الخ) اى او جماع لزوجه وامته وعند اجتماعه باخرا نه وعند دخول السكعة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقعود منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم واليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرضاة للقرب مسخطة للشيطان مطهرة للضم مطيب للنكهة مصف للخلقة ذلك للفظنة والفصاحة قاطع للرطوبة محدل للبصر مبطيء للشيب مسو للظهر مضاعف للاجر مرهيب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت واولها لبعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا واكثرها في المغني (قوله) والاستيقاظ منه اى وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله) وفي السحر) بفتح تين ما بين الفجرين وجمعه استحار وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الراس من الاذى والبالغم وتقوى الاسنان وتزيد فصاحة وحفظا وغلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنمى المال والاولاد وتوانس الانسان في قبره ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجيرى عن الزاهد (قوله) وعند الاحتضار اى بنفس المريض او بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى وبجيرى (قوله) وللصائم (الخ) كايسن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله) وان الخلوفا اى قبل الزوال كرى (قوله) ندبه) اى السواك (قوله) يلزمه دور) اى لان طاب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل الاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب الاخر لم يمكن الامتنال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقدم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم ونعقبه الهاتفي في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذوبال وكل امر ذى بال تستحب له التسمية والتسمية ايضا ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وان السواك المعتد به شرعا يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكر معتد بها شرعا ايضا متوقف على السواك قبلها فيكون دورا قطعيا كما

كقراءة قرآن او حديث أو علم شرعى أو آله وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعا كما روعوا بكراهة دخوله خاليا لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول اقرب ولا رادة أكل أو نوم ولا استيقاظ منه وبعد وتر وفي السحر وعند الاحتضار وللصائم قبل أو ان الخلوفا (تنبيه) ندبه للذكر الشامل للتسمية مع ندبها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا يخلص عنه

للغم الذى فيه ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله) كالتسمية أول الوضوء قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لمراه (قوله) تنبيه) ندبه) اى ندب السواك وقوله يلزمه دور اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسوية للسواك لم يقتض طلب السواك الذى طلبت له بل سواكا آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة ايضا فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك لها كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل للاخر لم يمكن

قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردى (قوله لا يمنع ندب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع ندبه لها قاله سم وقد يجاب بأن منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع ندب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للتخلص من الدور ثم رأيت في الكردى عن الهاتفي جوابا آخر نصه قوله لا يمنع ندب التسمية له أى للسواك لا يمنع ندب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذوو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً بخلاف السواك لما مر من أن الاستياك عند الامام ومن تبعه في معنى الاستحجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا اندفع ما قيل يرد على هذا الحصر الخ اه (قوله ويوجه الخ) لو تم لزم انها لا تسن مطلقاً حيث لم يتقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بأن ما ذكره الشارح توجيه لرجيح منع ندب التسمية مع حصول المخلص ظاهر بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله هو عدم التأهل الخ) أى لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله ريسن) إلى قوله وينبغي في النهاية وإلى قوله وان يجعل في المغنى (قوله مطلقاً) أى وإن كان لازالة تغير نهاية وشرح بافضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فباليمين أو إزالة الراحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفي الكردى عن الايعاب لو كانت الالة اصبعه بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار ان كان ثم تغير لانها تباشره اه (قوله لانها لا تباشر القدر) قد ردد عليه ان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم الخ لدفع ورو وذلك سم (قوله وان يبدأ بجانب الفم الخ) أى إلى نصفه ويثنى بالجانب الايسر إلى نصفه أيضاً من داخل الاسنان وخارجها شيخنا وتقدم عن عرش مثله بزيادة (قوله وينبغي الخ) قال المحلى ويستحب ان ينوى الوضوء اوله ليثاب على سنته المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليثاب الخ فضيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة ايضا اه اقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع على العبادة وغيرها فجرد وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله ان ينوى بالسواك الخ) أى ان لم يكن للوضوء وإلا فنيته تشمل مغنى وشيخنا عبارة شرح بافضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لجماعة من أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبذ لا يحتاج لنية ان ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفي الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستثنائها عند ما ذكره وإلا فاستصحابها لا بد منه كما يرشد إليه كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له ان يستصحبها فيه من أوله بأن يأتي بها أوله على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحبها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المقدمة عليه اه فتعليله بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفي الايعاب عن المجموع وغيره ان الاكل ان ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوئه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن ان ينوى اول السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند اول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله ويؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله بمعنى يتحتم) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله مالم تشمل الخ) أى عملاً لم تشمل الخ كالسواك قبل التسمية في الوضوء المقر ونه بالنية وقبل الاحرام بالصلاة (قوله لم يثبت عليه) بل لا يسقط به الطلب ايضا كما مر عن عرش (قوله وان يبلغ ريقه اول استياكه) كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل في اول العبادة ويقبل ذلك وان لم يكن السواك جديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد باول السواك ما اجتمع في فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرمى عن

إلا الامثال لان الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل (قوله لا يمنع ندب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع ندبه لها (قوله لانها لا تباشر القدر) قد رددان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم لدفع ورو وذلك (قوله وينبغي)

إلا يمنع ندب التسمية له ويوجه بأنه حصل هنا مانع منها هو عدم التأهل لسكال النطق بها ويسن أن يكون باليمين مطلقاً لأنها لا تباشر القدر مع شرف الفم وشرف المقصود بالسواك وان يبدأ بجانب الفم الايمن وينبغي أن ينوى بالسواك السنة كالنسل بالجماع ويؤخذ منه أن ينبغي بمعنى يتحتم حتى لو فعل مالم تشمل نية ماسن فيه بلانية السنة لم يثبت عليه وان يعود الهوى ليألفه وأن يجعل خنصره وإبهامه تحته والا اصابع الثلاثة الباقية فوقه وأن يبلغ ريقه أول استياكه

الألعدر وان لا يمسه وان يضعه فوق اذنه (٢٢٢) اليسرى لخبر فيه واقتداء بالصحابة رضى الله عنهم فان كان بالارض نصبه ولا

يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما اذا اراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ربح ولا يكره ادخاله ماء وضوئه أى إلا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وان لا يزيد فى طوله على شبر وان لا يستاك بطرفه الآخر قيل لان الأذى يستقر فيه وهو يسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى إلا للبرك كما فعلته عائشة رضى الله عنها ويتأكد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف فى وجوبه ويرد بانه موجود فى السواك أيضا مع كثرة فوائده التى تزيد على السبعين ولا يبلغ ما اخرج به بالخلل بخلاف لسانه لان الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لمن لا استنان له لما مرانه مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال) لان خلوف فمه وهو بضم اوله ويفتح فى لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ربح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لانه محل الجزاء وإلا فاطيبيته عند الله موجودة فى الدنيا ايضا كما دل عليه حديث آخر واطيبيته تدل على طلب ابقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما فى خبر

المرحومى ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفى كل مرة وقت وضعه فى الفم وقبل أن يحركه كثيرًا لما قيل انه امان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئًا لما قيل انه يورث الوسواس اه (قوله لا لعذر) أى كان يعلق به قدر (قوله وان لا يمسه) فان ذلك يورث الباس وربحير مى (قوله وان يضعه الخ) كذا فى المغنى (قوله فان كان) أى وضع السواك (قوله وقد حصل به نحو ربح) عبارة النهاية ان علق به قدر اه وعبارة المغنى اذا حصل عليه وسخ او ربح او نحوه كما قاله فى المجموع اه (قوله أى إلا ان كان عليه الخ) واطلق المغنى السكر اه ويمكن حمله على مقاله الشارح (قوله وان لا يزيد الخ) كذا فى المغنى والاقناع وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزناداه (قوله على شبر) أى بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بربحير مى (قوله وان لا يستاك الخ) واستحب بعضهم ان يقول اوله اللهم بيض به اسناني وشد به لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا ارحم الراحمين شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا لا بأس به وإن لم يكن له اصل فانه دعاء حسن اه (قوله حرام) كذا فى النهاية والمغنى (قوله ويتأكد التخليل الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام شرح بافضل زاد المغنى وكون الخلل من عود السواك ويكره بنحو الحد يداه زاد شيخنا قيل ويكره الخ او من الخللة المعروفة اه وفى السكر دى عن ايعاب ويكره يعود القصب ويعود الآس وورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق الجذام إلا التين فانه يورث الاكلة وجاء فى طب اهل البيت النهى عن الخلل بالخصوص والقصب والحديد كجلاء الاسنان وبرداه به ويسن بل يتأكد على من يصحب الناس التتظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الادب اه (قوله بل هو افضل) أى من السواك وفى شرح العباب قال الزركشى وابن العماد هو أى التخلل من أثر الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ مما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك وورد بان السواك محتاتف فى وجوبه اه سم (قوله بانه موجود) أى الاختلاف (قوله فى حالة) إلى قوله ولو اكل فى المغنى إلا قوله ويفتح فى لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة الخ وكذا فى النهاية إلا قوله يوم القيامة إلى واطيبيته (قوله بل هو سنة مطلقا) تقدم عن شيخنا أنه يعتر به الاحكام الخمسة إلا الا باحة قول المتن (إلا للصائم) أى ولو كان نفلا نهاية ومغنى زاد شيخنا ولو حكما فدخل الممسك كان نسي النية ليلا فى رمضان فامسك فهو فى حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والخطيب من عدم السكر اه للممسك لانه ليس فى صيام اه زاد البجيرمى فان قيل لاى شىء كره الاستياك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع انها مزيل للخلوف اجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبلغ من مجرد الماء الذى به المضمضة اه قول المتن (بعد الزوال) خرج به ما لو مات فلا يكره لان الصوم لم يقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح مر ما يوافق ع ش على مر وفى حاشيته هنا أى على المنهج مانصه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة خلوفه بسواك وقياس دم الشهيد الحرمة وقال به الرملى اه بربحير مى وياتى عن شيخنا مثله (قوله ويفتح الخ) واما الرواية فبالضم فقط ع ش ومغنى (قوله تغيره) أى تغير رائحته نهاية ومغنى (قوله أطيب عند الله الخ) أى أكثر ثوابا عند الله من ربح المسك المطلوب فى نحو الجمعة وانه عند الملائكة أطيب من ربح المسك عندكم شيخنا (قوله كما صح به) أى بان خلوف فمه أطيب الخ (قوله لانه محل الجزاء) او محل ظهورها باعطاء صاحبها انواع السكرامة واهل هذا اظهر مما ذكره الشارح قاله السيد عمر البصرى وقديدهى انه هو مراد الشارح (قوله تدل على طلب ابقائه) أى فتكره إزالته شرح المنهج (قوله على تخصيصه الخ) أى تخصيص الخلوف المطابق فى الحديث المتقدم مغنى (قوله وخلوف افواههم الخ) جملة حالية مقيدة لعاملها فيفهم منه ان ذلك فى الدنيا وهو الاصح

ظاهره ان النية غير شرط وإن حصول السنة لا يتوقف عليها (قوله بل هو أفضل) أى من السواك بدليل ما ياتى وفى شرح العباب قال الزركشى وابن العماد وهو أى التخلل من اثر الطعام افضل من السواك لانه يبلغ مما بين الاسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك وورد بان السواك محتاتف فى وجوبه وهو وورديه لولا ان

جماعة وحسنه بعضهم ان من خصوصيات هذه الامة أنهم يمسون وخلوف افواههم أطيب عند الله من ربح المسك عند



عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيهما معنى (قوله والمساء لما الخ)  
 الأولى إسقاط لما (قوله) وحكمة اختصاصه بذلك) أي اختصاص الكراهة بما بعد الزوال نهاية ومعنى (قوله)  
 بخلاف قبله) فيحال على نوم أو أكل في الليل أو نحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كره له  
 قبل الزوال كما قاله الجبلي وتبعه الأذرعى والزركشى وجزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر  
 كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم يتسحر وهو الوجه ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال  
 على التغير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كما لمشقة في السفر نهاية وإيعاب وفي  
 المعنى ما يوافقوه عبارة الامداد لو تناول ليلا ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المدة بوجه وكذا لو ارتكبت  
 الوصال المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لان الخلو فحينئذ من الصوم السابق اه  
 ويوافقها قول الشارح الاتي بان لم يتعاط مفطرا ينشأ عنه الخ وفي عشاء مانعه ونقل بالدرس عن شرح  
 العباب للشارح مر نقلا عن والده ما يوافق ما قاله ابن حجب ونص ما نقل ويؤخذ منه أن فرض الكلام فيما  
 يحتمل تغيره به اما لو افطر بما لا يحتمل أن يحال عليه التغير كنحو سمسمة أو جماع خشكة كالأصل فإذ  
 الشارح مر في شرح العباب وقال إن والده أفتى به اه (قوله ومن ثم لو سوك الخ) أو زال الشهيد الدم عن  
 نفسه بان جرح جرح حاي قطع بموته منه فالزال الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا زاد المعنى فتقويت المكلف  
 الفضيلة على نفسه جائز وتقويت غيره لها عليه لا يجوز إلا باذنه اه (قوله حرم عليه الخ) ولو تعدد مس أو لمس  
 غيره مس أو لمسا ناقضا بغیر اذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ  
 فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثا ينبغي الكراهة مر اه سم (قوله)  
 مفطرا ينشأ عنه الخ) خرج به نحو الجماع بجبري (قوله على الوجه الخ) وجرى الشهاب الرملي والخطيب  
 والجمال الرملي وابن قاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ كرهى (قوله فسن السواك الخ)  
 اعتمده المعنى والزياى وكذا النهاية وفاقوا والده ثم قال ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موجرا  
 ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقتلنا بعدم نظره وهو الأصح فهل يكره السواك أم لا لزوال المعنى قال  
 الأذرعى أنه محتمل وإطلاقهم يفهم التعميم اه اذ سمى أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان  
 ذلك فيما إذا حصل تغير بالنوم أو الأكل كل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه  
 لا يلزم من زوال الخلو بالكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الأكل اه زاد الكردى وعلى ما قاله أى سم  
 إن حصل بما ذكر تغير الفهم كره السواك عند الشارح أى ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل  
 به تغير كره عند الشارح وغيره وفي شرح العباب بحث الأذرعى كراهته للصائم قبل الزوال إن كان يدعى فقه

أشق على أمي لا مريمهم بالسواك أو لفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اه (قوله بخلافه قبله) أى  
 وإن لم يتسحر على الوجه مر قال الجبلي إلا إذا لم يفطر ليلا أى حينئذ يكره قبل الزوال أيضا لان التغير حينئذ  
 من أثر الصوم ولا محذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغروب وغودها بالفجر لان الحكم بزول  
 بزوال علته وهى هنا إزالة الصائم أثر صومه ويثبت عند وجودها ولو جامع ليلا فقط فهل زوال الكراهة قبل  
 الزوال لا تقطاع حكم الصوم أو لا لان الجماع لا مدخل له في التغير فيه نظرا اه (قوله ومن ثم لو سوك غيره بغیر  
 اذنه حرم) لو تعدد مس أو لمس غيره مس أو لمسا ناقضا بغیر اذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة أو  
 مس رجل بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تقويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه  
 عبثا ينبغي الكراهة ثم روي ما تقرره أنه لو زال الشهيد دم نفسه لم يحرم بان جرح في الحرب جرحا يقطع  
 بموته منها ثم أزاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهيد لجواز أن لا يموت فليتامل  
 (قوله وايضا فقد وجد الخ) قد يشكل كالتوجيهين بجواز إزالة النجاسة عن الشهيد وإن أدت إلى إزالة الدم  
 الشهادة وقد علم بما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو وقضيته كراهة إزالته بغیر استيائك (قوله كما  
 عليه جمع) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها ما زال به الخلو أو قبله

والمساء لما بعد الزوال ويمتد  
 لغة إلى نصف الليل ومنه إلى  
 الزوال صباح وحكمة  
 اختصاصه بذلك أن التغير  
 بعده يتمحض عن الصوم  
 لخلو المدة بخلافه قبله وإنما  
 حرمت إزالة دم الشهيد  
 لأنها تقويت فضيلة على  
 الغير ومن ثم لو سوك الصائم  
 غير بغیر اذنه حرم عليه لذلك  
 ولو تمحض التغير من  
 الصوم قبل الزوال بان لم  
 يتعاط مفطرا ينشأ عنه  
 تغير ليلا كره من أول النهار  
 ولو أكل بعد الزوال ناسيا  
 مغيرا أو نام وانتبه كره أيضا  
 على الوجه لأنه لا يمنع تغير  
 والصوم ففيه إزالة له ولو  
 ضمنا وأيضا فقد وجد  
 مقتض هو التغير ومانع  
 هو الخلو والممانع مقدم  
 إلا أن يقال أن ذلك التغير  
 أذهب تغير الصوم  
 لا ضمحلاله فيه وذهابه  
 بالكلية فسن السواك لذلك  
 كما عليه جمع

لمرض في لثته ويخشى الفطر منه الخ اه (قوله وتزول الكراهة بالغروب) كذا في المغني وشرح الغاية للغزي وقال شيخنا وكذا بالموت لانه الان ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوخي وقال غيره لا تزول بالموت بل قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملي اه (قوله الخشنة) لاحاجة اليه (قوله هل يكره الخ) اعتمده سم وشيخنا واعتمد البجيرمي عدم الكراهة قول المتن (والتسمية اوله) ويسن التعوذ قبلها وان يزيد بعدها الحمد لله على الاسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والاسلام نور ارباعه وذك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الاسرار بها شيخنا وفي النهاية والمغني مثله لا قوله والاسلام نور او قوله ويسن الاسرار بها (قوله اي الوضوء) ولو بما مغصوب لانه قربة والعصيان لعار وض و تسن لكل امرئى بالعبادة او غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ولو من اثناء سورة وجماع وذيبح وخروج من منزل للصلوة والحج والاذكار وتسكرو لمسكروه ويظهر كما قاله الاذرعى تحريمها المحرم نهاية وفي المغني ما يوافق له لانه قال بالكراهة لمحرم عبارة سم قال في العباب وتسكرو اي التسمية لمحرم او مكروه قال في شرحه والظاهر ان المراد بهما المحرم أو المسكروه لذاته فتسن في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة ع ش قوله م لم يحرم اي لذاته كالزنا وشرب الخمر بقى المباحات التي لا شرف فيها كتنقل متاع من مكان الى اخر وقضية ما ذكر انها مباحة فيه اه وعبارة الرشيدى ولينظر لواء كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب او الحرمية فيه ذاتية والظاهر الاول وحينئذ فصوره المحرم الذي تحرم التسمية عنده ان يشرب خمر او ياكل ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين اكل المغصوب ان الغضب امر عارض على حل الماء كقول الذي هو الاصل بخلاف هذا اه (قوله أو جملة الخ) اقتصر عليه في شرحه بافضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف كما قال به في التحفة والاياعاب لما بينته في الاصل من ان له طر قاي رتقى بها الى رتبة الحسن فراجع له بل بعض طرقه حسن اه (قوله لما يأتى الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله واقفها) الى قوله كما يصرح به في النهاية والمغني (قوله واقفها باسم الله) ليحصل اصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الاذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا عبارة سم (فرع) هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي ببدء الامور فاجاب م ر بالمنع لان البداء ورد فيها طلب البداء بالبسملة وبالحدلة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا باسم الله اي قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء اه (قوله واكملها باسم الله الرحمن الرحيم) ويأتى بذلك ولو جنباً وحائضاً ونفساء كان يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الدكر شيخنا قول المتن (فان ترك) ان بنى للمفعول فالتذكير بتاويل التسمية بمذكرو اي قول بسم الله او ذكر بسم الله او الاتيان به مثلاً سم (قوله قائلًا بسم الله الخ) او

وتزول الكراهة بالغروب (تنبيه) هل تسكروه لزالة الخلو بعد الزوال بغير السواك كأصبعه الخشنة المتصلة لان السواك لم يكره لعينه بل لازالته له كما تقرر فكان ملحظ الكراهة زواله وهو أعم من أن يكون بسواك أو بغيره أو لا كما دل عليه ظاهر تقييدهم لزالته بالسواك ولما قالوا هنا أو في الصوم يكره للصائم إزالة الخلو بسواك أو غيره كل محتمل والا فرب للمدرك الاول ولكلامهم الثانى فتأمل (والتسمية اوله) أى الوضوء للاتباع والخبر لا وضوء لمن يسم وأخذ منه أحمد وجوبها ورده أصحابنا بضعفه أو حمله على الكامل لما يأتى في المضمضة وأقلها بسم الله وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم (فان تركها) ولو عمدا (ففى أثباته) يأتى بها تداركاً لها قائلًا بسم الله

ما منع طهوره وقلنا بعدم فطره وهو الاصح فهل يكره له السواك أم لا زالوا المعنى قال الاذرعى أنه محتمل وإطلا فهم يفهم التعميم اي فيسكروه ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان ذاك مفروض فيما اذا حصل تغير بالنوم والا كل ناسيا مثلاً فلا يكره وفرض هذا فيما اذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال الخلو بالاكل ناسيا مثلاً حصول تغير بذلك الا كل (قوله والتسمية اوله) قال في العباب وتسكرو اي التسمية لمحرم ومكروه قال في شرحه بعد ان بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر ان المراد بهما المحرم أو المسكروه لذاته فتسن في نحو الوضوء بماء مغصوب خلافا لما بحثه الاذرعى وغيره وبحث الاذرعى حرمتها عند المحرم ضعيف وإن نقله عن الحنفية كما علم بامر عن العلماء اه واراد بامر عن العلماء قوله قبل ذلك (فرع) في الجواهر وغيرها عن العلماء ان الافعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تسكروه فيه اه (فرع) وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله او ذكر الله كافي ببدء الامور فاجاب م ر بالمنع لان البداء ورد فيها طلب البداء بالبسملة وبالحدلة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها الا لطلب البسملة بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا باسم الله اي قائلين ذلك كما فسر به الاثمة واقول لقائل ان يقول ان حديث كل امرئى بال شامل للوضوء (قوله فان ترك) ان بنى للمفعول اشكل التذكير في الضمير لان ضمير المؤنث

أوله وأخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيره باختلاف نحو الجماع لكرهه الكلام عنده وهي هناسنة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلاة ويتردد النظر في الجماع هل يكفي ( ٢٣٥ ) تسمية أحدهما والظاهر نعم ( وغسل كفيه )

إلى كوعيه ( وإن تيقن طهرهما ) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديمه السواك أنه أول سنه ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذري وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص اه وليس كما قال بل المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أول التسمية وجزم به المصنف في مجموعهم وغيره فينوي معها عند غسل اليدين إذ هو المراد بأوله في المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقرنها بتحريم الصلاة وحيث قد يحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جريت في شرح الإرشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كما يتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما مستحيل لأنه يسن التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معه بالتسمية ومن صرح بأنه ينوي عند غسل

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا ( قوله أوله وآخره ) أي الأكل ذلك وإلا فالسنة تحصل بدونه رشيدى زاد عش والمراد بالأول ما قبل الآخر فيدخل الوسط اه أي والمراد بآخره ما عدل الأول ( قوله لا بعد فراغه ) أي الوضوء أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الدعاء بعده على أحد قولين ارتضاء الرمي ولكن نقل عن الزيادي والشبرا ملسي أن المراد فان فرغ من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة أنا أنزلناه وهذا أقرب شيخنا ( قوله كذا في الأكل ) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقي الشيطان ما كله وينبغي أن يكون الشرب كالأكل مغنى ونهاية قال عش قوله مر أنه يأتي بها الخ ينبغي أن محله إذا قصر الفصل بحيث ينسب إليه عرفاه عبارة سم مشي شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الإرشاد ثم أيد ما قاله أي شيخ الإسلام بحديث الطبراني اه ولفظه كافي الكردي من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فلينذكر اسم الله في آخره ( قوله ونحوه ) أي بما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتحمال والتأليف والشرب اه كردي عن شرح الإرشاد للشارح ( قوله بخلاف نحو الجماع ) أقول وهل يأتيها بقلبه والحالة هذه واللام في ذلك شيئا ولعل الأول أقرب أخذنا من قولهم إن العاطس في الخلاء يحمد الله بقلبه بصري وبرماوى ومال عش إلى الثاني ( قوله والظاهر نعم ) ويوجهه بأن المقصود منه دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتهما ونقل عن الشارح م ر عدم الاكتفاء بهما من المرأة وإنما تكفي من الزوج لأنه الفاعل اه وفيه وقفة عش ( قوله وإن تيقن طهرهما ) أي أو تواضعا من نحو ابريق مغنى ونهاية ( قوله قبل الخ ) وعن قال به النهاية ووالده كما مر ( قوله أن أوله التسمية الخ ) أو في سم على المنهج مانصه وكان شيخنا الشهاب الرمي يجمع بين من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله السواك أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من السنن القولية التي هي منه ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لأمته فلا ينافي قرن النية قلبا بالتسمية ولا تقدم السواك عليهما لأنه سنة فعلية في الوضوء لا من الوضوء اه وفي النهاية نحوه باختصار بصري وكردي ومعلوم ما جرى عليه الشارح كما غنى خارج عن هذا الجمع ( قوله فينوي ) أي بالقلب معها أي التسمية ( قوله بأن يقرن الخ ) فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه بالغسل في أن واحد شيخنا ( قوله يتلفظ بالنية ) أي سرانهاية ( قوله وعليه جريت الخ ) وكذا جرى عليه النهاية والمعنى وغيرهما ( قوله في شرح الإرشاد ) أي في الأمداد وفتح الجواد كردي وكذا جرى عليه في شرح الأفضل ( قوله ويحتمل أن يتلفظ بها الخ ) قد يقال يقدر في هذا الثاني خلو التلفظ بالنية عن شمول بركة التسمية له بصري ( قوله فاندفع ) إلى قوله وعلى هذا في النهاية ( قوله فاندفع ما قيل قرنها ) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة مستحيلة ففيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض رشيدى ولا يخفى أن قول الشارح فاندفع الخ متفرع على كل من الاحتمالين ( قوله قرنها بها ) أي قرن النية بالتسمية ( قوله ولا يعقل التلفظ معه ) أي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ أي لا يمكن التلفظ بهما في آن واحد ولو قدم معه على التلفظ لا تصل الموجب بعامله وأتضح المعنى المراد ( قوله ومن صرح الخ ) تأييد لقوله فينوي معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تفريع عليه ويجوز تفريعه على قوله وعن صرح الخ ( قوله وعلى هذا المعتمد ) أي من أن أول سنن الوضوء التسمية المقرنة بالنية عند أول غسل

ولو مجازى التأنيث يجب تأنيثه ويحجب بتأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الاتيان به مثلا ( قوله وكذا في الأكل ونحوه ) مشي شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الإرشاد ثم أيد ما قاله بحديث الطبراني ( قوله قيل ظاهر تقديمه السواك الخ ) في شرح م ر وبدؤه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن

( ٢٩ - شرواني وابن قاسم - أول ) التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد تقديمها على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستياك بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجهه بعضهم بأن الماء حينئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

اليدن (قوله بين الحجر والماء) أى بتعقيب الثاني للأول (قوله يلزم الأول) أى المار في قوله وقيل الخ (قوله خلو السواك الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه سم أقول وممر هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى للسواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطف على خلو الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارنة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله كما علمت) أى من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التسوية وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عث (قوله وإنما ائيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أن ما تقدمها الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله وتجزئ هنا) أى في النية المقرونة بالتسمية عند غسل اليدين (قوله نية مأمراً) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك أن السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مرواً أقول نية رفع الحدث معناها قصده رفعه بمجموع أعمال الوضوء وهو رافع بلا شبهة سم اه بجري (قوله وكذا النوى الخ) تقدم عن شيخنا أن الأحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله لأنه) أى النوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحلى فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقد يقال بل ينبغي أن يغسلهما خارج الاناء لثلاثا يصير الماء مستعملاً بغمسهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فلعل المراد أنه لا يكره غمسهما خوف النجاسة وإن كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذى يريد الوضوء منه عث وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بافضل قال عث أى ولو مع يتيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم سم (قوله لوضوئه) معنى لوضوح أنه لو يتيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً وإن قلنا بكرهه تنجيس الماء القليل لما فيه هنا من التضمخ بالنجاسة وهو حرام نهاية وشيخنا قول (المتن كره الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بما طهور ثم أراد غمس يده في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غمسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الإضافة للاستغراق فيشمل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله البصرى وفيه تأمل (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو بإحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله فيه مائع) أى وإن كثرا وما كثر رطب نهاية وغنى (قوله ثلاثاً) ولو كان الشك في نجاسة مغالطة

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلو السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكر ليشاب عليه إذ ما تقدمها لا ثواب فيه وإنما ائيب ناوى الصوم ضحوة من أول النهار لأنه لا يتجزأ أو يجزئ ههنا نية مما مرو وكذا النوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للقصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بتيقن نجاستهما غير مراد لوضوئه (كره غمسهما) أو غمس أحداهما (في الاناء) الذى فيه مائع أو ماء درن القلتين (قبل غسلهما) ثلاثاً انتهى المستيقظ عن غمس يده في الاناء قبل غسلها ثلاثاً

يقال أول سننه الفعلية المقدمة عليه السواك وأول سننه الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بان يقرنها بما عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سراً عقب التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفي في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنزيه والتحريم (قوله كره غمسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بما طهور ثم أراد غمس يده في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بهما أو بإحداهما (قوله ثلاثاً) يتجه أن محله في غير

فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بغسل اليدين سبعا إحداها بتراب نهاية زاد سم بل تسعاً قلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداها بتراب أى ولا يستحب ثامنة وتسعة بناء على ما عتمدته الشارح مر من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة اما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك اه عبارة الكردى وفي الامداد الذى يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة إلا بمرتين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطبرلاوى والمغنى اعتماده وفي العنانى على شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثا اه وعبارة البجيرى (فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكفى فيها بالرش ثلاث مرات او لا بد من غسلها ثلاثا فيه نظر والوجه الثانى وإن كان الرش فيها كافيا بطريق الاصل كما قاله ع ش واستوجه سم الاول وقال الاجمورى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على ما إذا اراد كالوضوء كادخال يده في نحو ماء قليل اه وقال ابن حجج في شرح الارشاد ولو تيقن النجاسة وشك اهى مخففة او متوسطة او مغلظة فما الذى يأخذ به والذى يتجه الثانى أى حملا على الاغلب اه (قوله معلل الخ) حال من فاعل النهى الخ المحذوف وقوله الدال نعت لقوله بأنه لا يدري لانه في قوة هذا التعليل عبارة النهاية والمغنى والامر بذلك إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالا حجارا واذانا وما جالت ايديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليلا نجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم ينم واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان الشارح الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علله بما يقتضى الاكتفاء بمرة واحدة وهو قوله فانه لا يدري الخ سم وبجيرى (قوله اذا غيحا حكما الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثا (قوله) فانما يخرج) بالبناء للجهول بجيرى ويجوز بناؤه للفاعل بر جوع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام (قوله استشكل هذا) اى عدم زوال الكراهة بمرة الخ (قوله) ومن ثم) اى من اجل ان الشارع اذا غيحا الخ (قوله بحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان محل هذا) اى عدم الكراهة عند تيقن الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغنى مرة او مرتين كره غمسهما قتل لكال الثلاث اه (قوله بقيت الكراهة) ينبغى تكميل ما مضى ثلاثا سم وتقدم انفا عن النهاية والمغنى الجزم بذلك (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث الخ) قد يقال بل هى غيرها وان هنا سنتين إحداهما الغسل ثلاثا للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك للنجاسة فهما وإن حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك الغسل واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال الكردى مانصه قوله هى الثلاث أول الوضوء زاد في الايعاب فليست غير هاتحتى تكون ستا عند الشك ثلاثا للوضوء وثلاثا لادخال خلاطن غلط فيه اه واليه ميل القاب والله اعلم (قوله فيما مر) اى فى الاناء الذى فيه مائع الخ وقول الكردى وهو قوله بان برده لزوم تكرره حينئذ مع قول الشارح فى حالة التردد قول الماتن (والمضمضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء فى الفم ولو تعدد الفم فينبغى ان يأتى فيه ما فى تعدد الوجه فان كانا اصليين تهمض في كل منهما وإن كان احدهما اصليا والاخر زائدا وتميز الاصل من الزائد ولم يسامت فالعبرة بالاصل دون الزائد وإن اشتبه الاصل بالزائد تهمض في كل منهما وكذا إن تميز لكن سامت وقوله والاستنشاق ما خوذ من النشق وهو شم الماء وهو افضل من المضمضة لان اباءور من اثمتا قال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام احمد ومحل المضمضة افضل من محل

المغلظة ولا فسبعا مع التراب بل تسعا إن قلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله) اذا غيحا حكما بغاية) قد يقال لكنه غلل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمرة الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبغى الى تكميل ما مضى ثلاثا (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث اول الوضوء) قد يقال بل هى غيرها وان هنا سنتين احداهما الغسل ثلاثا للوضوء والثانية الغسل ثلاثا للشك فى النجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثا لكن الافضل تعدد ذلك

معللا له بأنه لا يدري أين باتت يده الدال على أن سبب النهى توهم النجاسة لنوم أو غيره ولا تالم نزل الكراهة بمرة مع تيقن الطهر بها لأن الشارع اذا غيحا حكما بغاية فانما يخرج عن عهده باستيفائها فاندفع استشكل هذا بأنه لا كراهة عند تيقن الطهر ابتداء ومن ثم بحث الاذرعى أن محل هذا اذا كان مستندا ليقين غسلها ثلاثا فلو غسلها فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه الثلاث هى الثلاث أول الوضوء لكنها فى حالة التردد يسن تقديمها على الغمس فيما مر (و) بعد غسل الكففين تسن (المضمضة و) بعد المضمضة كما أفهمه قوله الآتى ثم يستشق يسن (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا

استنشاق لانه محل الذكر والقراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كأمره الله) أي في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ أي المضمضة والاستنشاق أي حكمة تقديمهما نهاية عبارة المعنى والدميرى ومن فوائد غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صافه وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا أو زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للآكل من موائد الجنة والمضمضة للكلام رب العالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل اليدين لللبس السوار في الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والأكليل فيها ومسح الأذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للمشى في الجنة اه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (ان فصلهما الخ) وضابطه ان لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الأولى الأصح الآتي في المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتي في الشرح (قوله من جمعهما) أي الآتي (قوله على هذا) أي الاظهر وكان الأولى تأخير هذه عن الأصح عبارة النهاية والمعنى ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يتمضمض الخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم فان جمعت على لغة الفتح آتين فتح الرأى وإن جمعت على لغة الضم جاز إشكان الرأى وضما وفتحها فتلخص في غرفات أربع لغات إقناع (قوله حتى) إلى قوله فمضى في النهاية والمعنى لإقوله أو متفرقة (قوله ومقابله) أي الأصح (قوله متواليه) أي بان يتمضمض ثلاث متواليه ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وكذا ثانية وثالثة (قوله لانه) أي ما ذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب أي كتقديم النبي من اليدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لان نحو اليدين عضوان متفقان اسمها وصورة بخلاف الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كإحدى عبارة شيخنا وضابط المستحق ان يكون التقديم شرط للحصول السنة كإتيان قدمي الكفين على المضمضة فانه ان قدم المؤخر وأخر المقدم فان ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب ان لا يكون التقديم شرط لذلك بل يستحب فقط فان أخره وقدم اعتبر بما فعله كإتيان النبي على اليسرى وقوله فات ما أخره هذا على ما في الروضة الذي اعتمده النهاية والمعنى والزيادة وما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الاسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا أعاده (قوله كان اقتصر الخ) عبارته في شرحه بانفضل ما تقدم عن محله لغو فلو اتى بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو قهر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال السكردى عليه قوله فات تقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبعه الشيخ شيخ الاسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادى في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبرلاوى وافر القليوبى الاسنوى على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجلال الرملى ما في الروضة ان السابق هو المعتمده وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لا تيانه قبل محله لان محله بعد المضمضة وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة راسا امالا ولا فليس من محل الخلاف بين الشارح والجلال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتنبيه وأبى شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملى وعبارة العنانى على التحرير والذي يتعين

للحديث الصحيح لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كأمره الله فيغسل وجهه ويديه ويمسح رأسه ويغسل رجله وخبر تمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أو صاف الماء (والاظهر أن فصلهما أفضل) من جمعها لخبر فيه (ثم) على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه (يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) حتى لا ينتقل عن عضو إلى بعد كالطهره ومقابله ثلاث لكل متواليه أو متفرقة لانه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لاختلاف المحل كسائر الأعضاء فمضى قدم شيئا على محله كانت اقتصر على الاستنشاق

الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كأمره الله) فان قيل أمر الله لا ينحصر في القرآن قلنا سباق الحديث لا حالهم على امر معلوم وذلك ليس إلا القرآن بخلاف السنة فانها لا تعلم إلا منه ولم ينهنا فلو أريد أمر الله ولو في غير القرآن لكأن الحوالة على مجهول ولم تقدم شيئا فناما بلطف تدركه (قوله معرفة أو صاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله وأفادت ثم الخ) قد يقال إنما أفادت الفضيلة الترتيب (قوله

لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة فالاستنشاق لان اللاغى كالمعدوم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداء فله العفو بعده عن القود عليها لان عفوه الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم فجاز له العفو عن القود عليها فان قلت قياس ما يأتي أنه لو أتى بالتعود قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعود وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله (٢٢٩) قلت بفرق بان المقصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالبداء بالتعود ذات ذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله وما نحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الاعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض ووقوعه في محله وبالا ابتداء بالاستنشاق فأت هذا الثاني فوقع لغوا وحينئذ فكانه لم يفعل شيئا فسر له غسل اليدين فالمضمضة فالاستنشاق ليو جهدا المقصود من التطهير ووقوع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فتأمله ويأتي في تقديم الاذنين على محلها ما يؤيد ذلك وقد تمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكلا ونحوه والروح ذكرنا ونحوه وأقلها وصول الماء للفم والانف وأكلهما أن يبالغ في ذلك كما قال (ويبالغ فيهما غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا من ضمير المتوضى الدال عليه السياق (الصائم) الأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي أو في الثالثة حسب الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرمي اهـ (قوله لغا) ظاهره وان أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلو أتى بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق حسب الشارح ومن نحاه ونحوه ولا يحسبان عند الرمي ومن نحاه ونحوه وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لغا واعتد بما وقع بعده) خلافا للبغي والنهاية كما سر عبارة الاول فلو أتى بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه أو أتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسوى وصوابه ليو ما في المجموع لم يحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخى ما في الروضة قال لقولهم في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع أو لا فكان تركه غير فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعود ثم أتى بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) اى لولى الدم (العفو بعده) اى بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) اى الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما يأتي الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) اى في الرتبة من غسل الكفين والمضمضة (قوله فأت ذلك) اى ووقوع الافتتاح بدعائه (قوله اليه) اى بدعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الاعضاء الثلاثة) اى اليد والفم والانف (قوله هذا الثاني) اى ووقوعه في محله (قوله التطهير ووقوع الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) اى المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكرنا ونحوه) اى كالقراءة شيخنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر مغنى (قوله وصول الماء للفم) اى ولو لم يدره في الفم ولا وجه (والانف) اى وان لم يجزبه في الانف ولا نشره نهاية (قوله أو حالا) اى بناء على عدم تعرفها منها بالاضافة قسم (قوله من ضمير المتوضى الخ) راجع لكل من الاستثناء والحال يعنى من الضمير المستكن في بيالغ الرافع الى المتوضى المعلوم من السياق (قوله بان يبالغ) ببناء الفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآتى (قوله امرار الاصبع الخ) الاولى تنكير الاصبع (قوله عليها) اى على أقصى الحنك ووجهى الاسنان الخ او الحنك ووجهى الاسنان الخ او الاسنان واللثات احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء بنفسه (قوله الى خيشومه) اى أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) اى في الانف (قوله ولا يستقصى فيه) اى في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بحيرى (قوله سعو ط) بضم السين اى إدخال الماء أقصى الانف قررته شيخنا وفتحها دوا يصب في الانف مصباح بحيرى وقوله في أقصى الانف الاولى فوق أقصى الانف (قوله ولا الخ) اى وإن تقدر كاملا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستقصاء اقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملحق به كالممسك لترك النية على الوجه شورى ويرمى فتركه له ايضا عش (قوله ومن ثم) اى من اجل خوف الافطار مغنى (قوله كرهت له) اى إلا ان يغسل فيه من نجاسة نهاية اى فانه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جوفه لم يفطر لانه تولد من أمر به عش وكرى (قوله وإنما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كما لو قال بتحريم القبلة إذا خشى الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الافطار ولذا سوى لغا) ظاهره وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا) اى بناء على عدم تعرفها هنا بالاضافة

يبلغ الماء إلى أقصى الحنك ووجهى الاسنان واللثات ويسن امرار الاصبع اليسرى عليها ويج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعو ط لا استنشاقا أى كاملا وإلا فقد حصل به أقله كما علم ما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبالغ كذلك خشية السبق إلى الخلق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإنما حرمت القبلة المحركة للشهوة

لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يدعوا لكثيرها والآنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنأمكنه مع الماء (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بينهم الصلحة أحاديثه على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والافضل على الجمع كونه (بثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق)

من كل (والله أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتمضمض ثلاثا ولأه ثم يستنشق ثلاثا ولأه وقيل يتمضمض ثم يستنشق ثم ثانياه كذلك ثم ثالثه كذلك والكل مجزئ وإنما الخلاف في الافضل (وتثليث الغسل) ولو للسلس على الأوجه خلافا للزركشي لما يأتي أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع على طلبه ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وإن لم ينو الاغتراف على المعتمد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبعد جنب انغمس ناويا في ماء قليل ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث انه لو ردد ماء الاولي قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانياه فيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقديحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح ان

القاضي أبو الطيب بينهما فجزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القبلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلها) الاولي الموافق لتعبير النهاية والمغنى لانها (قوله والآنزال) اي والجماع بجزمي (قوله وهنأمكنه مع الماء) يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه بصري عبارة الكردى قال في الايعاب بحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه إن بالغ نزل الماء جوفه مثلا اي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول الماتن وتثليث الغسل في النهاية والمغنى (قوله على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) اي يكون الجمع بثلاث غرف يتمضمض الخ (قوله والكل مجزئ) اي في حصول السنة مغنى قول الماتن (وتثليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقى سنته نهاية ومغنى (قوله وذلك) اي سن تثليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتجريك ثلاث مرات اه (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانياه) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر والنظر فيه نظر الا ترى ان الماء المستعمل في الوجه لو لم ينفصل عنه ورده مرة بعد اخرى لم يحصل له سنة التثليث وأجيب بأن قول الشارح هو الاصح أي مدركا كما يظهر مما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل هل بينه وبين ما يأتي له في مسح الرأس شبه تناقض أم لا بصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله ولضعف البلل الخ وحاصله ان ماء المسح تافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الاولي (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالاستظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء إلى جميع أجزاء المغمسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جزما بالتزديد (قوله وقد يحرم) إلى قوله ويظهر في المغنى الا قوله وقول شارح إلى واحتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يتدب وما انبه عليه (قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقديحرم الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته اه (قوله واحتاج لما نه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو ثلث الخ) جملة حالية (قوله لم يتم) (فرع) لا يعيد فيها ولو ثلث وتيمم لانه أتلفه في غرض التثليث سم على التثليث قلت وكذا لا يعيد لو أتلفه بلا غرض وان أتم بتيمم بحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم وان أتلفه بعد لغرض كثير دو تنظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير عذر في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه اثم في الشق الاخير ع ش (قوله لا يكفيه) اي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يتدب تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء وسائر آدابه اه قال المجيزي قوله وإدراك الجماعة اي بان لم يسلم الامام وخرج به إدراك بعض الركعات وتكبيره الا حرام قليوبى وقوله وسائر آدابه أي ما لم يقل الخالف بوجوبها كسح جميع الرأس والاقدم على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل يشمل تكبيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أن نافع القليوبى فايراجع (قوله لم يرجع غيرها) اي والاقدم على الجماعة شيخنا (قوله والجيرة والعمامة) خلافا للنهاية عبارة سم الاوجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعيبه مر اه قال ع ش قضيته اي التعليل انه لو كان الخف من نحو زجاج يسن تثليثه لانه لا يخاف تعيبه اه (قوله والعمامة) اي فيما إذا

(قوله وتثليث الغسل) لو احتاج في تعلم غيره الوضوء إلى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن تنقني بالكرهية مر (قوله وان أمكن توجيهه الخ) على هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحريك في الماء ولو قليلا (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر (قوله والجيرة والعمامة) الاوجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحه يعيبه مر

تركه حينئذ سنة صوابه واجب أو احتاج لمائه لعطش محترم أو لتتمه طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ماء لا يكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يتدب تركه بان خاف فوت نحو جماعة لم يرجع غيرها (والمسح) إلا للخف والجيرة والعمامة



كل مسح الرأس عليها كرى (قوله للحديث) تعليل لما في المتن (قوله والدلك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري وقوله ويظهر أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلا منهما ليس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيث قد لا يليق الاتيان بكل غسلة مع مكملاتها ثم الانتقال منها لآخرى اه (قوله وسائر الاذكار الخ) قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية اللفظية فيسن تكريرها ثلاثا كالسمية اه وفي الايعاب ويحتمل خلافه إذ لا فائدة فيه إلا مساعدة القلب وقد حصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للحلي لا يندب تثليثا كما افق به والشيخنا انتهى كرى ورجع ع ش ندب تثليث النية اللفظية ونظر البجيرمي في علمته واستظهر السيد البصري عدم ندبه وقال شيخنا وهو أي عدم الندب المعتمد اه وهو الظاهر (قوله كالسمية) أي أوله (قوله والذكر عقبه) ودعاء الأعضاء وقراءة سورة إن شاء الله تعالى في السجدة كرى عن الايعاب مثله (قوله للاتباع في أكثر ذلك) وقياسا في غيره اعني نحو الدلك والسواك والسمية ايعاب اه كرى (قوله ويكره) الي قوله وإنما لم يعط في المغنى والنهاية (قوله ويكره النقص) وأما وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة ومرتين مرتين فاما كان لبيان الجواز شيخنا زاد المغنى فكان في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مانصه لاحتاج في تعليم غير الوضوء الى الاختصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغى ان تنتفى السكراهة مر اه وفي ع ش مانصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينقض نذره ام لا لانه مكره وفيه نظر قال شيخنا الشوري لا ينقض قلت فان اراد بعدم انعقاده لعمامة بحيث يجوز له الاختصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكره إنما هو الاختصار على الثنتين وان اراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاختصار عليها فظاهر اه (قوله كالزيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشط نهاية أي شط البحر بخلاف ما لو كان على نهر البحر فلا كراهة (قوله كاجتنابه) أي تقييد الزيادة بنية الوضوء (قوله وتحرم من ماء موقوف الخ) أي تحرم الزيادة على الثلاث من ماء موقوف على من يتطهر به او يتوضأ منه كالمندوب والربط لانها غير ما ذون فيها غنى ونهاية قال ع ش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلة المذكورة لان الواقف إنما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها لمن يريد الغسل لان ذلك من سنته وكان يؤخذ من ذلك حرمة ما جرت به العادة من ان كثير آمن الناس يدخلون في محل الطهارة لتفريغ أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المدة الوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء لإرادة صلاة وينبغي ان محل حرمة ما ذكر ما لم تجر العادة بفعل مثله في من الواقف ويعلم به قياسا على ما قالوه في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه إذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ماؤها الغير الشرب وعلم به لم يحرم استعماله فاجرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله أي بنية الوضوء) أي اطلق فلوزاد عليها بنية التبرد أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغنى (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله لما وقف الخ مئة ق به أي لم يعط (قوله وإنما لم يعط المندوب الخ) أي لم يجوز أن يعطى الزائد على الفرض للبيت من الموقوف للا كفاً مع انه يجوز التطهر بالزائد على الفرض الى الثلاث من الماء الموقوف للتطهر للفرق المذكور بقوله لانه الخ كرى (قوله لتفاهته) أي حقارته كرى (قوله وشرط) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله حصول التثليث) عبارة المغنى التعدد اه (قوله ولا

للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار اليه المصنف أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثا والدلك والتخليل ويظهر انه يخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عقب كل واحدة من هذه وان الأولى أولى والسواك وسائر الاذكار كالسمية والذكر عقبه للاتباع في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كاجتنابه جمع وتحرم من ماء موقوف على التطهير وإنما لم يعط المندوب بما وقفه الا كفاً لانه يتسامح في الماء لتفاهته مالا يتسامح في غيره وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والفرق بينه وبين نظيره في المضمضة والاستنشاق ان الوجه واليد متباعدان فينبغى ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفم والانف فكعضو فجاز تطهيرهما معا كاليدين انتهى وفي قوله كاليدين إشارة الى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الاخرى بل لو تثليثهما معا جزا ذلك فتأمل وهذا هو المتجه إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى بمالوجهه فليتأمل (قوله

يحصل لمن تم وضوءه ثم أعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لأنه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الفم والأنف

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلاثة حصنت له سنة التثليث كما شمله المثنى وغيره وقولهم لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسيان الغرة والتحجيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجود الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (وبإخذ الشاك) في استيعاب أو عدد (بالبين) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكفي ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد ولا نظر لاحتمال الوقوع في رابعة وهي بدعة لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقق (ومسح كل راسه) للاتباع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجاً من خلاف موجبها الأفضل في كيفية أن يضع يديه على مقدم راسه ملصقا مسبحته بالأخرى وإبهاميه بصدغيه وينذهب بهما لفقاها ثم أن انقلاب شعره ردهما لمبدته ليصل الماء لجميعه ومن ثم كانا مرة وفارقاً نظيرهما في السعي لأن القصد ثم قطع المسافة وإلا لنحو ضفره

يحصل) إلى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم أعاده الخ) وحكم هذه الأعادة الكراهة كإعادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتنمة لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم سمي على حجها ع ش عبارة الجعيرى وهو مكروه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أى تنزيهاً لا تحريماً بخلاف ابن حجب وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة وردهم بأن القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظراً للقول بحصول التثليث به اه (قوله مع تباعد غسل الأعضاء الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق أن التثليث يحصل بذلك أوجب بأن الفم والأنف كعضو واحد جاز ذلك فيها كاليدين بخلاف الوجه واليد مثل التباعدهما فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر اه وفي سمي بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الأخرى بل لو تثليثهما معاً أى أمرتباجز ذلك فتأملوه وهذا هو المنهج إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى عمالاً لوجه لها فلي تأمل اه وأقره ع ش (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافاً للرويانى والفوراني اه (قوله وبه الخ) أى بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله وثلاثة) أى فى محل واحد ع ش وأما لو مسح بعض راسه ثلاثاً فى محال متعددة فنقل عن الشهاب الرملى أنه يحصل به التثليث ورده ولده الشمس رمى والرد ظاهر بجعيرى (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغى نعم سمي (قوله ويفرق بينه) أى بين عدم حسيان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) أى التثليث والتعدد فى العضو المذكور (قوله وجوباً) إلى قوله أى لا اختلاط بلله فى النهاية والمغنى إلا قوله ولو فى الماء إلى ولا نظرو قوله وفارقاً إلى وإلا (قوله وجوباً فى الواجب وندباً) فلو شك فى استيعاب عضو وجب عليه استيعابه وهل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرحه بافضل ومغنى (قوله نعم يكفي ظن الخ) أى فيستثنى هذا من قولهم المراء بالشك فى أبواب الفقه مطلق التردد ع ش (قوله ولا نظراً الخ) رد لما قيل لا يأخذ بالأكثر حذر من أن يزبد رابعة فإنها بدعة وترك سنة اهون من ارتكاب بدعة (قوله لأنها الخ) علة لعدم النظر (قوله إلا مع التحقق) أى عند العلم بكونها رابعة شيخنا (قوله إذ هو الخ) علة للعل (قوله وخروجاً) عطف على قوله للاتباع (قوله من خلاف موجبها) أى كالامام مالك (قوله ثم أن انقلاب شعره) ينبغى إذا لم ينقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التى انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سمي (قوله لمبدته) أى مبدأ الوضع عبارة النهاية والمغنى إلى المكان الذى ذهب منه اه (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الرد لأجل ما ذكر (قوله كأن مرة) أى كان الذهاب والرد مسحة واحدة مغنى ونهاية (قوله وفارقاً) أى الذهاب والعود هنا نظيرهما فى السعى أى حيث يحسب كل من الذهاب والعود فى السعى مرة (قوله وإلا) أى وإن لم ينقلب شعره (قوله لنحو ضفره) أى أو عدمه وقصره نهاية ومغنى (قوله فلا الخ) أى فلا يرد إذ لا فائدة له فإن رد لم تحسب ثانية لصيرورة الخ نهاية ومغنى (قوله لصيرورة الماء مستعملاً) تأمله مع قوله أنفاً فيبحث أنه لورد الخ انتهى بصري و مر هناك جوابه (قوله بلله) أى بلل شعره (قوله عنه) أى عن الشعر أو بلله (قوله للثانية) أى

المرأة الثانية الحاصلة بالرد (قوله ولضعف البلل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزئ وماؤه يسير جدا بالنسبة لماه الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتامل سم على حجائه وشوقه يقال إن صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يأتي أن مسح الرأس يقع كله فرضا (قوله ويقع) إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله كزيادة نحو قيام الفرض) أي كتنطويل الركوع والسجود والقيام نهاية ومغنى (قوله إلا بغير الزكاة) أي المخرج عنها دون خمسة وعشرين نهاية ومغنى (قوله وعلى وقوع الكل فرضا) أي المرجوح و (قوله له) أي لمسح الكل (قوله فاذا فعله وقع واجبا) قد يقال إن كان الواجب مطلقا مسح الرأس كلا أو بعضا فواضح أو مسح البعض فحل تأمل بصري قول المتن (ثم أذنيه) أعلم أن استحباب مسحهما غير مقيد باستيعاب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذكرهم ذلك عقب مسح كلها فقد وهم نهاية زاد سم بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحنا نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا الفوات ويؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق ما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله ظاهرهما وباطنهما) والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه شيخنا ويجزئى قوله (سبأتيه وإهاميه) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بماء غير ماء الرأس) أي ليحصل الأكل وإلا فاصل السنة يحصل ببلل الرأس في المسحة الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى شرح بأفضل وشيخنا ويأتي في الشارح (قوله بماء جديد الخ) أي غير ماء الرأس والأذنين ليحصل الأفضل فلو مسحهما بماءهما حصل أصل السنة شرح بأفضل (قوله ومسح صماخيهما الخ) ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهار اقناع وشرح بأفضل ويسن غسل الأذنين ثلاثا مع الوجه لما قيل إنهما منه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل إنهما منه ومسحهما ثلاثا استقلالا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح والاصاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار الجملة ما فيها اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله وأفادت ثم الغاء تقديمها الخ) ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بل أصابعه ومسح رأسه ببعضها ومسح أذنيه بيافيهما كفى ومغنى وشيخنا (قوله فيسن فعلهما الخ) أي يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله أو نحو الخمار) إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى إلا قوله نعم إلى المتن (قوله ونحو القلنسوة) يضم السين عرقية محشية بقطن بجبرئى (قوله أو لم يرد ذلك) أي وإن سهل شرح بأفضل فالتعبير بالعسر جرى على الغالب نهاية (قوله نعم قد يوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا ولعل المراد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله تقييده) أي تقييد التكميل بالعسر بأن سببه أي سبب التقييد (قوله عليه) أي العسر قول المتن (كل بالمسح الخ) وافق الفقال بأنه يسن للمرأة استيعاب

(قوله ولضعف البلل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزئ وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفا وسطا فليتامل ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه أنه لو اقتصر على مسح بعض رأسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا تحصل سنة مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعميم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا وقد يؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن ولا يسع أحدا أن يقول أنه لو مسح الأذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لمنافاة ذلك لا إطلاق أجزاء الوضوء مرة مرة مرتين كصاح عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستنشاق ما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس (قوله كل بالمسح عليها) في شرح مر ومقتضى

ولضعف البلل أثر فيه أدنى اختلاط فلا ينافيه مامر من التدبير في اختلاط المستعمل بغيره ويقع أقل مجزئ وهذا في سائر نظائره كزيادة نحو قيام الفرض على الواجب إلا بغير الزكاة لتعذر تجزئته فرضا والباقي نفلا عن المعتمد من تناقض فيه بينته بما فيه في شرح العباب وعلى وقوع الكل فرضا فمغنى عدم له من السنن أنه باعتبار فعل الاستيعاب فاذا فعله وقع واجبا (ثم) مسح جميع (أذنيه) ظاهرهما وباطنهما بباطن أنملى سبأتيه وإهاميه بماء غير ماء الرأس ومسح صماخيهما بطرفي سبأتيه بماء جديد أيضا للاتباع في ذلك كله نعم ماء الثانية أو الثالثة من ماء الرأس يحصل أصل سنة مسحها لأنه طهور وأفادت ثم الغاء تقديمهما على مسح الرأس فيسن فعليهما بعده (فان عسر رفع العمامة) أو نحو القلنسوة أو الخمار أو لم يرد ذلك نعم قد يوجه تقييده بأن سببه توقف الخروج من الخلاف عليه (كل بالمسح عليها)

وإن لم يضعها على طهر لانه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلي عمامته وأفهم قوله كمال أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المقتصر عليه فيه اختصار بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلاف موجب له وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى لبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (والاحية الكثة) من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضيه للاتباع ومن سن تثليثه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً أو أكثر من خلاف من قال إن ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويخللها المحرم ندبا يرفق أى وجوباً أن ظن أنه يحصل منه انفصال شيء وإلا فندبا (وتخليل أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأى كيفية كان

مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن جزم في المجموع بعد استحباب مسح الذوائب نهاية أى من الرجل والمرأة قال سم على حجج أن هذا أى مافى المجموع عرض على مر بعد كلام القفال فرجع إليه ع ش وفي الكردى أن الامداد اقرافناء القفال وما ألحق به وزاد الايعاب وإن خرج عن حد الراس بحيث لا يجزى مسحه اه واعتمده شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الراس اه (قوله وإن لم يضعها الخ) وفارقت الخف بانه بدل ومقتضى إطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كانت تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطيلسان نهاية وسم وشيخنا (قوله لا يكفي المسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكفي الاقتصار على العمامة وإن سقط مسح الراس لنحو علة وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الراس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل الممسوح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا في المغنى إلا أنه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الراس وافر سم مافى النهاية وبأى عن شيخنا ما يوافقهم وكلام الشارح يفيد الحكمين الأولين أى عدم كفاية الاقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وينبغي أن لا يقتصر الخ لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقفة شرح ومسح كل رأسه إلا أن يكون هذا راجعاً إلى أن (قوله من خلاف موجب) أى كفى خفيفة (قوله ان شرطه الخ) وللتكميل شروط خمسة الأول أن يمسح الواجب من الراس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثانى أن لا يمسح المحاذى لما مسحه من الراس والمعتمد أن هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة أكمل الثالث أن لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الراس وقبل أن يكمل على نحو العمامة وإلا احتاج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس إذا كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كان كان غاصباً لها فيكمل الحائض أن لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث شيخنا وكذا في البجيرمى إلا أنه ذكر الشرط الثانى عن الشيخ عميرة ثم ذكر عن الحنفى أنه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط وإنما المراد أنه لا يشترط في تادية السنة مسحه كلفهمه كلام مر اه (قوله كذلك) أى لبسه من غير عذر (قوله ما يجب) إلى قوله وبغرفة فى النهاية والمغنى (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) أما الشعر الخفيف أو الكشيف الذى فى حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غيره نهاية ومغنى (قوله من نحو العارض) أى الكشيف سم (قوله وعرك عارضيه) أى يسن ذلكهما (قوله ورم) أى فى شرح والمسح سن تثليثه أى التخليل (قوله انه) أى تثليث التخليل وكذا ضمير او به وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل و (قوله فى ذلك) أى فى توقف الكمال على ماء جديد (قوله ويخللها المحرم الخ) وقال للمغنى وخلافاً للنهاية والزبادى ومال اليهما شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما لا ذم يترتب على التخليل تساقط شعره والثانى على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله وجوبا) متعلق بالرفق وكذا قوله ندبا بصرى (قوله اليدين) إلى قوله ويسن فى النهاية وإلى قوله مجزأى بالمغنى إلا ما بينه عليه (قوله اليدين) أى أصابع اليدين مغنى (قوله بالتشبيك) الوجه أن يقال بأى كيفية كان

إطلاقهم إجزاء المسح عليها وإن كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من إجزاء المسح على الطيلسان وافق القفال بانه يسن للمرأة استيعاب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل أن المسح عليها متأخر عن مسح الراس ويحتمل غيره وأنه بمسح ما عدا مقابل الممسوح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم عن شرح المذهب خلاف ما أفق به القفال فى الذوائب وعرض على مر فرجع إليه (قوله وإن لم يضعها على طهر) وفارقت الخف بانه بدل (قوله كمال) هل يعتمد بالمسح عليها قبل مسح بعض الراس فيه نظراً وقوله كمال يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين إجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلاً قبله لا ثم لأن ذلك أصلى فى الطهارة بخلاف هذا (قوله وتخليل) قال فى الروض للحرم اه وهو المعتمد مر (قوله العارض) أى الكشيف (قوله بالتشبيك الخ)

والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتحليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة وإنما يكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه (قوله لمن بالمسجد الخ) أي وكان تشبيكه عبثا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشيدى (قوله بخنصر يسرى يديه) كذا في النهاية وقال المغنى وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى أو اليمنى كما في المجموع اه وقال الكردى قوله أو اليمنى الخ مال إليه في شرحى الارشاد والخطيب في الاقناع واقتصر شرح المنهج والتحفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب بخنصر اليسرى أليق إذ هي لازالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن وسخ اه (قوله ويجب في ملتفة) أي التحليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومعنى (قوله) ويحرم فتق ملتحة) أي لأنه تعذيب بلا ضرورة أي أن خاف محذور تيمم فيما يظهر اخذ من التحليل نهاية وشيخنا زاد الأيعاب أن قال له طبيبان عدلان أنه يمكن فتقها ورجى به قوة على العمل اتجه أن يأتي فيه ماسياقي من التفصيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه فيه نظر بل الذي يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وإن لم يبع التيمم لا يقتضى الحرمة لاسيما إذا كان لغرض (قوله بأطراف الخ) أي يغسلها (قوله) وإن صب عليه الخ) وقال الزياى وشيخنا فإن صب عليه غيره بدا باعلاهما على المعتمد اه (قوله فيكون ذلك سنة) وعليه اقتصر الشارح في الأيعاب عبارته ووضح أن قوله أي المجموع ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أي يسن له أن لا يكتفى بذلك لأنه قد لا يعلم العضو أمالو عمه فيمكنه من فهم أنه مبنى للفعول وأنه لا يكتفى بجر يانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهت كردى (قوله لأنه الخ) أي الماء (قوله واستثناه) أي فيسكون واجبا بصرى (قوله لكن محله) أي محل وجوب عدم الاكتفاء بجر يان الماء بطبعه و(قوله والا كفى) أي وإن ظن العموم كفى جريانه بطبعه وعلم بذلك أن قوله وإن جرى بطبعه لا حاجة إليه (قوله لنحو الاقطع) أي قوله ويلحق في النهاية إلا قوله أي إلى وغيره إلى قوله فالغرة في المغنى إلا قوله أي إلى وغيره وقوله ويلحق إلى ويكره (قوله لنحو الاقطع) أي من مغلول يد ومخلوق بدونها بصرى أي وسليم لم يأت له إلا بالترتيب كان أراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فيمتجه تقديم اليمنى شيئا ويأتى عن سم مثله (قوله مطلقا) أي في جميع الأعضاء نهاية (قوله) أي أن توضع بنفسه) أي ولم يمكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقييده بذلك أنه إنما يسن له التيامن مطلقا لتعذر المعية المطلوبة أصالة في نحو الخدين ولا تتعذر إلا حينئذ بصرى و(قوله بالغمس) ينبغى ولو حكا كالوقوف تحت ماء كثير محيط لجميع بدنه في أن واحد (قوله وغيره) أي غير نحو الاقطع (قوله في اليدين الخ) أي وإن سهل غسلها معا كان في بحر شيئا (قوله بعد الوجه) خرج به غسل الكفين أول الوضوء فيطهران دفعة ومحله فيما يظهر أن غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيرهما لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى سم (قوله والرجلين) أي وإن كان لا بأس خف شرح بأفضل ونهاية (قوله بخلاف البقية) أي الكفين والخدين والأذنين نهاية وجاني الراس شرح المنهج ومعنى زاد شيئا وهذا في التسليم وكذا في نحو الاشل والاقطع أن طهره غيره فيطهرها معا ويكره تقديم اليمنى كالتسليم اه (قوله وذلك) أي سن التيامن (قوله أي معاهو من باب التكريم) كترسج شعروا كتحال وحلق رأس وتنق ابط وقص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصافحة نهاية واخذوا إعطاء شرح بأفضل والسواك ودخول المسجد وتحليل الصلاة ومفارقة الخلاء والأكل والشرب واستلام الحجر والركن التيماني معنى (قوله ويلحق به الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كما) أي في فصل الخلاء وقد مناه فيه ثم سم (قوله ويكره تركه)

الوجه أن يقال بأى كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك (قوله وتقديم اليمنى الخ) سيأتى عند قول المصنف في التيمم ويقدم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيهما (قوله بعد الوجه) خرج غسل الكفين أول الوضوء فيطهران دفعة ومحله فيما يظهر أن غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيرهما لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق اتجه تقديم اليمنى (قوله كما) أي في فصل الخلاء وقد مناه فيه ثم (قوله

(وإطالة غرته) بأن يغسل  
وجهه مقدم رأسه  
وأذنيه وصفحتي عنقه  
(و) إطالة (تحجيله) بأن  
يغسل مع اليدين بعض  
العصدين ومع الرجلين  
بعض الساقين وإن سقط  
في الكل غسل الفرض  
لعذر وغايته استيعاب  
العصدين والساق وذلك لخبر  
الصحيحين أن أمي يدعون  
يوم القيامة غرا محجلين من  
آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يطيل غرته فليفعل  
زاد مسلم وتحجيله أي يدعون  
بيض الوجوه والأيدي  
والأرجل فالغرة والتحجيل  
اسمان للواجب وإطالتهما  
يحصل أقلها بآدني زيادة  
وكما لها باستيعاب مامرو من  
فسرهما بغسل ما زاد على  
الواجب فقد أبدع وخالف  
مدلولهما لغة لغير موجب  
(الموالة) بين أفعال وضوء  
السليم بحيث لا يحصل  
زمن يحذف فيه المغسول قبل  
الشروع فيما بعد مع اعتدال  
الهواء والحل والزمن  
والبدن ويقدر الممسوح  
مغسولا للاتباع ومر  
وجوبها في طهر السلس  
وإذا نكث فالعبرة بالآخرة  
ومتى كان البناء بعد زوال  
الولاء بفعله لم يشترط  
استحضاره للنية كما مر  
(وأوجبها القديم) مطلقا

أي ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يغسلهما معاً وشو برى وشيخنا وكالوضوء في ذلك  
كل ما فيه تكرر فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين بما يطهر دفعة واحدة  
قياساً على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني إيعاب وشو برى قال عرش عن سم مال إليه الجمل الرمي اه  
واعتمد شيخنا تبعاً لشرح الروض الأول أي كراهة التيامن في نحو الدين قول المتن (وإطالة غرته الخ)  
تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض سم وعش (قوله بأن يغسل) إلى قوله فالغرة  
في النهاية (قوله في الكل) أي كل من إطالة الغرة وإطالة التحجيل نهاية ومعنى (قوله وذلك) أي سن الإطالة  
(قوله أن أمي الخ) أي إمامة الأجابة والمراد المتوضئون منهم بحجري عبارة عرش قال شيخ الإسلام ولا يحصل  
الغرة والتحجيل إلا لمن توضحاً بالفعل ما من لم يتوضأ فلا يحصل له اه وينبغي عليه أن ذلك خاص بمن توضحاً  
حال حياته فلا يدخل من وضأه الغاسل كما يشعر به تعبيره بتوضأه وقضيته أن من مات من أولاد المسلمين طفلاً  
ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لأنه كان معذراً وبقي ما لو تيمم ولم يتوضأ هل يحصل  
له ذلك أم لا فيه نظر وينبغي الأول لأقامة الشارع له مقام الوضوء ولذا تنسأطالتهما فيه أيضاً كما يأتي في باب  
اه (قوله للواجب) زاد النهاية والمندوب (قوله باستيعاب مامرو) أي من مقدم الرأس الخ في الغرة والعصدين  
والساق في التحجيل (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ) يتأمل سم (قوله بين أفعال الوضوء) إلى قوله وإذا  
ثلث في النهاية الأقوله والحل والي قول المتن وكذا في المغنى لإقوله فاصلة إلى وهي وقوله لخبر إلى المتن (قوله  
بين أفعال وضوء السليم الخ) وكذا بين الغسلات وكذا في أجزاء كل عضو قليوي عبارة شيخنا عبارة المصنف  
تشمل الموالة بين الأعضاء والموالة بين الغسلات والموالة بين أجزاء العضو الواحد فيعتبر الشرع في  
الغسلة الثانية قبل جفاف الأولى وفي الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف  
الجزء الذي قبله اه (قوله مع اعتدال الهواء) قديقال اشتراط اعتدال الهواء يغني عن اشتراط اعتدال  
الحل والزمن أما الحل فلا تستلزام خروجه عن الاعتدال خروج الهواء عنه لثأثره به وأما الزمن فوصفه  
بالاعتدال وعدمه تجوز باعتبار اعتدال الهواء الموجود فيه وعدمه ثم رايت الشارح المحلى اقتصر على  
الهواء والمزاج وكذا وقع في أصل الروضة الاقتصار عليهما بصري وفي تقريب دليله نظر نعم قديقال أن  
العبرة باعتدال الهواء الراهن والمزاج الراهن ولو كان القطر والفصل غير معتدل (قوله ومر) أي قبيل قول  
المتن فرضه ستة كروى (وجوبها في طهر السلس) وتجب أيضاً عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله فالعبرة  
بالآخرة) وينبغي أن يعتبر أيضاً أن لا تجف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن  
القليوي وشيخنا وفي الكروى عن الأيعاب ما نصه غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث  
لو ثلث وجهه لم يجف بعد فانت الموالة لو غسله مرة وأمسك زمناً ثم قبل جفافه وأمسك زمناً ثم ثلث  
قبل جفافه وأمسك زمناً ثم غسل يديه قبل جفاف ثالثه وجهه وكان بحيث لو لم يثلث جفت الأولى في هذه المدة  
حصلت الموالة وهو متجه فيهما خلافاً لبعضهم اه (قوله بفعله) ومنه مشيه في ماء يغسل رجله وانظر لو  
أكره على الفعل و (قوله لم يشترط استحضار دالخ) أي بل الشرط فقد الصارف أي ومن الصارف قصد  
المشي في الماء لغرض آخر سم وتقدم في مبحث النية ما يقتضي أن الأكره صارف (قوله كما مر) أي في غسل  
الوجه (قوله مطلقاً) أي في وضوء السليم وغيره (قوله حيث) إلى قوله لخبر في النهاية الأقوله وقوله لها إلى وهي

وإطالة غرته) تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ)  
يتأمل (قوله فالعبرة بالآخرة) ينبغي أن يعتبر أيضاً أن لا تجف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة حتى  
لو جفت أولى الوجه مثلاً قبل ثانيته أو ثانيته قبل ثالثه لم يحصل الولاء بين الوجه واليد وان لم تجف ثالثه الوجه  
قبل أولى اليد في الاقتصار على اعتبار الآخرة نظر فليراجع (قوله بفعله) أي ومنه مشيه في ماء لغسل  
رجليه وانظر لو أكره على الفعل وقوله لم يشترط استحضاره النية أي بل الشرط فقد الصارف أي ومن  
الصارف قصد المشي في الماء لغرض آخر ثم رايت في العباب في أوائل الباب فيمن دخل الماء لا يقصد غسل

حيث لأعذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي وفي ظهره قدميه لمعة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بان الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه (وترك الاستعانة) بالصب عليه لغير عذر لأنها ترفه لا يليق بمتعبد فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين أمم للغالب أو التأكيد إما هي في غسل الأعضاء فمكروهة ويجب طلبها ولو باجرة مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لطهره فإن فقد ما تيمم وصلى وأعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (النقض) لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كما في التحقيق وشرحي مسلم والوسيط وصحيح في الروضة والمجموع إباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كان حكمهما مع أن الخلاف بقوته فيما قبله أيضا تمييز مقابلة بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو أخذ الماء بنحو خرقه فلا إبهام في عبارته خلافا لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله حيث لأعذر الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغير عذر وفي طول التفريق أما بالعذر فلا يضرب قطعا وقيل يضرب على القديم وأما اليسير فلا يضرب إجماعا وكذا في النهاية لا قوله وقيل يضرب على القديم (قوله فأمره أن يعيد) وجه الاستدلال أنه لو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة لا بإعادة الوضوء سم (قوله وبأنه صح الخ) وبأنه صلى الله عليه وسلم توفى بالسوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه قد دعى إلى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن (وترك الاستعانة) أى ولو كان المعين كافرا شرح بافضل ونهاية (قوله بالصب عليه الخ) وينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الخنفيه لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غير فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يرتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساقى الصغيرة ونظافة مائتها في الغالب عن ماء غيرها ع (قوله لأنها ترفه الخ) وليس من الترفه المنهى عنه في العبادة عدوله من الماء المالح إلى العذب على المعتمد بر ماوى وحلى (قوله خلاف السنة) عبر النهاية والمغنى هنا وفي الموضوعين الآتين بخلاف الأولى وقال عبد الرؤوف في شرح مختصر الإيضاح الفرق بينهما أن خلاف الأولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لا نهى فيه اه (قوله وإن لم يطلبها) أى الإعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك مغنى (قوله والسين الخ) عبارة النهاية وتعبيره بالاستعانة جرى على الغالب على أن السين ترد لغير الطلب كاستحجر الطين أى صار حرجا فلو أعانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها اه وقيد بالقدرة على المنع الشارح أيضا في الامداد والاياعاب وقره سم على المنهج كرى (قوله للغالب) أى من أن الإنسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كفى قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر كرى (قوله طلبها) أى الإعانة وكذا ضمير تعينت (قوله إمامه) أى الاستعانة لغير عذر (قوله عما يأتي في الفطرة) أى من مؤنته ومؤنة من تازمه ومؤنته يومه وليلته ومن دينه ومسكن وخادم يحتاج إليهما (قوله وقبولها) أى ويجب قبول الإعانة على من تعينت الخ أى كالا قطع (قوله في احضار نحو الماء) أى كالأناء والدلو إيعاب اه كرى (قوله مباحة) قد اطبقوا على على هذا ورأيت في شرح صحيح البخارى للقسطالانى مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلا قال ابن حجر أى العسقلانى لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى انتهى كرى (قوله كما في التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من اطلاق المكروه على خلاف الأولى سم وفيه إن الرافعي من المتأخرين لا من الأقدمين (قوله كان حكمتهما) يعنى حكمة الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر أى موجود فى النقص كالتنشيف وقوله تميز مقابلة الخ خبر كان (قوله تميز ما قبله الخ) لو كان المقابل نذب التنشيف لثم ما قاله لكن المفهوم من صنيع الشراح أنه لم يقل به أحدهما والمقابل الإباحة وإن فعله وتركه سواء وعليه فحديث الحاكم كبردها لا يؤيدها وتسليم ما ذكر فحديث النقص المؤيد للمقابل ما قبله مخرج فى الصحيحين فأى تميز يفيد حديث الحاكم مع ما ذكر بصري (قوله فلا اعتراض) أى بأنه كان الأولى ترك قوله كذا ليعود الخلاف إلى النقص قول المتن (التنشيف) بالرفع بخطه نهاية (قوله وهو) إلى قوله وخبر في النهاية والمغنى (قوله فلا إبهام في عبارته الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتنشيف لا يقتضى أن المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافا لمن توهمه أذ هو كفى القاموس أخذ الماء بخرقة والتعبير به هنا هو المناسب وأما النشف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا بنوع تكلف اه (قوله يسن الخ) خبر التنشيف (قوله في طهر الحى) وسيأتى

رجليه فانغسلتا أنه لا بد أن يكون ذا كراهية لكن الشارح رده (قوله لم يصبها الماء) لا يقال إن المتبادر وعدم غسلها مطلقا فيشكل الاستدلال لأن هذا ليس من باب التفريق بل من ترك غسل بعض العضو لا نأقول وجه الاستدلال أنه أمره بإعادة الوضوء ولو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل للمعة (قوله كفى التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافى ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من

(الأصح) لأنه يزيل أثر العبادة فهو خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم

عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار في شرح مسلم اباحته مطلقا وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء في رواية خروقة يتشرف بها صحبه الحاكم وضعفه الترمذي وعلى كل ينبغي حمله على انه لحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز ويقف هنا في الغسل حامل المنيشفة عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عياش توضع عليه صلى الله عليه وسلم وهي قائمة وهو قاعد (ويقول بعده) اي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهما فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رايت بعضهم قال ويقول فورا قبل ان يتكلم انتهى ولعله بيان للاكمل (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الثمانية لقائله يدخل من ايها شاء كما صح (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذي (سبحانك) مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء اي اعتقاد تنزيهه عما لا يليق

ان الميت يسن تشييفه نهاية (قوله رد الخ) اي وجعل بنفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفض لاحتمال كونه فعله بيانا للجواز نهاية ومعنى (قوله منديل) بكسر الميم وفتح مي سمي بذلك لانه يندل اي يزيل الوسخ وغير يجري مي (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جي به (قوله ما لم يحتج به الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله اول تيمم عقبه) اي لئلا يمنع البلل في وجهه ويديه التيمم معنى (قوله بل يتأكد فعله) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ماء يغسل به مرسوم عبارة عرش هو شامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة به بوجوب ريح ويوجه بان التضمخ بالنجاسة انما يحرم اذا كان بفعله عبثا واما هذا فليس بفعله وان قدر على دفعه نعم ينبغي وجوبه اذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ماء يغسل به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ) عبارة النهاية والمعنى الثاني انه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكره اه (قوله مطلقا) اي لحاجة وبدونها (قوله وخبر انه الخ) الاسيخ لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما ياتي ينبغي على كل حمله الخ (قوله على انه لحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليعقب اثر العبادة على الاشراف حلبي وكذا في السكري عن الامداد والاياعاب (قوله والاولى الخ) اي واذا نشف الحاجة وبدونها فالاولى ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال البجيرمي اي للغي وزيادة تملن هو فقير وفي الحديث وان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب لحرم الرزق خصوصا الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة النوم والنوم عريا نالما يستتر بشيء والاكل جنبا والتهاون بسقاطه المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكنس البيت بالليل وترك القمامة في البيت والمشى امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهما وغسل اليدين بالطين والتهاون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على بدنه وترك بيت العنكبوت في البيت واسراع الخروج من المسجد والتبكر بالذهاب الى الاسواق والبطء في الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السؤل واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناسط بمشط مكشور وترك الدعاء للوالدين والتعمم قاعدا والتسرول قائما والبخل والتقتير والاسراف اه (قوله ذلك) اي التشييف بطرف ثوبه (قوله ويقف) الى قوله وكانت في المعنى (قوله اي عقب الوضوء) اي كما عبر به بالمنهج وقوله بحيث الخ اي كما فسر به الزبدي (قوله بحيث لا يطول الخ) هذا صريح في انه متى طال الفصل عرفا لا ياتي به كما لا ياتي بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرمي انه ياتي به ما لم يحدث وان طال الفصل عرش عبارة البجيرمي على الاقتناع هذا اي عدم طول الفصل عرفا لما هو الا فضل واما السنة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شو برى على التحرير اه (قوله ولعله الخ) اي قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ) ويقدمه على اجابة المؤذن وبعد فراغه منه بحجب المؤذن وان فرغ من الاذان بجري مي (قوله لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الخ) وفتحها لكراماله ولا فعلوم انه لا يدخل الا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه عرش (قوله من التوابين) اي من الذنوب وليس فيه دعاء بما كثر وقوع الذنب منه بل بانه اذا وقع منه ذنب اهتم التوبة منه وان كثر تعلميا للامة وقوله من المتطهرين اي عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة او عن الاخلاق الذميمة ملا على القاري على المشكاة وقيل اي من المتزهرين من الذنوب اه بجري مي وقوله اي من الذنوب الاولى اي عمالا يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضي سبق الذنب نظير ما ياتي في المغفرة كما يصرح بذلك قولهم تسن التوبة عن خاتم المروءة (قوله مصدر) اي اسم مصدر بجري مي (قوله للتسبيح) اي لماهية التنزيه بجري مي عبارة سم قوله للتسبيح اي بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاولي تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اي

اطلاق المسكروه على خلاف الاولي (قوله فلا يسن تركه) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ما يغسل به م (قوله جعل علما للتسبيح) قال الحفصي في قول التوضيح للتسبيح من قوله ان سبحان علم للتسبيح ما نصه اي بمعنى التنزيه لا للتسبيح مصدر سبيح بمعنى قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله



فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا لسميح بل سميح مشتق منه اشتقاق (٢٣٦) حاشيت من حاشا ولوليت من لولا

وأفقت من أف ( اللهم وبحمدك ) واوه زائدة فالكل جملة واحدة او عاطفة أي وبحمدك سبحتك ( اشهد ان لا اله الا انت استغفرك وأتوب اليك ) لان ذلك يكتب لقائله فلا يتطرق اليه إبطال كما صح حتى يرى ثوابه العظيم ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثا كما مر مستقبل القبلة بصدره رافعا يديه وبصره ولونحو اعنى كايسن امرار موسى على الرأس الذي لا شعر به أشبها للسماء وان يقول عقبه وصلى الله وسلم على محمد وآل محمد وقرأ أنا أنزلناه أي ثلاثا كما هو القياس ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك ( تنبيه ) معنى استغفرك اطلب منك المغفرة أي ستر ماصدر منى من نقص بمحوه فهي لا تستدعى سبق ذنب خلافا لمن زعمه وظاهر كلامهم نذب وأتوب اليك ولو لغير متلبس بالتوبة واستشكل بأنه كذب ويحاج بان خبر بمعنى الانشاء أي أسألك أن تتوب على أو هو باق على خبريته والمعنى انه بصورة التائب الخاضع الذليل ويأتى في وجهت وجهى وخشع لك سمعى ماوافق بعض ذلك ( وحذفت دعاء الاعضاء ) المذكور في المحرر وغيره وهو مشهور ( إذ لا اصل له )

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أي أنزهك عما لا يليق بك أقيم مقام فعله ليدل على التنزيه البليغ ولا يستعمل إلا في الله مضافا في قصد تنكيره ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يثنى إلا إذا قصد تنكيره رحمانى اه بجبرى ( قوله فيقدر معناه ) فيه تأمل ( قوله مشتق منه ) أي ماخوذ منه ( قوله اشتقاق حاشيت ) بمعنى قلت حاشا وكذا الأمر فيما بعده ( قوله فالكل الخ ) أي مجموع سبجائك اللهم وبحمدك ( قوله جملة واحدة ) فالمعنى سبحتك يا الله مصاحبا بحمدك شوبرى أي بالثناء عليك بجبرى ( قوله لان ذلك ) أي سبجائك اللهم وبحمدك الخ ( قوله يكتب الخ ) أي في رق ثم يطبع بطابع نهاية ومعنى قال ع ش ويتعدد ذلك بتعدد الوضوء لان الفضل لا حجر عليه اه ( قوله فلا يتطرق اليه الخ ) أي يصان صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد والعياذ بالله لا فقد تقرر ان جميع الاعمال يتطرق اليه الا بطلان بالردة شوبرى وفيه بشرى بان من قاله لا يرتد وانه يموت على الايمان حفى اه بجبرى ( قوله بجميع هذا ) أي ما ذكر من الاذكار ( قوله كما مر ) أي في شرح وتثليث الغسل والمسح ( قوله مستقبل القبلة ) إلى قوله وان يقول في النهاية والمعنى الا قوله ولونحو اعنى إلى السماء ( قوله رافعا يديه وبصره الخ ) وذلك لان السماء قبلة الدعاء والطالب لشيء يبسط كفيه لآخذه والداعى طالب ولان حوائج العباد في خزانة تحت العرش فالداعى يمد يده لحاجته بجبرى ( قوله ولونحو اعنى ) أي كمن في ظلمة ( قوله كايسن الخ ) قد يقال لا حاجة اليه في التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها ليس النظر اليها اذ هو لا يطلب حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجيهها بالوجه كما قيل السماء قبلة الدعاء بصرى ( قوله على الرأس ) أي رأس المتحجل من الاحرام ( قوله أشبهها ) متعلق بقوله كايسن الخ وقوله للسماء متعلق برافعا ( قوله وان يقول ) إلى قوله ويقرأ في المغنى ( قوله عقبه ) أي عقب الوضوء وعقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح في هذا ( قوله وصلى الله الخ ) قد يقال ينبغي ان يزيد في الصلاة التعرض لسيادته صلى الله عليه وسلم والأصحاب بصرى وعبارة شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم اه ( قوله وقرأ أنا أنزلناه الخ ) لما ورد أن من قرأ في أثرو ضوئه إنا أنزلناه في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثا حشره الله عشرين الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي وسع لي في دارى وبارك لي في رزقى ولا تفتني بمازويت عني ع ش وفي السكردى عن الایعاب مثله إلى قوله ولا تفتني الخ ( قوله أي ثلاثا ) اما راجع للصلاة والقراءة أو للثانية فالأولى مشافى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق في التثليث بصرى ( قوله من نقص ) أي ذنبا كان او غيره بصرى ( قوله بمحوه ) هذا مخالف لما ذكرنا ان العفو محو اثر الذنب بالكلية والمغفرة ستره مع بقائه وعدم المؤاخذه به كما ذكره البولاق عن الشنشورى بجبرى ( قوله واستشكل بانه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا كذب يلزم على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم ولعله بحمله على العزم على التوبة ( قوله بمعنى الانشاء أي أسألك الخ ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفقى للتوبة ( قوله او هو باق الخ ) لا حاجة إلى لفظة هو ( قوله وهو مشهور ) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد اليمنى اللهم اعطني كتابى بيمينى وحاسبني حسبا يا سيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطينى كتابى بشمالى ولا من وراء ظهري وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من الذين يستمعون القول فيتعون وحسنوه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام نهاية ومعنى وشرح بافضل وفي السكردى عن الایعاب زيادة ادعية اخرى وان يبدى في دعاء غسل الكفين وقدمى في دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء مثنى ( قوله لانظر اليه الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارته قال المصنف في أذكاره وتنقيحها لم يحى فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى

واستشكل بانه كذب ) كانه بناء على حمله على الحال وإلا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتد به ووروده من طرق لا نظار اليه لانها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فهي ساقطة بالمرة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومشى شيخى على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفى المصنف اصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فله لم يثبت عند ذلك أو لم يستحضره حينئذ وغبارة الكردي على شرح بافضل قوله لا اصل لدعاء الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتابه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة وإلا فقد روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال اه وذكر نحوه في شرح الهجة واعتمد استجابه الشهاب الرملي وولده ويؤخذ مما نقلته في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتقد سنينته فيطلب الاتيان به عند الشارح ايضا اه (قوله ومن شرط العمل الخ) غبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ان لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد سنينته بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط أى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنينة وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن فيه إلا كونه مطلوب باطلبا غير جازم وكل مطلوب طلبا غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنينته اه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل ممن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأكد في حق المقتدى به ليسكون فعله سببا لا فائدة غير الحكم المستفاد من ذلك الحديث ع ش (قوله سنن كثيرة) منها تقديم النية مع اول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مرو منها التلغظ بالمنوى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استصحاب النية ذكر ا بقلبه إلى آخر الوضوء مغنى وشيخنا (قوله ومن المشهور) إلى قوله وغسل رجله في المغنى لا أقوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى وإشراف (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح وثالث الغسل الخ كانه لا يستلزم السنينة فتأمله سم أقول بل أعاده لقوله ويتأكد الخ (قوله وتجنب رشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع اليه رشاش اسنى (قوله وجعل ما يصب منه الخ) أى كالأبريق مغنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فأجاب بأن الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لأن من شأنه أنه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ ع ش (قوله بلا عذر) عبارة شرح بافضل إلا لمصلحة كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعنى يقع في بئر اه (قوله ولطم وجهه) بالجر عطف على تكلم (قوله لبيان الجواز) واللطم خلاف الاول كافي في شرح الروض بجري (قوله وإسراف الخ) عبارة الخطيب ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه اه قال البجيرمي ويكره التقدير أيضا لأنه قد لا يعلم كإقراره شيخنا اه (قوله وان يكون الخ) فيجزيه بدونه حيث استغ وضح انه ﷺ تواضعا بشئ مدهذا فيمن بدنه كبده ﷺ اعتد الاوليون ولا زاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله كإتاني) لعله في باب الغسل (قوله كموقيه) عبارة المغنى وان يتعهد موقه وهو طرف العين الذى يلي الانف بالسبابة الايمن باليمن واليسر باليسرى ومثله اللحاظ وهو الطرف الآخر ومحل سن غسلهما إذا لم يكن فيهما رص يمنع وصول الماء إلى محله وإلا فغسلهما واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بها أى الموقين ما يشمل اللحاظ اه (قوله)

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره أنه لا يشتد ضعفه فانصح ما قاله المصنف وان دفع ما أطال به الشراح عليه وبقي للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها استقبال القبلة في جميعه والدلك ويتأكد كد كالموا لاقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لأنه ﷺ كلم أم هانى يوم فتح مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بأنه لبيان الجواز وإسراف ولو على شطو وأن يكون ماؤه نحو مدم كإتاني وتعهد ما يخاف اغفاله كموقيه

الحال أيضا (قوله أن لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم أيضا أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة اليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ومعلوم ان الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنينة وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل مانحن فيه إلا كونه مطلوب باطلبا غير جازم وكل مطلوب طلبا غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنينته ثم رايت فيما يأتى في قوله في الخف ويسن مسح اعلاه واسفله خطوطا ماله تعلق بهذا البحث فتأمل (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغيبه وخاتم يصل المأمل ما تحتته وغسل رجليه ببساره وشر به من فضل وضوئه ورش إزاره به أن توم حصول مقدر له فيما يظهر وغلبه يحمل  
رشه صلى الله عليه وسلم إزاره به قيل وإن لا يصيب ماء إزاره حتى يطف مخالفة للجوس وبينت ما فيه في (٣٤١) الفتاوى وكان صلى الله عليه وسلم إذا توضأ

أفضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي ندب ذلك لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم من ندبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أى بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد وفي مسح الرقبة خلاف والراجح عدم ندبه واعتراض بأن حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر آنفا كما يشير إليه قول المصنف أن خبرهما موضوع فبتقدير سلامته من الموضوع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولوفي النية على الوجه استصحابا لأصل الطهر فلا نظير لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع أنه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه إعادته أو بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الأول على الشك في أصل العضو لا بعضه (فرع) صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح

وعقبه) وبيالغ في العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل للعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل وضوئه (قوله وعليه الخ) أى على توم ذلك (قوله وإن لا يصيب ماء إزاره حتى يطف) لعل معناه أن لا يصيب الماء في إزاره المعد للوضوء إلى أن يتملى الأنا إلى أعلاه بل يجعله نازلاً منه (قوله ندب ذلك) أى الأفضال (قوله مطلقاً) أى احتيج تنظيف ذلك أو لا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال البجيرى أى ولو جدد أو الماردا بالعقب فيما يظهر أن لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة إليه عرفاً وبحث بعض المتأخرين امتداد وقتها على ما بقي الوضوء وجعل قو لم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والأقرب ما قلناه اه (قوله أى بحيث الخ) رفاقاً للنهاية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل تفوت سنة الوضوء بالأعراض عنها كما يجتبه بعضهم أو بالحدث كما جرى عليه بعضهم أو بطول الفصل عرفاً احتمالات أو جهها ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف في روضه ويستحب لمن توضأ أن يصلي عقبه اه ومال السيد البصرى إلى الاحتمال الثاني عبارة نقل عن السيد السهم ودى أنه أفتى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقياً لأن القصد بهما عدم تعطيل الوضوء عن أداء صلاته وصححه الفقيه عبد الله بن عمر باخرمة وهو وجيه من حيث المعنى اه (قوله ويحصلان) الأولي التأنيث (قوله والراجح عدم ندبه) كذا في النهاية والمغنى عبارة شرح بأفضل وإن لا يسمح الرقبة لأنه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي أنه بدعة وخبر مسح الرقبة أمان من الغل موضوع لكنّه متعقب بأن الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا قد فلدوا الإمام النووي في كون الحديث لا أصل له ولكن كلام المحققين يشير إلى أن الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها إلى درجة الحسن فالذى يظهر للفقير أنه لا بأس بمسحها اه (قوله بما مر آنفاً) أى في قوله ووروده من طرق الخ (قوله أن خبرهما) أى دعاء الأعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه أنه يؤثر كفى الصلاة اه وسيأتى أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحينئذ يتحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد فرغ ضرو أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نيته بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد مسح المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مراههم (قوله استصحاباً لأصل الطهر) فيه نظر إذ الكلام في تحقق الطهر لا في بقائه حتى يستدل بالاستصحاب (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله أنه لو شك الخ (قوله أو بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الأول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء (قوله فواضح) أى لأن غير العشاء أعيدت بوضوء كامل والعشاء فعلمت مرتين بكامل (قوله خلافاً لمن وهم فيه) تأمل الخلاف ففيه دقة وهو أنه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزمه واحدة منها العشاء فلا يخصص إلا بالخمس ثم أنه لم ينع بقاء وضوئه شاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله أن يصلى به ما شاء فيعيد به حتى العشاء والزاه إعادتها إنما كان لما طرا بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزم بها عبد الله باقشير أى وقوله والشك حينئذ غير ضار الخ يرد بان الإعادة مع الشك أضعف من فعلها أو لا فلا اجزاء به بالأولى وبما مر عن سم آنفاً (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كردى (قوله كمالو توضأ الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجزم بالنية لا في المنظر به عبد الله باقشير ويمكن أن يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءاً شانه أن يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوءاً كاملاً في اعتقاده أو على حذف مضاف أى عن توم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الأمر (قوله

والدلك في شرح قوله وتثليث الغسل والمسح كانه لانه لا يستلزم السنية فتأمل (قوله وشر به ثم قوله ورش) هل وإن توضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١ - شروانى وابن قاسم - أول) الرأس مثلاً من إحداهن لزمه إعادة الخمس ثم إن كمل وضوء العشاء بفرض أن الترك منه وأعادهن به اجزأه لأن الترك أن كان من غيره فواضح أو منه فقد كمله وإن أعادهن به بلا تكميل فلا خلافاً لمن وهم فيه لا تمتناع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنية غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادهن به لم يبق عليه إلا العشاء كمالو توضأ عن حدث وأعادهن ثم علم الترك من هذا أيضاً

لان الترك الاول) التقييد بالاول بالنظر الى التوضؤ فقط (قوله) وقد أعاد من به) هذا لا يتأق في الثانية  
اي التوضؤ الا باحد التاويلين السابقين (قوله في الصورتين) اي الغفلة والتوضؤ  
(باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الامة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة غش وبجبري وشيخنا قول المتن  
(مسح الخف) يمكن ان يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بان ذلك ليتناول الخف  
الواحد فيما لو فقد إحدى رجليه سم (قوله المراد) الى قوله بل متواترة في النهاية لا قوله او الخف الى فلا يرد  
وقوله بل ذكره الى واخره وكذا في المعنى الا انه قال الاول في التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه به دفع  
ما ورد على المتن من انه يوجب مسح على خف رجل وغسل الاخرى وليس كذلك فكان الاول ان يعبر  
بالخفين وحاصل الجواب أن أ ل في الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لفقد الاخرى وما لو كان له  
رجلان فاكثر فكانت كلها اصلية او بعضها زائدا واشتبه بالاصلى او سامت به فيلبس كلا منها خفاو بمسح على  
الجميع واما اذا لم يشتبه ولم يسامت فالعزلة بالاصلى دون الزائد فيلبس الاول خفا دون الثاني إلا ان توقف  
لبس الاصلى على لبس الزائد فيلبسه ايضا شيخنا وعش (قوله او الخف الشرعى) يعنى ان ال للهدى الخف  
المعهود شرعا فيشمل من له رجل واحدة ومن له رجلان واكثر على التفصيل المتقدم قال عش وهذا الجواب  
أولى من الاول لانه لا يدفع الا بهام اذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما  
اه (قوله هنا) اي في الترجمة (قوله منع لبس خف الخ) اي امتناعه شرعا (قوله على صحيحة) اي رجل صحيحة  
(قوله عليلة) اي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحيحة) اي في امتناع الاقتصار على  
خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيهما بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما فيرفع حدثهما  
معاه ولا يجب مع المسح التيمم عن العليلة لان مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لوجب التيمم الخ لان معناه  
أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجب غسل الصحيحة قبله سم بأدنى تصرف (قوله عليهما) اي على  
خف الكاملة وخف الناقصة (قوله على الاخرى) اي على خف المفردة (قوله وحدها) هل له لبس خف في  
باقى فاقدة محل الفرض لميسح عليها بدلا عن غسله المسنون سم وسيأتى عنه ما يفيد عدم سن ذلك (قوله  
وذكره هنا) اي ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لانه بدل عن غسل الرجلين) فسحبه رافع للحدث  
لا مبيح نهاية ومعنى (قوله فيه) اي الوضوء (قوله ان الواجب الخ) اي على لبس الخف بشرطه ومعنى (قوله  
لان في كل الخ) قد يقال غاية ما يقتضيه هذا التعليل الولاء بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب  
فلا نعم يتم بزيادة التيمم طهارة كاملة بصرى (قوله مسحها مبيحا) يوجب ان مسح الخف مبيح لارافع للحدث  
وهو خلاف ما صرحوا به اول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله اول كتاب الطهارة بل هنا ايضا كما مر عن

الذى استقر رايه عليه في الفتاوى التي قرأها ولده عليه انه يؤثر كافي الصلاة وقال أن الفرق بين الوضوء والصوم  
واضح اه وسيأتى ان الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر حيث يتحصل انه اذا شك في نية الوضوء بعد  
فراغه من الوضوء او بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نية بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها  
ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو اراد مس المصحف او صلاة اخرى امتنع ذلك مر

(باب مسح الخف)

يمكن ان يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بتناول الخف الواحد فيما لو فقد إحدى  
رجليه (قوله لوجب التيمم عنها فكانت كالصحيحة) الذى يظهر ان معنى هذا الكلام المذكور في الروضة  
وغيرها انه يمتنع الاقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وانه يجوز لبس الخفين فيهما والمسح عليهما  
فيرتفع حدثهما لان المسح كالغسل فكما يكفي غسلها يكفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العليلة لان  
مسح خفها كغسلها ومع غسلها لا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لوجب التيمم عنها لان معناه انها في نفسها يجب  
التيمم عنها لان المراد وجوبه مطلقا (قوله وحدها) هل له لبس خف في باقى فاقدة محل الفرض لميسح

لان الترك الاول لان كان  
من العشاء فليس عليه  
غيرها أو من غيرها فوضوء  
العشاء كامل وقد أعاد من  
به مع الجزم بالنية في  
الصورتين

(باب مسح الخف)  
المراد به الجنس أو الخف  
الشرعى وكلاهما يحمل هنا  
مبين في غيره فلا يرد منع  
لبس خف على صحيحة  
لمسحها وحدها وان كانت  
الأخرى عليلة لوجب  
التيمم عنها فكانت  
كالصحيحة بخلاف ما لو لم  
يكن له إلا لرجل فان بقى من  
فرض الاخرى بقية وان  
قلت تعين لبس خفها لميسح  
عليهما وإن لم يبق منه شيء  
مسح على الاخرى وحدها  
وذكره هنا لتام مناسبته  
بالوضوء لانه بدل عن  
غسل الرجلين فيه بل  
ذكره جمع في خامس  
فروضه لبيان أن الواجب  
الغسل أو المسح وأخره  
جمع عن التيمم لان في  
كل مسح مبيحا وأحاديثه  
صحيحة كثيرة

النهاية والمغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لا حضر أو جمع بعضهم رواه لجأوزوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازه خلافا للخوارج والشيعة كرى (قوله بعض الحنفية) وهو النكرخى كرى (قوله اخشى أن يكون إنكاره الخ) وكلام القليوبى على المحلى يقتضى تكفير المنكر له وكلام الامداد عدمه كرى (قوله أى من اصله) احتزبه عما إذا انكر بعض شروطه وكيفية واجكامه هاتفي اه كرى عبارة السيد البصرى قوله أى من اصله أى لا تفاصيل احكامه إذ لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب اصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا ينافى انه يقع واجباداها حتى قيل انه من الواجب التحير ورد بان شرط الواجب التحير لا يكون بين الشيء وبدله كاهنا شيخنا وعش ورشيدى (قوله ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى لا قوله فعلم الى او شكاه وقوله اوارهقه الى كان وكذا فى النهاية لا قوله او خاف من الغسل فوت جماعة (قوله سلس) بكسر اللام ع ش عبارة النهاية والمغنى دائم الحدث اه (قوله لما تقرر) لعله كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الاحاديث الصحيحة الخ لكن قد يحدش هذا انه لم يصرح بالأحادىث فلم يعلم ان موردها الوضوء بصرى وجزم الكرى بالاول والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصريح الشارح بتلك الاحاديث مع كونه مسلكا فى غالب الابواب لا كتفائه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ بمنع ظهور ان مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما مافى الوضوء (قوله لا فى غسل واجب او مندوب) فلو اجنب مثلا او اغتسل لنحو جماعة وتنجر رجلاه فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجوز شيخنا (قوله وأفهم يجوز) يتأمل وجه الافهام فان المتبادر من الجواز الاباحة وهى لا تدل على افضلية غيرهما إلا أن يقال لما ذكر فها مروجوب الغسل دل على انه هو الاصل فذكر الجواز فى مقابله يشعر بمقابله وبانه مفضول بالنسبة اليه ع ش (قوله رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الخفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تنظيفا لا للاحاطة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تودى الى الكفر لأن محله ان كرهها من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم ع ش وبذلك يندفع أيضا مافى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح (قوله اعم) أى من الكراهة (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكراهة (قوله او شكافى جوازه) أى لم تقمتمن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا مغنى ونهاية أى وإلا فلا يجوز له حينئذ لعدم جزمه بالنية ع ش وشيخنا (قوله شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل انه نسخ بأية الوضوء (قوله او خاف الخ) او كان ممن يقتدى به نهاية (قوله فوت نحو جماعة) أى كلا او بعضها وظاهره وإن توقف الشعار عليه ولكن ينبغى أن يجب المسح فى هذه الصورة ع ش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجمورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل افضل كفى الزبادى والبصرى اه بجيرى (قوله اوارهقه) أى غشية والمراد شارف ان يغشاها بقرينة السياق بصرى (قوله تركه افضل) جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى المتحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترك رغبة والترك شكاه وقوله سائر الرخص أى باقيا كالجمع بالسفر كرى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى (قوله لنحو خوف فوت عرفة) او انصب ماؤه عند غسل رجليه ووجد بدلا لا يذوب

عليه بدلا من غسله المسنون (قوله أى لا يشاره الغسل عليه) فيه وقفة لأن إشار الغسل عليه مطلوب ضرورة انه افضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا لرجحان تركه فتأمل (قوله لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح مراد انصب ماؤه عند غسل رجليه ووجد بدلا لا يذوب بمسح به وضايق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت او خشى ان يرفع الامام راسه من ركوع ثانية الجمعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفرا (يجوز فى الوضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب أو مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يشاره الغسل عليه لامن حيث كونه أفضل منه سواء أوجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فعلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازه أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أراهقه حدث وهو متوضىء ومعه ماء يكفيه لولبسه ومسح لان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة

يمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يرفع الإمام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل نهاية واقره سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهما لم يجب كما هو ظاهر ع شر (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه لعذروا لا يأتى أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط أجهرى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاته الوقوف بعرفة اطفئ حتى أهجى (قوله أو إنقاذ أسير) أي خوف فوت إنقاذ أسير أي أو غرق لو اشتغل بالغسل وينبغي تقييده بضيق الوقت كما هو ظاهر أي بحيث لو مسح انقذا ما عند اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة اطفئ حتى أهجى (قوله لسن الخ) استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعيف للكلام البعض مع الحمل المذكور (قوله أو لكونه) إلى قوله وقد يحرم في النهاية والمغنى (قوله أو لكونه الخ) عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لا لبسه بشرطه الخ) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف ليمسح عليه لما فيه من إحداث فعل زائد نهاية ومغنى (قوله وقد يحرم الخ) لم يذكر للبكره مثلا لعلة لعدم وجود ع شر وقال شيخنا وقد بكرة فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف اه وقد يجب بان الكلام في أصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجزى. كما يأتى سم عبارة ع شر وفيه أن في كلام حجج أن الكلام في المسح المجزى. بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته اه وعبارة شيخنا وقد يحرم مع الاجزاء فيما إذا كان الخف مغصوبا أو من حرير لرجل أو من جلد آدمي ومع عدم الاجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرما اه قول المتن (للقم) أي ولو عاصيا بإقامته نهاية ومغنى أي كناشزة من زوجها وأبق من سيده شيخنا عبارة البجيرى كعبدا أمره سيده بالسفر فأقام اه (قوله وكل) إلى قوله أو نوم في النهاية وإلى قوله ولو نحو مجنون في المغنى (قوله وكل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو معصية أو سافرا لغیر مقصد معلوم كالهاشم ع شر وبجيرى. شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا نهاية قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله مروا لو ذهابا الخ فإنه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم ينو إقامة تقطع السفر فإنه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة أجهرى وصوره بعضهم بعائد من سفره لغیر وطنه حاجة اه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حلالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث اه قوله بقى مالو سافر الخ قال ع شر قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك بما يأتى في شرح ولم يستوف مدة سفره (قوله اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر الماضي الخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلا لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في الستة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضي منها مقدار نصف الليلة الأولى كل محتمل والأول أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصرى (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

(قوله كان لبسه محرم) أي ولا يجزى. كما يأتى (قوله وللسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبدا خالف سيده فيها ترخص يوما وليلة اه قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بعدمه وأما الثاني فلان الإقامة ليست سبب الرخصة اه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلا وأنه لا يقيم فيه بل يعود حلالا من طريق آخر على يوم وليلة م ر بقى مالو سافر ذهابا فقط مثلا وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) ائق شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بابتدائه وجهه لمكان قطعه عادة وقياسه أن اللبس والمس كذلك بل أولى وقد قرر م ر بما حاصله فقال إن الحدث إن كان باختياره ولو حكما كالمس واللبس وكذا النوم لأن أوائله بالاختيار حسب من ابتدائه وإلا كالأغنام من انتهائه اه قال في شرح الروض وافهم كلامه أنه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وبه صرح الشيخ أبو غلى

أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا ويتعين حملته على مجرد خوف من غير ظن لكن سيأتى أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعد وأنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لا لبسه بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من المأما لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يحرم كان لبسه محرم تعديا ثم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للقم) وكل من سفره لا يبيح القصر (يوما وليلة للسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أولا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم واليلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة وابتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء (الحدث)

يحسب من استمراره الا ان يكون نوما كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى ومثله اللبس نهاية (قوله كبول) وقوله (أو مس) خلافاً للنهاية كما مر آنفاً عبارة السكردي على شرح بافضل قوله من نهاية الحدث أي مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الجمال الرملي من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كبول ونوم قال الشارح في حاشية فتح الجواهر الماراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الاول فلا تحسب المدة إلا من انتهاء المس أو الثاني فتحسب من انتهاء البول كل محتمل وقضية تعليلهم الاول لانه لا يتأهل للعبادة الا بانتهائه دون انتهاء البول اهو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح أي الغرض من حساب المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرملي حساب المدة من اول الحدث الذي شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والمس سواء انفرد وحده واجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذي شأنه ان يقع بغير اختياره كالبول والغائط اهـ وقوله كالبول الخ أي والريح والجنون والاضغاث بجري مي قال غش فائدة وقع السؤال عما لو ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها يأخذ من طويلا هل تحسب المدة من فراغ البول او من اخر الاستبراء فيه نظرو الظاهر الاول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره اهـ (قوله ولو من نحو مجنون الخ) لعل محله فيما إذا طرأ الجنون في أثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده في أثناء المدة أو الا فالحدث بالجنون فلا يتأتى قوله الآتي فعلى الاول ان افاق الخ فليتأمل فان المتبادر من قوله ولو نحو مجنون انه مفروض في حدث طرأ المجنون وهذا غير متصور بصري (قوله في نحو الشروط) أي وتوابعها فان المسح ومدته من توابع الموضوع كرمي (قوله في ذلك) أي في مدة المسح (قوله استثنائه) أي المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم في منعه راجعه (قوله على الاول) أي من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان غلته) أي قول البلقيني لانه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل في النهاية والمغنى (قوله لدخول وقت المسح) أي الراجع للحدث فلا يراد بالمسح في الموضوع المجدد قبل الحدث معني وسم (قوله به) أي بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة نهائية زاد المغنى او لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقي شهر امثلاً اهـ قال غش قوله حتى انقضت المدة أي ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعده وياتي عن عميرة مثله (قوله فلو احدث) أي بعد اللبس و (قوله فيه) أي في الخف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغفر له) أي لمجدد الموضوع (هذا) أي المسح (قوله لان وضوءه الخ) عبارة المغنى فانه وان جاز ليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً اليه (قوله غير حدثه الدائم) اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا اخرج الدخول في الصلاة بعد

في شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الا امام هنا منع ظاهر وذلك لان كون الشروط من باب خطاب الوضع لا يقتضي اعتبار هذا الشرط في حق المجنون اذ الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع الا ان ثبوت شرطيته تابع لثبوت مشروطه الذي هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهي غير ثابتة في حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذي هو تابع له في الثبوت على انه قد يمنع اقضاء تعليلهم ما ذكر اذ قولهم في التعليل لان وقت المسح لا يدخل بحدثه إذ لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فمأعنى دخول وقت المسح بحدثه فان اريد انه يمكن ان يجوز المسح بان يفريق فذلك غاية التكلف لا يلزم اعتباره فمنع ذلك كله كيف يسوغ الهجرم على الحكم بغفلة هذا الا امام فعليكم بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) أي بالنسبة للوضوء الواجب فلا ينافي قوله بعده ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويسمح عليه اهـ وإذا جدد مسح لم تحسب المدة من هذا المسح بل من الحدث بعده كما هو صريح كلامهم ولهذا صرح به الشارح (قوله ولا يمسح سلس احدث غير حدثه الدائم) قال في الروض وخرج بغير حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه إلى استئناف طهر إلا إذا اخرج الدخول في الصلاة بغير الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجري فيأق فيه ما تقر في غير حدثه اهـ وهو يفيد ان بطلان طهره

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاه اطلاقهم ويوجه بان المتغير الوضع كما يأتي في شروط في نحو الشروط خطاب الصلاة وحينئذ فالجئون وغيره سواء في ذلك فبحث البلقيني استثناءه لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بقي من المدة التي حسبت عليه من الحدث شيء استوفاه وإلا فلا على ان غلته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا اظن احداً يقول به فلو عبر بانه ليس متأهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو أحدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فابتدأها من الحدث الاول ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويسمح عليه واغفر له هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلس أحدث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجري كما سيأتي في باب الحيض مغنى وشيخنا قال سم بعد ذلك عن  
الاسنى وهو يفيد ان بطلان طهره بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله  
ومتيمم لغير فقد الماء الخ) بان تيمم لمرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضا ومسح الخفين  
شيخنا ويجزى رباتى فى الشارح مثله (قوله الا لما يحل له) اى للمذكور من السلس والمتيمم المذكورين  
(قوله مسح له وللنوافل الخ) قال فى شرح الارشاد فان اراد نفلا جزاء المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان  
عصى بترك الفرائض فى هذه المدة على الاوجه انتهى سم عبارة شيخنا واعلم ان دائم الحدث كغيره فى  
المدة فاذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة ان كان مقبلا وثلاثة ايام ولياليهن ان  
كان مسافرا اه (قوله للنوافل فقط) ولونوى فى هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه  
نظر والا قرب الثانى ع ش (قوله وكال الطهر) اى بابتدائه او تكيله عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج  
والطهر الكامل وكتب عليه البجيرى مانصه هذا واضح فى دائم الحدث دون المتيمم اذا تكلف المشقة وتوضا  
اذ الواجب عليه غسل الرجلين ع ش وأجيب بأن قوله والطهر الكامل اى ابتداء فى دائم الحدث وتتمها  
فى المتيمم المذكور اه (قوله واستشكل الخ) عبارة المغنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اجيب بانه يكون فى  
زمن الاشتغال باسباب الصلاة اه (قوله جواز لبسه) اى السلس (قوله بينه) اى بين طهر السلس  
(قوله ولو شفى) اى قوله وصورة المسح فى المغنى والنهاية (قوله ولو شفى الخ) اى ولو بعد مسح بعض  
المدة كما بينه فى شرح العباب سم (قوله فى التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت  
العلة جميع أعضاء وضوئه (قوله ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقاء علة غسل وجهه ويديه  
ومسح راسه بعد حدثه ليمسح على الخف امداداه كردى (قوله وتكلفه حرام الخ) تردد الاسنوى فى  
جواز هذا التكلف الذى يظهر كمال شيخنا انه ان غلب على ظنه الضرر حرم وإلا فلا مغنى وفى بعض نسخ  
النهاية مثله وفى بعضها الاخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والاوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى  
فى شرح جمع الجوامع فى الخاتمة قبيل الكتاب الاول بصرى وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر  
ظاهر اذ عبارته وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لخوف بقاء البرء من الوضوء من عمت ضرورته ثم توضأ متحملا  
لمشقة بقاء البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاد فائده اه وقال بحشية البناني وهذا الوضوء جائز عندنا  
معاشر المالكية واما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتمد عندهم فمقاله الشارح انما  
يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله لان العرض انه مضر) اى  
والا لوجب نزع الخف ولا يجزى المسح عليه لحصول الشفاء ع ش وحلى (قوله ويتجه الخ) خلافا للمغنى  
والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها اه وعبارة الثانى وأقره سم أما المتحيرة  
فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت  
ولبست الخف فهى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه وعبارة المحلى واما المتحيرة فان اغتسلت  
ولبست الخف ثم احدث او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تتوضا فان توضأت ومسحت

بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله الا لما يحل) ظاهره جواز المسح كذلك وإن  
مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوم وليلة او اكثر بلا طهارة ولا صلاة وقد يقال ينبغي اذا مضت المدة  
احتمال تجديد اللبس لانه لم يقطع النظر فى حقه عن المدة مطلقا بدليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة او ثلاثة  
لياليها (قوله فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال فى شرح الارشاد فان اراد نفلا  
أجزأه المسح له يوما وليلة أو ثلاثة ايام وان عصى بترك الفرض فى هذه المدة على الاوجه اه (قوله ولو شفى  
السلس) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينه فى شرح العباب (قوله وفى المتحيرة تردد) فى شرح مر اما  
المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان  
اغتسلت ولبست الخف فهى كغيرها وان كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه (قوله لبطلان طهره)

ومتيمم لغيره فقد الماء  
كمرض وبرد الا لما يحل له  
لو بقى طهره الذى لبس  
عليه الخف فان كان الحدث  
قبل فعل الفرض مسح له  
وللنوافل أو بعده مسح  
لللنوافل فقط لان مسحه  
مترتب على طهره المفيد  
لذلك لا غير فان اراد الفرض  
وجب النزاع وكال الطهر  
لانه محدث بالنسبة للفرض  
الثانى فكانه لبس على  
حدث حقيقة فان طهره  
لا يرفع الحدث واستشكل  
جواز لبسه ليمسح عليه مع  
بطلان طهره بتخلل اللبس  
بينه وبين الصلاة وليس فى  
محله لانه يغتفر له الفصل بما  
بين صلاتي الجمع وهو يسع  
اللبس وإن تكرر ولو شفى  
السلس والمتيمم وجب  
الاستئناف وغسل الرجلين  
وصورة المسح فى التيمم  
المحض لغير فقد الماء ان  
يتكلف الغسل وتكلفه حرام  
على الاوجه لان الفرض  
انه مضر وفى المتحيرة تردد  
ويتجه انها لا تمسح إلا  
للنوافل لانها تغتسل لكل  
فرض فهى بالنسبة لغيره من  
أقسام السلس أما متيمم  
لفقد الماء



الخلف كانت كغير ما فتصل الفرض والنفل وتزعه عن كل فريضة لأنها تغتسل لها وقول حج ويتجه أنها لا تسمع الا للنوافل الخ فيه أنها تسمع للفرض فيما اذا حدثت بعد الغسل او طال الفضل اه (قوله فلا يمسح شيئا الخ) الاولى ان يقول فلا يمسح لشيء لأن الكلام فيما يستنيح به بالمسح لا في مسح شيء من الخلف حتى اه بجير مى (قوله بعد الحدث) الى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو واحد خفيه الخ) ومثل ذلك ما لو مسح احدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الاخرى بعد توبته فيما يظهر خطيب ومثله ايضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به عبد الحق اه كردى زاد البجيرمى بخلاف ما لو عصى في السفر فانه يتم مسح مسافرا اه قول المتن (ثم سافر) اى قبل مضى يوم وليلة شرح ابن شجاع للغزى قال شيخنا خرج به ما لو مسح في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فانه يجب عليه النزاع لفرأغ المدة اه (قوله ثم اقام) اى قبل مضى مدة المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقيم في الاولى بقسميهما خلا للرافعى في الشق الثانى وكذا في الثانية ان اقام قبل استيفائها فان اقام بعدها لم يمسح مغنى ونهاية (قوله نعم الخ) اى حاجة لهذا الاستدراك مع ان المتن يقتضيه بصرى (قوله وخرج بالمسح) وخرج به ايضا ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فانه ان مضت مدة الاقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وان مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافر بن وابتداء هـ من الحدث الذى في الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم الى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتأمل ما خذه من كلامهم والافه ووجه من حيث المغنى ولعل ما خذه من تقدير المدة بشىء محدود فاذا مضت تعين الاستئناف بصرى وفي عش بعد ذكر كلام عميرة المذكور مانصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح مروى علم من اعتبار المسح انه لا عبرة بالحدث حضرا وان تلبس بالمدة ولا يمضى وقت الصلاة حضرا وقوله ايضا ولو احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبساً على طهارة وقوله من قول الشارح مروى علم الخ اى ومن قول التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ (قوله الحدث الخ) اى والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توضأ الارجله حضراً ثم مسحهما سافراً اتم مدة المسافر سم وكردى (قوله فلا عبرة بهما) اى لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا يمضى وقت الصلاة حضرا وعصيانها انما هو بالتأخير لا بالسفر الذى به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغنى (قوله وفارق هذا) اى عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة) اى كون ابتداء المدة من الحدث (قوله بان العبرة بالخ) قد يقال في التوجيه ان مقتضى الشروع في المدة الحضر ان يستوفى مدته فقط وإن مسح في السفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الاصل عند ابتداء المسح في السفر نظراً لكون المقصود لم يقع الا فيه في على الاصل بصرى (قوله ثم اى في ابتداء المدة) بجواز الفعل) اى المسح (قوله وفى المسح) اى في كون المسح مسح اقامة لا سفر (قوله لانه اول العبادات) انظر المراد بالعبادة الذى هو اولها فانه ليس اول الوضوء ولا اول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اى الشروع فيه هو اول العبادات التى هي المسح سم اى الشامل لجميع ما في المدة (قوله ليجوز الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الاسلام اى جواز مسح الخلف اه قال عـش اشار به الى ان ذات الخلف لا تتعلق بها شروط وانما هو للاحكام اه (قوله لكل بدنه من الحدثين) فلما اجتمع عليه الحدثان فغسل اعضاء الوضوء عنهما وعن الجنابة وقتلنا بالاندر ارج ولبس الخلف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كمال طهارته نهاية ومغنى (وتيمم

قد يستشكل بان بطلانه بعد اللبس لا يضر كالأحداث بعد اللبس (قوله اجزاه) ظاهرة وان شرع في هذه المدة وهو يعلم ان الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقي من سفره بعد مسح المسافر ومدده يومان فاقتح مسحهما مع علمه بانهما الباقيان فليراجع (قوله وخرج بالمسح الحدث الخ) اى والوضوء ما عدا المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو توضأ الارجله حضراً ثم مسحهما سافراً اتم مدة المسافر (قوله لانه اول العبادات) انظر المراد بالعبادة الذى هو اول الوضوء ولا أول الصلاة الا ان يراد ان التلبس بالمسح اى

فلا يمسح شيئاً اذا وجده لبطلان طهره برؤيته وإن قل (فان مسح) بعد الحدث ولو واحد خفيه (حضر ثم سافر او عكس) اى مسح سافراً ثم اقام (لم يستوف مدة سفر) تغليبا للحضر نعم ان اقام في الثانى بعد مضى اكثر من يوم وليلة اجزاه ما مضى وخرج بالمسح الحدث ومضى وقت الصلاة حضر فلا غبرة بهما بل يستوفى مدة المسافر وفارق هذا اعتبار الحدث في ابتداء المدة بان العبرة سم بجواز الفعل وهو بالحدث وفى المسح بالتلبس به لانه اول العبادات بدليل ان من سافر وقت الصلاة له قصر هادون من سافر بعد احرامه بها فدخل وقت المسح كدخل وقت الصلاة وابتدأه كابتدائها (وشرطه) ليجوز المسح عليه (ان يلبس بعد كمال طهر) لكل بدنه من الحدثين ولو طهر سلس ومتميم تيمم محضاً او مضموماً للغسل

في الحديث الصحيح إذا تطهر فلبس خفيه فلو غسل رجلا وأدخلها ثم الأخرى وأدخلها لم يجز المسح حتى ينزع الأولى ولا دخلها قبل كمال الطهر ولو غسلها في ساق الخف ثم أدخلها محل القدم أو وهما في مفرهما ثم نزعهما عنه إلى ساق الخف ثم أعادهما إليه جاز المسح بخلاف ما لو لبس بعد غسلها ثم أحدث قبل وصولها موضع القدم وإنما يبطل المسح بازالتها عن مفرهما إلى ساق الخف ببقيدته الآتي ولم يظهر منهما شيء عملا بالأصل فيهما (سائر) هو وما بعده أحوال ذكرت شروطا نظرت القاعدة أن الحال مقيدة لصاحبها وإنما إذا كانت من نوع المأمور به أو من فعل المأمور تناولها لا مركب مفردا وأدخل مكة محرما بخلاف أضرب هنداجالسة فان قلت هذه الأحوال هنا من أي القسمين قلت يصح كونها من الأول باعتبار أن المأمور به أي المأذون فيه لبس الخف والسائر وما بعده من نوعه أي ماله به تعلق ومن الثاني باعتبار أنها تحصل بفعل المسكف أو تنشأ عنه (محل فرضه) ولو بنحو زجاج شفاف لأن القصد هنا منع نفوذ الماء وبه فارق سائر العورة وهو

عبارة النهاية والمغنى ونسكت الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازا لما لم يكن له المسح بل إذا وجد الماء لم ينزع الوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء للمسح فهو كذا ثم الحدث وقد مر اه قال الرشيد لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضا ثانيا ينزع ويأتي بطهر كامل وظاهر أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ماعد الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع إنما هو غسل الرجلين اه (قوله كما علم) أي قوله ولو طهر سلس الخ (نماز) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى قوله وإنما لم يبطل في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجلا الخ) ومنه يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المنهج أنه لو لبسه قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعهما من موضع القدم ثم يدخلهما فيه اه (قوله ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح من نزاع الأولى وعودها وأما لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى فلا يكلف نزاع خف اليسرى لوقوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم محل ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم تخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض المروا مش خلافة من غير عزو وقد توقف فيه ع ش (قوله وإنما لم يبطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله ببقيدته الآتي) أي قبيل قول المتن وهو بطهر المسح كردى أي من أن لا يطول ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتادا لظهر شيء منهما (قوله عملا بالأصل فيها) إذا لاصل في المشئلة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع القدم (قوله وإنما إذا كانت الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فان الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش أقول إن هذا ليس من باب الأمر بشيء مقيد إلا أمر هنا وإنما هو من باب الأخبار فاذا أخبر بان شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس في غير هذه الأحوال لا يسكن فيه كما هو واضح اه (قوله مفردا) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ أي كالمكان تباع المشى فيه (قوله ولو بنحو) إلى قوله والاتصال الخ في النهاية والمغنى إلا قوله لأنه يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو بنحو الخ) الأولى إسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي إن أمكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق سائر العورة) أي سائر العورة فان المقصود هناك منع الرؤية نهاية ومغنى (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله قدمه بكعبيه الخ) فلو تخرج من محل الفرض وإن قل خرقة أو ظهر شيء من محل الفرض من مواضع الخرز ضرر وإنما عني عن وصول الماء منها العسر الاحتراز عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويتخذ لستر أسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح (قوله وإنما إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فان العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فان الحال قيد في عاملها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) (فرضه) لو كان له زائد من رجل أو أكثر ووجب غسله بان كان ثابتا في الأصل أو محاذيا له فلا بد من جعله في الخف لكن هل يجب إفراده بخف عن الأصلي أو يكفي ضم مع الأصلي في خف لأنه إنما وجب طهره تبعاً للأصلي فهو معه كخف واحد فيه نظر والثاني غير بعيد وفاقا للرمل وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضا ويكفي المسح على الأصلي لأن هذا معه

البدن) أى فقط وبه يدفع مافى البصرى (قوله بخلاف ساترها) أى ساتر العورة كالقميص وقوله فيهما أى فى اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الأعلى ويتخذ لستره أيضا كرى أى ولو فى الجملة فلا يرد تنظير البصرى فيه بأنه يتخذ لستر أسفل البدن لئلا العورة منه اه وتقدم جواب آخر عنه (قوله من جنسه) أى ساتر العورة (الحق به) أى بساتر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) أى اللبس والاتخاذ اللذان فى السراويل فإنه يلبس من أسفل ويتخذ لستره أيضا كرى عبارة البشيشى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف ساترها فيهما وهو كونه يلبس من أعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه المحشى سم من أن فيه مساححة والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتأمل اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان به تخرق فى محل الفرض ضرر قل أو كثرو لو تخرقت البطانة أو الظهارة بكسرا ولهما والباقي صفيق لم يضر والآخر ضرر ولو تخرقتا من موضعين غير متحاذيين لم يضر اه زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى عليه اه (قوله لا على التحاذي) أى والباقي صفيق كما فى شرح الروض ع ش اه بجرى أى وفى النهاية كما مر أنفا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزأ الستر بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجورب فإن فيه التفصيل الاتى فى شرح ولا جرموقان فى الاظهر ويحتمل أن يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ أنه إذا تخرقت البطانة أو الظهارة اجزأ وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجورب فالمراد بقول من قيد هذه بقوله والباقي صفيق أى متين به يمنع ظهور محل الوضوء ويستتره بصرى وقوله ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية أنفا (قوله لا نجسا) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى قول المتن (طاهرا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس أن لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقع فحل يصح اللبس حينئذ ويجزأ المسح يتجه الاجزاء فليتأمل نعم تبعد صحة لبس نجس العين كما لم نأخذ من جلد الميتة إذا دغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح ظاهره وان أحدث قبل غسله لكن فى ابن حزم ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجمورى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشيدى أى لا يكتفى المسح عليهما فليست الطهارة شرط لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهرا حالا من ضمير يلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وياتى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) أى اختلط به ماء المسح أولا (قوله اوبما يعنى عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخف نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لالنجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه أزالته اه قال ع ش والظاهر أن زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لأن ترطيبها أو زيادة ته زيادة فى التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجج وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكعضه والمسح لا يجب تعميمه فيكفى مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح خف هذا الزائد أيضا لانه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خف له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظر ومال مر الاول ويتجه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم اره فيه فعله ساقط من نسختى (قوله بخلاف ساترها فيهما) أى لانه يلبس من أسفل ولا يتخذ لستر أسفل البدن وحينئذ يشكلك قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه يتأمل فلهل فيه مساححه والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتأمل (قوله طاهرا لا نجسا ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظر ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره من النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لو لبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقع فحل يصح اللبس حينئذ ويجزأ المسح يتجه الاجزاء فليتأمل (قوله بما لا يعنى عنه) فى شرح مر فلو كان على الخف

البدن بخلاف ساترها  
فيهما ولكون السراويل  
من جنسه الحق به وان  
تخلفا فيه ولا يضر تخرق  
البطانة والظهارة لاعلى  
التحاذي ولا اتصال البطانة  
به اجزأ الستر بها بخلاف  
جورب تحته (طاهرا)  
لانجسا ولا متنجسا بما لا  
يعنى عنه مطلقا اوبما يعنى  
عنه

ولا يكاف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من أمور به وقيا ساعلى ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البز اغيث اه واقره الا جهورى والحفى وعبارة شيعنا ولو عمت النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعفى عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عمت النجاسة المعفو عنها العامة فلا يكمل بالمسح عليها لان المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب فلا يحيد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم اى بان مسح من اعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال الماء ووصل موضع النجاسة ع ش (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث ما لم تزل نجاستها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ولان الخف الخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة اميل سم على حج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقد يؤخذ ما ترجاه من الصحة مع وجود الحائل من قول الشارح مر الا فى مسئلة الجر موق فان صلح الا على دون الاسفل صحح المسح عليه والاسفل ككفا وقوله ما لم تزل نجاستها عمومه يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكتفى غسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة ولعل وجهه ان ماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها فتنفع من العفو عنها لكن قد يشكك هذا على ما فى سم على المنهج عن مر من انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الا وساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعنى عما اصابه هذا الماء فتأمل فان قيا ساهنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعنى عنها لكن قوله فيما يأتى فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه اه ع ش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما يأتى فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالى عن النجاسة وفى البجيرمى عن سم والزياى والحلبى والاهورى اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه (قوله) ومن اوهم كلامه الخ) عبارة النهاية والمغنى والمتنجنس كالمتنجس كافى المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه أنه يصح على الموضع الطاهر ويستفيد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله رطب) اى الشعر اى او المحل عبارة المغنى والنهاية والخف او الشعر رطب اه (قوله) فيظهر ظاهره اى ظاهر ما تحقق خرزه به كما هو ظاهر ويظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصرى عبارة المغنى والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرز ويعنى عنه فلا ينجس الرجل المبتلة اه (قوله) في غير الخفاف اى من نحو القرب والروايا والدلاء المحرزة بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابرة بجيرمى (قوله) مما لا يتيسر الخ)

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها او زيادته زيادة فى التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها مر (قوله) وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه وفي شرح العباب ما نصه ثم قال يعنى الزركشى ما حاصله لو تنجس اسفله بمعفو عنه لم يمسح على اسفله بل على ما لا نجاسة عليه لانه لو مسح زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اليد واسفل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشى فى شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلويث (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) قال فى شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع نقلا عن الشافعى والاصحاب ولان الخف بدل عن الرجل وهي لا تظهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد او فيها شوكة ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل (قوله) مما لا يتيسر خرزه لابه) قضيته تصوير العفو فى الخف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذا فى السلس) اقول يتجه فى السلس المسافر اعتبار ما ذكر فى يوم وليلة فقط لانه لا يمسح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم ان اراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام بلياليها اتجه اعتبار

وقد اختلط به ماء المسح لا تتفاء اباحة الصلاة به وهي المقصود الاصل منه ومن ثم لم يحزله أيضا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد فى المجموع وغيره ومن اوهم كلامه خلاف ذلك يمين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعنى عن محل خرزه بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلاء به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الاحوط تركه ويظهر العفو عنه أيضا فى غير الخفاف مما لا يتيسر خرزه لابه

بلا نعل للحوائح المحتاج إليها غالبا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويتجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكاملها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فلم أنه لا بد من قوته وإن أقعد لا بسه (تردده مسافر لحاجاته) المعتادة ثلاثة أيام وإلا امتنع المسح عليه كواسع راس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ورقيق لم يجلد قدمه (تنبيه) أخذ ابن العباد من قولهم هنا المسافر بعد ذكرهم له وللقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم وسفر ثلاثة أيام لغيره والذي يتجه أن تعبرهم بالمسافر هنا للغالب وإن المراد في المقيم ترده حاجة لإقامته المعتادة غالبا كإمام وأما تقدير سفره وحوائجه واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قرره فتأمل (قيل) يشترط أيضا أن يكون (حلالا) فلا يسكني حرير لرجل ونحو مغصوب ونقدلان الرخصة لا تناط بمعصية والاصح أن ذلك لا يشترط كالتييم بمغصوب

قضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن تباع المشي فيه) أي يسهل توالي المشي فالمراد بما كان ذلك سهوله وإن لم يوجد بالفعل لأجازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعد الحصول والتباع بمعنى التوالي عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعرة أي الصعوبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله) بلا فعل) إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله) للحوائح المحتاج إليها (الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله) في المدة التي يريد (الخ) هل يشترط إمكان ترده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والأقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة عش وياتي عن القليوبي وسنم وشيخنا ما يوافقه (قوله) ونحوه) أي كالعاصي بسفره (قوله) وثلاثة أيام للمسافر) فإن كفي دونها كيوم وليلة صحح المسح عليه فيها ولو كفي دون يوم وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبي والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اهـ (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس (الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يسمح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام لباليها اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر فليتامل سم (قوله) لأنه لو تركه أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله) فلم (الخ) أي من تعبير المصنف بالامكان (قوله) أنه لا بد من قوته (الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يومًا وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف مر سم على البهجة وينبغي أن ضعفه في أثناء المدة لا يضر إذا لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة غش (قوله) وإلا امتنع (الخ) يدخل تحت إلا ما لو لم بقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا والقليوبي الجرم بما ترجاه (قوله) كواسع راس) أي لا يضيق عن قرب عش وشيخنا (قوله) أو ضيق (الخ) أي ثقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدود راس معنى وقوله لم يجلد قدمه أي محل فرضه كردى والأولى الأسفل من كعبه (قوله) أخذ ابن العباد (الخ) اعتمده شيخ الإسلام والمغني والقليوبي والخفي والعزبي وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر (الخ) أفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للمقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يومًا وليلة على المعتمد لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر ترده في حوائجه ثلاثة أيام لباليها اهـ ونقل عش عن منہوات النهاية ما يوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مروا لحاجة يوم الخ ظاهره اعتبار حوائج السفر وقال حج تنبيه أخذ ابن العباد من قولهم هنا الخ ثم رابت في بعض هو أمش الشارح مر من مناهيه ما نصه قوله مروا لحاجة يوم وليلة إن كان مقبلا أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اهـ (قوله) فلا يسكني) إلى قوله وفي وجه في النهاية والمغني (قوله) فلا يسكني حرير) عبارة النهاية فلا يجوز على مغصوب ومسروق مطلقا أي لرجل أو امرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اهـ (قوله) والاصح أن ذلك لا يشترط فيكفي المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب للرجل وغيره معنى (قوله) كالتييم (الخ) أي والوضوء نهاية (قوله) لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكر بمدة المسافر فليتامل (قوله) استوفى المدة) أي يومًا وليلة أو ثلاثة (قوله) وإلا امتنع المسح عليه) يدخل تحت وإلا ما لو لم بقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليمسح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث فلا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله) لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس

بن الحارج ومن ثم لم يحز مسخ خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم لان المانع في ذاته

إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس سم أي كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغنى وقال ع ش ولو كان الآدمي يحترما أه (قوله بن الحارج) أي كالتعدي باستعمال مال غيره في نحو المغصوب نهاية وباستعمال ما يؤدي إلى الخيلاء وتضييق النقد في الذهب ونحوه ع ش قول المتن (ولا يجوز منسوج) أي مثلافه لا يجوز ما لا يمنع الماء وان كان غير منسوج سم عبارة المغنى تنبيه لو حذف المصنف لفظه منسوج وقال لا يجوز ما لا يمنع لشمل المنسوج وغيره أه قول المتن (لا يمنع ماء) أي من غير محل الخرز منهج ومغنى أي ومن غير خرق البطانة والظهارة الغير المتحاذين كما علم مما رسم ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله يصب على رجله) إشارته إلى أن المراد بالماء الذي يمنع الخف نفوذه ماء الصب أي وقت الصب بجري (قوله لأنه خلاف الغالب الخ) لأن الغالب من الخفاف أنها تمنع النفوذ خطيب ونهاية (قوله المنصرف إليها) أي إلى الغالب والتأنيث لرعاية المعنى أي بذاتها لا بواسطة نحو سماع كزيت وما يمنع نفوذ الماء الجوخ الصفيق فلو جعل منه خف صح المسح عليه (فائدة) وقع السؤال عما لو كان له خف قوى وهو أسفل الكعبين ولكن خيط عليه السر أو بل الجوخ المانع من الماء هل يكفي للمسح عليه حينئذ لا فافتي بجواز المسح فانه لان لا بس خف شرعي سائر محل الكعبين اجهورى أه بجري (قوله وليس الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كجملته شدها الخ) علم من هذا أن من جملة الشروط أن يسمى خفا عبارة النهاية والمغنى ولا بد في صحته أن يسمى خفا فلو لم يقطع أدم على رجله واحكمها بالشدو أمكنه متابعة المشى عليها لم يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكره اكتفاء بقوله أول الباب يجوز لأن الضمير فيه يعود على الخف فخرج غيره (خف فوق خف) الأول خفان أحدهما فوق الآخر ثم رأت قال الرشدي قوله خف فوق خف صريح هذا أن الجر موق اسم الأعلى بشرط أسفل وحينئذ فالثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدد في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلام من الأعلى والأسفل يسمى جر موقا وعليه فالثنية في كلام المصنف منزلة عليهما أه (قوله مطلقا) أي صلاحا للمسح أم لا عبارة المغنى والنهاية والجر موق بضم الجيم والميم فارسي معرب وهو في الأصل شيء كالخف فيه وسع يلبس فوق الخف للبرد وأطلق الفقهاء أنه خف فوق خف وان لم يكن واسعاً لتعلق الحكم به أه (قوله والمراد) إلى التنبيه في المغنى (قوله وقد مسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسحه مغنى (قوله لان الرخصة) إلى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أي الجر موق (قوله ولو وصل البلل الخ) يعني أن ما في المتن من عدم الاجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الأعلى إلى الأسفل وأما لو وصل ففيه التفصيل الاتي قال ع ش ولو شك بعد المسح هل مسح الأسفل أو الأعلى فالأقرب أنه ينظر أن كان الشك بعد مسحها إلى الخفين جميعاً اعتد بمسحه فلا يكف لإعادته لأن الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب إعادة مسحها لأن الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر أه وأقره المدابني (قوله فان قصده) أي وحده مغنى (قوله أو أطلق) أي بان لم يقصدوا أحداً منهما بل قصد المسح في الجملة خلافاً لما قال أن صورة الإطلاق لا قصد فيها أصلاً شيخنا (قوله كفي) لأنه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقد وصل الماء إليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل أنه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زيادي وشو برى أه بجري (أو الأعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي أن قصدوا أحداً لا بعينه لأنه يؤيد في قصد الأعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجوز وما لا يجوز حمل على الثاني احتياطاً ع ش وشيخنا وبجاءت الأجزاء الطبلاوى وأرضاء الزياى (قوله فلا وجود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشرة شو برى أه بجري (قوله فوصل بلله للأسفل) أي من موضع

(قوله ومن ثم لم يحز) هذا ما قاله الأسنوى وغيره (قوله ولا يجوز منسوج) أي مثلافه لا يجوز ما لا يمنع الماء وان كان غير منسوج وقوله ماء يصب على رجله لو صب عليه ماء فنفذ إلى الرجل وشك هل نفذ من مواضع الخرز أو منه لضعفه فيحتمل أنه لا يجوز للشك في الشرط (قوله فان قصده أو الأعلى الخ) لو قصد الأعلى أو الأسفل فينتجه عدم الاجزاء لفساد هذا الترديد لو قصد أحدهما لا يحظ هذا المفهوم فيحتمل عدم

وانما منعت المعصية بالسفر الترخيص لانه مبيح والمغصوب هنا ليس مبيحاً بل مستوفى به (ولا يجوز منسوج لا يمنع ماء) يصب على رجله أي نفوذه وان كان قويا يمكن تباع المشى عليه (في الأصح) لانه خلاف الغالب من الخفاف المنصرف إليها النصوص وليس كتمشوق البطانة والظهارة بل اتحاد لان هذا مع عدم منعه لنفوذ الماء إلى الرجل يسمى خفا فهو كخف يصل الماء من محل خرزه بخلاف ذلك كجملته شدها على رجله وأحكمها بالربط بجامع أن كلا لا يسمى خفا وفي وجه أن المعتبر ماء المسح لا الغسل وهو ضعيف نقلاً ومدركا وان جرى عليه جمع لان أدنى شيء يمنع ماء المسح اما منسوج يمنع ماء الغسل فيجزى كلبدو خرق مطبقة (ولا جر موقان) بضم الجيم وهما عند الفقهاء خف فوق خف مطلقا والمراد هنا خفان صالحان وقد مسح على أعلاهما فلا يجوز (في الاظهر) لان الرخصة إنما وردت في خف تغم الحاجة اليه وهذا لا تغم الحاجة اليه أي غالباً فلا نظر لعمومها اليه في بعض الأقاليم الباردة مع أنه يمكنه ادخال يده

مثلاً ومسح بعض الأسفل ولو وصل البلل إليه من موضع خرز فان قصده أو الأعلى وحده فلا وجود الصارف بقصده ما لا يصح مسح وحده فان لم يصلح الأسفل فكذلك الفافة فيمسح الأعلى أو الأسفل فان مسح الأسفل فان مسح الأعلى فوصل بلله للأسفل

خز نهاية ومغنى أى مثلاً (قوله تأتت تلك الصور الخ) فإن قصدهما أو الأسفل وحده أو أطلق كفى وإن قصد الأعلى فقط لم يكفى أى وكذا إن قصدوا أحداً منهما لا بعينه كما مر عن ع ش و شيخنا (قوله أن خيطاً ببعضهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخياطة ونحوها نهاية (قوله فصل أحدهما) أى عن الآخر (قوله) وإلا فكأجر موقين) بل هو من أفراده فلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة سم (قوله جاز مسح الأعلى الخ) هذا كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم رابت م راجاب بعدم الانقطاع سم ويأتى عن ع ش انفاماً يوافقه أيضاً واستقر السيد البصرى انقطاع المدة واستثنافها (قوله أو وهو على حدث فلا) أى لأن وجوده الأعلى عند تحرق الأسفل ينزل به نزلة ابتداء اللبس فإن كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفى ع ش (قوله ولا يجزى. مسح خف الخ) أى فيما إذا وجب مسح الجبيرة بان أخذت من الصحيح شيئاً سم وبصرى وزى بادرى ورموى ونقله الاجمورى عن م ر وهو مقتضى كلام النهاية والمغنى وقال الشهاب الرملى المراد بالمسح أى فى التعليل الاق مامن شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح اه ولا يخفى بعده (قوله لأنه ملبوس الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف أنه يجوز له المسح لعدم ما ذكره مغنى ونهاية وهو ظاهر سم ثم زاده هو النهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله اه واعتدلاً لاول أيضاً الزى بادرى والشورى و شيخنا (قوله فهو ك مسح العمامة) قد يقال ينبغي إذا دخل يده فى الخف ومسح الجبيرة أو أراد المسح عن المغسول الباقي أنه يجزى. لأن المسح قد تادى واجبه والمغسول يجزى. المسح عنه بصرى وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الاجزاء وإن أدخل يده فمسح الجبيرة أيضاً فلا يحرر سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجلاه وغسل خف الأخرى وقد تقدم عدم اجزائه اه (قوله بالعري) هى العيون التى توضع فيها الأزرار جمع عروة كمدية ومدى مصباح اه يجزى (قوله بحيث لا يظهر شئ. الخ) أى إذا مشى مغنى (قوله وفيه نظر الخ) اعتمده الحلبي و شيخنا عبارته أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم طهرهما قبل المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس الخ يعنى قبل الحدث (قوله فالوجه أن كل ما طرأ الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله إن كان قبل الحدث الخ) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط الخف عند اللبس على الطهارة أيضاً سم وهذا مخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر إلا أن يقال إن ما هنا مجرد بحث كما أشار إليه بقوله قد (قوله الحصول السترة) إلى قول المتن ويكفى فى النهاية والمغنى إلا قوله يمنع إلى فهذا وقوله الخبرين إلى واستيعابه (قوله وبه) أى التعليل

الاجزاء أيضاً لشمول قصده لما لا يجزى ويحتمل الاجزاء لشمول قصده لما لا يجزى. (قوله فكأجر موقين) بل هو من أفراده فلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة (قوله ولو تحرق الأسفل وهو بطهر الغنبل أو المسح جاز مسح الأعلى) كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله وما ذكره فيما سياتى مما يخالف ذلك ممنوع (قوله جاز مسح الأعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتحرق وابتداء المدة من الحدث بعد التحرق ويدل على ذلك قوله الاتى فظهر بعض الرجل وقوله أو وهو على حدث فلا لأن امتناع المسح هنا صريح فى انقطاع المدة وإلا فلا معنى لامتناعه فتأمل ثم رأت م ر أجاب بعدم الانقطاع وهو الظاهر وقد قدمته (قوله لأنه ملبوس فوق ومسوح) يؤخذ منه أنه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من الصحيح أجزأ مسح الخف عليها إذ ليس فوق ومسوح حيثئذ لا يجب حيثئذ مسحها فهى كخرقة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر (قوله لأنه ملبوس فوق ومسوح) قضيته أنه يجوز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل رجليه ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفاماً مع ما علم به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله (قوله إن كان قبل الحدث لم ينظر اليه) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط

واستشكل بأنه لا يسمى خفا ( ٢٥٤ ) بل زربولا ويرد بمنع ذلك وتسميته زربولا إنما هو اصطلاح لبعض النواحي فلا ينظر

اليه وبتسليمه فهذا معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكفي وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشي (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) السائر لظاهر القدم (واسفله) وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمناه على ظهر أصابعه ثم يمر اليمنى لساقه واليسرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخبرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولى أن يقولوا لا كل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عيب واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجزأ مسح بعض شعره تبعاله على الأوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزى قطعا وله وجه وبله وغسله وكرهنا لأن لا يفسده ويجزى مسح شيء منه (يحاذى الفرض) إلا باطن ما يحاذى الفرض اتفاقا (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا)

(قوله واستشكل) أى ما صححه المتن (بأنه) أى المشقوق (لا يسمى خفا) أى وقد مر اشتراط كون الممسوح عليه يسمى خفا مغنى (قوله بمنع ذلك) أى عدم التسمية وكذا ضمير قوله الاتى وبتسليمه (قوله كذلك) أى بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (ويسن مسح أعلاه) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سنه سم واغتمده أى عدم السنية ع ش وشيخنا كما يأتى (قوله تحت عقبه) كذا عبر فى الاسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب أيضا بصرى عبارة ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب إلا أن يراد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح هو عبارة الشورى قوله تحت العقب الأولى فوق ليعم المسح جميع العقب اه (قوله ثم يمر اليمنى لساقه) أى إلى آخره كما صرح به الديميرى كما أنه يستحب غسله كذلك ولكن فى المجموع أنه لا يسن مسحه مغنى وقوله كما أنه يستحب الخ صريح فى أن المراد باخر الساق ما يلى الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وع ش والبيجيرى والمراد إلى آخر الساق ما يلى القدم لأن ما وضعه على الانتصاب يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه فاول الساق ما يلى الركبة وآخره ما يلى القدم وهو الكعبان فلا يسن التحجيل فى مسح الخف خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق ما يلى الركبة اه (قوله بين العبارتين) أى بين التعبير بيسن والتعبير بالا كمل (قوله ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومغنى وشيخنا (قوله اجزأ مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية والمغنى والزياى قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال فى شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه فى محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد اجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حج وهل يكنى المسح على الأزرار والعري التى للخف فيه نظرو ولا يبعد الا كتفاء أيضا إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة البيجيرى ويظهر الا كتفاء بمسح ازراره وعراه وخيطه المحاذى لظاهر الأعلى اه (قوله إلا باطن الخ) قد يفيد اجزأ المسح على محاذى الكعبين لأنها ليسا مما استثناه ع ش (قوله وكرهنا لأنهم) أى كره الغسل فى الخف لافى الرأس (قوله لأنه يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومغنى وسم وقال البصرى أن الشارح استقرب فى فتح الجواد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضح الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما فى نظيره السابق فى الجر موق سم على المنهجه اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أى على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يشد الخ) لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدة وصار بمنزلة اللبس على حدث فليحرر (قوله ويسن مسح أعلاه واسفله خطوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة فى عدم سنه فانه لما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بأنه ليس محلا للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال واما قياهم على الساق فجوابه من وجبين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محال للفرض فهو كشعر الرأس الذى لم ينزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سن مسح الذؤابة النازلة عن حد الرأس خلافا لما افتى به القفال فى ذؤائب المرأة (قوله ويكنى مسمى مسح) قال فى شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه فى محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبرة بما قدم الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد اجزأ مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر ازراره وعراه (قوله لأنه يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة مر (قوله إلا باطن ما يحاذى) لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضح الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كما فى نظيره السابق فى

يكنى مسح ذلك (على المذهب) لأنه لم يرد الاقتصار عليهما وثبت على الأعلى والرخص يتعين فيها الاتباع



الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اى من عدم ورود الاقتصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح لشاك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المغنى (قوله كان شك الخ) ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المقتدى بحاله ويفارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والامتنع قداه واعتمد ع ش وشيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولو بقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تعتقد صلاته كما قاله السبكي واستوجه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله او ان مسحه الخ) اى مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اى لا انه يقتضى الحكم بانقضاء المدة نهية ومعنى (قوله فيه) اى في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضرا والسفر وصلّى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اى ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلى فيه بذلك المسح نهية ومعنى (قوله اخذني وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك اتقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلّاها به ام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المغنى الا قوله اى ولم يستره الى اوانتهى وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله اى ولم يستره الى اوطال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ايضاح الناشرى ولو عبر يعنى الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليحترز عما قاله الاذرى بحثا فيمن لبس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنابة بجرادة فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنابة المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالاصغر وهو مخرج للأكبر فليتا مل جميعه وليحرر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الاذرى بما نصه اما الاكبر وحده بان خرج منيه وهو متوضى فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذا اراده بعد لا نلم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طرا بعد المدة بطلها فالقياس انه يمنع من انعقادها اى بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنابة (قوله ولا يجوز له لمسح بقية المدة الغسل الخ) اى وان ارتفعت جنابة الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله لا امر الخ) علة لما في المتن (قوله منها) اى من الجنابة وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اى

الاتباع) قلت حرفه كاسفله) لما ذكر (والله اعلم ولا مسح لشاك في بقاء المدة) كان شك في زمن حدثه او ان مسحه في الحضرا او السفر لان المسح رخصة بشروط منها المدة فاذا شك فيها رجع لاصل الغسل وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع فعل المسح مادام موجودا حتى لو زال جاز فعله فلو شك مسافره فيه في ثاني يوم ثم زال قبل الثالث مسحه واعاد ما فعله في الثاني مع التردد الموجب لامتناعه وفي المجموع لو شك اصلي بالمسح ثلاث صلوات او اربعا اخذني وقت المسح بالاكثر وفي اداء الصلاة بالاقل احتياطا للعبادة فبهما قيل هذا مناف لقولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها لم يلزمه قضاءها اه وهو اشتباه لما ساذكره اوائل الصلاة انه ان شك في فعلها لم يلزمه القضاء او في كونها عليه لم يلزمه مع الفرق بينهما (فان اجنب) او حاض او نفس لا يسه في اثناء المدة (وجب) عليه ان اراد المسح (تجدد لبس) بان ينزع ويظهر ثم يلبس ولا يجوز له لمسح بقية المدة الغسل في الخف لان نحو الجنابة قاطع للمدة للامر بالنزع منها الدال على عدم اجزاء غيره

الجرموق (قوله ولا مسح لشاك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولو بقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعقدت اى صلاته وصح الاقتداء به اى ولو مع علم المقتدى بحاله كما في شرحه ويفارق اى يفارقه المقتدى به عند عروض البطلان اه وهذا يرد بحث السبكي الا في شروط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها

ولأنها لا تكرر تتكرر الحدث الأصغر وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجسا فغسلهما فيه بقيت المدة الأخرى بالنزع في الجنابة دون الخبث وليس هو ( ٢٥٦ ) في معناها ( ومن نزع ) خفيه أو أحدهما ولو لم يمسح به لم يمكنه غسله في الخف أو انفتح بعض

الشرح أو ظهر بعض الرجل أو اللقافة عليها أي ولم يستره حالاً ولا احتمال العفو عنه نظير ما يأتي في كشف الريح لسائر العورة واحتمل الفرق بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم وهو الذي يتجه لأنهم احتاطوا هنا بتزليل الظهور بالقوة وعلى خلاف العادة منزلة الظهور بالفعل ولم يحتاطوا بنظير ذلك ثم وسره أن ما هنا رخصة والشك في شرطها يوجب الرجوع للأصل ولا كذلك ستر العورة أو طول ساق الخف على خلاف العادة فخرجت الرجل إلى حد لو كان معتاداً لظهر شيء منها أو انتهت المدة ولو احتمالاً بطل مسحه فيلزمه استئناف مدة أخرى ثم إن وجدوا أحداً ذكر ( وهو بطهر المسح ) وإن غسل بعده رجليه لأنه لم يغسلهما باعتقاد الفرض لسقوطه بالمسح ( غسل قدميه ) فقط لبطلان طهرهما دون غيرهما بذلك لأن الأصل الغسل والمسح بدل عنه فإذا قدر على الأصل تعين كسليم رآى الماء ( وفي قول يتوضأ ) لأن الوضوء عبادة يبطلها الحدث فيبطل كلها يبطلان بعضها كالصلاة ويحجب بأن الصلاة تجب فيها

غير النزع ( قوله ولأنها ) الأولى التذكير ( قوله لا تكرر الخ ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ بما تقرّر رد ما بحثه بعض المتأخرين أن من تجردت جنبته عن الحدث وغسل رجليه في الخف جازله المسح نهاية وفي سمع عن شرح الارشاد للشارح مثله ( قوله وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة ) أي لم يؤثر نحو الجنابة في مسح الجبيرة الموضوع على طهر ولم يمنعه كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر الحاجة موضوع على طهر معنى ( قوله ولو تنجسا فغسلهما فيه الخ ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسلهما في داخل الخف عن الغسل المندوب أو المندوب غش وقلبي وشيخنا ( قوله وليس هو الخ ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا أقيست هذه عليها دونه ( قوله ومن نزع خفيه الخ ) أو خراجاً أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تخرق معنى وشيخنا وعش ( قوله أو انفتح الخ ) أي وإن لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عش ( قوله بعض الشرح ) بفتح الشين المعجمة والراء سم وشو برى أي العرق ( قوله أو ظهر بعض الرجل الخ ) أي ولو من محل الخرز بخلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية وبجبري ( قوله وهو الذي الخ ) نقله البجيرمي عن الرملي وهو قضية إطلاق النهاية والمعنى ( قوله بتزليل الظهور بالقوة الخ ) كما في انفتاح بعض الشرح ويأتي قوله أو طال ( قوله وعلى خلاف العادة ) أي كالظهور من محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل سم ( قوله للأصل ) وهو الغسل ( قوله ولو احتمالاً ) أي كان شك في بقائها نهاية ومعنى ( قوله بطل مسحه الخ ) جواب ومن نزع الخ ( قوله وإن غسل بعده الخ ) على المعتمد وشو برى قول المتن ( غسل قدميه ) أي بنية جديدة وجوباً لأن نيته الأولى انما تنوات المسح دون الغسل عش وسم وشو برى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجليه بنية جديدة على المعتمد لأنه طرأ عليها حدث جديد بدم يشمله النية السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفاً في ماء أو قصد غسلهما أه ( قوله فقط الخ ) قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته وهذا هو الذي يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظراً أنظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية أي فيما إذا

والألم تنعقد أه وحمل هذا على ما إذا ظن بقاء المدة لا تحتمل هذه العبارة إلا لبغاية التعسف ( قوله ولأنها لا تكرر ) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزى من أن جنبته إن تجردت عن الحدث وغسل رجليه في الخف جازله المسح أه ( قوله الشرح ) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء ( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل ( قوله غسل قدميه ) يحتمل أن يحتاج غسلهما للنية لأن مسحهما السابق صرف النية عن شئها لغسلهما وإيضاً فهذا حدث جديد حدث الرجلين لم يشمله النية السابقة لعدم وجوده عندها قال في شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجليه ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته وهذا هو الذي يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظراً أه وقوله بين طهره وصلاته أنظر ما المراد بطهره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية أي وهي ما إذا حدث ولكن توضأ وغسل رجليه في الخف بهذه الطهارة ذكره في

أحدث ولكن الخ سم عبارة البجيرمي عن ع ش بل يصلي بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الخلف ثم لبسه اه أي في الصورة الثانية

### (باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) إلى قوله ولا يجب في المعنى إلا قوله واسم مصدر لا يغسل وقوله وقيل عكسه وإلى قوله لا نقطاع الخ وفي النهاية إلى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) أي يضاف إلى الماء وقوله ونحوه أي كاشنان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) أي في الفعل الرفع للحدث أما إزالة النجاسة فالأشهر في لسانهم الفتح ع ش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأي المعاني والحاصل أن حمله على الجميع ممتمنع أما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذي هو مصدر غسل لإذهاب إساءة الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليتأمل يصري ولا يخفى أن حاصل الحاصل عدم الصحة إلا لاجمال عبارة البجيرمي على الاقتناع وقوله وهو بفتح الغين وضم الغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الاسالة أو أشار به إلى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يخفى أن الجواب الثاني إنما يناسب المعنى الشرعي لا اللغوي الذي فيه الكلام ولك ان تجيب باختيار الاحتمال الثاني وجعله مصدرا لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبته للمعنى الشرعي المنقول اليه دون الثاني (قوله سيلان الماء على الشيء) أي مطلقا معني أي سواء كان ذلك الشيء مبدنا ولا وسواء كان بنية ولا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) أي بشرائط مخصوصة (بالتية) أي في غير غسل الميت نهاية أي أم هو فلا يجب فيه الغسل بل يستحب فقط ع ش عبارة البجيرمي قوله بالتية أي ولو مندوبة فيشمل غسل الميت اه وهي أحسن (قوله ولا يجب فورا) أي اصاله نهاية خرج به ما لو ضاق وقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل لايقاع الصلاة وفيها ع ش (قوله وإن عصي بسببه) أي كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) أي أزالته (قوله ثم) أي في الغسل الذي عصي بسببه وقوله هنا في النجس الذي عصي به قول المتن (موجبه) بكسر الجيم أي السبب الذي يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف إلى معرفة فيعلم فساوى التعبير بموجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سئذ كره الخ) أي من أن غير المسلم لا يجب غسله وإن الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا حاي وع ش (قوله ولا يرد السقط الخ) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز سم (قوله عليه) أي على مفهوم قوله موت مغنى أو على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة المذني بالميم (قوله يجب غسله) أي مع أنه لا يوصف بالموت على القول الأصح في تعريفه لأن الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح الجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادها لقوله تعالى خالق الموت والحياة ورد بأن المعنى قدر والعدم مقدرة معني ونهاية وبه يعلم فيما ادعاه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقط (قوله لان الخ) علة عذم الورد (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للأول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود إلا أن يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ راجعا إليه أيضا لكن لمزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني سم على حج وفي المقاصد رد الثاني إلى الأول عبارته والموت زوالها أي الحياة أي عدم الحياة عما تصصف بها

المجموع قال في المهمات وأشار بقوله أنه يستأنف إلى وجوب النزاع إذا أراد المسح حتى لو كان المقلولع واحدة فقط فلا بد من نزع الأخرى اه وقديتهم مخالفة وجوب النزاع إذا أراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلو أحدث فتوضأ وغسل رجليه فيه الخ وهو خطأ لانه وجد هنا بعد اللبس ما يقطع المدة ويبطل اللبس كالنزع وغيره مما ذكر في تصوير المسئلة

### (باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقط) الأولى توجيه ذلك بأنه في معنى الموت بدليل ذكره في الجنائز (قوله صادق عليه)

### (باب الغسل)

الغين مصدر غسل واسم مصدر لا يغسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذي يغسل به وبكسرها اسم لما يغسل به من سدر ونحوه والفتح في المصدر واسمه أشهر من الضم وأفصح لغة وقيل عكسه والضم أشهر في كلام الفقهاء وهو لغة سيلان الماء على الشيء وشرعا سيلانه على جميع البدن بالتية ولا يجب فورا وإن عصي بسببه بخلاف نجس عصي به لا نقطاع المعصية ثم ودوامها هنا (موجبه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سئذ كره في الجنائز ولا يرد عليه السقط إذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أماراة الحياة فانه يجب غسله لان حد الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة

بالفعل وهو مراد من قال عدم الحياة عما من شأنه أي يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلاق العدم اهـ وعليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا ع ش (قوله أو عرض الخ) تقدم عن النهاية والمغني رده هذا القول ع ش وجرى على رده المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ويوافقه ما نقله الصفوي عن صاحب الود ان عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدريّة ففشت اهـ هذا وفي حواشي السيوطي ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصرحة بذلك والتحقيق انه الجسم الذي على صورة كبش كان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشيء الا حيي واما المغني القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه اثر قسميته بالموت من باب المجاز او المشترك اهـ ورده حج في عامة فتاويه فقال واتفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه اسرا وجوديا ع ش (قوله لكن) الى قوله قال القوابل في النهاية والمغني (قوله و ارادة نحو صلاة) أي بما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بأرادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول الماتن (وكذا ولادة) أي انفصال جميع الولد ولو لاحد التوامين فيجب الغسل بولادة أحدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدت له وجب الغسل أيضا ولو عض كلب رجلا او امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولدا عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا وميته نجسة وزاد ع ش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اهـ قول الماتن (بلا بل) أي بان كان الولد جافا وتفطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجها وطؤها بعدها لانها بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبلل فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغتسل شيخنا وع ش (قوله ولو لعلاقة ومضغة) ولهما حكم الولد في ثلاثة أشياء الفطر بكل منهما ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلاقة بكونها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويولد الولد عليهما بانه يثبت به امية الولد ووجوب الغرة برماوى وقوله ويولد الولد الخ قال القليوبي أي ما لم يقولوا فيها أي في المضغة صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة ويثبت بها امية الولد اهـ بجري (قوله قال القوابل الخ) قال في الايعاب أي اربع منهن كما هو ظاهر كردي وقال الحنفى وشيخنا والمعتدانه يكفي واحدة منهن اهـ واستقر به ع ش عبارة قضية اشترط هذا القول عدم الوجوب اذا لم تقل القوابل ذلك لعدم من او غيره تأمل سم علي المنهج وهو ظاهر وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي ان ياتي فيه ما قيل في الاخبار بتنجس الماء من تقديم الاوثق فلا كثر عدد الخ وقوله القوابل

او عرض يضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعها و ارادة نحو صلاة فالوجوب مركب هنا وفيما ياتي (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلاقة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المقارنة سبق الوجود الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ راجعا اليه ايضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني (قوله و ارادة نحو صلاة) قد يشكل لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت يخاطب بالصلاة وخطابه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بأرادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله قال القوابل انها اصل ادعى) كذا قاله في الخادم لكن فيما اذا لم ترد ما ولا بلا فانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلاقة والمضغة وان لم ترد ما ولا بلا قال كذا اطلقوه ويجب تقييده فيما اذا لم ترها بما اذا قال القوابل انها اصل ادعى اهـ ويجب بالولادة وان خرج الولد متقطعاً في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر من انه منى وسياتى بتكرره بتكرار خروج المنى اهـ فليراجع فانه يتبادر من كلا مهم

أى أربع منهم ان قلنا أنه شهادة ويحتمل الا كتمان واحد لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اه (قوله  
 انهما اصل آدمي) لعل المراد ان تقول القوابل انهما متولدتان من المني وان فسدنا بحيث لا يحتمل تولد  
 الادمي منها ليخرج ماله وجد ضرورة علقه ومضغه وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك)  
 اى الولد ولو مضغه او علقه (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو اقلت بعض الولد وجب عليها  
 الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في  
 دفعات وكانت تتوفا في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها  
 وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب  
 الغسل اخذنا بما يحتمل الرمي فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد وقال بعضهم قد يتجه  
 الوجوب لان علته ان الولد مني منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع افتتاح الاصل ورد بان  
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فبى غير خروج المني اه وقوله فالذي يظهر الخ اى وفاقا للشورى  
 والمدابغى وقوله وقال بعضهم الخ وهو القليوبى ويوافقه قول الشبرا مى والاطفيحي وينبغى أن يأنى فيه  
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الاصلى والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت  
 موجبة للغسل ولا فلا اه وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك منى منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى  
 متصلا ببعض الذى لم يخرج او منفصلا عنه وعليه قصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو اقلت بعض ولدك  
 او رجل لم يجب عليها الغسل كما افق به الوالد رحمه الله كما مر وقد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرمى وبقي  
 ماله خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا الى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم  
 بطهارة رطوبة الفرج اولا تصح محل نظر اجهورى والظاهر الثانى لاتصاله بنجس اه ومال سم  
 والشورى الى الاول كما مر في اسباب الحدث (قوله تحصل) الى قوله نعم فى المغنى الا قوله اصلى الى الخبر  
 (قوله لادى) ومثله الجنى بخلاف غيرهما كالبيمة شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صيدا ارجحنونا  
 فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميزه ويؤمر به كالوضوء خطيب (قوله ارمقطوع) اى مبان  
 بحيث يسمى ذكر ا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقتطوع منه وانما يجب على المولج فيه وكذا  
 الفرج من المرأة اذا كان مبانا فانه يجب الغسل على المولج لا على المرأة المقتطوع منها ولو دخل شخص فرج  
 امرأة وجب عليهما الغسل ولو دخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما افق به الرملى شيخنا  
 وعش وبجيرمى (قوله من واضح) سيد ذكر محترزه (قوله او مشتببه به) تقدم عن شرح الروض ان النقض  
 لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل انما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انها اصل آدمى (في الاصح)  
 لان ذلك منى منعقد ومن  
 ثم صح الغسل عقبها وانما  
 لم يجب بخروج بعض  
 الولد على ما يحتمل بعضهم  
 لانه لا يتحقق خروج منيها  
 الا بخروج كله ولو علل  
 بانقضاء اسم الولادة لكان  
 أظهر اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار ان كل جزء  
 مخلوق من منيها (وجنابة)  
 اجماعا وتحصل لادى حى  
 فاعل او مفعول به (بدخول  
 حشفة) من واضح اصل  
 او مشتببه به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة  
 احدتوا منى يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله اذ الذى دلت عليه  
 الاخبار) هذا مرد ما وقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منيها وبين  
 الوضوء لاحتمال كونه من منى الرجل فقط وما يردده ايضا قولهم فيمن قضت شهواتها انه لو خرج منها منى بعد  
 الغسل وجب الغسل ايضا ولم يتخيروها لاحتمال كون الخارج منى الرجل فقط او منها فقط وما يردده ايضا  
 نقض الاسنوى تعليلهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد منى منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا يوجب  
 لا عينا ولا تخيير افاضل واذا دفع التخيير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى  
 ولم يوجد مسمى الولادة حتى يوجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثير اهل هذا الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب  
 لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح المخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذى يظهر انه غير نجس  
 لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المقنضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود  
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليتأمل (قوله او مشتببه به) يفيد

حج هنا وقال ما حاصله القياس أنه إنما يجنب بإيلاجهما أو قد يقال محله إذا لم يكن على سمت الأصل فان كان على سمتيه اتجه ما قاله حج ع ش و وافقه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله إذا التقي الختانان الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفصا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والاخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر إنما المأم من الماء منسوخة وحمله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل شيخنا وخطيب (قوله أي تحاذيا) يقال التقي الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينصما وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجتماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالتقاء الختانين انضمامهما الخ بل تحاذيهما وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج إذا الختان محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد الكردى ومخرج الحيض والولد فعند غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانه (قوله بتغيب الحشفة) وهي كافي الصحاح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الاقرب من الختان فكانه قال هي راس الذكر ع ش (قوله لا بعضها) ولومع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولو شق ذكره نصفين فأدخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيخنا (قوله لا بعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما مر الخ) أي في شرح الخامس غسل رجله كردى (قوله فلم يجب به غسل) وأما الوضوء فموجب على المولج فيه بالنزع من دبره مطلقا ومن قبل أنثى مغنى (قوله أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر ذيرة نهاية وشيخنا أي بأن كان الحز في آخره ع ش (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفها بأن كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحرز من أسفله بصورة تحرز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع ش ويؤخذ منه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يقدر له حشفة بأن تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدر له مثلها فان فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة اه (قوله الواضح) الأولى من الواضح بل يغني عنه الضمير (قوله فهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله ويجرى ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فيليراجع وقد وقع البحث في ذلك مع ولده ووافق على أنه في غاية البعد سم على حج وعبرة حج في شرح العباب ونقل الاسنوي عن البيهقي أنه لا يثبت في المقطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال احرام ويفارق الغسل بانه أوسع بابا اه وقد يدفع المخالفة بين كلاميه بأن المراد بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ ما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الاول الخ ع ش عبارة الرشيدى بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتى في العدد تقييد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل اه (قوله في الاول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر الذاهبة الخ) أي من الملاصق للمقطوع إن كان متصلا وإلا ففي أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فلم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم

متصل أو مقطوع لخبر الصحيحين إذا التقي الختانان فقد وجب الغسل أي تحاذيا لا تماسا لأن ختانهما فوق ختانه وإنما يتحاذيان بتغيب الحشفة لا بعضها وإن جاز قدرها العادة على ما مر في الوضوء فلم يجب به غسل نعم يسن خروج من خلاف موجب وإن شذ (أو قدرها) من مقطوعها أو مخلوق بدونها الواضح المتصل أو المنفصل فيهما كما صرح به جمع متأخرون في الاول وعبرة التحقيق لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه وقد صرحوا بأن إيلاج المقطوع على الوجهين في نقض الوضوء بمسه والاصح نقضه ويجرى ذلك في سائر الاحكام في الاول يعتبر قدر الذاهبة

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زائدا قطعاً واشتبه وهو مشكل إذ لو تمز لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفها بأن كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحرز من أسفله بصورة تحرز الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإيلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فيليراجع وقد وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كما يقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٣٦١) لغالب امثال ذلك الذكر وعليه يحمل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر تكون نسبتته اليه كنسبة معتدلة ذكر الادمي المعتدل اليه فيما يظهر فيهما ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الاوجه (تنبيه) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقي الذكر وان قدر الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ايلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فاولى بعضها إلا ان يجاب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع من بعضها الموجود وقدر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم بما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين او شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيخنا وقوله ولا في أي جهة كان أي كارجحه ع من القولين للرمل والثنائي ان الاعتبار جهة موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أي كافي الشوري (قوله من بقية ذكرها) ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها اولى من الاعتبار بغيره نهاية وشيخنا وكان الاولي ابدال الضمير بال او يقول من ملاصقها (قوله وفي الثاني) أي في المخلوق وبدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) أي امثال ذكر ذلك الشخص ع عبارة شيخنا والقلوب لغالب امثاله فاذا كانت حشفة تم ربع ذكرهم كانت حشفة ربع ذكره وهكذا اه (قوله وكذا في ذكر البهيمية يعتبر قدر الخ) ذكر ع وشيخنا عن الزيادي مثله وقرأه وقال السيد البصري الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أي كالتهاية والمغنى ان العبرة بقدر حشفة معتدلة أي بالمساحة وما رتبته عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر بهيمية الخ لا بعد فيه لان المدار كما علمت انفا عن النقاء الختائين لا على إدخال الحشفة فينبغي ان يكون الموجب من ذكر البهيمية مقدار ما يكون في حكم النقاء الختائين اه (قوله كنسبة معتدلة الخ) أي حشفة معتدلة لذكر الادمي وقوله اليه أي الذكر المعتدل فاذا كانت حشفة المعتدلة رابعة كانت حشفة ذكر البهيمية رابعة وقوله فيها أي في اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساو الخ) أي كذكر فارة وقوله ذلك المعتدل أي معتدلة ذكر الادمي الخ كدري (قوله ولو ثناه الخ) عبارة النهاية وشيخنا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو نفي ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) أفتى ابن زياد تبعا للكمال بن الرداد اخذا من كلام البلقيني بان إدخال قدر الحشفة من المثني يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر في انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد المثني وان أدى الى اشتراط إدخال ضعفها لان المدار ثم على المحاذاة ولا تحصل إلا حينئذ او يكتفي بمساحتها فله وان لم تحصل المحاذاة حيثئذ محل تأمل بصرى (قوله وإلا) أي وان لم توجد الحشفة ففاد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطلقا أي من المثني وغيره ومع فقد ما يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله الشامل لدخول قدر الخ) لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله ان قدر الذاهبة) أي كلا وبعضا (قوله انه لو قطع الخ) خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك أي التأثير قول البجيرى على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها أي كلا او بعضا فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويتجه البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقد سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مر ما فيه انفا (قوله انها لو شقت نصفين الخ) وفاقا للنهاية كما مر (قوله لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شيخنا كما مر (قوله من اطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدرك الخ) عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمدر كقوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله والذي يتجه الخ) تقدم عن سم والبجيرى اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده فوافق على انه في غاية البعد (قوله وإلا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو ميله في شرح العباب (فرع) لو ادخل مجموع شق الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الا شل (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعده هذا الشمول وبعد ارادته (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا ينبغي نسبتته لاطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها فالذي يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذي يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقد سم (قوله لا غسل بتغيب أحد الشقين) اعتمده مر (قوله

وفي ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأ ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذي يتجه مدركا أن بعض

الحشفة يقدر من باقي الذكر (٢٦٢) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشيء فيه

وان الذكر المشقوق ان  
ادخل منه قدر الذاهب  
منها اثر والا فلا ولا بعد  
في تأثير قدر الذاهب وان  
كان موجودا في الشق  
الآخر لان الشق صيرهما  
كذكرين مستقلين وزعم  
أن كلا منهما لا يسمى  
ذكرا بمنزوع باطلاقة  
لتصريحهم بأن ما قطعت  
حشفته وبقي قدرها منه  
يسماه ولو بعد قطعه فكذا  
كل من الشقين الباقي منه  
قدر ما فقد منه من  
الحشفة لا بعد في تسميتهما  
ذكرين حينئذ فتأمل ثم  
رايت عبارة المجموع وهي  
ولا يتعلق ببعض الحشفة  
وحده شيء من الاحكام  
فقوله وحده قد يفهم من  
أنه لا بد أن ينضم لذلك  
البعض قدر الذاهب من  
الباقي فيؤيد ما قدمته  
(فرجا) واضحا أي مالا  
يجب غسله منه قبلا أو  
دبرا ولو لسمكه وميت  
وجنية ان تحقق كعكسه  
على الاوجه فيهما وإن  
كان ناسيا أو مكرها أو  
الذكر عليه خرقه كشيفة  
بل ولو كان في قصبة كما  
أفتى به بعضهم وان نوزغ  
فيه بأن الاوجه أنه  
لا يترتب على ذلك حكم  
أصلا لأن القصبة في

الحشفة) أي الذاهب منها كرى وكتب عليه البصري أيضا ما نصه أطلقه هنا والا قرب تقييده بما مر له أنفا  
من كونه محلا للذة إذ نقص فلقه يسيرة لا تخل بالذة بعد كل البعد ان يكون مرادا لهم اه (قوله) يقدر من  
باقى الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه ع ش ولم يظهر لي وجه التوقف نعم لو كان  
التوقف في تصوير العرض كان له وجه (قوله لاشيء فيه) أي لا غسل في إدخاله على الموج ولا على الموج فيه  
نعم بحسب الموضوع على الثاني مطلقا بالنزع وعلى الاول حيث لا مانع من التقص (قوله) وان الذكر المشقوق  
الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصري لو جعل الحكم في المشقوق  
معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين ينسأ دون الآخر أجنب  
بالحشفة أي ما بقي منها او قدرها منه أي طولا وإن لم يسم واحدا منهما لم يجب بادخال احدهما ولو كله  
ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ماوافق إجمال ما استقر به (قوله) ان  
ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعني إذا ادخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض  
الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الاول (قوله) ولا بعد الخ) هذا مخالف لاطلاق ما قدمناه عن  
النهاية من عدم اعتبار إدخال قدر الحشفة مع وجودها (قوله) في تأثير قدر الذاهب) أي مع البعض الباقي من  
الحشفة وقوله وإن كان أي الذاهب من الحشفة (قوله) باطلاقة) أي الزعم صلة بمنزوع وقوله لتصريحهم الخ  
سندا المنع (قوله) يسأه) أي يسمى ذلك الذكر أي الباقي منه ذكر أي يعطى حكمه وقوله ولو بعد قطعه أي  
قطع حشفته (قوله) الباقي منه الخ) أي الموجود في كل من الشقين فمن هنا بمعنى في ثم الظاهر انه صفة لقوله كل  
الخ فقه توصيف النكرة بالمعرفة إلا أن يحجب بأن أ ل في الباقي للجنس فهو في حكم النكرة (قوله) من الحشفة  
بيان لما فقد الخ مشوب بتبعض (قوله) لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ وصير تسميتهما له رعاية لمعنى الكل  
وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين (قوله) وهي) أي عبارة المجموع  
(قوله) أي ما لا يجب الخ) أي في الاستنجاء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طويلا لم يجب الغسل شيئا  
(قوله) قبلا) إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخنثى (قوله) او  
دبرا) ولو من نفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حد عليه على المعتمد لانه لا يشتهى  
فرج نفسه شيئا وبرماي وزيادى (قوله) ولو لسمكه) وفي البحر قال اصحابنا في بحر البصرة سمكه لها فرج  
كفرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالايلاج فيها انتهى كرى (قوله) وميت) وغير  
ميت وإن لم يشته ولا حصل إنزال ولا قصد ولا انتشار ولا يعاد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره  
لسقوط تكليفه كالجمجمة وإنما وجب غسله بالموت تنظيفا وإكرامه ولا يجب بوطء الميتة حد كما سيأتى ولا  
مهر نعم تفسد به العبادة وتوجب الكفارة في الصوم والحج وكما يناط الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب  
الحد بابلاجهما ويحرم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أي إذا  
كانت متصلة بخلاف المبانة كرى عن الاعاب وتقدم عن ع ش مثله وعن سم والرشيدي ما وافقه (قوله)  
على الاوجه) اقره ع ش وجزم به شيخنا كما مر (قوله) وإن كان) أي الفاعل أو المفعول به (قوله) ناسيا) أي  
او بلا قصد او كان الذكر اشل او غير منتشر خطيب زاد شيخنا ولو حالة النوم اه (قوله) ولو كان في قصبة الخ)  
اقره ع ش وجزم به البجيرى (قوله) لان الخ) علة للغاية (قوله) الشامل لها) أي لزيادة الكشافة (قوله)  
فلتنط (الاحكام الخ) قضيته وجوب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بالايلاج الذكر الكائن في قصبة  
لا منفذ لها وفيه بعد لا يخفى ولو قيل هنا بنظير ما مر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ لم يبعد بل الذي  
يميل به القلب ان الذكر الملقوف بخرقه كشيفة لا منفذ لها ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كالكذكري  
القصبة المذكورة فيجربى فيه ايضا نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رايت عبارة المعنى وإيلاج الحشفة  
بالحائل جار في سائر الاحكام كافساد الصوم والحج وقوله كافساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته (قوله) بها  
يقدر من باقي الذكر قدره) أنظر صورته في الطول (قوله) وان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر (قوله)

معنى الخرقه إذا زادت كشافتها الشامل لها قولهم وان كشفت فلتنط الاحكام بها



كهي أما الخنثى الموج كهي  
الموج فيه فلا غسل عليه  
إلا أن تحقق كان أو لرجل  
في فرجه وهو في فرج امرأة  
أو دبر فيجنب المشكل يقينا  
لأنه جامع أو جومع والذكر  
الزائدان نقض مسه وجب  
الغسل بإيلاجه وإلا فلا  
(وبخروج مني) بتشديد  
الياء وقد تخفف من مني  
صب إلى ظاهر الحشفة  
وفرغ البكر أو إلى ما يظهر  
عند جلوس الثيب على  
قدمها أي مني الشخص  
نفسه أول مرة أو مني الرجل  
من امرأة وطئت في قبلها  
أو استدخلته وقضت شهوتها  
بذلك الجماع أو الاستدخال  
لأنه حينئذ يغلب على الظن  
اختلاط منيها بالخارج فهو  
اعتبار للظنة كالنوم  
بخلاف ما إذا لم تقضها إذ  
لا مني لها حينئذ يختلط  
بالخارج (من طريقه  
المعتاد) إجماعا ولمرض  
كأمر حوايه في سلس مني  
(وغيره) أن استحكم بأن لم  
يخرج لمرض وكان من  
فرج زائد كأحد فرجي  
الخنثى أو من منفق تحت  
صلب رجل بأن يخرج  
من تحت آخر فقرات  
ظهره أو ترائب امرأة  
وهي عظام الصدر

كهي) أي بالقصة كالخرقة (قوله أما الخنثى) محترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف  
لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضا عبارة النهاية على الموج ولا على الموج فيه اهـ (قوله إلا أن  
تحقق) أي موجب الغسل (قوله في فرجه) أي قبله خرج به ما إذا أوج غيره في دبره فإنه يجب الغسل عليهما  
لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبر أي مطلقا وقوله لأنه جامع أي أن كان رجلا بإيلاج حشفته في غيره وقوله  
أو جومع أي أن كان امرأة بإيلاج غيره في قبله شيخنا (قوله والذكر الزائد الخ) عبارة شيخنا والقلبي وبني  
ولو كان له ذكران أصليان أجنب بكل منهما أو أحدهما أصلي والآخر زائد فان لم يتميز فالعبرة بهما معا وان  
تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يسامت اهـ (قوله وإلا فلا) ومرفي بحث أسباب الحدث بيان ما يحصل  
به النقض مع شرطه كدوى قول المتن (وبخروج مني) بنظر أم فكرام احتلام أم غيرها نهاية (قوله  
بتشديد الياء) إلى المتن في المغنى (قوله إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو مني الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية  
شيخنا (قوله إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهية والمغنى ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم  
يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم  
يخرج من المنفصل كما قاله البارزي والاسنوي انتهى ولا يخفى أشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل  
عن البدن بمجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه ع ش وكردى وقلبي عبارة شيخنا  
إلى خارج الحشفة في الرجل فان لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إليها وإن لم يخرج  
منها حتى لو كان في صلاة أتمها وأجزأته عن فرضه اهـ (قوله إلى ما يظهر الخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء  
شيخنا (قوله أي مني الشخص نفسه) أي بخلاف مني غيره (أول مرة) أي بخلاف ما لو استدخل منيه بعد  
غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومغنى (قوله أو مني الرجل) إلى المتن أقره ع ش (قوله  
وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاغتسلت ثم خرج منها مني الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما  
يعلم من التعليل الاتي خطيب وشيخنا (قوله أو استدخلته) أي في قبلها (قوله فهو الخ) أي لإيجاب الغسل  
وبخروج مني الرجل من امرأة وطئت الخ (قوله بخلاف ما إذا لم تقضها) أي بذلك الوطء والاستدخال بان  
كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومع في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل  
عليها لإيعاب وشيخنا (قوله كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم انه لو أخبرها بعدم خروج شيء من منيها معصوم  
تاخذ بخبره وهو واضح بصري (قوله ولولمرض) أي سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بان خرج لغير  
علة أو غير مستحكم بان خرج لعلة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وع ش عبارة النهاية ولو  
بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا وجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الاتية اهـ قول المتن  
(وغيره) كدبر أو ثقبه نهاية (قوله أن استحكم) سيد كر محترزه (قوله بأن لم يخرج الخ) أي ووجد فيه  
أحدى خواص المنى طيلواي و مر اه ع ش (قوله كأحد فرجي الخنثى) أي وإن لم يخرج من الآخر  
شيء وهو الظاهر وإن أوم خلافه قول المغنى وشيخنا فان مني منها أو من أحدهما وحاض من الآخر وجب  
عليه الغسل اهـ (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب سم (قوله تحت صلب أو  
ترائب الخ) وفاقا للنهج وعبد الحق وخلافا للنهاية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الانسداد  
العارض كالحارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقهما سم والشو برى والحلي والبيجيري وشيخنا  
عبارة ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي

وبخروج مني) قال في العباب ومن أحس بنزول منيه فأمسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال  
في شرحه حتى لو كان في صلاة كملها وإن حكنا ببلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله  
البارزي والاسنوي اهـ ولا يخفى أشكال ما قالاه والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن  
وبمجرد استتاره بما انفصل معه لا أثر له (قوله أو استدخلته) هو المنتجه في شرح العباب كشرح  
الروض وإن كان كلامهم قديقتى خلافه (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب

وقد انسد الاصلى وإلا فلا إلا أن يخلق ( ٢٦٤ ) منسد الاصلى ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفتح تحت المعدة ( ويعرف )

المنى وإن خرج دما عيطا  
بخاصة واحدة من خواصه  
الثلاث التى لا توجد في غيره  
( بتدفقه ) وهو خروجه  
بدفعات وإن لم يلبذه ولا  
كان له ريج ( اولذة ) بالمعجمة  
قوية ( بخروجه ) وإن لم  
يتدفق لقلته مع فتور  
الذكر عقبه غالبا ( أريج  
عجين ) أو طلع نخل كما باصله  
ولعله سقط من نسخته أو  
اكتفى بأحد النظيرين حال  
كون المنى ( رطبا ) ريج  
( بياض بيض ) حال كون  
المنى ( جافا ) وإن لم يتدفق  
ولا التذبذبه كان خرج  
ما بقى منه بعد الغسل ( فان  
فقدت الصفات ) يعنى  
الخواص المذكورة ( فلا  
غسل ) لأنه ليس بمنى بخلاف  
ما لو فقد الثخن أو البياض  
ووجد أحد تلك الثلاثة نعم  
لوشك فى شيء أمنى هوام  
مذى تخير ولو بالتشهى  
فإن شاء جعله منيا واغتسل  
أو مذيا وغسله وتوضأ لأنه  
إذا أتى بأحد هما صار شاكا  
فى الآخر ولا إيجاب مع  
الشك وإنما الزم من نسي صلاة  
من صلاتين فعلهما لتيقن  
لزومهما فلا يبرأ منهما  
إلا بيقين ومن معه إناء مختلط  
تزكية إلا أكثر لسهولة  
العلم بالسبك نعم يقوى  
وورد قه لوشك هل  
عليها عدة طلاق أو وفاة  
لزمها إلا أكثر أو شك هل  
زكاته بقرة أو شاة أو دراهم

فيكفى خروجه من أى منفتح من البدن لا من المنافذ الأصلية عند العلامة الرملى خلافا للعلامة ابن حجر اه  
( قوله ) أو ترائب امرأة ( عطف على صلب رجل ( قوله ) وقد انسد الاصلى ( راجع إلى قوله إن استحكم أى  
والحال أنه قد انسد الاصلى مع خروج المستحكم كرى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد أيضا  
لقوله من فرج زائد كأحد فرجى الخنثى فلعل المراد بالأصلى بالنسبة له الفرج الآخر وإن لم تكن إصاليته  
معلومة اه وعبارة البجيرمى على المنهج أى انسداد أعضاؤه وإلا فيوجب الغسل مطلقا أى سواء من تحت  
الصلب أو لا اه وقوله مطلقا أى على طريقة النهاية والمغنى دون المنهج والتحفة ( قوله ) وإلا فلا ( أى وإن  
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافى المجموع عن الأصحاب  
نهاية ومغنى ( قوله ) ولو غير مستحكم الخ ( خلافا للنهاية والمغنى ( قوله ) قياسا على ما مر ( قضيته أن الخارج من  
نفس الصلب لا أثر له كالأخرج من المعدة ثم واعترضه الزركشى كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى أن  
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى شرح العباب وقديجاب يحمل كلامه أن سلم أنه صريح  
فى ذلك على ما لو خلق أصله منسد اه بوجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فليتامل وقد اعتمده مر اه  
سم عبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الحاشية وصوابه كتب تحت المعدة هناك لأن كلام  
المجموع صريح فى أن الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال اه ( قوله المنى ) إلى قوله وإلا  
لزم فى النهاية إلا قوله قوية وقوله كما باصله إلى حال الخ وإلى قوله نعم يقوى فى المغنى إلا قوله قوية وقوله  
له إلى حال الخ ( قوله عيطا ) أى خالصا وقوله التى الخ صفة كاشفة للخواص كرى ( قوله قوية ) لم أقف  
على هذا التقييد فى غيره فليراجع ( قوله ) وإن لم يتدفق ( أى ولا كان له ريج انظر لم تركه ( قوله ) مع فتور  
الذكر الخ ( لا حاجة إليه قليوبى قول المتن ( أريج عجين ) أى الحنطة ونحوها خطيب أى مما يشبه رائحة عجينه  
رائحة عجينها وقوله وبياض بيض أى لدجاج ونحوه خطيب أى مما يشبه رائحة رائحتها غش ( قوله ) يعنى  
الخواص المذكورة ( دفع به ما ورد على المتن من أن صفات منى الرجل البياض والثخن مع وجوب الغسل  
بانتفاءهما عنه ويفهم ذلك من حمل ال فى المتن على العهد المذكورى عش ( قوله ) بخلاف ما لو فقد الثخن  
أو البياض ( أى فى منى الرجل والرقوة والأضراس فى منى المرأة شرح بفضل العلم أن الغالب فى منى الرجل الثخانة  
والبياض وفى منى المرأة الرقوة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المنى لأنها توجد فى غيره كالرقوة فى المذى والثخن  
فى الودى ومن ثم كان عدما لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق أو  
يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة بفضل قوتها كرى ( قوله ) لوشك فى شيء الخ ( كان استيقظ ووجد  
الخارج منه أبيض تخينا نهاية ( قوله ) ولو بالتشهى ( أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه وأحدا منها فلا أن  
يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يعيد ماصلا نعم إن تيقن أنه غير ما اختاره بعد أن صلى صلوات  
وجب عليه إعادة تلك الصلوات فإن تيقن بعد ذلك أنه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الصلوات فيما إذا تيقن  
لجزمه بالنية بجيرمى وشيخنا وفى سم وعش مثله إلا أنها سكتا عن وجوب إعادة الصلوات فيما إذا تيقن  
خلاف ما اختاره لظهوره ( قوله ) لأنه إذا أتى الخ ( عبارة الخطيب لأنه إذا أتى بمقتضى أحد هما برى منه يقينا  
والأصل براءته من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلهما لا اشتغال ذمته  
بهما جميعا والأصل بقاء كل منهما وقيل يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قاله فى الزكاة من  
وجوب الاحتياط بتركية إلا كثر ذهابا وفضة فى الأناة المختلط منها إذا جهل قدر كل منهما وإجاب الأول بمنع  
القياس لأن اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخذف ( قوله ) مختلط ( أى مصوغ من ذهب وفضة ( قوله )

لزمه السكك إلا أن يفرق بان مبنى العدة على الاحتياط والاستظهار لبراءة الرحم ما أمكن

وجوب فيها) أى فى الغدة وقوله فى أصل مقصودها وهو العلم ببراءة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحيض (قوله) وحينئذ هو) أى من شك فيما عليه من الزكاة (قوله) فيما ذكر الخ) أى فى تيقن لزوم الجميع وعدم البراءة منه إلا يتيقن وهو أدا الكلى (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافاً للنفى والنهية عبارتهما وإذا اختار أنه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المكث فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما أفتى به شيخنا اهـ وما قاله الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذابلاً لم يغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشىء اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الاصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصعبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أيضاً إذا اختار كونه منياً حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذابلاً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأننا إنما اوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذابلاً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما قراءة القرآن والمكث بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك اهـ بحذف (قوله) ما لم يرجع الخ) قضيته أن له الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذ التفويض إلى خبره يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتمدان له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه لما صلا عنه اهـ (قوله) وحينئذ) أى حين إذر جمع عما اختاره (قوله فى الماضى)

شرح العباب وقد يحجب بحمله كلامه أن سلم أنه صريح فى ذلك على ما لو خاق أصله منسداً اهـ وقد يوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمدته مر (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذابلاً لم يغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه وبه صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشىء اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الاصح وهو التخيير إذا توضأ وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصعبه لأن تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعيف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه منياً لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديث لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذابلاً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه منه لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضاً حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فلينظر مع قول شيخنا ولهذا الخ نعم فى شرح الفروض ما يوافق وجهه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل بقى أن ما أفتى به شيخنا يشك بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذابلاً لا لا تنجس بالشك أيضاً ويجاب بالفرق بأننا إنما اوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذابلاً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها واما قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة واما قراءة القرآن والمكث فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إذ لا تنجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ماذكر فى الزكاة إنما توجه فيمن ملك الكلى وشك فى اخراج بعض أنواعه وحينئذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فيما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه فى الماضى أيضاً وهو الاحوط

متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما فعله فيما مضى فى الاختيار الاول وقوله ايضا أى كالمستقبل (قوله) ومحمّل أنه لا يعمل بها (الخ) هذا هو الوجه سم على حججهم وعجزهم به شيخنا عاباره وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول (قوله) تنبيهه (الخ) اعلم ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانما اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد فى انه نجاسة او يظنه نجاسة لا نالاً تنجس بالشك المراد به فى غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وانما لو اختار الخارج منه انه منى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضاً ولم يغسله لأن غاية الامر انه شك فى ان ما اصابها هل هو نجس او لا وظن انه نجس ولا يضره ذلك فى صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا نالاً تنجس بالشك كما مر وانما لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشئ من الخارج او لم يصبه منه شئ، وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لأنه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شئ، لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح فى هذا التنبيه سم (فى التخيير) الاولى فى التخيير (قوله) وعليه اي على انه مثله فى التخيير المذكور (قوله) صاحبه اي من خرج منه ذلك الشئ وقوله والاخر اي من لم يخرج منه ذلك الشئ (قوله) لانه اي صاحبه وقوله اختاره اي الاخر وقوله الثانى اي الاخر الذى اختار أن الخارج منى (قوله) لا يلزمه (الخ) وافقه سم كما سرأ نفاه (قوله) وانه اي الثانى (لا يقتدى به) اي بصاحب الخارج وقوله فى الصورة الخ اي فيما اذا تخالف اختيارهما وتقدم عن سم ما يخالفه وفى السكردى عن الهاتنى ان مقاله الشارح هو الا صوب قياساً على عدم جواز اقتداء من اخذ احد الانامين المشتبهين بظن الطهارة وتوضا منه بالذى اخذ الاخر منهما بظن الطهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة لانه صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بمخالفه فى الاجتهاد فى جهة القبلة فتدبراه اقول وقوله قياساً لظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذى نزل الشارع منزلة اليقين (قوله) الاخيرة) الاولى المذكورة

ما اختاره فيتجه أن يحجزه أخذاً مما فرقه قواه بين عدم الاجزاء اذ بان الحال فى وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال فى مسألة المشتبه بانه متبرع فى وضوء الاحتياط (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها) وهو الوجه (قوله) تنبيهه هل غير الخارج منه ذلك مثله فى التخيير المذكور) ليس المراد التخيير على الوجه المراد فى الخارج منه ذلك إذ لا يعقل القول انه اذا اختار انه منى اغسل او مذى غسل ما اصابه فتامله لسكن قديم منع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لاختياره انه مذى اذ قد يصيبه منه شئ ويختار انه مذى فليتامل واعلم ان الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وإنه اذا اصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد فى انه نجاسة او يظنه نجاسة فانه لا يلزمه غسله لا نالاً تنجس بالشك المراد به فى غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقرر وانما لو اختار الخارج منه انه منى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضاً ولم يغسله لأن غاية الامر انه شك فى ان ما اصابها هل هو نجس او لا وظن انه نجس فانه لا يضره ذلك فى صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانما لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك شئ من الخارج او لم يصبه منه شئ، وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لأنه يعتقد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاده تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شئ، لأنه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح فى

ويحتمل أنه لا يعمل بها  
إلا فى المستقبل لأنه التزم  
قضية الاول بفعله بموجبه  
فلم يؤثر الرجوع فيه  
(تنبيهه) هل غير الخارج  
منه ذلك مثله فى التخيير  
المذكور وعليه فهل يلزم  
كلا الجرى على قضية  
ما اختاره حتى لو اختار  
صاحبه أنه مذى والآخر أنه  
منى لم يقتدى به لأنه جنب  
بحسب ما اختاره لم أر فى ذلك  
شيئاً والذى ينقدح ان  
الثانى لا يلزمه غسل ما اصابه  
منه للشك وأنه لا يقتدى  
به فى الصورة الاخيرة

ويتخير أيضا خشي بايلاجه  
 في دبر ذكر ولا مانع من  
 النقص أو في دبر خشي أوج  
 ذكره في قبله كما بينته في  
 شرح العباب مع رد ما  
 وقع للزركشي من وهم فيه  
 وكذا يتخير الموج فيه  
 أيضا ولو رأى منيا محققا  
 في نحو ثوبه لزمه الغسل  
 وإعادة كل صلاة تيقنها  
 بعده ما لم يحتمل أي عادة فيما  
 يظهر حدوثه من غيره  
 (والمرأة كرجل) فيأمر  
 من حصول جنابتها  
 بالابلاج وخروج المني  
 ومن أن منيها يعرف  
 بأحدى الخواص الثلاث  
 على المعتمد نعم الغالب  
 في منيها الرقة والصفرة  
 وظاهر المتن حصر الموجب  
 فيما ذكر وهو كذلك وتخير  
 المستحاضة ليس هو  
 الموجب بل احتمال انقطاع  
 الحيض كما يأتي وتنحس  
 جميع البدن إنما يوجب  
 إزالة النجاسة ولو بكشط  
 الجلد (ويحرم بها) أي  
 الجنابة وإن تجردت عن  
 الحدث الأصغر ويأتي  
 ما يحرم بالحيض في باب (ما  
 حرم بالحدث) ومر في  
 باب (والمسك) وهل  
 ضابطه هنا كافي الاعتكاف  
 أو يكفي هنا بآدنى طمأنينة

(قوله ويتخير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لأنه أي الخشي إما جنب بتقدير  
 ذكرته أو محدث بتقدير أنوثته خطيب أي باللمس وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير الخ (قوله ولا مانع  
 من النقص) أي بلمسه بأن لم يكن هناك محرمية ولا على الذكر حائل وإلا لم يجب شيء بحجري (قوله أو في دبر  
 خشي الخ) لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكورة أحدهما لوجود الابلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي  
 وإما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي المعنى لأنه إما جنب  
 بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير أنوثته وذكورة الآخر أو محدث بتقدير أنوثتهما (قوله  
 أو في دبر خشي أوج ذكره الخ) وأما ابلاجه في قبل خشي أو في دبره ولم يوج في قبله فلا يوجب  
 عليه أي الموج شيئا خطيب أي لاحتمال أنوثته وكذا لا شيء على الموج فيه في الأولى لاحتمال ذكوره  
 وأما في الثانية فيتنقص وضوءه بالنزع بحجري (قوله وكذا يتخير الموج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى  
 بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على تقدير أنوثته وليس هو كمن  
 شك في خارجه الخ لأنه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل  
 لشك في موجه فيتعين حل كلاهما على إجماع الخلاف في الخشي فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ  
 لم يتحقق أحدهما بعينه سم (قوله فيتعين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخشي فقط الموج بالكسر بخلاف ما إذا  
 أراد به الموج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه محقق فيها أيضا بالنزع كما هو ظاهر  
 (قوله ولورأي) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نحو ثوبه) أي أو فراشه ولو بظاهاه معنى وأسنى  
 وإيعاب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للباوردي وجرى  
 عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما لا يمكن احتمال كونه من غيره والآخرين  
 على ما لا يمكن احتمال كونه من غيره (قوله ويمكن الخ) في عش ما يوافقه (قوله لزمه الغسل)  
 وإن لم يتذكر احتملا مناهية (قوله وإعادة كل صلاة الخ) أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كالو  
 نام مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فانه يندب لها الغسل وإعادة نهية ومعنى (قوله مالم  
 يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أو فراش وحده أو مع من لا يسكن كونه منه كالمسوح نهية (قوله أي  
 الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لأن من المذكورات الموت  
 ولا يتأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن  
 التلويت ولا نه ذكر محرمات الحيض في باب فلو عمم هنا لزم التكرار سم (قوله وبأى ما يحرم بالحيض الخ)  
 وكذا النفاس وأما الموت فلا يتأتى فيه ما ذكر رشدي قول المتن (والمسك الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال  
 النجاسة والصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الأمن شوري (قوله والثاني أقرب) ويوجه بأنهم إنما  
 اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمسك مع  
 الجنابة وهو حاصل بأدنى مكث ع ش وعبارة البصري أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قولهم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله أو في دبر خشي الخ) أي لأنها إما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكورة أحدهما لوجود  
 الابلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما محدثان بتقدير أنوثتهما بالنزع من الدبر والفرج (قوله الموج  
 فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على  
 تقدير أنوثته وحينئذ فليس هو كمن شك في خارجه هل هو مني أو منى لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه  
 بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشك في موجه فيتعين حل كلاهما على إجراء  
 الخلاف في الخشي فقط لأنه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله ويحرم بها) أي  
 الجنابة فإن قيل هلا قال أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما يقل ذلك لأن  
 من المذكورات الموت ولا يتأتى فيه ذلك وهذا قرينة على عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يتأتى في  
 الحيض والنفاس لأنه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلويت فاطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولأنه

العبور لانه لا قربه فيه وفي المسك قربة الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المسك على نظير ما في الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المسك من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاولى اسقاط الهمزة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المسك والتردد اذا كانا غير عذر فان كانا لعذر كان احتمل فاعلق عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال اى وان قل كدبرهم ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية وياتى في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال اى وان قل كدبرهم ع ش أى أو اختصاص أو منعه مانع آخر كرى عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كرمترزه قال في شرح العباب مكلف وخرج به الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المسك فيه ومن القراءة كما نقله الزركشى عن فتاوى النووى ومثله المجنون اه وفي شرح م ما يوافقه لكونه يخالفه ما ياتى في شرح والقران من قول الشارح ولو صيب الخ وهو اوجه مما نقله الزركشى كايلازم الولي منعه من سائر المعاصي فليتأمل سم وعبارة الشبراملى وهو اى ما نقله الزركشى مشكل ولو كان مفروضا فيما إذا احتاج المميز للقراءة او المسك للتعليم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجناح بحداره وإن كان كله في هواء الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله م رجبته هى ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد ع ش وقوله م وجناح الخ فيه انه إن كان داخلا في مسجديته فهو مسجد حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخلا في وقفه فظاهر انه ليس له حكم المسجد رشيدى وظاهر ان المراد هو الاول وإنما يثبته عليه لثلاثتهم من كونه في هواء الشارع عدم صحة إدخاله في وقفية المسجد (قوله أرض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو المسجد) أى ولو طائر افيه برماوى (قوله بالاستعانة) أى الاستفاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرحى الارشاد والاياعاب والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجد وظاهره يخالفه مقاله هنا في التحفة كرى وعبارة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بمضى اه قال ع ش وقوله م والا قرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد به بكلام السبكي فليراجع والا قرب مقاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على وقفه) أى للصلاة (قوله على هذا الصلاة) أى على وقفه للصلاة فعلى صلة فدلالة الخ واللام صلة هذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل الخ والجملة خبر فدلالة الخ (قوله قال) أى السبكي (قوله ويؤخذ منه) أى عا م عن السبكي (قوله ان حرى مزم الخ) رجح البجيرمى خلافه عبارة قال على الاجهورى المالكي في فتاويه سئل عن بشرى مزم هل هى من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست مزم من المسجد فالبول فيها أو حرى بها ليس بولا في المسجد وللجنب المسك في ذلك اه وهو كلام وجيه لان بشرى مزم متقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخلة في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اه بخذف وقوله وكذلك الكعبة الخ وفيه وقفة ظاهرة وكذا فيما قبله إذ الظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجديتهما وضعية

ذكر محرمات الحيض في باب فلو عمم هذا لزم التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال وبمكلف أى وخرج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المسك فيه ومن القراءة كما نقله الزركشى عن فتاوى النووى واعتراض بانه ليس فيها وفيه نظر لان له فتاوى اخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزركشى ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الآتى في قول المصنف والقران ولو صيبا كما مر اه وهو اوجه مما نقله الزركشى كايلازم الولي منعه من سائر المعاصي فليتأمل لكن اعتماد الجواز م فقال ومحل في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المسك فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه (قوله في المسجد) في شرح م وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية او يكتفى بالقربة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هوأ (المسجد) ولو بالاستعانة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيما هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أى صورة مسجد يصلى فيه أى من غير منازع ولا علمنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لأن استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة اليد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجد قال وإنما نهيت على ذلك لئلا يغير بعض الطلبة أو الجهلة فينازع في شىء من ذلك إذا قام له هوى فيه اه ويؤخذ منه أن حرى مزم تجرى عليه أحكام المسجد

أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حريم البئر الخ) أى المقتضى لعدم الجريان (قوله إن علم انها الخ) أى بشرز مزم (قوله عن المسجد الخ) أى الذى حول البيت المكرم (قوله وعضده) أى ذلك الاحتمال (قوله على صحة وقف ما أحاط الخ) أى صحة كون ما أحاط ببئر مزم الشامل للمرها من المسجد (قوله وإلا) راجع إلى قوله بل يحتمل أى وإن لم يحتمل قاله الكردي وأعله راجع لما تضمنه قوله وعضده إجماعهم الخ والمغنى وإن لم يرجح ذلك الاحتمال فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف الممر للبئر الداخل فيما أحاط بها الخ (قوله كالمسجد) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله وكالمسجد ما وقف الخ) أى فى حرمة المسك وفي النجاسة للداخل بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للمأموم إذا تباعد عن إمامه أكثر من ثلثمائة ذراع مغنى وفى الكردي عن الإيعاب مثله (قوله شائعا) بأن ملك جزائنا من أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف موقوفا مسجدا حرم المسك فيه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب اه كردي عبارة الشبر المسمى وتجب قسمته فوراً قال المناوى ثم موضع القول بصحة الوقف أى وقف الجزء المشاع مسجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاها وإلا فلا يصح كما بحثه الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ فى فتاويه اه (قوله بما يأتى) لعل فى الحج (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنى سم وقد يقال أن مسجديتها يجعل الله ثم اختياره لنبه فلا توقف على السبق (قوله لا ما زيد فيها) وينبغي أن يكون مثل ما زيد فيها ما زيد فى مسجده مكة المكرمة من المسعى قول الماتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافاً لابن العباد إذا حرمة إنما هى لقصد المعصية لا للورور والسباح فى نهر فيه كالمار ومن دخله فنزل بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجه لعذر لم يجزله بجماعتها نهاية اه سم قال الكردي جميع ذلك فى الامداد والإيعاب وأكثره فى فتح الجواد اه (قوله ولو على هيئته) إلى ومن خصائصه فى النهاية لا قوله وذلك إلى نعم وقوله ولو فقد إلى بل لو كان وما نبه عليه (قوله ولو على هيئته) أى وحيث عبر لا يكلف الإسراع فى المشى بل يمشى على العادة مغنى ونهاية (قوله وإن حمل الخ) عبارة النهاية ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثاً لأن سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان اه وفى الكردي عن الامداد والإيعاب مثله قال ع ش قول منسوب اليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هناك ما ماله يده لم يحرم المرور لأنه سائر وإن كان يده غيره حرم لا استقراره فى نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أى عاقل اه عبارة البجيرمى عن الاجهورى ومن العبور السباح فى نهر فيه أو راكب دابة تمر فيه أو على سرير يحمله بجانين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب اليه أما لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض بجانين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب اليهم وحينئذ فهو ما مكث اه (قوله ونحوه) أى كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع اه (قوله لأنه ترد الخ) عبارة النهاية والامداد ولو دخل

بنى اه (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنى (قوله أى المرور به) فى شرح مر فلور كدابة ومرفيه لم يكن مكثاً لأن سيرهما منسوب اليه بخلاف نحو سير يحمله إنسان ومن دخله فنزل فى بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لأنه حصول لا مرور وعلى الأول يحمل كلام البغوى أنه لو كان فى بئر ودلى نفسه فيها بجبل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المسك بقدر حاجته ويتمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالوجه الحرمه كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجه لعذر لم يجزله بجماعتها اه (قوله لأنه تردد) قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجداً إنما ينظر إليه أن علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل أنها محفورة فيه وعضده إجماعهم على صحة وقف ما أحاط بها مسجداً أو لا فوق وقف الممر للبئر كوقف حريمها إذا لحق فيهما لعموم المسلمين وكالمسجد ما وقف بعضه وإن قل مسجداً شائعا وسيعلم بما يأتى أنه لا عبرة فى منى ومزدلفة وعرفة بغير مسجدي الخيف ونمرة أى الأصل منهما لا ما زيد فيهما (لا عبوره) أى المرور به ولو على هيئته وإن حمل على الوجه لأن سير حامله منسوب اليه فى الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله لأنه تردد وهو أغنى المرور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل للباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الأولى) وفاقا للنهية وخلافا للبغنى عبارة وكالا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كرهه كافي الروضة واصلها وقال في المجموع انه خلاف الأولى لا مكروهه وينبغي اعتداد الأولى حيث وجد طريقا غيره فقد قيل انه يحرم في هذه الحالة والإختلاف الأولى اه (قوله وذلك) أي ما ذكر من حرمة المسكك دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغنى (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المغنى (قوله للضرورة) وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول أن يتيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرمي سم على المنهج (قاعدة) عن الإمام أحمد أن للجنب أن يتمك بالمسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة ع ش (قوله ولزومه التيمم) فلو وجد ماء يكفي بعض أعضائه أو وجد ماء يكفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعه أو من بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين قليلا للحدث سم على المنهج اه ع ش وعبارة البجيرمي ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذ الميسور لا يسقط بالمعسور بر ماوى قال شيخنا العزبى وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساءه أو أولاد ممدود ويحشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيح للتيمم لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلى ويقضى لأن هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله ويحرم بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم أن وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتيتم تراب مغضوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ربح ونحوه اه وعبارة الكردى وحيث لم يجد غيره جاز له المسكك بالمسجد جنبا بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحث الأذرعى حله بما جلب إليه من خارج و بتراب أرض الغير إذ الم يعلم كراهته لأنه مما يتسامح به عادة انتهى (قوله وهو الداخل في وقفه) هل المشتري له من غلته كإجزائه أو كالذى فرشه به أحد من غير وقف فيه نظر والأول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لاخذ حاشيته الايضاح لحج وتردده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا أن الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحمل ذلك التردد على أنه هل يجزى أم لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالذى تهب به الريح فلا يظهر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح ع ش (قوله تيمم) أي حتمنا نهاية (قوله جاز له الاغتسال الخ) ولزومه التيمم للدخول (قوله جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إناء أو لم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جائز أما إذا لم يكن معه إناء فواضح وأما إذا كان معه إناء فلا نه لوم بفعل ذلك لمسكك في المسجد لملته ولا يغتفر إلا للضرورة كما ذكره ولا ضرورة والحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه إناء الخ أي وسواء تيمم أم لا وقوله واجب لا جائز الخ يجب عنه بان ما هنا جواز بعد الا متناقص فيشمل الوجوب (قوله ومن خصائصه) إلى قول المتن أو يحل في المغنى لإقوله وليس إلى وخرج وقوله ولو صبيا كما مر وقوله كما بينه في شرح

خلاف الأولى وذلك للخبر الحسن أني لأحل المسجد لحائض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والأصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع قبل الصلاة نعم أن احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسكك فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء تيمم ودخل لملته ليغتسل به خارجه فان فقد الإناء جاز له الاغتسال فيه واغتفر له منه للضرورة بل لو كان الماء في نحو بركة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها عدم المسكك

الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع مر (قوله والأصل الخ) قد يقال يعارض هذا الأصل أن الأصل محل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمم به وينبغي التحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجد به بالاشاعة وقد يتجه اعتبار القرائن اه (قوله ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع أن خبر



ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المسك له به جنباً وليس على رضى الله عنه مثله في ذلك وخبره ضعيف وان قال الترمذى حسن غريب قاله في المجموع وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدرسة ومصلى العيد (والقرآن) من مسلم أيضاً ولو صلياً كما مروى لحر فامنه أى قراءته باللفظ بحيث يسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبشارة الآخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه في شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن لا يقرأ الجنب ولا الخائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهمزة نهى وبضمها خبر بمعناه نعم يلزم فاقط الطهورين قراءة الفاتحة في صلاته لتوقف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها ومع غيرها (وتحل) الجنب وحائض ونفساء (أذكاره) ومواظله وقصصه وأحكامه (لا بقصد قرآن) سواء أقصد الذكر وحده أم أطلق لأنه أى عند وجود قرينة تقتضى صرفه عن موضوعه كالجنباً هنا لا يكون قرآناً إذ بالقصد وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد

العباب (قوله) ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الانبياء لكنه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم المسك فيه جنباً بجزى (قوله حل المسك الخ) قضية اختصاره في الخصوصية على حل المسك أنه صلى الله عليه وسلم كغيره في القراءة عش (قوله وخبره) وهو كافي شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك سم وعش (قوله ضعيف) قديقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف يعمل به في المناقب على أنه بمراجعة اصل الروضة يعلم أنه لا اصل ولا مستند لثبوت هذا الخصوصية له صلى الله عليه وسلم إلا حديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الأمر إلى نفيها عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً كما قال به القفال وإمام الحرمين والذي جزم به الشارح من ثبوتها هو ما حكاها في اصل الروضة عن صاحب التلخيص وأشار الامام النووي في الزوائد إلى ترجيح بصري (قوله قاله الخ) أى قوله وخبره ضعيف الخ (قوله وخرج) إلى قوله ويقرأ في النهاية لا قوله ولو صلياً كما مروى وقوله وتحريك إلى لا بالقلب (ولو صلياً) خلافاً للنهاية وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومصلى العيد) (قاعدة) لا باس بالنوم في المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله في المجموع قال ولا يحرم إخراج الريح فيه لكن الاولي اجتنابه بمعنى (قوله كما مر) أى في باب الحدث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو حر فامنه) لأن نقطه بحر فبقصد القرآن شروع في المعصية فالتحرير لذلك لا لكونه يسمى قارئاً نهاية قال سم ظاهره ولو بقصد ان لا يزيد عليه وهو ظاهره واقره الرشيدى والبيجى (قوله وتحريك لسانه) عطف تفسير عبارة الشوبرى والمراد إشارة بمحل النطق كلسانه لا مطلق الإشارة (قوله لا بالقلب) عبارة النهاية والمغنى ويجوز للجنب اجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفته إن لم يسمع نفسه والنظر في المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أى الحديث القدسى والتوراة والانجيل اه (قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ) عبارة المغنى روى بكسر الهمزة على النهى وبضمها على الخبر المراد به النهى اه (قوله نعم يلزم الخ) ولونذر قراءة القرآن في وقت معين فاجنب فيه ولم يجدها يغتسل به ولا تراباً يتيمم به وجب عليه القراءة فالتستعمل بالقرآن كافي الارشاد ويثاب ايضاً على قراءته المذكورة فهذا كفاد الطهورين حيث اوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما في الفاتحة ثم عش وأجهورى (قوله فاقط الطهورين) أى الجنب بجزى (قوله قراءة الفاتحة) وبمتنع قراءة غيرها سم وعبارة الخطيب وفاقط الطهورين يقرأ الفاتحة وجواباً فقط للصلاة لأنه مضطر اليها اما خارج الصلاة فلا يجوز له ان يقرأ شيئاً ولا ان توطأ الحائض او النفساء إذا انقطع دمها اه (قوله في صلاته) أى المفروضة فقط لأنه لا يصلى النوافل ولا بدان يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته عش وكذا قراءة اية في خطبة الجمعة شوبرى ومثل قراءة الفاتحة بدله القرآن لمن عجز عنها كما قرره شيخنا العشماوى اه بجزى (قوله لتوقف صحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من ان فاقط الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله هل يجوز له أو لا بصرى أى وهو الجواز (قوله إن قصد القراءة) هذا يشمل ما لو قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته ذكره في المجموع اه بجزى عن الشيخ خضر (قوله ومواظله) إلى قوله لأنه في النهاية والمغنى (قوله واحكامه) وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكانه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد القرآنية عش قول المتن (لا بقصد قرآن) كقوله في الاكل بسم الله وعند فراغه منه الحمد لله وعند ذكره به سبحانه الذى سخر لنا هذا وعند المصيبة إن الله وإن اليه راجعون نهاية (قوله ام أطلق) كان جرى به لسانه من غير قصد نهاية ومعنى وامداد (قوله لأنه) أى القرآن وما ذكر من الاذكار وما عطف عليه (قوله لا يكون الخ) خبر ان أى لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بالقصد) أى بقصد قرآن ولو مع

ياعلى لا يحل لأحد يجنب في هذا المسجد غيرى وغيرك ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرفاً منه) ظاهره ولو يقصد ان لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) أى وبمتنع قراءة غيرها (قوله

يحرم مطلقا وهو متجه مدركا  
ومن ثم اختار جمع الحرمة  
في حالة الاطلاق مطلقا لكن  
تسوية المصنف بين أذكاره  
وغيرها بما ذكر صريح في  
جواز كله بلا قصد واعتمده  
غير واحد ولو أحدث جنب  
تيمم بحضور أو سفر حله  
المسكت والقراءة لبقاء  
تيممه بالنسبة إليهما وخرج  
بالقرآن نحو التوراة وما  
أنسخ تلاوته والحديث  
القدس وبالمسلم الكافر فلا  
يمنع من القراءة إن رجي  
اسلامه ولم يكن معاندا ولا  
من المسكت لأنه لا يعتقد  
حرمتها وإنما منع من مس  
المصحف لأن حرمة أكد  
نعم الذمية الحائض أو  
النفساء تمنع بخلاف كما  
في المجموع وبه يعلم شذوذ  
مشيهما على مقابله في موضع  
آخر وذلك لغاظ حدثهما  
وليس له ولو غير جنب  
دخول مسجد إلا الحاجة

غيره غش (قوله مطلقا) أي قصد القرآن أو لا (قوله وهو متجه) خلافا للنهية والمغنى عبارة الأول وظاهر  
أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيرهما كما اعتمده الواو الدرر حمه الله وهو  
الأقرب للبعقول اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل موافقة المدرس لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقا) أي  
وجد نظمه في القرآن أو لا (قوله) لكن تسوية المصنف (أي في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أي كل  
القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمال واحد لما مر عنه ع ش أن القرآن لا يخرج عن  
ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيما  
يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما شمله قول الروضة أمان قرأ شيئا منه لا على  
قصد القرآن فيجوز بل أفتى شيخنا أي الشهاب الرملي بأنه إن قرأ القرآن جميعه لا بقصد القرآن جازاه (قوله  
ولو أحدث) إلى قوله نعم في المغنى (قوله وخرج) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه  
بذلك نظر إذ كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى  
أن التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع معاملة الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع ش اهـ بجري (قوله فلا  
يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأه مع الجنابة فتحرم عليه لأنه مخاطب بفروع الشريعة خطاب عقاب  
زيادى اهـ ع ش (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الأصح  
وغير المعاند إن لم يرج إسلامه لم يجز تعليمه ولا جاز نهية ولا يشترط في المنع كونه من الإمام بل يجوز من  
الاحاد لأنه نهى عن مشكروه ولا يختص بالإمام ع ش (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه أن المعاند إذا رجي  
إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن فتفطن وعبارة شرح المنهج إن رجي إسلامه ولم  
يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصرح بذلك ما في ع ش عن شرح البهجة للرملي بما نصه عبارة ته على البهجة  
نعم شرط تمكن الكافر من القراءة أن لا يكون معاندا أو رجي إسلامه كافي للمجموع والقياس أيضا منعه من  
كتابته القرآن حيث يمنع من قراءته اهـ (قوله لأن حرمة أكد) بدليل حرمة محله مع الحدث وحرمة مسه  
بنجس بخلافها أي القراءة إذ تجوز مع الحدث وبهم نجس نهاية أي ولو بغاظ وإن تعمد فعل ذلك ع ش  
(قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي  
صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها  
كالجنب الكافر ضعيف اهـ وفي شرح م ر وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وامنت التلويث من المسجد  
اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية  
اهـ سم وقال السيد البصري أقول لو جمع بحمل المنع على خشية التلويث والجواز على الأمن منه لم يكن  
بعيدا فليتأمل اهـ أقول ويمنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن التلويث كما مر عن النهاية ويوافق  
جمع النهاية المذكور قول المغنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كلسلة اهـ (قوله شذوذ  
مشيهما) أي الشيخين وقوله في موضع آخر أي في اللعان (قوله وليس) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وليس  
له) أي الكافر ذكر أو أني (قوله إلا الحاجة الخ) كاسلام وسماع قرآن لا كاكل وشرب مغنى عبارة ع ش  
أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصوها من جهتنا كاستفثائه أو دعواه

تسوية المصنف) أي في غير المنهاج (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبیرهم في الكافر بلا يمنع دون لا يحرم قد  
يشعر بعدم انتفاء الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالفروع لكن قضية كون ذلك محترز الحرمة على  
المسلم هو انتفاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمسكته عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جنابته  
وطلاقم جواز دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز الاذن فيه فليراجع  
(قوله ولا من المسكت) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي صرح به  
المشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها كالجنب  
الكافر ضعيف اهـ وفي شرح م ر وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع

عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لاجله كدخوله لآكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غاب على الظن تنجيسهم ماءها او جدرانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول اه (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل او امرأة وخرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح م ر ع ش (قوله مكلف الخ) فان دخل بغير ذلك عزز بجبري م و كردي (قوله او جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكين اما هو فيحرم عليه الجلوس مع الجنابة لانه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بجبري م (قوله اي الغسل الخ) عبارة المغنى والنهاية اي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اه (قوله او غيرها) اي مما يوجب الغسل (قوله اولسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وبما تقرر يعلم الخ) فيه نظر بل الضمير في موجهه للاعم اي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل سم على حجاجه ع ش ولك أن تمنع أو لا رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم (قوله ولا وجه له) بان مال المعنى المذكور كما مر في اول الباب ان الاسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا محذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعليله (قوله وفي أقله واكمله الاعم) لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الاقل والاكمل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الاقرب ان مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجهه واما في أقله وأكمله فغسل الحي بقرينة ذكرهما بالنسبة الى الميت في بابه وان أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما افاده الشارح قدس الله سره بصرى (قوله إذ الواجب الخ) هذا يدل على انه اراد بالمندوب اي في قوله من الواجب والمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة في الاقل وفي مجموع الاقل والاكمل وهذا لا يقتضي إيجاب السنن مبني ما قدمنا انه اراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر لي وجه الدلالة (قوله لا أقل له الخ) فان الواجب في الغسل استيعاب البدن مقر ونا بالنية وهذا أقل له ولا أكمل كردي (قوله ويدخل) ما لم يقصد الى قوله في المغنى لإلا قوله وقوله لم إلى أو للصلاة وقوله ومنه يؤخذ إلى ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة اخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه واما حكم العكس فواضح نعم لو اريد بالحدث الامر الاعتباري لا يرتفع الاشكال بالكلية بصرى اقول ويوافق إطلاق الشارح قول المغنى وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية احدهما قطعاً اه (قوله اي رفع حكمه الخ) الاولى التانيث عبارة شيخنا والبيجيري اي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وإن لم يقصد أو لم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاف إن اريد بالجنابة الاسباب كالتقاء الختاني وإنزال المني لانها لا ترفع فان اريد منها الامر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص او اريد منها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره اه قول المتن (او نية استباحة مفتقر اليه) وتجزي هذه النية وإن لم يخطر له شيء من جزئياته نظير ما مر في الوضوء حلبي اه كردي قال ع ش وإذا اتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في المتبهم من انه إذا نوى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض أو استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل أو استباحة ما يفتقر الى طهر كالمسك في المسجد استباح ما عدا الصلاة اه بحذف (قوله كالقراءة) اي والطواف والصلاة ونية منقطع

على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية والكلام فيمن امتن التلويت (قوله وبما تقرر يعلم الخ) اقول ما ذكره فيه نظر بل الضمير في موجهه للاعم اي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل اي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لرجوع الضمير للمعنى الموجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل (قوله إذ الواجب الخ) من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له الخ هذا يدل على انه اراد بالمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر ان جلوس مفت به للافتاء كذلك (وأقله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب مما سن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمفروض في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم بما يأتي في الجمعة وبما تقرر يعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه اراد بالغسل في الترجمة لأعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله وأكمله الاعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل (نية رفع جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر بيانه في الوضوء (أو استباحة مفتقر اليه) كالقراءة

حيض استباحة الوطء ولو محرما ونحوها نهاية قوله مر ولو محرما أى كالزنا وقوله مر ونحوها أى كمن  
المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أى مما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصح  
وقيل إن نذب له صحت مغنى (قوله أو فرض) إلى قوله ومر في النهاية إلا قوله وقوله لم إلى الصلاة وقوله  
ويؤخذ إلى ويصح وقوله ما لم يقصد إلى والسلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أى أو الغسل المفروض  
أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أى أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومغنى (قوله أو  
الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أى عن الحدث (قوله أو الواجبة  
أو للصلاة) أى أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجب بان قرينة حاله  
تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالا كبر بيجرى (قوله أو للصلاة) قديتكرر مع قوله  
السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لانه) أى كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابة عليها حيض  
الخ) أى أو رفع جنابة الجماع وجنابته باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العدم مغنى ونهاية (قوله  
وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصرى (قوله غلطا) أى ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن  
يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخى خلافا لبعض المتأخرين مغنى ونهاية وشيخنا وقوله لبعض  
المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قديشكلى تصوير الغلط في ذلك من الرجل فان صورته ان ينوى  
غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور ان يظن الرجل حصول الحيض له ويحجب بامكان تصويره  
بخشى اتضح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضا فنواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبان  
يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجله حيضا فينوى رفعه مع أن جنابته بغيره اه (قوله كنية الاصغر  
الخ) فيه نظير ما مر انفا فان حكم الاصغر اخص من حكم الاكبر بصرى (قوله غلطا) واستشكل الغلط بانه  
اذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لان النية محلها القلب وإن كان المراد انه قصد بقلبه رفع  
الاصغر حقيقة كان مقتضاه ان لا ترفع الجنابة حتى عن اعضاء الوضوء واجب بان المراد بالغلط الجمل بان  
ظن ان غسل اعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الا صغر كاف عن الاكبر كما يكفي عن الاصغر اه بيجرى عن  
الحفنى والشبرا ملى (قوله نير تقع حدته) أى الاكبر (قوله لانه لم ينو الا مسحه الخ) نعم يرتفع حدث رأسه  
الاصغر لا تيانه بنية معتبرة في الوضوء كما اقي به شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره  
الخ) عبارة النهاية والمغنى باطن الحية الذكر السكيفة وعارضيه لانه من مغسوله اصاله فترفع الجنابة عنه اه  
قال ع ش قوله مر لانه الخ قضيته ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتحجيل ثم قال بعد سوق  
عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بان مراد الشارح مر بقوله اصاله لا بدلا بخلاف مسح الراس فانه بدل  
وكونه من مغسوله اصاله بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أى التعليل (يؤخذ الخ)  
فيفيد عدم الارتفاع عن الراس بغير محل الغرة رشيدى (قوله الا ان يفرق) أى بين باطن الشعر ومحل الغرة  
والتحجيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم يرتفع الحيض بنية النفاس وعكسه مع العمد اه  
قال الرشيدى ظاهره مر وان نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتدده شيخنا والطبلاوى واعتمد ع ش  
والقليوبى كلام الشارح (قوله ما لم يقصد المعنى الخ) أى فلا يصح وينبغي ان يكون محله ما اذا تعمد لتلاعبه  
ولا فهو أولى بالاجزاء مما لا اتحاد حكمهما على أنه في صورة العمد اذا لاحظر رفع الحكم فلا ينبغي التردد  
في صحته لان حكمها متحد لا تفاوت فيه بصرى (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق  
فليراجع ما ياتى سم وتقدم انفا عن السيد البصرى ما يوافقه وعبارة السكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأقل وفي مجموع الأقل والأكمل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن ومبنى ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل  
المندوب (قوله أو للصلاة) قديتكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لانه لم ينو الا مسحه) نعم يرتفع  
حدث رأسه الاصغر كما اقي به شيخنا الشهاب الرملى لوجود النية المعتبرة بالنسبة اليه والغسل يقوم مقام  
مسحه لاشتراكه عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الاطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد  
(أو أداء فرض الغسل) أو  
فرض أو واجب الغسل أو  
أداء الغسل وكذا الغسل  
للصلاة فيما يظهر كالطهارة  
للصلاة السابقة في الوضوء  
أو رفع الحدث لأن رفعه  
يتضمن رفع الماهية من  
أصلها وقولهم إذا أطلق  
انصرف للاصغر غالبا  
مرادهم إطلاقه في عبارة  
الفقهاء أو الطهارة عنه أو  
الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
أو الطهارة فقط لانه قديكون  
عادة به فارق الوضوء أو  
رفع جنابة وعليها نحو حيض  
وعكسه غلطا كنية الاصغر  
غلطا وعليه الاكبر فيرفع  
حدثه عن اعضاء الوضوء  
فقط غير رأسه لانه لم ينو الا  
مسحه إذ غسله غير مطلوب  
بخلاف باطن شعر لا يجب  
غسله لانه يسفكانه نواه  
ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة  
محل الغرة والتحجيل إلا أن  
يفرق بأن غسل الوجه هو  
الاصل ولا كذلك محل الغرة  
والتحجيل ويصح رفع  
الحيض بنية النفاس عكسه  
ما لم يقصد المعنى الشرعى كما  
هو ظاهر كنية الاداء  
بالقضاء وعكسه الآتى

والسلس هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومرت في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية الملفوظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه ( بأول فرض ) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك ليشاب عليها كالوضوء ويأتي في عزوها مأمراً ثم ويقول كالسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكتف به جزماً وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لغسل شيء من الوجه اه على أن الذي يظهر أن قصده بالمقدم كغسل اليد قبل إدخالها الاناء عند شكه في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادته دون النية على قياس مأمراً في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستويامن كل وجه (وتعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولو لحية كشيفة ما عدا الثابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للخبر الحسن وإن قال المصنف في موضع أنه

الصحة في الاطلاق خلافاً لمفهوم فتح الجواد وصرح الامداد والاياعاب من عدمها في الاطلاق اه (قوله) والسلس هنا الخ) عبارة النهاية ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المني نية الاستباحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه (قوله هنا) اي في النية وانها لو نفي من إحداثه غير ما نواه اجزاء اه وفي الكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) اي تلك الشروط المارة في الوضوء. كالبقية) اي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله) ويجب الخ) والاولى التفرع (قوله) بنصبه) الى قوله ويأتي في النهاية وإلى قوله وبقوله في المغنى (قوله) ويصح رفعه الخ) اي على انه صفة لقوله نية مغنى زاد سم ولا يضر تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله) ليعتد الخ) فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومغنى (قوله) بما بعدها) قد بوه انه لا يعتد بما قارنهما وليس كذلك بصري (قوله) وهو الخ) أى أول الفرض (قوله) كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله) ليشاب عليها) فاذا خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه مغنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن عرش (قوله) مأمراً) نلوا فيهما من أول السنن وعزبت قبل أول الفرض لم تكف مغنى (قوله) فاستويا) اي الوضوء والغسل (قوله) من جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المغنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلية في الغسل مالم يمتضم من نحو إبريق بحيث لا يمس الماء حمرة شفته وهو واضح اه (قوله) فليكتف به) اي بمقارنة ما تقدم هنا وإن عزبت بعد (قوله) لقوله فرض) اي في قوله بأول فرض سم (قوله) ثم) اي في الوضوء (قوله) ليس من الوضوء الخ) اي فانه ليس الخ (قوله) إلى الاستصحاب) اي استحباب النية واستصحابها (قوله) انتهى) أى الفرق (قوله) على أن الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالاً قوياً أن لا يكون هذا القصد صارفاً عما ذكر لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء احتياطاً لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم اطال في توضيحه لكن رد عليه القياس الاتي في الشرح ولم يجب عنه (قوله) إن قصده) اي قصد المغسل وقوله السنة مفعوله وقوله صارف الخ خبر ان (قوله) اندفع الفرق) اي بين الغسل والوضوء (قوله) هنا) اي في الغسل قول المانن (وتعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنبات فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره لان اوقص منه ما زبد على مالم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف مالم يغسل الاصول او غسل مظهره من الاطراف ما ينتهي لحد المغسول بل لا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القصص لبقاء جنباته بعد وصول الماء اليه عرش وفي الرشيدى والكردى عن الايعاب عن (قوله) ظاهر) إلى قوله وإن طال في النهاية والمغنى إلا لفظة نحو (قوله) كشيفة) وفارق الوضوء بتكرره بجبري وشيخنا (قوله) في نحو عين الخ) لعله ادخل بالنحو باطن الفم لو ثبت فيه شعر (قوله) وإن طال) كذا في الزيادة والحلي وقال القليوبي وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الايعاب عن الأذرى وأقره أن محل العفو في شعر لم يخرج عن نحو العين وإلا وجب غسل الخارج كردى واعتمد شيخنا ما قاله الأذرى عبارة نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو الأنف لانه من الباطن لا من الظاهر إلا إن طال فيجب غسل مظهره منه كما يحتمل الأذرى اه وافر عرشه مقالة الشارح ولعلمها هي الاقرب (قوله) عن علي الخ) متعلق بالخبر الخ وحال منه وقوله يرفعه اي يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فليراجع ما يأتي (قوله) ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضر تعريف المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله) كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله) لقوله فرض) اي في قوله بأى فرض (قوله) على أن الذي يظهر أن قصده الخ) ويحتمل احتمالاً قوياً أن لا يكون هذا القصد صارفاً عما ذكره لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن علي كرم الله وجهه يرفعه من ترك موضع شعرة من جنبات لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

من ترك الخبدال من الخبر (قوله قال) أى على (فن ثم عادت الخ) أى من أجل أن سمعت هذا التهديد ففعلت  
 بشعر راسي فعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كردى (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المغنى  
 والنهاية إلا قوله بنفسه إلى ولو نتف في الأول وإلى المان في الثاني (قوله نقض ضفائر) جمع ضفيرة بالاضاد  
 المعجمة ع ش اى والفاء (قوله انعقد بنفسه وإن كثر) ظاهره وإن قصر صاحبه بأن لم يتعده بدهن ونحوه  
 وهو ظاهر لعدم تكليفه تعده ع ش عبارة شيخنا والبجيرى ويعنى عن باطن عقد الشعر وإن كثر  
 حيث تعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقط على ما قاله القليوبي ونقل الاطفيحي عن الشبرا ملى أنه إذا كان  
 بفعله لا يعنى عنه وإن قل وهو المعتمد ويعنى عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تيمم عنه خلافا لما في  
 شرح الروض وغيره اه (قوله وجب غسل محلها) وكذا لوقى طرفها فقطع مالم ينغسل اى لان البادى  
 من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنف سم وكردى عن الايعاب (قوله مطلقا) لم اره في كلام غيره  
 ولعله اراد به ولو كانت من نحو لحية كشيقة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا اعم منها في النواض شيخنا  
 وبر ماوى (قوله وما تحتها) فلوم يصل الماء إلى بعض البشرة لحوائل كششمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف  
 الغسل وإن ازاله بعد فلا بد من غسل محله ومثل البشرة عظم وضج بالكشط ومحل شوكه انفتح وظهر انف او  
 اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (فائدة) لو اتخذها انملة او انقام ذهب او فضة وجب عليه غسله  
 من حدث اصغر او اكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لانه وجب عليه غسل ما ظهر من الاصبع والانف  
 بالقطع فصارت الانملة والانف كالاصليين قال البجيرى قوله انملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا او يدا من خشب  
 قليوبي وقوله وجب عليه الخ اى ان التحم وقوله كالاصليين اى في وجوب غسلهما لا في نقض الوضوء بلمس  
 ذلك ولا تنكفي النية عندهما اجهورى مع زيادة لسلطان وقال الرملى تنكفي اه (قوله من صماخ) هو بكسر  
 الصاد فقط كافي القاموس والمختار ع ش (قوله وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون  
 ما يبدو من فرج الثيب فيختلف الوجوب فيهما كردى (قوله وشقوق) اى لا غور لها نهاية وشرح بافضل  
 (قوله وما تحت قلفة) اى ان تيسر له ذلك وإلا وجب إزالتها فان عذر ذلك صلى كفاقد الطهورين ولا يتيمم  
 خلافا لحج ع ش زاد شيخنا وهذا في الحي وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ما تحتها لا تزال لان ذلك يعد ازارا به  
 ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرملى وقال ابن حجر ييمم مما تحتها ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في  
 هذه المسئلة ستر على الميت والقلفة بضم الفاء واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام  
 ويقال لها غرلة بغين معجمة مضمومة ورامسا كنه ولا م مفتوحة اه (قوله بما يشره القطع) اى بخلاف  
 الباطن الذى كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وان ظهر بعد قطع ما كان يستره شيخنا وكردى (قوله  
 جدع) بالدال المهملة ع ش (قوله وذلك) اى وجوب التعميم (قوله ومر) اى فى شرح قول المصنف  
 والمتغير بمسغنى عنه كردى قول المان (ولا تجب مضمضة الخ) اى خلافا للحنفية بجيرى (قوله كافي الوضوء)

قال فن ثم عادت شعر  
 راسي فيجب نقض ضفائر  
 لا يصل لباطنها إلا  
 بالنقض بخلاف ما انعقد  
 بنفسه وإن كثر ولو نتف  
 شعرة لم يغسلها وجب  
 غسل محلها مطلقا (وبشره)  
 حتى الاظفار وما تحتها  
 وما ظهر من صماخ وفرج  
 عند جلوسها على قدميها  
 وشقوق وما تحت قلفة  
 وما ظهر بما يشره القطع  
 من نحو أنف جدع وسائر  
 معاطف البدن ومحل  
 التوائه نعم يحرم فثق الملتحم  
 وذلك لحلول الحدث لكل  
 البدن مع عدم المشقة  
 لندرة الغسل ومرا أنه  
 يضر تغير الماء تغيرا ضارا  
 ولو بما على العضو خلافا  
 لجمع (ولا تجب مضمضة  
 واستنشاق) وان انكشف  
 باطن الفم والانف بقطع  
 سائرهما وكذا باطن العين  
 وهو ما يستتر عند الطباق  
 الجفنين وان انكشف  
 بقطعهما كما في الوضوء

احتميا طال أجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب مع ذلك وقيد بوضوح أنه إذا نوى رفع  
 الجنابة بمقارنا الغسل الكفين فغاية الأمر أنه نوى عند غسل الكفين رفع الجنابة وشيئا آخر وهو الاتيان  
 بهذه السنة لكن غسل الكفين من جملة الفرض وقد اقرنت النية به فلا ينبغي إلغاؤه لسكوته قصد به شيئا آخر  
 معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد محلها تحكم فليتامل  
 لكن يبقى الكلام ان قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة وتفوت فيه نظر (قوله ولو  
 نتف شعرة الخ) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لوقى طرفها فقطع مالم ينغسل اى لان البادى من  
 الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنف ولان بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت  
 وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذلك هنا وياتى ذلك في المحدث نعم يلزمه ايضار عاية الأثر تيب فيغسل  
 الظاهر وما بعده من بقية اعضاء الوضوء وهو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وإن كان القطع في  
 محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر يرتفع حدث ظاهره وباطنه فاذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

وكان وجهه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لنا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سن رعايته بالاتيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعادة ما تركه منها وتاكيد اعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وكره تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المبسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحله ان لم يرد ادخالها ولا لم يجب هذا أيضاً (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر (٢٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى اه وقد يجب اخذاً من تشبيهه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيهه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بأن حائل الفم لا تعمله حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكلية ويبقى داخله ظاهراً كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعمله فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انفراج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الاصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

تعليل للمتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخولهما فان في الانف شعراً وفي الفم بشراً اه سمع عن كثر البكري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبها هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله بوجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) إلى قوله وتاكيد في النهاية والمغنى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن إعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لأنها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للغزوي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا (قوله ومحله) أي وجوب غسل خبثها (قوله عدم باطن الفم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فاشبهه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفراج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من انه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ (قوله منها انه) ملحق في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما والاثبات فيهما بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوباً كما مر (قوله بالمعجزة) إلى قوله قال في النهاية وإلى قوله اه في المغنى إلا قوله قال المصنف (قوله الطاهر كنى والنجس الخ) أي استظهاراً وإن قلنا انه يكفي غسلة لهما نهاية ومعنى (قوله وينبغي) أي يندب بجبري (قوله محل النجس) أي من القبل والدبر شيخنا (قوله بطل غسله) أي لم يصح (قوله كاهو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدبر كان يقول نرى رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ ويرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة البجيرمي وقال شيخنا العشاءي وهذا اذا نوى رفع الحدث الاكبر عن المحل واليد معاً او اطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث اصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فهم المخلص له من غسل يده ثانياً اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الا لا لزومه غسل ما تاتى

فيه حدث يحتاج إلى رفعه فلا حاجة لغسل البادي حينئذ فليراجع (قوله وكان وجهه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا دون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخولهما فان في الانف شعراً وفي الفم بشرة وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه ثم قوله الا لا لزومه غسل ما تاتى حديثه في محله) انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أجاب عنه في المجموع (وأكله) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجزة الطاهر كنى والنجس كنى قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه اذا ظهر محل النجس بالماء غسله ناو يرفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله ولا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده اه وهذا حقيقة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كروم مس بعد النية ورفع جنابة اليد كاهو الغالب حصل بيده حدث اصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الاصغر

حدثه في محله انظر لشرائط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن او اغتسل جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثناؤها اهفانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الاصغر فليراجع سم وجزم بالمناقاة السيد البصري اقول ان في البجيري وحاشية شيخنا مثل ما في الشارح في البابين ولك دفع المناقاة بان ترك الترتيب هناله صورتان الاولى بان يقدم العضو الباقي جنباته كالرجل على ما طرا حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء والثانية بان يقدم ما طرا حدثه كاليد على ما بقيت جنباته المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد منعها ما هنا ولا تلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافي جواز احدهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباته اليد ارتفعت ثم طرا الحدث الاصغر عليها بالمس اي فالشرطان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو اخره بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفي مدابغيه بغير ممي (قوله كاملاً الخ) فهو افضل من تاخير قدميه عن الغسل مغني ونهاية (قوله للاتباع) اي المشقول عن قوله صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله سن له اعادته) خلافاً للنهائية والمغني عبارة تهما واللفظ الاول ولو توضا قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتاج لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما افق به والد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى إعادة غسل ما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث اه قال شيخنا وحمل كلام ابن حجاج على انه يعيده خروجه من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه وبين ما قاله الرمي اه (قوله اختصاصه) اي سن الوضوء ويحتمل اي سن استصحابه (قوله بما قدمته) اي من ارجاع ضمير اكمله للغسل الا عم (قوله بل قيل الثاني) اي الاتباع الثاني يعني لفظ راويه (قوله وعلى كل) اي من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية والمغني الا قوله اي الى والا (قوله بتقديم كاه) وهو الافضل نهاية ومغني (قوله ان تجردت جنباته) كان احتمل وهو جالس متمكن مغني وكان نظراً وتفكيراً فامنى شيخنا (قوله نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله اي او الوضوء) اي او يقول نويت الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة ع ش قوله مر سنة الغسل قضيته تعين ذلك ولان غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبرة حجب بعد لفظ الغسل اي او الوضوء اه (قوله والا) اي وان لم تجرد جنباته عن الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شيخنا (قوله نوى نية مجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا نوى رفع الحدث او غيره من النيات المعبرة اه وفي المغني وسم ما يوافقه (قوله بقسميها) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية مجزئة في

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم الوضوء) كاملاً للاتباع ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته وزعم المحاملي ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف كما علم بما قدمته (ومضى قول) وآخر غسل قدميه (الاتباع) ايضا والخلاف في الافضل ورجح الاول لان في لفظ روايته كان المشعرة بالتكرار بل قيل الثاني لما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كله وبعضه وتأخيره وتوسطه اثناء الغسل ثم ان تجردت جنباته عن الاصغر نوى به سنة الغسل اي الوضوء كما هو ظاهر والا نوى نية مجزئة مما مر في الوضوء خروجاً من خلاف موجه القائل بعدم الاندراج وهذه النية بقسميها سنة

جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثناؤها اه فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباته من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباته منها وطرا حدثه الاصغر فليراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب وقضية كلامهم ان الوضوء لما يكون سنة في الغسل الواجب وبه صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحاملي ولو قيل بنديه كغيره من سائر السنن التي ذكرها هنا في الغسل المسنون ايضا لم يعد ثم رايت المصنف في باب الجمعة جزم بهذا الاحتمال باختصار وعبرة العباب هنا بعد ذلك الغسل المسنون في الاقل والا كماله كالجواب اه ولم يزد في شرحه على عز وهد الجواهر (قوله سن له) افق شيخنا الشهاب الرمي بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرأ الاولى بخلاف غسل الكفين قبل الوضوء اذا احدث بعده سن اعادته لبطلانه بالحدث اه (قوله بتقديم كله) وبعضه وتأخيره الى قوله ثم ان تجردت الخ هذا الصنيع كالصريح في انه اذا لم تكن تجردت جنباته عن الاصغر نوى نية مجزئة وان اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع اصغره حينئذ بالاندراج انظر المراجعة خلاف موجهه وقوله بعدم



تكتفى نية الوضوء عن خصوص نية المضمضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنابة أعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتباً بالنية لزو ال اندراجها الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدوثه في محله بالنية كما علم بتمام آتينا (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) وهى ما فيه التواء وانعطاف كالآذن وطبق البطن والسرة بان يوصل الماء اليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وإلما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله اليها لأن التعميم الواجب يكتفى فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الآذن بان يأخذ كففاً من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الصائم الأمان به من المفطر (ثم) بعد تعهدها (يفيض) الماء (على راسه) (و) قبل الإفاضة عليه الأولى له إذا كان له شعر في نحو راسه أو لحيته أنه (يخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعوره لأن ذلك أقرب إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يتحرى الرفق خشية الانتناف (ثم) بعد الفراغ من الراس تخليلاً ثم إفاضة بفيض الماء على (شقه الأيمن) مقدمه ثم

الوضوء كرى (قوله لاجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شرعاً على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدم نيته عليه ولا فقيه توقف إلا أن يريد بالاجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فليراجع وكتب عليه سم مانصه قديقال قضية مراعاة القائل بعدم الاندراج أن لا يجزئ نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الأصغر فتأمل اه وهو ظاهر ولعل لهذا الاشكال سكت النهاية والمغنى عن قول الشارح وهذه النية الخ (قوله والترتيب) عطف على النية وقوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر حدوثه) لو قال غسله لكان أخصراً وأظهر لما قد يوم هذا إن المراد بما تأخر حدوثه غير البعض السابق وليس كذلك بصرى (قوله في محله الخ) هذا مبنى على ما تقدم له في الدقيقة وقد علمت ما فيه بصرى وقد مر الجواب عنه (قوله بالآذن) والموق ونحت المقل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المغنى كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على المواضع التي فيها انعطاف والتواء اه (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها ع ش والبطن بالكسر عظيم البطن فالمغنى عليه طباط شخص بطن بجيرى (قوله حتى يتيقن الخ) عبارة النهاية وإلما من تعهد ما ذكر لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء وابتعد عن الأسراف فيه اه (قوله بغلبة الظن) بل مجرد الظن (قوله ويتأكد) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضية أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وضب الماء على راسه وإن أمكن له الامالة وعليه فهل إذا وصل منه شئ إلى الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الامالة يبطل صومه لما أفاده قوله ويتأكد كذا الخ من أن ذلك مكروه أو لا لأنه تولد من مأذون فيه فيه نظرو قياس الفطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رابت في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ مانصه بخلافه حالة المبالغة وبخلاف سبق مائهم غير مشروعين وبخلاف سبق ماء غسل التبرد لأنه غير ما ورد بذلك وخرج بما قرناه سبق ماء الغسل من حبس أو نفاس أو جنابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في الجنابة ونحوها فسبق الماء إلى الجوف منهما لا يفطر ولا ينظر إلى إمكان امالة الراس بحيث لا يدخل شئ لعصره وينبغي كما قاله الأذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه أن يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لا على تلك الحالة وإلا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى غش (قوله ربتاً كذا) أى التعهد (قوله ويضعها) الآذن (عليه) أى الكف (قوله ويبحث تعين ذلك الخ) خلافاً للنهاية عبارته ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشى بتعين محمول على ذلك اه أى التأكيد (قوله بعد تعهدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغنى إلا قوله والمحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أى تقديم التخليل وقوله لها أى للشعور (قوله والمحرم كغيره الخ) هذا ظاهر إطلاق المتن وظاهر عدم تقييد الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتد عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بانه يجب إيصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إيصاله إلى باطن الكشيف على ما مر فطلب التخليل هنا من المحرم استظهار بخلاف الوضوء ع ش (قوله ثم إفاضة الخ) ولا يعارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضى ترتيباً نهائياً ومعنى (قوله كذلك) أى

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجوزة لنية نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفاقد الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتى في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القائل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من اتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شئ وما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملى بين ما سياتى في المتن من وجوب نية الفرصية في المعادة وما في الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا فليتأمل (قوله لاجزاء نية الغسل عنها) قديقال قضية مراعاة

مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (الأيسر) كذلك

وفارق ما ياتي في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من عبر بعد ذلك  
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوهمه بعض العبارات (تنبيه) وقع في الروضة وغيرها ما يصرح بانه يقدم غسل اعضاء وضوئه على الافاضة  
على راسه لشرافها ونازع فيه الزركشي (٢٨٠) ثم اوله بما تنبوعه عبارتها وقد توجه على وجهها بان شرف اعضاء الوضوء اقتضى تكرير  
طهارتها بالوضوء اولاً ثم

مقدمه ثم مؤخره (قوله : فارق) أي ما هنا حيث لا ينقل للأيسر إلا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما أتى الخ)  
أي انه يغسل شقه الايمن من قدم ثم الايسر كذلك ثم يجره ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال  
النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما ياتي ثم كان اتيا باصل السنة فيما يظهر بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره  
التأخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اهـ (قوله : بأن ما هنا) أي تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر  
(فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنه لفظة ما من معنى الفعل و (قوله : يستلزم تكرار قلبه) عبارة  
تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر اهـ (قوله : بعد ذلك) أي بعد ما ياتي في غسل الميت  
(قوله : يسن ترتيب الغسل) أي غسل الحى (قوله : وقع في الروضة وغيرها الخ) اعتمده المغنى (قوله : وقد توجه)  
أي عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) أي عن هذا الوجه (قوله : دليلنا) أي على عدم وجوب الدلك  
(قوله : يؤخذ من العلة الخ) وقرر شيخنا ان قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا  
يجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سحنون وهي  
المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه نظر للطريقة الاخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم  
بجزمى عبارة شيخنا إنا قيل بذلك أي بما اتصل اليه به يده لان المعتمد عند المخالف انه لا يجب عليه الاستعانة فيما  
لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه لم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستعانة في ذلك فان نظرنا له سن  
ذلك ما ذكر بنحو جبل أو عصا خروجا من الخلاف اهـ (قوله : في الوضوء) أي في سن تثلثيه (قوله : ثم غسله)  
أي ثم دلكه (قوله : شعور وجهه) أي من اللحية وغيرها و (قوله : ثم غسله) أي الوجه مع ما فيه من الشعور  
أي ثم ذلك الوجه وكذا قوله الاق (ثم غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم دلكه كذا في  
الاقناع المفيد تأخير تثلث الدلك عن تثلث الغسل ولو قيل بالتفريق بأن يغسل ثم يدلك ثم هكذا ثانية ثم ثالثة  
لم يبعد فليراجع ثم رايت ترجيح البصري ذلك التفريق في الوضوء (قوله : قياسا عليه) أي على الوضوء  
(قوله : بان يغسل شقه الايمن) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله  
الآن أو إلى ثلاثة الايمن الخ (قوله : واقتضاه كلام الشارح) أي وكلام شرح المنهج حيث اقتصر  
عليها فقال كالوضوء في غسل راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (قوله : ذلك) أي للتميز والانفصال  
(قوله : بخلاف ما هنا) أي في الغسل (قوله : في خصوص ذلك) أي في تعيين الكيفية الثانية (قوله : وهو  
حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوى الكيفيتين ومقتضى ما فرقه مع قولهم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل  
تمام العضو تعين الاولى فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية ويحجب عن المقتضى المذكور بان  
جعله كالعضو لا يقتضى مساواته له من كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لان بصري وكذا صرح بترجيح  
الاولى شرح الروض وعليها اقتصر الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وقال الكردى الاولى الكيفية  
الثانية كما وضحت في الاصل فراجع اهـ (قوله : والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر اول الوضوء عقبه  
وذكر (قوله : هناك) أي في الوضوء (قوله : لغير عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله : بتفصيلها)  
أي الموالاة (قوله : سيدكرها) أي سنية الموالاة في الغسل (قوله : وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

طهارتها بالوضوء اولاً ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في  
ضمن الافاضة على الراس  
ثم البدن (ويدلك) ما اتصل  
له يده من بدنه خروجا من  
خلاف من اوجبه دليلنا  
أن الآية والخبر ليس فيهما  
تعريض له مع أن اسم الغسل  
شرعا ولغة لا يفترق اليه  
ويؤخذ من العلة ان ما لم  
تصل له يده يتوصل إلى دلكه  
بيد غيره مثلاً إذ المخالف  
يوجب ذلك (ويثلث)  
بالشروط السابقة في الوضوء  
تخليل راسه ثم غسله للاتباع  
ثم تخليل شعور وجهه ثم  
غسله ثم تخليل شعور بقية  
البدن ثم غسله قياسا عليه  
وهذا الترتيب ظاهر وإن  
لم أر من صرح به وتثلث  
البقية إما بان يغسل شقه  
الايمن ثم الايسر ثم هكذا  
ثانية ثم ثالثة أو إلى ثلاثة  
الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان  
قياس كيفية التثلث في  
الوضوء تعين الثانية للسنة  
واقتضاه كلام الشارح لكن  
من المعلوم الفرق بين ما هنا  
وتم فان كلاما من المغسول ثم  
كاليدتين متميز منفصل عن  
الآخر فتعينت فيه تلك  
الكيفية لذلك بخلاف  
ما هنا فان كون البدن فيه  
كالعضو الواحد منع قياسه

القائل بعدم الاندراج أن لا تجزئ نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الا صغر فتأمل (قوله : يستلزم  
تكرار قلبه) عبارة شرح الروض لما يلزم فيه من تكرار قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر (قوله  
اكث سنن الوضوء) الوجه ان من ذلك الاكثر السواك وان تسوك للوضوء قبله خلافا لمن خالف (قوله

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من الكيفيتين فتأمل وكذا يسن تثلث الدلك الغير  
والسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا اكثر سنن الوضوء كسمية مقترنة بالنية واستصحابها وترك  
نفذ وتشف واستعانة وتكلم لغير عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والموالاة بتفصيلها السابق ثم وسيدكرها في التيمم وغير ذلك

ويكفي راكد وإن قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه بين الأسنوي

والمتعقبين لكلامه لأن كل حركة توجب مماسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المتقضية للانفصال المقتضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنالك كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول التثليث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لأنه أفساد للدم فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدم فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف أن له أن يحركها ثلاثا وتحصل له ستة التثليث (وتتبع) المرأة ولو بكرا أو عجوزا خلية غير المحدة والمجرمة (لحيض) ولو احتمالا كافي المتحيرة على الأوجه أو نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطييبه المقصود منه (أثره) أي عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بان تجعله في قطنته وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن أصابه الدم خلافا للحاملي والمتولى نعم للثقبه التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لامره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تأكد وكره ترده لأنه يطيب المحل ثم يهينه للعروق حيث كان قابلا له (والا) ترده وإن وجدته بسهولة (فنهوه) من طيب وأولاه أكثره حرارة كقسط أو أظفار

الغير كانه عليه شيخنا كونه يحمل لا يناله فيه رشاش (قوله ويكفي في راكد) عبارة الخطيب والنهاية والأسنوي وشيخنا ولو انغمس في ماء فان كان جاريا كفي في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قد يفوته الدالك لأنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع رأسه منه وينقل قدميه أو ينقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جملة ولا رأسه لأن حركته تحت الماء كجري الماء عليه اه قال البجيرمي على الاقتناع قوله وينقل قدميه أي لأجل تثليث باطن قدميه وقوله أو ينقل فيه أي في حال انغماسه اه (قوله وإن لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر ما مر آنفا عن النهاية والخطيب والأسنوي عبارة السيد البصري قوله وإن لم ينقل قدميه الخ قد يقال إذا لم ينقلهما يفوت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرمي مثله وقد يحاج بان الشارح دفعه بالتقييد بقوله إلى محل آخر وما مطلق النقل كان يرفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح أيضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لأن كل حركة الخ وقد يرفع الخلاف بينهما وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رابت في سم ما نصه قوله وإن لم ينقل الخ أي في كفي تحركها اه (قوله الامور الاعتبارية) أي كالانفصال هنا (قوله وقدم الخ) تأييد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) إلى قوله نعم في المغنى الا قوله ولو احتمالا إلى أو نفاس وقوله وتنجسه إلى المتن وإلى قوله ولا يبصره في النهاية إلا قوله خلافا للحاملي والمتولى وقوله وأولاه إلى فان لم ترد وقوله غير ما الرفع وقوله بل وفي حصول إلى اما المحدة (قوله غير المحدة الخ) واستثنى الزركشي المستحاضة أيضا وقره المغنى (قوله ولو احتمالا كافي المتحيرة الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهه الأذرع وغيره والأوجه أن المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق الوالد رحمه الله بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرفهم بحل وطه المستحاضة مع جريان دمها اه وقوله وافق الخ يأتي في الشارح ما يوافق (قوله وتنجسه الخ) متعاق بمسئلة المتخيرة فالأولى تقديمه على قوله أو نفاس بصري (قوله وتنجسه) وقوله تطييبه ضمير هما للدخل أو للسك أو الأول للثاني والثاني للأول وضمير منه للاتباع (قوله عقب انقطاع دمه) أي دم الحيض أو النفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية قول المتن (أثره) بفتح الهمزة والمثلثة ويجوز كسر الهمزة وسكان الثامو (قوله مسكا) هو فارسي معرب الطبيب المعروف مغنى (قوله الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسها على قدميها ع (قوله لا غيره) أي غير فرجها الخ عبارة النهاية وعلم أنه لا يندب تطييب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله للثقبه التي الخ) أي ثقبه أثني أنسد فرجها أو خشي حكم بانوثة نهاية (قوله وذلك) أي سن الاتباع (قوله بما ذكر) أي بالجعل المذكور بجيرمي (قوله وكره تركه) أي بلا عذر خطيب (قوله لأنه الخ) علة الأمر بما ذكر (قوله ترده الخ) عبارة المغنى أي وإن لم يتيسر بان لم تجده أو لم تسمح به اه (قوله كقسط و أظفار) القسط بالمضم من عقابر البحر والأظفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الإنسان يوضع في البخور كرددى عبارة البجيرمي ههنا نوعان من البخور ويقال في

ويكفي في راكد) قال في العباب ويحصل التثليث للنفاس في جار بأن يمر عليه ثلاث جريات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الخادم وغيره لكن قد يفوته الدالك لعسره تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه اه والأوجه أنه لو ترك الدالك إلى تمام الثلاث الجريات أن يأتي به لكن هل يثلث فيه نظروا ويتجه تثلثه وكذا يقال إذا ترك الدالك حتى تحرك ثلاث حركات في الراكد ثم ما تقدم في الدالك في الوضوء الجاري هنا (قوله لأن كل حركة توجب مماسة ماء لبدنه الخ) قضية هذا التعليل أنه لو اتحد الماء لم يكف كالوضوع على العضو ماء معه ثم حركة حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفيه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله أثره) شمل تعبيره باثر الدم المستحاضة إذا شفيت وهو ما تفقهه الأذرع وغيره والأوجه أن المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق شيخنا الشهاب الرمي بحرمة جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتصرفهم بحل وطه المستحاضة مع جريان دمها مروسياتي هذا في الشرح (قوله ولا ترده) هلا زاد أولم

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفى في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم بما تقرر وبه يندفع ما قيل لإجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معنى يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المحدة فتقتصر على قليل قسط او اظفار ولا يضرب ما فيها من التطيب لانه يسير جدا فسوح لها فيه للحاجة قال الاذرعى والمحرمه كالمحده واولى بالمنع اى لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى في الصائمه انه يكره لها التطيب فلوا نقطع قبيل الفجر فنوت وارادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر (ولا يسن تجديده) اى الغسل لانه لم ينقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسن تجديده ولو لماسح الخف كما مروا نكمل بالتيمم لنحو جرح وكون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروع إنما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقي

القسط كسب بضم الكاف كافى الشورى والاظفار شئ من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافى البرماوى اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اى الامر باستعماله كما يستفاد مما نقله ابن شبة وان اوهم كلام الشارح خلافه اللهم إلا ان يكون مستنده رواية اخرى بصرى (قوله فالنوى) اى نوى الزيب ثم مطلق النوى بجيرى (قوله بل لو جعلت ماء الخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان لم تجده اى الطين كفى الماء اه زاد النهاية في دفع الكراهة كما في المجموع لاعن السنة خلافا للاستوى اه وفي البجيرى على شرح المنهج اى غير ماء الغسل الراجع للحدث وعند الشيخ عميرة الاكتفاء بماء الغسل الراجع للحدث اه وعلى الاقتناع اى ماء الغسل في دفع الرائحة لاعن السنة من حوى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكفي في دفع الكراهة سم اى خلافا لنهاية وشيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر ما مر عن النهاية (قوله وبه الخ) اى بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى يعود على النص الخ) وهذا نظير قول الحنفية العلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهى تندفع بوجوب قيمتها وردوا ذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعمين وهو لا يجوز كذا في ابن شبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم لما صح ردهم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور بصرى (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وأيضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذى هو الجلس باليد ما اقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيها) ثنى ضمير المعطوفين باولائها للتنويع (قوله ومن ثم رجح غيره الخ) واعتمده النهاية والمغنى فقالا لا يمنع على المحرمه استعمال الطيب مطلقا قسطا كان أو غيره طال مدة احرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل لا يمنع لانه مفطر لاننا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اى بشئ من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اى الفجر (قوله اى الغسل) الى قول المتن ويسن في المغنى لا قوله وكذا التيمم وقوله وكون الاتيان الى ذلك وقوله نعم الى وإذا وكذا في النهاية لا قوله وذلك الى محل قول المتن (ولا يسن تجديده) بل بكرة قياسا على ما وجد وضوءه قبل ان يصلى به صلاة ما يجامع أن كلا غير مشروع ع ش (قوله لم يسن تجديده) اى فى السلام أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وع ش بجيرى (قوله وكون الاتيان الخ) جواب عما نشأ من الغاية (قوله وإنما هو الخ) قديفدانه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه سم ويفيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) اى سن تجديد الوضوء (قوله لان التجديد الخ) لو سكت عن هذه لكان اولى لان الغسل كان كذلك قايوبى (قوله اذا صلى بالاول صلاة ما الخ) اى كما قاله المصنف فى باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر يحصل له مشقة اجيب بان هذا مفروض اليه إذا اراد زيادة الاجر فعل مغنى قوله قيل الخ ردلما استظهره الاستاذ البكرى من استثناء سنة الوضوء اى لئلا يلزم التسلسل بجيرى

صلاة ما ولوركة لا سجدة وطواف ولا كره كالغسلة الرابعة نعم يتجه أنه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لتلاعبه وإذا لم يعارضه ما هو أهم منه وإلا لزم التسلسل (ويسن أن لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضمير الفاعل للمتطهر وقاصر الفاعل هو الفاعل وهو ما نقل عن خطه (ماء الوضوء عن مد) وهو رطل وثلاث (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خمسة أرتال وثلاث تقريرا فيهما للاتباع ومحلّه فيمن بدنه قريب من اعتدال بدنه صلى الله عليه وسلم ونعومته وإلا زيد ونقص لائق به وقضية عبارتهما من نذب عدم النقص لمن بدنه كذلك أنه لا يسن له ترك زيادة لا سرف فيها والأوجه ما أخذه ابن الرفعة من كلامهم والخبر أنه يندب له الاختصار عليهما أي إلا الحاجة كتيقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات وزعم غيره أن كلامهم يشعر بندب زيادة لا سرف فيها لأن مندوباتها لا تتأني إلا بها قطعاً عنوع (ولا حوله) أي لمأتهما فلو نقص عما ذكر وأسبغ

(قوله صلاة ما) يشمل صلاة الجنائزة سم على حج ويذهبني أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرمتها ثم فسدت لم يسن له التجديد ع ش ومرحومى (قوله لا سجدة) أي للتلاوة وشكر نهاية (قوله وطوافاً) وكذا خطبة الجمعة مرحومى (قوله وإلا إلخ) عبارة المغنى أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه لأنه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيها لا تحريماً بدليل قوله كالغسلة الرابعة سم زاد النهاية ويصح اه وأهل ما مرغن المغنى من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح الاتى نعم يتجه إلخ (قوله عبادة مستقلة) لعل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع ش (قوله حرم إلخ) رده الرملى بأن القصد منه النظافة وإطال الشوبرى في تأييده والرد على ما قاله ابن حج بجرى بخذف (قوله وإذا لم يعارضه إلخ) عطف على قوله إذا صلى إلخ عبارة النهاية والمغنى نعم إن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وإلا) أي وإن لم يقيد سن التجديد بان لا يعارضه الأهم منه (قوله لزوم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذا التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول و أراد أخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل سم وقد يقال إن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله وإلا إلخ للشرط الأخير فقط أي عدم المعارض الأهم (قوله بفتح أوله) إلى قوله وقضية إلخ في النهاية (قوله بفتح أوله) أي وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشدداً ع ش (قوله متعدبا إلخ) وهذا أولى لأن نسبة النقص إلى المتطهر أولى شوبرى (قوله فضمير الفاعل إلخ) أي وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله وهو إلخ) أي رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) إلى قوله أي إلا في المغنى (قوله رطل وثلاث) أي بغدادى نهاية وبالمصرى رطل تقريباً ع ش (قوله تقريباً فيهما) أي في المد والصاع (قوله ومحلّه) أي محل سن عدم النقص عما ذكر (قوله من نذب إلخ) بيان لعبارتهما (قوله كذلك) أي قريب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً ونعومة (قوله والأوجه إلخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله من كلامهم) أي الأصحاب مغنى (قوله إلا الحاجة إلخ) وتكره الزيادة على الثلاث وصب ماء يزيد على ما يكفي عادة في كل مرة ولو الأولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدد ما أتى به وقد يقع للإنسان أنه إذا توضأ من ماء قليل أو يملوك له دبره في كفيه القليل من ذلك وأنه إذا تطهر من مسيل أو ملك غيره بآذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرف فثقلوا كثير من الغرفات والظاهر أن ذلك لا يجرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة ع ش (قوله وزعم غيره) أي غير ابن الرفعة (قوله أي لمأتهما) إلى قوله وفي خبر في النهاية والتي قوله قال في المغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أي

قد يفيد أنه لا يجدد معه التيمم المضموم إليه (قوله صلاة ما) تشمل صلاة الجنائزة وقال الاستاذ البكرى في كنزه غير سنة الوضوء فيما يظهر إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال إلخ اه فليتأمل فيه وكان مراده إننا إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط في نذب التجديد أن يصلى بالاول صلاة ما غير سنة الوضوء لثلاث يلزم التسلسل وإن قلنا لا سنة له فلا فرق إذا يلزم له (قوله وإلا كره) أي تنزيها لا تحريماً بدليل قوله كالغسلة الرابعة مر (قوله وإذا لم يعارضه) تصریح بتكرار التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والألزم التسلسل) وأقول التسلسل غير لازم إذا التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول و أراد أخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يريد أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كانه إشارة إلى مخالفة ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول على وضوء الجناب اه ثم رأيت في شرح العباب صرح برد ما في شرح الروض من غير عزو إليه حيث قال وفي المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحمل على وضوء الجناب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء في ظهوريته مع أن الأغضاء لا تخلو غالباً عن الأعراق والأوساخ فربما يورثه استقذار أو قضية ذلك بقاء كلام

كفى وفي خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ويسن أن لا يغتسل لجنابة أو غيرها وأن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه

في راكدا لم يستبحر كتاب  
من عين غير جار لانه قد  
يقدره وان يؤخر من اجنب  
بخروج المني غسله عن بوله  
لئلا يخرج معه فضلة منيه  
فيبطل غسله قال بعض  
الحفاظ وان يخط من يغتسل  
في فلاة ولم يجد ما يستتر به  
خطا كالدارة ثم يسمى الله  
ويغتسل فيها وان لا يغتسل  
نصف النهار ولا عند العتمة  
وان لا يدخل الماء الا بمثوره  
فان اراد القاء فبعد ان يستتر  
الماء عورته اهو كانه اعتمد  
في غير الاخير على ما راه كافيا  
في ندب ذلك وان لم يذكروه  
وفيه ما فيه وان لا يزيل ذو  
حدث اكبر قبله شيئا من بدنه  
ولو نحو دم قال الغزالي لان  
اجزائه تعود اليه في الاخرة  
بوصف الجنابة ويقال ان  
كل شعرة تطالبه بجنابتها  
وان يغسل كحائض او نفساء  
انقطع دمها فوجهه يتوضا  
ان وجد الماء ولا تيمم  
ويحصل اصل السنة بغسل  
الفرج ان اراد نحو جماع او  
نوم ان اكل او شرب  
والا كره وينبغي ان يلحق  
بهذه الاربعة اعادة الذكر  
اخذا من تيممه صلى الله عليه وسلم  
لرد سلام من سلم عليه جنبا  
والقصد به في غير الاول  
تخفيف الحدث فينتقض  
به وفي زيادة النشاط للعود  
فلا ينتقض به وهو كوضوء  
التجديد والوضوء لنحو  
القراءة فلا بد فيه من  
نية معتبرة ويجوز الغسل  
عاريا قال جمع

خلافا للاسنى والمغنى عارته قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو هو محمول كما قال شيخنا  
على وضوء الجنب اه (قوله في راكد) شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل  
الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او  
الغسل منه ان سبق التنظيف المذكور سم (قوله لانه قد يقدره) عبارة المغنى والاياعاب وإنما كره ذلك  
لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء او تشبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كماء الورد فيقال ماء عرق او  
وسخ اه (قوله فيبطل غسله) يعني فيحتاج الى غسل آخر (قوله كالدارة) أى الدائرة (قوله) ولا عند  
العتمة) وهى ثلث الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله اى الحمام قبل  
المغرب وبين العشامين لانه وقت انتشار الشياطين اه (قوله انتهى) اى قول بعض الحفاظ و (قوله  
وكان الخ) اى ذلك البعض (قوله في غير الاخير) والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمثوره (قوله وفيه  
ما فيه) قد يتوقف في التنظير فيه حينئذ وكثيرا ما يقع للشارح وغيره انه يذكرك خبر اثم يرتب عليه الندب مع  
انه ليس مصر حابه في كلام الاصحاب بصري (قوله وان لا يزيل الخ) عبارة النهاية والخطيب قال في الاحياء  
لا ينبغي ان يحلق او يقلم او يستجد او يخرج دما وبين من نفسه جزءا وهو جنب لذنات اجزائه الخ (قوله  
لان اجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على حج  
اه عش (قوله تعود اليه في الاخرة) هذا مبنى على ان العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف  
وقال السعدى في شرح العقائد النسفية المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش  
عبارة البجيرى فيه نظر لان الذى يراد اليه مامات عليه لاجمع اظفاره التى قلبها في عمره ولا شعره كذلك فراجع  
قليوبى وعبارة المدابغى قوله لان اجزائه الخ اى الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه  
يعود اليه منفصلا عن بدنه لثبته كيثه اى توبخه حيث امر بان لا يزيله حالة الجنابة او نحوها انتهت (قوله  
ويقال ان كل شعره الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر  
كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل والا فلا كان فياه الموت عش (قوله وان يغسل) اى الجنب (قوله  
فرجه) واضح ان محله حيث كان به مقدرو لو طاهر اكلمنى والا فلا حاجة اليه كما لو ج بمائل ولم ينزل  
بصري (قوله ويتوضا الخ) وكيفية نية الجنب وغيره بما ياتى نوبت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا اخذا  
بما ياتى في الاغتسال المسنونة ويظهر انها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الاقنى اندراج تحية المسجد في  
غيرها اه كرى عن الايعاب (قوله ان اراد الخ) قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم (قوله نحو  
جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجالس اهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها (قوله  
والقصد به) اى بالوضوء في غير الاول اى غير الجماع و (قوله فينتقض به) اى ذلك الوضوء بالحدث و (قوله  
وفيه) اى في الجماع (قوله فلا ينتقض به) اقول وهذا مما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث  
بصري (قوله وهو) اى الوضوء لنحو الجماع مبتدأ و (قوله كوضوء التجديد الخ) خبره (قوله ويجوز  
الغسل عاريا الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غرض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون  
عور اثم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجة كشفها ونهى الغير عن كشف  
عورتها وان علم عدم امتثاله فقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام عاريا لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا  
عذر لان امرهن مبنى على المبالغة في السترو لما في خروجهن من الفتنة والشر وقدور دما من امرأة تخلع  
ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والخائى كالنساء وينبغي لدخله ان يقصد التطهير والتنظيف

البيان على عموم هو وهو ما أفهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث بقاى فيه سبب السكر اه المذكور وحينئذ  
فلا وجه للرجل المذكور الى اخر ما اطال به (قوله في راكد) شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق في  
السكر اه بين من نظف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد وجه بان من شأن  
النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء والغسل منه وان سبق التنظيف المذكور (قوله لان اجزائه تعود الخ)

عنه إذ لم يحتج له وإلا  
 كخوف رشاش يلحق  
 ثوبه جلز لما يأتي من  
 حل التعرى في الخلوة  
 لأدنى غرض وأقنى  
 بعضهم بحرمة جماع من  
 تنجس ذكره قبل غسله أى  
 ان وجد الماء وينبغي  
 تخصيصه بغير الشمس  
 لتصريحهم بحل وطه  
 المستحاضة مع جريان دمها  
 وغير من يعلم من عاداته أن  
 الماء يفتره عن جماع يحتاج  
 اليه (ومن به) أى بيده  
 (نجس) عيني أو حكمي  
 (يغسله ثم يغتسل ولا تسكني  
 لها غسلة) واحدة (وكذا  
 في الوضوء) لأنها واجبان  
 مختلفا الجنس فلا يتداخلان  
 (قلت الاصح تكفيه) حتى  
 في الميت وللعلم بهذا ما هنا  
 سكت عن استدراك ما ياتي  
 ثم كما ستعلمه (والله اعلم)  
 لحصول الغرض منها بمرور  
 الماء على المحل اما في الحكمة  
 فواضح واما في العينية  
 فالغرض انها زالت بجره  
 وان الماء وارد لم يتغير ولا  
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين  
 العضو فان انتفى شرط من  
 ذلك فالحدث باق كالنجس  
 فعلم ان الملاحظة لا يطهر محلها  
 عن الحدث الا بعد تسديعها  
 مع التعفير (ومن اغتسل  
 لجنازة) او حيض او نفاس

لا التزوه والتنعم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا وأن لا يعجل بدخول البيت الحرام  
 حتى يعرف في الأول وأن لا يكسر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة أو يتكلف إخلاء الحمام أن قدر عليه وأن  
 يستغفر الله تعالى ويدخر وجهه منه يصلي ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشاءين ويكره  
 للصائم وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند دخوله منه من حيث الطيب وان يتذكر بجماله حرارة  
 جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة أو مظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك  
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخاطب الناس التتظف باز التريح كرية وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن  
 الادب معهم نهاية بأدنى تصرف وأكثر ذلك في المغني قال ع ش قوله مر وان علم عدم امتثاله ومعلوم ان  
 النهي عن المنسكرو الامر بالمعروف إنما يجبان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر  
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الانسان يد نفسه بعد المصافحة ينبغي انه لا بأس به ايضا سيما إذا اعتيد  
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عاريا (قوله ويرد) أى قول الجمع انظر لم يحمل اطلاق الجمع  
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) أى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)  
 الى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشباب الرمي سم (قوله بحرمة جماع  
 من تنجس ذكره الخ) أى بغير المذى اما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لان  
 غسله يفتره وقد يتكرر ذلك منه فيشقى عليه واما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء  
 من المني المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان  
 حكمه ما ذكر وان ندر دخوجه وقضية قول ابن حجب وغير من يعلم الخ ان من اعتاد عدم فتور الذكر بغسله  
 وان تكرر لا يعنى عن المذى في حقه ع ش (قوله أى بيده) الى الباب في المغني إلا قوله عدم صحة الواجب  
 الى انه لو اغتسل وقوله وظاهر الى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أى غسلهما الى المتن قول المتن (ولا يكتفى لها  
 غسلة الخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا ركن مغني (قوله لانهما) أى غسل النجس وغسل الحدث  
 قول المتن (تكفيه) أى تكفي الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) في جعله غاية  
 لما قبله المفروض في الحي تسامح (قوله بهذا) أى بالكفاية في غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من  
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) أى في الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع ما نفع  
 صحة نحو الصلاة ويحتمل ان المراد بالغرض هنا انفسال العضو عبارة النهاية والمغني لان واجبهما غسل  
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قد يقال يعنى عن هذا قوله زالت بجره بصرى (قوله فعلم الخ)  
 أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يطهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقاء نجاسته مغني قال سم وقع  
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن  
 النية بها وعندى انها تصح قبلها حتى مع الاولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقرنت باول  
 الغسل الرفع والسابعة وحدها لم ترفع إذ لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتأمل اه واقره ع ش  
 (قوله لا بعد تسديع الخ) أى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة الى

ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنابها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كما ستعلمه)  
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعمم بدنه بعد إزالة النجس اه واجاب بعضهم ايضا بان بعد معنى مع  
 كما قالوه في الوقف في قول القائل بطناً بعد بطن انه للتعمم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون  
 المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه وفي مواضع كما في انت طالق طلاقة بعد طلاقة حيث قالوا بوقوع  
 المصنعة أو لأن المحرز عبر هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن  
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته بعد الترتيب لانه معتقده فن ابعاد البعيدان يعبر المصنف  
 بمثل عبارته مریدا مخالفته إن لم يكن فاسدا فقامله (قوله لا بعد تسديعها) وقع السؤال هل تصح النية قبل  
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى انها

(و) نحو (جمعة) او عيد بنيتها (حصلا) أى غسلها وان كان الاكمل :

تطهير عن الحدث بصرى (قوله افر اكل يغسل) عبارة المغنى وعميرة ان يغتسل للجنبانة ثم للجمعة كما نقله في البحر عن الاصحاب اه (قوله وخطبة الجمعة الخ) بان قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة والكسوف مغنى (قوله بنية) اى للظاهر وسنته وخطبة الجمعة والكسوف (قوله لانه مقصود) اى مع عدم مساواة المسنون الغير المذوى للواجب المذوى اى فى المقصود فاشبهه سنة الظاهر مع فرضه كما اشار اليه النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلبي فاندفع بذلك ما أطال به السيد البصرى هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلافة الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينوها بان المقصود ثم اشغال البقعة بصلاة وقد حصل وليس المقصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن الماء اه (قوله وإن لم تنو) اى بان لم تتعرض اما لو نقيت فلا تحصل بخلاف الحدث الا صغر فانه يرتفع وان نفاه لا ضحالة مع الجنبانة عرش (قوله اشغال البقعة) التعبير به لغة قليلة وكان الاولى ان يقول اشغال البقعة وفى المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتحتين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لانه لغة رديئة اه عرش (قوله ولا لا فينبغى حصول السنة الخ) فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنبانة غاطا حصل غسل الجمعة سم (قوله لا حد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنبانة والاخر عن نذر فالمتجه اى كما قاله مر انه لا يحصل احدهما بنية الاخر لان نية احدهما لا يتضمن الاخر امانية المذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث طائفا واما نية الآخر فلان المذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين اتجه عدم حصول احدهما بنية الاخر ايضا فليتامل سم على حج وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلا غير ما اوجبه الآخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنبانة حيث اجزاها نية واحدهما ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لا حدها ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها اذا المنع لا يتبعض ومن ثم لو نوى بعضهما لم ينتف فكانت كلها كالشيء الواحد عرش (قوله ان الطهارات الخ) اى المشتركة فى المقصود منها (قوله وظاهر ان المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ الاسلام فى تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طلبت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقاء وجمعة ونوى احدها حصل الجميع الخ حصول الثواب البكل وهو قياس ما عتد به فى تحية المسجد اذا لم ينوها عرش عبارة الشوبرى المتعمد حصول الثواب ايضا خلافا للحج ومن سبقه اه (قوله وان لم ينو معه الوضوء) بل لو نفاه لم ينتف لما سياتى من اضمحلال الا صغر مع الاكبر عرش (قوله وافهم الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنبانة وان الا صغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهاذا عبر المصنف بقوله كفى اه (قوله فلم يبق له حكم) فالغسل عن الاكبر فقط لا عنه وعن الا صغر بصرى (باب النجاسة)

تصح قبلها حتى مع الاولى لان كل غسلة لها مدخل فى رفع الحدث فقد اقترنت النية باول الغسل الواقع والسابعة وحدها لم ترتفع اذ لو لا الغسلات السابقة عليها ما رقت فليتأمل (قوله ولا احدهما حصل) ان كان لفظ المصنف احدهما بتانيث احدى فقوله حصل اى غسل تلك الاحدى (قوله ولا لا فينبغى حصول السنة) فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنبانة غاطا حصل غسل الجمعة (قوله لا حد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن حدث اما واجبان احدهما عن حدث كجنبانة والاخر عن نذر فالمتجه انه لا يحصل احدهما بنية الاخر لان نية احدهما لا تتضمن الاخر امانية المذور فليس فيها تعرض لرفع الحدث مطلقا واما نية الآخر فلان المذور جنس آخر ليس من جنس ما على الحدث بل لو كانا نذرين اتجه عدم حصول احدهما بنية الاخر ايضا فليتامل (قوله وافهم قوله كفى) فى شرح مر وقد نبهه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنبانة وان الا صغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهاذا عبر المصنف بقوله كفى اه (باب النجاسة)

افراد كل بغسل وإنما لم يصح الظهر وسنته وخطبه الجمعة والكسوف بنية لان مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة وما فى معناها كالخطبة (أو لا حد هما حصل فقط) عملا بما نواه وإنما لم يندرج المسنون فى الواجب لانه مقصود ومن ثم تيمم للعجز عنه بخلاف التحية ومن ثم حصلت بغيرها وإن لم تنو على ما ياتى لان المقصد اشغال البقعة وأفهم الماتن عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعددوا لا فينبغى حصول السنة بذلك لعذره وانه لو اغتسل لاحد واجبين أو أحد نفلين فاكثر بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر أن مبنى الطهارات على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المثنوى سقوط طلبه كما فى التحية (قلت ولو واحد ثم اجنب أو عكسه) أو وجدا معا (كفى الغسل) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب اعضاءه (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الا صغر فى الاكبر ولا نظر لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفى ان الا صغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك (باب النجاسة)



أى فى بيان أفرادها وقوله وإزالته فيه استخدام إذا المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها فى إزالتها الوصف القائم بالمحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مرخص بجيرى (قوله وإزالتها) أى فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعد زيادة فإن الكلام على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أزمه ولو غرضية عش (قوله لانه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها وأنه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلينما مل فانه فى غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفى مقارنة الخ أى فيما لو كانت فيما يجب غسله فى الوضوء والغسل أما لو كانت فى غير أعضاء الوضوء فيصح مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عش عبارة السيد عمر البصرى قديقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطا للوضوء والغسل باتفاقهم وإلا لما صح تطهير ما عدا محلها فيهما قبل إزالتها وليس كذلك وأما الاختلاف فى الاكتفاء فى الغسلة فأمر آخر ليس الملحوظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالتها بل إنهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى التناول فالمصنف لا يرى ذلك فتأمل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) له له أراد به رأى الرافعى دون رأى المصنف (قوله فى بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقدر) أى ولو طاهر أكابا قوا والخاط والمضى فالمعنى اللغوى اعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب شيخنا (قوله مستقدر الخ) اعتبار الاستقذار هنا ينافيه اعتبار عدمه فى الحد المذكور فى شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا حرمتها ولا لاستقذارها إلا أن يقال أن المعنى أن حرمة تناولها لا تكونها مستقدرة سم على منجها عش زاد الرشيدى وأعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقدرة ذلك منعه فى الكلب الحى ولهذا يالفه من لا يمتد نجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا إذ يلزم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم فى التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقفا عليها وهى موقوفة عليه لكونه جزءا من تعريفها اجيب بأنه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفى أى فتعبير الشارح بالحد على اصطلاح الأصوليين لا المنطقة (قوله حيث لا مرخص) أى بخلاف ما لو كان هناك مرخص أى يجوز كفاى فاقد الظهورين وعليه نجاسة فانه يصلى لحرمه الوقت وعليه الاعادة شيخنا عبارة البجيرى هذا القيد للدخال فيدخل المستجيب بالحجر فانه يعنى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكوم على هذا الأثر بالنجيس إلا أنه عفى عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمغنى وبسطا فيه أيضا (قوله وبالعبد) عطف على بالحد (قوله وسلوك الخ) أى سلك المصنف التعريف بالعبد (قوله لسهولة معرفتها) أى بخلاف معرفتها بالحد فانه عسرة بالنسبة للتميز فضلا عن غيرهم (قوله إلى أن الأصل فى الأعيان الخ) أعلم أن الأعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر إلا ما ناص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناه الشارع أيضا وقد نبه المصنف على ذلك بقوله وكلب نهاية ومعنى والمراد بالحيوان ما له روح وبالجماد ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلقه والمضغة تابع للحيوان طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها لانه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلينما مل فانه فى غاية الحسن لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيها ينافى اعتبار عدمه فى الحد الآخر المذكور فى شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قال لا حرمتها ولا لاستقذارها ونفيه فى قولهم فى الاستدلال على نجاسة الميتة كفاى فى شرح الروض كغيره لحرمه تناولها فقال تعالى حرمت عليكم الميتة

وإزالتها ١ قبل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجه أيضا وهو أن إزالتها لما كانت شرطا للوضوء والغسل على مامر وكان لا بد فى بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا بما قبلها وبما بعدها فتوسطت بينهما إشارة لذلك (هى) لغة المستقدر وشرعا بالحد مستقدر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص وحدث بغير ذلك وقد بسطت الكلام عليه فى شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرة فوائده وعزة أكثرها وبالعبد وسلكه لسهولة معرفتها وإشارة إلى أن الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت للمنافع العباد وإنما تحصل أو تكمل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره

وجزء الحيوان كميته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رثما كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو بماله استحالة في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال لصالح كاللبن من المأكول والادى وكاليبيض طاهر والحاصل أن جميع ما في الكون أجماد أو حيوان أو فضلات فالحیوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير ووفرع كل منهما وأجماد كله طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها شيئا (قوله) خلقت لمنافع العباد) أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله) ونحوه) إشارته إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المغنى وعرفها المصنف كاصلة بالعدل لكن ظاهره حصرها فيما عده وليس مراد الآن منها أشياء لم يذكرها وسأنبه على بعضها فلماذا ضابطا إجماليا كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) فدخلت القطرة) محل تأمل إلا أن كان المراد الصالح ولو مع ضخمة بغيره بصرى عبارة قسم في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للأسكار وكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للأسكار قوله ولو بانضمها لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا (الخ) ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغضى وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطيا للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجسا وقد يقتضى قوله مر الا في التخلل الحاصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة (الخ) خلافا للنهية عبارة تصرف فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عـش (قوله) ولا يلزم احتياج (الخ) خلافا للنهية عبارة وخروج بزيادة على أصله مائع غيره كالحشيشة والبنج والافيون فانه وإن أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عـش قوله مر وقد صرح (الخ) إشارته إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقديره أن البنج والحشيشة مخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مائع ليخرج به البنج والحشيشة لانتهاج جان بقيد الاسكار فاجاب بانه صرح شرح المذهب بانها مسكران لا مخدران اهـ (قوله) لم يحتج (الخ) أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون إلا مائعا حفى (قوله) كخمر) إلى قوله ولا يلزم في المغنى وإلى قوله وعلى امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أنواعها) عبارة النهاية خمر كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما شأنه الاسكار وإن كان قليلا اهـ زاد المغنى وهو أى المثلثة المغلى من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنة وتذكيرها لغة ضعيفة وتلقفها التام على قلة اهـ (قوله) من غيره) أى كماء الزبيب ونحوه معنى (قوله) لأنه تعالى (الخ) عبارة المغنى والنهاية ما أخرج فلقوله تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس (الخ) وأما التمييز فبالقياس على الخمر مع التنفير عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم (الخ) عبارة المغنى وصد عما عداها أى الخمر الإجماع بقبول هي واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالاجماع وحمل على اجماع الصحابة في المجموع عن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ (قوله) منه) أى من كون الرجس شرعا للنجس وقال الكردي أى من تسميته تعالى الخمر رجسا اهـ (قوله) ما مجاز فيه) يعنى أن الرجس فيما بعدهما بمعنى القدر الذى تعاف عنه النفس مجازا كردي (قوله) جائز) أى عند الشافعى نهاية أى والمحققين (قوله) وعلى امتناعه) أى اجمع (قوله) هو من عموم المجاز (الخ) وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعى وغيره كالمستقدر هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس

ونحوه طاهر (كل مسكر)  
أى صالح للأسكار فدخلت  
القطرة من المسكر وأريد  
به هنا مطلق المغضى للعقل  
لا ذوالشدة المطربة والالم  
يحتاج لقولهم (مائع) كخمر  
بسائر أنواعها وهى المتخذة  
من العنب ونبيذوه والمتخذ  
من غيره لأنه تعالى سماها  
رجسا وهو شرعا للنجس ولا  
يلزم منه نجاسة ما بعدهما في  
الآية لأن الرجس إما مجاز  
فيه والجمع بين الحقيقة  
والمجاز جائز وعلى امتناعه  
وهو ما عليه الأكثرون

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) فدخلت القطرة) في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للأسكار فكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للأسكار قوله ولو بانضمها لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازا فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معنيين لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وأى قرينة كذلك فتدبر فأى اندفاع لما لابن عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب اه واجيب عن الاول بان القرينة عدم المانع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمر ووجوده بالنسبة لما عداها وهو الالجماع وياتى الجواب عن الثانى انفا (قوله او حقيقة) عطف على قوله مجاز فيه (قوله لانه يطلق) ظاهره شرعا (ايضا) اى كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى انه على هذا يكون رجس فى الآلة كحيوان فى قولك الانسان والبقر والغنم والابل حيوان من استعمال المشترك المعنوى فى معناه الا اعم الشامل لانواع مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظى فى معانيه الذى يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهى بالنسبة للخمر اشتراط الرجس فى النجس كفى عش وبالنسبة لما عداها الالجماع كفى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث الخ) فيه تأمل لاذ المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح فى الايعاب وقال ابن الرفعة فى المطلب نقلا عن البيهقى النبيذ كثيره يسكر فكان حراما وما كان حراما التحق بالخمر كرى (قوله نحو البنج) يفتح الباء كفى القاموس وقوله والحشيش لو صار فى الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز وفاقا لشيخنا الطيلاوى وخالف مر ثم جزم بالموافقة وفى الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت فى الحشيشة لذوبها فالذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانه لا تظهر إلا بالتخليل ولم يوجد نجاسة نحو الحشيشة إذ غايتها انها صارت كماء خبز ووجدت فيه الشدة المطربة عش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الا فى الاشربة وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيه اوان حرمت واسكرت على ما مر اول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذى لم يصل إلى حد الاسكار كما صرح به غيره اه اقول وما يدل على حله عبارة الشارح فى شرح بافضل اما الجامد فظاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وغبارة شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراما اه وعبارة الكردي على الاول قوله القدر المسكر الخ اما القدر الذى لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا مستقدر (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية خلافا (قوله بالمعنى المذكور) اى مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) اى غير الحنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على انتن) اى مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالتخلل فى الخمر فيطهر او يكون كالخمر المتعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكرا لكان طاهرا لانه ليس بمائع اه اى حال اسكاره لو كان مسكرا ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى جودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجامدات وهذا ظاهر جلى كذا فى النهاية ونقل فى المغنى الا فتاء المنسوب لو الدائم راعى عنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه وقوله ويؤخذ الخ الاتى بجلالته علما وحالا لكونه بمنزلة عن احوال العامة حمل مقالاته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على انها فى حال اسكارها من مقولة الجامد الذى لا يسيل بطبعه والجليل بحقيقته على ما هو عليه ليس بقص بل قد يعده كالا فلا دبرة بتشنيعه ن شنع عليه بما هو يرى منه لا يليق بجلالته وشان المؤمن التماس المحامل الحسنة لعدم الخلق فكيف بنحو اصهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع الخ ومنهم سم عبارته على المنهج سئل شيخنا الرملى عن الكشك إذا صار

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله (قوله لم أهر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا اشكال فى نجاسته فلا اشكال فى نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم

هو من عموم المجاز أو حقيقة  
لانه يطلق أيضا على مطلق  
المستقدر واستعمال  
المشترك فى معانيه جائز  
استغناء بالقرينة كما فى  
الآية فاندفع ما لابن عبد  
السلام هنا وفى الحديث  
كل مسكر خمر وخرج بالمائع  
نحو البنج والحشيش  
والافيون وجوزة الطيب  
وكثير العنبر والزعفران  
فهذه كلها مسكرة لكنها  
جامدة فكانت طاهرة  
والمراد بالاسكار هنا الذى  
وقع فى عبارة المصنف  
وغیره فى نحو الحشيش  
مجرد تغيب العقل فلا  
منافاة بينه وبين تعبير غيره  
بانها مخدرة خلافا لمزوم  
فيه وما ذكرته فى الجوزة  
من أنها مسكرة بالمعنى  
المذكور وأنها حرام صرح  
به أئمة المذاهب الثلاثة  
واقضاه كلام الحنفية ولا  
يرد على المتن جامد الخمر  
ودرديه ولا ذائب نحو  
حشيش لم تصر فيه شدة  
مطربة نظرا لاصلهما

مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بأنه ظاهر لأنه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شره على المنهاج أن ما يسمى بالبوظة طاهر وهذا لاخذ باطل إذ العبرة بكون الشيء جامدا أو مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وإن كان في اصله جامدا ولو صح ما توهمه لزوم طهارة النبيذ لأن اصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه وعبارته هنا قوله لم تصر فيه شدة مطر بما إذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوظة وزعم طهارتها لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات إليه اه وفي البجيرى والحاصل أن ما فيه شدة مطر به نجس سواء كان مائعا أو جامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطر به كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطر به وهو جامدان كان مسكرا قبل جموده كان نجسا كالخمرة المنعقدة والإفوه طاهر كالكشك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا حلي عبارة البرماوى واما الكشك فطاهر ما لم تصر فيه شدة مطر به والإفوه نجس أى إن كان مائعا اه ومثله في القليوبى اه وقول الحلبي وقد يقال الخ وهو المعتمد الموافق لكلام غيره دون ما قبله قول المتن (وكلب) أى ولو معلما نهاية وخطيب وشرح بافضل وفى البجيرى على الاطفيحي قوله ولو لم يعلم ارد على القول الضعيف القائل بظهارته اه (قوله الأمرار) والخبر البيهقي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى دار فلم يجب وإلى أخرى فاجاب فقيل له في ذلك فقال في دار فلان كلب قيل وفى دار فلان مرة فقال انها ليست بنجسة فدل إيماءه للعلة بان التى هى من صيغ التعليل على أن الكلب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله وقضية الخ فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله ولو ادميا (قوله لانه اسوا الخ) وادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعرض بمذهب مالك ورواية عن ابى حنيفة بانه طاهر معنى (قوله مع صلاحيته الخ) أى صلاحية لها وقع فلا ينافى ما ذكره فى أوائل البيع من أن بعض الحشرات له منافع لكنها نافية بصرى (قوله له) أى الانتفاع به بحمل شئ عليه معنى (قوله فلا ترد الخ) الاولى تأخير عن التعليل الاقايى ايضا كما فى المغنى (قوله ولا نه الخ) ولا نه منصوص على تحريمه نهاية وعبارة المغنى وقال تعالى والحمل خنزير فانه رجس إذا المراد جملة لان لحمه دخل فى عموم الميتة اه (قوله مندوب الخ) ظاهره ولو كان عقور السكنى فى العباب فى باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على المنهج اه ع ش عبارة الشوبرى أى مدعو إلى قتله بل قد يجب إن كان عقورا اه أى والمراد بالمندوب المغنى اللغوى الشامل للواجب فلا يخالف ما فى العباب (قوله من غير ضرر) خرج به الفواسق الخمس فانهم يقتلون لضررهم بجيرى (قوله ولو ادميا) لكن محل كون المتولد بين ادمى او ادمية ومغلاظ حكم المغاظ إذ الم يكن على صورة الادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ ان تكلم وميزو باغ مدة بلوغ الادمى اذ هو بصورة الكلب أى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان ولو مسخ الكلب ادميا فينبغى استصحاب نجاسته ولم ترفى ذلك شيئا ووقع البحث فيه مع الفضلاء فتهجر ذلك بخنا سم على حج اه ع ش (قوله يتبع اخس ابويه فى النجاسة) أى كالمتولد بين كلبة وشاة فهو نجس ويستثنى منه الادمى ولو فى نصفه الا على المتولد بين ادمى وكلبة او بالعكس فانه طاهر عند الرملى ووالده وقوله وتحريم الذبيحة الخ فالمتولد بين كتمانى ويجوسى لا نحل ذبيحته ولا نكاحه وإن كان انثى وقوله وايجاب البدل فالمتولد بين حمار وحشى وحمار اهلى إذا قتله المحرم وجب بدله من الاول وقوله وعقد الجزية فن كان لا ييه دون

(وكلب) للامر بالتطهير من ولوعه سبعامع التعفير والاصل عدم التعبد إلا لدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخنزير) لانه أسوأ حالاً منه إذ لا يجوز الانتفاع به فى حالة الاختيار بحال مع صلاحيته له فلا يرد نحو الحشرات ولانه مندوب إلى قتله من غير ضرر (وفرعها) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو ادميا تغليباً للنجس إذ الفرع يتبع أخس أبويه فى النجاسة وتحريم الذبيحة والمناكة وأشر فهم ما فى الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية والاب فى النسب والام فى الحرية

يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات إليه (قوله ولو ادميا تغليباً للنجس) هو كما قالوا ان قلنا بطهارة ادمى تولد بين ادمى او ادمية ومغلاظ فمحل ما ذكر فيما إذا لم يكن على صورة الادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ ان تكلم وميزو باغ مدة بلوغ الادمى اذ هو بصورة الكلب أى والخنزير والاصل عدم ادميته ولو مسخ ادمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان وهو ظاهر على ما يأتى فى التنبيه الاقايى وقيل ووجد نجس بالماوت عن بعض المتكلمين ان المتبدل الصفة دون الذات اما على ما يأتى فيه عن بعض المحققين من انه لعدم الذات الاولى وتختلف اخرى ففيه نظر يحتمل ان يحكم بنجاسته لانه كلب ويحتمل ان يحكم بطهارته لان ما ادعوه غير قطعى بل يحتمل الصفة فقط ولا تنجس بالشك وعلى الجملة فينبغى ان لا يكلف ويؤيده قولهم

أمه كتاب أو شبهة كتاب أقر هو بالجزية كأي بهيجيرى (قوله والرق) قد يشمل باطلاقة الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق عش عبارة البجيرى قوله في الرق أى بشرط أن لا يظن الواطى في حال وطئه أنها حرة فخرج ما إذا ظن أنها زوجته الحرة أو غير بحرية فانه ولد حاراه (قوله وأخفهما في نحو الزكاة الخ) أى في متولد بين ابل و بقر مثلا كرى و عبارة النهاية والمعنى في عدم وجوب الزكاة اه (قوله وهو الخ) أى ما اقتضاه ما تقرر من أن الآدمى المتولد الخ (قوله وبحث طهارته نظر الصورة الخ) إشارة لردها تقدم عن الرملى و والده عبارة شيخنا وفي البجيرى نحوها فان كان المتولد بين كلب و آدمى على صورة الكلب فنجس وإن كان على صورة الآدمى فظاهر عند الرملى ونجس معفو عنه عند ابن حجب فيصلى إماما ويدخل المساجد ويحاط الناس ولا ينجسهم بلبسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالتقصاء وولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حجب التسرى إن خاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة الآدمى والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف كال بعضهم بكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمى إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وإن صار خطيبا وإماما اه (قوله بخلافه الخ) حال من فاعل واضح (قوله ولا ينافيه) أى كونه مكلفا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله فيدخل المسجد الخ) الظاهر أن المالكى الذى أصابه مغاظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه أيضا أو يفرق فيه نظر سم على حج ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أى المالكى المذكور حيث خيف التلوث وهو ظاهر لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره عش وقوله فهل له المنع الخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا ينجس الخ ل قول الشارح ولو مع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غير فلا وجه لل منع فيما نحن فيه أصلا (قوله وجزم به غيره) اعتمده البجيرى وشيخنا كما سم (قوله لأن فى أحد أصليه) لعل الانسب ترك فى بصرى أى وما (قوله لكن لو قيل الخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسرى أو جاز فيه وفى النكاح محل تأمل والأقرب معنى إرجاعه إليهما معا لاسمها لوقد يتعذر عليه الثانى لأن القدرة على صدق الزوجة قد يكون أيسر من قيمة الامه وإضافته الأولى أوسع لأن العبد المالك يتحل له الزوج باذن سيده ولا يحل له التسرى باذن سيده فليتأمل بصرى وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالاول وسياق عن عش ما يؤيد عدم تزوجه بطلقا وفى البجيرى ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولورطبا ويؤمهم ولا تحل منا كحته رجلا كان أو امرأة لأن فى أحد أصليه ما لا تحل منا كحته ولو ملئه ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه أجهورى وزبادى اه (قوله لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزبادى وغيره وأقره عش ثم قال وانظر لو كان انثى وتحقق العنت فهل يحل لها التزوج أم لا لأنه يتمتع على الغير نكاحها لأن فى أحد أصولها ما لا يحل

لو مسح الزوج حيوانا اعتدت زوجته عدة الحياة فانه صريح فى بيئتها وخروجه عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لبيئته زوجته ولو مسح الكلب آدميا فيذبغى استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقرر وهو ظاهر على رأى بعض المتكلمين وكذا على رأى المحققين لعدم القطع بذلك ولا يظهر ما كان نجس العين بالشك ولم نرى ذلك شيئا ووقع البحث فيه مع الفضلاء فحذر ذلك بحثا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين (قوله) نظير ما يأتى فى الوشم) يتأمل فانه لم يذكر فيما سياتى فى الوشم تصريحاً بالعمو بالنسبة لغيره إذامسه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يؤيد عدم العمو حينئذ أنه لو مس نجاسة معفو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه ينجس إلا أن يفرق (قوله فيدخل المسجد) الظاهر أن المالكى الذى أصابه مغاظ ولم يسبغه

والرق وأخفهما فى نحو الزكاة والأضحية وقضية ما تقرر من الحكم بتبعيته لاخس أبويه أن الآدمى المتولد بين آدمى أو آدمية ومغلاظ له حكم المغلاظ فى سائر أحكامه وهو واضح فى النجاسة ونحوها وببحث طهارته نظر الصورة ته بعيد من كلامهم بخلافه فى التكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعمو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتى فى الوشم ولو بمغلاظ اذا تعذرت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لانه لا تلزمه إعادة ومال الاسنوى الى عدم حل مناجته وجزم به غيره لأن فى أحد أصليه ما لا يحل رجلا كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استويا فى الدين وقضية ما يأتى فى النكاح من أن شرط حل التسرى حل المناكحة انه لا يحل له وطء أمته بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لا عكسه لنعكسه وقياسه  
فقطه عن مراتب الولايات  
ونحوها كالقن بل اولى نعم  
فيه دية ان كان حرا لانها  
تعتبر باشراف الابوين كما  
مر قال بعضهم وبعيد أن  
يلحق نسبه بنسب الواطي  
حتى يرثه اه والوجه عدم  
اللقوق لان شرطه حل  
الوطء او اقترانه بشبهة  
الواطى وهما منتفیان هنا  
نعم يتردد النظر في واطي  
يجنون الا ان يقال المحل  
الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر الاخلاق بالواطى  
هنا مطلقا فلم انه لا قريب  
له الا من جهة امه ان كانت  
آدمية والذي يتجه ان له ان  
يزوج امته لانه بالملك  
لاعتيقته لما تقر انه بعيد  
عن الولايات قال بعضهم ولو  
وطى آدمى بهيمة فولدها  
الآدمى ملك لما ملكها  
اه وهو مقيس (وميتة غير  
الآدمى والسملك والجراد)  
لتحريمها مع عدم اضرارها  
فلم يكن الا لانجاستها  
وزعم اضرارها ممنوع  
وهي ما زالت حياتها بغير  
ذكاة شرعية فخرج موت  
الجنين بذكاة امه والصيد  
بالضغطة او قبل امكان  
ذكاته والنسب بالسهم لان  
هذا ذكاته شرعا واستثنى  
منها الآدمى لئلا ينكر به بالنسب

نكاحه فيه نظر والا قرب الثاني للعلة المذكورة فيتعذر تزويجها ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا  
بقدر الامكان اه (قوله قيل لا عكسه الخ) اقول هو واضح فواجه حكايته بصيغة التمريض وإنما التردد  
في قتل القن المسلم به لتمييزه عليه بشرط الطرفين والقصاص برعى فيه المائلة بصري وتقدم آتفاعن الزيادة  
والاجهورى ما يوافق (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فقطه عن مراتب الولايات الخ وفاقا  
للخطيب وخلا للرمى كما مر عن شيخنا وعبارة البجيرمى فان كان أحد أصله آدميا وكان على صورة الآدمى  
ولو في نصفه الاعلى فقط فقال شيخنا مر هو طاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا وعلى القول بنجاسته  
يعطى حكم الطاهر في الطهارات والعبادات والولايات وغيرها الا في عدم حل ذبيحته ومناكحته ووارثه  
وقتل قاتله فليوربى اه (قوله لان شرطه) اى شرط اللقوق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)  
أى مجنونا كان او غيره (قوله فعلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون في حقه  
في وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذي جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة في حقه ولو  
بان يخرج منبه فستدخله امرأة بشبهة فليتامل سم (قوله والذي يتجه الخ) تقدم اعتماده عن الزيادة  
والاجهورى (قوله وهو مقيس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كولة لان المتولين ما كول وغيره  
لا يحل اكله وبقي مالو وطى مخروف آدمية فأتت بولد فخكمه أنه ليس ملكا لصاحب الخروف ثم ان كانت  
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك لما لكها ومع ذلك ينبغي ان لا يجوز في الكفارة تبعا  
لاخس اصله كما لا يجوز المتولد بين ما يجوز في الاضحية وغيره فيها بل لعل هذا اولى منه بعدم الاجزاء  
لانتفاء اسم الآدمى عنه وان كان على صورته فتنبه له ولا تغتر بما يخالفه فانه دقيق وبقي ايضا مالو تولد بين ما كولين  
ما هو على صورة الآدمى وصار بمنزلة اطفاله اصح امامته وبقية عبادانه وهل يجوز ذبحه واكله ام لا واذامات  
هل يعطى حكم الآدمى ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال بصحة امامته وسائر عباداته وانه يعد من الاربعين في  
الجمعة لانها منوطة بالعقل وقد وجدوا ويجوز ذبحه واكله لانه ما كول تبعا لاصله وانه لا يعطى حكم  
الآدمى في شئ من الاحكام لافى الحياة ولا في المات عش قول المتن (وميتة غير الآدمى الخ) ولونحو ذباب  
كدود دخل مع شعرها وصوفها وبرها وریشها وعظمها وظلفها وظفرها وحافرها وسائر اجزائها نهاية  
ومغنى قول المتن (والسملك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء عش قول المتن  
(والجراد) هو اسم جنس واحد جراد تطلق على الذكر والانثى نهاية ومغنى (قوله لتحريمها) الى قوله  
واستثنى في النهاية والمغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها  
نهاية ومغنى (قوله وزعم اضرارها الخ) رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالاجماع احسن  
لان في كل الميتة ضرر اسم على البهجة اه عش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حياتها  
الخ) كذبيحة المجوسى والمحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيره لما كول اذ ذبح مغنى ونهاية قال عش  
قوله مر والمحرم اى اذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج اما لو كان مذبوحه غير وحشى  
كعنز مثلا فلا يحرم اه (قوله والناد) اى والمتردى مغنى (قوله او قبل امكان ذكاته) اى المعبودة فلا  
ينافيه ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الآدمى) ومثله الملك والجن فان ميتتهما طاهرة كذا  
بها مش شرح البهجة بخط الزيادة في فتاوى الشهاب الرملى ما يوافق ويوجه بما وجه به طهارة المتولد  
بين الكلب والآدمى من قوله صلى الله عليه وسلم ان ماؤ من لا ينجن حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالآدمى  
ولا يشكل بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بماؤ من في هذا ونظائره ليس لاجراج الكافر بل للثناء على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكان له كما منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث  
المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه ايضا وبقرق فيه نظر (قوله فعلم انه لا قريب له الخ)  
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون في حقه في وطء امته عند تحقق العنت بناء على جواز الذي  
جوزه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة في حقه ولو بان يخرج باحتلام فستدخله امرأة

فلا يتأني إهداره لو صف  
عرضي قام به وللخبر  
الصحيح لا تنجسوا  
موتاكم فان المسلم لا  
ينجس حيا ولا ميتا وذكر  
المسلم للغالب ومعنى  
نجاسة المشركين في الآية  
نجاسة اعتقادهم أو المراد  
اجتماعهم كالتنجس  
والخلاف في غير ميتة  
الأنبياء صلوات الله  
وسلامه عليهم قيل ومثلهم  
الشهداء والسماك للاجماع  
والجراد للاجماع ايضا على  
ما قاله غير واحد وللخبر  
الحسن أحلت لنا ميتتان  
ودمان السمك والجراد  
والسكبد والطحال لكن  
الصحيح كافي المجموع أن  
القائل أحلت إلى آخره  
ابن عمر رضي الله عنهما  
لكنه في حكم المرفوع  
ورواية رفع ذلك ضعيفة  
جدا ومن ثم قال أحد أنها  
منكرة وخبر الجراد أكثر  
جنود الله لا آكله ولا  
أحرمه صريح في حله خلافا  
لمن وهم فيه وإنما لم يأكله  
لعذر كالأضب على أنه جاء  
عند أبي نعيم أنهم غزوا سبع  
غزوات يأكلونه ويأكله  
معهم ورواية يأكلونه  
صح في البخاري وغيره  
(ودم) لاجماعا حتى ما يبق  
على العظام ومن صرح  
بطهارته أراد أنه يعني

الايان والترغيب فيه ع ش عبارة شيخنا هنا ومثل الآدمي الجن والمالك بناء على أن الملائكة أجسام لها  
ميتة وهو الراجح واما ان قلنا بانها اشباح نورانية تنطفي بموتها فلا ميتة لها اه وفي باب الطهارة ومثل الآدمي  
الجن والمالك بناء على ان الملائكة اجسام كثيفة والحق انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا يبق لهم  
بعد موتهم صورة اه (قوله لتكرمه الخ) وقضية التكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت مغنى ونهاية (قوله  
وللخبر الصحيح الخ) ولا يلو كان نجسا لما امر بغسله كسائر النجاسات اى العينية لا يقال ولو كان طاهرا لما  
امر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لا نافع قول غسل الطاهر معه وفي الحديث وغيره بخلاف النجس على ان  
الغرض منه تكميله وإزالة الاوساخ عنه نهاية قال ع ش قوله بخلاف النجس قضية ان عظم الميتة اذا تنجس  
بمغظاة لا يصح تطهيره منه ليرجع إلى اصله حتى لو اصاب ثوبار طبا مثلا بعد ذلك لم يحتج للتسليم وبهذه  
القضية صرح سم على حج فيما يأتي لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الاسلام عن  
الاناء العاج اذا ولغ فيه الكلب او نحوه وغسل سبع مرات لاحداها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره  
او لا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغظاة اه وهو الاقرب ع ش (قوله وذكر  
المسلم للغالب) كذا قالوا وقد يقال ما المانع من ان وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر ان الخصم لا يفرق بين  
المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا رشدي (قوله  
نجاسة اعتقادهم الخ) اى لانجاسة ابدانهم مغنى (قوله والخلاف) إلى قوله لكن في النهاية والمغنى الا قوله على  
ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم تقدم حكاية الخلاف في كلامه في ميتة الآدمي لكنه ثابت وعبارة  
المحلي وكذا ميتة الآدمي في الاظهر ع ش (قوله قيل) عبارة النهاية والمغنى قال ابن العربي المالكي اه (قوله  
ومثلهم الشهد) ضعيف ع ش (قوله السمك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كما سيأتي في  
الاطعمة (والجراد) سواء ماتا باصطياد أم بقطع رأس ولو عن لا يحل ذبحه من الكفار أو حنف أنه  
نهاية اى بلا جناية ع ش (قوله انها) اى رواية الرفع قول المتن (ودم) اى ولو تحلب من سمك وكبد وطحال  
نهاية ومعنى اى سال ع ش (قوله حتى ما يبق) إلى المتن في النهاية الا قوله اى إلى متى (قوله ومن صرح الخ)  
ظاهر صنيع المغنى ان النزاع معنوى عبارة واما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقيل انه طاهر وهو قضية  
كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضي الله عنها كنا نطبخ  
البرمة على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي  
وجماعه انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وإن لم يسئل لقلته ولا يتأفيه ما تقدم من السنة  
اه (قوله السكبد والطحال) اى وإن سحقا وصارا كالدم فيما يظهر ع ش (قوله انه يعني عنه) صورته بعضهم  
بالدم الباقي على اللحم الذى لم يمتلط بشئ كالماء ذبحت شاة وقطع لحمها وبقي عليه اثر من الدم بخلاف ما لو  
اختلف بغيره كما يفعل في التي تذبح في المحل المعد للذبح الان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من  
الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعني عنه وإن قل لاختلاطه بالجني وهو تصوير حسن فليتبشبه له ولا فرق في  
عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزارين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة  
ع ش عبارة الجمل على شرح الشهاب الرملى لمنظومة ابن العماد قوله فقيل غسل مفهوما انه بعد الغسل لا يعني  
عنه اى فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغتفر بقاياها اليسيرة لانها ضرورية لا يمكنه قطعها اه  
وعبارة الرشدي عليه بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل  
المعتاد ويعني عما زاد اه (قوله واستثنى) إلى المتن في المغنى الا قوله اى إلى متى (قوله اى ولومن

بشبهة فليتا مل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعباب من جملة كلام طويل فالآدمي  
ثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة  
لانه وصف ذاتي أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه  
وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحرمة تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

ميتة (الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة الأول والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فارتبه بشعرها انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتتملاً فيما يظهر أو بعد ذكاتها وإلا فتجسان كما أفاده الشيخ في المسك قياساً على الانفحة أو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرّة الظبية كالساعة فتحتك حتى تلقى بها وقيل أنها في جوفها تلقى بها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فنجس كاللبن والشعر أه وفي البجيرمي عن الشبراملسي ما يوافق كلام الشارح عبارة ومحل طهارة المسك وفارته إن انفصلت الخ وكذا بعدموتها إن تهيات للخروج ولو شك في نحو شعر أو ريش أو من ما كول أو غيره أو انفصل من حي أو ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكى الماء كول أو من غيره أو في لبن أو لبن ما كول أو لبن غيره فهو طاهر ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصرنا من الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو ما كول اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها لالاسنوي ع ش اه (قوله) ومنى أو لبن خرج (الخ) هذا إذا كانت خواص المنى أو اللبن موجودة فيه نهاية ومغنى (قوله) أو لبن (الاولى إسقاط الهمزة (قوله) لم تفسد) أي بان تصلح للتخلق نهاية (قوله) لأنه إلى قوله وما رجع في النهاية والمغنى (قوله) دم مستحيل (أي إلى نين وفساد نهاية (قوله) كما سيذكره) أي في شروط الصلاة نهاية ومغنى قول المتن (وقى) وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ماء وإن لم يتغير كما قالوا والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن لأنه باطن فيما يظهر نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لانتجسا وقياسه في البيض لو خرج منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجساً لانتجسا ولو ابتلى شخص بالقيء عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومنه بالاولى لو ابتلى بدم اللثة والمراد بالابتلاء به أن يكثر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله) وإن لم يتغير) يظهر أن محله في المانع بقرينة ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه فما الفرق لا يقال إن ملاقة النجاسة لبعض المانع تمنع تنجسه بخلاف غيره لا نأقول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجساً ثم رأيت نقلاً عن الاسنوي أنه بحث أن الماء الذي يتغير ينبغى أن يكون متنجساً فيظهر بالمكاثرة وهو وجهه معنى بصرى أي لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التصريح بخلاف ذلك البحث واعتمده الحلبي وشيخنا ويصيده قول المغنى وقيل غير المتغير متنجس لانتجس ومال إليه الأذرى اه فذكر ذلك البحث بصيغة التمرىض (قوله) لأنه فضلة) أي مستحيلة كالبول مغنى (قوله) وبلغم المعدة ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من القم ع ش (قوله) بخلافه من رأس الخ) أي بخلاف البلغم النازل من الرأس أو اقضى الخلق فانه طاهر نهاية ومغنى (قوله) ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة الشك عبارة النهاية والمغنى والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتبهاً صفره لا إن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فانه طاهر اه قال ع ش قوله م كان خرج الخ قضيته أنه مع

ميتة إن تجسد وانعقد وإلا فهو نجس تبعاً لها والعلاقة والمضغة ومنى أو لبن خرجا بلون الدم ودم بيضة لم تفسد (وقيح) لأنه دم مستحيل وصيد وهو ماء رقيق يخالطه دم وكذا ماء قرح أو نفط إن تغير كما سيذكره (وقى) وإن لم يتغير وإلا استقر في المعدة لأنه فضلة وبلغم المعدة بخلافه من رأس أو صدر كالسائل من فم النائم ما لم يعلم

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فجاء الاستنجااء بجلده وإغراء الكلاب على جيفته واتخاذ الأواني من جلده لأنه وجد من عوارض المخالفات ماوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا إشكال في كلامهم لكن قد يقال إن إردابان الطهارة وصف ذاتي أنها مقتضى الذات فهو ممنوع ولذا اختلفت الأئمة فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك إلا أن يقال أنه أراد بالذاتي الحقيقي وقد يقال لم اقتضت الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله) وقى) في شرح م وهو الرجوع بعد الوصول إلى المعدة ولو ماء وإن لم يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لأنه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر بجاوزة مخرج الحرف الباطن وهلا كفى وصوله وفي شرحه أيضاً ولو ابتلى شخص بالقيء عني عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثر كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن الهادي تبطل الصلاة بالسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن إبرتها تغوص في باطن اللحم وتمج السم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو



النتن والصغرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك ما لو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما ر عليه ولا نالم نتحقق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) اي بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) اي لمشقة الاحتراز عنه وينبغي ان لا يعنى عنه بالنسبة لغيره من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اكل من طعام ومس الملعقة مثلاً بفمه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء أو الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من النجاسة التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شيء لا ينجسه لانا لا نحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته ع ش (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فتنجس وإلا فظاهر للاصل فليتأمل سم وتقدم آتفا عن ع ش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله القفال (قوله من ذلك) اي متنجس (قوله لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفا من ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رأيت في العباب عقب كلام القفال بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام القفال ان يجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمل له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا ان يقال ان الابتلاء يقتضى الحكم بطهارته وإن لاقى نجساً سم بحذف (قوله وجرة) الى المتن في المغنى إلا قوله سوداء وصفراء (قوله وجرة) مثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العباد وتبطل الصلاة بلمسة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن ابرتها تغوص في باطن اللحم وتنج الدم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه إلا ان علم ملاقة السم للظاهر نهاية وافر ه سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج من الحيوان اي من بغيره او غير ه معنى (قوله ومرة) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في المارارة) ان كان الضمير راجعاً الى الصفراء فقط وافق مصرح الاطباء أن السوداء في الطحال لا في المرارة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعاً الى المرارة كان منافياً للمقرر عند الاطباء فليتأمل بصري وقد يختار الثاني ويقال ان المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الاطباء (قوله لاستحالتهم) اي الجررة والمرارة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كولا وما لانفس له سائلة وسمك او جردانها بة ومعنى (قوله وهو اما خاص الخ) عبارة النهاية والعذرة

الوجه إلا أن علم ملاقة السم في الظاهر أو لما لاقى سمها أو ما الخرزة التي توجد في المرارة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الخادم نجاستها لانها تجسد من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد ملحها اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فتنجس وإلا فظاهر للاصل فليتأمل (قوله ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفا من إطلاق طهارة بلغم الصدر مع أن الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام القفال قال وفيه نظر وقولهم بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل الى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجساً ولا متنجساً وسيأتي قريبا عن المجموع انه يشترط لتنجس الخط المتبلع وصوله للمعدة وعن الزركشي في الواصل لحوصله الطير ان باطن حلقوم الادمى لا نجاسة فيه وكل ذلك بر كلام القفال ولمن جرى على كلام القفال أن يجب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثر وإن خرج كما قالوه في المي يلاق البول بفرض اتحاد مخزجهما واختلافه فانه مع ذلك يلاقيه قبيل راس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لان الزركشي لم ينقله عن اجد فلا يعارض به كلام القفال اه ثم زابت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فتأمل له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ

أنه من المعدة نعم من ابتلى به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأقروه من ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزاً ان وصل طرفه للمعدة لا اتصال بحمله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما إذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملاً متصل بنجس ويظهر على الاول ان ما جاوز مخرج الحاء المهمة من ذلك لانه باطن وجرة وهي ما يخرج من الحيوان ليخرجه مرة سوداء أو صفراء وهي ما في المرارة لاستحالتهم لفساد (وروث) بالمثلثة وهو اما خاص بمامن الادمى

والروث قيل بترادفهما وقال النووي ان العذرة مختصة بالآدمي والروث أعم قال الزركشي وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذى الحافر وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع اهـ وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الروث يغني عن العذرة اهـ وفي البصري بعد ذكر مثلها عن الاسني مانصه وقوله قيل مترادفان يتصور الترادف بطريقين إما بان يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر وإما بان يختصا بفضلة الآدمي وهذا ما فهمه صاحب التحفة إلا أنه لا يخلو عن بعد فتأمل اهـ (قوله كالعذرة) بفتح العين وكسر المعجمة اسنى (قوله او بما من غير الآدمي) اي مطلقا (قوله ولومن طائر) الى قوله وحكاية جمع في النهاية والمغني (قوله ولومن طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) اي بول الاعراب في المسجد وقيس به سائر الابول واما امره صلى الله عليه وسلم العرينين بشرب ابوال ابل فكان للتداوى والتداوى بالنجس جائز عند فقد الظاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاء امتي فيما حرم عليها فمحمول على صرف الخمر نهاية ومغني أي فلا يجوز للتداوى به خلاف صرف غيره من سائر النجاسات حيث لم يقم غيره مقامه وعش (قوله واختار جمع الخ) اعتمدته النهاية والمغني وفاقا للشهاب الرملي وخلافا للشارح كما يأتي عبارتهما واللفظ الاول وافق به الوالد رحمه الله تعالى وهو المعتمد وحل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومن بد النظافة واما الحصة التي تخرج مع البول او بعده احيانا وتسميها العامة الحصة فافتي فيها الوالد رحمه الله تعالى بانه ان اخبر طبيب عدل بانها منعقدة من البول فنجسة وإلا فتنجسه اهـ وقولها واما الحصة الخ ياتي في الشارح اطلاق نجاستها (قوله طهارة فضلاته الخ) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء نهاية وهو المعتمد ولا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريره إلا لغرض كالمداواة ولا يلزم من الطهارة ايضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء بها إذا جمدت عش (قوله واطلوا فيه) وكذا اطلال فيه النهاية (قوله ولوقاه) الى قوله والعسل في المغني الى قوله وقيل من ثقبين في النهاية (قوله بهيمة) ليس بقيد ومثلها الآدمي (قوله قبل من فم النحل) وهو الاشبه بنهاية (قوله بل هو نبات في البحر) كذا في النهاية والمغني اي في بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة يقذفه البحر وقال بعضهم باكله الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما صابه من اذاه والذي يؤخذ قبل ان يلقطه السمك هو اطيب الغنبر كردد (قوله وجلدة الماراة) الى قوله وعن العدة في النهاية إلا قوله كحصى الكلا والمثانة (قوله وجلدة الماراة) بفتح الميم من إضافة الاعم الى الاخص (قوله طاهرة الخ) اي متنجسة كالسكرش قطهر بغسلها نهاية (قوله ومنه) اي مافي الماراة النجس (قوله كحصى الكلا والمثانة) خلافا للنهاية والمغني كما مر وقال البصري اقول مقتضى اطلاقه اي الشارح انه نجس وإن لم يعلم تولده من البول وهو او جه بمن قيد بذلك أي كالنهاية والمغني لانها وإن لم تكن متولدة من البول لكنها متولدة من رطوبة كائنة في معدن النجاسة فهي نجسة كما صرحوا به في البلغم الخارج من المعدة فتأمل اهـ وكذا استشكل عش ما قالاه بعدم ظهور الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرزة المرة التي اطلقا نجاستها (قوله وجلدة الانفحة) الى قوله وعن العدة في المغني (قوله وجلدة الانفحة الخ) هي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء على الافصح ابن في جوف نحو سخلة في جلدة تسمى انفحة ايضا مغني ونهاية (قوله إن اخذت من مذبوح الخ) بخلاف ما إذا

لا يظهر كبير فائدة للحكم بطهارته إلا أن يقال ان الابتلاء يقتضي بطهارته وان لا في نجسها (قوله فضلاته صلى الله عليه وسلم) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء ونازعه الجورجى في ذلك (قوله حبا صلبا الخ) وقياسه في البيض لو خرج منه صحيج بعد ابتلاعه بحيث يكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجسا لانجس اشروح مر (قوله كحصى الكلى) خالف شيخنا الشهاب الرملي فافتي بطهارة عين الحصة لاحتمال انها حبر خلقه الله في هذا المحل وليس منعقدان نفس البول إلا ان يخبر عدل طبيب بانها

كالعذرة أو بما من غير الآدمي أو بما من ذى الحافر أو أعم وهو مافي الدقائق فعلى غيره أريد به الاعم توسعا (وبول) ولومن طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة لانه صلى الله عليه وسلم سمي الروث ركسا وهو شرعا النجس وأمر بصب الماء على البول وحكاية جمع ما لكية قولنا للشافعي بطهارة بول الطفل غلط واختار جمع متقدمون ومتأخرون طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأطالوا فيه ولوقاه أو رأت بهيمة حبا صلبا بحيث لو زرع نبت فهو متنجس يغسل ويؤكل والعسل يخرج قيل من فم النحل فهو مستثنى من التي وفيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من ثقبين تحت جناحها فلا استثناء إلا بالنظر إلى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كحل نجس وليس الغنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه أنه مبلوع متنجس لانه متجسد غليظ لا يستحيل وجلدة الماراة طاهرة دون ما فيها كالسكرش ومنه الخرزة المعروفة فيها لانعاها من النجاسة كحصى الكلى أو المثانة وجلدة الانفحة من

لم يأكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاء إطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل الاتي غير خفي (٢٩٧) ، وغن العدة والحاوي الجزم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قولهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السيكي والاذرعي اي لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى إلا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأني واحد من هذه الثلاثة واقفي بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حبة أو عرق في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر لبعد تشبيهه بالعرق بل الاقرب انه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حي فهو كيته وفي المجموع عن الشيخ نصر العفوع عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث عنه واطهيره (ومضى) للأمر بغسل الذكر منه وهو بمعجمة ويجوز اهما لها ساكنة وقد تكسر مع تخفيف الياء وتشديدها ما اصر فرقيق غالبا يخرج غالبا عند شهوة ضعيفة (وودي) اجماعا وهو بمهملة ويجوز اجماعها ساكنة ماء أبيض كدر تخين غالبا يخرج غالبا إما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة او عند حمل شيء ثقيل (وكذا مفي غير الادمي في الاصح) كسائر المستحيلات امامني الادمي ولو خصيا

أخذت من ميت أو من مذبوح أكل غير اللبن ولو للتداوى معنى (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن امها أم غيرها شربته أم سقى لها كان طاهرا أم نجسا ولو من نحو كلبه خرج على هيئة حاله لا نعم يعني عن الجبن المعمول بالأنفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما أفتى به والد رحمه الله تعالى إذ من القواعد المشقة تجلب التيسير وإن الأمر إذا ضاق اتسع نهاية وفي المغنى مثلهما إلا قوله نعم الخ وقال عرش قوله لم نعم يعني الخ وينبغي أن يكون مراده بالعفو الطهارة كما في شرحه على العباب أي تنصح صلاة حامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالأنفحة الخبز المخبوز بالسرجين أم لا الظاهر الإلحاق كأنقل عن الزبدي بالدرس فليراجع وقوله لم لعموم البلوى الخ ولا يكلف غيره إذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أي بين ذلك المذبوح المحبوز سنتين (قوله غير خفي) لأن المعمول عليه فيه على التغذى وعدمه وشربه بعد الحولين يسمى تغذيا والمعمول عليه فيها ما يسمى أنفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك معنى (قوله وعن العدة) وهو للقاضي شرح أبي المكارم رشيدى (قوله واتى بواحد الخ) أي من ابن لنا أو واحد الخ بحيرى (قوله من هذه الثلاثة) وبقرض تحققها فهو حينئذ متنجس لا نجس كما هو ظاهر وإن أوهم كلامه خلافة بصرى (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه اه (قوله بل الاقرب انه نجس الخ) معتمد عرش وقال البصرى الذى يظهر انه إن تحقق كونه جزءا من الجلد فنجس لما ذكره الشارح أو كونه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا إن شك فيما يظهر نظرا لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الأشياء الطهارة اه (قوله بقر الدياسة) أي مثلافته خيلها (قوله على الحب) أي مثلافته اللبن رشيدى وجل (قوله عنه) أي الحب الذى بال عليه بقر الدياسة (قوله تطهيره) لعله بالجر عطفًا على البحث اخذ من قول ابن العماد في منظومته فاترك غسل حنظله ومن قول النهاية والمغنى ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقح اه (قوله للأمر الخ) أي في قصة على رضى الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله بغسل الذكر) أي مامسه منه كرى (قوله وهو بمعجمة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى (قوله غالبا) وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء أبيض تخينا وفي الصيف أصفر رقيقا وربما لا نجس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصا عند هيجانين نهاية أي هيجان شهوتين عرش (قوله وهو بمهملة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله حيث استمسكت الطبيعة) أي يبس ما فيها فليؤى عبارة البصرى هل المراد بالبول أو بالغائط ينبغي أن يحرراه ويظهر الثاني (قوله او عند حمل شيء ثقيل) أي فلا يختص بالبالغين وأما المذى فيحتمل اختصاصه بالبالغين لأن خروجه ناشئ عن الشهوة عرش عبارة الحلبي والودى يكون للصغير والكبير والمذى خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا مفي غير الادمي الخ) أي ونحو الكلب امامني نحوه فنجس بلا خلاف نهاية ومعنى (قوله ولو خصيا الخ) عبارة النهاية رجلا أو امرأة أو خنثى وغايته أي منى الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة منى الخلى والميت والخصى والمجبوب والمذسوح فكل من تصور له منى منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجسا لانه ليس بمنى اه قال عرش أي وإن وجدت فيه خواص المني ولذا جزم سم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المني إنما حكم بطهارته لكونه منشأ للادى وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المني وغيره اه (قوله وهو بصلى) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله ما هو مذهبا الخ) تقدم عن النهاية والمغنى اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسة عينها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعا لبحث الزركشى الطاهر قال في شربة فتسكون أنفحة كلبه أي اللبن النجس نجسة لكنه مردود بخالفته لا إطلاقهم ولقوله هو أي الزركشى تفريعا على طهارة بول المأكول انه لو أكل نجاسة فالأقرب طهارته ايضا لأن المستحيل في المعدة كالمستحيل اليه طهارة ونجاسة الخ ما طال به في الرد عليه (قوله وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله

(٣٨) — شرواني وابن قاسم — أول) — ومسوحا وخنثى إذا تحقق كونه منيا فطاهر لما صح عن عائشة رضى الله تعالى عنها كنت أحكم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وصح الاستدلال به لأن المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبا

انها كغيرها غلى انه كان من جماع فيلزم اختلاط منى المرأة لانه لا يحتمل كالا نبيا صلى الله عليه وسلم وتجوز احتلامه الذي افهمه قول عائشة في اصباحها صائما جنبها من جماع غير احتلام (٢٩٨) محمول على ان المتمتع احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لانه رؤية شئ لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشريح ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى للدنى ومجرى للبول والودى ومجرى للدنى بين الاولين وبفرضه فالملاقاة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهرا ومن ثم ينتج من مستنجج بغير الماء ملاقاته لها ظاهرا ولا ينافى الاول ما سرفى الطعام الخارج لان الملاقاته هنا ضرورية فى باطنين بخلافها ومن ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كما سرفى وما تقرر علم ان مافى الباطن نجس لكنه فى الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل بعض الظاهر كعدويه وفى قواعد الزركشى اسباب فى ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لكنه الى اخره يجمع به بين القولين بانه ليس فى الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله رطبا وفركه يابس لكن غسله افضل (قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم) لانه اصل حيوان طاهر

خلافة (قوله انها الخ) بيان للموصول (قوله كغيرها) أى فى النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهاية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به الا على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجيب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منى عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) فى اللزوم نظر لا حتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاق وبفرض الخ (قوله من فعل) اى اى لا يلج برؤية اى لصورة حيوان ادى اولا (قوله لان هذا) اى الاحتلام من فعل برؤية شئ (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكرو والمرأبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى عش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافى فى المعنى ما يوافقه (قوله ومن ثم ينتج الخ) عبارة النهاية والمعنى ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس منىه وإن كان مستجمرا بالاحجار وعلى هذا الجامع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منىه ما ويحرم عليه ذلك لانه ينتجس ذكره اه قال عش قوله من استنجت الخ ركذا لو كان هو مستجمرا بالاحجار فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشرة وعليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا فى جوازه نعم ان خاف الزنا توجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالاحجار الرجل او المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالاحجار وهى بالماء وقوله ويحرم عليه أى وعليها أيضا (قوله للملاقاة) أى المنى لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقاته باطنا (قوله ما سرفى الطعام الخ) اى تنجسه عند الفقال (قوله فى باطنين) اى فى امرين باطنين وهما المنى والبول بصرى (قوله بخلافها) اى بخلاف الملاقاته فى الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفى ظاهرى وباطنى كرى (قوله لم يلحقوا به) اى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة فى التنجس (قوله كما سرفى) اى فى شرح وقى (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافى الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهاية والمعنى ويسن غسل المنى للخروج من الخلاف اه قال غش أى مطلقا رطبا كان أو جافا لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف مالم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه يابسها فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفركه يابسا الخ) ينبغى ان يتامل معنى استحباب فركه مع كون غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة إلا ان يقال انهما سنة احدهما افضل من الاخرى كما قيل فى الاقامة فى الجلوس بين السجدين انه سنة والافتراش افضل منه ولكن فى سم على حى عن شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة عش (قوله لانه) الى المتن فى النهاية والمعنى الاول مطلقا الى وبيض الميته (قوله يبيض مالا يؤكل لحمه الخ) أى حيوان طاهر لا يؤكل الخ) وبزر القز وهو البيض الذى يخرج منه دود القز طاهر ولو استعالت البيضة دما واصلح للخلق فطاهرة ولا فلانها بقو معنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يتاق منه حيوان اه حى بالمعنى اه عش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او مذ كاهو طاهر لانه كالمنى او العلقه او المضغة سم وعش (قوله مطلقا) اى علم ضرره ام لا اتصل ام لا قول المتن (غير الادى) اى الجنى فيما يظهر عش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ولدت بغلا نهاية ومعنى (قوله الاصح خلافه) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله رطبا) عبارة شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابسا الحديث فى مستند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

فاشبهه منى الادى ومثله يبيض مالا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقا يحل كله مالم يعلم ضرره وبيض الميته ان تصلب طاهر ولا فينجس (ولبن مالا يؤكل كل غير الادى) لانه فضلة وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منىه اما ابن الما كول كالفرس فطاهر اجماعا لا من ذكره او جلالة فهو نجس على قول والاصح خلافه (تنبيه) لم ار من تعرض له صرح بعض الحنفية فى لبن الرمكة وهى الفرس

او البرذونة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينه قلنا نجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لانهس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكمنا به على كله ثم رايت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكاره لانه حينئذ كبر النجس عندهم وهو مباح أي

القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل والأصح حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يحمض فاذا حمض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه بحجار أحبل فرسا وشاة ولدت كلبا كما شمله كلامهم وقول الزركشي انه نجس قطعاً ممنوع وأما لبن الآدمي ولو ذكرنا وصغيرة وميتاً فظاهر أيضاً إذ لا يليق بكرامته أن يكون منشؤه نجساً والزيادة لبن ما كول بحري كما في الحاروي ربحه كالمسك وبياضه بياض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوبري كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء

تضمنه هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كروى في الاوقيانوس انه نوع من الفرس فيما وراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتامل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه لبيان المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أي اللبن حينئذ أي حين اسكاره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقاً) أي حمض أو لا (قوله لا فرق) أي قوله كالثلاث في المغنى لا قوله وشاة إلى وأما لبن الآدمي وإلى المتن في النهاية لا قوله كما هو المعروف إلى ويعني (قوله لا فرق الخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن افضل من عسل النحل كما صرح به السبكي واللحم افضل منه كما اعتمدته الرملة خلافاً لوالده شوبري أي لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم واللحم أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حاصله ان مداومة أكله اربعين يوماً تورث قسوة القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق بحري (قوله وشاة ولدت كلباً الخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا اولدها كلب أو خنزير فما يظهر خلافاً للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجلة والثور والعجل خلافاً للبلقيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا ان وجدت فيه خواص اللبن كنظيره في الحى اما ما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقاً كما في المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يربى هو به (قوله كما هو المعروف الخ) عبارة المغنى كما سمعته من ثقات اهل الخبرة بهذا اه وعبارة السكردى وهو المعروف المشهور الذي سمعنا من ثقات اهل الحبشة الذين يأتى الزباد من بلداهم اه (قوله ويعني الخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من نقرتين عند دبره لا من سائر جسده كما اخبرني بذلك من ائق به مغنى (قوله ان كان جامداً) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء المأخوذ أو المأخوذ منه في الاناء أو في نحو مقبلة على قاعدة تنجس الجامدو حينئذ إذا كان الشعر كثيراً تنجس ما لاقاه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو مأخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلاً فيعني عملاً لاقاه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو بما عفى عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفوع عنه بلا شعر فواضح او بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك او كثيراً وان لم يكن كثيراً بالنسبة لما كان فلا عفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارته اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذه كثيراً الكن بحيث الخ لا يخلو عن شيء اه عبد الله باقشير عبارة السيد عمر اذ كره في المائع واضح واما ما ذكره في الجامد فحمل تأمل إذ العبرة فيه كما افاده رحمه الله تعالى بمحل النجاسة فان اخذ ما لاقاه كثيراً الشعر فنجس وان كان الشعر في مأخوذه قليلاً بل او معدوماً وان اخذ ما لم يلاقه كثيراً فظاهر وان كان الشعر في مأخوذه كثيراً الكن بحيث يكون كل جزء من المأخوذ يلاقه إلا قليلاً وحينئذ فيخرج الشعر المأخوذ كله او ما عدا قليله ثم يطيب به فتبين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقاً اه (قوله لم يعف عنه) أي عن المأخوذ وقوله والاى بان قلت عفى أي عن المأخوذ قول المتن (والجزء المنفصل الخ) ومنه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الآدمى نجسة من غيرها اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بلا نزاع نهاية ومعنى (قوله طهارة) أي قوله والالتنجس في النهاية والمغنى (قوله فيد الآدمى الخ) أي ولو مقطوعة في سرقة نهاية ومعنى (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقاً وجرى عليه الزركشي حتى وهو ظاهر لانه كالمنى أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامداً) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

المأخوذ منه والذي يتجه الأول ان كان جامداً لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المائع فان جمعه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر بالمأخوذ (والجزء المنفصل من الحى كميته) طهارة ونجاسة فيد الآدمى طاهرة خلافاً للكثيرين وأية الخروف نجسة للخبر الحسن او الصحيح ما قطع من حى فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة

والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي العباب لكن المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر أي والخطيب لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة الظبية نهاية (قوله ولو واجتالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظبية ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فتستصحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة سم على حجج أه عش (وبعد ذكاته) الأولى الثانية كما في النهاية والمغني (قوله ولا ينتجس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسنى والأى وإن لم تنفصل في الحياة فنجسان أه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين فموا وراء النهر (قوله ذلك) أي كونه من غير الماكول (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية إلا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغني إلا قوله وقياسه الخ (قوله وكذا الصوف) أي للضان (والوبر) أي للابل (والريش) أي للطير (قوله سواء انتف الخ) ويكره تنف شعر الحيوان حيث كان تالمه به يسيرا إلا حرم كردى (قوله أو تتأثر) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر الماكول عضو الخ) وكذا أخرج بذلك القرن والظلف والظفر المبانة فهي نجسة شرح بأفضل وكردى (قوله وإن قلت الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافة (قوله كلام بعضهم) لعله أراد به كلام الشهاب الرملى الذى اعتمده النهاية والمغني عبارتهما والفظ الاول هذا كله إذ لم ينفصل مع الشعر شئ من أصوله فإن كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس يطهر بغسله كما أتى به بالدرجته الله تعالى أه قال عش أي فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الريش لم يضر ويكون الريش طاهرا مر سم على المنهج أه (قوله ولو شك في شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كنه فيه هل هو من حيوان ما كول أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو بعدها فإنه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من ما كول أو آدمى أو لا فهو طاهر خلافا لما في الأنوار وإن كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف أه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر أه سم على حجج أه عش (قوله إن العظم الخ) أي والجلد سم في شرح الغاية وعش على مر أه بجيرى (قوله كذلك) أي وإن كان مرصيا لجريان العادة برى العظم الطاهر مر أه سم (قوله وبه صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشك كنهها هل هي من ذكاة أو لا لأن الأصل عدم التذكية نهاية وعبارة في شرحه ولو أخبر بتنجسه الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة يبلى لا يجوز فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فنجسة أو في إناء أو خرقة والمجوش بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن أغلب المسلمون طهارة غش قول المتن (وليست العلقمة والمضغة) ومع ذلك فلا يجوز أكل المضغة والعلقمة من الذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الاطعمة والاضحية عش (قوله وهي دم) إلى قوله الذى لا يجب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن الفرج من دم الخيض هل ينتجس بذلك فيتنجس به ذكر المجامع أو لا لأن ما في الباطن لا ينتجس أقول

كالأصل أن المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزكشى والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي شرح العباب لكن المتجه ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو واجتالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظبية ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فيستصحب طهارتها ولم يعلم ما يزيل الطهارة (قوله ولو شك) وشك في اللبن من ما كول أو آدمى أو لا فهو طاهر خلافا للأنوار وإن كان ملقى في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما يلقى منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر (قوله وقياسه العظم كذلك)

ولو احتملا على الأوجه أو بعد ذكاته طاهرة وإلا لنتجس المسك بها لرطوبته قبل انعقاده قيل ومنه نوع من غير ما كول هو أطيبه وهو المسمى بالتركي فيتعين اجتناب ما علم فيه ذلك لنجاسته (إلا شعر الماكول فطاهر) إجماعا وكذا الصوف والوبر والريش سواء انتف أم جزام تتأثر وخرج بشعر الماكول عضو أبين وعليه شعر فانه نجس وكذا شعره وكذا لحمه عليها ريشة ولا أثر لما باصلها من الحجرة حيث لا لحم به ولا لشعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده من منبته وإن قلت اخذنا عما تقرر في لحمه عليها ريشة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم ولو شك في شعر أو نحوه أه من ما كول أم غيره أو هل انفصل من شئ أو ميت فهو طاهر لأن الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه أن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (وليست العلقمة) وهي دم غليظ استحبال عن المني سمي بذلك لعلوقه بكل ما لامسه (والمضغة) وهي قطعة لحم بقدر ما يصفغ استحالت عن العلقمة (ورطوبة الفرج) أي القبل وهو ماء أبيض متردد بين المذنى والعرق يخرج من باطن الفرج

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً كمثل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الامام واعتض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (بنجس) من

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعنى عن ذلك فلا ينجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما لو ادخلت أصبعها الغرض لانه وإن لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنها قد تحتاج إليه كان ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً أن طال ذكره وخرج عن الاعتدال أن لا ينجس بما أصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل إليه ذكر الجماع المعتدل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلى الثائم بسيلان الماء من فمه فإنه يعنى عنه ماشقة الاحتراز عنه فكذلك هنا غش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للنفى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعنى عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبة جو فية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والامر بغسل الذكر محمول على الاستحباب ولا تنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مر اه قال ع ش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذامع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أنا وإن قلنا بنجاسته يعنى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً لحج حيث قال بطهارتها أن خرجت مما يصل إليه ذكر الجماع وهو الأقرب اه (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجماع شيخنا اه بجيرى (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجية من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الأقسام الثلاثة قول المتن (بنجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى الماتن في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير مأكول من آدمي أو غيره نهاية ومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككلب ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في الماتن حال من مقابل الأصح على مذهب سيدي به (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيها (أقوى منه) أي من مقابل الأصح خبر أن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيها (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الأصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلق والمضغة (قوله من المني) أي بالطهارة (قوله شرطهما) يعنى شرط طهارة الأولين (قوله أن يكونا) الأولي الثاني (قوله وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من منى غير الآدمي (قوله ويدل له) أي لكونهما أولى من المني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الرد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلق والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما بطلما (قوله ولهذا) أي لأن أصالة المني لم يعارضها شيء وأصالة العلق والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلق والمضغة بنجس وقوله لما ذكره أي الأسنوي من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الإطلاق وقوله أي لأنه تابع أي الرافي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الأخيرة)

أي وإن كان مرهياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح العباب ثم خالفه حيث قال قال الأذرى ومحل الخلاف في الخارجة مما لا ينفرج لجلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اه ونقله في الخادم عن صاحب المعين ثم كلام الأذرى المذكور صريح في أن الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها أو بما لا يلحقه فيها خلاف والأصح الطهارة وينافيه ما يأتي من نجاسة

الرافي بما قاله الأسنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكره لا إطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظراً إلى أقربيتهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافي بطهارته وحكايته الخلاف في نجاستهما لأنه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته أن أصالة المني لم يعارضها شيء بخلاف أصالتهما وأما الأخيرة ولا فرق بين انفصالها وعده على المعتمد فلانها كالعرق

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا فى النهاية والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج بما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز فى الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والولد الخ) وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع اه وفى شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام

الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بعد يمكن حل هذه على أن المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر فى المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يزد الأسنوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال فى شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية والرطوبة الجوفية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهى ماء أبيض الخ ثم قال فيه قبل ومحل الخلاف أيضا فى رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا فهى نجسة لما يلاقيها من الدم فى الباطن فتنجس به ويرد أن حكى عن ابن دقيق العيد أنه مخالف للكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثانى فلأنه أن أريد الحكم بنجاستها فى حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرى وأن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده فى الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقة فيه كما يأتى اه ثم قال فى قول العباب نعم أن انفصلت رطوبة فرجها فنجسة ما نصه بأن خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذى يجب غسله خلا لما تواتر به عبارته كغيره فالانفصال ليس بشرط إذا الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وأن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وترددان العباد فى طهارة القصة القصعة البيضاء وهى التى تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فنجسة وإلا فطاهرة اه ولا يخفى أشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر المجامع بعد وجود الحيض وأن انقطع واغتسل لأن المحل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقة الذكر له ملاقة شئ من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وأن حكمتنا بعدم التنجس بالملاقة فى الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لسكفاية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام فى نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر فى شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز فى الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكل مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا اثر للتلاقى بين الباطنين فى الباطن أو أنه عفى عن ملاقاتها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تقرير كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا وقد فى شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المنفصل فى حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حيا بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا فى المجموع

وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافا لمن زعمه فلا ينظر إليه وبفرضه فضرورة وصول ذكر المجامع والبيض والولد لمحلها أو جبت طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال فى المجموع فى موضع لا يجب غسل المولود أجماعا وإن قلنا بنجاسة الرطوبة وبحث البلقينى أن رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً أن كان أصلها



من الخارج وكذا ان شك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الا ما تحقق استثناءه وكذا رطوبة (٣٠٣) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الدبر قال وقضية كلام البغوى الجزم بطهارة رطوبة باطن الذكر أى وصرح به جمع ولا شك أن فيه مخرجى المني والبول يجتمعان في ثقبته فان كان البول من مجرى المني فظاهر او من مجرى البول أو شك فنجس اه وما ذكره ظاهر إلا في مسألة فرج الحيوان لما مر فيه وإلا في مسألة الشك فالذى يتجه فيه في الجميع الطهارة ودعواه الاصل السابق بمنوعة لان تلك الرطوبة مشبهة للعرق كما علم مما مر فلا نحكم بنجاستها إلا ان علم اختلاطها بنجس (ولا يظهر نجس العين) بغسل لانه إنما شرع لازال النمطر أعلى العين ولا استحالة الى نحو ملح لان حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى الشيء بحاله وإنما تغيرت صفاته فقط لكن يستثنى من هذا شيان لاثالث لها في الحقيقة للتص عليهما ولعموم الاحتياج بل الاضرار اليهما من ثم قال (الاخر) ولو غير محترمة وارادها مطلق المسكر ولو من نحو زبيب وتمر وحسب لتصريحه كالاصحاب في بابي الربا والسلم بحل تلك المستلزم لطهارتها على ان أهل الاثر ومالك واحد على وصفه بذلك كما هو قول للشافعى (تحللت) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق بين الباطنين في الباطن او انه عني عن ملاقاتها سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر عنه في الطعام الخارج والبلغم النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى مما خرج من الباطن وقال الكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقينى (قوله في ثقبته) أى ثقبته الذكر (قوله اه) أى بحث البلقينى كردى (قوله لما مر الخ) أى من قوله فلانها كالعرق الخ (قوله فالذى يتجه فيه) أى في الشك (قوله في الجميع) أى في رطوبة ثقبته بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى أى فيما لو شك في واحدة منهما هل أصلها من الخارج ام لا (قوله السابق) أى في قوله لان الاصل في مثل الخ (قوله كما مر) أى في قوله فلانها كالعرق الخ (قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه إذا علم ملاقة بدون اختلاط فظاهر ووجهه ما مر ان الملاقة في باطنين لا تضرب بصرى (قوله بغسل) الى قوله ولا يرد في النهاية إلا قوله قبل وكذا في المغنى إلا قوله لتصريحه الى الماتن (قوله ولا استحالة الى نحو ملح) كناية وقعت في ملاحة فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رماداً نهاية ومعنى (قوله وإنما تغيرت صفاته) بأن يتقلب من صفة الى صفة اخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحترمة هى التى عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلية او لابة صدئى وغير المحترمة هى التى عصرت الخمرية ويجب إراقتها حينئذ قبل التخلل ويتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التفسير فى التى عصرها المسلم واما التى عصرها الكافر فهى محترمة مطلقاً شيخنا وبجيرى (قوله بحل تلك) يعنى يحل بيع خلاها والسلم فيها (قوله على ان أهل الاثر الخ) عبارة شرح العباب أى والنهاية ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الاكثرين لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد واهل الاثر انها اسم لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخمر حقيقة وفى المسئلة قولان هل الخمر حقيقة فى المعاصرة من العنب مجاز فى غير ها او حقيقة فى كل مسكر رشيدى (قوله كما هو الخ) أى كون الخمر حقيقة فى مطلق المسكر (قوله تحللت) أى صارت خلا (قوله والتحريم) استطرادى (قوله قيل الخ) عبارة الخطيب قال الحليمى قد يصير العصير خلا من غير تخمر فى ثلاث صور إحداها أن يصب فى الدين المتعلق بالخل ثانيها أن يصب الخل فى العصير فيصير به خالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم مما مر ان لا يكون العصير غالباً ثالثها أن تجرد حبات العنب من غشائيه ويلاها الدين ويطين راسه اه وجزم شيخنا بذلك بلا غزو وكذا يجزم به الشارح فى التنبيه الثانى (قوله لتعذر اتخاذها) أى انظره مع الخ الا ان يقال غالباً سم عبارة النهاية ولان العصير لا يتخلل إلا بعد التخمير غالباً فلم يقل بالطهارة لربما تعذر الخل وهو حلال إجماعاً ولو بقي فى قرالائه دردى خمر فظاهر إطلاقهم كما قاله ابن العباد انه يطهر تبعاً للأناء سواء استحجر ام لا كما يطهر باطن جوف الدين بل هذا أولى اه (قوله على إطلاقه) أى المصنف (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تحللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى انها تطهر ويدل له ما باتى عن البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا بد ان لو وقع على الخمر النبيذ ثم تحللت ظهرت للمجانسة فى الجملة ثم رايته قال فى شرح العباب عن الزركشى وابن العباد واحترز الشيخان

اه وفى شرح الروض وظاهر أن محله أى محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذ لم يكن معها رطوبة نجسة اه (قوله لما مر فيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه يخرج البول اللهم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطنين فى الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تاثير الملاقة فى ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الاثر الخ) عبارة شرح العباب ظاهر كلامه تغايرهما أى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الاكثرين فى الاثر به الى ان قال لكن فى تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد واهل الاثر انها اسم لكل مسكر اه (قوله لتعذر اتخاذها) انظره مع الخ الا ان يقال غالباً (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين أجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال ولحل اتخاذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمير قيل إلا فى ثلاث صور فلولم يطهر لتعذر اتخاذها ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو عظم نجس ثم نزع قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا نجسه لا كونه

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عموما لو طرح خمر فوق خمر فانها تطهر ويحتمل الفرق بين ان يكون الخمر من جنسها فتطهر او من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن ان يدفع النظر بارجاع ثم نزاع الى خمر ايضا وقوله لم تطهر اى كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما يأتى عن البغوى الخ اعتمده الاسنى والشهاب الرملى والنهاية وشيخناو البجيرى وكذا اعتمده الخطيب الا في قيد قبل الجفاف فقال ولو بعد جفافه خلافا للبغوى في تقييده بقبل الجفاف اه (قوله المستثنى إنما هو الخ) قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لان معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا الا لا يقبل الطهارة وحينئذ فالذى يصير طاهرا او يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة اليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر لان العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح ان الخمر اى عينها تطهر تاه (قوله نظرا الخ) متعلق بقوله يتفرع وقوله للغالب اى اذا صح الاستثناء المذكور وهو الذى جرى عليه النهاية والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به انفا في التنبيه الثانى وقوله اى المطرد اى لو لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا ان نقلت من شمس الخ) او من دون الى آخره وفتح رأسه للهوا سواء أقصد بكل منهما التخلل أم لا بخلاف ما لو اخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل غنى زاد النهاية وكذا الوصل بصير في دن متنجس او كان العصير متنجسا اه وهل هذا النقل حرام او مكروه والراجع الكراهة شيخناو بجيرى (قوله فتطهر) اى اذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه او لا والاتنجست لانصاها بموضع الدن بسبب الهبوط بجيرى قول المتن (بطرح شىء) اى ليس من جنسها اما التى من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر اخر او نبيذ تطهر الجميع على المعتمد زيادى اه بجيرى (قوله كملح) اى وبصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغنى ونهاية (قوله او وقع) الى قوله كما يصرح فى النهاية والمغنى (قوله او وقع فيها الخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر عيش واقره البجيرى (قوله وإن لم يكن له اثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية ان ماء بطرح بمعنى مع لالسيبية ثم رايت فى البجيرى عن عيش مانصه والباء بمعنى مع لالسيبية لانه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله وقد انفصل منه الخ) اى او هبطت الخمر بنزعها قليوبى اه قال عيش بقى ما لو كان من شأنه التخلل ثم اخبره معصوم بأنه لم يتخلل منه شىء هل يطهر أم لا فيه نظروا الا قرب الاول لان هذا ليس مما قام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل بما نبى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله كاسر) اى قبل التنبيه (قوله او كان نجسا الخ) وكلما تنجس بالعين العناقيد وحبانها اذا تخمرت فى الدن ثم تخللت نهاية قال عيش عن سم إن فى شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده مر به الرد على الشهاب بن حجر فى شرح الارشاداه وفى بعض الهوامش ما نصه قاله القاضى والبغوى لو أدخل العنب

خمر (تنبيه) المستثنى إنما هو الخمر بقيد التحلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل فى عبارته تساهل لان الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الحنث فى أنت طالق ان تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب أو المطرد (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) فتطهر (فى الاصح) اذ لا عين (فان خللت بطرح شىء) كملح أو وقع فيها بلا طرح وبقي الى تخللها وإن لم يكن له أثر فى التخلل أو نزوع وقد انفصل منه شىء أو كان نجسا وإن نزع فوراً كما مر نعم يستثنى نحو حبات العناقيد مما يعسر التيق منه كما يصرح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافا لآخرين وإن أولوا الكلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم الى ذلك

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى أنها تطهر ويدل عليه ما يأتى عن البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المر ترفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا يبعد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة فى الجملة ثم رايت فى شرح العباب عن الزركشى وابن العماد واحترز الشيخان بفرضهما التفصيل الآتى فى طرح العصير على خل عموما لو طرح خمر فوق خمر فانها تطهر ويحتمل الفرق بين ان يكون الخمر من جنسها فتطهر او من غير جنسها كما اذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فرع) فى شرح مر ولو بقى فى قدر الاناء دردى خمر فظاهر إطلاقهم كما قاله ابن العماد أنه يتطهر تبعا للأناء سواء استحجر ام لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق فى العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكرا او اتخذه من نحو عنب ورماد او بروز بب طهر بانقلابه خلافا به جزم ابن العماد وليس فيه تخليل بمصاحبة لان عين نفس العسل او البرونحو هما يتخمر كما رواه ابو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين اخرى اه (قوله لان الطهر لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر لان العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح ان يقال ان الخمر اى عينها طهرت (قوله فان خللت بطرح شىء) عبارة الروض لامع عين قال فى

مع العناقيد في الدين وصار خلافاً لما قال ابن العباد لان حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عراجينه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقية من الحبات والعناقيد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النهاية ومثله اى المنتجس بالعين والعناقيد وحباتها اذا تحمرت في الدين ثم تخللت فانه تبع فيه شرح البهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطل شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعوه وعبارة في الامداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضر مصاحبتها للخمر اذا تخللت كما فهمه كلام المجموع وصرح به الامام كالفاضل والبغوي وجزم به البلقيني ومشي عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت وعبارة السكرى على شرح بافضل ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونفله وشارح العناقيد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم ووافق في ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمذ كما هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه في شرح العباب سمى اى بل يكره شيخنا (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشى حتى تصير خلا بجري (قوله وعقلته) الى قوله وفي معنى التخلل في المغنى الا قوله كما لو قتل مورثه (قوله وعقلته) اى عدم الطهارة (قوله لانه) الى قوله وفي معنى التخلل في النهاية الا قوله محرم وقوله كالو قتل الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة في بيان حكمة النهى والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبني عليه بصرى (قوله وعلى هذا) اى التعليل الثانى (قوله بالنقل السابق) اى في المتن وقوله ثم اى في النقل السابق (قوله وما ارتفعت اليه لكان الخ) بخلاف ما لو نقص من خمر الدين بأخذ شىء منها أو أدخل فيه شىء فارتفعت بسببه ثم اخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاول واعتبر البغوي كونه قبل جفافه واعتمده الوالد رحمه الله تعالى ويظهر الدين تبعها ولو ان تشربها او غلت ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضراو غالب فلا فان كان مساوياً فكذلك ان اخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه او عدل واحد فمما يظهر اما اذا لم يوجد خيراو وجد وشك فالوجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ نهاية وفي المغنى ما وافقه الآتى تقييد الصب بقبول الجفاف وتقييد المساواة بما اذا اخبر به عدلان الخ قال سمى ان شرح الروض نقل ما قاله البغوي من التقييد المذكور واقره اهـ وقال السكرى ان الزيادة اعتمده اهـ وقوله لم ير الا ان صب عليها خمر الخ اى او نبيذ او سكر او عسل او نحوها كما قاله القليوبى فالخمر ليس بقديد وليس فيه تخليل بمصاحبة دين لان العسل ونحوه يتخمر مدابغى وشياتى عن النهاية ما يفيد (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاشتداد والغليان اسنى وخطيب (قوله تبعها لها) وببحث في ذلك سمى وغيره بانه كان يكنى ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدين فانه لا يؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطف على انقلاب الخ ويحتمل جره دطف على دم الظبية مسكا

شرحه كحصاة وحة عنب تخمر جوفاً اهـ وكان صورة الحبة المذكورة اذا طرأت بخلاف ما لو بقيت في العصير ابتداءً فينبغى ان لا تضرب اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما في جوف هذه الحبة اذا تخلل طهر والحبة له كالاناء فينبغى طهارة جوفاً تبعاً (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه في شرح العباب بما فيه وظاهر الحدوثين حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين ام بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يرد كلام الشيخين في الرهن فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارة اتخاذ الخمر جائز بالاجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير او الملح او الخبز الحار او غيرها فيها حرام والتخلل الحاصل منها نجس لعلتين احدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فتستمر نجاسته اذا لم يزل لها ما اطال به عنها وعن غيرهما وما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التي لا ينفصل عنها شىء بقصد نزاع قبل التخلل ثم نزاعها لم يحرم ذلك وظهر الخلل فليتأمل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما يفعله قال في شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر  
يا بس او استقصاء عصر  
رطب لانه من ضرورته  
(فلا) يظهر ويحرم تعمد  
ذلك لخبر مسلم انه صلى الله  
عليه وسلم سئل عن الخمر  
تتخذ خلا فقال لا وعقلته  
تنجس المطروح بالملاقاة  
فينجس الخل وقيل لانه  
استعجل الى مقصوده بفعل  
محرم فعوقب بنقيض قصده  
كما لو قتل مورثه وعلى  
هذا لا تطهر بالنقل السابق  
وهو مقابل الاصح ثم يظهر  
يطهرها ظرفها وما ارتفعت  
اليه لكن بغير فعله تبعاً لها  
وفي معنى تخلل الخمر انقلاب  
دم الظبية مسكاً ونحوه لا دم  
البيضة فرحاً لانه بانقلابه اليه  
يتبين انه طاهر لانه اصل  
حيوان كالمثى وعند عدم  
انقلابه ان كانت عن كبس  
ذكر فكذلك

لصلاحته لمجيء الفرخ منه وإلا فلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) يكسر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متنوع وينقع ثم يصنى فتصير رائحته كرائحة الخمر والذى يتجه فيه أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزبيب تنجس وإلا فلا ولا عبرة بالرائحة اخذ من قولهم لوالقى على عصير خل دونه أى وزنا كما هو ظاهر تنجس لأنه لقله الخل فيه يتخمر وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه أنهم نظروا في هذا المظنة حتى لو قال (٣٠٦) خير إن شاهدناه من حين الخلط فى الأولى إلى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبد لم يلتفت لقولها

وكذا لو قال فى الأخيرتين شاهدناه اشتد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بأن الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقولها فى الأولى بخلاف ما بعدها لأنها أخبرا بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن الغاء قولها إلا أن قلنا أن ما ينطبق بالمظنة لا نظر لتخلفه فى بعض أفرادها وإن العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كما صرحوا به فحينئذ يتجه إطلاقهم النجاسة والحرمة فى الأولى وعدمهما فى الأخيرتين وظاهر أن الحل فى كلامهم مثال فيلحق به كل ما فى معناه مما لا يقبل التخمر ويمنع من وجوده إن غلب أو ساوى (تنبيه آخر) يختلف فى انقلاب الشئ عن حقيقة كالنحاس إلى الذهب فقليل نعم لا انقلاب العصائى على حقيقة بدليل فإذا هي حية تسعى وإلا لبطل الإعجاز ولا مانع فى القدرة من توجه الأمر التكويني إلى ذلك وتخصيص الإرادة له وقيل لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الأول بمعنى أنه تعالى يخلق

وأراد بنحوه صيرورة نحو الميتة ودواعبار المغنى ويظهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا القول بنجاسته ولو كان دود كلب لأن للحياة اثر ايبنا فى دفع النجاسة ولهذا تظاير بزوالها ولأن الدود متولد فيه لا منه ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب لطول الزمان لم يطهره (قوله لصلاحته الخ) كان اللام بمعنى عند فيسوفى ما تقدم عن النهاية من أن المدار على صلاحته للتخلق وإلا فدعى كلية الصلاحية فيما إذا كانت عن كبس ذكر محل نظر (قوله تنبيه يكسر السؤال الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنوعا ونقع ثم صفى وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل أن يقال أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزبيب تنجس وإلا فلا اخذ من قولهم لوالقى على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو أوجه اه أقول لم يبين أن خلافه لإطلاق الطهارة أو إطلاق النجاسة لكن الثانى أقرب لأن إطلاق الطهارة فى غاية البعد لشموله ما إذا قل الطيب جد مع القطع حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتداد إطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزبيب أن الطيب ليس بمنع من التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتامل بصري وجزم بالأول الأجهورى وكذا ع ش وأقره الرشيدى عبارته قوله مر ويحتمل خلافه الخ وهو الطهارة ، طلقا وهو ما فى حاشية الشيخ ع ش اه ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعته (قوله متنوع) ليس بقيد فى الحكم وإنما قيد به لأنه الذى وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله وإلا) أى بأن غلبه الخل أو ساواه خطيب (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل بأن الأصل الخ (قوله فى الأولى) أى فيما إذا كان الخل دون العصير (قوله ولا يشتد الخ) الأسبغ الموافق لنظيره الاتى إسقاط الواو (قوله فى الأخيرتين) أى فيما إذا كان الخل أكثر من العصير أو ساواه (قوله ويحتمل الفرق) أى بين الأولى وبين الأخيرتين وتقدم عن ع ش انفا ما يقتضى أنه هو الأقرب (قوله بخلاف ما بعدها) أى الأخيرتين (قوله فحينئذ) أى حين إذا قلنا أن ما ينطبق بالمظنة الخ (قوله من وجوده) أى التخمر (قوله فى انقلاب الشئ) أى الممكن (عن حقيقته) أى إلى حقيقة أخرى (قوله حقيقة) أى انقلابا حقيقيا (قوله وإلا) أى وإن لم يكن حقيقيا (قوله إلى ذلك) أى الانقلاب (قوله والحق الأول) أى وقولهم قلب الحقائق محال مفروض فى حقائق الواجب والممكن والممتنع والمراد استحالة قلب الواجب بممكننا وممتنعا وعكس ذلك (قوله ومن ثم) أى لاجل أن الحق هو الأول (قوله على مامر) أى من الانقلاب حقيقة (قوله وبثانها) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله أنه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخ آدمى كلبا فهو على طهارته فليتامل سم (قوله وعلى الأول) وهو الإبدال ذاتا وصفة (قوله أنه يبنى) أى الخلاف فى تعلم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أى فى انقلاب الشئ عن حقيقة (فعلى الأول) أى جواز الانقلاب غلبان بل بفعل فاعل قال البغوى فى فتاويه فلا يظهر الدن إذا لا ضرورة وكذا الخمر لا تصالها بالمر تفع النجس نعم لو غمر المر تفع قبل جفافه بخمر أخرى طهرت بالتخلل اه ما فى شرح الروض واعتمد شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى التقييد بالجفاف ولا يخفى أن فيما ذكره البغوى فى خمر المر تفع دلالة على أنه لو صب على الخمر خمر أخرى من غير ارتفاع للاولى طهرت بالتخلل وهو الظاهر فليتامل (قوله والذى يتجه الخ) فى شرح مر ويحتمل خلافه وهو أوجه (قوله أنه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخ آدمى كلبا فهو على

بدل النجاس ذهابا على ما هو رأى المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف الذى صار به نحاسا ويخلق فيه (قوله الوصف الذى يصير به ذهابا على ما هو رأى بعض المتكلمين من تجانس الجواهر واستوائها فى قبول الصفات والمحال أنما هو انقلابه ذهابا مع كونه نحاسا لا امتناع كون الشئ فى الزمن الواحد نحاسا وذهبا من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر فى العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين وبثانها يتجه قول أئمتنا فى كلب مثلا وقع فى ملحقة فاستحال ملحا أنه باق على نجاسته بل وعلى الأول أيضا لأنه غير متيقن فعملوا بالأصل (تنبيه آخر) كثيرا ما يسئل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل أو لا ولم نزل أحد كلاما فى ذلك وظاهر أنه يبنى على هذا الخلاف فعلى الأول

من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينيا جاز له عمله وتعليمه إذ لا محذور فيه حيث بذوجه وما تخيل أنه من هتك سر القدر وهو لا يجوز إفساؤه  
كافي تفسير البيضاوى فى بلغ ما أنزل اليك فيرد بمنع أن هذا منه لأن ما وضع له علم يتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هتك لذلك وإنما

الذى منه فعل الخضر  
صلى الله عليه وسلم فى قتل  
الغلام وفى بعض حواشى  
البيضاوى المعتمد هذا منه  
منزع صوفى وهو يؤيد  
ما ذكرته أن الهتك إنما  
هو فى نحو فعل الخضر صلى  
الله عليه وسلم بما يكشفه  
الله لأخصائه موهبة الهية  
من غير تعلم ولا استعداد  
وإن قلنا بالثانى أو لم يعلم  
الإنسان ذلك العلم اليقيني  
وكان ذلك وسيلة للغش  
فالوجه الحرمة وكذا تطهير  
نحو نحاس حتى يقبل صبغا  
أو خاطا لأنه غش صرف  
نعم إن باعه لمن يعلم بحقيقته  
جاز لمن يظن أنه يغش به  
غيره كبيع العنب لعاصر  
الخمر وتخيل أن الصبيغ  
الذى لا ينكشف ملحق  
بقلب الاعيان فاسد  
لقولهم ضابط الغش أن  
يكون فيه وصف لو اطلع  
عليه لم يرغب فيه بذلك الثمن  
أى ولا تقصير من المشتري  
لما يأتى فى زجاجة ظنها  
جوهره وهنا لا تقصير إذ  
يعز الاطلاع على حقيقة  
ذلك المسبوغ فان قلت  
صرحوا بكراهة ضرب مثل  
سكة الامام وظاهره حل  
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جاز علمه) يعنى العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حمله على ما قبله  
(قوله انه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوى) أى ان  
علم الكيمياء وتعليمه من هتك سر القدر (قوله بمنع أن هذا) أى العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (منه) أى من هتك  
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعام (قوله هذا) أى القول  
بان العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (منه) أى من البيضاوى (منزع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف  
التحقيق (قوله وهو) أى ما فى بعض الحواشى (قوله بما يكشفه الله الخ) أى من إظهار ما يكشفه الله والعمل  
به (قوله ولا استعداد) ما الداعى الى نفي الاستعداد مع أن الصوفية يعتبرونه وبينونه فلينما مل بصرى (قوله  
وإن قلنا بالثانى) المراد به كما هو ظاهر ونبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق فى قول الشارح  
وقيل لا لا الثانى من الاعتبارين السابق فى قوله أو بان يسلب الخ كما فهمه سم وبني عليه اعتراضه بما نصه  
قوله وإن قلنا بالثانى الخ فيه نظر لا ناذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضا أن خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها  
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الأول  
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث نذ قلنا مل اه (قوله ذلك) أى علم الكيمياء (قوله  
وكان) لعل الأول إسقاط الواو (قوله ذلك) أى العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمة) إطلاق منعه على  
القول بالثانى محل تأمل على أن النفس شيئا من إطلاق تحریم العلم المجرد الخالى عن العمل وإن فرض حرمة  
العمل لاشتماله على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه أن علم ذلك لا يجره الى عمله وكان الملاحظ فيه  
أى فى إطلاق المنع بفرض تسليمه حسم الباب بصرى وهذا مثل ما مر عن سم مبنى على أن المراد بالثانى ثانى  
الاعتبارين لا ثانى القولين المرجوح وقدر ما فيه وعلى فرض إرادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق  
حرمة تعلمه على القول بالثانى لأن شأن علمه أن يكون وسيلة لنحو غش ولو بتعليمه لغيره (قوله إن باعه) أى بعد  
نحو صبيغه كرى وظاهره أن البيع ليس بقيد فثله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لأن شأنه أن يكون  
وسيلة للغش بتداول الأيدى (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمعنى بالميم  
(قوله فاسد الخ) قد يمنع الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لأن من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية  
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة رغب أى فى ذلك المصبوغ سم وفيه نظر ظاهر لأنه ليس فى الصبيغ  
سلب الخاصية وانقلابها كما هو صريح جعل الشارح كلاما من الصبيغ والخطا مقابلا للكيمياء (قوله وظاهره  
حل الخ) قد يناقش فيه بان المتبادر المماثلة من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصرى ودعواه التبادر  
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يساويه الخ) ينبغى ويأمن فتنه ظهوره قول المتن (وجلد الخ) أى ولو  
من غير ما كول معنى ونهاية قول المتن (نحس) بتثليث الجيم لكن الضم قليل يجزى قول المتن (بالموت) أى  
حقيقة أو حكما فيشمل ما لو سلخ جلد حيوان وهو حى عرش وحفى (قوله خرج به جلد المغاظ) أى فانه لا يظهر  
بالدباغ لأن الحياة فى إفادة الطهارة تبلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته مغنى ونهاية (قوله واندباغه) أى  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقامر يجر ونحو ذلك أو بالقاء الدباغ عليه ولو بنحو رجح نهاية ومغنى (قوله لانه  
الغالب) أو المراد بالدبغ الحاصل بالمصدر بصرى (قوله ما لا قاء الدباغ) أى من الوجهين أو أحدهما قول  
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه به أنه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجسا يظهر بغضه  
وهو كذلك نهاية ومغنى هذا ظاهر فيما إذا كثرت الشعر وأما الشعر القليل فينبغى أن يجزى فى منتهى بعد تنفقه

طهارته فليتامل (قوله وإن قلنا بالثانى) فيه نظر لا ناذا قلنا بتجانس الجواهر وفرضا أن خاصية النحاس  
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق  
وحصوله بالطريق الأول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث نذ قلنا مل (قوله فاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا محذور حيث كان يساويه غشا وليونة بحيث لا يتفاوت ثمنهما (و) الا (جلد نحس  
بالموت) خرج به جلد المغاظ (فيظهر بدبغه) واندباغه وآثر الأول لانه الغالب (ظاهرة) وهو ما لا قاء الدباغ (وكذا باطنه) وهو ما لم يلاقه

من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الاهاب فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصل

لباطنه ممنوعة بل يصله  
بواسطة الرطوبة فيجوز  
بيعه والصلاة فيه واستعماله  
في الرطب نعم بحرم اكله  
من ما كول لا نتقاله  
لطبع الثياب ولا يطهر  
شعره اذ لا يتاثر بالدباغ  
لكن يدعى عن قليله عرفا  
فيطهر حقيقة تبعاً كدّن  
الخمر واختار كثيرون  
طهارة جميعه لان الصحابة  
قسموا الفراء وهي من دباغ  
المجوس وذبحهم ولم ينكره  
احد بل نقل جمع ان الشافعي  
رجع عن تنجس شعر  
الميتة وصوفها ويحجب بأن  
الرجوع لم يصح والاختيار  
لم يتضح لانها واقعة حال  
فعلية محتمة ذبح المجوس  
من حيث الجنس وهو  
لا يؤثر الا ان شوهد في شيء  
بعينه فعلى مدعى ذلك  
اثباته ومن ثم علم ضعف ما  
مال اليه غير واحد وإن  
الف فيه بعضهم من منع  
الصلاة في فراء السنجاب  
لانه لا يذبح ذبحاً صحيحاً بل  
الصواب حلها لان ذلك لم  
يعلم في شيء بعينه مطلقاً فهو  
من باب ما غلب تنجسه  
يرجع لاصله وكذا يقال  
في نظائر ذلك كالجن الشامي  
المشتهر عمله بأنفحة الخنزير  
وقد جاءه صلى الله عليه وسلم  
جينة من عندهم فاكل منها  
ولم يسأل عن ذلك (والدبغ  
نزع فضولة) أي هو حقيقة  
او المقصود منه والاندباغ

الخلاف الاتي في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه والعفو عند النهاية والمغنى والله أعلم (قوله من  
احد الوجهين الخ) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او ما بينهما فليتامل سم وقد يحجب بان اول منع  
الحلو فقط (قوله للاخبار) إلى قوله عرفا في النهاية والمغنى الا قوله لا نتقاله لطبع الثياب (قوله فقد طهر) يفتح  
الهاء وضماً بحيرى (قوله بواسطة الرطوبة) أي الموجودة في الجلد اصالة أي بواسطة الماء المصبوب  
عليه (قوله لا نتقاله لطبع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمة اكل جلد المذكاة إذا دبغ بصرى عبارة  
عش ويرد عليه أن تعليل حج أن جلد المذكاة إذا دبغ محل أكله مع أنه انتقل إلى طبع الثياب ولا يرد مثله على  
قول الشارح من لخروج حيوانه بموته عن الماكول اه وعبارة الرشيدى قوله لم يخرج حيوانه الخ  
خرج به جلد المذكى وإن كان مدبوغاً فانه يجوز أكله اه (قوله فيطهر الخ) وفاقاً للشيخ الاسلام وقال النهاية  
والمغنى انه نجس يعني عنه اه (قوله تبعاً الخ) أي للمشقة زيادى (قوله كدّن الخمر) كذا قال الشيخ وهو  
محل وقفة إذ يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثاني محل ضرورة إذ لا لحم بطهارته لم يمكن طهارة خل  
أصلاً بخلاف الشعر لا ضرورة إلى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر نهاية قال عش قوله  
مر محل ضرورة قد تمنع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقة الدين للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكرة  
ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) أي شعر  
المدبوغ وإن كثرت (قوله رهي من دباغ المجوس) كونها من دباغهم لا تدخلها فالأولى إسقاطها ليهام ذكره  
بصرى وفيه نظر (قوله لأنها الخ) أي قسمة الفراء المذكرة (قوله فعلية محتمة) صفة واقعة الخ (قوله وهو  
لا يؤثر) أي ذبح المجوس الخ (قوله الا أن شوهد الخ) يشكل عليه ما ذكره في مسألة قطعة لحم وجدت  
مرمية في إناء أو خرقة في بلد لم يغلب فيه مسلموه على مجوسيه من نجاستها و فرقت شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه  
المسئلة والشعر المشكوك في انتفاقه من ما كول بان الاصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه  
ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعند الشك فيها الاصل  
عدمه فتبين ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسألة السنجاب الاتية بصرى  
وتقدم عن عش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السنجاب وعن سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه  
كالشعر المشكوك فيه في الطهارة لا كاللحم في تفصيله وايضا ان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث  
شعرها واما جلد فطاهر بالدباغ بخلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعليه  
كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم تأثير  
ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) علة للنبع (قوله بل الصواب الخ) اعتمده عش وقره البجيرى (قوله لان ذلك)  
أي عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقاً) أي اصلاً (قوله فهو) أي جلد السنجاب المعمول فروة (قوله من  
باب الخ) قد مر عن البصرى منعه (قوله كالجن الشامى الخ) في جعل الجن نظير اتامل لان اصله هو اللبّن  
ظاهر وشك في تنجسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقد يحجب بان بعض اصله الانفحة النجسة  
كما اشار اليه الشارح بقوله المشتهر الخ (قوله كالجن الشامى الخ) أي والسكر الا فرنجى المشتهر تصفيته بدم  
الخنزير والادوية الا فرنجية المشتهر تربيتها بالعرقية (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جينة الخ) في  
الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله منها طهارة الخنزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووى  
سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في انفحة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا في حيه الذى كلام النووى  
مفروض فيه (قوله هو) أي النزاع (حقيقته) أي الدبغ (قوله وهى) إلى قول المتن ولا يجب في النهاية  
وكذا في المغنى الا قوله او هو اعم إلى المتن قول المتن (بحريف) بكسر الجاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومغنى

قد يمنع الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية النحاس وحصول  
خاصية الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او  
ما بينهما فليتامل (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جينة الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله

وشب بالمثلثة وذرق طير  
للخبز الحسن يطهرها اي  
الميتة المامو القرض وضابط  
نزعها منه ان يكون بحيث  
لوقع في الماء لم يعد اليه  
النتن وهو مراد من عبر  
بالفساد وهو اعم ليشمل  
نحو شدة تصلبه وسرعة  
بلائه لكن في إطلاق ذلك  
نظر والذي يتجه ان ماعدا  
النتن ان قال خبير ان انه  
لفساد الدبغ ضروري فلا  
لانا نجد ما اتفق على اتقان  
دبغه يتاثر بالماء فلا ينبغي  
النظر لمطلق التأثير به بل  
لتاثير يدل على فساد الدبغ  
(لاشمس وتراب) وملح  
وان جف وطاب ريحه  
لانها لم تزل لعود عفوته  
بنقعه في الماء (ولا يجب  
الماء) وفي نسخة ماء (في  
اثناثة) اي الدبغ (في  
الاصح) لانه إحالة لإزالة  
والمقصود يحصل برطب  
غيره وذكر الماء في الخبر  
السابق شرط لحصول  
الطهارة الكاملة لا لاصلاحها  
بدليل حذفه من الحديث  
الاول (والمدبوغ كسوب  
نجس) اي متنجس لملاقاته  
للدباغ النجس أو الذي  
تنجس به قبل طهر عينه  
فيجب غسله بماء طهور مع  
الترييب والتسبيح ان  
أصابه مغلظ وان سيع وترب  
قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل  
الطهارة (وما نجس) ولو  
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أي وعفص وقشور الرمان مغني (قوله وشب بالموخدة) هو من جواهر الأرض معروف  
يشبه الزاج يدبغ به وقوله وشب الخ هو شجر مر الطعم طيب الريح يدبغ به ايضا مغني ورشيدى (قوله وذرق  
طير) أي وزبل نهاية (قوله وهو) أي النتن (قوله أو هو الخ) أي الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائه)  
بكسر الباء مع القصر أو بفتحها مع المد عش (قوله لكن إطلاق ذلك) أي الفساد الأعم (قوله ان ماعدا  
النتن الخ) أي اما النتن فيضر مطلقا عش (قوله وان جف وطاب الخ) فلو ملح ثم نقع في الماء فلم يعد اليه نتن  
ولا غيره مما ينبغي أن يطهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) أي الفضول مغني (قوله  
أي الدبغ) إلى قوله مع الترييب في النهاية إلا قوله بدليل إلى المان وكذا في المغني إلا قوله شرط إلى المتن قول  
المان (ولا يجب الماء الخ) وظاهر انه لو كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته  
بالدباغ سم ونهاية (قوله لإزالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) أو محمول على  
التدبغ نهاية ومغني (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم أي لان القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس  
(قوله أو الذي تنجس به) أي الدبغ الذي تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أي مالا قاه الدباغ منه دون مالم  
يلاقه فيما يظهر لان تسبب وجوب الغسل ملاقة النجس أو الذي تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه  
الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليحرر فان غم الدباغ الوجهين وجب  
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشورى بما استظهره (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا إحداها بتراب فهل يطهر من حيث  
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يطهر أخذنا ما ذكر بل لا بد  
من تسبيح ذلك الثوب سم وفي عش بعد نقل كلام الشارح المذكور ما نصه وفيه ما مر عند قول المصنف  
وميتة غير الأدمى الخ اه أي من الأقرب ما افق به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلظة  
قول المتن (وما نجس الخ) اعلم ان النجاسة إما مغلظة أو مخففة أو متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب  
فبدأ بالها فقال وما نجس الخ مغني ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما في مصباح القرطبي عش  
وتقدم عن البجيرمي انه بتثليث الجيم (قوله ولو من صيد) إلى قوله كما اقتضاه في النهاية وإلى قوله ويوجه في  
المغني إلا قوله المفاعلة إلى المتن (قوله ومن صيد) أي معض الكلب من صيد نهاية ومغني (قوله ماعدا  
التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبदन أو ثوب فهل يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى الترييب أو لا افق  
شيخنا م راو لا بالثاني وثانيا بالاول فهو المعتمد عنده أي وعنده ولدهم لا نه رجوع عن الافتاء الاول سم

منها الطهارة الخبزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهر انه لو  
كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتاثر الجلد بواسطته بالدباغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر  
(قوله لملاقاته للدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه انه إنما يجب غسل مالا في الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذي  
لم يلاقه الدباغ لا تنفاه سبب الغسل وهو ملاقة ما ذكر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح وعلى هذا فلو  
كان في الوجه الاخر الذي لم يلاق شعر وحكنا بنجاسته ثم نتفه لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كالأوشق  
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم ان حصل في منابت الشعر رطوبة اتصلت  
بمنابته وما اتصل بهما من النبات فيها من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته بل نتفه فليتامل  
(قوله فيجب غسله) أي مالا قاه الدباغ منه دون مالم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقة الدباغ  
النجس أو الذي تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول  
به على الصحيح فليحرر فان غم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سيع وتراب الخ) يؤخذ  
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا إحداها بتراب فهل يطهر  
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج لتسبيح والجواب لا يطهر اخذنا بما  
ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو أصاب هذا التراب شيئا آخر كبदन أو ثوب فهل

واعتمده أيضا الشارح في شرح حى العباب والارشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أنى شجاع وقال الزبىدى  
 الاقرب الثانى اى عدم الاحتياج إلى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطندائى اه وعول عليه الخطيب كرى  
 (قوله واعتمده الشارح الخ) اى وهو قضية قوله هنا او متنجس ويأتى عن ع ش عن سم ما يصرح بذلك  
 (قوله إذلا معنى لتربيه) يؤخذ منه انه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته مطلقا بخلاف  
 الارض الحجرية والرملية التى لا غبار فيها فلا بد من تربيتهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين  
 الطاهر والنجس سم قال ع ش ولا يصبر التراب مستعملا بذلك لأنه لم يطهر شيئا وإنما سقط استعمال التراب  
 فيه لاملة المذكورة ثم ظاهر قوله لم بخلاف الارض الحجرية انه إذا بال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله  
 إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى ترتيب وقياس ما قاله سم فيما لو طأ من الارض الترابية نى على ثوب  
 انه لا بد في تطهير الثوب ان اصابته رطوبة من التراب من غسل الرطوبة التى اصابتها وتربيته انه لا بد في تطهير  
 الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بانه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة  
 ما يصرح بذلك اه (قوله غير داخل ماء كثير) رفاقا للنهاية والمغنى كما أتى قال سم توهم بعضهم من ذلك  
 صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعا وغاية الامر ان مصاحبة الماء  
 الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالو مس نجاسة جافة وتوهم بعض  
 الطلبة منه ايضا انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لانه ماس قطعاه و قوله  
 مانعة من التنجيس الخ اى اذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بيده مثلا وتحامل عليه بحيث لم يصبر  
 بينهم إلا بالجر دالببل فانه ينجس كما أتى عنه وعن ع ش ما يصرح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة  
 خلافا لما يوهمه صنيعة (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغنى ولو كان في إناء ماء كثير  
 فولغ فيه نحو الكلب ولم ينقص بولوغه عن قلتين لم ينجس الماء ولا الإناء إن لم يكن اصاب جر مه الذى لم يصله  
 الماء مع رطوبة احدهما قاله في المجموع وقضيته انه لو اصاب ما وصله الماء بما هو فيه لم ينجس وتكون كثرة  
 الماء مانعة من تنجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لمفهوم قول التحقيق لم ينجس الا إناء لم يصب جر مه  
 ولو ولغ في إناء فيه ماء قليل ثم كثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الإناء كما نقله البغوى في تهذيبه عن ابن  
 الحداد وقره وجزم به جمع وصحح الامام طهارته لانه صار إلى حالة لو كان عليها حالة الولوع لم ينجس وتبعه  
 ابن عبد السلام والدميرى والاول اوجه اه وفي النهاية ما يوافقه قال ع ش قوله مر مانعة من تنجسه  
 الخ ومثله ما لو لاقى بدنه شيئا من الكلب في ماء كثير فانه لا ينجس لان ما لاقاه من البلب المتصل بالكلب بعض  
 الماء الكثير بخلاف ما لو امسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصبر بينه وبين رجله إلا بالجر دالببل فانه ينجس  
 لان الماء الملاقى ليد الان نجس وكتحامله عليه بيده ما لو عليه تحامل الكلب على محل وقوفه كالخوض بحيث  
 لا يصير بين رجليه ومقره حائل من الماء اه (قوله للثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما إذا اعد الماء حائلا  
 بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديدا بحيث لا يبقى بينهما وبينه ماء فانه لا يتجه إلا  
 التنجيس سم وتقدم عن ع ش مثله (قوله في الصورة الآتية) اى انفا فيما إذا طهر الماء الكثير

إذلا معنى لتربيه (بملاقاة)  
 المفاعلة هنا غير مرادة  
 كما قبضت اللص (شئ) غير  
 داخل ماء كثير كما اقتضاه  
 كلام المجموع لكن ظاهر  
 كلام التحقيق أنه لا فرق  
 ويوجه بأن الكثير بمجرد  
 لا يطهر المغلظ فلا يمنع  
 ابتداء وكان هذا هو وجه  
 اعتماد الاذرعى وغيره  
 للثاني ولم ينظروا لتصریح  
 الامام وغيره بالاول  
 لانه مبنى على قول الامام  
 ومن تبعه بطهارة الإناء  
 تبعاً في الصورة الآتية  
 قريبا مع بيان ضعفه

يحتاج في تطهير ذلك الشئ إلى الترتيب أخذاً من الاختصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم أو لا  
 أخذاً من ان حكم المنتقل اليه حكم المنتقل عنه افتى شيخنا الشهاب الرملى ولا بالثاني وثانياً بالاول فهو المعتمد  
 عنه لانه رجوع عن الإفتاء الاول وقوله لانه لا معنى لتربيه قال مر في شرحه يؤخذ منه انه لا فرق بين  
 الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق ايضا بين الطاهر والنجس فليتامل (قوله غير داخل  
 ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لانه ماس للنجاسة قطعاً  
 وغاية الامر ان مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالو  
 مس نجاسة جافة وتوهم بعض الطلبة منه أيضاً انه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو  
 خطأ لانه ماس قطعاً (قوله كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد (لثاني) وعلى الاول فينتجه تقييده بما إذا



بزوال التغير والقليل بالمكثرة (قوله ولو وصل شيء الخ) (فرع) حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصر الحمام ووطئه ونحو ذلك فما تبين إصابة شيء له من ذلك فنجس وإلا فطاهر لانا لا ننجس بالشك ويطهر الحمام المذكور بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل مما يغتسل به فيه لان الطفل يحصل به التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل انه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته كما في الهرة إذا اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل طهارة فطهر بغيره ونهاية وقوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته عرش ورشيدى وشيخنا ومداغنى (قوله وراء ما يجب غسله) ولو اكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه خطيب زاد النهاية وإن خرج بعينه قبل استحالته فيما يظهر وافق به البلقيني لان الباطن يحيل اه قال عرش خرج باللحم العظم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وبغنى ان مثل اللحم العظم الرقيق الذى يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الزيادى بخلاف ما لو تقاياها أى اللحم فإنه يجب عليه تسبيح فمه مع التريب اه ومفهومه انه لا يجب التريب من القيء إذا استحال وهو ظاهر وما افاده كلام شيخنا الزيادى من وجوب التسبيح إذا خرج من فمه بفمهم قول الشارح مر لم يجب تسبيح دبره الخ حيث قيد بالخروج من الدبر وقوله يحيل أى من شأنه الاحالة اه وياتى فى الشارح قبل قول المتن وما نجس بغيرهما الخ خلاف ما مر عن الخطيب والنهاية (قوله فيتنجس ما وصل اليه الخ) اما اصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغى التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة فى الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه فى اصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه تنجيس المغلظ فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل لمحل الاحالة وهو المعدة فليتأمل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر فى القيء (قوله فعلى الثانى الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لانا وإن قلنا بالتنجيس لا نقول بوجوب تطهير الملاقى للمغلظ بل الملاقى للملاقى لا يتم الاستثناء إلا على الاول لان الموضوع ما نجس وعلى الثانى ما نحن فيه ليس من افراد الموضوع نعم لو كان الحكم كلما لاقى فهو نجس لا احتيج اليه على الثانى وبما تقرر يعلم انه لا حاجة بل لا وجه لقوله انفا غير داخل ماء كثير الخ فتأمل بصرى وقوله لانا نقول الخ لا ينسجم مع قول الشارح هنا فيتنجس وقوله الاتى او متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاقى للمغلظ بل الملاقى للملاقى لعل صوابه بوجوب تطهير الملاقى للملاقى للمغلظ وقوله نعم لو كان الحكم الخ قد يدعى ان قول المصنف بملاقة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لما تقرر فى علم المناظرة او كل قيد من قيود الكلام متضمن لحكم ففاد كلام المصنف وما لاقى شيئا من كلب يتنجس به ويطهر بسبع غسلات إحداهن بالتراب (قوله من نحو بدن الخ) أى كبوله وروئيه وسائر رطوباته وغنى ونهاية (قوله وإن تعدد) أى وإن تعدد الواغ أو الولوغ وكذا الولاقى لمحل المتنجس بذلك نجاسة اخرى نهاية وغنى (قوله او متنجس به) عطف على قوله نحو بدن

غدا الماء حائلا بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديد بحيث لا يبقى بينهما وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيس (قوله فيتنجس ما وصل اليه كذا المجامع) اقول اما اصل تنجيس ما وصل اليه فلا ينبغى التوقف فيه لان ذلك المغلظ الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملاقة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة فى الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه فى أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه بتنجيس المغلظ فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل لمحل الاحالة وهي المعدة فليتأمل لا يقال بدل على نفي اصل التنجيس ايضا طهارة الانفحة وإن كان ما شربته السخلة لبنا نجسا لان الجوف محيل مطهر لانا نقول الجوف لا يحيل النجس إلى الطهارة مطلقا بدليل ما لو شرب بول مغلظ ثم خرج منه ولو ثلث المخرج فإنه لا بد من غسله كما سياتى وبدليل نجاسة القيء وإن لم يتغير فاذا صار القيء نجسا بوصول الباطن مع طهارة اصله فكيف بنجس الاصل بل قد يحيله إلى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعا) فى

ولو وصل شيء من مغلظ  
وراء ما يجب غسله من  
الفرج فهل ينجسه فيتنجس  
ما وصل اليه كذا  
المجامع أولا لان الباطن  
لا ينجسه ما لاقاه كل  
يحتمل فعلى الثانى يستثنى  
هذا من المتن (من نحو  
بدن) أو عرق (كلب)  
وإن تعدد أو متنجس به  
(غسل سبعا)

فيه رد على من أورد عليه  
تنجس ماء كثير بنحو بوله  
فانه يظهر بزوال التغير على  
أن القليل كذلك ويظهر  
بالكثرة فهو الذي رد  
بيادى الراى أما ظرفه  
فلا يظهر إلا بما يأتى فانه  
بعد تنجسه بمغلظ لم يعد  
طهره بغير التسبيع بخلاف  
الماء عهد فيه الطهر بزوال  
التغير والمكثرة فلا تتبعية  
خلافا لمن زعمها (إحداهن  
بالتراب) الطهور للحديث  
الصحيح طهور إناء أحكم  
إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله  
سبع مرات أولاهن  
بالتراب وإذا وجب ذلك  
في ولو غه مع أن فيه أطيب  
ما فيه لكثرة لثته فغيره  
أولى وفي رواية أخر اهن  
وفي أخرى الثامنة أى  
لمصاحبة التراب لها بدليل  
رواية السابعة وفي أخرى  
إحداهن وهي مبينة لأن  
النص على الأولى لبيان  
الأفضل والأخرى لبيان  
الجواز بفرض عدم ثبوتها  
فالقاعدة أن القيود إذا  
تناافت سقطت وبقي أصل  
الحكم وأولى رواية أولاهن  
أو أخر اهن شك من  
الراوى كما بينه البيهقي  
ومزيل العين غسلة واحدة  
وإن تعدد وفارق ما مر في  
الاستنجاء بالحجر بينائه

عبارة النهاية سواء كان بجزء منه أو من فضلاته أو بما تنجس بشئ منها كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير  
بنجاسة ثم أصاب ذلك الذى ولغ فيه ثوبا أو معضه من صيد أو غيره وسواء كان جافا ولا في رطبا ام عكسه اه  
(قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل سم وقد يقال أن حاصل الايراد أن في كلام المتن حمل الخاص على  
العام والجواب عنه بأن خصوص المحمول قرينة على أن المراد بالموضوع هو الخاص أى الجامد كما هو حاصل  
الرد في غاية البعد والاولى ما قاله الشورى من أن قرينة التخصيص قول المصنف الاتى ولو تنجس مائع الخ  
وللكردى هنا كلام ظهور خطئه يغنى عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أى يتنجس بنحو بول الكلب (قوله  
فهو الذى رد الخ) أى لانه الذى يتنجس بالملاقاة سم أى وأما الكثير فأنما يتنجس بالتغير (قوله اما ظرفه الخ)  
لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر أن قوله اما ظرفه الخ في مطلق الظرف بصرى أى  
الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير لانه لا يتنجس  
بلا خلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله إلا بما يأتى) لعل في الحديث من التسبيع والترتيب ويحتمل في  
المتن بتغليب الترتيب على التسبيع عبارة ع ش بان مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات وإلا فهو  
باق على نجاسته حتى لو نقص عن القلتين عاد على الماء بالتنجيس اه (قوله فلا تبعية) أى لظرف الماء اه (قوله  
لمن زعمها) يعنى الامام ومن تبعه (قوله أى الطهور) لى قوله وهى مبينة في النهاية والمغنى (قوله  
طهور إناء الخ) قال النووي في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما لغتان اه والاول هنا  
أولى للاخبار عنه بالغسل الذى هو مصدر ع ش ومعناه بالضم التطهير وبالفتح مظهر بحيرى (قوله إذا ولغ  
الخ) الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقدر شئنا (قوله فغيره الخ) أى من بوله وروثه وعرقه أو  
نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجه أن غير لعابه كسائر النجاسات اقتصارا على محل النص اه (قوله وفي  
أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعرفوه الثامنة بالتراب أى بان يصاحب السابعة لرواية السابعة بالتراب  
المعارضة لرواية أولاهن في محله فيتنساقطان في تعيين محله ويكفى في واحدة من السبع كما في رواية إحداهن  
بالبطحاء على أنه لا تعارض لا مكان الجمع بحمل رواية أولاهن على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى  
ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية إحداهن على الاجزاء وهو  
لا ينافى الجواز ايضا اه (قوله أى لمصاحبة التراب لها) أى للسابعة فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة  
الثانية وسماه باسمها ع ش (قوله وهى مبينة الخ) فيه شئ سم أى اذ القاعدة الاصولية حمل المطلق على  
المقيد ويحاج بانها فيما إذا لم يتعدد المقيد بقيود فنافية وإلا فيحمل المقيد على المطلق كما نهىوا عليه في دفع  
تعارض روايات البدء باليسملة والحمدلة (قوله لبيان الافضل) أى لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب  
ما يترشش من جميع الغسلات مغنى ونهاية (قوله عدم ثبوتها) أى رواية إحداهن (قوله أن القيو دلخ)  
المراد ما فوق الواحد (قوله ومزيل العين) لى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ومزيل العين)  
يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمية سم فتشمل الجرم والاصواف حلى زاد ع ش فلو غسل النجاسة  
المغلظة ووضع الماء ممزجا بالتراب في الاولى ولم تزل به الاوصاف ثم ضم اليه غسلات أخرى بحيث زالت

شرح م ر ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبر في خروجه وإن خرج بعيته قبل استحالته فيما يظهر وأفتى  
به البلقينى لأن الباطن محجل وقد أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس  
على دخوله والاغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما يتقن إصابة  
شئ له من ذلك نجس وإلا فظاهر لانه لا يتنجس بالشك ويظهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداها  
بطفل بما يغتسل به فيه لحصول الترتيب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة  
الطين الذى في نعال داخله لم يحكم بالنجاسة كفى الهرة إذا اكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة  
فما اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل (قوله فهو الذى رد الخ) أى لانه الذى يتنجس بالملاقاة  
(قوله وهى مبينة) فيه شئ (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمية (قوله

الأوصاف بمجموعها قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعدك غسلة مصحوبة بالتراب  
 أو لانه لما تم نزل بما وضع فيه الغنى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا يبعد القول بالاول اه  
 أقول البحث الا في انفاض ربح في الثاني إذا ارى بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله وهو متجه المعنى)  
 لعل وجهه حيلولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب تطهيره اى فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها  
 اتجه الاجزاء بصرى وباتى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله ويكفى) الى قوله وإن كان المحل في  
 النهاية لا قوله خروجا من الخلاف الى قوله وقولهم في المغنى لا قوله ويظهر الى الراكد (قوله وتحريكه  
 سبعا) اى ولولم يظهر منه شئ بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله في الراكد) متعلق بقوله وتحريكه  
 الخ (قوله في نحو النيل) اى وماء السيل المترب نهاية (قوله امرجهما الخ) ينبغى ان لا يبلغا بالمرج الى  
 حيث لا يسميان الا طين الماء من ان الماء حينئذ تسلب طهوريته فلا تغفل بصرى (قوله خروجا من الخلاف)  
 عبارة المغنى خلافا للاسنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله ام سبق وضع الماء او  
 التراب وإن كان المحل رطبا) وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح  
 في انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفى وضع التراب أو لا لكن افنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب  
 أو لا على عين النجاسة لم يكف بكتف لنتجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع  
 مروا حاصل ما تحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عينية بان يكون جرمها أو اوصافها من طعم أولون أو  
 ربح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا يحمل ما افنى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لانه  
 أقوى بل هو المزبل وإنما التراب شرط بخلاف مالوزالت أو اوصافها في كفى وضع التراب أو لا وإن كان المحل  
 نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أو اوصافها في المحل من غير جرم وصب  
 عليها ماء بمزجها بالتراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت ولا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزبل  
 العين واحدة وان تعدد ما يشمل اوصافها وان لم يكن جرم اه واقروه ش وغبارة شيخنا وحاصل كفيات  
 المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على المنتجس أو يوضع الماء أو لا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه  
 ثلاث كفيات ثم ان لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافا كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف  
 وإن كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولو زال الجرم فان كان المحل رطبا كفى كل من  
 الاولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتبعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وار تضاء شيخنا واستظهر  
 بعضهم انه يكفى حيث لا اوصاف لان الوارد له قوة ويدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن  
 الشيخ الحنفى اه وقوله ولو زال الجرم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصرى ما يخالفه وقوله واستظهر  
 بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في تحمل كلام شرح الروض (قوله لانه) وارد الوجه ان المراد انه يكفى طهارتهما  
 حال ورود الالفى قطعا لا تبقى إذ لحاظهما الرطوبة يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس  
 بملافة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم (قوله والمراد بمجرد) اى  
 بدون اتبعه بالماء قول المتن (والاظهر تعين التراب) ولو غبار رمل وان عدم افساد الثوب او زاد  
 الغسلات فجعلها اثمانية لانه لا نهاية اى فلا يكون عدم التراب و افساده الثوب والزيادة في الغسلات مسقطا

وهو متجه المعنى ويكفى  
 مرور سبع جريات وتحريكه  
 سبعا ويظهر ان الذهاب مرة  
 والعود أخرى ويفرق بينه  
 وبين ما يأتى في تحريك اليد  
 في الحك في الصلاة بان المدار  
 ثم على العرف في الراكد  
 من غير تراب في نحو النيل  
 أيام زيادته فعلم أن الواجب  
 من التراب ما يكدر الماء  
 ويصل بواسطته لجميع أجزاء  
 النجس سواء أمرجهما  
 قبل ثم صبهما عليه وهو  
 الاولى خروجا من الخلاف  
 أم سبق وضع الماء أو التراب  
 وإن كان المحل رطبا لانه  
 وارد كالماء وقولهم لا يكفى  
 ذره عليه ولا مسحه أو  
 ذلك به المراد بمجرد  
 (والاظهر تعين التراب)

وهو متجه) ينبغى تعيينه ان ارى بالعين الجرم أو ما مجرد الاثر من طعم أولون أو ربح في الاعتداد بالترتيب  
 قبل زواله نظر (قوله لانه وارد) عبارة شرح الروض بان يوضع اى الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزج قبل  
 الغسل وإن كان المحل رطبا إذا الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام  
 السبع فليظهر هذا الذى ذكر مثله في شرح العباب أيضا مع ما باتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينجس إذا  
 ازال النجاسة عتق وروده إلا ان يستثنى التراب كالماء هنا وإلا لزم عدم إمكان النظير بالقليل والوجه خلافه  
 (قوله لانه وارد) الوجه ان المراد انه يكفى طهارتهما حال ورود الالفى قطعا لا تبقى إذ لحاظهما الرطوبة  
 يتنجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينجس بملافة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند

للتراب عش (قوله لانه) إلى قوله ومن ثم في المعنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا يجوز في النهاية إلا ما ذكر (قوله فلم يغم غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه ويجرى عليه صاحب التنبيه والثالث يقوم مقامه عند فقد الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالتياب دون ما لا يفسده معنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو مع الآخر سم (قوله آخر) الأولى إسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل) أي في حدث أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في الملاحظة فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا انه شرط لا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس وهو طاهر ومستعمل لما مر فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثير اكذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه سم على حج أي لان وصف التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر ثم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه زال المانع وفاقا لمراه وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعذر حجب الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن المحل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل لكنه مزيل للذات فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث أو نجس عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما يأتي الخ) فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينية أو حكمية متوسطة أو غير هاتين (قوله المختلط الخ) أي الغبار المختلط الخ وإن كان ندبا نهاية (قوله ونحو دقيق الخ) عطف على رمل وجزم في شرح الارشاد باطلاقه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن جملة على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هنا سم (قوله في التغيير) أي تغيير الماء (قوله لحصول المقصود

لانه مأمور به للتطهير إذا قصد منه الجمع بين نوعي الطهور فلم يغم غيره من نحو أشنان أو صابون مقامه كالتييم وبه فارق عدم تعين نحو القرظ في الأباغ (و) الاظهر (أن الخنزير ككلاب) لما مر أنه أسوأ حالا منه ومثله المتولد منه أو من كلب مع طاهر آخر (ولا يكفي تراب نجس) ولا مستعمل في الأصح لانه لم يحصل الجمع بين نوعي الطهور ومن ثم اشترط في التراب هنا ما يأتي في التيمم نعم المختلط برمل خشن أو ناعم ونحو دقيق قليل لا يؤثر في التغيير يكفي هنا كما هو ظاهر لحصول المقصود

السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أو مع الآخر (قوله لا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض بمن وجاب الماء انصفه قيل وضعه ما على المحل أو بعده بأن يوضع أو لو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن كان المحل رطبا إذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فيما لو وضع التراب أولا ومثله عكسه بلاريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المعتمد كما قاله البلقيني وغيره وهذا الكلام كالصريح في انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أو لا لكن افتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب أو لا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع مر وحاصل ما تحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون أو ريح موجود في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا يحمل ما افتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لانه أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أو صافها فيكفي وضع التراب أو لا وإن كان المحل نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها ماء بمن وجاب التراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزيل العين واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث أو خبث أه أقول صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في الملاحظة فانه طاهر لكنه مستعمل لا يقال لما يظهر كونه مستعملا لأن قلنا انه شرط في طهارة الملاحظة لا شرط لانه فهو مستعمل وإن قلنا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زاد التنجس دون الاستعمال أما انه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلا نه أدى به ما لا بد منه لأن طهارة المحل متوقفة على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغسله في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فإن الوجه خلافه اه (قوله ونحو دقيق) جزم

به هنا لاشم) إذا الرمل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالتراب ويمتنعان من وصول التراب بالعضو  
 عش (قوله ماعدا الماء الطهور) أي ومنه المستعمل سم (قوله الذي) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان  
 غير الخ خبرو محل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا  
 فاحشا كفي (تنبيه) هل يجب اراقة الماء الذي تنجس بولوج الكلب ونحوه او يندب وجهان اصحهما  
 الثاني وحديث الامر باراقته محمول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل راسه في اناء فيه ماء قليل فان خرج  
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فمكذبا في أصبح الوجهين عملا بالاصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب  
 قول المتن (وما نجس الخ) أي من جامد مغني عبارة عش دخل في ما غير الادى كانه اوارض فيطهر  
 بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكرا الخ لان الابتلاء المذكور حكمته في الاصل  
 فلا ينافي تخلفه في غير الادى وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول  
 في ماء قليل و اصاب شيئا وجب غسله ولا يكفي نضجه ولو اصاب ذلك البول الصنف شيئا كفي النضح وان لم  
 يكن في اول خروجه اها قول ولا تألم بكشف بالنضح في الواصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذي  
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتهى قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيته وكان وجهه ان  
 الابتلاء ببوله اكثر سم (قوله بفتح اوله) أي وثالثه نهاية (قوله أي يذق) عبارة شرح العباب أي والنهاية  
 أي لم ياكل ولم يشرب اه وعبارة اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذي) إلى قوله  
 واجزاء الحجر في النهاية والمغني لا قوله مع قوله المراد به الانشاء (قوله للتغذي) ظاهره ولو مرة واحدة ولو  
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن في ذلك الوقت حلبي اه بجري قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قسطة اللبن  
 كاللبن اولا فبه نظر سم على حج وقوله اولا اعتمده مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي انها مثل اللبن  
 وهو قريب لا يتجه غيره عش عبارة البجيري والظاهر ان مثل اللبن القسطة أي من امه اولا وان كان  
 لا يحث بها كما من حالف لا ياكل اللبن قال القليوبي ودخل في اللبن الرائب وما فيه الا نفخة والاقطولو من  
 مغلظ وان وجب تسبيع فله لاسمن وجبنة وقسطة لا قسطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الخالي من  
 الا نفخة لا يضر وكذا القسطة مطاؤها ولو قسطة غير امه ومثله الزبد حفي وقيل الزبد كالسمن اه بجري  
 وقوله والاقط فيه وقفة (قوله ولم يجاوز سنتين) أي تحديدا اخذا من قول الزيادة لو شرب اللبن قبل الحولين  
 ثم بال بعدهما قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكفي فيه النضح او يجب فيه الغسل والذي يظهر الثاني كما اعتمده  
 شيخنا الطنطاوي اه وفي سم على البهجة ومثل ما قبل الحر لبن البول المصاحب لآخرهما اه ولوشك هل  
 البول قبلهما او بعدهما فيبغي ان يكتفي فيه بالنضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول  
 بعدهما عش وفي السكردي مانصه ذكر الرمي على التحرير والاجموري على الاقناع ان ذكر الحولين  
 على التقريب فلا نضر زبادة يومين حرره اه وقال البجيري المعتمد الضرر لان الحولين تحديده هلالية

في شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغير فلا ينافي ما قاله هنا (قوله  
 بمائع) أي ومنه الماء المستعمل (قوله وما نجس ببول صبي الخ) دخل في ما غير الادى كانه اوارض  
 فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الاتي وفارقت الذكرا الخ لان الابتلاء المذكور  
 حكمته في الاصل فلا ينافي تخلفه في غير الادى وعموم الحكم سم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيته وكان  
 وجهه ان الابتلاء ببوله اكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن اولا لانهم ليسا لبنا  
 ولهذا لا يحث بهما من حالف لا ياكل لبنا فيه نظر وقوله نضح لا يبعد ان محله الم المختلط برطوبة في المحل مثلا  
 والا وجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهي ليست ببول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه في ماء  
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من اود البعيد ان يكفي فيه النضح ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح  
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أي يذق) عبارة شرح العباب أي لم ياكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبارة  
 اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله ولم يجاوز سنتين) أي

به هنا لاشم والطين تراب  
 تيمم بالقوة فيمكن (ولا)  
 تراب (مزوج بمائع) وهو  
 هنا ماعدا الماء الطهور  
 (في الاصح) للنص على  
 غسله بالماء سبعاً مع مصاحبة  
 التراب لاحداهن ومحل  
 عدم الاجزاء فيما اذا غسله  
 بالماء سبعاً الذي أطلقه  
 في التنقيح ان غير المائع  
 الماء أو كان وضع الممزوج  
 بمائع بعد جفاف المحل  
 بحيث لا يمتزج بالماء وفي  
 تحقيق محل الخلاف الذي  
 في المتن بسط ليس هذا محله  
 (وما نجس ببول صبي)  
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح  
 أوله أي يذق للتغذي (غير  
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كأذكرة غش ونقل عن القليوبي اه (قوله سنتين) أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة اوصافه كبقية النجاسات وسكتوا عنها لان الغالب سهولة لقزوها اخلافا للزكشى من ان بقاء اللون والريح لا يضر مغنى ونهاية ويأتى فى الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول او جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التى لا تنفصل اه عبارة البجيرى قوله من إزالة اوصافه اى ولو بان النضح اما الجرم فلا بد من إزالة قبل ذلك اه (قوله وإن لم يسلم) الاولى بلا سيلان لان كلامه يوهى ان حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفى السكردى عن الايعاب النضح غلبة الماء للحل بلا سيلان وإلا فهو الغسل اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء) لا يخفى ان الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الحل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصرى (قوله اما إذا اكل غير ابن الخ) ولو اكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم تركه وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الاوجه نهاية وزادى (قوله كسمن) ظاهره ولو من امه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن ع ش (قوله فيتعين الغسل) سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى سم عبارة البصرى قوله للاصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتداوى به وما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغزقت الحولين والاول واضح ويؤيده اغتفارهم التحنيط بتمر ونحوه والثانى محل تأمل من حيث المعنى اه اقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة (قوله ولو نجسا) اى ولو من مغلفة نهاية وسم (قوله خلافا لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت اى من دبره حالاً لم يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة سم وجزم بذلك شيخنا بلا عزو (قوله أى المغلظ) اى قوله وبفرق فى النهاية والمغنى لا قوله وحب تقع فى بول وقوله باطنها أيضاً (قوله اى المغلظ) وهو الكلب ونحوه (والمخفف) وهو بول الصبي المذكور (قوله بان كان الخ) اى عند إرادة غسله فيدخل ماله كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم (قوله وهى التى الخ) اى النجاسة المتبقية التى الخ مغنى (قوله لا يحس ببصر الخ) اى لا يدرك له جرم ولا لون ولا طعم ولا ربح سواء كان عدم الادراك لخنفاء اثرها بالجفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ربح او لكون المحل صقيلاً لا تثبت عليه النجاسة كالمرارة والسيوف نهاية (قوله نقيض ذلك) وهى التى لها جرم او طعم او لون او ربح شيخنا قول

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسلم كما فعله عليه السلام مع قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخنثى وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فيتعين الغسل ولا يضر تناول شيء للتحنيط أو للاصلاح ولا لبن آدمى أو غيره ولو نجسا على الاوجه لان المستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلظا لزمه غسل قبله ودبره مرة لا غير وأجزأه الحجز والنص بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغلظ بعينه غير مستحيل خلافا لما فى فتاوى البلقينى (وما نجس بغيرهما) أى المغلظ والمخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى (قوله ولو نجسا) كلب كلبة وقوله على الاوجه اعتمده مر (قوله لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت حالاً لم يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة (قوله وما نجس بغيرهما الخ) (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كافى الروض وأصله قال فى شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كما مر اه وظاهره انه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يطهر مكان النجاسة المصوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد ان محل النجاسة طهر بالصب لكان الماء طهوراً وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بان التقييد بعدم الانفصال لانه بعد الانفصال يصير مستعملاً فلا يوصف حينئذ بأنه طهور وقد يستشكل الحكم بالطهورية بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغى الحكم بالاستعمال حينئذ لان يقال لا بد من الاستعمال من مجاوزة ذلك الشيء بالكلية وقد يقال لم اعتبر فى التعليل الطهورية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطاهرة هذا ولكن ظهر مع مر انه لو لم يطهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم مغفوع عنه لم يعف عن إصابته الماء له ولا يقال إن هذا من إعصاة ماء الطهارة ويحتمل كلام الروض وأصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحذر (قوله ان لم يكن عين كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين كأثر البول الخفيف الذى لا يمكن

المتن (كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما اذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفي جرى الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول أو صافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكتفي به لا لكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم بنجاسة محل الانتشار كافي الروض واصله اي والمغنى ولكن ظهر مع مر انه لو لم يطهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفوعه لم يعف عن اصابه الماء ولا يقال ان هذا من اصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض واصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرر سم بخذف قول المتن (كفى جرى الماء) من غير اشتراط نية هنا وفيما مروياتنا من باب التروك شرح بالفضل وقيل تجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل مخالف للاجماع وقال الشارح في الايعاب وحينئذ فلا يندب الخروج من خلافه كروى (قوله ومن ذلك) اي المتنجنس بالنجاسة الحكيمة (قوله وحسب نفع الخ) اي حتى انتفخ شيخنا عبارة البصري ظاهره وإن لم تبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينه وبين ما مر أي في شرح وبول ان المدار ثم على الاستحالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قريبة عليها اه (قوله فيطهر باطنها) اي حتى لو حملها في الصلاة لم يضر سم وقال شيخنا بلا عزو ويعني عن باطنها اه (قوله بصب الماء على ظاهرها) اي فلا يحتاج إلى سقي السكين ماء ظهور او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله ويفرق بينها) اي السكين والحب واللحم المذكورة (قوله حتى يظن وصوله الخ) ظاهره أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بمطلق الوصول للضرورة مع تعذر أو تعسر حقيقة الغسل بصري اقول بل ظاهر كلام الشارح كغيره هو الثاني اي الاكتفاء بمطلق الوصول (قوله بان الاول) اي سقي السكين نجسا (قوله فباطن تلك) اي السكين والحب واللحم (قوله بخلاف نحو الاجر فيهما) اي المشابهتين وفيه نظر (قوله وفارق نحو السكين الخ) عبارة المغنى واللبن بكسر الموحدة ان خالط نجاسة جامدة كالروت لم يطهر وإن طبخه و صار اجر العين النجاسة وإن خالطه غيرها كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان تقع في الماء ولو مطبوخا ان كان رخو اوصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم اكن في بغسل ظاهر السكين اي في طهارة ظاهرها و باطنها ولم يكتف بذلك في الاجر اجيب بانه إنما لم يكتف بالماء في الآجر لان الانتفاع به متأخر من غير ملائمة فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اتصال الماء اليه بخلاف السكين اه زاد النهاية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تفويت مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغارا قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اي لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه ع ش (قوله فان في رد أجزاء بعضها الخ) فيه انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر الققع فليطهر به (قوله حتى تصير كالتراب الخ) قديقال هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفو لا الطهارة بصري وتقدم عن شيخنا

تحصيل شيء منه فانه عين لان المراد بها هنا كما أشار اليه الشارح ما يحس ببصر أو شم أو ذوق والاثر المذكور كذلك لا نه يحس بالبصر وقديحس بالشم والذوق مع انه يكفي جري الماء عليه قلت لا نسلم كفاية جري الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول أو صافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجرى وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تنزل بمجرد الجرى فيكتفي به لا لكونه مجرد جرى بل لتضمنه زوال الاوصاف ولو سلم فالمراد ان الذي يخص الحكيمة اطلاق كفاية جري الماء وذلك لا ينافي انه قدي يكفي في بعض افراد العينية فليتامل (قوله بان كان) اي عند ارادة غسله فيدخل ما لو كانت عينية بان ادرك اثره اثم انقطع فصار حكيمة (قوله فيطهر باطنها)

بان كان الذي نجسه حكيمة وهي التي لا تحس ببصر ولا شم ولا ذوق والعينية نقية ذلك (كفى جرى الماء) على ذلك المحل بنفسه وبغيره مرة إذ ليس ثم ما زال ومن ذلك سكين سقيت نجسا وحسب نفع في بول ولحم طبخ به فيطهر باطنها أيضا بصب الماء على ظاهرها ويفرق بينها وبين نحو آجر تقع في نجس فان الظاهر انه لا بد من نفعه فيه حتى يظن وصوله لجميع ما وصل اليه الاول بان الاول يشبه تشرب المسام وهو لا يؤثر كالونزل صائم في ماء فاحس به في جوفه وأيضا فباطن تلك يشبه الاجواف وهي لا طهارة عليها كائنص عليه بخلاف نحو الآجر فيهما وفارق نحو السكين لبنا عجن بمائع نجس ثم حرق فانه لا يطهر باطنه بالغسل إلا إذا قوصار ترابا أو وقع حتى وصل المساء لباطنه بتيسر رده إلى التراب وتأثير نفعه فيه بخلاف تلك فان في رد أجزاء بعضها حتى تصير كالتراب مشقة تامة وضياح مال

ما يوافق (قوله و بعضها) بالنصب عطفًا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض اجزائها الخ كما مر (قوله بنجس) ظاهره مطلقا جامدا كان كرماد السرجين او ما ناعا كالبول فليراجع (قوله اي يضطر اليه) قديقال او نعم به البلوى بصرى (قوله والحقوبه الآجر الخ) وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين عش (قوله المعجون به) اي بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله عين فيه) اي في مطلق المنجس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليعطف عليه قوله بل او من احدهما فيندفع بذلك اعتراض السيد البصري بان ضمير فيه عائد على ما نجس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرر اه (قوله عين) إلى قول المتن ولا يضرب في المعنى وإلى قول الشارح نعم في النهاية لا قوله يدرك إلى المتن (قوله بعد زوال عينها) اي جرمها فالمراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش اي وللتبني عليه اظهر في مقام الاضمار (قوله او صافها من) لا تظهر لتقديره مرة (قوله من الطعم وإن عسر) سهولته غالبا فالحق به نادر هان نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عش اي فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم أخذنا مما سيأتى للشارح مر فيما لو عسر زوال اللون او الريح اه وقال الرشيدى اي ولم يظهر بخلاف ماسياتى في اللون والريح خلافا لمن وهم فيه اه عبارة شيخنا فعني عنه اي الطعم المتعذر مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر ان لا يزل إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة مصلاه به على المعتمد ولا فلا معنى للعفو اه ويأتى عن القليوبي مثلها (قوله والاوجه جواز ذوق المحل الخ) أى وان محل منعه إذا تحقق وجودها فإيا يرد ذوقه او انحصرت فيه نهاية وعليه فلو أصيب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فارد ذوقها قبل الغسل ليعلمه فيختبره بذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارته امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعما حملا على النجاسة ثم قضية قوله مر أو انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر لا انحصار النجاسة فيه وقد مر له ما يخالفه عش (قوله في الحكم بطهر المحل حقيقة) اي لا انه نجس معفو عنه حتى لو أصابه بل لم ينتجس إذا لا معنى للغسل إلا الطهارة والاثرا الباقي شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية اي وهو لا ينتجس عش عبارة شيخنا والقليوبي وضابط التعسر ان لا يزل بالحث بالماء ثلاث مرات فتى حته اي اللون والريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر نعم ان بقيامعا في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها إلا ان تعذر كما مر في بقاء الطعم لقوة دلالتها على بقاء النجاسة فان بقيامعا متفرقين او من نجاستين وعسر زوالها لم يضر اه وقوله فتى حته إلى نعم ياتى عن النهاية ما قد يخالفه (قوله و ظاهر انه) إلى المتن اعتمده عش (قوله لا يجب شمس الخ) تنبغى زيادة ولا ذوق قول المتن (عسر زواله) اي بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحث والقرص سواء في ذلك الارض والثوب والانا وسواء أ طال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال البجيرمى وسئل مر عن صباغ يصبغ الغزل بماء القوة ودم المعز ثم بعد ذلك يغسله غسلا جيدا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحمرة في الغزل فهل والحالة هذه يعنى عن لون عسر زواله او لا فاجاب نعم يعنى عن لون عسر زواله

أى حتى لو حملها في الصلاة لم يضر (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين (قوله بعد زوال عينها) اراد بالعين هنا غير ما اراد بها في قوله السابق ان لم يكن عين فتامله (قوله من الطعم) اي وإن عسر نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه شرح مر (قوله ولا يضر بقاء لون او ريح عسر زواله) (فرع) قال شيخنا ناصر الدين الطبري لاوى رحمه الله تعالى إذا اريد تطهير شئ عليه عجين او سدر فتغير الماء المصبوب عليه بذلك فلا يضر وقد ذكرت ذلك الرملي فلم يوافق عليه وقال يضر التغير هنا ايضا (قوله لوزال شمه الخ) قديقال لا حاجة لهذا مع ما قبله (قوله

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعى رضى الله عنه على العفو عما عجن من الخبز بنجس أى يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون والحقوا به الآجر المعجون به (وإن كانت) عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الاوجه في الخففة والاكتفاء بالنضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وإن عسر لأن بقاءه دليل على بقاء العين والاوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضر) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقاء لون او ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شمس ولا نظر نعم ينبغى سنه هنا فاعلم انه لو زال شمه أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله)



اه ويظهر أخذ من مسئلة التوبة أن الفعل حرام مطلقا فليراجع ويأتى ما يتعلق بالصبي بالنجس في بحث  
 الغسالة (قوله ولومن مغاظ) فلو عسرت إزالة لون نحو دم مغاظ أو ريحه طهر خلا للزركشى في خادمه  
 نهاية (قوله بأن لم توقف الخ) أى بأن لا تزول إلا بالقطع أخذ انما فى الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون  
 الخ) عبارة النهاية ولو توقفت زوال ذلك ونحوه على اشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب وإلا استحب وبه  
 يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والأوجه أنه يعتبر لجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن  
 الماء في التيمم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وأنه  
 لو تعذر ذلك أى نحو الصابون حما أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل  
 اللزوم وإن كلام من الطهر والعفو إنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء  
 عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وأقرها سم وعش قال الرشيدى قوله ولو توقفت زوال  
 ذلك أى لون النجاسة أو ريحها وليس هذا خاص بقول المصنف قلت فإن بقيا الخ وإن أوهمه سياقه اه وقول  
 النهاية وهو الوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقى اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه  
 قول البجيرمى ما نصه فإن قلت حيث أوجبتم الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح وهما بنحو  
 صابون إذا توقفت إزالة عليه فأحل قولهم يعفى عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة  
 الأثر وإن توقفت على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجميع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو  
 الريح حكمتنا بالطهارة وإن بقي الطعم وحده عفى عنه فقط أن تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتب على  
 ذلك أنا إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على إزالته لم تجب وإن قلنا بالعفو وجبت مدا بغي اه (قوله خوطب  
 الخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أى بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أى لاجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا  
 وجدته) أى الماء (قوله قبول هبة هذا) أى نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله  
 على نحو حوت) والحت بالمشاة الحك بنحو عود القرص بالمهمة تقطيعه بنحو الظفر أى حكة به كرى  
 وقال عش والقرص بالصاد المهمة الغسل بأطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرمى  
 والقرص بالصاد المعجمة أو الصاد المهمة الحت بأطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أى محل اعتبار ظن  
 المطهر (قوله شيئا) أى من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه (لم يطرده  
 فيه) أى في ذلك المغير أى في غير ذلك المحل (قوله كما هو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زير  
 فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البغوى وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقربه  
 لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى مثله قال عش قوله مر حكم بنجاسته  
 ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة أهو بوجه بأن هذا إنما عمت به البلوى وما كان  
 كذلك لا نجس أهو في البجيرمى عن الحلبي والحفنى ما نصه وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حاشية الاجهورى أن  
 الماء الذى في الزير إذا وجد فيه طعم أو ريح بول مثلا يحكم بالطهارة إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي  
 القليوبى على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالماء المنقول من البحر للزيارة في البيوت مثلا إذا وجد  
 فيه وصف النجاسة محكوم بطهارته للشك قاله شيخنا مر وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعاً  
 للبغوى بأنه محمول على ما إذا وجد سببها أهو أى في البحر المنقول منه بأن أخبر به عدل اه (قوله أن  
 المصبوغ) أى قوله ومر في النهاية والمغنى كما يأتى قال البجيرمى والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة كالماء أو  
 بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ رطبا يطهر إذا صفت الغسالة مع الصبي بعد زوال

ولو من مغاظ بأن لم توقف  
 إزالته على شيء أو توقفت  
 على نحو صابون ولم يجده  
 فيما يظهر للشبهة فإن  
 وجدته أى بثمر مثله فاضلا  
 عما يعتبر في التيمم فيما  
 يظهر أيضا بجامع أن كلا  
 فيه تحصيل واجب خوطب  
 به ومن ثم اتجه أيضا أن يأتى  
 هنا التفصيل الآتى فيما  
 إذا وجدته بعد الغوث أو  
 القرب نعم لا يجب قبول  
 هبة هذا لأن فيها منه  
 بخلاف الماء أو توقفت  
 على نحو حوت وقرص لزمه  
 وتوقفت الطهارة عليه  
 ويظهر أن المدار في التوقف  
 على ظن المطهر وعليه  
 يظهر أيضا أن محله إن  
 كان له خبرة وحينئذ  
 لا يلزمه الرجوع لقول  
 غيره وإلا سأل خيرا  
 ويظهر أيضا أنه لو عرف  
 من مغير شيئا لم يطرده  
 فيه لاختلاف اللصوق  
 بالمحل بالأعراض من  
 نحو هواء ومزاج كما هو  
 مشاهد وأفهم المتن أن  
 المصبوغ بالنجس متى  
 تيقنت فيه عين النجاسة  
 بأن نقل

ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يظهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من  
 شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فهل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقا ويفرق بينه وبين الماء  
 بأن له بدلا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنجس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من  
 حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رأيت قوله

أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لونها أو ريحها فقط وعسر في عنه ومراوائل الطهارة ما لوزال الريح ثم عاد وفي الاستنجاء جواز الاستعانة بنحو العسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه ايضا (قلت فان بقيامعا) بمحل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهما على (٣٢٠) بقاء العين وندرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيا بمحلين أو محال من نحو ثوب واحد ولا يتأتى

فيه الخلاف فيما لو تفرقت دما في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لان ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستفيد من المتن ان الارض اذا لم تشرب ما تنجست به لا بد من إزالته عنه قبل صب الماء القليل عليها كما لو كان في اناء وهو المعتد ومرفى شرح قوله فان كثرت بايراد ظهور الى آخره ما يؤيده واقفاء بعضهم بخلاف ذلك توهمان من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يظهره اذا لم يزد بها وزن الغسالة يحمل كما اشار اليه التقييد على آثار العين دون جرمها وقول الماوردي اذا صب عليها ماء فغمرها أي بحيث استهلك في طهر المحل والماء لا يختلف فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العساقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثرت بايراد ظهور الى آخره ولو كانت النجاسة جامدة

عينه وأما اذا صبغ بمتمتعس ولم تنفقت فيه النجاسة وكان المصبوغ جافا فانه يطهر مع صبغته وقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة محمول على صبغ نجس أو مختلط باجزاء نجاسة العين وفاقي ذلك لشيخنا الطبرلاوي سم ملخصا اه وياتي عن عرش مثله (قوله او كانت) أي عين النجاسة (قوله اولونها الخ) لما عطف على قوله عين النجاسة (قوله ومراوائل الخ) الذي يتلخص من كلامه ثم ان العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذي استوجه ثم جواز الاستعانة بنحو الملح بما اعتيد امتحانه وكون الغسل كذلك محل تامل بضرى (قوله بمحل واحد) إلى قوله ولا يتأتى في النهاية والخطيب (قوله بمحل واحد) أي من نجاسة واحدة بابلي قول المتن (ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيا معا بين كونهما من نجاسة واحدة ونجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كانا في محل بكونهما من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه وتقدم عن شيخنا اعتماده (قوله لقوة دلالتهما الخ) لكن اذا تعذر عفى عنهما مادام التعذر وتجب إزالتها عند القدرة ولا تجب إعادة ماصلا معهما وكذا يقال في الطعام قليوي اه بجري وتقدم عن شيخنا والمدابغى اعتماده (قوله بخلاف لو بقيا بمحلين الخ) أي فلا يضر لا تنفاء العلة التي هي قوة دلالتهما على بقاء نهائية (قوله وبعضهم بان صب الخ) أي واقفاء بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله التقييد) أي بقوله اذا لم يزد بها (قوله على آثار العين) أي الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم على المغنى والنهائية ما يوافقه (قوله مطلقا) أي لا ظاهره ولا باطنه وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القليل) أي بخلاف الكثير فيطهر المحل به واد كان أو مورودا شيخنا (قوله النجس) أي المتنجس (قوله وإلا) أي بان ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله لما مر) أي فيما دون القلتين انه ينتجس بوصول النجس الغير المعفو عنه له (قوله لا استحالة) أي لان تكميل الشيء لغيره فرع كماله في نفسه (قوله ولو بالادارة الخ) عبارة النهاية فلو طهر اناء ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة وهو كذلك اذا لم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما اذا كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمور بالماء اه قال عرش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة او بما يخرج بسبب الجشا فتقله ثم تمضمض وادار الماء في فيه بحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا ينتجس الماء فيجوز

الآتي ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي هنا التفصيل الآتي الخ (فرع) أفى شيخنا الشهاب الرملي في ماء نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه بنجاسته فقد قال الاصحاب شرع تقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء راحته اه وقضيته انه لو وجد في ماء طعم امثلا لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي ولا يشكك بانه لا يجدر بريح الخمر لوضوح الفرق وصورة المسئلة انه لا يكون بقره جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل اذا راى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره هذا والوجه خلاف ما قاله البغوي لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التنجيس بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شيخنا لانه عهده بول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فاشبه السبب الظاهر بخلاف مسئلتنا ليس فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاصحاب اذ ليس فيه تصريح بان الطعام مقتض للنجاسة لا مكان حملته على البحث عن حاله اذا وجد طعمه أو ريحه متغير انعم يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم سبق ما يحال عليه شرح مر (قوله بمحلين أو محال) اقول هو كالمو بقى

فتفتت واختلطت بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد باقضة الماء عليه مطلقا بل لا بد من إزالة جميع التراب ابتلاعه المختلط بها (ويشترط) في طهر المحل (ورود الماء) القليل عن المحل النجس والانتجس لما مر فلا يطهر غيره لاستحالة وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا ومن ثم لم يفرق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فوارة مثلا فلو تنجس فيه كفى أخذ الماء بيده اليه وان لم يعملها عليه ويجب غسل كل ما في جد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في أناء متنجس وادارته بجوانبه

ابتلاعه لطهارته فنبه له فانه دقيق وبقى ماله كانت لثته تدمى من بعض الماء كل يتشوي يشها على لحم الانسان  
فهل يعني عنه فيما تدمى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ماله تدمى لثته فيه نظر  
والظاهر الثاني لانه ليس بما تعم به البلوى حيث نذر اه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله  
ويجب الخ) عبارة المغنى وإذا غسل فيه المتنجس فيبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعاما  
ولا شربا قبل غسله لئلا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن عرش انه لو ابتلى شخص بدمى اللثة بان يكثر  
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعني عنه اه (قوله وأفتى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة  
ثم نون بانخرمة (قوله كله) لعله ليس بقيد وإنما المدار على عدم عموم المطر للحل المتنجس كما يفيد آخر كلامه  
(قوله بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب إذ محل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب  
وروده من غير تغير ولا زيادة وزن اه سم (قوله لانها غير واردة الخ) قد يقال سلمنا انها واردة إلا  
انها ليس فيها السيلان الذي يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الا كفاء بها في النجاسة المخففة سم (قوله  
إذ هو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى في قوله لسكونه عاملا وقوله العامل خبر هو وقوله بان الخ متعلق بالعامل  
والباء للتصوير (قوله وإن لم يكن) أى الادارة والتذكير بتأويل ان يدير (قوله مفروض في واردة الخ)  
عبارة في اول الطهارة محل في واردة على حكمية او عينية ازال جميع اوصافها اه (قوله بخلاف تلك النقطة)  
أى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كردى (قوله لانها عمته) أى عمت النجاسة  
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجهه نهاية ومعنى (قوله  
ولو فيما له حمل الخ) كذا في النهاية (قوله فيه) أى في المحل (قوله ومحل الخلاف) ذكره عرش عنه وقره  
قول المتن (والاظهر طهارة غسله تنفصل الخ) وليست بطهور لا استعمالها في خبث نهاية ومعنى (قوله  
والفرقة بينهما) لعل باطلاق العفو عن غسله المعفو عنه كما يأتى في حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ من  
الزركشى والجمال والرملى (قوله لان محلها) أى الفرقة قول المتن (تنفصل إلى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ  
بمتنجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لعسر زواله فان  
زاد وزنه ضرفان لم ينفصل عنه لثقله به لم يطهر لبقاء النجاسة فيه معنى وكذا في النهاية إلا انه زاد وانجس  
عقب بمتنجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال عرش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ رطبا  
في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمتنجس كفى صب الماء عليه وإن لم تصف غسلته حيث لم يكن الصبغ  
مخلوطا باجزء من نجاسة العين سم على المنهج وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قد يفيد انه لو استعمل للمصبوغ  
ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه فطما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر  
بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشتراط زوالها بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث  
لم يشترط زوالها بان جفت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله لنجاسة) إلى  
قوله فعلم في النهاية والمغنى لإلا قوله والفرقة إلى المتن وقوله ويطهر إلى المتن (قوله كدم) أى قليل (قوله  
كاسر) أى فى شرح والمستعمل فى فرض الطهارة كردى (قوله وهى قليلة) اما السكينة فطاهرة (مالم  
تتغير) وإن لم يطهر المحل كما علم مما مر فى باب الطهارة معنى ونهاية قول المتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما  
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا ولا تصفو غسلته ثم يطبخ ويظهر فى مرقة لون الدم هل يعنى عنه ام لا اقول  
الظاهر الاول لان هذا ما يشق الاحتراز عنه عرش وقد مت عن المغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله

ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل  
تطهيره وأفتى ابن كبن فى  
مطر نازل وسط إناء متنجس  
كله بنجاسته فلا يطهره  
ويتعين حمله على نقط قليلة  
لم يتجاوز كل محلها لانها  
غير واردة حيث نذر اه  
تقرر العامل بأن ازال  
النجاسة عن محل نزوله فما  
تقرر هنا أول الطهارة فى  
طهارة نحو الاناء بالادارة  
وإن لم تكن عقب الصب  
مفروض فى واردة قوة  
قهرت النجاسة بخلاف تلك  
النقطة ولو على ثوب متنجس  
فان كلامها لما لم تتجاوز  
محلها لم تكن واردة فمحلها  
باق على نجاسته لانها لما  
عمته لم تكن للنقطة النازلة  
بالبعض قوة على تطهيره (لا  
العصر) ولو فيما له حمل  
كاللبساط (فى الاصح) لطهارة  
الغسالة بشرطها الآتى  
والبلال الباقي فيه بعضها  
ومحل الخلاف إن صب عليه  
فى اجانة مثلاً فان صب عليه  
وهو بيده لم يحتاج لعصر  
قطعا كالنجاسة المخففة  
والحكمية (والاظهر  
طهارة غسله) لنجاسته عفى  
عنها كدم أولا والفرقة  
بينهما غير صحيحة لان محلها  
قبل الغسل ويؤيد ذلك  
ما مر ان ماء المعفو عنه  
مستعمل (تنفصل) عن  
المحل وهى قليلة (بلا تغير)  
ولا زيادة وزن

أحدهما بذنك المحلين أو تلك المحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره) شامل للرقيق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المساحمة بالمشقة وكونه من معدن خلقته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) فى شرح  
العباب إذ هو محل كون الوارد لا يتنجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب وروده من غير تغير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبا فى اجانة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاته لان دم نحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله لم تكن للنقطة النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشر به المغسول من الماء قدر أوقية وما يمججه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلا لا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشر به المغسول من الماء وما يمججه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الاكتفاء فيها) يحتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة ولما خوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أى غير متعذر الزوال أخذنا من عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المين (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذروا اللون والريح إلا أن تعسروا ههنا إلا أن تعذروا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والاولى من المجموع (قوله) من طهارته) أى المحل (طهارته) أى المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكمها) إلى قوله بعد استقراره في المغنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذ اندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذ اندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسالات الكلب الخ) أى وإن كان من غيره فيغسل قدرا ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أى وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسالات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شئ إلى نحو ثوب وجب غسله ستا لا حتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن ترتب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا حتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمغنى فقالا واللفظ للاول ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كما قاله الجيلوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شعبة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالة التها فور إن عصى بها وإلا فلا نحو صلاة نعم يسن المبادرة بازالتها حيث لم يجب اه وزاد المغنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقا اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجيلوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعد هاهنا وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أى بكفاية النضج كما مر (قوله) لذلك) أى للترخيص (في المتوهمة كما مر) أى في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ مغنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الأيعاب ما نصه ولو وضع ثوبا في أجانة وفيه دم معفوع عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعذرواله من صب ماء طهور وهذا مما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكردى قال في الأيعاب قال الزركشى في الحادى وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوبا آخر طاهرا ويتحرز عما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفوع عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذى فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر ويظهر الاكتفاء فيهما بالظن (وقد طهر المحل) بأن لم يبق فيه طعم ولا لون أو ريح سهل الزوال ونجاستها أن تغير أحد أو صافها أو زاد وزن الماء أو لم يطهر المحل لأن البلل الباقي به بعض المنفصل فلزم من طهارته بعده طهارته ومن نجاسته نجاسته وإلا وجد التحكم فعمل أنها قبل الانفصال عن المحل حيث لم تتغير هي طاهرة قطعا وإن حكمها حكم المحل بعد الغسل فلو تطاير شئ من أول غسالات المغلظة قبل الترتيب غسل ما أصابه ستا أحدا من بتراب أو من السابعة لم يجب شئ وإن غسالة المندوب كالغسالة الثانية والثالثة بعد طهر المحل في المتوسطية والمغلظة وكذا المخففة فيما يظهر خلافا لبعضهم وسقوط وجوب الغسل فيها للترخيص لا يقتضى سقوط ندب التثليث فيها ألا ترى أن الغسل لما سقط عن الرأس في الوضوء لذلك لم يسقط تثليثه وإذ اندب في المتوهمة كما مر ثم فالى المتيقنة طهور وأنه يتعين في نحو الدم إذا أريد غسله بالعصب عليه في جفنة مثلا والماء قليل

بقاء الدم فيه ويعني عن إصا به هذا الماء ومثله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضوء ومثله ما لو كان باصابعه أو كفه نجاسة معفوق عنها فاكل رطباً ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجد عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لانه ماء طهارة فهو معفوق عنه اه وظاهر إطلاق الشارح انه لا فرق بين إرادته غسله عن الحدث او عن نحو الاوساخ وبه صرح في الايعاب حيث قال بعد كلام قررده ومنه يؤخذ انه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفوق عنه لنظافة او خيث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام السكردي (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول او خمر من ارض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أي ينشف فان صب على عين نحو البول لم يطهره زاد المغني لما علم بما مر ان شرط طهارة الغسالة ان لا يزيد وزنها معلوم ان هذا يزيد وزنه اه (قوله إزالة عينه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزله ووصل إلى جزء اخر فازاله طهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العباب عند قول الشارح بنجاسته فلا يطهره كالصريح في خلافه (قوله) فان لم ينقطع اللون او الريح الخ) ومثله كما سوا اشار اليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله و مر) أي في شرح او ريج عسر زواله كردى (قوله ويظهر ضبطه) أي الامعان (بان تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط اخر راجعه (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه العفو مع بقاء النجاسة او الحكم بالطهارة للضرورة سم اقول المراد بذلك الاول عند النهاية مطلقا والثاني عند الشارح مطلقا والتفصيل عند المتأخرين بارادة الاول في الطعم وفي الريح واللون معا وبارادة الثاني في الريح واللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى أن هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أي للغسالة (قوله تغيره) أي الغسالة والتذكير بتأويل المنفصل (قوله او زيادة وزنها) أي وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظر) أي في الاستثناء (قوله وكما سوا الخ) لعل الاولى التفرع (قوله على ان لك ان تاخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غيره ان المراد بالعين هناك ما يشمل الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغير (قوله وافق) إلى المتن في النهاية (قوله في مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعى ام لا فيه نظر

التعليق في المغلظة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضا فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قبل استقراره لا يتنجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزله ووصل إلى جزء اخر فازاله طهره فليراجع (قوله) فان لم ينقطع اللون او الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق قلت فان بقيامعا ضر على الصحيح وعلى الاول فلا فرق بين هذا وذاك في قيد ذاك بعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان ارتفع التكليف (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه ارتفاع التكليف العفو مع بقاء النجاسة او الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الارشاد وكغسل غسالة لم تتغير ولم تنقل ما نصه فان تغيرت الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا ان الغسالة المنغيرة التي ثقلت وزنها تخالف حكم المغسول أي في النجاسة يذهب على ان المغلظة يستأنف التطهير منها بسبع إحداها بالتراب وإن كان المحل الذي انفصلت عنه يطهر بما بقي من السبع الخ انتهى وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ان هذا هو المعتمد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الاولى حتى يقال الباقي من السبع فليتأمل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الاخذ ففيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف (قوله انه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على ان المراد بالعين في قولهم مزبل العين مرة وان تعددت هي مقابل الحكمية لا الجرم فليتأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم ان مزبل العين واحدة ان يحسب

يبتدأ حسبانها بعد زوال التغير وعدم الزيادة وفاقى بعضهم في مصحف تنجس بغير معفوق عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان لتيمن ويتعين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فيما إذا مسمت النجاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجلد والحواشي (ولو تنجس

مائع) غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما لا محل للمأخوذ منه وضده الجامد (تعذر تطهيره) لتقطعه فلا يعم الماء أجزاءه ومن ثم كان الزئبق مثله وإن كان على صورة الجامد ومن ثم يشترط في تنجسه توسط رطوبة وذلك لأنه يتقطع تقطعا مختلفا لكل وقت فتبعد ملاقاته الماء لجميع ما تنجس منه ولهذا لو لم يتخلل بين تنجسه وغسله تقطع كان كالجامد فيطهر بغسل ظاهره (وقيل يطهر الدهن) إن تنجس بغير دهن (بغسله) ويرده الحديث الصحيح في الفارة تموت في السمن إن كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فارقوه إذ لو أمكن طهره شرعا يأمر رسول الله ﷺ بآرائقه لما فيه من إضاعة المال نعم محل وجوب آرائقه حيث لم يرد استعماله في نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به وياتي قبل العيد حكم الإيقاد به في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للنحل وسيأتي قبيل السير فرع نفيس يتعلق به (باب التيمم) هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب للوجه

والاقرب الأول ع ش (قوله ولو كان لتيمن) أي والغاسل له الولي وهل للاجنبي فعل ذلك في مصحف التيمم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالته المنكر أو لافيه نظر والاقرب عدم الجواز لعدم علمنا بأن إزالة النجاسة منه يجمع عليه ع ش سيما وقد قال الشارح م على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر ع ش (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور ع ش (قوله غير الماء) إلى قوله نعم في المغنى إلا قوله أي عرفا كما هو ظاهر وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلا ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وإن جدد وقد قال م ر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره بنظر أن تنجس في حال جموده أمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا سمى أي وإن انجمد بعد أنظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الانجماد أخذنا م ر عن النهاية والمغنى في اللابن المخلوط يقول أولا والاقرب الأول فلا يتنجس بدماسه (قوله لتقطعه الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو تنجس مائع غير الماء ولو دهننا (تعذر تطهيره) إذ لا ياتي الماء على كنهه بطبعه يمنع إصابته الماء اه (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي في عدم إمكان تطهيره نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه في صورة الجامد (قوله يشترط في تنجسه الخ) فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم ينجس مغنى (قوله وذلك) أي عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار إلا أن يكون ما هنا علة للعلة أي لعليتها (قوله فيطهر) أي الزئبق (قوله تموت في السمن) حال من الفارة أو صفة لها وقوله إن كان جامدا الخ يدل من الحديث (قوله إذ أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) الظاهر فيها بصرى أي والتذكير بتأويل أن يريق

### (باب التيمم)

(قوله هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المتن وإلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقبل وقوله ويكفي إلى التنبيه وقوله قيل (قوله هو لغة القصد) يقال تيممت فلانا ويممته وتاممته أي قصدته مغنى ونهاية (قوله إيصال التراب الخ) أي بدلا عن الوضوء والغسل أو عضو منهما واجبوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر مغنى (قوله بشرائط الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشيدى زاد شيخنا في شمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل النية والترتيب اه (قوله وهو رخصة الخ) وقيل عزيمته وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء وقيل فان تيمم لفقد الماء فعزيمة أو لعذر فرخصة ومن فوائد الخلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء فان قلنا رخصة وجب القضاء وإلا فلا قاله في السكافيا مغنى عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة وإلا فرخصة وهو الذي اعتمده الشيخ الحنفى اه وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الأول وفق بما ياتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة إن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبله إن فقداه شرعا كان تيمم لمرض اه (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد لدليل من قال أنه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤال مقدر تقديره فلم قلتم إن التيمم رخصة والرخص لا تناط بالمعاصي فكيف يصح بالتراب المغصوب اه (قوله لكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فانه إنما هو فقد الماء كما يأتي رشيدى (قوله والمتمتع إنما هو الخ) برده عليه العاصي بسفره فان أصبح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه وهو السفر الذي هو مظنة الفقد المجوز له معصية ع ش (قوله وقيل سنة ست)

مزيل العين من السبع وإن نزلت غسلاته متغيرة أو زائدة الوزن لا يقال إذ انزلت كذلك يحكم بنجاسة المحل وإن لم يكن به أثر فلا تحسب من السبع لانا نقول المحل هنا محكوم بنجاسته وإن لم تنفصل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن ما بقي شيء من السبع ومع ذلك تحسب الغسلات من السبع (قوله تعذر تطهيره) ظاهره وإن جدد وقال م ر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره بنظر أن تنجس في حال جموده أمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا

### (باب التيمم)

واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والمتمتع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه الكتاب والسنة والاجماع رجحة

(يتيمم المحدث) إجماعا (والجنب) للخبر الصحيح فيه والحائض والنفساء والمأثور (٣٢٥) بغسل أو وضوء مسنون وكذا

الميت وخص الأولين  
لأنهما محل النهي وأغلب  
من البقية (لأسباب)  
ويكفي فيها الظن كما قاله  
الرافعي (تنبه) جعله  
هذه أسبا با نظر فيه للظاهر  
أنها المبيحة فلا يتأني أن  
المبيح في الحقيقة إنما هو  
سبب واحد وهو العجز  
عن استعمال الماء حسا  
أو شرعا وتلك أسباب  
لهذا العجز قيل لو قال  
لأحد أسباب كان أولى  
ويرد بوضوح المراد  
جدا فلا أولوية (أحدها  
فقد الماء) حسا كان حال  
بينه وبينه سبع فالمراد  
بالحس ما تعذر استعماله  
حسا ويؤيده قولهم في  
راكب بحر خاف من  
الاستقاء منه لا إعادة  
عليه لأنه عادم للماء  
ويترتب على كون فقد  
هنا حسيا صحة تيمم العاصي  
بفسره حيثئذ لأنه لما عجز  
عن استعمال الماء حسا لم  
يكن لتوقف صحة تيممه  
على التوبة فائدة بخلاف  
ما إذا كان مانعه شرعا  
كعطش أو مرض أو عبارة  
المجموع لا يتيمم للعطش  
عاص بفسره قيل  
التوبة اتفاقا وكذا لو كان  
به قروح وخاف من  
استعمال الماء الهلاك لأنه

رجحه المغنى وشيخنا قول المتن يتيمم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتن تجسس فلا يتيمم للنجاسة لأن  
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها مغنى (قوله والنفساء الخ) ومن ولدت ولدا جافا نهاية ومغنى (قوله)  
وكذا الميت) أي يتيمم كإساق نهاية (قوله وخص الأولين الخ) ولو أقصر المصنف على المحدث كما اقتصر عليه  
في الحاوي لكان أولى ليشمل جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد  
المحدث من عطف الاختص على الإعم مغنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحدها منها نهاية ومغنى (قوله)  
جعله هذه) أي ما سيذكره من الفقد وما معه (قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان  
تيقن المسافر فقده الخ وقوله فان لم يجد يتيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد أسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو  
القولين المذكورين سم أي كما جرى عليه النهاية والمغنى (قوله فلا أولوية) نفي الأولوية ممنوع قطعاً سم  
(قوله حسا) والفقد الشرعي كالحس بدليل ما لو مر مسافر على مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له الوضوء  
منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نهاية ومغنى (قوله كان حال بينه الخ) أقول وجهه أن هذا المثال  
من الفقد الحسني تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه  
الشرع منه فإنه فقد شرعي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسني سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع  
ومنه مسألة تناوب البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من  
في السفينة الاستقاء من البحر مر اه سم (قوله لا إعادة عليه الخ) مقول قولهم (قوله لأنه عادم الخ) قد  
يقال المعنى عادم شرعا فلا دلالة بصرى ولك أن تقول إن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور  
معنى عادم حسا (قوله هنا) أي في مسئلتى حيولة السبع والخوف من الاستقاء من البحر (قوله قال تعالى الخ)  
علة لقول المتن أحدها فقد الماء قول المتن (فان تيقن الخ) ومن صور التيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول  
بفقده بل الأوجه إلحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم  
نهاية اه سم قال ع ش قوله مر إلحاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو  
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل  
منزلة اليقين اه عبارة الجبرمي عن الحفني والمعتمد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستند الطلب لأن  
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله المراد باليقين الخ) وفاقا لظاهر المغنى  
وخلافاً للنهاية كاسم (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل  
ما يأتي الخ قد يمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعم الظن يفسر التوهم الاتي بما يخرج ظن

(قوله وصحته بالتراب المغصوب الخ) أي وإن كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة الخ  
(قوله بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان تيقن المسافر فقد يتيمم بلا طلب وقوله فان لم يجد  
تيمم وقد بقدر المضاف أي لأحد الأسباب وقرينته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله فلا أولوية)  
نفي الأولوية ممنوع قطعاً وهذه منه مكبرة ظاهرة (قوله أحدها فقد الماء حسا كان حال بينه وبينه سبع)  
أقول وجهه أن هذا المثال من الفقد الحسني تعذر الوصول للماء واستعماله حسا بخلاف ما لو قدر على الوصول  
إليه واستعماله حسا لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسي شرعي فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعي  
لا حسي وأعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسني سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع ومنه مسألة تناوب  
البئر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن توبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستقاء من  
البحر مر وفي شرعه من صور تيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقده بل الأوجه إلحاق العدل في  
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم اه وأقر الأسنوي ما نقله عن  
الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ما لم يعتمد به أو أنه لا ماء به اعتمده لأن عدمه هو  
الأصل فيتقوى به خبر الفاسق اه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا النظر إلى أن قال فالوجه  
أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه اه (قوله حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم

قادر على التوبة وواجد للماء انتهت قال الله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا (فان تيقن) المراد باليقين هنا حقيقته خلافاً

الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذي لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما يكفي الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب أقوى سم وتقدم آنفا عن الحنفى اعتماد ما قبل الاصح وفاقا للنهاية (قوله او الحاضر) الى قوله الا ان غلب في النهاية الا قوله الآية الى لانه الى قوله ولا طلب فاسق في المعنى إلا قوله وعود الضمير الى المتن وقوله الآية الى لانه (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط امن خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهّم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد سم وفي الرشيدى عن الشيخ عميرة ما نصه لك ان تتوقف في كون المقيم فيها اى في حالة تيقن وجود الماء كالسافر من كل وجه بدليل ان المقيم يقصد الماء المتيقن وان خرج الوقت بخلاف المسافر اه قول المتن (فقده) اى الماء حوله معنى قول المتن (بلا طلب) بفتح اللام ويجوز اسكانها نهاية معنى (قوله لانه حينئذ) اى طلب الماء حين تيقنه فقده قول المتن (وان توهّمه الخ) ينبغى ان اخبار الصبي المميز الذي لم يبعد عليه كذب مما يورث الوهم واما اذا اخبر بعدم وجود الماء فلا يعول عليه لان قوله غير مقبول ع ش (قوله اى جواز الخ) عبارة المغنى والنهاية قال الشارح اى وقع في وهمه اى ذهنه اى جواز ذلك اه يعنى تجوز اراجحاه هو الظن او مرجوحاه هو الوهم او مستويا وهو الشك فليس المراد بالوهم الثانى اى المرجوح بل هو صحيح ايضا وبفهم منه انه يطلب عند الشك والظن بطريق الاولى اه (قوله وعود الضمير الخ) قد يقال بعد تفسير توهّم بجوز لا مانع من ارجاع الضمير الى المضاف الذى هو الفقد فتأمل بصري ويمكن ان يحاج بان المراد الضمير في كلام الشارح ما يشمل ضمير فقده كما هو صريح صنيع النهاية ورجوع ضميره للماء المضاف اليه في قوله فقد الماء متعين والاصل عدم تشبث الضمائر ولو سلم عدم الشمول فالمانع ان تجوز الفقد يشمل يقينه فيلزم التناقض (قوله على حد فانه الخ) اى الخنزير ع ش (قوله كما هو الخ) اى رجوع الضمير الى المضاف اليه وهو الخنزير قول المتن (طلبه) اى ما توهّمه وان ظن عدمه كما مر نهاية اى آنفا وهذا قيد ينافى ما مر عنه عند قول المتن فان تعين الخ لا ان يحمل ما هنا على ظن غير مستند لخبر عدل ثم رايت ان الرشيدى دفع المناقاة بذلك وعبارة سم قال في العباب ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع ما ياتى من قول الشارح مع المتن فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب بما توهّم فيه الماء ثانيا وثالثا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد اه قال في شرح العباب وإن ظن الفقد يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وإن ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتأمل اه (قوله وجوب فى الوقت) ولو طلب قبل الوقت لفائتة او نافلة

لمن وهم فيه بدليل ما ياتى في معنى التوهّم (المسافر) او الحاضر وذكر الاول للغالب (فقده تيمم بلا طلب) لانه حينئذ عبث (وان توهّمه) اى جواز ولو على ندور وجود الماء وعود الضمير للمضاف اليه سائغ على حد فانه رجس كما هو التحقيق في الآية بل متعين هنا بقرينة السياق فلا اعتراض (طلبه) وجوبا في الوقت ولو بنائيه الثقة وان اتاه قبل الوقت

وهو اعم من اليقين (قوله بدليل ما ياتى في معنى التوهّم) قد تمتنع دلالة ما ياتى على الوهم لان من يحمل اليقين هنا على ما يعم ظن الفقد يفسر التوهّم الآتى بما يخرج ظن الفقد ويؤيده الاكتفاء بالطلب الذى لم يفد إلا مجرد ظن الفقد فكما كفى الظن بعد الطلب فليكيف ابتداء إلا ان يقال الظن بعد الطلب أقوى (قوله او الحاضر) قضيته ان احكام حد الغوث الآتية جارية في الحاضر ومنها اشتراط امن خروج الوقت فقضية ذلك ان الحاضر لا يلزمه الطلب عند توهّم الماء من حد الغوث الا ان امن خروج الوقت ومن باب اولي حد القرب وحد البعد (قوله وان توهّمه) قال في العباب ولو مع غلبة ظن عدمه اه وهو مع قول الشارح الآتى في قول المصنف فلو مكث موضعه فالاصح وجوب الطلب بما توهّم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد قال في شرح العباب وان ظن الفقد اه يتحصل منهما ان ظن عدمه ابتداء لا يمنع وجوب الطلب وان ظن عدمه بعد الطلب يسقط الوجوب في تلك المرة لا فيما يطرأ بعدها فتأمل (قوله للمضاف اليه) اى كالماء في قوله هنا فقد الماء (قوله في الوقت) قال في شرح العباب لو طلب قبل الوقت لفائتة او تطوع فلما فرغ من الطلب دخل وقت حاضرة فله التيمم للحاضرة من غير طلب قاله القفال وعالله بان الطلب إذا كان لما يجب الطلب له في ذلك جاز التيمم بذلك الطلب قال الزركشى ويخرج منه انه لو طلب لعطش محترم فلم يجده كان الحسك كما ذكره اه وفيه نظر لوضوح الفرق بينهما فانه فيما ذكره طلبه للتيمم



فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله القفال في فتاويه نهاية وإيعاب أى والحال انه لم يحتمل تجديد ماء كما هو ظاهر شورى وقال الاول وبؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك اه واعتدته المتأخرون وإن نظر فيه الايعاب وغبارة سم بعدد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائدة أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كافي الخادم او في اوله لكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالي ابن الاستاذ اه ونظر فيه مر سم بما ياتي من جواز إلتلاف الماء الذي معه قبل الوقت وافر الرشد واطال الكردى في رده وقال القليوبي لا يجب الطلب قبله وإن علم استغرق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) اى يقينا فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية وشرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الايعاب لو اجتهد فظن دخوله فطلب فبان انه صادفه صح اه (قوله مالم بشرط طلبه قبله) شامل للاطلاق عبارة للمغنى ولو اذن له قبل الوقت ليطلب له بعد الوقت كنى أما طلب غيره له بغير إذنه أو باذنه ليطلب له قبل الوقت أو أذن له قبل الوقت واطلاق فطلب له قبل الوقت أو شاكا فيه لم يكن جزءا فان طلب له في مسئلة الاطلاق في الوقت ينبغي ان يكون كنظيره في المحرم بوجوه رجلا ليعقد له النكاح ثم رابت شيخنا عليه على ذلك اى فيكنى اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله ولو واحد عن ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كالزوجة والعبد عش (قوله للآية) دليل للبتن وقوله إذ لا يقال الخ بيان لوجه الدلالة (قوله إلا إن غلب الخ) خلافا لاطلاق النهاية والمغنى واعتمد عش ماقاله الشارح ثم قال ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) اى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) إن اريد بما هنا فقدا الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه وإن اريد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرط الانتقال بل شرط الانتقال ففقد فليتأمل بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قولهم طلبه الخ) محل تأمل وقياس مامر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انسب من عدد الركعات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعمم التراب لاعضاء التيمم لانها من المقاصد دونها فيغتفر فيها مالا يغتفر فيها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل تصر بحكم هنا بان استنابة الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الاكثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققة نادر جدا فتأمل وانصف بصري وهو وجه مغنى لكن يؤيد كلام الشارح مامر عن النهاية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) اى اشتراط تيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لا تجاد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يجانسه بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعدد طلب له بعد الوقت ونقل الزركشى عن اظهر احتمالين لان الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك اه والايجاب اه وله متجه وقوله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال إلا أن الفرق أن الجمعة أئبط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غير ها اه ما في شرح العباب (واقول) قد يشكل على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإلتافه عثمان من غير عصيان من حيث إلتلاف ماء الطهارة وإلتاف العصيان ثابت من حيث انه إضاعة مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالمتبادر منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت أو اوله فاخر إلى ان ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه وإلا لزم صحتة بدون طلب فليتأمل ثم الوجه فيما قدمه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائدة أو عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ قد رد هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيها واشتبه ماء وما ورد فاجتهد للشرب جاز التطهر بما ظن انه الماء فليتأمل (قوله تنبيه ظاهر قولهم الخ) قد يوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم يشترط طلبه قبله ولو واحدا عن ركب للآية إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولا نه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكتفى بطلب من لم يأذنه ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لانه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلم يكتفى بطلب الرقبة في الكفارة وامتنعت الا نابه في القبلة لان المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسى وهو لا يختلف (تنبيه) ظاهر قولهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نائبه طلب في الوقت لم يكف لان الأصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما تعلق بالفعل كعدد الركعات لا بد فيه من اليقين ولا ينافيه

(ما مر الخ) أى قبيل التنبيه الاول (قوله وما بعده) أى من الاسباب (قوله وإنما يلزمه) الى قوله المنسو بين في النهاية وإلى قوله وشرط في المغنى الا قوله عادة الى ان يستوعبهم (قوله منزله) أى مسكن الشخص من حجر او مدر او شعر او نحوه وقوله وامتعة أى ما يستصحبه معه من الاثاث شيئا ونهاية ومغنى (قوله بان يفتشها) أى بنفسه او بنائبه الثقة كما مر (قوله المنسو بين الخ) والمراد بكونه منسو بين اليه اتحادهم منزلا ورحيلا بحيرى عبارة شيئا والمراد بفقته المنسوبون اليه في الخط والترحال اه وعبارة المغنى سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسوبون اليه اه (قوله ان تفاحش الخ) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسوبين لمنزله عادة فليحذر رسم اقول ويندفع التعارض بجعل ان تفاحش الخ قيد للمنسو بين الخ ايضا كما يفيد قول السيد البصرى مانصه أى فان تفاحش كبرها استوعب المنسو بين اليه عادة كما هو ظاهر ثم حد الغوث على التفصيل الا فى ثم حد القرب ان وجد شرطه فيما يظهر فيهما اه (قوله الى ان يستوعبهم) الى قوله وشرط في النهاية (قوله الى ان يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبقى من الوقت الخ) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا يتأف فيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب في وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم في وجوب الطلب وما هنا في وجوب الصلاة وان اثم بتأخير الطلب ع ش وفي سم بعد كلام طويل فقو لهم الى ان يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أى من وجوب الطلب قبل الوقت واوله اذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فينبغى رده ومخالفته لما بيناه فيما مر وعلم من قو لهم أو يبقى من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فاذا بقي ذلك تيمم من غير توقف على شىء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك الصلاة) أى كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبقى ما يسعها كاملة امتنع الطلب وجب الاحرام بها والاقرب انه لا يقضى لانه حينئذ ان قصر في الطلب صدق عليه انه تيمم وليس معه ماء كما لو اتلف الماء عشا بعد دخول الوقت ع ش (قوله ويكفى النداء الخ) يظهر انه لا بد ان يغلب على ظنه سماع جميعهم لندائه حتى لو توقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر تعين وعبارة النهاية نداء يعم جميعهم والمغنى نداء عاما فيهم وفيها اشعار بما ذكر بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى في شرح مختصر الايضاح مانصه ويظهر انه لا بد ان يغلب على

ما مر عن الرافعى لان الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب بما توهمه فيه (من رحله) وهو منزله وأمتعته بأن يفتشها (ورفته) بتثليث الراء المنسو بين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر إلى أن يستوعبهم أو يبقى من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفى النداء فيهم بمن معه ماء يجوده ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الارض واختلافها وقد ينظر في هذا بان الفرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج الى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض او ارتفاع ونحو شجر فليتامل (قوله المنسو بين لمنزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله ان تفاحش كبرها فليحذر (قوله الى ان يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك ايضا قوله من رحله الا ان يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (قوله الى ان يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد يشترع في الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق ما يتأتى فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم عن ابن الاستاذ فيجب ان يقع في اول الوقت او قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو آخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من اول الوقت كفى وان لزم خروج الوقت فليتامل فانه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه ان شرع في وقت يسع استيعابهم فذاك ولا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشروع من اول الوقت أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقو لهم الى ان يستوعبهم أو يبقى الخ ظاهر في خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ منع هذا للزوم مع اعتبارنا الطلب من اول الوقت لان الرفقة المنسو بين لمنزله قد تكسر ويقل الوقت لما في وقت المغرب او الصبح واما اعتبار الطلب قبل فينبغى رده ومخالفة ابن الاستاذ فيه لما بيناه فيما مر فليتامل (قوله أو يبقى من الوقت الخ) فعلم اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبقى من الوقت الخ) قد يقال ان اريد انه اذا بقي ذلك تيمم من غير

فلا بد من ذكره وشرط ضم  
أو يدل عليه لذلك وفيه  
وقفة لأن فيما ذكر طلب  
الدلالة عليه بالأولى  
(ونظر) من غير مشى  
(حواليه) من الجهات  
الأربع إلى الحد الآتي  
(إن كان بمستوى) من  
الأرض ويخص مواضع  
الخضرة والطير بمزيد  
احتياط وظاهره وجوب  
هذا التخصيص وإنما  
يظهر أن توقفت غلبة ظن  
الفقد عليه (فإن احتاج  
إلى تردد) بأن كان ثم  
انخفاض أو ارتفاع أو  
نحو شجر (تردد) حيث  
أمن بعضاً ومحرماً نفساً  
وعضواً ومالاً وإن قل  
واختصاصاً وخروج  
الوقت (قدر نظره) أي  
ما ينظر إليه في المستوى  
وهو غلوة سهم المسمى  
بحد الغوث وضبطه الإمام  
وغيره بأن يكون بحيث  
لو استغاث بالرفقة مع  
تشاغلهم وتفاوضهم  
لا غاؤه ويختلف ذلك  
بأستواء الأرض  
واختلافها هذا مافي  
الروضة كاصلها المشير إلى  
الاتفاق عليه لكن خالفه  
في المجموع فقال إن كلامهم  
يخالفه لقولهم إن كان  
بمستوى نظر حواليه ولا

ظنه عليهم جميعهم بنداؤه فلو علم أن فيهم أصم أو نأماً أو مغمى عليه لم يباغته نداؤه وجب طلبه منه بعينه اه  
(قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالثمن (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ما يوجد به  
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكره في أكثر كتبه إلا أنه جرى في الإيجاب على اشتراط الضم كردى  
(قوله لأن فيما ذكر الخ) بتسليمه في الاكتفاء بهذا القدر نظر سبباً ومن يسرى ذهنه إلى المدلولات الالتزامية  
أخص الخواص بصري قول المتن (حواليه) مفرد بصورة المثنى يقال حواليه وحواله وحواله بمعنى وهو وجانب  
الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات شيخنا (قوله من  
الجهات) إلى قوله قال الزركشى في المغنى إلا قوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعترض في النهاية (قوله  
الأربع) أي يميناً وشمالاً وأما ما خلفه شيخنا من الاعتناء بظاهره البصري والظاهر أن المراد بذلك  
تعميم الجهات المحيطة به إذ لا معنى للتخصيص اه (قوله إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وإشارته إلى أن  
قول المتن قدر نظره متعلق في المعنى بكل من نظر تردد بجيرى (قوله وإنما يظهر) أي الوجوب (قوله حيث  
أمن الخ) عبارة شيخنا والبحيرى ويشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قل واختصاص سواء  
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان بسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند  
التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن تيقن وجوده فيه اشتراط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال  
إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصله بمقابل وإلا اشتراط الأمن عليه أيضاً وإلا مال الغير الذي لا يجب  
الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى  
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقاً فإن تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير  
اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته وأما خروج الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي  
لا يشترط وجمع الرملي بينهما بحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل  
كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقاً اه (قوله وخروج الوقت)  
أي وانقطاعاً عن رفقة مغنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية  
وشيخنا وسأيت في الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أي غاية رمية نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي إذا رماه  
معتدل الساعد وهي ثلثائة ذراع كما وضحته في الفوائد المدنية في بيان من يبقى بقوله من متأخري السادة  
الشافعية بالمأقف على من سبقني إليه فراجعته منه إن أردته كردى وفي عرش عن المصباح هي أي غلوة  
سهم ثلثائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم  
نهاية أي ومع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقة المنسوبين إليه لا من  
آخر القافلة حلبي وعش وحفى (قوله ويختلف ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد  
قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمده المغنى عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المذكور لأن  
ذلك أكثر ضرراً عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلاً أو نحوه بقربه ثم ينظر  
حواليه اه وهذا مراد من عبر بالتردد إليه اه (قوله جبل صعدة) أي أو وهد صعد علوها حلبي (قوله ونظر  
حواليه الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأول والصعود على جبل والنظر حواليه على الثاني حيث  
توهمه في هذا الحد من حيث هو لا في محل معين منه وإلا فالواجب حينئذ السعى إليه فقط بشرطه لانه والحالة  
هذه متيقن عدمه فيما عداه فالجواب أنه إن توهمه في منزله فقط أو رفقة فقط طلبه منه لا غير بطريقة  
السابق أو بمحل معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتمل  
وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضاً فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شيء آخر لزوم فوات النظر والتردد لما تبين أن قاعاً أنهما معتبران في الطلب وأنه إذا بقي ذلك نظر  
وتردد لزوم أنه قد يخرج الوقت فكان ينبغي أن يقال أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد  
المذكورين وقد يجاب باختیار الأول وفوات النظر والتردد المعتبرين في الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

يصعد بحيث يراه على الخلاف بصرى أقول كلامهم كالصريح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام الشارح وغيره (قوله ان امن) أي على ما تقدم (قوله وليس ذلك) إتيانه الماء في الموضع البعيد (قوله عليه) أي واجبا عليه ع ش (قوله فقد اشار إلى نقل الاجماع الخ) يحتمل ان يكون المشار اليه بذلك في قوله وليس ذلك إتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان أولى لاحتمال الفارق بصرى أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدي إلى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حمله) أي حمل ما في المجموع أو حمل قولهم وإن كان بقره الخ والمآل واحد (قوله لوجوب التردد) الاولى للتردد (قوله وحمل الاول) أي ما في المتن والروضة (قوله لا يفيد النظر الخ) أي إلى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية ع ش (قوله فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يفتقد الصعود أحاطة الجهات الأربع وجب عليه ان يتردد ويمشي في كل من الجهات الأربع إلى حد الغوث وفيه بعد لان هذا بما يزيد على حد البعد هذا ويحتمل ان يتردد ويمشي في مجموعها إلى حد الغوث لا في كل جهة حلي وقرر شيخنا العشاوي عن شيخه عبدربه أنه يمشي في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي يمشيه في الجهات الأربع بلغ حد الغوث على المعتمد خلافا للحلي بجري (قوله أو ضبط حد الغوث) أي أو اراد قدر حد الغوث (فهو كذلك) أي فقدر نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) أي على حد الغوث (قوله بما جمعت الخ) يعني قوله وهو غلوة سهم المسمى بحد الغوث ولو قال بما فسرته به لسلم عنه إيهام ارادة قوله ويمكن حمله الخ (قوله ان المراد النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج القيد أي تردد قدر نظره إن كان معتدلا وهذا يجاب عما نظر به سم من ان هذا الوصف إنما يتأتى لو كان المراد جنس النظر أما بعد تقييده بكونه نظر من يد التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حالة واحدة واجاب عنه بما لعل ما ذكرناه اقرب منه ع ش وقوله واجاب عنه بما الخ وهو قوله إلا ان يجاب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفا وتوسطا بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض) أي فالمراد بالنظر المعتدل ويدعى ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصرى (قوله الماء) أي قوله ونظر فيه في النهاية إلى قول المتن فلو علم في المعنى إلا قوله ونظر إلى اما اذا قول المتن (تيمم) ولا يضر تأخير التيمم عن الطلب اذا كان في الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية أي لا يمنع التأخير المذكور صحة التيمم رشيدى (قوله ولم يتيقن الخ) أي ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية ويأتى في الشارح ما يفيد (قوله حيث لم يفده الطلب الخ) قال في شرح الارشاد أي ولو بقول عدول طلبنا فلم يجده كما اعتمده جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء في تيقن وجود الماء بواحد بالاحتياط للعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدل سم وقوله ما تقدم الخ أي عن النهاية (قوله يقين الفقد) أي وإن ظن الفقد كافي في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث الخ) كالنذر والطواف ع ش وقد يقال أنهم اذا اخلان في فرض ثان فلا تظهر فائدة النحو ولعل لهذا حذف المعنى لفظة النحو (قوله ونظر فيه) أي في قولهم ويكون الخ (قوله يمنع ذلك) أي لزوم انعدام الطلب لو تكرر

استيعاب الرقعة المعتبر في الطلب لذلك (قوله النظر المعتدل) قد يقال نظره شئ واحد لا تعدد فيه ولا تفاوت فلا يتصور اعتبار الاعتدال فيه وإنما يتصور اعتبار الاعتدال لو كان المذكور جنس النظر فليتامل إلا ان يجاب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفا وتوسطا بحسب الاوقات (قوله فان لم يجد) الفقد الشرعى كالخسب بدليل ما لو مر مسافر على ماء مسبل على الطريق في تيمم ولا يجوز الطهر منه ولا إعادة عليه لقصر الواقف له على الشرب نقله صاحب البحر عن الاصحاب واما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها ولا لتنافع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتنب الوضوء قاله العزبن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخابية والصهاريج بان ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والاوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال شرح مر (قوله حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد) قال في شرح الارشاد أي ولو

وليس ذلك عليه عند احد اه قال الزركشى فقد اشار إلى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه ويمكن حمله على تردد لم يتعين بأن كان لو صعد أحاط بحد الغوث من الجهات الأربع إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول على ما إذا كان نحو الصعود لا يفيد النظر لجميع ذلك فيتعين التردد واعتراض السبكي المتن وتبعه جمع بانه إن أراد قدر نظره سواء ألحقه غوث أم لا خالف كل الاصحاب أو ضبط حد الغوث فهو كذلك غالبا لكن لو زاد نظره عليه أو نقص عنه اعتبر حد الغوث دون النظر وإن لم يصر حوا به اه وقد علم الجواب عن المتن بما جمعت به مع ما هو ظاهر ان المراد النظر المعتدل فلا اعتراض عليه (فان لم يجد) الماء بعد الطلب المذكور (تيمم) لحصول الفقد حيثئذ (فلو) طلب كما ذكر وتيمم (مكث موضعه) ولم يتيقن بالطلب الاول أن لا ماء (فالاصح وجوب الطلب) بما يتوهم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفده الطلب الاول يقين الفقد (لما يطرأ) من نحو حدث وإرادة فرض ثان لانه قد يطالع على بر خفيت عليه أو يجد من يدل عليه ويكون الطلب الثاني اخف ونظر

وقوله وبسليمه اى الزوم (قوله ارتفع الطلب الخ) كذا فى اصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يتأمل فى ارتباطه لسابقه بصرى وقديومه ارتباطه لسابقه بكونه بيانا لغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله ماء بمحل الخ) وظاهره انه لا بد ان يكون معينا ولا فلو يتيقن وجود الماء فى محل لا على التعمين لكنه فى حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب اذ لا سبيل اليه الا بالتردد وليس فى كلام احد من الاصحاب ما يشعر بايجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رايت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة وإلا لزم الحرج الشديد فتأمل انتهى بصرى (قوله كاحتطاب) الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمغنى ما يوافقه الا قوله وان تبعه الى وإنما لزم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) اى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصيف والشتاء مغنى (قوله ان لم يخف خروج الوقت) اى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم اجهورى اه بجمرمى وفى عش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا مامر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى التوهم وفرق ما بينهما اه بحذف (قوله ولا كان نزل آخره) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ وينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئه هنا التيمم بلا اعادة سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

بقول عدول طلبناه فلم نجده كما اعتمدته جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء بواحد بالا احتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء هنا بالواحد وقرئ فى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعيب حيث طلب لمن لم ياذن له فأورث ربة فى خبره وبسط ذلك فراجعاه (قوله يقرن الفقد) اى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء باذكر ركعة فى الوقت (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيخين ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التوهم لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقط التفيتش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لا نه يخص ذلك بمن كان نازلاً فى جميع الوقت ويتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فاخر الى ضيقه فينتجه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله الى محل ضيق الوقت فلا يبعد سقوط الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حينئذ للماء المحقق الوجود (قوله ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح إذ غاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغي وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه اذا اخرج الطلب الى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فيمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت بمن يسع الطلب اى كما تقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه يتجه أن يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لا لانه ينبغي تصوير هذا بما اذا كان سائراً من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد اما لو كان نازلاً فى جميع الوقت مثلاً فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه الى ان ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الاعادة لتركة الطلب الواجب بل ينبغي سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله كان نزل آخره) ينبغي ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على مامر وانما التفات  
فى الامعان فى التفيتش  
لا غير وبسليمه حيث افاده  
التكرار اليقين ارتفع  
الطلب عنه كما صرحوا به فلا  
وجه للنظر حينئذ اما اذا  
انتقل لمحل اخر او حدث  
ما يوجب ماء كروية ركب  
او سحاب فيلزمه الطلب  
قطعاً (فلو علم) علماً يقينياً  
نعم يظهر ان اخبار العدل  
كاف لان الشارع اقامه فى  
مواضع مقام اليقين (ماء)  
بمحل (يصله المسافر لحاجته)  
كاحتطاب (وجب قصده)  
لانه اذا سعى اليه لشغله  
الديوى فالدينى اولى  
ويسمى حد القرب وهو  
ازيد من حد الغوث السابق  
ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ  
تقريباً وانما يلزمه قصده  
(ان لم يخف) خروج الوقت  
ولا كان نزل آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يتيمم ويصلي بلا قضاء وإنما لزم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا لزم قصده وإن خرج الوقت لانه لا بدله من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضواً أو بضع له أو لغيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمناً أو أجرة فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشقة بخلاف مال يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فلزمه القصد لعدم العذر حيثئذ وبخلاف اختصاص لانه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ دائق من المال خير منه وإن كثروا عم إن هذا لا يأتي في نحو الكلب إلا ان حل قتله وإلا فلا طلب لانه يلزمه سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بمحاصل ويضيعه غلظ فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحش به عذر هنا لافي الجمرة لانه هنا يأتي بالبدل والجملة لا بد لها (فان كان الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا (قوله خلافا للرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاححاب بحسب ما فهمه ويمكن ان يحمل الاول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل اه قال الرشيدى قوله مر وعليه أن يسعى الخ أى ولو لما فوق حد القرب ما لم يعد مسافراً اه (قوله بل يتيمم) هذا في المسافر اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى إلى الماء وإن فات به الوقت قال في الروضة لانه لا بدله من القضاء اى لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا انه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك اى حيث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وان الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه مغنى وقوله و ظاهر هذا الخ محل تأمل لانه ان كان في حد القرب وامن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم او في حد البعد لم يجب قصده مطلقاً كما هو واضح فالمراد بقوله لا فرق الخ نصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقاً تقدم عن الرشيدى ويأتى عن سم ما يخالفه (قوله وإنما لزم من معه ماء) اى حقيقة او حكماً بان يعلم وجوده في حد الغوث كما سر قلوبى واطفيحى اه بجيرى (قوله لانه واجد) أى للماء فلا يكون خروج الوقت مجزاً للعدول إلى التيمم اطفحى اه بجيرى (قوله ومحل ذلك) اى عدم اللزوم (قوله فيمن لا يلزمه القضاء الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتا مل سم (قوله كذلك) اى له أو لغيره (قوله تيمم للشقة) اى بلا اعادة ان غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعلمه من تحريف الناسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال الكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبقتدر طلبه اخذه من يخافه وهذا اراد به الرد على الاسنوى في قوله القياس خلافه لانه باخذه من لا يستحقه فده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء اخذه من يستحقه او من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص) أى إذا كان يحصل الماء بلا مال ع ش (قوله وأن هذا) أى عدم اشتراط الامن على الاختصاص (قوله وحذف انقطاع) إلى قوله لا في الجمعة في النهاية والمغنى لإقوله حيث توحش به (قوله حيث توحش) قال في شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرى عن الزياىدى مثله وصنيع النهاية كالصريح فيه (قوله والجمعة لا بد لها) أى وليست الظاهر بدلاً عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول الماتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعى للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعى حيثئذ سم وبجيرى قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يبسير كقدم مثلاً وفيه

عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يجزئه هنا التيمم بلا اعادة (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا (قوله ومحل ذلك الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتا مل (قوله فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشقة) قال في العباب ولرا كب سفيمة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيدها قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصه ونحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته انه لا قضاء في مستلثنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفسه او ماله فليست (قوله تيمم للشقة) اى بلا اعادة ان غاب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر (قوله فان كان فوق ذلك تيمم) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعى للماء فوق ذلك ايضاً إلا ان يعد مسافراً اليه فلا يلزمه السعى حيثئذ ثم في كل منهما إذا صلى بالتيمم لفقد الماء فان صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا قضاء وإلا وجب وعلم انه في الروض لما ذكر المراتب الثلاث جد الغوث وحد القرب وحد البعد واحكامها وما يتبع ذلك قال اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى وإن فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشيخين وقضيته وجوب السعى على المقيم وإن خرج الوقت حتى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يحتاج في ذلك إلى سفر

ونظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عر (قوله) ويسمى الخ) أي فوق ذلك قول المتن (تيمم) (فرع) لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدنهاية ومعنى قال عر قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه ونحوه كالتقام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فليحظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم مما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أمالو غلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه (قوله) أي وجود الماء) إلى وكان وجه الفرق في النهاية لإاقوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقوله قول المتن (آخر الوقت) أي مع كون التيمم جائزاً إلى في اثنا عشر ساعة ومعنى قال الرشيدى أي وإن لم يكن التيمم جائزاً إلى في اثنا عشر ساعة بان كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبادى اه (قوله) بأن يبقى الخ) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم (قوله) منه) أي من وقت الصلاة فقوله (فيه) لا حاجة اليه (قوله) ولو في منزلة) إلى قوله وبجواب في المغنى الاقوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف (قوله) ولو في منزلة الخ) أي بان يأتي له الماء وهو فيه معنى (قوله) خلافاً لما وردى) أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل افضل لو ارضى كان يصلى اول الوقت بستره ولو اخر لم يصل بها وكان يصلى في اوله في جماعة ولو اخر صلى منفرداً اركان بقدر على القيام اول الوقت ولو اخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك افضل معنى ونهاية ويأتى في الشارح مثله قول المتن (فانتظاره افضل) لا يبعد أن افضل منه فعلها بالتيمم اول الوقت وبالموضوعه سم أي اخذ من قوله الاتى فان صلى بالتيمم الخ (قوله) آخره) المراد بالآخر وما قبل الاول فلا فرق بين آخر الوقت ووسطه ولا بين غش التأخير وعدمه على المعتمد عر (قوله) كما علم بالاولى) محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فائس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتعلق به (قوله) لأن فضيلته) أي التعجيل (قوله) لمظنون) أي وبالاولى لمشكوك (قوله) ومن ثم) من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها (قوله) إذا اقتصر) أي اراد الاقتصار (قوله) وبالموضوعه) أي ولو منفرداً سم (قوله) له) أي لقولهم فان صلى بالتيمم الخ (قوله) بان الفرض الخ) كقوله له متعلق باستشكال الخ وقوله بان الثانية الخ متعلق بيجاب الخ (قوله) على ما قاله) أي ابن الرفعة (قوله) ثم) أي في المعادة بجماعة (لما ذكرته) أي من أن الثانية لما كانت الخ (قوله) هنا) أي في المعادة بوضوء (قوله) بالتيمم) نعت الصلاة (قوله) لاتعاد) أي بالوضوء (قوله) لانه الخ) أي الاعادة فكان الظاهر التذكير (قوله) لم يؤثر) أي لم يرد (قوله) بخلاف الاعادة للجماعة فيهما) أي فانها وردت ولم يأت بدل الجماعة في الصلاة الاولى بصري

ولأفلا يلزمه أى كما مر أخذاً من قول الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوى النقلة للماء عن التيمم اه اشموله النازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما إذا لم يكن معلوماً وضايق الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطاب المؤدى إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه نظر ثم رأيت ما يأتى على قوله لو توهمه في شرح قوله لم يكن في صلاة بطل اه (قوله) آخر الوقت) يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة (قوله) فانتظاره افضل) لا يبعد أن افضل منه فعلها بالتيمم اول الوقت وبالموضوعه آخره ولا ينافى ذلك رد حمل الزركشى الآتى فتأمل وفي شرح مر ومحل ما ذكر إذا كان يصليها في الحائنين مفرداً أو جماعة أمالو كان إذ أقدمها أصلاًها بنحو التيمم في جماعة وإذا أخرها لنحو الوضوء انفرد فالذى يظهر أخذاً من كلام الأذرعى أن التقديم افضل (قوله) وبالموضوعه) أي ولو منفرداً

الاعادة للجماعة فيهما

(قوله محله) أى محل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآتى (من لم يرجه أصلاً) قد يقتضيان نذب الاعادة في صورة الوهم وهو محل تأمل وإن كان له وجه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أن مراد الشارح بعد الرجاء هنا الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآتى أما لو ظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الرجاء وغيره (قوله مطلقاً) أى رجاء الماء أو شك فيه (قوله لجبر) أى النقص المذكور و (قوله لنذب الاعادة) لعل الأولى حذف نذب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه و (قوله أصلاً) أى لا قويا ولا ضعيفاً (قوله فلا محوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى منفرداً حيثئذ سم (قوله وأما محل الزكشى الاعادة الخ) أى المنقبة في قولهم الصلاة بالتييم لا أعاد (قوله أما لو ظن) إلى قوله إن كان في النهاية والمغنى لا أقوله نعم إلى ولو علم (قوله كتيقن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن محل الخلاف في مسألة الظن ما إذا أراد الافتصار على واحدة فإن أتى بها أول الوقت خالية عما ذكر ثم أتى بها معه فهو النهاية في إحراز الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للآخرين فيما يظهر أخذاً من الوجه الذى ذكره الشارح سابقاً مع ما فهمه كلامه هنا ثم رأيت في الروض مصرحاً به في مسألة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتمد الأول نهاية ومعنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فاحشاً ولا غيره سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتمل أن يضبط بنصف الوقت لإعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله أن الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره فى سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وإن توقع انتهاءه إليه فى الوقت لزماً للانتظار وإدراك الركعة الأخيرة أولى من إدراك الصف الأول وهو أولى من إدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك فى غير الجماعة أما فيما فعند خوف فوت ركوع الثانية وهو من تلزمه الجماعة فالأوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا دراكها وإن خاف فوت قيام الثانية قرأها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف فى الصف المتأخر لتصح جمعته لجماعاً وإدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر أدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام لو اكمل الوضوء بأدابه فادراكها أولى من اكماله ولو ضاق وقتها أى الصلاة أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليتطهر بالماء عن التيمم نهاية وكذا فى المغنى لا أقوله ومحل ذلك إلى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله مر وإدراك الركعة الخ ظاهره وإن أدركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان أدركها فى صف بيته وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع وفى صف أحد ثو مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الافتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة (قوله فإذا خاف فوت الجماعة الخ) قضيته أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها كما لو كان لو ثلث أدركه فى التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء ببقاها لو كان لو ثلث فاتته الجماعة مع إمام عدل وأدركها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه أفضل أيضاً اه ع ش وقوله مع إمام عدل وينبغى أو موافق (قوله ذو النوبة) أى ولو مقبلاً مر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحما تعذر غسله فى غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى وجوباً سم عبارة النهاية والمغنى بل يصلى مقيماً وعارياً وقاعداً من غير إعادة أهال الرشيدى أى والحل يغلب فيه فقد الماء والإلزام الانتظار وإن خرج الوقت كما قيده النور الزبائدى كالشهاب ابن حجر اه (قوله إن كان الخ)

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى مقابل الأظهر أن التأخير أفضل مطلقاً لجبر بنذب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلاً فلا محوج للاعادة فى حقه وأما محل الزكشى الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لأن بقاها الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لأن كلامهم إنما هو فى مسألة الظن كما تقرر أما لو ظن أو تيقن عدمه آخره فالتقديم أفضل جزماً وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفاً لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذو النوبة من منزلهين على نحو بشر أو سترعورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

(قوله فلا محوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى منفرداً حيثئذ لأنه الأصل فيما لم يطلب إلا أن كان ثم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمدهم ورواه نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الأول مر (قوله ولو علم ذو النوبة) أى ولو مقبلاً مر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله فى الحاضرة أما فى الفاتة فيلزمه التأخير وهو ظاهر فى الفاتة بعذر أما فى الفاتة بغير عذر ففيه نظر ويحتمل أنها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يقال لوراعينا الفور امتنع التأخير للنوبة فى الوقت أيضاً وقد يلتزم فليراجع (قوله إن كان



من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبه وجود الماء فيه كما يعلم بما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٣٣٥) وجنس عذره غير نادر والقدرة بعد

راجع لقوله صلى فيه كما مر عن الرشدي أنفا (قوله محدث) إلى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولولم يجد إلى ولا يكلف (قوله محدث الخ) ومن به نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضها وجب عليه مغنى (قوله استعماله) أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج الخ) فماده في عبارة المصنف مهموزة ممنونة لا موصولة لئلا يراد عليه ذلك نهاية ومغنى (قوله ولم يجد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارح إلى منعه بقوله المذكور في قوله ولو يكون الخ إذ مفاده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي) لا حاجة إليه (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك غيرهما مطلقا سم وقد يجاب بحمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم المرجح المقتضى لجوب الترتيب (قوله وجب صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصغرون بقية الجنابة أو محله في غيره أخذ من مسألة الماء مور بصرف الماء للاولى محل تأمل ولعل الاول اقرب والفرق واضح بصري (قوله نعم ينبغي اخذ الخ) الأخذ بما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا قدمت عليه حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذ لا فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده سابقان وجوب الصرف لها فعل وجهها إنما اغلظ منه بصري (قوله بما قالوه في النجس) عبارة النهاية ولولو وجد محدث تنجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي إلا أحدهما تعين للحدث لأنه لا بد من أن تنجس الثوب إذ الممكنة نزعه كتنجس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه أفتى البغوي وهو الأول وجهه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر أما المقيم فلا وجوب الإعادة عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في مجموعها وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالة النجاسة صح تيممه كإرجاء المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء) هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسألة البئر بأنه محل يغلب فيه وجود الماء أي لأن وجود البئر محل يوجب غلبه وجود الماء فيه وقد يجاب بأن عدم تمكنه منها في الوقف صيرها كالعدم اه وقال في قول العباب ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيد ما نصه لأنه عادم أي ولا نظر لكونه أو لا بالأعادة ممن هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالعدم فكان كمن هو محل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسألة البئر أنه لا فرق بين غلبه وجود الماء بواسطة وجود تلك البئر في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة راكب السفينة المذكورة إذ من شأن المحل الذي به بحر تجري فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها أعني مسألة البئر بالمسافر كما صرح به في شرح العباب فإن العباب فرضها في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافرون ببئر الخ فقال في شرحه وخرج بالمسافرين في الأولى أي مسألة البئر المقيمون فلا يصلي أحد منهم بالتيمم في الوقت لما مر في قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه القضاء لأن تعبيرهم بالمسافر والمقيم للغالب وعليه فعمل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البئر وقد قال في الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لأن هذا من قبيل الحائل الحسي أما لو لزمه القضاء لغلبة وجود الماء مع قطع النظر عن تلك البئر فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غلب الوجود مع عدم البئر امتنع الصلاة بالتيمم فمع وجود البئر أولى فإن عرض عذره في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدين ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لاجل الترتيب (قوله ولم يجد الخ) حال (قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

الوقت لا تعتبر بخلاف من عذره ما لو اغترفه أو غسل به خبثا خرج الوقت فانه لا يصلي لعدم عجزه حالا (ولو وجد) محدث أو جنب (ماء) ومنه برد أو تلج قدر علي إذا تيمم أو ترابا (لا يكفيه) فلا يظهر وجوب استعماله (للخبر الصحيح) إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وإنما لم يجب شراء بعض الرقبة في الكفارة لأنه ليس برقبة وبعض الماء ماء ولولم يجد ترابا وجب استعماله جزما ولا يكلف مسح الرأس بنحو تلج لا يذوب ولم يجد من الماء ما يطهر الوجه واليدين لعدم تصور استعماله قبل التيمم المذكور في قوله (ويكون) استعماله وجوبا على المحدث والجنب (قبل التيمم) لأن التيمم لعدم الماء فلا يصح مع وجوده نعم الترتيب في المحدث واجب وفي الجنب الذي عليه أصغر أيضا أم لا مندوب فيقدم أعضاء وضوئه ثم رأسه ثم شقه الأيمن ثم الأيسر وإنما لم يجب ذلك لعموم الجنابة لجميع بدنه فلا مرجح يقتضى الوجوب ومن ثم لو فعل ما ذكر من تقديم أعضاء الوضوء ثم وجد بعض ماء يكفيه في فرض ثان أيضا وجب صرفه

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنابتها فكان ذيرها أحق بصرف الماء إليه ليزيل جنابته نعم ينبغي أخذا بما قالوه في النجس

المعتمد لأن التيمم مبيح ولا إباحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجحنا في هذا الباب الجواز وفي  
 المغنى لإقوله وظاهره إلى وظاهر قال ع ش قوله لم ير إذا لم يمكنه نزعه أي كان خاف الهلاك لوزنه فان أمكن  
 أن لا يخش من نزعه مخذور تيمم تواضوا ونزع الثوب وصلى عاريا ولا إعادة عليه لأن فقد السترة بما يكسر وقوله  
 م روان رجحا الخ مشى عليه حج أهو قوله وهو الوجه أي خلا للتحفة (قوله أن محل ما ذكر) أي وجوب  
 الصرف إلى الجنابة (قوله بتخير) خلا فاللناية والمغنى كما سرائنا (قوله أي الماء) إلى قوله ومن ثم في النهاية إلا  
 قوله كما يلزمه إلى فان امتنع وكذا في المغنى لإقوله ولو لم يحل إلى ونحو الدلو وقوله فان قتل إلى ولو لم يكن (قوله  
 أي الماء للطهارة الخ) أي وان لم يكفه نهاية ومغنى (قوله ونحو الدلو) أي كراشء ولو وجد ثوبا وقدر على  
 شدة في الدلو أو على أدلانه في البئر وعصره أو على شقه وإيصال بعضه ببعض ليصل وجب أن لم يزدنق صانه على  
 أكثر الأمرين من ثمن الماء وأجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم أنه لو جفر محله وصل إليه فان كان يحصل  
 بخفر يسير من غير مشقة لزمه وإلا فلا ذكره في المجموع عن الماوردي وهل يذبح شاة الغير التي لم يحتج إليها  
 لكلبه المحترم المحتاج إلى طعام وجهان في المجموع أحدهما نعم كالماء فيلزم مالكها بذلها له وعلى نقله اقتصر  
 المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد ثانيها لا لسكون الشاة ذات حرمة أيضا نهاية ومغنى قال ع ش قوله  
 مر لزمه ينبغي أن المراد بنفسه أن لا يلق به أو بمن يستاجر هان لم تزد أجرة مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ ومعلوم  
 أنه يجب لما لكها قيمتها وأنه لو امتنع المالك من بذلها لجاز قهره على تسليمها كما في الماء إذا طلب لدفع العطش  
 وامتنع المالك من تسليمها (قوله ونحو الدلو) بالجر عطفًا على ضمير شراؤه بدون إعادة الخافض على مختار  
 ابن مالك أو بالرفع عطفًا على التراب (قوله واستجاره) أي نحو الدلو وهو بالرفع عطفًا على شراؤه (قوله بعد  
 دخول الوقت الخ) متعلق بيجب (قوله لعطش) أي ولو لحيو أنه المحترم كما مر عن النهاية والمغنى أنفا (قوله  
 قدمها الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح اللزوم هنا يضام راهم سم (قوله  
 سفرا) يظهر أن التعبير به للغالب وان المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد أو يستوى فيه الأمران  
 بصرى (قوله وعلم) محل تأمل إذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهره الأول لا يستلزم الثاني  
 بصرى ويمكن أن يجاب بأن إيجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لخارج لازم والنهي له يقتضي  
 الفساد كما تقرر في الأصول (قوله بطلان نحو البيع) إلى قول المتن ولو وهب في النهاية لإقوله وهي اعم إلى  
 المتن وقوله بشرطه إلى وزان وكذا في المغنى لإقوله سواء إلى المتن وقوله لصفة كاشفة وكذا وقوله إلى بخلاف  
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه بلا حاجة له ولا  
 للبشترى أو المنتهب لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعنيه للظاهر اه قال ع ش ظاهره أنه يبطل في  
 الجميع وان كان زائداً على القدر المحتاج اليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد إذا كان مقداره معلوما  
 اخذنا ما قالوه في تقريب الصفة اه بخذف (قوله في الوقت) مفهوماً أنه لو باعه أو وهبه قبل الوقت صح  
 وسيأتي في كلامه مر ما يصرح به ع ش ومعنى قول النهاية لو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزم الأصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في  
 القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اه وأقره سم (قوله أو القابل) حاجة  
 القابل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد سم (قوله ويبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد  
 ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) أي ولو ضاق الوقت سم (قوله  
 على شيء منه) أي ما ذكره من الشراء والاستتجار والاسترداد المفهوم من بطلان نحو البيع ويبعد لاقتصار

غيرها مطلقاً (قوله قدمها) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح اللزوم  
 هنا يضامر (قوله أو القابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر أنه غير مراد (قوله ويبطل تيممه) ظاهره  
 لكل صلاة وان لم يكف لإلظهاره واحدة (قوله ما قدر على شيء منه) فلو ضاق الوقت وقضى تلك الصلاة أي  
 ان كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعد ما ظاهره وان كان الماء عندها باقيا في

ان محل ما ذكر فيمن لا قضاء  
 عليه فيمن يقتضى بتخير  
 (ويجب شراؤه) أي الماء  
 للطهارة ومثله التراب ولو  
 بمحل يلزمه فيه القضاء  
 ونحو الدلو واستجاره بعد  
 دخول الوقت لا قبله كما  
 يلزمه شراء ساتر العورة  
 فان امتنع صاحب الماء من  
 بيعه للطهر ولو اعتق لم  
 يجبر بخلاف امتناعه من  
 بذله بعوضه وقد احتاج  
 طالبه إليه لعطش ولم  
 يحتاج مالكة لشربه حالا  
 فيجبر بل له مقاتلته فان  
 قتل هدر أو العطشان ضمنه  
 ولو لم يكن معه إلا ثمن  
 الماء أو السترة قدمها  
 لدوام نفعها مع عدم البدل  
 ومن ثم لزمه شراء ساتر  
 عورة فنه لا ماء طهره  
 سفرا وعلم من وجوب  
 شراء ذلك بطلان نحو بيع  
 ذلك في الوقت بلا حاجة  
 للوجوب أو القابل ويبطل  
 تيممه ما قدر على شيء منه  
 في حد القرب وإنما صح  
 هبة عبد يحتاجه للكفارة  
 لأنها على التراخي أصالة  
 فلا آخر لوقتها وهبة  
 ملك يحتاجه لدينه لتعلقه  
 بالذمة وقدر ضى الدائن بها

على الاخير اخذ امامنا نفعاً عن النهاية والمغنى وان جرى عليه السكرى عبارة قوله ما قدر على شئ منه أى  
 مادام قادر على استرداد شئ من الماء المبيع او الموهوب (قوله لم يكن له حجير على العين) أى وان فعل ذلك حيلة  
 من تعلق غرمائه بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء فى حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع  
 سم وبؤيده قول المغنى ولو مر بماء فى الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا اعادة  
 عليه لانه فاقد للماء اه (قوله تلك الصلاة) أى التى وقع تفويت الماء فى وقتها التقصير فيها نهاية ومغنى (قوله  
 يغلب فيه الخ) الاولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء  
 عندها باقياً فى حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه  
 ايضا لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لانه فوته الخ) ولو تلف الماء فى يد المشتري او  
 المتهب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه اعادة ويضمن المشتري الماء لا المتهب لاذ فاسد كل عقد كصحيحه فى الضمان  
 وعدمه نهاية ومغنى (قوله فى الوقت) أى او بعده اما إذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء  
 الطهارة وإن كان يعصى من حيث انه اضاعة مال ولا اعادة ايضا مغنى (قوله لكنه يعصى ان اتلفه الخ)  
 قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عبثاً يقسم إلى اتلاف لغرض وغيره فتأمل ولا يخفى ما فيه سم أى وكان  
 المناسب حذف عبثاً عبارة النهاية ولو اتلف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وان اتلفه بعده لغرض  
 كتبريد وتنظيف ثوب فلا قضاء ايضا وكذا لغرض فى الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه اثم فى  
 الشق الاخير ويقاس به أى فى الاثم ما لو احدث فى الوقت عبثاً لا ماء ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة  
 به اه قال ع ش قوله ولا يلزم من معه ماء الخ ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذ لا  
 يلزمه أن يصحح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقد للطهورين فيصلّى ويعيد كما أتى به المؤلف م راه (قوله كتبريد)  
 وتحرير مجتهد (فروع) ولو عطشوا او لميت ماء شربهم ويجموه وضمنوه للوارث بقيمته لا بمثله وإن كان  
 مثلياً إذا كانوا بيرة للماء فيها اقيمة ثم رجعو إلى وطنهم ولا قيمة له فيه و اراد الوارث تغريمهم إذ لوردوا الماء  
 لكان إسقاط للضمان فان فرض الغرم بمكان الشرب او مكان اخر للماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمكان الشرب  
 وزمانه غرم مثله كسائر المنليات ولو أوصى بصرف ماء لولى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظاً  
 لمجهته ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان مرتباً وجد الماء قبل موتهم اقدم الاول لسبقه فان ماتا  
 معاً او جهل السابق او وجد الماء بعدهما اقدم الا فضل لا فضليته بغلبة الظن بكونه اقرب إلى الرحمة لا بالحرية  
 والنسب ونحو ذلك فان استويا اقرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتطوع به ثم المتنجس لان  
 طهره لا بد له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوها عن النجس غالباً ولغلظ حدتهما فان اجتمعتا اقدم أفضلهما  
 فان استوتا اقرع بينهما ثم الجنب لان حدته اغلظ من حدث الحدوث حدثاً اصغر نعم ان كفى المحدث دونه  
 فالمحدث أولى لانه يرتفع به حدته بكمال دون الجنب مغنى وفى النهاية مثله مع زيادة ونقله مؤنه كما قاله ابن الرفعة  
 وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال ع ش قوله مردونه أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه أيضاً لان الماء على  
 ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغى ما لم يصلها بالتيمم بعد نواف الماء اخذ من  
 قول الروض وشرحه ما نصه وان تلف الماء فى يد المتهب او المشتري فكلا رافقاً انه إذا تيمم وصلى لا اعادة  
 عليه لانه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم اه ل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقياً  
 فى حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التى فوت الماء فى وقتها وعبارة الارشاد قضى الاولى  
 قال فى شرحه أى التى باع الماء فى وقتها اه (فروع) فى شرحه ولو قدر على تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز ومهمل لفرض لزوم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع  
 فى القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حساً) يؤخذه انه  
 لو تلف هنا حساً قبل الصلاة لا قضاء (قوله لكنه يعصى ان اتلفه لغرض) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجير على العين  
 فان عجز عن استرداده تيمم  
 وصلى وقضى تلك الصلاة  
 بماء أو تراب بمحل يغلب  
 فيه عدم الماء لا ما بعدها  
 لانه فوته قبل وقتها بخلاف  
 ما إذا اتلفه عبثاً فى الوقت  
 لا يلزمه قضاء أصلاً لفقده  
 حساً لكنه يعصى ان اتلفه  
 لغرض لاله كتبريد

(بشمن) أو اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٨) في زمانا ومكانا ما لم ينته الأمر لسد الرق لان الشربة حينئذ قد تساوى دنائير فلا يكلف

زيادة على ذلك وإن قلت ما لم يبيع بمؤجل يمتد إلى زمن يمكنه الوصول فيه لحمل ماله عادة الزيادة لا ثقة بالاجل عرفا (إلا ان يحتاج إليه) أي الثمن أو الاجرة (لدين) عليه ولو مؤجلا سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كضمانه دينافيا (مستغرق) صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج إليه لاجله استغراقه (أو مؤنة سفره) المباح ذهابا ولما بابا على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للسكن والخادم أيضا ويتجه في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة أيضا وهي أعم لشمولها لسائر ما يحتاج إليه سفرًا وحضرًا كدواء واجرة طبيب واجرة خفارة وغيرها (حيوان) آدمي أو غيره ولو لغيره وإن لم يكن معه على الأوجه لان هذه الأمور لا بد لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرم قتله ككلب منتفع به وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حربي ومرد وكلب عقور وتارك صلاة بشرطه ومنه ان يؤمر بها في الوقت وان يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن فان

يخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بأرض الحجاز ثم وجده بمصر غرمه قيمة الماء لا مثله وإن كان للماء قيمة وقوله ولو دون قيمته أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المحل اه (قوله بشمن أو اجرة مثله) أي إن قدر عليه بنقد أو عرض نهاية ومعنى (قوله لان الشربة حينئذ) وبعد في الرخص لإيجاب مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله فلا يكلف زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية ومعنى (قوله يمتد الخ) عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والاجل يمتد الخ قول المتن (لدين) أي الله أي كالزكاة أو لادى نهاية (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة سم رشدي أي لان الصفة الكاشفة هي المبينة للحقيقة متبوعها كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مبينة لمفهومه كالضاحك بالقوة بالنسبة للإنسان ع ش قول المتن (أو مؤنة سفره) لا فرق فيه بين ان يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجه ورفيق ونحوهم ممن يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله لم يربد أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مر ممن يخاف انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدما على ما طهراته اه (قوله المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمغني مباحا كان أو طاعة اه (قوله كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها بأنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه كإقامته انفا ع ش (قوله أيضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله آدمي الخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك وزوجه ورفيق ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد ان يكون عليه كائنا من غنى ونهاية (قوله وإن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد ما سبقه يصدق بحيوان للغير ليس معه وليس مراد بالاولى ان يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصرى ع ش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته اه (قوله ككلب الخ) والكلب ثلاثة اقسام عقور هذا لا خلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م رأى وابن حجر أنه محترم يحرم قتله خضري اه بجبري (قوله وتارك صلاة الخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر ان من معه الماء لو كان غير محترم كران محصن لم يجز له شربه ويتيمم وهو محتمل ويحتمل خلافاً لانه لا يشرع له قتل نفسه اه وقال في الايعاب لعل الثاني اقرب ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذلك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره زول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون كالعاصي بسفره فلا يكون احق بمأنته إلا ان تاب اه كركي وسموع ش وقول الايعاب لعل الثاني اقرب في البجيرمي عن مر مثله (قوله ومنه ان يؤمر الخ) ومنه تركها لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والسلام في غير تاركها جوداد أو لا فهو داخل في قوله ومرد كركي (قوله ومثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط ان يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله اراد به نحو العاصي بسفره أو مرضه (قوله وزان) عطف على حربي (قوله والماء المحتاج الخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش اسكنه يحتاج إلى ثمنه شيء مما سبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المذهب اه (قوله أيضا) أي كائنا احتاج إليه لشيء مما ذكر (قوله أو أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آلة الاستقامة وقوله إجماعا إلى قوله وحيث في المغني إلا قوله أي

الاتلاف عبثا ينقسم إلى اتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يخفى ما فيه وعبارة الروض وإن أتلف الماء في الوقت لغرض كتب ردو وتنظف وتحير مجتهد لم يعص أو عبثا لا قبل الوقت عصي ولا إعادة اه (قوله صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله حيوان محترم) عبارة شرح الارشاد حيوان محترم ممن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره ان عدم نفقته اه (قوله على الأوجه وقوله على المعتمد) اعتمد ذلك أيضا

وجودهم كالعدم والماء المحتاج لثمنه لشيء مما ذكر كالعدم أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلوا) أو حبلا (وجب القبول) إلى

الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تقديمه على وجب الخ كافي غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب ومراؤه  
اعدامه قبل الوقت فها هنا ولي رشيدى (قوله سؤال كل من ذلك) اى من الهبة والقرض والعارية مغنى  
(قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة  
ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اى الرجوع للجميع صريح صنيع  
النهاية وشرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياط  
وصنيع الشارح حيث قيد المان بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله اى وقد جوز الخ ظاهر في  
رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اى لم يمكن تحصيله بشرا او نحوه مغنى (قوله ولم  
يحتاج له المالك الخ) فان احتاج اليه الواهب لعطش حالا او مالا او غيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه مغنى  
واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اى عن طلب الماء كافي شرح الروض اى والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين  
طريقا بصري (قوله فان لم يقبل) اى اولم يسأل (قوله لم يصح تيممه) هل المراد مادام مقدور عليه نظير ما مر  
أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة مثلاً في وقتها محل تأمل وعلى كل فهل من يجب عليه السؤال كذلك  
او يفرق بينهما محل نظر كذلك بصري اقول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدور عليه  
صريح في الشق الاول من التردد الاول ويصرح بكونه من التردد بين مراد اقول البر ماوى فان امتنع من  
القبول والسؤال لم يصح تيممه مادام قادرا عليه اه (قوله والا بان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول  
اليه يتلف او غيره حالة تيممه فلا تلزمه الاعادة اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو  
قضية صنيعة سم عبارة ع ش أى أو وصل بعدم فارقة مالكة الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه  
داخل في قوله (بان عدم) اى الماء بحد القرب (قوله منه) اى بما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله  
صح ولا اعادة) مقتضا ان الحكم كذلك في صورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو  
الهبة في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاءها في صورة الامتناع فليراجع وليحرر بصري اقول اشار سم  
الى الفرق بينهما بما نصه قوله او امتنع مالكة اى بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع  
وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه اه (قوله أو آلة الاستقاء) بالرفع عطفا على ثمنه ومحتمل جزء عطفا على  
ضميره عبارة المغنى ولو وهب ثمنه اى الماء و ثمن آلة الاستقاء او قرض ثمن ذلك وان كان موسرا بما لا غائب  
اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بما لا غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوبى  
اى مقرض الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللماء قيمة) مفهومه انه اذا لم يكن للماء قيمة لا يلزمه قبوله  
فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند القرض فهل اذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول او يقال مالا  
قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت في الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم وجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه  
قبول ثمنه وهو موسر به بما لا غائب اجيب بانه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن  
العهد فان قيل ان اريد وجدان الماء فقد نص الشافعى على انه اذا تلف الماء في مفازة ولقبه بيلدان الواجب  
قيمته في المفازة وان اريد قيمته فقيمته و ثمنه الذى يقرضه اياه سواء في المغنى فاذا لافرق اجيب باننا انما

في الوقت لاقبله ( في  
الاصح ) وكذا يجب  
سؤال كل من ذلك ان  
تعين طريقا ولم يحتاج له  
المالك وقد ضاق الوقت  
وقد جوز بذلك له فيما  
يظهر لغلبة المسامحة في  
ذلك فلم تعظم المنفعة فيه  
ولا صل غلبة السلامة لم  
ينظر والاحتياط تلف نحو  
الدلو ولا الى زيادة قيمته  
على ثمن مثل الماء فان لم  
يقبل اثم ثمن تيمم والماء  
موجود بحد القرب مقدور  
عليه لم يصح تيممه واعاد  
والا بان عدم او امتنع  
مالكة منه صح ولا إعادة  
(ولو وهب) أو أقرض  
(ثمنه) أو آلة الاستقاء  
(فلا) يلزمه قبوله لإجماع  
لعظم المنفعة وفارق قرض  
الماء بأن القدرة عليه عند  
المطالبة أغلب منها على  
الثنى وحيث طوبى للماء  
قيمة ولو تافهة لزمه قبوله  
منه (ولو نسيه)

مر (قوله ان تعين طريقا ولم يحتاج له المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة  
والاعارة ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتاج له المالك) قال في شرح  
الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب انتهابه كما اقتضاه كلامهم ونقله  
الزر كشي عن بعضهم واقره اه (قوله والاصل السلامة) اى بل وغلبتها (قوله او امتنع مالكة) اى  
بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعادة لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع  
الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو قضية صنيعة (قوله او اقرض ثمنه) اى ولو من اصله او فرعه او كان  
موسرا بما لا غائب لما فيه من الحرج ان لم يكن له مال وعدم امنا مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال  
لذا يدخله اجل بخلاف الشرا او الاستئجار شرح مر (قوله وحيث طوبى الخ) مفهومه انه اذا لم يكن للماء

أى الماء أو ثمنه أو الالة الاستقاء ( ٣٤٠ ) ( فى رحله أو اضله فيه ) بأن فتنش عليه فيه ( فلم يجده بعد ) أمعان ( الطالب فتيمة ) وصلى ثم بان انه معه

(قضى) الصلاة (فى الأظهر) لنسبته فى إهماله حتى نسيه أو أضله إلى نوع تقصير ومن ثم لو نسي بئرا بقره قضى أيضا كما إذا لم يعثر عليها به وهى ظاهرة الأتار ما إذا لم يعثر فيه فيقضى جزما وخرج بنسبه ما لو أدرج ذلك فى رحله ولم يعلمه فلا قضاء وعلم من ذلك انه لو ورث ماء ولم يعلمه لم يلزمه القضاء (ولو اضل رحله) الذى فيه الماء أو الثمن أو الالة الاستقاء (فى رحال) لغيره فصل بالتيمة ثم وجده فان لم يعثر فى الطالب قضى قطعا وإن أمعن فيه (فلا) قضاء لأن من شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنا لتقصير البتة وختم بهاتين مع انهما باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء انسب كما يظهر ببادىء الرأى تذييلا لهذا المبحث لمناسبتهما له وافادتهما مسائل حسنة فى الطالب وهى انه لا يفيد مع وجود التقصير وان النسيان ليس عذرا مقتضيا لسقوطه وان الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه فى ذكر هاتين هنا واتضح انهما هنا انسب (الثانى) من اسباب التيمم الفقهاء الشرعى لا من حيث نحو المرض كان وجده بأكثر من ثمن مثله

أو جبننا على المتلف ذلك لتعديده وأما المقترض فلم يأخذه إلا برضا من مال كغيره مثله مطلقا سواء أورد فى البلد أم فى المغازاة وفاء بقاعدة القرض انه يلزمه رد المثل أم بخذف (قوله) فيرد مثله مطلقا (الخ) كالصريح فى الشق الاول من التردد فى خلاف المفهوم المذكور (قوله) أى الماء إلى قوله وختم فى المغنى لا قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المتن وإلى قول المتن الثانى فى النهاية لا قوله ومن ثم إلى كما إذا (قوله) والالة الاستقاء) وينبغى أو ثمنها أو أجرها قول (المتن أو أضله) أى الماء أو ثمنه أو آلة الاستقاء (قول المتن فلم يجده (الخ) هذا تفسير اضلاله لأن النسيان لا يقال فيه ذلك معنى قول المتن (فتيمم) أى بعد غلبة ظن فقدته معنى ونهاية (قوله) ثم بان (الخ) أى بان تذكره فى النسيان ووجده فى الاضلال معنى (قوله) بقره) يحتمل ان يكون المراد بالقرب فى مسئلتى النسيان وعدم العثور ما يعد قريبا منه ويكثر تردده اليه لنحو قضاء حاجة ويحتمل فى مسئلة النسيان خاصة ان المراد به جد القرب لانه إذا تيقننا به وجب قصدها كالموتيقن الماء برحله فنسيانها كنسيانها به فى كونه بعد مقصرا وإن كان التقصير فى الثانى اظهر بصرى ويظهر ان المراد بالقرب فى كل من المسئلتين حد الغوث (قوله) وهى ظاهرة الأتار) أى بخلاف خفيها فلا إعادة معنى ونهاية (قوله) ما لو أدرج ذلك (الخ) أى الماء أو ثمنه أو الالة الاستقاء بعد طلبه أما لو لم يطلبه من رحله لعلمه ان لا ماء فيه وقدا درج فيه فيجب القضاء لتقصير نهاية (قوله) فلا قضاء) ولو تيمم لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو انصب مائه فلا إعادة قطعانها به ومعنى (قوله) وعلم من ذلك (الخ) أى من عدم القضاء فى الإدراج وكان الاخصر الا فيدان بقول لو أدرج ذلك فى رحله أو ورثه ولم يعلمه فلا قضاء (قوله) ماء) أى أو ثمنه أو الالة استقاء ع ش أى أو أجرها قول المتن (ولو اضل رحله (الخ) أى لظلمة ونحوها أو اضل عن رفقة نهاية (قوله) لأن من شأن تخيم الرفقة (الخ) يؤخذ منه كما قال شيخنا أن تخيمه ان اتسع كما فى تخيم بعض الأمراء كان كتحميم الرفقة نهاية ومعنى والامراء ليس بقيد وإنما هو لمجرد التصوير لانه الغالب كما هو ظاهر رشيدى قول المتن (فى رحال) ينبغى ان بقيد اخذنا ما مر بان يكونوا منسوين إلى منزله فلو كثروا جدا ولم يجده فى المنسوين اليه فالذى يظهر انه يفتش فى حد الغوث من محله نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه وأما حد القرب فلا نظر اليه هنا فيما يظهر لانه لا يعلم له محلا معيناً حتى يقصده به وتكليفه التردد فى جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا بالتردد أصلا فى حد القرب بصرى (قوله) وختم) أى السبب الاول نهاية (قوله) بهاتين) أى بمسئلتى وجوب القضاء فى نسيان الماء واضلاله فى رحله وعدم وجوبه فى اضلال رحله فى رحال غيره (قوله) لهذا المبحث) أى مبحث السبب الاول (وافادتهما (الخ) من عطف العلة على معلولها وعلى علة أخرى ولعل الاول مبنى ما يأتى عن البصرى والثانى مبنى ما يأتى عن ع ش (قوله) أنه) أى الطالب (قوله) لا يفيد) عبارة النهاية يعيد من الاعادة متبعا وهو الا نسب لقوله الآتى وان النسيان ليس عذر الخ (قوله) وإن الاضلال الخ) غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لا الانسية بصرى ويأتى عن ع ش خلافة (قوله) اعتراض الشراح) منهم المغنى والزيادة (قوله) واتضح انهما هنا انسب) وذلك لانهما لما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائدت تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب ع ش (قوله) كان وجده (الخ) مثال للنفى (قوله) أو وهو مسبل للشرب) أى فى الطريق فتيمة فلا يجوز له الموضوع منه ولا إعادة عليه لقصر الواقع له على الشرب وأما الصهاريج المسبلة للارتفاع فيجوز الموضوع غيره وإن شك اجتنب الموضوع وجوبا قاله العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز ان يفرق بين الحانية والصريح بان ظاهر الحال فيها أى الحانية الاقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف فى مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغنى أو وجد ماء مسبلا للشرب حتى قالوا انه لا يجوز ان يكتحل منه بقطرة ولا ان يجعل منه فى دواة ونحو ذلك اه قول المتن (ان يحتاج) بالبناء للفعول نهاية ومعنى أى ليشمل غير مال كع ش قول المتن (لعطش حيوان) ولا يتيمم لعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب

قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند الفرض فهل إذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح اقراره ولا يثبت فى الذمة (قوله) لعطش حيوان محترم) قال فى شرح العباب

أو وهو مسبل للشرب أو وقد احتاج اليه لعطش كما قال (ان يحتاج اليه) أى الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه ومعناه السابقين فان

فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله لم يسفره اى او مرضه اه (قوله السابقين)  
 اى فى شرح او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره وغيره وإن لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم  
 قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى ولى قوله ودعوى فى النهاية (قوله بما يأتى) ومنه ان لا يشرب به  
 إلا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه محذور تيمم ع ش اى او بعد معرفته ذلك ولو  
 بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى كمنفعة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة  
 علمه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا أو عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به  
 حق الطهارة مر اه سم (قوله التطهر) الاقرب انه شامل للاستنجاء فيتعين الاستنجاء بالحجر ولازالة  
 النجاسة عن بدنه فيصلى بها وتزومه الاعادة لكنه يستبعد إذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور  
 (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان بجنا كفى سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى  
 الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حالا أو ما لا يلزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة  
 بعوض او غيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ماتوهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث  
 ظن اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو ما لا كما يصرح به السياق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله وهو  
 خطأ قبيح) اى ويكون كبيرة فيما يظهر ع ش (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله  
 ويظهر الى ولا يجوز (قوله ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقهم وإن لم يكن حاضرا عالما بالاستعمال  
 ع ش (قوله يلزمه ذلك) اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله وكفاها مستعملة) لعله ليس بقيد ولذا حذفه  
 النهاية فليراجع (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور ع ش  
 (قوله كل متغير الخ) اى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر رشيدى (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه  
 شربه ويتوضأ بالطهور ع ش ورشيدى (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله ولو احتاج  
 لشرب الدابة لزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير مميز) اى من صى ويجنون ع ش (قوله فى المستقدر) اى

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء له هل يعتبر الاحترام فى مالك الماء ايضا ولا فيكون  
 احق بمائه وان كان مهذرا الزناه مع احصائه او غيره للنظر فيه مجال ولعل الثانى اقرب لان مع ذلك لانه بقتل  
 نفسه وهو لا يحل له قتلها ويفارق ما يأتى فى العاصى بسفره بقدره ذلك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة  
 هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد ان يكون كالعاصى بسفره  
 فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزر كشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه  
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعا لا ناما مورون باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش  
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه  
 للطهر فلا محذور فى منعه الخ ما اطال به فى الجواب (قوله ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة علمه  
 من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيئا أو عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق  
 الطهارة مر (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا ويتعين الاستنجاء بالحجر  
 او لا فيه نظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا ازالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فيصلى بها وتزومه الاعادة  
 لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظر ايضا ولا يبعد الشمول ايضا لكنه يستبعد اذ لم يكن الا مجرد توهم  
 وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان بجنا كفى  
 سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه لعطش حالا أو ما لا يلزمه  
 التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او غيره اه قال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه  
 يلزمه التردد له ان امكنه لكن قال الا ذرعى ولا شك انه يتزود لبيمته لالكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والذى  
 يتجه انه حيث علم احتياج احده من القافلة اليه حالا لزمه التزود لانه ان قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجا اليه)  
 اى ولو ما لا كما يصرح به السياق (قوله انه يلحق بالمستعمل) اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقدر)

لاحتياج الطهر ايثار محتاج  
لطهر وإن كان حدثه أغاظ  
كما اقتضاه لإطلاقهم لأن  
الأول حق للنفس والثاني  
حق لله تعالى نعم لو انتابوا  
ماء للطهر ولم يحرزوه جاز  
تقديم الغير لأن انتهاء  
المحتاج إلى ماء مباح من غير  
إحرازه لا يوجب ملكه  
(ولو) لم يحتج إليه لذلك حالا  
بل (مألا) أى مستقبلا  
وإن ظن وجوده لما تقرر  
أن الروح لا تبدل لها فاحتيط  
لحاربات الأمور المستقبلة  
أيضا نعم لو احتاج مالك ماء  
إليه أى ولو لمونه ولا يقال  
الحق لغيره كما هو ظاهر  
مألا وثم من يحتاجه حالا  
لومه بذله له لتحقيق حاجته  
ومن علم أو ظن حاجة غيره له  
مألا لومه التزود له أن قدر  
وإذا تزود للآل ففضلت  
فضلة فان ساروا على العادة  
ولم يمت منهم أحد فالقضاء  
أى لما كانت تكفيه تلك  
الفضلة باعتبار عادته الغالبة  
فيما يظهر وإلا فلا ولا يجوز  
إدخار ماء ولا استعماله  
لطبخ يتيسر الا كتفائه بغيره

حيث لا ضرر سم (قوله لا محتاج الخ) عطف على لعطشان (قوله لأن الأول) أى الشرب وقوله (والثاني)  
أى الطهر (قوله انتابوا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والأولى تناوبوا (قوله ولو لم يحتج) إلى قوله  
أى لما كانت فى النهاية إلا قوله أى ولو إلى مالا وكذا فى المغنى إلا قوله وإن ظن وجوده (قوله وإن ظن الخ)  
فيه رد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج إليه للعطش لو استعمل مامعه لومه استعماله  
أه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا إليه فى المستقبل  
عش (قوله وجوده) أى فى غده نهاية (قوله لغيره) أى غير المالك وهو مونه (قوله مالا) ظرف لا محتاج  
(قوله من يحتاجه حالا) أى ولو لمونه (قوله لومه بذله الخ) ويقدم الأدمى على الدابة فيما يظهر وهل يقدم  
الأدمى عليها ولو علم هلاكها وانقضاءه أى راكبها عن الرفقة وتولد الضرر له أم لا فيه نظر والأقرب الأول  
لأن خشية الضرر مستقبلة وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج  
إليه حالا وإن أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المال وهو ظاهر للعلة المذكورة عش (قوله حاجة غيره)  
أى شامل بهيمة غيره فيتزود لكل بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها إليه أن قدر سم عن الإيعاب (قوله أن  
قدر) أى وإلا فلا سم (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) هل يعتبر وضوءه لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع  
بين صلوات بوضوءه هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من  
آخرها وهو العشاء والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوء واحد فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو  
كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو  
فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل سم وقال عش قوله حج أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة  
الخ رده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر أه  
ويوجه بأن كل صلاة صلواها يصدق عليها أنها فعلت ومعهم ماء غير محتاج إليه فوجب قضاء الأولى أو الأخيرة  
وهو ما استقر به سم من احتمالين إبداهما فى كلام حج تحكم أه (قوله وإلا فلا) أى فإن مات منهم  
من لو لم يفضل من الماء شىء وجدوا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شىء فلا  
قضاء مغنى (قوله ولا يجوز إدخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكمك وفتيت أه  
وحاصله الفرق بين الحاجة إليه لما ذكر حالا فتعتبر أو مالا فلا تعتبر مطلقا وقال مر أنه المعتمد أه سم  
عبارة النهاية ولا يتيمم لا احتياجه لغير العطش مالا كبل كمك وفتيت وطبخ لحم بخلاف حاجته لذلك  
حالا فله التيمم من أجل أه قال عش ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيده  
بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش أه  
وعبارة الكردى على شرح بافضل قوله ولا يجوز ادخار الماء لطبخ الخ بخلاف احتياجه إليه لذلك حالا  
فيسعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله يابسا أو لا

أى حيث لا ضرر (قوله ومن علم أو ظن حاجة غيره مألا لومه التزود له أن قدر) نقل فى شرح العباب  
العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهر أنه يلزمه التزود له إن أمكنه لكن قال الأذرعى ولا شك أن يتزود  
لبهيمته لا لكل بهيمة ثم قال فى شرح العباب والذى يتجه أنه حيث علم احتياج أحد من القافلة إليه مالا  
لومه التزود له أن قدر عليه وإلا فلا أه وقد تقدم أيضا وبه يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهمه  
كلامه أنه منقول صريحا (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) فيه أمور أحدها هل يعتبر وضوء لكل  
صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوءه وثانيها هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة  
من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فإن الفضلة قد تكفى وضوء واحد أو أول المدة صبح وآخرها  
عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة  
لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل (قوله ولا  
يجوز ادخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلكمك وفتيت أه وحاصله الفرق بين الحاجة



وعليه جرى الحال الرمي وجرى التحفة على الفرق بين ما يتيسر الاكتفاء عنه بغيره أو يسهل أكله بإسفل  
 يجوز التيمم أو لا يكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى المغنى على إطلاق جواز  
 التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بحذف (قوله) ولا لنحو بل كحك) قد مر ان الاحتياج للعطش  
 مشروط بان يخشى منه مرضا أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل كحك كذلك فهو مثله وإلا فلا  
 ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين إذ يبعد القول بأنه كالعطش وإلزم بوجده شرطه وكذا القول  
 بأنه لا بدخرا لما ذكر مطلقا وإن خشي منه نحو مرض وعبارة أصل الروضة الحاجة للماء لعطش ونحوه فدخل  
 بل نحو كحك في قوله ونحوه لكن بالقيد المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم رابت في السنباطي على  
 المحلى مانصه لا يطبخ وبل كحك وفيت به إلا ان خاف من خلافة محدور بما يأتي وعليه يحمل ما فتي به العراقي  
 من وجوب التيمم حينئذ بصرى (قوله فيها) أى في الطبخ ونحو البل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض  
 السابق ذكره في السبب الثاني بصرى (قوله أو يظن الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوته بعد)  
 تأمل في التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع  
 يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصرى قوله أو يظن حدوته الخ محتاج إلى  
 التأمل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشى من التجرد طرو مرض كان له اللبس ابتداء وهو متجه مغنى وسيأتى  
 في هامش التحفة في الحج نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصرى قول المتن (يخاف الخ) شمل تعبيره بالخوف  
 ما لو كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف عش ويخالفه  
 قول الشارح أو يظن حدوته بعد وكذا يأتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ  
 محذوف أى فقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض  
 شرط بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرر اجيب بان الغالب ان الخوف إنما يحصل مع  
 المرض ومع هذا قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر  
 ايضا سم (قوله مطلقا) أى باردا أو مسخنا وعبارة عش قدر على تسخينه أو لا بجيرى (قوله المعجوز  
 عن تسخينه) أى فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم  
 به في موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره عش  
 واعتمده الحنفى اه بجيرى (قوله مرضا) أى حدوته (قوله وله وقع) الوال للحال والضمير للخوف منه  
 من المرض وزيادته (قوله خفيف) راجع لصداع ايضا قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم وخرس  
 وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم أوله) إلى قوله وظاهر في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول  
 (قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضاً عميرة ونهاية ومغنى (قوله كنعص وضوء الخ) أى نقصا يظهر به خلل عادة  
 عش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كالمفسر نهاية ومغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة  
 يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من إطلاقهم وهو الظاهر المتعين عش أى خلافا  
 لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زيادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زيادة العلة وهو إفراط الألم وكثرة  
 المقدار اه أى بان انتشر الألم من موضعه لموضع آخر عش وعبارة سم قوله وكذا زيادته في  
 الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لجرأه لا يخاف من الاستعمال معه محدور فى

ولا لنحو بل كحك يسهل  
 أكله بإسفل على الأوجه  
 فيها (الثالث) من الأسباب  
 الققد الشرعى من حيث  
 ذلك بأن يكون به الآن أو  
 يظن حدوته بعد (مرض  
 يخاف معه) ليس بشرط بل  
 لأن الغالب خوف ما يأتى  
 مع وجود المرض دون  
 فقده والمراد ان يخاف (من  
 استعماله) أى الماء مطلقا  
 أو المعجوز عن تسخينه  
 مرضا أو زيادته وله وقع  
 لا نحو صداع أو تألم خفيف  
 أو (على منفعة عضو) بضم  
 أوله وكسره ان تذهب  
 كنعص وضوء أو سمع  
 كالخوف على ذهاب أصل  
 العضو أو الروح أولى نعم  
 متى عصى بنحو المرض  
 توقفت صحة تيممه على التوبة  
 لتعديه (وكذا بطء البرء)  
 بضم الباء وقد حقا فيهما أى  
 طول مدته وإن لم يزد الألم  
 وكذا زيادته وإن لم تطل  
 المدة (أو الشين الفاحش)

أيهما ذكر حالاً فتعتبر أو ما لا فلا تعتبر مطلقاً وقال مر انه المعتمد (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل في  
 التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا ان يقدر هذا وخرا عن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع  
 ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضا (قوله وكذا زيادته)  
 كذا في الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التام باستعمال الماء لجرأه لا يخاف من الاستعمال معه  
 محدور فى العاقبة اه فالتام بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التام الناشئ عن  
 الاستعمال فتأمل وقد يقال التام الناشئ زيادته فر ع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله

من نحو استحشاف أو نحول  
أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد  
وأصله الأثر المستكره (في  
عضو ظاهر) وهو ما يبدو  
في المهنة غالبا كالوجه  
واليدن وقيل ما لا يعد  
كشفه هتكا للبروءة  
ويرجع الأول إن أريد  
النظر لغالب ذوى  
المروآت وظاهر تقييد  
نحو العضو هنا بالمحترم  
ليخرج نحو يد تحتم قطعها  
لسرقة أو عاربة بخلاف  
واجبة القطع لقود لا احتمال  
العفو (في الأظهر) لقوله  
تعالى وإن كنتم مرضى  
الآية وصح أنه عليه السلام  
قال لما بلغه أن شخصا  
احتمل وبه جرح برأسه  
فأمر بالغسل فأتى فقلوه  
قتلهم الله أولم يكن شفاء  
العى السؤال وألحق ما  
ذكر بالمرض لأنه في  
معناه وخرج بالفاحش  
نحو قليل سواد أو أثر جدرى  
وبالظاهر الباطن ولو في  
أمة حسنة تنقص به قيمتها  
واستشكاه ابن عبد السلام  
بأنهم لم يكلفوه فلسا زائدا  
على ثمن المثل وأجيب عنه  
بما يقتضى عدم تحقق ذلك  
وأنه لو تحقق نقصه جاز  
التيمم ورد بأنه يلزم ذلك

العاقبة اه فالتألم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتأمل وقد  
يتألم التألم الناشئ زيادته فرع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله السابق أو زيادته فليتأمل  
اه (قوله من نحو استحشاف الخ) أى كتحغير لون من بياض إلى سواد مثلا والاستحشاف الرقة مع عدم  
الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والثغرة الحفرة كرى ويجزى (قوله أو ثغرة تبقى أو لحمة تزيد) ظاهره  
وأن صغر كل من اللحم والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا لأن مجرد وجودهما في العضو يورث شيئا ولعل  
هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشين وهو مجرد لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشا تيمم أو يسيرا  
فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره أن ما ذكره بيان للشين الفاحش لا لأصل الشين (قوله في  
المهنة) في القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الحذق بالخدمة والعمل اه وعبرة  
البحريرى المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكون الهاء الخدمة اه (قوله للبروءة) قال  
الثلمسانى المروءة بفتح الميم وكسرهما بالهمز وتركهما مع إبدالها واو ملكة نفسانية تقتضى تخلق الإنسان  
بأخلاق أمثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء المروءة فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واو  
وتدغم وتسهل بمعنى الإنسانية لأنها مأخوذة من المرأوى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالحرف  
الدينية والملابس الخسيسة والجلوس فى الأسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييد الخ (قوله  
ليخرج نحو يد الخ) هذا مبنى على أن المالك ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم أن الأقرب خلافه عش  
واستقرب سم هنا الأول عبارته وهل تقييد النفس أيضا بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل  
نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضوه لآكلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه  
فيه نظرو ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وإن كان المستحق مجنوننا إذ قد يحتاج  
فيجوز لوليه غير الوصى العفو عن الارش سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفيا في النهاية لإقوله ولو  
بالتجربة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر أنه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المغنى والنهاية  
حيث قدما وذكرا هناك (قوله فأمر بالغسل) أى من بعض الصحابة لظنه أن التيمم لا يكفي وإن الغسل  
واجب عليه عش (قوله فأتى) أى بالاعتسالة نهاية (قوله قتلوه الخ) مقول القول قال عش ولا يشك  
هذا الدعاء أمثاله فإنه لا يقصد بها حقيقتها بل يقصد بها التنفير اه (قوله أولم يكن شفاء العى السؤال) أى أولم  
يكن اهتداء الجاهل أى سببه السؤال عش (قوله والحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية لا إطلاق  
المرض فى الآية ولأن مشقة الزيادة والبطة فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق  
ضرر الزيادة اليسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد فى المغنى (قوله وأثر جدرى)  
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما الفتان مختار اه عش (قوله واستشكاه) أى قولهم ولو فى أمة حسنة الخ  
(قوله لم يكلفوه) أى المحتاج لطهر (قوله على ثمن المثل) أى الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى أن النقصان  
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزيادة على ثمن المثل قال سم قد يقال زيادة الفلاس على ثمن المثل غير  
محقق أيضا لأنه بالقويم وهو تخمين ليس بيقين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أى يقتضى أنه الخ (قوله  
نقصه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما اقتضاه كلام المجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله  
بأنه يلزم ذلك) أى أن قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم أن

السابق أو زيادته فليتأمل (قوله وأصله الأثر) عبارة شرح الروض والشين الأثر المستكره (قوله  
بخلاف واجبة القطع لقود) أى وإن كان المستحق مجنوننا إذ قد يحتاج فيجوز لوليه غير الوصى العفو على  
الارش وهل تقييد النفس أيضا بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يتسبب فيه وقد  
يسوغ له قطع عضوه لآكلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه نظرو ولا يبعد عدم الفرق (قوله بما  
يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال زيادة الفلاس على ثمن المثل غير محقق أيضا لأنه بالقويم وهو تخمين ليس  
بيقين فليتأمل (قوله ورد بأنه يلزم الخ) لا يخفى أن قياس هذا الجواب فى الظاهر هو استعمال الماء إن لم

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أى بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقولوا به) أى بوجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أى الرديتاقى مثله في الظاهر ع ش (قوله لان الاستشكال الخ) فيه نظر يعلم بنقل كلام الراذوى وابن شهبة وعبارته واجيب بان حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كما ذكر الاصحاح كلهم انه يجب استعمال الشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لان حصوله مظنون وفيه نظر لان ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر ايضا وقد جوزوا وترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الاظهر انتهت فتأمل بصرى (قوله وبما يقتضى الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أى في الباطن عبارة النهاية و فرق ايضا بينهما بانه إنما امرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فأنقلبه به وإن فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اه (قوله كما يقتل) أى الرقيق (قوله توجيه ما أطلقوه) أى من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاحش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أى بين الخوف على الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أى في المعاملة ع ش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى واللفظ الاول وعلى الاول أى الاظهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه يخوف فاطيب مقبول الرواية ولو عبد أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجى وأقره وهو المعتمد وإن جزم البغوى بانه يتيمم وقال الأسنوى انه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعى ان المضطر إذا خاف من الطعام المحضر اليه انه مسموم جاز له تركه والانتقال إلى الميتة اه فقد فرق الوالد رحمه الله تعالى بينهما بان ذمته هنا اشغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك اكل الميتة وفي كلام ابن العباد ما يدل عليه اه قال ع ش قوله ولا كذلك اكل الميتة لك ان تعارضه بانه ثم ايضا اشغلت ذمته بطلب وقاية روحه باكل الظاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اه وبأتى عن سم عن الشهاب الرملى ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمغنى من عدم كتماية معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده ع ش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على البهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا للحج ع ش أقول وقوله الآتى آنفا وينبغى خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كتماية المعرفة بالتجربة (قوله فاخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الاخبار إلا باجرة وجب دفعها له إن كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره إلى سعى حتى يصل للمريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تتعب لم تجب لعدم استحقاق الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرع عاجز ثم ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا ياخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبغى خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض إخبار عدل فينبغى تقديم الاوثق فالأكثر عددا فلو استوى أو ثوقا وعددا تساوت أو كان كان لم يوجد مخبر فيأتى فيه كلام المستنجى وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيدا لأن معه زيادة علم ثم إن كان المريض مضبوطا لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك كالأول وجب عليه ذلك ومن التعارض ايضا ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فيأتى فيه ما تقدم ع ش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض في البجيرمى عن سم على البهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في إطلاقه الشامل لما إذا لم يزل بخبر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفيا) أى معرفة نفسه وإخبار عدل بان فقد في محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر ع ش (قوله تيمم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الاسلام في الاسنى والغرر يعيل اليه ونقله عن الأسنوى والزركشى واعتمد الخطيب والجمال الرملى

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) يتأمل (قوله بان الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

في الظاهر أيضا ولم يقولوا به وليس في محله لأن الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضى استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورد بان ترك قتله يؤدي إلى تفويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لأن للماء بدلا ويمكن توجيه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فأناطوا الأمر بالغالب فيهما ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدا على الثمن بأن هذا يعد غنبا في المعاملة وهي لكونها العقل أى مرتبطة بكاله لا يسمح أهلها بالغبن فيها كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشع فيها بالتأفة ويتصدق بالكثير فقبل له فقال ذاك عقلى وهذا جودى ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا فاخبار عارف عدل رواية فان انتفيا وتوهم شيئا مما مر تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كركي (قوله على الاوجه) خلافا للنهابة والمغني كما مر آنفا (قوله ولو تمته الاعادة) اي وان وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بجري مي (قوله لا بعد البرء) اي او بالطهارة بالماء سم (قوله اوجود من يخبره بمبيح التيمم) اي بان هذا المرض الذي بك مبيح للتيمم ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تكلف بذلك وتوضا بصري (قوله في جواز التيمم) اي الذي هو نظير العدول للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرمي على عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه سم (قوله بين هذا) اي توهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرمي كما مر آنفا (قوله التي يخشى) الى قول المتن وإذافي المغني والى التنبيه في النهاية الا قوله يدل له الى المتن (قوله وقد عجز عن تسخينه) قال سم في آخر الباب مانصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت اقبى به شيخنا الشهاب الرمي وهو ظاهر لانه واجد للماء قادر على الطهارة وقوله لانه واجد الخ اي وبه يفارق مسئلة الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان سخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين عس واعتمده الحفني كما مر (قوله أو تدفئة اعضائه) اي النافعة اما اذا انفعته التدفئة او وجد ما يسخن به ولم يخف ماذ كرفانه لا يتيمم اذا لاضرر حينئذ والحاصل انه حيث خاف محذور البرد او مرض حاصل او متوقع جازله التيمم وحيث لا فلا شرح بافضل ومع الجواز تازمه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء او يدثر به العضو كركي قول المتن (وإذا امتنع استعماله) اي الماء اي وجوبه مغني ويأتي عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وآخره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله) من جرح او كسر او مرض نهاية اي او نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تجزئ به بل امتناع وجوب استعماله ويصح ان يرد به تحريمه ايضا عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم فالامتناع على بابه اه قال عس قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جازله التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحينئذ فحيث اخبره الطيب بان الغالب حصول المرض حرم استعماله الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرشيدى لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يؤهمه كلامه مر اه (قوله مع خشية محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه سم اي بل الحرمة مقيدة بالظن اخذ من قول الشارح الآتي يدل له قولهم السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر بل بغلبته كما مر آنفا عن النهاية وحاشيته (قوله عامر) شامل لبطلان البرء عبارة البجيرمي عن عس وانظر

على الاوجه) وايداه الاسنوي بمسئلة السم المذكورة (قوله لا بعد البرء) اي او بالطهارة بالماء (قوله في جواز التيمم) اي الذي هو نظير العدول للبيته واعتمد شيخنا الشهاب الرمي على عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لو تمته ييقن) لك ان تقول اذا كان المراد ان الصلاة لزمت زمته في وقتها ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن سقط هذا الراد المبني على تجويز تاخير القضاء عن الوقت عند عدم البرء او وجود الخبر فتأمل (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) في شرح العباب قال الاسنوي ويسن إذا تعذر مسح الاذنين ان يقيم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او الاستنشاق اه وينبغي سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره) قديقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ماذ كروان كان الماخوذ صحيحا (قوله مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله في غير الشين) من غير الشين بطلان البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف في عدم التحريم في الشين وفي

على الاوجه ولو تمته الاعادة لكن لا يفعلها الا بعد البرء او وجود من يخبره بمبيح التيمم ونازع ابن العماد في جواز التيمم بما فيه نظر والفرق بين هذا ونظرم الي توهم سم طعام احضر اليه حتى يعدل عنه للبيته بان الصلاة هنا لزمتم ذمته ييقن فلا يبرأ منها الا ييقن يرد باننا نقول بعدم ما حتى يرد ذلك بل يفعلها ثم باعادتها وهذا غاية الاحتياط لها مع الخروج عما قد يكون سببا لتلف نحو النفس (وشدة البرد) التي يخشى منها محذور مما ذكر وقد عجز عن تسخينه او تدفئة اعضائه (ك) خوف نحو (مرض) في اباحة التيمم لما صح ان عمرو بن العاص رضي الله عنه تيمم لخوف الهلاك من شدة البرد فاقره صلى الله عليه وسلم على ذلك (وإذا امتنع استعماله) اي الماء (في) كل البدن وجب تيمم واحد لا غير او في محل من البدن (عضو) او غيره لعله ويؤخذ من تعبيره بامتنع حرمة استعمال الماء مع خشية محذور مما مر وهو متجه في غير الشين وبطلان قولهم السابق فان خشى ضرر نحو الشمس حرم عليه استعماله

نعم الشين الظاهر لا يقتضى حرمة إلا فى قرن تنقص قيمته ولم يأذن مالكة كما هو ظاهر (ان (٣٤٧) لم يكن عليه ساتر وجب) عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعى خلافاً  
لما كتفى من التراب عليه  
وذلك لئلا يخلو محل العلة من  
طهارة (وكذا) يجب غسل  
الصحيح (الذي يمكن غسله  
على المذهب) لرواية صحيحة  
فى قصة عمر والسابقة انه  
غسل معافقه وتوضأ  
وضوءه للصلاة ثم صلى  
قال البيهقي معناه انه غسل  
ما أمكنه وتوضأ وتيمم  
للباقى ويتلطف من خشى  
سيلان الماء لمحل العلة بوضع  
خرقة مبلولة بقر به لينغسل  
بقطرها ما حو اليه من غير  
أن يسيل اليه شيء ويلزم  
العاجز استئجار من يفعل  
ذلك باجرة مثله ان وجدها  
فاضلة عما يعتبر فى الفطرة  
فان تعذر ذلك قضى لندوره  
ولا يجب مسح محل العلة  
بالماء كما افهمه كلامه ويجب  
بالتراب إن كان محل  
التيمم ما لم يخش منه شيء  
تمام (ولا ترتيب بينهما)  
اى التيمم وغسل الصحيح  
(للجنب) والحائض  
والنفساء اى لا يجب ذلك  
لان الاصل لا يجب فيه ذلك  
قاولى بدله وإنما وجب  
تقديم الغسل إذا وجد ماء  
لا يكفيه لان التيمم هنا  
للعلة وهى مستمرة وثم  
لفقد الماء فوجب استعماله  
اولاً ليوجد الفقد عند  
التيمم والاولى تقديم  
التيمم ليزيل الماء اثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البرء الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أى الفاحش أخذ من  
قوله بما قول المتن (وجب التيمم) وفى شرح العباب قال الاسنوى ويسن إذا تعذر مسح الاذنين ان  
يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة والاستنشاق اه وينبغي سن  
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافاً) عبارة المغنى والنهاية وعرف التيمم  
بالالف واللام إشارة للرد على من قال من العلماء انه يمر التراب على المحل المعجوز عنه اه (قوله) وذلك لئلا يخلو  
الخ) ويلزمه إمرار التراب ما يمكن على محل العلة إن كان بمحل التيمم ولم يخش محذورا بما مر نهاية ومغنى  
وباقى الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال فى الروض اى والمغنى ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضو الجريح ان خاف من غسله ما مر اه عش (قوله لرواية) الى قوله وبحث الاسنوى فى المغنى  
(قوله) ويتلطف) اى وجوباً بان ادى ترك التلطف الى دخول الماء الى الجراحة وقد اخبره الطبيب بضرر  
الماء إذا وصل اليها عش اه بجيرى (قوله بوضع خرقة الخ) ويتحمل عليها شيخ الاسلام وخطيب عبارة  
النهاية وعصرها اه (قوله فان تعذر) ظاهره أنه يقضى ولو مع الاتيان بالمس الآتى فى كلامه المصرح به  
هنا فى النهاية وقد يوجه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد وما يجب المس فلانه اتيان ببعض الواجب  
لانه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتامل بصرى (ذلك) اى الاستئجار عش (قوله قضى لندوره)  
عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل فان تعذر امسه ماء بلا إفاضة اه قال الكردى قوله امسه ماء وهذه رتبة  
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال عش قوله مر بلا إفاضة اى وذلك  
غسل خفيف اه وقال البجيرى قوله مر أمسه بلا إفاضة فان تعذر الا مساس صلى كفا قد الطهورين وأعاد  
عش اه وهذه العبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع الا مساس (قوله) ولا يجب مسح محل العلة الخ  
وإن لم يخف منه لان الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم او يضع ساتراً على العليل للمسح على  
الساتر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومغنى وسم اى بل يسن الوضع المذكور كياتى  
(قوله لم يخش الخ) اى ولا يفمر التراب على الصحيح فيقضى لنقص البدل والمبدل كياتى قول المتن (للجنب)  
الاولى لمريد الغسل ولو مندوباً بصرى (قوله والحائض الخ) اى ومن طلب منه غسل مسنون نهاية ومغنى  
(قوله وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ما لا يكفيه نهاية (قوله ليزيل  
الماء) هذا لا يأتى إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشى فى مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم  
كالغسل والذى يتجه ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا فى  
شرح العباب سم على حج وقوله هذا لا يأتى الخ ظاهر لكنه قد وجد تقديم التيمم فيه بما قاله الاسنوى من  
أن الاولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقديم التيمم حينئذ لكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو  
مقدم على بقية الأعضاء عش اى غير الراس (قوله وبحث الاسنوى الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه  
نهاية (قوله ثم يتيمم) محل تأمل إذ لا ترتيب بين اجزاء الراس بصرى وقد يجاب بأنه للخروج من الخلاف  
الذى اشار الشارح الى رده بقوله السابق وإنما بوجوب الخ والمتفرع على البحث إنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)  
تنبيه) الى المتن ذكره عش واقره (قوله ما افاده المتن الخ) انظر من اين افاد ذلك فان كان من اطلاق قوله  
ولا ترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود فى الصورة  
المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيها وإن كان من اطلاق مفهوم قوله الاتى ولم يحدث فليس بعيداً  
فليتامل سم وقوله ففيه ان المراد الخ لك منعه بان اطلاق المتن لئلا يترتب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطء (قوله ولا يجب مسح محل العلة) نعم يظهر استحبابه (قوله ليزيل الماء) هذا لا يأتى  
إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزركشى فى مسح الساتر هل الاولى تأخير عن التيمم كالغسل والذى يتجه  
ان الاولى ذلك لكن ان فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا فى شرح العباب (قوله)  
وبحث الاسنوى الخ) زاد فى شرح الروض عقبه ما نصه وفى البيان فيما إذا كان حدثه اصغر مثل ذلك ونقله

التراب وبحث الاسنوى ندب تقديم ما يندب تقديمه فى الغسل فى جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقى بدنه

(تنبيه) ما أفاده المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علته في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علته في يده مثلا فتيمم عن الجنباته ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكلبر لا رادته فرضا ثانيا فيندرجه فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه

شامل لما إذا كانا عن حدثه إلا كبر ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس ببعيد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله بشمل الخ) خبر قوله وما أفاده الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فراضا ثم أحدث حدثا أصغرا وأراد فرضا ثانيا (فتيمم عن الجنباته) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم بحذف (قوله وإن كان) أي تيمم الأكلبر (قوله له غسلهما الخ) بدل عامر (قوله مطلقا) أي تيمما وضوءا أو قول المتن (فإن كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (حدثا) مثله مرید التجديد بناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصرى (قوله حدثا أصغرا) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى لإفادته أو طلاؤه وقوله وإن لم توجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخيرته عن غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدن باعلى الوجه فلو كان المانع بأسفله يأتى نظيره بحث السنوى بصرى (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي وتوسطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم يتيمم عن علته ثم يغسل باقي صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضواه) أو امتنع استعمال فيهما لغير جراحة مفتى ومنهج (قوله ولم نعم الجراحة الرأس) الا خصر الأفيد ولم نعمها كافي النهاية والمغنى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منها من نية مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منها طهارة مستقلة لا تكرير لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجري (قوله أو ماعدا الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قبل الانتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قبل الانتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عمتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حيثئذ ومثل ذلك ما لو عمدت الرأس والرجلين نهاية ومغنى (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث رجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو ألواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا نجيار نحو السكر) أي كالحلح مغنى ونهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل إن احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جيرة يأتى فيه تفصيلها بجري (قوله لا يهائم تلك الخ) قد يقال لا يهائم مع الواء أيضا فاعلماه سم (قوله فلم يحتج الخ) ومع ذلك هي

عنه في الروضة ثم قال أنه حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يديه استحب أن يجعل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى ويقيم عن جريها ثم يطهر اليسرى غسلها وتيمما وكذا الرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى سنة فإذا اقتصر على تيمم فقط طهرهما دفعة واحدة والله أعلم انتهى (قوله ما أفاده المتن) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله ولا ترتب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنباته وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتى ولم يحدث فليس ببعيد أفليتأمل (قوله فتيمم عن الجنباته) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فإن قيل يفرض هذا فيما إذا لم يحدث ثانيا إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنباته (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيث رجب غسلهما كان كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لا يهائم تلك)

نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوئه وما أو ما إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو منافع لكلاهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكلبر اضطرر النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان حدثا) حدثا أصغرا (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا ينقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلا وبدا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتب فيه (فإن جرح عضواه فتيमान) يلزماته لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم نعم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عمدته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ماعدا الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لو بقى

بعضهما ثم مسحه ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على العليل ساتر (أوضح (كجيرة) وهى نحو ألواح تشد لا نجيار نحو السكر أو لصوق بفتح أو له أو طلاء أو عضابة فصد (لا) عبارة أصله لا قبل وهى أولى لا يهائم تلك إن ما يمكن نزعه لا يسمى ساترا اه ويرد بان من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها ساترا فلم يحتج للواو (يكن نزعا) عنه لخوف محذور عامر

(غسل الصحيح) ويتألف بغسل ما اخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسلة ماتحتها او امكنه مسه الماء بلا

إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه اقرب إليها من المسح فتعين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا وفارق المسح بانه اقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتلم السابق لما يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم يمسح علمه او يغسل سائر جسده (كما سبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا امكن نزعه بلا خوف محذور عام فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح او اخذت بعض الصحيح او كانت بمحل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب وإلا فلا فائدة لوجوب النزاع وسيأتي آخر الباب بقية من احكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) (او نحوها) وقت غسل غليله (بماء) اما أصل المسح فلخبر المشجوج السابق واما تعميمه فلانه مسح ايح للعجز عن الاصل كالمسح في التيمم وبه فارق الخف ومن ثم لم تتأق وتلو نفذ إليها نحو دم الجرح وعمها عني عن مخالطة ماء مسحها له اخذا بما يأتي في

أوضح لاستغنائها عن الجواب ع ش (قوله لوجوب النزاع) الاولي للنزع قول المتن (غسل الصحيح وتيمم كما سبق) ويجب مع ذلك الخ لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيكفي الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما لانه اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح المكشوف لانه اقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها مسح (قوله لزمه) خبر وما تعذر الخ (وحرف مسه الخ) اي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق أنه رتبة بينهما كما أوضحته في الاصل كردي (قوله في المحتلم السابق) أي في شرح وكذا البرء والشين الخ (قوله ان محله) أي وجوب النزاع (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع سم (قوله واخذت بعض الصحيح) أي ولم يثبت غسله ذبح وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) أي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع ش (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر سم (قوله وقت غسل غليله) أي المحدث دون الجنب اخذا بما مر (قوله السابق) أي آنفا بقوله ثم يمسح علمها (قوله واما تعميمه) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى لا قوله لو كان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) أي لاجل مفارقة الخف بذلك (قوله لم تتأق) فله المسح إلى ان يبرأ نهاية ومعنى (قوله وعمها الخ) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها سم على حج أي فهل يكفي المسح على الجبيرة التي عمها جرم الدم ام لا فيه نظر والاقرب الاول وفي حاشية شيخنا العلامة الشوبري على المنهج عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم رابت قول الشارح مرفى آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا ان يكون بجرحه دم كثير مانعه والوجه حمل ما هنا على كثير تجاوز محله وحصل بفعله او على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإيصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع ع ش اقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور لنقصان البذل

قد يقال الامام مع الواو ايضا فتأمله (قوله غسل الصحيح وتيمم كما سبق) ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة تمام لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس بل بقي بعض الصحيح مكشوف فهل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح لانه اقوى لانه يرفع الحدث مطلقا بخلاف المسح فانه يرفعه إلى البرء وقد بدل على التعين فيما ذكر ان كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليتأمل وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن أمكن غسل الجرح) أي ولم يمكن غسله إلا بالنزع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعمها) انظر لو عمها جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعنى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى تماسه (وقيل) يكفي مسح (بعضها)

كالخف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً أو أخذت شيئاً وغسله لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرر أن مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مستشكل إلا أن يجاب بأن تحديد ذلك لما شق اعرضوا ( ٣٥٠ ) عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج بالماء مسحها بالتراب إذا كان بعضو التيمم فلا

يجب لانه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسكن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فإذا تيمم) من ذكره وقد صلى فرضاً بعد تيمم وغسل مسحاً كامراً (فرض ثان) لما ياتي انه لا يؤدي بالتيمم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يبطل تيممه (لم يعد الجنب غملاً) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما ياتي (ويعيد المحدث) غسل (مابعد عليه) لبطلان طهر العليل وبلزومه بطلان مابعد عملاً بقضية الترتيب الواجب على المحدث دون الجنب ويرده ما ياتي ان طهارته باقية بدليل انه يتنفل به (وقيل يستأنفان) أي الجنب والمحدث لتركب طهرهما من اصل وبدل فاذا بطل البدل بطل الاصل كنزع الخف بناء على الضعيف ان فيه الوضوء (وقيل المحدث كجذب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه لبقاء طهر العليل بدليل صحة تنفله كما تقرر وإنما وجبت إعادة تيممه المتحد أو المتعدد لضعفه عن أداء فرض ثان به فان قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرر من بقاء طهره الاول

والمبدل وائس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المذكور ان يكون من وضع جيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي والراس و فرق الاول بينهما وبين الراس بان في نعميه مشقة النزاع وبين الخف بان فيه ضرر اقلان الاستيعاب بيبليه نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله) (وأخذت شيئاً) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهر انه لا يغني عن مسحها سم يغني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من ان الساتر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فيما ذكر (قوله من الصحيح) بيان لما أخذته (قوله انه لا يجب) الا سبك حذف الضمير (قوله إلا ان يجاب الخ) هذا حسن وقوله لما شق أي او كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم ياخذ من الصحيح شيئاً وقد يقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه إذا مكنته غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز إلا ان يكون المخالف المراعى خلافاً يرى ذلك سم على حج وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لان رعاية الخلاف إنما تطالب حيث لم تقوت مطلوباً عندنا وهي هنا تقوت الغسل الواجب لقد رتبه عليه اللهم إلا ان يقال ان الكلام مفروض فيما إذا تعذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر ليمسحه بدل الصحيح منضمناً للتيمم بدل الجرح مع عرش أي او مفروض فيما إذا لم ياخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف ان المسح كالتييمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغني إلا قوله او المتعدد (قوله من ذكر الخ) أي من غلى عليه ساتر عبارة النهاية والمغني من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وادى فريضته اه وهي اولى (قوله كما مر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزاعها ولا مساس الماء ما تعذر غسله مما تحتها قول المتن (فرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومغني (قوله ولم يبطل تيممه) أي يحدث او غيره كرده سم قول المتن (لم يعد الجنب) أي ونحوه غسلاً أي ولا مسحاً منهج ونهاية ومغني (قوله وبلزومه) أي بطلان طهر العليل بطلان الخ فاذا كانت الجراحة في اليد تيمم واعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية (قوله عملاً بقضية الترتيب الخ) كالونسي من اعضاء الوضوء لغة مغني (قوله او المتعدد) خلافاً للنهاية والمغني (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بدليل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله ان لا يجب الخ خبر قوله قياس الخ (قوله في الاولى) أي في الطهارة الاولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية والمغني وفاقاً للشهاب الرملي (قوله فتعده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق ويعيد المحدث ما بعد عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله انه الخ) فاعل مرو الضمير للوضوء المجدد وقوله انه حكاية النخبي ان مقتضى التجديد (قوله وهذا)

وهو) أي مسحها (قوله) (وأخذت شيئاً وغسله) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهر انه لا يغني عن مسحها (قوله إلا ان يجاب) هذا حسن وقوله لما شق أي او كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو التيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم ياخذ من الصحيح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس ان المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح انه إذا مكنته غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة اليه بل لا يجوز إلا ان يكون المخالف المراعى خلافاً يرى ذلك (قوله لم يعد الجنب غملاً) قال في المنهج ولا مسحاً اه أي يحدث او غيره كرده (قوله في الاولى) أي في الطهارة الاولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتمده

بدليل التنفل به ان لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الاولى بل يكفي تيمم واحد لان تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي فتعده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بان الاصل فيما وجب في الاولى ان يجب في الثانية سقط الماء لبقاء طهره فبقى التيمم المتعدد بحاله لان العلة في إيجابه نقصه عن أداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المجدد انه في نحو النية كالاصل عملاً بمقتضى التجديد انه حكاية الاول وبصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا إنما هو لتوجد





وماصله جاهلا به او توهمه فزال الصوق ( ٣٥٢ ) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وإنما بطل بتوهم الماء لانه واجب

طلبه والبحث عنه ولا كذلك  
توهم البرء ولو سقطت جبيرته  
في صلاته بطلت كتنزع الخف  
ومحله ما إذا بان شيء مما  
يجب غسله إلا لا يمكن بقاؤها  
مع وجوب غسل ما ظهر  
وبذا ما بعده في الحدث  
الا صغر او ما إذا تردد في  
بطلان تيممه وطال التردد  
او مضى معه ركع ثم ان علم  
البرء بطل تيممه ايضا والا  
فلا وبما تقرر من ان ملحظ  
بطلان الصلاة غير ملحظ  
بطلان التيمم اندفع قول  
بعضهم لا اثر لظهور شيء  
من الصحيح في بطلان التيمم  
لانه عن العليل ووجه  
اندفاعه اننا لم نجعل هذا  
الظهور سببا لبطلان  
التيمم بل لبطلان الصلاة  
ملحظهما مختلفا كما تقرر  
(فصل) في اركان  
التيمم وكيفيته وسننه  
ومبطلاته وما يستباح به مع  
قضاء او عدمه وتوابعها  
(تيمم بكل) ما صدق عليه  
اسم (تراب) لانه الصعيد  
في الآية كما قاله ابن عباس  
 وغيره وما يمنع تاويله بغيره  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه وزعم ان من فيه  
للا ابتداء فسفاسف لا يعول  
عليه وصح جعلت الارض  
كلها لنا مسجدا وترابها وفي  
رواية صحيحة وتربها وهما  
 مترادفان كما قاله اهل اللغة  
 خلافا لمن وهم فيه لنا  
 طهور او الاسم للقب في

(قوله وماصله جاهلا الخ) فان تردد في وقت البرء قد رقب زم يمكن البرء فيه ع (قوله او توهمه) اي  
البرء سم (قوله ولم يظهر من الصحيح الخ) اي بان يكون الصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله اي او  
 ما يمكن امرار التراب عليه معنى (قوله لم يبطل تيممه) اي ولا صلاته ع (قوله بطلت) اي صلاته وإن لم  
 يبرأ معنى ونهاية (قوله ومحله) اي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها (قوله او ما إذا تردد الخ) عطف على  
 ما إذا بان الخ ع (قوله تردده في بطلان تيممه) اي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله مجرد تمثيل  
 وليس بقيد (قوله ايضا) كصلاته (قوله وإلا فلا) (فرع) لو كانت الجبيرة لصوقا ينزع ويغير كل يوم او  
 ايام فحكمها كالجبيرة الواحدة كما فتى به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الاوجه خلافه نهاية اي من ان كل مرة  
 لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير الصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح مر يؤثر  
 فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليه ع (قوله من ان ملحظ بطلان الخ) عبارة النهاية علم  
 ان ملحظ الخ واندفع الخ (قوله غير ملحظ بطلان التيمم) فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة  
 ظهور ما يجب غسله من الصحيح ع (قوله لم يجعل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح  
 ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل سم وبصري

(فصل في اركان التيمم) وغير ذلك قول المتن (بكل تراب) يدخل فيه الاصفر والاعفر والاحمر والاسود  
 والابيض معنى ونهاية (قوله ما صدق) إلى قوله فلا يجوز في المعنى ما يوافقه إلى قوله وكذا خبث في النهاية  
 ما يوافقه الا ما انبه عليه (قوله صدق) الا ولى اطلق واسقاط اسم بصرى (قوله لانه الصعيد في الآية الخ)  
 عبارة النهاية والمعنى لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره اي ترابا طاهرا وقال الشافعي تراب  
 له غبار وقوله حجة في اللغة اه (قوله وما يمنع الخ) هذا ما يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار سم ولك ان  
 تمنعه بعدم القول بالواسطة عبارة القليوبي وجوزه الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع  
 وجوزه ابو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزرنين وجوزه الامام احمد وابو يوسف  
 صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالحجر الصلب وجعلوا من الآية ابتداء ففسروا الصعيد بما على وجه  
 الارض لا بالتراب اه (قوله وزعم الخ) عبارة النهاية والمعنى اذا لا تيان بين المفيدة للتبعض يقتضى ان  
 يسمح بشيء يحصل على الوجه واليدين بعضه قول بعض الاثمة انها لا ابتداء الغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
 الزنجشري بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن الماء ومن التراب إلا معنى  
 التبعض والاذعان للحق احق من المراء اه قال ع ش قوله مر ضعفه الزنجشري الخ كان حنفيا  
 وانصف من نفسه (فائدة) ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه إذا تعارض كلام شخص في افتاء  
 وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف اولى فراجع اه (قوله لا ابتداء) المتبادر للتبعض كما لا يخفى فهو  
 ارجح سم (قوله سفاسف) اي ردىء من قبيل الهذيان (قوله واسم اللقب الخ) عبارة النهاية ككون  
 مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنحول وهما قرينتان العدول الى  
 التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدية وكون السياق للامتنان المقتضى تسكثير ما يمتن به فلما  
 اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله في حيز الامتنان) فيه شيء ويؤيدان له هنا مفهوم ما  
 زيادة ترابها وتربها وإلا كان يكفي ان يقول مسجدا وطهورا فانه اخصر سم وقوله ويؤيد الخ تقدم  
 مثله عن النهاية آنفا (قوله ما يشمل) الصواب اسقاطه سم ورشيدى وبصرى اي لان المراد بالتاويل

للتعبير بالاعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتأمل (قوله او توهمه) اي البرء (قوله لم يجعل الخ) انظر  
 هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد  
 جعل الظهور سببا لبطلانه فليتأمل

(فصل) (قوله وما يمنع الخ) هذا لا يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار (قوله ان ما فيه لا ابتداء) المتبادر  
 التبعض كما لا يخفى فهو ارجح (قوله في حيز الامتنان) فيه شيء وهما يؤيدان له مفهوم ما زيادة ترابها وتربها

(طاهر) اراد به ما يشمل الطهور بدليل قوله الاتي ولا بمستعمل وذلك لتفسير ابن عباس وغيره للطيب في الآية بالطاهر (٣٥٣)

فلا يجوز بنجس كان جفلا  
في بول ثم جف أو اختلط  
به نخوروث متفتت ومنه  
تراب المقبرة المنبوشة  
لاختلاطها بعذرة الموتى  
وصديدهم المتجمد ومن ثم  
لم يطهره المطر قال القاضي  
ولو وقعت ذرة نجاسة في  
صبرة تراب كبيرة تحرى  
وتيمم وهو مبنى على  
الضعيف السابق انه لا  
يشترط التعدد في التحرى  
فعلى الاصح لا يتحرى إلا  
ان كان النجس لا يتجزأ ثم  
جعل التراب قسمين نظير  
ما مر في فصل الكمين عن  
القميص بعد تنجس  
أحدهما ولا يضر أخذه من  
ظهر كلب لم يعلم التصاقه به  
مع رطوبة (حتى ما يداوى  
به) كالارمنى بكسر أوله  
وما يؤكل سفها كالمدر  
وطين مصر المسمى بالطفل  
كما صرح به جمع وما أخرجه  
الارضة منه وان اختلط  
بلعابها كعجون بمائع جف  
وان تغير به لونه وطعمه  
وربحة ويشترط ان يكون  
له غبار ولم يذكره لانه  
الغالب فيه (و) من ثم صح  
(برمل) خشن (فيه غبار)  
ولومنه بان سحق وصار  
له كما بينته في شرح  
الارشاد وغيره اما الناعم  
فلانه للصوق بالعضو يمنع  
وصول الغبار اليه ومن ثم

اخراج المستعمل وهو انما يخرج حيث أريد بالطاهر الطهور لا ما يشمل ولا يمكن أن يقال قوله ولا بمستعمل  
في حكم الاستثناء فلا اعتراض عليه ع ش (قوله وذلك) أي اشتراط الطهارة (قوله بالطاهر) أي بالتراب  
الطاهر (قوله بنجس) أي متنجس (قوله ومنه) أي من التراب النجس (قوله تراب المقبرة الخ) أي وتراب  
البيارة بجمع قاذورات الكنيف (قوله المنبوشة) أي الذي علم نبشها فأن لم يعلم جاز بلا كراهة نهاية وزيادى  
قال ع ش قوله مر فان لم يعلم الخ أي بان علم عدم نبشها أو شك فيه وظاهر قوله بلا كراهة شموله لكل  
من هاتين الصورتين ولعل وجهه في صورة الشك ان الأصل الطهارة ولم يرد نهى عنه مع الشك اه (قوله  
لاختلاطها) الاولى التانيث (قوله المطر) أي ولا غيره (قوله القاضي الخ) عبارة النهاية ابو الطيب  
اه والمشهور ان القاضي إذا أطلق فالحسين شيخ البغوى والقاضيان فهو ابو الطيب الطبرى فينبغي ان  
يتأمل في هذا المحل بصرى (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير  
تحروان كانت كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجه في الكبير جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتبهت  
نجاسة في مكان واسع جداً تجوز الصلاة فيه سم (قوله لا يتجزأ) يراجع مفهوم لا يتجزى وأسقطه مر  
اه سم عبارة ع ش قوله مر جاز أي حيث لم يمكن اختلاط النجاسة بكل من القسمين واعلم مر لم  
يذكر هذا القيد لتعبيره مر بالذرة فانها لا يمكن انقسامها وقال ابن حجب لا يتجزأ أي حيث لم يمكن تفرق  
المختلط من النجاسة فهما اه وانظر لو هجم وتيمم من غير اجتهاد هل يصح تيممه كما لو تيمم من تراب على  
ظهر كلب شك في اتصاله برطبا او جافا ولا يصح كمالو اختلط انا طاهر بنجس الطاهر الثاني لتحقق النجاسة  
فما ذكره اه بحذف (قوله بعد تنجس احدهما) ظاهره ان فصل احدهما مع بقاء النكث الثاني متصلا  
بالقميص ولا يكتفى في جواز الاجتهاد وينبغي خلافه لتحقق التعدد بما ذكر ع ش (قوله ولا يضر) الى قوله  
ولم يذكره في المغنى (قوله لم يعلم التصاقه به الخ) فلو علم التصاقه به جافين أو شك فيه جاز وقاس ما مر في المقبرة  
التي لم يعلم نبشها عدم الكراهة هنا ايضا ويحتمل خلافه لان الغالب هنا الرطوبة ولغاظ نجاسة الكلب  
ع ش (قوله كالارمنى) أي والسبع بكسر الموحدة وهو ما لا يثبت إذا لم يعلمه الملح فان علاه لم يصح التيمم به  
مغنى ونهاية (قوله بكسر أوله) قال في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوى اه سم  
(قوله منه) أي من المدر لانه تراب لا من خشب لانه لا يسمى ترابا وان اشبهه مغنى ونهاية (قوله بمائع) أي  
كخيل نهاية ومغنى (قوله ان يكون له غبار) فان كان جريشا أي خشنا او نديا لا يرتفع له غبار لم يكف مغنى  
ورابت في فتاوى ابن زياد في رجل تسبل دمه وفي كل وقت ومتى اتصل تراب التيمم بالوجه صار طينا قال  
فالظاهر اخذاما تقدم صحة تيممه او قول ايضا بصحة تيمم من ابتلى بكثرة العرق في بدنه كما شاهدنا ذلك في  
بعض الناس بحيث لا يؤثر فيه التشفيف اه كردى (قوله ومن ثم) أي لاجل اشتراط وجود الغبار  
(قوله برمل خشن الخ) عبارة النهاية و برمل لا يصدق بعضو ولو كان ناعما فيه غبار منه ولو لم يصدق بعضو  
طبقات الارض والتراب جنس له فلا يصح برمل ولو ناعما لا غبار فيه وفيه غبار لكن الرمل يصدق بالعضو  
لمنع وصول التراب الى العضو اه زاد المغنى ويؤخذ من هذا شرط آخر في التراب وهو ان يكون له غبار  
يعلق بالوجه واليدين (قوله بأن سحق الخ) وفي فتاوى المصنف لو سحق الرمل الصنف وصار له غبار أجزأ أي  
بان صار كله بالسحق غبارا او بقي منه خشن لا يمنع لصوق الغبار بالعضو نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل  
اللصوق المذكور (قوله لو علم عدم لصوقه) أي او غاب على ظنه فيما يظهر وينبغي ان يقال ولو علم لصوق  
الخشن الخ او تردد فيه لا يجوز لعدم حصول التعميم الاتي المحتاج فيه الى غلبة الظن كما صرح به الشارح

ولا كان يكتفى ان يقول مسجدا وطهورا فانه أخصر (قوله اراد به ما يشمل الطهور) الصواب اسقاط  
ما يشمل (قوله تحرى وتيمم) عبارة شرح العباب عن القاضي لم يجز له التيمم منها من غير تحرك وان كانت  
كبيرة وله ان يتحرى ويتيمم اه ويتجه في الكبيرة جدا جواز التيمم بلا تحرك كما لو اشتبهت نجاسة في مكان  
واسع جدا تجوز الصلاة فيه (قوله لا يتحرى) يراجع مفهوم لا يتحرى واسقطه مر (قوله كالارمنى) قال

لو غلم عدم لصوقه لم يؤثر فاناطتهم

ذلك بالحسن والتامع للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم

فيما يأتي وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولو لم منه بان سحق الخ كردى وقضية صنيعة النهاية ان المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال ع ش ولا يبعد انه أي قول المتن ويرمل فيه غبار من المجاز حكما لانه اسناد اللفظ الى غير ما هو له من الملابس وفي سم على حج قد يوجه بانه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل اه قول المتن (لا يبعدن) بكسر الدال كنفط وكبريت نهاية ومعنى وقولها كنفط محل تأمل اذ هو لكونه من المائعات ليس من محل التوهم (قوله كنورة) الى قوله ومر في المعنى لا قوله ولو احتملا (قوله ومثله طين الخ) أي وسحافة نحو اجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفئه شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاسب ثم غلبت على اخلاط تضاف الى الكلس من زرنيج وغيره ويستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به اه وفي سم على حج قال في العباب ولا يجزى أي وان كان رخوا كالكدان أي البلاط وزجاج وخزف واجر سحقت اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه ع ش قول المتن (مختلط الخ) أي ولا يتراب مختلط الخ معنى أي يقيمتا ع ش (قوله كجص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس او الجير شيخنا (قوله وزعفران) أي ومسك ع ش (قوله لانه لنعمه) يؤخذ منه مع ما مر في الرمل الناعم انه لو علم عدم منه لم يضر بصري (قوله ولو احتملا) اطلاقه يقتضي ان الامر كذلك ولو كان مرجوحا جدا وهو محل تأمل لتصريحهم بالاكتفاء بغلبة ظن التعميم بصري أي ولعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى (قوله وكذا خبث الخ) اعتمده مر وقوله بأن استعمال الخ أي ثم طهر بشرطه سم على حج ومعلوم ان محل الاحتياج للتطهير إذا استعمله في غير الأخيرة اما إذا استعمله فيها فهو طاهر كالغسالة المنفصلة منها واما مدر الاستحمام إذا طهر أو استعمل في غير الأولى ولم يلوث فهل يكفي هنا إذا دق وصار ترابا لانه خنزف لانه لا لازالة المنع فيه نظرو الاقرب الثاني ع ش أي كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب في الاستعمال الخ (قوله كالماء) عبارة بالمغنى والنهاية لانه أدى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالماء اه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس الخ) فديقتنى ان استعماله اتفقا لكن قال المغنى وفي ع ش عن الاسنوى مثله ما نصه ويجرى الخلاف في الماء المستعمل في طهارة دائمة الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بقي بعضه) أي حيث استعمله في تيمم واجب ع ش (قوله بعدم مسحه) عبارة غير حالة تيمم اه (قوله بالمثلثة) الى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله بعدم مسه) خرج به ما تثار بعد مسه ماسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك عن المجموع سم عبارة بالمغنى والنهاية اما ما تثار ولم يس المسح بالعضو بل لاقى ما لاقى بالعضو فليس بمستعمل قطعا كالباقي في الارض اه (قوله لم يجز) أي خلافا لاسنوى نهاية ومعنى (قوله وايهام قول الرافعي الخ) عبارة بالمغنى وقول الرافعي إنما ثبت للثنا حكمة الاستعمال إذا انفصل بالكلية واعرض التيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن المساحة والمسوحة لا ما فهمه الاسنوى من انه لو اخذ من الهواء قبل اعراضه عنه انه يكفي اه وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثلها ما نصه اقول رايت في تعليقه منسوبة لما ظند تائى من متأخري المصريين ان محصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتناثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن المساحة والمسوحة جميعا واعرض التيمم عنه وفرع الاسنوى على الثاني انه لو اخذ من الهواء وتيمم

في شرح العباب بفتح الميم وكسرهما لغتان خلافا لاسنوى اه (قوله نوع قلب) قد يوجه بانه لو قال وبغبار رمل او هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يجزى أي وان كان رخوا كالكدان كما قاله في شرحه وزجاج وخزف واجر سحقت اه قال في شرحه وان صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهى (قوله وكذا خبث) اعتمده مر وقوله بان استعمال أي ثم طهر بشرطه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى (قوله بعدم مسحه) خرج ما تثار بعد مسه ماسه كالطبقة الثانية وسيأتي ذلك عن المجموع (قوله

التيمم حقيقة إنما هو بالغبار الذي صار ترابا بالرميل في العبارة نوع قلب وهو ما يؤثره الفصحاء لا غرض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعدن كنورة وسحافة خزف ومثله طين شوى وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يضر رمادا (ومختلط بديق ونحوه) كجص وزعفران وان قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعمته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط هنا يمنع ولو احتملا وصول الطهر للعضو لسكنافته بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بد ان يكون ظهورا خفيفا (لا) يصح التيمم (بمستعمل) في حدث وكذا خبث فيما يظهر بان استعمال في مغاظة (على الصحيح) كالماء بل أولى وكون التراب لا يرفع الحدث فلا يتاثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع انه لا يرفع حدثا فاستويا (وهو) أي المستعمل (ما بقي بعضه) أي التيمم بعدم مسحه (وكذا ما تثار) بالمثلثة منه بعد

مسحه له وان لم يعرض عنه فلو اخذ من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز وايهام قول الرافعي وإنما ثبت له حكم الاستعمال إذا

انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فأولى التراب نعم يفترقان في أنه لا يضر هنارفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها إليه لأنه لما احتاج لهما نزلوه منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالمقطر من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالمحل منع غيره أن يلمص به بخلاف الماء لرفقه يرد بأن ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه إنما يقتضى علوق

بعض الماس لا كله فبعض الماس متناثر وقد اشتبه فنعى الكل لعدم التمييز ومن ثم لو تميز الماصق عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملاً كما هو واضح ثم رابت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تناثر عنه وصحح انه مستعمل والى ما لم يمسسه اليته وإنما لاقى الماصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالارض اه نعم لا يضر هنارفع اليد عن العضو ثم عودها إليه لمسه ببقية الاحتياج اليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر اليه شيء مما ذكر (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى فتيمموا صعيدا طيبا أي اقصدوه بالنقل بالعضو أو اليه (فلو سفته) أي التراب (ريح عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يحجز) بضم أوله لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتماه لما قصد الريح ومن ثم لو أخذه من

به جاز قال به يعلم الدفاع ما ورد به على الاسنوى أن الرافعي إنما ذكره فيما إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام وجيه وفي فتاوى علامة الزمن ومفتي اليمن عبد الرحمن بن زباد رحمه الله تعالى الذي نزل إليه اعتماداً قاله الرافعي وجري عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسموودي في حاشيته وشيخنا العلامة المزجدي في عجايبه والكمال الراداني كوكبه والعلامة تقي الدين الفتى في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتقاذف من الماء وقد قالوا ببطايرته والتراب أوسع باباً من حيث الحكم باستعماله فلما وجه أن المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه بصري (قوله لأن غايته أنه كالماء) قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك دفعاً للشبهة ثم (قوله مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جداً وغلط فكان التعبير بالصحيح أولى ومغنى ونهاية وقوله عاق بكسر اللام من باب علم يعلم ع (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك الخ) ولو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته سم وبصري وغش (قوله نعم لا يضر هنا الخ) يغنى عنه قوله السابق نعم يفترقان الخ (قوله وعلم) الى المتناثر في النهاية والمغنى (قوله من ذلك) أي من حصر المستعمل فيما ذكرناه من مغنى (قوله كثيرين) أي واحد وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقة نهاية ومغنى (قوله أي التراب) الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغنى لا قوله بالنقل الى المتن وقوله لانه الى لواخذه وقوله مع النية الى كفي (قوله بالعضو أو اليه) الاوضح الموافق لما ياتي الى العضو به أو بغيره (قوله بضم أوله) ويصح ان يفتح أوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة حرام نهاية أي والاصل في الحرمة إذا اضيفت للعبادات عدم الصحة وإلا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشيدى وعش (قوله لانه الخ) قد يمنع عبارة المغنى والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو برز للبطل في الطهر بالماء فانغسلت أعضاؤه لان الماء موره فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله أو سفته) أي الريح (قوله مثلاً) أي أو يده الأخرى (قوله مع النية المقترنة الخ) قد يوهى هذا انها لو لم تقترن بالاخذ واقتربت بالرفع انه لا يحجزى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدانتان وجودهما من الرفع ليس بشرط بل الشرطان توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد الخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت عماسة العضو للتراب المسسوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت النية عنده كاف سم (قوله فعك الخ) بتخفيف العين وتشديد هاء كافى المختار عش (قوله فعك وجهه) أي أو يده (قوله اجزاء ايضاً) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في الهواء بحيث لا التجريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فليتامل سم عبارة عش ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله مقترنة بنقل المأذون) مقتضى ما سياتى انها إذا وجدت قبل مسح الوجه اجزاء بصري (قوله ومستدامة الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط ان ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالماء قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بانه لا يثبت على العضو ولا يجري عليه فاغتر فيه ذلك دفعاً للشبهة (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك) لو شك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته (قوله رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت عماسة التراب للعضو المسسوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت عنده كاف (قوله اجزاء ايضاً) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو ورده اليه أو سفته على اليد فمسحها وجهه مثلاً أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالاخذ في غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفى لوجود النقل المقترن بالنية حينئذ وظاهر أنه لو كشف التراب في الهواء فعك وجهه فيه أجزاء أيضاً كالماء بالارض (ولو يمم) بلا اذنه لم يحجز كالماء سفته ربح أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه به ونوى الآذنية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة

إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون غير اولا يبطل نقل الماذون

قال ع ش ولم يذكر اشتراط الاستدانة لما يأتي من أن المعتمد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له ان لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجاً من الخلاف بل يكره له ذلك وبحجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة عليها مغنى ونهاية (قوله ومن ثم اشترط كون الماذون ممزاً) خلافاً لما ظهر إطلاق شيخ الاسلام والمغنى والنهية عبارته مر ولو صدياً او كافراً او حائضاً او نفساء حيث لا نقض اه اى بمسما كان يكون بينهما محرمة أو صغيراً أو مسته بمائل ع ش قال ع ش قوله مر ولو صدياً أى ممزاً زبادى وحج ونقل سم على المنهج عن مر انه لا يشترط كونه ممزاً بل ولا كونه اديماً وعبارته فرع قال مر لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكر او كونه انثى ولا بين كونه عاقلاً او كونه مجنوناً او صدياً لا يميز اذ دابة معلومة بحيث تفعل بامرته انتهت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا نأقول فعل الدابة المعلومة بامرته وأشارته بنزلة فعله فليتامل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كما نقل عن مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله مر ولو صدياً أى ولو غير ممزاً كما فى به الشارح بل ائق بن البهيمة مثله اه (قوله ممزاً) قد يتجه انه لا يشترط التمييز بل الشرط ان يترتب نقله عن نحو اشارته اليه لانه حينئذ يكون بنزلة نقله هو فليتامل سم (قوله ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال في النهاية ولو لم يصره غيره باذنه فاحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين في فتاويه وهو المعتمد أما الآذن فلا نه غير ناقل وأما الماذون له دلالة غير متيعة وكذا لا يضر حدثها في الحالة المذكورة ايضاً اه وقال في المغنى وهذا هو المعتمد وإن قال الراعى ينبغي ان يطل بمحدث الامر كما في تعليق القاضى حسين اه وإن كان ما فاه في حدث الآذن محله فيما إذا وجد قبل النية او بعدها وجدها قبل مسح الوجه فواضح ولا فشكل جداً والحاصل انه إن نوى أى بعد الحدث عند ابتداء المماساة قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح انه يكتب به لوجود النقل المقترن بالنية المعتد بها وإن نوى بعد انتقال التراب إلى الوجه فينبغي ان لا يعتد به بصرى بخذف وحمل ع ش كلام النهاية على الشق الثانى واقره عبارته قوله مر لم يضر الخ اى ولا يجب عليه تحديديه التيمم كما ياتى وقوله اما الآذن الخ خلافاً لابن حنبل اه ونقل سم عن مر ما يصرح بذلك واقره عبارته قوله كذا قاله القاضى الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتب بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايت في النهاية والمغنى في شرح قول المصنف الاتى وكذا استدانتها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل حصر النية فيما ذكر (قوله وبه) اى بقوله لا في النية الخ (قوله بجماعة) اى الغير المحجوج عنه وقوله لانه الخ اى الحاج عن الغير (قوله للآذن) اى قوله واجيب في النهاية والمغنى قول الماتن (وأركانها) أى التيمم وركن الشئ مجانبه الاقوى مغنى ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستاتى مرتبة كذلك نهاية (قوله واجيب عن الاول الخ) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلاً مع عدمه ان اركانها ونحو العاقد لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدمه من اركانها سم (قوله طهورية الماء) لعلة من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيد قوله الاتى فلم يحسن عدده الخ أى الماء الطهور (قوله بمحل التيمم) الاضافة لليان والاولى بالتيمم (قوله بان المطهر الخ) قد يقال ينافيه ما مر له انفا ان تراب المغلظة مستعمل إذ لو لم يكن له دخل في التطهير لما تأثر فتدبره بصرى وسم اقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) اى في المغلظة (قوله وجهه) اى مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله اى التراب وقوله بهذا اى بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم اى في الوضوء (قوله بدليل

بحدث الآذن لانه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستاجر في زمن احرام الاجير كذا قاله القاضى ومن تبعه والمعتمد ما بحثه الشيخان أنه يبطل لانه المباشر للنية بل والعبادة لان ماذونه إنما ناب عنه في مجر اخذ التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفره لا في النية المقومة للعبادة والمحصل لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبقيده قوهم لا يضر حدث الماذون لان النوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لانه النوى ثم (وقيل يشترط عذر) للآذن لانه لم يقصد التراب ويرده ان قصد ماذونه كقصد (وأركانها) خمسة وزاد في الروضة التراب وقصد وقال الراعى الاحسن إسقاطهما لانهم لم يعدوا المائر كنافى الوضوء فكذا التراب ولانه يلزم من النقل القصد واجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدده ركناً للوضوء بخلاف التراب فانه مختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضاً لوجوبه في المغلظة فساوى الماء إلا أن يفرق بان المطهر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به لحسن عدده ركناً فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بانفكاك القصد عن النقل بدليل ما

بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به لحسن عدده ركناً فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بانفكاك القصد عن النقل بدليل ما

ما من فيمن وقف بمهب ريح قاصد التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أى لوجوب (٣٥٧) قرن النية به كما يأتي لاعكسه فلا يرد

ما ذكر في الوقوف بمهب  
الريح لان الذى فيه انه لم  
يلزم من القصد النقل نعم  
قال السبكي افراد القصد  
بالحكم عليه بالركنية أولى  
من عكسه المذكور فى المتن  
لان القصد مدلول التيمم  
المأمور به فى الآية والنقل  
لازم له وبجواب يمنع لزوم  
النقل له كما تقرر وبتسليمه  
فما فى المتن هو الاولى لانه  
ذكر اولاً المأمور رعاية  
للفظ الآية ثم اللازم لانه  
المطرود وهو الطريق لذلك  
المأمور (نقل التراب)  
أى تحويله من نحو الارض  
أو الهواء الى العضو  
الممسوح بنفس ذلك  
معضو كان معك وجهه  
ويديه بالارض ولا بد من  
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن  
تقديره هنا أو بغيره من  
ما ذونه كما مر أو من نفسه  
كان اخذ ما سفته الريح من  
الهواء أو من الوجه كما يأتي  
ثم رده اليه وكان سفت على  
يده أو كنه ولو قبل الوقت  
فمسح به بعده لانه النقل به  
لوجه إنما وجد بعد الوقت  
وافهم عند النقل ركنا بطلانه  
بالحدث قبل مسح الوجه  
مالم يجد النية قبل وصول  
التراب للوجه لوجود  
النقل حينئذ (فلو نقل  
من وجهه) اليه أو (الى يد)  
بان حدث عليه بعد زوال  
ترابه بالكلية تراب آخر

ما من فيمن وقف الخ) فانه فى هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لاعكسه أى أن القصد يلزم منه النقل نهاية  
(قوله قال السبكي) الى قوله وبتسليمه فى النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه بعد النقل  
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من اذهو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد ليس شيئاً زائداً على النقل  
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء فى صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد  
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفى  
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقرر) أى فى  
الوقوف بمهب الريح (قوله ذكر اولاً) أى فى قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله  
وبتسليمه) أى بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله المأمور) أى القصد و (قوله رعاية  
للفظ الآية) أى لان مدلول التيمم فى الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) أى النقل و (قوله لانه  
المطرود) أى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد منه  
مطلقاً إلا أن القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجود ابداً سم وقد يجب بأن قول الشارح المذكور  
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود المأمور فنبه الشارح على ان  
النقل يستلزم القصد أيضاً فاللزم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يندفع استشكل البصرى  
ايضاً بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك المأمور) أى القصد سم (قوله  
أى تحويله) الى قول المتن كفى فى المغنى ما يوافقه إلا قوله ولا بد الى او بغيره والى وثانيها فى النهاية ما يوافقه إلا  
ذلك القول (قوله وأفهم عند النقل الخ) عبارة المغنى والنية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح  
الوجه يضر كالضرب قبل الوقت او مع الشك فى دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التمسك  
والضرب بما على الكم أو اليد فينبغى جوازه فى ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كما لو كان التراب على  
يديه ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجديدها بطلانها وبطلان النقل الذى قارنته اه قال ع ش قوله فان  
قيل الخ حاصله ان ما عاين به الاجزاء فى مسألة التمسك حاصل بالاولى فيما لو احدث بين النقل والمسح وقوله بانه  
يجوز أى المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أى قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله  
مر وبطلان النقل فلوم يجددها إلا عند مماسة التراب لم يكف لا تنفاه النقل اه (قوله بان حدث عليه) أى  
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمغنى من يد الى اخرى او من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله  
ومسحه به اه (قوله جازان بمسح الخ) و (قوله جاز مسح به الخ) خالفه المغنى فيهما فقال يشترط قصد

مطهر أصلاً وهو مع منافرة لقوله فاختص استقلاله فتأمل فيه نظر لان ما يدل على أنه أيضاً مطهر تأثره  
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصح التيمم به لاستعماله فلوم يكن مطهراً فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع  
اليه وايضاً فتراب التيمم إنما هو مبيح وتراب المغلظة مبيح ايضاً فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل  
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من اذهو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد  
ليس شيئاً زائداً على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء فى صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل  
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية  
الاستباحة كفى وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبتسليمه)  
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوماً والنقل لازماً والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبني على تسليم  
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لذلك المأمور موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل  
طريقه أى طريق القصد (قوله رعاية للفظ الآية) أى لان مدلول التيمم فى الآية إنما هو القصد  
لانه المطرود أى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او باليد لا بد  
منه مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح حوايه فهو ايضاً موجود ابداً (قوله المأمور) أى القصد (قوله

فأخذه ومسح به يديه (أو عكس) أى نقل من بدالى وجهه وكذا منها اليها (كفى فى الاصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذه لمسح به وجهه فتذكر  
أنه مسح جاز أن يمسح به يديه أو لبدنه ظاناً أنه مسح وجهه فبان أنه لم يمسحه جاز مسح به لان قصد عين المنقول اليه لا يشترط على المعتمد

الصلاة) ونحوها بما يقتضيه  
للطهر وسياق تفصيل ما  
يستبيحه ولو تيمم بنيتها  
ظاناً أن حدثه أصغر فإن  
أكبر أو عكسه صح  
بخلاف ما لو تعمد نظيره  
ما مر في نية المغتسل أو  
المتوضي غير ما عليه  
واتحاد النية والاستباحة  
في الحديث هنا لا يقتضي  
الصحة مع التعمد خلافاً لما  
وقع لابن الرفعة (لا) نية  
(رفع الحدث) أو الطهارة  
عنه لأنه لا يرفعها وإلا لم  
يبطل بغيره كروية الماء  
ولأنه صلى الله عليه وسلم  
قال لعمر بن العاص  
صليت بأصحابك وأنت  
جنب فسيما جنباً مع  
تيممه إفادة لعدم رفعه نعم  
لونوى بالحدث المنع من  
الصلاة ويرفعه رفعاً خاصاً  
بالنسبة لفرض ونوافل جاز  
كما هو ظاهر لأنه نوى الواقع  
(تنبيه) قوله صلى الله  
عليه وسلم لعمر وصليت  
صريح في تقريره على إمامته  
وحينئذ فإن قيل بلزوم  
الاعادة أشكل بأن من  
تلمزه لا نصح إمامته أو  
بعدم لزومها أشكل بأن  
المتميم للبرد تلمزه  
الاعادة وقد يجاب بأنه  
إنما يفيد صحة صلاته وأما  
صحة صلاتهم خلفه فهي

التراب لعرض معين بمسحه أى أو يطلق اه (قوله وثانيها) الى التنبيه في النهاية والمغنى لإقوله واتحاد  
النية الى المتن وقوله فسيما الى نعم قول المتن (نية استباحة الصلاة الخ) يتردد النظر في نية استباحة مفتقر الى  
التيمم من غير تعيين هل يكفي نظير ما مر للشارح في الوضوء أو لا وعلى الاول يأتي فيه من حيث العموم وعدم  
إرادته ما سياتى لنا قريباً بصري عبارة البجيرمي على المنهج قوله ونية استباحة مفتقر اليه بان ينوى هذا  
الامر العام او ينوى بعض افراده كما مر وإذا نوى الامر العام استباح ادنى المراتب وهو ما عدا الصلاة  
وخطبة الجمعة والطواف لأن ما نواه ينزل على أدنى المراتب اه وعبرة شيخنا ويصح أن ينوى النية العامة  
كان يقول نويت استباحة مفتقر الى طهر اه وقال ع ش ينبغي أن يقال فيه ان كان محدثاً حدثاً أصغر لم يصح  
لشمول نيته للمسك في المسجد وقرأة القرآن وكلاهما مباح له فلا تصح نيته كالمو قال في وضوئه نويت استباحة  
مفتقر الى طهر وان كان محدثاً حدثاً كبير صح نيته ونزلت على اقل الدرجات فيستبيح من المصحف ونحوه  
اه وقوله كالمو قال في وضوئه الخ هذا بخلاف لا طلاقهم بالصحة هناك فراجع (قوله بما يقتضيه الخ) بيان لنحو  
الصلاة ع ش (قوله وسياق تفصيل الخ) عبارة المغنى والنهاية بما يقتضيه استباحته الى طهارة كطواف  
وحمل مصحف وسجود تلاوة اذ الكلام الان في صحة التيمم واما ما يستباح به فسياتي اه (قوله ولو تيمم الخ)  
ولو نوى الطهر مقصورة عند جوازه فله الامام او عند امتناعه لم يصح تيممه لعصيانه قاله البغوي في فتاويه  
مغنى عبارة النهاية ولو نوى ان يصلي بالتيمم فرض الظهر خمس ركعات او ثلاثاً قال البغوي في فتاويه لم يصح  
لان اداء الظهر خمس ركعات غير مباح وكذا لو نوى ان يصلي عريانياً مع وجود الثياب اه قال ع ش قوله  
م لم يصح يعتمد اه (قوله صح) فلو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتيمم وقتاً ويتوضأ وقتاً أعاد  
صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية الا كبر غلطاً وعكسه ع ش  
(قوله بخلاف ما لو تعمد) أى كان نوى استباحة الصلاة عن الاكبر مع علمه ان ليس عليه اكبر وفي شرح  
الكنز للاستاذ المبكرى ولو كان عليه حدث أصغر أو اكبر ونوى الاستباحة عنهما كفى او عن احدهما معينا  
له دون الآخر فحمل نظر والوجه انه إذا نوى الاكبر كفى وان نفي غيره او الاصغر لم يحصل له إلا ما نواه اه  
وفي قوله وان نفي غيره المقتضى لحصول رفع الاصغر مع نفيه ونظر ولا يبعد عدم حصوله وقوله الصبر عنه كالمو  
دخل المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية ولكن في كلام الرافعي ما يفيد انه مع نية رفع الاكبر يقع الاصغر  
وان نفاه سم بحذف وقوله انه مع نية رفعه يرتفع الخ تقدم عن ع ش في الغسل الجزم بذلك بلا عزو (قوله  
والاستباحة) أى المستباح به قول المتن (لا رفع الحدث) أى اصغر كان أو اكبر نهاية ومعنى (قوله لأنه  
لا يرفع الخ) أى فلا تكفى لأنه الخ وشمل كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الاعضاء وان قال بعضهم انه  
يرفعه حينئذ نهاية (قوله لم يبطل) أى التيمم (قوله بغيره) أى الحدث (قوله صليت الخ) أى اصليت كفى  
رواية ع ش (قوله مع تيممه) أى عن الجناية من شدة البرد نهاية (قوله إفادة الخ) وقد يقال إنما سماه  
بذلك لان التيمم للبرد لا يسقط معه القضاء فكان وجوده كعدمه ع ش (قوله لفرض الخ) أى او لفرض  
فقط او نوافل فقط معنى (قوله واما صحة صلاتهم) أى وإنما لم يامرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس

ولو تيمم بنيتها ظاناً أن حدثه أصغر الخ) ولو كان مسافراً أو أجنب فيه ونسى وكان يتوضأ وقتاً ويتيمم وقتاً  
اعاد صلاة الوضوء فقط لما ذكرناه من معنى أى من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية الا كبر غلطاً وعكسه ع ش  
مع علمه أن ليس عليه اكبر وفي شرح الكنز للاستاذ المبكرى ما نصه ولو كان عليه حدث أصغر أو اكبر ونوى  
الاستباحة عنهما كفى او عن احدهما معينا له دون الآخر فحمل نظر والوجه انه ان نوى الاكبر كفى وان نفي  
غيره او الاصغر لم يحصل له إلا ما نواه وفي قوله وان نفي غيره المقتضى لحصول رفع الاصغر مع نفيه ونظر ولا يبعد  
عدم حصوله وقوله الصبر عنه كالمو دخل المسجد ونوى سنة الظهر دون التحية والفرق بأن مبنى الطهارة  
على التداخل مع وجود الصبر غير قوى ويبقى الكلام فيما لو نوى احدهما بالبعينه فليتامل هذا ولكن في  
كلام الرافعي ما يفيد انه مع نية رفع الحدث الاكبر يرتفع الاصغر وان نفاه في نيته (قوله واما صحة صلاتهم الخ)



(ولو نوى) التيمم لم يكف  
جزماً أو (فرض التيمم) أو  
فرض الطهارة (لم يكف في  
الاصح) لأنه طهارة ضرورة  
غير مقصود في نفسه فلم  
يصلح لأن يجعل مقصوداً  
بخلاف الوضوء ومن ثم  
لا يسن تجديده فإن قلت  
كيف لا يصح هذا مع أنه  
إنما نوى الواقع قلت ممنوع  
باطلاقه لأنه وإن نواه من  
وجه نوى خلافه من وجه  
آخر لأن تركه نية الاستباحة  
وعدوله إلى نية التيمم  
أونية فرضيته ظاهر في أنه  
عبادة مقصودة في نفسها من  
غير تقييد بالضرورة وهذا  
خلاف الواقع من ثم لمالم  
يكن في تيمم نحو غسل  
الجمعة استباحة جازلة نية تيمم  
الجمعة وسنة تيممها لانحصار  
الامر فيها ويؤخذ مما قرره  
أنه لو نوى فرضية الابدالي  
لا الاصل صح ويوجه بانه  
الان نوى الواقع من كل  
وجه فلم يكن للابطال وجه  
(ويجب قرنها) أي النية  
(بالنقل) السابق أي بأوله  
لأنه أول الأركان (وكذا)  
يجب (استدامتها) ذكرها  
(إلى مسح شيء من الوجه على  
الصحيح) حتى لو عزبت قبل  
مسح شيء منه بطلت لأنه  
المقصود وما قبله وسيلة وإن  
كان ركناً فعلم من كلامهم  
باطلاقه بعزوبها فيما بين  
النقل المعتد به والمسح

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل سم (قوله التيمم) إلى قوله فإن قلت في المغنى وإلى قول الماتن  
ويجب في النهاية قول الماتن (فرض التيمم) أي أو التيمم المفروض نهاية ومغنى قول الماتن (لم يكف الخ)  
محله ما لم يصفه لنحو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والبجيرى على الاقناع فرع صم ابن الرملى على  
أن محل عدم الاكتفاء بنية التيمم أو فرض التيمم إذالم يصفها لنحو الصلاة فإن اضافها كنوبت التيمم  
للصلاة أو فرض التيمم للصلاة جاز اخذاً من العلة لأنه إنما بطل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصوداً ولما اضافها  
لم يبق مقصوداً سم على المنهج أقول ويستبجح النوافل فقط تنزيلاً على أقل الدرجات اه (قوله لأنه  
طهارة ضرورة الخ) هذا التعليل يقتضى أن صاحب الضرورة لا ينوى فرض الوضوء لأن طهره طهر  
ضرورة وليس مراداً ع ش (قوله ومن ثم) أي لاجل أنه غير مقصود في نفسه (قوله لا يسن تجديده) وقضية  
عدم سنه أنه إذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة ع ش (قوله  
كيف يصح هذا) أي عدم كفاية نية التيمم أو فرضه نهاية (قوله باطلاقه) أي الصادق لكل وجه (قوله أو  
نية فرضيته) الأولى فرضه (قوله ظاهر في أنه عبادة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لأنه  
إن اراد أن ما ذكر ظاهر في أنه اراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع له وهو خلاف  
الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض أنه ان لم ينو ذلك وإن اراد أن ما ذكر بدل ظاهر أعلى ذلك من غير أن يكون  
هو مراداً لذلك ناوياً فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح سم أي والمدر ك مع  
المقابل إلا أن المذهب نقل لا يسعنا خلافه (قوله ومن ثم الخ) المشار إليه قوله لأن تركه الخ (قوله جاز الخ)  
عبارة النهاية والمغنى نعم إن تيمم ندباً كان تيمم للجمعة عند تعذر غسله أجزأته نية التيمم بدل الغسل اه قال  
ع ش قوله مر اجزأته الخ ظاهر هو وإن لم يصفه إلى الجمعة أو غسلها وعبارة حجج ومن ثم لمالم يكن الخ اه يعنى  
تقتضى اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يعنى عن الاضافة كما يأتى (قوله لانحصار الامر فيها) أي  
في تلك النية (قوله فرضه الابدالي) بأن نوى فرض التيمم قاصداً أنه بدل عن الغسل أو الوضوء لأنه فرض  
أصل ع ش (قوله أي بأوله) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله أي بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من  
أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله حتى لو عزبت الخ) أي ولم  
يجدد ها قبيل المسح (قوله بطلانه بعزوبها الخ) أي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه اخذاً من قوله

أي وإنما بأمرهم بالاعادة لأنها على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتامل (قوله لم يكف)  
ظاهره وإن ضم إلى نية فرض التيمم كونه للصلاة بأن نوى فرض التيمم للصلاة قال في شرح العباب مانصه  
تنبيه قال الاستوى لو كانت يده عليه فإن نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية أخرى عند  
التيمم لأنه لم يندرج في النية الأولى أونية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتاج عند غسل غيره إلى نية  
أخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والأوجه الأول وتقديمجنب الغسل أو التيمم يأتى فيه  
هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لاربعة تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الأربعة علة غير  
عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيممات لنية وإن نوى عند غسل  
صحيحه رفع الحدث فليتامل ويبقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعله بنحو طهره بأن كان جنباً وغسل  
ماعد المحل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الأربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل  
يكفى نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم وجهه عن النية عند التيمم لعله طهره كما يكفى عن نية تيممات الوضوء  
على ما تقرر أو يفرق فيه نظر (قوله ظاهر في أنه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه  
وذلك لأنه إن اراد أن ما ذكر ظاهر في أنه اراد أنه عبادة مقصودة الخ أي في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل  
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة أن الفرض أنه لم ينو ذلك وإن اراد أن ما ذكر بدل ظاهر أعلى ذلك من غير  
أن يكون هو مراداً لذلك ناوياً فلم يثبت أنه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فإنه ظاهر صحيح (قوله أي  
بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من أنه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الظاهري الصحة

واعتمده وليس من محل الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عزبت قبل وصول يده لوجه ثم قرنها بنقلها إليه لما علم مما مر أنه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجه فنوى ورفعها إليه أو مرغه عليهما كفى ( فان نوى ) بتيمة ( فرضا ونفلا ) أى استباحتهما ( أياهما ) عملا بنية وافهم تنكيره الفرض عدم اشتراط توحيد فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحد منهما أو من غيرهما وتعيينه فى إطلاقه يصلى أى فرض شاء وفى تعيينه كان تيمم لمنذورة أو لفائنة ضحى يصلى غيره كالظهر بعد دخول وقته لأنه صح لما قصده لجاز غيره لأنه من جنسه نعم لو عين فإخطأ لم يصح بخلاف الوضوء لأنه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ما شاء والتيمم مبيح وبالخطأ صادفت نيته استباحة ما لا يستباح (أو) نوى (فرضا) فقط ( فله النفل على المذهب ) لأنه تابع أولوى بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنابة فى حكم النفل وإن تعينت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونقله يبيح نقلها (أو) نوى (نفلا) فقط (أو) نوى (الصلاة)

الآتى وليس من محل الخلاف الخ (قوله واعتمده) وكذا اعتمده النهاية والمغنى لكنهما جملا وفاقا للمبهمات ما نقل عن أى خلاف على ما إذا استحضر النية عند مسح الوجه فالنزاع لفظى عبارتهما واللفظ الاول قال فى المبهمات والمنهج الا كتهافتا باحضارها عندهما وان عزبت بينهما واستشهد به بكلام لاى خلف الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كقوله الوالد رحمه الله تعالى جرى على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالبا حتى أنه لو لم ينبو إلا عند إرادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الاصح لا تجب الاستدامة كالموقوفات نية الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطع اه قال ع ش قوله مر غالبا كون التعبير بالاستدامة جريا على الغالب وان عزوبها بين النقل والمسح لا يضر بعبده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلته فى اعتبار الاستدامة اه وقال الرشيدى قوله مر ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة أى بل يكفى قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه اه (قوله مما مر) أى فى شرح نقل التراب (قوله وليس) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله فلو نوى فرضين الخ) أى كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغى الصحة أيضا فيما لو نوى أحد فرضين لا يعينه كان قال نويت استباحة الظهر والعصر ع ش (قوله ضحى) ظرف لقوله تيمم (قوله نعم لو عين الخ) أى كن نوى فائنة ولا شىء عليه او ظهر او انما عليه عصر وكذا من ظن او شك هل عليه فائنة فتيمم لها ثم ذكرها لم يصح تيممه لان وقت الفائنة بالتذكر كإسباتى مغنى ونهاية قول المتن (أو نوى فرضا فله النفل) أى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ومغنى قال ع ش قضية إطلاق المتن أنه يستبيح بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرها من الفرائض وان لم يقيد الفرض فى نيته بالعينى لان الفرض اشتهر فى الفرض العينى بحيث إذا اراد غيره لا يذكر إلا مقيدا فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الصلاة فانها تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحدا فطلقها ينزل على اقل الدرجات وبقي ما لو قال نويت استباحة فرض واطلق فهل يحمل على الفرض العينى فيصلى به ما شاء او على فرض الكفاية فيصلى به صلاة الجنابة وما فى معناها فيه نظروا ببعض الهوامش من غير عزو وان يحمل على الجنابة تنزيلا على اقل الدرجات واقول حيث جعلت العلة التنزيل على اقل الدرجات فالاقرب حمله على مس المصحف وما فى معناه لان ما يصدق به الفرض مس المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تنجس او كافر وما يصدق عليه ذلك المحكك فى المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضا من الصلوات ولا نفلا منها اه عبارة البجيرمى قوله أو فرضا فقط الخ محله إذا أضافه للصلاة أو ما لو نوى فرضا وأطلق كان نوى استباحة فرض ولم يزد على ذلك فانه يستبيح ما عدا الصلاة لتنزيله على اقل درجات الفرض وهو تمكين الخليل وحمل نحو المصحف لمن نذره او خاف عليه من اخذ كافر اه سم وهذا هو الاحوط اقول قضية إطلاق المتن انه إذا نوى استباحة فرض واطلق يستبيح بها الفرض العينى كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره ع ش او لا وايضا كلام النهاية والمغنى فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح المارآ نفا وتعيينه فى إطلاقه الخ كالصريح فى ذلك والله اعلم (قوله او نوى فرضا فقط) أى كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة او فرض الطواف شيخنا وهذا التصوير بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آ نفا عن البجيرمى وعن ع ش آخر ومخالف لاطلاق المنهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر (قوله لأنه تابع) لعل المراد ان النفل تابع فى المشروعية للفرض فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل او ان النوافل شرعت جارية للفرائض فكانها مكملتها فعدت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع او لا بالفرض ليلة الاسراء واما السنن فسنها النبي صلى الله عليه وسلم بعد اه (قوله وسيعلم الخ) أى من قول المصنف الآتى والاصح صحة جنائز مع فرض (قوله وظاهر) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله فقرضه) أى ولو منذورا قال الشوبرى وطواف الوداع كالفرض العينى على الاقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركنا وللقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالعينى فى كلام غيره ايضا كردى قول المتن (لا الفرض) منصوب

لا الفرض ( منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل

معطوف على المفعول الذي تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أي جازله الخ  
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذي تضمنه تنفل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية لإاقوله نعم إلى  
فالحاصل وقوله أو خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) أي في الأولى (تنبه) يكفي في نذر الوتر تيمم  
واحد وكذا الضحى ونحو ذلك قليوب وقال الشيخ البايلي نقلا عن مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر  
تيممات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلاة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى أو الوتر  
كفاه تيمم واحد حيث لم ينذر السلام من عدد معين فان نذره وجب التيمم بعدده وفي فتاوى مرمايو افقه  
خلاف الحنفية في شرح العباب اه بغير رمي وباتي في هامش والنذر كفرض عن عش زيادة بسطوا استظهار ما في  
شرح العباب للحج (قوله إنما يفيد فيما مداره الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح  
الفرض وهو الذي يتجه ولعله مراد الأسنوي إذ يحل مقامه ان يدير الحكم على مجرد اللفظ واحاد المبتدئين  
لا يخفى عليهم انه لا دخل له في النية وجودا وعدم بصري (قوله على ان بناءها) أي النيات (قوله بمثل ذلك)  
أي كون المفرد المحلى بال للعموم (قوله ونية ماعدا الصلاة) إلى المتن في المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أي  
أو شكر نهاية ومعنى (قوله أو مس مصحف) أي أو حمله مغنى (قوله أو قراءة أو مكث الخ) أي لنحو جنب  
نهاية ومعنى (قوله يبيح) الأولى التائيد (قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذي اعتمده شيخنا الشهاب  
الرملي أي وولده ان خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على  
قول فلا يجمعها مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم (قوله)  
فالحاصل الخ) عبارة شيخنا والحاصل أن المراتب ثلاثة المرتبة الأولى فرض الصلاة ولو مندورة وفرض  
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لأنها بمنزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرملي ويحتاج فيها عند ابن حجر  
كشيبخ الاسلام فلا يصلى بالتيمم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا اخر ولو مثلها فلا يخطب ثانيا بعد ان خطب  
أو لا بتيمم واحد ولو كان في المرة الأولى زائدا على الأربعين خلافا لابن قاسم وله جمع الخطبتين على المنبر  
الواحد بتيمم واحد لانها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلاة و نفل الطواف وصلاة الجنازة لانها وإن  
كانت فرض كفاية فالأصح انها كالنفل المرتبة الثالثة ماعدا ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من  
الجنب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الخليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الأولى استباح واحدا  
منها ولو غير مانوا هو استباح معه جميع الثانية والثالثة وإذ نوى واحدا من الثانية استباح جميع الثالثة  
دون شيء من الأولى وإذ نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنع عليه الأولى والثانية اه (قوله وثالثها  
ورابعها الخ) يعني ان قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث و (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى  
الرابع و (قوله ثم) المفيد للترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغر  
وغسل مسنون أو وضوء مجدد أو غير ذلك مما يطلب له التيمم مغنى ونهاية (قوله وجميع وجهه) أي أو وجهيه  
نهاية أي حيث وجب غسلهما بان كانا أصليين أو أحدهما زائدا واشتبه أو تميز وكان على سمت الأصلي  
فان تميز ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه عش (قوله إلا ما باتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب  
إيصاله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل سم ويمكن ان  
يقال اكتفاء بالاول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) إلى قوله وينبغي في النهاية والمغنى  
(قوله ثم مسح جميع يديه الخ) وباتي هنا ما رمي الوضوء من غسل من قطعت يده أو بعضها وجوبا أو ندبا  
وكذا زيادة يدا وأصبع وتدل جملته نهاية (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك التصويب (قوله اختار المؤلف)

والنيات ليست كذلك على  
ان بناءها على الاحتياط يمنع  
العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
ان الالفاظ فيها دخلا فاندفع  
مالأسنوي وغيره هنا ونية  
ماعدا الصلاة كسجدة  
تلاوة أو مس مصحف أو  
قراءة أو مكث بمسجد أو  
استباحة وطه تبيح جميع  
ماعداها لاشيئانها لأنها  
أعلى ونية الادون لا تبيح  
الا على نعم نية خطبة الجمعة  
كنية صلاة الجنازة ليستبيح  
بها ماعدا الفرض العيني  
فالحاصل ان نية الفرض تبيح  
الجميع ونية النفل أو الصلاة  
أو صلاة الجنازة أو خطبة  
الجمعة تبيح ماعدا الفرض  
العيني ونية شيء ماعدا الصلاة  
لا تبيحها وتبيح جميع  
ماعداها (و) ثالثها ورابعها  
وخامسها سواء كان عن  
حدث أكبر أم أصغر  
(مسح) جميع (وجهه)  
السابق يبيانه في الوضوء إلا  
ما باتي بالتراب أي إيصاله  
اليه ولو بخرقة ومنه ظاهر  
لحيته المسترسل والمقبل من  
انفه على شفته وينبغي  
التفطن لهذا ونحوه فانه  
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح  
جميع (يديه مع مرفقيه)  
للاية مع خبر الحاكم وصححه  
التيمم ضربتان ضرورة للوجه  
وضربة لليدين إلى المرفقين  
لكن صوب غيره وقفه على  
ابن عمر رضي الله عنهما ومن

الظاهر فيه ولكن البدلية  
المقتضية لا عطاء البدل حكم  
المبدل منه قدر ترجح الاول  
على أنه واقعة حال فعلية  
محتملة فقدم مقتضى البدلية  
لأنه لم يتحقق له معارض  
ومن ثم وجب الترتيب  
هنا كموثم وإنما لم يجب  
في الغسل لأنه لما وجب فيه  
تعميم البدن صار كله  
كعضو واحد ومن ثم يجب  
وان تمكك لان تعميم البدن  
بالتراب لا يجب مطلقا فلم  
يشبه الغسل ويكفي غلبة  
ظن تعميم العضو بالتراب  
وقد يعترض وجوب  
الترتيب بأن في حديث  
البخاري المذكور ما  
يصرح بعدمه لولا تأويل  
الواو ثم نظرا للبدلية  
المذكورة ( ولا يجب )  
بل ولا يسن (إيصاله)  
أي التراب (منبت الشعر  
الخفيف) في وجهه أو يدلما  
فيه من المشقة وبه فارق  
الوضوء (ولا ترتيب)  
بالفتح واجب بل مندوب  
(في نقله) أي التراب إلى  
العضوين (في الأصح فلو  
ضرب يديه) التراب معا  
(ومسح يمينه) أو يساره  
(وجهه ويساره) أو يمينه  
(يمينه) أو يساره (جاء)  
لان الفرض الأصلي المسح  
والنقل وشيلة اليه فلم

أي في شرح المذهب والتنقيح وقال في الكفاية انه الذي يتعين ترجيحه اهـ وهذا من جهة الدليل ولا فالمرجح  
في المذهب ما في المتن مغنى (قوله قدر ترجح الاول) أي ما في المتن (قوله على انه) أي ما في حديث الصحيحين (قوله  
ومن ثم) أي لاجل تقديم مقتضى البدلية (قوله وجب) إلى قوله ويكفي في النهاية (قوله وجب الترتيب)  
فيشترط تقديم مسح الوجه على مسح اليدين (قوله كموثم) أي في الوضوء ولو منع شخص من الوضوء إلا  
منكسا حصل له غسل الوجه ويتمم للباقي لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه في معنى من غصب مأوّه بخلاف  
مالوا كرهه على الصلاة بخلافه تلزمه الا إعادة لأنه لم يأت عن وضوئه يبدل في هذه بخلاف الأول في نهاية ونحوه  
في الاسنى أي والمغنى وقضيته عدم وجوب الا إعادة في الأول وان كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل  
وجهه ان التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر  
وهو ان هذا العذر نادر وإذا وقع لا يدوم وليس كذلك يتأمل بصري واستقرب ع ش ما قبل نعم الخ عبارته  
قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن  
كان في سفينة وتيمم فيها الخوف الغرق ان محل عدم الا إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء بقطع  
النظر عن البحر الذي فيه السفينة ان محل عدم الا إعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء  
ويحتمل عدم الا إعادة مطلقا لكون المانع حسيا فأشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سبع ولعله الأقرب اهـ  
(قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة المغنى فان قيل لم يجب الترتيب في الغسل ووجب في التيمم الذي هو بدل منه  
اجيب بان الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب في عضوين فقط  
فأشبهه الوضوء اهـ (قوله ومن ثم يجب الخ) يعني من اجل عدم وجوب التعميم في التيمم ووجب الترتيب  
فيه وان لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلا لم يشبه الغسل فوجب الترتيب وان  
تمكك (قوله مطلقا) أي سواء كان التيمم عن حدثا كبيرا أم أصغرا (قوله وقد يعترض الخ) لعل الانسب  
تقديمه على قوله ويكفي الخ (قوله ما يصرح بعدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب  
وغيره سم (قوله نظرا الخ) مفعول له لقوله تأويل الخ (قوله بل ولا يسن) إلى التنبيه في النهاية والمغنى  
ما يوافق (قوله لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشيف بطريق الأولى نهاية ومغنى قول المتن (فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمين ثم باليمين  
بالييسار يتضمن ترتيب النقل إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها  
وكذا في مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه  
واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح  
اجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مسئلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليدين ثم  
ترتب ترديدها عليها فيندفع الاشكال الاتي فيها فليتا مل سم بخذف وقوله ان صح اجزاء ذلك يأتي عن النهاية  
ما يفهم اجزاءه وعن ع ش والريشدي ما يفيد (قوله يشترط) إلى قوله غير معفو عنه في النهاية والمغنى (قوله)  
تقدم طهره الخ) فلو مسح وعلى بدنه نجاسة لم يصح تيممه لان التيمم لا باحة الصلاة ولا بإباحة مع المانع فأشبهه  
التيمم قبل الوقت ولهذا لو تيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس بدنه بعد تيممه لم يبطل تيممه نهاية  
ومغنى قال ع ش قوله مر لم يصح الخ أي سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلو عجز عن إزالته صلى على

والترتيب (قوله ما يصرح بعدمه) أي تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره (قوله فلو ضرب  
بيديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لان مسح الوجه باليمنى ثم باليسار  
يتضمن ترتيب النقل إذ في مسح الوجه باليمين نقل بها اليه ان رفعها اليه اوبه منها ان وضعه عليها وكذا في مسح  
اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين  
دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها ان صح اجزاء ذلك فيرفع  
الاشكال وحينئذ تصور مسئلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة على الوجه واليدين ثم ترتب ترديدها عليهما

إذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتدح إعادة بكل تقدير وتقدم الاجتهاد في القبلة  
لاستر العورة لانه اخف ولهذا لا يجب الاعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) (ويندب) للتيمم جميع ما مر في الوضوء

بما يتصور جريانه هنا فن  
ذلك (التسمية) اولا حتى  
لجنب ونحوه والذكر آخره  
السابق ثم وذكر الوجه  
واليدين بناء على ندبه  
والاستقبال والسواك ومحل  
بين التسمية واول الضرب  
كما انه ثم بين غسل اليد  
والمضغرة والغرة والتججيل  
وان لا يرفع يده عن العضو  
حتى يتم مسحه وتخليل  
اصابعه كما يأتي (ومسح  
وجهه ويديه بضربتين)  
لورودهما مع الاكتفاء  
بضربة حصل بها التعميم وقيل  
يسن ثلاث ضربات لكل  
عضو ضربة (قلت الاصح  
المنصوص وجوب ضربتين  
وان امكن بضربة بخرفة  
ونحوها) كان يضرب بخرفة  
كبيرة ثم بمسح يديه  
وبعضها يديه (والله اعلم)  
لخبر الحاكم المار انفا بما فيه  
قيل ويشكل على وجوبهما  
جواز التمسك وبردانه لا  
اشكال في ذلك لان المراد  
بالضرب النقل ولو بالعضو  
الممسوح كما مر لاحقيقة  
الضرب والتمسك يشترط  
فيه الترتيب كما مر فاذا تمكك  
وجهه ثم يديه فقد حصل له  
نفلتان نقلة للوجه ونقطة  
لليدين وآثروا التعبير بالضرب  
لموافقة لفظ الحديث  
والغالب اذ يكفي وضع اليد  
على تراب ناعم بدونه كان  
قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كفاقد الطهورين لحرمة الوقت ويعيد اه (قوله إذا كان معه من الماء الخ) قضيته انه لو لم يكن معه  
ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه اتفق لكنه خولف في ذلك سموع ش ومن خالفه فيه النهاية والمغني كما مر  
(قوله بكل تقدير) اي تقدم الطهر او تأخر كركدي (قوله وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد  
في القبلة نهاية ومغني وكذا في الاسنى آخر (قوله لاستر العورة الخ) وقال للنهاية والمغني (قوله جميع ما مر)  
هل منه الدلك فيه نظر سم (قوله اولا) الى قول المتن في النهاية الا قوله لمحل الى والغرة الخ (قوله وان لا يرفع  
الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ قول المتن (قلت الاصح الخ) هو هنا بمعنى الراجع بقربته جمعه يديه وبين  
المنصوص ولا يصح حله على ظاهره لما يلزم عليه من التناقض فان الاصح من الوجة الاححاب والمنصوص  
للامام وفي الوصف بهما معا تنافع ش (قوله كان يضرب) الى قوله على ما في المجموع في النهاية وكذا في المغني  
الا قوله يشترط الى وآثروا (ثم يمسح ببعضها وجهه الخ) اي دفعة واحدة نهاية قال ع ش والرشيدى واللفظ  
للاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لا لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص الضرب  
ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرفة وجهه ثم بباقيها يديه اه عبارة  
سم لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها  
لتحقق النقل به او رفع البعض الى العضو لعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال  
الا ان يجاب بما تقدم فليتامل اي وهذا التصور مقيد بما اذا كان ترديدا لخرقة عليه ما دفعة واحدة كما مر عن  
النهاية واما اذا ردد ببعضها على الوجه ثم باقيها على اليدين فيجزىء هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما  
فيه) اي من كونه موقفا على ابن عمر (قوله والغالب) اي والغالب (قوله اذ يكفي وضع اليد الخ) لا لكونه  
شرطا اذ يكفي الخ (قوله كما ان قوله فيه) اي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله وبعضها الخ) الاولى  
ثم ببعضها الخ (قوله مع اخرى اليدين) او باخرى فقط كما هو ظاهر سم لكنه لا يتبع المدعى ولو قال او ببعضها  
بعض اليدين فقط لظهر التقريب (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكراهة خلاف الاولى على طريقة  
المتقدمين لان ذلك مخالف للحديث نعم ان ثبت نهى خاص لم تبع بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد  
بها قوله كان يضرب بخرفة الخ كركدي (قوله الواجبة فيها) اي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيمدفع الاشكال الآتي فيهما فليتامل وقد يستدل على صحة اجزاء ذلك فيرفع الاشكال بما سيأتي في قوله  
ووصول الغبار بين الاصابع من ان التفريق في الاولى لا يمنع اجزاءه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد منع  
هذا الاستدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الاصابع لان وصوله لما بينهما نقل لما بينهما ونقل ما عدا  
ما بينهما الى الوجه نقل آخر للوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينهما ولا يضرب لان الشرط ترتيب المسح  
لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصور مستقل لخرقة بوضعها على الوجه واليدين دفعة  
واحدة ان صح ان هذا نقل واحد وان ترتيب الريد عليهما لا يمنع من وحدته وقيد على وحدته ان الظاهر  
انه لو وضع الوجه واليدين على الارض دفعة واحدة ثم رتب الريد عليهما لم يكف فليتامل (قوله إذا كان  
معه من الماء) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه اتفق لكنه خولف في ذلك (قوله  
وتقدم الاجتهاد) رجح في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن  
التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد مر الاول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وتساوي وهل  
منه الدلك فيه نظر (قوله ثم يمسح ببعضها الخ) لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها  
يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عاينها لتحقيق النقل به او رفع البعض الى العضو لعدم الاكتفاء  
بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل (قوله مع اخرى اليدين)

لليدين للغالب أيضا إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وببعضها مع اخرى اليدين كفى وتجب الزيادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا  
كرهت على ما في المجموع عن المحاملي والرويانى (تنبيه) الصورة المذكورة بدقوله وان امكن بضربة بخرفة هل الضربة الثانية الواجبة فيها

يمسح بها اليدين جميعهما أو بعض أحدهما مبهما أو معينا لأنه لو علم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحه بها هو آخر جزء مسحه من (٣٦٤) البندن هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغوا بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا

(بمنه) على يساره (و) يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء فيهما وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن الأكثرين انها لا تندب لكنه مشى في الروضة على ندبها وإنما سن فيهما مسح إحدى راحتين بالآخرى ولم يجب لتأدى فرضهما بوضوءهما بعد مسح الوجه وجزا مسح الذراعين بترابهما لعدم انفصاله ولا حاجة لتعذر مسح الذراع بكفها فهو كنقل الماء من محل إلى آخر مما يغلب فيه التقاذف ويعذر في رفع اليد وردها كما مر كرد متقاذف يغلب في الماء (وتخفيف الغبار) من كفيه ان كثف بالنقض أو النفخ حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للتابع ولئلا يشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكرار المسح ويسن ان لا يمسح التراب عن أعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموالاة التيمم) بتقدير التراب ماء (كالوضوء) فتسن وقيل يجب لأنه بدله (قات وكذا الغسل) تسن موالاة كالوضوء خر وجا من الخلاف (ويندب) تفريق اصابعه (ولا) أي

ضربتين مطلقا (قوله بمسحها الخ) أي يعيد بها مسح اليدين كردى (قوله والذي يتجه الخ) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل سم وبوافقه قول النهاية والمغنى ولو ضرب بنحو خرقة ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من أحدهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضربتين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخالفه اه (قوله ندبا) الى قوله واسقط في النهاية والمغنى (قوله يقدم ندبا) ايضا لا حاجة اليه (قوله ندب الكيفية المشهورة) اعتمدته النهاية والمغنى عبارة الاول ويأتى به على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الإبهام على ظهور اصابع اليمنى سوى الإبهام بحيث لا تخرج انا من اليمنى عن مسحة اليسرى ولا مسحة اليمنى عن انا من اليسرى ويمرها على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمرها الى المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا إبهامها فاذا بلغ الكوع امر إبهام اليسرى على إبهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم مسح إحدى راحتين بالآخرى اه (قوله لعدم ثبوت شيء الخ) عبارة المغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شيء لان من حفظ حجة على من لم يحفظ وصورتها ان يضع بطون أصابع اليسرى الخ (قوله نقل) أي المصنف (قوله وانما سن) الى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله فيها) أي في الكيفية المشهورة (قوله لعدم انفصاله) يتامل سم (قوله فهو) أي مسح الذراعين بتراب راحتين (قوله كما مر) أي في شرح وكذا ما تناثر في الاصح (قوله ومن ثم) أي لا جل ان لا يحصل التشويه (قوله ويسن ان لا يمسح التراب الخ) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة غش (قوله حتى يفرغ من الصلاة) أي التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب اداؤها حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوتر اذا فعله اول الليل عش (قوله بتقدير التراب ماء) أي والممسوح مغسول لانه (قوله فتسن) وتسن الموالاة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحدث كما تجب في وضوءه نهاية ومغنى وتجب ايضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نهاية والاولى في طهارة السليم الخ (قوله ووصول الغبار الخ) عبارة المغنى فان قيل يلزم على التفريق في الاول عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار في الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفريق في الاول اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصول التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وأيضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشيه غبار السفر لا يكلف نفقته الخ (قوله في الثانية) يعني بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده (قوله على ان الحاصل الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر السير على ما تقدم من اطلاق انه يضر الخليط وان قل فتامله سم وعش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكل عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقا وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصوصا وهو من جنس التراب الممسوح به وبين خليط اجنبى طارىء فاندفع ما في حاشية الشيخ عش هنا وفي جوابه نظروا بقى انه لا وجه لتعذر هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم مما مر آنفا عن المغنى (قوله من ذلك) أي من التفريق في

أى أو بأخرى فقط كما هو ظاهر (قوله والذي يتجه) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل (قوله لعدم انفصاله) يتامل (قوله فتسن) وكذا تسن الموالاة بين التيمم وبين الصلاة (قوله على ان الحاصل من ذلك غالبا غبار يسير الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر السير على ما تقدم من اطلاق

اول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار لاختلاف موقع الاصابع فيمسح تعميم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدان ووصول الاول الغبار بين الاصابع من التفريق في الاول لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به لما مر ان ترتيب النقل غير شرط لحصول التراب الثاني من التفريق في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من ذلك غالبا غبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم

ومن ثم لو غشية غبار لم يكلف نقضه للتيميم إلا إن منع وصول ترابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفض وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الأولى وإن كثرتا تقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتيميم به إذا مسح به وبفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وإن كثر كما علم بامر (٣٦٥) فيما لو سفته ربح على وجهه ولا ينافي نذب

التفريق في الثانية نقل ابن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه محمول على ما إذا لم يرد التخليل والأول على ما إذا اراده فالواجب فيها أما التفريق وأما التخليل فهو مع التفريق سنة (ويجب نزع خاتمه) عند المسح (في) الضرية (الثانية والله اعلم) ولا يكفي تحريكه لتوقف وصول التراب لمحل على نزع لكشافته وإن اتسع خلا فالمايو همه تمييز غير واحد بغالبها لأن انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو يصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة إلى هذا دون ذاك ويسن في الأولى ليسح وجهه بجميع يديه للاتباع فان قلت قولك لأن انتقاله إلى آخره غير كاف لأنه إن وصل للخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسه

قلت بل هو كاف لحالة أخرى اغفلما حصرك وهي أن التراب لا بد أن يصيب جزءا ماتحت الخاتم الذي يجافي عنه وهذا التراب يحتمل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى

الأولى (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم المنع (قوله غبار) أي في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أي الغبار وصول ترابه أي التيميم (قوله وعليه إلخ) أي المنع (قوله وجوب النفض) أي لغبار السفر مثلا (قوله وبفارق) أي الغبار من الأولى (قوله فيها) أي في مسألة التهذيب (قوله ولا ينافي) إلى المان في النهاية والمغنى (قوله وأما التخليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أي لا عند النقل نهاية ومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه) خلافا للنهاية والمغنى عبارتها ولم يجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحته لأنه لا ينافي غالبا إلا بالنزع حتى لو حصل الفرض بتحريكه ولم يحتج إلى واحد منهما السعة كفي اه (قوله لتوقف إلخ) علة لوجوب النزاع وقوله لكشافته علة للتوقف وقوله وإن اتسع إلخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله إلخ) تعليل لها ورده النهاية بما نصه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذا انتقل للخاتم بالتحريك إلخ لأننا نمنع انتفاء الحاجة هنا الصيرورته نائبا عن مباشرة اليد وإضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله في رفقته ثم عوده بفرض كانه أول ما وصله الآن فافهم اه (قوله ويسن في الأولى إلخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك (قوله ينتقل هذا المختلط إلى الجزء إلخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأي محذور فيه إذا التراب كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كإمر وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرر من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم ثم رابت المحشى سم قال قوله بتحريك الخاتم إلخ هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه بصري (قوله مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا (قوله تيقن عموم التراب إلخ) انظره مع قوله السابق ويكفي غلبة تعميم العضو إلخ الموافق لما روي في الوضوء والغسل (قوله لمرض إلخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح بطل واحترز بقوله لفقد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا أثر لوجوده قبلها اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو ثمنه (قوله يجعل الفقد) أي الآتي (قوله وكذا وجدته) أي يجعله شاملا للشرعي سم (قوله بأن يزول إلخ) تصوير للوجدان الشامل للشرعي (قوله بمانع آخر) تصريح بأن البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو لفقد ماء) غطف على لمرض (قوله أو ثمنه) إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا قوله عن الوضوء قول المان (إن لم يكن في صلاة) أما بعد شروعه فيها فلا بطلان بتوهم أو شك أو ظن معنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله

أنه يضر الخليط وإن قل فتأمل اه (قوله على ما إذا لم يرد التخليل) ينبغي إذا لم يخل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مانعا من وصول الغبار الثاني إلى العضو فتأمل (قوله ينتقل إلخ) هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كما هو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يظهر فتأمل اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة (وكذا وجدته) أي يجعل شاملا للشرعي (قوله بمانع آخر)

مستعمله لأنها الماسة دون التي فوقها وتحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول مما لم يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه التراب دون ما يليه فالتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتفتن له نعم أن فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشكال في الأجزاء حيثئذ (ومن تيمم) لمرض لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشمله المان يجعل الفقد شاملا للشرعي وكذا وجدته بأن يزول مانعه ولم يقترن بمانع آخر أو (لفقد ماء فوجدته) أو ثمنه مع إمكان شرائه وإن قل (ان لم يكن في صلاة) بأن كان

قبل الرأى من تكبيرة  
الاحرام (بطل) تيممه  
وان ضاق الوقت عن  
الوضوء اجماعا وكذا لو  
توهمه وان زال توهمه  
سريعا كان رأى ركبا  
او تخيل سرايا ماء أو سمع  
من يقول عندى ماء لفلان  
أو نجس أو مستعمل أو ماء  
وردلانه لم يأت بالمنايع إلا  
بعد توهمه الماء بمجرد  
سماعه للفظه بخلاف اودعى  
فلان ماء وهو يعلم غيبته  
وعدم رضاه بأخذه اما لو لم  
يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه  
البحث عنه ولا نه اذا شك في  
الرضا صار أخذه متوهم  
الحل وإنما يبطل فيما اذا  
رآه مثلا أو توهمه (ان لم  
يقترن) وجوده أو توهمه  
(بمانع كعطش) وسبع  
وتعذر استقاء لانه حينئذ  
كالعدم ويؤخذ منه ان  
كل مامنع وجوب الطلب  
كذلك ومنه أن يخشى من  
لاتلزمه الاعادة خروج  
الوقت لو طلبه فقولهم  
هنا وان ضاق الوقت محله  
فيمن يلزمه طلبه وان خاف  
خروج الوقت وهو من تلزمه  
الاعادة وهذا معلوم بما  
قدموه في الطلب فوجب  
حمل اطلاقهم هنا عليه  
كما تقرر

قبل الرأى) أى قبل تمامها بقربة ما يأتى فيشمل صورة المعية بصرى وسم وعش (قوله وان ضاق الوقت)  
سيأتى تقييده بمن تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) او الغسل (قوله اجماعا) والخبر انى ذر التراب كافيك ولو لم  
تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومعنى (قوله وكذا لو توهمه) الى قوله ويؤخذ في  
النهاية لا قوله عن الوضوء (قوله لو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السبع فيبطل  
تيممه لو جوب البحث عن ذلك بخلاف زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم  
للشارح ر ومنه كما قال حجب في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا بسا إذا احتمل ان تحت ثيابه ماء عش (قوله  
وان زال توهمه) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة  
فيه نهاية واقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان  
خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصرى ينبغي ان تقيده مسالنا العلم والتوهم بما  
إذا كان فيها بمحل يجب طلبه منه اخذا من تعليله وان لم ار من صرح به حتى لو قال ان بمحل كذا وهو فوق  
القرب ماء مباحا وهو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم سامعه في الحالين اه (قوله كان رأى  
ركبا) او غمامة مطبقة بقر به نهاية ومعنى (قوله سرايا) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كافي  
القاموس عش (قوله او سمع الخ) قال في الخادم ولو قال لفلان عندى من ثمن خمر ماء بطل تيممه لو جوب  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلا يقول عندى للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندى ماء  
للعطش ونظيره عندى ماء لوضوئى ولو وضوئى ماء فيبطل في الاولى دون الثانية نهاية قال عش قوله ر عن  
صاحب الماء اى الذى اشتراه واضع اليد على الماء منه بضمن الخمر وقوله لم يبطل تيممه معتمد اه (قوله  
او نجس او مستعمل) عطف على لفلان وقوله او ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف اودعى الخ) وكذا لو  
قال عندى لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندى لحاضر ماء بطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى  
يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ما ذكر فيما يظهر بصرى فان كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا  
بطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك في الصورتين عش وسم  
قال البصرى قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكين الوديع منه وهو  
محل تأمل فينبغى ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما  
المرجوح او الواقع في الوهم اى الذهن فيشمل الراجع وعلى كل فالتعبير بالمشكوك الاولى وان امكن حمل  
التوهم على الثانى والشك على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصرى وفيه تأمل بل تعبیر الشارح  
أنسب بقوله أولا وكذا لو توهمه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب  
الطلب الخ) محله واضح فيما اذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل  
تيممه مطلقا اخذا بما تقدم ثم رايت المحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصریح بأن البرء لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الرأى) ان أراد قبل تمامها شمل وجدانه في  
اثنائها وهو متبجح موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام انه لو راه في اثناء تكبيرة الاحرام  
كان كذلك لان الاحرام لانما يتحقق بانتهاء اه ويبقى وجدانه مع تمامها ويحتمل انه كذلك ايضا لان  
الدخول بتمامها وقد قارن المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الا انى بان كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (قوله وكذا لو توهمه وان زاد توهمه سرى الخ) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو  
سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح ر وأقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء ومع ذلك لا ينافيه  
ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب الماء وان خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده (قوله عندى ماء الخ)  
في الخادم ولو قال عندى من ثمن خمر ماء بطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه  
البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك في رضاه داخلا في اما الخ (قوله  
محله فيمن يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان الماء حصوله



وإنما يبطل بتوهم ستره أو براء لعدم وجوب طلبها الغلبة الضمنية بها وعدم حصوله بالطالب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هذا كلاما عن

الحنفية فيما لو مرت ميتهم نائم  
ممكنا بما تم استيقظو عليه  
بعد بعده عنه ولم يبين حكم  
ذلك عندنا والذي يظهر من  
كلامهم فيما إذا أدرج في  
رحله ما ولم يقصر في طلبه  
أو كان بقربه بشر خفية  
الأنار أو رأى وأطى  
ميتهم الماء دونها عدم  
بطلان تيممه (أو) إن  
وجد به بلا مانع أيضا ولا عبرة  
بتوهمه هنا (في صلاة) بأن  
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الأحرام (لا يسقط) أي  
قضاؤها (به) لكونه بمحل  
الغالب فيه وجود الماء  
(بطلت) الصلاة لبطلان  
تيممها كما علم من سياق  
كلامه إذا لم يبحث في مبطله  
لا يبطلها فلا اعتراض عليه  
(على المشهور) وإن ضاق  
الوقت على ما تقرر لعدم  
الفائدة في بقائها لوجوب  
إعادتها (وإن أسقطها)  
لكونه بمحل الغالب فيه  
فقد الماء أو استوى فيه  
الامر أن (فلا) تبطل  
الصلاة بل يتمها ويسلم  
الثانية لأن تيممه لا يبطل  
الابتنائها وإن تلف الماء  
وهي منها تبعاً ففعلها لا  
يجوز سهو تذكره بعدها  
وإن قرب الفصل لفصله عنها  
بالسلام صورة وإن بان  
بالعود لو جاز أنه لم يخرج به  
ووجه عدم بطلانها برؤيته

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا عادة فليتامل إلا أن يلتزم  
أن المراد بالوجدان أعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه أه بصري (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع في  
المغنى) إلا مسألة البرء وإلى المتن في النهاية إلا تلك المسئلة (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير  
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار  
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن  
استتر فوراً استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثاني (قوله)  
لغلبة الضمنية بها) أي البخل بالستره وقوله عدم حصوله أي البرء (قوله) ولم يبين) أي ذلك الشارح ع ش  
ويجوز كونه ببناء المفعول (قوله) بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بأن كان  
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم (قوله) كما علم) أي قوله  
لبطلان تيممها (قوله) فلا اعتراض (الخ) أي بأنه كان الأولى له أن يقول بطل أي التيمم ع ش وظاهر ما ذكره  
الشارح لا يدفع أو لو يته أي بطل قول المتن (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومغنى (قوله)  
لكونه) إلى قوله لا يجوز في المغنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء سم أي علم  
تلف الماء قبل سلامة تيممه ومغنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يجوز سهو (الخ) كذا في الزيادة  
وإن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح مر أي والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشو برى من التوقف  
في كلام حج رحمة الله وبقي ما لو تذكر فوات ركن بعد سلامه هل يأتي به أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن قصر  
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها ع ش أي فيأتي حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً  
(قوله) بعدها) أي التسليمة الثانية وقوله عنها أي عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أي  
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خيران في المغنى إلا قوله  
أو معها وقوله فقد نقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكر وقوله ولا كاعنى إلى أن  
البدل وقوله فاندفع إلى ما لو أقام وقوله فان وضع إلى ولو يعم (قوله) لا متاع افتتاحها (الخ) أي بكل حال نهاية  
ومغنى (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) أي بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم  
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا) أي التقليد (قوله) لم ينقض) أي فإنه ما دام في الصلاة فإنه ملة لدسم (قوله)  
بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى بتأمل سم وجه التأمل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا عادة وإنما يأتي ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم  
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طالب وليس كذلك فليتامل إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان أعم من حصوله  
وكونه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر  
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه  
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة فقريب لأن من صلى عارياً فوجد سترة وجب الاستئذان فإن استتر فوراً  
استمرت صحتها وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدل على أنه  
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فأنظر هل يشكل بقوله الاتي أو معها من قوله أما لو نوى ذلك  
مع رؤية الماء كافتتاح الصلاة حينئذ كما ذكره قبيل ذلك بقوله لأن إنشاءه الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه  
وحكم هنا بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتامل إلا أن يفرق بجرمة الصلاة فيما  
يأتي لسبق انقضاءها بقين السكن الوجه خلاف ما يأتي في المعية وانها كالتأخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما  
يأتي فليتامل (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء (قوله) مع تخرقه مع تقصيره) بخلاف  
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم الطلب (قوله) على أن البدل) أي التقليد وقوله  
لم ينقض أي فإنه ما دام في الصلاة فهو مقلد (قوله) بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى ويتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المكفر الرقبة بعد شروعه في الصوم وليس كصل بخف تخرق فيها لا متناع افتتاحها مع تخرقه مع تقصيره  
بعد عدم تعهده ولا كاعنى قلدي القبلة فأبصر فيها لبنائها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالاشهر

حاضرت فيها لقدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كسرة خاصة شفيت فيها لتجدد حدثها نعم إن نوى قاصر بعد رؤيته إفاة او

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه النية زيادة لم يستبجها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرؤية باطل فاندفع بالتصوير فيهما بالقاصر ما لا سنوي هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء ففيها تفصيله المذكور فان وضع الجبيرة على طهر لم تبطل وإلا بطلت ولو يميت ميت لفقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجده ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضر لأن ذلك خاتمة امره فاحتيط له وقياسه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لزمه إعادتها إن كان حاضرًا أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجده فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقره الاتفاق بل أشار لنقل الإجماع على أن صلاة الجنائز

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضرت فيها) أي في الأشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله شفيت فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتغليبها لحكم الإقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيهما) أي في نية الإقامة ونية الاتمام عبارة المغنى بتصوير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة أو الاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراه سم عبارة النهاية والمغنى واللفظ الأول ولو قارنت الرؤية الإقامة أو الاتمام كانت كتقدمها فتصريحه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما فاده الودرحم الله تعالى اه (قوله ففيها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فان وضع الخ) عبارة المغنى فينظر إن كانت مما تسقط بالتيمم لم تبطل وإن كانت مما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلاته) يغنى عنه قوله وصلى عليه (قوله أن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والخمس (قوله اخذ من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشى وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سرة لكتفه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتفى بتيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغنى مثله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مريبنغى أن لا يتوقف وتقديم عن الشارح ما يقتضى خلافه سم أقول والأقرب ما تقدم عن حج وقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله ما لم يتغير ع (قوله انها) أي صلاة الجنائز (قوله وإن تيمم الميت كتيمم الحى) فإن كان في محل يغلب فيه فقد الماء ويستوى الأمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه ع (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته ع (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراه (قوله ففيها تفصيله) أي بين أن تسقط الصلاة بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم (قوله وردوا تفرقة السنوي بينهما اخذ من كلام البغوي) محل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو يميت ميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الوجه ومحل كما أشار إليه الأذرعى والزركشى وغيرهما في الحضر أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالحى جزم به ابن سرة لكتفه فرضه في الوجدان بعدها إلى أن قال وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتفى بتيممه السابق مراعاة لحرمة ويصلى بالوضوء على القبر اه (قوله والحاصل الخ) كذا في شرح مريبنغى ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مريبنغى أن

خبر

لا تغنى عن الاعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلها فيه اصله قبل الدفن فنهين فعلها قبله لحرمة ثم بعده اذا رأى الماء لاسقاط الفرض

غلى ان عبارته اولت بانها في حاضراى او مسافر واجد للماء خاف لو تضافاته صلاة الجنابة (٣٦٩) فهذا لا يتيمم عندنا خلافا لابي

حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلمها لانه لا ضرورة به اليه ولا فرق في عدم بطلان الصلاة السابقة بروية الماء بين الفرض والنفل (وقيل يبطل النفل) لانه لاحرمته كالفرض وادخاله النفل فيما يسقط بالتيمم تارة وتارة لا يقتضى ان نحو المقيم كالمزوم قضاء الفرض يسن له قضاء النفل الذى يشرع قضاؤه وانه يجوز له فعل النفل بالتيمم وان لم يشرع قضاؤه وبه يصرح قوله بعد وان المتنفل الى اخره (والاصح ان قطعها) اى الصلاة التى تسقط بالتيمم الشاملة للنافلة كما يصرح به كلامه فحمل غير واحد من الشراح لها على الفرض لانها وان من جملة مقابل الاصح وجها بحرمة القطع وهو لا يأتى بالنفل (ليتوضا افضل) من اتمامها بالتيمم وان كان في جماعة تفوت بالقطع او نوى اعادتها بالماء بعد فراغها كما شمله كلامهم خروجها من خلاف من اوجبه وقدم على من حرمه لانه اقوى ولا يجوز له قلبها نفلا ويسلم من ركعتين لانه كافتتاح صلاة بعد رؤية المام ومراعاة باطل وبه فارق ندبه لمن خشى فوت الجماعة كما يأتى نعم ان ضاق وقتها بان كان لو توضا وقع جزء منها خارجه حرم قطعها

خبر ان (قوله ان عبارته) اى ابن خيران (قوله اما اذا كان ثم من يحصل الخ) خالفه النهاية فقال والاوجه جواز صلاته عليه اى الميت مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به اه وقره سم وقال ع ش قوله مر مطلقا اى في محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن اذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله وجبت عليه وصحت بمن لا تسقط بفعله كنافلته اه (قوله اليه) اى الى التيمم (قوله ولا فرق) الى قوله وادخاله في النهاية والمغنى (قوله الصلاة السابقة) اى التى تسقط بالتيمم (قوله بين الفرض) اى كظهر وصلاة جنازة وقوله والنفل اى كعبدة وترمغنى قول المتن (وقيل يبطل النفل) اى الذى يسقط بالتيمم نهاية (قوله وادخاله الخ) اى بقوله وان اسقطها الخ وقوله وتارة لا الا صوب وتارة فيما لا اى يسقط بالتيمم بقوله اوفى صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضى الخ) خبر وادخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) اى كالعاصى بسفره (قوله وانه يجوز له) اى ويقتضى انه يجوز لنحو المقيم (قوله فحمل غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله وهو لا يأتى في النفل) اقول عدم اتيانه في النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا وله نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضا افضل) ظاهره ولو صلاة جنازة وهو قريب ان لم يخش تغير فان خيف عليه تغير ما فالان تمام افضل بل قد يقال بوجوبه ع ش (قوله وان كان في جماعة الخ) اى خلافا لما بحثه الا ذرعى سم اى وللنهاية عبارته ويظهر ان يقول ان ابتداها في جماعة ولو قطعها وتوضا لانفر فاما لضى فيها مع الجماعة افضل وان ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا اصلاها في جماعة او ابتداها في جماعة ولو قطعها وتوضا اصلاها في جماعة او ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا اصلاها منفردا فقطعها افضل اه قال ع ش قوله مر او ابتداها في جماعة الخ ظاهره ولو كانت الثانية مفصولا وينبغي تخصيصه بما اذا استويتا او كانت الثانية افضل من الاولى اه (قوله او نوى اعادتها) فيه دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم سم وقوله او يقال الخ اى وما هنا ليس منها وجه طلب الاعادة هنا الخروج من الخلاف كما نبه عليه الشارح (قوله من خلاف من اوجبه) اى القطع (قوله ولا يجوز قلبها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز كما يفهم من شرح الروض وغيره سم ويصرح بالجواز قول النهاية قال في التقيح او قلبها نفلا وقد يقال الافضل قلبها نفلا لم يفعل فالافضل الخروج منها قال الا ذرعى وكأنه اراد ان اصح الاوجه اما هذا اى القطع واما هذا اى القلب لان ذلك مقالة واحدة ولم ار من رجح قلبها نفلا اه (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) قد يمنع بان لم يات بزيادة على قدر مانواه وانما غير صفته بالنية فليتامل مر اه سم (قوله ومر) اى انفا (انه باطل) الجملة حالية (قوله وبه) اى بالتعليل المذكور (فارق ندبه) اى القلب (قوله نعم) الى قوله لتفويته في النهاية والمغنى لا قوله بان كان الى حرم (قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها ادا حتى لو كان

لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضى خلافه (قوله اما اذا كان ثم من يحصل به الفرض الخ) في شرح مر والاوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل به الفرض (قوله وهو لا يأتى في النفل) اقول عدم اتيانه في النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا القائل مفصلا وله نظائر كثيرة (قوله وان كان في جماعة) اى خلافا لما بحثه الا ذرعى (قوله او نوى اعادتها) فيه دلالة على مشروعية اعادتها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم لان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعاد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم (قوله ولا يجوز له قلبها نفلا الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض كغيره لانما لم يقيدها بالافضل والخروج منها هنا بقلبها نفلا والتسليم من ركعتين كما قيدوها به فيما لو قدر المنفرد في صلاته على جماعة لان تأثير رؤية الماء في النفل كهو في الفرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ قد يمنع بان لم يات بزيادة على قدر مانواه وانما غير صفته بالنية فليتامل مر (قوله وقع جزء منها خارجه) قال في شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة الى ان

إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي مانقله سمع عنه مريفيهم من قوله مرثلاً يخرجها عن وقتها مع قدرته على ادائها فيه عش وفي البجيرمي عن الحلبي أن المعتمد مافي التحفة واليه رجوع مر اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغنى (قوله الذي لم ينو عددا) هذا التقيد لا يناسب قول المصنف الاق إلا من نوى عددا فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عش ورده الرشيدى بمأنه ان هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافاً لما في حاشية الشيخ عش لأنه سيعلم من حكاية الشارح للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصورة قول المصنف لا يجاوز ركعتين أنه لم ينو قدراً كما صور به الشارح مر وصورة قوله إلا من نوى عددا عكس ذلك اه قول المتن (لا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عش (قوله فان رآه الخ) عبارة بالمغنى هذا إن رأى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والا اتم ما هو فيه اه (قوله بعد فعلمها الخ) عبارة النهاية في ثالثة فما فوقها الخ قال عش قوله في ثالثة أي بان وصل إلى حد يجزئه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام اقرب إن كان يصلى من قيام وبان يستوى جالساً وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلى من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه اه (قوله وحمل بالتشديد) مشتق من قال هذا محمول كان سبع مشتق من قال سبحانه الله ونظر من قال فيه نظر أي قال الشارح هذه العبارة محمولة لصدقها يعني يجب أن تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد لثلاً يلزم الفساد والقيد ما اشار اليه الشارح بقوله قبل ركعتين وضمير لصدقها راجع إلى العبارة والضمير الذي في فاهم راجع إلى صدق قوله الكردى وفيه تكلفات لا يقبلها العقل ولا النقل وإنما مراد الشارح إن شارحاً دخل ما زاده الشارح بقوله فان رآه الخ في عبارة المتن وادعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة المزيدة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ إلا أن في قوله لصدقها الخ المحكي عن ذلك الشارح قلبوا وأصله لأنه يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ (قوله فاهم) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقها الخ (قوله مطلقاً) أي قبل فعل ركعتين أو بعده قول المتن (إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركعة فتأمل سم وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا يتمه عش (قوله وإن زاد على ما نواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين وقوله منه أي العدد سم (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيمه) أي جواز أو الا فضل قطعه ليصله بالوضوء عش (قوله عملاً) إلى قوله خلافاً للخ في النهاية والمغنى (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء اية وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه وهو ظاهر لان الظاهر أن الوقف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لآمن قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان لما منع ألا ترى أنه لو اجنب بعد انتهائهما لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سم (قوله تيمم لها) أي بان كان جنباً عش أي ونحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سم على البهجة قدبو خدمته عدم البطلان إذا رآه في أثناء

يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة مغتفر للخروج من الخلاف كما جرى عليه في الكفاية فيما إذا كان عليه فائتة وأراد قضاءها قبل المؤداة فإنه يغتفر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية خلاف من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبه مطلقاً وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرفعة بناء على تسليمه إذ ليس هناك الخلاف واحداً فراعيناه هنا خلافاً من متعارضان فتساقطاً إذ رعاية أحدهما فقط لا مسوغ لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه اه فليتأمل (قوله التي مالوراه فيها) بقى مالوراه في أول تحرر كلاً للنهوض إلى الثالثة (قوله إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركن فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء وهو الظاهر وإن عبر غيره بعدم ارتباط بعض الآيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه

الذي لم ينو عدداً بل أطلق ثم رأى الماء قبل ركعتين (لا يجاوز ركعتين) بل يسلم منهما لأنه لا أحب المعهود في النوافل فإن رآه بعد فعلمها اقتصر على الركعة التي رآها وحمل شارح هذا للعبارة قال لصدقها على أنه لم يجاوز ركعتين بعد رؤية الماء فاهم أن له فعل ركعتين بعد رؤيته مطلقاً وليس كذلك (الامن نوى عددا) قبل رؤية الماء وإن زاد على ما نواه عند الاحرام كما هو ظاهر ومنه الركعة عند الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد على أن بعضهم وافق الفقهاء (فيمه) عملاً بنية ولا يزيد عليه لما مر أن الزيادة كافتتاح صلاة أخرى ولو رآه أثناء قراءة تيمم لها بطل تيممه وإن نوى قدراً معلوماً لعدم ارتباط بعضها ببعض

جملة يرتبط بعضها ببعض مبتدأ وخبر اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية الماء لو انقصر عليه وذلك إما ليكون في الصلاة دون غيرها ع ش اى كابدل عليه قول الشارح الاتي لان صحة بعضه الخ (قوله وبه الخ) اء، بالتعليل (قوله لان صحة بعضه الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفريقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لوراه اثناء خطبة الجمعة اتما إذ لا يجوز تفريقها انتهت سم (قوله لا ترتبط ببعضها) فيتوضا وياتى ببقية طوافه لان الموالاة فيه سنة ع ش (قوله اوراته نحو حائض الخ) أى من انقطع نحو حيضها شيدى (قوله وجب النزاع) أى وحرم عليها تمكينه معنى (قوله لانه لا يبطل إلا برويتها الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتضى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المأموم الماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما سم على حج والظاهر من كلامه انه رأى بعد إحرام الامام وقبل إحرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى الماء لم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المأموم له بوجود الماء نعم ان كان الضمير في إحرامه راجعا للامام على معنى انه قبل إحرام الامام رأى المأموم الماء اتجه السؤال ع ش (قوله لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافا لما في الانوار من وجوب النزاع اه قول المتن (ولا يصلى بتيمم الخ) سواء كان تيممه عن حدث اصغرام اكبر وسواء كان لمرض ام لفقد ماء وسواء كان الفرض ادا ما قضاها نهاية (قوله ولو من صي) اى لانهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجوزوها من قعود ولا على الدابة في السفر غير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتتهما صلوات وأرادا قضاءهما بعد الكمال عملا بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا لهما للعللة السابقة ع ش (قوله وجنب الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغر انتقض طهره الا صغرا الا اكبرا كالأحداث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا اكبرا حتى يحذف الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجليه ثم فقد الماء وحصل له حدث اصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكفى رجليه فقط تعين لهما ولا يبطل تيممه ولو تيمم اول التمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجدده فيهما أى الحدث الا صغروا الا اكبرا بطل تيممه ويجوز للرجل جماع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فتيمم ويصلى من غير إعادة نهاية ومعنى (قوله خلافا لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميرى ويستثنى من اطلاقه المتييم للجنباء عند عجزه عن الماء إذا تجردت جنباته عن الحدث فانه يصلى بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاوى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لان الجنباء مانعة اه (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة منفردا وفى جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لانه جمع بين فرض ونافلة اه (قوله بأن صلاة الصبي) أى الاصلية (قوله لو بلغ فيها) اى فتيما بذلك التيمم وفى فتاوى مرابو افقه ع ش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد يفرق ايضا بان في جمع الصبي بين صلاتين جمعا بين فرضين فى الجملة اى بالنسبة الى المكلف الملحق به الصبي احتياطيا بخلاف المعادة مع الاصلية فليست معا فرضين بالنسبة الى احد فتدبر بصري (قوله وان استويا) اى صلاة الصبي الاصلية ومعادته فكان الظاهر التانيث (قوله وغيرهما) اى واستقبال الكعبة ولو فى السفر (قوله وإنا

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقف إنما يحرم لمن قصد استمرار القراءة لمان قصد الاعراض عنها خصوصا إذا كان المانع الا ترى انه لو اجنب بعد انتهائه لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ (قوله لوراه اثناء طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلانى والفورانى ولوراه اثناء طواف قطعه لجواز تفريقه انتهى قال فى شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لوراه اثناء خطبة الجمعة اتما إذ لا يجوز تفريقها (قوله لانه لا يبطل إلا برويتها) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتضى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المأموم قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما (قوله ولا كذلك المعادة) قد يقال بل هى صالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضا لان صحة بعضه لا ترتبط ببعض أو رآه نحو حائض أثناء وطء تيمم له وجب النزاع بخلاف ما لو رآه هو لبقاء تيممها لانه لا يبطل إلا برويتها دون رؤيته خلافا لمن وهم فيه (ولا يصلى بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنباته عن الحدث الا صغرا خلافا لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجوزهم جمع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبي صالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وان استويا فى وجوب نية الفرض فيهما كما يأتى أى صورة والقيام وغيرهما وإنا

لم يفضل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما صححه في التحقيق احتياطاً له إذ صلاته في الحقيقة نفيل فلم يقع تيممه إلا للنفل (غير فرض) واحد عيني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي بتيمم واحد إلا صلاة واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيمماً وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نه طهارة ضعيفة ولأن الوضوء كان

لم يصل) إلى قوله وإنما لم تستبح في النهاية والمغنى إلا قوله لم يعرف إلى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتيممه وقوله فرضاً مفعول لم يصل (قوله كما صح عن ابن عمر) قال بتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث نهاية ومغنى (قوله ولم يعرف له مخالف الخ) أي فصار إجماعاً سكتوا (ولأن الوضوء) الأنسب بقوله فبقي الخ الطهارة بصري أي كما عبر به النهاية (قوله كان يجب لكل فرض) أي لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله فيقيموا بها (قوله فنسخ يوم الخندق الخ) عبارة المغنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد فبقي التيمم على ما كان عليه اه (قوله وخرج يصلي تمكين الحليل الخ) لا ينبغي أن في هذه الصورة الغاذا وهو أن يقال لنا تيمم لا ينتقض بخروج خارج ينقض خروجه الوضوء بصري (قوله وجمعها) عطف على تمكين الخ والضمير للبراء وقوله بين ذلك أي التمكن وقوله بأن نوته أي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله كما) أي قيل قول المتن ومسح وجهه (قوله فانه) أي ما ذكر من التمكن مراراً والجمع بينهما وصلاة فرض (قوله كالخطبة والجمعة) فلا يجمع بينهما بتيمم أي ولا بين خطبتين في محلين كان خطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لأنه وفيه كلام لابن قاسم فراجع عرش (قوله مطلقاً) أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة لرد ما في الأسنى بصري (قوله وإنما لم تستبح الجمعة الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه يستباح الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يخطب به ولا يصلي الجمعة به وأنه لو تيمم الخطبة فلم يخطب فله أن يصلي به الجمعة اه (قوله بنيتها) أي خطبة الجمعة (قوله أن لها) أي للخطبة (قوله روعى) أي فلم يجز الجمع بينهما وبين الجمعة وقوله كما روعى كونها فرض الخ أي فلم تستبح بنيتها الجمعة (قوله فلم يجمع) أي بتيمم (قوله فلم يصل) أي بتيممه لفرض قبل البلوغ (قوله وإنما لم يجب) إلى قوله وصلاة الثانية في النهاية وإلى قوله هذا غاية في المغنى (قوله فجاز الجمع الخ) عبارة المغنى والنهاية فإن قيل كيف جمعها بتيمم مع أن كلا منهما فرض اجيب بأن هذا كالمسألة من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلي بذلك التيمم لما ذكر اه (قوله لهذا) أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله وصلاة الثانية الخ) عطف على قوله الجمع الخ (قوله لكن قياسه هذا على الخ) محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسألتين واحد بالذات وما عداه فوجوبه بالتبع أما حرمة الوقت أو ليتوصل به إلى تيقن البراءة وعبارته فان قلت فكيف جمعها بتيمم واحد مع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالمسألة من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصري وتقدم عن المغنى والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام (قوله فهذا) أي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بخشب (قوله بل هذا أولى الخ) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول المتن (ويتنفل) أي مع الفريضة وبدونها بتيمم نهاية ومغنى قول

يجب لكل فرض قد نسخ يوم الخندق فبقي التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مراراً بتيمم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيممها كما مر فانه جائز للمشقة وعلم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لأنه لما جرى قول أنها بمثابة ركعتين ألحقت بالفرض العيني وإنما لم يستباح الجمعة بنيتها نظر الكونها فرض كفاية فالحاصل أن لها شبهة متاصلاً بالعيني روعى كما روعى كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فانه روعى في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين لأنهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضاً يجب إعادة كان ربط بخشبة ثم فك جاز له إعادته به وإن كان فعل الأولى فرضاً لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا وصلاته الثانية بتيمم

الفرض أيضاً وذلك فيما إذا أعاد مع جماعة ناسياً الفعل الأول ثم بان فساده كإسائتي في محله فليتأمل إلا أن يجب بانه تبين في هذه الصورة أنها ليست بمعادة (قوله وإنما لم يستباح الجمعة بنيتها) اعتمد شيخنا الشهاب الرملي أنه يستباح الجمعة بنيتها (قوله جاز له إعادته به الخ) هل قياس ذلك أن من صلى الجمعة حيث يمتنع التعدد ولزمه الظاهر لشك في تقدم جمعه وعدم التمكن من إقامة الجمعة يجوز له فعل الظهر بتيمم الجمعة أو يفرق (قوله بل هذا أولى فتأمل) يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكفي التيمم لهما بخلاف صلوات

الأولى نظر الفرضيتين أولاً وهذا غاية ما يوجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافق له لكن قياسه هذا على ما يأتي في المنسية من خمس لا يتم لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكل على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتأمل (ويتنفل ماشاء) لأن

(والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالو تر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حج اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح ما لم يندر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لو جوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله فانظر سنة الظهر الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالو تر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فليلحق بها أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منها المكن نقل عن فتاوى حج انها كالو تر فيسكتفى لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر ع وش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله من نحو صلاة الخ) كالقراءة المندورة (قوله لان الاصل) الى قوله والقراءة في النهاية والمغنى (قوله جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلو ابطلم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظروا الا قرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة التي نذرا تمامها بنية الاعراض ثم اراد اتمامها واحتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما لو ابطلم ثم اراد اتمامها (فرع) تيمم الفرض و احرم به ثم بطل او ابطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض ع وش وقوله اى النافلة التي نذرا تمامها ويعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لا النافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير ما قاله فالقياس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله كذلك) اى كفرض اصلي او كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد و جازله أن يتنقل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله ان قطعها) اى القراءة المندورة كما باتى عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما مر عن ع وش من ارجاع الضمير للنافلة التي نذرا تمامها (قوله احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيحه ما نقله ع وش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعيينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستباح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او ما لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذى ينقدح الثالث اه (قوله ومثله) أى مثل ما لو قطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله وإن تعينت) الى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه في المغنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلى به ذلك الفرض ويصلى معه ايضا على جنازة معنى (قوله ومر) اى فى شرح لا الفرض على المذاهب (قوله لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله فى رتبة متوسطة الخ) اى فيصلى بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم الجنازة النافلة ولا يصلى بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي معنى (قوله ويلزمه) أى ذلك الشارح يعنى تعليقه بقوله لانه من غير جنسها (قوله وجوب بالإن كان) هذا تفصيل لقوله فورادون ما قبله وإلا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشئ إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى ففورامعمول لمقدر اى فيفعل من فور الخ (قوله بخمس) الاولى بخمسة بالتاء (قوله

المتن) (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالو تر وإن اشتمل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مر انه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حج اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح ما لم يندر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لو جوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله فانظر سنة الظهر الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالو تر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين وأما التراويح فليلحق بها أن يتيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منها المكن نقل عن فتاوى حج انها كالو تر فيسكتفى لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر ع وش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض اصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله من نحو صلاة الخ) كالقراءة المندورة (قوله لان الاصل) الى قوله والقراءة في النهاية والمغنى (قوله جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلو ابطلم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينهما وبين فرض آخر أو لا فيه نظروا الا قرب الاول لكن قياس قول حج نعم ان قطعها أى النافلة التي نذرا تمامها بنية الاعراض ثم اراد اتمامها واحتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيما لو ابطلم ثم اراد اتمامها (فرع) تيمم الفرض و احرم به ثم بطل او ابطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض ع وش وقوله اى النافلة التي نذرا تمامها ويعلم بمراجعة التحفة ان مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لا النافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم ان مرجع الضمير ما قاله فالقياس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله كذلك) اى كفرض اصلي او كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد و جازله أن يتنقل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله ان قطعها) اى القراءة المندورة كما باتى عن سم ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سياق كلام الشارح وسياقه خلافا لما مر عن ع وش من ارجاع الضمير للنافلة التي نذرا تمامها (قوله احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بترجيحه ما نقله ع وش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعيينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستباح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس او مادام المجلس متحدا او ما لم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذى ينقدح الثالث اه (قوله ومثله) أى مثل ما لو قطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله وإن تعينت) الى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه في المغنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلى به ذلك الفرض ويصلى معه ايضا على جنازة معنى (قوله ومر) اى فى شرح لا الفرض على المذاهب (قوله لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله فى رتبة متوسطة الخ) اى فيصلى بتيمم الفريضة الجنازة وبتيمم الجنازة النافلة ولا يصلى بتيمم النافلة الجنازة ولا بتيمم الجنازة الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي معنى (قوله ويلزمه) أى ذلك الشارح يعنى تعليقه بقوله لانه من غير جنسها (قوله وجوب بالإن كان) هذا تفصيل لقوله فورادون ما قبله وإلا لزم تفصيل اللزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشئ إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى ففورامعمول لمقدر اى فيفعل من فور الخ (قوله بخمس) الاولى بخمسة بالتاء (قوله

والا فندباو كنسيان إحداهن مالو صلاهن بخمس وضوأت ثم علم ترك الجمعة من إحداهن لتيقنه حينئذ ان عليه إحداهن وقد جهل عينها فيازمه

فعلهم إذ لا يتيقن براءة الذمة إلا بذلك فإن أراد فعلهم بالتيمم (كفاه تيمم لهم) لأن الفرض واحد وجوب ما عداه من الخمس إنما هو بطريق الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاه لهم تيمم لا يهام ذاك أنه إنما يكفيه تيمم إذا نوى به الخمس وليس مراداً بل

المراد أنه تيمم تيمما واحدا للمناسبة ويصلي به الخمس أو إهام ذلك يدفعه ما هو معلوم أنه إذا وجد فعل وما فيه رآه تحته كان التعلق بالفعل فقط ويعضده بل يعينه السياق فانه إنما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تبعاً ولو تذكر المناسبة بعد فعل الخمس لم تلزمه إعادتها كإرجاعه المصنف وسبقه إليه صاحب النحو ويفرق بينه وبين ما لو ظن حدثاً فافتو ضاله ثم تيقنه بأنه ثم يمكنه التيقن بنحو المس بخلافه هنا (وإن نسي صلاتين منهن وعلم كونهما مختلفتين) كظهر وعصر من يوم أو يومين (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) وهذه طريقة ابن القاص (وإن شاء تيمم مرتين) عدد المنسي (وصلى) بكل تيمم عدد غير المنسي مع زيادة واحد وترك ما بدا به قبله فيصل في هذه الصورة (بالاول اربعاً) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء. وعلم بما مر أنه إن كان الفوات بغير عذر وجب كونها ولاه أو بعدد كالنسيان هنا سن كونها (ولاه) لما فيه من المبادرة براءة الذمة (وبالثاني اربعاً) كذلك (ليس منها التي بدأ بها) كالصبح والعصر والمغرب

إذ لا يتيقن الخ) متعلق بقوله لزمه فعل الخمس قول المتن (كفاه تيمم لهم) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيتهما من الخمس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غير هابه من صلوات ذلك اليوم لاحتمال أن المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نية لفرض ع ش (قوله وجوب ما عداه الخ) لعل الاولى إسقاط لفظة وجوب كما بعلة النهاية والمغنى (قوله لا يهام ذاك) أي ما في المتن (قوله يدفعه ما هو معلوم أنه الخ) لا يخفى أن الإهام لا يندفع بذلك رشيدى عبارة سم والبصرى قوله كان التعلق بالفعل الخ إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الإهام خصوصاً مع إمكان التنازع فما قاله كله لا يدفع الإهام والاحتراز عنه أحسن اه (قوله ويعضده) أي تعلق لهم بكفاه (قوله فانه إنما هو الخ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوى بذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم (قوله واستباحته مع غيره) الاولى العكس (قوله ولو تذكر) إلى قوله وعلم في المغنى والنهاية لإلا قوله وبفرق إلى المتن (قوله ويفرق بينه) أي بين تذكر المناسبة (قوله وعلم كونها الخ) أي بخلاف الشك الآتي سم قول المتن (صلى كل صلاة بتيمم) أي فيصل في الخمس بخمس تيممات نهاية ومغنى (قوله وهذه طريقة ابن القاص) وظاهر كلام ابن القاص في التلخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الأسنوى وغيره وهو يخرج على الوجه الذهاب إلى أن القضاء على الفور مطلقاً فان طريقة ابن القاص عجّل إلى البراءة كذا أفاده ابن شعبة ويؤخذ من قوله قال الأسنوى الخ أنه حيث كان القضاء على الفور لكون الفوات بغير عذر تعين الأخذ بطريقة ابن القاص وهو وجيه مغنى لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها لكن قول الشارح وعلم بما مر الخ يشعر بخلافه فليتامل بصري قول المتن (وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس مرتين بتيممين أجزأه سم (قوله عدد غير المنسي) وهو ثلاثة لأن المنسي ثنتان مغنى (قوله وترك الخ) يجوز جره ونصبه (قوله في هذه الصورة) أي التي في المتن (قوله بما مر) أي انفاق في شرح وأن من نسي إحدى الخمس قول المتن (ولاه) مثال لا قيد وقوله ليس منها التي بدأ بشرط لا بد منه نهاية ومغنى (قوله كالصبح) إلى قول المتن لا يتيمم في المغنى وكذا في النهاية لإلا قوله أما إذا إلى المتن (قوله كالصبح) الاولى تأخير الصبح عن العشاء (قوله ما عدا الظهر الخ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر والمغرب والعشاء (قوله فيهن) أي في الثلاثة المتوسطة (قوله إحدى أولئك) أي الثلاثة المتوسطة (قوله ولهم فيها) أي في طريقة ابن الحداد وضبطها (قوله وضوابط أخرى) منها أن تضرب المنسي في المنسي فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسي ثم تضرب المنسي في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصل بعدد الباقي ففي نسيان صلاتين تضرب اثنتين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنتين ثم تضربها فيهما وتسقط الحاصل وهو أربعة من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط أن يترك في كل مرة ما بدا به في المرة قبلها نهاية ومغنى قال ع ش

فاسد لأنه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً (قوله كان التعلق بالفعل فقط) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع وإن كان ذلك هو الأصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه لا يهام خصوصاً مع إمكان التنازع أيضاً فما قاله كله لا يدفع الإهام والاحتراز عنه أحسن (قوله إنما هو في نية فرض واستباحته) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوى بذلك التيمم ذلك الفرض أو غيره من الفروض أو فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه (قوله وعلم كونها الخ) بخلاف الشك الآتي (قوله وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس

والعشاء فيبرأ ييقن لأنه صلى ما عدا الصبح والظهر بتيممين فإن كانت المنسيتان فيهن تأدت كل بتيمم وإن كانتا نيتك تأدت الظهر بالتيمم قوله الاول والصبح بالثاني وإن كانتا إحدى أولئك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات وضوابط أخر أما إذا لم يترك ما بدا به كان صلى بالثاني الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ إلا احتمال أن المنسيتين العشاء واحدة غير الصبح



فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (او) نسي (متفقتين) لا يعلم عينهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يومين أو شك في اتفاقهما

(صلى الخمس مرتين بتييممين)!

لأن الفرض في كل مرة واحد

فيقع بذلك التيمم وما

عداه وسيلة كما مرو لو تيقن

ترك واحد من طواف

واحد الخمس طاف وصلى

الخمس بتييمم لأن الفرض

في الحقيقة واحد وجوب

فعل الكل وسيلة نظير

مامر (ولا يتم لفرض

قبل) ظن دخول (وقت

فعله) لأنه طهارة ضرورة

ولا ضرورة قبل الوقت

وإنما جاز أوله ليحوز

فضيلته ومبادرة لبراءة

ذمته ولا يصح أيضا النفل

قبله ولو احتمل إلا أن جدد

النية بعده قبل المسح كما

أما فيه فيصح له ولو قبل بعض

شروطه كخطبة جمعة لغیر

الخطيب لما مر فيه أنه لا بد

له من تيممين مطلقا وكسرت

كما أفاده قول الروضة وأصلها

قبل وقته وصرح به الأسنوى

وغيره ولا ينافيه زيادة

المتن وأصله فعله لأن الوقت

قبل فعل هذه الشروط

يسمى وقت الفعل فلا

اعتراض عليهم خلافا لمن

ظنه وإنما لم يصح أي عند

وجود الماء لا مطلقا خلافا

لمن وهم فيه ففي المجموع إذا

قلنا يجزئ الحجرة نادر

كالمدى أو أن رطوبة الفرج

لا يعني عنها تيمم ويقضى

ويأتي في المتن أن من بحر حه

دم لا يعني عنه تيمم ويقضى

قبل طهر جميع البدن مالا

يعنى عنه للتضمنح به مع ضعف

قوله لم ر في نسيان صلاتين الخ أي وفي نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة في خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد  
النسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهي الحاصلة من ضرب النسي في نفسه تبقى تسعة  
ومثله يقال في نسيان أربع أه (قوله فبالاول تصح الخ) أي فبالتييمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء  
وبالثاني لم يصل العشاء مغنى (قوله ولا يكونان) الاولى الثاني قول المتن (صلى الخمس مرتين الخ) أي فيصلى  
بكل تيمم الخمس ليخرج عن العدة بيقين مغنى قول المتن (بتييممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على  
هذا التقدير من كون الشرطان يترك في كل مرة ما بدا به في المرة التي قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز  
أن يكون المنسيان صبحين أو عشاءين وهو إنما يفعل واحد منهما ع ش (قوله ولو تيقن ترك واحد الخ)  
ولو نذر شيئا أن رده الله سالما ثم شك أنذر صدقة أم عتقا قال بغوى في فتاويه ويحتمل أن يقال عليه  
الاثنيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل أن يقال يجتهد كالقبلة والاولى أهو الراجح الثاني فإن  
اجتهد ولم يظهر له شيء أو ايس من ذلك فالأوجه وجوب الكل ألا يتم له الخروج من واجبه بقيتنا لا بفعل  
الكل ومالا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو جهل عددا عليه من الصلوات وقال لا تنقص عن عشر ولا يزدن  
على عشرين لزمه عشرون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري أكلها مختلف أو ثلثان من جنس  
واحد وجب عشر أيضا أي بعشر تيممات قاله القفال قال وان نسي أربعين من يومين ولا يدري أنها مختلفة  
أو من جنس واحد أو خمس أو ست لزمه صلاة يومين أي بعشرة تيممات أيضا وكذا في السبع والثمان من يومين  
وأما الثلاثة من ثلاثة أيام لا يدري أنها مختلفة أو متفقة فانه يقضى ثلاثة أيام أي بثلاث تيممات وكذا أربع  
أو خمس من ثلاثة أيام نهاية مع زيادة من ع ش (قوله وجوب فعل الكل) الاولى الاخصر وما عده  
(قوله ظن دخول) الى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى ما يوافقه الا قوله ولو احتمل لا (قوله فضيلته) أي اول  
الوقت (قوله النقل) أي نقل التراب (قوله ولو احتمل لا) اطلاقه شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن  
دخول الخ المار آنفا فيحمل على الشك كما عبر به النهاية (قوله قيل المسح) الاولى العطف (قوله كما مر) أي  
في شرح نقل التراب (قوله أما فيه الخ) أي أما التيمم في وقت الفرض بقيتنا وظنا فيصبح له (قوله كخطبة  
جمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنعقد به الجمعة نهاية مغنى (قوله لما مر)  
أي في شرح لا الفرض على المذهب (قوله مطلقا) أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة (قوله كما أفاده) أي  
التعميم وقوله قول الروضة الخ أي بطريق المفهوم (قوله فعله) الاولى إسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض  
عليهما) أي على المنهاج والمحرم (قوله وإنما لم يصح) إلى قوله والحق في شرح المنهج مثله (قوله أي عند  
وجود الماء الخ) أي حسا وشرعا خلافا للنهاية والمغنى (قوله فيه) أي الاطلاق (ففي المجموع الخ) أي لتعليل  
لقوله أي عند وجود الماء لا مطلقا وقوله أو أن رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزئ وقوله بتييمم هو محط  
الاستدلال وقوله وياتي الخ عطف على قوله في المجموع الخ فهو لتعليل ثان للتقييد بوجود الماء المقدور على  
استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتي للتضمنح  
متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والاماصح الخ تصریح بصحة التيمم قبل زواله عن  
الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) أي التي تفعل بالتيمم (قوله والا) أي وإن كان عدم صحة التيمم  
قبل طهر البدن لسكون زوال نجس لا يعني عنه شرط الخ (قوله والحق به الاجتهاد الخ) تقدم أن الوجه عند  
شيخ الاسلام والخطيب والزملي عدم اشتراط تقدم الاجتهاد في القبلة بصري عبارة سم المعتمد عدم الاحتاق  
أه (قوله لما مر) أي قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله فيها) أي في الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين بتييممين أجزأه (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله جميع البدن) تقييده  
بالبدن ثم قوله والاماصح الخ (تصریح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان) (قوله والحق به  
الاجتهاد في القبلة) المعتمد عدم الاحتاق

التيمم لا لسكون زواله شرط الصحة الصلاة والاماصح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد في القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيتميم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممها لانه انما يصح

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق مامر من استباحة الظهر بالتيمم لفائتة ضحى لانه ثم لما استباحها استباح غيرها تبعا وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممه بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فقولهم يبطل بدخوله مثال لا قيد ولو أراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهر وقتها نظرا لاصلته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لمتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهر ووقت الفائتة تذكرها فلو تيمم شا كافيا ثم بانث لم تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل المؤقت) راتبا كان أو غيره لا يتيمم له قبل دخول وقته (في الاصح) لما مر في الفرض وسياتي بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن أرادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع اكثرهم وظاهر انه يلحق بها في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده

الاستقبال (قوله ويدخل) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله بعدها لا قبلها) الاولى التذكير (قوله وقتها) أى الثانية (قوله بطل تيممه) صريح في انه لا يباح له هذا التيمم شيئا أصلا (قوله وبه) أى بالتعليل المذكور (قوله مامر) أى في شرح الروض فان نوى فرضا ونفلا (قوله من استباحة الظهر الخ) عبارة بالمغنى والنهية ولو تذكر فائتة تيمم لها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله ضحى) متعلق بالتيمم (قوله لانه الخ) الاولى العطف كإي النهاية والمغنى (قوله ثم) أى في مسألة الفائتة (لما استباحها) أى الفائتة وقوله هنا أى في مسألة الجمع عش (قوله مانوى) وهى الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع (قوله وقضيته) أى التعليل بزوال التبعية عش (قوله بطلان تيممه الخ) معتمد عش (قوله ولو اراد الجمع الخ) ولو تيمم لمقصورة فصلى به تامة جازنهاية زاد المغنى وكذا النوى الصبح ثم اراد الظهر مثلاً جاز كافى فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤداة فى أول وقتها وصلاها به فى آخره أو بعده جاز اه (قوله وقتها) أى كما يصح وقت العصر نهاية ومغنى (قوله للعصر) عطف على الظهر (قوله ولا لمتبوعها) أى من حيث انه متبوعها الآن سم (قوله شا كا) وفى شرح الروض او ظانا سم اقول وقد ينافية ما تقدم من كفاية ظن دخوله وقت الفرض بل عبارة النهاية والمغنى وهى ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقينا او ظنا كمنقل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شا كافيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق فى الفرض بين الاداء والقضاء فوقت الفائتة بتذكرها اه صريحة فى خلافه (قوله لم تصح) أى الفائتة لعدم صحة تيممها ويحتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله وصلاة الجنازة الخ) ولومات شخص بعد تيممه أى المتيمم لجنازة جازله أى للتيمم ان يصلى عليه أى الميت بذلك التيمم لما تقدم أى من جواز الحاضرة بتيمم الفائتة نهاية ومغنى بزيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله ثلاثا نهاية واقره البصرى واعتمده عش (قوله راتبا) إلى قوله وظاهر فى المغنى وإلى قوله وظن فى النهاية (قوله انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن له ان يصليها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممهم بذلك التيمم لم يمتنع عش (قوله ومع الناس) ولو اراد الخروج معهم إلى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الوجه كما لا يتيمم لتحية المسجد إلا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تأخر عن موافقتهم فى الخروج إلى وقت غلب على ظنه اجتماع المعظم فى الصحراء جواز التيمم له قيل خروجه من بيته مثلاً ولا يشترط وصوله إلى الصحراء وهو واضح عش (قوله اجتماع اكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حينئذ سم (قوله يلحق بها) أى بصلاة الاستسقاء (فى ذلك) أى التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة مؤقتة معلوم) اعترضه سم على حجج بأنه إن أراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لأن بدايته الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثانى معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتى إذلانه لانه لو قتها معلومة يقال ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنازة كذلك فليتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عش وفى الرشيدى نحوه وفى البصرى بعد ذكره ما يوافق اعترض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة محل توقف

(قوله صح التيمم للظهر) كذا فى العباب وعزاه فى شرحه للجموع (قوله ولا لمتبوعها) أى من حيث أنه متبوعها الآن (قوله شا كا) فى شرح الروض او ظانا (قوله اجتماع اكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيمم حينئذ (قوله مؤقتة معلوم) قد ينظر فيه بأنه إن اراد انه

بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم واعترض التوقف على الاجتماع بأنه يلزم عليه أن من أراد صلاة الجنازة أو العيد في جماعة وأما لا يتيمم لها إلا بعد الاجتماع ولا فائز به ويجب بالفرق بأن صلاة الجنازة مؤقتة معلوم وهو من فراغ الغسل إلى الدفن والعيد وقتها محدد

معلومة فنظر فيهما إلى ما عزم عليه وظن بعضهم أن لا مخلص من ذلك الاعتراض فأجاب بأن الفرض في تيمم للفقد يريد فعلها بالصحراء فان علم أن لا ماء بها يتيمم بعد الخروج اليها لاقبله لثلا يحدث توهم يبطل تيممه وان توهم ان بها ماء اخر الى الاجتماع ويرد بأن فيه مخالفة لاطلاقهم اعتبار الاجتماع وبأنه قد يعلم أن لا ماء بها فيحدث ما يوم حدث ماء بها فيؤخر الاجتماع فلا وجه لما ذكره من التفصيل والتحية بدخول المسجد وخروج بالمؤقت النوافل المطلقة فيتيمم لها أي وقت شاء ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه والاصح فان قلت هي مؤقتة أيضا بمقتضى ما ذكرنا المراد بالمؤقت ماله وقت محدود الطرفين والمطلقة ليست كذلك لأن ما عدا وقت الكراهة يزيد وينقص لما يأتي فيه ان منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يزيد وقد ينقص (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه بصحراء فيها حجر او رمل فقط او بحبس فيه تراب ندى ولا اجرة معه يحففه بها (لزمه في الجديد ان يصلي الفرض) المكتوب

وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأنيث (قوله في تيمم الخ) خبر ان (قوله فعلها) أي صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) أي جواب البعض (قوله بان فيه) أي في فرضه المذكور (قوله والتحية) إلى قوله قلت في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله أي وقت شاء) عبارة المغنى متى شاء إلا في وقت الكراهة قال الزركشي ينبغي ان يكون هذا فيما إذا تيمم في وقتها ليصلي فيه فلو تيمم فيه ليصلي مطلقا او في غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية اقول ما بحثه الزركشي محل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو تم ما ذكره لصح التيمم للظن قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها او مع الاطلاق وهو باطل قطعاً فاطلاقهم متجه واما ما بحثه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشي لانه متلاعب في النية ويؤيده ما نقلناه في اول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زباد فرأى اجعه هذا ما ظهر بيادى النظر ثم رايت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبيه لهذا وأجاب بأنه وقته في الجملة بدليل جواز في نحو مكة مطلقا وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقا اه وانت خبير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) أي وما تأخر سببه ابدانها (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح الا وقت الكراهة او قبله فيصلي فيه (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مساححة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ماله تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجا او اطلق وهو متجه لا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه في وقتها في الجملة كافي نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه وقوله هي أي النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) أي من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة ع ش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتحية المسجد من المؤقتة بنا في تفسيره بما ذكرنا ذاتها مختلفة غير محدودة الطرفين بصرى (قوله لكونه) إلى قوله ويتجه في المغنى إلى قوله المكتوب وقوله كالعاجز إلى وهي وكذا في النهاية إلا قوله ولو بمحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المغنى بان فقد هما حسا كان حبس في موضع ليس فيه واحد منهما او شرعا كان وجد ماء وهو محتاج اليه لنحو عطش او وجد ترابا نديا ولم يقدر على تحفيفه بنحو نار اه (قوله او بحبس الخ) عبارة النهاية او وجدها ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو نداوة في التراب (قوله ولا اجرة معه يحففه) أي فان امكنه التحفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يديه فغسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة اليدين انه يكلف تشفيف الوجه واليدين قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندي الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تشفيف الوجه مالم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب لجميع اجزاء الوجه في الحالة المذكورة ع ش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المنذورة لكن اسقطه غيره وفي البجيرمي عن القليوبي قوله الفرض أي ولو بالنذر اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ماله تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه إنما يصلي

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بدايته الاولى معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثانية معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كاهو معلوم وقوله الا في إذ لانهما لوقتهما معلومة يقال عليه ان اريد انها غير معلومة بالوصف فممنوع او بالشخص فصلاة الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييد ما قبله به مساححة (والاصح) يدخل فيه ماله تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجا او اطلق وهو متجه ولا

وذلك لحرمه الوقت كالعاجز عن السيرة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة يحث بها من حلف لا يصلي ويحرم الخروج

منها ويبطلها الحدث ونحوه كروية ماء وتراب ولو بمحل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافا لبحث الأذرعى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماء أو ترابا وعن الفقهاء أنه أفتى بفعله لصلاة الجنائز ويوجهه بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تنف به ففعلت وفاء بحرمه الميت كحرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام الفقهاء أنه لا يصليها أى لانها في مرتبة النفل كما مر ثم رآيته غلله بقوله كافي حق الميت إذا تعذر غسله وتيممه فإنه لا يصلى عليه ولأنها في حكم النفل وهو ممنوع منه اهـ وتبعه غيره فقال قول الفقهاء يصلى فيه نظر وإن تعينت عليه وسبقها لذلك الأذرعى فقال لا يجوز أقامه على فعلها قطعا لأن وقتها متسع ولا تفوت بالدفن ولا ينافي ذلك أن التيمم في الحضر يصلى عليها لأنه يباح له النفل الملحقة هي به ووقع للأذرعى أنه ناقض نفسه فقال في باب الجنائز من لا يسقط بتيممه الفرض وفاقد الطهورين أن تعينت على أحدهما صلى قبل الدفن ثم أعادها إذا وجد الطهر الكامل وهذا

لحرمه الوقت ويقضى بعد ذلك عشا (قوله وذلك) أى اللزوم (قوله كالعاجز عن السيرة) قد يومه أنه تلزمه الاعادة وليس كذلك فكان الأولى حذفه (قوله ونحوه) أى كالكلام مغنى (قوله ويتجه جوازها الخ) خلافا للنهي والمغنى والشهاب الرملى والزياى حيث قالوا أو اللفظ للثاني والظاهر كما قال الأذرعى أنه لا يجوز له أن يصلى ما رجا أحد للطهورين حتى يضيق الوقت اهـ (قوله خلافا لبحث الأذرعى الخ) أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا أول الوقت سم (قوله مادام يرجو ماء أو ترابا) لا يخفى أنه لا بد من طلبهما على التفصيل السابق في الطلب فإذا طلب ولم يجد أحدهما فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت وإلا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال الماء فلا ينبغى أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم وقوله من أحدهما أى من كل منها وقوله ثم توهم وجود الماء الخ ومثل الماء هنا وفيما يأتي التراب (قوله بفعله) أى فاقد الطهورين (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره سم أى فيوافق ما باتى آخره عن الأذرعى (قوله لكن الذى نقله الزركشي عن قضية كلام الفقهاء الخ) اعتمده المغنى عبارته وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء الثلاثة وهم من لم يجد ماء ولا ترابا ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وجرى عليه الزركشي وغيره في فاقد الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام الفقهاء اهـ وقوله لا يصلونها الخ قال القليوبي وأن تعينت بان لم يكن غيره فيدفن الميت بلا صلاة اهـ (قوله ثم رآيته) أى الزركشي (قوله أقامه) أى فاقد الطهورين (قوله ولا يفوت) أى فعل صلاة الجنائز (قوله ولا ينافي ذلك) أى عدم جواز الإقدام (قوله لأنه الخ) علة لعدم المنافاة (قوله أن تعينت) أى بان لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أى أحدهما (قوله وهذا التفصيل الخ) اعتمده النهاية عبارته وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدى مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء أى فاقد الطهورين ومن يبدنه نجاسة وحبس بمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضا بغيرهم ويؤخذ بما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اهـ أى ما لم يكن ماموماً أو لا واجب السجود تبعاً لما سم وعش وقيلونى (قوله بين من قال بالمنع الخ) أى وإطلاق (قوله) وأما قول الثاني أى الذى تبع الزركشي (قوله وكفا قد هما) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى ما يوافق (قوله أو حبس عليه) فإنه يصلى وجوباً بالياء بان ينحنى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومعنى (قوله ماعداه) يشمل المندورة وقد سرفاهيه (قوله فلا يجوز له) أى من ذكر من فاقد الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقد السيرة فله التنفل لعدم لزوم الاعادة له كدائمه الحدث ونحوه ممن

يقال أن هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كافي نحو مكة (قوله ولو بمحل الخ) تبع فيه شرح الروض فإنه قيد البطان برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغنى عن القضاء ثم قال كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه وفيه نظر انتهى وقوله خلافا لبحث الأذرعى أفتى ببحثه شيخنا الشهاب الرملى وهل يجرى بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام يرجو ماء أو ترابا) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجدوا أحدهما فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحدهما صلى ولو أول الوقت وإلا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توهم وجود الماء بان حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغى أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء سم (قوله ويوجه الخ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له تنفل) قضيته أنه يتمتع عليه بسجود السهو لأنه نقل ليس من الصلاة ولهذا احتاج إلى التنية بخلاف التشهد الأول لأنه من الصلاة نعم إن كان ماموماً وسجداً ماموماً للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها إياه فليتامل وقد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشى من إزالته مبيع تيمم أو حبس عليه وخارج بالفرض المذكور ماعداه فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائنة

مطلقا ولا نحو مس مصحف  
وكذا نحو قراءة لغير الفاتحة  
في الصلاة ومكث بمسجد  
لنحو جنب وتمكين زوج  
بعد انقطاع نحو حيض لعدم  
الضرورة (ويعد) وجوبا  
لان عذره نادر لا يدوم ولا  
بدل هنا هذا إن وجد ماء  
وكذا ترابا بمحل يسقط  
القضاء ولا لم تجز الاعادة  
هنا كغيره لانه لا فائدة  
فيها وليس هنا حرمة وقت  
حتى تراعى واختار المصنف  
القول بان كل صلاة وجبت  
في الوقت مع خلل لا تجب  
إعادتها لان القضاء إنما  
يجب بامر جديد ولم يثبت  
في ذلك شيء قيل مراده  
بالاعادة القضاء كما باصله  
لا مصطلح الاصوليين  
ان ما بوقته إعادة وما بخارجه  
قضاء اه وليس بصحيح  
بل مراده بها ما يشمل  
الامرين فيلزمه فعلمنا في  
الوقت إن وجد ما مر فيه  
ولا بخارجه (ويقضى المقيم  
المتيمم لفقد الماء) لندرة  
فقده في الاقامة وعدم دوامه  
ويباح له بالتيمم إذا كان  
جنباً أو نحو القراءة مطلقا  
كما اقتضاه كلام الشيخين  
وغيرهما وقال جمع انه  
كفاد الطهورين ويسن له  
قضاء ما صلاه من النوافل  
اي التي تقضى والجمعة يفعلها  
ويقضى الظهر (لا المسافر)

يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهاية وكذا في المغنى لا قوله كذا ثم الحدوث قال غش وقضية حصر  
المنع فيمن ذكر ان غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحريف القبلة والمربوط على خشبة  
ونحوهما وفيه بعد لانهم إنما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) اي ولو بمحل يغلب فيه  
فقد الطهورين (قوله ولا نحو مس مصحف) اي كحمله نهاية ومغنى (قوله وكذا نحو قراءة الخ) عبارة  
الشارح مر في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض  
فصها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المعينة المنذورة كل يوم لفاد الطهورين  
يوما بكاه لم ارفيه نقلا وقضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
والا وجه الحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لوقرا بقصد القران مع الجنبه مع القدرة على الطهارة بالماء  
هل تجزئه القراءة مع حرمة ذلك كالصلاة في الدار المخصوصة او لا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو  
استؤجر لقراءة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأه وجنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لان  
القصد من القراءة الثواب وقراءته لا ثواب فيها فيه نظرا والا قرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله لنحو  
جنب) متعلق بمسئلي القراءة والمكث بصري (قوله ولا لم تجز الاعادة) اي حيث وجد بعد خروج الوقت  
اما لو وجد فيه بان ظن عدم وجدانه في جميع الوقت فصلى قبل اخره ثم وجد ترابا بمحل يغلب فيه وجود  
الماء فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معتد بها ع ش وفي البجيرمي عن العباب ما يوافقه (قوله واختار  
المصنف الخ) عبارة المغنى ومقابل الجديد اقول احدها يجب الصلاة بلاعادة واطرد ذلك مع كل صلاة  
وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المازني واختاره المصنف في المجموع قال لانه أدى وظيفة الوقت وإنما  
يجب القضاء بامر جديد ثانيا يندب له الفعل ويجب الاعادة ثالثا يندب له الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه  
فعلها اه (قوله قيل مراده الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله مراده بالاعادة) اي في المتن (قوله بل  
مراده ما يشمل الخ) اعتمده ع ش والرشيدي قول المتن (ويقضى المقيم الخ) اي وجوب بانهاية ومغنى  
(قوله لندرة) الى قوله ولا لانه ما في المغنى لا قوله ويسن الى والجمعة وقوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا  
يعتبر الى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله وقال جمع  
الخ) عبارة المغنى وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لانه اتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل  
يصبر حتى يجده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة او لا كفاد الطهورين ظاهر كلام الشيخين  
الاول وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني والاول اوجه اه (قوله ويسن له) اي للمقيم المتيمم (قوله  
والجمعة) الى قول المتن ومن تيمم لبردى في النهاية الا قوله وقت التيمم الى وجود الماء وقوله ولا يعتبر الى المتن

أقضى شيخنا الشهاب الرملي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله ولا لم تجز الاعادة الخ) عبارة في شرح  
العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاءها اذا  
فائدة فيها وظاهره انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وانه اذا وجد بعد فلا فرق بين ان يكون  
صلى في الوقت على حاله والا والاول ظاهر لما مر من صحة صلاته فقول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة  
فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لانه ضيع حق الوقت وفوته فقضاءه بخلافه فيما  
قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمد او فقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاءها حينئذ للتسلسل  
مع عدم الفائدة اه ملخصا بل تلك لقيام العذر فيه أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفانه فيما نحن فيه  
ليس فاقد الطهورين فان قلت قول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه  
مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحل لا يغني عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها يجب اعادتها به كما هو  
الظاهر وان اراد انها لا تجب اعادتها به فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال  
الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله  
السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

وقوله أو جرح أو مرض (قوله المتيمم) أى لفقد الماء نهاية ومعنى (قوله لعدم الفقد الخ) يعنى لعدم ندرته فيشمل استواء الامرين (قوله والتعبير بهما) أى بالمقيم والمسافر ووقع السؤال عما لو كان بمحل ماؤه قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أى بغير مشقة تبيح التيمم هل يكف ذلك ولا يصح تيممه حينئذ وإن كان غير لائق به الحفرام لافيه نظر والظاهر الاول لأن مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة ع ش (قوله للغائب) فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء أو لافهل يسقط أو لافيه نظر والاول غير بعيد سم وع ش (قوله وقت التيمم) يأتى ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافاً لنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الاول وتعبيرهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندره فقد الماء وعدم ندرته فان اختلفا في ذلك فلا اعتبار حينئذ بمكان الصلاة به كما أفنى بذلك الواو الدر حمة الله تعالى اه (قوله على الاوجه) المعتمد عند شيوخنا الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة وينبغى ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر والوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدمه في خضر ص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه سم على حج اقول وما ذكرناه الا قرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مرفاهه لم يخالف إلا في كون المكان معتبراً فيه التيمم او الصلاة ع ش قول المتن (بفسره) خرج به العاصي في سفره كان زنى أو سرق فيه فانه لا قضاء عليه لان المرخص غير ما به المعصية نهاية (قوله كابق الخ) ومن سافر ليععب نفسه او دابته عبثاً فانه يلزمه ان يصلى بالتيمم ويقضى معنى (قوله لفقد الماء) يحتمل تقييد الفقد بعدمه فان كان لمنايع حسى كسبع حائل وتأخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مراه سم على حج اه ع ش (قوله أو جرح) او مرض قد يقال ان فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة فغير صحيح كما سيأتى فصلاته حينئذ لا تيمم وكلامنا في التيمم او بعده فلا وجه للقضاء من حيث المصية لا نقطاعها وقد يجاب بان مراده الاول واكتفى بوجود التيمم صورة بصرى أى ولو حذفه كغيره لكان اسلم من السؤال وتكلف الجواب قول المتن (في الاصح) والثاني لا يقضى لانه لما وحب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستبيح التيمم اصلاً ويقال له ان ثبت استباحته والا نمت بترك الصلاة معنى فما يأتى من التعليلين رد لهما الوجهين الاول والاول والثاني والثاني ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشيدى ولم يظهر له معنى هنا لانه مساو لتعليل الوجه الثاني اه

البغوى فاقد الطهورين (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الاوجه) المعتمد عند الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة ومن عبر بمحل التيمم فهو جرى على الغالب فان الغالب اتحاد محلها وينبغى ان يعتبر الاحرام بالصلاة حتى لو احرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء فليتامل فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء أو لافهل يسقط القضاء لانه بامر جديد والاصل عدمه مع أن الاصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل أو لافيه نظر والاول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل لعدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الامر بالعكس وجب القضاء او في جميع العام او غالبه او جميع العمر او غالبه فيه نظر ولعل الوجه الاول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكن غلب عدمه في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم ان اعتبرناه (لفقد الماء) يحتمل تقييده بالفقد وعدمه فان كان لمنايع حسى كسبع حائل وتأخر نوبته في برتنا وبه عن الوقت فلا يبعد عدم

التيمم فلا يقضى وان قصر سفره لعدم الفقد فيه والتعبير بهما للغالب والضابط أنه متى تيمم بمحل الغالب وقت التيمم فيه أى وفيما حواله إلى حد القرب من سائر الجوانب فيما يظهر أخذاً مما مر أنه يلزمه السعى لذلك عندتيقن الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعادوا الا بان غلب فقده أو استوى الامر ان فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الاوجه (إلا العاصي بسفره) كآبق وناشزة فانه يقضى سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض (في الاصح) لأن سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة

ايضا فلا تناط بمعصية ولا نه لما لمزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصلى وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عبرى فى كل الميتة للمضطر بأنه رخصة ومن عبرى بأنه عزيمة وأما تردد الامام فى موضع أن الوجوب هل بجامع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل بجامع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذى يتجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب بجامع الرخصة المحضة وأنه لا ينافى تغييرها الى سهولة لأن الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصلى غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرة على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة بمحل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس محلا للرخصة بطريق الاصاله حتى يفترق الحال فيه بين العاصى وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بحضر أو سفر (قضى فى الاظهر) لندرة فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به اعضاءه وإنالم يامر صلى الله عليه وسلم عمر بالاعادة فى حديثه السابق اما لعلمه بأنه يعلمها اولان القضاء على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (او)

(قوله أيضا) أى كالتييمم (قوله ولا نه الخ) لتعليل لصحة الصلاة بالتييمم مع كون رخصة وهي لا تناط بالمعاصى فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش اى ورد للوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر وللكردى هنا توجيه اخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية قيل ويؤخذ الخ (قوله منه) اى من التعليل الثانى (قوله ان الواجب) اى التيمم الواجب على العاصى بسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) اى بقول السبكي (قوله ولأنه) اى وجوب المرخص (لا ينافى تغييرها) اى تغيير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل سم (قوله تيممه) اى العاصى بسفره (فيه) اى فى السفر ع ش (قوله لما مر اول الباب) عبارة هناك لأنه لما عجز عن استعمال الماء حسالم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعه شرعا كعطش او مرض اه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغنى عبارته وكالعاصى بسفره العاصى باقامته فيقضى اه (قوله يحضر) الى قوله قيل فى المغنى لا قوله او عاداليه وإلى قول المتن وإن كان فى النهاية إلا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به فى الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تاخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتيمم فى الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ما تناوبوا فيه لكن امتنع استعماله لنحو برد أو لافلام راه سم على حج اه ع ش (قوله وإنالم يامر الخ) عبارة المغنى والثانى لا يقضى لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال ابو حنيفة واحد يوافقه المختار المار عن المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم لم يامر به بالاعادة واجاب الاول بأنه الخ قول المتن (او لمرض) المراد به هنا اعم من أن يكون جرحا او غيره نهية ومغنى (قوله فى غير سفر) عبارة النهاية والمغنى حاضرا كان او مسافرا اه (قوله لما مر فيه) اى انفا (قوله او عاد الخ) الانسب ولو عاداليه بصرى (قوله لنقص البدل) اى لا لاجل النجاسة مغنى (قوله قيل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفى هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولا نه لما لمزمه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء فى الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلها فعلى هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلى به فى الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تاتى فى الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تاخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدى غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنها لا تاتى إلا خارج الوقت صلى بالتيمم فى الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ما تناوبوا فيه لكن منع استعماله لنحو برد أو لافلام (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) وفى هذا الاستثناء اشكال من وجه

تيمم (لمرض) فى غير سفر معصية لما مر فيه (يمنع الماء مطلقا) أى فى كل أعضاء الطهارة (أو) بمنعه (فى غصو) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذره (إلا أن يكون بحرحه) أو غيره (دم كثير) لا يعنى عنه لكونه بفعله قصدا او جاوز محله أو عاداليه كما يعلم مما باتى فى شروط الصلاة فاذا عذره غسله حيث نذر عاد لندرة العجز عن إزالته بما حار أو نحوه أما اليسير فلا يضر إلا ان كان بمحل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حيث نذر لا حاجة لهذا الاستثناء لان زوال النجاسة لا ينافى فيها لزومه القضاء وإن لم يكن تيمما اه ويحاج بان فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به ذم لا يعني عنه هنا أيضا وذكره في الأول تمثيل لا تقيد (لم يقض في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل اولى للضرورة ومحل ان لم يكن به وضو التيمم وإلا لزمه القضاء قطعا على ما في الروضة لنقص البذل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزع) ان لم يخف منه محذور تيمم

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق سم اي خلافا للنهية والمغني ولا يخفى انه لا يتأق على كل من الجوابين قول الشارح الاق ويجاب الخ (قوله) وهي التفصيل الخ) هذا التفصيل لا تفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بافادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) اي من ان اليسير ان كان حائلا بعضو التيمم ضرر وإلا فلا رشدي قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم القضاء وعدمه أنها ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعها على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدر ازائد على قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضع على طهر اي وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم فلا يجب مسحها حيث نزع وشو برى وشيخنا (قوله) وذكره في الأول تمثيل الخ) الأولى ان يقول وتركه هنا كتهافتا ذكره في الأول (قوله لشبهه) الى قوله نعم في المغني والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن الخ) الظاهر انه متى كان بعضو التيمم وجب القضاء وان خشى من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذا من التعليل المذكور وان كان النزاع لا يجب حيث نزع كما تقدم لإدلا فائدة فيه بصري وبأق من سم مثله (قوله قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله على ما في الروضة الخ) عبارة النهاية والمغني كما في الروضة لنقصان البذل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اي سواء في أعضاء التيمم ام في غيرها من أعضاء الطهارة نهاية ومغني وبأق في الشارح مثله قال ع ش وسواء كان الحدث اصغر او اكبرا (قوله) لانه مسح الخ) لعل المناسب يمسح بالمضارع (قوله نعم مر) اي في شرح مسح كل جبيرته وقيل بعضها (قوله فيها) اي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما اذا أخذت الخ) اي ولم يمكن غسله بدرن نزع كما سبق بصري (قوله ولا قضاء) أي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر كما هو ظاهر فلا بد من نزع حيث نزع ومسح موضع العلة بالتراب وإلا وجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه او مع عدم امكانه او نزع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر سم (قوله المراد الخ) وفاقا للنهية كما مر وخلافا للبعثي عبارته والمراد طهارة ذلك المحل فقط ولا ينافي ذلك قولهم كالحف إذا المشبه قد لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه اه (قوله صريحة فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله وهو) اي وجوب الطهارة (قوله طهارة الوضوء) أي والغسل (قوله اشترط طهره الخ) وفاقا للظاهر اطلاق النهاية (قوله بل رجح الا كتهافت الخ) اعتمده الرشدي وتقدم عن المغني ما يوافق (قوله المحدث) اي بالحدث الاصغر (قوله مسح الخ) اي تيمم ومسح على الجيرة وصلى (قوله لانه) اي المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اي الحقيقة (وهي لا تنتقض إلا بالجناية) اي ولا جناية حين الوضع (فهى) اي طهارة الغسل (الان) اي حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغني ولو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغرا انتقض طهره الا صغرا لا الا كبر كالمو

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بحمله على ما إذا طهر الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بانه طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) اي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالحف (فان تعذر) نزعوه ومسح وصلى (قضى على المشهور) لقوات شرط الوضع وما أوهمه صنيعة من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالموضوع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحها نعم مر ان مسحه إنما هو عوض عما أخذه من الصحيح وانه لو لم يأخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحيث نزع فينتج حمل قولهم بوجوب النزاع فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئا منه وإلا لم يجب نزع ولا قضاء لانه حيث نزع كعدم السائر (تنبيه) المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالحف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي تجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضى الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها إلا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالخف امور الأول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعها على شئ من اعضائه

وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد ومن ثم لم ير ترضه الزركشى بل رجح الا كتهافتا بطهارة محلها فلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء ولا جناية ثم أجنب متنجح ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنتقض إلا بالجناية فهي الآن كاملة



أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجد الماء بلا مانع  
 اه قال ع ش قوله مر على المحدث اى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا  
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم اخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مر ويستمر تيممه اى فيقرأ  
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله مر حتى يجد الماء الخ وعليه فاذا اراد صلاة النافلة وتوضأ لها لم  
 يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير اعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم  
 أحدث حدثا اصغر فتييمم بنية زوال مانع الاصغر ويصلى بذلك التيمم النوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث  
 الا كبر اه ع ش (قوله فى الان) اى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة  
 (باب الحيض)

(باب الحيض)  
 والاستحاضة والنفاس ولما  
 كانا كالتابعين له لاصالته  
 أما الاستحاضة فواضح  
 وأما النفاس فلان اكثر  
 احكامه بطريق القياس  
 عليه ولغلبة احكامه افردوه  
 بالترجمة وهو لغة السيلان  
 وشرعا دم جبلة يخرج في  
 وقت مخصوص والنفاس  
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
 والاستحاضة ما عدهما  
 على الاصح والقول بان بنى  
 اسرائيل أول من وقع  
 الحيض فيهم

والحكمة في ذكر هذا الباب في اخر ابواب الطهارة انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة ترتب عليه وهو  
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمى وإنما اخره عن الغسل مع انه من اسبابه فكان المناسب ذكره قبله  
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اه اى وما قبله مشترك بين الرجال  
 والنساء (قوله فلان اكثر احكامه الخ) اى ولقوله انه دم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة احكامه) اى من  
 حيث الوقوع والافاحكام الاستحاضة اكثر كالا يحنى رشيدى وع ش (قوله افرده بالترجمة) اى فقد ترجم  
 لشي مؤزاد عليه وهذا لا بعد عيا بجيرمى (قوله وهو لغة السيلان) يقال حاض الوادى إذا سال ماؤه وحاضت  
 الشجرة اذا سال ضمها ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء  
 وبالعكس نهاية اى تاتى باحدهما بدل الاخر (قوله دم جبلة) اى دم يتمتضيه الطبع السليم خطيب  
 (قوله يخرج) اى من عرق فى اقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حامل لان الاصح ان الحامل تحيض  
 وشملت الجنينة فتحكمها حكم الادمية فى ذلك على الصحيح واما غيرها من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى  
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم الا فى التعليل فى نحو الطلاق والعق كان قال ان سال  
 دم فرسى فزوجتى طالق او فعبدى حر والذى يحيض من الحيوانات اربع نظمها بعضهم فى قوله  
 ارانب يحضن والنساء \* ضبع وخفاش لها دواء

وزيد عليها اربعة اخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم فى قوله

يحيض من ذى الروح ضبع امرأة \* وأرنب وناقة وكلبة  
 خفاش الوزغة والحجر فقد \* جاءت ثمانية وهذا المعتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) اى من الحمل ولو علقه او مضغه اى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك  
 لم يكن نفاسا كما باتى ع ش وشيخنا (قوله ما عدهما الخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليس بحيض  
 لان ذلك من اثار الولادة ولا نفاس لتقدمه على خروج الولد الا ان يتصل بحيضها المتقدم فيكونان حيضان نهاية  
 ومعنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة والايسة عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كما هو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والاوجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه  
 أو مع عدم امكانه او نزاع ولم يسمح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كما هو ظاهر

(باب الحيض)

قال فى شرح العباب قال الجاحظ ويحيض ايضا الارنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجرة وهى انثى  
 الخيل والناقة والوزغة والكلبة اهم فى شرح العباب والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو علق  
 بحيض شي من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلا ما ولا كون هذه المذكورات  
 يقع لها الحيض ليس امر اقطاعيا وذكر الجاحظ او غيره له لا يقتضى ثبوته فى الواقع ولا القطع به واما ثانيا  
 فيجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليل نعم ان اراد يحيضها  
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان اكثر احكامه) اى ولقوله انه دم حيض مجتمع (قوله

يبطله حديث الضحيتين  
 هذا شئ كتبه الله على  
 بنات آدم (أقل سنه) الذي  
 يمكن أن يحكم على ما تراه  
 المرأة فيه بكونه حيضاً  
 (تسع سنين) قريبة أي  
 استحكالمها إلا إن رآته قبل  
 تمامها بدون ستة عشر يوماً  
 بليلها فزعم إمام هذا  
 أن التسع كلها ظرف  
 للحيض ولا قائل به ليس  
 في محله لأنه إنما يوم ذلك  
 لو كانت التسع ظرفاً وهي  
 هنا خبر كاهو جلي وشتان  
 ما بينهما ولا حد لآخر  
 سنه ولا ينافيه تحديد سن  
 اليأس باثنتين وستين سنة  
 لأنه باعتبار الغالب حتى  
 لا يعتبر النقص عنه كما  
 يأتي ثم وإمكان إنزالها  
 كما يمكن حيضها بخلاف  
 إمكان إنزال الصبي لا بد  
 فيه من تمام التاسعة والفرق  
 حرارة طبع النساء كذا  
 قيل والأوجه أنه لا فرق  
 ثم رأيت صرح بذلك في  
 المجموع حيث جعل  
 الأصح فيها استحكال التسع  
 أي التقريبي المعتبر بما مر  
 وزاد في الصبي وجهها  
 تسع ونصف ووجها عشر  
 سنين وأشار إلى أن الإمام  
 فرق بأنها أسرع بلوغاً منه  
 أي لأنها أحر طبعاً منه  
 (وأقله) زمناً (يوم وليلة)

عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجمة على المشهور سواء أخرج أثره أم لا اه زاد المغني واختلف  
 في الدم الذي تراه الصغيرة واليسة والاصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا  
 على دم واقع بعد حيض اه (قوله) يبطله حديث الصحيحين (الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر سم  
 عبارة البجيرمي قبل أول من حاض أمنا حواً ما كسرت شجرة الحنطة وادمتها قال الله تعالى وعزق وجلاي  
 لا دمينك كما دميت هذه الشجرة ثم رأى وخطيب قبل وكان يوم الثلاثاء ولما دمت الشجرة عاقب الله بناتها  
 بالحيض والولادة والنفاس قال الله تعالى يا داود أنا الرب المعبود واعمل الذرية بما فعل الجدود اه وعبارة  
 ع ش وجمع بينهما بان الإضافة للجنس أي جنس بنات آدم أو يحمل قصة بني إسرائيل على أن المعنى بأنهم أول  
 من فشا فيهم وجل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال يرد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من  
 الحيوانات التي تحيض لا نقول ليس في الحديث حصر فالحكم بأنه كتبه وقدره على بنات آدم لا ينافي أنه  
 كتبه على غيرهن أيضاً قول المتن (أقل سنه الخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولورات الدم أيا ما بعضها قبل زمن  
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضاً إن توفرت شروطه لا تية نهية ومغني قول المتن (تسع  
 سنين) أي وغالبه عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع ش (قوله قرية) إلى قوله فزعم في المغني إلا قوله  
 أي استحكالمها إلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله ذلك (قوله قرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية  
 ثلثمائة يوم وأربعة وخمسون يوماً وخمس يوم وسدسه لأن كل ثلاثين سنة تريد أحد عشر يوماً بسبب  
 الكسور فإذا قسّطت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدسه لأن ستة منها في خمسة بثلاثين وخمسا والخمسة  
 الباقية في ستة بثلاثين سدساً فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه وأما السنة الشمسية فهي ثلثمائة  
 يوم وخمسة وستون يوماً وربع يوم إلا جزم من ثلثمائة جزم من يوم والسنة العددية ثلثمائة يوم وستون يوماً  
 لا تزيد ولا تنقص شيخنا وع ش (قوله أي استحكالمها) أقول الإهام بالنسبة لأصل العبارة وأما هذا التقدير  
 فيندفع الإهام مع الظرفية أيضاً قد يدفع الاحتمال مطلقاً للنظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض  
 لا معنى لجعلها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم (قوله فزعم الخ) تفريع على قوله أي استحكالمها والمشار إليه  
 بقوله هذا قول المتن تسع سنين كرهى (قوله ولا حد لآخر سنه) بل هو ممكن مادامت المرأة حية نهاية (قوله  
 ولا ينافيه) أي قوله ولا حد لآخر سنه ع ش (قوله لأنه) أي ذلك التحديد (قوله والأقرب أنه لا فرق)  
 أي في اعتبار استحكال التسع التقريبي اخذاً بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حجج وعليه فالمعنى أن  
 خروجه من الرجل قبل استحكال التسع بما لا يسع حيضاً وطهراً للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن  
 مر يخالفه ما ذكره مر هنا في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجران التسع في  
 المنى تحديداً لا تقرب اه أي منى الرجل والمرأة ويظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتياده تحديداً فيقدم  
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع ش (قوله أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له  
 وجه في الجملة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه  
 الأطباء أنها أبرد طبعاً من الرجل وحينئذ فلعل الأولي أن يوجه كلام الإمام بأنها أبلغ شهوة وأتم  
 فلذا يسرع توليد طبيعتها المنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله زمناً) تمييز محمول عن المضاف  
 أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسم التفضيل بعض ما  
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجنة

يبطله حديث الصحيحين (الخ) أي لعمومه هذا ولكن في إبطاله له نظر ظاهر (قوله على ما تراه المرأة فيه) هذا  
 يدل على أن التسع مع الخبرية أيضاً محل الرؤية فالإهام الاتي حاصل مع الخبرية أيضاً لا يقال المراد استحكالمها  
 فحل الرؤية ما بعدها لا نقول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولو مرجوحاً فلا ينافي  
 الإهام نعم قد يدفع الاحتمال مطلقاً للنظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفاً للحيض لا معنى لجعلها أقل  
 سنه كما يدرك بالتأمل (قوله والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استحكال التسع التقريبي اخذاً بما يأتي وقد

بجهرى وشيخنا (قوله أى قدرهما) إلى قوله وسيأتى فى النهاية والمغنى (قوله أى قدرهما) فسر بذلك ليشمل مالوطرا الدم فى اثناء اليوم الى مثله من اليوم الثانى وفى اثناء الليلة كذلك شيخنا وع ش (قوله متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع الاتصال اذ مع التقطيع ان بلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر سمع ش ورشيدى وياتى عن شيخنا مثله (قوله وإن لم تتلفق الخ) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل سمع عبارة شيخنا بناه على التلفيق قوله متصلا لان شرط الاتصال إنما هو فى الاقل وحده واما الاقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان ترى دما وقتا ووقتا نقاء فهو حيض تبعاله بشرط ان لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن اقل الحيض وهذا يسمى قول السحب لا تناسحها الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا الشكل حيضا وهو المعتمد والحاصل ان له صورتان الاولى ان يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية ان يكون مع غيره وهذه لا اتصال فيها اه (قوله ان المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول الماتن (بليا لياها) أى مع ليا لياها سواء تقدمت او تأخرت او تلفقت شيخنا وقلوبى (قوله وإن لم تتصل) الى قوله وقد يشكك فى المغنى وإلى قوله فتأمل فى النهاية (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء مغنى وعبارة النهاية وإن لم تتصل دم اليوم الاول بليلته كان رات الدم اول النهار أى فتكمل الليالى بليلة السادس عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الاقل والاكثر والغالب (قوله باستقراء الشافعى الخ) اذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة ولا شرعا فارجع فيه الى المتعارف بالاستقراء الناقص وهو دليل ظنى فيفيد الظن وان لم يكن تتبع لاكثر الجزئيات بل يكتفى بتتبع البعض وإن لم يكن اكثر كما هنا هذا ما يحيط عليه كلام سمع فى الآيات البينات بجهرى وشيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة او سبعة (قوله لانه اقل الخ) عبارة غيره لان الشهر غالبا لا يتخلو عن حيض وطهر وإذا كان اكثر الحيض خمسة عشر لزم ان يكون اقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهم ما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد اذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما وليلة سمع (قوله او تأخر) أى وكان طروه بعد بلوغ النفاس اكثر كفى الجوع نهاية ومغنى (قوله ثم رات الدم كان حيضا) أى اذا بلغ اقله كما يأتى (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر رات الدم بعدها كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سمع وبصرى (قوله إلا ان عاد الخ) أى وبلغ

اعتمد ذلك م ر (قوله أى قدرهما متصلا) لا يخفى ان الكلام فى اقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الاقل فقط الا مع الاتصال اذ مع التقطيع ان بلغ مجموع الدماء يوما وليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الاقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول اللقط لا السحب يتصور الاقل فقط بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق الخ فيه نظر (وإن لم تتلفق) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الاقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل (قوله فيكون اقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهم ما طهر اذا تقدم الحيض اخذنا من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد اذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم يسبقه يوم وليلة لم يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما وليلة (قوله فان العائد الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كخمسة وخمسين يوما وخمسة ولحظة ثم عاد (فان العائد لا يكون حيضا الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع

أى قدرهما متصلا وهو أربع وعشرون ساعة وان لم تتلفق إلا من أربعة عشر يوما مثلا بناء على قول السحب الآتى آخر الباب وسيأتى ثم ما يعلم منه أن المراد بالاتصال أن يكون نحو القطنة بحيث لو أدخل تلوث وإن لم يخرج الدم إلى ما يجب غسله في الاستنجاء (وأكثره) زمنا (خمسة عشر) يوما (بليا لياها) وان لم تتصل وغالبه ستة أو سبعة كل ذلك باستقراء الشافعى رضى الله تعالى عنه بل صح النص بالاخير (وأقل) زمن (طهر بين) زمنا (الحيضتين خمسة عشر يوما) بليا لياها لانه اقل ما ثبت وجوده اما بين حيض ونفاس فيكون اقل من ذلك تقدم الحيض او تأخر بل لو رات الحامل يوما وليلة دما قبيل الطلق كان حيضا ولو رات النفاس ستين ثم انقطع ولو لحظة ثم رات الدم كان حيضا بخلاف انقطاعه فى الستين فان العائد لا يكون حيضا إلا ان عاد بعد خمسة عشر يوما (ولا حد لا أكثره) اجبا

فان المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لان بحث  
الاولين أتم وحمل دمها على الفساد (٣٨٦) أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكل عليه خرقهم لها بروية امرأة ما بعد سن اليأس حيث

أقله وإلا فهو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه  
لا حدلاً كثر الطهر بين الحيضتين إلا ان يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فانه اذا أمكن ان لا تحيض  
اصلاً أمكن ان تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها  
إلا مرة وقد لا تحيض اصلاً اه زاد المغنى حكى القاضي ابو الطيب ان امرأة في زمنه كانت تحيض كل سنة  
يوماً وليلة وكان نفاسها اربعين واخبرني من اثق به ان والدتي كانت لا تحيض اصلاً وان اخي منها تحيض في كل  
سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها اه (قوله السابق) أي قبيل قول الماتن وأقل طهر الخ (قوله  
بمخالفة شيء الخ) أي بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً وتطهر دونها نهاية ومغنى (قوله  
لم تتبع) أي فلا يحكم بانه دم حيض بل استحاضة عرش (قوله وحمل دمها) أي المخالف لما مر (قوله وقد  
يشكل عليه) أي على التعليل المذكور (قوله بما مر انفاً) أي في شرح تسع سنين (قوله ان ذاك) أي  
تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أي في الحيض وسن اليأس عرش (قوله عدم الخلاف الخ)  
أي الخلاف المشهور وإلا فهاك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله نوبة وهما غريبان عرش (قوله  
هنا) أي في الحيض (قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على ان المراد كل النساء (قوله وما التزموه  
الخ) أي من عدم الخرق (قوله أي الحيض) أي قوله لا يقال في النهاية والمغنى قول الماتن (ما حرم بالجنابة)  
أي من صلاة وغير هانهاية (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادة لتلاعبها اه أي  
كغسل الجمعة بجري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع علمها بالحرمة نهاية ومغنى (قوله نحو النسل الخ)  
أي كالسكوف بجري (قوله هذا) أي حرمة الطهارة بنية التعبد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم  
كونه خارجاً من أحد السبيلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصل دمه أو تقطع (قوله  
بمثلة الخ) دفع به توهم قراءته بالنون الموهمة انه اذا لوئنه من غير ظهور لون فيه كحمره لم يحرم عرش (قوله  
كرهه) وحمل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هانهاية ومغنى وأسنى والاقرب ان من الحاجة المروء من  
المسجد لبعديته من طريق خارج المسجد وقر به من المسجد ويؤيده تصريحهم بانه يجوز ادخال النعل  
المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة حكيمة وان زاد على  
ستر العورة عرش (قوله وبه) أي بالكراهة كرهى ويجوز ارجاع الضمير للغاظ (قوله فارقت الجنب)  
فان الصحيح في المجموع ان عبوره خلاف الاولى سم (قوله ويجرى) أي قوله فان امن في النهاية والمغنى  
(قوله ويجرى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كذا جرى الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الاقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر  
والدم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح ان يعمل بهذا انه لا حدلاً كثر الطهر بين  
الحيضتين فتأمله إلا ان يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فانه اذا أمكن ان لا تحيض اصلاً أمكن ان  
تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته ابعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج  
بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أي الحائض وذى النجاسة  
اه وهذا مع قول الشارح الاقنى لما هو واضح الخ مقضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك  
ففيما في شرح الروض نظر اذا تاذى المستحقون بالتلويت (قوله ان خافت) قال في العباب وان خافت  
تلويت نحو مدرسه لم يكره قال في شرحه أي من حيث الحيض وان حرم كما هو ظاهر من حيث تنجس الوقف او  
ملك الغير اه (قوله فان أمنت كرهه) قال في شرح الروض ومحملها أي الكراهة اذا عبرت لغير حاجة (قوله  
فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع ان عبوره خلاف الاولى (قوله ويجرى ذلك) أي تحريم العبور

حكموا عليه بأنه حيض  
وابطلوا به تحديده لم بما  
مر وقد يجاب بما مر انفاً  
ان ذاك تحديد بالنسبة  
للتقص عنه لا غير وبان  
الاستقرار وان كان ناقصاً  
فيهما لكنه هنا اتم بدليل  
عدم الخلاف عندنا فيه  
بخلافه ثم لما يأتي من  
الخلاف القوي في سنه وفي  
ان المراد نساء عشرينها او  
كل النساء وعليه المراد في  
سائر الازمنة أو زمنها  
فهذا كله مؤذن بضعف  
الاستقراء فلم يلتزموا فيه  
ما التزموه في الحيض فتأمل  
فانه مهم لظهور التناقض  
في كلامهم يبادى الراى  
(ويحرم به) أي الحيض  
(ما حرم بالجنابة) لانه  
أغاظ (و) زيادة هي الطهارة  
بنية التعبد لغير نحو النسل  
والعيد لا يقال هذا لا يختص  
بالحيض بل يوجد في جنب  
بعد خروج منيه وقبل  
انقطاعه إذ الظاهر حرمة  
غسله حينئذ بنية التعبد  
وحينئذ فلا زيادة لان هذه  
الصورة داخلية في قوله  
ما حرم بالجنابة لا ناقول  
هذه الحرمة ليست لخصوص  
المنى لصحة الطهر بنية التعبد  
من سلسله وإنما هي لعموم  
كونه ما نعان من صحتها في غير  
السلس بخلاف الحيض

فان الحرمة لذاته إذ لا يتصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً فلهو (عبور المسجد ان خافت) ولو بمجرد الاحتمال كما شمله كلامهم وعليه ومغنى  
يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو الغنم المتخذة خمران المسجد يحتاط له لاسيما مع وجود قرينة التلويت هنا (تلويته) بمثابة بعد  
التحنية بالدم صيانته له عن الخبث فان أمنت كرهه لغلظ حدثها وبه فارقت الجنب ويجرى ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويته به كذا جرى

أو نعل به خبث رطب فإن

أمن لم يكره فيها يظهر وبهذا يظهر الفرق ويندفع ما قيل لا يحتاج لهذا لأنه ليس من خصوصيات الخائض لا يقال يجري ذلك أيضا في كل مكان مستحق للغير لما هو واضح أنه يحرم تنجيسه كالاستجمار بحدار الغير لانا نقول إنما يصح ذلك عند التحقق أو غلبة الظن لا مطلقا بخلاف المسجد لعظم حرمة فظهر الفرق بينهما وبين غيره وعلم بما ذكر حرمة البول فيه في إناء وإدخال نجس فيه بلا ضرورة وإن أمن التلويث نعم يجوز إخراج دم نحو فصد ودمل واستحاضة في إناء أو قمامة أو تراب من غيره فيه وإن سهل إخراج ذلك خارجه خلافا لبعضهم وبحث حل دخول مستبرئ يده على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وغيره (والصوم) ولا يصح إجماعا فهما هو تعبدى والأصح أنه لم يجب أصلا وتظهر فائدة الخلاف في الإيمان والتعاليق وفيما إذا قضت فلا تحتاج لنية القضاء بناء على أنه ما سبق لفعله مقتض في الوقت وهذا أولى مما ذكره الأسنوى وغيره فلي تأمل (ويجب قضاؤه) إجماعا

ومعنى (قوله أو نعل به الخ) فإن أراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله معنى (قوله فإن أمن الخ) وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه في سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتى لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تأذى المستحقون بالتلويث اه وعبارة ع ش قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجرد خوف التلويث فإن تحقق أو غلب على ظنه حرم بل يجري ذلك في دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويث وهو مشكل ويتجه وفاقا لم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة أخرى إذا كان ملوكا ولم ياذن المالك ولا ظن رضاه أو موافقه طلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا يبعد وفاقا لم الجواز انتهى (قوله لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الخائض (فرع) سئل مر عن غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكمية فقال ينبغى التحريم للاستقذار وإن جوز نال الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لأن المستعمل في النجاسة مستقذر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطهارات كقشور البطيخ في المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدراء به فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز الوضوء وإن سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء ماء المضمضة في المسجد وإن كان مختلطاً بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متميزا في ماء المضمضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فلي تأمل ع ش (قوله وبهذا) أى بقوله فإن أمن الخ (يظهر الفرق) أى بين الخائض وذى الخبث (قوله ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله ما قيل الخ) وفاقا لظاهر النهاية والمعنى (قوله لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ و(قوله لأنه الخ) أى تحريم العبور (قوله يجري ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله أيضا) أى كجر يانه في كل ذى خبث الخ (قوله لما هو الخ) متعلق بيقال المنبى و(قوله لانا الخ) متعلق بلا يقال التنبى (قوله إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور كل مكان الخ و(قوله عند التحقق الخ) أى تحقق التنجيس أو ظنه (قوله بخلاف المسجد) أى فيحرم عبوره بمجرد احتمال التنجيس (قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف سم ومر عن ع ش جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه سم (قوله في إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة والمسجد يمان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله من غير دفيه) أى المسجد (قوله وبحث حل دخول مستبرئ الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل الملك ومثل المستبرئ بالاولى المستنجى بالأحجار ووقع في كلام الشيخ القليوبى خلافه و(قوله يده على ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا ع ش و(قوله وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المارآ نفا وإدخال نجس الخ (قوله ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المعنى (قوله إجماعا فيهما) أى في تحريم الصوم وعدم صحته نهاية ومعنى (قوله وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والوجه أنه معقول المعنى لأن خروج الدم مضغف والصوم يضعف أيضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليهما مضغفان والشارع ناظر إلى حفظ الأبدان نهاية (قوله في الإيمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طالق معنى (قوله بناء على أنه ما سبق الخ) يأتى ما فيه (قوله وهذا) أى قوله بناء على الخ و(قوله بما ذكره الخ) أى في توجيه

(قوله وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كثوب أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر (قوله في إناء أو قمامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك الإناء أو القمامة أو التراب فوراً لا نقضاء

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداؤه استدراكا لما سبق لفعله مقتض وجوبا وندبا مطلقا اي من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتض لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كازعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله بل بكرة الخ) وقال لا لاسنى والنهاية والمغنى (قوله كقوله البيضاوى) هو ابو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الان ع ش (قوله وهو الاوجه) بل الاوجه كما افاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغنى عليه فبسن لها القضاء نهاية ومغنى (قوله جزم به في شرحه الخ) اشار المحشى سم الى التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح المذكور محلها في الاداء في الحيض وذكر ما يشعر بأنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتامل ما افاده ويراجع بصري (قوله ولا تعتد الخ) وقال للمغنى وخلاف للنهاية عبارته على الكراهة هل تعتد صلاتها ولا والاوجه نعم اه اى وتعتد نفلا مطلقا فتجزم بها مع فرض اخر بتيمم واحد ع ش (قوله عليهما) اى على الكراهة والحرمة (قوله من حيث كونها صلاة الخ) قديم مع ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتض في الوقت كما تقرر انما هو بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها اجماعا للمشقة بل يكره كما قاله جمع متقدمون أو يحرم كما قاله البيضاوى وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الاوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه لجمع الجوامع ولا تعتد منها عليهما لأن الكراهة والحرمة هنا من حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر وظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت اداؤه استدراكا لما سبق له مقتض للفعل مطلقا اه وقوله للفعل قال المحلى اى لان يفعل وجوبا وندبا فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقا قال المحلى اى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتض لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وإن فقد سبب الوجوب والندب في حقهما الوجوب القضاء عليهما او ندماه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كازعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقتصار على ما قبله فليتامل (قوله جزم به في شرحه لجمع الجوامع) يذبحى انه يفتش في اى محل من ذلك الشرح جزم به فان اراد قوله في الكلام على العزيمة ويحجب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذر في الترك مانع من الفعل الخ فوسه لان هذا في اداء الصلاة حال الحيض لافى قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع ان هذا ايضا في الصوم الواجب قضاءه فضلا عن مجرد صحته وإن اراد قوله في مبحث ان مطلق نهى للتحريم والنهي للفساد اى سواء رجع النهى فيما ذكر الى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو وسه ايضا لان هذا ايضا في اداء الصلاة حال الحيض لافى القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق ايضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد صحته وإن اراد محلا آخر فليفتش وقوله ولا تعتد منها عليهما الخ في الجزم بذلك منع بل يحتمل صحته على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم ان نهىها عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم تأهلها حال الحيض لتلك العبادة فليتامل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمة صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) قديم مع ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارجا كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتامل فان عدم قبول رخصة الشرع امر لازم للقضاء فالنهي للام

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء والنهي للآزم كقول للذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصرى (قوله رخص الخ) بالجر عطفًا على الأصحاب (قوله إذ لا يدخل الخ) وايضا لاخر لو قتهما (قوله على القول به) أي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأتى طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله امكن ذلك) أي سن قضائهما (قوله إن سلم الخ) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف سم أي ويرد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء لما طلب في الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) أي ثبوتها وطالبها في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) أي المباشرة به ولو بلا شهوة مغنى ونهاية وباتي في الشارح مثله قال ع ش و ظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر النابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع و ظاهره ايضا حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه ايضا وما نقل عن شيخنا العلامة الشوري من عدم جرمه بنحو ظفره ففيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أي بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمناءه بيده تعين لدفع الزنا سم على حيج وينبغي أن مثل ذلك مالمو تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده فيقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له فعله وبقى مالمو دار الحال بين وطء زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان انسده قبلها وبين الزنا والاقرب بتقديم الاول لأن له الاستمتاع بها في الجملة ولانه لا حد عليه بذلك ومالمو تعارض وطؤها في الدبر والاستمناء بيده نفسه في دفع الزنا والاقرب ايضا بتقديم الوطء في الدبر لما تقدم وينبغي كفر من اعتقد حل الوطء في الدبر لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة زاد البجيرمي والمعتد انه يقدم الاستمناء بيده على وطء زوجته دبرها اقول ولو قيل بتقديم الاستمناء بيده على وطء الحائض ايضا لم يبعد إذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول وفي البجيرمي قال البرماوى وهو أي تقديم الاستمناء بيده الاقرب لان الوطء في الحيض متفق على انه كبيرة بخلاف الاستمناء

كقول للذات (قوله لا امر خارج) قد يؤيد أنه لا امر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والأصحاب إذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد يورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله (قوله على القول به) أي وإلا فالاصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض أي حتى يتأتى طلب قضائهما (قوله فان فرض طروه) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لو ماتت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذ لم تكن حائضة بخلافه في الحياة كما سياتي في الجنائز فحال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كما ذكر اولى (قوله لاجماعا في الوطء) قال في العباب والوطء من عامد عالم مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا والروضة في الشهادات واقتصارهم على الوطء في الفرع زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرع أو بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطء فقضية ان ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا امر خارج نظير ما يأتي  
في الاوقات المكروهة  
نعم ركعتا الطواف يس  
لها قضاءهما على ما في شرح  
مسلم عن الأصحاب ونص  
عليه لكنه صوب في  
مجموعه خلافاً إذ لا يدخل  
وقتهما إلا بفراغه فلم يكن  
الوجوب أي على القول به  
في زمن الحيض قال فان  
فرض طرو عقب فراغه  
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها  
حينئذ اه وتسليم ذلك  
ظاهر إن مضى عقب الفراغ  
وقبل الطرو ما يسعها  
لكنه ليس قضاء لما وقع  
طلبه في الحيض (و) يحرم  
(ما بين سرتها وركبتها)  
لإجماعا في الوطء

فان فيه خلافاه لان الامام احمد قال بجوازه عندهيجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو بجائل) الى المتن في النهاية (قوله بل من استحل الخ) عبارة النهاية ووطؤها في فرجها اي في زمن الدم عالما عامدا مختارا كبيرة بكفر مستحل ويستحب للواطى مع العلم وهو عامد مختار في اول الدم اي من اقباله وقوته تصدق ويجزى ولو على فقير واحد بمثقال اسلامي من الذهب الخالص او ما يكون بقدره وفي اخر الدم اي من ضعفه بنصفه سواء كان زوجا أم غيره ومحل ما تقرر في غير المنحيرة اما هي فلا كفارة بوطئها وان حرم ولو اخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم او صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه كما قاله الشيخ حله للشك بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها تطلق وإن كذبها الا انه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها ويقاس النفاس على الحيض فيما ذكر والوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في اخر الدم ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من عجين او غيره اهوا اكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المغني مثله الا قوله مر او ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها الى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة ظاهرة ولو فيما زاد من حيضها على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطأها فيه ليس بكبيرة لتجوز ابى حنيفة له (فرع) قال مر المعتمد انه لا يحرم على الحائض حضور المحتضر سم على المنهج وقوله مر ويستحب للواطى الخ ومثله تارك الجمعة عمدا فيستحب له التصديق بدنيار اسلامي سم على حج وقوله مر مع العلم اي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كما له سم على حج وقوله مر تصديق الخ قضيته تكرر طلب التصديق بما ذكر بتقرر الوطء وهو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وان وطئ لخوف الزنا وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر اي من استحباب التصديق بدنيار او بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدنيار او نصفه او ما يساوي ذلك اه وبخالفه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها للواطى زوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي الجواهر بدنيار اسلامي ان وطئ اوله بنصفه اخره اي الدم وهو من ضعفه وشرعه في النقص اه (قوله)

ولو بجائل بل من استحل

الحائض بان تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يتركب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمنائه بيده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عند ابى حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما زاد على العشرة ولا نظر الخلافة فيه نظر وينبغي ان يجري فيه ما نقوله في شرب النبيذ حيث يجزى به ابو حنيفة فرأجعه (فرع) يسن التصديق بدنيار في الوطء اول الدم ونصفه في الوطء اخره فلو تكرر الوطء هل يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطى عمدا عالما في اول الدم وقوته التصديق ويجزى على فقير بمثقال اسلامي وفي اخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطى زوجا وغيره وكالوطء في اخر الدم بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله زوجا وغيره دخل في قوله او غيره الزاني وقال في قوله عالما ما نصه بالتحريم والحيض او النفاس مختار اه ولما استدلل بالحديث قال وقيس بالحيض النفاس اه وفي العباب وشرحه ويندب به اي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطى زوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي الجواهر التصديق بدنيار اسلامي ان وطئ اوله كترك فرض الجمعة عدوا انا اي عالما بحرمة عامدا فانه يندب التصديق بالدينار المذكور وقضية صنيعة ان التصديق بنصف الدينار لا يسن لتارك الجمعة وليس كذلك وعبرة المجموع ويسن لمن تركها بلا عذر ان يتصدق بدنيار او نصفه اه ويندب للواطى المذكور ان يتصدق بنصفه اي الدينار المذكور ان وطئ اخره اي الدم وهو من ضعفه ولو لم يجد ما يتصدق به فهل يسقط عنه الطاب بالتوبة او يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحث بعضهم ان الكفارة تسن للناسي والجاهل لكن دون كفارة العمد وشمل تعبيرهم تارة باول الدم واخره وتارة باقباله وادباره القوي والضعيف



بل من استحلّه) ظاهره ولو بجائز فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله اي زمن الدم) اي المجموع على الحيض فيه بخلاف غير المجموع عليه كالزائد على العشر فان ابا حنيفة يقول اكثر الحيض عشرة ايام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحلّه حينئذ شيخنا وبجيرمي (قوله ولمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ما تحت الازار كودي (قوله كناية عنهما الخ) هل سكنت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة النهاية اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطء فجائز ولم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بجائز لا يخلو عن وطء في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه إن باشرها وطئ لماعرفه من عادته من قوة شبقة وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم من حركت القبلة شهوته وهو صائم وامان نفس السرة والركبة في المجموع والتنجيح أن المختار الجزم بجواز الاستمتاع به اه (قوله مطلقا) أي ولو بلا حائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجح الخ عبارة المغني والنهاية وخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع بما تحت الازار يدعو إلى الجماع فجزم لخبر من حام الخ (قوله وبه) أي بخبر من حام الخ ويجوز إرجاع الضمير لقوله لتعارضهما وعده الخ (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم أي فيقصر على ما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوقه فيه) حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار وهو الوطء في الفرج سم (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم زمن قوته واشتداده وبإدباره زمن ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم أن قول بعضهم لم يتعرضوا لما إذا وطئ في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله إذ لا واسطة لأن زمن القوة مستمر إلى أن يأخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اه كلام العباب وشرجه باختصار كثير وإسقاط أشياء ولو كان الواطئ غير مكلف فهل لوليه أن يطلب منه التصديق عنه بما له فيه نظروا ظاهره وقال للرملي الاول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وفاقا للرملي ايضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كافي المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحملونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كافي الانوار وغيره في الاولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما اه (قوله كناية عنهما الخ) هل سكنت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطء اخذ من خصوص الثاني المفيد حل ما عدا الوطء وقوله والثاني منطوقه فيه عموم الخ أي فيقصر على ما تحت الازار من خصوص الاول المفيد للتقييد بما تحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطء بما تحت الازار فلا يحرم إلا الوطء تحت الازار أي وهو الوطء في الفرج (قوله بل من باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يخصه) إن أراد العام الاول الذي هو مفهوم الحديث الاول فان أراد ببعض أفراد الذي لا يخصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله فهو غلط لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخصه ذكره العام شرطه أن يكون مذکور بحكم العام وإن أراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يقدلانه يعني تخصيصه بالفرد الاول الذي هو حل ما عدا النكاح وإن أراد العام الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني وأراد بفرده خصوص مفهوم الحديث الاول فاما ولا فهو غلط ايضا لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانيا فهذا الايض المصنف لانه يكتفي في مطلوبه بتخصيص العام الاول أي المنتج أن الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه

كفر أي زمن الدم ولمفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الازار كناية عنهما وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما بجائز في غير الوطء (وقيل لا يحرم غير الوطء) لخبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ورجحوا الاول مع أن هذا أصح منه لتعارضهما وعنده يترجح ما فيه احتياط وفي الخبر من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه وبه يضعف اختيار المصنف للثاني وإن وجه بأن الحديث الاول في مفهومه عموم للوطء وغيره وخصوصا بما تحت الازار والثاني منطوقه فيه عموم لما تحت الازار وفوقه وخصوصا بما عدا الوطء فيكون خصوص كل قاضيا على عموم الآخر لا نالنا نسلم أن هذا من باب التخصيص

بل من باب ان ذكر بعض  
أفراد العام لا يخصه  
وحينئذ يتحقق التعارض  
ويتعين الاحتياط كما تقرر  
فتامله وعبارته تحتل ان  
الحرم الاستمتاع وهو عبارة  
اصله والروضة وغيرها  
وانه المباشرة وهي عبارة  
المجموع والتحقيق وغيرها  
فعلى الاول يحرم النظر  
بشهوة لا للمس بغيرها  
وعلى الثاني عكسه وهو  
الوجه وببحث الاسنوى  
تحريم مباشرتها له بنحو  
يدها فيما بينهما ردوه بانه  
استمتاع بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها وهو جائز إذ لا فرق  
بين استمتاعه بما عداها  
بلمسه بيده او سائر بدنه  
او بلمسها لـ لكنهما تمتنع  
بمنعه ولا عكس وقد يقال  
إن كانت هي المستمتعة  
اتضح ما قاله لانه كاحرم  
عليه استمتاعه بما بين سرتها  
وركبتها خوف الوطء  
المحرم يحرم استمتاعها بما  
بين سرتها وركبتها لذلك  
وخشية التلوث بالدم ليس  
علة ولا جزم علة لوجود الحرمة  
مع تيقن عدمه وإن كان هو  
المستمتع اتجه الحل لانه  
مستمتع بما عدا ما بينهما  
وسيدكر في الطلاق حرمة  
في حيض ممسوسة ليست  
بحامل بحمل تعتد بوضعه  
فلا اعتراض عليه في ذكره  
حله في قوله (فاذا انقطع)  
دم الحيض لزمن إمكانه  
ومثله النفاس (لم يحل قبل

الاخصر الانسب لما قبله في منظومه (قوله من باب أن ذكر بعض أفراد العام الخ) إن أراد بالعام مفهوم  
الحديث الاول ويخصص أفراد الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية التوجيه الذي نقله ففيه  
ان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخص  
ذكره العام شرطه ان يكون مذكوراً بحكم العام وإن أراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يفد لانه  
يكفى تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ما عدا النكاح وإن أراد بالعام منطوق الحديث الثاني وبفردة خصوص  
مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار ففيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لأن حكم  
هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك يخصص وايضاً ان هذا لا يضر المصنف لانه يكفي في مطلوبه  
تخصيص العام الاول المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتامله  
واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ اى اخرج الحديث الاول له (قوله) وحينئذ يتحقق الخ تحقق  
التعارض ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله  
ويتعين الاحتياط إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع  
بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول سم (قوله وهو) اى الثاني (الوجه) وفاقاللمنهج وللنهاية  
والمغنى (قوله وببحث الاسنوى) الى قوله وسيدكر الخ عقبه النهاية بما نصه والوجه عدم الحرمة في جانبها  
خلاف الاسنوى اه (قوله) تحريم مباشرتها الخ عبارة المغنى والنهاية قال الاسنوى وسكتوا عن مباشرة  
المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعاته  
بها في ذلك الحل اه والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه تمنعها ان  
تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع سائر بدنها الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمكينها من لمسه بما بينهما  
اه عبارة شيخنا والبيجورى ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في اى جزء من  
بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها اه (قوله) او سائر بدنه الخ او بمعنى الواو (قوله) وقد يقال الخ وفاقالشرح  
بافضل قال الكردى عليه ما نصه بحث نحوه في التحفة ايضا وجرى في شروحه على الارشاد والعباب وفي  
حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وركبتها اه اى بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها كما سر (قوله) اتجه الحل الخ تقدم عن النهاية والمغنى ما يفيد خلافه (قوله) وسيدكر الى التنبيه في  
النهاية والمغنى (قوله) وسيدكر الخ توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة اى الطلاق وقوله  
ممسوسة اى موطوءة عش (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض  
فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله) لزمن  
امكانه اى بان كان بعدم مضى يوم وليلة رشيدى عبارة عش لعله للاحتراز عما لو انقطع قبل فراغ عاداتها  
وظنت عوده فلا يجوز لها الصوم اه (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم اوهما منه فيصير  
التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم  
يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله) والصلاة اى المكتوبة مغنى (قوله) بل تجب

(قوله بعض أفراد العام) أى فاتحت الازار الذي هو محل خصوص الاول فرد من أفراد العموم الثاني لما تحت  
الازار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من أفراد عموم الاول للوطء وغيره لكن لقائل  
ان يقول الذي لا يخص العام ذكر بعض أفراده بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بنقيضه كما هنا فليتأمل اى  
وقد تقدم بياناه (قوله) وحينئذ يتحقق التعارض ينافي قوله لا يخصه لان الذي لا يخصه ذكره بحكمه  
وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله) ويتعين الاحتياط إنما ذكر والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع  
التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول (قوله) وهو الوجه  
اعتمدهم (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله  
بالانقطاع (قوله) غير الطهر الخ الطهر هو الغسل والتيمم اوهما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل او

خصوص الحيض والإلحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل الغدة وما بقي لا يزول إلا بالغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلظ في غير الاستمتاع وأما فيه فلقوله تعالى حتى يطهرن قرى في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة لتقوية التخفيف

وهو بفرض أنه بمعنى المشدد كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضا وإلا فلقوله عقبه فإذا تطهرن (تنبيه) ذكر وان الجماع في الحيض يورث علة مؤلمة جدا للجماع وجدام الولد وحكي الغزالي امتداد هذا الثاني للغسل ويرتفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الراجعي بالقضاء وكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضى له فاقضح التعبير فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الأداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها يفوت التنبيه على هذه النسبة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمة نكاح المستبرأة بالا نقطاع لأنه لم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كان بجواز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح اللام أي دوام بول ونحوه فإنه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الاجمالي لا تمثيل لها فلذلك أفرع عليه قوله (فلا تمتنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء ولو حال جريان الدم والتضمن بالنجاسة للحاجة جائز بياناً لذلك الحكم الاجمالي وقوله

أي الصلاة (قوله خصوص الحيض) أي لا عموم الحدث إلا كبر (قوله وما بقي) أي من تمتع ومس مصحف وحمله ونحوه نهاية (قوله وأما فيه الخ) الأولى وأما هو الخ كافي المعنى (قوله هذا الثاني) أي إیراث جذام الولد (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا سم وقد يقال أنها كتفى بالغسل عن التيمم كافي المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حرمة الصوم (قوله أن من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (ولا كذلك الأداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كما صرحوا به في الأصول أن القضاء يعتبر في ماهيته أن يسبق في وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الأداء لأن مقتضيه في وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار الروضة عبارة الراجعي كرى (قوله فيهما) أي في القضاء والأداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) إلى قوله به يعلم في المعنى لإيقاظه وإشارة إلى وجوب (قوله بفتح اللام) (فائدة) المستحاضة اسم للمرأة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وفتحها للبول ونحوه عبدر به اه بجيرى (قوله ونحوه) كالمذى والغائط والريح نهاية ومعنى والودى والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره له ذلك كغيره ع ش (قوله فإنه حدث دائم أيضا الخ) حاصله أن قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة فإنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الاجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشیدی (قوله لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلاً للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المعنى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حداً للاستحاضة وإلا لزم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الاجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل اجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم اه قول المتن (فلا يمتنع) كذا في المعنى بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول يتأويل الحدث الدائم قول المتن (فلا يمتنع الصوم) أي فرضاً كان أو نفلاً كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المتحيرة كما يأتي خلافاً للزركشي في النفل نهاية وباتي في الشارح ما يوافق (قوله بياناً الخ) علة لقوله فرع عليه قوله فلا يمتنع الخ أي بياناً إذا على البيان الأول قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرع على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المتن رشیدی أي فان قوله وقت الصلاة متعلق بجميع الأفعال السابقة كما نبه عليه النهاية والمعنى عبارة العباب وشرح الارشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية الخ) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشو ذكره بقطة فإن لم ينقطع عصبه بخرقه واجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الريح اه وفي الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الاتي قبل الوضوء معمولا لأن لتغسل الخ (قوله ان لم ترد) إلى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فإذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الأداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ اه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشو ذكره بقطة فإن لم

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - أول) (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوبا أن لم ترد الاستنجاء بالحجر أو خرج الدم للحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء أو التيمم (و) عقب الاستنجاء

(قوله تحشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعصبه مانصه بان تشدخرقة كالشكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدماه والآخر رءاه وتشد هما بتلك الخرقة فان دعت حاجتها في رفع الدم او تقليله الى حشوه بنحو قطن وهى مفطرة ولم تناذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم تحتج اليهما اه قال ع ش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليهما أى الشد والحشو اه (قوله ثم ان انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو وعليه انتهى سم (قوله بفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهملة المخففة على المشهور نهاية ومعنى ومقابلته ضم التاء وتشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انقاع النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) اى تأذيا لا يحتمل عادة وان لم يبع التيمم ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشو نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة) اى ولو نفل زياى (قوله تركت الحشونهارا) بل يجب تركه اذا كان صوما فصرنا معنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صوما باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها وباقى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه اىصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو لئلا يفسد به صوما ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسألة الخيط فانهم اوجبوا اخر اجه رعاية لمصلحة الصلاة وبطلوا صوما ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما بطلوا هائم بقاء الخيط بل راعوا هنا فى الحقيقة كلا منهما حيث اغتفروا ما ينافيه وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافى ع ش انظر ما المنافى المتغفروا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا ينتفى بالكلية فان الحشو يتنجس وهى حاملة بخلافه ثم نهاية ومعنى (قوله مزمنة) اى طويل الزمان كرى (قوله الظاهر) الاولى والظاهر بالواو كما فى النهاية وفيما ياتى فى الشارح او فالظاهر بالفاء كما فى المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشوباقى فى فرجهما قبل يجب نزعه لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين واقول ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لئلا نصير حاملة لنجاسة فى الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله بان يتوقف إخرجه على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا له ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصبه) بفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحشو نهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة مزمنة للظاهر ودوامها فلوروعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقة وأجرى الجلال اليلقيني نظير ذلك فى سلس الريح اه وفى الروض وذو السلس يحتاط مثلما قال فى شرحه اى مثل المستحاضة بان يدخل قطنه فى إحليله فان انقطع والا عصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوب الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب (قوله ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه الخ) قال فى شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقرر وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فتقدم الحشو وعليه اه (قوله نعم ان تأذت) قال فى شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التأذى بالخرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشونهارا) قال الاستاذ ابو الحسن البكرى فى كنهه فان بقى الحشو للنهار خرج على مسألة الخيط اذا اصبح وبعضه منبليع اه وفيه اشكال لان النزاع هنا لا يضر الصوم والبقاء لا يضر الصلاة فاما معنى هذا التخريج الا ان يصور ذلك بما اذا توقف النزاع على ما يبطل كادخال اصبعها فى فرجها لاخراج الحشوبان لم تتمكن من إخرجه الا بادخال اصبعها (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه اىصال عين

وبما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم وبه يعلم رد قول الزر كشي ينبغي منعها من صوم النفل (٣٩٥) لأنها ان خست افطرت والا ضيقت

فرض الصلاة من غير اضطراب  
لذلك وجه رده أن التوسعة  
لهافي طريق الفضائل بدليل  
ما يأتي من جواز التأخير  
لمصلحة الصلاة وصلاة النفل  
ولو بعد الوقت كافي الروضة  
وإن خالفه في أكثر كتبه  
اقتضت أن تسامح بذلك ولا  
يضر خروج دم بعد العصب  
إلا إن كان لتقصير في الشد  
وبحث وجوب العصب  
على سلس المني أيضاً تقليلاً  
للحدث كالخشب قال الجلال  
البلقيني ولو انفتح في مقعده  
دمل فخرج منه غائط لم  
يعف عن شيء منه وقال  
والده بعد قول الاسنوي  
إنما يعفى عن بول السلس  
بعد الطهارة ما ذكره غير  
صحيح بل يعفى عن قليله أي  
الخارج بعد إحكام ما وجب  
من حشوه وعصب في الثوب  
والبدن كما في التنبيه قبل  
الطهارة وبعدها وتقييدهم  
بها إنما هو لبيان أن ما  
يخرج بعدها لا ينقضها  
وتبعه في الخادم بل قال ابن  
الرفعة سلس البول ودم  
الاستحاضة يعفى حتى عن  
كثيرهما لكن غلطه  
النشائي أي بالنسبة لكثير  
البول (و) عقب العصب  
(توضاً) وجوباً فلا يجوز  
لها تأخير الوضوء عنه كما

نحو الاصبغ باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مر فان  
الحشوة تنجس وهي حاملته من جوب النزاع ع ش والاقرب ما قدمناه عنه في حاشية تركت الحشوة نهاراً  
من عدم جواز النزاع مطلقاً (قوله) ربما تعذر قضاء الصوم) أي للحشوة نهاية ومعنى فانه يبطله لان فيه اتصال  
عين للجوف (قوله) وبه) أي بالتعليل المذكور (قوله ضيقت الخ) أي بخروج الدم (قوله) من جواز  
التأخير) أي تأخير الصلاة كافي الروضة (قوله) وإن خالفه الخ) وجع شيخنا الشهاب الرملي بحمل الاول  
على الرواتب أي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غير ما هو ظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت  
جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض اول الوقت ثم تمهل الى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو  
كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان نصلي الفرض آخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
حينئذ لكان متجهاً مر اه سم وافر النهاية الجمع المذكور (قوله) إن تسامح بذلك) أي بصوم النفل وفاقا  
للهناية والمعنى (قوله ولا يضر) إلى قوله وبحث في النهاية والمعنى (قوله ولا يضر الخ) أي في الصلاة او قبلها  
ع ش (قوله) إلا إن كان لتقصير في الشد) أي ونحوه كالحشوة فيبطل طهرها وكذا أصلاهما إن كانت في صلاة  
ويبطل طهرها أيضاً بشفتائها وإن اتصل أي الشفاء باخره أي الطهر نهاية ومعنى (قوله) لم يعف عن شيء  
منه) (فرع استطرادي) وقع النقول عن ميت أكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه  
فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ أقول الواجب أن يغسل ذلك الميت ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد  
مخرجه بقطن او نحوه ويشد عليه عقب السد عصاة او نحوه ويصلي عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع  
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة وخرج منه قهراً عفى عنه للضرورة  
ع ش (قوله والده) أي والدا الجلال البلقيني وقوله بعد قول الاسنوي أي بعد ذكره وقوله إنما يعفى الخ  
مقول الاسنوي وقوله ما ذكره الخ أي الاسنوي من الحصر مقول والدا الجلال (قوله) كافي التنبيه) أي في كتاب  
التنبيه كردى (قوله) وتقييدهم بها) أي بالطهارة كردى يعنى بعد الطهارة (قوله) وتبعه) أي والدا الجلال  
(قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العماد ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب  
والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تجفيفه وغسل العصاة أو  
تجديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشوة لتأذيه او صوم وتصل في غير  
المسجد وإن كان الدم يجري اه وتفريقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استوائها  
اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول سم وقوله أو تجفيفه لعل الهمة من زيادة الناسخ وقوله وقد يجاب  
الخ لكن قضية قولهم المشقة تجلب التيسير والضرورة تبيح المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) أي بالنسبة  
لكثير البول) قضية اقتضاه في التغليب على كثير البول أن كثير الدم يعفى عنه لكن سيأتي للشارح مر  
تخصيص العفو بالقليل وظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وإن ابتلى  
بخروجه ع ش أي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه) أي والدا الجلال قول المتن (وتوضاً) أي  
أو تيمم نهاية ومعنى (قوله) وعقب العصب) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن وتبادر في المعنى (قوله)  
ولا يجوز أن تتوضأ الخ) ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) إلا وقت الصلاة) أي ولو نافلة نهاية  
زاد المعنى وقد سبق بيان الاوقات في بابها أي التيمم اه (قوله) لأنها الخ) الاولى التذكير (قوله) كالتيتمم الخ)  
ظاهرة اشتراط لازمة النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالماء رفع في الجملة أي في غير هذه  
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم حقني اه بجري أي خلافاً للشرامس (قوله) ومن ثم كانت) عبارة  
المعنى فيجبى هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخول في ذلك النوافل الموقفة فلا تتوضأ لها قبل وقتها وهو

للجوف (قوله) يعفى حتى عن كثيرهما) قال في شرح العباب قال ابن العماد ويعفى عن قليل سلس البول في  
الثوب والعصاة بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله أو تجفيفه وغسل العصاة

لا يجوز لها تأخير الحشوة عن الاستنجاء والعصب عن الحشوة ولا يجوز لها أن تتوضأ إلا (وقت الصلاة) لاقبله لأنها طهارة ضرورة  
كالتيتمم ومن ثم كانت كالتيتمم في تعيين نية الاستباجة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عيدين كما سنده وفي أنها إن نوت

فرضا ونفلا ابيحوا الا فانوته وغيره (٣٩٦) ما لم يكن اعلى منه مما في التيمم بتفصيله (وتبادر) بالوضوء لوجوب الموالاة عليها كما

مر ولها تنليته وبقية سنه لما ياتي و ( بها ) اي عقبه تخفيفا للحدث ما أمكن وقال جمع يغتفر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو آخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة ( وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن وإقامة واذان لسلس وذهاب إلى المسجد الا عظم ان شرع لها (لم يضر) لئلا يندب التأخير لذلك فلا تعدبه مقصورة واستش كل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق وبجواب بان ذلك إنما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يراغ تخفيفه لما مر ان الاستحاضة علة من منة والظاهر دواهما فوسع لها في النوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الا نقطاع في جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووثقت بذلك لزومها تحريمه فاذا وجد الا نقطاع فيه لزومها المبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لئلا رجعت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان بناهما الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزركشي ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كما لو كان يبدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

كذلك اه (قوله فرضا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضا وفرضا ونفلا عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو توفرت قبل الزوال مثلا لفائدة فزال الشمس فهل لها ان تصلي به الظهر قال الا ذرعي يشبه ان يكون على الخلاف في نظيرها من التيمم ولم يحضرني فيه نقل اه قال ع ش قوله في نظيرها الخ والراجح منه ان التيمم يصلي فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالي افعاله سم (قوله بالوضوء) أي أو التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تنليته) خلافا للزركشي حيث منع ذلك اي التثليث نهاية (قوله لما ياتي) اي في قول المصنف فلو آخرت الخ (قوله اي الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الا عظم وكذا في المعنى الا قوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين بأخف ممكن ع ش قول المتن ( وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة سم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسترو والاجتهاد في القبلة دون غيرهما فليحذر اه وفي ع ش ما يوافقه (قوله مشروعة) اي بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا او مخالفا وغير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله اسلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذان المرأة لعدم مشروعيته لها قال الا ذرعي ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل السلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الا ذرعي الخ هو صحيح ولسكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة لاذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرأة مجرد التمثيل فكأنه قيل فان آخرت المرأة وغيرها من دام حدثه اه (قوله وذهاب الخ) اي وتحصيل ستره واجتهاد في قبلة نهاية ومعنى (قوله ان شرع لها) اي بخلاف الشابة مطلقا وغيرها المتنينة قول المتن (لم يضر) اي وان خرج الوقت نهاية اي كله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالغت في الاجتهاد في القبلة او طالب السترو الا بان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر لانه يصدق عليها انها آخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله ومراعاته احق) اي من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) اي الاشكال (قوله تخفيفه) اي الخبث (قوله لما مر) اي في شرح وتعبسه (قوله ومن ثم) اي لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمعنى (قوله لو اعتادت الا نقطاع الخ) اي او اخرها بذلك ثقة عارف اخذما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اي اقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريده كما ياتي (قوله لئلا رجعت) اي كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اي بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بناهما) الشيخان على ما مر الخ اي فيمن رجا الماء آخر الوقت وهو المتمدنهاية ومعنى اي فيكون التعجيل افضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله وفيه) اي في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله والا يكن التأخير الخ) كان يكون لا كل وشرب وغزل وحديث ونحوها نهاية ومعنى قون المتن (فيضر الخ) اي التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادته واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ويو بطل الخ قضيته انها حيث آخرت لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا ونفلا وقوله

أو تجد يد بها بحسب الامكان ويعني عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو لتأذيه أو صوم وتصل في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفرقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤهما اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادر بالوضوء) اي عقب ما قبله وتوالي افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فقط) اي بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازالتها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم بتسليم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع انه يلزمه م  
التهماء لو صلي بالنجاسة وهذه لها عذر لما مر ان الاستحاضة علة من منة والظاهر دواهما (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيضر على الصحيح)

مر أعادته أى الظهر وقوله مر واغادة الاحتياط أى الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما مر الخ) انظر  
 فى اى محل عبارة النهاية والمغنى لتكرار الحدث والنجس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة  
 نهاية ومعنى قول المتن (لكل فرض) وكذا الواحدت قبل ان تصلى حدثا خاصا سم على المنهج ع ش وحلى  
 (قوله وتنفل الخ) وينبغى ان يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير  
 مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنفّل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغى أن  
 لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد  
 الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الروضة وجمع الشهاب الرمى الجواز (قوله ما شاءت) اى بوضوء  
 وتقدم ان صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة معنى (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المغنى والنهاية الثانى لا يجب  
 تجديد ها لانه لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها ومحل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة  
 ولم نزل العصابة عن موضعها زوالا له وقع وإلا وجب التجديد بخلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع امكان  
 الخ) يؤخذ منه ان محل وجوب تجديد ها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فان لم تلوث اصلا او تلوث بما لا يعفى عنه  
 لقلته فالواجب فيما يظهر تجديد باطها لكل فرض لا تغييرها بالكلية وما تقرر من العفو عن قليل دم  
 الاستحاضة هو ما أفتى به الوالد رحمه الله واستثناءه من دم المتأفد التى حكوا فيها بعدم العفو عما خرج منها  
 نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) اى كالتييم (قوله ولو فى الصلاة) إلى الفصل فى المغنى الا ما نبه عليه وكذا فى  
 النهاية الا قوله من تردد إلى المتن (ولو فى الصلاة) يخرج ما بعده ا فظا ه انه لا يلزم ما شئى لكن هذا ظاهر فى  
 الصورة الاولى وهى ما إذا لم تعتد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء  
 والصلاة لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتى عن النهاية والمغنى  
 ما يصرح به (قوله اوفيه) اى فى اثناء نحو الوضوء نهاية ومعنى قول المتن (ولم تعتد انقطاعه الخ) اى ولم  
 يخبرها ثقة عارف بعوده نهاية ومعنى ويأتى فى الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتصاره على تقديره  
 قد يوهى ان قول المصنف وسع الخ مختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الاولى ترك تقديره هنا ثم التنبيه فى  
 شرح وجب الوضوء على رجوعهما لهما كفى النهاية والمغنى قال سم قوله وجب الوضوء فان عاد عن قرب  
 تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تعتد لشروعهما فيها مع التردد اه ويأتى عن  
 النهاية والمغنى مثله (قوله اوبعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتبار المتقدمة فانه لا  
 يلزم ما شئى بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) اى واخبرها ثقة عارف

وتنفّل ما شاءت) ينبغى أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما  
 هو ظاهر ولو استمرت تنفّل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغى ان لا يضر كما شمله عبارتهم  
 وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نفل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر  
 وفى شرح الروض و ظاهر كلام المصنف تستبجح النوافل فى الوقت وبعده وبه صرح فى الروضة فقال  
 والصواب المعروف انها تستبجح النوافل مستقلة وتبعاً للفريضة مادام الوقت باقيا وبعده ايضا على الاصح  
 لكنه خالف ذلك فى اكثر كتبه فصحح فى التحقيق وشرحه المذهب وه سلم انها لا تستبجح بعد الوقت و فرق  
 بينهما وبين التيمم بان حدتها متجدد ونجاستها تزايدة اه وجمع الشهاب الرمى يحمل الاول على الرواتب  
 اى ومنها الوتر كما هو ظاهر والثانى على غيرها و ظاهر ذلك ان المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها  
 ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلى الفرض اول الوقت ثم تمهل إلى خروج الوقت فتصلى الراتبة ولو كان  
 المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلى الفرض آخر الوقت فخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
 حيثئذ لكان متجها (قوله ولو فى الصلاة) يخرج ما بعده ا فظا ه انه لا يلزم ما شئى لكن هذا ظاهر فى الصورة  
 الاولى وهى ما إذا لم تعتد ما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة  
 لانه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع (قوله وجب الوضوء) فان عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث  
 المستغنى عنه ( ويجب  
 الوضوء لكل فرض) ولو  
 مندورا وتنفّل ما شاءت  
 كالتييمم بجامع دوام الحدث  
 فهما وصح قوله صلوات الله وسلامه عليه  
 المستحاضة توضىء لكل  
 صلاة (وكذا) يجب لكل  
 فرض (تجديد) غسل  
 الفرج والحشو (والعصابة  
 فى الاصح) كتجديد الوضوء  
 ولو ظهر الدم على العصابة  
 أو زالت عن محلها زوالا له  
 وقع وجب التجديد قطعاً  
 لكثرة الخبث مع امكان بل  
 سهولة تقليله (ولو انقطع  
 الدم بعد) نحو (الوضوء)  
 ولو فى الصلاة أوفيه (ولم  
 تعتد انقطاعه وعوده)  
 وجب الوضوء لاحتمال  
 الشفاء والاصل أن لا غود  
 (أو) انقطع فيه أو بعده  
 وقد (اعتادت) الانقطاع  
 ولو على ندور

على ما اقتضاه كلام المعظم لكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كعدم (ووسع) في الصورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء الصلاة) أى أقل

بعوده نهاية ومعنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المعظم الخ) عبارة النهاية والمعنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو الوجه وان بحث انه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومعنى (قوله في الصورتين) أى الانقطاع بعده وفيه بصري وكردي ويؤيده قول الشارح الاتي المعتاد لكن صنيع المنهج كالصرح بل صنيع النهاية والمعنى صريح في ان قول المصنف ووسع الخ راجع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك ايضا قول القليوبي ما نصه حاصله انه ان وسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وماعه وإلا فلا ولا عبرة بعادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتي سواء اعتادت عودته أم لا ان مراد الشارح بالصورتين الاغتياذ وعدمه (قوله المعتاد) عبارة النهاية والمعنى بحسب عاداتها واماخبار من ذكر اه أى ثقة عارف (قوله على الوجه) راجع لقوله والصلاة التي تريداه وقوله خلافا للأسنوي أى القائل بان المنهج اعتبارا أقل مما يمكن كركعتين في طهر المسافر معنى قول المتن (وجوب الوضوء) أى وازالهما على فرجهما من النجاسة نهاية ومعنى أى في صورتي الاغتياذ وعدمه (قوله وإعادة ماصلته الخ) عبارة المعنى والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أى في صورتي الاغتياذ وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع أم لا لشرعها مترددة في طهرها والمراد ببطان وضوئها بذلك إذا خرج منها دم في اثنا عشر أو بعده وإلا فلا يطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لأنه بان أن طهرها رافع حدث اه (قوله فتصلي به) لكن تعيد ماصلته به قبل العود معنى (قوله على خلاف العادة) أى أو الأخبار شتم (قوله بان بطلان وضوئها الخ) أى اعتباراً بما في نفس الأمر وطهارة المستحاضة مبيحة لأرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً بحفظ الطهارة ولو لإعادة عليه وذو الجرح السائل للمستحاضة في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس أن يعلق قارورة ليقترب فيها بوله لكونه يصير حاملاً للنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وان كان دمه جارياً في زمن يحكم لحافيه بكونها طاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المعنى ومن دام خروج منيه يلزمه الغسل لكل فرض اه

﴿فصل في أحكام المستحاضات﴾ والاستحاضة أربعة وأربعون حكماً كورة في المطولات نهاية (قوله إشارات المرأة) أى ولو حامللاً مع طلق منهج وخرج بالمرأة الخنثى فلا يحكم على ما راهبانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع ش (قوله أى فيه) يعنى ان اللام بمعنى فى (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بمن لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله فاكتر) أى من الأقل قال ع ش قوله فاكتر أى أكثر اه وهذا إشارة إلى الجواب الذى ذكره الشارح بقوله على أنه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر مافيه (قوله أى يجاوز الدم الخ) ليتأمل ليعلم مافيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل أن كلا منهما مع مافيه من مزيد التكلف وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به التأمل الصحيح فلا عدول عن تقدير فاكتر كما فعله تبعاً للشارح المحقق نعم ان أراد بقوله أى يجاوز الخ تتميم التوجيه المشار إليه بتقدير فاكتر لان هذا توجيه مستعمل فالاول تام ومع ذلك فلا اقتصار على توجيهه المحقق أقعد بصري (قوله لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم ان الأقل والاكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق انهما وصفان لزمه كاهو المتبادر بصري (قوله لا استحالة) أى عبور الأقل (قوله أيضاً) أى كالأقل بقيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيت (قوله والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت

لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تنعقد لشرعها فيها مع التردد (قوله على خلاف العادة) أى أو الأخبار

﴿فصل﴾ (قوله ما بعد التسع) أى تقريباً فدخل ما قبلها بمن لا يسع حيضاً وطهراً كما تقدم (قوله على أنه يصح الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة ان يقال المراد برؤية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صادق برؤية ما زاد على قدره فقط إلى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معيار رؤية الأقل فصيح تقسيمه إلى عدم عبور الاكثر وإلى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في يعبر الدم المرئى وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلو المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله والفرق

ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تردد للاذرعى باعتبار حالها والصلاة التي تريداه على الوجه الذى أفهمته عبارة الروضة خلافاً للأسنوي (وجوب الوضوء) وإعادة ماصلته به لا مكان أداء العبادة بلا مقارنة حدث وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الأمر أماً لو عاد الدم قبل إمكان ما ذكر سواء اعتادت عودته أم لا او ظنت قرب عودته لعادة او اخبار ثقة قبل إمكان ذلك أيضاً فان وضوءها باق بحاله فتصلي به نعم ان امتد الزمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوئها وما صلته به وبما تقرر علم ان خبر العارف الثقة بعوده قريباً وبعيداً كالعادة ولو شفيت حقيقة لم يلزمها تجديد شيء إلا ان خرج حدث عند الشروع في الوضوء او بعده

﴿فصل﴾ فى احكام المستحاضة إذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحيض) السابق أى فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فاكتر (لم يعبر) أى يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله لا استحالة فلم يحتج للاحتراز عنه على أنه يصح ان يريد بالأقل هنا ما عدا الاكثر وجينئذ لا يرد على العبارة شىء لا يقال

دون الاكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضاً فساوى الأقل لا نأقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه ما



يوما وليلة لا يتوهم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله للماعداء آخر لحظة (٣٩٩) من خمسة عشر فهو لا اتصال به قد توهم

مجاوزته فاجتنب لنفيه  
ونظيره قول الماتن فان بلغهما  
اي الماء دون القلتين كما هو  
صريح السياق ففيه هذا  
التاويل وإن كان الظاهر  
رجوع الضمير للماء لا بقيد  
كونه دون (أكثره)  
ولم يكن بقى عليها بقية طهر  
كما هو معلوم من حكمه  
على الطهر بانه لا يمكن ان  
يكون دون خمسة عشر فاندفع  
إيرادهما عليه (فكله حيض)  
على أي صفة كان واحتمال  
تغير العادة يمكن فلو رأت  
خمسة أسود ثم أخرج حكمنا  
على الأحمر أيضا بانه حيض  
ثم ان انقطع قبل خمسة عشر  
استمر الحكم والا فالحيض  
الأسود فقط أما إذا بقى عليها  
بقية طهر كان رأت ثلاثة  
دما ثم اثني عشر نفاء ثم  
ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة  
الاخيرة دم فساد وخرج  
بانقطع ما لو استمر فان كانت  
مبتدأة فغير مبزاة ومعتادة  
عملت بعادتها كما قاله فيما  
لورأت خمستها المعهودة  
أول الشهر ثم نفاء أربعة  
عشر ثم عاد الدم واستمر  
فيوم وليلة من أول العائد  
طهر ثم تحيض خمسة أيام  
متهو ويستمر دورها عشرين  
وبمجرد رؤية الدم لزمن  
امكان الحيض يجب  
الزام أحكامه ثم ان انقطع

ما ادعاه من الامكان بل هذا الامكان الذي ادعاه ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم (قوله فهو لا اتصال به) أي  
اتصال الدون بآخر لحظة (قوله كما هو الخ) أي هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة  
ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) أي دون القلتين (قوله ولم يكن) إلى قوله  
وخرج في النهاية والمغنى لا قوله كما هو إلى الماتن (قوله ولم يكن بقى الخ) سيد كرمه عزه ولو عبر بزم من امكان  
الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله لشمول ما سيد كرمه واستغنى عن زيادته أكثر مغنى (قوله كما هو  
الخ) أي اشتراط أن لا يكون عليها بقية طهر (قوله إيرادهما) أي ترك القيد المذكور (قوله على أي صفة  
كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة أم معتادة وقع الدم على صفة واحدة أم انقسم إلى قوى وضعيف  
وافق ذلك عادتها أو خالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)  
أي بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الاخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء  
سنة مثلاً فهل يجعل الزائدة على تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين  
المبتدأة والمعتادة لكن في قول حج الآتي كما قاله فيا لورات خمستها الخ ما يقتضى تخصيص ذلك بالمعتادة  
وان المبتدأة تحيض يوماً وليلة من أول الشهر ع ش (قوله فغير مبزاة) لا يخفى ما في هذا الصنيع من ايهام  
ان المعتادة في هذا الحالى مبزاة فلا نسب فيوم وليلة بدل فغير مبزاة بصري عبارة البجيرمى على المنهج وقول  
ابن حجر فغير مبزاة أي مستكملة للشروط فلا ينافى انها تسمى مبزاة فاقدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتى وإنما  
كانت فاقدة شرط تمييز لان زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمها تنتقل سم  
أي من العادة إلى الخامسة إلى الثانية كالثلاثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بما نصه قوله عملت الخ  
قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لاقتضائه انه لو كان عادتها أكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان  
يحكم على النقاء الذي لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كما قاله فيا لورات الخ ان كان الدور المعتاد فيها  
عشرين فالتنظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فحل تأمل اه (قوله منه) أي من العائد  
(قوله وبمجرد) إلى قوله وكذا في النهاية والمغنى (قوله وبمجرد رؤية الدم) أي مبتدأة كانت أو معتادة وعلى  
كل مبزاة كانت أو غير مبزاة مغنى ونهاية (قوله فتقتضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذي ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر  
ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصال به قد توهم مجاوزته) هذا يقتضى  
حصر المشروط عدده مجاوزته في الدون مع ان الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الاشتراط (قوله كما هو  
صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً ويناقضها قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)  
أي مجاوزتها (قوله فالثلاثة الاخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضا وكتب شيخنا البرلسي بها مش شرح  
المنهج ما نصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئله لدماء المتخللة بالنقاء إذا زادت على خمسة عشر بالنقاء  
فهى استحاضة اه اقول يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على  
تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) لو استمر ستة فقط مثلاً هل يكمل الطهر بثلاثة منها  
والباقي حيض أو كيف الحال ولا يبعد الأول وقوله كما قاله الخ لو كانت عادتها خمسة من أول الشهر فرات  
ثلاثة دما من أوله ثم أربعة عشر نفاء ثم عاد الدم واستمر فهل نقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم نحيض  
ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عادتها كما هي متغيرة في مثاهم المذكور ينبغي نعم (عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلمها تنتقل (قوله  
يجب التزام أحكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة  
فاكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان لا وقوع فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم  
الطلاق لا نأحكمنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف

قبل يوم وليلة بان لا شيء فتقتضى صلاة ذلك الزمن

الانقطاع بان كانت  
لو ادخلت القطنة خرجت  
بيضاء نقية فيلزمها حينئذ  
التزام احكام الطهر ثم ان  
عاد قبل خمسة عشر كفت  
وان انقطع فعلت وهكذا  
حتى تمضي خمسة عشر فيمضي  
ترد كل الى مردها الاتي  
فان لم تجاوزها بان أن  
كلام من الدم والنقاء المحتوش  
حيض وفي الشهر الثاني  
وما بعده لا تفعل للانقطاع  
شيئا مما مر لان الظاهر أنها  
فيه كالاول هذا ما صححه  
الرافعي وهو وجه لكن  
الذي صححه في التحقيق  
والروضة وهو المنقول كافي  
المجموع ان الثاني وما بعده  
كالاول (والصفرة والكدره  
حيض في الاصح) لشمول  
الاذى في الآية لها وصح  
عن عائشة رضي الله عنها  
ان النساء كن يبعثن بالدرجة  
فيها السكرسف فيه الصفرة  
فتقول لا تعجلن حتى ترين  
القصة البيضاء ولا يعارضه  
قول أم عطية كنا لا نعد  
الصفرة والكدره بعد  
الطهر شيئا لان الاول أصح  
وعائشة اقله والزمل صلى  
الله عليه وسلم من غيرها على  
ان قولها بعد الطهر مجمل  
لا احتماله بعد دخول زمنه  
او بعد انقضائه والمبين  
اولى منه وما اقتضاه المتن  
من جريان الخلاف في  
المبتدأة والمعتادة في ايام  
العادة وغيرها هو المعتمد

نوت قبل وجود الدم أو عليها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعبها  
نهاية ومغنى (قوله وإلا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فكثر ولدون أكثر من خمسة عشر يوما  
فالتكثير حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز خمسة عشر ردت كل منهن  
إلى من المبتدأة المميزة وغير المميزة والمعتادة كذلك إلى مردها وقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على  
مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن التريص ويصاين ويفعان ما نفعه الطاهرات فيما زاد على مردهن  
فان شفين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كافي الشهر الاول فيعدن الغسل لتبين عدم  
صحته لوقوعه في الحيض اهـ (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعاق به فيحكم بوقوعه بمجرد  
رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة فكثر استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع  
فلو ماتت قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق  
خلافه وبمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض  
والاصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والا قرب الاول ع ش (قوله كفت) أي عن احكام الطهر سم  
وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الانقطاع على ظاهره  
(قوله فعلت) أي احكام الطهر (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الآتي) أي في  
قول المصنف فان عبره فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما  
إذا لم تجاوزها وقوله لا تفعل للانقطاع شيئا أي بل ثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر  
الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعي الخ) تقدم عن المغنى وياتي في الشارح  
اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) أي فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض  
سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) اطلق الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر  
المضاف أي ذو سم على حج اهـ ع ش (قوله وصح) إلى قوله على ان قولها في النهاية والمغنى (قوله يبعثن)  
كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في الاسنى وغيره يبعثن اليها فليراجع بصري أي زيادة اليها (قوله حتى  
ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الراء بالجيم وروى بكسر  
الدال وفتح الراء وهي نحو خرقة كقطنة تدخلها المرأة فرجها ثم تخرجها لتنظر هل بقي شيء من اثر الدم  
أم لا والسكرسف القطن فحصل ذلك انها تضع قطنة في أخرى اكبر منها أو في نحو خرقة وتدخلها فرجها  
وكانها تفعل ذلك ثلاثا تلوث يدها بالقطنة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شبهت الرطوبة النقية  
بالجص في الصفاء مغنى (قوله بعد دخول زمنه) فليتأمل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل  
لكونهما في آخر الحيض وفي اوله فكان مجعلا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه)  
إلى قوله خلافا في النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمده المغنى عبارة ومحل الخلاف إشارات ذلك في  
غير ايام العادة فان رآته في العادة قال في الروضة جزء ما اهـ (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة وكلام المصنف  
يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ ابو حامد هماما اصفر وماء كدرو ليسا بدم

الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال أنه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) أي عن  
احكام الطهر وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر  
الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذا لم تجاوزها (قوله لا تفعل للانقطاع شيئا) أي بل ثبت  
له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول)  
أي فيلزمها في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدره حيض) اطلق  
الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو (قوله وصح عن عائشة الخ)  
ويدل على ذلك ايضا خبر إذا وقع الرجل اهله وهي حائض إن كان دما حرا فليصدق بدينار وإن كان  
اصفر فليصدق بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله)

خلافا لما وقع في الروضة وغيرها قيل سياقه يوم أنهما دم والمعروف أنهما ما آن لادمان انتهى وإياهما لذلك والامام

منوع على ان نفى الدموية غنهما من اصلها ليس بصحيح (فان عبره) اى الدم اكثر فاما (٤٠١) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما مميزة او غير مميزة والمعتادة اما ذكورة للقدرة والوقت او ناسية لهما او لاحدهما فالاقسام سبعة (فان كانت مبتدأة) اى اول ما ابتدأها الدم (مميزة بان) تفسير لمطلق الميزة لا بقيد كونها مبتدأة (تري قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة) وان طال (والقوى حيض ان لم ينقص) القوى (عن اقله) اى الحيض (ولا عبر اكثره) ليتمكن جعله حيضا (ولا نقص الضعيف عن اقل الظاهر) وهو خمسة عشر يوما ولا يجعل طهرا بين الحيضتين فلو اختلف شرط بماد كركانت فاقدة شرط تمييز وسياتي حكمهما كان رات يوما اسودد يوما احمر وهكذا لعدم اتصال الضعيف بخلاف ما لورات يوما وليلة اسود ثم احمر مستمر اسفينا كثيرة فان الضعيف كله طهر لان اكثر الطهر لاحد له وانما يغتفر للقيد الثالث كما قاله المتولى ان استقرار الدم بخلاف ما لورات عشرة سواد ثم عشرة حمرة مثلا وانقطع فانها تعمل بتمييزها مع نقص الضعيف عن خمسة عشر وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر اربعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود فتعمل بتمييزها فيضها الاسود الاول على المعتمد الذى

والامام هما شئ كالصديد تلوه صفرة وكثرة ليسا على لون الدماء اه وكلام الامام هو الظاهر كما جزم به فى اصل الروضة اه وكذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا عزو (قوله بمنوع) مكبرة سم وبصرى (قوله اى الدم) الى قوله ولا نما يقتضى النهاية لا قوله تفسير الى المتن والى قوله وكذا فى المغنى لا ذلك وما انبه عليه (قوله والمعتادة) اى الغير المميزة قول المتن (فان كانت) اى من عبردها اكثر الحيض وتسمى بالمستحاضة شرح المنهج ونهاية ومغنى (قوله لا بقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة مطلق اذا الميزة قيد لا مقيد حتى يراد مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير الميزة لا المبتدأة المميزة لكان حسنا بصرى (قوله اى اول الخ) كذا فسر الشارح الحقنى ايضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التأمل ولو اقتصر على اى امارة ابتدأها الدم لكفى فيما يظهر ثم رابت صاحب المغنى فسر ما بقوله هى التى ابتدأها الدم بصرى وفى البحرى قوله اى اول ما ابتدأها الخ ما مصدرية اى اول ابتداء الدم لها وهو على حذف مضاف ليصح الاخبار اى ذات اول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون اول ظرفا مجازا والتقدير فان كانت فى اول ابتداء الدم اياها اى فى اول زمن ابتداء الخ اقول المتن (قويا وضعيفا) اى كالا سود والاحمر وقوله عن اقله وهو يوم وليلة وقوله ولا عبر اكثره وهو خمسة عشر يوما متصلة نهاية ومغنى (قوله وهو خمسة عشر يوما ولا) اى متصلة وفى قوله ولا اشارة الى شرط اربع وهو ان يكون الضعيف متويا والى المراد باتصالها ان لا يتخللها قوى ولو تخلل انقضاء بجيرى وبصرى (قوله بما ذكر) اى من الشروط الاربعة (قوله كان رات الخ) هذا مثال فقد شرط الرابع وذكر المغنى فقد البقية ايضا على ترتيب الالف بما نصه فان فقد شرط من ذلك كان رات الاسود يوما فقط او ستة عشر او الضعيف اربعة عشر او رات ابدى او اسودد يوما احمر فكغير الميزة اه (قوله ليجمع طهرا) علة للمتن عبارة الشبر المسمى قول المتن ولا نقص الضعيف الخ قال الرافعى رحمه الله تعالى لا مانع ان نجعل الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة اخرى وانما يمكن اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاستوى لذلك بالورات يوما وليلة اسودد اربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر فيلزم نقصان الطهر عن اقله اه ويندفع بذلك توقف السيد البصرى فى التطبيق (قوله كانت فاقدة شرط) اى مميزة فاقدة الخ (قوله وسياتي الخ) اى فى قول المصنف او مبتدأة لا مميزة الخ (قوله يوما الخ) اى او يومين مغنى (قوله للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص الضعيف عن اقل الظاهر (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والمفهوم من كلامهم ومن قول الشارح مع نقص الخ ان المراد بالا استمرار هنا ان لا ينقص عن خمسة عشر (قوله وكذا لورات الخ) تأمل الجمع بينه وبين ما سياتى فى قوله وكذا خمسة سواد اثم خمسة صفرة ثم حمرة مستمرة فالعشرة الاولى حيض ثم رابت المحشى قال قوله له وسبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ولم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه اذ رات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحمرة وقياسها فى هذا المثال ان حيضها السواد مع الحمرة اه كلام المحشى وما اشار الى استشكله فى الصورة الثانية جارى الى الاولى اذ لا فرق بينهما بصرى وسياتي عن المغنى عن الشهاب الرملى الفرق بينهما وكذا قول المحشى سم وقياسها الخ ياتى عنه نفسه الفرق بينهما (قوله على المعتمد) وما قاله للنهاية والمغنى فى الاولى وخلافا لما فى الثانية (قوله وعمله ان انقطع الخ) ان كان قيذا فى الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا محتاجة الى التقييد وفيها فقد يقال قوله فاقدة شرط تمييز محل تأمل بالنسبة الى الاولى بصرى ويعلم مما ياتى عن المغنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من ان القيد الثالث مقتضى اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من ذلك انه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الظاهر

منوع) هذا مكبرة (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود) لم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه فيما اذ رات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحمرة وقياسها فى المثال ان حيضها السواد مع الحمرة (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من القيد الثالث مقتضى

ولا فهي فاقدة شرط تمييز ولورات يوم ما وليلة أسود فاحمر فان انقطع قبل خمسة عشر فالكل حيض وان جاوز عملت بتمييزها فيحيض الاسود وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني بمجرد انقلاب الاحمر تلزم أحكام الطهر وتعرف القوة والضعف باللون فأقواه الاسود ومنه ما فيه خطوط سواد فالاحمر فالاشقر فالاصفر فالأكدر وبالشخانة والريح الكبريه وماله ثلاث صفات كاسود تخين منقن أقوى بماله صفتان كاسود تخين أو منقن وماله صفتان أقوى بماله صفة فان تعادلا كاسود تخين وأسود منقن وكاحمر تخين أو منقن وأسود بمجرد فالحيض السابق وشمل قوله والقوى حيض مالتا آخر كخمسة جرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا ثم أطبقت الحرة ولورات مبتدأة خمسة عشر حرة ثم مثلها أسود تركت الصلاة والصوم جميع الشهر لانه لما اسود في الثانية تبين أن ما قبله استحاضة ثم ان استمر الاسود

فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الظهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله وإلا) أي بان استمر (فهى فاقدة شرط تمييز) قضيته انه لو استمر الدم الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي الذي صرح به في شرح الروض من ان حيضها العشر الاول سم وقد يجاب بان يكون حيض فاقدة شرط التمييز يوم ما وليلة فيما إذا اجتمع القوى والضعيف فقط بخلاف ما إذا اجتمع القوى والضعيف والاضعف كاهنا (قوله قبل خمسة عشر) أي من أول الدم و (قوله وإن جاوز) أي مجموع الدم من خمسة عشر (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح العباب ولورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لزمها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون لجميع حيضها فإذا جاوزها كانت مميزة فيحيض الاسود فقط وتغتسل وتقضى أيام الاحمر وفي الشهر الثاني يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه إلى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان أنه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعلت أيام الضعيف انتهت وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق وإلا فقد بان ان صلوات أيام الضعيف غير واجبة سم بحذف (قوله وتعرف) إلى قوله وليس قياسا الخ في المغنى إلا قوله وتشمل الى ولورات وإلى قوله وليس قياسا الخ في النهاية إلا قوله ومنه إلى فالاحمر (قوله ومنه ما فيه خطوط الخ) مثل الاسود في ذلك غيره فيما يظهر ثم رأيت في المغنى قال والمراد بالضعيف الضعيف المحض فلو بقي فيه خطوط مما قبله فهو ملحق به انتهى بصرى (قوله مالتا آخر) أي وإن وقع بعده ضعيف ايضا فيشمل مالتا وسطه ومماثل به الشارح ع ش (قوله كخمسة حرة ثم خمسة أو أحد عشر سوادا الخ) أي فيحيض الاسود (قوله تركت الصلاة والصوم) أي وغيرهما مما تتركه الحائض مغنى (قوله لما اسود) أي انقلب إلى الاسود (قوله ثم ان استمر الاسود الخ) أي والا

اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من ذلك أنه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر فيؤخذ من ذلك أنها إنما تعمل بالتمييز في الصور التي ذكرها لتكون الضعيف فيها ناقصا عن أقل الطهر ان انقطع الدم فان استمر فهي فاقدة شرط تمييز فليتامل سم (قوله وإلا) أي بان استمر قضيته انه لو استمر الدم كان استمر الاحمر في مثاله الاول بعد كذا كان حيضها يوم ما وليلة لان حيض فاقدة شرط التمييز يوم وليلة وهذا خلاف ما يأتي من ان حيضها العشر الاولى وخلاف ما صرح به في شرح الروض فانه بعد أن علق قول الروض فالحيض السواد فقط ثلاث مسائل ثالثها ان بتاخر الضعيف ولا يتصل بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم أطبقت الحرة قال وما ذكرته في الثالثة هو ما صرح به الروياني وصححه النووي في تحقيقه وشرحه الحواشي الصغير لكنه في المجموع كالاصل جعلها كنوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة سوادا كل واحد سبعة أيام فيحيضها السواد الاول مع الحرة انتهى أي فيكون حيضها في الثالثة السواد مع الصفرة فقد نسب إلى تصحيح التحقيق وغيره ان حيضها في الثالثة السواد فقط وإلى المجموع والاصل انه السواد مع الصفرة واجاب شيخنا الشهاب الرملي بان الحرة إنما جعلت حيضا تبعا للسواد ولقررها منه لكونها تالية في القوة بخلاف الصفرة مع السواد انتهى فلم يحجج ما في التحقيق واما الجعل المذكور فغير مسلم مر (قوله وفي الشهر الثاني) هذا ليس قياسا ما تقدم عن التحقيق والروضة والمجموع قبيل والصفرة الخ فيما يظهر فتأمله وسيتأتى في المبتدأة الغير المميزة وما بعده فاوله في الدور الثاني وما بعده الخ وهو موافق لهذا بخلاف لما تقدم وحاصل ذلك الفرق بين التقطع واختلاف الدم (قوله بمجرد انقلاب الاحمر) أي انقلب الدم إلى الاحمر وعبارة شرح العباب وسيعلم مما يأتي انها لورات قويا وضعيفا كاسود يوم ما وليلة أو أكثر ثم اتصل به احمر قبل الخمسة عشر لزمها ان تمسك في مدة الاحمر عما تمسك عنه الحائض لاحتمال انقطاعه قبل مجاوزة المجموع خمسة عشر فيكون

كانت غير مميزة فخيضها يوم

وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم لأحدى وثلاثين يوما إلا هذه وليس قياس هذا مالورات أكثر خمسة عشر ثم أصفر ثم أشقر ثم أحمر ثم أسود كذلك ثم أسود نخينا أو متنتان ثم نخينا متنتا كذلك حتى تترك ذينك ثلاثة أشهر ونصفا خلا فالجمع لانا إنما رتبنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لنسبها للاولى لقوتها من غير معارض مع ان الدور لم يتم وهنا لما تم الدور ثم استمر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقضى للحكم عليه حيث مضى ولم يوجد فيه تمييز بان يوما وليلة منه حيض وبقية طهر فوجب في الدور الثاني ان يكون كذلك عملا بالاحوط المبني عليها امرها اما المعتاد في تصور تركها لذينك خمسة واربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حرة ثم ينطبق السواد فتترك الخمسة عشر الاولى للعادة ثم الثانية للقوة ورجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان ان مردها العادة ولورات بعد القوى ضعيفين وامكن ضم اولها كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فعمل بالتمييز فخيضها الاسود (قوله كانت غير مميزة) لفقد الشرط الثاني (قوله فخيضها يوم وليلة الخ) اى ويكون ابتداء دورها اى الثانى الحادى والثلاثين نهاية (قوله وقضت الصلاة) اى والصوم مغنى اى قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله لا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة سم (قوله واحد او ثلاثين) اما الثلاثون فظاهر واما الاحاد الزائد عليها فلكون يوم وليلة من اول كل شهر حيضا (قوله وليس قياس الخ) خلا فالنهاية والمغنى (قوله مالورات) اى المبتدأة (قوله كذلك في الموضوعين) إشارة الى خمسة عشر كرى (قوله ذينك) اى الصلاة والصوم (قوله لجمع) وافقهم النهاية والمغنى (قوله فيما مر) اراد به قوله ولورات مبتدأة الخ كرى (قوله مع ان الدور الخ) اى قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسب لقوله الاق لانه عارضها الخ لان الدور الخ (قوله لما تم الدور) اى تم الثلاثون (قوله للقوة) اى للثالثة (قوله تمام الدور) اى الاول بتمام الخمسة عشر الثانية (قوله ولم يوجد فيه تمييز الخ) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله في الدور الثاني) المراد به غير الدور الاول فيشمل ما بعد الثاني ايضا (قوله بالاحوط) يتأمل سم (قوله اما المعتادة) الى قوله ولورات في النهاية والمغنى (قوله لذينك) اى الصلاة والصوم (قوله يوما) اى مع ليلته (قوله استقرار التمييز) اى بعدم المجاوزة عن الثانية (قوله ولورات الخ) قال في المغنى وان اجتمع قوى وضعيف واضعف فالقوى مع ما يناسبه منها في القوة وهو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان يتقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلحاهما للحيض بان لا يزيد مجموعهما على اكثره كخمسة سوادا ثم خمسة حرة ثم اطبقت الصفرة فالاولان حيض كارجح الرافعى في الشرح الصغير والمصنف في تحقيقه ومجموعه لانهما قويا بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلحاه كعشر سوادا وستة حرة ثم اطبقت الصفرة او صلحاهما لكن تقدم الضعيف كخمسة حرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة شقرة ثم اطبقت الحرة فخيضها في ذلك السواد فقط وما تقرر في الثالثة هو ما صرح به الروبان وصححه المصنف في تحقيقه وشرح الحاوى الصغير لكنه في المجموع كاصل الروضة جعلها كتوسط الحرة بين سوادين وقال في تلك لورات سوادا ثم حرة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام فخيضها السواد الاول مع الحرة وافرقت شينى بينهما بان الضعيف في المقيس عليها توسط بين قوين فالحقناه باسبغها ولا كذلك المقيسة اه ونحوه في النهاية لا انه نقل عن والده فراقا اخر قضيتها انها لورات سوادا ثم صفرة ثم شقرة لا تلحق الصفرة بالسواد عند ما كان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصرى بحذف (قوله بعد القوى ضعيفين) بما صدقات هذا بجرده قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسودا ثم خمسة اصفر ثم خمسة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الآخر سم (قوله

الجميع حيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة فخيضها الاسود فقط وغتسل وتقتضى ايام الاحمر وفي الشهر الثانى يلزمها الغسل وتفعل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه الى الاحمر فان انقطع في دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حيض في هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة فعات ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق ولا فقد بان ان صلوات ايام الضعيف غير واجبة (فان قلت) هذا مشكل لان انتفاء المجاوزة في هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التى حكم على الضعيف فيها بانه طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة لها طهر قطع فاذا تركت بعض صلواتها لزمها قضاء فاذا قضته في ايام الضعيف في هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان ان القضاء في الحيض لا يجزى فيلزمها القضاء بعد ذلك (ولا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة (قوله ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بان كل دور في نفسه وجدت فيه شروط التمييز (قوله بالاحوط) يتأمل (قوله ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بجرده قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسودا ثم خمسة اصفر ثم ستة اخر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضوعين عن الآخر

ثم خمسة صفرة ثم حرة مستمرة

فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحرة في الاولى احد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (مبتدأة لا مميزة بان) فيه مامر (رأته بصفة) واحدة (أو) مميزة (٤٠٤) بان رأته باكثر لكن (فقدت شرط تمييز) لفقدت معطوف على لا مميزة لا على رأته فاندفع ما قبل

أنه يقتضى ان فاقدة شرط تمييز تسمى غير مميزة وليس كذلك بل تسمى مميزة غير معتد بتمييزها على أن قولهم الاتي وحيث إلى اخره يقتضى انها لا يطلق عليها اسم المميزة بلا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير مميزة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان (طهرها تسع وعشرون) لتيقن سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك الا بمثلة أو امارة ظاهرة كالتمييز والعادة لكنهما في الدور الاول تصبر إلى خمسة عشر لعله ينقطع ثم بعدها إن استمر الدم على صفته او تغير لا دون اغتسلت وصلت وإن تغير لا على صبرت ايضا كما مرو في الدور الثاني وما بعده تغتسل وتصلى بمجرد دمى يوم وليلة وتقتضى ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بتسع وعشرين لابقية الشهر لان شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم ولا فتحيرة كما ياتي وحيث اطلقت المميزة فالمراد الجماعة للشروط السابقة (او) كانت (معتادة) غير مميزة (بان سبق لها حيض

فالعشرة الاولى حيض) وفاقا للنهية والمغنى في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آنفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة وأصلها كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجع اه (قوله تعذر ضمها للسواد الخ) اي فحيضها السواد فقط (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى ونهاية (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد ههنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر سم (قوله فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله واحدة) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى لا قوله على أن إلى أطلق (قوله لكن فقدت شرط تمييز) اي من شروطه السابقة مغنى (قوله فقدت معطوف الخ) اي بتقدير موصوف له مغنى (قوله انه) اي صنيع المصنف (قوله وليس ذلك الخ) وهذا خلاف في مجرد التسمية ولا فالحكم صحيح مغنى ونهاية (قوله يقتضى انها الخ) مسلم لكن لا يتم التقريب وإنما يتم لو كان يقتضى انها تسمى غير مميزة وليس كذلك نعم إطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تفريعه على ما قبله فتأمل بصري ولك ان تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالمميزة يستلزم تسميتها بغير المميزة إذ النقيضان لا يرتفعان فيتم التقريب ويحسن التفريع (قوله وإن عطف فقدت الخ) اي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرأ لها في أثناء الدم تمييز عادت اليه نسخا لما مضى بالتمييز مغنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) اي من أول الدم وإن كان ضعيفا مغنى (قوله وإن طهرها الخ) اشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمنكث من ان قول المصنف وطهرها الخ يعود الاظهر اليه فيقر بالنصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الاول الاظهر فيقر بألرفع (قوله لتيقن) إلى قوله وحيث في النهاية لا قوله على صفته او تغير لا دون وقوله وإن تغير إلى وفي الدور (قوله واليقين الخ) اي كوجوب الصلاة (قوله كالتمييز الخ) عبارة النهاية من تمييز الخ فالكاف استقصائية (قوله لكنها في الدور الاول الخ) الدور فيمن لم تختلف عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الاشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الاشهر او قلت ثم ان لم يتكرر ردت إلى النوبة الاخيرة على ما ياتي وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه على ما ياتي عش (قوله وصلت) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة (قوله كما مر) اي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله تغتسل الخ) اي إن استمر فقد التميز نهاية (قوله وتصلى الخ) اي وتفعل ما تفعله الطاهرة مغنى (قوله وعبر) إلى المتن في المغنى (قوله ولا فتحيرة) عبارة النهاية والمغنى فكم تحيرة وقال عش إنما جعلها مر كالمحيرة ولم يعدها منها لما ياتي من ان المحيرة هي المعتادة للناسية لعاداتها قدر اوقتا وهذه ليست معتادة لكنها مثلها في الحكم اه فافي الشارح من التشبيه البالغ (قوله كما ياتي) أي حكمها نهاية ومغنى (قوله للشروط الخ) اي الاربعة (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى (قوله وهي تعلمهما) اي قدر اوقتا مغنى (قوله نعم) إلى قوله وشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض سم (قوله لعله ينقطع قبل اكثره) اي قبل

(قوله فالعشرة الاولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة وأصلها كما بينه في شرح العباب مع رد قول بعضهم ان كلام الروضة وأصلها يقتضى ترجيح ان الحيض فيها السواد فقط ثم ذكر ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل له فراجعه وبين في شرح الروض ان كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الروايان وصححه في التحقيق وأشار إلى ان كونه العشر الاولى هو قضية المجموع كالروضة وأصلها (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميزة والمراد ههنا ان التفسير لمطلق غير المميزة فقوله مامر اي نظير مامر (قوله عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض

وطهر (وهي تعلمهما) فترد اليها قدر اوقتا وإن زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم يلزمها في أول دور أن تمسك عند مجاوزة العادة عما يحرم بالحيض لعله ينقطع قبل اكثره

فيكون الكل حياضا في الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجرد مجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دمه خمسة

عشر فترد لعادتها قبل الياس لما ياتي في العدد انها تحيض بروية الدم ويتبين كونها غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة دمه الاكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد ان ارادوا الحكم على جميعه بذلك ولا فهو تحكم يخالف لتصریحهم هنا ان دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجاب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة انها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وثبتت العادة) المرودة هي الهافيا ذكر (مرة في الاصح) لان الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي وليه شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين ان يخالف ما قبله او يوافقه فلو كانت عاداتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت ردت للستة هذا في عادة متفقة وإلا فان انتظمت لم تثبت إلا بمرتين كان حاضت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم استحيضت في السابع فترد لثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فان لم تتكرر بان استحيضت في الرابعة ردت للستة ان علمتها ولو نسيت ترتيب تلك المقادير أول

مجاوزه أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المغني نحوها لا احتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على خمسة عشر فاقبل فالكلي حيض وان عبرها قضت ما وراء قدر عاداتها اه (قوله تغتسل الخ) اي وتصوم وتصل نهاية وتفعل ما تفعله الطاهرة مغني (قوله تحيض) اي تعتد بالحيض (قوله انه) اي ما تراه الايسة عرش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قد يمنع ان ما قالوه غفلة وان ما ياتي في العدد بردها قالوه لجواز ان يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على حج أقول وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم أن الآية إذا رأت دم لم ينقض عن يوم وليلة حكم بانه حيض فامعنى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الآية لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بانه حيض بالنسبة لقدر عاداتها ويحكم لما زاد بانه استحاضة إلا ان يقال لما خالف من ثبت لمن بالاستقراء الياس في هذه المدة اورثنا الشك فيما رآته من الدم حيث جاوز الاكثر عرش (قوله على جميعه) اي على قدر العادة وما زاد عليه و(قوله بذلك) اي بانه دم فساد و(قوله والا) اي بان ارادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة (قوله ان دم الحيض الخ) أي الشامل لما رآته الآية وغيرها (قوله وقد يجاب الخ) أي مختاراً للثاني (قوله وثبتت العادة الخ) اي ان لم تختلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت اليها نهاية ومعنى (قوله لان الحديث) إلى قول المتن او متحيرة في المغني إلا ما نبه عليه (قوله المذكور) اي انفا اجمالا (قوله بين ان يخالف) اي الشهر الذي يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) اي ما في المتن (قوله في عادة متفقة) اي غير مختلفة (قوله والا) اي وان اختلفت عاداتها نهاية ومعنى (قوله لم تثبت) اي العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) أي في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور ستة اشهر معنى (قوله فترد لثلاثة) اي في السابع (ثم خمسة) اي في الثامن (ثم سبعة) اي في التاسع وهكذا ابدا معنى (قوله ردت للستة) اي دون العادات السابقة نهاية قال عرش والسبعة في هذا المثال هي اكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذي في العباب وغيره انه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الاخيرة ولا احتياط عليها مطلقا وهو مقتضى كلام المنهاج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج اي وجرى عليه التحفة والنهاية والمغني (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) اي دون العادات بان لم تدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس او الخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة او بالعكس او غير ذلك من الوجوه الممكنة عرش (قوله اولم تنتظم) اي بان تقدم هذه مرة وهذه اخرى سم ونهاية ومعنى (قوله اولم يتكرر الدور) اي كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله ونسيت اخر النوب) اي فان ذكر تردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه فان قلت قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا إلى اخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق انه في النسيان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تدكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدا إلى اخر السبعة فليتامل اه (قوله فيها) اي فيما إذا تكرر الدور ولم تنتظم عاداتها ولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قد يمنع بمنع أن ما قالوه غفلة وأن ما ياتي في العدد بردها قالوه لجواز أن يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله اولم تنتظم) اي بان تقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت اخر النوب) اي فان ذكر تردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرحه ثم بعد ردها إلى ذلك تحتاط إلى آخر أكثر العادات إن لم يكن هو الذي قبل شهر الاستحاضة (فان قلت) قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا إلى آخر أكثر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق انه في النسيان ان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بد في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تدكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيها بعدا إلى اخر السبعة فليتامل (قوله فيهما) كان وجه تسمية الضمير دون

تنتظم أولم يتكرر الدور ونسيت آخر النوب فيهما احتاطت فحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي بكائن في نحو الوطوط وهاهنا في العبادة إلى آخر

السبعة لكنها تغسل آخر الخمسة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كطاهر إلى آخر الشهر أو معتادة مميزة قدمت التمييز كما قال (ويحكم للمعتادة

المميزة) حيث خالفت  
العادة التمييز كان كانت خمسة  
من أول كل شهر فاستحيضت  
فأرت خمسها حمرة ثم خمسة  
سوادا ثم حمرة مطبقة  
(بالتمييز لا العادة) فيكون  
حيضها السواد فقط (في  
الاصح) لان التمييز علامة  
حاضرة وفي الدم الذي هو  
محل النزاع والعادة منقضية  
وفي صاحبته ومحل الخلاف  
حيث لم يتخلل بينهما أقل  
الطهر وإلا كان كانت عاداتها  
خمساً أول الشهر فأرت  
عشرين أحمر ثم خمسة  
أسود كان كل منها حيضاً  
قطعا (أو) كانت (متحيرة  
بأن) هي إما على بابها لأن  
المراد هنا المتحيرة المطلقة  
وهي محصورة فيما ذكر  
فيكون قوله الآتي الذي  
هو تصريح بمفهوم الحصر  
وإن حفظت المفيد لقسمين  
آخرين كل منهما يسمى  
متحيرة مقيدة راجعا لمطلق  
المتحيرة لا بقيد التفسير  
المذكور وهذا أحسن أو  
بمعنى كان ليفيد بالمنطوق  
أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا  
أحدها والآخرا أن أفادها  
مقابله وهو وإن حفظت  
إلى آخره فتعين شارح هذا  
وإدعاؤه أنه لا صوب ممنوع  
(نسيت) أو جهلت وقت  
ابتداء الدور أو (عاداتها قدرا

بالسكينة وأما إذا تكررت وانتظمت ونسيت انتظامها فحيضها أقل النوب وإن كانت ذاكرة للنوبة الأخيرة  
حلي واعتمده الحنفى وكذا يؤخذ من سم وعشا به بغيرى أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الإسلام  
والتحفة والنهاية والمغنى من الاحتياط عند نسيان آخر النوب مطلقا عبارة سم فيهما كان وجه تنبيه  
الضمير دون جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب  
لعموم الأقدار للأخيرة فليتأمل اه (قوله أو معتادة) إلى قول المتن أو متحيرة في النهاية والمغنى إلا ما أنبه  
عليه (قوله فأرت خمسها الخ) عبارة بالمغنى والنهاية فأرت عشرة أسود من أول الشهر وبقيته أحمر فحيضها  
العشرة السوداء الخمسة الأولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التمييز (قوله وفي صاحبته)  
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أي العادة والتمييز (قوله وإلا كان كانت الخ) عبارة شيخ الإسلام  
والنهاية والمغنى وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا  
فقدرة العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر أكاملا اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر  
السواد سم عبارة بالمغنى ثم أجمراه (قوله كان كل منها) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين  
الأحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة السوداء (قوله أو كانت) أي من جاوز دمها أكثر الحيض مغنى (قوله  
على بابها) أي من القصور المفيد للحصر (قوله فيما ذكر) أي الناسبة لعاداتها قدرا ووقتا (قوله وإن  
حفظت) أي إلى آخره بدل من قوله الآتي (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة إلى هذا فان  
الضمير في أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة  
وهو المرأة التي غبر دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه (قوله لمطلق المتحيرة)  
أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) مجرد التأكيد (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله  
وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من المتحير  
المطلق كإدله عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بحمل النسيان في المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه  
النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لقسمي الجمل هنا (قوله أو بمعنى  
كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين (قوله أنها) مطلق المتحيرة (قوله أيضا) الأولى تقديمه على قوله  
بالمنطوق (قوله هذا) أي الناسبة لعاداتها قدرا ووقتا والتذكير باعتبار القسم (قوله أنه لا صوب الخ) لك  
أن تستدل على أصوبية هذا بإسلامته بما لزم الأول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على ما قررته سم  
وقد يجاب بأن ما استدلل به لو سلم إنما يفيد الظهري لا الأصوبية (قوله أو جهلت الخ) عبارة بالنهاية أي  
جهلت عاداتها الخ لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفيق مستحاضة فلا  
تعرف شيئا مما سبق اه قال عشا قوله أي جهلت فسر النسيان بالجمل إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم  
كما يشير إليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة بالنهاية والمغنى سميت به أي بالمتحيرة  
جمعه عدم الحاجة إلى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب كعدم الأقدار  
للاخيرة فليتأمل (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز التمييز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله وإلا كان  
كانت عاداتها خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها  
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر أكاملا  
اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحيرة الخ) لا حاجة إلى هذا فان الضمير في  
أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجع إليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة وهو المرأة التي غبر  
دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كما لا يخفى فتأمل اه (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله السابق  
وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل بوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من  
التحير المطلق كإدله عليه عطفه على ما قبله (قوله أنه لا صوب ممنوع) لك أن تستدل على أصوبية هذا بإسلامته

ووقتا ولا تمييز لها وإن قالت دوري ثلاثون وتسمى أيضا بحيرة بكسر الهمزة لأنها حيرت الفقهاء في أمرها ومن ثم لم يختلف أصحابنا لتخيرها



وتخطئ بعضهم بعضا في باب كاهنا (في قول كبتدأ) غير مميزة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها تحتل للحيض والطهر والانتقاط وادامة حكم الحيض عليها باطل اجاعا والطهر ينافية الدم والتبويض تحكم فاقضت الضرورة الاحتياط الآتي عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها بثلاثة ادوار فان سكت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليها (الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليها تمكينه لاحتمال الحيض لاطلاقها لان علة تحريمه من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها مؤنفا ولا خيار له لان وطاها متوقع (ومس المصحف) والمسك بالمسجد

لتحريمها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر اليااء أيضا لانها الخ (قوله ويخطئ) بالجزم عطف على يختلف قاله السكردي ويمنعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة حالية فكان الاولى بتقديم المستند اليه وترك الواو (قوله كاهنا) اي في احكام المنحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسية فيكون ابتداء اول الهلال ومتى اطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا في هذا الموضع اهأى فرادهم بالشهر الهلالي نقص او كل عش (قوله لانه الخ) اي ابتداء الحيض في أول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة ع ش قال الشيخ عميرة قال الرافعي وهي اي قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه قول المتن (والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرحه سم على حجب وما ذكره عن شرحه م يوجدي بعض النسخ والصواب اسقاطه ع ش (قوله الآتي) الى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شككت في المغنى (قوله بنافية الدم) اي على هذا الوجه سم عبارة ع ش وهذا بمجرد لا يصاح مانعا من كونه طهرا دائما لجواز ان يكون كله دم فسادا لان يمنع هذا بان ما تراه المرأة في سن الحيض يجب ان يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا إنما يمنع من الحكم على السكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبويض) اي بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر ع ش (قوله فاقضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقديم السفر ونحوه ولا تؤم في صلاتها بطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا مغنى (قوله الآتي عدة الخ) راجع الى المتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اي اذا طلقها في اول الشهر اما اذا طلقها في اثنائه فان كان مضى منه خمسة عشر او اكثر لغا ما تقي واعتدت بثلاثة اشهر بعد ذلك ويحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقي من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك ع ش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة اشهر كرى (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى سم (قوله على حليها) اي من زوجها وسيدها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة ع ش (قوله ومباشرة) الى قوله ولو بعد الخ في النهاية لا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها وقوله لصلافة الى قول المتن وتغتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطن على الوطء في المتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكينه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تاخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله ونها) اي وسائر حقوق

بما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) ومحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلي شرحه م واقول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق غن المغنى وغيره (قوله بنافية الدم) اي على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى (قوله فيحرم على حليها الوطء) قال الناشرى قال ابو شيكيل في شرح الوسيط هذا إذا لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذى يظهر لي وتقتضيه القواعد انه يجوز لزوجه ان يجامعها لزال احتمال الحيض ويؤيد ما قاله ابو شيكيل قول المحاملى في اللباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشرى (فان قلت) يرد ما قاله ابو شيكيل من زوال احتمال الحيض ما قاله في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشرط الحيض كان حيضا (قلت) لا يرد لجواز ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لجوازه اكثر الحيض كاهنا ثم رابت الشارح تعرض لهذا فيما مر (قوله لا طلاقها الخ) فيه امران الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سنى ولا بدعى لانه لم يقع في حيض ولا طهر بحقق وكلامه هنا لا ينافية لان عدم الحرمة تجامع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هل هو وان لم تعتد بثلاثة اشهر بان اعتدت

الزوجية كالقسم عَش (قوله إلا الصلاة) وفاقا للغنى وخلافا للنهاية عبارة وما أفهمه كلامه أى السنوى في المهمات من جواز دخوله للصلاة فرضا أو نفلا ردّه والدرجته الله تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف واعتكاف ولو للصلاة مر وعقب السيد البصرى حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة مر وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله مر لصحة الصلاة خارجة فيه أنها صحيحة مع ترك السورة فالفارق ونقل شيخ الإسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اه (قوله إلا الصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمنت التلويث اسنى ومغنى ونهاية قول المتن (و القراءة الخ) أى للفاتحة والسورة نهاية ومغنى وقال البصرى هل القراءة المندورة كالقراءة فى غير الصلاة أو محلها فى غير عالم أرى ذلك شيئا ولعل الثانى أوجه اه وفى كلام عَش ما يؤيده قول المتن (فى غير الصلاة) ظاهره أنه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليهما وأنه لو لم يكف فى دفع النسيان لإجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قراءة فى الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ويظهر أنه لا يجب عليها حينئذ أن تقصد بتلاوتها الذكر أو تطابق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قراءتها مشروعة سن للسامع لها سجود التلاوة وإلا فلا عَش (قوله بأمرها الخ) أى وبالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله أما فى الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وتتاب على هذا الأمر ثواب القراءة عَش (قوله أما فى الصلاة) أى ولو نفلا (قوله لجائزة مطلقا) أى فاتحة أو غير هانهاية قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه سم (قوله محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنائز) أى وصلاة الجنائز كصلاة الفرض فى وجوب الغسل لها لا فى صفتها الخاصة وهى وجوبها كالفرض ولو شبهها بالنفل كان أولى قال سم على حج وينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اه وعليه فيفرق بينها وبين المتييم بأن طهره محقق دون هذه عَش وأقر الرشيدى كلام سم ايضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الأمور التى اهتم بها الشارع وحث على فعلها عَش (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للغنى وخلافا للنهاية عبارة وشمل إطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مر اه أى فى شرح ويجب الوضوء لكل فرض من أنها تفعلها بعد خروج الوقت إن كانت راتبة بخلاف النفل المطلق عَش (قوله بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بظاهرة الفرض سم اه رشيدى (قوله فقد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله) لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه الخ عبارة المغنى وهو ما فى البحر عن النص وقال فى المجموع أنه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ أبو حامد والقاضى أبو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال فى المهمات وهو المفتى به اه (قوله وأنه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال لفر هو المعتمد نهاية اه سم قال عَش قوله لكل فرض أى ولو ندرا وصلاة جنازة زياى وظاهره أنها اتصلت على الجنائز ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة وهو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله مر فلا يجب عليها الاغتسال الخ

بثلاثة أدوار على ما ذكره بقوله ما لم تعلم الخ وقد يقتضى ما نقلناه عنه فى باب الطلاق أن الأمر كذلك لعدم تحقق الحيض (قوله إلا الصلاة) المعتمد حرمة مكثها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة مر (قوله بأمرها على القلب الخ) أى وبالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله أما فى الصلاة الخ (قوله لجائزة مطلقا) قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفاتحة اه (قوله بان جنازته محققة) أى فلذا لم يزد على الفاتحة (قوله وكذا صلاة الجنائز) ينبغى أن لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء (قوله ولو بعد خروج وقت الفرض) إنما تظهر هذه المبالغة إذا أريد النفل بظاهرة الفرض (قوله لكل فرض)

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (و القراءة فى غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بأمرها على القلب والنظر فى المصحف أما فى الصلاة لجائزة مطلقا وفارقت فاقد الطهورين بان جنازته محققة (وتصل) وجوبا (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنائز كما يحتمل الاسنوى (ابدا) لا جتماع الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندبا لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرماتها إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه فى الروضة وإن صحح فى كتب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على أنهم وسعوا لها فى شأن النوافل وسكت أى هنا وإلا فقد صرح به فى فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول تقريره لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتغتسل لكل فرض)

في وقته كما بأصله وكأنه اكتفى بقوله وتوضأ وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكر وقت كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر مدة النقاء لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغمس أن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال أنه واجبا ولا يلزمها نية على الأوجه أيضا لأن جعلها بالحال يصيرها كالغائط وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها غقبه لأنه لا يمكن تكرار الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لاحتمال وقوعه في دفعه لكن ينبغي ندها لأنها تقلل الاحتمال لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) تصوم (شهر) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر أو تنكيره غير مؤثر لتخصيصه بما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاثا يتوهم إطلاقه على بعده

أي ويكفيها له الوضوء مظاهره وإن فعلته استقلالا كالضحى وقضية كلام شرح البهجة أن محله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلالا نواكأن في وقت فرض أو لا فلا بدله من الغسل ع ش (قوله في وقته) إلى المتن في النهاية إلا قوله كما بأصله إلى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن إلى فإن أخرت وكذا في المغنى إلا قوله ويلزمها إلى ولا يجب (قوله ذلك) أي وجوب الاغتسال لكل فرض (قوله لم تكرر الخ) أي لا وجوبه ولا ندب بل لو قيل بحر مته لم يكن بعيدا لأنه تعاط لعبادة فاسدة ع ش (قوله بعده) أي الغسل (قوله ولا يلزمها نية الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين نية رفع الأكبر رسم على حج اه رشيدى واجاب ع ش بما نصه ويمكن المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لأن المراد في لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث الأكبر اه وعبارة البصري لا ينبغي أن الاحوط الاتيان بنية الوضوء ايضا بشرطها اه (قوله ايضا) أي كلزوم الترتيب (قوله بها عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل مغنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أن الغسل إنما ترميه لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ مغنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإذا بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرأ فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتمال ولا مانع من تكرره فالجاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما تقليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكلية فالقول بوجوبها ثم لا هنا لا يخلو عن خفاء إذا الذي يظهر بيادى الراى التسوية فيها أوفى عدمها اه (قوله جددت الخ) أي وجوبا مغنى وبصري (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المنعيرة ليصح قياس هذه عليها ع ش (قوله المؤخرة) وهى ما لو أخرت المصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم قول المتن (وتصوم الخ) أي وجوبا مغنى ونهاية (قوله لاحتمال) إلى قول المتن وإن حفظت في النهاية (قوله وتنكيره) أي الشهر (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب فإن المسوغ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات مجى الحال من التنكرة سم وع ش ورشيدى (قوله بما قدرته) أي من لفظ آخر ع ش (قوله وهى) أي الحال المذكورة (قوله مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول إن رمضان حقيقة في الهلال الناقص ايضا فالتقييد

في وقته) قال في شرح الروض وتعبيره كأصله بالفريضة يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد نقله عن القاضى ابى الطيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل ايضا اه وظاهر كلام الاكثرين التقييد بالفرض وهو ايسر وكلام القاضى احوط اه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح مر (قوله ولا يلزمها نية على الأوجه) يشعر بجواز فيه والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعين الأكبر فليتامل (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع أن المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرأ وكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم اه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بما قدرته) هذا عجيب فإن المسوغ موجود من غير تقدير وهو مشار كته في الحال للمعرفة فانهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات مجى الحال من التنكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطى في مسرغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا فى مسوغات الابتداء بان منها ان يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان (قوله وهى مؤكدة لرمضان

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى اخره ومؤسسة لشهر لافادتها ان المراد به ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منهما (اربعة) (٤١٠) عشر) يوما لاحتمال ان حيضها الاكثر وان طرأ اناء يوم وانقطع اناء السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يوما هنا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لابقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بانه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الاتقطاع كان ليلا لوضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يوما (تصوم من ثمانية عشر) يوما ستة ايام (ثلاثة اولا وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض إن طرأ اناء اول صومها حصل الاخير ان او ثانيه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاول والثاني السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر ولا تتعين هذه الكيفية كما هو مبسوط في المطولات بل بالغ بعضهم فقال يمكن تحصيلها بكيفيات تبلغ ألف صورة وصورة ولعله في جميع مسائل الصوم بانواعه لافى هذه الصورة بخصوصها لبداهة فسادها (ويمكن قضاء يوم) عليها بنذر مثلا (بصوم يوم ثم) (صوم) (الثالث) من الاول (والسابع عشر) منه

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر فان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) أي محصلة المعنى لم يحصل بدونها ع ش (قوله فيبطل منه) أي كل منهما (ستة عشر الخ) أي وبقي عليها يوما وكان ينبغي ان يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فتأمل (قوله هنا ايضا) أي فيما اذا نقص رمضان كما فيا اذا كمل هذا مراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يوما زاد المغنى فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يوما لا غنى عن كمالين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله لغرض الخ) بالغين المعجزة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشهية فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولوية ذلك قال ع ش وبقي الاعتراض عليه أي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقهما يعتبر ثلاثين كالشهر الاخر وإن كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضعيف اه (قوله لوضوحه ايضا) لا موقع لايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كالا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقديقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان قيد الخ ع ش (قوله لان الحيض إلى قوله كما هو في المغنى) (قوله ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر المغنى والنهاية غير هاراجعهما (قوله يمكن تحصيلها) أي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الاولى تشنية الضمير كافي النهاية (قوله لافى هذه الصورة) أي صورة بقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) أي الشاملة لنقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوقوع يوم الخ) أي لان الحيض ان طرأ في الاول سلم الاخير او في الثالث سلم الاول وان كان اخر الحيض الاول سلم الثالث والآخر نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغنى بعد ذكر كيفيات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذا في غير الصوم المتتابع بنذر او غيره فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولا ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرطان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر وذلك فيما دون السبع فلقضاء يومين ولا تصوم يوما وثانيه وسابع عشرة وثامن عشرة ويومين بينهما ولا غير متصلين بشئ من الصومين فبتر الان الحيض إن فقد في الاولين صح صومها وإن وجد فيها صحح الاخير ان اذ لم يعد فيها ولا فالتوسطان وإن وجد في الاول دون الثاني صحح ايضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر وتخلل الحيض لا يقطع الولا ما وإن كان الصوم الذي تخلله قدر ايسره وقت الطهر لضرورة تحير المستحاضة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامته له ستة عشر ولا ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولا بين افراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولا فبتر اذا الغاية بطلان ستة عشر فيبقى لها ثمانية من الاول والآخر أو منهما أو من الوسط ولقضاء اربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما ولا فبتر اذ يحصل من كل ثلاثين اربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولا لانها لو فرقت احتمل الفطر في الطهر فيقطع الولاء اه (قوله أي المتحيرة الخ) الالفدای المرأة التي جاوزدها اكثر الحيض فتامله سم (قوله كما مر) أي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عادتها) إلى قوله ففي حفظ التقدير في النهاية والمغنى لا قوله

(الخ) أقول لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص أيضا فالنقييد بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر فان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشار إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وأنه حقيقة في الامرين فالنقييد المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله أي المتحيرة لا بقيد التفسير) الالفدای المرأة التي جاوزدها اكثر الحيض فتامل (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة

لوقوع يوم من الثلاثة في الطهر بكل تقدير كما علم بما مر ولا يتعين هذا ايضا (وإن حفظت) أي المتحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيثا) المحتاجة من عادتها ونسيت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط (فليقن) من طهر او حيض (حكمه) وهذه تحير هانسي فلذا جعلها عقب المتحيرة لطفلة

فرع من ان سياقه يقتضى انها متحيرة مطابقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض و الطهر (كحائض في الوطء) ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كما علم من الامثلة السابقة احتياطا كالمتحيرة (١١٤) المطلقة (وان احتمل انقطاعا وجب

الغسل لكل فرض) احتياطا ايضا ولا فالوضوء لكل فرض ففي حفظ القدر فقط كان قالت كان حيض ستة ايام من العشر الاول من كل شهر الخامس والسادس حيض يقينا وما بعد العاشر طهر يقينا ومن السابع للعاشر يحتمل الانقطاع فتغتسل لكل فرض ومن الاول للسادس يحتمل الطهر فلا غسل قالوا ولا تخرج هذه اى الحافظة للقدر فقط عن التحير المطلق إلا بحفظ قدر الدور وابتدائه وقدر الحيض كهذا المثال بخلاف قولها حيض خمسة واضلتهافي دورى ولا اعرف سوى هذا ودورى ثلاثون ولا اعرف ابتداءه فهى متحيرة مطلقة لان كل زمن يمر عليها محتمل للثلاثة الحيض والطهر والانقطاع وفي حفظ الوقت فقط كان قالت اعلم انى حيض في الشهر مرة واكون في سادسه حائضا السادس حيض يقينا والعشر الاخير طهر يقينا ومنه للعشرين يحتمل الانقطاع دون الطهر ومن الاول للسادس يحتمل الطهر فقط (والاظهر ان دم الحامل) الصالح لكونه حياض ولو بين توأمين حيض للخبر الصحيح دم الحيض اسود يعرف ولائنه لا يمنع

المحتاجة إلى احتياط (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله كما علم) أى التقييد بما ذكره (قوله السابقة) في المتحيرة المطلقة (قوله ولا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه وما لا يحتمله حيضا مشكوكا فيه نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسبت انتظام عاداتها فردت لاقلة النوب واحتاطت في الزائد لان الطواف لا اخرلوقته فيجب تاخيره لظهرها المحقق لا يقال انتظاره مع الاحرام فيه مشقة شديدة لانا نقول يمكن دفعها بما ذكره من ان الحائض حيضا محققا تنخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة مذهب الحنفى او غير ذلك مما ياتى في الحج هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة زمن التحير هل يجب لعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كافي قضاء الصلوات ولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك ا ه محذوف (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض والطهر نهاية ومعنى قال ع ش الذى يظهر ان ليس مرادهم باحتمال الطهر هنا طهر اصليا لا يكون بعد الانقطاع كاي توهم من عطفه عليه وجعل كل منها احدا محتملات فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال التطهر والانقطاع احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على الافراد فانه غير ممكن كما تبين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج ا ه (قوله يحتمل الطهر) وعبرة النهاية والمغنى يحتمل للحيض والطهر ا ه (قوله قالوا) اى الاصحاب معنى (قوله ولا تخرج) الى قوله بخلاف قولها في النهاية وإلى قوله وفي حفظ الوقت في المغنى (قوله بخلاف قولها الخ) ولو قالت كنت اخطط شهر ابشر حيضا فلحظة من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى اى التى من اول الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التى اخر الخامس عشر مع لحظة من اول ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل الحيض والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله ولا اعرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر الدور وابتدائه (قوله والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها لان فرض انها في جميع السادس حائض بصري (قوله ومنه) اى من السادس (قوله يحتمل الانقطاع) اى والحيض (قوله فقط) اى دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المهذب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وأفصح وإن حملت على رأسها أو ظهرها غاملة لا غير انتهى سم (قوله الصالح) الى قوله نعم في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله الصالح) اى وإن خالف عاداتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل ع ش قول المتن (حيض) اى وإن ولدت متصلا باخره بلا تخل فقام معنى ونهاية (قوله للخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله ولائنه لا يمنع الخ) عبارة النهاية ولائنه دم لا يمنع الرضاع بل إذا وجد معه حكم بكونه حياضاً وإن ندر فكذلك لا يمنع الحمل ا ه (قوله ولانما حكم الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله ليس حياضاً) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله والاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المهذب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وأفصح وإن حملت على رأسها أو ظهرها غاملة لا غير ا ه (قوله ليس حياضاً) محله ما لم يتصل بحيض متقدم على الطلق ولا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حياضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلا انه اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حياضاً وإن لزم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فانه يجوز خلاف ما لو جاز زد منها النفاس الستين فانه يكون استعاضة ولا يجمل ما بعد الستين حياضاً متصلاً بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تقدم النفاس دون ما إذا تاخر صرحوا به (قوله ليس حياضاً) محله ما لم

الرضاع لو وجد وإن ندر فكذلك الحمل ولانما حكم الشارع بمرأة الرحم به نظر للغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض لانما هو أغلبي أيضاً نعم الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حياضاً ولا نفاساً وإذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه لإحرامه الطلاق فيه إن انقضت العدة بالحمل لكونه

منسوب بالطلاق والإحرام  
لأنقضاء العدة بالحيض  
حينئذ (و) الأظهر أن  
(النقاء بين الدم) الذي  
يمكن كونه حيضا بأن  
لم يزد النقاء مع الدم على  
خمسة عشر واحتوش  
بدمين في الخمسة عشر ولم  
ينقص مجموع الدم عن  
أقل الحيض كما تفيدته ال  
العهدية في الدم فاصلاح  
نسخة المصنف التي بخطه  
كذلك إلى أقل الحيض ليس  
في محله (حيض) سجا الحكم  
الحيض عليه لأنه لما نقص  
عن أقل الطهر أشبه الفترة  
بين دفعات الدم والفرق  
بينهما أن النقاء شرطه أن  
تخرج القطنة بيضاء نقية  
والفترة تخرج معها ملوثة  
ومن ثم اتفقوا على أنها حيض  
ومحل الخلاف في نحو الصلاة  
والصوم والوطء دون  
انقضاء العدة فإنه لا يوصل  
به إجماعا ودون الطلاق  
فأنه لا يحل فيه (وأقل  
النفاس) وهو الدم  
الخارج بعد فراغ جميع  
الرحم وإن وضعت  
علقة أو مضغة

الولد حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة  
كان جميعه حيضا وإن لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لو جاوز دمه  
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا  
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض  
كيوم فقط لا يكون حيضا وإن كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم على حج والأقرب أنه  
حيض لأنه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحقق ما ينافيه ع ش (قوله والأحرم) شامل للنسب  
لغيره كحمل الشبه وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع  
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا أو طاهرا سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية  
والمعنى إلا قوله كما تفيدته إلى المتن (قوله بأن لم يزد الخ) فإذا كانت ترى وقتادما وقتقاء واجتمعت هذه  
الشروط حكمنا على الكل بأنه حيض أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعوا أن نقصت الدماء عن أقل الحيض  
فهي دم استحاضة معنى (قوله فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة المعنى والأظهر أن النقاء بين دماء أقل  
الحيض فأكثر حيض قال ابن الفر كاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم أصاحه بعضهم بقوله بين  
أقل الحيض لأن الراجع أنه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه  
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رأيت نسخة المصنف التي بخطه وقد أصححت كما قال بغير  
خطه اه ونحوه في النهاية إلا أن ما نقله فيه عن ابن الفر كاح عزاه فيها للبرهان الفزاري وهو المراد بابن  
الفر كاح لتفر كح كان في ساق أبيه ثم ما شرحا عليه تبعا للشارح المحقق من حمل الأقل على الأقل اصطلاحا  
لا يستغنى عن تقديره فأكثر لسنه يشمل صورة غير مزادة وهو كون الدماء وأصله إلى حد لا كثر اصطلاحا  
إذ لا يتصور تخلل نقاء بينهما محكوم عليه بأنه حيض فليحمل الأقل على معناه لغوه وهو ما عدا إلا كثر فيستغنى  
عن تقديره فأكثر الموقع في إيهام ما ليس بمراد والأصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر  
ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون الإصلاح في محله مما  
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم اصطلاح عبارة كتاب وإن أذن مؤلفه  
في خطبته بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا أو صوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم تقبل العبارة معنى  
صحيحا ولا فتحمّل عليه ولو كان بعيدا كما نبه عليه القاضي غضد الدين (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا  
تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي  
وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما إلا بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب  
يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضا فلورأت يوما فقط دما ثم  
وضعت تمصلا به فظاهر أن ذلك اليوم دم فساد وإن تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن  
تكميله من الخارج عقب الولادة لأنه لا نفاس (قوله ليست حيضا ولا نفاسا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم  
وإلا كان حيضا كذا عبر به غير واحد وقضية أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون  
حيضا وإن كان مجموعهم مع ما تقدمه قدر الحيض فليراجع سم (قوله والأحرم) شامل للنسب لغيره كحمل  
الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة  
الطلاق كانت حائضا أو طاهرا فإن قلت التطويل لم يلزم من الطلاق في الحيض حينئذ قلنا صدق في الجملة أنه  
لزم من طلاقها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها  
فيحصل التطويل ولا يضره أن تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وإن كانت ظاهرة لهذا المعنى (قوله ليس  
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعيين العهدية وعدم القرينة عليها فكون  
الإصلاح في محله مما لا ينبغي تردد فيه (قوله دون انقضاء العدة) أي فلا تنقض بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد  
هذا النقاء قرأ (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الإرشاد كالعباب وغيره وقبل مضي

فيها صورة خفية اخذها من في الغسل إذ لا تسمى ولادة إلا حينئذ كما صرحوا به فلا تخالف (١٣٤) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

من ظنه وإطلاقهم أنها لا تنقضي بعلقة بمحول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم إذ به قوام الحياة وأخر وجهه عقب نفس وإذا لم يتصل بالولادة فابتداءه من رؤية الدم على تناقض المصنف فيه وعليه فوزن النقاء لا نفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره بجهة بمعنى قول الروضة لاحد لا قله أى لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والاكثر لأن الكل زمن (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستقراء كإمام (ويحرم به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق إجماعا لأنه دم حيض يجتمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في حقوقه به في ذلك تخالفهما في غيره إذ النفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الانزال الناشئ عنه المعلق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه لوقتها بخلاف أقل الحيض كذا

وشرح الارشاد زاد المغنى والنهاية وعلى هذا فيحل للزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعلقة ايضا بدليل قوله الاتي وإطلاقهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي الاكتفاء باخبار قابلة واحدة بها لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله عش (قوله إلا حينئذ) أى حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة المغنى وهو بكسر النون لغا للولادة وشرعا ما مر وسعى بذلك لانه يخرج عقب النفس أو من قولهم تنفس الصبح اذا ظهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشراء وعشار ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيهما والضم افصح واما الخاض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله واذا لم يتصل) الى قوله لكن اللحظة في النهاية والمغنى (قوله) واذا لم يتصل بالولادة) أى واذا تأخر خروج الدم عن الولادة قال النفاس من خروجه لا منها نهاية ومغنى (قوله فابتداءه الخ) أى من حيث الاحكام عش أى لا من حيث الحسابان من الستين أو الأربعين (قوله) من رؤية الدم) أى قبل مضى أقل الطهر كما مر انفا (قوله فوزن النقاء) أى الذى بين الولادة ورؤية الدم عش (قوله فيلزمها فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدا جافا لأنه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم انبط البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شئ منه نهاية ومغنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد عش (قوله كما قال البلقيني) عبارته كافي النهاية ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء لا نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه) أو ان قل نفاس) أى ولا يوجد أقل من جهة أى دفعة نهاية ومغنى بضم الدال عش (قوله أنسب) أى من الجهة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أى وأجد أربعون مغنى (قوله لانه دم) الى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رايت في المغنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المغنى والنهاية فحكمه حكم الحيض في سائر احكامه الا في شيئين احدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجبه لثبوته قبله بالانزال الذى حبات منه الثاني ان الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولها قبله بمجرد الولادة وتخالفه ايضا في أن أقل النفاس لا يسقط الصلاة الخ فعلم من هذا ان اوفى قول الشارح بالولادة أو الانزال الخ للتوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتى هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا سم أى او من وطء مشبهة (قوله وأقله لا يمكن أن يسقط الخ) أى وحده كما يصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد ما أصلا إلا بعد الخمسة عشر قال الاسنوى فلا نفاس لها بالكلية في اصح الوجهين كما قاله في شرح المذهب اه قال في العباب والخارج مع الولد او حال الطلاق دم فساد وبين التوامين حيض كبعد خروج عضو دون الباقي اه وقوله كبعد خروج عضو لعل محله اذا لم يكن الحال حال طلاق اخذها قبله (قوله فيها) راجع للعلقة ايضا بدليل وإطلاقهم الخ (قوله اخذها من في الغسل) فيه شئ يعرف مما تقدم في الخواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بان حسابان النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) قد يقال هذا لا يأتى بالنسبة للعدة فيما اذا ولدت ولم ترد ما فطلقها ثم رايت قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيعد قرا لانه محتوش بالدم السابق على الولادة و بالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذا تعلقت به ليس إلا بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما اذا ولدت امته ولم ترد ما فوطئها حينئذ ثم باعها ثم رأت الدم قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذى هو نفاس فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتى هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن أن يسقط صلاة) أى وحده كما يصرح به

نقله ابن الرفعة عن البندنيجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطه لها بأن تكون بخونة من أول الوقت الى أن تبقى لحظة فتتلف حينئذ فقارنة النفاس لهذه اللحظة أساطات لإيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها تضادها ثم رأيت بهن الشراح

أشار لذلك وعبره ستين) يوما (٤١٤) (كعبوره) أي الحيض (الكثرة) فبأقربها أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاسا

وحيضاً فنفاستها العادة وبعد قدرها إلى مضي قدر طهرها المعتاد من الحيض طهر ثم بعده حيضها كمعاداتها أو نفاساً فقط فهي مبتدأة في الحيض فطهرها بعد نفاسها المعتاد تسعة وعشرون يوماً ثم تحيض أقله وتطهر تسعة وعشرين يوماً وهكذا ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما وإن تكررت ولادتها بلام ونفاس المبتدأة حجة أو حيضاً فقط ردت في الحيض لعاداتها فيه كالطهر وفي النفاس الحجة كما ترميزه فيه لتمييزها ما لم تزد على ستين ولا شرط للضعيف هنا ولو نسيت عادة نفاسها احتاطت أبداً سواء المبتدأة في الحيض والناسية لعاداتها فيه وأما قول ابن الرفعة لا يتصور التحير في النفاس إذا المذهب أن من عاداتها أن لا تراه أصلاً إذا رأت الدم وجاوز الستين تكون كالمبتدأة وحينئذ فابتداء نفاسها معلوم وبه ينتفي التحير ففيه نظر إذا ما ذكره لا يدل على انتفاء مطلق التحير عن النفاس لما تقرر في الناسية ومن ثم قال الجلال البلقيني النفاس الناسية أن نسيت قدر عادة نفاسها وعلمت وقت ولادتها وجاوز الدم تحتاط أبداً

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب وتعقبه في المغني بنحو ما هنا فقال وربما يقال قد يسقطه فيما إذا بق من وقت الضرورة ما يسع تكبيره إلا حرام فنفسه أقل النفاس فيه فانه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلي هذا لا يستثنى ما قاله اه وقد يجاب من قبل ابن الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل بإسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترد الصورة المذكورة إذا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماعه مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكفي هذا القدر إذا الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اه (قوله أشار لذلك) أي المنع المذكور (قوله فبأقربها) الخ عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الأشكال فينظر ابتداء تلك في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة إلى التمييز بشرط أن لا يزيدا القوى على ستين ولا ضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة على الأظهر والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وثبت بمره إن لم تختلف في الأصح والأفقيه التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتحتاط في الآخر الأظهر في التحقيق اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاساً فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاساً لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس المبتدأة حجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله ما لم تزد) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كافي ببعض النسخ والمغني قال سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط) عبارة المغني ولا ضبط اه (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني لكن أقر الرشيدى ما قاله الشارح (قوله وبه) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتفي التحير) أي المطلق (خاتمة) يجب على المرأة تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالماً لزمه تعليمها وإلا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغني بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خير إلا برضاه وإذا انقطع دم النفاس والحيض واغتسلت أو تيممت حيث يشرع لها التيمم فلزوج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطاً مغني ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها

التعليل فلا يرد ما أورده الشارح (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاساً لحظة اه وهذا مراد الشارح بقوله الاتي ونفاس المبتدأة حجة اه (قوله ونفاس المبتدأة حجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله ما لم تزد على ستين) لم يقل ولم تنقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بعد وثبته ثم عاد قبل خمسة عشر يوماً من حين الانقطاع كان العائد نفاساً لا حيضاً إذا طهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يسكون أقل من خمسة عشر ومن لازم ذلك كون زمن الانقطاع المذكور نفاساً وحينئذ فلورات مثلاً نصف الستين سواداً ثم عشرة حمرة ثم عاد السواد وجاوز الستين فإن جعلت الحمرة المذكورة طهراً وما بعدها حيضاً خالف هذا الذي تقرر وإلا لزم أن للضعيف شرطاً في الجملة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتأمل

(كتاب الصلاة)

أن كانت مبتدأة لأن ابتداء حيضها غير معلوم وأن نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر بي الدم فكتاب وأنا مبتدأة في الحيض احتاطت أبداً ايضاً

(كتاب الصلاة) هي شرعاً



فكتاب الخبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجملة ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطمانينة فهى هيئة تابعة للركن فلا تعدر كنعالي التحقيق فالأقوال تكبيرة الإحرام والفتحة للشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى والأفعال النية لأنها فعل قلبي والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لا حاجة اليه مع قوله مخصوصة فلو أبدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال مخصوصة مثلاً من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدى قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه أن التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بأن الشئ قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد ع ش عن سم على البهجة كما يدل عليه ما ذكره فى خطبة العيد أن التكبير قبلها أخرج عنها وأن الشئ قد يفتتح بما ليس منه فان هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجامعة والمالعية إلا أن يقال ليس المراد أنه من تنمة التعريف بل الإشارة إلى أن المعروف هو الغالب وهو ما عدا المذكورين نعم لا يلزم هذا التوجيه قوله إلا أن مع حذف غالباً بصرى (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه إن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كالأنحى وإن أراد أنه مراد به وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل سم عبارة البصرى قوله بل لا يردان الخ محل تأمل لأنهما إن كانتا بما صدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الأولى التانيث (قوله لأن وضع الصلاة الخ) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال أن المراد أن المعروف بفتح الراء صلاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فما خرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رايت الفاضل المحشى أشار لنحو ما ذكرته فليراجع بصرى (قوله لا شتا لها على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا إن كانت مأخوذة من صلى إذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوتين وهما عرفان فى الخاصرتين ينحنيان عند الركوع والسجود ويرتفعان عند الرفع منها وقيل من صليت العود بالنار إذا قومته بها والصلاة تقوم إلا أنسان للطاعة ومن ثم ورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كاملة ولا يضر كون الصلاة وأوية قلبت وأوها الفالتحر كما وانفتاح ما قبلها وصليت بائى لانهم يأخذون الواوى من البائى وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قيل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختمة  
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة  
الأخرس وصلاة المريض  
التي يجريها على قلبه بل  
لا يردان مع حذف غالباً  
لأن وضع الصلاة ذلك فما  
خرج عنه أعارض لا يرد  
عليه سميت بذلك لاشتغالها  
على الصلاة لغة وهى الدعاء

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه إن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وإن لم يفهم منه فهذا لا يمنع من الورد إذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتأمل (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقتها ومعناها لم يخرج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فما خرج الخ) يقال عليه هذا الذى خرج أعارض هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمل لفظ التعريف أو لا فإن قال من الأفراد حقيقة ولا يشمل لفظه فهو وارد قطعاً وإلا فهو ممنوع قطعاً فتأمل اللهم إلا أن يكون المراد أنه شئ وضعه ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقولى مخصوصة) قد يقال أن صدق جمع الأقوال والأفعال فى سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً فإن أراد به معنى خاصاً فى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة فى الإخراج بالنسبة

بخير شيخنا (قوله وخرج بقولي مخصوصة الخ) قال ابن العماد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنهما فعل واحد مفتتح بالتكبير مختتم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم أن صدق جمع الأقوال والأفعال في سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة ايضا وان اراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وان لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان واجبان تكبيرة الاحرام والسلام وفعالان كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع منه غير مقصود اه (قوله كصلاة الجنائز) قال في المغني فيدخل صلاة الجنائز بخلاف سجدة التلاوة والشكر اه فالظاهر ان قول الشارح كصلاة الجنائز مثال للمغني ثم رايت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتمثيله هذا على ظاهره نعم الانسب حينئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الإيهام بصري أي بان يقول وصلاة الجنائز فأنها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا للنفي حيث استشكله بان صلاة الجنائز أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بان رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنائز في المعرف كالمغني نصه وصلاة الجنائز فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوبات خمس) الاصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى وقيموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما باكمال واجباتها وسننها وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي مجتمعة موقته واخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعها واسأله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعرابي هل على غيرها قال لا إلا ان تطوع وقوله لماعذنا بعثه إلى النبي أخبرهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة واما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حق ﷺ أكثر الاصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مغني ونهاية (قوله أي المفروضات) إلى قوله فان جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت وما انبه عليه (قوله ولا ترد الجمعة الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنائز لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا أنها بدل من الظهر وهو راى والأصح أنها مستقلة اه (قوله والعشاء ليو نس) وقيل من خصوصيات نبيينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الإيعاب والأصح ان العشاء من خصوصياتنا اه واقره ع ش (قوله ولا ينافيه) أي ما ورد من ان الصبح الخ (قوله بعد صلاته) ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله ليلة الاسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومغني وشيخنا (قوله لعدم العلم الخ) ولا احتمال ان يكون صرح له بان اول

اليه وان لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الأفعال سجدة التلاوة والشكر لا شتا لها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لان الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود (قوله فأنهما ليستا صلاة كصلاة الجنائز) أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله أي المفروضات) لما كان السكت غير الفرض لغو وعام منه شرعاً فسر المراد هنا بقوله أي المفروضات (قوله وورد ان الصبح الخ) قال في شرح العباب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالجبر لأدم والظهر لأبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن أمه والعشاء خصت بها هذه الأمة وخالف الرافعي في شرح المستند بعض ذلك فجعل الظهر لداود والمغرب ليعقوب والعشاء لموسى وأورد فيه خبرا والأصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا اه (قوله ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها) أي واصل وجوب الخمس كان معلقا على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما يتوهم من انه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تاخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقولي مخصوصة  
سجدة التلاوة والشكر  
فأنهما ليستا صلاة كصلاة  
الجنائز (المكتوبات)  
أي المفروضات العينية  
(خمس) معلومة من الدين  
بالضرورة في كل يوم وليلة  
ولا ترد الجمعة لانهما من جملة  
الخمس في يومها كما سيعلم  
من كلامه ولم تجتمع هذه  
الخمس لغير نبيينا ﷺ  
وورد أن الصبح لأدم  
والظهر لداود والعصر  
لسليمان والمغرب ليعقوب  
والعشاء ليو نس ولا ينافيه  
قول جبريل في خبره الآتي  
بعد صلاته الخمس هذا وقت  
الانبياء قبلك لا احتمال أن  
المراد أنه وقتهم على  
الاجمال وان اختص كل  
من ذكر منهم بوقت  
وفرضت ليلة الاسراء ولم  
يجب صبح يوم تلك الليلة  
لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخمس من الظهر نهاية ومعنى سم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صديحة ليلة فرضها لما اسرى به وانه صبح بالصلاة جامعة اي لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو اصحابه اي كان متقدما عليهم ومبلغا لهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم (قوله ابتدا بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله واكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم وجب عليه وعلى اقيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه ايضا على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كالنفكر والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا (قوله فن ثم الخ) الاولى ابدال الفاء بالواو (قوله بذلك) اي بجبريل (قوله وبآية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداءة الخ) ظرف لقوله تاسي (قوله سميت) الى قول المتن و آخره في النهاية والى قوله واختلفوا في المغنى الا قوله عقب وقوله تدل الى فليس (قوله سميت بذلك) اي سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر (قوله اول صلاة ظهرت) اي في الاسلام فانها اول صلاة صلاها جبريل اماما للنبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان ياتم الفاضل بالمفضول خصوصاً الضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم يتحقق الذكورة شيخنا (قوله اي الحر) عبارة غير هشة الحر (قوله اي عقب وقت زوالها) مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فبما وجد هذا الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى فلا يرجع بصري وقد يقال يحد بظهور الزوال لنا بما يأتي من زيادة الظل او حدوثه (قوله اي ميلها الخ) اي الى جهة المغرب نهاية ومعنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعاقب به مغنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس (قوله لا نفس الامر) اي لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يتحرك في قدر النطاق بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال صلى الله عليه وسلم جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شيخنا (قوله فلو ظهر) اي الميل وكذا امر جمع ضمير قوله الآتي ويعلم الخ (قوله لم يصح وان كان) اي التحريم (بعده) اي الميل (قوله وكذا في نحو الفجر) اي وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس نهاية (قوله امر وجودي الخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده والفى مختص بما بعد الزوال مغنى زاد شيخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودي وقوله لنفع البدن اي بدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) اي كالفواكه اه قوله مر كافي الآية اي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوي فانه لا يظهر للحس حتى اطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجد وتفاوتت الاسباب خرجتها اه سم (قوله ويعلم بزيادة الظل الخ) واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتك او شاخص تقيمه في ارض مستوية وعلم على راس الظل فاذا زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من

اصل الوجوب معلقا على الكيفية وهنات وجه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الخمس انما وجبت على وجه الاستواء بالظهر وحاصله ان الخمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين التوجيهين من البون البائن خلافاً لمن توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثاني او وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كيفيتها لم تجب وحاصل الاول او وجبت ما تبين كيفيته في وقته حتى لو بين كيفية الصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكيفيتها) قد يستغنى عنه بانه فرضت الخمس ما عدا صبح ذلك اليوم ولا لابين كيفيتها كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها له صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة بما يلي الحفرة ثم الى الحجر بالكمر الخمس في وقتها مرتين في يومين ابتدا بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورها على بقية الصلوات فن ثم تاسي اثمتنا بذلك وبآية اقم الصلاة لادولك الشمس في البداءة بها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها اول صلاة ظهرت كما تقرر ولفعلا وقت الظهيرة اي الحر (واول وقته زوال الشمس) اي عقب وقت زوالها اي ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لان نفس الامر فلو ظهر اثناء التحريم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء ان كان والا فحدثوه (وآخره مصير ظل

الشيء) هو لغة السترو منه انا في ظل فلان واصطلاحاً امر وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس

كافي الآية لكن في الدنيا بدليل وظل مدود ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافا لمن توهمه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلفوا في قدره فيها فقبل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقبل

جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلها عقبه وقيل يومان يوم قبل الاطول بستة وعشرين يوما ويوم بعده بستة وعشرين وما عدا الاخير والاول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الاخير وقول اصحابنا ان صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لان عرض مكة احدى وعشرون درجة وعرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريبا فلا ينعدم الظل فيها إلا قبل الاطول بنحو خمسين يوما وبعده بنحوها ايضا وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة اول الوقت وجواز الى ما يسع كله ثم حرمة ونوزع فيه بان المحرم التأخير اليه لا إيقاعها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار وضرورة وسياق وهذه الاربعة تجري في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واختيار وهو وقت الجواز (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محققي المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفهم شيخنا ومغنى (قوله ولا شمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفريع على وجود الظل في الجنة مع انه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فالإضافة لادنى ملابسة وإلا فالزوال لا ظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقبل يوم واحد هو الخ) اقتصر عليه النهاية والمغنى (قوله احدى وعشرون) الاولى احدى وعشرون (قوله ولها) الى قول المتن وبقى في النهاية والمغنى (قوله أي عقبه هو) قوله فلو فرض الى ذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة اوقات وقت فضيلة أي وقت لا يقع الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو اول الوقت بحيث يقع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولا جملها ولو كالا كما ضبطوه في المغرب ووقت اختيار أي وقت يختار اتيان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساو بالوقت الجواز الآتي وقيل الى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز إيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وان دخل معه ومع وقت الاختيار الى ان يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة ولا يستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة الى القدر المذكور فهما متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرهة ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير اليه فالإضافة فيه لادنى ملابسة وإلا فإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وان وقعت اداء بان ادرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فاكثرت فتجب هي وما قبلها ان جمعت معها وقت عذراي وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله اول الوقت) قال القاضي الى ان يصير ظل الشيء مثل ربعه مغنى (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها مغنى ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والإضافة يكنى فيها أدنى ملابسة سم (قوله ونوزع فيه الخ) وتنظيره يجري في وقت الكراهة كذا في النهاية أقول ويرد بنظير ما رده في وقت الحرمة بصري (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقتا مستقلا فواجه عدده على ان صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل إذ هو وقت يختار عدم التأخير عنه مع تاتيه فيه فيما يظهر من كلامهم بصري (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمغنى معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما مغنى زاد شيخنا وينبئ على القول بانها من وقت الظهر ان الجمعة لا تفوت حينئذ وعلى الاول والاخير تفوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من ان الاحكام لا تناط إلا بما يظهر لنا إذ مقتضاه أن الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصري وقد يجاب بأن مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذره واستحالته عادة (قوله فلو فرض مقارنة تحريمه لها الخ) ان اراد به ان التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نظنه بان اتصل بتمام التحريم ظهوره واظهرت في انثائه فهو مطابق للفرع عليه غير ان فيه المنافاة المذكورة وان اراد ان التحريم قارن الزيادة الظاهرة لنا فغير مطابق للفرع عليه وان سلم من المنافاة المذكورة بصري (قوله في عرض الشراك) بالسكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل ع ش

به كانت صليحة ليلة فرضها لما أسرى به وإنه صيح بالصلاة جامعة أي لان الاذان لم يشرع إلا بعد بالمدينة وان جبر بل صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومباغاهم كما يعلم من رواية النساء السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم ان بيان الاوقات إنما وقع بعد الهجرة فحصره ذلك باطل اه (قوله كما في الآية) أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلا قال البيضاوي فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجد تفاوت إلا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والإضافة

(أول وقت العصر) لكن لا يكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلو فرض مقارنة تحريمه لها باعتبار ما يظهر لنا صح نظير ما قالوه في عرض الشراك ان فعل الظهر لا يسن تأخير عنه والتأخير

في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يتبين بأقل من قدره عادة فان فرض تبيينه بأقل منه عمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أي الشيء مثله ولا يتنا فيه قوله وصلى في (٤١٩) الظهر حين كان ظله مثله لأن معناه فرغ

منها حينئذ كما شرع في العصر في اليوم الاول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر إذا زالت الشمس مالم يحضر العصر (وبقي) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر مالم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها الغروب كذا قيل ولوقيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقض الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤخر) بالفوقية (عن) رقت (مصير الظل) للشيء (مثلين) سوى ظل الاستواء إن كان لان جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الاوقات الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجمع وقت كراهة بعد الاصفرار فاقاتها سبعة وزيد ثامن علي ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه ولا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أمي جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي وقدر الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أي مثل عرض الشراك (قوله ذلك) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وذلك) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا يتنا فيه) أي ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أي سميت صلاة العصر بلفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أي مقارنتها له تقول فلان عاصر فلانا إذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقاربة شيخنا قول المتن (والاختيارات لا تؤخر الخ) وسمي مختار الأرجحية على ما بعده والاختيار جبريل لإياه نهاية زاد المعنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخري يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصبح بالاستسار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم اهـ (قوله سوى ظل الاستواء) إلى قوله من غير معارض في النهاية والمعنى (قوله به) أي بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أي حين مصير ظل الشيء مثليه (قوله بعد افسادها) أي عمدا نهاية ومعنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها اداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أي فلا يجب فعلها فورا وان وقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا فقضاء عرش (قوله لصحة الحديث به) وقراءة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أي على الاصح من اقوال شيخنا (قوله فهي افضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصر هاتم عصر غير هاتم صبح هاتم صبح غير هاتم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقديظهر خلافه وافضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبح هاتم جماعة صبح غير هاتم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب اهـ (قوله لانها فيها أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أي لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أي وجب إعادة المغرب إن كان صلاها ويجب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبين انه أفطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها أدامه هل بأثم بالتأخير بلا عذر إلى الغروب الاول أو يتبين عدم اثم الظاهر الثاني حلي اهـ بجبري في كلام سم الميل إلى ذلك كله إلا الأخير قال فيه إلى الاثم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب (قوله وانه الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أي عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره آخر ابيعيد) قال في شرح العباب وسياتي انها تأخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وان جاوز جد المعتاد خلافا لما يوهمه كلام الزركشي ايضا اهـ وقد يتجه انه حيث طال الليل او اليوم فان لزم من طوله فوات نهار او ليل قدر وإلا بان لم يفت شيء من ليالي الشهر ولا ايامه لم يقدر لانه ليلة

يكفي فيها أدنى ملابسة (قوله لان معناه فرغ منها حينئذ) ما المانع من حمله على ظاهره لان مجرد كون ظل الشيء مثله لا يخرج به وقت الظهر إذ لا بد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو قد يسع الظهر فليتأمل اللهم إلا ان يكون هذا الكلام على التنزل وتسليم ان المراد حين كان ظله مثله أي سوى ظل الاستواء لا بظل الاستواء (قوله لانها فيها أشق) لا يقال المعنى الذي أوجب أنها فيها أشق موجود في أصل فعلهما لان هذا ممنوع لان المشقة إنما زادت بالذهاب إلى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضي ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إبحاث منها ان الظاهر ان حاصل عود الوقت انه زيد في ذلك اليوم زيادة وان تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الاتية ومنها انه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب ان يصلها بعد الغروب الثاني لانه بعد ما تبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الامساك والقضاء لتبين أنه أفطر نهارا او لا يلزم واحد منها ما ذكره العود دائما هو بالنسبة لغير ذلك ومنها ان لم يكن صلى العصر يصلها اداء وان اثم بتعمد تأخيرها بلا عذر إلى الغروب الاول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر (قوله وما ذكره آخر ابيعيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو اجماعة الصبح والعشاء لانهما فيها أشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابيعيد وكذا أولا

فالاوجه كلام ابن العماد ولا يضر كون (٤٢٠) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثها في وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضعفه

واحدة زيد فيها أو يوم واحد كذلك بخلاف أيام الدجال لأنه فات فيها عدد من الأيام والليالي سم بحذف (قوله فالوجه الخ) فيجب على من صلى المغرب إعادتها بعد الغروب وعلى من افطر قضاء الصوم على ما قاله المحشي ونقل بعضهم عن الشيخ سلطان عدم وجوب قضاء الصوم لأن هذا بمنزلة من أكل ناسيا ويجب عليه الامساك اتفاقا شيخنا ومرآنا ما يوافقه جميعه إلا ما نقله عن الشيخ سلطان (قوله حديث) أي حديث عود الشمس والتانيث مكتسب من المضاف اليه (قوله لأن المعجزة الخ) متعلق بقوله ولا يضر (قوله بل عودها) أي بدعائه صلى الله عليه وسلم وقوله إلا لذلك أي ليصلي على العصر أداء وقوله لا اشتغاله الخ أي فكره أن يوقظه ففاتته صلاة العصر بجري (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالأيام سم أقول ولعله اجتهد جواز التأخير بل افضليته بما قد روي إلى إيقاظه صلى الله عليه وسلم (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر سم (قوله جاء في حديث) إلى المتن في النهاية (قوله والمغرب بغروبها) ولو غربت الشمس في بلد فصلى المغرب ثم سافر إلى بلد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة المغرب كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى نهاية ويأتي في الشرح خلافه (قوله وبه يعلم أنه يدخل الخ) قضية سكوته عن وقت الصبح أنه لا ينزل طلوعها من المغرب منزلة طلوعها من المشرق فلا تجب صلاة الصبح في ذلك اليوم (قوله فحينئذ قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طالمت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا ظاهرا أن المدار على مضي قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الفرض يقتضي ترتيبها كذلك وسيأتي أن الترتيب في قضاء الفوات مندوب بصري قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لفعليها عقب الغروب نهاية ومعنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكتفي في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خرو من غرب بفتح الراء إذا بعده معنى ونهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حجب أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

شرح العباب وسيأتي أنها تأخرت له صلى الله عليه وسلم عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاوز حد المعتاد خلافا لما يوهمه كلام الزركشي أيضا هو قد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما تقر في أيام الدجال إلا أن يفرق بأن الشارع أمر بالتقدير في أيام الدجال لا في هذا دليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك لنقل ثم رايت قوله لا في قبيل يكره ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة اه وهو يخالف ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استبعاده هنا ما ذكره آخر من امتداد الوقت لغروبها وقد تمنع المخالفة بتصوير ما هنا بما إذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما إذا امتد بحيث كان امتد قدر يوم وليلة وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لزوم من طوله فوات نهار أو ليل قدر والابان لم يفت شي من ليالي الشهر ولا أيامه لم يقدر لأنه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فإيتامل فقد يتوقف فيما قلناه بأن هذا الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذي فيه اليوم الذي كجمعة ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعة والوجه اتجاه هذا الفرق وإن أيام الدجال إنما كان فيها ما بينه في الحديث لأنه لم يوجد فيها شهر متميز الطرفين فإن بهض أيامه كجمعة مثلا مع تحقق عددا أيامه أوالوكان فيها شيء كذلك فالوجه عدم التقدير فإيتامل (قوله بنومه صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه وهلا تيمم وصلى بالأيام (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه تخصيص العصر (قوله قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه إنها ليلة واحدة طالمت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل سم وفيه نظر إذا ظاهرا أن المدار على مضي قدر يجب فيه الصلاة بدونها (قوله أنه يلزمه قضاء الخمس) وعليه فيسن البداءة فيما يظهر بالصبح ثم بما بعدها على الترتيب فإن الفرض يقتضي ترتيبها كذلك وسيأتي أن الترتيب في قضاء الفوات مندوب بصري قول المتن (والمغرب) سميت بذلك لفعليها عقب الغروب نهاية ومعنى فالعلاقة المجاورة شيخنا (قوله يدخل) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المغني إلا قوله صفة إلى خرج (قوله ويعرف) أي الغروب (قوله في العمران والصحارى التي بها الخ) أي ويكتفي في غيرهما تكامل سقوط القرص فقط شيخنا (قوله من غرب الخ) أي الغروب ما خرو من غرب بفتح الراء إذا بعده معنى ونهاية (قوله صفة كاشفة) الأولى مؤكدة سم على حجب أقول بل الأولى لازمة وهي التي لا تنفك عن الموصوف وأما الكاشفة فهي المبينة لحقيقة موصوفها وهي هنا ليست كذلك فبالتعبير بالكاشفة واللازمة يتميز حقيقة كل منهما عن الأخرى وأما المؤكد فأنها

غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الآخر في القديم) للاحاديث الصحيحة الصريحة فيه والآخر صفة كاشفة تجامع

أو وضعه وكذا صرح أنها حبست له عن الغروب شاعة من نهار ليلة الاسراء لأن المعجزة في نفس العود وأما بقاء الوقت بعودها فبحكم الشرع ومن ثم لما عادت صلى على العصر أداء بل عودها لم يكن إلا لذلك لا اشتغاله حتى غربت بنومه صلى الله عليه وسلم في حجره قال ابن العماد ويحتاج لمعرفة وقت العصر إذا طلعت من مغربها اه وأقول جاء في حديث مرفوع أنها إذا طلعت من مغربها تسير إلى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كعادتها وبه يعلم أنه يدخل وقت الظهر برجوعها لأنه بمنزلة زوالها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من مغربها تطول بقدر ثلاث ليال لكن ذلك لا يعرف إلا بعدم مضيتها لأنها ما على الناس فحينئذ قياس ما يأتي في التنبية الآتي أنه يلزمه قضاء الخمس لأن الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الخمس (والمغرب) يدخل وقته (بالغروب) أي غيبوبة جميع قرص الشمس وإن بقي الشعاع ويعرف في العمران والصحارى التي بها جبال بزوال الشعاع من أعالي الحيطان والجبال من

إذ الشفق حيث أطلق إنمّا  
ينصرف للأحمر وخرج به  
الاصفر والابيض ولولم  
يغب أولم يكن بمحل اعتبر  
حينئذ غيبته بأقرب محل اليه  
ولها غير الاربعة السابقة  
وقت عذر وهو وقت  
العشاء لمن يجمع ووقت  
اختياروهو وقت الفضيلة  
لنقل الترمذى عن العلماء  
من الصحابة فمن بعدهم  
كراهة تأخيرها عن أول  
الوقت ويؤخذ منه إذ من  
هؤلاء القائلون بالجديد  
كراهة هذا التأخير حتى على  
الجديد وحينئذ فلا يتصور  
عليهما ان لها وقت جواز  
بلا كراهة وكأنه لان في  
وقتها من الخلاف ما ليس في  
غيره فان قلت ياتي في ضبطه  
وقت الفضيلة ما يفهم منه  
أنه يقرب من وقت الجواز  
هنا على الجديد قلت ادعاء  
قربه منه ممنوع إذ المعتبر في  
وقت الجواز على الجديد  
زمن ما يجب ويندب بتقدير  
وقوعه وإن ندر وهذا  
يقرب من نصف وقتها على  
القديم وفي وقت الفضيلة  
عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو  
بنقص عن ذلك بكثير في تصور  
حتى على الجديد وقت فضيلة  
أول الوقت وما فضل عنه  
كراهة فتأمله (وفي الجديد  
ينقضى بمعنى قدر) زمن  
(وضوء) وغسل وتيمم  
وطلب خفيف

تجماع كلا من اللازمة والكاشفة ع ش (قوله إذا شفق الخ) في إثباته المطلوب نظر سم (قوله ولولم يرغب أو يكن) أي لولم يرغب الشفق الأحمر حتى يطلع الفجر أولم يوجد أصلا شيخنا (قوله اعتبر حينئذ الخ) باقي ما يتعلق به (قوله ولها غير الأربعة الخ) عبارة النهاية والمغنى ولها خمسة أوقات ووقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يرغب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع ووقت ضرورة ووقت حرمة وقول الأسنوي نقلًا عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة القول بخروج الوقت أنه فصارت ستة عبارة شيخنا والراجح أن لها سبعة وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها ويدخل بعدها الجواز بكرامة مراعاة القول بخروج الوقت وإن كان ضعيفا إلى أن يبقى من الوقت ما يسعهم ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخيرها فزدت وقت الإدراك وهو الوقت الذي طرات الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية أوقات ع ش قوله لم ر وقت فضيلة واختيار عدها واحد الاتحادهما بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك أن تجعلها ستة لا اختلاف وفتى الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج اه (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجديد نهاية ومعنى (قوله ويؤخذ منه) أي من هذا المنقول (قوله من هؤلاء) خبر مقدم لما بعده (قوله بالجديد) لعل الصواب هنا وفي قوله الاتي على الجديد القديم (قوله كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله فلا يتصور الخ) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله سم (قوله عليهما) أي الجديد والقديم (قوله وكأنه) أي عدم تصور ذلك (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه سم (قوله هنا) أي في المغرب (قوله ما يحتاجه الخ) أي زمن ما يحتاجه الخ (قوله بالفعل الخ) ذكر فيما سيأتي في مبحث التعجيل ما قد ينافيه فراجع به ويحاج بعدم التنافي كما يظهر بالتأمل لأن ما فعله قبل الوقت الاتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجملة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتاج إليه وإن كان قد يحتاج إليه بصري (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو نذاني بعضها بل ينبغي اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوئه الأربع على غير عامة لغير الرأس وعامة للرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدورجل وتيمم وتيمم سابع لعل في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقا مع قدر الوضوء والغسل ناقصا قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبرت مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي ع ش نحوه

وقوله إذا شقق الخ في إثباته المطلوب نظر (قوله أوبق) قد يقال هو بمعنى المعطوف عليه (قوله فلا يتصور عليها أن لها وقت جواز) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا تنافي السكر اهة في وقت الجواز لانه وقت فضيلة ولا كراهة فيه تامل (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لانه قد يحتاج إليها ولو نذر باقي بعضها فإن الوضوء من سنن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأعضاء وضوءه علة تحوج للتيمم بل ينبغي اعتبار قدر أربعة تيممات لانه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة أربع علة غير عامة لتغير الرأس وعامة للرأس وينبغي أن ينقص من زمن الوضوء والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منها وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب إفرا دل جل بتيمم فاذا كانت العلة في كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات ولتيمم سابع لعله في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لانه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بالبحث وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبرت مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى اثناء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

ولإزالة خبث يعم البدن  
والثوب والمحل ويقدر  
مغظ (وسر عورة)  
واجتهاد في القبلة (وأذان)  
ولو في حق امرأة على  
الأوجه لأنه يتدب لها  
اجابته (واقامة) وألحق بهما  
سائر سنن الصلاة المتقدمة  
عليها كتعمم وتقصص  
ومشي لمحل الجماعة وأكل  
جائع حتى يشبع (وخمس  
ركعات) بل سبع لندب  
ثنتين قبلها أيضا لأن  
جبريل صلاها في اليومين  
في وقت واحد وجوابه  
أن المبين فيه إنما  
هو أوقات الاختيار وقد  
تقرر أن وقت اختيارها  
هو وقت فضيلتها على أنه  
متقدم بمسكة وهذه  
الاحاديث متأخرة بالمدينة  
فقدمت لاسيما وهي أكثر  
رواة وأصح اسنادا  
واستثنت هذه الأمور  
لثوق بعضها على دخوله  
وعدم وجوب تقديم  
باقيها والعبرة في جميعها  
بالوسط المعتدل من فعل  
كل إنسان واستشكل  
الجديد باتفاقهم على جمع  
التقديم فيه ومن شرطه  
وقوع الثانية في وقت  
الاول وأجيب بأن  
الوقت السابق يسعها  
سيما ان قدمت تلك  
الأمور على الوقت (ولو  
شرع في الوقت) على الجديد وقد بقي منه ما يسعها

(قوله وإزالة خبث الخ) أي واستنجا. وتحفظ دائم حدث نهاية (قوله ويقدر مغظا) أي لأنه قد يقع سم  
(قوله وتقصص) أي ولو للتجمل ع ش (قوله حتى يشبع) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو بقدر ثلث  
البطن ولا يكفيه لقيمت يكسرها حدة الجوع كما صوبه في التنقيح ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي  
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا (قوله بل سبع) إلى المتن في المغني وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل  
إنسان (اقوله بضاً) أي كندب ثنتين بعد المغرب (قوله صلاها في اليومين الخ) أي بخلاف غير هاتين (قوله  
لأن المبين فيه) أي في حديث جبريل (قوله إنما هو أوقات الاختيار الخ) أي وأما الوقت الجائز وهو محل  
النزاع فليس فيه تعرض له معنى ونهاية (قوله على أنه) أي خبر جبريل (قوله وهذه الاحاديث) أي احاديث  
التقديم (قوله واستثنت هذه الأمور) أي استثنى مضي قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كردى (قوله  
هذه الأمور) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر مضي  
قدر زمنه اه (قوله على دخوله) أي الوقت سم (قوله من فعل نفسه) وافقه المغني دون النهاية وسم  
وشيخنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتمد لا من فعل نفسه خلافا للقفال  
والالزام أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه (قوله على جمع التقديم فيه) أي على  
جوازها في وقت المغرب (قوله ومن شرطه) أي شرط صحة الجمع (قوله وقوع الثانية الخ) قضيته أنه لا بد لصحة  
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الأولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر مانصه ورابعها  
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق  
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حجج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتأخيرها في  
الوقت وذكر عن والده مر انه ردوا كتنفي بادر الكمادون الركعة قال وسبقه إليه الرويانى وإطال في تقريره  
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من  
أصله ع ش (قوله بان الوقت يسعها) أي وقوع الأولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد ع ش  
أي على معتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبير النهاية هنا كالمغني والشارح كالصريح في اشتراط وقوع  
الثانية كاملة (قوله سيما ان قدمت الخ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع مغني  
ونهاية قول المتن (ولو شرع) أي في المغرب نهاية (قوله على الجديد) إلى قوله وظهر الخ في النهاية إلى قوله  
كذا اطلقوه إلى المتن وكذا في المغني إلى قوله إلا لاجل جمع (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في شرح العباب أي أقل

القول بذلك (قوله ويقدر مغظا) أي لأنه قد يقع (قوله على دخوله) أي الوقت (قوله من فعل كل) هذا  
يوجب اختلاف الوقت (قوله وأجيب بأن الوقت السابق يسعها الخ) عبارة الاسنوى فان قيل الجمع بين  
المغرب والعشاء تقديم جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وذلك يدل على ان  
وقت المغرب لا ينحصر فيما ذكرتم فقلنا لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا إذا كانت  
الشرايط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لفوات شرطه  
وهو وقوع الصلاتين في وقت إحداهما واجاب القاضى حسين باننا لا نسلم ان شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل  
شرطه ان تودى إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المهذب  
فانه نظير من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد  
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورده فراجع (قوله وقد بقي منه ما يسعها) قال في  
شرح العباب أي أقل مجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن  
القفال في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذ المداير هنا على ان يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير  
إثم يلحقه لعدم تقصيره حينئذ بخلاف ما إذا لم يبق ذلك لأنه مقصر فيلزمه المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت  
ويجزم عليه المداير انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره وإن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز



وإلا لم يجز المدكذا أطلقوه  
وبه يندفع بحث بعضهم  
أن من أدرك ركعة لزمه  
المبادرة بايقاع ما يمكنه منها  
في الوقت أو دون ركعة لم  
يلزمه ذلك (ومد) في حالته  
المغرب وهي مثال إضمار  
الخمس إلا الجمعة كذلك  
بقراءة أو ذكر بل أو سكوت  
كما هو ظاهر (حتى) خرج  
وقتها على الجديد جاز قيل  
بلا خلاف فلا كراهة ولا  
خلاف الأولى أو حتى (غاب  
الشفق جاز) له ذلك المدمن  
غير كراهة لكنه خلاف  
الأولى (على الصحيح) وإن  
لم يقع منها ركعة على المعتمد  
لما صح أنه عليه السلام قرأ فيها  
الأعراف في الركعتين  
ككتبيها وأن الصديق رضي  
الله تعالى عنه طول في الصبح  
فقليل له كادت الشمس أن  
تطلع فقال لو طلعت لم تجدنا  
غافلين وظهر شذوذ  
المقابل قطع في غير هذا  
الكتاب بالجواز نعم يحرم  
المدان ضاق وقت الثانية  
عنها ويظهر أن مثله مالم  
كان عليه فائنة فورية  
وسياتي آخر سجود السهو  
بسط يتعلق بذلك فراجع  
(قلت القديم أظهر والله  
اعلم) بل هو جديد لأن  
الشافعي رضي الله عنه  
علق القول به في الاملاء  
على صحة الحديث وقد صحت فيه أحاديث

مجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن القفال في المغرب  
لظهور الفرق بينهما اه سم (قوله وإلا لم يجز) أي وإن لم يبق ما يسعها (قوله وبه يندفع الخ) أي بل  
يلزمه المبادرة في الصورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد  
التأخير فإن كان بعذر كنوم قيل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم (قوله  
لزمه المبادرة) هل يقتصر على أقل واجب سم (قوله ومد في صلاته المغرب الخ) خرج به مجرد الاتيان بالسنن  
بأن بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى  
كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي  
المنقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على حجج اه ع ش (قوله إلا الجمعة) فيمتنع  
تطورها إلى ما بعد وقتها بخلاف لتوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها نهاية قال غ ش  
قوله مر فيمتنع الخ ينبغي إلا في حق من لا تلزمه سم على حجج وعليه فتقلب ظهر بخروج الوقت اه (قوله  
على المعتمد) نعم يظهر أن إيقاع ركعة فيه شرط لتسويتها مؤداة ولا فتكون قضاء لا أهم فيه نهاية ومغنى (قوله  
فرائضها الخ) عبارة المغنى كان يقرأ فيها الخ وقرأته صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبره لها  
اه (قوله شذوذ المقابل) أي للصحيح (قوله نعم يحرم المد الخ) (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من  
وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل العشاء  
مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها لانها مؤداة وبين  
أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لانها حينئذ فائنة والفائنة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي  
فيه نظر سم على حجج اقول لا يبعد إلحاقها بالفائنة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة ع ش  
وظاهره اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقاً (قوله إن ضاق الخ) أي إلى أن ضاق الخ سم وع ش  
(قوله بل هو جديد) أي كأنه قديم نهاية ومغنى (قوله في الاملاء الخ) أي وهو من الكتب الجديدة نهاية  
ومغنى (قوله لاسم لا لال الظلام) ظاهره فقط وقال المحشي يعني البر ماوى أي اسم للظلام من أول وجوده عادة  
وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن (بمغيب الشفق الخ) (تنبيه) قد يشاهد غروب  
الشفق الأحمر قبل مضي الوقت الذي قدره الموقتون فيه وهو عشرون درجة قبل العبرة بما قدره أو بالمشاهدة  
وقاعدة الباب وكذا الأحاديث تقتضي ترجيح الثاني والاجماع الفعلي يرجح الأول وكذا يقال فيما لو مضى  
ما قدره ولم يغيب الشفق الأحمر فتح الجواد لابن حجج والمعتمدان العبرة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل  
بقولهم مدابغى اه مجيرى (قوله لفعلمها فيه) أي لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فايراجع (قوله وإلا لم يجز) أي وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر (قوله وبه يندفع  
بحث بعضهم الخ) أي بل يلزمه المبادرة في الصورتين لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد التأخير فإن كان  
بعذر كنوم قيل الوقت إلى أن يبقى منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب (قوله لزمه المبادرة) هل يقتصر على  
أقل واجب (قوله ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر الخ) خرج مجرد الاتيان بالسنن بأن بقي من الوقت ما يسع  
جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كالمندوب قد صرح في الأنوار  
بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسنن الفات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بأن  
الأفضل أن يتم السنن اه وظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوي المنقول  
عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيدهم بأن يدرك ركعة (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد  
بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها قبل يجب قطع المغرب وفعل  
العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤداة  
وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لانها حينئذ فائنة والفائنة يجب قطعها إذا خيف  
فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهره حرمة المد إلى أن بقي من وقت الثانية ما لا يسعها (قوله إلا الجمعة

من غير معارض (و العشاء) بدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلغة لاسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حينئذ (بمغيب الشفق) الاجر لما  
مر وينبغي ندب تأخير الزوال الاصفر والابيض خروجا من خلاف من اوجب ذلك وهران من لاشفق لهم يعتبر باقرب البلادهم ويظهر ان  
محله مالم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٣٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هؤلاء ففي هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق  
لأعدام وقت العشاء حينئذ  
وإنما الذي ينبغي أن ينسب  
وقت المغرب عند أولئك  
إلى ليلهم فإن كان السدس  
مثلا جعلنا ليل هؤلاء مدسه  
وقت المغرب وبقية وقت  
العشاء وإن قصر جدا ثم  
رأيت بعضهم ذكر في  
صورتنا هذه اعتبار  
غيوبة الشفق بالأقرب وإن  
أدى إلى طلوع فجر هؤلاء  
فلا بدخل به وقت الصبح  
عندهم بل يعتبرون أيضا  
بفجر أقرب البلاد إليهم  
وهو بعيد جدا إذ مع وجود  
فجر لهم حسي كيف يمكن  
الغاؤه ويعتبر فجر الأقرب  
إليهم والاعتبار بالغير إنما  
يكون كما يصرح به كلامهم  
فيمتنع عدم عندهم ذلك  
المعتبر دون ما إذا وجد  
فيدار الأمر عليه لا غير ولا  
ينافي هذا إطلاقا إلى حامد  
الأنبياء لتعين حمله على اعتبار  
ما قرره من النسبة (ويبقى)  
وقتها (إلى الفجر) الصادق  
لخبر مسلم ليس في النوم  
تفريط إنما التفريط على  
من لم يصل الصلاة حتى يدخل  
وقت الأخرى خرجت  
الصبح أجماعا فبقي على مقتضاه  
في غيرها (والاختيار أن  
لا تؤخر عن ثلث الليل)  
اتباعا لفعل جبريل (وفي

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فمحمول على وقت الاختيار  
كما مر مغني (قوله لما مر) أي في شرحه يبقى حتى يغيب الخ (قوله وينبغي) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله  
ثم رأيت في المغني لا قوله يظهر إلى قوله ينبغي (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزني في الثاني  
مغني (قوله لاشفق لهم) أي ولا يغيب شفقتهم عبارة النهاية ومن لا عشاء لهم لكونهم في نواح تقصر ليلهم  
ولا يغيب عنهم الشفق أي الآخر تكون العشاء في حقهم بمضي من يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد إليهم أه  
(قوله يعتبر بأقرب بلد الخ) بقي ما لو استوى في القرب إليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحدهما قبل  
الأخرى فهل يعتبر الاول أو الثاني فيه نظر والاقرب الثاني لثلا يؤدى إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على  
احتمال ع ش (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزياي وع ش والرشيدي وشيخنا (قوله مالم يؤد الخ)  
أي بان يغيب الشفق في اقرب البلاد لهم وقد بقي من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء ع ش (قوله إلى طلوع  
فجرها) أي فجر بلدة من لاشفق لهم (قوله وإنما الذي ينبغي الخ) اعتمده المغني والزياي وغيرهما كما مر  
(قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجهوري وشيخنا واللفظ الاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقتهم أولا  
شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا وليل اقرب البلاد إليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا  
وشفقتهم يغيب بعد مضي عشرين درجة فإذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعا فيعتبر لمن لا يغيب شفقتهم  
مضي ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليلكم خمس درج دخل وقت عشاءكم  
أه (قوله وإن قصر جدا) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما  
قضاها كما يأتي ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) يرفقا لظاهر النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب  
لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا ينافي هذا) أي قوله الاعتبار بالغير إنما يكون الخ (قوله الآتي) أي في  
التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله ولها في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المغني وشرح المنهج (قوله لخبر مسلم  
ليس الخ) ظاهره يقتضي امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الجنس مغني وشرح المنهج (قوله  
ومن ثم كان عليه الاكثرون) ووجه المصنف في شرح مسلم نهاية ومغني (قوله ولها غير هذا والاربعه  
السابقة وقت كراهة) فلو قاطعنا سبعة مغني وشرح المنهج زاد شيخنا فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرو  
الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية أه (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج  
وفيه تسميح لانه يشمل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الأولى أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى  
يق من الوقت ما يسعها (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) أي الغزالي شيخنا (قوله من قول الروياني باتحاده)  
أي ويشكل عليه حديثه ولا ان اشق على أمي لا مرهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب  
قضاؤها) أي وقضاء المغرب شيخنا والبجيرمي (قوله على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد

ينبغي إلا في حق من لا تلزمه (قوله وهو أوجه من قول الروياني باتحاده الخ) أي ويشكل عليه حديثه لولا  
أن أشق على أمي لا مرهم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاؤها على الوجه) لم يبين حكم  
صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه باقرب البلاد إليهم فان كان الاول فهو  
مشكل لانه يلزم عليه توالي الصوم القاتل أو المضار أضرار لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم  
استمرار الغروب من ماضي ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل بالحكم بأعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر  
طلوعه باقرب البلاد بقاء وقت العشاء وقوعها إذا في ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما  
إذا لم يغيب الشفق فليتامل ثم رأيت قول الشارح الآتي ووفرع عليه الزركشي وابن العباد الخ ويؤخذ منه حكم

قول نصفه) لحديث صحيح فيه ومن ثم كان عليه الاكثرون ولها غير هذا والاربعه السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله طلوع  
الشيخ ابو حامد وهو أوجه من قول الروياني باتحاده مع وقت الجواز وإن حكاه في شرح الروض ولم يتعقبه ووقت عذره وهو وقت المغرب لمن  
يجمع تقديم (تنبيه) لو عدم وقت العشاء كان طلع الفجر كإغربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم باقرب بلد إليهم و فرع عليه الزركشي وابن العباد أنهم يقدرون في الصوم لياليهم باقرب بلد إليهم ثم يسكون إلى الغروب باقرب بلد إليهم وما قاله إنما يظهر إن لم تسع (٤٣٥) مدة غيبوتها أكل ما بقي من بنية والصائم لتعذر العمل بما

عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق) لأن جبريل صلاها أول يوم خين حرم الفطر على الصائم وإنما يحرم بالصادق إجماعا ولا نظر لمن شذفلم يحرمه إلا بطول الشمس ومن ثم رد وان نقل عن اجلاء صحابة وتابعين بأنه مخالف للإجماع وإن استدلل به بقوله تعالى فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة الدال على أنه لا آية للنهار إلا الشمس المؤيد بآية يولج الليل في النهار الدالة على أنه لا فاصل بينهما لأن كل ذلك سفساف ومن ثم استبعد غير واحد صحة ذلك عن أحد يعتد به (وهو) بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرق (المنتشر ضوءه معترضا بالأفق) أي نواحي السماء بخلاف

طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الآتي و فرع عليه الزركشي وابن العباد الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على حج أي وهو أنهم يقدرون في الصوم لياليهم باقرب بلد إليهم ع ش بخذف (قوله ولولم تغب الخ) ولو تأخر غيبوته في بلد فوق العشاء لاهلها غيبوته عندهم وان تأخرت عن غيبوته عند غيرهم تأخر أكثر كما هو مقتضى كلامهم سم على البهجة أقول وعلى هذا فينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبة الشفق عندهم زمن يسع العشاء وإلا فينبغي أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفا من فوات العشاء ع ش (قوله أنه يعتبر حالهم الخ) تقدم أن محلهم لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى لياليهم ثم تعتبر هذه النسبة في لياليهم القصير (قوله إذا وسع) الظاهر الثانيث (قوله وقضى المغرب) ينبغى والعشاء على قياس ما تقدم و قياس ما مر عن الشيخ أبي حامد أنه لو قصر النهار جدا لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم باقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي بعد كلام مانصه وأما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت العصر إلى أول وقت الظهر إلى أول وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعا بها بما يتعين الاحاطة به وتأمله سم بخذف قول المتن (والصبح) بضم الصاد وحكى كسرهما في اللغة أول النهار فلذلك سميت به هذه الصلاة مغنى (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار لذلك القول الشاذ (قوله وإن استدلل) أي لذلك القول الشاذ (قوله الدال) أي هذا القول الكريم أي في زعم المستدل (قوله المؤيد الخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى الخ ولو قالوا يدا بآية الخ عطفًا على استدلل الخ لكان أولى (قوله لأن الخ) علة لقوله ولا نظر الخ ومتعلق بعدم الانبعاث المفهوم منه (قوله صحة ذلك) أي النقل المذكور أو الحصر المذكور (قوله سفساف) أي ردي قاموس (قوله أي نواحي السماء) أي فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق شيخنا (قوله مستطिला) أي عمتد إلى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الذئب شيخنا (قوله ثم تعقبه ظلمة) أي غالبًا وقد يتصل بالصادق شيخنا وبجبري (قوله في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة الفجر الكاذب (قوله على الحدس) أي الوهم والخيال قاموس (قوله كنع الخرق الخ) أي خرق السماء والنشامه (قوله لم يشهد الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصححها ولا ما يبطلها وكان الأولى إبراز الضمير

ما نحن فيه (قوله ولولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار جدا لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم باقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تزول فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه سئل عمارو في حديث الدجال من وصف آخر أيامه بالفجر جدا وأنه قيل يا رسول الله كيف نصلى في تلك الأيام القصار قال تقدرون فيها الصلاة كما تقدر ونها في هذه الأيام الطوال ثم صلوا قال السائل للسيوطي وما كيفية التقدير في القصير هل هو مثلا إذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصة الصبح درجة والظهر كذلك والعصر كذلك فأجاب بقوله أما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذاك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها وفروعا بها بما يتعين الاحاطة به وتأمله (قوله قدم أكله الخ) هذا واضح أن لم يعتبرهم باقرب البلاد إليهم فتأمل (قوله وقضى المغرب) ينبغى والعشاء

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الكاذب وهو ما يبدو مستطिला وأعلاه أضوا من باقيه ثم تعقبه ظلمة (تنبيه) في تحقيق هذا وكونه مستطिला كلام طويل لاهل الهيئة مبنى على الحدس المبني على قواعد الحكماء الباطلة شرعا من منع الخرق والالتزام أو التي لم يشهد بصحتها

على انه لا يبيّن سبب كون اعلاه اضر اضع أنه بعد من اسفله عن مستمدة وهو الشمس ولا يبيان سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الاثمة وقدرها بساعة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمن لانها تطول تارة وتقصّر اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وإنما يتناقض حتى ينغمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعمود الصبح حتى يستطيع اي ينشر ذلك العمود اى في نواحي الافق وقديوخذ من تسمية الفجر الاول عارضا للثاني شيان احدهما انه يعرض للشعاع الناشئ عند الفجر الثاني انجاس قرب شعوره كما يشعر به النفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانجاس بتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنحبس اذا خرج بعضه (٤٣٦) دفعة ان يكون اوله اكثر من آخره وهذا ليكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا نبأه عن سبب

لانه صلة جرت على غير ما هي له (قوله على انه) اى ذلك الكلام (قوله مع انه) اى اعلاه (قوله كما صرح به) اى بانعدامه بالكلية (قوله وقدرها) اى الظلمة (قوله ان مرادهم) اى بالساعة (قوله حتى ينغمر في الفجر الصادق) اى يتصل به (قوله ولعله) اى ما زعمه ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) اى تخمين القوة الواهمة (قوله الناشئ عنه) اى عن الشعاع وقوله الفجر الخ فاعل الناشئ وقوله انجاس فاعل يعرض وقوله قرب ظهوره اى الشعاع ظرف يعرض ورجع الكردى الضمير للفجر (قوله بتنفس منه الخ) اى من ذلك الشعاع وقوله من شبه الخ متعلق بتنفس ايضا السكن من هنا للابتداء وفي الاول للتبعيض (قوله والمشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) اى الشيء الاول (قوله واضاءة اعلاه) عطف على طوله وقوله واختلاف الخ وقوله وانعدام الخ عطفان عليه ايضا وعلى سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف ايضا (قوله اولي الخ) خبر وهذا (قوله ثانيهما) اى الشيتين (قوله لقرب ذاك) اى الصادق (قوله لاشتغالهم الخ) علة للمقصود للتنبيه لكن فيها خفاء اذ قديوهم ان هذه العلامة توقظ النائمين وليس كذلك (قوله فالحاصل) اى الحاصل الماخوذ من حديث مسلم كردى لعل الاول وحاصل ما يتعلق بالمقام فتدبر (قوله انه) اى الفجر الكاذب (قوله حينئذ) اى حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه الفعلان (قوله ومخالفا له الخ) في اخذه من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان اراد به الهيئة كالاستطالة والاعتراض فظاهر وان اراد به اللون كما هو قضية قوله الآتي وفيه شاهد الخ ففيه تأمل فان المخالفة في اللون انما توجد في اواخر وقت الصبح والكلام هنا في اوله (قوله وتنضح العلامة الخ) عطف تفسير وقوله من المعلوم عليه الخ متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) اى الشيء الثاني ويحتمل انه راجع للاول ايضا (قوله لما ذكرته آخره) اشارة الى ثاني الشيتين كردى اقول بل الى قوله ومخالفا له في الشكل الخ (قوله ما اشرت اليه) اى في الشيء الاول (قوله فيه) اى في بيان الفجر الكاذب (قوله بوضحه) اى الفجر الكاذب (قوله صحة ما ذكرته) اى عن ابن عباس (قوله يوافق) اى الكلام (قوله استشكل الخ) اى بقوله وزعم بعض اهل الهيئة الخ (قوله وحاصله) اى ذلك الكلام وكذا مر جمع ضمير قوله فيه (قوله لمس الحاجة اليه) اى وانما اطالوا الكلام فيه لمس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) اى الفجر الكاذب (قوله دون الرصد) اى المراقب للاوقات (قوله المجيد) من الاجادة (قوله فاذا ظهر) اى الفجر الكاذب (قوله مكانه ليلا) فاعل ففعل على القلب ولذا قال السيد البصرى قوله ليلا يتأمل وجه نصبه اه (قوله كما مر) اى في قوله كما صرح به الاثمة (قوله وان ابا جعفر الخ) عطف على ان بعضهم الخ فهو مما نقله الاصبحي ايضا (قوله عند بقاء نحو ساعتين) اى من الليل كردى (قوله ولا ينافي هذا) اى قوله اعلاه دقيق الخ (قوله لان ذلك) اى ما تقدم وقوله وهذا اى قوله اعلاه دقيق

على قياس ما تقدم

طوله واضاءة اعلاه واختلاف زمنه وانعدامه بالكلية الموافق للحس اولى بما ذكره اهل الهيئة القاصر عن كل ذلك ثانيهما انه صلى الله عليه وسلم اشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق وان الكاذب اى ما قصد بطريق العرض ليتنبه الناس به لقرب ذلك فيتنبهوا ليدركوا فضيلة اول الوقت لاشتغالهم بالنوم الذى ولا هذه العلامة لمنهم ادراك اول الوقت فالحاصل انه نور ببرزه الله من ذلك الشعاع او يخلقه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفا له في الشكل ليحصل التمييز وتنضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فانه غريب مهم وفي حديث عند احمد ليس الفجر الا بيض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاخر المعترض وفيه شاهد لما ذكرته آخره وما يؤيد ما اشرت اليه من السكوة ما اخرجه غير واحد

عن ابن عباس ان الشمس ثلثمائة وستين كوة تطلع كل يوم من كوة فلا بدع انها عند قربها من تلك السكوة ينحبس شعاعها ثم يتنفس كما مر ثم رايت للقرافي المالكي وغيره كالاصبحي من ائمتنا فيه كلاما يوضحه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ويوافق استشكل الى لكونه يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه يياض يطاع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندا كثر الابصار دون الرصد المجتد القوى النظر وذكر ابن بشير المالكي انه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا ظهر انست به الابصار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل الاصبحي ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثير من ائمتنا كما مر وان ابا جعفر البصرى بعد ان عرفه انه عند بقاء نحو ساعتين يطلع مستطيلا الى تحوّل ربع السماء كانه عمود دور بمالمير اذا كان الجو نقياشتا وابين ما يكون اذا كان الجو كدر اصفيا اعلاه دقيق واسفله واسع اى ولا ينافي هذا ما قدمته ان اعلاه اضواء الان ذلك عند اول الطلوع وهذا عند مزيد قرب به من الصادق

وتحت سواد ثم بياض ثم يظهر ضوء يغشى ذلك كله ثم يعترض ورده بانهر صده نحو خمسين سنة فلم يره غاب وإنما ينحدر ليلتي مع المعترض في السواد ويصيران فجرا واحدا وزعم غيبته ثم عوده وهم أوراؤه تحت اختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالسعد ويلزمه أنه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق جبل قاف ثم ابطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما رده ما جاء عن ابن عباس من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم ممن التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه بما لا مجال للرد فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها أن ورا أرضنا بحر أعيطا ثم جبلا يقال له قاف ثم أرضنا ثم بحر ثم جبلا وهكذا حتى عد سبعاً من كل واحد خرج بهض أو لك عن عبد الله بن بريدة أنه جبل من زمرد محيط بالديار عليه كنفها السماء وعن مجاهد مثله وكأندفع بذلك قوله لا وجود له وأن دفع قوله أنه لا يجوز اعتقاد ما لا (٤٢٧) دليل عليه لأنه إن أراد بالدليل مطلق

الإمارة فهذا عليه أدلة أو الإمارة القطعية فهذا مما يكفي فيه الظن كما هو جلي ثم نقل أعنى القرافي عن أهل الهيئة أنه يظهر ثم يخفى دائماً ثم استشكله ثم أطال في جوابه بما لا يتضح إلا لمن اتقن على الهندسة والمناظرة وأولي منه أنه يختلف باختلاف النظر لا اختلافه باختلاف الفصول والكميافيات المعارضة لمحله فقد يدق في بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلاً وحينئذ فهذا عذر من عبر بانه يغيب وتعقبه ظلمة (ويبقى حتى تطلع الشمس) لخبر مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضها بخلاف الغروب إلخ فالما لم يظهر بظاهر لقوته (والاختيار) أن لا تؤثر عن الاسفار وهو الاضاعة بحيث يميز الناظر القريب منه لأن جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا

الخ (قوله وتحت سواد ثم بياض) يتأمل فيه (قوله ورده الخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور رد ما ذكره بعضهم أنه يذهب الخ (قوله ينحدر) أي يتناقص من جانب أعلاه وينزل (قوله أوراؤه الخ) عطف على وهم (قوله هو المجرة) بفتح الميم والجمع نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيخنا (قوله بالسعد) منزل للقمر كرمي عبارة القاموس وسعد النجوم عشرة سعد بلع وسعد لا خبية وسعد الذابح وسعد السعد وهذه الأربعة من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه (قوله ثم ابطله) أي ابطل القرافي ما قاله الآخرون (قوله وبرهن عليه) أي استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله وجماعة منهم) أي من الحفاظ مبتدأ وقوله ممن التزم الخ خبره والجملة حالية (قوله وقول الصحابي ذلك) أي وجود جبل يقال له قاف (قوله بما لا مجال الخ) فيه توقف إذ يمكن أن يكون منشأ ذلك القول من ابن عباس رضي الله عنهما مجرد دشتهاره بين العرب (قوله منها) أي تلك الطرق (قوله انه) أي قاف (قوله بذلك) أي بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بريدة ومجاهد رضي الله تعالى عنهم (قوله أثره) أي عقب قوله لا وجود له (قوله لأنه) أي القرافي والجار متعلق بأن دفع (قوله فهذا) أي وجود جبل قاف (قوله انه يظهر) أي الفجر الكاذب (قوله وأولي منه) أي من جواب القرافي (قوله فقد يدق يعني بعد الظهور (قوله لخبر مسلم) إلى التنبيه في النهاية والمغنى لا قوله بحيث إلى لأن (قوله لخبر مسلم) وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس مغنى ونهاية (قوله إلخ فالما لم يظهر الخ) أي فيهما مغنى (قوله ولها غير هذا الخ) فالوقاهاستة مغنى وشيخنا (قوله وحينئذ) أي حين إذ قيد كل من التعاريف المذكورة بالحشية (قوله فلا ينافي هذا) أي انعقاد الصلاة في وقت الكراهة أو الحرمة (قوله أو المتحرى هو بها) أي أو الصلاة التي يتحرى الوقت المكروه بها أي يقصد إيقاعها فيه من ذات السبب المتقدم أو المقارن كرمي وبه يندفع توقف السيد البصري حيث قال قوله أو المتحرى هو بها يتأمل المراد به اه (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة من حيث الإيقاع فيه (قوله وفي قولهم في نحو العصر الخ) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل سم عبارة السيد البصري قد يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الخ صريح في التغير كما هو ظاهر فاني يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن أن يحجب عنه بان مراده بالتغير التباين بقرينة ما سبق في التفاسير للاوقات اه أي وبالاتحاد غير التباين فيشمل العموم والخصوص (قوله قلت الخ) قد يقال لا حاجة لاثبات إطلاقين ويكفي في الجواب أن وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل سم وقد يقال هذا اعتراف بثبوت إطلاقين (قوله إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق الخ) أي فيكون الإطلاق في

(قوله وفي قولهم في نحو العصر) ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمل

والاوقات الأربعة السابقة وقت كراهة من الحرمة إلى أن يبقى ما يسعها (تنبيه) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحثية وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه انهم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما يأتي أن الصلاة غير ذات السبب في الوقت المكروه أو المتحرى هو بها لا تنعقد لأن الكراهة ثم من حيث إيقاعها فيه وهناك من حيث التأخير إليه لا الإيقاع وإلا لنافي أمر الشارع بإيقاعها في جميع أجزاء الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار تغايرهما وقد صرحوا باتحادهما في وقت المغرب كما صرح في قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير المثل إلى مصير المثليين وفضيلتها أول الوقت قلت الاختيار له إطلاقان إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق يخالفها وهو الاكثر المتبادر فلا تنافي وبما صرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار إلى مصير المثليين أو الاسفار فصرحوا بتخالفهما

هنا جريا على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قيل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من التصيرات ثانياتهما اختصاص هذه الاوقات تعبد عندا كثير العلماء وابدى غيرهم له حكاما من احسنها تذكر الانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكوثرته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كانهما (٢٨) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكر كذلك كما ان كماله في البطن وتهينته

للخروج كطلوع الفجر الذي هو مقدمة لطلوع الشمس المشبه بالولادة فوجبت الصبح حينئذ كذلك ايضا وكان حكمة كون الصبح ركعتين بقاء كسل النوم والعصرين اربعة اربما توفر النشاط عندهما بمعاناة الاسباب وكان حكمة خصوصها تركب الانسان من عناصر اربعة وفيه اخلاط اربعة فجعل لكل من ذلك في حال النشاط ركعة لتصلحه وتعدلها وهذا اولي واظهر من قول الفقهاء انما لم يزد عليها لان مجموع آحادها عشرة ولا شيء من العدد يخرج اصله عنها والمغرب ثلاثا انها وتر النهار كافي الحديث فتعود عليه بركة الوترية ان الله وتر يحب الوتر ولم تكن واحدة لانها تسمى البتيراء من البتر وهو القطع والحقت العشاء بالعصرين لينجبر نقص الليل عن النهار اذ فيه فرضان وفي النهار ثلاثة لكون النفس على الحركة فيه اقوى (فرع) صح ان اول ايام الدجال كسنة

(قوله جريا على الاطلاق الثاني) قد يقال لاحاجة الى اثبات اطلاقين ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله تركب الانسان من عناصر اربعة) الترتيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله صح ان اول ايام الدجال) اي في حديث مسلم (قوله ويجري ذلك فيما لو مكثت النخ) عبارة شرح العباب وفي الخادم عن بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس طاعة عندهم مدة طويلة فانهم يقدرون للصلاة قال ولعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام شرح العباب قلت لا يرد هذا على ما قدمناه عن الشارح في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب يحمل ذلك على ما اذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله لان في ذلك) اي اختلاف المواقيت (قوله

ونانها ككشور وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخير ان بالتقدير بأن تحرر قدر اوقات الصلوات الارض وتصلى وكذا الصوم وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الآجال ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة (تنبيه) ذكر اصحابنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصرها بآخر ومغربها بآخر وعشاءها بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والميقات لان ذلك انما يبنى على كرية الارض والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس إذ اعظم جبل ارتفاعا على الارض فرسخان وثلاث فرسخ

والنسبة إلى كرة الأرض  
تقريباً كنسبة سبع عرض  
شعيرة إلى كرة قطرها  
ذراع فلم ينشأ ذلك  
الاختلاف إلا من  
اختلاف أوضاع الشمس  
بالنسبة إلى كرة الأرض  
فما من درجة من الفلك  
تسكون فيها الشمس في  
وقت من الأوقات إلا  
وهي طالعة بالنسبة إلى  
بقعة غاربة بالنسبة إلى  
أخرى متوسطة بالنسبة  
إلى أخرى في وقت عصر  
بالنسبة إلى أخرى وعشاء  
وصبح كذلك (قلت يكره  
تسمية المغرب عشاء و)  
تسمية (العشاء عتمة) للنهي  
الصحيح عنها وورود  
تسمية الثاني لبيان الجواز  
(و) يكره (النوم قبلها) أي  
قبل فعلها بعد دخول وقتها  
ولو وقت المغرب لمن  
يجمع لأنه ﷺ كان  
يكرهه وما بعده رواه  
الشيخان ولأنه ربما  
استمر نومه حتى فات الوقت  
ويجوز ذلك في سائر  
أوقات الصلوات ومحل  
جواز النوم إن غلبه بحيث  
صار لا تمييز له ولم يمكنه  
دفعه أو غلب على ظنه أنه  
يستيقظ وقد بقي من  
الوقت ما يسمعها وطهرها  
ولاحرم ولو قبل دخول  
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة  
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سم قول المتن (يكره تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية  
الصباح غداة كما في الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صباحاً ونجراً لأن القرآن جاء بالثانية والسنة  
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها العشاء إن انتهى  
سم ونقل ع ش عن م مثله وزاد المغنى ولا للعشاء العشاء الآخرة اهـ (قوله للنهي) إلى قوله ولو قبل  
دخول الخ في النهاية والمغنى إلى قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية  
أي تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوى وينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل  
المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المغنى والظاهر عدم الكراهة قبل  
دخول الوقت لأنه لم يخاطب بها هو ونقل الرشيدى عن الزياى مثله واعتمد الشبراى ما قاله الاسنوى  
وكذا اعتمد شيخنا عبارته ويكره نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فإنه لا يكره النوم قبله إلا بعد  
دخول وقتها اهـ وقال السيد البصرى ينبغي أن يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق  
وإلا فينبغي أن يكره للاختلاف القوي حيث نفي الحرمة اهـ (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم  
المحذور هنا إذا وقع قبل فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لا فيه قبل فعلها وقد يصور  
بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً سم بخذف (قوله وما بعده)  
أي الاتي في المتن عبارة النهاية كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها اهـ (قوله ويجوز ذلك) أي الكراهة  
المذكورة (قوله ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية والمغنى بأنه إذا غلب عليه  
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه ولا كراهة اهـ (قوله وإلا) أي وإن  
انقضى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بان غلب  
عليه الاستمرار أو شك وقد أشكل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الاتي في قوله ولو قبل دخول الوقت  
فتدبر اهـ (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمغنى فقالا فإن نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن  
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لأنه لم يخاطب بها اهـ (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد  
الدار وظاهره أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المفوت لذلك السعى  
الواجب سم وقال ع ش لا يكره النوم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لأنه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها  
العشاء إن اهـ (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوى سياق كلامهم يشعر بأن المسئلة مصورة بما بعد دخول  
الوقت ولقائل أن يقول ينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره  
إلى خروج الوقت اهـ وفي القوت قال ابن الصلاح كراهة النوم تعمر سائر الأوقات وكان مراده بعد دخول  
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يكره بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء لخوف الاستغراق  
أو التكاثر وكذا قبل المغرب لاسيما على الجديد ويظهر تحريمه بعد الغروب على الجديد اهـ (قوله ولو وقت  
المغرب لمن يجمع) قد يقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبلها فصلها أو وجب تأخيرها إلى وقتها فلم تقع إلا قبل  
وقتها لا فيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب  
أيضا ويمكن أن يصور أيضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فإذا أرا إذا لجمع كرهه أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء  
وإن اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتأمل (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار  
وظاهره أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المفوت لذلك السعى الواجب  
(قوله بأنها مضافة لليوم) أي ولاضافتها لليوم حرم كل ذي ربح كرهه بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب السعى للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال أبو زرعة المنقول خلاف ما قاله (٤٣٠) أولئك (والحديث بعدها) أي بعد دخول وقتها وفعلها فيه أو قدره أن جمعها تقدماً لا قبل

ذلك على الوجه لأنه ربما  
قوته صلاة الليل أو أول  
وقت الصبح أو جميعه وليختم  
عمله بأفضل الأعمال وقضية  
الأول كراهته قبلها أيضاً  
لكن فرق الأسنوي بأن  
إباحة الكلام قبلها تنتهي  
بالامر بإيقاعها في وقت  
الاختيار وأما بعدها فلا  
ضابط له فكان خوف  
الفوات فيه أكثر وهو الوجه  
من قول غيره هو قبلها  
أولى بالكراهة لتفويته  
فضيلة أول الوقت ويرد بما  
يعلم بما يأتي أن مطلق  
الحديث قبلها لا يستلزم  
تفويت ذلك فصح تقييدهم  
بعدها وأما ما قبلها فإن  
فوت وقت الاختيار كره  
أي كان خلاف الأولى وإلا  
فلا (إلا) لمنتظر الجماعة  
ليعبدوا معهم ولو بعد وقت  
الاختيار وللمسافر لخبر أحمد  
لا يمسر بعد العشاء إلا لمصل  
أو مسافر وإلا لعذر أو (في  
غير) كعلم شرعي أو القلة  
أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة  
أثار الصالحين أو إيناس  
ضيف أو زوجة عند زفافها  
أو الملاطفة بها ونحو ذلك  
(والله أعلم) لما صح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يحدثهم  
عامة ليلة عن بني إسرائيل  
ولأنه خير ناجز فلا يترك  
لمفسدة متوهمة (ويسن  
تعجيل الصلاة لأول

مخاطبتها قبل دخول الوقت وإن قلنا بجوب السعي على بعيد الدار أو في البجيري عن القليوبي مثله  
(قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها (قوله المنقول خلاف الخ) اعتمده النهاية  
والمغني كما مر اتفاق قول المتن (والحديث بعدها) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه فهو  
أشد كراهة مغني ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والأخبار الكاذبة فإنه  
لا يحل سماعها لإيعاب والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة البجيري  
والحق بالحديث نحو الخياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الخياطة الكتابة وينبغي أن لا تكون للقرآن أو  
لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه (قوله أي بعد) إلى قوله وهو الوجه في النهاية (قوله أو قدرة الخ) عبارته  
في شرح الارشاد والوجه خلافه لابن العماد أنه إذا جمعها تقدماً لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى  
وقت الفراغ منها غالباً اه سم وفي عرش عن الأسنوي ما يوافقه (قوله على الوجه) وفاقاً للنهاية  
وخلافاً للمغني قوله لأنه أي الحديث بعد العشاء (قوله لأنه ربما فوت صلاة الليل) أي إن كان له صلاة الليل  
مغني (قوله وليختم الخ) عطف على قوله لأنه الخ (قوله وقضية الأول) وهو قوله لأنه ربما الخ (قوله ينتهي)  
الأولى التانيث (قوله وهو) أي ما قاله الأسنوي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور (قوله من قول غيره  
هو قبلها الخ) نقل المغني هذا القول عن ابن النقيب وأقره (قوله ويرد) أي قول الغير (قوله بما يأتي) أي من  
الاستثناءات لا سيما من قوله بل لو قدمها الخ (قوله فإن فوت وقت الاختيار) هلا قال أو وقت الفضيلة  
سم وبصري (قوله وللمسافر) أي فلا يكره في حقه الحديث بعدها مطلقاً سواء كان السفر طويلاً أو لا  
وسواء كان الحديث في خير أو لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن  
مقتضى إطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حصله أن يحتاج إليه المسافر لا عانته على  
السهر المحتاج إليه عرش (قوله لا يمسر) أي لا حديث عرش (قوله أو إيناس ضيف) أي ما لم يكن فاسقاً أو لا  
حرم إلا لعذر كخوف منه على نفس أو مال وهذا إذا كان له إيناسه لكونه فاسقاً أما لو كان من حيث الضيافة  
أو كونه شيخه أو معلمه فإنه يجوز فإن لم يلاحظ في إيناسه شيان من ذلك فيظهر الحاقه بالأول فيحرم عرش (قوله  
ونحو ذلك) كتكلم بمادعت الحاجة إليه كحساب مغني ونهاية (قوله عامة ليلة) أي أكثره عرش قول المتن  
(قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ) أي ولو عشاء نهاية ومغني (قوله إذا تيقن) إلى قوله على ما في ذخائر في  
المغني (قوله للاحاديث) إلى قوله ويندب في النهاية الا قوله ذكرته في شرح العباب (قوله للاحاديث  
الصحيحة الخ) وأما خبر أسفر وبالفجر فإنه أعظم للاجر فعارض بها ولأن المراد بالأسفار ظهور الفجر  
الذي به يعلم طلوعه فالأخير إليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضاً أن المراد بالأسفار  
إنما هو النهي عن التأخير عنه دون التقديم عليه (قوله ويحصل) أي التعجيل أو سنه (قوله بأسبابها) أي  
كالطهارة والأذان والستر مغني ونهاية (قوله مع ذلك) أي الاشتغال المذكور (قوله نحو شغل الخ) أي  
كاخراج حدث بدافعه وتحصيل ماء ونحو ذلك مغني ونهاية (قوله يوفر خشوعه) بل الصواب الشيع كما مر  
في المغرب مغني عبارة عرش قوله يوفر خشوعه قضيته أن الشيع بفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مرله

والحديث بعدها) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت أما المكروه ثم هنأ أشد  
كراهة وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطال وغيره والأخبار الكاذبة فإنه لا يحل سماعها لعدم صحتها  
كما في المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل إلا أن يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة  
البطال وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره (قوله أو قدره أن جمعها تقدماً)  
عبارته في شرح الارشاد والوجه خلافه لابن العماد أنه إذا جمعها تقدماً لا يكره الحديث إلا بعد دخول وقتها  
ومضى وقت الفراغ منها غالباً اه (قوله فإن فوت وقت الاختيار) هلا قال أو الفضيلة (قوله والمسافر)  
نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بأن مقتضى إطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

الوقت) إذا تيقن دخوله للاحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الأعمال ويحصل باشتغاله  
بأسبابها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ويغتفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكل لقمة توفر خشوعه



وتقديم سنة راتبة بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة (٤٣١) التمجيل على ما في الذخائر ويستثنى من

ندب التمجيل مساءً بل  
كثيرة ذكرتها في شرح  
العباب وغيره وضابطها  
ان كل ما ترجحت مصلحة  
فعله ولو أخر فانت يقدم  
على الصلاة وان كل كمال  
كالجماعة اقترن بالتأخير  
وخلا عنه التقديم يكون  
التأخير لمن أراد الاقتصار  
على صلاة واحدة حتى  
لا ينافي ما يأتي في الابرار  
معه افضل ويندب للامام  
الحرص على أول الوقت  
لكن بعدمضي قدر اجتماع  
الناس وفعلمهم لاسبابها  
عادة وبعده يصلي بمن حضر  
وان قل لان الاصح ان  
الجماعة القليلة اوله افضل  
من الكثيرة آخره ولا  
ينتظر ولو نحو شريف  
وعالم فان انتظره كرهه ومن  
ثم لما اشتغل صلى الله عليه  
وسلم عن وقت عادته  
اقاموا الصلاة فتقدم  
أبو بكر مرة وابن عوف  
اخرى مع انه لم يطل تأخره  
بل أدرك صلاتهما واقتدى  
بهما وصوب قعلهما نعم  
يأتي في تأخر الراتب  
تفصيل لا ينافيه هذا  
لعلمهم منه صلى الله عليه  
وسلم بالحرص على أول  
الوقت وقد يجب التأخير  
ولو عن الوقت كما في محرم  
خاف فوت الحج لو صلى  
للعشاء وكن رأى نحو

في وقت المغرب والأقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله) تقديم سنة الخ جعله في حين الاغتفار يومه ان  
الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كما لا يخفى بل قد يقال ايضا الافضل تقديم اكل اللقم الموفرة  
للخشوع سم (قوله) بل لو قدمها الخ فيه ما مررت الاشارة اليه في وقت المغرب بصري عبارة عرش قد  
بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المعبرة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه  
ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من انه لو قدم الاسباب الخ اه (قوله) حصل سنة التمجيل  
اي لكن الفعل في أول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك  
التحريم مع الامام ومن أدرك التشهد فالحاصل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل عرش  
(قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو بالذال المعجمة عرش (قوله) مسائل كثيرة نحو  
اربعين صورة منها ندب التأخير لمن يرى الجمار ولمشافر سائر وقت الاولى وللواقف فيؤخر وان كان نازلا وقتها  
ليجدها مع العشاء بمزدلفة اي إذا كان سفره سفر قصر ولمن تيقن وجود الماء والسترة والجماعة او القدرة  
على القيام اخر الوقت ولدائم الحدث إذا رجا لا تقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه او يظن  
فواته لو اخرها نهاية زاد المغنى وللمعذور في ترك الجمعة فيؤخر الظهر الى اليأس من الجمعة إذا أمكن زوال عذر  
كما سيأتي في الجمعة اه وقولها ولمسافر الخ استشكله السيد البصري بانه محل تأمل لماسياتي ان الجمع مطلقا  
خلاف الاولى خروجا من خلاف مانعه اه وقد يجب بان كلامها مفروض فيمن اراد الجمع (قوله) كالجماعة  
ظاهر السياق تقييدها بالمطلوبة بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لكون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره  
فيه الاقتداء فليراجع (قوله) لمن اراد الاقتصار الخ اي بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الاقتصار نعم  
واضح ان محله إذا كان الكمال في الثانية بما يقتضي مشروعية الاعادة كالجماعة ولا فالتأخير اولى ولا يأتى  
التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله) على صلاة واحدة اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح  
قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم سم (قوله) ويندب للامام الخ) سيأتي له قبيل فصل الاستقبال  
ما لفظه ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب اي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم اطبق  
العلماء على كراهة تأخيرها من اوله اه فلي تأمل الجمع بين اطلاقه هنا وتقييده ثم بصري (قوله) لان الاصح  
ان الجماعة القليلة اوله افضل الخ قد يشكك على قوله السابق ان كل كمال كالجماعة اقترن الخ إلا ان يقال ان  
مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصلة مع  
كل من التقديم والتأخير وان فاتت بتقديمها صفة كمال فيها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة  
في نحو مسجد بعيد لنحو كبره او فقه امامه ندب له الا براد وان امكنه في قريب على الوجه انتهى عرش (قوله)  
ومن ثم اي من اجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله) في تأخر الراتب الخ) اي الامام الراتب  
لمسجد (قوله) لعلمهم منه ﷺ الخ) وقد يجب ايضا بانهم ظنوا بالقرآن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم  
يمنع عادة من الحضور سم (قوله) نحو غريق الخ) اي كحريق (قوله) على ميت خيف انفجاره) بقي مالمو  
تعارض عليه فوت عرفه وانفجار الميت فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب تقديم الثاني لان فيه  
هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه عرش (قوله) يجب الصلاة) الى قوله فان قلت في  
النهاية والمغنى لا قوله وكذا الى واذا قوله ومثله فائتة بعذر (قوله) لا ان عزم الخ) اي فان لم يعزم ثم وان  
فعلما في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه يحتاج اليه المسافر لاعانتته على السهر المحتاج اليه (قوله) وتقديم سنة راتبة جعله  
في حين الاغتفار يومه ان الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كما لا يخفى بل قد يقال الافضل  
ايضا تقديم اكل اللقم الموفرة للخشوع (قوله) على صلاة واحدة اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في  
شرح قوله في التيمم ولو يتيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم (قوله) لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه)  
تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبقى إلا ما يسعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثناؤه وكذا كل واجب  
 موشع قيل إنما يجب ذلك  
 حيث لم يسن التأخير  
 لا كالأبراد وفيه نظر ثم  
 رأيت بعضهم رده بأنه  
 يلزم مزيد جمع التأخير  
 الشامل للندوب والجائز  
 نيته وإلا عصي وكانت  
 قضاء وكان وجه الرد به  
 أن نذب التأخير لم يناف  
 وجوب النية وإن اختلف  
 ملحظ البابين والاولى في  
 وجهه أن نذب التأخير  
 عارض فلا يرفع حكم  
 الواجب الاصلى وهو  
 توقف جواز التأخير  
 على العزم وإذا أخرها  
 بالنية ولم يظن موته فيه  
 فمات لم يعص لأنه لم يقصر  
 لكون الوقت محدودا ولم  
 يخرجها عنه وبه فارق ما  
 يأتي في الحج ومثله فائنة  
 بعذر لأن وقتها العمر  
 أيضا فان قلت مرفى النوم  
 أنه لو توهم الفوت معه  
 حرم فهل قياسه هذا حتى  
 يتضيق بتوهم الفوت قلت  
 نعم إلا أن يفرق بأن من  
 شأن النوم التفويت فلم  
 يحز إلا مع ظن الادراك  
 بخلافه هنا ( وفي قول  
 تأخير ) فعل ( العشاء  
 أفضل ) ما لم يجاوز وقت  
 الاختيار لاحاديث فيه ومن  
 ثم اختياره المصنف وغيره

وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصري قوله إلا ان عزم الخ أى على  
 الاصحح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي انه لا يجب ابن شهبة وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع  
 وبالغ في منع الموانع فقال ان الايجاب إثبات حكم بغير دليل شرعى اه ( قوله اثناؤه ) أى قبل خروج وقتها  
 ( قوله انما يجب ذلك ) أى العزم ( قوله لا كالأبراد ) يعنى لا في نحو الأبراد ما يسن فيه التأخير ( قوله ثم رأيت  
 بعضهم ) هو ابن شهبة بصري ( قوله الشامل ) أى جمع التأخير ( قوله للندوب ) أى كاللواقف بعرفة المسافر  
 سفر قصر ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه ان حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليها في اول الوقت  
 اما فعلها او العزم على فعلها في الوقت اونية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت  
 فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في اول الوقت سم ( قوله في وجهه )  
 أى وجه رد القيل المذكور ( قوله ولم يظن موته فيه الخ ) فان غلب على ظنه انه يموت في اثناء الوقت بعدمضى  
 قدرها كان لزمه قود فطال به ولى الدم باستيفائه فأمر الامام بقتله تعين الصلاة في أول الوقت فيعصى  
 بتأخيرها عنه لان الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق ان الشك كالظن مغنى ونهاية زاد سم عن  
 العباب وشرحه مانصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا الاقرب الالحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر  
 ما يؤيد ذلك اه ( قوله فمات ) أى في اثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغنى ونهاية ( قوله وبه ) أى  
 بقوله لكون الوقت الخ ( قوله ما يأتي في الحج ) أى من أنه يفسق إن مات ولم يحج كرى ( قوله ومثله ) أى مثل  
 الحج فيما يأتي فيه ( قوله فائنة بعذر الخ ) أى من صلاة ومثلها الصوم ومقتضى هذا التشبيه انه بالموت يتبين اثمه  
 من آخر وقت الامكان ع ش ( قوله فان قلت الخ ) راجع الى قوله وإذا أخرها بالنية الخ ( قوله مرفى النوم الخ )  
 قد يقال الذى مرجوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهى لا تنافي توهم عدم الاستيقاظ فلو ابدل التوهم بالشك  
 لكان حسنا لتماحه مع كفايته في الايراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتى عن سم مثله وعبارة ع ش بعد  
 سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في اثناء الوقت أو شك في ذلك الخ  
 أنه لو توهم موته لم يأتى بالتأخير بناء على ما اقتضاه العطف للشك على الظن ان المراد به استواء الطرفين فلا  
 يكون التوهم ملحقا بتوهم الفوات بالنوم اه ( قوله فهل قياسه هذا ) أى قياس الفوت بالنوم الفوت بنحو  
 الموت ( قوله حتى يتضيق ) أى وقت الاداء سم ( قوله بتوهم الفوت ) أى بغير النوم ع ش ( قوله فلم يحز إلا  
 مع ظن الادراك ) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك  
 احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله انه لو توهم الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل  
 التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الادراك فليتأمل سم ( قوله ما لم يجاوز ) إلى قوله والذى يتجه في المغنى إلا  
 قوله كلهم او بعضهم وقوله لانه عارض إلى ومن يصلى وكذا في النهاية لا لقوله ومن ثم إلى لكن ( قوله لكن  
 تقديم الخ ) عبارة المغنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الاحاديث ولانه هو الذى واظب عليه صلى  
 الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قبل التعجيل افضل اريد ما إذا خيف النوم وحيث قيل

أيضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به <sup>والتوهم</sup> يمنع عادة من الحضور ( قوله والاولى في وجهه الخ ) الوجه ان  
 حاصل المقام فيمن له الجمع ان الواجب عليها في اول الوقت اما فعلها او العزم على فعلها في الوقت اونية تأخيرها  
 ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم ان اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها ان لم  
 تتقدم هذه النية في اول الوقت ( قوله حتى يتضيق بتوهم الفوات الخ ) قال في العباب وإنما يتوسع الاداء ان لم  
 يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها وإلا تضيق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره  
 أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظروا الاقرب  
 الالحاق ثم رأيت الاسنوى ذكر عنه ما يؤيد بذلك ( قوله فلم يحز إلا مع ظن الادراك ) صريح في جواز النوم  
 مع ظن الادراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الادراك احتمال توهم الفوت فهذا ينافى قوله لانه لو توهم  
 الفوت معه حرم لان توهم الفوت صادق مع ظن الادراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الادراك

لكن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من ان محل ندب التعجيل مالم تعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يسن الابراء بالظهر) اى ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذنانها عن اول وقتها الى ان يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشى فيه قاصدا للجماعة ولا

يجاوز نصف الوقت (في شدة الحر) لخبر البخارى إذا اشتد الحر فابردوا بالظهر فان شدة الحر من فيج جهنم اى غليانها وانتشار لهبها وخرج بالظهر للجمعة لان تأخيرها معرض لفواتها لكون الجماعة شرطاً فيها وما فى الصحيحين مما يخالف ذلك حمل على بيان الجواز (والاصح اختصاصه) اى سن الابراء (ببلد حار) أى شديد الحر كالجزيرة وبعض العراق واليمن (وجماعة مسجد) أو محل آخر غيره (يقصدونه) كلهم أو بعضهم بمسقة فى طريقهم اليه شديدة بحيث تسلب خشوعهم كان ياتوه (من بعد) فى الشمس لمسقة التعجيل حينئذ بخلاف وقت بارد أو معتدل وإن كان ببلد حار وبلد باردة أو معتدلة وإن وقع فيها شدة حر اى لانه عارض لوضعها فلم يعتبر ويؤخذ منه ان البلد لو خالفت قطرها فى اصل وضعه بأن كان شأنه الحرارة دائماً وشانها البرودة كذلك كالطائف بالنسبة لقطر الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر هنا بل تلك البلد التى هو فيها وبهذا يجمع بين من عبر ببلد ومن عبر بقطر فالاول فى بلد خالفت وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذى واظب الخ) أى وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضى التأخير ع (قوله) ومن ان محل ندب التعجيل) اشار به الى ان قول المصنف ويسن الابراء الخ مستثنى من قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء فى غير ايام الديال اماهى فلا يسن الابراء فيها لانه لا يرجى فيها زوال الحر فى وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كما نقل عن الزياى معلله انتفاء الظل واما البوادى التى ليس فيها نحو حيطان يمشى فى ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية لإطلاعهم سن الابراء فيها لانه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر ع (قوله) بتأخيرها دون اذنانها) عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما افهمه كلامهم وصرح به فى المطالب وحمل امره صلى الله عليه وسلم بالابراء به على ما إذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على الاقامة ولا بعده فيه وإن ادعى بعده فى رواية الترمذى التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) الى ان يبقى) اى يصير نهاية ومغنى (قوله) ولا يجاوز نصف الخ) اى لا يؤخرها عنه. مغنى قول الماتن (فى شدة الحر) اى لافى شدة البرد الى ان يخف قياساً عن شدة الحر لان الابراء فى الحر رخصة فلا يقاس عليه مراه سم على المنهج اقول الاولى لان الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد وإنما قلنا هذا الاولى لان الصحيح جواز جريان القياس فى الرخص ع (قوله) فابردوا بالظهر) الباء للتعدية وقيل زائدة ومعنى ابردوا ابروا وادخلوا سبيل التضمين ففتح البارى اه شوبرى (قوله) من فيج جهنم) قال فى النهاية اخرجه مخرج التشبيه والتتميل اى كانه نار جهنم فى حرها انتهى ع (قوله) اى غليانها الخ) هو من كلام الراوى (قوله) وانتشار الخ) عطف تفسير ع (قوله) وما فى الصحيحين الخ) اى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومغنى (قوله) حمل على بيان الجواز) جمعاً بين الأدلة لانه زاد المغنى مع ان الخبر رواه الاسماعيلى فى صحيحه فى الظهر فتعارضت الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كنانة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم المعارض اه قول الماتن (قوله) ببلد حار) رجع السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كافية ولو فى ابرد البلاد ابن شبة اه بصري عبارة النهاية والمغنى ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن فى كل ما ذكر لا إطلاق الخبر اه (قوله) او محل اخر الخ) كراباط ومدرسة ولو عبر بمصلى بدل مسجد لشمل ما قدرناه إلا ان يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر مغنى (قوله) أو بعضهم) صادق بو احد بصري وبجيرى (قوله) بحيث تسلب خشوعهم) اى وكما قاله نهاية ومغنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراده من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شيخاً يزول خشوعه بمجيئه فى اول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراء او العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظراً ولا يبعد الثانى ثم رابت حج صرح به ع قول الماتن (من بعد) ضابط البعد ما يتاثر قاصده بالشمس مغنى عبارة النهاية ما يذهب به الخشوع وكما قاله لتاثره بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) اى كالشام وقوله او معتدلة اى كمصر فليوبى (قوله) وإن وقع الخ) اى اتفق نهاية ومغنى (قوله) لانه) أى وقوع شدة الحر فيها (قوله) ويؤخذ منه) أى من التعديل (قوله) لو خالفت) اى وضعه (قوله) دائماً) اى فى وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) اى دائماً (قوله) او عكسها) اى كحوران بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شان بعض شهورها كالاسد الحرارة دائماً وعدمها فى غيره فهل يسن الابراء فيها فى ذلك الشهر الحرام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وبهذا) اى الماخوذ (قوله) بين من عبر) اى عند ذكر شروط سن الابراء وقوله ببلد اى كالمصنف (قوله) فى بلد خالفت الخ) اى لاجل ادخالها (قوله) وعلى هذا) اى الثانى (قوله) إلا ان يريد) اى المصنف كالرافعى (قوله) اى من حيث الجملة الخ) يعنى ان فليتا مل (قوله) ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطرها) عبارة الارشاد فى قطر حر بشدته اه وهى مصرحة بأن شدة الحر فى غير قطر الحر لا أثر له (قوله) ولم يأتهم غيرهم) مفهومه سن الابراء لهم إذا كان ياتهم غيرهم فى

فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وإن تخلف بالنسبة لبقعة أو شخص وبلد حار وضعا ومن يصلي ببيته منفردا أو جماعة وجمع بمصلي يأتيونه بلامشقة أو حضروه ولم يأتهم غيرهم أو يأتهم من غير مشقة عليه لنحو قرب منزله أو وجود ظل يمشى فيه فلا يسن الأبراد هؤلاء لعدم المشقة نعم نحو امام محل الجماعة المقيم به ويسن له تبعاه لهم للاتباع والذي يتجه أن الأفضل له فعلها أولا ثم معهم لأن سن الأبراد في حقه بطريق التبع كما تقرر فشمّل ذلك قولهم يسن لراعي الجماعة أثناء الوقت فعلها أولا ثم معهم وعدم نقل الاعادة عنه صلى الله عليه وسلم لا يستلزم عدم ندبها ورفق بعضهم بين ما هنا وقولهم يسن إلى آخره بما لا يصح فاحذره وكذا يسن الأبراد لمن يقصد المسجد للصلاة فيه منفردا كما يحبه السنوي وغيره وفي كلام الرافعي اشعار به (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها خارجه (فالأصح أنه ان وقع في الوقت منها ركعة) كاملة بأن فرغ من السجدة الثانية

اشتراط شدة الحر بالنسبة إلى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وإن لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الأشخاص كذلك كركى وقوله إلى جملة البلد لعل المناسب إلى جملة القطر (قوله فالحاصل) أي حاصل قول الزركشي بعد الإجمال وقوله من كونه أي الأبراد كركى (قوله وبلد الخ) عطف على قوله وقت الحر على توهم اقترانه في (قوله ومن يصلي الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف عليه (قوله وجمع بمصلي يأتيونه بلامشقة الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بأفضل أو بمحل حضره جماعة لا يأتهم غيرهم أو يأتهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يحد ظلال الخ (قوله ولم يأتهم غيرهم) مفهومة سن الأبراد لهم إذا كان يأتهم غيرهم ففي الاقتصار على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مقيما به لكن ينتظر غيره سن له الأبراد اماما كان أو ماموما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح ما نصه وقوله نحو الإمام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الإمام غير هان الأفضل فعلها أو لا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم إذا حضر متحملا للمشقة وقدير يد بالمقيم من حضر أول الوقت (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشمّل ذلك) أي نحو الإمام المذكور (قوله الاعادة) الأولى فعلها أولا (قوله ورفق بعضهم الخ) أي قائلا بعدم أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) أي بين نحو الإمام المذكور (قوله وكذا يسن الخ) هو المعتمد خلافا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومعنى (قوله وبعضها) إلى قوله والحديث في النهاية والمغنى إلا قوله عند الاصوليين (قوله بأن فرغ من السجدة الثانية) أي بأن رفع راسه من السجدة الثانية وان لم يصل إلى احد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وبقى ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء ام لا فيه نظروا الأقرب الأول وينبئ على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء أو أداء عشاء عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ منها رفع راسه عن الأرض أو حصول القدر المجزئ حتى لو سجد الثانية وإطمان فيها فخرج الوقت قبل رفع راسه كانت اداء محل تأمل لعل الأول هو المتبادر من الفراغ وان كان الثاني الوجه معنى اه وقوله هو المتبادر أقول بل هو المتعين كما مر عن عشاء قول المتن (فالأصح الخ) والوجه الثاني ان الجميع اداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت اداء وما بعده قضا هو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخرج الوقت وقلنا ان المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر ولا لزمه الاتمام مغنى وفي عشاء عن ابن الاقتصار على الإمام في قوله نعم الخ فيه ما فيه (قوله نعم الخ) عبارته في الارشاد ولو حضر موضع الجماعة أول الوقت أو كان مقيما به أو سكن ينتظر غيره سن له اماما كان أو ماموما لا يسنوي والأذرعى واقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وقوله نحو امام شامل للإمام وغيره فقوله والذي يتجه ان الأفضل له فعلها أو لا جماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل (قوله المقيم به) قد يقال وكذا غير المقيم إذا حضر متحملا للمشقة وقد يرد بالمقيم من حضر أول الوقت (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الأفضل له فعلها أولا في منزله ثم معهم وفيه تأمل (قوله ورفق بعضهم الخ) مشى على الفرق

(فالجميع أداء) أي وينوي به الاداء رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله لخبر الشيخين الخ) مفهومه دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداة) أي وإلا فطلق إدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم افعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أي والمراد بالافعال ما يشمل الاقوال بحجري (قوله إذ غالب ما بعدها الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير كافي المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنما يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشوبري على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته وإنما لم يجعله تكرير حقيقة لان التكرير إنما هو الاتيان بالشيء ثانيا مراداً به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك إذ ما بعده الركعة مقصود في نفسه كالاولي كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلث في الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعني ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله ان ما في الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالتعمد على عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو الصواب ما قاله الامام وبه افق شيخنا الشهاب الرملي سم على حج اه ع ش (قوله والصواب الخ) لعله يقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمعنى أدركها فساكنه أدرك الصلاة في الكمال والفضل لا في الاداء بصري ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف في الانه الخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغي انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء وينزده عليه ع ش اقول ويرجح كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة والاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في اول الوقت وايضاً قوله وينزده عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله افسد) أي عمدانها به ومعنى (قوله كانت اداء الخ) المعتمدانه لانجب إعادتها قوله ع ش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كحسب في مكان مظلم نهاية ومعنى (قوله جوازا) إلى الماتن في النهاية وإلى قوله ووقع في المعنى إلا ما انبه عليه (قوله إن قدر على اليقين) أي بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلاً ومعنى ع ش (قوله نعم) استدراك على الماتن (قوله ان أخبره) أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورقيما غنى قال ع ش وفي معنى اخبار الثقة منزلة وقضها عدل وافاسق ومضى عليها من يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا أو الشفق غاراً بمعنى (قوله في صحوة) متعاقب بقوله سمع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبارة المغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله اذا لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حينئذ أي حين وجود الاخبار او السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

عبدالحق مثله قول الماتن (فالجميع أداء) أي وينوي به الاداء رشدي (قوله كذلك) أي كاملة (قوله لخبر الشيخين الخ) مفهومه دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أي مؤداة) أي وإلا فطلق إدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم افعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أي والمراد بالافعال ما يشمل الاقوال بحجري (قوله إذ غالب ما بعدها الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أي كالتكرير كافي المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لان كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنما يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشوبري على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم في آياته وإنما لم يجعله تكرير حقيقة لان التكرير إنما هو الاتيان بالشيء ثانيا مراداً به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك إذ ما بعده الركعة مقصود في نفسه كالاولي كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلث في الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعني ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كافي شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله ان ما في الوقت أداء مطلقاً) ونقل الزركشي كالتعمد على عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو الصواب ما قاله الامام وبه افق شيخنا الشهاب الرملي سم على حج اه ع ش (قوله والصواب الخ) لعله يقطع النظر عن الحمل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر في رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمعنى أدركها فساكنه أدرك الصلاة في الكمال والفضل لا في الاداء بصري ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافي ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله ولا خلاف في الانه الخ) أي إن كان التأخير بغير عذر (قوله وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغي انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإنما تركه لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء وينزده عليه ع ش اقول ويرجح كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة في الوقت إلى فعلها في خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها في وقت الفضيلة والاختيار إلى فعلها في وقت الجواز مع العزم في اول الوقت وايضاً قوله وينزده عليه لا يظهر له وجه (قوله ومر) أي في بيان وقت العصر (قوله افسد) أي عمدانها به ومعنى (قوله كانت اداء الخ) المعتمدانه لانجب إعادتها قوله ع ش وبصري (قوله لنحو غيم) أي كحسب في مكان مظلم نهاية ومعنى (قوله جوازا) إلى الماتن في النهاية وإلى قوله ووقع في المعنى إلا ما انبه عليه (قوله إن قدر على اليقين) أي بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلاً ومعنى ع ش (قوله نعم) استدراك على الماتن (قوله ان أخبره) أي من جهل الوقت (قوله ثقة) أي من رجل أو امرأة ولورقيما غنى قال ع ش وفي معنى اخبار الثقة منزلة وقضها عدل وافاسق ومضى عليها من يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا أو الشفق غاراً بمعنى (قوله في صحوة) متعاقب بقوله سمع (قوله لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبارة المغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله اذا لا حاجة به) أي لمن جهل الوقت حينئذ أي حين وجود الاخبار او السمع المذكور (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله لو أمكنه الخروج

في شرح الارشاد (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد (قوله ان ما في الوقت أداء مطلقاً الخ) ونقل الزركشي كالتعمد على عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه في شرح العباب حمل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعي وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو الصواب ما قاله الامام وبه افق شيخنا الشهاب الرملي (قوله بخلاف ما لو أمكنه الخ) سيأتي نظير هذا في القابلة كالحال حائل وامكنه صعوده

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبلية كالأحوال حائل وأمكنه صعوده لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد الخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنما حرم الخ سم (قوله لان فيه الخ) أي فيجوز له الاجتهاد لان الخ (قوله فيه) أي الخروج (قوله وللمنجم الخ) أي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى أن أول الوقت طلوع النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها مغنى ويأتي في الشارح مثله (قوله العمل بحسابه) أي جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل للمالو معجز عن اليقين وقد ينظر فيه حينئذ فان جريان العادة الإلهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص اقوى في إفادة الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رايت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله بحسابه كتنظيره في الصوم عنده بصرى عبارة ع ش بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على المنهج عن الشارح مر اه (قوله ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن لغيره العمل به فيحتمل بجيئه هنا وان يفرق بان امارات دخول الوقت أكثر وايسر من امارات دخول رمضان سم على حج والاقرب عدم الفرق كما صرح به مر في فتاويه ع ش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقها أي المنجم والحاسب جاز تقليد ههما قياسا على الصوم كافي ع ش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة الكردى على شرح بافضل والذي اعتمده المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما عدم جواز تقليد ههما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى والاسنى وجري الشهاب الرملى ووافقه الطيلاوى والجمال الرملى على وجوب تقليد ههما في أي الصوم وقيده الجمال الرملى بما اذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما عدلان اه (قوله غيره) صادق بالاعمى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث ساغ بصرى (قوله لم يجز لقادر تقليده) لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى لو أخبره باجتهاد ان صلاته وقعت قبل الوقت لم يلزمه إعادتها مغنى وشرح بافضل ويأتي في الشارح مثله (قوله إلا اعنى الخ) منقطع بالنسبة لاعمى البصيرة لانه ليس بقادر على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج وللاعمى كالبصير العاجز تقليد مجتهد اعجزه في الجملة اه (قوله فانه مخير الخ) كذا في النهاية والذي يصرح به كلام غير ههما محل التخيير في اعمى البصر فقط دون اعمى البصيرة وهو الذى يتجه إذا المراد به كما هو ظاهر العاجز عن الاجتهاد بصرى أي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله كقراءة الخ) أي ومطالعة وصلاة مغنى (قوله وصياح ديك الخ) ظاهره انه يصلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتامل في الخياطة التي فعلها هل اسرع فيها عن عادته او لا وهل اذن الديك قبل عادته ان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه المعتاد الى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قوله اجتهد بورد ونحوه فجعل الورد ونحوه آلة للاجتهاد ولم يقل اعتمد على ورد ونحوه اه وهو ظاهر ع ش ويأتي عن شيخنا والبصرى ما يوافقه (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان اخر مجرب سم (قوله وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده انه لا يشترط كونهم ثقة ولا علمهم بالآوقات والثاني واضح فان توافق اجتهاداتهم وإن لم يكونوا عارفين يغلب على الظن دخوله واما الاول فحل تامل حيث لم يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر فيما يظهر في مستقلين اما لو كانوا متابعين لواحد منهم كما هو مشاهد في مؤذنى الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما يظهر فان كان ثقة عارفا بالآوقات جاز على مرجح الامام الزوى فليتامل بصرى (قوله وكذا ثقة عارف الخ) قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتعويل عليه في المنة بتقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا ان يجاب بانها اعلی رتبة من المجتهد فهو رتبة بين الخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجملة وإنما جرم على القادر على العلم بالقبلية التقليد ولو لخبر عن علم لعدم المشقة فانه إذا علم عين القبلية مرة واحدة اكتفى بها ما لم ينتقل عن ذلك المحل والاوقات متكررة فيعسر العلم كل وقت وللمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد لم يجز لقادر تقليده إلا اعمى البصر او البصيرة فانه مخير بين تقليده والاجتهاد نظرا لعجزه في الجملة ( بورد ) كقراءة ودرس ( ونحوه ) كصنعة منه او من غيره وصياح ديك مجرب وكثرة المؤذنين يوم الغيم بحيث يغلب على الظن أنهم لكثرتهم لا يخطئون وكذا ثقة عارف باوقات

لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقييد الخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنما حرم الخ (قوله وللمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم أن لغيره العمل به فيحتمل بجيئه هنا وان يفرق بان امارات دخول الوقت أكثر وايسر من امارات دخول رمضان (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان اخر مجرب (قوله وكذا ثقة عارف بالآوقات يومه) أي يوم الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتعويل عليه في

عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالباً نعم ان علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتبارهم مطلقاً ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس ايضاً رتبة المزاوول الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المجربة وبيت الابرة لعارف به فهذا كله أى العلم بنفسه واخبار الثقة عن علم وأذانه في الصحو والمزاوول والمناكب والساعات وبيت الابرة الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بور من قران او درس او مطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك او نحوه كجار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل اسرع فيها او لا وفي اذان الديك هل قبل عاداته او لا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقلد المجتهد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير وأما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اه بحذف وعبارة الكردى على شرح بافضل والحاصل ان المراتب ست احدها مكان معرفة الوقت بيقين ثانياً وجود من يخبر عن علم الثمار تبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهى المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم اربعاً إمكان الاجتهاد من البصير خامساً إمكانه من الاعمى سادساً عدم إمكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينهما وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجده خير بينهما وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينهما وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاً (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالأخبار عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصير تقليده اه سم (قوله) إذلاً يتقاعداً (خ) قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وإن كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صنيعه يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان اتباعهم تقليد لهم فلي تأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمعنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقاً تركه الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيرها الى خوف القوات أفضل اه (قوله) وقع في حديث الخ) الاولى الاخصر وما في حديث أبى داود وما يخالف ذلك في المسافر لا حجة فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانعقاد (قوله وغيرها) أى غير المبالغة (قوله) كنا إذا الخ) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب إذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذى الخ علة لعلة العلة المتقدمة ولو حذف لان لكان اوضح واخصر (قوله) لاستحالة شكهم الخ) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول وينبغي الظهور ما يشعر به الحديث من كونه صلى الله عليه وسلم منتظراً معهم للزوال (قوله)

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد الخ إلا أن يجاب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتمد على امر اقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطا من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده م (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالأخبار عن علم وفي الغيم كالاجتهاد لكن للبصير تقليده اه (قوله) لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

يومه إذ لا يتقاعد عن الديك  
المجرب وعلم من كلامه حرمة  
الصلاة وعدم انعقادها مع  
الشك في دخول الوقت  
وان بان أنها في الوقت لانه  
لا بد من ظن دخوله بامارة  
ووقع في حديث عند أبى  
داود ما ظاهره يخالف ذلك  
في المسافر ولا حجة فيه لانه  
واقعة حال محتملة أنها  
للبالغة في المبادرة وغيرها  
بل عند التأمل لا دلالة فيه  
أصلاً لان قول أنس كنا  
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في السفر فقلنا زالت الشمس  
أولم تزل صلى الظهر لان  
الذى فيه انهم إنما شكوا  
قبل صلاتهم بهم لاستحالة  
شكهم معها

وبقرضه هو لا عبرة به الأثرى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوصف العدالة ففعله صلى الله عليه وسلم أولى بذلك وهذا يتضح  
اندفاع قول المحب للطبرى لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الظهر عند الشك في الزوال أى مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد  
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن ٤٣٨) صلاته أى إحرامه بها (قبل الوقت) ولو بخبر عدل رواية عن علم لا اجتماع (قضى فى الظاهر)

لفوات شرطها وهو الوقت  
فان تيقن فى الوقت اعاد  
قطعا قيل لو قال اعاد كان  
اولى اه وهو وهم لما علمت  
ان محل الخلاف إنما هو فى  
تبين ذلك بعد الوقت (والا)  
يتيقنها قبله ولو بان لم يبين  
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم  
تيقن المفسد (فرع) صلى  
فى الوقت ثم وصل قبله لبلد  
يخالف مطالعها مطلع بلده  
لومه اعادتها نظير ما يأتى فى  
الصوم كذا بحث ولك ان  
تقول ان اراد بما يأتى الموافقة  
معهم فى الآخر صوما أو  
فطرا فليس نظير مسئلتنا  
لاختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة وإنما الذى يتوهم  
أنه نظيرها أن يرى ببلده  
فيصوم ثم يسافر ويصل  
ائنا يومه لبلد لم ير اهله  
وحكم هذه لم اره صريحا بل  
كلامهم محتمل إذ قضية  
تعليمهم بانه بالانتقال اليهم  
صار مثلهم الفطر وقضية  
تخصيص الشراح قول  
الحاوى والارشاد فطرا  
بمن سافر من بلد غير الرؤية  
إلى بلدها انه يستمر صائما  
ويوجه بأنه استندنا إلى  
حقيقة الرؤية فلم يعارضنا فى  
ذلك اليوم إلا ما هو أضعف  
منها وهو استصحاب

وبقرضه) أى بقاء الشك مع الصلاة (قوله وهذا) أى بقوله ووقع فى حديث الخ (قوله اندفاع قول المحب  
الطبرى الخ) كلام المحب الطبرى قريب ولكن الأقرب الا وفق بقوا عده الحمل على انه مبالغة فى المبادرة سم  
(قوله بما فيه) أى فى حديث ابن داود والباء داخلة على المقصور و قول الكردى أى بالشئ الذى يجوز فعله فى  
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) إلى الفرع فى النهاية والمغنى لا قوله لا عن  
اجتهاد (قوله قيل) إلى المتن (قوله فان تيقن) أى وقوع صلاته قبل الوقت و (قوله فى الوقت) أى اوقبله نهاية  
ومغنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض انه صلى الصبح مثلاً سبعتين قبل الوقت لزمه ان يقضى صلاة فقط  
وبيانه أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثانى والثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترط نية الاداء  
ولانية القضاء وانه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجمل بالوقت كما سيأتى فى محله مغنى (قوله فى تبين  
ذلك) أى وقوع صلاته قبل الوقت (قوله يتيقنها قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى أى وان لم يتيقن وقوعها قبل  
الوقت بان لم يبين الحال اوبان وقوعها فيه اوبعد اه قال ع ش (فرع) سئل مر عن اجتهد فى الوقت  
لنحو غيم وصلى ولم يبين له الحال لكن غاب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه  
يجب عليه الاعادة وقد يتوقف فى هذا الجواب بانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض إلا بتبين خلافه وبمجرد  
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهداه إلى خلاف ما بنى  
عليه فعله الاول لا يلغى اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً  
ولا نداء لو قيل بالنسب لردده فى الفعل هل وقع فى الوقت او لا لم يكن بعيدا ع ش (قوله لعدم تيقن المفسد)  
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لا اثم فيه مغنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أى الوقت ولعل المراد به قبل خروجه  
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله يخالف مطالعها مطلع بلده) أى ويدخل اوقات صلواتها بعد  
أوقات صلوات بلده (قوله كذا بحث) اعتمده مر اه سم أى وفاقوا الده وأقره شيخنا (قوله لا اختلاف  
يوم الرؤية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا إذ يوم الرؤية فى مسألة الصوم نظيره هنا  
وقت الصلاة الذى دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة فى البلد الذى وصل اليه وكون المختلف  
هنا وقتين وفى مسألة الصوم يومين لا اثر له فى الفرق سم (قوله لم ير اهله) أى بسبب اختلاف المطالع كردى  
(قوله وحكم هذه) أى مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله إذ قضيتها الخ) مبتدأ خبره قوله الآتى الفطر وقوله  
تعليمهم أى لما يأتى فى الصوم من الموافقة معهم فى الآخر الخ وقوله فطرا أى الموافقة معهم فى الفطر (قوله  
بمن سافر الخ) الباء داخلة على المقصور وعليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله ويوجه) أى استمرار  
الصوم (قوله هنا) أى فى السفر من بلد الرؤية إلى غيرها (قوله اخره) أى اخر رمضان (قوله لبلد عيد)  
أى لبلد عيد أهلها بالرؤية بسبب اختلاف المطالع كردى (قوله وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر فى مسئلتنا  
وان كان غير مرضى (يفرق بان الصلاة الخ) أى وعلى الاحتمال الثانى لا اشكال لاننا نلزمه بموافقتهم  
فى الفطر فكذا فى الصلاة باقشير وقوله فى مسئلتنا يعنى فى مسألة ان يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أى  
رمضان (قوله بخلافها) أى الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان مبنيًا على الفرق فحتاج

فتأمل فانه ظاهر (قوله قول المحب الطبرى لا يبعد الخ) كلام المحب الطبرى قريب ولكن الأقرب الا وفق  
بقوا عده الحمل على انه للبالغة فى المبادرة (قوله كذا بحث) اعتمده مر (قوله لا اختلاف يوم الرؤية ويوم  
الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا إذ يوم الرؤية فى مسألة الصوم نظيره هنا وقت الصلاة  
الذى دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة فى البلد الذى وصل اليه وكون المختلف هنا وقتين

المتنقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائما فانتقل فى ذلك اليوم لبلد غدا فانه يفطر لانه عارض إلى  
الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الرؤية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف فى رمضان  
لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر من ثم لم يجمع تقدما ثم دخل المقصد فى وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم



إلى التأمل بصرى (قوله وحج) أى فى مسئلتناو (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصبي صلى الخ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا يؤدها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بأن الصبي إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) إلى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لم يتعده وقوله كذلك إلى فتدبا (قوله وجوبا الخ) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسوم أى خلا للشارح والمغنى كما يأتى (قوله بغير عذر) قد مر أن من أفسد الصلاة فى وقتها لا تصير قضاء خلا للفتوى ومن تبعه لكن يجب إعادتها فورا كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر أن محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المنهج قال المعتمد أنه لا يجب إعادتها فورا اه بصرى أى مطلقا سواء كان بعذر أو بدونه كما مر عن ع ش (قوله لم يتعده) أى بان كان قبل الوقت أو بعده لكن غلبه ولم يمكنه دفعه وغلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقى من الوقت ما يسعها وطهرها (قوله بان لم يذشأ عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن امتى الخطا والنسيان وبقي ما لو دخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صنعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن هذا النسيان لم يذشأ عن تقصيره منه كما حكى عن الأسنوى أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لذه حر الشمس فى جبهته ع ش (قوله فتدبا) ولو تيقظ من نومه وقد بقى من وقت الصلاة المفضضة ما لا يسع إلا الوضوء أو بعضه فحكم من فاتته بعذر فلا يجب قضاءها فورا كما أفتى به الوالد رحمه الله نهاية قال ع ش قوله ما لا يسع إلا الوضوء الخ أفهم الخ انه لو استيقظ وقد بقى ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالتحريم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك وجب قضاءها فورا ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كالألة النجاسة من بدنه وستر عورتها اه (قوله تعجيلا الخ) تعليل للتمن الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومغنى قول المتن (وتقديمه الخ) ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضاها وجهان أو جهما عدم الجواز نهاية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيهما ومثله فى الأول لفاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصرى ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضى أنه لا فرق بين أن فوتت كلها بعذر أو عمدا أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتمد اه وقول المغنى قد اطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فان فاتت بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحينئذ فقد يقال يجب البداء به اه وقوله فقد يقال الخ خلا لما مر عن النهاية وفاقالما يأتى فى الشارح (قوله وإن خشى) إلى قوله ولو لشك فى المغنى لا قوله بان يقع إلى ويجب (قوله من أو جب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم مغنى (قوله وللا تبايع) فانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب مغنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة الخ المغنى فان لم يرتب ولم يقدم الفائتة جاز لأن الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لأن الخ قال السكردى أى كما يسن تقديم قضاء رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما يأتى فى الصيام فتعين أنه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر مغنى (قوله المجرى) أى عن قيد الإيجاب سم (قوله وقدم) أى تقديم الفائت على

ومسئلة الصوم بومين لا أثر له فى الفرق (كصبي صلى ثم بلغ) قد يفرق بأن الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا يؤدها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه (قوله وجوبا) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسوم أى سواء فأن تعذر أو لا فيجوز ترك الترتيب وإن كان الفوات بغير عذر كما اقتضاه إطلاقهم استحباب الترتيب وإن وجب البدار لأن تقديم ما وجب البدار فيه أيضا على ما تقدمه لا ينافى البدار كما يجوز تقديم الرتبة القبلية على ما وجب فيه البدار مر (قوله ولعله صلى الله عليه وسلم) المجرى للندب) كأنه إشارة إلى قول جمع الجوامع والندب أى ويخص الندب مجرد قصد القرية أى عن

رجح مقتضى هذا فقال الأقرب عدم لزوم الإعادة كصبي صلى ثم بلغ فى الوقت (ويبادر بالفائت) الذى عليه وجوبا إن فاتت بغير عذر وإلا كنوم لم يتعد به ونسيان كذلك بأن لم يذشأ عن تقصير بخلاف ما إذا نشأ عنه كاعب شطرنج أو كجمل بالوجوب وعذر فيه يبعده عن المسلمين أو إكراه على الترك والتلبس بالمنافى فتدبا تعجيلا لبراءة ذمته (ويسن ترتيبه وتقديمه) إن فاتت بعذر (على الحاضرة التى لا يخاف فوتها) وإن خشى فوت جماعتها على المعتمد خروجا من خلاف من أوجب ذلك وللا تبايع ولم يجب لأن كل واحدة عبادة مستقلة وكقضاء رمضان والترتيب فى المؤديات إنما هو لضرورة الوقت وفعله صلى الله عليه وسلم المجرى للندب وقدم

على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على انه شرط للصحة وقول اكثر موجبيه غيبا انها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدوم هذا يندفع ما لا ينسوي وغيره هنا ما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بها لحزمة خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب لانه سنة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمانا لغير قضائها كالنطوع إلا ما يضطر اليه لنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق بخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة ظان ناسعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزومه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزومه ان يأتي بكل ما لم يتيقن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزومه قضاءها أو في كونها عليه فلا يفرق بان شك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسيأتي انه لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا ان شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف وقع في بعض روايات حديث الصبيح التي ناموا عنها ما يقتضي على مازعمه شارح ندب فعلها ثانيا في مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عزيزة لم أر من صرح بها اه وليس كما

الحاضرة (على الجماعة) أي جماعة الحاضرة (مع كونه) أي التقديم (قوله لا اتفاق موجبيه) كالسادة الحنفية كرى (قوله على انه) أي تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أي صحة الحاضرة (قوله) وقول اكثر الخ) منهم الامام احمد (قوله فيه) أي في التقديم (قوله بان يقع بعضها الخ) وجرى شيخ الاسلام والشهاب الرملي والنهاية والمغني على استحباب الترتيب إذا أمكنه إدراك ركعة من الحاضرة في الوقت وحملوا لإطلاق تحريم إخراج بعض الصلاة عنها وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجب) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية والطبلاوي (قوله) وإن فقد الترتيب الخ يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليهما لكن أفتى م ر بان مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الأذرع في ذلك اه أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كما ان تقديم راتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف م راهم (قوله كالنطوع) أي بأنهم مع الصحة خلافا للزكريا كرى (قوله) ولو تذكر إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولم يقطعها) أي وجب عليه إتمام الحاضرة ثم بقضى الفائتة ويسن له إعادة الحاضرة نهاية أي ولو منفردا وبعد خروج وقتها خروجا من خلاف من قال بطلانها إذا علم بالفائتة قبل فراغ الحاضرة ع ش (قوله مطلقا) أي ضاق وقتها ما اتسع نهاية (قوله سعة وقت الخ) بفتح السين وكسرها ع ش (قوله فبان ضيقه) أي عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة الماتن بل أولى كما هو ظاهر سم أي عن إدراكها بما عليها على ما تقدم في الشارح (قوله لزومه قطعه) هلاسن قلبها والسلام من ركعتين فرجع ثم رايت م قال انه يسن قلبها فلا سم على المنهج ويمكن حمل قوله وجب قطعها على معنى امتنع إتمامها فرضا فلا ينافي سن قلبها فلا ع ش زاد البجيرمي وظاهر ان محله ما لم يقم لثالثة ولا وجب قطعها وقال شيخنا الحنفى ويشترط لنذب قلبها فلا ان يكون في الثانية فان كان في غيرها من اولي او ثالثة كان القلب مباحا اه (قوله أو في كونها عليه) أي كالألف انقطع دم الحائض ووافق المجنون وشك في ان ذلك قبل خروج الوقت أو بعده ع ش ورشيدى (قوله فلا) فلو فعلها في هذه الحالة وتبين انه عليه لا يجزئه فتجب إعادة ما سم على حج اه ع ش (قوله ويفرق) أي بين الصورتين (قوله عدمه) أي الاستجماع (قوله بخلافه الخ) أي الشك (قوله وسيأتي) أي في باب الجماعة كرى (قوله ندب فعلها ثانيا) أي بعد قضائها أو لا قبل مثل وقتها (قوله صلوا) بصيغة الامر والضمير لصلاة الصبيح المنقضية (قوله ويؤيده) أي التفسير المذكور (قوله ويقبله الخ) استفهام إنكارى (قوله بل في حرمة فعل الخ) أي باعتبار ما اقتضاه من تشبيهه

قيد الوجوب (قوله بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت) خالف شيخ الاسلام حيث قال في الروض آخر شروط الصلاة وتقديمها على حاضرة لم يخف فوتها ما نصه وقضيته انه لو أمكنه بعد فعل الفائتة إدراك ركعة جاز تقديمها ويحرم إخراج بعض الصلاة عنها وقتها على غير هذا ولا فائدة ذلك عدل إلى ما قاله تبعه للبحرر والمنهاج والتحقيق والتنبيه عن قول الروضة كالشرحين على حاضرة اتسع وقتها اه واعتمد ذلك في المنهج وشرحه (قوله وإن فقد الترتيب) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليهما لكن أفتى م ر بأن مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الأذرع في ذلك اه أي والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كما ان تقديم راتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف م (قوله فبان ضيقه) أي عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة

قال لما علمت أن قواعدنا تقتضى حرمة ذلك ولا حاجة في تلك الرواية لأن لفظها صلوا والغد لوقتها أي لا نظنوا أن وقتها تغير بالربا بصلاتها في غيره بل دو ما غلى ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها ويؤيده الرواية الأخرى انه ﷺ لما صلى بهم قالوا يا رسول الله الا فقضيها لو قتها من الغد قال نعمكم عن الربا ويقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة فعل الفائتة ثانيا

من غير موجب (وتسكروه

الصلاة عند الاستواء) وإن

ضاق وقته لأنه يسع التحريم

للهي الصحيح عنه (إلا يوم

الجمعة) ولو لمن لم يحضرها

لحديث فيه لكن فيه مقال

إلا أن يكون قد اعتضد

(وبعد) أداء فعل (الصبح

حتى) تطلع الشمس بخلافه

قبل فعلها يجوز النقل مطلقا

ومن طلوعها حتى (ترفع

الشمس كريح) طوله نحو

سبعة أذرع في رأى العين

ولا فالساعة طويلة سواء

أصل الصبح أم لا (و) بعد

أداء فعل (العصر) ولو لمن

جمع تقديم (حتى) تصفر

الشمس بخلافه قبل فعلها

يجوز النقل مطلقا ومن

الاصفرار حتى (تغرب) لمن

صلى العصر ومن لم يصلها

فالكرامة تتعلق بالفعل

في وقتين وبالزمن في ثلاثة

أوقات كما تقرر وهي للتحريم

وقيل للترتيب وعليهما

لا تنعقد لانهما لذات كونها

صلاة وإلا لحرم كل

عبادة وهي تنافي الانعقاد

إذ لا يقتضيان مطلقا الأمر

والا كان مطلوبا منها عنه

من جهة واحدة وهو محال

كما هو مقرر في الأصول

وأصل ذلك ما صح من طرق

متعددة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن

الصلاة في تلك الأوقات مع

التقييد بالريح أو الرحين في

بالربا المحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن إيقاظ النائم للصلاة لا سيما عند ضيق وقتها فان  
عصى بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه وكذا استحباب إيقاظه إذا رآه نائما امام المصلين أو الصف الاول  
أو محراب المسجد أو على سطح لا اجاره أي لا حاجز له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أي ولو كان  
صلى الصبح أو بعد صلاة العصر أي ولو كان صلاها أو نام خاليا في بيت وحده أو نامت المرأة مستلقية ووجهها  
إلى السماء أو نام الرجل أي أو المرأة منبطحا على وجهه فانها ضجعة يبغضها الله تعالى ويسن إيقاظ غيره أيضا  
لصلاة الليل والتسحر ومن نام وفي يده غمر أي دهن ونحوه والنائم بعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب  
وتضرع نهاية ومعنى بزيادة من ع ش قول المتن (عند الاستواء) أي يقينا فلو شك في ذلك لم يكره لأن  
الأصل عدمه ع ش (قوله وإن ضاق) إلى قوله وإلا لحرمته في النهاية والمغنى لا قوله ولكن إلى المتن وقوله  
بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا في موضعين (لأنه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الأقرب أن يقال يقارنه  
بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التنفل (قوله ولو لمن لم يحضرها) كذا  
في النهاية والمغنى (قوله لكن فيه مقال الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم  
استحب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء اه (قوله بعد أداء فعل الصبح)  
أي أداء مغنيا على القضاء بجبري (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا تسكروه هذه الكرامة المخصوصة فلا ينافي  
ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع  
أو حديث غير دينوي من أنه جزم المتولى بكرامة التنفل حينئذاه سم عبارة النهاية والمغنى قال الاسنوي  
والمراد بحصر الكرامة في الأوقات إنما هو بالنسبة للاوقات الاصلية فستأتي كرامة التنفل في وقت  
اقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى إنما ترد إذا قلنا بان الكرامة للترتيب وهو  
الذي صححه في التحقيق اما إذا قلنا بانها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها  
وزاد بعضهم كرامة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته والمشهور  
في المذهب أن الكرامة فيهما للترتيب اه بخذف (قوله طوله الخ) وترفع قدره في أربع درجات برماوى اه  
بجبري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كريح (قوله كما تقرر) وتجتمع الكرامة اثنتان فيمن فعل  
الفرض ودخل عليه كرامة الوقت نهاية (قوله لا تنعقد) ويأثم فاعلمها نهاية ويعزز معنى (قوله لأنها)  
أي الكرامة (قوله وإلا) أي بان كانت الكرامة لعموم كونها عبادة (قوله لحرم كل عبادة) هذه  
الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا  
فيها بل كونه لخارج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول صرح المغنى كالشارح بان النهي راجع إلى  
نفس الصلاة (وهي) أي كرامة الصلاة لذاتها (قوله مطلوبًا ومنها عنه) أي مطلوب بالفعل والترك محلي  
(قوله وأصل ذلك) أي الكرامة في الأوقات الخمسة (قوله لكنه) أي التقييد (قوله بما يأتي في العرايا أنهم  
الخ) عبارته هناك فيما دون خمسة أو سق خبرهما أي الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة أو سق أو

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسلًا  
لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحباب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء اه وقد يقال  
قضية هذا الاعتضاد استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في  
الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استثنائه ثم رآته في شرح العباب  
بعد حكايته ما تقدم من أنه استحباب التبكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بأنه يتوقف على صحة  
الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهي اه (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه  
الكرامة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي  
الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير دينوي من أنه جزم المتولى بكرامة التنفل حينئذاه اه (قوله  
وإلا لحرم الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك

أخذوا بالاكثرو وهو الخمسة احتياطاً فقياسه هنا امتداد الحرمة للمحرمين لذلك وقد يجاب بان الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منعه وحرمة الربا إلا ما تحقق جله فائثر الشك هنا الأخذ بالزائد ثم الأخذ بالاقل عملاً بكل من الأصلين فتأمله ومع الإشارة إلى حكمة النهي بانها أطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار (٤٤٣) ومعنى كونها بين قرنيه وفاقال جمع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد محض وأن ما أبدى له من الحكم الكثيرة كلها غير متضحة بل متكلفة وقد نهينا عن التكلف أنه يلصق ناصيته بها حتى يكون سيجود عابديها سيجوداً له (إلا سبب) لم يتحرره متقدم على الفعل أو مقارن له (كفائفة) ولو نافلة اتخذها ورد الصلواته صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر لما شغل عنها والمختص به إذا تمتأ بعد لأصل فعلها (تنبيه) علل غير واحد اختصاص هذه الادامة به صلى الله عليه وسلم بانه كان إذا عمل عملاً داوم عليه ويرده ما يأتي في معنى الراتب أو كدو غيره وما جاء في روايه أنه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليها وبتسليمه فغنى داوم عليه انه كان لا يتركه إلا لما هو أهم أو لبيان الجواز وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منها مداومته في هذه الصورة ولم يتعرضوا لما سواها ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته على ما يصرح

دون خمسة أوسق ودونها جائز يقيناً فاخذناه لأنها للشك مع أصل التحريم اه (قوله أخذوا بالاكثرا) لعل الصواب بالاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم سم ويمكن أن يجاب بان مراد الشارع حرماً ما يقع الاكثر باخذ الاقل من الشك (قوله لذلك) أي للاحتياط (قوله هنا) أي في خبر العرايا (قوله الأخذ) مفعول أثر (قوله بالزائد) وهو الخمسة أوسق وفيه ما مر انقاعن سم (قوله وثم) أي في خبر النهي عن الصلاة (قوله بالاقل) وهو الرخ (قوله ومع الإشارة) عطف على قوله مع التقييد (قوله بانها أطلع الخ) وفي رواية أن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقتها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقتها فإذا دنت للغروب قارنها فإذا غربت فارقتها ع ش (قوله بين قرني الشيطان الخ) وهذه الحكمة خاصة بما يتعلق بالزمن فإن قلت انها موجودة في الصلاة التي لها سبب ايضاً قلت هي تحال على سببها وغيرها على موافقة عباد الشمس اطفئحى اه بيجرى ونقل في الهامش عن حواشي البهجة لعمر الدبياطى مانصه هذه حكمة لما يتعلق بالزمن واما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصر ان الشارع لم يجعل لها راتبة بعدة فكان المتأمل بعدهما استدرك على الشارع فلم تنعقد صلاته اه (قوله وأطال ابن عبد السلام الخ) الاولى تقديمه على قوله ومعنى كونها الخ (قوله إلى انه الخ) أي النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة (قوله انه يلصق الخ) خبر قوله ومعنى كونها الخ (قوله لم يتحرره) إلى التنبيه في النهاية والمغنى (قوله لم يتحرره) لعل اصله ما لم يتحرره أي وقت الكراهة فسقطت لفظة ما من قلم الناسخ عبارة في شرح بافضل كفائفة ولو نفلاً ما لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فيها فانها لا تنعقد وإن كانت واجبة على الفور اه وعبرة المغنى ومحل صحة ما ذكر إذا لم يتحرره وقت الكراهة ليو قعها فيه والا بان قصد تأخير الفائفة والجزاء ليو قعها فيه الخ لم يصح اه (قوله أو مقارن) يأتي ما فيه (قوله لصلاته الخ) تعليل للبتن (قوله سنة الظهر الخ) ركعتين نهاية ومعنى (قوله والمختص إدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً مغنى ونهاية (قوله لا اصل فعلها) أي فعل سنة الظهر الفائفة بعد العصر بلا إدامتها فيجوز للامة ايضاً (قوله ويرده) أي ذلك التعطيل وكذا ضمير وبتسليمه (قوله ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينها وبين سنة الظهر أنها فانت بالنوم وهو ليس فيه تفریط وسنة الظهر فانت بالاشتغال بقدموم وقد غب دقيس بابلى اه بيجرى (قوله أو لبيان الخ) عطف على لما هو الخ (قوله وما ذكره المتكلمون الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى والظاهر انه معطوف على قوله لما يأتي الخ فهو بما رده ما مر فالانصب تقديمه على قوله وبتسليمه الخ فليتأمل بصرى (قوله في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله ان منها) أي من الخصائص (قوله في هذه الصورة) أي فعل سنة الظهر بعد العصر (قوله ووجه الخصوصية) متعلق بقوله وبتسليمه فعنى دوام الخ فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره الخ عليه كما مر عن السيد البصرى ثم يقول فعنى الخصوصية الخ (قوله وإباحتها الخ) أي لا وجوبها (قوله وعليها) أي الا باحوا والتدب (قوله لانها معرضة الخ) ولان سببها متقدم مغنى (قوله لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المغنى لإقوله وكان إشارتها لانه محل النص وقوله أي إن استمر إلى ور كمتى طواف (قوله لم يدخل المسجد بقصدها فقط) أي بان دخله لا لغرض أو لغرض غير التحية أو لغرضها مغنى (قوله وكان إشارتها) أي سجدة الشكر (قوله فعلها الخ) أي وأقره صلى الله عليه وسلم (قوله بعد الصبح) أي بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس مغنى (قوله ومحل) أي عدم

الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله أخذوا بالاكثرا) لعل الصواب بالاقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله بانها أطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو ندبها على ما نقله الزركشى وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم للمداومة لإشكال فيه بوجه فتأمل كراهة (وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحية) لم يدخل المسجد بقصدها فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كما بأصله وكان إشارتها لانه محل النص لان كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحل إن لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السقوط فقط فيه وإلا لم تنعقد

اي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فيما يظهر وكذا يقال في كل تحرل أن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي في رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره وركتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٣) الأول وجه وإعادة مع جماعة ولو أماما

خلافاً لليقيني ومن تبعه نعم يلزمه نية الإمامة كما يأتي وصلاة استسقاء وسنة وضوء وكذا عيد وضحي بناء على دخول وقتها بالطلوع وقد نقل ابن المنذر الإجماع على فعل الفاتنة وصلاة الجنازة بعد الصبح والصر وبقاس بهما في معناه ما ذكرهما مالا سبب لها كصلاة التسبيح وذات السبب المتأخر كركعتي الاستخارة وركعتي الاحرام ونوع فيه بأن سببها إرادته لأفعله ويرد بمنع ذلك بل هو السبب الأصلي والإرادة من ضروريات وقوعها إما إذا تحرى لإيقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من حيث كونه مكروهاً اخذاً من قول الزركشي الصواب الجزم بالمنع إذا علم بالنهي وقصد تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم مطلقاً ولو فاتتة يجب قضائها فوراً لأنه معاند للشرع وعبر الزركشي وغيره بمراغم للشرع بالكلية وهو مشكل بتكفيرهم من قيل له قص اظفارك فقال لا أفعله رغبة عن السنة فاذا اقتضت الرغبة عن السنة التكفير فأولى هذه المعاندة والمراغمة ويحجب بتعين حمل هذا على أن المراد أنه يشبه المراغمة والمعاندة لأنه موجود فيه حقيقة تماماً

كرهه سجدة التلاوة (قوله أي إن استمر قصد تحريه) فإن نسي ذلك القصد انعدت كذا نقل عن الناصر الطبري وهو واضح بحري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول وقته (قوله ويؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقيد باستمرار القصد (قوله ركتي طواف الخ) عطف على فائتة في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طهارة ماء كما يأتي (قوله بناء على دخول وقتها بالطلوع) معتمد بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضحى كما يأتي أي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرخ فلا يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله أماما) إلى قوله وعبر في المغنى الاقوله ونوزع إلى أما إذا وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله أماما لا سبب الخ) محترز قول المتن لا سبب (قوله وذات السبب الخ) محترز قول الشارح متقدم على الفعل الخ وجواب ما حذف لعله من جواب أما الاتي في قوله أما إذا تحرى الخ ولو أبدل أماهناك بأوبان يقول والتي تحرى إيقاعها الخ لكان واضحاً مع الاختصار وقول الكردى أن أماما الخ مبتدأ وكصلاة التسبيح خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم اقتران جواب أماما بالغاء عبارة النهاية أماما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً أي قصد التأخير إليه لا اه زاد المغنى كالصلاة التي لا سبب لها اه (قوله ونوزع فيه) أي في جعل ركتي الاحرام وركعتي الاستخارة من ذات السبب المتأخر (قوله إرادته الخ) أي ما ذكر من الاستخارة والاحرام (قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحرى الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر العصر ليفعلها في وقت الاصفرار فإنه وإن كان مكروهاً تصح لوقوعها في وقتها مغنى وفي الكردى على شرح بأفضل بعد ذكر مثله عن الامداد وابن قاسم مانعه وفي حواشي المحلى للقلوبي ولا تكره صلاة الاستسقاء وكذا الكسوف وإن تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها اه (قوله اخذاً من قول الزركشي الخ) أي ومن التعليل أيضاً لأن معانده للشرع لا تنافي لإحسين شرح العباب اه شوبري (قوله مطلقاً) سواء كان لها سبب متقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على المقتضى عند اجتماعهما وأما مداهن صلى الله عليه وسلم على الركتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها مغنى أي من أنها من خصوصياته صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الخ) أي التعليل بالمعاندة والمراغمة (قوله ويحجب الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر كسائر الفاظ الردة نعم هو قياسه لو قيل له لا تتحرى بها الوقت المنهى عنه فقال أفعله مراغمة الخ بصرى (قوله وقول جمع) إلى قوله بخلاف الخ في المغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله أما إذا تحرى الخ ومقابل له (قوله لا التأخير) أي وإنما كره التأخير لكونه مؤدياً للإيقاع لالذاته (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية (قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان محترزات قوله السابق من حيث كونه مكروهاً سم عبارة البصري قال في النهاية وليس من تأخيرها لايقاعها في وقت الكراهة حتى لا تنعقد ما جرت به العادة من تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما اتفق بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه أقول فيه تأييداً لاعتبار الحيثية التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما سبق في الوقت المكروه من حيث الخ اه (قوله اعلم) إلى قوله فصل صلاة الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا التفصيل في المغنى (قوله أن المعتمد الخ) وعليه لم يظهر للفقيه صورة السبب المقارن بل السبب أمام متقدم أو متأخر قال الكردى وفي البجيري عن البرماوى ما يوافق ويردهما قول الشارح الاتي والمعاداة الخ (قوله وقسيميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كافي المجموع (قوله لا الوقت) أي على والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف التأخير الصلاة الخ) هذان

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بان المنهى عنه بالذات الإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهام وقعت فيه اعلم أن المعتمد أن المراد بالتأخير وقسيميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصل صلاة الجنازة والفاتنة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الفائنة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فقارنوه هذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سببها متاخر اى وهو الغيث ويرد بان القحط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالاول هو السبب الاصل فكانت اناطة الحكم به اولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق فلم انتهى وليس في محله بل الذي فيه حلها ونازع الغزالي في جواز سنة الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت نيته بها بان يضيفها اليه ويرد بان معنى كونه سببا لها انه سبب لنسب صلاة مخصوصة عقبه لا لمطلق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين فطلبت الاستحالة التي ذكرها والمعاداة لتيمم او انفراد لا يكون سببها الا مقارنا لاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العبد والضحي بناء على دخول وقتها بالطولع وباقى في التحية حال الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل الفرقان ذلك اغلظ لاستواء ذات السبب وغيرها ثم لا هنا والذي يتجه القياس في الاولى بجماع ان كلام

ما في الروضة نهاية ومعنى (قوله والنذر) اى المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا ينعقد كما في الروض وغيره كرى (قوله على الاول) اى المعتمد من كون التأخير وقسيمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) اى من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) اى الاسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) اى قوله وعلى الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) اشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كرى عبارة البصرى الظاهر ان مراده بالثانية بقريته السباق صلاة الاستسقاء وحينئذ فهي في الترتيب ثالثة لا ثانية فليحذر اه اقول ونحو صلاة الاستسقاء ثانيا التزاكيب الاضافية بالاصالة الثلاثة واولها صلاة الجنائز وثالثها سنة الظهر (وغیره) اى اطلاق غير المجموع (وقيل تحرم) اى الثانية (قوله اى والغيث) لعل الاولى طلب الغيث فليتامل بصرى وقال المحشى عبد الله باقشير الظاهر بل المنع الغيث لانه المتأخر على ما عليه القيل والاول كان طلبه لكان متقدما ومقارنا له وياق عن سم ما يوافقه لكن يردده قول الشارح الآتى الحامل عليها لطلب الغيث المفيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقبوله (قوله ويرد بان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لا نفسه والطلب قطعاً غير متأخر قاله سم وتقدم ما يردده (قوله فالاول) اى القحط (قوله اولى) اى من اناطته بالغيث وطلبه (قوله حرمتها) اى حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله في جواز سنة الوضوء) اى في جواز التعبير بها ونيتها لا في جواز فعلها (قوله ويرد بان معنى كونه الخ) اقول ووضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهنى مسبب عنها نظير ما قرروه في العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطفا على كونه الخ (قوله وواضح) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كغرق (قوله والمعاداة) اى بطهارة ماء او بجماعه (قوله لتيمم الخ) اى لما فعل بتميم او انفراد قال الرشيدى وانظر ما وجه كون المعادة بما سببه مقارن مع ان السبب فيها وجود الماء مثلاً اه واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بوضوء أو نحوه وهو مقارن لما جز ما ي باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) اى ولو في حرم مكة برماوى (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك سم اى قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة او شرع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع في صلاة قبلها ثم صعد الخطيب في الاقتصار على ركعتين (قوله القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً سم (قوله مطلقاً) اى سواء كانت ذات سبب ام لا (قوله ثم) اى في الدخول حال الخطبة (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقاً (قوله هنا) اى في الدخول وقت الكراهة (قوله لافى الثانية) وهى ما اذا شرع في نفل لا سبب لها ودخل في اثنا منه وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ما شاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتيممها ويقتصر على ركعتين (قوله لا يبعد ان الامر كذلك سم قول المتن) (ولافى حرم مكة) عن أنى ذر قال وقد صعد على درجة السكبة من عرفى فقد عرفى ومن لم يعرفى فانا جندب سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة

محترز قوله السابق من حيث كونه مكروهاً (قوله ويرد بان القحط الخ) يرد أيضاً بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لا نفسه والطلب قطعاً غير متأخر (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك (قوله يتجه القياس في الاولى) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ما شاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتيممها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد

يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليهما كانشاء صلاة اخرى مطلقة لا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من رواد النفل المطلق ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحرر تاخير بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (والا صلاة في) بقعة من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الصحيح) للحديث الصحيح بانى عبد مناف لا تمنعوا احدا

رواه أحمد وورز بن في المشكاة ونقل السبوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وابن نعيم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبري (قوله قال المحامي الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمعنى (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمة) كالك وإبن حنيفة بجبري (قوله هو مخالف الخ) أى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا الخ) أى ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يصف الخلاف) زاد في شرح بفضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاها الاذرى عن النص اه

(فصل فيمن تلزمه الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطف على قوله اداء الخ قول المتن (لما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذا تركها وصورته ان يشبه صغيرا مسلم وكافرا ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عينه مرأه سم على المنهج اقول فلو اسلم او اسلم احدهما فالظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام اخذنا ما قاله فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فرد من ذلك وينبغي ان يسن له القضاء ولو ما تافى الصورة الثانية معا او مرتباصلى عليهما بتعليق النية ويفرق بينهما وبين صغار المالك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون السابى لهم كافرا بتحقيق اسلام احدهما هنا فاشبهنا ما لو اختلط مسلم ميت بكافر ميت عرش بخذف (قوله السابقة الخ) أى فال للعهد سم على حج اه عرش وقال السيد البصرى قديقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائز اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعشى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عرش مفهوم الاخرس ليس بمراد لان النطق بمجرد لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فلعل التقييد بالآخرس لانه لازم للصمم الخاقى وخرج بقوله خلق الخ ما لو طر اعليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طر وذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولها تاه بالقراءة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويزاد عليها شيان الاول سلامة الحواس فلا تجب على من خلق اعشى اصم ولو ناطقا وكذا من طر اله ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلوردت حواسه لم يجب عليه القضاء والثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشافى شاق جبل فلو بلغته بعدم مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملى لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم بلزوم القضاء لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بأذن تصرف وكذا مال السيد البصرى وعرش الى ما قاله الرملى من عدم وجوب القضاء وكذا الا لا جمهورى عبارته قال سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شئ ما ذمن لم تبلغه الدعوة كافرا او في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو فيما مضى) الى قوله اى اجمع في النهاية والمعنى الا قوله لان الى بل (قوله فدخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له الى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الا المرتد عرش وبصرى لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه وجوز به بضم بجبري (قوله لا كافر اصلى الخ) لا يقال لا حاجة الى ذكر هذه المحترزات فانها تاتى في قول المصنف ولا قضاء على الكافر الخ لا نافع قول ما باتى في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عرش عبارة البجبري تدبى قال يغنى عنه قول المتن ولا قضاء الخ لانه يلزم من نفي القضاء في الوجوب واجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن يغنى عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرها (فصل) (قوله السابقة) اى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى  
أية ساعة شاء من ليل أو  
نهار ولزيادة فصلها ثم فلا  
يحرم من استكثارها المقيم  
به ولان الطواف صلاة  
بالنص واتفقوا على جوازه  
فالصلاة مثله قال المحامي  
والاولى عدم الفعل خروجها  
من خلاف من حرمة انتهى  
لا يقال هو مخالف للسنة  
الصحيحة كما عرف لانا  
نقول ليس قوله وصلى  
صريحا في إرادة ما يشمل  
سنة الطواف وغيرها وإن  
كان ظاهرا فيه نعم في رواية  
صحيحة لا تمتنعوا أحدا صلى  
من غير ذكر الطواف  
وبها يضعف الخلاف  
(فصل) فيمن تلزمه  
الصلاة أدام قضاء وتوابعها  
(لما تجب الصلاة) السابقة  
وهي الخمس (على كل مسلم)  
ولو فيما مضى فدخل المرتد  
(بالغ عاقل) ذكر أو أنثى  
أو خنثى (طاهر) لا كافر  
أصلى بالنسبة

للمطالبة بها في الدنيا لأن  
الذي لا يطالب بشئ مو غيره  
يطالب بالاسلام لا وبذل  
الجزية بل للعقاب عليها  
كسائر الفروع أى المجمع  
عليها كما هو ظاهر في  
الآخرة لتمكنه منها  
بالاسلام وانص لم نك من  
المصلين الذين لا يؤتون  
الزكاة ولا صبي ومجنون  
ومغنى عليه وسكران بلا  
تعد لعدم تسكينهم  
ووجوبها على متعد بنحو  
جنونه عند من غير به  
وجوب انعقاد سبب لوجوب  
القضاء عليه ولا حائض  
ونفساء وإن استعجلتا ذلك  
بدواء لانهما مكلفتان  
بتركها قيل إن حمل عدم  
الوجوب على اضداد من  
ذكره على عدم الاثم بالترك  
وعدم الطلب في الدنيا ورد  
الكافر أو على الاول ورد  
أيضاً أو على الثاني ورد غيره  
من ذكر انتهى وليس  
بسد لآن الوجوب حيث  
أطلق إنما ينصرف لمدلوله  
الشرعى وهو هنا كذلك  
ثبوتاً وابتغاء غاية ما فيه أن  
في الكافر تفصيلاً والقاعدة  
أن المفهوم إذا كان فيه  
تفصيل لا يرد

للمطالبة الخ) أى مناو لا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب رشيدى (قوله لا يطالب بشئ الخ) أى  
مناو لا فهو مطالب شرعاً إذ لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها سم وعش (قوله وغيره) أى غير  
الذى (قوله أى المجمع عليها الخ) أى كالصلاة والزكاة وحرمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشراب ما لا يسكر من  
النبيذ والبيع بالتعاطى فلا يعاقب عليه عش قال السيد البصرى لم يظرو وجه التقييد به أى بالمجمع عليها  
فينبغى أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في الماء وروى التحريم في المنهى حكم الله تعالى  
بحسب نفس الأمر فالخاصل أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع  
عليها أو اختلف فيها إذ لا شبهة له بخلاف المخطئ ومقلديه ثم رايت عبارة تحقيق النووى مخاطب بالفروع  
كصلاة وزكاة وصوم وحج وغزو وتحريم خمر وزنا وراى انتهت وفي الاختصار على هذه الأمثلة اشعار بالتقييد  
لأنها ان جعلت للتقييد كما جرى عليه المحشى في الايات والشروح الورقات اه (قوله في الآخرة) متعلق  
بالعقاب (قوله وجوبهما) مبتداً خبره قوله وجوب انعقاد الخ حاصله أن من غير يكون الصلاة واجبة  
عليه أراد أنه انعقد له سبب وجوب القضاء عليه لأنه يجب عليه حينئذ الاداء لانه لا يصلح كرى (قوله  
بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه سم (قوله وجوب انعقاد سبب) أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو  
دخول الوقت أى لا وجوب اداء وفيه ان انعقاد السبب موجود في غير المتعدى مع أنه لا قضاء عليه فالأولى  
التعليل بأنه بتعديده صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بادائها فوجب القضاء نظر ذلك تامل حلبي واجيب  
بان المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدى اه بجيرى (قوله أى وجوب سببه  
انعقاد الخ) الأولى أى وجوب اريد به انعقاد سببه (قوله لوجوب القضاء الخ) علة لا انعقاد سبب لوجوب  
على المتعدى بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مر عن السكرى أنه  
صلة سبب (قوله قيل) إلى قوله لان إسقاطها في النهاية إلا قوله لا قصار إلى لكونه (قوله قيل الخ) لعل  
الأوجه في جواب هذا القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى  
هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه او احدهما سم على حج اه  
رشيدى وقوله بانتفاء جزائه أى كالمجنون والحائض وقوله او احدهما كالكافر فانه يطالب بهما من جهة  
الشارع ولا يطالب بهما مناو الصبي يطالب بهما من وليه لا من الشارع بجيرى (قوله على اضداد الخ) متعلق  
بعدم الوجوب (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم بالترك سم (قوله او على الاول) أى عدم الاثم بالترك  
عش (قوله ورد الخ) أى الكافر لذلك سم (قوله او على الثانى) أى عدم الطلب في الدنيا عش (قوله  
ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي سم (قوله لمدلوله الشرعى) أى الطلب الجازم  
رشيدى (قوله ان فى الكافر تفصيلاً) وهو انه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فباعتراف وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) ينبغى أن المراد لا يطالب مناو لا فهو مطالب شرعاً إذ لم يطالب كذلك فلا معنى  
للعقاب عليها تامل (قوله بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه (قوله قيل الخ) لعل الأوجه في جواب هذا  
القيل ان المصنف اراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع اثره الذى هو توجه المطالبة في  
الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه او احدهما (قوله ورد الكافر) أى لانه اثم  
بالترك وقوله ورد أى الكافر لذلك (قوله ورد غيره) أى لانها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي  
(قوله تفصيلاً) بتامل ما المراد بذلك التفصيل فانه إن اراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه امران  
احدهما انه ادخل المرتد في المسلم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في اضداد من ذكر  
والثانى أن الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار  
ضرورة أن الجميع مكلفون بفروع الشريعة واما المطالبة مناهم بذلك او عدمها فامر اخر خارج عن  
معنى الوجوب وإن اراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الاول ثابت في حق الكافر دون  
الثانى ففيه ان كلامهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرر وان اريد



وعدمه جعله قسمين الاصلى قسم والمراد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حجج ع ش (قوله و صوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعيض سم (قوله ورد الصبي) اى لانها مطلوبة منه ولو بواسطه وليه رشيدى وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصرى لا يخفى ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فليتأمل قول المعترض ورد غيره وقول الشارح صوابه ورد الصبي اه (قوله اذا سلم) الى قوله وانظر في المغنى الا قوله لاقتصار الى لكونه قول الماتن (ولا قضاء على الكافر) اى كغيرها من العبادات ولو قضاها لم تعتقد نهاية ونقل سم عن افناء السيوطى صحته وقال الكردى وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لا يجب تضادها لايسن بل لا ينعقد على معتمد الرملى وجزم غيره بالا اعتقاد واستوجه سم وعلى الاول فيفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله ترغيبا له في الاسلام) ولو أسلم أثيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قاله في المجموع نهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ولو اسلم الخ مفهومه انه لو لم يسلم لا يثاب على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا او ولدا أو غيرهما اه وفي البصرى مثله (قوله الا المرتد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصلى فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا سلم شيخنا وع ش (قوله بالجر) اى على البذل نهاية (قوله أو لكونه الا فصح) اى على مذهب البصرى من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى للمستثنى منه ويجوز ان نصب مغنى ونهاية (قوله حتى زمن جنونه) اى الخالي من الحيض ونحوه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حينئذ لانه من حينئذ يجنون مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حينئذ اى حيث لم يكن متعديا شيخنا (قوله بخلاف زمن حيضها ونفاسها) اى الواقعين في ردتها سم (قوله ما يخالفه) اى من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومعنى (قوله وهو سبق قلم) اجاب عنه بعضهم بأن المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا اولى من نسبتها الى السم ويجزى وشيخنا (قوله لان الخ) تعليل لقوله بخلاف زمن حيضها الخ وبيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله اسقاطها عنها) اى اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله عزيمة) اى لانها انتقلت من

التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله فبطل ايراده) بينا أنه لا تفصيل فيه فلم يبطل الايراد (قوله و صوابه ورد الصبي) اى لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن للتبعيض (قوله ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السيوطى مسئلة الكافر اذا سلم واراد ان يقضى ما فاتته في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصحابة فعل ذلك حين سلم الجواب نعم له ذلك وذلك ما خوذ من كلام الاصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدافى بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة و فرق بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعدية به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعدية واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الجزم بعدم الانعقاد وجهه في درسه بان قضاءه لا يطلب وجوبا ولا ندب لانه ينفره والاصل فيما يطلب ان لا ينعقد (قوله ترغيبا له في الاسلام) قضية هذه العلة انه لا يجب ولا يسن وهل يصح نظر لانه كان مخاطبا به في الجملة ولا لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرروا العبادة اذا لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظر وعلى الثاني فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب في الجملة (قوله حتى زمن جنونه) لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط انقضاء من حينئذ لانه من حينئذ يجنون مسلم (قوله حيضها ونفاسها) اى الواقعان في ردتها (قوله عنها) اى

فيطل ايراده على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) اذا أسلم ترغيبا له في الاسلام وقوله تعالى قل للذين كفروا ان يتوبوا يغفر لهم ما قد سلف (لا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لاقتصار ضبط المصنف عليه أو لكونه الا فصح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الرد حتى زمن جنونه او لغائه أو سكره فيها ولو بلا تعد تغليظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكل بكون أكل المضطر للميتة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك  
الاكل الى وجوب فعله لان الاكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل اليه النفس  
غالبًا قال شيخنا وفي الجبري بعد ذكر نحوه عن غش ما نصه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة  
حينئذ فوجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقهما العذر مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف  
الرخصة ان لا يكون مانعًا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اي  
واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) أي لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال  
الجبري المراد بالرخصة في حق المجنون أي ونحوه معناها اللغوي وهو السهولة لانه ليس مخاطبًا بترك  
الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) في لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يعص الخ) يفيد ان  
كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعد يقتضي فرض الكلام في الأعم ففيه ما فيه سم  
(قوله له) اي للمسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقرر الخ) فيه شبهة مصادرة وبتقدير تسليم انها موجبة  
للقضاء في زمن الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع فالأولى ان يقتصر على ان مقاله الامام هو القياس لكن  
خرجنا عنه لغلظ الردة فكان وجودها مانعًا من التخفيف وان لم تكن المعصية في السبب المبيح بصري وفي  
سم نحوه (قوله مقارنة للجنون الخ) لعل الأولى سابقة على الجنون فجعل تابعًا لها بخلاف المعصية في السفر  
فانها بالعكس فجعلت تابعة (قوله لها) اي للردة (قوله ومنع الجنون الخ) ان عم منه قوى السؤال وان  
خص بغير المتعدي ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اي على المرتد المجنون لاجل الردة  
(قوله ووجب السكر) أي بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم  
والفرق الذي ذكره صالحان للتعصل بها ايضا سم (قوله الاول) اي القضاء وقوله الثاني اي صحة الاقرار  
وقوله مع انها اي الردة وقوله منه اي من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اي وجوبًا نعم يندب قضاء  
ما فاتة زمن التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاؤه شيخنا ويجري في السكر دي عن الشوبري عن اليعاقبة مثله  
(قوله زمن الخ) متعلق لفاته (قوله بعد الخ) متعلق بقضاء (قوله مع التهديد) اي حيث احتيج اليه سم  
وعشراي كان يقول له صل ولا يضربك شيخنا (قوله فلا يكفي مجرد الأمر) اي حيث لم يقدم عبارة  
السيد البصري ينبغي ان يكون محله اذا علم عدم جدواه هل يكفي الأمر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعذر رخصة) أي واسقاطها عنه أي عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران ان المفهوم من قوله  
حتى زمن جنونه الخ وقوله ولو بلا تعد يفيد دخول غير المتعدي لانه غير ساقط عنه فليتامل (قوله لم يعص)  
يفيد ان كلامه في جنون لا تعدي به لكن قول الشارح ولو بلا تعد يقتضي فرض الكلام في الأعم ففيه  
ما فيه (قوله مقارنة للجنون) قديقال غايته اجتماع مقتضى مانع فلم قدم الاول إلا ان يقال لقوته باقتضائه  
التغليظ أو بتقدمه إلا أنه قد يراد على هذا ما لو شرع في السفر بعد تأبسه بالمعصية ويجاب بالفرق بما علم من  
الاول (قوله بخلاف السفر) قديقال الفرق غير موجه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كالمتمنع  
ترتب مقتضاه عاياه وهو جواز الترخص فلا كان مقارنة الردة للجنون كذلك اي غير مانعة من ترتب اثره  
وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة وثرادون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا  
لا يندفع بدعوى ان المعصية المقارنة للسفر غير مانعة للقصر اي غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو  
حاصل هذا الفرق ويجاب بأن المراد بالفرق بأن الردة تنافي التخفيف (فرع) الوجه فيمن لم تبلغه  
الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فاتة قبل بلوغها وفيمن خلق اعصى اصم اخرش انه غير مكلف وان له وردت له  
حواسه لم يجب قضاء ما فاتة قبل الرد (قوله ومنع الجنون) ان عم منه قوى السؤال وان خص بغير المتعدي  
ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله وأوجب السكر) أي بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه في سكر  
منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذي ذكره صالحان للتعصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اي حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ  
ليس المرتد من أهلها ونظر  
فيه الامام بأنه لم يعص  
بالجنون فقارئة الردة له  
كمقارنة المعصية في السفر له  
وجوابه ما تقرر أن الردة  
الموجبة للقضاء مقارنة  
للجنون فلم يؤثر فيها تغليظا  
عليه بخلاف السفر فانه لم  
يقترب به مانع للقصر أصلا  
فان قلت لم وجب القضاء  
مع الجنون المقارن لها  
تغليظا ومنع الجنون صحة  
اقراره فلم ينظر للتغليظ  
عليه لاجلها وأوجب  
السكر الاول ولم يمنع الثاني  
تغليظا فيهما مع انها أخش  
منه قلت لانها ليس فيها  
جناية إلا على حقوق الله  
تعالى فاقتضت التغليظ  
فيها بحسب وهو فيه جناية  
على الحقيين فاقتضى  
التغليظ عليه فيهما فتأمل  
(ولا قضاء على الصبي)  
الذكر والاثني لما فاتة زمن  
صباه بعد بلوغه لعدم  
تكليفه (ويؤمر) مع  
التهديد فلا يكفي مجرد الأمر

عند ظن عدم الامتثال بالاول محل تأمل ولعل الثالث اقرب اه (قوله اى يجب على كل الخ) قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكر يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه سم (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيدله (قوله ان الوجوب عليهما على الكفاية) جزم به شيخنا والبيجى (قوله ثم الوصى الخ) عبارة النهاية والمغنى والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان او جدا او وصيا وقبلا والملتقط ومالك الرقيق فى معنى الاب كما فى المهمات وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له اه (قوله نحو ملتقط الخ) اى كالوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى ان كلامنا ذكر فى مرتبة الوصى والقيم وهو محل تأمل ويدفع بعدم التوارد على واحد ويقتضى ايضا ان كلامنا من الابوين مقدم على مالك القن وهو ايضا محل تأمل وبصرى (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء فى شرح العباب عبارة السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السمعاني ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو يهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان المراد بالاولياء اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بخذف (قوله فصلحاء المسلمين) قد يقال ان كان المراد بالصالح من له اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه  
وان علا ويظهر ان الوجوب  
عليهما على الكفاية فيسقط  
بفعل احدهما للحصول  
المقصود به ثم الوصى او  
القيم وكذا نحو ملتقط  
ومالك قن ومستعير ووديع  
واقرب الاولياء فالامام  
فصلحاء المسلمين

احتيج اليه وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفد (قوله اى يجب على كل من ابويه) قال فى شرح العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله ثم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتماثل وقال مر ان ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير انتهى (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له وفى شرحه بعد ان بين ان هذا منقول عن السمعاني ما نصه وعبارة اى السمعاني فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشتغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي يبلا ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما او يعرضون عنه ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو يهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج فى حق الزوجة بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من قول السمعاني السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب ان المراد بهم اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فيمن لا اصل له تعليمه ما يضر (٤٥٠) الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشارك فيها العام والخاص منها

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصر واعليهما وكان وجهه ان انكار احدهما كفر لكن لا ينحصر الامر فيهما وحينئذ فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم ذينك واما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمد الذي هو من قریش واسم ابيه كذا واه كذا وبعث بكذا ودفن بكذا نبى الله ورسوله الى الخلق كافة ويتعين ايضا ذكر لونه لتصريحهم بان زعم كونه اسود كفر والمراد لثلايزعم انه اسود فيكفر مالم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خلو كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتامله ثم امره (بها) اى الصلاة ولو قضاء وبجميع شروطها وبسائر الشرائع الظاهرة ولو سنة كسواك ويلزمه ايضا نهي عن المحرمات (لسبع) اى عقب تمامها ان ميز والا فعند التمييز بان ياكل ويشرب ويستنجى وحده ويوافقه خبر ابى داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال

الا صلح اسقاط الصلحاء ثم رايت غيره لم يتعرض لهذا التقييد بصري (فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة وتزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سمى وقوله هذه المسئلة اى قوله وكذا نحو ملتقط الخ وقوله ويزيد لعل مراده ويزيدها اى هذه المسئلة (قوله اعله الخ) فاعل يجب (قوله ويشترك الخ) قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور ولا يفجر التمييز بالمعنى الذى قررته لا يحصل معه هذا التاهل غالبا بصري (قوله لا ينحصر الامر) اى وجوب التعليم (قوله حينئذ الخ) اى حين ذكرهما فمكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) يتفرع على قوله لكن لا ينحصر الخ (قوله ثم ذينك) اى البعث بمكة والدفن بالمدينة (قوله وان محمد الذى الخ) غطف على النبوة (قوله بان زعم كونه اسود الخ) بل نقل في الشفاء ان من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا وموضعه كان قال لم يكن بهامة ككفر ايضا وقوله لثلايزعم الخ قد يقال مالم يعلم فذلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاقى يكفر بزعم اضدادها المؤدى الى جحدها فليتامل نعم قد يوجه اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها كذا الشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) غطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) الى قوله ولو سئى فى المغنى والى قوله ويوافق فى النهاية (قوله ولو قضاء) اى لما فات به بعد السبع غنى وعش (قوله عن المحرمات) ينبغي والمكروهات الظاهرة بصري (قوله وبسائر الشرائع) كحضور الجماعات والصوم ان طاعة نهاية (قوله اى عقب) الى قوله وانما لم يجب فى المغنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) ويختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الخمس بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين حفظ القرآن وناظر فيه عند الخليفة فى زمن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وقد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل وقوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعى كرى (قوله ويوافق) اى تفسير التمييز بما ذكر عش (قوله وانما لم يجب امر يميز الخ) لكن يسن امره حينئذ عش وشيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتامل سم على حج احش وقوله من غير سبق الخ اى او معه لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كفى فيه مجرد الامر ثانيا (قوله ضرب باغير مبرح) اى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات عش عبارة شيخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة وان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الا المبرح تركه على المعتد خلافا للما يقينى ولو تلف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة لا بمحض وفي البجير مى نحوه (قوله وجوبا) اعتمده شيخنا وكذا عش ثم قال ومحل وجوب الضرب مالم يترتب عليه هرب به وضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه اه (قوله بمن ذكر) اى الولى ابا كان او جدا او نحوهما من شيوخنا كالوصى والقيم وغيرهما عبارة عش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لاولى له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف وجوبه ولو مع وجود الولى حيث لم يقم به اه (قوله اى على تركها) الى قوله ولو لم يفد فى النهاية والمغنى (قوله او ترك شرط الخ) وفى صحة المكتوبات من الطفل قاعدا وجهان رجح بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويجربان فى المعادة مغنى ونهاية قال عش وهو المعتمداه (قوله او بشىء من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على

المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل ما مر فى ابى الام وهذا هو الاقرب انتهى (قوله فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذكر لان قوله قبل ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة وتزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سمى (قوله ويشرب عليها) يتجه ان المراد انه لو تركها وتوقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتامل (قوله او شىء من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه

اذا عرف يمينه من شماله اى ما يضره مما ينفعه وانما لم يجب امر يميز قبل السبع لندرته (ويضرب) ضربا غير مبرح وجوبا من ذكر (عليها) اى على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شىء من الشرائع الظاهرة ترك

ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم راي الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس يبعد ونظر في كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بخذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبيجورى ما في شرح العباب (قوله ولولم يفد الا المبرح) اقره ع وش وجزم به شيخنا والبيجورى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثنتاها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتياده لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع ش والبيجورى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا للنهية والمغنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهاية قال ع ش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بها نظرا لظاهر الاسلام ومثله فى الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما فى نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع) قال مر يجوز لمؤدب الاطفال الا يتام بمكاتيب الا يتام امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكم لم يقرر لتعليمهم كان مساطلة على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعليم ولا نهم ضائعون فى هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم فى هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تأييد اظهرا ان المؤدب فى وقت التعليم لا ينقص عن المودع للرقيق والمستعير له واقول ايضا ينبغى انه يجوز لمؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكم امره وضربه لانه قريب من المودع فى هذا الوقت سم على المنهاج اه ع ش وقال شيخنا والبيجورى والمعلم الامر لا الضرب الا باذن الولي اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فاني بنسب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم الذنب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الاما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتفى ذلك عن الاولياء واسفيا فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اه قال ع ش وذلك انه اى حجج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الا يبلوغه رشيدا فقله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امره وهو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا يبلوغه رشيدا وهو هنا منتفاه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محر ما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذا لم تغلب طاعته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يندر بان يضيعة باحتمال غبن فاحش كرى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع ع ش (قوله ثم امره وان علت) ثم بيت المال ثم اغنيا المسلمين بيجورى وشيخنا (قوله كقرآن الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن فى شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى فى قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان فى معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه انه لا مضروب على تركه وذكر نحوه الزركشى انتهى ثم راي الشارح فى شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس يبعد ثم نظر فى كلام المهمات ونازع مر فى الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى فاورد عليه ان الصبي يضرب على تعلم القرآن وهو سنة فاجاب بمنع انه سنة بل هو فرض كفاية وبانه حرفة والحرفة يضرب عليها (قوله لا قبله على المعتمد) فى الروض وكذا اى يضرب فى اثناء العاشرة (قوله على من ذكر لا يبلوغه رشيدا) قضيته وجوب الضرب على الامم ونحوها بعد بلوغه سفيها لكن فى شرح الروض عن المهمات ما يشعر بخلافه فليتأمل (قوله رشيدا) قال فى شرح الروض عن المهمات فان بلغ سفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب ممن ذكر

في ذمته ووجوب إخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لزمه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعي في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب مامر عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البرزى بتقديم الزاى نسبة لبرز السكتان وهو ظاهر لانه امر بمعروف لكن ان لم يخش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشى التذب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته تعالى عند الأكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليها ووجوبها قطعي وشرعي لا عقلي على الأصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتضح ما صرح به السمعي من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذلك لجاء الدور لا نناقول

ثم ينبغي أن يحل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي امالو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفع على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولييه شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يوعده عليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو يلبد أو يصرف أجره للتعليم من ماله على مامر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون آية فقيها وعده بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي ع ش (قوله في ذمته) أى الصبي ع ش (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ ويحتمل على وإجره الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الأجرة (قوله وهذا) الإشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقد أو تركا التعليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أى قضية كلام السمعي (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلافا لنهاية عبارته وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن البرزى انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه ووافقه مر والنجير مى وشيخنا فقلا ومثل المعلم الزوج في زوجته فله الأمر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال ع ش قوله مر وليس للزوج الخ لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يخش نشوزا ولا أمارته لوجوب الأمر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى البالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها إذا كانت فاقدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البرزى الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وسلطان بمجرد ان الرقيق مال لا يؤثرنا سم (قوله ان لم يخش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشي ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يخش نشوزا أو أمارته (قوله وأول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وما فيه سم (قوله وعند غيرهم النظر الخ) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر والإلزام فليتأمل سم (قوله لا عقلي الخ) أى خلافا للمعتزلة وكثير من الماتريدي (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذلك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كما كان معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فالمشبه به ممنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لانفس معرفته تعالى وإن أراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب

ليس كالأب في ذلك وقضية عبارة الشارح أنه كالأب (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع ان لكل ولاية وسلطان بمجرد ان الرقيق مال لا يؤثرنا (قوله ان لم يخش نشوزا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشي ذلك لما فيه من الضرر عليه انتهى (قوله وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا يتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته وأن وجوب معرفته تتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله يتضح لك الحال وما فيه (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى اليها) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب

هذا توقف بوجه وذلك توقف بالكمال فلا دور وان قلنا الواجب المعرفة بوجهه (٤٥٣)

لان الحثية بذلك الوجه مختلفة بالاغتبار ومرأول الكتاب لإشارة لذلك (ولا قضاء على) شخص (ذى حيض) أو نفاس ولو في ردة كاسر إذا طهر بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو) ذى جنون (أو إغماء) أو سكر بلا تعد إذا أفاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) ذى (السكر) أو الجنون أو الاغماء المتعدى به إذا أفاق منه فإنه يلزمه القضاء وان ظن متناول المسكر أنه لقلته لا يسكره لتعديده وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو أغشى عليه أو سكر بلا تعد مدة ماتعدى به إن عرف وإلا فابتنهى اليه السكر غالباً والاغماء بمعرفة الأطباء لا مابعدته بخلاف مدة جنون المرتد كاسر لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكماً ومن جن مثلاً في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعاً وظاهر ما تقرر أن الاغماء يقبل طرو إغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تمييز انتهاء الأول بعد طرو الثاني عليه وفي تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاغماء مرض والأطباء دخل في

معرفة الله تعالى كما أن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه ممنوع وأن معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كما أن وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقول له لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكلفات التي ذكرها الظهور ان الموقوف في المشبه به وهو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه لعله اراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالعقل ايضاً (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجهه ما) لا يخفى ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور ايضاً لان الختم قوله المعرفة بوجهه لعله اراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لذاتها (قوله لان الحثية في ذلك الخ) لعله اراد به أن معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاخصر الاوضح لان الوجهين متغايران وقوله بالاغتبار الأول إسقاطه إذا اختلف بالاغتبار إنما هو المقيد واما القيدان فمختلفان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحمل ما يراد على المتن من أن الحيض صفة المرأة فالمناسب للمصنف أن يقول ذات حيض وإنما عبر المصنف بذلك المحجوج للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والانثى على الحيض ع ش (قوله او نفاس إلى قوله وظاهر الخ) في المغنى لا قوله بل يحرم إلى المتن إلى قوله وقديعكر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرملى والنهاية والمغنى وسم الكراهة والانعقاد (قوله او ذى جنون او إغماء الخ) سواء قل زمن ذلك ام طال ولا يوجب قضاء الصوم على من استغرق اغماؤه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومعنى (قوله او سكر) ومثل ما ذكر المعتوه والمبرسم مغنى ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والمبرسم هو الذى اصابته علة هذى فيها اه (قوله بلا تعد) انظر هل من الجنون بالتعدى الحاصل ان يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك والا قرب الثاني لان ضابط التعدى ان يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك ع ش (قوله المتعدى به) فلو جهل كونه محرماً أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله بداله مثلاً ما كلفه يمكن متعدياً فيسقط عنه القضاء لعذر نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر او اكله ومثله ما لو اطعمه غير ذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في ان الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للآكل أو لا لانه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يبعد الأول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالماً بأسباب المصلحة او اخبر به ثقة اه (قوله وإن ظن الخ) ظاهره وان استند ظنه لخبر عدل او عدول وينبغي خلافه ع ش وقوله وينبغي الخ فيه نظر (قوله إن عرف) أي امد ما تعدى به (قوله غالباً) توجهه ان السكر له امد ينتهى به وينتفى عنده بخلاف الردة فانها لا تنتهى ولا تنتفى إلا بالاسلام ولم يوجد بصرى (قوله وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقتضى ستاً وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاغماء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غيرهما وضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدى وعدمه فالجمله ما ذكرنا فالواقع في الردة يجب فيه القضاء مطلقاً والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدى ولا يجب مع عدمه وغير المتعدى به الواقع في المتعدى به يجب فيه القضاء مدة المتعدى به فقط مدابغى اه بجيرى (قوله والاغماء) عطف على السكر (قوله لا مابعدته) الاولى الثانية (قوله وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من أغشى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لا شبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة ع ش قديعكره قوه لم في زوال العقل إذا أخبر الأطباء بعوده انتظر وقد يجاب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائماً لان العقل شى واحد فلا يمكن

النظر والاوجب فليتامل (قوله ولا على ذى حيض) أي لكن يصح قضاء الحائض كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى (قوله بل يحرم) أي او يكره (قوله او ذى جنون) في فتاوى السيوطى المجنون هل يجوز له قضاء ما فاتته إذا أفاق من صلاة او صوم ام يستحب ام يكره الجواب القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات

تمار أنواعه ومددها بخلاف الجنون

تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالاغما والسكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد يعكر عليه) اي يشكل على الجواب عن بعد تصور التمييز والحاصل ان الاعتراض ببعد تصور التمييز جار في دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتعين ان ضمير عليه راجع إلى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول سكر على سكر (قوله بتمييز خارجا الخ) قديقال والجنون كذلك والحاصل ان الذي يظهر ان يحمل كلامهم المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز اي في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله ويندب) الى قوله ومن شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله القاصر (قوله لنحو مجنون) اي كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اي لعدم التعدي (قوله السابق انه الخ) صفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بين به ان في التعبير بالاسباب تجوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضاف للسبب ع ش (قوله ونحو الحيض الخ) اي كالنفاس والاغما والسكر ع ش قول المتن (وقد بقي من الوقت تكبيرة الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم نهاية ومغنى (قوله اي قدرها) اي قدر زمنها فاكثر نهاية ومغنى (قوله أخف ممكن الخ) اي من فعل نفسه ع ش (قوله كركعتين الخ) أي وأربع للمقيم ع ش (قوله القاصر) اي الجامع لشروط القصر سم وان اراد الاتمام بل وإن شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد مجاوزة ركعتين فاستقر في ذمته ع ش (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملي وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى وبدخل في الطهارة هنا وفيما يأتي الخبث والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع ش ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا والسكر وهو مشكل على ما يأتي فيما لو طر المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه وعارة البجيرمي عن سم اي قدر طهر واحد ان كان طهر رفاعية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو قدر أطهار بتعدد الفروض اه (قوله

وقد يعكر عليه ما افهمه كلامهم ايضا من دخول سكر على سكر الا ان يقال ان السكر يميز خارجا بالشدّة والضعف فالتمييز بين انواعه ممكن ويندب القضاء لنحو مجنون لا يلزمه ثم وقت الضرورة السابق انه يجري في سائر الصلوات هو وقت زوال مانع الوجوب (و) حكمه انه (لو زالت هذه الاسباب) السكر الاصل والصبا ونحو الحيض والجنون (و) قد (بقي من) آخر (الوقت تكبيرة) أي قدرها (وجبت الصلاة) أي صلاة الوقت ان بقي سليما زمنا يسع اخف يمكن منها كركعتين للمسافر القاصر ومن شروطها

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله أما الصبي فواضح ليس في نسخ الشارح التي بايدينا

انتهى وسيأتي في كلام الشارح التصريح بنده (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي قول يشترط ركعة وشرط الوجوب على القوانين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيرة او الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولانها لا تختص بالوقت اه من شرح مر باختصار (قوله وجبت الصلاة) اي فيلزم الكافر الذي اسلم قضاؤها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد يقتضى الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبارا بربع ركعات لان يراد بهذا الوصف الإشارة الى شروط السفر وعيارة العباب كالمقصورة ان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها) يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتمد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان الطهارة أخص شروط الصلاة وآكدها بدليل انه ليس لنا صلاة مجزئة بلا طهارة ولنا صلاة مجزئة بلا ستر كما في صلاة فاقدا للستر وبلا اجتهاد كما في نفل السفر ٢ (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل وجوده بل يجري ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانهما بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بتخلل العارض الذي لا يطلب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتأمل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو باغى اخر الوقت اشترط لالزامه بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف مجزىء من نحو طهر وان صح تقديمه وغيره مما مر ولو بلغ اول الوقت لم يشترط لالزامه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا لظاهر مطلقا بالاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت من وياه وهنالم يتوجه اليه شيء في الوقت اصلا وقد



على الأوجه خلافا لمن نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تغليباً للإيجاب كالأوقاتى مسافراً يتم لحظة من صلاته يلزمه الإتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن لما لم يظهر ذلك غالباً هنا اسقطوا اعتباره لعسر تصويره إذا المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط وشيئاً مما يأتي أن محل عدم الوجوب بأدراك دون تكبيرة إذا لم تجمع مع ما بعده أو الإلزامت معها أن خلافاً من الموانع قدرهما (وفي قول يشترط ركعة) باخف ما يمكن لخبر من أدراك ركعة السابق وجوابه أن الحديث محتمل والقياس المذکور واضح فتعين الأخذ به وإن لم تدرك الجمعة بدون ركعة لأنه إدراك إسقاط وهذا إدراك الإيجاب فاحتيط فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بأدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضاً بقدر ما مروا لزمه فلو بلغ ثم جن مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما اقتضاه إطلاقهم نعم أن أدراك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعد ما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة

على (الأوجه) وفاقاً للاسنى وخلافاً للمغنى والنهاية في التحرى في القبلة والستر بصري (قوله ومن مؤداة) أى كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً سم (قوله اسقطوا اعتباره) أى فلا تلزم بأدراكه وإن تردد فيه الجوابى نهاية ومغنى (قوله) وسيعلم بما يأتي عدم الوجوب الخ) يعنى في مسئلة طرو المانع في العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيرة وحينئذ فقد يقال إن كانت الباء في قوله بأدراك الخ للسببية فحل تأمل لأنها لم تجب ثم بأدراك دون التكبيرة بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصلح ذلك تفصيل الماهاتم الأولى أن يقول عند عدم إدراك تكبيرة ليشمل من لم يدرك دونها أيضاً فإنه سيأتى أنه يجب عليه الظهر أيضاً بصري (قوله قدرهما) أى وقد شرط الصلاة على مختاره وقد رطه الطهارة فقط على مختار النهاية والمغنى وغيرهما (قوله باخف) إلى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغنى الأقوله وما لزمه (قوله باخف ما يمكن) أى لاى أحد كان محلي ومغنى ويفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه بأن المدار ثم على مضى زمن يتمكن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود من يكون من أهل العبادة ع (قوله) أن الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم سم (قوله والقياس المذكور) أى في قوله كالأوقاتى مسافراً الخ (قوله لأنه) أى إدراك الجمعة (إدراك إسقاط) أى إدراك المسقط الوجوب الظهر (وهذا) أى إدراك صلاة الوقت (إدراك الإيجاب) أى إدراك موجب لها (قوله في الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية (قوله بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعها معاً وعبارة المغنى قدر الطهارة والصلاة أخف ما يجزى كركعتين في صلاة المسافرا (قوله وما لزمه) أى قدر المؤداة شرح المنهج (قوله) مثلاً) راجع لكل من الركعة والعصر ويغنى عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله هذا) أى لزوم المغرب فقط (قوله هذا إن لم يشرع الخ) خلافاً للمغنى والنهاية عبارتهما ذكره البغوى في فتاويه وقال ابن العباد محله ما لم يشرع الخ والوجه ما قاله البغوى لأنه أدرك من يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاءها ويقع العصر له نافلة (قوله فيها) أى العصر (قوله ونوزع فيه بما لا يجدى) هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء والاتجاه للمتأمل المنصف ولهذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملى وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فمضى أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة فلا سم (قوله كالأوسع الخ) عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر (قوله

يجاب بأنه بالكمال هنا تبين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع إمكان إيقاعه فيه فلم يغفر له الظهر الذى يمكن تقديمه لمساواة للمكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم ما غفر له ذلك أنه بقى أن نقائل أن يقول إذا كفى تمكن الكافر من الفعل لقد رته على إزالة المانع بالنسبة للشروط فهلا كفى كذلك بالنسبة لنفس الصلاة حتى تجب وإن لم يدرك بعد السلام قدر تكبيرة (قوله ومن مؤداة) كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً (قوله أن الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه إدراك الأداء كما تقدم (قوله) والأظهر وجوب الظهر الخ) في فتاوى السيوطى مسئلة أدراك تكبيرة آخر وقت العصر وجبت مع الظهر لأنها تجمع معها وهو مشكل لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس أو يجاب أيضاً بمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقد مشى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لآى حنيفة (قوله بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة أعنى في إدراك الصلاتين في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثانى ويحتمل اعتبار طهارتين لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى (أو قول) بما يؤيد الثانى ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وأدراك قدر الطهارة التى يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليتا مل (قوله ونوزع فيه بما لا يجدى) ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء

الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تعين لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدى ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كالأوسع مع المغرب قدر أربع ركعات المدة يم أو ركعتين للمسافر

فتفتحين العصر لأنها المتبوعة (٥٦) لا الظهر لأنها تابعة وبإتي نظير ذلك في إدراك تسكيرة آخر وقت العشاء ثم خلا من

الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط أو خمس فأقل لم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمحض تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر لأن الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزء مما بعدها إذ لا جمع وللبقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر لفاد وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً وليس بصحيح لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسن ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) لأنه أداها صحيحة

فتفتحين العصر) أي مع المغرب (قوله فتفتحين الخ) الأنسب فتجب (قوله قدر تسع) إلى قوله أو سبع أو ست لا ينبغي أن هذه مسألة المتن فافادة عاداتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن لإيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أي آخره (قوله خص) إلى قوله وللبقيني في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أي الظهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد يمنع ذلك بأن مراد هذا القيل أنه لو حذف لفاد آخر افادت العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تسكيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافى المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طر المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيث قد تامل والحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشمله بدونه شمل لا صحيحاً لا محذور فيه فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإنا إليه راجعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبح لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلي وإن لم يبرز منها ثم رايته في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما بعد ما فبروز الولد بمنزلة بروز المني اه وهو عجيب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو بمنزلة عجيبي وإن أراد أنه بالولادة يبين بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزأته) أي ولو عن الجمعة ورض (قوله

بشرطها فلم يؤثر تغير حاله بالكمال فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أولها نفلاً لا يمنع وقوع باقيها واجبا كحج التطوع. النفل

والنفل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع ش (قوله) وكالونذر لإتمام الخ) أى فإن أوله يقع نفلا وباقيها وجبا وعليه  
فيثاب على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك ع ش (قوله) نعم تسن الاعادة  
الخ) ظاهره ولو منفردا وظاهره ايضا انه يحرم قطعها واستثنافها لكونه احرم بها مستجمعة للشرط ع ش  
اقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله) خروجا من الخلاف) وليؤيدها حالة الكمال مغنى ونهاية  
قول المتن (فلا إعادة) أى وإن كانت جمعة نهاية ومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لان  
الماتى به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الاثمة الثلاثة مغنى (قوله) لما ذكر) وكالامة إذا صلت  
مكشوفة الرأس ثم عتقت نهاية ومعنى (قوله) فيها) أى في جنبي الفرق (قوله) إن قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه  
صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أى  
الذى اعتمدته النهاية والمغنى (قوله) ومحل هذا) أى عدم وجوب الاعادة و (قوله) وما قبله) أى وجوب  
الاتمام والاجزاء عبارة النهاية رسوا في عدم وجوب الاعادة على الاول اكان نوى الفرضية ام لا بناء  
على ما سيأتى أن الأرجح عدم وجوبها في حقها أى الصى (قوله) لم يصل الخ) أى لعدم وجود شرط انعقاد  
صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولو زال) إلى قوله وكالاول في النهاية إلا قوله وقد عهد إلى ويجب وكذا في  
المغنى إلا قوله فالاول إلى المتن (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم (قوله)  
بعد عقد الظهر) شامل لما بعده فراغه منها (قوله) إلا إذا اتضح الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو صلى الخنثى  
الظهر ثم بان رجلا وأمكنته الجمعة لزمته اه (قوله) وأمكنته الجمعة الخ) مفهوما أنه لا تلزمه إعادة الظهر  
إذا لم تمكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره مطلقا وذلك يقتضى وجوب  
الاعادة للظهر إذا لم تمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التى اتضح في يومها بل جميع ما فعله من صلوات  
الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادته على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان التى وقعت باطله هي  
الاولى وما بعد الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسئلة البارزى في  
الصبح ويأتى هنا ما نقل عن من نية الاداء والاطلاق ع ش (قوله) ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم انه لا يمكن  
طريان الصباو الكفر الاصلى نهاية ومعنى عبارة البجيرى لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الاصلى  
والصباو ايضا طروا واحدا منها كاف وإن اتنى غيره بخلاف الزوال فانه لما تجب الصلاة معه إذا انتهت كلها ع ش  
و (قوله) أو أغنى الخ) أى أو سكر بلا تعد ع ش اه (قوله) واستغفره) أى استغفر ما بقى منه بعد الطرو نهاية  
ومغنى وسم (قوله) تلك الصلاة) أى لا الثانية التى تجمع معها نهاية ومعنى (قوله) إن كان قد أدرك الخ) أى  
لتمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرأ بعده كالمهلك النصاب بعد الحول وإمكان الاداء فان الزكاة  
لا تسقط مغنى ونهاية (قوله) فالاول) أى لفظ الاول و (قوله) فى كلامه) أى المصنف (وقوله) لنسي) أى إذا  
المراد به ما قبل الاخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة ع ش  
وسم (قوله) بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك الخ) (قوله) بأخف ممكن) أى من فعل نفسه ع ش ومحل  
(قوله) بمنع تقديمه الخ) ومن الظهر الممتنع تقديمه فيما يظهر طهر من زال مانعه وليس صيا مع اول الوقت  
فيعتبر مضى من يسعه وكان وجه اقتضاره على الطهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا إذ لا يتأتى  
في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ابن شهبة قال ما لفظه قال الاسنوى والتثليل بهذين  
يعنى التيمم ودوام الحدث قديوم اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفاس  
والاغمار نحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينتجه إلحاقها بها حتى إذا ظهرت الحائض مثلا في اخر الوقت

ان قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه في المجموع من عدم  
وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أى لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهو نية  
الفرضية (قوله) ولو زال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله) واستغفره) أى  
استغفر ما بقى منه بعد الطرو واجمعه والا ففى قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله) نسبي) إذ مع

تقديمه وقد عُدَّ التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء أن الصبي غير مكلف به وإن التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقا يردّه في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني أنه مكلف كالسلم فكما اعتبروا الامكان في المسلم فكذلك فيه والتخفيف عليه إنما يكون في امر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل له ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لأن وقت الاولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقا وكالاول ما لو طرأ المانع أثناءه كما علم مما تقرر وأما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا انتفاء التمكن واشتراطا هنا قدر الفرض وفي الآخر قدر التحريم لأن ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعد

ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب أو هذا الإشارة إلى ما بحثته أولا فالحمد لله على ذلك بصرى (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغنى أما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر معنى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لا فرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطهر له نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي أمكن تقديمه أولا (قوله يردّه) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله لو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولى وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا سم وفيه أن وجوب ذلك على الولى إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر ويأتى في الشرح انفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن أراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي والابان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لا حاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادرا كذا وفي وقت نفسه إذ الفرض أن المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز أن يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كما لو سلم الكافر أو بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثلاث من جن أو حاضت فيه اه (قوله دون ما بعدها مطلقا) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاولى مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء وأيضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومغنى (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي سم وقد يحاج بان الشارح اشار إليه بقوله كما علم مما تقرر وإنما أعاده هنا تمهيدا لقوله أما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله أما إذا زال) إلى قوله واشتراطوا في المغنى (قوله زال أثناءه) أي زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالانتهاء هنا مقابلا لآخره فيشمل الاول كما يأتى في الشارح عن اصل الروضة (قوله كذلك) أي كطرو المانع في اول الوقت في تفصيله المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقا فان نحو الحيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عبر بالاستثناء لأن قولهم السابق يتمتع بتقديمه الخ في قوة الاطهر ا يمكن تقديمه فعلم بذلك أن قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بخذف لا كما في المغنى والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرش كما وصفنا مغنى ونهاية (قوله لا انتفاء التمكن) أي كما لو هلك النصاب قبل التمكن مغنى (قوله هنا) أي في طرو المانع في اول الوقت (قوله وفي الآخر) أي في زوال الموانع في آخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله يمكنه) أي من فعل الفرش بادراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد مرانه لا يشترط فيه إذا زال صباه في آخر الوقت أو اوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرش من أن له قبل طرو المانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقي (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله الستر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك أن يبلغ الصبي أو يسلم الكافر أول الوقت فيهما ثم يطهر له نحو جنون (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) أيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولى وضربه للصبي على نحو الطهارة أيضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن أراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا أن يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل (قوله وكالاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه

(تنبيه) صرح في أصل الروضة والمجموع في الصبي يبلغ آخر وقت العصر مثلاً بتسكيرة أنه لا بد في لزوم العصر له من أن يدرك من زمن المغرب قدرها وقدرة الطهارة وفي أصل الروضة فما إذا بلغ أول رقت الظهر مثلاً أنه لا بد من إدراك قدرها أول الوقت دون الطهارة لأنه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لأنهم في إدراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي إدراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل متحتماً لأنه قبل الوقت لم توجه إليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد أن أدرك من أول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه إليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا إخلاؤه من الموانع وقت المغرب (٤٥٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر

وحينئذ فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما اشارت إليه الروضة اعتراضاً على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لأنه لم يجب والى هذا ما لجماعة لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحل لما لم يحو في الفرق بامر من أحدهما أنه في الآخر لما لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده أيضاً إعطاء للتابع حكم متبوعه وحذراً من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر إلا بعده وفي الأول لما أدرك قدر الفرض الذي هو المتبوع أول الوقت استغنى به عن تقدير إمكان تابعه الممكن التقديم أول الوقت أيضاً فالحاصل أن المتبوع في إدراك الآخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده الوجه وفاقاً للبرلسي والطلبلاوي وابن حجر خلافاً سمى على المنهج بصري (قوله صرح الخ) كان الأولى التثنية (قوله يبلغ الخ) حال من الصبي أو صفه له بناء على أن ال للجنس ومدخوله في حكم النسكرة ولو حذفه لكان أولى (قوله مثلاً) الأولى تأخيرها عن بتسكيرة ليرجع إليه أيضاً (قوله قدرها) أي قدر العصر مع قدر المغرب (قوله قدر الطهارة) أي مطلقاً (قوله دون الطهارة) أي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليل (قوله وهذا مشكل) أي الجمع بين هذين التصريحين (قوله مع كونها) أي القدرة على الطهارة (قوله لأنه الخ) متعلق بقوله أولى الخ (قوله حينئذ) أي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) أي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ترجيح ما اشارت إليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن أصلها قلت ذكر في التتمة في اشتراط زمن الطهارة أن يمكن تقديمها وجهين وهما كالخلاف في آخر الوقت فلا فرق فانه وإن أمكن التقديم فلا يجب والله أعلم انتهت بصري (قوله أنه ينبغي الخ) بيان لما (قوله استواء الآخر والاول في عدم اعتبار القدرة الخ) أي فيشترط في كل منهما إدراك ما يسمع الطهارة كالفرض وإن أمكن تقديمها (قوله والى هذا) أي الاستواء المذكور (قوله من التفرقة) أي باعتبار القدرة على التقديم في الأول دون الآخر (قوله فيمكن التحل) أي التكلف كرى (قوله بامر من) متعلق بالتحل (قوله في الوقت) متعلق بيدرأ المنفى (قوله وإنما قدر) ببناء المفعول من التقدير ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لزمه اعتباره) أي قدر الطهارة (قوله أول الوقت) أيضاً متعلق بتقدير إمكان الخ (قوله ثانيهما) أنه الخ هذا أشد تمحلاً من الأول (قوله بقياس ما قرره) هلا قال لما قرره (قوله العصر) مع قوله الاتي والمغرب بدل من قوله امر أن (قوله اعتبار طهارتها) أي المغرب (قوله لما تقر الخ) فيه شبهة مصادرة (قوله هنا) أي إدراك الآخر (قوله بذلك) أي بالمقتضى (فيها) أي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاً أي بمقتضى العصر والمغرب جميعاً لكان أحصر وأوضح (قوله في وقت العصر لأن الخ) فيه أنه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق أصلاً وإنما المناسب هنا إثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وإن زالت السلامة الخ) أي في وقت المغرب (قوله أجماعاً) أي اضراً (قوله للدوام) أي المغرب (والقضاء) أي للعصر (وإن زالت الخ) أي في وقت المغرب (فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الأمة كما قاله السيوطي وشرع الاذان في السنة الأولى من الهجرة وبكفر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة عرش وشيخنا (قوله برؤية عبد الله بن زيد) قيل أنه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا أرى شيئاً بعده فعمى من ساعته مغنى (قوله المشهورة الخ) وهي مارواه أبو داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله تعالى عنه

### فصل في الاذان والاقامة

استتبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلاً لا يميز التابع وفي إدراك الأول اكتفي بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا في إدراك الآخر تعارض عليه امران بقياس ما قرره والعصرو هي تقتضى اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب وهي تقتضى اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقر في إدراك أول الوقت فعملوا هنا بذلك فيها باعتبار طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا أن تمكنه من الطهارة حين في وقت العصر لأن فيه جمحاً فاعليه بالزامة بالفرضين الادام والقضاء وإن زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارة حين فخرجوا عن ذلك الا جمحاً ولم يلزمه بالعصر إلا أن أدرك قدر طهرها من وقت المغرب واقضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الا كنفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها وأما الادراك أولاً فلم يتعارض فيه شيئان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالزامة بمجرد تمكنه من طهرها قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الأصل فيها الإجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد

ليلة تشاور فيها يجمع الناس وراه عمر (٤٦٠) فيها ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرؤية وحيا

وصح قوله انها رؤيا جاق  
ان شاء الله وفي حديث عند  
البراز فيه مقال انه صلى الله  
عليه وسلم ارى ليلة الاسراء  
ثم اخر للمدينة حتى وجدت  
تلك المراتي وكان حكمة ترتيبه  
دون سائر الاحكام عليها انه  
تميز مع اختصاره بانه جامع  
لسائر اصول الشريعة  
وكالاتها فاحتاج لما يؤذن  
بهذا التميز ولا شك ان  
تقدم تلك الرؤيا مع شهادته  
صلى الله عليه وسلم بانها حق  
ومقارنة الوحي لها وسبقه  
عليها الرواية اى داود وغيره  
انه قال لعمر لما اخبره  
برؤيته سبقك بها الوحي  
رفع لشاؤه وتعظيم لقدره  
(الاذان) بالمعجمة وهو  
لغة الاعلام وشرعا ذكر  
مخصوص شرع اصالة  
للاعلام بالصلاة المكتوبة  
(ولا فامة) وهى لغة مصدر  
اقام وشرعا الذكر الاتي  
لانه يقيم الى الصلاة كل  
منها مشروع اجماعا ثم  
الاصح ان كلامها (سنة)  
على الكفاية كما بتداه  
السلام اذ لم يثبت ما يصرح  
بوجوبها (وقيل) انها  
(فرض كفاية) لكل من  
الخمس للخبر المنفق عليه اذ  
حضرت الصلاة فليؤذن  
لكم احدهم ولا نهما من  
الشعائر الظاهرة كالجماعة  
وهو قوى ومن ثم اختاره  
جمع فيقاتل اهل بلد  
تركوها او احدهما  
بحيث لم يظهر الشعائر ففي

انه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالناقوس بعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا نائم  
رجل يحمل ناقوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا الناقوس فقال وما تصنع به فقلت ندعو به الى الصلاة  
فقال ولا ادلك الى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر الى اخر الاذان ثم تاخر عني غير  
بعيد ثم قال وتقول اذ اذقت الى الصلاة الله اكبر الله اكبر الى اخر الاقامة فلما أصبحت اتيت النبي صلى الله  
فاخبرته بما رايت فقال انها لرؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتى عليه ما رايت فانه اندى صوتا  
منك فقمتم مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج بجر  
رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية  
المنام لا يثبت بها حكم اجيب بانه ليس مستند الذات الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روى الزاران  
النبي صلى الله عليه وسلم ارى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهدة فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل  
السماء وفيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فأكمل الله له الشرف على اهل السموات والارض مغنى  
ونهاية (قوله ورآه) اى الاذان و(قوله فيها) اى تلك الليلة (قوله أريه) اى الاذان ع ش (قوله حكمة  
ترتبه) اى الاذان و(قوله عليها) اى الرؤيا و(قوله انه) اى الاذان (قوله فاحتاج) اى الاذان (لما يؤذن  
الخ) اى كترتبه على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجمة) الى قوله وهو قوى في  
النهاية والمغنى لا قوله اصاله قوله اذ لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغة الخ) اى كالذين والتاذين نهاية ومغنى  
والاولان اسما مصدر والآخر مصدر ع ش (قوله وشرعا) فالمغنى العرفى سبب للغوى على خلاف الغالب فى  
النقل من كونه اخص منه مطاق ع ش (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان  
السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصاله) اراد به ادخال اذان المغموم ونحوه مما يأتى اى فهو اذان حقيقة  
لا اخرجوه وإنما قيد بذلك لانه الاصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخراج ما ذكر فكاتب عليه ما نصه قوله  
اصالة احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا قاله فى شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك  
فانه اذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله بالصلاة) اى بدخول وقتها ع ش (قوله لانه يقيم) اى سمي الذكر  
الاتي بذلك لانه يقيم اصالة (قوله كل منها الخ) خبر الاذان والاقامة (قوله اجماعا الخ) اى وإنما الخلاف  
فى كيفية مشروعيتها نهاية ومغنى (قوله ان كلامها الخ) توجيهه لافراد الضمير وهو عائد الى شيتين ولو  
اتى به مثنى كما فعل فى المحرر اولى مغنى قول المتن (سنة) اى ولو لجمعة نهاية ومغنى وباتى فى الشارح  
ايضا (قوله على الكفاية الخ) اى فى حق الجماعة اما المنفرد ففيها حق سنة عين مغنى ونهاية وسم (قوله  
اذ لم يثبت ما يصرح الخ) اى والاصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل  
منها يقبل المنع (قوله لكل من الخمس) حقها ان يكتب قبيل قوله اجماعا او بحذف استغناء عنه بما يأتى فى  
المتن (قوله اذ حضرت الصلاة) اى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة  
او تركها للعلم بها ع ش اه بجيرى (قوله من الشعائر الظاهر) اى وفى تركها تهاون نهاية ومغنى (قوله  
فيقاتل) الى قوله فعلم فى المغنى لا قوله واحد هما وقوله نظير ما يأتى فى الجماعة الى قوله ومن ثم فى النهاية لا  
ما ذكر (قوله بحيث لم يظهر الخ) لعلها راجع للاذان فقط كما يفيد قوله فى بلد الخ (قوله يكنى) اى  
الاذان نهاية وشيخنا (قوله من محال الخ) اى فى مواضع يظهر الشعائر بها مغنى (قوله والضابط) اى فى  
كفايته فن شرع لحم ع ش (قوله وعلى الاول الخ) اى من انما سنة ويؤخذ من هذا ومن حديث اذ اصلت  
المكتوبات وصمت رمضان وحللت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصالة)  
احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا فى شرح الارشاد وينت بها مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز  
لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه فراجع (قوله  
على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فالامر يبدل على الوجوب

بلد صغيرة يكنى بمحل وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتى فى الجماعة والضابط ان يكون بحيث يسمعه كل اهلها أو أصغوا اليه وعلى الاول رأسا

لا قتال لكن لا بد في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر فعل انه لا ينافيه ما ياتي ان اذان الجماعة يكفي سماع واحد له لانه بالنظر لاداء اصل سنة الاذان وهذا بالنظر لادائه عن جميع اهل البلد ومن ثم لو اذن واحد في طرف كبيرة حصلت السنة لاهله دون غيرهم وهذا يعلم انه لا فرق فيما ذكر بين اذان الجماعة وغيرها وان كانت لا تقام الا بمحل واحد من البلد لان القصد من الاذان غيره من اقامتها كما هو واضح من قولنا فعل انه لا ينافيه ما ياتي الى اخره (ولما يشرعان للكتابة) دون المنذورة وصلاة الجنائز والنفل وان شرعت له الجماعة فلا يشد بان بل يكره ان لعدم ورودها فيها نعم قد يسن الاذان لغير الصلاة كما في آذان المولود والمهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان او بهيمة وعند مزدحم الجيش وعند الحريق قيل وعند انزال الميت لقبره قياسا على اول خروجه للدين الكون رددته في شرح العباب وعند تغول الغيلان اي تمرر دالجن الحبر صحيح فيه وهو والاقامة خلف المسافر) ويقال في العيد ونحوه

راسا وان تمالي اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون يحتاج لادليل نعم ان قصد تركها الاستخفاف بها والرغبة عنها كفر كما ياتي في الرداه شرح اربعين للشارح اه بصري يحذف (قوله لا قتال) اي على اهل البلد كرها (قوله كما ذكر) اي في الضابط (قوله فلم) اي من قوله بالنسبة لكل اهل البلد (قوله انه لا ينافيه) اي قوله لا بد من ظهور الشعار الخ (قوله ما ياتي) اي في شرح ويشترط الخ (قوله يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشيدى اي بالقوة كما يصرح به كلامه مر الا في وليتاتي المناقاة اه وجزم به شيخنا بلا عزو (قوله وهذا) اي اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اي من اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهلها الخ (قوله وبهذا) اي بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجماعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على المتعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اي القصد سم (قوله من اقامتها) اي الجماعة قول المتن (ولما يشرعان) اي على القوانين سم ونهاية ومعنى (قوله دون المنذورة) الى قوله نعم في المغنى ولى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى وعند تغول (قوله والنفل وان شرعت الخ) شمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نفل ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قبل ان فرضها الثانية وفي سم على حج التردد في ذلك فايراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان ايضا ع ش واستقر الجبرمى ترك الاذان للمعادة مطلقا (قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضافى بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم ومعنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به ويباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظرا ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتمد اشتراط المذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبرى على المنهج من انه لا يشترط في الاذان في اذن المولود المذكورة ويوافق ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان القابلة في اذن المولود اه (قوله كما في آذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل الهم ونحوه مرة طلب تكريره ولم يبين م راى اذن منهما ع ش اقول وقضية صنيع الشارح حيث عطفها على المولود ان المراد النسي (قوله اي تمرر دالجن) اي تصور مررة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا (قوله وهو والاقامة الخ) اي وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان والاقامة كما ياتي في باب (قوله خلف المسافر) ينبغي ان محل ذلك ما لم يكن سفر معصية فان كان كذلك لم يسن ع ش (قوله من كل نفل) الى قول المتن وقعت فيه جماعة في المغنى الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله وقوله والاول افضل وكذا في النهاية الا قوله او الصلاة الصلاة قول المذن (ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب سم على حجب وقوله كراهة ذلك اي قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة الا بالله لما ياتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك

وقوله لكم احكم على الكفاية (قوله بين اذان الجماعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اي غير القصد (قوله ولما يشرعان) اي على القوانين (قوله للكتابة) هل المراد لو اصاله فتدخل المعادة وعلى هذا فيتجه ان محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والا كفي اذانه عن اذانه كفاية الفائتة والحاضرة وصلاتى الجمع او لا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة فيه نظر (قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضافى بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (لغير الصلاة) هل شرط اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به او يباح بدون رفع صوتها لكن لا تحصل السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) اي قد يسن (قوله ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه عش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله وينبغي نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الاذان والاقامة أحج والمعتدانه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الاذكار للنووي مر انتهى زيادى اه عش ويأتى عن شيخنا من زيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والوتر حيث يسن جماعة فيما يظهر اه وهذا داخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا قبل والا قرب انه يقوله فى دبر كل ركعتين من التراويح وللو تر مطلقا لانها بدل عن الاقامة اه وفى سم نحوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذكور اى فى نحو العبد بدل عن الاذان والاقامة او عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الاول فيؤتى به مرتين الاولى بدلا عن الاذان تكون عند دخول الوقت لتكون سببا لاجتماع الناس والثانية بدل عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لان المراد انه بدل عنها فى الاصل والغالب شيخنا (قوله لاجنزة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنزة والمنذورة والنافلة التى لاتسن الجماعة فيها كالاضحى اوسنت فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك اما غير الجنزة فظاهر واما الجنزة فلان المشيعين الخ (قوله لان المشيعين الخ) يؤخذ منه انه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة المييت اه كرى عن الايعاب عبارة عش يؤخذ منه ان المشيعين لو كثر واو لم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اه وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنزة فلا ينادى لها إلا ان احتيج اليه فيقال الصلاة على من حضر من اموات المسلمين كما يقع الان اه (قوله حاضرون) اى فلاحاجة لاعلامهم نهاية ومغنى (قوله اغراء) اى احضروا الصلاة والزموها مغنى (قوله مبتدأ) اى وخبره جامعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيه  
الجماعة وصلى جماعة  
ككسوف واستسقاء  
وتراويح لاجنزة لان  
المشيعين حاضرون  
غالبا (الصلاة) بنصبه  
اغراء ورفعته مبتدأ

لا يبعد سنهابلا حول ولا قوة إلا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قبل وترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لان النداء لها يكتفى له اه وقضيته أنه بمنزلة الاذان فى المكتوبات لكن ماسيا تى عن الاذكار به زل يكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئا وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سببا لاجتماع الناس ويؤيده أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كانه فى اول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس اليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الاذان والاقامة لم يبعد اه وهو متجه لكن جزم فى الاذكار بالاول فقال ويأتى به عند ارادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها اى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذورا اه وكلام الاذكار ليس نفا فى نفي الثانى فعلى كونه بمنزلة الاقامة او يسن مرة اخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به فى نحو التراويح اكل إحرام كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الاذان ولا يسن مرة اخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به مرة واحدة فى اول التراويح مثلا كما هو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الاقامة ان يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الاذان أو بمنزلة ما أن يسن له أيضا مع أنه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لاجنزة ومنذورة ونافلة لاتسن جماعة كالاضحى او صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهناتفصيل لا يبعد وهو انه ان احتيج لجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الاذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامة وان لم يحتج لجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فلا يتامل وقد يقال قياس الاذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحذر (قوله وتراويح) أى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا فى شرح ممر وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جامعة بمنزلة الاذان فان كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه أنه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه وقياس كونه بمنزلة الاقامة



نصبه أى احضروها و (قوله أو خبراً) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتدأ حذف خبره) هذا لا يتأتى هنا رشيدى عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شىء اه واقره ع ش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر جاراً وبحروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة اه أى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفاً مقدماً كما مر عنه نفسه انفا قوله (أو الصلاة الصلاة) أى أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج اوحى على الصلاة نهاية (قوله والاول افضل) أى لوروده عن الشارع ش قول المتن (والجديد) قال الرفعى الذى قطع به الجمهور ندبه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلافه وافصحوا فى الروضة بترجيح طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كالمحرر اه قول المتن (للمنفرد) ويكفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعون له لان ترك ذلك يخل بالاعلام ويكفى اسماع واحداً ما الاقامة فتسن على القولين ويكفى فيها اسماع نفسه أيضاً بخلاف المقيم للجماعة كما فى الاذان لكن الرفع فيها أخفض اه معنى (قوله وان بلغه اذان غيره) أى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ شيخنا وفى البجيرى عن مر والزياى والشبراى والقلوى مثله (قوله على المعتمد) أى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية أى وصلى معهم فان لم يتفق صلاتهم معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر أم لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد ع ش عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمنفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى آنفا فكان الاولى تقديمه على الغاية كما فى المغنى (قوله المؤذن ولو منفرداً) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم رايت ما يأتى عن السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى المنفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحد منهم ويبلغ كل منهما فى الجمهور ما لم يجهد نفسه اه قال ع ش أى فيحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحد من المصابين وكال سنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطاب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديتك) أو للتبوع و (قوله فأذنت) أى أردت الاذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره وقول الشوبرى أى وع ش أى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد إلا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراداً شيخنا اه بجيرى (قوله ولا انس) ظاهره ولو كان كافراً ولا مانع منه ع ش (قوله ولا شىء) يحتمل ان المراد غير الانس والجن بما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لا حجر ولا شجر قاله الخاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بجيرى (قوله لا تشهد الخ) أى وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجازه على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وإن كان غيره له اصل الثواب ع ش أى إذا لم يقصد الثواب الدنيوى فقط قول المتن (إلا بمسجد الخ) أى كالبیت فیرفعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذكور ع ش اه بجيرى (قوله أو غيره) أى من امكنة الجماعة كدرسة ورباط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

أو خبراً (جامعة) بنصبه حالاً ورفع خبره للدكتور أو المحذوف أو مبتدأ حذف خبره لتخصيصه بما قبله وذلك لثبوته فى الصحيحين فى كسوف الشمس وقيس به ما فى معناه بما ذكر أو الصلاة الصلاة أو هلا إلى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله والاول افضل (والجديد ندبه) أى الاذان (للمنفرد) بعمران أو صحراء وان بلغه اذان غيره على المعتمد للخبر الآتى (ويرفع) المؤذن ولو منفرداً (صوته) بالاذان ما استطاع ندباً للخبر الصحيح إذا كنت فى غنمك أو باديتك فأذنت للصلاة فارفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شىء إلا شهد له يوم القيامة (إلا بمسجد) أو غيره (وقعت فيه جماعة)

الا تيان به لكل ركعتين من الترواج أى كاتقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جامعة أى كائن لنا عبادة جامعة أى وهى الصلاة بدليل السياق أو منها جامعة وفيه شىء (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كما فى العباب (قوله وإن بلغه اذان غيره) أى إذا وجد الاذان لم يسن الاذان لمن هو مدعوه به إلا ان اراد اعلام غيره أو انقضى حكم الاذان بان لم يصل معهم مر (قوله إلا بمسجد الخ) عبارة الروض لا فى مسجد اذن واقامت

لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجرد الاذان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله او صلوا فرادى) اي فالجماعة ليست بغير شوبري وشيخنا عبارة ع شر زاد حج و صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا اذان استحب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اسم اه وقد يقال لا ينظر حينئذ الى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصر فوا) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى عبارة سم وقول الروضة كاصلها وانصر فوا مثال لا فيد فان لم ينصر فوا فالحكم كذلك اي انه لا يرفع لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت اخرى ولا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم الغيم اه ووافقهم المتأخرون كالشبر المسمى والبحيرى وشيخنا (قوله لثلاثيهمهم الخ) اي إن كان الاذان في آخر الوقت و (قوله أو يشككهم الخ) اي إن كان في أوله شيخنا وفي سم مانصه هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) اي بقوله فيحضرون مرة ثانية الخ (قوله للابهام الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) اي الاندفاع (قوله في احدها) اي محال الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل سم (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة سم (قوله وإن لم ينصر فوا) اي جماعة المسجد الذي وقع فيه الرفع منه بصرى وسم (قوله وقضية المتن ندب الاذان الخ) تامل الجمع بينه وبين جعله فاعل يرفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكر فتدبر ثم رايت في اصل الروضة مانصه واذاقا موا جماعة مكروهة أو غير مكروهة فقولان أحدهما لا يسن لهم الاذان وأظهرهما يسن ولا يرفع فيه الصوت لخوف اللبس اه فهذا تصریح بالقطع بعدم ندب الرفع فاني تسوغ مخالفته بصرى (قوله وإن كرهت) اي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام الراتب كرى (قوله بان كراهتها لا امر خارج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها سم اي لا في الندب وعدمه قول المتن (وبقيم للقاتنة) أي المكتوبة من يريد فعلها مغنى (قوله لزوال الوقت) الى قول المتن والاذان في المغنى لا قوله خلافا لى ولا ينافيه وقوله والخائى وقوله وقضية الى ولا يرفع صوتها وكذا في النهاية لا قوله وفي الاملا الى المتن وما انبه عليه (قوله فاته الخ) وجاز لهم تاخير الصلاة لا شغلهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومغنى

جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجرد الاذان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصر فوا) قال في شرح الروض والتقييد بانصرافهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه يوم غيرهم من اهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم يذبحه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه إن اذن في الحال او همهم برفع صوته ان اذنانهم قبل الوقت ولا او همهم به دخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن ان يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الابهام بتقدير حصوله لاندفاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان اريد إقامة الجماعة الثانية بمحل اخر اتجه عدم التقييد بانصراف الاولين فليتامل وقول الاسنوى لانه لا يسن له الخ ظاهره وإن أراد الصلاة وحده قبلهم فليراجع (قوله لثلاثيهمهم الخ) هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة (قوله يضرب المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضرب ايضا غير المنصرفين الى اخر ما يناسب ذلك لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة (قوله وإن لم ينصر فوا) اي من محل الرفع (قوله بان كراهتها لا امر خارج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصر فوا  
فلا يندب فيه الرفع بل  
يندب عدمه لثلاثيهمهم  
دخول وقت صلاة أخرى  
أو يشككهم في وقت  
الاولى لا سيما في الغيم  
فيحضرون مرة ثانية وفيه  
مشقة شديدة وبه اندفع  
ما قيل لاحاجة لاشتراط  
وقوع الجماعة للابهام على  
أهل البلد ايضا وذلك لأن  
ابهامهم أخف مشقة إذ  
بفرض توهمهم لا يحصل  
منهم الحضور الامرة  
(تنبيه) إنما يتجه  
التقييد بالانصراف فيما  
إذا اتحد محل الجماعة بخلاف  
ما إذا تعدد لأن الرفع في  
أحدها يضرب المنصرفين من  
البقية بعود كل لما صلى به أو  
لغيره فينتجه حينئذ ندب  
عدم الرفع وإن لم ينصر فوا  
وقضية المتن ندب الاذان مع  
الرفع للجماعة الثانية وإن  
كرهت ونوزع فيه بانه  
ينبغي كراهته لانه وسيلة  
ويرد بأن كراهتها لا امر  
خارج لا يقتضى كراهة  
وسيلتها كما هو ظاهر (وبقيم  
للفاتنة) قطعاً (ولا يؤذن)  
لها (في الجديد) لزوال  
الوقت ولما صح انه صلى الله  
عليه وسلم فاته

(قوله صلوات) هي الظهر والعصر والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدمه الشارح م في شرح ويسن تقديمه اى الفائت على الحاضرة الخ مما هو صريح في ان المغرب لم تقفه لانه لا مكان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه سم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المؤادة ووجه المنافاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالفائتة اولى نهاية ومعنى (قوله للاختلاف عنه) اى في ذلك القديم فعن بمعنى في (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعي من اقتصار الجهم وور في المؤادة على انه يؤذن بحرى القديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لما فاتته الصبح) اى بنومه وهو واصحابه واستشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام فلو بناوا واجاب عنه السبكي بان الانبياء نومين فكان هذا من النوم الثانى وهو خلاف نوم العين وأجاب غيره بجواب حسن وهو ان ادراك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان بقظة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب باداء الصلاة حال نوميه وهو صلى الله عليه وسلم شاركا لامة الا فيما يخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالخاطب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانانا كما يدل عليه رواية ارحلوا بنام هذا الوادى فان فيه شيطانانا اطفئى اه بحجري (قوله واذن بلال) اى بامرته صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثانى) اى القديم الاصح نهاية (قوله حق للفرض) وهو المعتمد غنى (قوله فان كان عليه فوائت الخ) تفرغ على القديم الراجح ع ش (قوله متواليه) ولا يضر في الموا لا تروا اتب الفرض اخذان قول حج في شرح قول المصنف الا في وشرطه الوقت الخ ما نصه وبه يعلم ان الكلام للحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان القول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المنسوب للحاجة انتهى ع ش قول المتن (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتي في المجموعتين ما تقدم من انه حق للفرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس و اوجبت الخمس فان والاها اذن الاول والا فلكل مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين باخف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) اى مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن الاول الخ) ويشترط هنا وفيما مر وما ياتي ان يقصد به الاول بل لو اطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفى به حلبي اه بحجري (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا ذكر فائتة بعد فعل

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله على الثانى حق للفرض) نظر الاسنوى في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذا نوى جمع التأخير قال الدميرى ويظهر تخريجه على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب يؤخذ من قولهم انه حق لوقت انه يؤذن للاولى في وقتها وان نوى جمعها تأخيرا كما يحتمل بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وان جمعها تقدما وقد ينزع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثانى او الاول كما صرحوا به فقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للفرض ينتقض بما ياتي في توالى فوائت او مجموعتين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا يتناقضه خلافا لمن توهمه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفى بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس و اوجبت الخمس فان والاها اذن الاول والا فلكل مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها فعلت جماعة او فرادى خلافا لما يوهمه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذلك جديد لا قديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادى سار قليلا ثم نزل واذن بلال فصلي ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثانى حق للفرض وفي الاملاء حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) و اراد قضاءها متواليه (لم يؤذن لغير الاولى) او متفرقة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقدما ما لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لزوال التبعية ولو والى بين فائتة ومؤادة اذن لا ولاهما الا ان يقدم الفائتة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب لجماعة النساء) والخائى ولكل على انفرادها أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لا يستنهاض الحاضرين فلا رفع ليهما يخشى منه محذور مما يأتي (لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذى قد يخشى منه افتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم أجنبي يسمع وإنما لم يحرم غناؤها وسماعه للأجنبي حيث لا فتنة لأن تمسكها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفئة بخلاف تمسكها من الاذان لأنه يسن الاصغاء للؤذن والنظر اليه وكل منها اليها مفتن ولأنه لا تشبه فيه إذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فإنه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقيد بسماع اجنبى إلا ان يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتي في أذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت ينافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا إذ الذى اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أجد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الحاضر فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة أى ولو قبل ان يحرم بالقائمة بقى ما لو اذن واراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضى التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها اخذا من إطلاقهم الاذان للقائمة او لافيه نظر والاقرب انه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة والموا لا بين الاذان والصلاة لا تشتط ع ش (قوله فيؤذن الخ) وحيث لم يؤذن للثانية فما بعد ما اقام لكل نهاية ومعنى (قوله ايضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سنتها ع ش قول المتن (ويندب لجماعة النساء الاقامة) أى بان تفعلها لحداهن ولو اقامت لرجل او خشي لم يصح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذا بما ذكره حجج في شرح قول المصنف الاتى لا الاذان الخ ع ش (قوله والخائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخائى والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من ان المرأة لا تقيم للخئى سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله لا يستنهاض الحاضرين) أى إصالة فلا يشكك طلبها للمنفرد سم (قوله والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلة المركبة ينتفى بانتفاء جزئها والتشبه منتفى في حق الامرء فينتفى تحريم الاذان عليه ع ش (قوله ومن ثم حرم عليها الخ) أى وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولو بحضرة اجنبى فكذلك اخرجها مر اه سم ويأتى عن النهاية مثله وخالف المغنى فقال وينبغى ان تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماعها اه واختاره البصرى (قوله إن كان ثم أجنبي) وفاقا للمغنى والاسنى وشرح المنهج وخلافاً للنهاية عبارته ولو اذنت المرأة للرجال او الخائى لم يصح اذانها واثمت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخئى للرجال او النساء ورفع في هذه اى النساء صوتهن فوق ما يسمعن او الخائى كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر ووافق به الوالد رحمه الله فقد صرحوا بكراهة جهرها في الصلاة بحضرة اجنبى وعلوه بخوف الافتتان اه بخلاف (قوله يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سد الاذان ام لافيه نظر والاقرب الثانى لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال فى الايعاب وحيث حرم عليها ذلك كفى الجهر فهل تناب أم لافيه نظر والاقرب الاول كالصلاة فى المنصوب اه أقول بل الاقرب الثانى ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان ع ش (قوله وسماعه) أى سماع الاجنبى لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله وقضية هذا) أى التعليل الثانى (قوله عدم التقيد) تقدم عن النهاية اعتماده ويأتى فى شرح والذكرة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضا عدم التقيد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الخ (دخل فيه ما إذا تذكر فائدة بعد فعل الحاضرة فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل (قوله والخائى) ظاهره صحة إقامة الخئى للخائى والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به فى شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخئى (قوله لا يستنهاض الحاضرين) فلم طلبت للمنفرد إلا ان يقال اصل مشروعيتهما الاستنهاض فلا يشكك قوله ولكل على انفراده (قوله) ومن ثم حرم رفع صوتها به) أى وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة فى الصلاة ولو بحضرة اجنبى فكذلك اخرجها ويفارق الاذان بأنه يطلب الاصغاء والنظر إلى المؤذن حتى يمن يحسن الاذان بخلاف القراءة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها والاصغاء لغيره وبأنه وظيفة الرجال والقراءة وظيفة كل أحد فليس فى قراءتها تشبه بالرجال فليمتأمل مر (قوله عدم التقيد) اعتمدهم وقضيته ايضا عدم التقيد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان

الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة بل ارفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتى عن عش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اى الحصر المذكور (ما ياتى) اى انفا (قوله لا فرق في عدم كراهته الخ) تقدم انفا عن سم وياتى عن عش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعى مطلقا (قوله ينافيه) اى عدم الفرق (ما ياتى) اى فى شرح وشرطه الوقت (قوله بان ذاك) اى الاذان قبل الوقت بقصده وقوله بخلاف هذا اى اذان المرأة بقصده (قوله عدم نديه الخ) اى وهو لا يستدعى الحرمة عش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اى للتلبية (قوله بقدر ما يسمع) اى ولم تقصد الاذان الشرعى فان رفعت فوق ذلك او ارادت الاذان الشرعى حرم وان لم يكن ثم اجنبى عش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اى فليس اذانا شرعيا نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال اه (قوله وكذا الخنى) عبارة لاسنى اى والمغنى والخنى المشكل فى هذا كله كالمرأة اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوجه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وعومل الخنى معاملة المرأة احتياطا والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثير اما احتياطوا فى امر الخنى فلا يرد كيف حرم مع الشك فى انوثته سم قول الماتن (والاذان منى) وفى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الاخر ولم يؤد الى اشتباهه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) الى قوله واعتذر فى النهاية الا قوله اى لانها الى والا الى قوله كى على الخ فى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله اى مع الى فالاولى وما انبه عليه (قوله اى معظمه الخ) وكلماته مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اى فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عش (قوله والتشهاد الخ) اى التهليل قول الماتن (والاقامة الخ) وكلماتها مشهورة وعدتها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اى لانها الخ) اى ثنى لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما سر (قوله واعتذر عنه) اى اعتذر المصنف فى دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر فى التكبير او لها وما فى آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى معنى (قوله فالاولى) الى قوله بخلاف الخ فى النهاية (قوله وقيل الفتح) اى بنقل حركة الف لله للراشم (قوله بجمع كل كلمتين الخ) اى والكلمة الاخيرة بصوت معنى (قوله اى اسراعها) الى قوله وفى خبر الخ فى

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الا حينئذ وكلامهم مصرح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقييد بالنساء وسيأتى انه ولا يصح اذناها للرجال وليس فيه افصاح بكرهه او عدمها فان لم يكرهه اشكل التقييد (قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى) اى فليس اذانا شرعيا فان قلت ما الصارف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها وهى انها ليست من اهل الاذان ونظيره ما تقدم فى باب الغسل ان حال الجنب وعدم تاهله للقرآن قرينة صارفة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذناها مع رفع الصوت نظرا لصرف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا صالفة فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر اقصدها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله وكذا الخنى) عبارة شرح الروض والخنى كالمرأة قاله فى المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه او فوجه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وقد استشكل الحرمة فى الخنى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك ويجاب بانه عومل معاملة المرأة احتياطا والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثيرا ما احتياطوا فى امر الخنى (قوله والاذان منى الخ) فى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكرها آخر ولم يؤد الى اشتباهه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اى بنقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمع لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذان منى) معدول عن اثنين اثنين اى معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى لالفظ الاقامة) للحديث المتفق عليه امر بلال اى امره صلى الله عليه وسلم كفى رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اى لانها المصرحة بالمقصود والا لفظ التكبير فانه يثنى او لها وآخرها واعتذر عنه بانه على نصف لفظه فى الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبير تين فى الاذان بنفس واحد اى مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتى بكل كلمة فى نفس وفى الاقامة بجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجها) اى اسراعها

(وترتيله) اى الثانى فيه للامر بهما ولا نه للغائبين فالترتيل فيه المبلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها شبهة ومن ثم سن ان تكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوتها في خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سر بحيث يسمعه من يقره عرفا قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقصودتان المنجيتان (٤٦٨) وليتذكر خفاءهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذى انعم الله به على الامة انعاما

لا غاية وراءه سمي بذلك لانه رجع للرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى في اكثر كتب المصنف انه الاول (والتثويب) بالمثلثة (فى) كل من اذانى مؤادة واذان فائنة (الصبح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب إذ ارجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره فى غير الصبح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيعلتين لم يصح اذانه وفى خبر الطبرانى برواية من ضعفه ابن معين ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حى على خير العمل فامر به صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حى على خير العمل وبه يعلم انه لا متشبث فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين بل هو صريح فى الرد عليهم (وان يؤذن) ويقم (قائما) وعلى حال احتيج اليه (واللقيلة) لانه المأثور سلفا وخلفا والخبر الصحيحين يابلل قم فنادى بىكره اذان غير مستقبل وكانهم انما لم

النهاية قول المتن (وترتيله) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين فى نفس عشرين (قوله ومن ثم) اى لاجل انها للحاضرين قول المتن (والترجيع فيه) ولو تركه صح الاذان مغنى وسم وعش (قوله) وهو ذكر الشهادتين مرتين الخ) فهو اسم الاول كما صرح به المصنف فى جموعه ودقائقه وتحريره وتحقيقه وان قال فى شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله قبل الجهر بهما) ويأتى بالاربع ولا قال فى العباب فلولم بات بهما سرا ولا اتى بهما بعد الجهر عشرين (قوله المنجيتان) اى من الكفر المدخلتان فى الاسلام نهاية ومغنى (قوله فصيح تسمية كل الخ) لا يخفى ان المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسما للثانى لانه الذى رجع اليه وحينئذ فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع رشيدى وفى سم نحوه قول المتن (والتثويب فى الصبح) وخص بالصبح لما يعرض للناثم من التشكك بسبب النوم نهاية ومغنى (قوله من اذان مؤادة) بلاتونين بتقدير الاضافة اى مؤادة صبح كرى (قوله وهو الصلاة خير من النوم) اى اليقظة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسن فى الليلة المظرة او المظلمة او ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول او بعد الحيعلتين الاصلوا فى رحا الكرم اى مرتين لما صح من الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلوا غرضا اى عن الحيعلتين لم يصح اذانه وهو كذلك نهاية وشرح بافضل وكذا فى المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين او عرضا عنهما جازاها قال الكرى قوله فى الليلة ليس بقيد كما فى شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعذار الجماعة و قال عشرين قوله لم راو المظلمة المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب اما الظلمة المعتادة فى اواخر الشهور لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه وقره الرشيدى (قوله كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا فى الصبح وغيره (قوله فان جعله) اى لفظ حى على خير العمل (قوله لم يصح اذانه) والقياس حينئذ حرمة لانه صار متعاطيا لعبادة فاسدة عشرين (قوله حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عشرين (قوله وبه) اى بذكر خبر الطبرانى اى بقوله فامر الخ (قوله وعلى حال الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على حال كمارة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه لكبر المسجد كما فى المجموع وفى البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغى تقييده بما اذا تعذر فى سطحه ولا فمواولى فيما يظهر اه وفى المغنى نحوه (قوله احتيج اليه) ظاهره انه قيد فى كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد فى الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على حال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله واللقيلة) اى ان لم يحتج الى غيرها ولا كمارة وسط البلد فيدور حولها قلبوا به يجرى ويأتى ما يتعلق به (قوله لانه المأثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والاستقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى بالثانى (قوله بل يكره اذان غير مستقبل الخ) اى مع القدرة عليه واجزاه لان ذلك لا يخل بالاعلام نهاية ومغنى (قوله فى بعضه) اى الاذان (قوله مخالفته) اى الخبر (قوله المذكور) اى آنفا (قوله على ان الخبر) اى خبر الطبرانى (قوله ومعارض) عطف على ضعيف (قوله راويه المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى الى (قوله وحينئذ) اى حين التعارض وقوله بهذا الى المروى الثانى وقوله لما مر اى المأثور وقوله وهو اى والحال ان المثبت الخ وقوله اولى خبر كان (قوله وغير قائم) الى قوله وقضيتهم فى حركة الف الله لراء (قوله والترجيع فيه) قضية كونه سنة يفيدانه غير شرط فيه فيصح بدونه (قوله انه الاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب فى تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافى التوجيه المذكور لان

ياخذوا بما فى خبر الطبرانى وانى الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الحيعلتين لمخالفته للمأثور المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع المؤيد بالخبر المرسل مستقبل واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية راويه المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتى حى على الصلاة وعن يساره فى مرتى حى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان لاخذ بهذا الموافق لما مره موجب الحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مقدم على النافى اولى وغير قائم قدر

النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكره وكذا في المغني إلا قوله نعم إلى والالتفات (قوله وغير قائم الخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية في فكره للقاعد وللعضطجع اشد للراكب المقيم أي جالس بخلاف المسافرين لا يكره له ذلك لحاجته للركوب لكن الأولى له أن لا يؤذن إلا بعد نزوله لأنه لا بد له منه للقرينة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب له بوجه بان من شأن السفر التعب والمشقة فسوح له فيه ومن ثم قال الأسنوي ولا يكره وايضاً ترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الاذان الأولى والاقامة كالاذان فما ذكره الوجه أن كل منهما يجزى من الماشي وإن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعله ما غيره كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غيره اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله وإلا لم يجزه كما في المقيم اهـ وكذا في سمع عن العباب وشرحه إلا قوله لاحتماله قال ع ش قوله مـ والوجه قد يشعر بعبارة باختصاص الاجزاء على هذا الوجه بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في اذانه ولا في اقامته وقوله وإلا لم يجزه أي لم يجز من لم يسمع الكل اهـ عبارة الرشيدى قوله مـ لم يجزه لعله بالنسبة لمن في محل ابتدائه إذ لا توقف في اجزائه لمن يمشي معه ومن ثم احتراز بالتصوير المذكور عما إذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رابت سم توقف في عبارة الشارح مـ وذكر أنه بحث معه مـ فيها حاول تأويلها بما لا يخفى مافيه اهـ والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مـ كان كان معه من يمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اهـ (قوله وإن بلغ محل انتهائه الخ) شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر سم (قوله والالتفات الخ) أي ويسن الالتفات نهاية ومغني (قوله بعنقه الخ) أي من غير أن ينقل عن محله ولو على منارة محاذة على الاستقبال نهاية ومغني قال ع ش وفي سم على المنهج عن مـ ولا يدور عليها فإن دار كني أن سمع آخر اذانه من سماع أوله وإلا فلا اهـ (قوله بمينامة في مرقى حى على الصلاة ويسار امرأة في مرقى الخ) أي حتى يتمها في الالتفاتين نهاية ومغني (قوله لأنها خطاب آدمي) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهاية (قوله كسلام الصلاة) أي فانه يلتفت فيه دون ماسواه لانه خطاب آدمي يجزى (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها كسلام الصلاة (قوله وانما ندب الخ) أي الالتفات (قوله وفي التشويب) أي في سن التفات فيه (قوله فقال ابن عجيل لا) اعتمده النهاية والمغني قال الكردى والاسى والامداد وغيرهم اهـ (قوله دعاء) أي إلى الصلاة (قوله جعل سبابته الخ) أي أتملتها ولو تعذرت إحدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العليلة سبابته فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهاية قال ع ش قضيته استواء بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وإنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضع الكف وفي سم على حج فلو تعذر سبابته لنحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تعذر انتهى (قوله أنه) أي الجعل (قوله وأنه يستدل به الأصم والبعيد) أي على كونه إذا نافي جيب إلى فعل الصلاة لانه يسن له إجابته المؤذن بالقول نهاية (قوله وقصيتهما)

تسميته حيث تترجعا من اخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل (قوله نعم لا بأس باذان مسافرا كبا او ماشيا) قال في العباب والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي أن سهل عليه وله فعله راكبا أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعد اقال في شرحه بلا كراهة وان كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافرا فلا بأس أن يؤذن قاعدا أو راكبا اهـ (تنبيه) قول الشارح وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا اذن لنفسه وما إذا اذن لغيره ممن يمشي معه مثلاً وهو ظاهر وامامنا في شرح مـ بما يخالف ذلك كما يأتي فشكل وقد بحثت معه فيه فوافق على ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى مافيه (قوله بحيث لا يسمع من في أحدهما) أن فعل ذلك لنفسه فان فعلها أي الاذان والاقامة لغيره كان كان ثم معه من يمشي اشترط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله وإلا لم يجزه كما في المقيم كذا في مـ وفيه نظر ظاهر (قوله فقال ابن عجيل لا) قال مـ واقضاه كلامهم (قوله سبابته) فلو تعذر النحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل يبعد حصول أصل

نعم لا بأس باذان مسافر راكبا أو ماشيا وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعنقه لا بصدره بمينامة في مرقى حى على الصلاة ثم يسار مرة في مرقى حى على الفلاح وخصا بذلك لأنها خطاب آدمي كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بجذبه لا بجذبه نظير ما يأتي ثم وكره في الخطبة لأنها وعظ للحاضرين فالالتفات اعراض عنهم محل بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الاقامة لأن القصد منها مجرد الاعلام لا غير ففى من جنس الاذان فألحقت به واختلف في التشويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم لأنه في المغني دعاء كالحيه لعتين ويسن جعل سبابته في ضماخى أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وأنه يستدل به الأصم والبعيد وقصيتهما أنه لا يسن لمن يؤذن لنفسه

أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مفهومة أنه إذا رفع صوته ما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر يسن له ذلك أيضا (قوله وبهما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله فى كل منه) إلى قوله ويشترط فى المغنى لإقوله وكالحج وقوله وإن كرهه إلى قول المتن ويسن فى النهاية لإلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما انبه عليه (قوله سماع واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخناو بالفعل على ما مر عن عس (قوله وعدم بناء غيره الخ) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره باقيا وينبغي حرمة ذلك لانه تعاط لعبادة فاسدة عس (قوله لانه يقع الخ) أى غالبا فلا فرق بين ان يشتبه صوتا ولا لانه مغنى (قوله وترتيبه) فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات فى خلاله اتى بالمزك وأعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر ويبنى على المنتظم ظاهره وإن قصد التكميل والفرق بينهما وبين الفاتحة لا تح اه وقال عس قوله مر اتى بالمزك أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كمل به اه قول المتن (وموالاته) فان عطس فى اثناء ذلك سن ان بحمد الله فى نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه غيره والتشميت إذا غطس غيره وحمد الله تعالى إلى الفراغ وان طال الفصل فبرد ويشمت حينئذ فان ردا وشمت أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان تاركا للسنة ولورأى اعنى مثلا تخاف وقوعه فى بروجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يكثر إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما رفقيل يرد عليه حالا او يترك الرد اه وقال عس قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما فى الابيات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه (قوله ولا يضراخ) أى ولو عمدانهاية (قوله بسير كلام وسكوت ونوم وانغماء الخ) ويسن ان يشتانف فى غير الاولين مغنى زاد النهاية وكذا فيها فى الإقامة فكانها القربها من الصلاة وتا كدها لم يسامح فيها بفصل البتة بخلاف الاذان (قوله وان كرهه) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الانغماء الذى يتسبب فيه والردة ليست كذلك قال ابن قاسم قوله وإن كرهه أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد فى الاخير كراهة التحريم والكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليتامل اه بصرى (قوله والاضراخ) أى وان فحش بحيث لا يسمى مع الاول اذنان فى الاذان وإقامة فى الإقامة استأنف جز مانهاية ومغنى قول المتن (والتميز) أى ولو صديقا يتأدى باذانه وإقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما فى الجموع من قبول خبره فيما طرقة المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره فى محل اخر نعم قد يقبل خبره فم احتفت به قربنة كاذن فى دخول دار وايصال هدية واخباره بطلب ذى وليمة له فتجب الاجابة ان وقع فى القلب صدقة نهاية قال عس قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قويت القرينة هنا على صدقة صدقة قبل خبره وقياس ما ياتى له فى الصور ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع فى القلب صدقة قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى اوائل نشاته لا انتظام قصده وفعله حينئذ نهاية واقره سم وعس (قوله باسلام غير العيسوى الخ) لاعتقاده ان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة نهاية عبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى ابي عيسى السخى بن يعقوب الاصبهانى كان فى خلافة المنصور يعتقدان محمدا رسول الله إلى العرب خاصة وخالف اليهود فى اشياء غير ذلك منها انه حرم

بخفض الصوت وبهما علم سر الحاقهم لها به فى الالتفات لاهنا (ويشترط) فى كل منه ومن الإقامة اسماع النفس لمن يؤذن وحده وإلا فاسماع واحد وعدم بناء غيره على ما أتى به لانه يقع فى اللبس وكالحج و (ترتيبه وموالاته) للاتباع ولان تركهما يوم اللعب ويخل بالاعلام ولا يضرب سير كلام وسكوت ونوم وانغماء وجنون وردة وإن كرهه (وفى قول لا يضرب كلام وسكوت طويلان) كسائر الاذكار والكلام فى طويل لم يفحش ولا ضرر جزما (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام والتميز) فلا يصحان من كافر وغير يميز كسكران لعدم تأهلهم للعبادة ويحكم باسلام غير العيسوى

السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لاهنا أى جعل السبابتين (قوله وان كرهه) أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد بالكراهة فى الاخير كراهة التحريم وان المراد كراهته من حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليتامل (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى اوائل نشاته لا انتظام



الذبايح اه (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على حج وقال شيخنا الزبائدي ان الشيخ يعني الرمي رجوع اليه اخرا وعبرة العلقمي عند قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> اسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا اله الا الله خلاصا من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد قال الأذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاخبار وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر إلى قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لعنه ابي طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الأذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرأت قل هو الله احدى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمي اه ع ش بخذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن او قام غير العيسوي بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ارتد المؤمن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازو الاولي ان يعيدهما غير دحى لا يصلى باذانه واقامته لان رده تورثه شبهة في حاله اه (قوله ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه او من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة او بخبر ثقة عن علم وأن يكون بالغاً مينا فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى علم دخول الوقت صح اذانه كاذان الاعمى ولو اذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سوق عبارة التحفة ما نصه وهي صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح مر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان لكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن مر ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته اه ويأتى عن الزبائدي ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اى كالتأثير المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه واماته الخ) فان اتنى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زبائدي وقال شيخنا مر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اولى منه قليوبى اه بحجري (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف بعلمه الاوقات بصري عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتبا أو غيره معرفة دخول الاوقات بامارة او غير ها فان ابن ام مكتوم كان راتبا مع انه لا يعرفها بالامارة فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبحت كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقتا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في اذان المولد وغيره مما مر ولو قيل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) إلى قوله ما لم يتغير في المغنى إلا قوله لخبر إلى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وفعله شرح مر (قوله بنطقه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ويوافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكتشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمدا رسول الله وانك بريء من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافى ذلك قول الروضة كاصلا في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده  
لوقوع اوله في الكفر  
ويشترط لصحة نصب نحو  
الامام له تكليفه وأماته  
ومعرفته بالوقت او مرصد  
لاعلامه به لان ذلك ولاية  
فاشترط كونه من اهلها (و)  
شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى الخ) وينبغي الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا المقتضى آخر سمى أى مما من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعى (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه سمى (قوله كما مر) أى قبيل والاذان مثنى (قوله ويكره كل منهما الخ) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له كفى التبيان والعباب وفى شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكر ايمانهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسياق انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن سمى على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (للمحدث) أى حدثنا اصغر نهاية ومعنى (قوله نعم ان احدث الخ) أى ولو حدثنا اكبر سن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليوضاً لئلا يوهى التلاعب فان تظهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومعنى قال ع ش قوله لم ولو حدثنا اكبر الخ أى فلو كان الاذان فى مسجد حرم المسكث ووجب قطع الاذان سمى على حج اقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث لم يات فعله بلامكث بان لم يأت سماع الجماعة له الا اذا كمله بمحله مثلاً ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل الاذان فى مروره او بباب المسجد ان اراد كماله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقد الطهورين سمى وع ش ورشيدى وعبارة المغنى والنهاية فان قيل بر د على ذلك أى قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم ومن به نحو سلس بول وفاقد الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب بان المراد بالمحدث او الجنب من لا يباح له الصلاة اه أى وهو لا يباح لهم الصلاة (قوله لخبر الترمذى الخ) ولانه يدعو الى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهوا اعط غير معتظ قاله الرافعى وقضية انه يسن له التطهر من الخبث ايضا وهو كذلك نهاية ومعنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من الجنابة فتكون الكراهة معهما اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومعنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانعه وكان مراده اذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقد يقال ان الحائض والنفساء بغير رفع الصوت ليس اذانا شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان الذكر لا يكره للمحدث الا ان يقال انه ليس ذكراً محضاً بل ذكر مشوب بكونه اذناً ثم رايت فى الرشيدى مانعه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا اذناً ولا نكاحاً مجرد ذكر اه قول المتن (والاقامة اغلظ) ويجزى اذان واقامة من مكشوف العورة والجنب وان كان فى مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحريم لمعنى آخر وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة ومعنى ونهاية (قوله لتسبيه الخ) عبارة غيره لقر بها من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأة وخنثى الرجال وخنثى ولو محارم كما ماتها لهم وأذانها للنساء جائز كما مر (ويكره) كل منهما (للمحدث) غير المتيمم لخبر الترمذى لا يؤذن الا متوضى نعم ان احدث اثنائه سن له اتمامه (و) كراهته (للمحدث) غير المتيمم (اشد) لان حدثه اغلظ (والاقامة) مع احد الحديثين (اغلظ) منه مع ذلك الحدث لتسبيه لوقوع الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية قدبر (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) وينبغي الحرمة ان وجد رفع الصوت والا فلا المقتضى آخر فليتام (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه وقوله جائز كما مر أى بل ليس اذانا حقيقة (قوله ويكره كل منهما للمحدث) أى بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذى هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال فى التبيان فصل ويستحب ان يقرأ أو هو على طهارة فان قرأ محدثاً جاز باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال ارتكب مكرهاً بل هو تارك الافضل اه وفى العباب ولا نكره أى التلاوة لمحدث قال فى شرحه لانه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافى ذلك كونها فى حق المحدث خلاف الافضل اه وبين قبل ذلك ان ما ذكره العباب نقله فى المجموع عن الامام والغزالي انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكر ايمانهم والله تعالى اعلم وفى فتاوى السيوطى فى باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسياق انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاقد الطهورين (قوله وللجنب اشد) قال فى شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفساء اغلظ من

أذان الجنب لإقامة المحدث  
(ويسن) للاذان (صيت)  
أى على الصوت لزيادة  
الاعلام وللخبر الصحيح  
أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائى الاذان  
في النوم الفقه على بلال فانه  
أندى صوتاً منك أى أبعد  
مدى صوت وقيل احسن  
ويسن (حسن الصوت)  
احسانه لانه ابعث على  
الاجابة و (عدل) ليقبل  
خبره بالوقت وليؤمن نظره  
إلى العورات وخر وعالم  
بالمواقيت من ذرية مؤذنيه  
صلى الله عليه وسلم فذرية مؤذنى أصحابه  
فذرية صحابي ويظهر تقديم  
ذريته صلى الله عليه وسلم على  
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى  
ذرية صحابي ليس منهم ويكره  
اذان فاسق وصبي واعمى  
لانهم مظنة الخطا والتعطيط  
والتغنى فيه مالم يتغير به  
المعنى والا حرم بل كثير منه  
كفر فليتبته لذلك ولا يجوز  
ولا يصح نصب راتب بمنزلة  
فاسق مطلقاً وكذا اعمى إلا  
إن ضم اليه من يعرفه الوقت  
(والامامة افضل منه في  
الصحيح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه الراشدين عليها  
ولان الصحابة احتجوا  
بتقديم الصديق للامامة على  
أحقية بالخلافة ولم يقولوا  
بذلك في بلال وغيره (قلت  
الصحيح أنه) مع الاقامة  
لا وحده كما اعتمده خلافاً  
لمن نازع فيه (افضل  
والله أعلم) لقوله تعالى

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم ولا سمات به الظنون اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده  
المغنى دون النهاية عبارته وقضية كلامه كاصله ان كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو  
الاوجه لما تقدم من قربهما من الصلاة لكن قال الاسنوى يتجه مساواتهما اه قال ع ش قوله مر لكن  
قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله للاذان) إلى قوله مالم يتغير في النهاية إلا قوله وقيل احسن وقول وإن  
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله لرائى الاذان) أى عبد الله بن زيد مغنى قول المتن (عدل) أى عدل  
رواية بالنسبة لأصل السنة وأما كراهة فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله ومن ذرية مؤذنيه  
الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأى محذورة وسعد القرظى نهاية ومغنى (قوله ليس منهم) أى من اولاده صلى  
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله ويكره اذان فاسق الخ)  
ويجوزى نهاية (قوله وصبي) أى بمنزلة الفلا يصح كسر (قوله واعمى) أى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت  
نهاية ومغنى (قوله لانهم مظنة الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف برشده وقد  
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره أولاً فقد مر آنفاً عن النهاية والمغنى ما يفيد بل قد يفيد  
ما يأتى فى الشرح ثم ايتى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة واماماً ذكره ثانياً  
فصنيع النهاية والمغنى وكذا ما يأتى فى الشرح قد يخالفه والفرق بين الصبي والاعمى ظاهر (قوله والتعطيط  
والتغنى فيه) أى تمديد الاذان والتطريب به نهاية ومغنى (قوله مالم يتغير به المعنى الخ) قال ابن عبد السلام  
يحرم التلحين أى ان غير الممنى او وهم محذورا كدهمزة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من  
اغلاط تقع للثؤذين كدهمزة اشهد فيصير استفهاماً ومدبأ اكبر فيصير جمع كبير يفتح اوله وهو طبل له  
وجه واحد ومن الوقف على إله والا ابتداء بالالله لأنه لما يؤدى إلى الكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله  
والصلاة والفلاح لان الزيادة فى حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف  
هـ من الله ومدهمزة اكبر ونحوها وهو خطا ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لانه يصير دعاء على النار  
شرح بافضل (قوله ولا يصح نصب الخ) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى سم (قوله مطلقاً)  
أى ضم اليه المعروف ولا قول المتن (قلت الاصح انه الخ) شمل إمامة الجمعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان  
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفصيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومغنى  
قال سم وفيه شيء اه (قوله مع الاقامة الخ) ينبغى ان الامامة افضل من الاقامة وحدها عند المصنف  
سم (قوله كما اعتمده الخ) وفاقال للتهج وخلافاً للنهاية والمغنى حيث قالوا واللفظ للثانى وصحح المصنف فى  
نكتته ان الاذان مع الاقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه  
(قوله خلافاً لمن نازع فيه) اعتمد من المنازعة سم وكذا اعتمدها المغنى كما مر آنفاً (قوله

الجنب فانه يكون الكراهة معها اشد منها معها اه وكان مراده أن اذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره  
فى غير هذه الحالة يكرهها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى  
الروض ويجزى الجنب أى اذانه وإقامته وإن كان فى المسجد ومكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحباب  
اتمامه فان توضحاً ولم يطل بنى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثنا اكراه فانظر لو كان فى المسجد  
ويتجه قطعه وحرمة مكثه (قوله وعدل) أى ولو عدل رواية والاكمل عدل شهادة مر (قوله لانهم مظنة  
الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف برشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله  
ولا يصح نصب راتب) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى (قوله إلا ان ضم اليه من يعرفه)  
لا يقال قياس كراهة اذان الاعمى انه لا يجوز نصبه راتباً وإن ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لانا نقول  
إن اذكاره لمعنى يزول بالضم المذكور (قوله والامامة افضل الخ) هى شاملة لامامة الجمعة وقضية ذلك انه  
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجمعة افضل من خطبتها وقضية ان الاذان افضل من الخطبة وفيه  
شئ (قوله كما اعتمده) ينبغى افضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله خلافاً لمن نازع فيه)

ومن أحسن قولاً لمن دعا إلى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لأنه الأحسن مطلقاً وهم الأحسن بعنده ولا كون الآية مكينة لأنه لا مانع من أن (٤٧٤) المكي يشير إلى فضل ما يشير ع بعدو لما صح أنه صلى الله عليه وسلم دعا له بالمغفرة وللإمام

بالإرشاد والمغفرة أعلى ومن ثم قال الماوردي دعا للإمام بالإرشاد خوف زيغهِ وللمؤذن بالمغفرة لعله بسلامة حاله وأنه جعله آميناً والامام ضامناً والأمين خير من الضامن وأنه قال المؤذن يغفر له مدى صوته ويشهد له كل رطب ويابس وأخذ ابن حبان من خبر من دل على خير فله مثل أجر فاعله أن المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه وإنما لم يواظب ﷺ وخلفاؤه عليه لا احتياج مراعاة الاوقات فيه إلى فراغ وكانوا مشغولين بأمور الأمة ومن ثم قال عمر رضي الله عنه لولا الخليفة أي الخلافة لاذنت واعترض بان الاشتغال بذلك إنما يمنع الادامة لا الفعل في بعض الأحيان لا سيما اوقات الفراغ كما اعتراض الجواب بأنه لو اذن لقال اني رسول الله وهو لا يجزى او ان محمد رسول الله ولا جزالة فيه بأنه في غاية الجزالة كمثل إقامة ظاهر مقام مضر لشكته على أنه صح أنه اذن مرة في السفر راكباً فقال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة أنه كان يأتي باحدهما تارة وبالأخرى على ما يأتي ثم قال أحسن الجواب بان

لقوله تعالى ومن أحسن الخ لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضيل الاذان على الأقوال دون الأفعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه فليتأمل سم (قوله ولا ينافيه الخ) محل تأمل اذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي الحصر فيه ومقتضى ما ذكره الشارح أن يكون المراد الأعم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتأمل وفيه ايضا أن هذا الترتيب الذي ادعاه ما أخذه بصري (قوله لأنه الأحسن الخ) تعليل لعدم المنافاة (قوله ولا كون الآية مكينة) أي والاذان إنما شرع بالمدينة وقوله لأنه لا مانع الخ لكن الظاهر والأصل خلافه وهذا القدر كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله ولما صح الخ) عطف على لقوله تعالى الخ (قوله خوف زيغهِ) أي بعدم رعاية حقوق الامامة (قوله وأنه قال الخ) عطف على قوله أنه الخ (قوله يغفر له مدى صوته) معناه أن ذنوبه لو كانت اجساما غفر له منها قدر ما يملأ المسافة التي بينه وبين منتهى صوته وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة إذا بلغ غاية رفع الصوت ذكره المجموع اه حج في شرح العباب اه ع ش (قوله ويشهد له) أي بالاذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه ع ش (قوله وإنما لم يواظب الخ) جواب عن دليل الأول المار (قوله لولا خليفتي) بكسر الخاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلفه بتشديد اللام لارادة المبالغة رشدي والمقرر في علم الصرف أن فعيل من اوزان مبالغة المصدر من الثلاثي وعبارة ع ش وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد والقصر الخليفة وهو وامثاله من الابنية كالرمي والدليل مصادرتدل على معنى الكثرة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الامور وتصريف اعنتها اه (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصده الوقت سم (قوله واعترض) أي ذلك الجواب (قوله بأنه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزى) لا يخفى ما في هذا من الفساد لأنه لو فرض صدوره منه صلى الله عليه وسلم فاني يتوهم عدم الاجزاء او الاجزاء وعدمه إنما يؤخذ من أقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرافاً بصري ويقال ان مراده أنه لا يقول الأول لعدم اجزائه كما علم من ادلة الاذان من أن كلماته تعبدية لا يجوز تغييرها (قوله بأنه في غاية الخ) صلة اعتراض الجواب الخ ع ش (قوله اذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي لكن اعتراض بان احمد أخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذن وبه علم اختصار رواية الترمذي ومعنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا الف اسم عبارة النهاية بعد كلام على ان معنى اذن عند بعضهم أمر كما في رواية أخرى اه (قوله فقال ذلك) أي أن محمد رسول الله (قوله على ما يأتي ثم) أي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالاحسن الجواب) أي عن توجيه افضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان وقوله لا لاجد القولين أي القول بافضلية الاذان والقول بافضلية الامامة ع ش (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على الفرض (قوله كابتداء السلام الخ) ولإبرام المعسر على انظاره مع ان الأول فيهما سنة والثاني فرض ويسن لمن صلح للاذان والامامة الجمع بينهما وان يتطوع المؤذن بالاذان وان يكون الاذان بقرب المسجد وان لا يكتفي اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان أي المؤذن من الاذان تطوعاً رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذنا وهو يجدمتبر عافان تطوع به فاسق و ثم امين او امين

اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن أحسن قولاً) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله لا تفضيل الاذان على الاول دون الأفعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه اه فليتأمل (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصده الوقت (قوله بأنه في غاية) متعلق بقوله اعتراض الجواب (قوله اذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزاه لخبر الترمذي لكن

عدم فعله الاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وقد تفضل سنة الكفاية على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من وثم نفسه القيام بحقوق الامامة فهي افضل وإلا فهو وقضيته بل صريحه ان كلام الوجهين الاولين قائل بافضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه)

وتم آمين أحسن صوتا منه وأنى الامين في الاولى والاحسن صوتا في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها او من ماله ماشاء ويجوز للواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستتجار عليه اى الاذان والاجرة على جميعه ويكفى الامام لا غيره ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجر تك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استاجر من ماله واستاجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستتجار على الاذان ضمنا فيبطل اقرارها اذا لا كلفة فيها وفي الاذان كلفة لربها عاية الوقت نهاية زاد المغنى وللإمام ان يرزقهم وان تعددوا بعدد المساجد وان تقاربوا واما جمع الناس باحدها الثلاث تعطل ويبدا وجوبا ان ضاق بيت المال وتدابان اتسع بالاهم اه قال غش قوله مر رزقه الماء اى وجوبا وقوله مر عند حاجته بقدرها يعنى ان كان محتاجا ياخذ بقدر حاجته ولا ياخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جميعه وفائدة ذلك تظهر فيما لو اخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقابلها من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلماته فلا شئ له في مقابلة هذا الاذان لبطالته بجملة بترك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستتجار فيسقط ما قبلها عند تركها واما ما اعتمد من فعل المؤذنين من التسييح والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذان فاذا لم يفعله لا يسقط من اجرة الاذان شئ وقوله اذ لا كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتاج في اسماع الناس الى صعود محل عال وفي صعود دمشق او مبالغة في رفع الصوت والثاني في الكلمات لتمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها ع ش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن انه يؤذن للظهور فكانت العصر صرح النهاية (قوله لا النية الخ) فلو اذن جاهلا بدخول الوقت فصادفه اعتدبه وهذا فارق التيمم والصلاة نهاية وشرح العياض اذ المغنى يؤخذ من ذلك ان الخطية كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال ع ش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا بدخول الوقت فنبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سم على حج وقوله اجزا الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرفا عنه الخ) أى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت وقوله في التفرع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ما ذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفرع نظر) قد يقال التفرع واضح نظرا لاشتراط عدم الصارف بصرى عبارة ع ش والذي يظهر عدم تأتى النظر لان الصارف إنما يمنع الصحة إذا كان مقارنا للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأتى صرفها بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء بوقى ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلا وصادف دخول الوقت فهل يكفى ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المغنى والى قوله كما في المجموع في النهاية لا قوله منه الى ان نوى وقوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما اذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكاها في المجموع عن الماوردي وافر نهاية ومعنى اى يسن له ع ش (قوله ومنه) اى من قوله للالباس (قوله

عدم الصارف وكذا الاقامة  
فلو قصد تعليم غيره لم يعتد  
به لا النية على الاصح ومن  
ثم ينبغي نذرها وفرع على  
الاصح أنه لو كبر  
تكبيرتين بقصده ثم أراد  
صرفهما للاقامة لم ينصرفا  
عنه فينبى عليهما وفي  
التفرع نظرو (الوقت)  
لانه إنما يراد الأعلام به  
فلا يجوز ولا يصح قبله  
إجماعا كما صرح به بعضهم  
لالباس ومنه يؤخذ

اعترض بأن أحمد أخرجه في مسنده من طريق الترمذى بلفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذى وان معنى اذن فيها امر بالاذان كما عطى الخليفة فلانا كذا (قوله ثم اراد صرفها) اى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت (قوله وفي التفرع نظر) لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح إذ حيث قصده وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في العياض فان اذن جاهلا بدخول الوقت وصادفه اتجه الاجزاء اه وهو احد احتمالين لصاحب الوافى رجحه الزركشى كما بينه الشارح قال وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلا

انه حيث امن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة فاشدة ويستمر ما بقى الوقت وقول ابن الرفعة الى وقت الاختيار لعله للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحتمل على ان ذلك بالنسبة للصلي (إلا الصبح) للخبر الصحيح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفي الناس الجنب والنائم فجاز بل ندب تقديمه ليتجهوا الادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة ولا اذان لا امام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتدبها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كافي المجموع وفيه ايضا ين بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احد والامام كذا الامر بتسوية الصفوف بنحو استواء ورحمكم الله وان يلتفت بذلك

بمئاته شمالاتان كبر المسجد  
امر الامام من يامر بالتسوية  
فيطوف عليهم او ينادى  
فيهم ويسن لكل من حضر  
ان يامر بذلك من راي منه  
خلا في تسوية الصف  
والاولى خلا فالان حنيقة  
ترك الكلام بعد الاقامة  
وقبل الاحرام لا الحاجة  
اهل مخلصا وبه يعلم ان الكلام  
الحاجة لا يؤثر في طول  
الفصل وان الطول إنما  
يحصل بالسكوت والكلام  
غير المندوب لا الحاجة وقد  
قال الا ذرعى يظهر ان الجماعة  
إذا كثرت كثرة مفرطة  
وامتدت الصفوف الى  
الطراف ان ينتظر فراغ  
من يسوى صفوفهم او  
تستثنى هذه الصورة لان  
في وقوف الامام غن  
التكبير ومن معه قياما الى  
تسويتها بامر طائف ونحوه  
تطويلا كثير واضرار  
بالجماعة وكلام الائمة بحمول  
على الغالب اه وفي شرحي  
للعباب والذي يتجه ما بحثه  
اولا وهو ما اقتضاه اطلاقهم  
انتظار الامام تسويتها وان  
فرض أن في ذلك ابطاء

حيث أمن) أى الالباس سم (قوله سقوط مشروعيته الخ) أى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع ش (قوله  
والنص الخ) هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتمد كما نزل الوقت وعلى هذا النوى المسافر  
تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن مغنى (قوله بالنسبة للصلي) اى في تلك الصلاة نهاية قول  
الماتن (إلا الصبح) اى اذانه نهاية (قوله للخبر) الى قوله وفيه في المغنى لا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله  
بل ندب تقديم) اى تقديم اذان اخر على اذانه في الوقت سم (قوله اعتدبها) اى ولا اثم على الفاعل ع ش  
عبارة سم فقوله ولا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه (قوله بينهما) اى بين الاقامة والصلاة (قوله وفيه  
الخ) اى في المجموع (قوله بذلك) اى الامر بالتسوية (قوله فيطوف) اى الامور بالتسوية (قوله بذلك)  
اى التسوية (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله وبه يعلم الخ) انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان  
كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما  
تقدم سم (قوله ان ينتظر الخ) لعل ينتظر بالرفع خبر ان بالشد واسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبر ان  
الجماعة الخ وقوله او تستثنى الخ اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام الخ ولو ابدل قوله ان الجماعة إذا  
كثرت بفيما إذا كثرت لسلم عن هذه التكاثرات (قوله قياما) حال من الامام ومن معه وقوله الى تسويتها متعلق  
بالوقوف (قوله بامر طائف) بالاضافة (قوله تطويلا الخ) خبر لان الخ (قوله وفي شرحي الخ) اى المسمى  
بالاياعاب (قوله ما بحثه الخ) خبر والذي الخ (قوله وهو) اى ما بحثه الزركشى اولا (قوله انتظار الامام الخ)  
مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية لما بحثه اولا وقوله ان في ذلك اى فيما بحثه اولا وكذا الا مر في قوله  
الاتى لان ذلك (قوله بان مضى ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) اى في الجمعة (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق  
بين الواجب وغيره (قوله المضى فيها) اى في الجمعة (قوله هنا) اى في غير الجمعة (بذلك) اى بقدر الركعتين قول  
الماتن (فن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفانها يوقاى في الشارح ما يوافق قال ع ش ولو اذن قبل نصف الليل  
هل يحرم اولا فيه نظرا سم وقضية قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت بنيته خرم ان يقال هنا بالتحريم  
حيث اذن بنيته اه (قوله ولان العرب) الى قوله واختير في المغنى (قوله ولان العرب الخ) عبارة للمغنى وانما  
جعل وقته في النصف الثاني لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب  
الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجز العدم اشتراطنية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت  
الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين (قوله اتجهت حرمة) اعتمدهم وقوله حيث امن اى الالباس وقوله  
يحتمل على ان ذلك الخ اعتمدهم (قوله بل ندب تقديمه) انظر هل يشكل مع قوله الاتى فان اقتصر فالاولى  
بعده اذ ندب التقديم انما يظهر عند الاقتصار اذ مع الجمع بينهما لا ينظم ان يقال ندب تقديمه الا ان يجاب بان  
المراد ندب تقديم اذان آخر تأمل (قوله اعتدبها) فقوله لا يقدم اى لا يطلب تقديمها (قوله وبه يعلم الخ)  
انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال  
غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله في ذلك) اى التقديم على الوقت

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن يقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لأن ذلك من  
مصلحتها فلم يضر الابطاء لاجله فان فحش بان مضى ذلك اعادها وظاهر ان الكلام في غير الجمعة لوجوب الموالاة فيها ويحتاج  
لواجب ما لا يحتاج لغيره ومن ثم ينبغي ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن اخذ من نظيره في جمع التقديم ولا يضبط  
الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حينئذ انعم صباحا  
وتصحيح الراعى انه في الشتاء حين يبقى سبع وفي الصيف حين يبقى نصف سبع لخبر فيه رده المصنف بان الحديث باطل واختير تحديده بالسحر

بطلوع

ويطلع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله) وهو السدس الأخير وأذان الجمعة الأول ليس كالصبح في ذلك خلافا لما في الرونق لأنه لا مجال للقياس في ذلك على أنه نوزع في نسبة الرونق للشيخ أبي حامد (ويسن مؤذنان للمسجد) وكل محل للجماعة (يؤذن واحد قبل الفجر) من نصف الليل وينبغي أن الأفضل كونه من السحر لما تقرر (وأخر بعده) للتابع وحكمته تميز من يؤذن قبل من يؤذن بعد والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة ولا يقال يسن عدمها والقول بشن عدم الزيادة على أربعة مردود بأن الضابط الحاجة والمصلحة ثم إن اتسع الوقت ترتبوا ويسدأ الراتب منهم وإلا أقرع للابتداء فإن ضاق تفرقوا إن اتسع المسجد وإلا اجتمعوا ما لم يؤيد لاختلاط الأصوات وإلا فواحد فلو لم يوجد إلا واحد أذن مرتين خلافا للغزالي ومن تبعه فإن اقتصر فالأولى بعده فإني المتن للأفضل ولو أذن الراتب وغيره أقام الراتب أو غيره فقط أقام فان تعدد فالأول (ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكر أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فإن الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكايته للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

بطلوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغنى (قوله) وهو السدس الأخير) قاله ابن أبي الصيف وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغنى (قوله) وأذان الجمعة) إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الرونق (قوله) وأذان الجمعة الخ) الأولى تقديمه على قول المتن فن نصف الليل (قوله) ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع ش (قوله) وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغنى قول المتن (يؤذن واحد الخ) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والا قرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كما طلب الثوب في أذان فاتهما نظر أ لذلك ع ش وفيه وقفة (قوله) لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله) وحكمته) أي حكمة سن مؤذنين للمسجد الخ (قوله) والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغنى (قوله) ثم إن اتسع) إلى قوله خلافا لما في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله والاقارع للابتداء (قوله) ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتاخر بعضهم عن بعض ثلاثا يذهب أول الوقت نهاية ومغنى (قوله) ولا اقارع) أي والايكن فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداهة أقرع الخ بصري (قوله) لا اختلاط الأصوات) أي اشتباها ع ش (قوله) وإلا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لنا صورة يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه لتصريحهم ثم بان السنة كون المؤذن بين يديه واحدا نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع ش عبارة سم قوله وإلا فواحد قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة اه (قوله) فان اقتصر الخ) أي فان اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومغنى قال ع ش يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطر أن آخر الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة لتيقن دخول الوقت أو ظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافقة لاطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فمين يقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله) أو غيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغنى المؤذن الأولى أولى بالأقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله) فان تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن ليشمل ما ذكر لصدقه حينئذ بمال مؤذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فان المقيم هو الراتب حينئذ أيضا ثم ما قاله الشارح ظاهر إذا ترتبوا فان أذنا معا مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن ياتي الاقراع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافقه قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في (قوله) مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله) وإلا فواحد) قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتب أو كانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معا أي وتنازعوا فمين يقيم بالقرعة اه وهو شامل للراتبين وقوله أو غيره فقط أقام ظاهره وإن وجد الراتب (قوله) فان تعدد الخ) أي ما لو أذنا معا وما لو تعدد الراتب وأذنا معا فان أراد بقوله فان تعدد فان تعدد المؤذن شمل تعدد الراتب (قوله) ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكر أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فإن الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكايته للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الجديث ولاذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما أن يجلس او جالسا أن يضطجع او مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويحبب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن أتم به وقال الشارح في شرحه ووجهه أن الأتم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتامل سم قول المتن (لسامعه) أي ومستمعه مغنى ونهاية قال الرشيدى لا حاجة اليه اه والسيد البصري وهو محل تأمل اذ هو داخل في المنطوق اه (قوله كالا قامة) كذا في النهاية والمغنى والمنهج وقال ع ش اي ولو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام او بعض الفائحة بل او كلها اه (قوله بان يفسر اللفظ) اي يميز خروفيه اي ولو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ سم (قوله والالم يعتد بسماعه) خلافا لقوله في شروح الارشاد والعباب و بافضل ويحبب ندبا السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى وعبرة البرماوى قوله وسن لسامعها اي ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره اجاب

كالا قامة بان يفسر اللفظ  
والالم يعتد بسماعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الالية الشريفة واردة في الحث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما أن يجلس او جالسا أن يضطجع او مضطجعا أن يستمر على اضطجاعه ويحبب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى واما اغلاظ الامام مالك فلا يتأني ذلك لان العلم وخصوصا الحديث له خصوصية في التوقير والتبجيل اعظم مما يطلب في الذكر واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اه باختصار فقد اطال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوي وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان أتم به اه قال الشارح في شرحه ووجهه أن الأتم لا مر خارج كما مر نظيره ثم اطلاق حرمة تلحينه فيه نظر والذي يتجه حمله على ما يغير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر في الاغلاط التي تقع للمؤذنين اه وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وان انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتامل ثم قال في العباب تبعا للمجموع والظاهر تدارك ان قرب الفصل اي فيما لو ترك المتابعة الى الفراغ ولا تشرع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم او بعدوا ان علم انه يؤذن اه ثم قال فيه ايضا تبعا للزر كشي وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعا فيما يظهر اه (قوله كالا قامة) قال في العباب واوشى حنى الاقامة اجيب مثنى قال في شرحه كانه نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فاذا الامر على ما ياتي به ثم ابدى احتمالا انه لا يجب في الزيادة الى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكالو زاد في الاذان تكبير او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اه ويحبب بانها سنة في اعتقاد الاتي بها الخ اه (قوله بان يفسر اللفظ الخ) اي واو في البعض بدليل قوله الاتي ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد ويحبب ندبا السامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة اه وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه يجب وهو ما جزم به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزر كشي فبحثه ونظر الا سنوي في اجابته لنفسه بناء على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه ونوزع في وجه البناء على ذلك والذي رجحه غيره انه لا يجب نفسه اخذا من مقتضى الاحاديث اه



الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولو جنباً) الى قوله فرغاً في النهاية والمغنى (قوله ولو جنباً وحائضاً) اى ونحوهما وهو المعتمد خلافاً للسبكي في قوله لا يجيبان مغنى ونهاية اى كالتفساء غش ومن به نجس ولم يجدهما يتطهر به شرح بافضل عبارة سم ولو جنباً الخ قضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهما ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم و فرغ شيخ الاسلام اى والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب ايضا (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلى التحية بخفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه سم قال ع ش قوله انه يجيبه قائماً الخ ولو قيل بانه يصلى ثم يجيب لم يكن بعيداً لان الاجابة لا تقوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع عليه إذ اطال الفصل وقوله لا تسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن م ر مثله اه قول المتن (مثل قوله) وينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جواباً له قال في العباب ولو ثنى حنفي الاقامة اجيب مثنى وقال في شرحه كما نقله الاذرعى عن ابن كيج لانه هو الذى يقيم فادير الامر على ما ياتي به انتهى سم وشوبرى واليه يميل كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كيج في التجريد وجزم فيه بالاول اه قال غ ش هو المعتمد اى كون الجواب مثنى اه (قوله بان ياتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في رسالته الكبرى في الموضوعات مانصه حديث مسح العينين بباطن انتملى السبابتين بعد تقبيلهما عند سماع قول المؤذن اشهد ان محمداً رسول الله مع قوله اشهد ان محمداً عبده ورسوله وحديث رضيت بالله رباً وبالاسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ذكره الدليلى في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتى قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه البتة قلت وإذا ثبت رفعه الى الصديق فيكفى العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرابة لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا للاسنوى والمغنى والنهاية وزاد فيها اى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصري (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفراغ السامع اولاً سم (قوله

نظير ما يأتي في السورة  
للمأموم ولو جنباً وحائضاً  
(مثل قوله) بأن يأتي  
بكل كلمة عقب فراغه  
منها كذا اقتصرنا عليه  
لكن بحث الاسنوى  
الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه  
فرغاً معاً أم لا وتبعته في  
موضع كجمع لكنى خالفته  
في شرح العباب

(قوله نظير ما يأتي) يفرق (قوله ولو جنباً) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولو جنباً وحائضاً) قضيته عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم و فرغ شيخ الاسلام بان المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تيسر تطهرهم لكن قوله في الخبر كان يذكرك الله تعالى على كل أحياناً إلا الجنبات قد يقتضى عدم الكراهة مطلقاً وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطى عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسأتى (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جواباً له (فرع) لودخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلى التحية بخفة ليسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتقول الغيلان اه (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفراغ السامع أولاً (قوله

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رايت ابن العماد قال رداعليه الموافق للمنعول انها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكالو قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر ومراده من هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فلتتمتع هنا الاعتداد وإن لم تتمتع ثم لانها ثم خارجة وهنا ذاتية كما اشار اليه تعليله للاولوية وحاصله ان ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فمخالفته ذاتية وما هناك امر بمتابعة لتعظيم الامام ومخالفته مضادة لذلك فهي خارجة وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات الا واحدا فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لا عرفه ان المرأة اذا اجابت الاذان او الاقامة كان لها بكل حرف ألف الف درجة وللرجل ضعف ذلك وللخبر المتفق عليه اذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون وإن لم يسمعه يجيب في الترجيع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قولهم عقب كل كلمة للافضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفا كفي في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وبهذا الذي قرره في الخبر يعلم وهم من استدل به لمقالة الاسنوي ويقطع للاجابة نحو القراءة والدعاء والذكر وتسكروا في صلاة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقد يدعى انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان ولو بعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاسنوي (قوله وكالو قارن) اي الماموم (قوله لان ما هنا جواب) كونه جوابا محل تأمل فتأمل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق سم (قوله ومراده) اي ابن العماد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة الماموم والامام في افعال الصلاة و (قوله فلتتمتع) اي المقارنة او كراهتها (هنا) أي في الاجابة (قوله لانها) اي السكراهة او المقارنة (قوله لانها ثم خارجة وهنا الخ) تحرر هذه التفرقة سم ولا موقع لهذا المنع بعد تعليل الشارح لدعواه بقوله الآتي إذ مفهوم الجوابية الخ لا ان يقصد بمنع المدعى منع دليله الآتي (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق الذي اشار اليه لتعليل ابن العماد (قوله فمخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي متابعة الماموم للامام و (قوله ومخالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة و (قوله لذلك) اي لتعظيم الامام (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله وللخبر المتفق عليه إذا سمعتم الخ) اي ويقاس بالمأذون المقيم مغنى (قوله واخذوا الخ) اعتمده النهاية والمغنى ثم قالوا فهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة إذا علم اذان غيره اي واقامته ولم يسمع ذلك لصمم او بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسماع في الخبر وكافي نظيره من تسميت العاطس اه (قوله ولم يقل مثل ما تسمعون) وقديقال المتبادر من الحديث انه هو المراد وان لم يقله تحرر عن تكرار اللفظ (قوله وإن لم يسمعه) ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع ان ياتي به السامع تبعاً لاجابته فيما عدا سم (قوله كل الاذان) اي او ثلثة مثلاً (قوله كفي في اصل سنة الاجابة) وفاقاً للنهاية والمغنى ونقله سم عن العباب عبارته قال في العباب تبعاً للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل اي فيما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله السكردى عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قرره الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيبه الخ (قوله لمقالة الاسنوي) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) الى المتن في النهاية والمغنى الى قوله وإن علم وتعمد (قوله نحو القراءة الخ) كالا شغال بالعلم وفي النهاية والمغنى وإذا كان السامع أو المستمع في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردى اه (قوله فانه الخ) أي كل واحد من الثلاثة عبارة النهاية والمغنى فان قال في الثوب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة او الصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه ان يشتاها اه قال غش قوله مر او قال حتى على الصلاة خرج به ما لو قال في اجابة الحيعلتين لا حول ولا قوة الا بالله فلا يضر اه (قوله وللمجامع الخ) اي وللمن بمحل نجاسة ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفا لم يستحب لهما الاجابة نهاية ومغنى (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما سم وتقدم عن النهاية والمغنى اعتماد سنن اجابتهما ولعلمهم حملوا الخبر الاول على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحملوا الجنازة في الخبر الثاني على حالة الوطء (قوله الا الجنازة) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين الخ) ومما عمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واختلطت

وهو يستدعي التأخر) قديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق (قوله لانها ثم خارجة وهنا ذاتية) تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة اجابتهما (قوله الا الجنازة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) في شرح مر ومما عمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضاً وقد قال بعضهم لا يستحب اجابة هؤلاء الذي اتفق به الشيخ عن الدين انه يستحب اجابتهما اه ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن

الا الحيلة أو الثوب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد للمجاهد وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان الخبر كرهت ان اذ كر الله الا على طهر والخبر كان يذكّر الله على كل احيائه الاجنابة وهما صحيحان وواقفه ولده الناج في الجنب لا مكان طهره حالاً لا الحائض لتعذر طهره مع طول امد جدتها ويجيب مؤذنين مترتين سمهم ولو بعد صلاته

والاول أكد قال غير واحد إلا أذاني الفجر والجمعة فانهما سواء ولو سمع البعض أجاب فيما لا يسمعه (إلا في حصيلتيه) وهما على الصلاة وحي على الفلاح (فيقول) عقب كل (لا حول) أي تحول عن المعصية (ولا قوة) على الطاعة ومنها ما دعوتني اليه (إلا بالله) جملة ما يأتي به في الأذان أربع وفي الإقامة ثنتان لما في الخبر الصحيح من قال ذلك مخلصا من قلبه دخل الجنة (قلت وإلا في الشويب فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء وحكى فتحها (والله أعلم) لانه مناسب وقول ابن الرفعة لخبر فيه رد بأنه لا أصل له وقيل يقول صدق رسول الله ﷺ ويقول في كل من كلمتي الإقامة أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض وجعلني من صالحى أهلها لخبر أبي داود به وببحث الأسنوى أنه في قوله في الليلة الممطرة أو نحو المظلمة عقب الحيعلتين أأصلوا في رحالكم يجيبه بلا حول ولا قوة إلا بالله وقوله ذلك سنة تخفيفا عنهم

أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذي أفق به الشيخ عز الدين أنه تستحب إجابته نهاية واقره سم والرشيدى قال البصرى وينبغي أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم أقول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شروح الارشاد والعباب وبافضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أى في محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذي أفق به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب إجابته أى إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بأن يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم أتوا بحيث تقع إجابته متأخرة أو مقارنة اه ع ش (قوله والاول) أى جوابه ع ش (قوله أكد) أى فكرة تركه نهاية ومعنى (قوله فانهما سواء) أى لتقدم الاول فيهما و وقوع الثاني في الوقت في الصبح ومشر وعيته في عصره ﷺ في الجمعة نهاية ومعنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول أو الآخر ع ش الاول بعض الأذان سواء اتحد أو تعدد سواء على التعدد كان من الاول أو الآخر أو من كل منهما (قوله أجاب فيما لا يسمعه) أى سن له أن يجيب في الجميع ومعنى نهاية عبارة سم عن العباب أجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاه (قوله عقب كل) عبارة النهاية والمعنى بدل كل منهما اه (قوله عن المعصية) لا يبعد أن يقال هنا أيضا ومنها إلا خلال ما دعوتني اليه نظير ما يأتي بصرى قول الماتن (إلا بالله) أى بعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله ﷺ فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال ﷺ تدرى ما تفسر ها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب يده على منكبيه وقال هكذا أخبرني جبريل عليه السلام معنى (قوله جملة الخ) عبارة المغنى ويقول ذلك في الأذان أربعاً وفي الإقامة مرتين قاله في المجموع وقيل يحوّل مرتين في الأذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنف يميل اليه ولو عبر بجمعها إلا أن يؤلف كلمة من كلمتين كقوله حيعل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركب من كلمتين قولهم حوّل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهري وقال الأزهري وغيره حوّل بتقديم اللام على القاف فهى مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد في الإعياب والحق نطقت ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أى صرت ذا بر أى خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا اشتماله في المغنى إلا قوله وجعلني من صالحى أهلها (قوله رداً) عبارة النهاية والمعنى ادعى الدميرى أنه غير معروف وزاد الاول ويجاب عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وببحث الأسنوى الخ) اعتمده النهاية والمعنى وجزم به الشارح في شرح بافضل (قوله في الليلة الخ) ليس بقيد كما في شرح العباب بل النهار كذلك كرى (قوله أو نحو المظلمة) كذا في الريح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعلتين) أى أو بعد فراغ الأذان وهو الاول نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله أأصلوا الخ) ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج اه ع ش ونقل الكردى مثله عن الزيادة (قوله وقوله) أى المؤذن في نحو الليلة الممطرة (ذلك) أى أأصلوا فى رحالكم (قوله سنة) أى لخبر الصحيحين أن ابن عباس رضى

الترجيع أن يأتي به السامع تبعاً لاجابته فيما عداه ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فلا ير اجع (قوله وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين أن ابن عباس رضى الله عنهما قال وأؤذنه في يوم مطير وهو يوم جمعة إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقالوا تعجبون من ذا قد فعله من هو خير منى يعنى النبي ﷺ الخ قال الشارح في شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر عليه لأنه يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره أنه بقوله بعده الصريح أنه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو أحدهما لا يصح وما لجمع إلى الأخذ بظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما لانهما دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن أن يدعوه ثم يقول أأصلوا فى رحالكم ويرد بانهما هنا ليسا للدعاء إلى محل الأذان بل للدعاء إلى الصلاة في محل السامعين إلى أن قال ويؤبد ذلك حديث الصحيحين كان يامر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى أأصلوا فى رحالكم والحاصل أن الحيعلتين

(و) يسن ( لكل ) من المؤذن (٤٨٢) والمقيم وسامعها (ان يصلي) ويسلم (على النبي ﷺ بعد فراغه) من الأذان أو الإقامة

الله عنهما قال يؤذنه في يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمد رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقال اتعجبون من ذا قد فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح في شرح العباب أي والنهاية ومعنى لا تقل حتى على الصلاة أي مقتصرًا عليه لأنه يقول عوضه فلا ينافي ما ذكره وأنه يقول بعد الصريح في أنه إذا أتى به عوضا عن الحيعتين أو أحدهما لا يصح ومال جمع إلى الأخذ بظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما أه سم ومن ذلك الجمع المغني كما مر (قوله ويسن) إلى قوله ولا شتمه في النهاية (قوله والمقيم) عبارة النهاية وكذا مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في ذكره أه (قول الماتن ان يصلي الخ) وتحصل السنة بأي لفظ أتى به بما يفيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان أفضل الصبغ على الراجح صلاة التشديد فيبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام عليكم يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيسكني (فائدة) قال الجا فظ ابن حجر ويتأكد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها أخبار خاصة أكثرها باسانيد جيا دعقب إجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله آكد وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والتفرق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند اللهم والكرب والتوبة وقرأة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء. وورد أيضا في أحاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الأذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندهما أيضا انتهى مناوئ أه عش (قوله ويسلم) أي لما مر من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر نهاية ومعنى قول الماتن (بعد فراغه) أي ولو كان اشتغاله بذلك يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بعض الفاتحة بل أو كلها عش (قوله من الأذان أو الإقامة) أي أو الإجابة رشدي (قوله ثم يسن له الخ) أي أكل من المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر ان كلاما من الإجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلوترك بعضنا سن ان يأتي بالباقي عش (قوله عقبهما) أي الصلاة والسلام قول الماتن (اللهم) أصله يا الله حذف ياءه وعوضت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما نهاية ومعنى (قوله هي الأذان) أي أو الإقامة ومعنى وشرح المنهج قول الماتن (ات) أي أعطى نهاية ومعنى (قوله إظهار الافتقار والتواضع) عبارة النهاية والمعنى وشرح بافضل إظهار شرفه وعظم منزلته أه (قوله ﷺ) كان الأولى تقديمه على الهاء (قوله ثم سلوا الخ) عبارة النهاية والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر مسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم سلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أثم سلوا الله الخ (قوله فلا يجب لأحد الخ) قد يقال الوجوب فيما ذكر عليه صلى الله عليه وسلم لا على الله سبحانه وتعالى فان قدر قبول احتيج إلى ما ذكره من التأويل لكنه خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو إليه بصرى أقول وأيضا لو سلم فالوجوب هنا بالمعنى اللغوي أي الحصول والثبوت والمراد به مجرد الوجود بفضل (قوله وحذف) إلى الماتن في النهاية وقال المغني وزاد في التنبيه بعد الفضيلة والدرجة الرفيعة وبعد وعدته يا رحم الراحمين أه قال الكردي وفي فتح الباري زاد في رواية البيهقي انك لا تخلف الميعاد أه (قوله وختمه الخ) معطوف على قوله والدرجة الرفيعة (قوله من المنكر) أي ومن المعروف بالأولى قال سم أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته

ثبت اشتراطها بالنص والدليل على اسقاطها في هذا الفرد الخاص محتمل فلم يقع على دفع الثابت من غير احتمال وبه يندفع ما في الخادم تبعًا للمحب الطبري أه ولك ان تقول حديث الصحيحين عن ابن عباس السابق ظاهر في سقوطها في هذا الفرد الخاص وهذا كاف في تخصيص نص اشتراطها لأن تناوله لهذا الفرد ظاهر فقط وأما حديث الصحيحين الثاني فلا ينافي ذلك لأنه على تسليم ظهوره في المطلوب فهو في بعض المرات وغاية ما يدل عليه جواز الجمع لا تعينه في أداء هذه السنة فليتام (قوله بدل من المنكر) أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته المنعوت تعريفاً أو تنكيرا ولذا اعربوا الذي جمع ما لا نعتا مقطوعا لكل همزة لمزة (قوله أو نعت المعروف) هلا قال أو بدل

للأمر بالصلاة عقب الأذان في خبر مسلم وقيس بذلك غيره (ثم) يسن له ان يقول عقبهما (اللهم رب هذه الدعوة التامة) هي الأذان سمي بذلك لكماله وسلامته من تطرق نقص اليه ولا شتمه على جميع شرائع الاسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة (والصلاة القائمة أي التي ستقوم) (أت محمدا الوسيلة) هي أعلى درجة في الجنة لا تكون إلا له ﷺ وحكمة طلبها له مع تحقق وقوعه بالوعد الصادق اظهار الافتقار والتواضع مع عود عائدة جلية للسائل اشارة اليها بقوله ﷺ ثم سلوا الله إلى الوسيلة فن سأل الله إلى الوسيلة حلت له شفاعتي أي وجبت كافي رواية يوم القيامة أي بالوعد الصادق وأما في الحقيقة فلا يجب لأحد على الله شيء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (والفضيلة) عطف تفسير أو أعم وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بياا رحم الراحمين بأنه لا أصل لها (وابعته مقاما محمودا) وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود (الذي) بدل من المنكر أو عطف بيان أو نعت المعروف ويجوز

وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء بخمده فيه الأولون والآخرون ( ٤٨٣ ) لأنه المتصدى له بسجوده أربع سجعات

أي كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا إليه بعد فزعهم لآدم ثم لاولى العزم نوح فابراهيم فوسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على القعود بل هو صده سيما وقد أكد بمقامه على أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإتمام هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حلت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لأنه لا يرد كما في حديث حسن ويكره للمؤذن وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في الضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

للمنعوت تعريفا وتكثيراً ولذا أعرى بالذي جمع ما لا نعمتا مقطوعا لكل همزة لمزة اه أقول هذا دخل في قول الشارح الآن ويجوز الخ فانه راجع المنكر ايضا كما هو صريح صنيع النهاية ثم رايت قال السيد البصرى مانصه قوله او نعت للمعرف قد يوم اقتصاره في المعروف على ما ذكر عدم تاتى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ منات على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى فى دعاء الاذان (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله واختلفوا فيه الخ) أى فى المقام المحمود (قوله والأشهر) مبتدا خبره قوله كما هنا (قوله وقدا كد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى للخلاف فى النهاية والمغنى (قوله ويسن الدعاء الخ) وإن يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك واصوات دعائك اغفرلى وبعد اذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك واصوات دعائك اغفرلى واكدا الدعاء كفى العباب سؤال العافية فى الدنيا والآخرة نهاية ومغنى قال ع ش قوله مر بعد اذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إنى أسالك العافية فى الدنيا والآخرة ع ش عبارة السكردى فيقول اللهم إنى أسالك العافية فى دنى وأهلى ومالى وولدى اه (قوله بين الاذان والاقامة) أى وإن طال ما بينهما ويحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتماه بالدعاء إلا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء فى نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الاذان والاقامة مفهوم كلام الشارح مر انه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم ويوجه بان المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة ع ش (قوله ويكره للمؤذن الخ) ويندب له أن يتحول من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يمشى نهاية ومغنى (قوله ويسن تأخيرها) أى الاقامة عبارة النهاية والمغنى والاسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس فى محل الصلاة بقدر فعل السنة التى قبلها ويفصل فى المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كقعود يسير لضيق وقتها ولا اجتماع الناس اليها عادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه وسئلت عما يفعله بعض الائمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من اهل محلته ويستدل على ذلك باطلاق قول الاحياء ان المطلوب من الامام مراعاة اول الوقت ولا ينبغى له أن يؤخر الصلاة لا انتظار كثرة الجمع الخ الجواب انه يسن للامام بعد تيقن دخول الوقت والاذان عقبه ان ينتظر فى غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل اهل محلة المسجد مثلا لا لسباب الصلاة كالطهارة والستور وانتباهوا لاجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعدمضى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فان انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصلحها بعد تيقن دخول وقتها ومضى ما يسع اذاتها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما فى التحفة والنهاية والاسنى والمغنى وعليه يحمل إطلاق الغزالي فى الاحياء ويظهر ان المقدار الذى يسع عادة ما تقدم فى غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلكية فيندب للامام أن ينتظر فى غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقا ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلا زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة فى وقت الفضيلة والله اعلم

(فصل فى استقبال القبلة) (قوله أو بدلها) وهو صوب المقصد فى نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الأركان كلها أو بعضها فى نفل السفر ع ش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجهتها (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله إلا فى المغرب) ينبغى أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الانية التأخير بقدر سنها المتقدمة لظهور ان الافضل فعلها قبلها ثم رايت فى الروض ما نصه ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفى المغرب بسكتة لطيفة اه وفى شرحه مانصه وعلى ما صححه النووي من ان للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه (فصل

(فصل فى بيان استقبال السكبة أو بدلها وما يتبع ذلك) (استقبال) عين (القبلة)

على المعتمد في مذهبهنا يقينا في القرب وظننا في البعد شيخنا (قوله أي السكبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من السكبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد بعينها جرمها وهو اؤها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكفي هو اؤها بل لا بد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل شاخصا منها ثلثي ذراع فكثر تقريبا جازاه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شوبري (قوله والمعتبر مسامتة عراف الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السميت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فعين ان المتبع فيه اي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامتة فتى اطلاق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب خرج عن السميت إذ يزيد في العرف محاذيا انتهى وحيثئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الا ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي وغير معين اي إذا نكل مستقبلون عرفا فتأمل به وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتبدر سم علي خج اه ع ش وياتي عن الرشيدى ما يوافقهم وقوله فهذا لا يلتزم مع قوله الخ أقول وكذا لا يلتزم مع قوله الآتي لكن يقينا الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين السكبة امر محقق وكذا عدم المسامتة الحقيقية للامام او ما مومه فيما ياتي في كلام القليل امر مقطوع به كانه عليه الرشيدى ثم قال فالخاصل ان امتي اعتبرنا المسامتة الحقيقية فالزام الفارق وهو صاحب القليل الآتي لا يحيد عنه فالتعيين الاكتفاء بالمسامتة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها فيما يأتي في شرح قول المصنف ومن صلى في السكبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اي المسامتة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوم انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود او خرج الصدر فيها مع انها لا يضر وليس يرد ولو اول الصدر الذي عبروا به بقوله اي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها قايما وقعودا وركوعا وسجودا واستلقاء واضطجعا لكان اولى طائفي على التحفة (قوله إلا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول سم عبارة شيخنا واستقبلها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا وبالوجه والاختصاص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا بنحر أنيد) اي كقدميه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استبعد سم على حج ع ش (قوله مما ياتي) اي انفا بقوله بخلاف غيره كطرف اليد الخ (قوله على ذلك) اي الاستقبال (قوله كآياتي) اي في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) تعليل لما في المتن (قوله قول الخ) أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها نهاية ومعنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبنى على مجاز بجيرى (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى غيرها مجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق إلا على العين سم وزيدى اه بجيرى (قوله انه صلى الله عليه

أي السكبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظني وهو لا يكتفى به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى أي وهو سمت البيت وهو اؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتة عرافا لا حقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه إلا فيما ياتي في مبحث القيام في الصلاة ولا بنحو اليد كما يعلم مما ياتي (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن يقينا بمعانية أو مس أو بار تسام أماراة في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فيمن بينه وبينها حائل محترم أو عجز عن إزالته كما ياتي لقوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام أي عين السكبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع أيضا للسماء (قوله والمعتبر مسامتة عرافا لا حقيقة) أقول لا يخفى أن هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السميت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامتة اه وحيثئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الآتي أن صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي وغير معين فتأمل به وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتبدر (قوله إلا فيما ياتي) حاصل ما ياتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه وبالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعة في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قد دخل القدمان وعليه ففضية ذلك انه لو اقر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بصدرة وبقية بدنه اجزا وهو مستبعد

وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالحصر فيها دافع لمحل الآية ( ٨٥ ) على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب

قبلة محمول على أهل المدينة ومن ساءتهم وقول شريح من أصحابنا من اجتهد فأخطأ إلى الحرم جاز لحديث البيت قبلة لأهل المسجد والمسجد لأهل الحرم والحرم لأهل مشارق الأرض ومغاربها مردود بان ما ذكره حكما وحديثا لا يعرف وصحة صلاة الصف المستطيل من المشرق إلى المغرب محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي فيه غير معين لأن صغير الحرم كلما زاد بعده اتسعت مسامتته كالنار الموقدة من بعد وغرض الرماة فاندفع ما قيل يلزم أن من صلى بامام بينه وبينه قد رسمت الكعبة أن لا تصح صلاته والمراد بالصدر جميع عرض البدن كما بينته في شرح الارشاد فلو استقبل طرفها فخرج شيء من العرض بخلاف غيره كطرف اليد خلافا للقنوني عن محاذاته لم تصح بخلاف استقبال الركن لأنه مستقبل بجميع العرض لمجموع الجهات ومن ثم لو كان اماما امتنع التقدم عليه في كل منهما أما العاجز عن الاستقبال لنحو مرض أو ربط قال شارح أو خوف من نزوله عن دابته على نحو نفسه

وسلم ركع ركعتين الخ) أي مع خبر صلوا كما رأيت مني أصلي نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف الخ) مر ما فيه (قوله) محمول على انحراف الخ) اعتمده الزيادة وشيخنا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين) هذا لا يصح فيما إذا امتد صف من جبل حرام إلى جبل ثور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذة إسما لا حقيقة لانا نقول لا نخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق إلى المغرب سمى وبأى عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير الحرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المساماة عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف ويوجب عدم تعيين الخطي. لأن اتساع المساماة يقتضي انفار في غيره فلا يتعين هذامع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المساماة فتأمل سم وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المساماة الحقيقية وهو الموافق لمدهام من عدم تعيين الخطي. فقوله فاندفع الخ) ممنوع لأن عدم مساماة الامام أو الماموم فيما يأتي امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المساماة العرفية فلا تقرب لأن المساماة بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع الخ) اقول في اندفاعه نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر سمت الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فاكثروا علم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طرفها فيعلم قطعاً خروج كل من الطرفين عن الكعبة لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وبهذا يندفع أيضا قوله أو على أن الخطي غير معين فتأمل ويوجب عن هذا بان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من أحد الأمرين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي. فمتى كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والالم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي أن المعتبر المساماة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لا حقيقة سم (قوله) أن من صلى بامام الخ) عبارة النهاية أن من صلى ماموماً في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر من سمت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه أو خروج امامه عن سمتها اه (قوله) عن محاذاته) أي البيت الشريف (قوله) لو كان) أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الاولى في واحدة منهما (قوله) أما العاجز) إلى التنبيه في النهاية لإلا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض) أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب الماء منه لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لانا نقول يمكنه تحصيله بما دونه ع ش (قوله) أو ماله) قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر ع ش (قوله) فيصل على حسب حاله الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فاقد الطهورين ونحوه أنه ان رجا وال العذر لا يصلح إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرج زواله صلى في أوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت فاتنة بعذر فيندب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها قبل موته كسائر الفوائت ع ش اقول ويفيد التقييد بضيق الوقت ما يأتي عن النهاية عند قول المتن إلا في شدة الخوف (قوله) ولا يعيد الخ) أي وجوباً قال في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي

فليراجع (قوله) لحديث البيت قبلة) قضية استدلاله بالحديث صحة تعدد استقبال الحرم خلاف تقييده بالخطا (قوله) أو على أن الخطي فيه غير معين) هذا لا يصح فيما إذا امتد صف من حرام إلى ثور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطي عن المحاذة إسما لا حقيقة لانا نقول لا نخطئ بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق والمغرب (قوله) لأن صغير الحرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المساماة عند زيادة البعد يوجب عموم المحاذة مع الانحراف وتوجب عدم تعيين الخطي. لأن اتساع المساماة تقتضي انفار في غيره فلا يتعين هذامع أن الوجه أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن المعتبر حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المساماة فتأمل (قوله) فاندفع الخ) اقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

أو ماله أو انقطاعاً عن رفقته ان استوحش به فيصل على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لذرة عذرة

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكره في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرط الماصحة الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط اذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كفاقد الطهورين ثم رايت الاذرعى تعرض لذلك مغنى وارضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلل عليه بما لا ينتج (قوله ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلى إلى القبلة قاعدا أو إلى غيرهما قائما وجب الاول لان فرض القبلة اكدم من فرض القيام الخ وكذا في المغنى لانه قال راكبنا بدل قاعدا (قوله لعذر) أي كالسفر (قوله بخلاف القيام) أي فانه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال ان يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله ان يحرم ويتوجه للخروج ويصلى بالإيماء نهاية قال السيد البصرى قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال عش قوله مر فله الخ قضيته ان هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كثر في المغصوب أو كيف الحال ويحتمل ان يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلى بالإيماء أي ويعيد لندرة ذلك كما نقله سم على حج عن مر اه عش (قوله وما ألحق به مما يأتي) أي من خوف النار والسييل والسميع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من افراد الخوف حقيقة وإلماهي ملحقة بالقتال ولذا قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله ولو امن راكب الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف الملقى. ركب وبني ولمن ركب احتياطاً اعاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولا سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعد زواله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فان استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال عش قضيته ان مجرد الانحراف لا يضر وقال سم ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقد يمنع الصدق بتعسر الاحتراز عن الانحراف حين النزول (قوله ما ذكره ذلك الشارح) أي من عد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاجز (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله بل الوجه الخ) أي والمراد بالقادر القادر حسا فقط عش (قوله وان كلا الخ) من عطف السبب (قوله على الاول) أي الخائف من نزوله (دون الثاني) أي من في شدة الخوف وما في الكردي من تفسير الاول بالعاجز والثاني بالخائف فمن سبق القلم (قوله لما علم الخ) لعله اراد به كون الاول من الاعذار النادرة دون الثاني (قوله وإلا في نقل السفر) خرج بذلك النقل في الحضر فلا يجوز وإن احتيج فيه للتردد كما في السفر لعدم ورود مغنى ونهاية (قوله المباح)

ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد إذ لا يسقط في النقل إلا لعذر بخلاف القيام (إلا في) صلاة (شدة الخوف) وما ألحق به مما يأتي في بابه فليس توجه شرطها فيها نفلا كانت أو فرضا للضرورة ولو أمن راكبنا نزل واشترط ببنائه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكل بانه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وان كلاما من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حسا الكثرة ليس بآمن فأبيح له ترك الاستقبال وجوب الاعادة على الاول دون الثاني إنما هو لما علم من كلامهم في التيمم من الفرق بينهما و (إلا في) (نقل السفر) المباح

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فاكثروا علم أنها في تلك المسافة علم ان كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا الصف الخارج عن مكة عن طريقهما فعملهما قطعاً خروجا اخر كل من الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فاذا اقتدى احدهما بالآخر خرج كل منهما عن محاذاتها وبهذا يندفع ايضا قوله او على ان الخطي وغير معين فتأمله ويجاب عن هذا بان مراده انه لا بد في الصف الطويل من أحد أسرين أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطي فمتى كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف والالم يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضي ان المعتبر المسافة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لاحقة (قوله ولو تعارض الخ) قال الناشري ولو أمكنه ان يصلى إلى القبلة قاعدا أو إلى غير القبلة قائما وجب ان يصلى إلى القبلة مع القعود لان فرض القيام اكدم من فرض القيام يسقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله ولو امن راكبنا الخ) وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف الملقى. ركب وبني ولمن ركب احتياطاً اعاد اه لم يتعرض لاستدباره في ركوبه او لا (قوله ان لا يستدبر) ينبغي وان لا يحصل فعل مبطل (قوله يلزم عليه الخ) أي لان القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير (قوله وإلا في نقل السفر) (فرع) لمقصده طريقان احدهما لا يتاق فيه الاستقبال مطلقا



المراذبه ما قابل الحرام فيشمل الواجب المندوب والمكروه جفنى والمراذبه النفل غير المعادة وصلاة الصبي  
 اهـ بجبرى (قوله الذى تقصر الخ) (فرع) لمقصده طريقان احدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والاخر  
 يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا او على التفصيل في نظيره من القصر احتمالا لان قال  
 مـ ر اى في النهاية والاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثيرته انتهى سم قول المتن  
 (فللمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة المعفولة خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود  
 المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالنفل الفرض ولو مندورة وجنازة نهاية ويأتى في الشارح وعن  
 المغنى ما يفيد (قوله لمقصده معين الخ) (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه  
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقر عـ ش عدم وجوب ذلك نظر الاصل واعتمده البجبرى  
 (قوله ولو نحو عيد الخ) اخذه غاية للخلاف فيه عـ ش (قوله الاتباع) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية  
 والمغنى لا قوله صالح لما وقوله لا في التحريم ان سهل (قوله واعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل  
 (قوله فيه) أى نفل السفر (قوله اليه) أى السفر (قوله كالراكب) بل أولى معنى (قوله لغير حاجة)  
 راجع للجميع سم اى وله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء اكان الركض والعدو لحاجة السفر  
 كخوف تخلفه عن الرفقة ام لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام  
 ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وإن قال الاذرعى ان الوجه بطلانها في الثاني اى فيما لغير حاجة السفر  
 نهاية وجرى المغنى على ما قاله الاذرعى (قوله مطلقا) دخل المعفو عنه واليابس سم عبارة النهاية  
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطئ نجاسة عمد او لولوا باسة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ  
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهى يابسة للجهل بها مع مفارقتها حالا فاشبهت ما لو وقعت عليه  
 فبحاها حالا فان كانت معفوة عنها كذرق طيور عمت بها البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد الماشى عليها ولم  
 يجد عنها معدلا لم يضر اهـ وكذا في المغنى لا قوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسيا وهى يابسة او  
 رطبة وهى معفوة عنها كذرق طيور عمت بها البلوى كما جزم به ابن المقرئ اهـ ويأتى عن الاشئ ما يوافقه وهو  
 قضية كلام الشارح الاتى انفاوا اشار الرشيدى الى رجحانه (قوله لا يابس) اى ولا معفو عنه كما في شرح  
 الروض حيث قال كذرق طيور عمت بها البلوى اهـ وقضية ذلك أنه لا يضر وطء الرطوبة المعفوة عنها ناسيا  
 وفي شرح مـ ر خلافة سم (قوله ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالث اوراث دابته أو وطئت بنفسها  
 او اوطاها نجاسة لم يضر اى حيث لم يكن لجامها بيده لانه لم يلاقها ولو دى فم الرابطة وفى يده لجامها فقضية  
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح يظهر انه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها  
 بيده اهـ زاد المغنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وهى رافقة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك  
 اهـ وفى سم بعد ذكره عن العباب وشرحه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك  
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه لجامها وظهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان  
 طويلا (فللمسافر) لمقصده  
 معين مع بقية الشروط  
 الاطول السفر (التنفل)  
 ولو نحو عيد وكوف صوب  
 مقصده كما يأتى (راكبا)  
 للاتباع رواه البخارى  
 وإعانة للناس على الجمع بين  
 مصلحتي معاشهم ومعادهم  
 إذ وجوب الاستقبال فيه  
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى  
 ترك الورد أو المعاش  
 (وماشيا) كالراكب  
 ويشترط ترك فعل كثير  
 كعدو أو أعداء وتحريك  
 رجل لغير حاجة وترك  
 تعمد وطء نجس مطلقا  
 وإن عم الطريق فإن  
 نسيه ضرر طيب غير معفو  
 عنه لا يابس ودابة لجامها  
 بيده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل في الاول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل في نظيره من القصر  
 احتمالا لان قال مـ ر الاول اصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثيرته اهـ وقياسه فيما لو كان  
 احد الطريقين بحيث لا يسمى قطعه سفرا جواز التنفل في الاخر للامشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه  
 (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم  
 (قوله لغير حاجة) قيد في الجميع (قوله رطبة نجس) خرج إبطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بضر إمساك  
 ما ربط بها كما في مسألة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليابس (قوله وإن عم الطريق) عبارة  
 الروض وشرحه او وطئها عمد او لولوا باسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصر فإى معدلا عن النجاسة اهـ (قوله  
 لا يابس) اى ولا معفو عنه كما في شرح الروض قال كذرق طيور عمت بها البلوى اهـ وقضية ذلك أنه لا يضر  
 وطء الرطبة المعفوة عنها ناسيا وفي شرح مـ ر خلافة (قوله ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال في العباب

كذلك كالأول تنجس فيها لأنه  
بأمر مسكه حامل للماس أو  
مماس مماس النجاسة وهو  
مبطل بخلاف مس الماس  
بلاجل كما يأتي في شروط  
الصلاة ولا يكلف ماش  
التحفظ عن النجس لأنه  
يحتل به خشوعه ودوام  
سيره فلو بلغ المحط المنته قطع  
به السير أو طرف محل  
الإقامة أو نواها ما كشأ  
بمحل

بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطرت إلى مسك لجأها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة اهـ (قوله كذلك)  
أي كراكتها في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل للماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام  
بان أصابه دم الفم مثلاً أو للمماس مماس النجاسة وهو اللجام بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام  
حيثئذ مماس للدابة المماس للنجاسة التي في الفم أو غيره فمماس الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس  
ومماس الثاني مضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس  
النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه  
لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط بمماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا  
التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام  
فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فان  
مفاد كلامه أن نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته أيضاً فقوله (لأنه يحتل به الخ) لم يفد هنا شيئاً  
كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ المحط المنته قطع الخ)  
الظاهر أن المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعاً وصل  
إليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه عـش (قوله أو طرف محل الإقامة) أي المحل الذي  
نوى الإقامة فيه أو الذي هو مقصده عـش (قوله أو نواها ما كشأ الخ) عبارة النهاية والمغنى أن نوى وهو  
مستقل ما كـث بمحل الإقامة به وان لم يصلح لها الزم النزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقربة له أهل فيها فلا  
يلزمه النزول فالشرط في جواز التنفل راكباً وما شيا ودوام سفره وسيره فلو نزل في أثناء صلاته لزمه إتمامها للقبلة  
قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم أراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب  
قبل ذلك بطلت صلاته إلا أن يضطر إلى الركوب اهـ قال عـش قوله ولو بقربة له الخ ظاهره وإن كانت  
وطنه وليس مراداً لما يأتي في صلاة المسافر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنه وقوله مر إلا أن يضطر

ولو دمي فم الدابة وعنانها بيده ضر اهـ قال الشارح في شرحه لحمله العنان المتنجس بدمها كالأول وصلي ويده  
حبل طاهر متصل طرفه بتنجس ونزع فيه الأذرعى بان سياق كلام الروضة أنه لا يضطر وجهه بالحاجة إلى  
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اهـ ثم قال في العباب لأن أو طاهها أي النجاسة  
مركوبه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزيزي لأنهم لا يلقاها به فارق مامر  
فيما لو دمي فيها ولجامها بيده اهـ فعلم أنه لو كان لجأها بيده هنا بطلت كإهناك وفي شرحه للارشاد ما لفظه  
بخلاف ما لو دمي فيها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم مما يأتي في شروط الصلاة أنه لو تنجس عضو  
من أعضائها أبطل مسكه لجأها فذكر تنجس الفم هناك مثال اهـ فتحصل من ذلك أنه حيث كان بعضو من  
أعضائها نجاسة دم أو غيره منها أو من غيرها أبطل مسكه لجأها وظاهره أنه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها  
فلو اضطرت إلى مسك لجأها فالقياس الجواز مع وجوب الإعادة نعم على منازعة الأذرعى لا يضر مسك اللجام  
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لأن من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام  
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها بدونه فيه نظر فليتامل (قوله حامل  
للماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام بان أصابه دم الفم مثلاً أو للمماس مماس النجاسة وهو اللجام  
بان لم تصبه النجاسة التي في الفم أو غيره فان اللجام حيثئذ مماس للدابة المماس للنجاسة التي في الفم أو غيره فمماس  
الأول ليس مضافاً للماس الآخر بل للنجاسة ومماس مضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الآن ثم في  
عبارته بحث لأن مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة  
كما يعلم مما يأتي في مسألة الساجور أنه لا بد في البطلان من شد الحبل به فكان ينبغي أن يقول المماس أو مربوط  
بمماس النجاسة ولعله بنى إطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسألة الساجور ففي ظني أنه  
خالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل

الخ أى فيركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمغنى وإن لم يصلح الإقامة ومثله في شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن راكبا فنزل ينبغى نعم سم على حج اه ع ش (قوله واتمها الخ) أى للصحة رشيدى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال راكب السفينة) أى في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها فإن لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النفل على المعتمد فقول شيخ الاسلام والخطيب كهودج وسفينة معتمد بالنسبة للودج وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين النبى مسير المرقد ولم أره لغيره نهاية قال ع ش اللاحق معتمداه وقال الرشيدى انظر ما المراد باللاحق وما الحاجة اليه فإن المسافر ما شيا يتنفل لصوب مقصده وإن لم يكن مسير البر قد اه وقال السيد البصرى وهو وجهه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن الحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وغدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم إن سهل وهذا الاقتضاء متجه إذ لا فرق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدن لتيسيرها كما لوعاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش (قوله إلا في التحريم إن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناو شرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا في شرح المنهج أى وفي النهاية والمغنى كما مروا فقههم شيخنا فقال أما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اه وقوله قضية صنيعة الخ عبارة البجيرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضيته أنه لا يجب في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج اه شورى وع ش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور إن كان ولا فجوازة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش اه بجيرى وفى سم بعد كلام مانصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنفله راكبا وما شيا وإن كان في عمران بلدة أخرى وراه السور فليتأمل اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشروطه في النهاية والمغنى إلى قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه بتيمم واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قد يفيد أنه لو خرج إلى بعض بساتين البلد أو غيطانها البعيدة لا يجوز له التنفل غير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قوله في شرح الروض وإن لم يصلح الإقامة اه ومثله في شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن راكبا فنزل ينبغى نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين النبى بملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح مر (قوله إلا في التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناو شرحا أن الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) (تنبيه) اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرد الخروج من السور وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرد الانفصال عن قريبته وإن كان سيره المرحة في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخيص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق لسورها وهذا دليل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرا شرعا وإلا امتنع الترخيص لأن شرطه السفر وحيثئذ فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنفله راكبا وما شيا وإن

صالح لها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فإنه يتنفل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة في النفل بعلم القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشروطه الآتية في الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما

فانه يكنى فيه وجود مسمى السفر (٤٩٠) بان الجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تفويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)  
أى سهل (استقبال الراكب  
في سركه) كمحفة (ولتمام  
ركوعه وسجوده) وحدهما  
أو مع غيرهما (لزمه)  
الاستقبال والاتمام لما قدر  
عليه من الكل أو البعض  
كراكب السفينة إذ لا مشقة  
(ولما) يمكنه ذلك كله  
(فالاصح انه ان سهل  
الاستقبال) المذكور وهو  
استقبال الراكب لنحو  
وقوفها وسهولة انحرافه  
عليها أو تحريفها أو سيرها  
وزمامها بيده وهي ذلول  
(وجب) لتيسره (ولما)  
يسهل لنحو مجموعها أو سيرها  
وهي مقطورة ولم يسهل  
انحرافه عليها ولا تحريفها  
(فلا) يجب لتيسره (ويختص)  
وجوب الاستقبال حيث  
سهل (بالتحريم) فلا يجب  
فيما بعده وان سهل لانه تابع  
له نعم المعتمد في الواقعة  
أى طويلا على ما عبر به  
شارح وعليه يظهر ان  
المراد به ما يقطع تواصل  
السير عرفا انها مادامت  
واقفة لا يصلى عليها الا الى  
القبلة لكن لا يلزمه إتمام  
الاركان ثم ان سار بسير  
الرفقة اتم لجهة مقصده أو  
لا لغرض امتنع حتى يتم على  
ما فيه مما بينته في شرح  
الارشاد لانه بالوقوف

مسافر اغر فلو يحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما يعد سفر ايفيد جواز التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد  
الذهاب اليه من مرافق البلاد أو من غيرها وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم المقيمين في البلد اه  
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وكان بين مدياسيره ومقام الامام الميل  
ونحوه جازله الترخص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمر ان لم يكن لما خرج منه سور ومثله  
يقال في التوجه الى ركعة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه ع ش (قوله فانه يكنى فيه وجود مسمى السفر)  
اى وان كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فان امكن الخ) تفصيل لما اجمله  
اولا في قوله لا في شدة الخرف ونقل السفر الخ ع ش قول المتن (ولتمام ركوعه وسجوده الخ)  
عبارة شرح المنهج اى والنهاية والمغنى وإتمام الاركان كلها أو بعضها وكتبها مشيخنا الشهاب عميرة  
قضية كلامه إذن أنه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع  
والإتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه  
لا يكنى في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا  
واتمام الاركان كلها أو بعضها الذى هو الركوع والسجود اه عبارة البجيرى على المنهج قوله أو بعضها  
المراد به الركوع والسجود معا لا ما يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله لا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حفى وعز بنى اه  
(قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية لا قوله اى طويلا الى انها وقوله على ما فيه الى لانه وكذا في  
المغنى الا ما انبه عليه (قوله وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام  
شىء من الاركان وما اذا سهل إتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته فقضية كلامه انه  
في جميع ذلك لا يجب الا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله فقضية كلامه الخ معتمد ع ش وشورى  
وبأنى في الشارح وعن سم ما يوافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما  
نصه وما قاله كما قال شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف اتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه  
(قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بسهل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجب) شمل  
ما لو كانت مغضوبة نهاية اى فلا يضرب غضب الدابة في جواز التنفل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لا مر  
خارج ع ش (قوله وهي مقطورة) راجع للمطوف فقط وقوله ولم يسهل لانحرافه عليها الخ راجع  
للمطوف عليه ايضا قول المتن (ويختص بالتحريم) ولونوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه  
لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية ومغنى وعميرة وقره سم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله اى الاستقبال  
واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شىء من ذلك وامكنه الاستقبال فقط أو إتمام الاركان أو بعضها فقط  
وحينئذ فاصله ما سيذكره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله لكن لا يلزمه إتمام الاركان) اى وله ان  
يتمها بالايامان نهاية (قوله اتم) اى صلاته نهاية (قوله أو لا لغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختارا له  
بلا ضرورة لم يحز ان يسير حتى تنتهى صلاته وصورة المسئلة كما افاده الودرحم الله تعالى إذا استمر على  
الصلاة ولا فالخروج من النافلة لا يحرم اه (قوله بما بينته في شرح الارشاد) اى من ان ما ذكره قاله  
المواردى وخالفه جمع متقدمون فجوزوا السير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اعتاده

كان في عمر ان بلدا اخرى وراء السور فليتم امل (قوله وإتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه  
وإتمام الاركان كلها أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذن انه لو سهل الاستقبال في الجميع ولم  
يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له  
اه وظاهره اى كلام المصنف هنا انه لا يكنى في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة  
شرح المنهج (قوله ويختص بالتحريم) لونوى عدد في النفل المطلق ثم نوى زيادة فالوجه انه لا يجب  
الاستقبال عند تلك النية شرح م ز (قوله لزمه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا وله كما في

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها (قوله)

إلا أن قدر عليهما معا وإلا لم يجب الاتمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيرهما يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها (وقيل يشترط) الاستقبال (في السلام أيضا) كالنحر لأنه طرفها الثاني ويرد بأنه يحتاج (٤٩١) للانعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم

وجب اقتران النية بالأول دون الثاني (ويحرم انحرافه عن) استقبال صوب مقصده عامدا عالما مختارا لا مطلقا لجواز قطع النفل والتنظير فيه ليس في محله بل مع مضيئه في الصلاة لتلبسه بعبادة فاسدة لبطانها بذلك الانحراف لأن جهة مقصده صارت في حقه بمنزلة القبلة فلم أنه لا يلزمه سلوك (طريقه) بل أن لا يعدل عن جهة المقصد كذا أطلقوه وقضيته أنه في منعرجات الطريق بحيث يبقى المقصد خلف ظهره مثلا ينحرف لاستقبال جهة المقصد أو القبلة لكنه مشق ثم رأيتم أطلقوا أنه لا يضر سلوك منعطفات الطريق وظاهره الإطلاق ومن ثم عدل غير واحد إلى التعبير بصوب الطريق ليفهم ذلك (إلا إلى القبلة) وأن كانت خلف ظهره على المنقول المعتمد خلافا لما بحثه جمع لأنها الأصل فاغفر له الرجوع إليها وإن تضمن استقبال غير المقصد ولو قصد غير مقصده انحرف إليه فوراً لأنه صار قبلته بمجرد قصد ما إذا انحرف ناسيا أو جاهلا أو لغلبة

(قوله عليهما) أي الاستقبال وإتمام الأركان الخ سم (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لكل الأركان ولا بعضها (قوله لما مر الخ) أي انفا سم (قوله كالنحر) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال (قوله عالما عامدا مختارا) سيد كر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمولا لانحرافه الخ ولو زاد لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفرغ وتأخير عن الاضرب الآتي (قوله فلم أنه الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كما قدره النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) أن أراد جواز إفه وظاهره وان خالف حينئذ ظاهر المتن يمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ يحذف استقبال (قوله وأطلقه الخ) عبارة النهاية ولو خرج الرأى في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحو ههنا لم يضر اه (قوله وظاهره الإطلاق) أي الشامل لما ينبغي المقصد معه خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك) أي الإطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية إلا قوله كمالو انحرف إلى ولو انحرف وكذا في المعنى إلا قوله ولو قصد إلى ما إذا (قوله خلافا لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافا للأذرع أي في الخلف اه وعبارة المعنى خلافا لما وقع في الدميري من أنه يضر إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدبار المقصد (قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى إليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه الخ) أي ويمضي في صلاته كما صرحوا به نهاية (قوله ولغلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها ذكر للصلاة في الوسيط أن قصر الزمان لم يطل وإلا فوجهان وأوجهها كما قاله الشيخ البطلان نهاية ومعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان الخ) لكنه يسجد للسجود على المعتمد لأن عهد ذلك مبطل نهاية ومعنى وبافضل قال الكردي واعتمد التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما بطل عمده يسجد لسجوده اه (قوله وإلا) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أي وإن عاد عن قرب معنى (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف سم أي كما صرح به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله ويؤخذ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وبحث إلى المتن قول المتن (يتم) أي وجوبه بانها ومعنى (قوله لسوء ذلك الخ) قضيته أنه لو تعذر عليه إتمامها أو عدم الاستقبال فيهما الخوفه على نفسه أو ماله مثلا لم يتنفل سم على المنهج أقول ولو قيل يتنفل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فإن المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الرأى كب موجودة هنا

المجموع أن يتمها بالإيماء فإدام واقفا يجب عليه الاستقبال دون إتمام الأركان اه وظاهر أنه عند وقوعها إذا حركت بعض قوائمها ولو متوا اليالم يضر حيث لم يتحرك هو متواليا (قوله إلا أن قدر عليهما) أي الاستقبال في الجميع وإتمام الأركان الخ (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صرح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله لما مر) أي انفا (قوله فلم أنه لا يلزمه سلوك الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه (قوله ينحرف) أن أراد جواز إفه وظاهره وان خالف حينئذ ظاهر المتن ويمكن أن يجاب عن المتن بأن الغالب أن جهة طريقه جهة مقصده (قوله وظاهره الإطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور أنه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف (قوله لندرته) يؤخذ منه البطلان إذا أكره على

الدابة فلا بطلان إن عاد عن قرب كمالو انحرف المصلي على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحرف قهرا بطلت مطلقا لندرته (ويومى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخضع) من ركوعه وجوبا إن أمكنه ليمتدحه ولا يلزمه وضع الجهة على نحو السرج ولا بذل بسجده في الانحناء للمشقة (والأظهر أن الماشى يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى فى نحو الثلج (٤٩٢) والوحل (و يستقبل فيهما فى إحرامه) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (ولا

يمشى إلا فى قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشى القائم فسقط عنه التوجه فيه ليمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجوز جازله فيه (وتشهده) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتمد ويفرق بين هذا وإلحاقها بالنفل فى التيمم بأن المعنى السابق المجوز للنفل على الدابة من كثرة مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يحو صورته لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (واتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو محفة (وهى واقفة جاز) وإن لم تكن معقولة كالأصلى على سرير أو غير مستقبل أو لم يتم كل الأركان (أو سائرة) وإن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا العذر كما مر لنسبة سيرها إليه بدليل صحة الطواف عليها فلم يكن

فليراجع وقد تشبه له مسألة الوحل الآتى عشا وبأنى عن سم ما يوافقه (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى (الخ) أى بالسجود وهو الوجه نهاية أى لما فى الإتمام من مشقة تلويت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم سم ويأتى فى الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلفه على ما حمله عليه سم (قوله) فى نحو الثلج (الخ) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عشا ظاهره أنه يكفيه مجرد الإيمان من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال بالغ فى ذلك بحيث يقرب من نحو الوحل كمن حبس بوضع نجس والأقرب الأول لأن نفل السفر خفف فيه اه (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز سم وقديدى أن قول المصنف فى قيامه شامل له أيضا (قوله) ويؤخذ منه (الخ) اعتمده الشوبرى وفى السكردى ما نصه وفى حاشية الإيضاح وشرحه لم وهو قريب فى العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤف فى شرح مختصر الإيضاح اه ويأتى عن عشا خلفه (لو كان يزحف الخ) قياسه أنه لو ركع ومشى فى ركوعه لم يمتنع حيث أتمه للقبلة عشا (قوله) جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله فى السفر الحبوا والزحف بل لو أراد ذلك فى خصوص الجلوس جاز عشا وتقدم عن السكردى عن جمع خلفه (قوله) قادر) يأتى محترزه سم (قوله) ولو نذرا) إلى قوله لأنه فى النهاية والمعنى لإقوله هذا أولى من الفرق (قوله) بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله) مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع تقديمه على قوله على المعتمد قول المتن (على دابة الخ) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمله رجال وإن مشوا وفى أرجوحة معلقة بحبال وفى الزورق الجارى ولا يجوز لمن يصلى فرضا فى سفينة ترك القيام إلا من عذر كدوران رأس ونحوه فإن حولتها الرج فتحول صدره عن القبلة وجب رده إليها وبني إن غاد فوراً وإلا بطلت صلاته مغنى ونهاية قال عشا قوله مركدوران رأس الخ أى ومع ذلك لا تجب إعادة لعجزه عن القيام وقوله فتحول الخ أى يقينا فالشك لا يؤثر اه (قوله) وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح فى المغنى لإقوله وإن لم تمش إلى المتن وقوله إلا العذر كما مر وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله أى لو خلت فى النهاية إلا الأخيرين وقوله قال شارح (قوله) وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله) أو غير مستقبل الخ) مقتضى سياقه عطفه على واقفة وفيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقيده بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جعله خبر محذوف والجملة عطف على استقبال الخ قول المتن (أو سائرة فلا) أى وإن تمكن من إتمام الأركان عليها نهاية (قوله) إلا ثلاث خطوات الخ) ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل نهاية قال عشا قوله ومثلها الخ معتمداه (قوله) كما مر) وهو شدة الخوف كركى (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله) والسرير الذى يحمله رجال الخ) أى وإن كانوا يملكون للحمول أو مأمورين له وإن كانوا العجميين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأننا نقول العلة فى الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عشا (قوله) من يلزم لجامها الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه مميزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى سم اه عبارة السكردى عن عبد الرؤف فى شرح مختصر الإيضاح وظاهره اشتراط كونه مميزاً ولا يكفي كونه مقطوعة فى مثلها ولو لم يلزم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تختل كما هو مشاهد اه ويفيده أيضاً قول المغنى من يلزم لجامها ويسيرها

الانحراف فأنحراف (قوله) وبحث الأذرعى أنه يومى الخ) فى شرح مر هو الوجه اه أى لما فى الإتمام من مشقة تلويت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله) ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله) قادر) يأتى محترزه (قوله) بدليل الخ) فيه نظر لأن قضيته امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر لأن الظاهر أنه لو طاف فى سفينة صح ثم رايت ابن الرفعة اعترض بذلك (قوله) بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه (قوله) من يلزم لجامها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه مميزاً كما نقل عن شيخنا الشهاب الرملى (قوله)

مستقر فى نفسه وفارق السفينة بأنها تشبه البيت للإقامة فيها شهر أو دهر أو السرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب بحيث اليهم وسير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث

لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو مخفة (٤٩٣) سائرة لأن من يده زمام الدابة

يراعى القبلة قال شارح  
وهي مسئلة عزيزة نفيسة  
يحتاج إليها أي لو خلعت عن  
نزاع ومخالفة لاطلاقهم  
أما العاجز عن النزول عنها  
كان خشي منه مشقة لا  
تحتمل عادة وفوت الرفقة  
وإن لم يحصل له إلا مجرد  
الوحشة على ما اقتضاه  
اطلاقهم فيصلي عليها على  
حسب حاله قال القاضي ولا  
إعادة عليه وعليه فيفرق  
بين هذا بعد تعيين فرضه  
فيما لو استقبل وأنتم الأركان  
عليها ومامر آتفا بأن ترك  
القبلة أخطر كما مر وأطلقا  
الإعادة ويحمل على ما إذا لم  
يستقبل أولم يتم الأركان  
وكان شيخنا أشار لذلك  
بفرضه أنه صلى لمقصده  
ولو خاف الماشي ذلك لو أنهم  
ركوعه وسجوده أو مأبهما  
وأعاد (ومن صلى) فرضا  
أو نفلا (في) داخل (الكعبة)  
من كعبته ربعتة والكعبة  
كل بيت مربع كذا في  
القاموس وفي كلامهم أن  
إبراهيم صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم بنى الكعبة  
مربعة ولا ينافيه اختلاف  
بعد ما بين أركانها لأنه قليل  
لا ينافي التربع وهذا أعنى  
أن سبب تسميتها كعبة  
تربعها أو وضع من جعل

بحيث لا تختلف الجهة الخ ويؤخذ منه أنه لو كان الحامل للسرى غير ميمز لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)  
عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضي أبو الطيب واعتمده الأذرعى اه (قوله قال شارح الخ) وهو  
البدن شبهة نهاية (قوله أما العاجز الخ) عبارة النهاية أي وشرح بافضل نعم إن خاف من النزول عنها على  
نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش وإن لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الخ أو تضرر الدابة  
أو احتياج في نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق إيعانته فله في جميع ذلك  
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويومى ويعيد انتهت أي أو شق الركوب بالمعين مشقة  
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدى قوله مر ويومى لا حاجة إليه بل هو مضر لأن الإعادة لازمة حينئذ  
وان أتم الأركان اه أي وأتم الاستقبال كما يأتي عن سم (قوله كان خشي الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من  
الاعتراض (قوله فيصلى الخ) أي وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أي ويعيد كما في شرح مر اه سم  
أي وشرح بافضل (قوله وعليه) أي على ما قاله القاضي من عدم الإعادة هنا وكذا ضمير قوله لا في بعد فرضه  
(قوله وما سر آتفا) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويحمل الخ) أي  
إطلاق الشيخين الإعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة  
الاستقرار والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد انتهى وظاهره كما ترى وجوب  
الإعادة إذا لم يجتمع الأمور الثلاثة وإن اجتمع منها امران كالاستقبال وإتمام الأركان في الحمل المذكور نظر  
سم ويفيده أيضا قول الشارح في شرح بافضل أما الفرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلى على دابة سائرة  
مطلقا لأن الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول الخ كان له أن يصلى الفرض عليها وهي  
سائرة إلى مقصده ويومى ويعيد اه (قوله ولو خاف الماشي ذلك الخ) كان هذا في النقل سم أقول هذا مع  
كونه عدولا عن الظاهر بلامقتضى يخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحث الأذرعى الخ بل حمله  
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة آنفا وموافق لما تقدم في أول الفصل  
ولقول المغنى ويصلى المصلوب أو الغريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضا أو نفلا)  
كذا في النهاية والمغنى (من كعبته) أي بالتشديد كما في القاموس أو بالتخفيف كما في عرش عن المصباح  
(قوله ولا ينافيه) أي في كلامهم (قوله لا ينافي التربع) قديقال بل ينافيه إذ هو عبارة عن تساوى  
الاضلاع الأربعة ويجاب بان المراد التربع الحسى إذ به يكتفى أهل اللغة في الإطلاق لا الحقيقى بصرى  
(قوله من جعل سببها ارتفاعها) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما سمي الخ) من تمتة الجعل المذكور  
(قوله بذلك) أي بلفظ الكعب (قوله من جعله) أي سبب التسمية (قوله قائله) أي جاعله (قوله أو)  
يكون اخذا لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله أو يكون الخ يحتاج إلى  
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضلا عن مخالفته فليتأمل اه وقديقال يعنى الشارح كما أن سبب تسمية كعب  
الرجل بذلك اخذا لاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذا لاستدارة  
في مفهومه (قوله لكنه يخالف الخ) أي اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وإن لم ترتفع) إلى قوله

وإن لم يحصل له إلا مجرد الوحشة (في شرح مر أو خاف وقوع معادله لميل الخ أو تضرر الدابة أو احتياج في  
نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه أجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق إيعانته اه أي أو شق الركوب بالمعين  
مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر (قوله على حسب حاله) أي ويعيد كما في شرح مر ومامر أنفا كأنه يريد قوله  
السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ (قوله ويحمل الخ) عبارة الروض فرع يشترط في الفريضة الاستقرار  
والاستقبال وتام الأركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد اه وظاهره كما ترى وجوب الإعادة إذا  
لم يجتمع الأمور الثلاثة وإن اجتمع منها امران كالاستقبال وإتمام الأركان في الحمل المذكور نظر (قوله لو  
أتم ركوعه) كان هذا في الفرض (قوله أو يكون اخذا لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا فقام له (قوله

سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لا ارتفاعه واصوب من جعله استدانتها لأن لا يردقائله بالاستدارة التربع مجاز أو يكون أخذ  
الاستدارة في الكعب سبب تسميته لكعبه مخالف الكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردودا) وإن لم ترتفع عتبة

ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبه ثلثي ذراع) بذراع الآدمي تقريبا (أو) صلي (على سطحها) أوفى عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلا من بنائها) أو ما ألحق به كعصا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة وتراب منها مجتمع (ما سبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وان بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هواه الشاخص لأنه متوجه ببعضه جزأ وبباقيه هواها لكن تبعا فلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلا ويحجب بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم ألا ترى أنه ثم في الوند بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت فان قلت

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبدا ثابتة بمبنية (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيئا من الباب لعدم امتداده إلى الأسفل وباتى عن المغنى والنهاية ما هو كالصریح في هذا التصوير الثاني وبذلك يندفع قول البصري مانصه قوله ان سامت كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر وان الخ ثم رايت في النهاية وان الخ وقوله ثم رايت في النهاية الخ لعله في نسخة مصلحة وإلا فما اطاعنا عليه من نسخ النهاية فقل عبارة الشارح بلا و (قوله بذراع الآدمي) إلى قوله فلا ينافيه في المغنى إلا أنه كالنهاية وشيخ الاسلام عبر بمبنية بدل ثابتة (قوله أو ما ألحق به الخ) عبارة المغنى والنهاية واستقبل شاخصا كذلك أي قدر ثلثي ذراع متصلا بالكعبة وإن لم يكن قدر قامته طولا وعرضا كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الأول ولو أزيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو أزيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وقالم روليس كزوال الرابطة في الإثناء لأن أمر الاستقبال فوق الرابطة اه وقرع ش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزيادى ما يوافقوه عن الشهاب الرملى ما يوافق كلام المغنى ثم قال وانظر لو انهدم بعضها ووقف خارجها مستقبلا هواه المنهدم دون شيء من الباقي هل يكفي لأنه يعد مستقبلا أو لا لقدرة على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياسا على ما لو ارتفع على جبل أبي قبيس واستقبل هواها مع امكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطفيحي اه (قوله كعصا الخ) أي بخلاف ما إذا صلي إلى متاع موضوع أو زرع ثابت أو خشبة مغروزة فيها لم تصح صلاته وظاهر كلامهم أنه لو استقبل الشاخص المذكور أي المتصل بالكعبة وهو قدر ثلثي ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبل خشبة عرضها ثلثا ذراع معترضة في باب الكعبة تحاذى صدره في حال قيامه دون بقية صلاته أنها تصح وفي ذلك وقفة بل الذي ينبغي أنها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها مغنى ونهاية وفي السكردى عن الشوبرى عن مر والوجه صحة تحرره بغير الجنازة إلى وجود المبط اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة ولو سمرها لصلى اليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى مر هذا الخلاف فليتأمل سم على المنهج اه عش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغنى أي وشرحي المنهج والروض بدله أو مبنية فلعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المثبتة فهي مساوية لها بصري أقول وقول الشارح الاتي ويحجب الخ كالصریح في الأول (قوله وتراب منها الخ) أي لا الذي تلقيه الريح شرح بافضل وزيادى عبارة عش ينبغي ان مثله أي التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول المتن (ما سبق) وهو قدر ثلثي ذراع وان جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفي نهاية قول المتن (جاز) أي ماصلا مغنى (قوله أو خرج الخ) أي فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أي طولا أو عرضا (قوله جزءا) أي من الكعبة (قوله ما يأتي) أي في قوله ولا نما جاز استقبال هو أنها الخ كردى (قوله ان الشجرة الجافة) أي الثابتة بقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال ان كان ثبوتها مع جفافها كثبوت العصا المسمرة فكالرطبة أو المغروزة فلا يمكن بعباد أو يمكن ان يبقى على إطلاقه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فليتأمل بصري أقول وهذا الثاني هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله ألا ترى أنه ثم) أي الثبوت في البيع (بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت) أي بالبناء وهذا صريح في عدم كفاية

أو ثابتة) عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح بها في الأصل ثم قال في الروض لاحشيش وعصا مغروزة وفي شرحه لأنه لا يعد من اجزائها ويخالف العصا إلا وتاد المغروزة في الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها بجريان العادة بغرزها للمصلحة فعدت من الدار لذلك اه واما مسألة الشجرة الجافة فقد يفرق بان من شأنها الدار لا المسجد الازالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله)



هذا مقول لا شك قلت لا لان الملحظ هنا ثبت يصيره كالجزء في الشرف واليايسة فيها ذلك بزيادة لانها ليست اجنبية بخلاف الوتد المغروز  
وتم ثبت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة وبالفعل والوتد كذلك بخلاف اليايسة التي ليس عليها نحو تعريض ونقل بعضهم اشتراط  
وقف نحو العصا الثابتة وقد يؤيده ما قررته من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه ( ٤٩٥ ) ويوجه بانه يعد منها باعتبار الظاهر

وان استحق الازالة من وجه اخر وصح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صلى فيها النفل ورواية لم يصل فيها أى في مرة أخرى كما صح إذا ثبت مقدم على الثاني وإذا ثبت جواز النفل فيها جاز له الفرض ايضا إذ لا فرق بين الاستقبال فيها في الحضرة ومن ثم لم يراعوا خلاف المانع فيها لكنه ظاهر في النفل لصريح المخالفة فيه دون الفرض لان القياس المذكور قابل لل منع بأن النفل اغتفر فيه حضرا ايضا ما لم يغتفر في الفرض إلا أن يجاب بأن الاصل استواء الفرض والنفل في الشروط إلا إذا ورد دليل بالفرق ولم يرد هنا وأيضا فلعلة المنع لم تنضج وما لم تنضج العلة فيه لا بد من نص صريح فيه إذ الامور التعبدية لا تثبت إلا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جداً وما ضعف مدركه كذلك لا يراعى بل النفل داخلها افضل منه ببقية المسجد بخلاف البيت فانه فيه افضل منه حتى من الكعبة كما شمله الحديث بل نقل

الوتد المغروز عند الشارح وقال للنهية والمغنى والاسنى فقول الجبرمي وفي حج انه يكفي استقبال الوتد المغروز اه خلاف الصواب إلا إذا اراد في غير التحفة وشرح بافضل فليراجع (قوله هذا) أي الجواب المذكور (مقوله لا شك) أي لانه إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغروز فبالاولى لا يكفي هنا ما لا يدخل هناك وهي الشجرة الجافة (قوله بخلاف اليايسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق ووضع نحو جذع عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه اخر) أي من حيث كونه ملكا للغير (قوله وصح) إلى قوله لكنه في النهاية إلا قوله او المنيب مقدم على الثاني (قوله ورواية لم يصل الخ) عبارة النهاية وروى احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاصحاب ومنهم المصنف في المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال اه (قوله أي في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذ المنيب الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح مرارا او المنيب الخ بالواو بدل الذال وموضع فوقه صح وعليا فلا اشكال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم الفارق (قوله لم يراعوا الخ) يأتي عن النهاية والمغنى ما يوافقه وعلم بذلك عدم صحة افتاء بعض الطائفة بالولية ترك الصلاة في الحجر خروجا من خلاف المانع كالامام مالك (قوله لكنه الخ) أي عدم سن رعاية الخلاف (قوله لصريح المخالفة الخ) أي للحديث الصحيح السابق انفا (قوله بان النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله ايضا) أي كعمله في البيت الحرام (قوله فعلة المنع) أي حكمة المنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) أي في الفرض (قوله بل النفل) إلى قوله فاندفع في النهاية والمغنى (قوله بل النفل داخلها افضل الخ) ومثله النذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) أي الحرام (قوله بخلاف البيت) أي بيت الانسان رشيدى وكردى (قوله على انه فيه) أي النفل في بيت الانسان (قوله افضل منه في غيره الخ) أي إلا ما استثنى (قوله وكذا الفرض) وإنما لم يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامه لمخالفة لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغنى ونهاية (قوله إلا إذا حال الخ) عبارة النهاية وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها صلا او يرجها داخلها او داخلها وخارجها فان رجاها خارجها فقط فخارجها افضل اه (قوله خارجها) أي دون داخلها سم (قوله اولى من الفضيلة الخ) أي كالجماعة بيته فانه افضل من الانفراد في المسجد نهاية ومغنى (قوله اما إذا لم يستقبل ما ذكر) أي كان الشاخص اقل من التي ذراع نهاية ومغنى (قوله فلا يصح) أي ما صلاه (قوله فيه لا اليه) أي البيت الحرام (قوله لمن هو خارجها الخ) أي ولو على نحو جبل ابي قبيس نهاية ومغنى (قوله مستقبلا له) أي للبيت الحرام قول المتن (ومن امكنه الخ) أي بلا مشقة لا تحتل سم أي عرفا برماوى رياتى عن المغنى مثله (قوله او خارج الخ) عبارة النهاية والمغنى او بمكة ولا حائل او على جبل ابي قبيس او على سطح وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها لنحو ظلمة لم يحزله العمل بقول غيره اه قال الرشيدى مراده مر بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل إلى المعاينة بغير

بخلاف اليايسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق بها ووضع نحو جذع عليها (قوله أي في مرة اخرى كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذ المنيب الخ اه (قوله خارجها) أي دون داخلها (قوله ومن امكنه علم القبلة) أي بلا مشقة لا تحتل

الاجماع على انه فيه افضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض افضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها اما إذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه لا اليه وإنما جاز استقبالها وانها لمن هو خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفا مستقبلا لها بخلاف من فيها لا نفي في دوائها فلا يسمى عرفا مستقبلا له فاندفع ما شنع به بعض الحنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال اتفاقا (ومن امكنه علم القبلة) بان كان بالمسجد الحرام او خارجها

ولا حائل أو وثم حائل  
أحدثه لغير حاجة أو أحدثه  
غيره تعدياً وأمكنته  
إزالته فيما يظهر (حرم  
عليه التقليد) وهو الأخذ  
بقول الغير الناشئ عن  
الاجتهاد وأراد به هنا  
الأخذ بقول الغير ولو  
عن علم ويفرق بين هذا  
واكتفاء الصحابة برضوان  
الله عليهم بالأخبار عنه  
عليه السلام مع إمكان اليقين  
بالسمع منه والأخذ بقول  
الغير في المياه ونحوها بأن  
المدار في القبلة لكونها  
أمراً حسياً على اليقين  
بخلاف الأحكام ونحوها  
(والاجتهاد) كمتجهد  
وجد النص فعمل أن من  
بالمسجد وهو أعمى أو في  
ظلمة لا يعتمد إلا المس  
الذي يحصل له به اليقين  
أو أخبار عدد التواتر وكذا  
قريئة قطعية بأن كان قد  
رأى محلاً فيه من جعل  
ظهره له مثلاً يكون  
مستقبلاً أو أخبره بذلك  
عدد التواتر (ولاً) يمكنه  
علم عينها أو أمكنه وثم  
حائل ولو حادثاً بفعله  
لحاجة لكن إن لم يكن  
تعدياً بأحدثه أو زال  
تعديه فيما يظهر فيهما  
(أخذ) وجوبا

مشقة اه (قوله ولا حائل) أي بأن كان يحمل يشاهد فيه الكعبة وإلا فبعض أما كن مكة إذا كان فيه  
لا يشاهد الكعبة ع (قوله أو وثم حائل الخ) لا يظهر للمواو موقع ولوقال ولا ثم حائل أو أحدثه الخ لكن  
اخضر واسبك (قوله أحدثه لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له ع (قوله أو أحدثه غير تعدياً) أي  
ولم يزل تعديه كما يأتي في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو أخبار الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وهو الأخذ الخ)  
أي في الاصطلاح ع (قوله الأخذ بقول الغير الخ) محل منع الأخذ إذا لم يفد خبر الغير اليقين كخبر  
المعصوم أو عدد التواتر كروى ع (قوله أي كما يفيد قول الشارح الآتي أو أخبار عدد التواتر) (قوله ولو  
عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشيدى وعش الأولى اسقاط ولولان المخبر عن غير علم هو  
المجتهد وستاق مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أي عدم الأخذ بقول الغير هنا ولو عن علم (قوله  
واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا بحضرة ولا يفقد الاحتياج للفرق فليتأمل  
سم أقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الأخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم  
الأخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أي مع إمكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشيدى  
(قوله امرأ حسياً) أي مشاهدات نهاية (قوله على اليقين الخ) ولو بنى محرابه على المعاينة صلى إليه ابداً من غير  
احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما وصلى بالمعينة لم يحتج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله  
وتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعين من نشأ به كة وتيقن إصابة القبلة وإن لم يعاينها حال صلاته نهاية ومعنى  
(قوله كمتجهد) إلى قوله أو أخبار الخ زاد المغنى عقبه نعم إن حصل بذلك مشقة جاز الأخذ بقول ثقة يخبر عن  
علم كما يؤخذ مما يأتي في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر  
بالنسبة للمعطوف عليه عبارة شرح المنهج لسهولة علمها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله  
لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتي للمشقة حيثئذ ومن  
قوله الآتي أن لم يكن فيه مشقة عرفاً إن الأعمى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس  
الكعبة في الأول والمحراب في الثاني لا متلاء المحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه  
وجوب اللبس وجاهله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لابي شجاع سم على  
خج اهر رشيدى زاد ع وشقوله ونحو ذلك أي كالسوارى وقوله جازله الأخذ بقول المخبر الخ أي إن وجد  
ولاً فله الاجتهاد ع (قوله إلا اللبس الذي الخ) فلو اشتبه عليه مواضع لمسها صبراً فأن خاف فوت الوقت  
صلى كيف اتفق واعد كما يؤخذ مما يأتي نهاية وقوله فأن خاف الخ أي بأن لم يدر كها بتما فيه ع (قوله  
أو أخبار عدد التواتر) أي ولو من كفار وصبيان ع (قوله الذي يحصل له به اليقين) شمل ما لو كان  
اللبس يفيد اليقين في الجهة دون العين كما في المحارب المطعون فيها تيامنا و تياسر الاجهة وحيثئذ فيجب على  
الأعمى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجهة ثم يقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر فليحرر رشيدى  
(قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن يخبر في النهاية والمغنى لا قوله لكن إلى المتن وقوله في الأولى إلى ولا يجوز (قوله  
أو أمكنه وثم حائل الخ) لا حاجة إليه بل لا وجه له بعد تقييد المكان في جانب الاثبات بما مر فتدكر وتدبر  
بصرى (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة سم (قوله بفعله) أي أو بفعله غيره ولو  
بغير حاجة ع (قوله لكن بشرط عدم التعدى اخذاً بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ) (قوله

(قوله ولو عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار  
عنه إذا كانوا بحضرة ولا يفقد الاحتياج للفرق فليتأمل (قوله بان المدار الخ) قد يفرق بان القبلة في جهة  
واحدة إذا علمت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الالتزام باليقين بخلاف ما ذكر  
(قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن  
علم عند وجود الحائل المذكور أي للمشقة حيثئذ ومن قوله الآتي أن لم تكن فيه مشقة عرفاً إن الأعمى  
إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الأول والمحراب في الثاني

في الاولى) أى عدم الامكان و(قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكلف المعاينة) عبارة شرح المنهج ولا يتكلف المعاينة بصعود حائل أو دخول المسجد للمشقة اه قال البجيرى قوله بصعود حائل أى وان قل كثلث درج و(قوله ودخول المسجد) اى وان قرب ايضاعش و(قوله للمشقة) وإن كانت تحتمل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الاولى تاخيريه عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (يقول ثقة) اى ومنه ولى يخبره عن كشف عش هذا إنما يظهر على ما يأتى فى الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال اى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) اى وبمعناه كما يأتى وكان ينبغى أن يقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحرب الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لا معلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) اى ولا مرتكب خاتم المروءة مع السلامة من الفسق عن الأقرب ثم ظاهر إطلاقه ولو وقع فى قلبه صدقه وقياس ما يأتى فى الصوم الأخذ بخبره حيث لا يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها عش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة عش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حجج اه ولعله فى غير التحفة وشرح بافضل وإلا فما يأتى فى شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن فى اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقها عش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة فى السؤال لبعد المكان او نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومغنى قوله مر لبعد المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه و(قوله أو نحوه) أى كتنجيب المسئول عش (قوله كقوله) إلى قوله ولا يجب فى النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجم الخ) ظاهر صنيعة أنه يجب عليه الأخذ بقوله فى هذه المسئلة ومسئلة القطب التى تليها مطلقا وهو محل تأمل فالذى يظهر فى الاولى ان حكمها حكم المحراب المعتمد فله الصلاة إلى تلك الجهة وله الاجتهاد يمتنع ويسرورة فى الثانية ان محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بما رة اخرى غير اضعف من القطب إذ هو يجتهد حيث يذغاية الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وبهذا يعلم ما فى نظم هذه فى سلك مسائل هذا القسم فالاولى تاخيرها الى القسم الثالث والتنبيه على انه يعتمد قول المخبر فى الامارة كما يعتمد فى اصل القبلة فليتامل ثم رايت فى سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزيد على المحراب اى فيجوز الاجتهاد معه يمتنع ويسرورة بصرى عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر أى فى محارب المسلمين ومعظم طريقتهم وقراهم الغير المطعونة وفيما اخبر عدل باتفاق جمع من المسلمين على جهة أو اخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتيا من والتماس فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب أو الجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقليد اه قال عش قوله مر فهو اخبار الخ معناه انه كالأخبار فى تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجم الخ) وبتمعين حمله أخذًا بما يأتى آنفا على ما لا يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد فى القبلة (قوله الجم) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حج اقول ينبغى ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحارب

لا متلاء المحل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة ونحو ذلك سقط عنه وجوب للمس وجازله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفى ذلك مزيد فى شرحنا لابي شجاع (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجم الغفير لعل

فى الاولى وكذا فى الثانية  
إن لم يتكلف المعاينة ولا  
يجوز له الاجتهاد (يقول  
ثقة) فى الرواية بصير ولو  
أمة لا كافر قطعاً ولا فاسق  
وغير مكلف على الاصح  
ويجب سؤاله ان سهل بأن  
لم تكن فيه مشقة عرفاً كما  
هو ظاهر (يخبر عن علم)  
كقوله هذه الكعبة أو  
رأيت الجم الغفير يصلون  
هذه الجهة

المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية الجرم الغفير وذلك لان التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فيقدم عليه التواتر ورؤية السكينة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لانه وإن كان بمنزلة اليقين لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهه على الراى أو لما منع قام بالرائى ورؤية القطب أقرب لتحريم ما يصل الى عند الراى فان المخبر بأنه رأى الجرم الغفير يصلون هكذا بما يكون مستنده رؤيته صلاتهم لتلك الجهة فلا يأمن في الاخذ بقوله من الانحراف يمينه أو يسرة عرش (قوله أو القطب الخ) الذى يظهر أن صورة هذا أن يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها فيمتنع عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كان ينظر الى السكواك التى حولها ليستدل بها على موضعه وإلا فهو ومشكل جداً ثم رأيت فى القليوبى على المحلى قال وليس منه أى من الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لانه من أدلة الاجتهاد اه أى وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن إن أجيب بما قدمته هان الامر كرى ويظهر أن صورة ذلك أن يرى المخبر القطب فى الليل وبشخص سمته ويخبر غيره فى النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلالته) أى المخبر بفتح الباء وكذلك فى حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف فى شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر اه وفى حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد فى ذلك إنما هو فى الجهة فقط فى رتبة المحارب الموثوق بها لكن كلام التحفة وشرحه الارشاد له يقتضى عدم الجواز فى اليمينه واليسرة أيضاً كرى (قوله وكحرب اه) الى قوله ولا يجب فى المغنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفى فتاوى السيوطى أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا الى هذا المحارب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولا مائة ولا نصفها وقد يكتفى بنسبة وقد يحتاج الى أكثر فالمرجع الى كثرة الناس لا الى طول الزمن اه سم ورشيدى (قوله وكحرب الخ) وفى سم على حج ويوجب على الانسان قبل الاقدام أى على اعتداد المحارب بالبحث عز وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغى أن محل ذلك فى محارب لم يكسر طارقه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عرش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) وبكفى الطعن من واحد اذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالمهمات فذلك يخرج به عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه سم على حج اه عرش (قوله أرياف مصر) أى مرأعها كرى (قوله وبه يعلم الخ) أى بقوله نعم الخ (قوله لاجه الخ) عطف على قوله يمينه الخ (قوله وجعل) الى قول المتن ويقضى فى النهاية إلا ما أنه عليه وقوله ومثله محاذيه كاه وواضح وقوله وقيل الى المتن (قوله من ذلك) أى من اخبار الثقة أى من حيث الاعتماد لا من حيث امتناع الاجتهاد يمينه ويسرة كما مر عن النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أى الدار يخبر عن غير اجتهاد وإلا لم يجز تقليده اه قال عرش قوله مر يخبر عن غير اجتهاد أى بأن أخبر عن معانية أو ما فى معناها كرؤية القطب أو المحارب المعتمدة وقوله مر وإلا لم يجز الخ أى بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك فى أمره اه وقال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذاً بما قبله استناد إخباره الى اتفاق أهل البلد على جهاتها أو أوضاعها المعلوم منه جهة القبلة فى الدار وإن كان مستندهم الاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فتنبه اه (قوله والا الخ) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله ومائت) الى قول المتن ويقضى فى المغنى إلا قوله ومثله محاذيه كاه وواضح وما أنه عليه (قوله ومائت الخ) عبارة النهاية وهذا فى غير محاربه صلواته ومساجده اما هى فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقاً لانه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها يمينه أو يسرة فخاله باطل ومساجده هى التى صلى فيها ان ضبطت المراد عدد التواتر (قوله نشأها قرون من المسلمين) قال السيوطى فى فتاويه ليس المراد بالقرون ثلثمائة

أو القطب مثلاً هنا وهو عالم بدلالته وكحرب اه وهو بقرية نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بمجادة يكسر طارقه هان من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد فى المحارب المذكور بأقسامه يمينه ويسرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافاً للسبكي لان الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعالم هنا ما يشمل الظن لاجه لا استحالة فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الاخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين جملة على ما إذا لم يعلم أن سبب اخباره اجتهاده وإلا لم يجز لقادر على الاجتهاد الاخذ بخبره كاه وواضح ومائت أنه صلواته صلى اليه

ومحارب به كل مائتة صلواته فيه إذ لم يكن في زمنه محارب اه زاد المغني والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق المعروف بذلك لأن المصلي يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الأصحاب قبلة البصرة والكوفة بموضع صلى فيه النبي ﷺ لنصب الصحابة لها قال ع ش قوله مر ومساجده الخ المغيرة بين المسجد والمحارب إنما هي بحسب المفهوم فالمدار هنا على ضبط ما استقبله في صلواته حتى لو علمت صلواته في مكان وضبط خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت الخ) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حجج زيادى وقوله مر إذ لم يكن في زمنه الخ أي إذا المحارب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الأذرى بكرة الدخول في طاقة المحارب ورأيت بهامش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى اه عبارة البرماوى ولا تذكر الصلاة في المحارب المهود ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطى ولم يكن في زمنه ﷺ والخلفاء بعده إلى آخر المائة الأولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذبه الخ) بقاؤه على إطلاقه مشكك فليقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سميت القبلة بذلك الخ بل قد يقال أنه مشكك طاقا إذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ أطراف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره ﷺ خارجا عن محاذة البيت فليتأمل وليحذر نعم أن حمل المحاذى على المسامات من امامه وخلفه فلا إشكال بصرى (قوله لأنه لا يقر على خطأ) يعنى أنه ان وقع منه ﷺ خطأ أنه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من الأنبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا إن ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين ع ش (قوله وليس مثله ما نصبه الصحابة الخ) لأنهم لم ينصبوها إلا عن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل و (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع

ومثله محاذيه كما هو واضح  
يتمتع الاجتهاد فيه ولو  
يمنة ويسره لأنه لا يقر على  
خطا وليس مثله ما نصبه  
الصحابة رضى الله عنهم  
كقبلة البصرة والكوفة

سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذى لا يجتهد فيه في الجهة ويجتهد فيه في النيام والنياس وقد عبر في شرح المذهب بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكثر المارون بها حيث لا يقرونه على الخطأ فلم يشترط قرونا وإنما شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفي في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة مرور الناس بها وقلته فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكفى الطعن من واحد إذا ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالمقات فذلك يخبره عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد شرطه المذكور أى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزمه الاعادة لأن واجبه حينئذ الاجتهاد ولا يجوز له الاعتماد عليه كما صرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الإنسان قبل الافدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلواته اه وسئل أيضا عما إذا نشأ جماعة ببلدة عمر كل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات فقال لهم هذا فاسدوا حدث لهم بحر ابا غيره من حرافته هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول فاجاب بقوله محارب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثر المارون بها ولم يسمع فيها طعن فالصلوة اليه صحيحة وإن كانت صغيرة ولم يكثر المارون بها لم تصح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتى في تحريفه إن كان بارعا فيه موثوقا به وقيل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات في هذا نظر فليتأمل فيه مع قوله فيما مر عن فتاويه الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلواته إذ مقتضاه وجوب الاعادة هنا (وليس مثله ما نصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد يمنة

مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله وليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد يمتنع ويسرة في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أي بأن كان في محل لا يكلف تحصيل الماء منه عيش وقلوبه وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرع والموافاة امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كما في الاطفيحي بحيرى (قوله ومن في معناه) أي في امتناع الاجتهاد معه المتقدم في قوله أو رأيت الخ ومحراب الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ، كان الاولى ابدال من بما (قوله لعلمه الخ) أي وهو بصير نهاية ومعنى قال عيش ومفهوه أي التعليل أن من لا يعرف الادلة لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالاصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله أن المراد بالعلم هنا أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنته التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت عنه فالاصح أنه لا يجتهد ويصلى على حسب حاله ويعيد وجوبا معنى ونهاية ويأتي في الشارح ما يفيد وزاد النهاية ويجوز الاعتماد على بيت الابرة في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به الوالدرحه الله تعالى وهو ظاهر اه قال عيش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيته أن بيت الابرة في مرتبة المجتهد وليس مراد الاذلو كان في مرتبة لم يحرم عليه العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بأنه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن العلم وبين الاجتهاد وينبغي أن مرتبة بعد مرتبة المحراب المعتمد فان ذاك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على ماسر اه واعتمد شيخنا والقلوب أن بيت الابرة في مرتبة المحراب المعتمد ويجوز الاجتهاد فيه أيضا بمنزلة أو يسرة لاجهة اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعف الخ) قال الخطاب دلالة القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية أو غيرها والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح هي أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعرض ثم القطب اه كردى (قوله وأقواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المذركة للعوام أيضا بخلاف الامارات المقررة عند أرباب الهيئة فانه أضبط وأقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصرى عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم أو الادلة المشاهدة أو من حيث ان أكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والا فها أقوى من القطب كما تقدم آفعا عن الخطاب اه (قوله الشمالى) أي للزومه مكانه أبدا تقريرا وخرج به الجنوبي فهو غير مرئى في أكثر البلاد لنزوله في الافق كردى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى قالوا وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفردين والجدى وكانها سميها لنجمها ورتبه له وإلا فهو كما قال السبكى وغيره ليس نجما وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجم اه قال الكردى الفرقدان نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه يمين بالنظر إلى المتوجه إلى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على يسار الخط وبين الفردين ثلاثة انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدى بالقطب أيضا لقربه منه وبالوتر وبفاس الرحا اه (قوله باختلاف الاقاليم) أي السبعة التي هي قسم المعمور من الدنيا كردى (قوله فبمصر) أي وأسيوط وفوة ورشيد ودمياطو والانلس والاسكندرية وتونس ونحوهم كردى (قوله خلف اذنه اليسرى) أي قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبعليكم وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى نحو الكتف وأهل الجزيرة وملطية وأرمينية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والرى وخوارزم وحلوان ونحوهم يجعلونه على الخد الايمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الاذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنحنى يجعلونه على الكتف الايمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لعلمه بادلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا بل يجتهد وجوبا بالادلة وأضعفها الريح وأقواها القطب الشمالى بتثليث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الاقاليم فبمصر يجعله المصلى خلف أذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف أذنه اليمنى

كردى (قوله وبالنين قبالة الخ) عبارة السكردى وأهل النين وعدن وصنعاء وزبيد وحضر موت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله وبالشام) أى وحصن وحلب ونحوهم كردى (قوله لنحو غيم الخ) أى كظلمة مغنى (قوله يزول الخ) أى غالباً نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمد ثم قال ويمكن حل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال السكردى على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والايضاح وأقره الجلال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح البهجة وصرح به الزيادى فى حواشى المنهج واعتمده الطبلاوى وقيدته سم فى شرح أبى شجاع بما إذا ضاق الوقت قال كما يفيد ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلبى المعتمد أنه كفاقد الطهورين ان جوز زوال التحير صبر لضيق الوقت وإلا صلى أوله اه وفى البجيرى عن المدابغى اعتماد كلام الحلبى اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والاقرب الاول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما رجع غيره عليه ع ش (قوله وكذا لوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه فى شرح الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتفقيح بناء على الوهم المذكور فيما رسم سم (قوله حيث) إلى قول المتن ومن عجز فى النهاية إلا قوله ومعادة مع جماعة وقوله وإن يفارق محله وكذا فى المغنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كراً للدليل الاول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً مغنى (قوله ذا كراً) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى لحقه النص بزيادة ألف كفى فى النهاية والمغنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كراً الدليل سم عبارة المغنى أو التقليد فى نحو الأعمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المفتى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا ذكر ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أى عرفاً وفى طلب التيمم الماء إذا لم ينتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا يجب للنافلة جزماً ومثلها صلاة الجنائز كفى التيمم مغنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلاً إذا نذر ما يكفي لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها شيدى عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترايح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظراً ولا يبعد إلحاقه بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكفي للنرايح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما مر أيضاً أنها كلها صلاة واحدة والكلام فى المنذورة اه (قوله ومعادة) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة (قوله وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتفقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن وهم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقيق عجزه ثم من غير نسبته لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا لوضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وبالنين قبالة مما يلي جانبه  
الايرو بالشام وراه وقيل  
ينحرف بدمشق وماقاربها  
إلى الشرق قليلاً (وإن تحير)  
المجتهد فلم يظهر له شئ من نحو  
غيم أو تعارض أدلة (لم يولد  
فى الاظهر) وإن ضاق  
الوقت لأنه يجتهد والتحير  
عارض يزول عن قرب  
(وصلى كيف كان) لحزمة  
الوقت وكذا لوضاق الوقت  
عن الاجتهاد (ويقتضى)  
إذا ظهرت له القبلة بعد  
الوقت لأنه نادرو يؤدى ان  
ظهرت له فيه (ويجب)  
حيث لم يكن ذا كراً للدليل  
الاول (تجديد الاجتهاد)  
وسؤال المجتهد حيث جوزنا  
تقليده (لكل صلاة) أى  
فرض عيني مؤداة أو فائنة  
ولو مندورة ومعادة

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاثنى والمغنى والنهاية اه وقال ع ش  
قال حج ومعادة الخ وعليه فمذه مستثناة من عدم وجوب تجديد الاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما  
قيل بفرضيتها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)  
ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا ولا يبعد أنه يحدد سم على حج اه ع ش وقوله ثم رأيت  
في شرح الارشاد الخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أى بأن يقال قضية  
التعبير بتحصن أن الكلام فيما لو واجهته قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المذكورة  
والفائتة والحاضرة اذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه أنها  
حضرت بعد الاجتهاد ع ش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما أن  
يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لا قوى أو يوجب التحير وهو أيضا مفيد لدلالته على خلل الاول  
بسبب عدم الاطلاق على المعارض له فليتنامل بصري قول المتن (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع  
ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلية بتزعم تزايد مطاوعا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
التعلم وامتنع التقليد فان قلنا زعمه القضاء وغبار الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حج اه رشيدى  
(قوله كاعنى بصري) الى قوله إلا أن علمه في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أى ولا مرتكب خاتم المرواة  
مع السلامة من الفسق على الأقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن علمه  
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستتر لواحد من الثلاثة المذكورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر  
فقط عبارته نعم قال الماوردى لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلة ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في  
جهات القبلة جاز لأنه عمل في القبلة على اجتهاد نفسه وإنما قبل خبر المشرك في غير ما قال الاذرعى وما أظنهم  
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشى وقال اذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم  
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش وقوله مر وهذا هو  
المعتمد أى قوله مر ونظر فيه الشاشى الخ اه وقال الرشيدى قوله مر إلا أن يوافق عليها الخ لا يخفى أن  
منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كما هو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فوقفه على فهم  
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالادلة

مع جماعة (تحضر) أى  
محضر فعلها بأن يدخل وقته  
فلا اعتراض عليه (على  
الصحيح) وإن لم يفارق محله  
سعيًا في إصابة الحق ما أمكن  
لأن الظن الاول لا ثقة  
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان  
وافق هو زيادة وإلا فهو  
غالبًا إنما يكون لا قوى  
والاخذ بالاقوى واجب  
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم  
الادلة) وهى كثيرة فيها  
تصانيف متعددة (كاعنى)  
بصر أو بصيرة (قلد) وجوبا  
(ثقة) في الرواية كاملة لا غير  
مكلف ولا فاسق وكافر إلا  
إن علمه قواعد صيرت له  
ملكه بعلم القبلة بحيث يمكنه  
أن يبرهن عليها وإن نسي  
تلك القواعد كما هو ظاهر  
وكلام الماوردى المخالف  
لذلك ضعيف

ضيق الوقت فتأمل له لكنه مخالف لما بين في شرح الارشاد والباب إلا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع  
والتنقيح بناء على التوهم المذكور فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد  
السابق إذا لم يكن ذا كراهية له (قوله أى فرض عينى) قال في الروض للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة  
الجنائز اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعادة) ظاهره ولو  
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد عبر بقوله  
ومعادة لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع او في جماعة اه وبقي ما لو سن إعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحددها أيضا ولا يبعد أنه يحدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا  
مع ما تقدم يعلم أن العالم بالفعل بادلة القبلة يمتنع تقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل



الدالة على صحتها واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصرى (قوله وكلام الماوردى  
المخالفة الخ) لعل مراده بالمخالفة أن كلام الماوردى يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وقوله في العمل بمقتضاها كأن  
أخبره بأن النجم إذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للسكبة وهو على هذا التقدير ضعيف  
أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة  
يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يمتنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به  
وبما تقرر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره جج ع ش قول المتن (عارفا)  
أى بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله كالعامى الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر  
إن كنتم لا تعلمون اه (قوله فان صلى) إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع  
وجوبا (قوله وإن أصاب) أما ماصلاه بالتقليد وصادف فيه القبلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة  
عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد  
كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعدد الآخر فله من شاء  
منهما م ر سم على حج اه ع ش (قوله اخذ بقول أعلمهما الخ) قال في شرح الارشاد فان  
كان أحدهما وثق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم  
الأوثق الخ اه سم على حج وهو المعتمد وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص  
القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الآخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلهما يأخذ بقول أحدهما  
كالمجتهدين أو يتساقطان غنده فيه نظر ولعل الثاني أقرب ع ش بخذف (قوله ندبا الخ) عبارة المغنى  
ندبا كفى الشرح الكبير المرافعى ووجوب الإكافي الصغير له قال به بعض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية  
عن نص الام فان استويا تخير وقيل يصلى مرتين اه (قوله وقال جمع وجوبا) لكن المعتمد التخير وهو  
الذى جرى عليه الشارح في كتبه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كرى  
قول المتن (وإن قدر) أى المكلف نهاية ومعنى (قوله دون دقائقها) صادق بما إذا تمكن من تعلمها دون  
الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل بصرى وظاهر أن ماصوره من فرض المحال (قوله يقل فيه الخ)  
أى الحضر أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتى اه وعبارة  
النهاية وينبغى أن يلحق بالمسافر أى في وجوب التعلم عينا أصحاب الحيام والنجمة إذا قفلوا وكذا من قطن بموضع  
بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله وليس الخ) الظاهر أنه راجع للسفر فقط كما هو صريح قول  
النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما  
استظهره الشيخ اه (قوله وسفر) الواو بمعنى أو (قوله محارب الخ) أى أو عارفون (قوله يكثرون عارفوه)  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جازله التقليد بقضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه

التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله مجتهدان) لو اتحد أحدهما  
وتعدد الآخر فله من شاء منهما م ر (قوله وأوثقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما اوثق  
والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما الخ اه وفي شرح العباب فالأولى تقديم الأوثق الخ اه (قوله يقل  
فيه العارفون) راجع أيضا لحضر كما يدل عليه ما يأتى (قوله عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين  
صلى بالتقليد ولا يقضى كالاعمى وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلنا قضى لتقصيره وإن ضاق الوقت عن  
التعلم فهو كالعالم إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعامى في  
الاحكام يقد مجتهدا فيها فان  
صلى بلا تقليد قضى وإن  
أصاب وإن اختلف عليه  
مجتهدان أخذ بقول أعلمهما  
وأوثقهما ندبا وقال جمع  
وجوبا (وإن قدر) على  
تعلم الأدلة (فالأصح  
وجوب التعلم) عينا  
لظواهرها دون دقائقها إن  
كان يحضر أو أراد سفرا  
يقل فيه العارفون وليس  
بين قرى متقاربة بها محارب  
معتمدة كما هو ظاهر لكثرة  
الاشتباه حينئذ مع ندرة من  
يرجع إليه بخلاف من يحضر  
وسفر يكثرون عارفوه أو بين  
قرى كذلك بان يسهل عادة  
رؤية عارف أو محارب معتمد  
قبل ضيق الوقت فان التعلم  
حينئذ فرض كفاية فيصلى  
بالتقليد ولا يقضى

ولأنما وجب تعلم بقية الشروط علينا مطلقا لأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم والساقف بعده الزموا الأحاد الناش بذلك مطلقا بخلاف بقية الشروط (تنبيه) إلحاق الحضر بالسفر فيما ذكر (٥٠٤) ظاهره وتفرقتهم بالاعتماد بها على اعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر

دون السفر وإذا لزمه التعلم عينا عصى بتركه (فيحرم التقليد) وإن ضاق الوقت عن تعلمها فيصلي على حسب حاله ويقضى (ومن صلى بالاجتهاد) منه أو من مقلده (فتيقن) هو أو مقلده (الخطأ) معنا ولو يمتنع أو يسره بمشاهدة الكعبة أو نحو المحراب السابق أو باخبار ثقة عن أحد هذين فالقول بأنه إنما يتيقن بقرب مكة ممنوع (قضى) أن بان له بعد الوقت وإلا أعاد فيه وجوبها فيها (في الاظهر) كالحاكم يجد النص بخلاف حكمه وسواء أتيقن الصواب أم لا لكنه إنما يفعل المقضى إذا تيقن الصواب أو ظنه أما إذا لم يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما وإن ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى الاظهر (فلو تيقنه فيها) ولو يمتنع أو يسره إن كان باخبار ثقة عن علم كباقي (وجب استئنافها) لعدم الاعتداد بما مضى وخرج بتيقن الخطأ ظنه بتيقنه فيها) ولو يمتنع أو يسره فقيه تفصيل مذكور في قوله (وإن تغير اجتهاده) ثانيا فيها إلى ارجح بان ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده اعلم

ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب أي أو الحضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له عشا عبارة البصري قال سم على المنهج لو كان في السفر عارف واحد فينبغي وفاقا لشيخنا الطبري جواز السفر من غير تعلم تدبر انتهى وقد يقال هو متجه عند صغر الركب بحيث يسهل مراجعته فينبغي أناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رايته في فتح الجواد قال بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى وعبارة الكردى عن حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي أنه لا بد من ثلاثة ويوجه بان الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب بقاء بعضهم إلى انقضاء السفر اه (قوله) وإنما وجب الخ) الاولى وإنما لم يجب عينا مطلقا كبقية الشروط لانه الخ (قوله) مطلقا أي سفر أو حضر أو قل به العارفون وكثروا (قوله) بذلك أي بتعلم أدلة القبلة (مطلقا) أي سفر أو حضرا (قوله) تنبيه) إلى قول المتن ومن صلى في المغنى والنهاية ما يوافق قول المتن (فيحرم التقليد) فإن قلد لزمه القضاء نهاية وسم (قوله) فيصلي الخ) فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر الصلاة كافي التحجير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كالصريح في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فيحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فإن ضاق صلى كيف كان وجب عليه الاعادة والثاني لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلي به اه (قوله) منه) إلى قوله وخرج بالا علم في النهاية والمغنى ما يفيد الإقوله لكتبه إلى أما إذا (قوله) معينا) خرج به المبهم كافي الصلاة إلى جهات أربع باجتهادات فلا إعادة فيها كما سيأتي مغنى واسنى ونهاية (قوله) بمشاهدة الكعبة الخ) عبارة النهاية والمغنى والمراد بالتيقن ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان اه (قوله) أو نحو المحراب الخ) محله في غير محاربه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن المحراب يخالف لما صلى اليه جهة لا يمتنع أو يسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيهما في المحراب المذكور بصري وقد مر انقاع النهاية والمغنى ما يفيد (قوله) أو باخبار الخ) في افادته اليقين نظر نعم يفيد مع قرينة وقدير ادب اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن (قضى) أي ثبتت في ذمته وإنما يعيد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتحجير شو برى اه بجزى قول المتن (في الاظهر) والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذى عن أكثر أهل العلم واختاره المازنى مغنى (قوله) وسواء الخ) عطف على قوله أن بان الخ فانه بمعنى سواء بان في الوقت أو بعده (قوله) المقضى) أي أو المعادة سم قول المتن (فيها) أي الصلاة نهاية (قوله) كما يأتي) أي في قوله وبأخباره عن اجتهاد أخباره عن عيان الخ قول المتن (وجب استئنافها) أي استقر وجوب استئنافها في ذمته لكن لا يفعلها إلا عند ظهور الصواب عشا (قوله) ظنه) أي باجتهاد قول المتن (وإن تغير اجتهاده الخ) ولودخل في الصلاة باجتهاد فعلى ما اتهموا ولا إعادة فان دار أو اداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومنه يؤخذ أنه يجب إعادة الاجتهاد للفرض الواحد إذا فسد نهاية (قوله) به) أي بالصواب (قوله) لكن يشترط مقارنة ظهوره الخ) ينبغي أن المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة الصلاة كافي التحجير على ما تقدم أو يفرق فيه نظر (قوله) معينا) عبارة الروض أن تعين الخطأ قال في شرحه وخرج بتعين الخطأ إيهامه كافي الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا إعادة فيها كما مر اه (قوله) أو باخبار

عنده من مقلده (عمل بالثاني) وجوبا لأنه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة

حقيقة

ظهوره لظهور الخطأ وإلا بطلت لمضى جزء منها إلى غير قبلة محسوبة أمالو كان اجتهاده الثاني أضعف فكان لعدم وكذا المساوى

ما إذا كان الثانى أوضح

وخرج بالأعلم عنده  
الادون والمثل والمشكوك  
فيه وإنما يجب الأخذ بقول  
الأفضل ابتداء كما سألناه  
هنا التزم جهة بدخوله فى  
الصلاة اليها فلا يتحول  
عنها الى أخرى إلا بارجح  
بخلافه قبلها فيخير مطلقا  
فان قلت غاية التزام الجهة  
أنه يستمر عليها لا أنه  
يتحول لغيرها ولو أرجح  
فكان المناسب تخييره هنا  
كلا ابتداء قلت المراد بالتزام  
الجهة أنه بدخوله فى الصلاة  
الجهة التزم ترجيح أحد  
الظنين بالجري عليه بالفعل  
فاذا أخبره من هو مظنة  
لكون الصواب معه لزمه  
الرجوع اليه وقبلها لم  
يلزم شيئا فبقى على تخييره  
وبأخباره عن اجتihad  
أخباره عن عيان كلقط  
فيجب قطعها وإن كان  
مقلده أرجح وبقول فيها  
مالو تغير قبلها فان تبين  
الخطأ اعتمد الصواب  
وان ظنه وظن صواب  
جهة أخرى اعتمد أوضح  
الدليلين عنده ويفرق بينه  
وبين مامر فى العلم بأن  
الظن المستند لفعل النفس  
أقوى من المستند للغير فان  
تساويا تخير زاد البغوى  
ثم يعيد لتزده حالة  
الشروع ومالو تغير

حقيقة أو حكما بان لم يمض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كالتردد فى النية وزال تردده فورا وكما لو انحرف عن  
القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعوده فورا ع (قوله على المعتمد الخ)  
وفاقا للمغنى والنهاية وزاد الثانى ويؤيد الاول أى التفصيل بين كونه فيها وفى خارجها بل هو من افراد قول  
المجموع عن الام واتفق الاصحاب لودخل فى الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يرجع له جهة انما الى جهته ولا  
إعادة اه وكذا فى سم عن الاسنى (قوله كما سأل) أى قبيل قول المصنف وان قدرا الخ (قوله لانه هنا التزم) قد  
يقضى هذا عكس الحكم لان قضيته التزام جهة خصوصا فى الصلاة التى ينبغى احترامها ان لا يلتفت لغيرها  
مطلقا بخلافه قبل الالتزام سم أى وما ذكره من الفرق إنما يظهر فى صورة المساواة كفى النهاية والمغنى عبارتهما  
فان احتويا ولم يكن فى صلاة تخير بينهما عدم مزية احدهما على الاخر او فيها وجب العمل بالاول ويفرق بينهما  
بانه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أجنبى لا يناسب الصلاة فاحتيط لها (قوله  
مطلقا) أى مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) أى لا سيما مع المساواة (قوله انه) حقه ان يذكر  
قبيل التزم الخ (قوله بالجري الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) أى بخلاف الادون والمثل  
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالأعلم الخ (قوله كلقط) قد يقال لافائدة فى هذا إلا  
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالقطب وحينئذ فهذا اجتهد وهو لا يقلد وان تخير فكيف بجماع قوله  
الأتى وان كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما اذا أخبر بالقطب وبدلالته ولم يكن عارفا بها قبل ذلك  
لانا نقول المتاهل للتعلم كالعارف فى امتناع التقليد نعم ان فرض طرو التاهل له فى أثناء الصلاة لم يبعد وان  
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) أى الصلاة (قوله وبين مامر) أى من قوله وان اختلف عليه مجتهد  
الخ سم (قوله ثم يعيده) اعتمده مر سم (قوله ومالو تغير الخ) (فرع) لو اجتهد اثنان فى القبلة  
واتفق اجتهداها واقضى احدهما بالآخر فتغير اجتهدا واحدهما لزمه الانحراف الى الجهة الثانية  
وينوى المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتياسرا وذلك عذر فى مفارقة المأموم أى فلا تفوته فضيلة  
الجماعة ولو قيل لا عمى وهو فى صلاته صلواتك الى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستانف لبطلان تقليد  
الاول بذلك وان أبصر وهو فى أثناءها وعلم أنه على الاصابة للقبلة بمحراب أو نجم أو خبر ثقة أو غير هاتما أو على  
الخطأ او تردد بطلت لا تنفاد ظن الاصابة وان ظن الصواب غير هانحرف الى ما ظنه ولو قال مجتهد لمقلده وهو فى  
صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثانى اعرف عنده من الاول وأكثر عدالة كما اقتضاه كلام الروضة أو قال له  
انت على الخطأ قطعنا وان لم يكن اعرف عنده من الاول تحول ان بان له الصواب مقارنا للقول بان أخبر  
به بالخطأ مع البطلان تقليد الاول بقول من هو أرجح منه فى الاولى وبقطع القاطع فى الثانية فلو كان الاول  
ايضا فى الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثانى اعلم لم يؤثر فان لم بين الصواب مقارنا بطلت صلاته وان  
بان له الصواب عن قرب نهاية ومغنى وقولها ولو قال مجتهد لمقلده الخ فى سم بعد ذكره عن الروض مانصه  
قال فى شرحه وخرج بقوله وهو فى صلاة مالو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كما مر اه أى من التخيير وفيه نظر  
لانه إذا وجب الأخذ بقوله فى الصلاة فخارجها أولى ويفارق مامر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين  
الخطأ على الاخر ولا دعوى الخطأ مطلقا انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذى اعتمده الشارح والجمال

الخ) فى فادته اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما فى حكمه (قوله المقضى) أى  
أو المأماد (قوله على المعتمد) اعتمده ايضا مر قال فى الروض وإن طرأ على المجتهد فى أثناء الصلاة شك  
لم يؤثر قال فى شرحه هذان زيادته ونقله فى المجموع عن نص الام واتفق الاصحاب اه (قوله لانه هنا التزم  
جهة الخ) قد يقضى هذا عكس الحكم لان قضية التزام جهة خصوصا فى الصلاة التى ينبغى احترامها ان  
لا يلتفت لغيرها مطلقا بخلافه قبل الالتزام وفى الروض ولو قال مجتهد للدة لدوهو فى الصلاة أخطأ بك فلان

الرملی و غیرهما موافقة شیخ الاسلام فر اجمع الاصل ان اردته اه (قوله كما مر) ای فی المثلن (قوله لان الاجتهاد) الی قوله وقیل فی النہایة والمعنی (قوله والتعلیل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد اخر کر دی

وهو ای المجتهد الثاني اعرف عنده من الاول او قال انت علی الخطا قطعاً وان لم یکن اعرف عنده من الاول تحول ای ان بان له الصواب مقارناً ای للقول والابطال صلاته قال فی شرحه وخرج بقوله وهو فی الصلاة ما لو قال ذلك بعد ما فلا تلزم الاعداد وما لو قاله قبلها فالظاهر ان حکمه كما مر قبیل الفرع لکن

فی التثمة یعمل بقول الاوثق فان تساویاً استخبر ثالثاً فان لم یجد فکتمحیر فیصلی کیف

اتفق و یعید اه و اراد بقوله ما مر قبیل الفرع قول الروض و شرحه فلو

اختلف علیه فی الاجتهاد انان قلد من شاء منهما لکن الا کمل

ای الاوثق والا کمل عنده اولی الخ اه و فیہ ایضاً نظر

لانه اذا وجب الاخذ بقوله فی الصلاة فخرجها

أولی (قوله و بین ما مر) ای من قوله

وان اختلف علیه مجتهدان

الخ (قوله ثم یعید)

اعتمده

م ر

کما مر (ولا قضاء) لما فعله اولاً

لان الاجتهاد لا ینقض

بالاجتهاد والخطا غیر معین

واراد بالقضاء ما یشمل

الاعداد (حتى لو صلی اربع

رکعات) بنية واحدة

(لاربع جهات بالاجتهاد)

اربع مرات بان ظهر له

الصواب فی کل مقارناً للخطا

وكان الثاني اقوی من الاول

(فلا قضاء) لان کل واحدة

مؤداة باجتهاد ولم یتعین

فیها الخطا وقیل یقضى

لاشتیال صلاته علی الخطا

قطعاً فلیس هنا نقض اجتهاد

باجتهاد واختاره جمع

لظهور مدرکه والتعلیل

انما یتضح فی اربع صلوات

(تم الجزء الاول ویلیه الجزء الثاني واوله باب صفة الصلاة)

﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 (للعامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيفة

٢	خطبة الكتاب
٦١	كتاب الطهارة
١٢٧	باب اسباب الحدث
١٥٧	فصل فى اداب قاضى الحاجة
١٨٥	باب الوضوء
٢٤٢	باب مسح الخف
٢٥٧	باب الغسل
٢٨٦	باب النجاسة وإزالتها
٣٢٤	باب التيمم
٣٥٢	فصل فى اركان التيمم
٣٨٣	باب الحيض
٣٩٨	فصل فى احكام المستحاضات
٤١٤	كتاب الصلاة
٤٤٥	فصل فىمن تلزمه الصلاة اداء وقضاء وتوابعها
٤٥٩	فصل فى الاذان والاقامة
٤٨٣	فصل فى استقبال القبلة

